

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

فبراير
سنة ١٩٥٢

السنة الثانية والثلاثون

العدد
السادس

حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم.
« حديث شريف »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة ناريمان رقم ٥١ بمصر.

المطبعة العنقاوية
١٠٠ شارع مرسى
١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
١٦	حكما صادراً من محكمة القضاء الإداري
٦	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكما صادراً من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
١	حكما صادراً من قضاء الضرائب
٧	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٣	أحكام صادرة من القضاء المستعجل .
١	حكما صادراً من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
١	حكما صادراً من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
	بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق .
	بحث نظام الصلح في قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر .
	بحث اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم في الدعوى المدنية بعد الحكم بالبراءة لحضرة الأستاذ ابراهيم محمد صليحة .
	قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ يجرأ شهر نظم الجمعيات والمؤسسات .
	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف الضريبة على صغار مالكي الاراضي الزراعية .
	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، الخاص بمجلس الدولة .
	قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ باضافة مادة جديدة إلى الباب الثاني (مكرراً) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بشأن المفرقات .
	مرسوم باعلان الأحكام العرفية .
	أوامر عسكرية من أمر رقم ١ إلى أمر رقم ٢٣ .

لجنة تحرير المجلة

رأب منا — سليمان البستاني — أحمد السادة — كال هليم ابراهيم — نصيف زكي بك

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

١٧٢

٤ مايو سنة ١٩٤٩

نقل مكاني . ماهيته . عدم اختصاص .

المبدأ القانوني

إذا نقل الموظف إلى وظيفة لا تختلف في طبيعتها أو في شروط التعيين فيها ولا تقل في مستواها عن وظيفته السابقة ، فالنقل والحالة هذه مكاني بحيث لا ينطوي على تعيين أو تأديب ، أو يستر أي قرار آخر مما يدخل في اختصاص المحكمة ، ومن ثم يكون الدفع الفرعي بعدم الاختصاص بالنسبة إلى هذا الطلب على أساس سليم من القانون متعيناً قبوله .

(القضية رقم ٤١٨ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد على السيد بك وكيل المجلس وحبيشي ابراهيم سمري بك ومحمد عفت بك وعبد المجيد التهامي بك وسيد على الدمراوى بك المستشارين) .

١٧٣

٤ مايو سنة ١٩٤٩

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار إداري

تأديبي . شرط الاختصاص . مخالفة القوانين واللوائح . قيام الطعن على أسباب موضوعية . عدم اختصاص .

ب — اختصاص محكمة القضاء الإداري . مادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . مناطه . أن يكون القرار تأديبياً في حق موظف عمومي دائم . القول بأن العيب الذي يتعاه الطاعن على القرار لا يعتبر مخالفة للقوانين واللوائح . هو بحث في موضوع الطعن .

ج — تظلم . تقديمه في الميعاد المعين لرفع الدعوى . وقعه طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ إلى أن يصدر قرار صريح في موضوع التظلم . عدم صدوره . بقاء ميعاد الدعوى مفتوحاً . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . تعديله هذا الحكم . الميعاد طبقاً له ستون يوماً من تاريخ انقضاء أربعة أشهر دون الإجابة عن التظلم .

د — موظف . عجز في عهده . إلزامه به وتحصيله منه بطريق الخصم من الراتب مع معارضته في ذلك . خروجه عن ولاية السلطات التأديبية . الجزاءات هي ما نص عليها الأمر العالي الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ . عدم جواز التحدي بالمادة ١٦ من لائحة المحازن . ما نصت عليه هو ترديد للأصول القانونية . عدم تحويلها السلطات الإدارية حق الفصل قضائياً في المنازعة .

المبادئ القانونية

١ — إن اختصاص محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية رهين بأن تكون قد وقعت مخالفة للقوانين واللوائح وإذا يقيم

المدعى طعنه في القرار موضوع النزاع على أسباب موضوعية فإن المحكمة لا تختص والحالة هذه بطلب إلغائه .

٢ — إن مناط اختصاص المحكمة طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ هو أن يكون القرار المطلوب إلغاؤه قراراً تأديبياً في حق موظف عمومي دائم أما كون العيب الذي ينسب للطاعن على القرار لا يعتبر مخالفة للقوانين واللوائح فهذا هو ذات موضوع الطعن الذي على مقتضى بحثه سيكون الحكم في الدعوى إما بالإلغاء أو بالرفض .

٣ — من شأن التظلم وقد تقدم خلال الميعاد لرفع الدعوى أن يقفه طبقاً لقانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ إلى أن يصدر قرار صريح في موضوع التظلم يعلن به صاحب الشأن حتى يسرى من تاريخ إعلانه ميعاد الستين يوماً وإلى أن يحصل ذلك يظل ميعاد الدعوى مفتوحاً وهذا حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة قبل تعديل النص بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ تعديلاً من شأنه أن صار ميعاد رفع الدعوى في مثل هذه الحالة ستين يوماً من تاريخ انقضاء أربعة أشهر من تقديم التظلم دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عليه .

٤ — لا مشاحة في أن إلزام المدعى بمبلغ مقابل عجز في عهده وتخصيله منه بطريق الخصم من راتبه مع معارضته في ذلك هو فصل في منازعة مدنية مما يدخل في اختصاص الجهات القضائية ويخرج عن ولاية السلطات التأديبية التي لا تملك سوى توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في الأمر العالي الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ دون الإلزام المدني ولا وجه للتحدى بالمادة السادسة عشرة من لائحة المخازن إذ هي تقرر أن الأوصاف المفقودة أو التالفة لا تخصم من العهدة إلا إذا كان فقدانها أو تلفها ناشئاً عن سرقة بالإكراه أو بالكسر أو عن حريق أو سقوط مبان أو عن عوارض أخرى خارجة عن مراقبة ذى العهدة أما الأوصاف المفقودة بسبب سرقة كان في الإمكان منعها أو التالفة بسبب إهمال فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأوصاف حين حصول السرقة أو التلف ، فالأمر لا يعدو ترديد الأصول القانونية العامة في هذا الشأن دون أن تخول السلطات الإدارية حق الفصل قضائياً في المنازعة .

الوقائع

رفع المدعى هذه الدعوى بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في أول يونيو سنة ١٩٤٨ على منطقة شمال القاهرة التعليمية ووزارة المعارف أعلنت لها في ٩ منه يطلب فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر من المدير العام للمنطقة في ١١

تستعمل الدقة في تقدير قيمة المسروقات إذ ثبت رسمياً بعد التحقيق وجود كمية أخشاب لم تحصر وقد أضيفت إلى العهدة (٤) لا تملك المنطقة أن تقرر تحصيل مبلغ ٤٣٥ جنيهاً و ٨٠٧ مليات منه ولا استقطاعه من مرتبه كما هو حاصل شهرياً . وأرفق بدعواه صورة من القرار المطعون فيه ومن تظله المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد أجابت الوزارة على الدعوى بمذكرة أودعتها في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ دفعت فيها الدعوى بعدم الاختصاص وبعدم القبول وفي الموضوع طلبت رفضها مع إلزام المدعى بالمسروقات ومقابل أتعاب المحاماة . وهي تبني عدم الاختصاص على أن هذه المحكمة لا تختص بإلغاء الأمر الإداري إلا إذا كان مخالفاً للقوانين وأن المخالفة تقع في ثلاثة أحوال (الأول) عدم مراعاة نصوص القانون بسبب خطأ في تطبيقه أو تأويله (الثاني) عدم مراعاة قواعد الاختصاص أو الاجراءات الشكلية (الثالث) إساءة استعمال السلطة . وقالت إن المدعى لا ينمي على الأمر المطعون فيه شيئاً من ذلك بل يقسم طعنه على أسباب موضوعية وأضافت أن هذه المحكمة لا تملك تحقيق أسباب الأوامر الإدارية في دعاوى التعويض أو الإلغاء من حيث الصحة أو عدمها لاعتبار ذلك تدخلاً في الإدارة — وإنما تملك فقط عند الفصل في الدعوى النظر في الأسباب التي بني عليها القرار إن كان مسبباً أو التي تقدمها لها الإدارة إن كان غير مسبب . وذلك لأن تحقيق الأسباب هو سبيل إلى تفسير تلك القرارات الأمر الذي لا يدخل في اختصاصها — كما أضافت إلى ما تقدم أن القرار صادر عن يملكه وفقاً للأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠١ والمادة ٧٥ من قانون المصلحة المالية وهما تحولان رئيس

من ديسمبر سنة ١٩٤٧ القاضي بخمسة أيام من راتبه وتحصيل مبلغ ٤٣٥ جنيهاً و ٨٠٧ مليات منه لحساب الوزارة بانياً دعواه كما هو ظاهر من عريضتها والتظلم المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ المقدم بحافظة مستنداته على أنه كان يشغل لفاية سنة ١٩٤٥ وظيفة أمين مخازن مدرسة بورسعيد الصناعية وكان مخزن المدرسة غير محكم وبه خلل ولذا وقعت به سرقات متوالية خلال المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٥ وقامت المدرسة بالتبليغ عنها في حينه وأجريت تحقيقات ومعاينات ومضاهاة آثار أقدام للسارقين على أقدام الفراشين الذين لم تثبت إدانتهم ووجهت التهمة إلى أشخاص آخرين وحكم عليهم في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ من محكمة جنح بورسعيد وأنه بمجرد إصلاح مبنى المخزن انقطعت السرقات وترتب على ذلك أن وافق السكرتير المالي للمعارف على تسوية العهدة ورفع المسروقات منها وانتهى الأمر كذلك في سنة ١٩٤٥ ولكن الوزارة عادت فأجرت تحقيقاً في موضوع العجز بوساطة قسم التحقيقات وانتهى إلى نتيجة غير صحيحة وهي أن السرقات المذكورة وهمية لأصل لها وأنها ادعاء وتحايل من المدعى لستر ما بعدته من عجز وأن ذلك مستفاد من جسامه كميته الأخشاب المسروقة وقدرها ٣٢٠٠ قدم طولي يتطلب نقلها مشقة عظيمة وينمي المدعى على القرار المطعون فيه العيوب الآتية : (١) أن عهده كانت سليمة من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٤٢ ثم بدأت السرقات بسبب خلل مبنى المخزن ولم تنقطع السرقات إلا بعد إصلاحه (٢) بني القرار على أن السرقة وقعت دفعة واحدة ولم يلتفت إلى تعدد السرقات ولم يطلع أحد على ملف السرقات المحفوظ بالمدرسة (٣) لم

ولأن القرار لم يرد في أسبابه على أوجه دفاع المدعى ولأن إدائته قد قامت على واقعة ظنية تنفيها الأوراق، كما أن أسباب القرار يعتمدها القصور مما يجعل القرار مخالفاً للقانون واللوائح ورد على الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد بأن التظلم يقف سريان الميعاد أربعة أشهر تأتي بعدها الستون يوماً وقد رفعت الدعوى قبل انتهائها وأضاف فيما يتعلق بالامر بتحصيل مبلغ الـ ٤٣٥ جنيهاً و ٨٠٧ مليات أن الإدارة لا تملك إلزامه به وأن ذلك من شأن القضاء العادي وأن الإلزام بالمبلغ شيء يتطلب فصلاً قضائياً أما حجزه واستقطاعه من مرتبات المدعى وفقاً للمادة ١٢٧ فأمر آخر وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٩ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجى النطق بالحكم إلى جلسة اليوم.

المحكمة

د اء عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن مبنى هذا الدفع أن اختصاص محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرارات الصادرة من السلطات التأديبية رهين بأن تكون قد وقعت مخالفة للقوانين واللوائح وإذا بقي المدعى طعنه في القرار موضوع النزاع على أسباب موضوعية فإن المحكمة لا تختص والحالة هذه بطلب إلغائه .

د ومن حيث إن مناط اختصاص المحكمة طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ هو أن يكون القرار المطلوب إلغاؤه قراراً تأديبياً في حق موظف عمومي دائم ، أما كون العيب الذي ينهه الطاعن على القرار لا يعتبر مخالفة

المصلحة توقيع جزاء بقطع الراتب لغاية خمسة عشر يوماً وما دام الأمر بالخصم قد صدر من يملكه وقد بنى على تحقيقات قام بها القسم الخاص بالوزارة ولم يثبت وجود تعسف في استعمال السلطة فإنه يتعين الحكم بعدم الاختصاص وبنت الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أن المدعى مقر بصدور الأمر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ والتظلم منه في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولكنه لم يرفع الدعوى إلا في أول يونيه سنة ١٩٤٨ أي بعد الميعاد ، وبنت طلب رفض الدعوى موضوعاً على أن المادة ١٦ من لائحة المخازن لا تسقط شيئاً من العهدة إلا لسبب السرقة بالإكراه أو بالكسر أو الحريق أو سقوط المباني أو عوارض أخرى خارجة عن مراقبة ذى العهدة ولا تعفيه في حالة السرقة إذا كان في مكنته منعها أو بسبب الإهمال فيبقى مسئولاً ولأن الذي يستفاد من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من فبراير سنة ١٨٩٠ والمادة ١٢٧ من قانون المصلحة المالية أن المبالغ التي يستحق دفعها من الحكومة بصفة أجر لا يصح التنازل عنها أو الحجز عليها إلا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة من أشغال بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها ولا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع الراتب ، وقد أجاب المدعى على ما تقدم بمذكرة أودعها في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قال فيها : فيما يخص بعدم الاختصاص إنه يستند فوق ما أبداه من قبل إلى أن القرار المطعون فيه لم يستخلص النتيجة التي انتهى إليها من مصادر ثابتة في الأوراق بل قام على افتراض واقعة لا وجود لها وبذلك انتهى إلى نتيجة خاطئة لم يستخلصها استخلاصاً سليماً وهي قوله إن جسامه الكمية تدل على عدم سرقتها دفعة واحدة خلافاً لما هو ثابت بالأوراق —

للقوانين واللوائح فهذا هو ذات موضوع الطعن الذي على مقتضى بحثه سيكون الحكم في الدعوى أما بالإلغاء أو بالرفض .

« ب » عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« ومن حيث إنه لا جدال في أنه بعد إذ صدر القرار المطعون فيه في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تظلم منه المدعى في ١٥ منه فن شأن هذا التظلم وقد تقدم خلال الميعاد المعين لرفع الدعوى أن يقفه طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ إلى أن يصدر قرار صريح في موضوع التظلم يعلن به صاحب الشأن حتى يسرى من تاريخ إعلانه ميعاد الستين يوماً وإلى أن يحصل ذلك يظل ميعاد الدعوى مفتوحاً وهذا حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة قبل تعديل النص بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ تعديلاً من شأنه أن صار ميعاد رفع الدعوى في مثل هذه الحالة ستين يوماً من تاريخ انقضاء أربعة أشهر على تقديم التظلم دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عنه .

« ومن حيث إن الدعوى إذ رفعت بإيداع صحيفة في أول يونيه سنة ١٩٤٨ تكون قد رفعت في الميعاد القانوني طبقاً لنص المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة وهو الذي كان سارياً وقتئذ ، كما أنها في الوقت ذاته قد رفعت خلال الستة الأشهر من تاريخ التظلم المقدم من المدعى الذي لم تجب عنه السلطات الإدارية ، فتكون قد رفعت في الميعاد على أي الحالين ومن ثم يكون الدفع في غير محله واجباً رفضه .

« ج » عن الموضوع :

« من حيث إنه يبين من مساق الوقائع على النحو المفصل آنفاً أن المدعى بنى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بخضم خمسة أيام من

راتبه قد انتزع النتيجة التي انتهى إليها في إدانته من مصادر لا يمكن استخلاصها من الأوراق وإذا ألزمه بدفع مبلغ ٤٣٥ جنيهاً و ٨٠٧ مليات وأمر بتحصيله من راتبه بمقولة إنه مسئول عن عجز ما بعهدته مع قيام النزاع على أساس ذلك — أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون وجاوز السلطة فصار حقيقياً بالإلغاء .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالشق الأول من القرار المذكور ، فقد استند إلى التحقيقات الإدارية التي أجريت في هذا الشأن تلك التي استناد منها القرار النتيجة التي انتهى إليها من حيث مساءلة المدعى إدارياً للأسباب التي اعتمد عليها منوهاً بوجه خاص بضخامة كمية الأخشاب الناقصة بعهدته مما يتعذر معه تصور سرقتها دفعة واحدة الأمر الذي لو كان حصل لاسترعى الانتباه للوهلة الأولى وهذا ولا شك تقدير موضوعي لا معقب عليه من هذه المحكمة مادامت النتيجة التي انتهى إليها القرار مستخلصة استخلاصاً سليماً من الأوراق .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الشق الثاني من القرار المشار إليه فلا مشاحة في أن إلزام المدعى بالمبلغ وتحصيله منه بطريق الخصم من راتبه مع معارضته في ذلك هو فصل في منازعة مدنية مما يدخل في اختصاص الجهات القضائية ويخرج عن ولاية السلطات التأديبية التي لا تملك سوى توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في الأمر العالي الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ دون إلزام المدنى ولا وجه للتحدى بالمادة السادسة عشرة من لائحة المخازن إذ هي تقرر أن « الأصناف المفقودة أو النالفة لا تخضع من العهدة إلا إذا كان فقدها أو تلفها ناشئاً عن سرقة بالإكراه أو بالكسر أو عن حريق أو سقوط مبان أو عن عوارض أخرى خارجة

هذا الأخير — علة ذلك — مراعاة الاتساق بين ميعاد السحب وميعاد الطعن القضائي .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على التفرقة بين القرارات الإدارية التنظيمية العامة وبين القرارات الإدارية الفردية وأنه يجوز للإدارة سحب القرارات التنظيمية العامة سواء بالإلغاء أو التعديل في أى وقت تشاء حسب مقتضيه المصلحة العامة .

أما القرارات الإدارية الفردية فلا يجوز سحبها ولو كانت مشوبة إلا خلال الستين يوماً من تاريخ صدورها بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من أى إلغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار وكل إخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمراً مخالفاً للقانون يعيب القرار الأخير ويبطله ومرد ذلك إلى وجوب التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما ينطوى عليه قرارها من مخالفة قانونية وبين وجوب استقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرار الإداري مع مراعاة الاتساق بين الميعاد الذي يجوز فيه لصاحب الشأن طلب إلغاء القرار الإداري بالطريق القضائي وبين الميعاد الذي يجوز فيه للإدارة سحب القرار المذكور .

(القضية رقم ٦٧٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

عن مراقبة ذى العهدة أما الأصناف المفقودة بسبب سرقة كان في الإمكان منعها أو التالفة بسبب إهمال فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة أو التلف ، فالأمر لا يعدو ترديد الأصول القانونية العامة في هذا الشأن دون أن تخول السلطات الإدارية حق الفصل قضائياً في المنازعة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد جاوز في شقه الثاني حدود سلطته فيتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٤

٤ مايو سنة ١٩٤٩

تنسيق . تخطى في الترقية . وجود ما يبرر الترقية في الملف . رفض الدعوى .

المبدأ القانوني

إذا استبان للمحكمة من ملف خدمة المدعى متضمنات التحقيقات التي أجريت معه في تهمة أخلاقية نسبت إليه وانتهى الأمر إلى توقيع جزاء تأديبي أن تركه في الترقية تنسيقاً يرجع إلى ما يبرره في الملف ، فتكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(القضية رقم ٥١٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٥

٤ مايو سنة ١٩٤٩

قرار إداري تنظيمي عام . التفرقة بينه وبين القرار الإداري الفردي . للإدارة سحب الأول في أى وقت . أما الثاني فلا يجوز لها سحبه إلا في ميعاد الستين يوماً . مخالفة ذلك بقرار لاحق . إبطال

موضوعاً ثم تفصل فيه بالقبول أو الرفض على ضوء ما يكشف عنه هذا البحث — إنما لهذه الجهة أن ترفضه بغير بحث إما بقرار صريح تعلنه إلى صاحب الشأن أو بقرار ضمني يستفاد من سكوتها لمدة تزيد على أربعة أشهر من تاريخ تقديم التظلم إليها .

(القضية رقم ١٦٤ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك وحسين سمري بك ومحمد عفت بك وسيد علي الدمراوى بك وحسين أبوزيد بك المستشارين) .

١٧٧

٥ مايو سنة ١٩٤٩

١ — دين . سقوط الحق في المطالبة به . مادة ٢١١ من القانون المدني (القديم) . شرطه . عدم المنازعة في أصل الدين . عدم استحقاق الدائن للدين أو منازعته جدياً فيه . عدم قبول الدفع بسقوط الحق .

ب — مجلس مديرية . خفضه رواتب الموظفين . حقه مطلق في تعديل أحكام الكادر والرواتب والقرارات الخاصة بالتوظيف .

ج — قرار . لائحة . مرياته من تاريخ صدوره . الأمر الرجعى لا يكون إلا بنس صريح .

المبادئ القانونية

١ — يجب لقبول الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالديون المنصوص عليها في المادة ٢١١ من القانون المدني أن يكون أصل الدين غير متنازع فيه فإذا كان الدائن غير مستحق للدين أو كان استحقاقه للدين موضع نزاع جدى أصبح الدفع غير مقبول .

٢ — إن مجلس المديرية عندما قرر خفض رواتب موظفيه في سنة ١٩١٤ بسبب

١٧٦

٥ مايو سنة ١٩٤٩

١ — طلبات في الدعوى . تعديل . دخوله في عموم الطلبات الأولى . تقديمه أثناء إجراءات الدعوى وقبل إقفال باب المرافعة . دفع بعدم اختصاص . رفضه .

ب — تظلم . حفظه . صدور قرار الحفظ من غير مختص . إبطاله . وجوب الطعن بذلك في ميعاد الستين يوماً .

ج — تظلم . مادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . لا تلزم جهة الإدارة بمختمه موضوعاً والفصل فيه . لهذه الجهة رفضه بغير بحث بقرار صريح يعلن لدى الشأن . أو بقرار ضمني مستفاد من سكوتها أربعة أشهر .

المبادئ القانونية

١ — لا يوجد ما يمنع قانوناً من قبول التعديل الذى يدخل في عموم الطلبات الأولى أثناء إجراءات الدعوى وقبل إقفال باب المرافعة فيها . ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص والقضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

٢ — مع الفرض جدلاً بأن اختصاص مفتش الزراعة في التظلم مقصور على تحويله إلى الوزارة بعد بحثه وإبداء رأى فيه أو بغير إجراء أى بحث فيه فإن القرار الذى صدر منه بحفظه قد صدر باطلاً من لا يملك إصداره وكان يتعين لذلك طلب إلغائه في ميعاد الستين يوماً التالية لإخطار المدعى به وهو ما فات على المدعى عمله .

٣ — إن القانون لا يلزم الجهة الإدارية الحاصل إليها التظلم المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة أن تبحثه

الآزمة المالية التي حلت به لم يجاوز حقه كسلطة عامة تملك تنظيم العلاقة بينها وبين موظفيها وتعديل قواعد التوظيف والرواتب حسب ظروفه المالية شأنه في ذلك شأن قرار مجلس الوزراء بالقياس إلى موظفي الحكومة ، فخقه مطلق في تعديل أحكام الكادر وكذا اللوائح والقرارات الخاصة بالتوظيف في أي وقت شاء وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ومراعاة لحسن سير الأعمال .

٣ — الأصل في اللوائح والقرارات ألا تسرى أحكامها إلا من تاريخ صدورها ولا يرجع أثرها إلى الماضي إلا بنص صريح فإذا خلت من مثل هذا النص كان نفاذها من تاريخ صدورها فقط .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الأستاذ عبد الفتاح حسن الحامى أودعها سكرتارية المحكمة في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٨ قائلا إنه حصل على شهادة كفاءة التعليم الأولى وعين في يناير سنة ١٩٠٥ مدرسا بالمدراس الابتدائية التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية فدرس بمجلس مديرية الغربية في شهر أكتوبر سنة ١٩١١ براتب قدره ٧ جنيهات شهريا وفي أول يونيو سنة ١٩١٤ خفض المجلس راتبه إلى خمسة جنيهات المعجز في ميزانيته وقد ظل يتقاضى هذا الراتب المخفض حتى منح علاوة قدرها ٥٠٠ مليم في أبريل سنة ١٩٢٠ ثم علاوة أخرى مثلها في أول أبريل سنة ١٩٢٢ فبلغ راتبه ستة جنيهات وكان واجبا أن يبلغ سبعة جنيهات . وفي سنة ١٩٢٢ قررت الحكومة ضم ٢٠ ٪

من قيمة الراتب الأصلي إلى الراتب وتثبيت هذه الإضافة من علاوة الغلاء التي كانت تمنح وقتئذ فبلغ راتبه ٧ ج و ١٠٠ م وكانت الحكومة تمنح موظفيها في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٢ علاوة غلاء بلغت ٩٢ ٪ من الراتب الأصلي وقد صرفت إليه هذه العلاوة بنسبة راتبه بعد تخفيضه على النحو السابق . وفي سنة ١٩٢٣ صدر كادر وضع بمقتضاه في الدرجة من (٦ — ١٢) جنيه بعلاوة ١ ج كل سنتين اعتباراً من ٢ من مارس سنة ١٩٢٢ وعدل راتبه من ٧ ج و ٢٠٠ م إلى ٨ ج — وقد ظل يحصل على علاواته الدورية كل عامين في ظل أحكام الكادر سالف الذكر حتى بلغ راتبه ١١ ج في سنة ١٩٢٩ ، ثم أوقفت العلاوات في سنة ١٩٣١ فظل راتبه بهذا المقدار حتى أول يوليو سنة ١٩٤٣ . وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٤ تقرر نقل موظفي المجالس إلى ما يقابل درجاتهم في كادر الحكومة وقد اعتبرت درجته مقابلة للدرجة الثامنة وفي أول يوليو سنة ١٩٤٣ رقي منسيا إلى الدرجة السابعة ومنح علاوتين مقدار كل منهما جنيه فبلغ راتبه وقتئذ ١٤ ج شهريا — وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار من مجلس الوزراء ببناء على تظلم مقدم منه ومن زملائه يقضى باعتبار الدرجة من (٦ — ١٢) ج بمجالس المديرية معادلة للدرجة السابعة الحكومية المخفضة وقد سويت حالته على هذا الأساس وصرف الفرق المستحق له اعتباراً من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ مع أن قرار مجلس الوزراء لم يقصر صرف هذا الفرق على المدة اللاحقة ليوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ فكان واجبا صرفه اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٤٣ تاريخ إنصاف المنسيين — واستخلص عما تقدم أحقيته فيما يأتي : أولاً — إعادة تسوية راتبه في المدة ما بين يونيو سنة ١٩١٤ لغاية ٣ من أبريل

سنة ١٩٣٦ على أساس رد مبلغ الجنبيين الذي خفض من راتبه في يونيو سنة ١٩١٤ وصرف الفرق بين ما كان يجب أن يتقاضاه وما صرف له ومقدار هذا الفرق ١٩ ج ٤٠٠ م. وثانياً - إعادة تسوية إعانة الغلاء التي كانت تصرف له في المدة ما بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٢ ونسبتها إلى راتبه بعد رد مبلغ الجنبيين حسب ما يتم على الوجه المبين في (أولا) وصرف الفروق بين إعانة الغلاء على هذا الأساس وما صرف إليه فعلاً. ثالثاً - إعادة تسوية راتبه منذ ١/٧/١٩٤٣ طبقاً لقواعد إنصاف المنسيين ومنحه ١٢ ج شهرياً قيمة علاوة الثلاثين سنة التي قضت تلك القواعد بصرفها لمن أمضوا هذه المدة في درجتين متاليتين تميزاً لهم عن زملائهم الذين قضوا في درجتهم خمس عشرة سنة وذلك طبقاً للوضع بالكشف المرافق. رابعاً - صرف الفرق بين راتبه الذي سوى في ١/٧/١٩٤٣ على أساس اعتباره في الدرجة الثامنة وترقيته إلى الدرجة السابعة وراتبه الذي كان يجب أن يسوى وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والذي قضى باعتباره في الدرجة السابعة وترقيته إلى الدرجة السادسة مع منحه علاوة الثلاثين سنة الموضحة في البند (ثالثاً) وصرف المنجمد من الفروق بين الحالين منذ ١/٧/١٩٤٣ ومقدار هذه الفروق ١٤٩ ج ٥٠٠ م وانتهى إلى طلب الحكم بتسوية حاله وفقاً للقواعد المالية المقررة وقواعد إنصاف المنسيين وطبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والحكم له بمبلغ ٥٦٨ ج ٩٠٠ م وهو جملة الفروق المترتبة على هذه التسوية مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة. أودع المدعى عليهما مذكرة بالرد في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ودفعها بسقوط الحق في

المطالبة بفرق الراتب من سنة ١٩١٤ إلى ١٩٣٩ وفرق إعانة الغلاء عن المدة من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٢ وهما موضوعا الطلبين الأول والثاني من طلبات المدعى وذلك استناداً إلى المادة ٢١١ من القانون المدني التي تقضي بسقوط الحق في المرتبات والمعاشات والفوائد والأجر وكافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة بمضي خمس سنوات هلالية - أما عن الطلبات الأخرى الخاصة بعلاوة الثلاثين سنة وفرق علاوة الترقية إلى الدرجة السادسة فإن التعليمات المالية تقضي بمنح الموظف المرقى بداية الدرجة بما لا يزيد عن علاوتين فقط من علاوات الدرجة المرقى إليها ولما كانت علاوة الثلاثين سنة قد حل موعدها مع علاوة الترقية في وقت واحد فقد روعي عند إعادة تسوية حاله هو وأمثاله طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ باعتبار الدرجة من (٦-١٢ ج) مقابلة للدرجة السابعة أن يمنح علاوة الترقية (١ ج و ٥٠٠ م) وعلاوة الثلاثين سنة (١ ج و ٥٠٠ م) وبذلك بلغ راتبه بداية الدرجة ولا يجوز منحه ثلاث علاوات في وقت واحد عملاً بالفقرة الرابعة من باب الترقيات بمنشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ المبلغ للوزارات والمصالح بكتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وقد صرف الفرق إليه طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وكتاب وزارة المالية المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أسوة بموظفي مجالس المديرية الذين نقلوا إلى الحكومة. وينص البند ثانياً من هذا الكتاب على ألا يصرف فرق عن هذه التسوية إلا من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء أي من ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ولذا

الى الدرجة السابعة وبين راتبه الذي كان واجبا تسويته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ الذي قضى باعتباره في الدرجة السابعة وترقيته الى الدرجة السادسة مع منحه علاوة الثلاثين سنة المينة في الطلب السابق وصرف متجمد الفروق بين الحالتين منذ أول يوليو سنة ١٩٤٣ ومقداره ١٤٩ جنيهاً و٥٠٠ مليم .

ومن حيث إن مبنى الطلبين الأول والثاني أن مجلس مديرية الغربية خفض راتب المدعى من ٧ جنيهاً إلى ٥ جنيهاً بغير حق ذلك لأن تخفيض الراتب لا يجوز إلا بحكم تأديبي ولم يصدر في حقه مثل هذا الحكم — أما الطالبان الثالث والرابع فبناهما أن المدعى لما نقل من مجلس مديرية الغربية إلى الحكومة اعتبرت درجته معادلة للدرجة الثامنة — وفي أول يوليو سنة ١٩٤٣ رقي منسياً الى الدرجة السابعة . وفي ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار مجلس الوزراء باعتبار درجته بمجلس المديرية (١٢-٦) جنيهاً معادلة للدرجة السابعة الحكومية المنخفضة وسويت حالته على هذا الأساس بمنحه علاوة الترقية دون علاوة الثلاثين سنة رغم استحقاقه إياها كما صرف الفرق المستحق له اعتباراً من ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ مع أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر لم يجعل تاريخ صدوره مبدأ لصرف الفرق فكان واجبا صرفه اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٤٣ .

ومن حيث إن المدعى عليهما دفعا بسقوط حق المدعى في المطالبة بفرق الراتب من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٣٦ وبفرق إعانة الغلاء من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٢٢ وذلك استناداً الى المادة ٢١١ من القانون المدني — أما الطالبان الثالث والرابع فقد طلبا رفضهما استناداً الى

لا يكون المدعى محقاً في طلب صرف الفرق ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٤٣ — عقب المدعى على دفاع الحكومة بمذكرة أودعها في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قال فيها إنه استمسك بصفة مستمرة بكافة حقوقه في شكايات متوالية وهي كل ما في استطاعته ، ولذلك يكون دفع الحكومة بسقوط حقه في الطلبين الأول والثاني غير قائم على أساس من القانون — أما عن الطلبات الأخرى فإن التعليقات المالية لا يجوز قانوناً أن تهدر حقوقه المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء — وقد أحيلت الدعوى إلى أحد حضرات المستشارين لوضع تقرير فيها وبعد وضعه عين للرافعة فيها جلسة اليوم حيث سمعت على الوجه المبين في المحضر .

المحكمة

من حيث إن المدعى حصر دعواه في طلبات أربعة — أولاً : إعادة تسوية راتبه في المدة الواقعة بين شهر يونيه سنة ١٩١٩ و ٣٠ من ابريل سنة ١٩٣٦ على أساس رد مبلغ الجنيتين الذي أنقص من راتبه في يونيو سنة ١٩٤٤ مع صرف الفرق المتجمد في طيلة هذه المدة ومقداره ٤١٩ جنيهاً و ٤٠٠ مليم . الثاني : إعادة تسوية إعانة الغلاء التي كانت تصرف له في المدة المحصورة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٢ ونسبتها إلى راتبه بعد رد مبلغ الجنيتين السالف الذكر وصرف الفرق المتجمد على هذا الأساس . الثالث : إعادة تسوية راتبه منذ أول يولييه سنة ١٩٤٣ طبقاً لقواعد إضفاف المنسيين ومنحه ١٥٠ قرشا شهرياً قيمة علاوة الثلاثين سنة التي قررتها تلك القواعد . والرابع : صرف الفرق بين راتبه الذي تمت تسويته في أول يوليو سنة ١٩٤٣ على أساس اعتباره في الدرجة الثامنة وترقيته

وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ومراعاة لحسن سير الأعمال .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الدفع غير قائم على أساس من القانون فيتعين رفضه كما يتعين رفض الطلبين سالف الذكر .

عن الطلبين الثالث والرابع :

« من حيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المدعى وضع في الدرجة الثامنة عند نقله من مجلس المديرية إلى الحكومة ثم رقى منسباً إلى الدرجة السابعة ، فلما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ باعتبار الدرجة من (٦ — ١٢ جنياً) معادلة للدرجة السابعة الحكومية أعيدت تسوية حالته فتمنع علاوة الترقية للدرجة السادسة وعلاوة الثلاثين سنة وفقاً لقواعد إنصاف المنسبين — وليس في هذه التسوية ما يخالف تلك القواعد .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بطلب متجمد الفرق بين الراتب الذي تمت تسويته على أساس ترقيته منسباً إلى الدرجة السابعة والراتب الذي تمت تسويته على أساس ترقيته منسباً إلى الدرجة السادسة وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وحساب هذا الفرق اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٤٣ تاريخ تنفيذ قواعد إنصاف المنسبين — فإن الفقرة « ثانياً » من الكتاب الدوري رقم م ٧٨ — ٧٤/٢ الصادر من وزارة المالية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد جعلت تاريخ صدور هذا القرار مبدأ لصرف فروق التسوية المترتبة على تنفيذه فلم تجز صرف فروق عن قترات سابقة على صدوره ، ولا عبرة بقول المدعى إن القرار قد خلا من هذا التحديد ويجب لذلك أن يرجع أثره من أول يوليو سنة

أن التعليمات المالية تقضى بمنح الموظف المرقى مبدأ الدرجة بما لا يزيد عن علاوتين فقط من علاوات الدرجة المرقى إليها ، ولما كانت علاوة الثلاثين سنة قد حل موعدها مع علاوة الترقية في وقت واحد فقد روى عند إعادة تسوية حالته هو وأمثاله طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أن يمنح علاوة الترقية وعلاوة الثلاثين سنة فقط وبذلك بلغ راتبه مبدأ الدرجة . أما عن تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر فقد روعيت فيه أحكام كتاب وزارة المالية المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذي صدر تنفيذاً لهذا القرار .

عن الطلبين الأول والثاني :

« من حيث إنه يجب لقبول الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالديون المنصوص عليها في المادة ٢١١ من القانون المدني أن يكون أصل الدين غير متنازع فيه فإذا كان الدائن غير مستحق للدين أو كان استحقاقه للدين موضع نزاع جدي أصبح الدفع غير مقبول .

« ومن حيث إن المدعى لا يستحق فرق الراتب الذي خفض سنة ١٩١٤ بسبب عجز طراً على ميزانية مجلس المديرية في ذلك العام وبالتالي لا يستحق فرق إعانة الغلاء من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٢ ذلك لأن مجلس المديرية عند ما قرر تخفيض رواتب موظفيه في سنة ١٩١٤ بسبب الأزمة المالية التي حلت به لم يجاوز حقه كسلطة عامة تملك تنظيم العلاقة بينها وبين موظفيها وتعديل قواعد التوظيف والرواتب حسب ظروفه المالية شأنه في ذلك شأن قرار مجلس الوزراء بالقياس إلى موظفي الحكومة ، لحقه مطلق في تعديل أحكام الكادر وكذا اللوائح والقرارات الخاصة بالموظف في أي وقت يشاء

الدراسات العليا . لا تتختم مع الترقية . بل هو عنصر من العناصر .

ب — تيسير . ترقية به . ليست إلزامية الإدارة . متروك أمرها لتقديرها . لا رقابة من المحكمة . شرطه عدم إساءة استعمال السلطة .

ج — طلبات في الدعوى . طلب الحكم بالترقية . لا تملك المحكمة . رقابتها في نطاق إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون أو المنطوية على إساءة استعمال السلطة .

د — قبول الدعوى . التفرقة بين طلبات الإلغاء وغيرها من الطلبات . عدم قبول طلبات الإلغاء عن قرارات إدارية سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة . قبول طلبات التعويض عن أضرار هذه القرارات .

هـ — قبول الدعوى . قرار إداري سابق أو لاحق لقانون مجلس الدولة . العبرة بصدور القرار لا بالتزام منه ولا باستمرار آثاره إلى ما بعد نفاذ القانون .

المبادئ القانونية

١ — الحصول على شهادة معهد الدراسات العليا لا تتختم مع الترقية بطريق التيسير بل ذلك لا يعدو أن يكون عنصراً من العناصر التي تقدرها الإدارة إلى جانب الأقدمية والعناية بالعمل والاستقامة وحسن الأخلاق .

٢ — الترقية بطريق التيسير في حدود النسبة المقررة ليست إلزامية للإدارة بل هي اختيارية لها ، وهذه وتلك متروك أمر التقدير فيهما إلى الإدارة تستقل بهما حسبما تراه ملائماً بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام قرارها غالياً من إساءة استعمال السلطة .

٣ — إن المحكمة لا تملك الحكم بالترقية

١٩٤٣ ذلك لأن الأصل في اللوائح والقرارات ألا تسرى أحكامها إلا من تاريخ صدورها ولا يرجع أثرها إلى الماضي إلا بنص صريح فإذا خلت من مثل هذا النص كان نفاذها من تاريخ صدورها فقط .

د ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن هذين الطلبين غير قائمين على أساس فيتعين لذلك رفضهما .

(القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٨

٥ مايو سنة ١٩٤٩

قبول الدعوى . عريضتها . خلوها هي والمذكرة الشارحة من البيانات الأساسية . وعدم إرفاق صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه . للمذكرة المقدمة أثناء نظر الدعوى لم تأت بجديد يصحح شكل الدعوى . عدم قبول .

المبدأ القانوني

إذا كانت عريضة الدعوى والمذكرة الشارحة قد جاءتا خلوا من البيانات الأساسية ولم يرافق لتلك العريضة صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه وكانت المذكرة المقدمة أثناء نظر الدعوى لم تأت بجديد يصحح شكل الدعوى لأنها لم تخرج عن فحوى عريضتها فضلاً عن عدم تقديم صورة من القرار المطعون فيه أو ملخص منه كان الدفع بعدم قبول الدعوى في محله متعيناً قبوله .

(القضية رقم ٩١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٩

١١ مايو سنة ١٩٤٩

١ — تيسير . ترقية . الحصول على شهادة معهد

إذ لا يمكن أن تحمل محل الإدارة العاملة في إصدار قرارات إدارية من اختصاصها ولا أن توجه إليها أمراً معيناً في هذا الشأن وإنما رقابتها للإدارة تكون في نطاق إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون أو المنطوية على إساءة استعمال السلطة .

٤ — إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على التفرقة بين طلبات الإلغاء وغيرها من الطلبات وبأنه لا تقبل طلبات الإلغاء عن قرارات إدارية سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة بينما تقبل طلبات التعويض عن أمثال تلك القرارات .

٥ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن الممول عليه في قبول الدعوى هو كون القرار سابقاً على تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة أو لاحقاً له بصرف النظر عن التظلم منه ، ولا عبء بآن آثاره استمرت إلى ما بعد هذا التاريخ إذا كان من القرارات التي لا يقتضى تنفيذها فترة مستمرة من الزمن وإنما يتم تنفيذها فوراً بمجرد توقيعها .

(القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد على السيد بك وكيل المجلس وحبشى إبراهيم سمري بك وعبد الحميد التهامي بك وسيد على الدمراوى بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

١٨٠

١١ مايو سنة ١٩٤٩

١ — عريضة الدعوى . مادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . وجوب اشتغالها على بيان بموضوع

الدعوى . كفايته أو عدم كفايته متروك لتقدير المحكمة . إغفال تاريخ القرار المطعون فيه . ليس ببنائه مدعاة لتجهيل الدعوى مادامت البيانات الأخرى في العريضة تكفي بما يدفع الشك لتعيين القرار .

ت — تنسيق . ترقية بالاختيار . ترخص الإدارة في تقديرها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . وضع الإدارة ضوابط الاختيار كقواعد تنظيمية عامة . تعين التزامها . إهدار هذه القواعد . مخالفتها للقانون . التغيير يجب أن يكون بقرار تنظيمي عام .

المبادئ القانونية

١ — إن مفاد المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة هو أن تشتمل العريضة على بيان بموضوع الطلب ، وكفاية أو عدم كفاية هذا البيان كفاية تفتنى بها الجهة بالدعوى أمر تقدره المحكمة ، ولا ريب في أن مجرد إغفال تاريخ القرار المطعون فيه لا يكون بذاته مدعاة لتجهيل الدعوى ما دامت البيانات الأخرى التي تضمنتها عريضتها تكفي بما لا يترك مجالاً لأي شك في تحديد موضوعها وتعيين القرارات المطعون فيها .

٢ — إن الترقية بالاختيار من المناصب التي ترخص الإدارة في تقديرها حسبما تراه ملائماً بلا معقب عليها من هذه المحكمة مادام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة . وإذا وضعت الإدارة ضوابط لهذا الاختيار كقواعد تنظيمية عامة تلزمها في هذا الشأن تعين عليها عندئذ التزامها ويعتبر إهدارها في الحالات الفردية بمثابة مخالفة للقانون وإن أرادت العدول عن تلك

في الدفاع أو أن القرار انطوى على أية شائبة من استعمال السلطة ، فيكون والحالة هذه قد وقع مطابقاً للقانون وتكون الدعوى في غير محلها حقيقة بالرفض .

(القضية رقم ٣٨٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٢

١١ مايو سنة ١٩٤٩

قبول الدعوى . طلب إلغاء . قرار إدارى سابق على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة . عدم قبول .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قانون إنشاء مجلس الدولة فيما استحدثه من حق إلغاء القرارات الإدارية بعد إذ كان ذلك ممتنعاً من قبل لا يمكن أن ينعطف على القرارات الإدارية التي تمت قبل العمل بالقانون المذكور بل تكون هذه القرارات حصينة من الإلغاء .

(القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٣

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

١ — قانون . وضعه ضوابط للإدارة . وجوب مراعاتها . مخالفة ذلك . إلغاء .

ب — جيش . اقتراح لجنة الضباط بترك المدعى في الترقية . ابتناؤه على أسباب غير صحيحة . بطلانه . ابتناء قرار الإحالة إلى الاستبعاد عليه . بطلانه بدوره .

ج — جيش . ترقية . تخلف . مخالفة للقانون . ابتناء قرار الإحالة إلى الاستبعاد على بقاء القائم الذي تخلف في رتبته المدة المقررة للإحالة إلى الاستبعاد . بطلان قرار الإحالة . إلغاؤه .

القواعد أو تغييرها وجب أن يكون ذلك بقرار تنظيمي عام .

(القضية رقم ٣٤٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٨١

١١ مايو سنة ١٩٤٩

١ — رقابة المحكمة . قرار نهائي من مجلس تأديب . مقصورة على الناحية القانونية . لا تمتد إلى التقدير الموضوعي في ذاته . المحكمة ليست هيئة استئنافية للمجالس التأديبية .

ب — قرار نهائي من مجلس تأديب . قيامه على أسباب صحيحة مستخلصة استخلاصاً معقولاً . وعدم الإخلال بحق الدفاع وعدم إساءة استعمال السلطة . مطابقته لقانون . رفض الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إن رقابة المحكمة على القرارات النهائية الصادرة من مجالس التأديب لا تكون إلا في نطاق بحثها من الناحية القانونية من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقوانين أو اللوائح ولا تمتد إلى التقدير الموضوعي في ذاته إذ ليست المحكمة هيئة استئنافية بالنسبة إلى المجالس التأديبية في الجانب الواقعي من القرارات المطعون فيها .

٢ — إذا لم تستين المحكمة في القرار المطعون فيه أية مخالفة ، بل قام على أسباب صحيحة استخلصها استخلاصاً معقولاً من أصول ثابتة في الأوراق دل عليها وأشار إلى مآناها كما حدد موضوع التهم وفصل عناصرها بتحديد واضح وكيفية تكييفها سليماً ، ولم يثبت للمحكّم أية إخلال بحق المدعى

المبادئ القانونية

١ - ما دام أن القانون قد نص على الضوابط، التي يتعين على الإدارة أن تلتزمها في شأن من الشؤون وجب عليها مراعاتها وإلا كان تصرفها باطلا حقيقاً بالإلغاء .

٢ - إن اقتراح لجنة الضباط الذى بنى عليه القرار المطعون فيه فيما انتهى اليه من ترك المدعى فى الترقية إلى رتبة الأميرالاي أو منحه هذه الرتبة مع إحالته إلى المعاش وقد بنى على أسباب غير صحيحة لا يمكن استخلاصها من الأوراق وبوجه خاص بما هو ثابت فى التقارير السرية المقدمة فى حق المدعى ، ويكون والحالة هذه قد جاء باطلا لمخالفته القانون ويبطل بالتالى القرار المطعون فيه الذى بنى عليه عن طلب إلغاء القرار الصادر بإحالة المدعى الى الاستيداع .

٣ - اذا استبان أن ترك المدعى فى الترقية الى رتبة الأميرالاي كان مخالفاً للقانون وأن وزارة الدفاع فى تصرفها الخطأ قد سدت فى وجه المدعى سبيل الترقى بأن قدمت عليه غيره ممن هم أحدث منه عهداً فى رتبة القائمقام وأقل كفاية فى العمل فلا يصح لها قانوناً أن تستفيد من خطئها وترتب عليه حكماً يضارب به المدعى وخاصة وأن استحقاق الترقية إلى رتبة الأميرالاي يقع فى التاريخ الذى حدد لإحالته إلى الاستيداع فإنه يبين بجلاء أن حكم الفقرة (هـ) من القانون رقم ١٩٤ لسنة

١٩٢٥ غير منطبق على وقائع هذه الدعوى ويكون قرار الإحالة إلى الاستيداع قد جاء باطلاً أيضاً لمخالفته القانون مما يتعين معه إلغاؤه .

الوقائع

تتصل وقائع هذه الدعوى فى أن المدعى تخرج فى المدرسة الحربية برتبة ملازم ثان فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٨ ورقى مدارج الجيش ورتبه المختلفة فبلغ رتبة القائمقام فى أول فبراير سنة ١٩٤٤ وتولى وهو فى هذه الرتبة قيادة الكتيبة الرابعة احتياط وقيادة الكتيبة الأولى احتياط فى إدارة قسم القاهرة بإدارة التجنيد ثم عين فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ رئيساً لمجلس تجنيد مديرية البحيرة وفى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قررت لجنة الضباط تركه فى الترقية إلى رتبة الأميرالاي وترقية اثنين أحدث منه عهداً هما القائمقام محمد زكى عبدالحمد بك وعلى وهبى بك وأوصت بترقيته إلى الأميرالاي وإحالته الى المعاش فى اليوم التالى للترقية إذا ما التمس ذلك وبنت رأيا هذا على أن الملاحظات المدونة فى ملفه السرى لا تشجع على ترقية واعتمد وزير الدفاع الوطنى هذا رأى فى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وأعلنت ترقية الأخيرين فى الفشرة العسكرية الصادرة فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فتظلم المدعى من ذلك بكتاب أرسله إلى مدير عام التجنيد فى ذات اليوم : وفى ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ أرسل المدعى كتاباً إلى وزير الدفاع الوطنى ذكر فيه أنه قد ترك فى الترقية إلى رتبة الأميرالاي وحقت عليه الإحالة إلى الاستيداع بموجب الفقرة (هـ) من قواعد الترقية المندرجة بالأمر العسكرى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ فى أول

وزير الدفاع الوطني على رأى اللجنة فى ١٨ من يناير سنة ١٩٤٨ كما صدر النطق الملىكى بذلك فى ٢١ من يناير سنة ١٩٤٨ فرقع المدعى هذه الدعوى بصحيفة موقعة من الدكتور زهير جرانة المحامى أودعها سكرتيرية المحكمة فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ طالباً الحكم ، أولاً ، بإلغاء الأمر الصادر بترقية كل من محمد زكى عبد الحميد بك وعلى وهبى بك والمنشور بعدد النشرة العسكرية المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ثانياً ، إلغاء الأمر الصادر بإحالة المدعى إلى الاستيداع ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٤٨ وجميع ما ترتب عليه من آثار قانونية ويقول فى بيان ذلك إن هذين القرارين صدرتا باطلين الأول لمخالفته القانون والثانى لمخالفته القانون ولانطوائه على إساءة استعمال السلطة ذلك أن القرار الأول إذ قرر ترك المدعى فى الترقية إلى رتبة الأميرالاي وبترقية القائمقامين محمد زكى عبد الحميد بك وعلى وهبى بك إلى هذه الرتبة بمقولة إن الملاحظات المدونة فى ملف المدعى السرى لا تشجع على ترقيته قد بنى على وقائع غير صحيحة لا يمكن استخلاصها من التقارير السرية المقدمة عن المدعى طول حياته العسكرية والتي تشهد جميعها بكفايته وحسن قيادته فى الميدان تلك التقارير التي يجب على اللجنة الأخذ بما جاء بها فى ترقية الضباط من رتبة صاغ فما فوق عملاً بأحكام الأمر العسكرى رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ مما ترتب عليه انعدام السبب القانونى الذى بنى على هذا القرار ولأن القرار الثانى إذ أسس على تمام انقضاء الأربع سنوات المشروطة فى الفقرة (هـ) من المادة ٢ من الأمر العسكرى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ قد بنى على سبب خاطئ قانوناً أولاً لأنه ليس صحيحاً أنه لم تكن هناك رتب خالية يصح ترقية المدعى إليها فى فترة الأربع سنوات بل الواقع

فبراير سنة ١٩٤٨ وبما أنه لا يرغب فى الإحالة إلى الاستيداع فإنه يقرر بأنه فى حالة موافقة وزارة الدفاع الوطنى على ترقيته إلى رتبة الأميرالاي، وتسوية معاشه على أساسها سوف لا يطالب بالبقاء فى الخدمة لحين بلوغه سن الإحالة إلى المعاش المقررة لهذه الرتبة وبأن للوزارة مطلق الحرية فى أن تحيله للمعاش فى أى وقت تشاء دون أن يكون له الحق فى مطالبتها بأى تعويض كان وأعقب هذا الكتاب بأخر أرسله فى ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ قال فيه إنه اضطر مجبراً على إمضاء ما ورد فى كتابه الأول وذلك لانقضاء حياته وحياة عائلته وأطفاله من حالة الضنك الشديد الذى سيؤول من راتب الاستيداع وهو ٢٣ جنيتها بدلاً من ٧٥ جنيتها وطلب من الوزير عدم الأخذ برأى لجنة الضباط وبترقيته إلى رتبة الأميرالاي واستمراره فى الخدمة خصوصاً بعد أن أدى بخدمة الجيش ثلاثين عاماً بإخلاص وأمانة وشرف وبعرض هذا الكتاب على وزير الدفاع الوطنى رأى وقف ترقية المدعى إلى رتبة الأميرالاي إلا إذا سحب كتابه الثانى الخاص بعدوله عن التعهد الذى وقعه فى ٦ من يناير سنة ١٩٤٨ وأبلغ ذلك إلى المدعى فى ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ فلم يوافق على سحب التقرير المقدم منه وصمم على اعتبار التعهد المأخوذ منه لاغياً وعلى المطالبة بحقوقه كاملة وذلك بكتاب أرسله إلى مدير عام التجنيد فى ١٢ من يناير سنة ١٩٤٨ وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٤٨ اجتمعت لجنة الضباط وقررت إحالة المدعى إلى الاستيداع من أول فبراير سنة ١٩٤٨ بالتطبيق لأحكام الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكرى الخصوصى رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ وبأنه سوف لا يعود إلى الخدمة العاملة مستقبلاً طبقاً للحكم الوارد فى آخر الفقرة (هـ) ووافق

أما باقي التقارير السرية وخصوصا المقدمة منذ ترقية المدعى إلى رتبة القائمقام في سنة ١٩٤٤. فإنها تشهد جميعها بامتيازاته في عمله وتقانيه في إرضاء رؤسائه وبمظهر مؤهلاته العسكرية فقد جاء بالتقرير السري سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الذي وضعه عثمان المهدي باشا مفتش عام الجيش بأن أخلاقه مرضية جداً وكفاءته العسكرية والإدارية جيدة جداً وبأنه يليق لقيادة كتيبة المشاة كما أثني عليه رئيس المحكمة العسكرية العليا إلى معالي وزير الدفاع الوطني في كتاب أرسله في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ وأضاف أن الوزارة يفعلها لم يكن يعينها إلا أن يفسح المدعى مكانه لصاحب الخطوة عندها أما استحقاق المدعى رتبة الأميرالاي فلم يكن محل اعتراض جدي في نظرها وانتهى من كل ذلك إلى عدم مشروعية القرارات المطعون فيها. وفي ١٣ من إبريل سنة ١٩٤٨ أودعت الحكومة مذكرة تكميلية بدفاعها قالت فيها إن العبرة بمجموعة التقارير المقدمة عن المدعى لا ببعضها والتي يستفاد منها أن المدعى لم تتوافر فيه الصفات المنصوص عليها في القانون للترقية إلى رتبة الأميرالاي.

وقد أحيلت الدعوى إلى أحد حضرات المستشارين لوضع تقرير فيها وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المحكمة الدعوى على الوجه المفصل في المحضر ثم أرجىء النطق بالحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

د من حيث إن المدعى يطلب أولاً إلغاء القرار الإداري المنشور في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى رتبة الأميرالاي قبل محمد زكي عبد الحميد بك

أن وزارة الدفاع الوطني هي التي سدت عليه سبيل الترقية بتقديم غيره عليه ممن هم أحدث منه عهداً وثانياً لأنه أريد بإحالة إلى الاستيداع معاقبته لأنه لم يقبل أن يوقع على طلب إحالة إلى المعاش إذا مارتق إلى رتبة الأميرالاي الأمر الذي يتنافى مع القانون والمتضمن إساءة استعمال السلطة وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الدعوى أولاً فيما يخص بالطلب الأول (أ) لأن الترقية من درجة إلى أعلى ليست حقاً مقررراً للموظف بحسب الحكومة عليه بل إن ذلك من شأن الحكومة وحدها تمنحها الموظف أو تأبأها عليه طبقاً لما يقتضيه الصالح العام (ب) لأن لجنة الضباط إذ قررت تركه في الترقية إلى رتبة الأميرالاي لم تتجانب القانون بل أسست رأيها على وقائع صحيحة استمدتها من التقارير المقدمة عنه والتي وردت في بعضها أنه يحتاج إلى التعليم وأنه دائم التغيب وضعيف الإرادة وغير مبال للخدمة بالجيش (ج) لأن هذه اللجنة إذ رأت منحه رتبة الأميرالاي وإحالة للمعاش في اليوم التالي للترقية قد فعلت ذلك رافة بحاله وليس للمدعى أي حق للترقية مع البقاء في الخدمة خصوصاً بعد أن سحب تعهده الذي أعطاه على نفسه بالموافقة على قرار اللجنة بما جعل الوزير يأمر بوقف الترقية. ثانياً - فيما يتعلق بالطلب الثاني لأن قرار الإحالة إلى الاستيداع صدر وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون لاتمام المدعى مدة أربع سنوات في رتبة القائمقام ولم يكن الباعث عليه معاقبة المدعى لسحب تعهده وفي أول إبريل سنة ١٩٤٨ أودع المدعى مذكرة تكميلية صم فيها على أقواله الأولى وزاد عليها أن التقارير التي أشارت إليها الحكومة ترجع إلى سنة ١٩٣٧ أيام كان الطاعن برتبة اليوزباشي

وعلى وهي بك لانتوائه على خطأ في تطبيق وفهم أحكام الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ وثانياً إلغاء القرار الإداري الصادر بإحالة إلى الاستداع من أول فبراير سنة ١٩٤٨ وجميع ما ترتب عليه من آثار قانونية لما يشوبه من الخطأ في تطبيق القانون بشأنه وإساءة استعمال السلطة في الأمر به .

« ومن حيث إنه عن طلب إلغاء القرار الإداري المنشور في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بتخطي المدعى في الترقية فالقاعدة المتبعة للترقية في الجيش يحكمها نص الأمر العسكري رقم ١٩٤ من سنة ١٩٢٥ الذي يقرر أنه « عند الترقى من رتبة صاغ فما فوق يراعى في ذلك الأقدمية العامة والكفاءة والمقدرة والمعارف وحسن القيادة في الميدان عملياً والترقى الممتاز وباقي الصفات الحميدة المدونة بتقارير الضباط السرية » .

« ومن حيث إنه ما دام أن القانون قد نص على الضوابط التي يتعين على الإدارة أن تلتزمها في شأن من الشؤون وجب عليها مراعاتها وإلا كان تصرفها باطلاً حقيقياً بالإلغاء .

« ومن حيث إنه عن أسبقية المدعى لسلك من محمد زكي عيد الحميد بك وعلى وهي بك في الأقدمية فواقعة لا خلاف فيها تشهد لها أوراق خدمته التي تفيد أنه رقى إلى رتبة القائم مقام منذ أول فبراير سنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث إنه عن كفاية المدعى وحسن قيادته في الميدان وتزكية التقارير السرية له فقد راجعت المحكمة جميع التقارير السرية التي كتبت عن المدعى وخاصة من بدء ترقيته إلى رتبة القائم مقام منذ أول فبراير سنة ١٩٤٤ فوجدتها جميعاً تشيد بقدره وتزكيه أحسن تزكية فقد جاء في التقرير البري عن المدة من أول فبراير سنة

١٩٤٤ إلى آخر أبريل سنة ١٩٤٤ ما نصه « مؤهلاته العسكرية جيدة وأخلاقه مرضية للغاية محترم بين إخوانه ومرءوسيه حسن المظهر حديث العهد بالقيادة قام بأعمال قيادة السكتية في هذه المدة بحالة مرضية » . وجاء في التقرير السري عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٤ إلى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ما نصه « قائد كتيبة جيد مؤدب ومطيع مؤهلاته العسكرية جيدة أخلاقه قوية له مكانة محترمة بين مرءوسيه حسن المظهر » . وجاء في التقرير السنوي عن المدة من ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٤ إلى أول مارس سنة ١٩٤٥ ما يأتي نصه « ضابط ممتاز بما جميعه يتفانى في إرضاء رؤسائه محبوب من مرءوسيه حضر أخيراً لتكاملة تسريح السكتية » . وجاء في التقرير السري عن عام ١٩٤٥ و١٩٤٦ ما يأتي نصه : « مؤهلاته العسكرية جيدة جداً أخلاقه جيدة جداً مكانته الشخصية محبوب ومحترم من رؤسائه ومرءوسيه مظهره حسن جداً ملحق بقسم القاهرة وانتدب للبحاكم العسكرية المدنية وقام بها خير قيام والآن قائم بأعمال مجالس التحقيق والمجالس العسكرية » . وجاء في التقرير السري عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ وقد وضعه سعادة عثمان المهدي باشا مفتش عام الجيش المصري ما يأتي نصه « أخلاقه مرضية جداً حسن المظهر محبوب ومحترم الكفاءة العسكرية والإدارية جيدة جداً يليق لقيسادة كتيبة مشاة ضابط مؤدب وهادئ ومطيع » .

وجاء في التقرير السري العام عن المدة من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٨ ما يأتي نصه :

« أدى عمله بحالة صحيحة جيدة وعلى ما يرام أخلاقه ومظهره ومكانته الشخصية لا غبار عليها

ضابط هادي. ومطيع أدى عمله مدة وجوده بالمجلس على وجه مرضي .

وجاء في كتاب رئيس المحكمة العسكرية العليا سعادة محمود منصور بك النائب العام الآن إلى معالي وزير الدفاع والمؤرخ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٥ ما يأتي نصه : « يسرني أن أعرب لمعاليكم عن جميل تقديري وعظيم ثنائي على حضرتي الضابطين القائمين مقام مصطفى حسن حافظ بك والبكباشي جلال صبري أفندي عضوي المحكمة العسكرية العليا للدائرة الأولى فلقد لقيت المحكمة منهما كل عون وأفادت كثيراً من خبرتهما الواسعة في الشؤون العسكرية التي تتصل بالقضاء هذا إلى ما تجلّى فيهما من حب النظام والدأب على العمل والإخلاص في أداء الواجب والحزم في الرأي إلى غير ذلك من الأخلاق العسكرية القويمة . »

« ومن حيث إن الحكومة تعترض على ما تقدم بمقولة إن من بين تقارير المدعى في سنة ١٩٣٧ ما ينسب إليه خطأ ارتكبه وهو برتبة اليوزباشي وأن العبرة بمجموع التقارير المقدمة عن المدعى لا ببعضها . »

« ومن حيث إن هذا الاعتراض مردود بأن الأخذ بمجموع التقارير يقتضي بطريق اللزوم ألا تنغاضي جهة الإدارة عن جميع التقارير المقدمة عن المدعى وخاصة وقت ترقيته إلى رتبة القائم مقام منذ أول فبراير سنة ١٩٤٤ لغاية الآن وكلها تشهد له بالكفاءة والتفوق وأن القول بغير هذا يتجافى مع العدل فلا يقره القانون ولا تلتفت إليه هذه المحكمة . »

« ومن حيث إنه علاوة على ما تقدم فإن المستفاد من تصرفات الحكومة مع المدعى سواء من جهة الأعمال التي كلفته بالقيام بها منذ

سنة ١٩٣٧ إلى الآن أو من جهة ترقيته في دوره إلى رتبة الصاغ فالبكباشي فالقائم مقام أن الخطأ الذي نسب إليه في سنة ١٩٣٧ أصبح عديم الأثر ولا يصلح لأن يكون سبباً صحيحاً موجباً لتركة في الترقية إلى رتبة الأميرالاي وإلى باقي الرتب العسكرية العليا .

« ومن حيث إنه لا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الترقية إلى رتبة الأميرالاي تختلف عن الترقية إلى رتبة البكباشي فرتبة القائم مقام وبأن المعيار في شروط الترقية إلى تلك الرتبة يختلف عن المعيار في شروط الترقية في الرتب الأخرى لا وجه للتحدى بذلك « أولاً ، لأن قانون الجيش قد نص على شروط واجبة للترقية من رتبة صاغ فما فوق و « ثانياً ، لأن جميع التقارير المقدمة عن المدعى وخاصة بعد ترقيته إلى رتبة الصاغ تشهد بتوافر جميع هذه الشروط فيه . و « ثالثاً ، لأن التقرير المقدم عنه عن المدة من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٨ التي صدر خلالها القرار المطعون فيه قد أشاد بكفائته وبمقدرته على العمل وحسن استعداده لتصريف الأمور . »

« ومن حيث إنه على العكس من ذلك فقد تبين باستظهار المستخرجين المقدمين من الحكومة عن خدمة الأميرالين على وهي بك ومحمد زكي عبد الحميد بك اللذين كانا يليان المدعى في الأقدمية في رتبة القائم مقام وتخطياه في الترقية الحديثة « الأميرالاي ، بموجب قرار لجنة الضباط المطعون فيه ، أنهما لم يتوليا قيادة أي كتيبة إطلاقاً وأن أولها أجرى معه التحقيق مرتين الأولى في ٣ من إبريل سنة ١٩٤٠ وهو برتبة الصاغ بخصوص مشمع وشنط لسلاح الطيران الملكي وقد قرر مجلس التأديب وقتئذ أن حضرته تصرف تصرفاً سيئاً في عمل المناقصات

مدير الغربية لعدم محافظته على النظام بمحطة كفر الزيات وجاء في تقرير قدمه عنه في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٣٣ حضرة البكباشي محمد طاهر أركان حرب قسم القاهرة بأن أعماله لم تكن مرضية وأنه كثيراً ما نصحه فلم يجد له ميلاً ولا رغبة في العمل بشكل لا يتفق مع مركزه ولا مع الضبط والربط . وجاء في تقرير آخر قدمه عنه اللواء عبد العظيم على باشا في ٩ من أبريل سنة ١٩٣٣ بأن أعماله ليست مرضية وطلب نقله من إدارة قسم القاهرة بما يؤخذ منه أن الضابطین المذكورين أقل كفاية في العمل من المدعى وأن ماضيهما العسكري عليه جملة مأخذ إن لم تتعارض مع ترقيتهما إلى رتبة الأميرالاي في دورهما فإنها تمنع تخطيهما المدعى في الترقية إلى هذه الرتبة والذي تشهد التقارير المقدمة عنه بتوافر شروط الترقية فيه .

ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن اقتراح لجنة الضباط الذي بنى عليه القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من ترك المدعى في الترقية إلى رتبة الأميرالاي أو منحه هذه الرتبة مع إحالته إلى المعاش وقد بنى على أسباب غير صحيحة لا يمكن استخلاصها من الأوراق وبوجه خاص مما هو ثابت في التقارير السرية المقدمة في حق المدعى فيكون والحالة هذه قد جاء باطلا لمخالفة القانون ويطل بالتالي القرار المطعون فيه الذي بنى عليه .

عن طلب إلغاء القرار الصادر في أول فبراير سنة ١٩٤٨ بإحالة المدعى إلى الاستبداع :

ومن حيث إن الحكومة تبني حقها في إحالة المدعى إلى الاستبداع على بقاءه أربع سنوات في رتبة القائمقام من أول فبراير سنة

التي كانت منوطة به والمرة الثانية في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو برتبة القائمقام بسبب إهماله في تسلم رسالة خشب واردة من إنجلترا باسم السلاح الجوي من محطة كوبري القبة وقد قرر مجلس التحقيق وقتها أن أعماله وبكباشي آخر من سلاح الأسلحة والمهمات هي السبب في إضرار الحكومة ١٣٤ جنيها و ٥٧٥ ملياً وجوزى هذا الضابط بسبب ذلك (١) بلفت نظره (ب) تدوين ذلك في تقريره السري ، كما جاء في تقرير قدم عنه في ٢٦ من يناير سنة ١٩٢٠ أنه غير ملم بالتعليمات اللازمة للجيش أما ثانيهما فإن المستخرج المقدم عنه من الحكومة عامر بكثير من التقارير السيئة إذ ورد في صحيفة هـ من الملف السري ما يفيد أن رئاسة الصليب الحربي الأمريكاني ورئاسة الجيش البريطاني بالقدس طلبتا في ٨ يناير سنة ١٩١٩ نقله من محله وإرسال آخر بدلا عنه لإهماله في واجبه وسلوكه ساوفا معيياً كما جاء في الصحيفة ١٥ من الملف أن قائد قسم المحروسة وقع عليه في ٣١ من يناير سنة ١٩١٩ جزاء بتوبيخه ونقله إلى محطة أخرى وبعدم منحه إجازة لمدة ستة أشهر وجاء في الصحيفة ٣٤ من الملف بأن هذا الضابط أهمل في واجباته ولم يتم أشغاله بصفة مرضية وسلك سلوكاً معيياً كما قدم عنه قائده القائمقام محمد بك عبد العزيز تقريراً وارداً في الصحيفة ١٦ من الملف السري طلب فيه فصله من الجيش إن لم يتحسن سلوكه . كما ظهر أنه وقع عليه الجزاءات الآتية : أولاً — إنذار إداري في أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ بأمر سعادة مدير الغربية . ثانياً — يوم واحد قطع ماهية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ لعدم قيامه بالدوريات الليلية المفروضة عليه شخصياً . ثالثاً — يومين قطع ماهية في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ بأمر سعادة

١٩٤٤ لغاية ٣١ من يناير سنة ١٩٤٨ بدون
ترقية بالتطبيق للفقرة هـ من الأمر العسكري
رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ .

« ومن حيث إنه يبين من أسباب هذا
الحكم أن ترك المدعى في الترقية إلى رتبة
الأميرالاي كان مخالفاً للقانون وأن وزارة
الدفاع في تصرفها الخاطئ قد سدت في وجه
المدعى سبيل الترقى بأن قدمت عليه غيره ممن هم
أحدث منه عهداً في رتبة القائم مقام وأقل كفاية
في العمل فلا يصح لها قانوناً أن تستفيد من
خطئها وترتب عليه حكماً يضارب المدعى وخاصة
وأن استحقاقه الترقية إلى رتبة الأميرالاي يقع
في يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أي قبل
٣١ من يناير سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي حدد
لإحالاته إلى الاستيداع ومن ثم يبين بجلاء أن
حكم الفقرة (هـ) من القانون رقم ١٩٤ لسنة
١٩٢٥ غير منطبق على وقائع هذه الدعوى
ويكون قرار الإحالة إلى الاستيداع قد جاء
باطلاً أيضاً لمخالفة القانون بما يتعين معه إلغاؤه
فلا حاجة إلى بحث عيب إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ٣٧٣ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة محمد طي راتب بك ومحمد صابر
المقاري بك وحبشي ابراهيم سمري بك ومحمد عفت بك
وبدوي ابراهيم حموده بك المستشارين) .

١٨٤

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

١ - قرار تنظيمي عام . أو لائحى . الطعن فيه .
(١) بطريق مباشر . بطلب إلغائه في الميعاد المقرر .
(٢) بطريق غير مباشر . بطلب إلغاء القرار الفردى
الصادر تطبيقاً له .

ب - كادر البوليس . المادة الأولى من القانون
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . انطباق حكمها على ضباط

البوليس دون غيرهم . من خرج من هيئات البوليس
ومنح رتباً في هيئة أخرى . إعادتهم إلى هيئة البوليس .
أقدميتهم تكون محل تقدير الوزارة ومجلس البوليس
الأعلى . مادة ٧ من القانون . مخالفة للقانون . عدم
جواز القياس عليها . عدم إنشائها حقاً .

ج - كادر البوليس . مجلس البوليس الأعلى .
المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . خاصة
بالتخطي في الترقية . عدم اشتراطها سماع أقوال الضابط
عند الفصل في الأقدمية . لا شأن لهذه المادة بالأقدمية .

المبادئ القانونية

١ - لكل من يتضرر من قرار تنظيمي
عام أو قرار لائحى أن يقوم بأحد إجراءات
« الأولى » ، بالطعن عليه بالطريق المباشر
بطلب إلغائه في الميعاد المقرر القانوني
« والثاني » ، الطعن عليه بالطريق غير المباشر
وذلك بطلب إلغاء القرار الإداري الفردى
الصادر تطبيقاً له ارتكازاً على عدم مشروعية
القاعدة القانونية الواردة في القرار الإداري
العام .

٢ - إن حكم المادة العاشرة من
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ينطبق على
ضباط البوليس دون غيرهم أما من خرجوا
من هيئات البوليس ومنحوا رتباً في الهيئات
الأخرى التي كانوا يعملون فيها فإن أقدميتهم
عند إعادتهم إلى خدمة البوليس تكون محل
تقدير الوزارة ومجلس البوليس الأعلى عملاً
بحكم المادة السابعة من القانون رقم ١٤٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس
واختصاصها . وأما ما استند إليه المدعى من
أن وزارة الداخلية خالفت القاعدة المتقدمة

بالنسبة إلى زملاء له فجعلت أقدميتهم من تاريخ منحهم الرتبة وهم خارج هيئات البوليس فإن هذه المخالفة تنفيها وزارة الداخلية وهي إن صحت جدلاً فلا يجوز القياس عليها ما دامت مخالفة للقانون فليس إذن من شأنها أن تنشئ حقاً للمدعى .

٣ - إن ما يعنيه المدعى على القرار المطعون فيه من أن مجلس البوليس الأعلى لم يسمع أقواله عند الفصل في أقدميته طبقاً لنص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ مردود بأن هذه المادة صريحة في أنها خاصة بالتخطي في الترقية ولا شأن لها بالأقدمية ولم يحل الدور على المدعى في الترقية إلى رتبة الصاغ .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بعريضة معلنة في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ وجاء فيها أن المدعى اختير من وظيفة بوزارة الداخلية للعمل بالقوات المراقبة في سنة ١٩٤٣ ومكافأته على جهوده الممتازة رقي إلى رتبة اليوزباشي ثم أعيد منها إلى وزارة الداخلية ضمن ١٤ ضابطاً في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٤ وخصمت مرتباتهم من اعتماد الطوارئ مع أنهم كانوا في وظائف دائمة - ولأن هذا التصرف كان غير جائز فقد تبادلت المالية والداخلية الكتب لتدبير علاجها وتمت تسوية النقل في أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وفي أول فبراير سنة ١٩٤٨ صدرت ترقية بين ضباط البوليس ورتب فيها ضباط كثيرون إلى رتبة الصاغ من يلون المدعى في رتبة

اليوزباشي ، بينما لم يرق المدعى - وقال إن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها قد نص في المادة العاشرة على أن الأقدمية في الرتبة تعتبر من تاريخ منحها وعلى أن الترقية تكون بحسب الأقدمية في الرتبة كما أن المادة الحادية عشرة قد حرمت تخطي الضابط صاحب الدور إلا بعد استدعائه أمام مجلس البوليس الأعلى وسماع أقواله وأن القانون لم يستحدث بذلك قاعدة وإنما أقر وضماً كان معمولاً به فهو ينطبق على الترقية السابقة على صدوره وأن حدوث الترقية بالقوات المراقبة لا يغير من الأمر شيئاً لأن إعادة المدعى إلى خدمة البوليس تمت في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٤ برتبته التي منحت له بالقوات المراقبة أي قبل العمل بقانون هيئات البوليس الذي لم ينشر إلا في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ ولم تكن الترقية في غير الدور محرمة قبل العمل به والأمثلة عديدة على من تمت ترقيتهم في البوليس أو البرلمان أو السجون أو غيرها وقد اعتمدت أقدميتهم في الرتب من تاريخ منحها (وضرب أمثلة على ذلك حضرات القائمقام محمد إبراهيم امام والبكباشي محمد زكي زهران ومحمد توفيق عبدالله الحكيم واليوزباشين مصطفى أمين أنيس وعطا محمود محمد وهذان الأخيران نقلاً مع المدعى من وزارة الداخلية للقوات المراقبة ورقياً بها إلى رتبة اليوزباشي وأعيدا معه في تاريخ واحد للداخلية ثم تمت ترقيتهما لرتبة الصاغ في الحركة التي أذيعت في أول فبراير سنة ١٩٤٨ فإذا قيل إنهما نقلاً إلىظيفتين دائمتين بالداخلية اعتباراً من ١٠ يونيو سنة ١٩٤٤ في حين أن المدعى قد خصم مرتبه من اعتماد الطوارئ فإن ذلك لا يغير الوضع

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

• من حيث إن مبنى هذا الدفع أن قرار مجلس البوليس الأعلى إذ وضع المدعى في أقدميته مع زملائه ضباط البوليس في دوره بينهم قبل التحاقه بالقوات المربطة قد صدر قاطعاً قبل قانون إنشاء مجلس الدولة ومن ثم فلا تقبل دعوى المدعى بإلغائه .

• ومن حيث إن المدعى لم يطلب إلغاء قرار مجلس البوليس الأعلى بطريقة مباشرة وإنما طلب إلغاء القرار الصادر في أول فبراير سنة ١٩٤٨ الصادر بتخبطيه في الترقية إلى رتبة الصاغ أخذاً بالقاعدة القانونية التي قررها مجلس البوليس الأعلى في ١٤ و ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بشأن أقدمية الضباط الذين يعينون من الخارج فدعوى المدعى على هذا الأساس مقبولة قانوناً ولا يغير من الأمر شيئاً أن المدعى يستند في إلغاء هذا القرار على عدم مشروعية القاعدة العامة التي قررها مجلس البوليس الأعلى في التواريخ المبينة آنفاً ذلك أن لكل من يتضرر من قرار تنظيمي عام أو قرار لائحي أن يقوم بأحد إجراءين : الأول — الطعن عليه بالطريق المباشر بطلب إلغائه في اليعاد المقرر القانوني : والثاني — الطعن عليه بالطريق غير المباشر وذلك بطلب إلغاء القرار الإداري الفردي الصادر تطبيقاً له ارتكباناً على عدم مشروعية القاعدة القانونية الواردة في القرار الإداري العام وهو ما فعله المدعى في الدعوى الحالية .

• ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس من القانون متعيناً رفضه .

لأن نقلهم جميعاً من القوات المربطة للداخلية قد تم في تاريخ واحد ولا يستتبع تدبير صرف مرتباتهم تغييراً في الحكم — وقد حاولت وزارة الداخلية أخذ إقرار على المدعى بقبول وضع معين فلم تفلح . وقد اشتمل رد المدعى عليها على أن موضوع المدعى وأقران آخرين له من الضباط عرض على مجلس البوليس الأعلى فأصدر بجلسته ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ قراراً بنقلهم من القوات المربطة إلى وزارة الداخلية وإلحاقهم بإدارة البوليس بالوزارة واعتبار وظائفهم زائدة عن الحاجة على أن تُلغى عند خلوها من شاغليها وعلى أن لا يكسبهم هذا النقل أى حق في الترقية إلا في الدور الذي كانوا فيه مع زملائهم من ضباط البوليس وذلك وفقاً لما سبق أن قرره المجلس بجلسته في ١٤ و ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وقد قصد المجلس بهذا وضعهم في الأقدمية التي كانوا بها حتى لا يثير تقدمهم على أقرانهم شكوى هؤلاء الأقران وقد كانوا يشكون بمناسبة نقل بعض الضباط إلى مصالح أخرى كالسجون والجمارك ثم عودتهم بترقيات في تلك المصالح يسبقون بها زملائهم — وأضافت المدعى عليها أنه لما شكوا ضباط القوات المربطة استفتى قسم الرأي فأيد هذا القرار فضلاً عن أن قرار مجلس البوليس قاطع وقد تم قبل إنشاء مجلس الدولة — ولذا تكون الدعوى غير مقبولة — وقد أحيلت الدعوى إلى أحد حضرات المستشارين بالمحكمة لوضع التقرير فيها وبعد وضعه عين لنظرها جلسته ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بها ثم أرجأت النطق بالحكم في الدعوى إلى جلسة اليوم .

عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعى ينعى على القرار المطعون فيه أنه خالف « أولاً ، حكم المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها والقواعد التي كان معمولاً بها من قبل والتي تقضى بوجوب اعتبار الأقدمية في الرتبة من تاريخ منحها « وثانياً ، حكم المادة ١١ من القانون السالف الذكر إذ تخطاه في الترقية إلى رتبة الصاغ عند حلول دوره فيها دون أن تسمع أقواله أمام مجلس البوليس الأعلى .

« ومن حيث إن حكم المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ينطبق على ضباط البوليس دون غيرهم أما من خرجوا من هيئات البوليس ومنحوا رتباً في الهيئات الأخرى التي كانوا يعملون فيها فإن أقدميتهم عند إعادتهم إلى خدمة البوليس تكون محل تقدير الوزارة ومجلس البوليس الأعلى عملاً بحكم المادة السابعة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها .

« ومن حيث إن المدعى منعه رتبة اليوزباشي وهو في القوات المربطة فلما أعيد إلى العمل في قوات البوليس أعيد في الدور الذي كان فيه مع زملائه ضباط البوليس قبل نقله إلى القوات المربطة وفقاً لقرارات مجلس البوليس الأعلى الصادرة في ١٨ و ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ حتى لا يشير تقدمه على أقرانه روح التذمر بينهم .

« ومن حيث إن قرار مجلس البوليس الأعلى في هذه الحالة قاطع ولا يخالف فيه لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بل هو تطبيق صحيح لأحكامها .

« ومن حيث إن المدعى يرى أن لا اختصاص لمجلس البوليس الأعلى في الفصل في الأقدمية إلا إذا تقدمت إليه شكوى من ذوى الشأن ويمكن للرد على هذا أنه من غير المعقول أن يفصل مجلس البوليس الأعلى في أقدمية المدعى دون أن تكون قد تقدمت إليه شكوى من ذوى الشأن . على أنه ليس بلام في حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ أن تكون هناك شكوى مكتوبة ومقدمة من ذوى الشأن بل يكفي أن يقدر المجلس أن الشكوى مفروضة وأن التذمر بين الضباط لا بد حاصل حتى يعمل على منعه بتحديد أقدمية من يغادرون إلى خدمة البوليس بين أقرانهم من الضباط .

« ومن حيث إن المدعى يقول أيضاً بأن أقدميته في رتبة اليوزباشي وإعادته لقوات البوليس سابقة على العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فلا محل إذاً لتطبيق أحكامه عليه ويمكن للرد على هذا بأن وزارة الداخلية لم تعتبر المدعى منقولاً إليها إلا في أول مايو سنة ١٩٤٥ أي بعد العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ وفضلاً عن ذلك فإن المدعى لا يستند في دعواه إلا على أحكام هذا القانون فإن فاته الاحتكام إلى نصوحه فإن القاعدة التي أعملت في شأنه قاعدة عادلة تقرها هذه المحكمة .

« ومن حيث إن ما استند إليه المدعى من أن وزارة الداخلية خالفت هذه القاعدة بالنسبة لزملاء له فجعلت أقدميتهم من تاريخ منحهم الرتبة وهم خارج هيئات البوليس فإن هذه المخالفة تنفيها وزارة الداخلية وهي إن صحت جدلاً فلا يجوز القياس عليها مادامت مخالفة للقانون فليس إذن من شأنها أن تنشئ حقاً للمدعى .

شهادة الدراسة الثانوية من الدورين الأول والثاني .

(القضية رقم ١٠١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٦

٢٢ مارس سنة ١٩٥١

١ — المجالس العسكرية . سلطة تأديبية . ولو قضت بما تقضى المحاكم المدنية .

ب — نائب الأحكام . هو مستشار قانوني لكل من له ارتباط بالمجلس العسكري .

المبادئ القانونية

١ — يخلص من مجموع نصوص قانون الأحكام العسكرية أن النظر الصحيح للمجالس العسكرية هي أنها سلطات تأديبية وأن التكييف الصحيح لقراراتها هي أنها قرارات ذات صفة تأديبية تجمع خصائص التأديب وعناصره ومميزاته يؤيد هذا النظر أن الشارع إذ يخضع جميع الهيئات ذات النظام العسكري فيما يتعلق بالضبط والربط العسكري للمحاكمات العسكرية يقرر في وصفها وبيان الغاية منها أنها مجازاة تأديبية ولا وجه للتحدى بأن بعض الجزاءات التي توقعها المجالس العسكرية هي من نوع ما تقضى به المحاكم المدنية مما رفع عن هذه الجزاءات صفة التأديب ذلك أن الجزاءات التأديبية ليست محددة أو معينة بل هي تختلف باختلاف الفئة التي تعرض عليها وطبيعة عملها وأهميته وتنوع بتنوع المخالفات التي

ومن حيث إن ما يعيبه المدعى على القرار المطعون فيه من أن مجلس البوليس الأعلى لم يسمع أقواله عند الفصل في أقدميته طبقاً لنص المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فردود بأن المادة سالفة الذكر صريحة في أنها خاصة بالتخطي في الترقية ولا شأن لها بالأقدمية ولم يحل الدور على المدعى في الترقية إلى رتبة الصاغ كما سبق القول .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن دعوى المدعى على غير أساس متعينا ورفضها .

(القضية رقم ٣٤١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٥

١٢ مايو سنة ١٩٤٩

كلية الطب . إعلانها المنشور في عدد الوقائع الصادرة في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن الالتحاق بالهيئة الإعدادية . مقصور على الطلبة الجدد دون الراسبين .

المبدأ القانوني

يبين من الاطلاع على الإعلان الذي نشرته كلية الطب في عدد الوقائع الصادر في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن الالتحاق بالسنة الإعدادية أنه مقصور على الطلبة الخديشين (المستجدين) وأنه لا يتناول الطلبة الراسبين يدل على ذلك ما ورد به من شروط تقديم الطلبات وما يجب أن ترفق به من أوراق لا تطلب إلا من الطلبة الجدد وكذا بما جاء في نهايته من تحديد مواعيد لقبول الطلبات تتفق ومواعيد ظهور نتائج امتحان

القائمقام عبد العزيز جمعة واتفق في تلك الآونة أن اعترفت قيادة السكتية لإنشاء كتبتين تتوافر فيه المواد الغذائية للضباط والجنود فتعاقد المدعى مع شخص يدعى صبحى أبو رمضان بعقد في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ تضمنت شروطه استعمال سيارة السكتية لنقل البضائع من العريش بسبب صعوبات التموين القائمة في تلك الجهة ولكن هذا العمل المشكور إنقلب عليه وبالا إذ أعلن « بورقة ادعاءات » تضمنت توجيه تهم إليه حوكم من أجلها أمام المجلس العسكرى العالى في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وانتهت إجراءات المحاكمة بحكم قضى بطرده من الخدمة العسكرية وقد تظلم من هذا الحكم ولكن تظلمه لم يجد نفعا — ويضيف المدعى أن حكم المجلس العسكرى العالى حكم باطل — إذ جاء تشكيل المجلس مخالفا لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من البند ٤٩ ، والفقرة الخامسة من البند ٥٦ من قانون الأحكام العسكرية ذلك أن نائب الأحكام العسكرية الذى عين فى المجلس لم تتوافر فيه شروط الصلاحية المنصوص عليها قانونا إذ هو الذى قام بتحقيق الدعوى وإبداء رأى فيها .

ودفعت الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ذلك أن المجلس العسكرى هيئة قضائية تختص بنظر نوع معين من الجرائم فهو نظام قضائى مستقل والقرارات التى يصدرها هي قرارات قضائية لا تخضع لرقابة محكمة القضاء الادارى فضلا عن أن طبيعة النظام العسكرى يحول دون خضوع هذه القرارات لرقابة المحكمة لما يصحبها من ضرورة التنفيذ الفردى العاجل — وطلبت فى الموضوع الحكم برفض الدعوى قائلة إن المدعى قد ارتكب أمورا حقيق معه فى شأنها وأسفر التحقيق عن تقديمه للمحاكمة العسكرية فصدر حكم المجلس العسكرى العالى

تقع فيها وبلغ أثرها وخطورتها وليس ثمة ما يمنع من أن يجعل الشارع الجزاء التأديبي مماثلا فى معياره ومقداره للجزاء الجنائى ولا جدال فى أن من الجنايات العسكرية ما هو بالغ الأثر فادح الخطر والضرر فيطوع الأخذ فى أجرئتها بمقاييس الأجزاء الجنائية وصرامتها مع الاحتفاظ لها بسمتها وظايعها .

٢ — لا يجوز للتهم أن يعترض على نائب الأحكام لأنه ليس جزءا من هيئة المجلس بل هو مستشار قانونى لكل من له ارتباط بالمحاكم فالمجلس وللمدعى والتهم حق استشارته فى أية مسألة قانونية تعرض لأهم أثناء المحاكمة بل للتهم أن يدعو شاهدا فيما يرى الاستشهاد به عليه .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها مع مذكرتها الشارحة وحافطة بالمستندات سكرتيرية المحكمة فى ٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ طالبا إلغاء حكم المجلس العسكرى العالى الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ والقاضى بطرده من الخدمة العسكرية وإلغاء ما ترتب عليه من آثار مع المصروفات ومقابل أنساب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إنه تخرج فى الكلية الحربية سنة ١٩٣١ وظل يخطو فى مدارج الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة البكباشى . وفى يوليو سنة ١٩٤٨ بمناسبة الحرب الفلسطينية عين قائدا ثانيا للكتيبة الثانية « احتياط » التى كان مقرها مدينة غزة وكان قائد هذه الكتيبة

من جرائم ويقارفونه من ذنوب وآثام حسبما تتولاه المحاكم المدنية بالنسبة لما يقع من أفراد الناس قراراتها إنما هي قرارات قضائية وهذه المثابة تخرج عن ولاية محكمة القضاء الإداري .

د ومن حيث إن المدعى يجيب على هذا الدفع بأن سلطة المجالس العسكرية فيما تفصل فيه لا تعدو أن تكون سلطة تأديبية وما توقعه من عقوبات إنما هي جزاءات تأديبية فقراراتها بهذا النظر وعلى هذا الوجه تدخل في ولاية محكمة القضاء الإداري بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة ومن جهة أخرى فهي تندرج في هذه الولاية بحكم المادة السادسة من القانون المذكور باعتبارها صادرة من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي .

د ومن حيث إنه للفصل في هذا الدفع يقتضي بيان ماهية القرارات التي تصدرها المجالس العسكرية واستخلاص طبيعتها وكنها على هدى نصوص قانون الأحكام العسكرية الذي أوجدها وسنها وناط ماناها بها من سلطة واختصاص .

د ومن حيث إنه يبين من تقصى هذه النصوص واستقرائها أنه إذا ارتكب أحد رجال الجيش جنائية من الجنايات الواردة بها أي فعلاً من الأفعال المبينة فيها عرض أمره بعد تحقيق الادعاءات المقامة عليه على قومندانته الذي له بعد سماع البينات والتأمل في نوع الذنب وأخلاق المتهم وظروف الحال التي وقعت فيها الجنائية أن يتخذ في شأنها أحد الأوجه الآتية : صرف النظر عنها لعدم وجود بينات كافية لإثباتها أو لأي سبب آخر أو التصرف فيها بالوجه الإيجازي أو طلب تشكيل مجلس عسكري لتقديم المتهم إليه

بطرده من الخدمة ولا وجه لما يزعمه من عدم صحة تشكيل المجلس أو بطلان المحاكمة وما يتخذ سنداً لذلك من أن نائب الأحكام العسكرية هو الذي حقق الدعوى وصفته كحقق تمنع من جلوسه في هيئة المجلس كنائب للأحكام ذلك أن فحص الاتهام الذي وجه إلى المدعى قد تم بواسطة مجلس تحقيق شكل لهذا الغرض بأمر من القائد الذي يتبعه المدعى ثم شكل مجلس عسكري أحيل المدعى إليه لمحاكمته وفضلاً عن ذلك فقد نص البند ٧٥ من قانون الأحكام العسكرية على أنه لا يجوز للمتهم أن يعترض على تعيين نائب الأحكام العسكرية لأنه ليس بجزء من هيئة المجلس .

وقد رد المدعى على دفاع الحكومة طالباً رفض الدفع بعدم الاختصاص ذاكراً أن المجالس العسكرية هي هيئات تأديبية أو هي جهات إدارية ذات اختصاص قضائي وعلى كلا الوجهين تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون المقدمة في قراراتها — وأصر في الموضوع على دفاعه وأسانيده .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ وفيها وفي الجلسات التالية سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المدون بالمحضر وأرجأت النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن مبنى هذا الدفع أن المجالس العسكرية إن هي إلا هيئات قضائية موكل إليها محاكمة طائفة معينة هم رجال الجيش عما يرتكبونه

قرر أنه غير مدان (بند ٩٩) وإذا ما أصدر المجلس قراره بأن المتهم مذنب بحيث في أخلاقه يسلم بينات الأخلاق (بند ١٠٣) وتشمل هذه البينات إدانات المتهم السابقة أمام المجالس العسكرية وتلك التي أوقعتها عليه المجالس الملكية — أى المحاكم المدنية — وهو في سلك الخدمة العسكرية أما الإدانة التي أوقعتها عليه قبل انتظامه في الخدمة العسكرية أو بعد انتظامه فيها ولكن جنابيتها وقعت من قبل فلا تقبل أمام المجلس العسكرى (بند ١٠٤ و بند ١٠٥) ثم يسمع المجلس أقوال المتهم التي يرغب في إلقتها لأجل تخفيف جزائه ويرخص له في إحضار شهود لإثبات صحة هذه الأقوال (بند ٩٠) ولا يكتفى المجلس في تقدير الجزاء بالنظر في نوع الذنب ودرجة أهميته وأخلاق المتهم والظروف التي من شأنها تشديد الجزاء أو تخفيفه بل عليه النظر في مسائل أخرى مثل غلبة وقوع نفس الذنب في ذلك الوقت والنراخي في حالة الضبط والربط في سلاح الجاني إذ من الضروري في بعض الأحوال أن يوقع المجلس جزاء أشد من الجزاء الذي يعد عادة أنه كاف للجناية (بند ١٠٩) وكل مسألة متعلقة بالحكم يبت فيها بأغلبية الآراء فإن تساوت الأصوات رجع الرأى إلى الذى فى جانبه الرئيس عدا الحكم بالإعدام فهو لا يجوز إصداره إلا باتفاق آراء ثلثى الضباط الذين تألف منهم هيئة المجلس — كما لا يجوز للمجلس الوقى أو لمجلس الميدان العالى أن يصدره إلا باتفاق جميع الآراء (بند ١١٠) وللجلس أن يوصى بمرحمة المتهم مبيناً الأسباب الداعية لذلك (بند ١١٥) — وقرار المجلس العسكرى وحكمه يخضعان للتصديق (بند ١١٩) — والضابط المصدق في ذلك سلطة واسعة فله أن

إذا كان ما ارتكبه من الجنايات الجسيمة التي لا يملك هو التصرف فيها إجازياً (بند ٢٠) وعلى الضابط الذى يأمر بتشكيل المجلس أن يتأكد قبل تشكيله من أن الادعاءات المقامة تتضمن جناية منصوصاً عنها في قانون الأحكام العسكرية وأن البينات المراد تقديمها كافية للمحاكمة وله تبعاً لذلك أن يحور في الادعاءات حسب اختياره كما له أن يحذف الادعاءات الصغرى أو الادعاءات التي يظهر له من الاطلاع على خلاصة البينات فيها عدم وجود أدلة كافية لإثباتها (بند ٦٥) ويتكون المجلس من عدد من الضباط لا تقل رتبته عن رتبة المتهم ويشكل المجلس العسكرى العالى من سبعة بينهم ثلاثة على الأقل رتبة ضابط عظيم وينعقد بخمسة كما يشكل المجلس العسكرى المركزى من خمسة وينعقد بثلاثة (بند ٤٨) ويشكل مجلس الميدان العالى من ثلاثة (بند ٢٨٤) أما المجلس الوقى فيشكل من ثلاثة مالم يتيسر وجود هذا العدد فيؤلف من ضابطين (بند ٢٦٩) ويبين عدد أعضاء المجلس ورتبهم وسلاحهم في الأمر القاضى بتشكيله (بند ٥٢) وعلى المجلس قبل مباشرة عمله أن يتأكد من أن هيئته مؤلفة تأليفاً قانونياً وأن الشروط التي تجيز محاكمة المتهم متوافرة وأن الادعاء المقام عليه صحيح قانوناً — فإذا ظهر له في ذلك نقصاً أو عيباً عرض الأمر على الضابط الأمر بالشكل (بند ٦٩) ثم يشرح المجلس في المحاكمة وفق النظام المقرر في القانون وبالإجراءات المرسومة فيه وإذا ما عرض له الأمر أن يرفع فيه أو غم عليه إلى الضابط الأمر بالشكل أو الضابط المصدق (تراجع البنود ٦٨ و ٨٠ و ٩٨) ويفصل للمجلس في الادعاءات المقامة فيقرر إدانة المتهم بالوجهة بأغلبية الآراء فإذا تساوت الأصوات

يصدق الحكم والقرار أو جزءاً منهما أو أن يرفض تصديقه أو أن يعيد القرار أو الحكم أو كليهما معاً إلى المجلس للتحويل وله أن يخفف الحكم أو يحذف منه شيئاً أو يستبدله أو يوقف تنفيذه (بند ١٢١) وحتى بعد إتمام التصديق ونشر الاجراءات يمكن تخفيف الحكم أو حذفه أو استبداله بل يمكن تخليص المتهم من جميع نتائج المحاكمة فالسلطة العليا في الجيش أن تجري بعد نشر الاجراءات كل ما يجوز للضابط المصدق إجراؤه قبل التصديق (بند ١٣١) وتلى صحيفة الادعاءات والقرار والحكم بحضور المتهم على مسمع طابور من العساكر ويعلن الحكم في أوامر السلاح أو القسم أو في الأوامر العسكرية حسبما يترأى للسلطة العليا (بند ١٣٢) — والذي يخلص مما سبق بيانه أن الجنايات العسكرية يجوز التصرف فيها إما بإجازياً من القومندان أو بالإحالة إلى مجلس عسكري يشكل على نمط خاص وفي كل حالة على حدة وهو يجري في شخص الادعاءات وتقدير مصيرها والحكم فيها على مقتضى قواعد معينة ويستهدى في تقدير الجزاء لا بالجناية ذاتها والظروف المتصلة بها فحسب بل باعتبارات وعوامل أخرى تتعلق بصفة خاصة بإقرار النظام في الجيش وكفائه واستتبابه وأن عمله بحذاقيره خاضع للتصديق من سلطة أعلى تملك عليه كامل الإشراف والتعقيب بل هو قابل حتى بعد التصديق للرجوع وإعادة النظر ثم إن الحكم بمراحله يتخذ مظهراً نظامياً بإعلانه في محيط المتهم وبيئته العسكرية .

« ومن حيث إنه عن الجنايات العسكرية فهي على نوعين : نوع يتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري . إذ حسبما ذكر في البند الثاني من القانون : « أن جنایات كثيرة من الجنايات العسكرية الجسيمة لا تعدها القوانين الملكية

جنايات مثال ذلك « مخالفة الأوامر ، و « عدم الانقياد ، و « السكر في الخدمة ، و « نوم الديده بان في نقطته ، و « الغياب ، و « وما أشبهها ، — ونوع يقع بالمخالفة للقوانين الملكية فللمجالس العسكرية النظر في كلا النوعين (بند ٤٤) — وكما تجوز المحاكمة عن الجنايات الملكية أمام المجالس العسكرية تجوز المحاكمة عنها أمام المحاكم المدنية (بند ١٦٩) — وبالنسبة إلى حجية القرارات التي تصدرها المجالس العسكرية في الجنايات الملكية نص البندين ٣٦ و ٤٦ من القانون على أن ثبوت جناية المتهم أمام مجلس عسكري لا يعفيه من المحاكمة عليها أمام مجلس ملكي — أي لدى المحاكم المدنية — مما يفيد أن قرارات المجالس العسكرية لا تجوز قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم المدنية بينما ينص البند ٤٦ على أنه إذا ما ثبتت براءة المتهم أو إدانته أمام مجلس ملكي لا تجوز محاكمته ثانية أمام مجلس عسكري مما يجعل لأحكام المحاكم المدنية الحجية الكاملة لدى المجالس العسكرية .

« ومن حيث إن العلة في اشتراع نظام المحاكمات العسكرية وتحويل سلطة خاصة للرجال العسكريين في التصرف في الجنايات التي تقع من رجال الجيش هي حسبما جاء في البند الأول من القانون « التوصل إلى حفظ حالة ضبط وربط الجيش في نظام تام ، — وهذا النظر ظاهر صراحة في الجنايات المتعلقة بالخدمة العسكرية البحتة ومستفاد دلالة في الجنايات الملكية ذلك أن البند ١٦٩ الذي يتحدث عن الجنايات الملكية جعل عقاب مرتكبها « الجزاء الذي يفرضه قانون الأحكام العسكرية لكونه أتى عملاً يضر بحسن الانتظام والضبط والربط العسكري كما أن البند ٢٠٤ قد نص على أن الجناية الخاصة بالهيئة العمومية أو الأشخاص الملكيين لا ينطبق

عليها هذا الوصف إلا إذا عادت بضرر على الضبط والربط العسكري يؤكد ذلك أيضا ما جاء في ختام البند ٢٢ الذي يتحدث عن الجنايات التي يجوز للقومندان التصرف فيها إيجازيا من أنه يدخل في هذه الجنايات السلوك المضرب بالضبط والربط وحسن الانتظام العسكري ويندرج تحت هذه الجناية معظم الجنايات الصغرى التي يرتكبها العسكري سواء أكانت عسكرية أم ملكية .

د ومن حيث إنه يبين من التفصيل السابق إرادته والنتائج المستخلصة منه والمترتبة عليه أن النظر الصحيح للمجالس العسكرية هي أنها سلطات تأديبية وأن التكليف الصحيح لقراراتها أنها قرارات ذات صفة تأديبية تجمع خصائص التأديب وعناصره ومميزاته يؤيد هذا النظر ويدعمه أن الشارع إذ يخضع جميع الهيئات ذات النظام العسكري فيما يتعلق بالضبط والربط العسكري للمحاكمات العسكرية يقرر في وصفها وبيان الغاية منها أنها مجازاة تأديبية (يراجع القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ومن قبله الأمر العالي الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٨٩٣ في شأن رجال البوليس والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٢٥ في شأن ضباط مصلحة السجون وسجنائها) .

د ومن حيث إنه لا يجوز التحدى بأن بعض الجزاءات التي توقعها المجالس العسكرية هي من نوع ما تقضى به المحاكم المدنية مما يرفع عن هذه الجزاءات صفة التأديب — لا وجه للتحدى بذلك لأن الجزاءات التأديبية ليست محددة أو معينة بل هي تختلف باختلاف الفئة التي تفرض عليها وطبيعة عملها وأهميته وتنوع بتنوع المخالفات التي تقع منها ومبلغ أثرها وخطورتها

وليس ثمة ما يمنع أن يجعل الشارع الجزاء التأديبي مماثلا في معياره أو مقداره للجزاء الجنائي (يراجع على سبيل المثال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٣ بتأديب الخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السجون إذ يجوز لمجلس التأديب أن يحكم عليهم بالحبس مع الشغل لمدة لا تتجاوز شهرين والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ إذ يجوز الحكم عليهم تأديبيا بالغرامة) ولا جدال في أن من الجنايات العسكرية ما هو بالغ الأثر فادح الخطر والضرر فيطوع الأخذ في أجزيتها بمقاييس الاجزئية الجنائية وصرامتها مع الاحتفاظ لها بسمتها وطابعها .

د ومن حيث إنه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وكلية الموظفين العموميين تشمل بلا ريب المدنيين منهم والعسكريين فإن مؤدى هذا النص ومنصرفه في شأن رجال الجيش إنما هو إلى القرارات الصادرة من المجالس العسكرية وما في حكمها .

د ومن حيث إن ماثيره الحكومة من أن طبيعة النظام العسكري تحول دون خضوع قرارات المجالس العسكرية لرقابة محكمة القضاء الإداري لما تقتضيه من ضرورة التنفيذ الفردي العاجل لا غناء له ولا حجية فيه ذلك أن هذه القرارات حسب الرأى الذى انتهت إليه المحكمة واجبة التنفيذ شأنها في ذلك شأن سائر القرارات الادارية عدا تلك السلطة المخولة في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة لوقف تنفيذها بشروطها وقبورها ومواعيدها .

المحقق والذي هو كما عرفه البند ٤٩ من القانون الضابط الذي يكون قد فحص شهادة الشهود بصفة قضائية وتوصل الى معرفة حقيقة الدعوى وأمكنه أن يبدي رأيه فيها — فضلا عما نص عليه البند ٧٥ من أنه لا يجوز للتهمة أن يعترض على تعيين نائب الأحكام لأنه ليس جزءاً من هيئة المجلس ومساغ ذلك حسبما أوضحه البند ٥٨ أنه مستشار قانوني لكل من له ارتباط بالمحاكمة فللمجلس والمدعى والتهمة حق استشارته في أية مسألة قانونية تعرض لأيهم أثناء المحاكمة بل للتهمة أن يدعوه شاهداً فيما يرى الاستشهاد به عليه (مادة ٥٦) .

« ومن حيث إنه لذلك يكون مانعاً المدعى على القرار المطعون فيه غير سديد وتكون الدعوى في موضوعها حقيقة بالرفض » .

(القضية رقم ٣٧٤ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية أصحاب العزة محمد سامي مازن بك ومحمد عفت بك وحسن أبو زيد بك وعلى أبو الفيط بك وعلى منصور بك المستشارين) .

١٨٧

٣١ مايو سنة ١٩٥١

القضاء بالنساء قرار التخطي البني على الحالة الصحية . الانتقاض عليه بالأحالة الى المعاش بعد الترقية للحالة الصحية دون أن يجد جديد . غير جائز .

المبدأ القانوني

قضت المحكمة بإلغاء القرار الصادر بتخطي المدعى في الترقية إلى رتبة القائم لما استبانته بعد تمحيص الدعوى من عدم صحة الأسباب التي بني عليها التخطي وهي حالته

« ومن حيث إنه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير وجهه متعيماً ورفضه .

عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعى ينعي على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أن المجلس العسكري الذي أصدره قد وقع تشكيله باطلاً إذ أن نائب الأحكام الذي عين فيه لا تتوفر لديه شروط الصلاحية المطلوبة قانوناً فالبند ٥٦ من قانون الأحكام العسكرية يقضي بأنه متى كان الضابط غير صالح لعضوية المجلس العسكري لا يمكن أن يقوم بوظيفته نائب الأحكام كما ينص البند ٤٩ على أن العضو لا يكون صالحاً للخدمة في مجلس عسكري متى كان هو الضابط المحقق في الدعوى — ونائب الأحكام الذي عين في المجلس العسكري الذي تولى محاكمة المدعى وأصدر القرار المطعون فيه سبق له قبل المحاكمة أن فحص الدعوى وأبدي رأيه فيها إذ كان يباشر وظيفة مستشار قانوني لقائد القوات المصرية بفلسطين .

« ومن حيث إن الثابت بملف المحاكمة أن ما وجه إلى المدعى من اتهام قد فحصه المجلس تحقيق مشكل لهذا الغرض بأمر من القائد الذي يتبعه المدعى وبعد أن فحص مجلس التحقيق شهادة الشهود انتهى إلى قرار بإدائته فلما أن قدم التقرير بذلك إلى قائده طلب تشكيل مجلس عسكري لمحاكمته فأقر القائد العام للقوات المصرية بفلسطين هذا الطلب وحرر به مذكرة وقعها وهذه المذكرة هي التي يقول المدعى إن لنائب الأحكام يداً فيها .

« ومن حيث إنه ليس ثمة دليل على ما يقوله المدعى من أن العمل الذي يقول إن نائب الأحكام قد قام به لا يسبغ عليه صفة الضابط

المعاش في اليوم التالي مغفلة مؤدى حكم مجلس الدولة ومدلوله الذي يقضى من جهة بجعل الترقية من أول يوليو سنة ١٩٤٧ ، ومن جهة أخرى بالبقاء في الوظيفة المرقى إليها لا أن يحال إلى المعاش بعد ترقيته فوراً ، هذا إلى أن القرار المذكور قد استند إلى المادة ٢٢ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، مع أن شرط الإحالة إلى المعاش على مقتضى هذه المادة هو عدم اللياقة للخدمة في الجيش بجميع فروعها ووحداته ، بينما قرار اللجنة الطبية الذي أحيل إلى المعاش بمقتضاه قد اقتصر على عدم لياقته للخدمة في سلاح المشاة .

أجابت الحكومة على الدعوى بأن المدعى منذ التحق بخدمة الجيش وهو ضعيف البنية عليل ولم يוכל إليه أى عمل هام مراعاة لحالته الصحية ، وظلت إدارة الجيش تطاول المرض أملاً في الشفاء دون جدوى ، وزاد الأمر عبراً أن تقاريره السرية بها بعض ملاحظات عما ارتكبه وهو ضابط عظيم تدل على أن سلوكه الشخصى غير قويم ، وبعد أن قضى مجلس الدولة في شأن تخطيطه في الترقية إلى رتبة القائمقام ، والتوفيق بين إنفاذ الحكم والصالح العام أحيل إلى اللجنة الطبية فقررت في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ عدم لياقته للخدمة بسلاح المشاة إذ لا يزال عنده فتق بجدار البطن ناتج عن ندبة عملية قديمة ولديه نديتان أخريان قديمتان أثر عمليات جراحية ، ثم عرض أمره على لجنة الضباط فقررت ترقيته إلى رتبة القائمقام تنفيذاً لحكم مجلس الدولة اعتباراً من ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ مع إحالته إلى المعاش في اليوم التالي لعدم لياقته طبياً .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين

الصحية فأحالته وزارة الدفاع بعد صدور الحكم إلى لجنة طبية لتقرير لياقته فقررت اللجنة أنه غير لائق للخدمة في سلاح المشاة على أساس الحالة الصحية السابقة فقررت الوزارة ترقيته إلى رتبة القائمقام وإحالته إلى المعاش في اليوم التالي للترقية والمحكمة قضت بأن مؤدى الحكم القاضى باستحقاقه الترقية لرتبة قائمقام هو صلاحيته لتولى هذه الرتبة والبقاء فيها ما دام أمره لم يتغير عن ذى قبل وما دام لم يجد في شأنه جديد فأحالته إلى المعاش للحالة الصحية السابقة إنما هي تحليل ظاهر بغية الانتفاض على الحكم والتحلل من آثاره ونتائجه .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت مع مذكرة شارحة وحافطة مستندات سكرتيرية المحكمة في ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ وطلب فيها الحكم بإلغاء القرار القاضى بإحالته إلى المعاش الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ والمذاع في النشرة العسكرية في ١١ فبراير سنة ١٩٥٠ ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال بياناً لدعواه أنه كان قد استحق الترقية إلى رتبة القائمقام في أول يوليو سنة ١٩٤٧ ، ولكن الوزارة تخطته وفقرت ترقية من بليه — فتظلم ولما لم يجد تظلمه نفعا لجأ إلى محكمة القضاء الإدارى فقضت في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بإلغاء القرار فيما تضمنته من تخطيطه في الترقية لرتبة القائمقام ، ولكن الوزارة لم تنفذ الحكم بل أصدرت قراراً بترقيته اعتباراً من ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ مع إحالته إلى

جلسة اليوم .

المحكمة

«من حيث إن واقعة الدعوى حسبما جاء في أوراقها وملف الدعوى رقم ٦٤ لسنة ٢ قضائية المضمومة تتحصل في أن المدعى التحق بخدمة الجيش ملازماً ثانياً في سنة ١٩٢٢ ، وظل يتدرج في رتبة مختلفة حتى حل عليه الدور في الترقية إلى رتبة القائمقام في يولييه سنة ١٩٤٧ ، وإذ عرض أمره على لجنة الضباط قررت تركه في الترقية إلى هذه الرتبة على أن يعرض على لجنة طبية لتقرير صلاحيته للخدمة في جميع فروع الجيش من عدمه وإمكان اضطراره بأعباء مهام رتبة القائمقام من قيادة وخلافه نظراً لما جاء في ملفه السرى من تقارير طبية وغير طبية لا تسمح بترقيته بحالته الراهنة ، فأحيل إلى اللجنة الطبية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وقد قررت اللجنة أنها بعد أن استعرضت ما جاء في ملفه الطبي وبعد الكشف وجد أن عنده نوبات أثر عمليات جراحية بجدار البطن مع فتق في أعلى البطن نتيجة إحدى هذه العمليات ، وهو يستعمل حزاماً لحجز الفتق ، وبهذه الطريقة لا ينتظر حدوث مضاعفات طالما كان الحزام في موضعه ، وترى اللجنة أنه لائق للخدمة في جميع فروع الجيش ، ويمكنه الاضطرار بأعباء مهام القائمقام من قيادة وخلافه ، — ولما لم تتم ترقيته وتخطاه غيره ممن يولونه في الأقدمية ، أقام الدعوى رقم ٦٤ لسنة ٢ قضائية لدى محكمة القضاء الإداري طالباً الحكم باستحقاقه الترقية إلى رتبة القائمقام اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٤٧ وبإلغاء قرار تخطيه ، فقضت المحكمة المذكورة في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بإلغاء القرار الوارد بالثبوت العسكرية في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٧ فيما

بالمحضر فقال الحاضر عن المدعى إن الوزارة أحالته إلى المعاش لنفس الحالة التي لم يعتد بها الحكم الذي صدر لصالحه وقرار اللجنة الطبية الأخير لم يأت بجديد — وقال مندوب الحكومة إن المدعى لا غبار عليه ولا مأخذ عليه ، وملفات خدمته كلها سليمة وليس ثمة ما يمكن أن يؤخذ عليه سوى الحالة الصحية فالأسباب التي حالت دون ترقيته فيما مضى ملازمة له — فخالته الصحية لازالت سيئة ولا يصلح للخدمة في سلاح المشاة — وبعد المرافعة قررت المحكمة النطق بالحكم في جلسة ٢٦ من إبريل سنة ١٩٥١ وفي الجلسة المذكورة قررت المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ لمناقشة الطرفين ، ولدى المناقشة قرر الحاضر عن المدعى أن الحكم السابق صدوره قرر حالة واقعية لا يجوز الطعن عليها ، وإنه عندما نظرت القضية السابقة كانت التقارير موجودة والحكم قطع في هذه المسألة ويجب أن يؤخذ بعده بأسباب جديدة كارتكاب عمل أو زيادة مرض أما ادعاء الحكومة استمرار الحالة المرضية فإنها لا تنهض أساساً للإحالة إلى المعاش — وقال الحاضر عن الحكومة إنه عندما تقدمت الحكومة بملف خدمة المدعى السرى في الدعوى الأولى وجدت المحكمة تقارير متضاربة بعضها مع بعض ، وقد استخلصت إنه صحيح البنية وصالح للخدمة من تضارب التقارير فبعضها قطع بسلامة صحته ، وبعضها أشار إلى فساد حالته الصحية — وإزاء هذا التضارب خلصت المحكمة إلى عدم صحة الوقائع المأخوذة على المدعى عند حلول دور ترقيته — أما الإحالة الجديدة بعد الحكم على اللجنة ففيها واقعة جديدة صحيحة هي عدم صلاحية حالته الصحية للقيادة ، وبعد إتمام المناقشة قررت المحكمة إرجاء النطق بالحكم إلى

١٩٥٠ — لعدم اللياقة طبياً كقرار اللجنة الطبية .

« ومن حيث إنه بالرجوع إلى قرار لجنة الضباط الذى صدر على أساسه القرار المطعون فيه يبين : (أولاً) أن الترقية جعلت اعتباراً من ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ على أن ما قضى به الحكم هو استحقاق المدعى الترقية اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٤٧ . (وثانياً) أن القرار بعد أن غمر المدعى فى سلوكه الشخصى ناعياً على هذا السلوك أنه غير قويم بالمعنى المطلوب انتهى إلى الاحالة إلى المعاش لعدم اللياقة طبياً . (وثالثاً) أنه بالنسبة إلى حالته الصحية ردد ما سبق لإبدائه وأعاد ذكر ما عرض على المحكمة وفصلت فيه فى الدعوى المضمومة .

« ومن حيث إن مؤدى الحكم حين قضى باستحقاق المدعى للترقية إلى رتبة القائم مقام ، وصلاحيته لتولى هذه الرتبة والبقاء فيها مادام أمره لم يتغير عن ذى قبل ، ومادام لم يجد فى شأنه جديد ، وقرار اللجنة الطبية التى أوقعت الكشف الطبى على المدعى فى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ ، والذى اتخذته لجنة الضباط ذريعة لإحالة إلى المعاش إنما يتحدث عن ذات الحالة الصحية السابقة .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن القرار المطعون فيه هو تمحل ظاهر بغية الانتفاض على الحكم والتحلل من آثاره ونتائجه بما يجعله مشوباً بسوء استعمال السلطة حقيقياً بالإلغاء .»

(القضية رقم ٢٩٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية فى دوره إلى رتبة القائم مقام اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٤٧ — ويبين من مراجعة الحكم واستعراض أسبابه أن النزاع كان يدور حول أمرين هما اللذان جعلتهما الحكومة أساس التخطى . أولهما : أن حالة المدعى الصحية تحول دون ترقية مستندة فى ذلك إلى التقرير السرى المقدم عنه ، والذى جاء فيه « إنه مريض ويوصى بترقيته فى المصالح دون الأسلحة المحاربة ، والثانى : أن التقارير السرية المقدمة عنه تتضمن أنه لا حاجة إلى المراقبة والتدريب ومعدوم الثقة فى نفسه ، وكلها صفات من شأنها أن تعوق ترقية وقد انتهى رأى المحكمة بعد تمحيص وجهتى نظر المدعى والحكومة دفعا ورداً واستظهار بمجموع التقارير الخاصة به إلى إطراح هاتين العلتين وتعيين القرار المطعون فيه بكونه مؤسسا على وقائع غير صحيحة — وقد كان لازماً على الوزارة وقد صدر الحكم أن تجرى تنفيذه احتراماً لحجيته وإنفاذاً لحق المدعى الذى تقرر بمقتضاه ، ولكنها بدلا من ذلك راحت تعمل على تفادى هذا التنفيذ ونهى أسباباً للجيلولة دون أن يؤتى الحكم ثمرته ، فأحالت المدعى إلى اللجنة الطبية لتقرير لياقته حتى إذا ما قررت اللجنة فى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ أنه غير لائق للخدمة بسلاح المشاة أحالته إلى لجنة الضباط للبت فى أمره وتقرير مصيره فأوصت بترقيته إلى رتبة القائم مقام ابتداء من ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ وأحالته إلى المعاش من اليوم التالى — أى من ٢٠ يناير سنة

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء التجارى

المطالب به وفقا لسعر إقفال يومى ١٩٤٨/٧/٩ وهو ٣٨ جنيا و ٥٥٠ مليا تقريبا للسهم الذى احتسبه مورث المستأنفين مدعيا أنه قام بعملية التصفية فى التاريخين المذكورين .

« ومن حيث إن الخلاف بين الطرفين قائم على ماهو مدى ارتباط السمسار بالخطاب الذى أرسله لعمله يهدده فيه ببيع أوراقه المالية ويحدد فيه ميعاداً للبيع ان لم يدفع العميل باقى الثمن قبل الميعاد المحدد هل هو التزام من جانبه بإجراء التصفية فى الميعاد الذى ورد فى خطاب التهديد أم حق يجوز لصاحبه إرجاؤه أو العدول عنه من تلقاء نفسه .

« ومن حيث إن المادة ٧٧ من المرسوم الصادر فى ١٩٣٣/١٢/٣١ تنص على أنه « إذا لم يحصل دفع الثمن من عميل لسمساره ، فانه يجوز تصفية العملية بناء على طلب ، السمسار فى يوم العمل الثانى الذى يلى إرسال ، خطاب موصى عليه بغير تنبيه آخر أو إنذار ، سابق أو تعليق لإعلان ، .

« ومن حيث إن محكمة أول درجة رأت تفسيراً لهذه المادة أن السمسار إذا ما تمسك بالحق المخول له فى طلب اجراء التصفية وأرسل بذلك خطاباً موصى عليه الى عميله فانه يتقيد بما ورد فى خطابه وليس له أن ينتظر قبولا من العميل ولا يمكنه أن يعدل عن إجراء التصفية إلا باتفاقه الصريح مع العميل طبقاً لتوازن التعادل فى مركز المتعاقدين بالنسبة لاتفاق تم

١٨٨

محكمة استئناف الاسكندرية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١

حق السمسار فى التصفية — متابعته تنفيذ أو عدم تنفيذ التصفية فى الميعاد الذى حدده متروك لرايه .

المبدأ القانونى

الاتجاه للتصفية التى يهدد بها السمسار عميله هو حق مطلق خوله له القانون وأن إرجاء استعمال هذا الحق بتأجيل التصفية التى تحدد تاريخها أو العدول عنها لا يترتب عنه أى التزام بمتابعة التنفيذ إلى نهايته .

المحكمة

« من حيث إنه عن الموضوع فقد سرد تفصيلاً فى الحكم المستأنف الذى قضى بالزام المستأنف عليه أن يدفع للمستأنفين مبلغ ١٥٢ جنيا و ٣٤٩ مليا مع الفوائد والمصاريف وذلك رصيد دينهم قبل المستأنف عليه بعد تصفية الخمسين سهماً المتنازع عليها مستنداً على أن عملية التصفية التى قام بها مورث المستأنفين لحساب المستأنف عليه يجب احتسابها طبقاً لسعر إقفال بورصة العقود فى يوم ١٩٤٧/١٢/٢٤ أى بسعر ٥٩ جنيا و ٣٦٠ مليا للسهم وذلك بدلا من مبلغ ١٢٩٣ جنيا و ٥٤١ مليا استحقاق ١٩٤٨/٧/٩

بينهما وكان لذلك لزاما على مورث المستأنفين أن يصني مركز المستأنف عليه في الموعد الذي حدده في خطابه وليس له أن يتحلل من هذا الالتزام إلا بقبول عميله قبولا صريحا .

د ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن الحكم المستأنف قد جانب الصواب في قضائه هذا لأنه قلب الأوضاع عندما قرر التزاما على عاتق السمسار وحقا شبه مكتسب للعميل بأن فرض لصالحه قبولا ضميا لإجراء عملية التصفية في اليوم الذي تحدد - وذلك لعدم معارضته فيها وقراره هذا يخالف لنص القانون إذ أن المادة ٧٧ من المرسوم آنف الذكر نصت على حق مطلق أجازته للسمسار يستعمله أتي شاء وإذا شرع في استعماله بأن أنذر عميله فله حق إرجائه أو العدول عنه ومثله في ذلك كمثل أي دائن إذا شرع في التنفيذ وأنذر المدين وحدد يوما للبيع فله حق إرجائه أو العدول عنه ومثله في ذلك كمثل أي دائن شرع في التنفيذ وأنذر المدين وحدد يوما للبيع فله حق إيقافه أو تأجيله أو العدول عنه دون الإخلال بحقه في استئنافه من جديد متى شاء .

د ومن حيث إن القضاء وعلباء القانون قد أمعنوا النظر في هذه الحالة وأفاضوا البحث فيها واستقر رأيهم على أن الالتجاء للتصفية التي يهدد بها السمسار عميله هو حق مطلق خوله له القانون ولا أساس للقول بأن إرجاء استعمال هذا الحق بتأجيل التصفية التي حددها أو العدول عنها بعدم حقه أو إنه يترتب على عاقبه أي التزام بمتابعة التنفيذ الى نهايته إذ أنه لا يمكن أن ينقلب حق السمسار في التصفية إلى التزام بها بمجرد الشروع فيها ثم العدول عنها شفقة بالمدين أو لأي سبب آخر ولا يتحقق الالتزام بالتصفية إلا إذا اقترن بموافقة العميل صراحة على إجرائها

في اليوم المحدد لها أو كان العميل قد أصدر للسمسار أمرا صريحا بالتصفية من تلقاء نفسه . (يراجع تفسير المادة ٣٠١ تجاري فرنساوي لبداريد Bedarrides ص ٣٧١ وأحكام القضاء المختلط المتوالية من سنة ١٩٠٣ والمذيلة في حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩٣٠/٢/٢٦ والمنشور في المجموعة رقم ٤٢ ص ٣٢٥) .

د ومن حيث إنه قد وضع فيما تقدم أن نص اللائحة بشأن تصفية العملية ليس وجوبا بل جوازا للسمسار وإنه قد جرى العمل على ذلك واستتب من زمن طويل (يراجع مجلد أعمال البورصة في مصر لخلاط بك ص ٢٠٨) يكون الحكم المستأنف قد أخطأ عندما أقام قضاءه على أن السعر الذي يجب المحاسبة عليه هو سعر إقفال يوم ١٩٤٧/١٢/٢٤ إذ أولا أن المستأنف عليه لم يثبت أن تصفية ما حصلت في هذا التاريخ . وثانيا أن مورث المستأنفين الذي استعمل حقه المطلق أثبت أنه قام فعلا بتصفية مركز المستأنف عليه بسعر يومى ٦ و ٨ يولييه سنة ١٩٤٨ بواسطة لجنة البورصة وهو السعر الذي يجب الأخذ به لتصفية المعاملة بين الطرفين .

د ومن حيث إنه لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه أن يدفع للمستأنفين مبلغ ١٢٩٣ جنيا و ٥٤١ مليما استحقاق ٩ يولييه سنة ١٩٤٨ بما فيه الفوائد طبقا لكشف الحساب المقدم منهم (مستند ١٢ من حافظة المستأنفين) وما يستحق من الفوائد على مبلغ ١١٤٤ جنيا و ٨٥١ مليما وهو الرصيد الذي في ذمته أصلا والنتائج من الفرق بين ثمن المشتري وبين ما حصل عليه مورث المستأنفين من ثمن بيع وغيره وكذلك بواقع ٦ ٪ من ١٩٤٨/٧/٩ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٥ ٪ من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى ١٩٤٩/١٠/١٥

عنهم حضرتا الأستاذين يوسف خليل وسليم أنطون ضد الخواجا فيتا لانياد وحضر عنه الأستاذ ابراهيم جيمى رقم ٥٢ تجارى سنة ٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة ابراهيم زكى بك وكيل المحكمة ومحمد مراد الناضورى بك ونجيب سعد بك المستشارين).

لحين الوفاء وذلك عملاً بالمادة ٥٢٦ من القانون المدنى القديم بشأن الفوائد عن المبالغ التى دفعها الوكيل لحساب موكله بسبب التوكيل .

(استئناف ورثة المرحوم ابراهيم طاسو وحضر

قضاء الضرائب

نوفمبر سنة ١٩٥١ ، فكل اعلان صحيح حصل قبل هذا التاريخ ولو بعد الميعاد المحدد من قبل صدور هذا القانون يكون صحيحاً .

المحكمة

« حيث إن وقائع النزاع تحصل فى أنه بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٥٠ ، أصدرت لجنة تقدير ضرائب بنى سويف قراراً بتقدير أرباح المستأنف (الممول) ورأس ماله عن كل سنة ابتداء من سنة ١٩٤١ لغاية سنة ١٩٤٨ — وأعلن له هذا القرار فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فطعن فيه أمام محكمة بنى سويف الابتدائية بصحيفة أعلنها لمصلحة الضرائب (المستأنف عليها) مع مأمور ضرائب بنى سويف بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ طالباً قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء قرار لجنة التقدير واعتباره كأن لم يكن — وحدد لنظر الطعن جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وبهذه الجلسة لم تحضر مصلحة الضرائب ، وحضر الطاعن وطلب من المحكمة تأجيل الدعوى ليعلن مصلحة الضرائب إعلاناً قانونياً — فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى إلى جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ لهذا الغرض — بعد ذلك وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥١ قام الطاعن بإعلان مصلحة الضرائب

١٨٩

محكمة استئناف مصر

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — البطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٤ مرافعات . ليس من النظام العام . سريانه على عريض الطعن التى تعلن لغير قلم القضايا . ولا يحكم بالبطلان إذا كان أساسه غير مشروع .

ب — يمتد ميعاد الطعن فى قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ .

المبادئ القانونية

١ — البطلان المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المرافعات ليس من النظام العام .

٢ — يسرى هذا البطلان على اعلان صحف الطعن إلى مصلحة الضرائب دون قلم قضايا الحكومة طبقاً للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ إذا تمسك به الخصم .

٣ — لا يحكم بهذا البطلان إذا ثبت أن طالبه يستعمله استعمالاً غير مشروع طبقاً للمادة ٥ من قانون المرافعات .

٤ — القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ، مد ميعاد الطعن فى قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٤

بإدارة قضايا الحكومة لجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ موجهاً إليها ذات الطلبات الواردة بالاعلان الأول . وبالجلسة المذكورة حضر بحاي مصلحة الضرائب ودفع أولاً - ببطلان صحيفة الدعوى المعلنة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، كما دفع ثانياً - بعدم قبول الطعن المرفوع في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ لرفعه بعد الميعاد .

وبجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٥١ قبلت المحكمة الدعوى وحكت بمضمونها فاستأنف المستأنف هذا الحكم .

وحيث إن الحكم المستأنف بني على أن البند الأول من المادة الرابعة عشرة من قانون المرافعات (وهو البند الذي عدل أخيراً بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٠ المنشور بالوقائع المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠) قد نص على أنه : تسلم صورة الاعلان - فيما يتعلق بالدولة - للوزراء . ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين - فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام - وتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منهما ، وعلى أن المستأنف حين أعلن صحيفة طعنه الأولى في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يعلنها إلى إدارة قضايا الحكومة طبقاً للبند الأول من المادة ١٤ مرافعات سالف الذكر وهو الذى أوجب الاعلان لهذه الإدارة - وعدم مراعاته هذا الاجراء يترتب عليه البطلان طبقاً لنص المادة ٢٤ مرافعات - كما بني الحكم أيضاً على ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٤ مرافعات من أنه يجب اعلان قلم القضايا باعتباره الجهة المختصة التى تنوب نيابة قانونية عن الحكومة

ومصالحها فى كل ما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام جميع الجهات - وذلك خشية قوات المواعيد وسقوط حقها نتيجة ضياع الوقت فى تبادل الاتصال بين مصالح الحكومة وإدارة القضايا خصوصاً بعد أن قصر قانون المرافعات الجديد كثيراً من الإجراءات توخياً بسرعة الفصل فى القضايا ، واستتجت محكمة أول درجة من ذلك أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ مراعى فيه المصلحة العامة للدولة ومن ثم تكون مخالفته موجبة للبطلان بدون حاجة إلى إقامة الدليل على حصول ضرر بالفعل ، طالما أنه ثابت أن الاجراء فوت على المصلحة الغرض المقصود من القانون - وجاء بأسباب الحكم المستأنف أيضاً خاصاً بالدفع الثانى المتضمن عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد أن هذا الدفع صحيح ، لأن الصحيفة الأولى التى أعلنت فى ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠ باطللة فتعتبر كأن لم تكن ، أما صحيفة الطعن الثانية الصحيحة فقد أعلنت فى ١٠ يناير سنة ١٩٥١ أى بعد الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٥٤ من قانون الضرائب (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) .

وحيث إن المستأنف بني استئنافه كما جاء فى صحيفته على أسباب أربعة أولها ، محصله أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الذى عدل البند الأول من المادة ١٤ مرافعات ، لم يترتب البطلان على عدم مراعاة ما جاء به وثانيها ، محصله أن إدارة قضايا الحكومة تعتبر فى حكم المحل المختار للحكومة فى التقاضى فيصح الاعلان إليها ، كما يصبح الاعلان إلى الخصم الاصيل الذى هو مدير مصلحة الضرائب المختصة . وثالثها ، محصله أن الغرض من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، هو كما جاء فى مذكرته

التفسيرية — خشية أن يسقط حق الحكومة بفوات ميعاد إذا ما أعلنت صحيفة الدعوى إلى مدير المصلحة وتأخر إرسالها إلى إدارة القضايا ، وترتب على ذلك فوات ميعاد يؤدي إلى سقوط حق للحكومة — وأنه لم يرتب على إعلان الطعن بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠ إلى مصلحة الضرائب دون إدارة القضايا أى ضرر لتلك المصلحة ، إذ حددت في هذا الاعلان لنظر الطعن جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — ورابعها ، محصله أن إعلان ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠ وصل مصلحة الضرائب ، كما هو ثابت من أصله — ولا يمكنها وهى الخصم الاصيل في الدعوى أن تنكر عليها يوم الجلسة وهو يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، إذ في تلك الجلسة حضر وكيلها في قضايا أخرى ، إحداها قضية بينها وبين نفس الطاعن (المستأنف) هى القضية الرقيمة ٥٣ لسنة ١٩٥٠ — ولهذا لا يقبل منه الدفع بىطلان إعلان ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

« وحيث إن المستأنف بنى استئنافه أيضا — كما جاء بمذكراته المقدمة لهذه المحكمة على سببين آخرين ، أحدهما — يستند إلى المادة الخامسة من القانون المدنى وإلى المادة الرابعة من قانون المرافعات ، ومؤداه أن مصلحة الضرائب حين دفعت بىطلان صحيفة الدعوى المعلنة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد استعملت حقها فى هذا الدفع استعمالا غير مشروع ، ومن ثم فلا يقبل هذا الدفع منها — والسبب الآخر — يستند إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ومؤداه أن هذا القانون الجديد قد مد ميعاد الطعن إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فيكون اعلان الطعن إلى إدارة قضايا الحكومة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥١ قد وقع فى الميعاد .

« وحيث إنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف ، فإن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الذى عدل البند الأول من المادة ١٤ مرافعات لم ينص حقيقة على البطلان جزاء على عدم اتباع ما جاء به ، وما كان له أن ينص عليه — وذلك اكتفاء بالمادة ٢٤ مرافعات التى رتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى مواد ذكرتها من بينها المادة ١٤ مرافعات برمتها ، وأى تعديل للمادة ١٤ يفترض فيه أنه كالأصل خاضع للبطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٤ التى أعقبتها المادة ٢٥ مرافعات فنصت على أنه « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون على بطلانه ، أو اذا شاب عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم » ثم جاءت المادة ٢٦ مرافعات ، فنصت على أنه « يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته — أو اذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك — فيما عدا الحالات التى يتعلق البطلان فيها بالنظام العام » .

« وحيث إن محامى مصلحة الضرائب لم يصدر منه ما يدل صراحة أو ضمنا على تنازله عن البطلان ، بل إنه بمجرد حضوره بجلسته ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ ، تمسك بالبطلان ، ودفع به كما سبق القول ، على أنه من جهة أخرى ، فإن البطلان المترتب على مخالفة الاجراءات التى نصت عليها المادة ١٤ مرافعات ليس من النظام العام ، فقد جاءت هذه المادة فى باب الأحكام العامة لقانون المرافعات بعد التكلم عن أوراق الاعلاقات التى يقوم بها المحضرون ، وما يجب أن تشتمل عليه وكيفية تسليمها إلى الشخص المطلوب أعلاته (المواد من ٧ إلى ١٣) . وقد بينت هذه المادة فى بنودها الأحد عشر كيفية تسليم صورة اعلان الدعوى فيما يتعلق بالدولة ،

« وحيث إنه ولو أن البطلان المترتب على مخالفة الإجراء المنصوص عليه في المادة ١٤ مرافعات ليس من النظام العام - إلا أنه متى تمسك الخصم بهذا البطلان ودفع به أمام المحكمة ، وجب عليها أن تحكم به ، إلا إذا كان استعماله لهذا الحق استعمالاً غير مشروع .

« وحيث إن المادة الخامسة من القانون المدني ، قد نصت على ما يأتي : « يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية (أ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير (ب) إذا كانت المصالح التي يرى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها (ج) إذا كانت المصالح التي يرى إلى تحقيقها غير مشروعة ، ومع أن القانون المدني هو القانون العام وتسرى أحكامه على المرافعات - إلا أن قانون المرافعات قد ردد أيضاً هذه القاعدة فنصت مادته الرابعة على أنه « لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون - ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، .

« وحيث إنه لم ينل مصلحة الضرائب أي ضرر بسبب إعلان المستأنف لها أول الأمر مع ما مورضرائب بني سوييف - إذ أنه في أول جلسة حددت وهي جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ طلب المستأنف من محكمة أول درجة تأجيل الدعوى ليعلن مصلحة الضرائب إعلاناً قانونياً ، فتأجلت الدعوى لهذا الغرض لجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ وفيها حضرت مصلحة الضرائب بعد أن أعلنها المستأنف في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ إعلاناً صحيحاً - وقد ذكر محامي المستأنف في دفاعه أن محامي مصلحة الضرائب كان موجوداً

ثم فيما يتعلق بخاصة جلالة الملك وبالأشخاص العامة ، وكذا فيما يتعلق بالشركات التجارية والمدنية والجمعيات والمؤسسات ومائر الأشخاص الاعتبارية ... الخ . ولم تنص المادة ١٤ على أن البطلان الناشئ عن مخالفة الإجراءات الواردة بالمادة ١٤ هو من النظام العام وأنه إن قيل إن مراعاة هذه الإجراءات له أهمية خاصة بالنسبة لصور الإعلان فيما يتعلق بالدولة - فليس الأمر كذلك بالنسبة لصور الإعلان فيما يتعلق بالشركات ، ونص المادة ١٤ يشملها جميعاً - وليس أدل على هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٤٠ مرافعات ، من أن « بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه - وذلك بغير إخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، . وما نصت عليه المادة ١٤١ مرافعات من أن « الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يجب إبدائه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى ، وقبل أي طلب أو دفاع فيها ، أو في الطلب العارض ، وإلا سقط الحق فيه ، ويجب إبدائه في صحيفة المعارضة أو الاستئناف ، وإلا سقط الحق فيه كذلك ، وجميع وجوه البطلان في الورقة يجب إبدائها معاً وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ، .

« وحيث إنه قد يحتج بما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة ٩٥ مرافعات من أنه « تحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة الدعوى إذا تبين بطلانها ، - فإن المحكمة إنما تفعل ذلك في حالة ما إذا كان البطلان من النظام العام ، كذلك الذي نصت عليه كل من المادتين ٨٠ و ٧٩ مرافعات .

بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، لأنه حضر عن مصلحة الضرائب في قضايا أخرى كانت منظورة في تلك الجلسة ، منها القضية رقم ٥٣ سنة ١٩٥٠ التي كانت بين المصلحة والمستأنف ، ورغم عليه بالدعوى الحالية المستأنف حكما - امتنع عن الحضور فيها - ثم في جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥١ حضر وأبدى الدفيعين السابق الإشارة إليهما - وقال المستأنف إن القصد من سلوك محامي مصلحة الضرائب هذا ، هو إسقاط طعنه ليقى تقدير المصلحة المحجف به نافذا .

د وحيث إن الغرض من صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الذي عدل البند الأول من المادة ١٤ مرافعات - هو كما جاء بمذكرته الإيضاحية - العمل على توفير ما يضيغ من الوقت بسبب تسليم صور اعلانات صحف الدعاوى والطعون والأحكام الى المصالح الحكومية ، إذ أن قانون المرافعات الجديد - توخياً لسرعة الفصل في القضايا - قد حدد مواعيد قصيرة لكثير من الاجراءات - وخشية أن ضيق المواعيد القانونية لا يتسع لتبادل الاتصال بين المصالح الحكومية وإدارة القضايا - بما قد يؤدي إلى تفويت المواعيد وسقوط الحق - لهذا رأت تعديل نص البند الأول من المادة ١٤ ليكون تسليم صور تلك الاعلانات فيما يتعلق بالدولة لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المكانى لكل منها - وهي الآن الاسكندرية وأسيوط والمنصورة ، وذلك تنفيذاً لمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

د وحيث إنه - في هذه الدعوى - لم يفت على مصلحة الضرائب ميعاد ولم يسقط لاحق ، بل لم يكن هناك احتمال لفوات ميعاد أو سقوط حق لها - ومن ثم فدفع نائبها بالجلسة بطلان

صحيفة الدعوى المعلنة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ إنما هو استعمال غير مشروع للحق ، لم يقصد منه سوى الاضرار بالمستأنف - ولم يكن هناك أية مصلحة مشروعة يرى من وراء هذا الدفع إلى تحقيقها - على أنه لو فرض ووجدت تلك المصلحة ، فهي تكون قليلة الأهمية ، بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب المستأنف من ضرر بسبب هذا الدفع ، وإذن فهذا الدفع لا يقبل من مصلحة الضرائب (المستأنف عليها) طبقاً للمادة الخامسة من القانون المدنى والمادة الرابعة من قانون المرافعات ، إذ لا يوجد لها فيه أية مصلحة قائمة فعلاً بقراها القانون .

د وحيث إنه بالرجوع إلى مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد - تعليقاً على مادته الخامسة - يتضح أن رئيس اللجنة التي نيط بها وضع هذا القانون (المرحوم مراد سيد احمد باشا) تناول بالشرح والتحليل فكرة إساءة استعمال الحق - وقد انتهت اللجنة الى الأخذ برأيه - فذكر ، أن هذه الفكرة نتيجة تطور في المشاعر والأفكار أوحى بها التقدم الاجتماعى ، وأن الواقع أن فكرة الفردية القديمة التي برزت في نهاية القرن الثامن عشر قد تضاءلت أمام الفكرة الحديثة التي تهدف إلى اعتبار أن الحق إنما منح للخدمة الأفراد تحقيقاً لغرض اجتماعى - فهو بذلك يمثل وظيفة اجتماعية حقة وبناء على هذه الفكرة إذا انحرف الحق عن مقصده كان استعماله على هذا النحو موجبا للجزاء .

ثم استرسل قائلاً : إن الضمير الاجتماعى لم يعد يسمح في وقتنا الحاضر باستعمال حق - أياً كانت طبيعته - بطريقة تجافى حكمته ، والظاهرة الطبيعية العامة هي الحاجة الاجتماعية إلى ترتيب

جزاء على استعمال الحق استعمالاً سيئاً — ولهذا الأسباب يرى إبراز هذه الحاجة في نص يورد في الباب التمهيدي ليتسنى للقاضي تطبيقه أياً كانت طبيعة الحق المطروح عليه ، كما أوضح ، وأن نطاق تطبيق مبدأ إساءة استعمال الحق ليس مقصوراً على الحقوق الناشئة من التزامات بل يمتد إلى كل قانون سواء في ذلك القانون المدني أو القانون التجاري أو قانون المرافعات ، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً : إن إساءة استعمال الحق لا تقتصر على القانون الخاص وحده ، بل تشمل القانون العام أيضاً . الخ .

وحيث إنه قد جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات خاصاً بالمادة الرابعة منه أن هذه المادة قد نصت على أنه لا يقبل أى دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة عاجلة قائمة بقررها القانون .

وحيث إنه عن السبب السادس من أسباب الاستئناف الذى يرتكن فيه المستأنف إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قائلاً : إن القانون الجديد قد مد له الطعن فى قرار لجنة التقدير إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فيكون طعنه المعلن فى ١٠ يناير سنة ١٩٥١ قد رفع فى الميعاد فإن المادة ٥٤ من قانون الضرائب (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) كانت تنص قبل تعديلها على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول فى بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين فى المادة السابعة — الطعن فى هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التى يدخل فى دائرة اختصاصها محل إقامة الممول ، ثم صدر بعد ذلك بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ القانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ (وقد عمل به

من ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وذلك طبقاً للمادة ٣٥ منه) وقد عدل هذا القانون المادة ٥٤ فجعلها كالاتى : يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن فى بحر شهر من تاريخ إعلان القرار ، ويرفع الاستئناف طبقاً للقواعد الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات أمام المحاكم الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التى يدخل فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسى لنشاط الممول ، فهو قد بين ميعاد استئناف قرار لجنة الطعن وكيفيته ، وسكت عن ميعاد الطعن فى قرار لجنة التقدير — ثم صدر أخيراً بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ونص فى مادته الخامسة على أنه يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . وقد نشرتها فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ وقد نصت مادته الرابعة فى فقرتها الأولى على أنه : يكون الطعن من المصلحة أو الممول فى القرارات التى أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها للممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، ثم نصت فقرتها الثانية على أنه : فيما يتعلق بما سبق لإعلانه من هذه القرارات قبل تاريخ العمل بهذا القانون يكون الطعن فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل به ، أى من تاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ — وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الأخير : أنه بعد صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أصبحت القرارات على نوعين — قرارات تصدر من لجان الطعن التى زاولت عملها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ ، وهذه تكفلت المادة ٥٤ من القانون ببيان طريق الطعن فيها ، وقرارات سبق أن صدرت من

لجان التقدير التي فقدت كيانها القانوني ابتداء من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد يلزم أن يوضع حكم وقفي لبيان طريق الطعن فيهما .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أنه طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ توجد حالتان ، الأولى : حالة القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أي قبل أن تفقد كيانها القانوني ولم تعلن للممول إلا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ أو بعد ذلك ، فهذه يكون ميعاد الطعن فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها للممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . والثانية : حالة القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أيضاً ولكنها أعلنت للممول قبل ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ فهذه يمكن الطعن فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

بأن الطعن قد حصل قبل بدء هذه الفترة ، لأن الطعن إذا كان يصح إذا حصل خلال خمسة عشر يوماً لابتداء من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ فن باب أولى يصح إذا حصل قبل ذلك .

« وحيث إن محامى مصلحة الضرائب ذهب في مذكرته الأخيرة إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ لا تنطبق على الحالة موضوع النزاع استناداً إلى نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات ، لأن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٠ ، أي قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد الذي يعمل به من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وعلى ذلك لا تسرى عليه القواعد الجديدة كما ذهب إلى أن استناد محامى المستأنف إلى القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ يعتبر طلباً جديداً لا يجوز أبداً لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

« وحيث إن قرار لجنة التقدير موضوع النزاع الحالي صدر بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٥٠ وأعلن للممول في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ فهو إذن لم يصدر من لجان الطعن التي زاولت عملها بعد ذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ والتي تكفلت المادة ٥٤ من القانون بعد تعديلها ببيان طريق الطعن في قراراتها — وإنما هو قرار صدر من لجان التقدير قبل أن تفقد كيانها القانوني في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد أعلن الممول قبل ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فطعن فيه بإعلان صحيح بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥١ كما تقدم ، فطعنه هذا قد تم في الميعاد القانوني طبقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ لأنها مدت ميعاده إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ إذ جعلته خلال خمسة عشر يوماً من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ ولا يمكن التعلل

« وحيث إن المادة الأولى من قانون المرافعات وردت في باب الأحكام العامة ، وبعد أن نصت على أنه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، عادت فاستثنت من هذه القاعدة في فقرتها الثانية « القوانين المعدلة للوائح متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ، كما أشارت أيضاً في فقرتها الثالثة « القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، .

« وحيث إن النزاع الحالي لم يفصل فيه بعد ، كما أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ لم تلغ أو تنشئ طريقاً جديداً من طرق الطعن — كما لم تعدل ميعاد الطعن في

١٩٥٠ ، وإنما هو إجراء تحكيم المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذي صدر لاحقاً للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، بل ولقانون المرافعات نفسه ، وجاء في مذكرته الإيضاحية أن الغرض من مادته الرابعة وضع حكم وقى لبيان طريق الطعن في القرارات التي سبق أن صدرت من لجان التقدير التي فقدت كيانها القانوني ابتداء من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ كما تقدم - فهذا القانون الجديد إذن تمتد طائلته إلى الاجراء (الطعن) موضوع النزاع بالنص الخاص الجديد الذي ورد في مادته الرابعة .

« وحيث إن ارتكان المستأنف إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ لا يعتبر طلباً جديداً أبدى لأول مرة أمام هذه المحكمة الاستئنافية ، كما ذهبت مصلحة الضرائب بل هو دفاع جديد منحه له القانون الجديد ويجوز له إبدائه في أي مرحلة للدعوى حتى قفل باب المرافعة فيها .

« وحيث إن من كل ما تقدم يكون طعن المستأنف في قرار لجنة التقدير قد حصل في الميعاد القانوني ، ومن ثم يتعين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدفع الأول المقدم من المستأنف عليها وبصححة صحيفة الطعن ورفض الدفع الثاني المقدم منها وبقبول الطعن شكلاً وبإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها . »

(استئناف الحاج علي متولى محجوب وحضر عنه الأستاذ صاحب السعادة أحمد صفوت باشا ضد سعادة رئيس قلم قضايا الحكومة بصفته وحضر عنه الأستاذ ابراهيم حلمي رقم ٢١٦ تجاري سنة ٦٨ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد الملاحظ بك وكيل المحكمة وحسن داود بك وأحمد الجارم بك مستشارين وحضور الأستاذ اسماعيل نجيب بك وكيل النيابة) .

قرارات لجان التقدير ، وإنما مدت هذا الميعاد ، وإذا فرض أنها عدلت ميعاد الطعن فانه قد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقا على المادة الأولى منه : « إن هذه المادة نصت على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ولكن النص أخرج من هذه القاعدة بعض مستثنيات رعاية لحقوق ثبتت أو لمصالح رأتها اللجنة جديرة بالاستثناء واستثنت القوانين المعدلة للوائح متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها - إذ متى بدأ الميعاد في ظل قانون معين ، فمن العدل وحسن النظر أن ينتهي طبقاً لهذا القانون نفسه كيلا يتبعض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه - والمراد ببداية الميعاد هنا ، الاجراء الذي منه يبدأ حساب الميعاد كما حدده القانون الذي بدأ في ظله - أي كان هذا الاجراء اعلاناً أو ايداعاً أو غير ذلك ، - كما جاء بالمذكرة التفسيرية أيضاً أن اللجنة استثنت أيضاً الدعاوى التي حكم في موضوعها والاجراءات التي تمت في ظل قانون معين ، فهذه لا تمتد إليها طائلة القانون الجديد إلا بنص خاص .

« وحيث إن قرار لجنة التقدير أعلن للمستأنف في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ كما تقدم وهذا الإعلان هو الاجراء الذي منه يبدأ ميعاد الاستئناف ، ولم يبدأ هذا الميعاد في ظل المادة ٥٤ القديمة قبل تعديلها لأنها كانت ألغيت بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ (الذي عمل به من ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٠) واستبدل بها نص بين ميعاد الطعن في قرارات لجان الطعن ، وأغفل لجان التقدير كما تقدم في ميعاد الاستئناف إذن لم يبدأ أيضاً في ظل القانون ١٤٦ لسنة

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

١٩٠

محكمة طنطا الابتدائية

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠

مواعيد المسافة . ضمنها طبقاً للعادة ٩٤٠ مدني
وعدم ضمنها طبقاً للعادة ٩٤٣ مدني . المحكمة :
وقوع المفاجأة في الأولى وعدمها في الثانية .

المبدأ القانوني

إن عدم النص في المادة ٩٤٣ مدني على
إضافة مواعيد مسافة على الثلاثين يوماً المحددة
فيها لم يكن سهواً من المشرع أو نقصاً في
التشريع بل هو عن قصد له حكمة فلم يرد
المشرع أن الحق الذي منحه للشفيع في المادة
٩٤٠ مدني بضم مدة مسافة لم يرد أن يتكرر
له أيضاً في المادة ٩٤٣ لأن الشفيع يعتبر أنه
قد فوجيء بالعلم بالبيع في الحالة الأولى
ولكن هذه المفاجأة لا وجود لها في الحالة
الثانية ، يضاف إلى ذلك أن الشفعة حق
مضيق فيه شرعاً إذ أنه على حق استثنائي
جاء على خلاف الأصل .

المحكم

د من حيث إن المدعين رفعوا هذه الدعوى
ضد المدعي عليهم قالوا في صحيفة إن المدعي
عليه الأخير باع للبدعي عليهما الأولين الأَطْيَانِ
الموضحة في صحيفة الدعوى وإنه من حقهم
أخذها بالشفعة للجيرة وللارتفاق وقد أودعوا
الثنى خزانة المحكمة وإنهم يطلبون الحكم بأحقيتهم

في أخذ هذه الأَطْيَانِ بالشفعة وإلزام المدعي
عليهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول
الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

د ومن حيث إن الحاضر عن المدعي عليه
الأول دفع بسقوط حق المدعين في الشفعة
لرفعها بعد الميعاد القانوني وقال شرحاً لذلك إن
المدعي عليه الثالث أعلن بانذار إبداء الرغبة
في الشفعة في ١٩/٨/١٩٥٠ ولم تعلن إليه صحيفة
الدعوى إلا في ١٩/٩/١٩٥٠ أي بعد الثلاثين
يوماً التي حددتها المادة ٩٤٣ لرفع الدعوى
خلالها .

د ومن حيث إن الحاضر عن المدعين طلب
رفض هذا الدفع وقدم مذكرة يستند فيها على
ما يأتي : —

أولاً : إنه قدم صحيفة دعوى الشفعة إلى
قلم المحضرين بعد دفع رسمها وقام المحضر لإعلان
المدعي عليه الثالث بها خلال الثلاثين يوماً إذ
توجه إليه المحضر لإعلانه في ١٣/٩/١٩٥٠
فأجيب بأن المذكور ليس له محل إقامة في
المكان الموضح بالعريضة فأعيد إعلانه في محله
بتاريخ ١٩/٩/١٩٥٠ مخاطباً مع حضرته وأمضى
ويقول الحاضر عن المدعين إنه يكفيهم أنهم
قدموا رسمها وقام المحضر لإعلانه قبل مضي
الثلاثين يوماً وإن عدم إعلانه يوم ١٣/٩/١٩٥٠
في المكان الذي أورده في صحيفة الدعوى أمر
لم ينشأ عن تقصيرهم إذ أنهم سبق لهم إعلانه
بانذار الرغبة في ذلك المكان مخاطباً مع نفس
الموظفة التي أجابت يوم ١٣/٩/١٩٥٠ بأنه

مدير جراج غمره ويقول إن ذلك تواطؤ من المدعى عليهم لا يصح لهم أن يستندوا إليه ولذلك تجدد مدة أخرى للإعلان من تاريخ هذه الإجابة .

ثانياً : يقول إن من حق المدعين يومين للمسافة بين طنطا وعمل إقامة المدعى عليه الثالث طبقاً للمادة ٢١ من قانون المرافعات وبإضافة هذين اليومين على موعد الثلاثين يوماً المذكورة تكون الدعوى معلنة ومرفوعة في الميعاد القانوني .

ومن حيث إن الفصل في هذا الدفع يقتضى بحث مسألتين (الأولى) متى تعتبر الدعوى قد رفعت ، هل تعتبر كذلك بمجرد تقديم صحيفة لقلم الكتاب والتأشير عليها بسداد رسومها ثم تسليمها لقلم المحضرين لإعلانها وشروع قلم المحضرين في هذا الإعلان أم أنها لا تعتبر مرفوعة إلا من وقت إعلانها إعلاناً صحيحاً للمدعى عليه .

(الثانية) هل مدة الثلاثين يوماً التي حددتها المادة ٩٤٣ مدنى لكي ترفع دعوى الشفعة فيها ضد البائع والمشتري تضاف عليها مواعيد مسافة كالحالة الموضحة في المادة ٩٤٠ مدنى الخاصة بمدة إبداء الرغبة وهي ١٥ يوماً مضافاً إليها مواعيد المسافة إذا اقتضى الأمر ذلك .

ومن حيث إنه عن المسألة الأولى فالذى استقرت عليه المبادئ السليمة فقهاً وقضاءً أنه (إذا كان العمل المراد تأديته في ميعاد مخصوص هو إعلان الخصم بورقة معينة فيجب أن يصله الإعلان قبل فوات الميعاد ولا عبرة بتسليم الورقة للمحضرين لإعلانها . والإعلان لا يكون إلا بتسليم صورة الورقة المراد إعلانها والورقة التي لم تعلن في حكم المعدومة أى التي لا وجود لها

قانوناً) بسند رقم ٦٤٢ من كتاب المرافعات للمرحوم الدكتور أبو هيف بك ص ٤٦٦ وقد أشار المؤلف في ذيل تلك الصفحة إلى أحكام عدة ويراجع في ذلك حكم محكمة مصر الاستئنافية العليا الصادر في ١٩٣٣/٨/٨ برقم ٣٤١ ص ٥٠ من الفهرست العشري الرابع للمجموعة الرسمية وحكم المحكمة المذكورة أيضاً الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ص ٦٨٠ من الجدول العشري الأول لمجلة المحاماة وبتطبيق ما تقدم على حالة المدعين في هذه الدعوى يتضح أن صحيفة الدعوى لا تعتبر أنها معلنة للمدعى عليه الأخير إلا في ١٩/٩/١٩٥٠ وهو تاريخ وصول إعلانها إليه أما ما سبق ذلك من تواريخ سواء أكانت تواريخ تقديمها لقلم الكتاب أو دفع رسومها أو تقديمها لقلم المحضرين فلا يلتفت إليها إذ العبرة في تحديد تاريخ إعلان صحيفة الدعوى هي بتاريخ إعلانها فعلياً للمدعى عليه الأخير ولا عبرة بتاريخ دفع رسومها أو تقديمها لقلم المحضرين والحكمة في ذلك واضحة فالمدعى عليه المذكور حينما يعلن بإنذار الرغبة في الأخذ بالشفعة يترصد ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان مستهدفاً فيها لرفع دعوى الشفعة عليه فإذا لم يصله حتى نهاية هذه الأيام الثلاثين إعلان دعوى الشفعة طبقاً للمادة ٩٤٣ من القانون المدنى فهو في حل من اعتبار شرائه نهائياً وقد يتصرف فيه في اليوم التالى وليس من العدل مفاجأته بعد فوات المدة المذكورة بدعوى الشفعة بحجة أن مدعيها كان يبحث عن محله فالمقصر أولى بالخسارة على أن المدعين بعد أن تبين لهم يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٠ عدم وجود المدعى عليه الثالث في المحل الذى أعلنوه فيه وبعد أن حصل إيضاح محله الحقيقي في ذلك التاريخ كان عليهم المبادرة بإعلانه وكان أمامهم حوالى أربعة أيام ولكنهم

أضاعوا المواعيد بفعلهم هم فلا يلتفت بعد ذلك لقولهم إنهم لم يخطئوا أو أنهم عملوا ما في وسعهم وتعتبرهم المحكمة أنهم لم يعلنوا المدعى عليه الأخير إلا في ١٩/٩/١٩٥٠ وقد أيد الشارع هذا النظر في قانون المرافعات الجديد في المادة السادسة منه وفي المذكرة الإيضاحية عند تكلمها على هذه المادة .

ومن حيث إنه بالنسبة للمسألة الثانية وقول المدعين فيها إن لهم ميعاد مسافة بين طنطا والقاهرة وهو يومان بضمان إلى الثلاثين يوما التي حددتها المادة ٩٤٣ مدني فهذا قول تراه المحكمة لا سند له من القانون إذ أن القانون المدني عندما تكلم على الشفعة وأحكامها نص في المادة ٩٤٠ منه على ضم مدة المسافة على الخمسة عشر يوما التي حددها لإبداء الرغبة ولكنه عندما حدد في المادة ٩٤٣ لرفع دعوى الشفعة مدة الثلاثين يوما من تاريخ إعلان إبداء الرغبة لم ينص على ضم مسافة إلى هذه المدة وعدم النص على إضافة مواعيد مسافة على الثلاثين يوما المحددة في المادة ٩٤٣ مدني لم يكن سهواً من المشرع أو نقصاً في التشريع بل هو عن قصد له حكمة فلم يرد المشرع أن الحق الذي منحه للشفيع في المادة ٩٤٠ من القانون المدني بضم مدة المسافة لم يرد أنه يتكرر له أيضاً في المادة ٩٤٣ من ذلك القانون وذلك لضيق المدة في الحالة الأولى ومضاعفتها في الحالة الثانية ولأن الشفيع يعتبر أنه قد فوجئ بالعلم بالبيع في الحالة الأولى ولكن هذه المفاجأة لا وجود لها في الحالة الثانية يضاف إلى ذلك أن الشفعة حق مضيق فيه شرعاً إذ أنه حق استثنائي جاء على خلاف الأصل وكما أن هذا هو الحال في القانون المدني الجديد فهو هو في القانون القديم (راجع كتاب الشفعة للدكتور كامل مرسى باشا ص ٢٩٤ بند ٣٣٤

والحكيم اللذين أشار إليهما هذا البند وأولها صادر من محكمة طنطا الكلية سنة ١٩١٩ دائرة عبد الحميد بدوي بك والآخر سنة ١٩٢٨ من محكمة أسبوط الكلية — دائرة عبد الفتاح بك السيد) ولا عبرة بعد ذلك البيان بما يدعيه المدعون أن الذي يطبق هو حكم المادة ٢١ مرافعات التي يعطيهم الحق في موعد المسافة إذ أن المرجع في هذا الصدد هو لما ورد في القانون المدني وقد ضم موعد المسافة صراحة في مدة إعلان الرغبة ومنعها في مدة رفع الدعوى .

ومن حيث إنه لما تقدم تكون دعوى الشفعة لم توجه إلى البائع في خلال المدة القانونية التي حددتها المادة ٩٤٣ من القانون المدني ويتعين طبقاً لتلك المادة الحكم بسقوط حق المدعين في الشفعة وإلزامهم مصروفاتها وأتعاب المحاماة طبقاً للمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية ورثة الرحوم الشيخ على محفوظ وحضر عنهم الأستاذ حسين أحمد البنا ضد السيد أفندي محمد السيد على وآخرين رقم ١٠١٥/٤٧٥ سنة ١٩٥٠ ك رئاسة وعضوية حضرات عيسى دبوس بك وكيل المحكمة وعبد العزيز مبري وحسين رشدي القاضيين) .

١٩١

محكمة طنطا الابتدائية

٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠

البيع في مرض الموت . تقارب التاريخين ليس كافياً للحكم بقيام مرض الموت . ضرورة بيان نوع المرض .

المبدأ القانوني

لا يكفي في القول بأن البيع صدر في مرض الموت تقارب تاريخي العقد والوفاة دون ذكر المرض الذي مات به البائع

وصدر العقد في غرضونه لتتمكن المحكمة من معرفة إن كان ينطبق عليه التعريف القانوني لمرض الموت أم لا .

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تتصل كما هو وارد في أوراقها في أن المدعين رفعوها بصحيفة أعلنت للبدعى عليها بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٩ قالا فيها إن المرحوم عبد الحليم عبد اللطيف أغا توفي عن ورثته زوجته وبناته المدعى عليهن وأخويه المدعين عن ٤ أفدنة و ١٤ قيراطا و ٨ أسهم أطلينا بزمام تفهنا العزب شائعة في الأطلان الموضحة في صحيفة الدعوى وقيراط و ١٧ سهم شائعة في المنزل الموضح بصحيفة الدعوى ونصف بقرتين ونصف جاموسة وحمار يخصهما من ذلك ٣ قيراط وقدر ذلك ٢٣ قيراطا في الأطلان و ٩ أسهم في المنزل و ٣٢ جنيا في ثمن الموائى و طلبا الحكم بتثبيت ملكيتهما الى تلك المقادير وتسليمها عينا وفي حالة عدم التسليم تلزم بدفع ٣٢ جنيا مع إلزامها بالمصروفات والأتعاب والنفاذ بلا كفالة .

د ومن حيث إن المدعى عليها طلبت رفض الدعوى وإلزام المدعين بالمصروفات والأتعاب قائلة إن المورث باعها وأولادها جميع ما يملك نظير مبلغ ١٢٠٠ جنيه قبضها منها وقدمت للتدليل على ذلك عقد بيع صادر من المورث بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٤٩ بأنه باع للبدعى عليها وبناتها السيدة ونفيسة وكريمة ما هو ٤ أفدنة و ١٧ قيراطا بزمام تفهنا العزب موضحة الحدود والمعام بذلك العقد وقيراطا و ٢١ سهم من خمسة قراريط وستة عشر سهما من أصل مشتراه هو والمدعين مقام على هذه القطعة منزلا وهذا

القدر مشاع في المنزلين وذكر حدود ذلك في العقد أيضا وباع أيضا بذلك العقد نصف بقرتين شركة أخيه عبد الفتاح ونصف جاموسة ونصف حمارين وكذا بعض أدوات زراعية نظير ثمن قدره ١٢٠٠ جنيه قبضه من يد المدعى عليها من مالها ومال أولادها منه وذكر في العقد أنه قد أصبح لهم حق التصرف في هذه الأطلان والمنازل والموائى وآلات الزراعة والرى بكافة التصرفات الشرعية بدون منازعة ولا معارضة — تصرف المالك في ملكه وتعهد باستحضار المستندات التي تثبت ملكية كل هذا من طرفه لمرور العقد النهائي من الشهر العقاري وتعهد بالتوجه معهم لمكتب الشهر العقاري للتوقيع لهم على العقد النهائي في أى وقت يرغب المشترون وإن تأخر يلزم بمبلغ ٥٠ جنيا تعويضا ويصبح هذا العقد نافذ المفعول من كل الوجوه ثم قرر (وقد حصل هذا البيع مني وأنا بكامل صحتي واختياري وبدون إجبار على واسمي بختم والشهود حجة على بذلك)

د ومن حيث إنه بمطابقة المقادير المبيعة في هذا العقد على المقادير المطالب بها في صحيفة الدعوى يتضح انطباقها .

د ومن حيث إن المدعين طعنوا على هذا العقد في مذكرتهما المقدمة لجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بطعنين هما :

أولا — إنه صدر في مرض الموت ويستدلان على ذلك من قربه لتاريخ وفاته ومن أنه خرج به عن كل ما يملك .

ثانيا — إنه عقد وصية أى تصرف مضاف لما بعد الموت بلا عوض .

وساقا للتدليل على الصورية أى على الوصية (على حد تعبيرهما في المذكرة) قرائن منها

(أولا) بقاء العقد في طي الكتان حال حياة المورث وعدم تسجيله (ثانيا) عدم كفاءة المشتريات المالية لدفع ١٢٠٠ جنيه إذ ليس منهن من تملك شيئا (ثالثا) تجريد البائع نفسه من كل ما يملك دليل على أنه قصد الوصية لإيثار زوجته وبناته على أخويه وطلبا أضلا الحكم بطلبتهما واحتياطيا إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات صحة الطعنين المذكورين .

ومن حيث إن الدفاع عن المدعى عليها طلب رفض الدعوى ورد على هذين الطعنين أولا بأن البائع حينما باع لم يكن في مرض الموت بل كان صحيحا معافى ولم يشر المدعيان بكلمة واحدة الى هذا المرض ونوعه ولا يكتفى اقتراب تاريخي البيع والوفاة في الدلالة على أن العقد حرر في مرض الموت وأشار إلى المراجع التي تؤيده في هذا (ثانيا) أن الطعن بأن العقد وصية يتعارض مع الطعن الأول فالقول بأن العقد حرر في مرض الموت معناه أنه عقد بيع منجز وإلما قد صدر في مرض الموت والطعن بأن العقد وصية معناه أنه غير منجز ومضاف إلى ما بعد الموت .

ومن حيث إن المحكمة ترى أن القول بصدور العقد في مرض الموت هو مجرد قول خال من كل دليل بل إنه خلا حتى من مجرد ذكر المرض الذي مات به البائع وصدر العقد غرضونه حتى كان يمكن للمحكمة معرفة إن كان ينطبق عليه التعريف القانوني لمرض الموت أم لا ولا يكتفى في ذلك القول بقرب تاريخي البيع والوفاة . إذ البيع كما هو ثابت من العقد صدر في ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ والوفاة حصلت في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ كما يؤخذ من الحكم الصادر من المحكمة الحسنية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٤٩

في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٤٩ المقدمة صورته في حافظة مستندات المدعى عليها إذ أنه كثيرا ما استغنى الموت عن المرض ومن ثم لا محل لإجابة المدعين فيما يطلبانه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن البيع صدر في مرض الموت إذ أن التحقيق يكون بعد أن يثبت مرض الموت وتقدم قرائن جديدة عليه أما مجرد ادعائه لقرب البيع من الوفاة فهذا لا يكتفى كما تقدم .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالطعن الثاني وهو القول بأن العقد عقد وصية فإنه بالوجوع إلى العقد المطعون عليه يتضح أنه عقد بيع منجز استوفى جميع أركان البيع المنجز ودفع فيه الثمن وأقر البائع فيه أنه باع دون إكراه وهو في تمام صحته فليس فيه ما يشير من قريب أو بعيد إلى أنه عقد وصية أو يخفى وصية فالبياع قد أقر بقبض الثمن وبأن للمشتري حق التصرف من تاريخ البيع ولم يحتفظ البائع لنفسه بأي حق يشتم منه أن نفاذ البيع مضاف إلى ما بعد الموت حتى كان يمكن النظر في أنه وصية من عدمه وهذه هي القرائن التي ساقها القانون في المادة ١٧ مدني لم تتوفر والمحكمة ترى أنه إزاء كل ما تقدم يكون من غير الجائز الالتفات لما يقوله المدعيان من أن العقد وصية لأنه لا يصح إهدار عقد بيع استوفى كل أركانه لمجرد هذا القول وبالتالي لا يلتفت إلى طلبهما الإحالة إلى التحقيق لإثبات ذلك لأن التحقيق يكون متى كان لدى المحكمة أية ثغرة في عقد البيع وهي غير موجودة وقد حكمت محكمة استئناف مصر العليا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ بأنه (طالما أن العقد قد نص صراحة على البيع وقبض الثمن ونفاذ البيع في الحال فلا يمكن القول بأن العقد كان وصية في الواقع) الحكم منشور في الجدول العشري الأول لمجلة المحاماة ص ٩٤ ولنفس المحكمة حكم آخر في

٣ - الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة والوارث خلف عام لمورثه في تصرفه فلا يستطيع أن يسلك من سبل الاثبات إلا ما كان لمورثه أن يسلكه .

المحكمة

• من حيث إن السيدتين كنوز الأسرار عبد المنعم وبهية عبد المنعم من المدعى عليهم في القضية رقم ٨٣ سنة ١٩٤٨ قد أعيد إعلانها في ١٠ يناير سنة ١٩٥٠ واعتدنا بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً في حقهما فيصح ذلك إعمالاً لحكم المادتين ٩٥ ، ٩٦ مرافعات .

• وحيث إنه بتاريخ ١٢/٢٧/٩٤٧ أقام الأستاذ محمد عصام الدين أبو بكرى بصفته وصياً على إخوته القصر محمد أبو الوفاء وأبو المجد وعبد الكريم والآنسة رتيبة الشهيرة بعنايات عصام الدين عبد المنعم عبد الغنى ضد الشيخ عبد الرحمن عبد المنعم والسيدتين كنوز وبهية كريمى المرحوم الشيخ عبد المنعم عبد الغنى أقام الدعوى رقم ٢٤ سنة ٩٤٨ مدنى جرجا طلب فيها الحكم بصحة التعاقد بموجب العقد المؤرخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٥ عن ١٠ ف ١٢ ط مقابل الثمن ١٠٥٠ جنيناً مبنية الحدود والمعام بصحيفة الدعوى مع إلزام من يحكم عليه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة وقال في عريضته الشارحة لدعواه إن المرحوم الشيخ عبد الغنى أبو بكرى مورث المدعى عليهم باع بمقد تاريخه ٨/٦/٩٤٥ مقدار ٢١ ف موضحة الحدود المعام بالصحيفة إلى القصر المشمولين بوصايته وإلى إخوتهم وهم المدعى وعبد المنعم أفندى الشهير بأبي الفتوح والسيدات نزهة وفكرية وبلبل مقابل الثمن

نفس الصفحة صادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ قال (إذا اشتمل عقد على أركان البيع من ثمن واعتراف بقبضه ومن يبان العقار وملحقاته فلا يعتبر ذلك العقد وصية لمجرد النص فيه على أن وضع يد المشتري مضاف إلى بعد وفاة البائع لأن تأجيل وضع اليد لا يفيد تأجيل نقل الملكية) ويراجع حكم المحكمة المذكورة الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠ في ص ٩٥ من نفس الجدول العشرى الأول المذكور .

• ومن حيث إنه لكل ما تقدم ترى المحكمة أن دعوى المدعين على غير أساس ويتعين رفضها وإلزامهما بالمصروفات وأتعاب المحاماة عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عبد الرحمن عبد اللطيف أغا وآخر وحضر عنهما الأستاذ محمد كامل سالم ضد فبيمه سليمان أغا عن نفسها وبصفقتها رقم ٧٧٠ سنة ١٩٤٩ ك بالمهينة السابقة) .

١٩٢

محكمة سوهاج الابتدائية

١٥ يناير سنة ١٩٥١

- ١ - العدول عن الهبة . عدم جوازها بين الأقارب .
- ب - عدم وضع اليد على المبيع . لا يؤثر في صحته .
- ج - الصورية . ثبوتها بالكتابة . وجوبها بين الورثة .

المبادئ القانونية

١ - الهبة الصادرة لرحم محرم لازمة لا يمكن الرجوع فيها لأن القرابة من موانع الرجوع في الهبة .

٢ - عدم توافر وضع اليد في عقد البيع لا يغير من طبيعته ولا يطمئن على اعتبار التصرف منجزاً .

٢١٠٠ جنيه للقصر المشمولين بوصايتة ١٠ ف ١٢ ط منها مقابل ١٠٥٠ جنيه الثمن وإن البائع تعهد بالتصديق فلم يف فرقع هذه الدعوى وبجلسة ٩٤٨/٢/٢ دفع فيها المدعى عليه الأول بعدم الاختصاص واحتياطياً الإحالة إلى محكمة سوهاج الكلية فضمت المحكمة الدفع للوضوع وأحالت الدعوى إلى محكمة سوهاج الكلية لنظرها بجلسة أول مارس سنة ٩٤٨ مع قضية أخرى مرتبطة بها وأعلن المدعى عليهما الثانية والثالثة في ٩٤٨/٢/١٠ بقرار الإحالة وتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أجرى المدعون تصحيح شكل الدعوى بسبب بلوغ المدعى الثاني محمد أبو الوفا سن الرشد فأعلنوا المدعى عليهم بهذه الصفة .

« وحيث إن عبد المنعم أفندي الشهير بأبي الفتوح عصام الدين والأستاذ محمد أفندي عصام الدين عبد المنعم عبد الغنى والسيدات زهية وفكرية وبلبل كريمات المرحوم الشيخ عصام الدين أقاموا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩٤٧ الدعوى رقم ٢١٧٩ سنة ٩٤٧ جرجا ضد المدعى عليهم في الدعوى رقم ٨٣ سنة ٩٤٨ طلبوا فيها الحكم بصحة التعاقد الحاصل من مورثهم المرحوم الشيخ عبد المنعم عبد الغنى أحمد بموجب العقد المؤرخ ٢٨ يونيو سنة ٩٤٥ عن ١٠ ف ١٢ ط المبيعة لإليهم مقابل الثمن ١٠٥٠ جنياً وجعل الحكم الذي يصدر بمثابة عقد رسمي ناقل للملكية مع إلزام من يحكم عليه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة — وقالوا في صحيفة دعواهم إن المرحوم الشيخ عبد المنعم عبد الغنى مورث المدعى عليهم باع إليهم وإلى أشقائهم المدعين في القضية ٨٣ سنة ٩٤٨ كلى سوهاج مقدار ٢١ ف مقابل الثمن ٢١٠٠ جنيه ينقسم فيها النصف ١٠ ف ٢١ ط

مقابل الثمن ١٠٥٠ جنياً وبعد أن دفع المدعى عليه الأول بعدم الاختصاص فيها قررت المحكمة بجلسة ٢ فبراير سنة ٩٤٨ بضم الدفع للوضوع ثم قضت بأحالة الدعوى إلى محكمة سوهاج لارتباطها بالقضية رقم ٨٣ سنة ١٩٤٨ كلى .

« وحيث إن المدعى عليهما السيدتين كنوز الأسرار وبهية عبد المنعم المدعى عليهما قد أعيد إعلانهما وأعذرنا بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضورياً في حقهما فيصح ذلك إعمالاً لحكم المادتين ٩٥ ، ٩٦ مرافعات .

« وحيث إنه بعد أن أمرت المحكمة بضم القضايا التي طالب الطرفان ضمها وبعد تقديم المستندات وسماع المرافعات الشفوية أمرت المحكمة بضم الدعوى رقم ٨٤ سنة ٩٤٨ إلى الدعوى رقم ٨٣ سنة ٩٤٨ وحجزتهما للحكم ومذكرات ليصدر فيها حكم واحد وأصبحت طلبات المدعين بانضمام الدعويين هي صحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهم من المرحوم عبد المنعم عبد الغنى أحمد مورث المدعى عليهم بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ٩٤٥ المتضمن بيع ٢١ ط مينة الحدود والمعاليم بعريضة كل من الدعوتين ٨٣ ، ٨٤ سنة ٩٤٨ كلى سوهاج مع التسليم والإزام المدعى عليه الأول بالمصاريف والأتعاب .

« وحيث إنه واضح من استقراء الدعوى ومراجعتها أن وقائع الدعوى تخلص في أن المالك أصلاً للأطيان موضوع النزاع هو المرحوم الشيخ عبد المنعم عبد الغنى أحمد عبد الوهاب وكانت أطيانه زها. الخمسة وثمانين فدائاً وأنه أنجب من الذرية ثلاثة أولاد وبنتين وهم عبد الرحيم عبد المنعم وعصام الدين وعبد الرحمن (المدعى عليه الأول) وبهية وكنوز وقد توفي الإثنان الأولان في حياته

فالأول عبد الرحيم توفي بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ والثاني في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ فخر المالك الأصلي والدمها عقداً بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بعد وفاة نجله عبد الرحيم بأيام قلائل إلى أولاد هذا الابن باع لهم به واحد وعشرين فداناً محددة الحدود والمعلم بالعقد على جملة أحواض ونص على أن الثمن ١٥١٢ جنياً ورفع أنجال هذا الابن الدعوى رقم ٥٤٧ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج ضد المدعى عليهم الحاليين وعبد الرحمن وكنوز وبهية أولاد المرحوم عبد المنعم عبد الغنى البائع طلبوا فيها صحة العقد الصادر إليهم من مورثهم وأعلنوها في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٧ وصدر فيها الحكم غايياً في ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ بصحة التعاقد والتسليم وإلزام المدعى عليهم المصاريف مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل (حافظة ٨ دوسيه من الدعوى ٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنضمة تحت ١٧ دوسيه) كما أن القضية المذكورة منضمة تحت ٩ دوسيه وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٤٤ تحرر عقد بيع من نفس المالك الأصلي الشيخ عبد المنعم عبد الغنى يشمل ٢١ ف إلى ابنه المدعى عليه الأول عبد الرحمن عبد المنعم وهو المدعى في القضية ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ مقابل الثمن ١٥١٢ جنياً رفعت بموجبه الدعوى رقم ٣٨٤ سنة ١٩٤٤ كلى بصحة التوقيع بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٤ ضد نفس البائع وحكم فيها بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٤٤ غايياً بصحة التوقيع مع إلزام المدعى بالمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة (الدعوى منضمة تحت ١٠ دوسيه) وقدم صورة فوتوغرافية من هذا الحكم أيضاً تحت ٦ دوسيه من الدعوى ٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى سوهاج وبتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٠ توفي النجل الثاني للشيخ عصام الدين عبد المنعم

فخر المالك الأصلي الشيخ عبد المنعم عقداً في ١٩٤٥/٦/٢ أى بعد شهر وبضعة أيام من وفاة نجله المذكور إلى أولاده المدعين في الدعوى الحالية وهم الأستاذ محمد عصام الدين وأشقائه بمقدار الـ ٢١ فداناً مبنية بالعقد مقابل الثمن ٢١٠٠ جنيه وبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥ باع إلى بنيه كنوز وبهية المدعى عليهما ١٠ أفدنة و٦ قراريط مبنية بالعقد مقابل الثمن ١٠٢٥ جنياً (العقد رقم ٢ دوسيه من الدعوى ٥٢١ سنة ١٩٤٧ كلى المنضمة تحت ١٩ دوسيه) وشهد على العقد أبو الفتوح عصام الدين والأستاذ محمد عصام الدين وآخرون ورفعت بموجبه الدعوى ٥٢١ سنة ١٩٤٧ كلى بصحة التعاقد ضد الشيخ عبد الرحمن عبد المنعم المدعى عليه الأول وتقدمت فيها مذكرة المدعى عليه المذكور يدفع فيها الدعوى بأن ضمن هذا المقدار ٥ أفدنة و٣ قراريط تدخل في عقد مشتراه المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ ويقول بأن العقد وصية في مذكرته ٥ دوسيه وتحيل المدعيتان على مذكرتهما في الدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ في مذكرة قدمتها تحت ٦ دوسيه وقد أمرت المحكمة بجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بضم هذه القضية إلى القضيتين ٨٣ و٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى سوهاج أى أن طلبات المدعين في الثلاث دعاوى هي صحة التعاقد عن ٣١ فداناً و٦ قراريط مبنية بالعقدين المؤرخين ٢٠ مايو و٢٨ يونيه سنة ١٩٤٥ وبتاريخ ١٩٤٧/٦/١٢ رفع المدعى عليه الأول ضد نفسه والسيدتين بهية وكنوز دعوى صحة تعاقد مورث المدعى عليهم الشيخ عبد المنعم عبد الغنى عن عقد بيع أشار إلى أن تاريخه أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ عن ٣٠ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٣ أسهم مقابل الثمن ٢٨٢٩ جنياً و ٤٨٠ ملها وتقيدت دعواه تحت ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ وهي المحجوزة مع هذه الدعوى

للحكم وبذلك تكون المقادير التي شملتها هذه العقود جميعها كالآتي :

٢٠ فدانا إلى ورثة المرحوم عبد الرحيم عبد المنعم في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

٢١ فدانا إلى المدعى عليه عبد الرحمن عبد المنعم في أول يونيو سنة ١٩٤٤ .

٣٠ فدانا و ١٨ قيراطاً و ٣ أسهم إلى المدعى

عليه عبد الرحمن عبد المنعم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٤

١٠ أفدنة و ٦ أسهم إلى بهية وكنوز كريمي

المالك الأصلي في أول إبريل سنة ١٩٤٥ .

٢١ فدانا إلى ورثة نجله المرحوم الشيخ

عصام في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٥ .

المجموع ١٠٣ فدان و ١٨ قيراطاً و ٩ أسهم .

وحيث إن المدعين يعترضون على العقد

المؤرخ ١٩٤٤/٩/١ الشامل إلى ٣٠ ف و ١٨ ط

و ٣ س ويقولون إن منه ١٧ ف و ٢ ط تدخل

في عقد المورث المؤرخ ١٩٤٥/٦/٢٨ وإنه قد وقع

شاهداً على عقد ورثة الشيخ عبد الرحيم

عبد المنعم الشامل على ٢١ ف ولم يعارضهم

عندما رفعوا دعوى صحة التعاقد واستصعدوا

حكماً ضد المدعى عليهم ولم يظهر عنده وقت

التصرفات التي صدرت للباقيين سيما وقد حرص

على عقده الشامل إلى ٢١ ف الصادر له في

١٩٤٤/٦/١ فسارع إلى رفع دعوى صحة توقيع

عقده في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٤ حال حياة المورث

وإنه لو كان عقده صحيحاً لاتباع نفس الخطة ورفع

الدعوى ضد المورث إن صح أنه صدر له عقد

في ١٩٤٤/٩/١ بنطوى على مشتراه إلى ٣٠ ف

و ١٨ ط و ٣ س لكنه تربص حتى وفاة المورث

وكان طاعناً في السن منهوك القوى جاوز التسعين

عاماً فأظهر بعد وفاته هذا العقد ورفع بموجبه

الدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٧

بعد رفع الدعوى ٢١٧٩ سنة ١٩٤٧ جرجا من

الأستاذ محمد عصام الدين وإخوته البالغ في ٢٠

مايو سنة ١٩٤٧ وإنه إلى تاريخ رفع الدعوى

المذكورة لم تكن هناك تصرفات سوى :

٢١ فدانا لورثة الابن عبد الرحيم عبد المنعم

بعقد ١٩٤٣/١٠/١٢

٢١ فدانا إلى المدعى عليه الأول بعقد

١٩٤٤/٦/١

١٠ أفدنة و ٦ قيراط إلى المدعى عليهما الثانية

والثالثة في ١٩٤٥/٤/١

٢١ فدانا لورثة المرحوم الشيخ عصام الدين

في ١٩٤٥/٦/٢٨

المجموع ٧٣ فدانا و ٦ قيراط

وأضاف المدعون أن العقد موضوع الدعوى

٤٨٩ سنة ١٩٤٧ الذي تمسك به المدعى عليه الأول

قد شمل جزءاً من المبيع إلى ورثة عبد الرحيم

عبد المنعم الذي توقع عليه منه كشاهد وحكم

بموجبه في مواجهته وهذا الجزء ٤ ف و ٣ ط

و ٩ س بحوض السنان والسراج ولم ينازعهم

عند رفع دعواهم وأدخل ١٧ ف و ٢ قيراط من

الأطيان المباعة لورثة المرحوم الشيخ عصام الدين

بعقد ١٩٤٥/٦/٢٨ بأحواض أيوبكر والسنان

والسراج وميت داود وأدخل جانباً آخر من

أطيان أخيه كنوز وبهية المحرر عقده في ١٩

أبريل سنة ١٩٤٥ وقنع به الاختان إذ باعت لها

والدتهما عام ١٩٤٢ عشرين فدانا وكسوراً .

ويقول المدعون فوق ذلك إن سائر العقود

الأخرى تحمل توقيع الأقارب والأصدقاء

كشهود على حين أن عقد المدعى عليه الأول

لا يحمل إلا خاتم حسن محمد موسى خادمه والذي

استأجر منه عام ١٩٤٧ فدانين ونصفاً وكان

عموى يدعى وهبه مجلع كما تدل على ذلك الشكوى رقم ٩ دوسيه .

وحيث إن الشكوى المذكورة تقدم صور تحقيقاتها تحت ٩ دوسيه من الدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ والمرفوعة من المدعى عليه الأول وتقيدت برقم ٢١٥٣ سنة ١٩٤٧ لإدارى جرجا وهى مقدمة من أحد مستأجرى أبو الفتوح عصام الدين لجزء من الأطليان موضوع هذه الدعوى والدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ بدعى تعرض المستأجر من المدعى عليه الأول .

وحيث إن المدعين يقررون أنه بعد وفاة الشيخ عبد الرحيم عبد المنعم تولى إدارة أملاك الوالد المدعى عليه الأول لمرض أخيه الشيخ عصام الدين الذى توفى عقب أخيه بما يقرب من الستين فاستمر فى إدارة الأطليان حتى توفى الوالد فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأن المدعى عليه الأول سبق أن طعن بالتزوير فى عقد أخيه الصادر من والديهما فى الدعوى ٢٠٠ سنة ٢١ قضائية استئناف أسبوط وأعلن والده بصحة التوقيع مخاطباً مع شيخ البلد فلا يبعد عليه أن يدمس على أبيه العقد المزعوم بسبب الشيخوخة والحالة النفسية التى تتخلف عن وفاة ولديه دون أن يراجع الوالد ما انطوى عليه العقد المذكور وانحصر الطعن على عقد المدعى عليه الأول فى أن توقيع والده جاء من طريق الغش والتدليس وانعدمت إرادة الوالد بذلك فلحق العقد بالطلان لانعدام الرضا دون حاجة للطعن بالتزوير .

وحيث إن بحث عقد المدعى عليه عبد الرحمن عبد المنعم الخاص بـ ٣٠ فدانا و ١٨ قيراطاً و ٣ أسهم قد تكفلت به الدعوى رقم ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ المحجوزة للحكم مع هذه الدعاوى التى تدخل فيها المدعون فى باقى القضايا أخضاً ما ثلثاً .

وحيث إن المدعين فى الدعوى الحالية بعد أن ضمت القضايا رقم ٨٣ سنة ١٩٤٨ و ٥٢١ سنة ١٩٤٧ كلى أصبحت طلباتهم تنحصر فى الحكم بصحة تعاقد المرحوم عبد المنعم عبد الغنى بالعقدين المؤرخين ١٩٤٥/٤/١ و ١٩٤٥/٦/٢٨ و بمجموع الأطليان الواردة بهما ٣٠ فدانا و ٦ قيراط منها ١٠ أفدة و ٦ قيراط إلى السيدتين بهية وكنوز عبد المنعم عبد الغنى و ٢١ فدانا إلى ورثة المرحوم عصام الدين وقد أبدى المدعى عليه الأول طعنه على هذين العقدين بعدة طعون منها أن البيع حقيقة وصية ومنها أنه صورى ومنها أن ضمن المقادير المبينة بعقد ورثة المرحوم عصام الدين ٨ فدادين و ١٣ قيراطاً تدخل فى عقده المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٤ وأن عقده المذكور تسجلت عريضته فى ١٤ يونيه سنة ١٩٣٧ بخلاف عريضة دعوى ورثة عصام الدين فانها لم تسجل (المذكرة ٧ دوسيه من الدعوى ٨٣ سنة ١٩٤٨ كلى سوهاج) وأكد هذا القول فى المذكرة ١٠ دوسيه من الدعوى ٨٤ سنة ١٩٤٨ كلى سوهاج وأضاف إليه فيما يتعلق بالمدعين فيها أن عريضة دعواهم حسب دفاعهم تسجلت فى ١٤ يونيه سنة ١٩٤٨ نمرة ١٣٤٦ وأن عريضة دعواه هو تسجلت فى نفس اليوم ولكن نمرة ١٣٤٨ — وأضاف أن عريضته تقدمت للشهر العقارى قبلهم الساعة ١٠.٣٠ من يوم ١٩٤٧/٦/٢٤ وعريضتهم تقدمت الساعة ١١.٣٠ فى ذات اليوم وأن العبرة بساعة التقديم وأن عقده أسبق تاريخاً وتنفذ بوضع اليد كدلالة التحقيقات رقم ٢١٥٢ سنة ١٩٤٧ إدارى جرجا التى تقدمت صورتها فى الدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج وأن عقد المدعين وإن كان تاريخه ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٥ إلا أنه لم يظهر فى حياة المورث وأن المورث حرز العقد قبل وفاته دون علم وقصد أن يكون

صورياً لا ينفذ في حياته وتسلم للغير وأنه لم يشهد عليه كما شهد على عقد ورثة عبد الرحيم وأنه بالنسبة لأطيان السيدتين كنوز وبهية فإن العقد الصادر اليهما يتناول هـ أفدنة و٣ قراريط من عقده المذكور وعقده هذا تسجل قبل رفع دعواهما فهو أفضل فضلاً عن أن عقدهما وصية (المذكرة هـ دوسيه من الدعوى ٥٢١ سنة ١٩٤٧ كلى المنضمة) .

وحيث إن القول بأن العقد ضروري يخرج عن كونه بيعاً إلى كونه هبة والهبة المستترة في صورة عقد آخر جائزة بنص القانون المدني القديم الذي يحكم هذه الدعوى في المادة ٤٨ مدني إذ القانون أجاز الهبة الموصوفة بعقد آخر حائز لشرائطه كما أن الهبة الصادرة إلى رحم محرم لازمة لا يمكن الرجوع فيها لأن القرابة من موانع الرجوع في الهبة وقد أخذ القانون الجديد بذلك في المادة ٥٠٢ فقرة هـ أما من جهة وضع اليد فان عدم توافره لا يغير من طبيعة عقد البيع فقد حكمت محكمة النقض بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ في حكمها المنشور بالمحكمة من ٢٩ ص ١١٩١ رقم ٤٤٧ بأن وضع اليد ليس شرطاً لازماً لاعتبار التصرف منجزاً وإقامة الحكم بصفة أساسية على أنه شرط ضروري مخالف للقانون كما أن التصرف الصادر لورثة المرحوم عصام الدين لا يعتبر تصرفاً لوارث لأنهم من الغير والمدعي عليه وارث لا يسه ويلزمه العقد الذي أبرمه والده لأنه يمثل والده في كافة ماله وما عليه (استئناف مصرفي ١٩٣٥/٥/٢١ المحاماة س ١٦ ص ٣٠٠ رقم ١٢٧) وقد حكمت محكمة النقض بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩ بأن الصورية لا تثبت بين العاقلين إلا بالكتابة وأن الوارث هو خلف عام لمورثه لا يستطيع أن يسلك من سبل الإثبات إلا ما كان لمورثه أن يسلكه (محاماة

س ٢٩ ص ١١٤٦ رقم ٥٢٤) كما أن المدعي عليه طعن في قدر معين من هذين العقدين فهو يطعن في ٨ أفدنة و١٣ قرارطاً بالنسبة لورثة لعصام الدين وفي هـ أفدنة و٣ قراريط بالنسبة لشقيقته بهية وكنوز وهذا من جانبه يبعد الطعن بالصورية ويتناقض معه .

وعلى هذا لا يكون للطعون الموجهة من قبل المدعي عليه الأول أساس صحيح فالطعن بالصورية أو الوصية أو الهبة لا محل له ويتعين رفضه في الدعاوى المنضمة جميعها واعتبار العقدين عقدي بيع .

وحيث إنه فيما يتعلق بباقي الدفاع من جهة تسجيل عريضتي دعوى المدعي عليه الأول وبعض المدعين أو حقيقة تاريخ عقد المدعي عليه الأول وهل تحرر في سبتمبر سنة ١٩٤٤ أم بعد ذلك كما يذهب إليه المدعون ومدى تداخل بعض المقادير المبيعة للمدعين في عقد المدعي عليه الأول فان المحكمة ترجى الفصل فيه إلى ما بعد فحص عقد المدعي عليه الأول ومدى تكييفه القانوني في الدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج .

وحيث إن الدعوى المذكورة أحيلت للتحقيق فأصبحت الدعوى الحالية متوقفة على مصير عقد المدعي عليه الأول فيها ومن ثم يتعين وقف السير في الدعاوى الثلاث المنضمة والمقيدة برقم ٨٣ و ٨٤ و ٥٢١ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج ريثما يفصل في الدعوى ٤٨٩ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج أعمالاً لحكم المادة ٢٩٣ مرافعات .

(قضية الأستاذ محمد عصام الدين عبد المنعم أبو بكر بصفته وآخرين وحضر عنهم الأستاذ نجيب ويصا ضد عبد الرحمن عبد المنعم أبو بكرى وآخرين رقم ٨٣ سنة ١٩٤٨ كلى . وقضية عيسد المنعم الشهير بأبو الفتوح عصام الدين وآخرين ضد الشيخ عبد الرحمن عبد المنعم عبد الغنى وآخرين رقم ٨٤ سنة ٤٨ كلى . وقضية

عليه بالتنازل عن هـ و ١٤ ط المبنية بالعريضة مقابل الثمن ٤٥٠ ج وإلغاء التسجيلات والتسليم مع المصاريف والآتعب والنفاذ وقال شارحا لدعواه المؤرخة ١٩٤٥/١٢/٤ والتي رفعت ضد مورث المدعى عليهم المرحوم أحمد أفندي إبراهيم إن المذكور كان يداينه بحكم اتخذ من أجله إجراءات نزع الملكية ضده في القضية ١٤٠ سنة ١٩٤١ كلى سوهاج ورسا فيها المزاو عليه فيما يتعلق بمقدار هـ ف و ١٩ ط أطيانا زراعية ملكة بتاريخ ١٩٤٣/٤/٥ وتأييد استئنافا في ١٩٤٣/٧/٧ وأعقب ذلك أن اتفق المدعى عليه معه بمقد عرفي تاريخه ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ينطوي على قيام المدعى بدفع ٤٥٠ ج إليه مقابل مطلوبه قبله على قسطين متساويين الأول ٢٢٥ ج في أول أكتوبر سنة ١٩٤٤ والثاني في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٥ وأنه في حالة قيام المدعى بسداد هذين القسطين في مواعيدهما يتعهد المدعى عليه بتحرير عقد بيع منه عن الأطيان الراسي مزادها عليه وهى الف و ١٤ ط مقابل مبلغ الـ ٤٥٠ ج ومتى تسدد القسط الأول لا يحق للدعى عليه نقل الأطيان بأى عقد الاتفاق وأضاف أنه قبل حلول القسط الثاني المتفق عليه في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٥ توجه لحل إقامة المدعى عليه وعرض عليه مبلغ الـ ٢٢٥ ج القسط الثاني مع التنازل عن الأطيان حسب الاتفاق فحاول معه فعرض عليه المبلغ رسمياً في ١٩٤٥/٩/٢٥ فرفض الاستلام بدعوى أن له إيجار السنوات السابقة فاضطر لرفع هذه الدعوى وبعد أن تداولت الدعوى بالجلسات حكم فيها بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٧ بإبطال المرافعة مع إلزام المدعى بالمصاريف وبتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٣ جدد المدعى هذه الدعوى وتحدد

كنوز عبد المنعم عبد الفتى أبو بكرى وأخرى ضد الشيخ عبد الرحمن عبد المنعم رقم ٥٢١ سنة ٤٧ كلى رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد الستار المنشاوى وسليم أبو سيف ومحيي محمد).

١٩٣

محكمة سوهاج الابتدائية

٣١ يناير سنة ١٩٥١

- ١ — دعاوى صحة التعاقد . شخصية عينية .
ب — الوارث خلف عام . تنفيذ تعهدات الورث .

المبادئ القانونية

١ — دعاوى صحة التعاقد شخصية عقارية يكون الاختصاص فيها للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه اعتباراً لمآل الدعوى أو لقيام الصفة الشخصية أو رعاية للازدواج الواقع في تكوين هذه الدعاوى .

٢ — يكمل الوارث شخصية المورث ويلزم باستيفاء تعهداته التي أبرمها .

الحكم

د من حيث إن المدعى عليها الست كاملة بنيت زوجة المرحوم أحمد أفندي إبراهيم قد أعيد إعلانها من المدعى بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٦ ولم تحضر فيعتبر الحكم حضورياً في حقها إعمالاً لحكم المادتين ٩٦ و ٩٥ مرافعات .

د وحيث إن المدعى أقام هذه الدعوى ضد المدعى عليهم طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد المؤرخ ١٩٤٣/١٠/٩ الذى تعهد فيه المدعى

لنظرها جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٧ بنفس الطلبات الأصلية وبجلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قررت المحكمة إيقافها لوفاة المدعى عليه ثم تعجلت بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٠ بإعلان وريثة المدعى عليه عدا زوجته فإنها أعلنت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأعدت في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لعدم حضورها .

د وحيث إن المدعى عليهم بعد تعجيل الدعوى عقب وفاة مورثهم دفعوا بعدم اختصاص محكمة سوهاج الكلية حيث أن الالتزام شخصي وإقامتهم بالجيزة وبجلسة ١٠/١/١٩٥١ سمعت المحكمة المرافعة الشفوية وأمرت بحجز الدعوى للحكم في الدفع والموضوع لجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٥١ وبها فتحت باب المرافعة لذات الجلسة .

د وحيث إن المدعى عليهم يرتكبون في الدفع الفرعي على أن دعوى صحة التعاقد لا تنج إلا التزامات شخصية وليست بدعوى عقارية بالمعنى الصحيح وإن تعلقت بعقار فهي إذا من اختصاص المحكمة التابع لها المدعى عليه ارتكانا على المادة ٥٥ مرافعات كما أن المادة ٥٦ قد نصت على أن الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص فيها للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه وأن الصفة الشخصية تغلب على الصفة العينية .

د وحيث إن المدعى طلب رفض الدفع لعدم إبداء المورث له في جلسات التحضير ولأنه في غير محله وأن الدعوى شخصية عقارية لا يمكن التقاضي فيها بصحة التعاقد والتسليم أمام محكمة الجيزة عن عقار كائن بدائرة محكمة سوهاج . د وحيث إنه فضلا عن أن المورث لم يبد هذا الدفع وشخصية الورثة تكلل شخصية المورث وكان يجب إبداء الدفع عملا بالمسادتين ١٣٢

و ١٣٣ مرافعات قبل التعرض لموضوع الدعوى وقبل طلب التأجيل لتقديم مستندات أو لأي سبب آخر فضلا عن ذلك فإن دعاوى صحة التعاقد هي دعاوى شخصية عقارية والمدعى عليهم يسلمون بذلك في مذكرتهم وقد نصت المادة ٥٦ مرافعات فقرة ثانية على أن الدعاوى الشخصية العقارية يكون الاختصاص فيها للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه وقد تكلم عن ذلك الدكتور الشرقاوي بك في شرح قانون المرافعات الجديد ص ٢٧١ بند ١٧٢ بعد أن أشار إلى نص المادة ٥٦ فقرر أن الدعاوى الشخصية العقارية هي التي تستند إلى حق شخصي بحت ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق كالدعوى التي يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد واعتبار الحكم نافلا للملكية من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى والدعاوى الفرعية منها والمحكي عنها في القانون الفرنسي بالمواد المختلطة وهي التي تستند إلى حقين أحدهما شخصي

وآخر عيني رثي فيما يتعلق بذلك أن تكون الدعاوى من اختصاص المحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو محل المدعى عليه وذلك اعتباراً بمآل الدعوى أو بقاء الصفة الشخصية أو رعاية للازدواج الواقع في تكوين هذه الدعاوى على كل حال وبهذا المعنى حكم محكمة سوهاج في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٠٩ سنة ١٩٤٩ استئناف وكانت الدعوى فيها صحة تعاقد والعقار بمحكمة أخميم والمدعى عليه الأصلي يقيم بروض الفرج بمصر وفيها قضى بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص محكمة أخميم الجزئية.

د وحيث إن العقار يقع بناحية بني هلال مركز سوهاج فیتعين رفض الدفع الفرعي والقضاء باختصاص هذه المحكمة.

د وحيث إنه عن الموضوع فالمدعى يرتكن تدليلاً على صحة دعواه إلى تعهد تاريخه ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ مؤداه أن مورث المدعى عليهم أحمد أفندي إبراهيم رافع لا يتصرف في الأطنان التي رسا مزادها عليه وهي ٨ ف بناحية بني هلال والشيخ شبل بحكم مرسى المزداد الصادر في القضية ١٣٠ سنة ١٩٤١ كلى سوهاج المؤيد استئنافاً في القضية ١٤٣ سنة ١٨ قضائية أسيوط ضد المدعى في ظرف شهر ريثما تتكون لجنة لتصفية الحساب . وبتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٤٣ تذيل على هذا التعهد بأن الشرط تنفذ بحضور اللجنة المكونة من الشيخ محمد حسن عامر والشيخ حافظ إبراهيم والشيخ محمد عمر وتسوى الحساب برضاء الفريقين وبذات التاريخ تحرر عقد الاتفاق موضوع هذه الدعوى ومؤداه أن يؤجل بيع ٥ ف و ١٤ ط بناحية بني هلال لسنة غايتها أكتوبر سنة ١٩٤٤ مقابل دفع ٢٢٥ ج في أول أكتوبر سنة ١٩٤٤

ومتى دفعت لا يتقل التكاليف بأسم مورث المدعى عليهم ويؤجل البيع سنة أخرى غايتها سبتمبر سنة ١٩٤٥ يدفع منها مبلغ ٢٢٥ ج الباقية من ال ٤٥٠ ج التي تصنى الحساب عنها بضمانة المدعو حافظ إبراهيم من بني هلال ومتى تم تسديد هذين المبلغين في مواعيدهما يحرر للمدعى عقد بيع بهذه الأطنان مقابل مبلغ ال ٤٥٠ ج ويترك مقدار ٧ ج و ٢٠ م للضامن وأخوته (المستندان ٢ و ١ من الحافظة ٥ دوسيه من الدعوى الأصلية) .

د وحيث إن المدعى قام بسداد القسط الأول بوصل على ظهر عقد الاتفاق المؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣ جاء به أن المدعى تعهد بدفع مبلغ ٢٢٥ ج باقى الثمن لغاية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ويتحرر عقد بيع ال ٥ ف و ١٤ ط يستبعد منها ال ٧ ط التي حصل التنازل عنها لحافظ إبراهيم وتوقع على ذلك من المدعى ومورث المدعى عليهم .

د وحيث إنه بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ قام المدعى بإصدار مورث المدعى عليهم غاطبا مع شخصه بأنه سبق أن عرض عليه مبلغ الـ ٢٢٥ ج عرضاً ودياً وأراد تسليمها إليه فرفضها فلا يسعه إلا عرض المبلغ المذكور عرضاً حقيقياً وأن له الحق إذا في رفع دعوى صحة التعاقد فأجاب برفض المبلغ المذكور لأن له مبالغ طرف المدعى قيمة إيجار أطنان متأخرة عن عدة سنين وأن الورقة المشار إليها في إنذاره إن هي إلا وعد بتأجيل التصرف حتى يتم سداد جميع الإيجار المتأخر عليه وقد أقام المدعى دعواه في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

د وحيث إن المدعى عليهم يقررون في مذكرتهم أن مورثهم جامل المدعى بتأجيل بيع الأطنان لمدة سنتين وأن ثمن الفدان لا يقل

عن ٨٠٠ ج فلا يعقل التنازل عن الأطنان مقابل مبلغ الـ ٣٥٠ ج التي تعادل جزءاً من قيمة الإيجار وأن الالتزام شخصي بين المدعى ومورث المدعى عليهم وأن عقد البيع من العقود الخطيرة لا تتوفر عناصره في هذا الاتفاق وأن الخلف لا يرتبط بالتعهدات الشخصية التي حصلت من سلفه .

و حيث إن الوارث بكل شخصية المورث و ياتزم باستيفاء تعهداته التي أبرمها كما أن عقد الاتفاق واضح منه أن نتيجة محاسبته أجمعت عليها لجنة قبلها الطرفان لتصفية الحساب وتبقى مبلغ الـ ٤٥٠ ج في نظيرها ثم الاتفاق على بيع القدر الوارد فيها للبدعي وأكد ذلك وصل مبلغ الـ ٢٢٥ ج وقد ثبت أن المدعى عرض عرضاً حقيقياً باقى الثمن على مورث المدعى عليهم فرفض وعرض بمجلسة المرافعة في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ على ورثته فرفضوا فأودعه خزانة المحكمة بقسمة إيداع مقدمة بالحفاظة رقم ١٤ دوسيه .

و حيث إنه إن كان للبدعي عليهم مبالغ إيجار أو غير ذلك فحله ليست هذه الدعوى والعقد المبرم بين الطرفين لا ينص على شيء من ذلك أما ارتفاع سعر الأطنان فلا يقلل من تعهد المورث شيئاً وقد توضحت الأطنان بعقد الاتفاق ومعلومة للطرفين كما تحدد الثمن وأطراف التعاقد وتمت أركان عقد البيع وليست المسألة مجرد وعد بالبيع كما ذهب لذلك المدعى عليهم .

و حيث إنه لهذا تكون الدعوى صحيحة ويتعين الحكم للبدعي بطلباته فيما خلا سبعة قرارات التي حصل الاتفاق على أنها للضامن وتبقى الأطنان المطلوب الحكم بصحة التعاقد عنها هـ ف و ط ضمن القدر الوارد بعريضة الدعوى مع الحكم بمحو التسجيلات المتوقعة

عليها لأنها من آثار التعاقد .
و حيث إن المصاريف على عاتق المدعى عليهم عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ سرافعات فيتعين إلزامهم بها بما في ذلك أتعاب المحاماة .
و حيث إن التسليم أثر من آثار التعاقد فيتعين الحكم به أما عن النفاذ فلا ترى المحكمة محلاً للحكم ، وهذا جائز عملاً بالمادة ١/٤٧ مرافعات . .

(قضية الشيخ حسن عطا الله منصور وحضر عنه الأستاذ سلامة عبد الله ضد الأستاذ محمد أحمد إبراهيم رافع الحاي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ محمود أبو زيد رقم ١٩٩ سنة ١٩٤٦ كلى بالهيئة السابقة) .

١٩٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٤ أبريل سنة ١٩٥١

القرارات الادارية . الأسباب التي بنيت عليها . جواز مناقشتها . لمعرفة هدفها هل هو الصلحة العامة أم الصف .

المبادئ القانونية

أ - إنه وإن كان الأصل أن الإدارة لا تلزم ببيان أسباب قراراتها إلا إذا أوجب القانون ذلك . إلا أنه إذا لم تذكر أسباباً فطلب منها هذا فقدمتها أو إذا كانت أصلاً قد ذكرت أسباباً لقرارها أو إذا أبدت تلك الأسباب في دفاعها . فإنه على أية حال تكون تلك الأسباب خاضعة لرقابة المحاكم لتبين منها صدور هذا القرار وفق الأوضاع القانونية السليمة . ويكون هذا القرار سليماً إذا ما قام على أسباب قانونية تبرره . وأن

يكون الهدف فيه جسديته ومشروعيته ومطابقته لمقتضيات المصلحة العامة - وهذا ما يستتبع بداهة - أن لا تمتنع المحاكم عن نظر الدعوى . فإنه ليكن أن تتحقق المحاكم من أن الحكومة لم تتجاوز الحق المخول لها طبقاً للقانون ولم تنحرف فيما أصدرت من قرار عن الغاية المقصودة منه . وأنها في استعمالها حقها قد راعت اعتبارات المصلحة العامة وأنها تبني ما اتخذته على أسباب جدية قائمة بذات الموظف ، إنه ليتمكن أن تتحقق المحاكم من هذا جميعاً يتعين عليها أن تنظر الدعوى وتدخل في تفاصيلها من ناحيتي الشكل والموضوع وإنه ليس من تعارض بين هذا الاتجاه وبين ما تقضى به المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (المادة ١٨ من قانون نظام القضاء) من منع المحاكم من تأويل الأوامر الإدارية . إذ أن هذا المنع إنما يكون حول ما يقوم من خلاف في تنفيذ القرار الإداري لشك في مفهومه أو لغموض في مدلوله . فلا تملك المحاكم المدنية أن تأمر بتنفيذه على وجه دون آخر ولا يصح لها أن تتدخل لإجبار الإدارة على تنفيذ القرار في اتجاه معين أو تقصير وسيلة بعينها في تنفيذه . ولا أن تمنع الإدارة من تنفيذ قرار تريد تنفيذه ولا أن تحول دون استمرارها فيما بدأت فيه منه .

٢ - إذا كان ما نسب من أمور كانت

أساس ما صدر من قرار إحالة المدعى إلى المعاش . وأن الحكومة بهذا قد جرت في تقديره بروح موضوعية بعيدة كل البعد عن أية بواعث شخصية أو دوافع عسفية وأنه قد توفرت فيه كل عناصره اللازمة لإجرائه . وأنها توخت فيه اعتبارها لما يجب للوظائف الحكومية . - ووظائف الجيش في القائمة الأولى منها - من أن يكون لمن يقوم بها من المؤهلات والصفات الخلقية ما يضمن فيه عدم تعرض المصلحة العامة للاضطراب أو الخلل أو الفساد . وعلى هذا فإن ذلك القرار بإحالة المدعى إلى المعاش يكون قد خلا عما يعيبه وأنه قد جاء مطابقاً للأوضاع القانونية السليمة بغير أن يكون ثمة من وجه لأن تعقب عليه المحكمة بشيء ولا بغض من سلامة هذا القرار ما يثيره المدعى من صدوره قبل أن يحاكم تأديبياً إذ ليس ثمة من قانون يوجب محاكمة الموظف تأديبياً قبل إحالته إلى المعاش . وعلى العكس فإن التشريعات الخاصة بهذا الشأن تخول للحكومة فصل الموظف بغير وجوب اللجوء إلى المحاكمة التأديبية (المادة ١٤ من قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما إليه) وإنما كل ما للمحاكم المدنية في هذا السبيل هو التحقق من سلامة قرار الفصل وخلوه مما يشوبه من انحراف أو عسف على ما سلف الإشارة إليه .

المحكمة

من حيث إن المدعى رفع دعواه يقول فيها

ما يتأدى في أنه قد تخرج في الكلية الحربية وعين ضابطاً بالجيش حتى وصل بمجده واجتهاده إلى رتبة القائمقام ، إلى أن كان عام ١٩٤٣ وقد ضبط مقدار من الحشيش بإحدى سيارات الأورطة واتهم باحرازها سائق السيارة ، وقد جاء بتقرير التحليل الطبي بأن المادة المضبوطة ليست حشيشاً . وقد أجرت النيابة العمومية تحقيقاً فعن لبعض مرؤسى المدعى عن يحملون له ضمناً أن يدسوا له فشهدوا بأنه هو الذى أشار بتغيير الحشيش بمادة أخرى ليست حشيشاً . وقد أحالت النيابة أوراق التحقيقات إلى إدارة الجيش — ما يرى منه (المدعى) أنه إقرار من النيابة بأن ليس هنالك جريمة يعاقب عليها القانون وإلا لو توفرت لديها عناصر جريمة إحرازه لذلك المخدر أو اتجاره فيه لقدمنه لمحكمة جنح المخدرات — وقد رأت إدارة الجيش تقديم القضية إلى المحكمة العسكرية — وقد أعلن المدعى بالمحاكمة وبالادعاءات ولكن طال ارتقابه ليوم يحدد لمحاكمته فطلب إحالته إلى الاستيداع . ولكن بغير أن يفصل في طلب إحالته إلى الاستيداع وبغير أن يحاكم أمام المحاكم العسكرية صدر قرار بإحالته إلى المعاش . وإن ذلك كان — على ما يقول — نتيجة للأغراض التى لعبت في الأمر دوراً كبيراً وللحققد الشخصى الذى دفع الضباط إلى اتهامه وإشاعتهم عنه أنه ينال بالقول من الوزير ورئيس الوزراء . فحرم بإحاله إلى المعاش من عمله . دون أن تتم محاكمته . تلك المحاكمة التى كان يطلبها ليقتضى على ما وجه إليه من اتهام ولينقذ شرفه وسمعته وذلك بما اتخذته معه وزارة الدفاع عسفاً فى استعمالها سلطتها ومخالفة للقانون النظامى الأساسى للدولة . ولهذا فانه — المدعى — يطلب الحكم له بمبلغ عشرين ألف جنيه تعويضاً عما لحقه من ضرر

مادى وأدى بهذا الإجراء العسفى الخاطى . فى معاملته من المدعى عليهما وإساءة استعمال الحكومة لسلطتها .

وقد رد المدعى عليهما — وزارة الدفاع ومجلس الوزراء — فى دفاعهما بما مؤداه أن سبب إحالة هذا المدعى إلى المعاش هو ما نسب إليه من أمور يعاقب عليها القانون وتخل بشرفه وتشين مركزه فى الوظيفة التى يشغلها وتخط من قدره أمام رأى العام بما لا يتفق وشرف عمله فى الجيش — ويقول المدعى عليهما إنه بذلك لا يكون قرار إحالة المدعى إلى المعاش مخالفاً للقانون وإنما قد تم على وفق ما تقضى به اللوائح والقوانين ولهذا فانهما — المدعى عليهما — يطلبان الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن الإدارة لا تلتزم ببيان أسباب قرارها إلا إذا أوجب القانون ذلك . إلا أنه إذا لم تذكر أسباباً فطلب منها هذا فقدمتها أو إذا كانت أصلاً قد ذكرت أسباباً لقرارها أو إذا أبدت تلك الأسباب فى دفاعها . فإنه على أية حال تكون تلك الأسباب خاضعة لرقابة المحاكم لتبين منها صدور هذا القرار وفق الأوضاع القانونية السليمة . ويكون هذا القرار سليماً إذا ما قام على أسباب قانونية تبرره . وأن يكون الهدف فيه جديته ومشروعيته ومطابقته لمقتضيات المصلحة العامة — وهذا ما يستتبع بداهة — أن لا تمتنع المحاكم عن نظر الدعوى . فإنه يمكن أن تتحقق المحاكم من أن الحكومة لم تتجاوز الحق المخول لها طبقاً للقانون ولم تنحرف فيما أصدرت من قرار عن الغاية المقصودة منه . وأنها فى استعمالها حقها قد راعت اعتبارات المصلحة العامة وأنها تبنى ما اتخذته على أسباب جديده قائمة بذات الموظف . إنه

ليمكن أن تتحقق المحاكم من هذا جميعه يتعين عليها أن تنظر الدعوى وتدخل في تفاصيلها من ناحيتي الشكل والموضوع وإنه ليس من تعارض بين هذا الاتجاه وبين ما تقضى به المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، المادة ١٨ من قانون نظام القضاء ، من منع المحاكم من تأويل الأوامر الادارية . إذ أن هذا المنع إنما يكون حول ما يقوم من خلاف في تنفيذ القرار الادارى لشك في مفهومه أو لغموض في مدلوله . فلا تملك المحاكم المدنية أن تأمر بتنفيذه على وجه دون آخر ولا يصح لها أن تتدخل لإجبار الادارة على تنفيذ القرار في اتجاه معين أو تقصير وسيلة بعينها في تنفيذه ولا أن تمنع الادارة من تنفيذ قرار تريد تنفيذه ولا أن تحول دون استمرارها فيما بدأت فيه منه . وإذن فيكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم من حق المحكمة في رقابة سلامة ما صدر من قرار إحالة المدعى إلى المعاش فإنه يبين من مراجعة ملف قضية الجناية رقم ٢٦٩٠ سنة ١٩٤٢ أشمون (المضمومة) أن المدعى — وهو المتهم الثانى فيها — قد اتهم بأنه فى ١٩٤٢/٩/٢٦ بالقناطر الخيرية قد اشترك مع المتهم الأول (السيد عبد الهادى افندى) بطريق التحريض والاتفاق على التغيير بقصد التزوير فى محرر رسمى بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بإثبات تسلم مضبوطات من مواد مخدرة فى المحضر الذى حرره المتهم الأول — السالف الذكر — ووضعها بذاتها فى حرز ختم عليه بالشمع الأحمر وذلك على خلاف الحقيقة وباشتراك ذلك المدعى مع المتهم الأول فى اخلاص تلك المضبوطات كما اتهم ذلك المدعى مع بقية المتهمين فى تلك

القضية بإحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار فيها بدون مسوغ قانونى وبأنه أخفى مع المتهم الأول المذكور أدلة جريمة إحراز المواد المخدرة بأن غيرها واستبدلها بمواد أثبت التحليل خلوها من المخدر . وقد أحالت النيابة العمومية أوراق تلك القضية على إدارة الجيش ثم أصدرت — النيابة — قراراً بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤ بحفظ القضية بالنسبة لهذا المدعى وآخر قطعياً اكتفاء بأحالتهم إلى المعاش . وإنه يبين من الاطلاع على ما أدلى به الشهود فى تلك القضية أن الاحراز التى ضبطت أصلاً كانت تحتوى على مخدر الحشيش والافيون وقد اعترف العسكرية — المتهم الثالث — الذى ضبطت معه أنه لمحمد بك فرحات — المدعى — ثم قد حدث تغيير تلك الاحراز بعد ضبطها على النحو المفصل بالتحقيقات .

وحيث إن هذه المحكمة ترى من استعراض تلك الاتهامات التى أسندت إلى المدعى فى قضية الجناية سائلة الذكر أن ثمت أموراً توجب عقاب من يرتكبها جنائياً قد نسبت إلى هذا المدعى وهى مخلة بشرفه ومشينة لمركزه فى الوظيفة التى يشغلها بالجيش أو تحط من قدره بما لا يتفق وما يجب توفره لمثل عمله من كرامة وترفع عن مواطن الريب . وإن ما نسب إلى المدعى من تلك الأمور كانت أساس ما صدر من قرار إحالة إلى المعاش . وأن الحكومة بهذا قد جرت فى تقديره بروح موضوعية بعيدة كل البعد عن أية بواعث شخصية أو دوافع عسفية وأنه قد توفرت فيه كل عناصره اللازمة لإجرائه . وأنها توخت فيه اعتبارها لما يجب للوظائف الحكومية . — ووظائف الجيش فى القائمة الأولى منها — من أن يكون لمن يقوم بها من المؤهلات والصفات الخلقية ما يضمن فيه عدم تعرض المصلحة العامة

للاضطراب أو الخلل أو الفساد. وعلى هذا فإن ذلك القرار بإحالة المدعى إلى المعاش يكون قد خلا عما يعيبه وأنه قد جاء مطابقاً للأوضاع القانونية السليمة بغير أن يكون ثمت من وجه لأن تعقب عليه المحكمة بشيء ولا يفض من سلامة هذا القرار ما يثيره المدعى من صدوره قيل أن يحاكم تأديبياً إذ ليس ثمت من قانون يوجب محاكمة الموظف تأديبياً قبل إحالته إلى المعاش. وعلى العكس فإن التشريعات الخاصة بهذا الشأن تخول للحكومة فصل الموظف بغير وجوب اللجوء إلى المحاكمة التأديبية (المادة ١٤ من قانون ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وما إليه) وإنما كل ما للمحاكم المدنية في هذا السبيل هو التحقق من سلامة قرار الفصل وخلوه مما يشوبه من انحراف أو عسف على ما سلفت الإشارة إليه. كما إنه لا أثر إطلاقاً لما يحاول المدعى أن يثيره حول قرار إحالته إلى المعاش من أن صدوره كان نتيجة الأغراض الشخصية أو شهوة الانتقام لما صورته في دفاعه ولا يتعدى في سياقه حد القول. وهكذا فإن المدعى بغالط فيما يقوله من أن إحالة النيابة لأوراق القضية إلى إدارة الجيش يعتبر إقراراً منها بعدم وجود جريمة إذ أن النيابة قد قامت بهذا التصرف لاعتبارات خاصة حدث بها إليه وقد أشير إلى تلك الاعتبارات بمذكرة المحقق المؤرخة ١٢/١١/١٩٤٢ (والمرافقة لقضية الجنائية المذكورة) وهو تصرف قانوني تكتفى فيه بمجازاة الموظف إدارياً بغير أن يؤثر ذلك على قيام ما أسند إلى ذلك الموظف من اتهام ولا على حقيقته أو ثبوته. وقد اعتبرت النيابة إحالة المدعى إلى المعاش جزاء تأديبياً فقررت حفظ القضية قطعياً بالنسبة لمتهم اكتفاء بذلك. ومع هذا فليس ما يدعى إلى وجوب ثبوت التهمة

أو نفيها في صدد النزاع المطروح لما يكفي في هذا السياق أن يقع من الموظف ما يسيء إلى سمعته وعمله وأن يكون ما أسند منه إليه قد ثبت جدياً بتحقيقات قامت الجهة المختصة بإجرائها.

• وحيث إنه من هذا كله تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها مع إلزامه بمصاريفها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات.

(قضية القائم مقام محمد فرحات بك وحضر عنه الأستاذ محمد شوكت التوني ضد وزارة الدفاع الوطنى وآخرين رقم ٢١٦٨ سنة ١٩٤٥ كلى رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين عامر وأنور وحش وعثمان الزينى) .

١٩٥

محكمة شبين الكوم الابتدائية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١

إلذار المشتري للشفيع . لا يبنى عنه أى اعلان يؤدى بالعلم . وجوب أن يحوى عرض الصفقة وطلب إبداء الرأى .

المبادئ القانونية

١ - رفع المشتري دعوى صحة التعاقد ضد البائع وادخال شريكه فى العقار ليكون الحكم فى مواجهته - لا يكتفى لسقوط حق الشريك فى طلب الشفعة - لأن صحيفة الدعوى ليست الإلذار الذى نص عليه القانون .

٢ - واضح من الأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن اللجنة لم توافق على ربط السقوط بالعلم ولو كان باعلان رسمى على يد محضر - واعلان دعوى صحة التعاقد لا يخرج عن هذه الصورة المرفوضة .

٢ — الإنذار المسقط لحق الشفعة هو الذى يوجه مباشرة إلى الشفيع تعرض عليه الصفقة ويطلب منه إبداء الرأى — وكل اعلان لا يحوى هذا الطلب لا يعد إنذاراً مهما اشتمل على البيانات المطلوبة .

المحكمة

« حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم فى ١١/١٧ و ١٩٥١/١١/٢١ قال فيها إن المدعى عليهما الأخيرين باعا للبدعى عليه الأول أحد عشر قيراطاً شائعة فى ١٤ ط و ١٦ س موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة نظير ثمن قدره ٣٠٠ ج وذلك بموجب عقد بيع عرفى رفع بموجبه دعوى صحة ونفاذ أمام محكمة شبين الابتدائية وقد أدخل المشترون المدعى فى تلك الدعوى ليحكم فى مواجهته باعتباره شريكا للبائعين فى الأرض المباعة وحدد لنظر تلك الدعوى جلسة ١٩٥١/١٢/٢٥ مراقبة — وإنه باعتباره شريكاً يشفع فى القدر المباع وقد أنذر الخصوم فى ٣ و ١١/٧ سنة ١٩٥١ ولم يردوا عليه فأودع خزانة محكمة منوف مبلغ ٣١٦ ج منها ٣٠٠ ج قيمة الثمن و ١٦ ج المصاريف القانونية وهى مصاريف تلك الدعوى وهذا الإيداع على أنه المشتري ولذلك فهو يطلب الحكم له بأحقية لأخذ العين المباعة بالشفعة — وقدم الإنذار وإيصالات الإيداع فى المواعيد السابق ذكرها .

« وحيث إن المدعى عليه الأول دفع بسقوط حق المدعى فى الأخذ بالشفعة لعدم إبدائه الرغبة فى الميعاد القانونى إذ أنه أعلن بصحيفة دعوى صحة ونفاذ العقد فى ٢٥ يولييه سنة

١٩٥١ ولم يرفع دعوى الشفعة إلا فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقدم تأييداً لدفعه هذا صورة طبق الأصل من صحيفة الدعوى ثابت فيها اعلان المدعى بصحيفة دعوى صحة ونفاذ فى ٢١ يولييه سنة ١٩٥١ (وليس ٢٥ يولييه سنة ١٩٥١ كما يقول المدعى عليه الأول) ليكون الحكم فى مواجهته وقد ذكر فى تلك الصحيفة كافة البيانات عن الصفقة مساحة وحدوداً وثمناً وشروطاً — وقال المدعى عليه الأول إنه يعتبر هذا الاعلان بمثابة الإنذار الذى نص عليه القانون فى المادة ٩٤٠ مدنى .

« وحيث إن المدعى طلب رفض الدفع لأن القانون اشترط الإنذار الرسمى ولا محل للاجتهاد مع صراحة النص وأن رفع الدعوى بصحة العقد واعلانه بها لا يعتبر إنذاراً رسمياً وأنه لم يكن خصماً حقيقياً فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع .

« وحيث إن الفصل فى هذا الدفع يتعين الرجوع إلى النصوص القديمة والحديثة وإلى محاضر أعمال لجنة تعديل القانون المدنى وما دار من مناقشة حول المادة ٩٤٠ سواء فى هذه اللجنة أو فى مجلس النواب — وذلك للتعرف على قصد الشارع من إبداء نص هذه المادة — أما القانون القديم فقد نص فى المادة ١٩ فقرة ٢ منه على سقوط حق الشفعة إذا لم يظهر الشفيع رغبته فى الأخذ بالشفعة فى ظرف ١٥ يوماً من وقت عليه بالبيع أو من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته — وكانت مسألة العلم مشار خلاف كبير بين المتقاضين حول حصوله من عدمه وكونه علماً كافياً نافياً للجهالة أو ناقصاً لا يسقط حق الشفعة — ولذلك ففسد رأى المشرع فى القانون الجديد أن يحسم هذا الخلاف فيجعل السقوط مترتباً على الإنذار الرسمى حتى

المحكمة تأجيل هذه الدعوى لنظرها في نفس اليوم حتى يكون سند الدعوى موجودا أمام المحكمة حين نظرها .

(قضية علي محمد محمد السعيد ضد زين الدين زين الدين وآخرين رقم ٤٦٢ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد أحمد حافظ وصالح حنق وإبراهيم غنيم) .

١٩٦

محكمة شبين السكوم الابتدائية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - استئناف . قيدة . ميعاده . الفرق بين احتسابه الميعاد بالأيام واحتسابه بالساعات .
٢ - استئناف . قيدة بعد الميعاد . حكمه .

المبادئ القانونية

١ - أوجبت المادة ٧٠٧ مرافعات على المستأنف - أن يقيد استئنافه - قبل الجلسة المحددة بيومين على الأقل المشروطين لصحة القيد - وفق لنص المادة ٢٠ مرافعات التي تنص على أنه - إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء - ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين - فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه - أو حدوث الأمر المعبر في نظر القانون مجرياً للميعاد .

٢ - بطلان الاستئناف - لعدم قيده في الميعاد القانوني - نسبي - لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - بل بناء على طلب الخصم - قبل التعرض للموضوع .

(قضية عبد السلام محمد جاد الله وحضر عنه الأستاذ محمد رفعت الجندي ضد توما أفندي عطا الله وحضر عنه الأستاذ زكريا حلمي رقم ١٨٤ سنة ١٩٥١ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد العريان بك وكيل المحكمة وعبد الحميد السيد عبد الوهاب وعبد الرحمن عوض زين الدين) .

ولو علم الشفيع بالصفقة علماً تاماً بطريق آخر أو بوسيلة أخرى ولو كانت هذه الوسيلة كتابة - ذلك أن المراجع لمجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني (جزء ٦ ص ٤١١ هامش) يجد أن لجنة تعديل القانون بجلستها المنعقدة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد رفضت تعديلاً للنص اقترحه صليب سامي باشا بالنص على أن العلم بحصول البيع يجب أن يثبت بالكتابة أو بإعلان رسمي على يد محضر ، كما أن نص المادة ٩٤ كان في المشروع التمهيدى رقم ١٣٨٨ مذكوراً فيه السقوط من تاريخ العلم قرأت اللجنة التشريعية بمجلس النواب حذف عبارة « من تاريخ علمه بالبيع » ووافقتها على ذلك لجنة الشيوخ .

« وحيث ان الذي يستفاد من هذا كله أن القانون يستلزم الإنذار الرسمي الذي يوجهه المشتري أو البائع لمن له حق الشفعة يخبره أيهما فيه بالصفقة ويعرض عليه إبداء الرأي في أخذها خلال المدة القانونية بحيث إذا انقضت هذه المدة ولم يعلن رغبته سقط حقه .

« وحيث ان رفع دعوى صحة ونفاذ وإعلان الشفيع فيها ليحكم في مواجهته وان تضمن هذا الاعلان البيانات الخاصة بالصفقة بشكل واحد كامل بحيث يصبح لدى الشفيع العلم النافي للجهالة بالصفقة إلا أن هذا الاعلان لا يقوم مطلقاً مقام الإنذار الذي تطلبه القانون وخصوصاً وأن هذه الحالة بالذات افترضها صليب سامي باشا في جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ في لجنة التعديل فلم توافق عليها اللجنة .

« وحيث انه لذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث ان العقد عن الصفقة موضوع الشفعة مقدم بدعوى أخرى أمام نفس الدائرة منظورة بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ فترى

القضايا المستعجلة

أنهما أقاما ضد المستأنف عليها الأولى دعوى منع تعرض على اعتبار أن الحكم المستشكل فيه تعرض قانوني لها وطلبا وقف التنفيذ حتى يفصل في دعوى منع التعرض .

ومن حيث إن الظاهر من الوقائع الواردة في صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة ومن مستندات طرفي الخصومة أن المستأنف عليها الأولى استصدرت حكما بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ ضد المستأنف عليه الثاني في الدعوى رقم ٥٥٢ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف مصر قضي بعدم تعرضه لها في حق المطلات والشبايك والفتحات الموجودة بحد منزلها الغربي وإزالة الجدار الشرقي الذي أقامه أخيراً ملاصقا لمنزلها من الجهة الغربية فاستشكل المستأنفان في تنفيذ هذا الحكم لأنهما اشتريا المنزل المحكوم بإزالة جداره الشرقي بعقد بيع عرفي غير مسجل مؤرخ ١٩٥١/٦/٧ من شخص يسمى حسين مبروك رجب كان قد اشتراه من المستأنف عليه الثاني بعقد بيع عرفي غير مسجل مؤرخ ١٩٤٩/٥/٩

ومن حيث إن الذي يستخلص من هذه الوقائع أن المستأنفين يعتبران خلفين خاصين لسلفهما البائع لها الذي يعتبر خلفاً خاصاً للبائع له وهو المستأنف عليه الثاني الذي كان مختصاً في الدعوى المستشكل في حكمها ذلك لأنهما هما والبائع لها لم يسجلوا العقدين العرفيين اللذين تسلسل بهما البيع من المستأنف عليه الثاني فلم ينشأ بعد الحق العيني الذي لا يعتبر به المستأنفان من الغير إلا إذا كان قد نشأ قبل تاريخ رفع الدعوى المستشكل في حكمها .

١٩٧

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١

١ — حجية الأحكام . تعديلها خلفاء الخصام الخصوصيين .

ب — حجية السند القانوني . أولويته بالحماية .

المبادئ القانونية

١ — ليست حجية الأحكام قاصرة على الخصام وحدهم بل تتعدى حجبها خلفاءهم الخصوصيين الذين لم يسجلوا سندهم .

٢ — من يحمل سنداً قانونياً حجة على الغير أولى بالحماية المؤقتة ممن يحمل سنداً لا حجية له عليهم .

المحكمة

ومن حيث إن المستأنفين بنعيان على الحكم المستأنف أنه إذ قضي برفض الإشكال في تنفيذ الحكم رقم ٥٥٢ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف مصر لم يعن يبحث حسن نيتهم فقد اشتريا المنزل موضوع الإشكال دون أن يعلموا بأنه محل بحق ارتفاق لمصلحة المستأنف عليها الأولى وأنه يؤيد حسن نيتهم الرسم المقدم منهما المعتمد من مصلحة التنظيم الذي خلا عما يشير إلى وجود أي حق ارتفاق كما أن عقد تملك المستأنف عليها الأولى . عقد حكر وليس مسجلاً ثم انتهيا إلى

« ومن حيث إنه لا وجه بعد ذلك لاستشكال المستأنفين لأن الحكم المستشكل فيه حجة عليهما باعتبارهما خلفين خاصين للمستأنف عليه الثاني الذي كان خصماً في الدعوى المستشكل في حكمها فالأحكام ليست حجة على الخصوم فيها وخدم بل هي حجة أيضاً على خلف الخصم وليس ثمة سبيل للتدريج بحسن النية لأن المستأنفين لم يدعيا الملكية بالتقادم القصير .

« ومن حيث إن قيام دعوى منع التعرض ضد المستأنف عليها الأولى لا يغني للمستأنفين في طلب وقف التنفيذ شيئاً فإن المحكمة دون إثارة الحكم في الدعوى المذكورة ترى أن المستأنف عليها الأولى وهي تحمل سنداً قانونياً يعتبر حجة ضد المستأنفين وهو الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٢ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف مصر ترى أنها أولى بالحماية المؤقتة .

« ومن حيث أن المحكمة ترى لما تقدم من الأسباب ولما ورد من أسباب بالحكم المستأنف ولا تعارض معها ترى أن موضوع الاستئناف على غير صواب بما يتعين معه القضاء برفضه وتأيد الحكم المستأنف . .

« ومن حيث إن المستأنفين هما المحكوم عليهما فيتعين القضاء بإلزامهما المصروفات طبقاً للمادة ٣٥٧ مرافعات . .

(قضية عبد الستار رزق وآخر ضد السيدة صالحة محمود وآخرين رقم ١٢٢٠ سنة ١٩٥١ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد الستار خليفه المنشاوي بك وكيل المحكمة وعمد مختار توفيق الغري وجمال صادق المصفاوي) .

١٩٨

محكمة مصر الابتدائية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا حاجة به الى حكم .

ب — ميعاد قيد الاستئناف في الدعاوى المستعجلة . عدم خضوعها للميعاد .

ج — عريضة الاستئناف . بطلانها اذا لم تمض بمعرفة محام مقرر بالاستئناف .

المبادئ القانونية

١ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم قيده اطلاقاً لا يحتاج إلى حكم مقرر لذلك .

٢ — لا محل للتمسك بقيد الاستئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل في الدعاوى المستعجلة .

٣ — صحيفة الاستئناف الغير الموقع عليها من محام مقرر أمامها باطلة ولو كانت منسوخة من صحيفة استئناف لم تقيد عليها توقيع من محام مقرر أمامها .

المحكم

« من حيث إن الحاضر عن المستأنف عليهما الأول والثانية دفع أولاً بطلان صحيفة الاستئناف لعدم قيد الاستئناف قبل الجلسة المحددة بيومين ودفع ثانياً بطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام .

« ومن حيث إنه بالنسبة للدفع الأول فإنه يبين من الاطلاع على ملف الدعوى أن المستأنفة رفعت استئنافها بصحيفتين أعلنت الأولى بتاريخ ٢٠ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١ وحدد فيها لنظر الاستئناف جلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ ولكن الاستئناف لم ينظر بهذه الجلسة لعدم قيده وأعلنت الصحيفة الثانية بتاريخ ١٠ و ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ وحدد فيها لنظر الاستئناف جلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ وقيد هذا الاستئناف في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥١ .

ويتعين القضاء برفضه .

د ومن حيث انه بالنسبة للدفع الثاني الخاص
بإعلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها
من محام . فانه يبين من الإطلاع على الصحيفة
المعلنة بتاريخ ١٠ و ١٦ - ٩ - ١٩٥١ أنها خالية
إطلاقاً من توقيع محام عليها . وتقضى الفقرة
الثالثة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٨ الصادر
في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام
المحاكم الوطنية على أنه لا يجوز تقديم صحف
الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعاً
عليها من أحد المحامين المقررين أمامها .
وصراحة هذا النص في المنع تدل بوضوح على
أنه من النصوص الآمرة التي تعتبر مخالفتها عيباً
جوهرياً يشوب الإجراء الذي يجرى بالمخالفة
له . ولا مرأى في أن الخصوم المستأنف عليهم
يضارون بهذا الإجراء المعيب عيباً جوهرياً
إذ هو يجعلهم في حيرة من أمر الأسباب القانونية
التي يقوم عليها الاستئناف ويفوت عليهم
فرصة التمكين لها ويضيع وقتهم في اللو
والعبث والمهارة وكل ذلك وليد الصياغة غير
القانونية لصحيفة الاستئناف التي يقوم بها الخصم
دون الاستعانة بمحام وتوقيع المحامي على
الصحيفة هو الطريق الوحيد لإثبات صياغته
صحيفة الاستئناف بوساطة المحامي نفسه طبقاً
لنص القانون الصريح . وإذا اجتمع العيب
الجوهري مع ضرر الخصوم في إجراء فإنه يكون
باطلاً طبقاً للمادة ٢٥ من قانون المرافعات وعلى
هذه ما تقدم تكون الصحيفة المعلنة بتاريخ
١٠ و ٢٦ - ٩ - ١٩٥١ باطلة لعدم التوقيع
عليها من محام ولا يقدح في ذلك ما رده
الحاضر عن المستأنفة على الدفع من أن الصحيفة
المعلنة بتاريخ ٢٠ و ٢٨ - ٨ - ١٩٥١ موقع عليها
من محام فإنه قد سبق بيان أن الاستئناف المرفوع

د ومن حيث انه بالنسبة للصحيفة الأولى
التي أعلنت بتاريخ ٢٠ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١
الاستئناف المرفوع بها يجب اعتباره كأن لم
يكن لعدم قيده وذلك طبقاً لصريح صدر الفقرة
الآخيرة من المادة ٤٠٧ مرافعات التي تنص
على أنه إذا لم يقيد الاستئناف اعتبر كأن لم
يكن . ومؤدى هذا النص كما أفصح المشرع عن
ذلك بالمذكرة التفسيرية للقانون أن يكون
اعتبار الاستئناف كأن لم يكن في هذه الحالة
بغير حاجة إلى إصدار حكم يقرر ذلك .

د ومن حيث إنه بالصحيفة الثانية التي
أعلنت بتاريخ ١٠ و ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ فإن
الاستئناف المرفوع بها قد قيد في أول أكتوبر
سنة ١٩٥١ قبل جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ المحدد
لنظره ومفهوم الفقرة الأولى من المادة ٤٠٧
مرافعات يدل بوضوح على أن إيجاب القيد
قبل الجلسة يومين على الأقل إنما محله أن تكون
مواعيد الحضور في الدعوى هي المواعيد
العادية أما في حالة تقصير ميعاد الحضور
لثلاثة أيام فإنه يجوز إجراء القيد في
نفس يوم الجلسة . وقد أوضح المشرع في
المذكرة التفسيرية أن حالة تقصير ميعاد
الحضور لا تقتصر على الحالة التي يكون فيها هذا
التقصير بأمر من القاضي وإنما تشمل أيضاً حالة
تقصير الميعاد بحكم القانون . ومن المسلم به أن
الدعوى الحالية من الدعاوى المستعجلة التي
يكون فيها ميعاد الحضور أربعاً وعشرين ساعة
طبقاً للمادة ٧٣ مرافعات — وبالنسبة على
ما تقدم يكون من الجائز للمستأنفة أن تقيد
استئنافها في نفس يوم الجلسة وهي قد قيدته
قبل الجلسة المحددة لنظره فتكون قد التزمت
حكم القانون في هذه الناحية ويكون الدفع
بإعلان الصحيفة لهذا السبب على غير صواب

الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٥٠ مدنى الوايل حكا بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ ضد سوسو وموريس سليم عبادى يقضى بالزامهما متضامنين مع المستأنف بأن يدفعوا للمستأنف عليها مبلغ ٣١ جنيتها و ٣٠٠ مليم وصحة إجراءات الحجزين التحفظيين الموقعين بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وأول يوليو سنة ١٩٥٠ والمصروفات ومائة قرش مقابل اتعاب المحاماة فاستشكل المستأنف فى تنفيذ هذا الحكم لدى محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة بصحيفة أعلنت للمستأنف عليها بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ طلب فيها الحكم بإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٢٩٧ سنة ١٩٥٠ مدنى الوايل والبيع المحدد له ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ فقضت المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع برفضه وإلزام المستأنف بالمصروفات فاستأنف المستأنف هذا الحكم الأخير أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن المحكمة تخلص من هذه الوقائع الى أن المستأنف يعتبر مدينه محجوزاً عليه بمقتضى حجزين تحفظيين وقعوا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وأول يوليو سنة ١٩٥٠ وقضى بصحتهما بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ وقاء لمبلغ ٣١ جنيتها و ٣٠٠ مليم المقتضى به وأن المستأنف عليها دائنة حاضرة فى هذين الحجزين وأنها سارت فى إجراءات التنفيذ الى أن تحدد لبيع المنقولات المحجوز عليها يوم ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ فأثار المستأنف الاشكال الحالى للمانة فى التنفيذ على المنقولات المحجوز عليها .

ومن حيث إنه وإن كانت القاعدة العامة هى جواز استئناف الأحكام الصادرة فى المواد

بها اعتبر كأن لم يكن دون حكم لعدم قيده فالدفع إذن بطلان الصحيفة العلنة بتاريخ ١٠ و ٢٦ - ٩ - ١٩٥١ لعدم التوقيع عليها من محام على صواب ويتعين القضاء بقبوله وببطلان صحيفة الاستئناف .

ومن حيث ان المستأنفة هى المحكوم عليها فيتعين إلزامها بالمصروفات طبقا للمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية السيدة عائشة محمد الجزيرى عن نفسها وبصفقتها وحضر عنها الأستاذ محمد شمس الدين الشناوى ضد الدكتور أمين أحمد حسن وآخرين رقم ١١٩٦ سنة ١٩٥١ من الهيئة السابقة)

١٩٩

محكمة مصر الابتدائية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

استئناف الحكم فى اشكال . رعن بقيمة الدين .

المبدأ القانونى

وإن كان الأصل أن الأحكام المستعجلة جائز استئنافها إلا أن فى إشكالات التنفيذ ينظر لقيمة الدين المحجوز من أجله فإن كان غير قابل للاستئناف كان الإشكال فيه غير قابل له كذلك استئناف مستعجل ١٢٧٧ سنة ٥١ فى ١٢/١١/٥١ .

المحكمة

ومن حيث إن الحاضر عن المستأنف عليها دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب .

ومن حيث إن الظاهر من الوقائع الثابتة من الأوراق أن المستأنف عليها استصدرت فى

إيجار متأخر بلغ مجموعه ٩٢ جنيها وأن الصبرة في تحديد النصاب بالطلبات دون ما يقضى به وهو قول قد يكون سديداً لو أن المطروح على المحكمة الاستئنافية هو الحكم الصادر في دعوى الدين أما والنزاع المطروح يدور كما تقدم الذكر حول إجراء مؤقت متعلق بالحجز . فإن المادة ٣٩ مرافعات صريحة في تقدير قيمته وفقاً لقيمة الدين المحجوز من أجله وغنى عن القول أن المحكمة في دعوى الدين إذ قضت بصحة الحجزين التحفظيين إنما قصرت نفاذهما على المبلغ المقضى به وهو مبلغ ٣١ جنيها و ٣٠٠ مليم وهذا المبلغ الأخير هو إذن الدين المحجوز من أجله وهو الذي تقدر به دعوى الإجراء المؤقت الراهنة .

د ومن حيث إنه ثابت لما تقدم أن الدين الجارى التنفيذ به أقل من نصاب الاستئناف — كما أن الدعوى هي إشكال من المدين المحجوز عليه ضد الدائنة الحاجزة للثمن في التنفيذ على المنقولات المحجوز عليها . فالدفع إذن على صواب ومن المتعين القضاء بقبوله وعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب .

د ومن حيث إن المستأنف هو المحكوم عليه فيتعين القضاء بالزامه المصروفات طبقاً للمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الخواجه مناحم عصيص وحضر عنه الأستاذان سلامون وفكتور يارحي ضد الست رسيته كخديبه وحضر عنها الأستاذ لطيف شاكر مطران رقم ١٢٧٧ س بالهيئة السابقة) .

المستعجلة أياً كانت المحكمة التي أصدرتها إلا أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ مرافعات قد أوردت على هذه القاعدة استثناء هو عدم الاختلال بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ مرافعات وتنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ مرافعات على أنه إذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين تنشأ عن حجز منقول تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله سواء كان النزاع على صحة الحجز أم كان على إجراء مؤقت متعلق به .

د ومن حيث إن مؤدى ما تقدم — كما أفصح المشرع عن ذلك في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات هو أن تخضع الاشكالات التي يثيرها المدين في التنفيذ على المنقول من حيث استئنافها وعدم استئنافها استثناء من الحكم العام الذي يجيز استئناف جميع الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . لما تخضع له دعوى الدين نفسها فلا تستأنف إلا إذا كانت قيمة الدين تسمح بذلك . لأن هذا النوع من الاشكالات كثير الحدوث حين الشأن وفي اجازة استئنافه مع كون الدين الجارى به التنفيذ ضئيلاً لا يبلغ نصاب الاستئناف .

د ومغالة غير سائغة واسراف في تطبيق القاعدة التي تقضى بأن الأحكام الصادرة في المسائل المستعجلة تكون قابلة للاستئناف .

د ومن حيث إن المستأنف رد على الدفع بأن النزاع في دعوى الدين دار حول حساب

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنح

٢٠٠

محكمة مصر الوطنية

٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

مستولية صاحب البناء عن سقوط مبانيه . رهن
بعلمه بحالته . علماً أكيداً .

المبدأ القانوني

صاحب المبنى مسئول عما يترتب على
سقوطه متى كان يعلم بحالته ولم يحتط .
ولا يفترض العلم بالخطأ وبجسامة الخطر بل
يجب أن يكون يقينياً .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة اتهمت المتهم
المستأنف بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد
في قتل إبراهيم أحمد إبراهيم ومحمد محمد الزنقلى
ونفيسة محمد وفي إصابة آخرين وكان ذلك ناشئاً
عن إهماله وعدم مراعاته للوائح بأن أهمل في
ترميم أو هدم منزله الآيل للسقوط فانهار على
سكانه المجنئ عليهم فأحدث بهم الإصابات الميينة
بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة المذكورين .

د وحيث إن محكمة أول درجة إذ داته
على ما نسب إليه قد ركنت في ذلك إلى أقوال
امام محمد سالم وعبد اللطيف حسن محمد من
سكان المنزل اللذين شهدا بقدمه وإن الثاني
ذكر أن سبب سقوط المنزل يرجع إلى وجود
حائط متصدع غير باب المنزل وكانت حالة

الحائط سيئة في اليوم السابق على الحادث
فأخطر صاحب المنزل المتهم الذى حضر بنفسه
وعاين الحائط ووعد بإصلاحه وأن هذا يدل على
أن المتهم كان يعلم بقدمه وتصدعه فكان لزاماً عليه
إصلاحه واتخاذ ما يلزم للحفاظ على حياة
سكانه .

د وحيث إن المتهم دفع التهمة عن نفسه
بأنه اشترى المنزل من خمسة شهور سابقة على
الحادثة وإن عقده مسجل منذ خمسة عشر يوماً
سابقة على الحادث وأنه لا يعلم أن به خلا كما
أن أحداً من السكان لم ينذره بحالته السيئة .

د وحيث إن امام محمد سالم وهو أحد
السكان قرر أنه يسكن فيه منذ اثني عشر عاماً
وأنه لم يلاحظ خلا على المنزل كما قدم سكان
المنزل إقراراً يقولون فيه إنهم يقيمون فيه منذ
عشرين عاماً تقريباً ولم يلاحظوا عليه شيئاً كما
أن المتهم صاحب المنزل الجديد لم يعلم شيئاً عن
حالته .

د وحيث إن صاحب البناء مسئول جنائياً
عما يحدث بساكنيه وغيرهم من الإصابات
الناشئة عن سقوط ذلك البناء بسبب قدمه أو
عيوب فيه . متى ثبت أنه كان يعلم أو كان في
حالة تمكنه من العلم بأن البناء غير متين أو إذا
كان قد أُنذِر بأن البناء آيل للسقوط ولم يتخذ
الوسائل اللازمة لمنع الخطر (جارسون ق ١٠٥
جندى عبد الملك بك ص ٨٦٧ موسوعات
جزء خامس) .

د وحيث إن رابطة السببية هنا لا تتحقق

إلا إذا علم المالك بطريقة لا تدع مجالا للشك لا يقدم المنزل قدماً عادياً لأنه قد تكون أغلب المنازل في حالة من القدم دون أن تهدد بخطر السقوط العاجل - وبأنه رغم وجود هذه الحالة الخطرة العاجلة فإنه لم يحرك ساكناً لدرء ذلك الخطر عن السكان وغيرهم من الأهلين .

دوحيث إنه على فرض صحة شهادة عبد اللطيف حسن عمر من أنه انذر صاحب المالك بالخلل فحضر في اليوم السابق على الحادث مباشرة (حصل الحادث يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩) وعائنه في الليل ووعده بإصلاحه فإن هذه المدة القصيرة لا تكفي لنسبة الخطأ أو الإهمال للتهمة فقد حكمت محكمة النقض بأن مسئولية صاحب البناء مدنيا عما يصيب الغير من تهمد بنائه ليست مؤسسة على خطأ مفترض بل أساسها تحقق الخطأ من جانب المتسبب فيه سواء كان هو مالك البناء أو غيره فمسئوليته جنائياً تتطلب من باب أولى تحقق المتسبب بخطأ من تقوم عليه الدعوى العمومية فإذا كان الثابت في الدعوى إن مهندس التنظيم عاين منزل المالك (الطاعنة) فوجده بحاجة

تنذر بالسقوط العاجل وأنه يرجع ذلك إلى شروخ عاينها فيه لا تدرك إلا بعين ذى العين وطلب إلى الساكنين فيه إخلاء المنزل في ظرف أربع وعشرين ساعة وسقط المنزل قبل انتهاء هذه الفترة وأصيبت المجنى عليها أثناء مرورها في الطريقة وهي ذاهبة إلى الطريق المجاور للمنزل فليس في هذه الواقعة ما يصح معه نسبة أى خطأ أو إهمال للمالك حتى تكون مسئولة عن الحادث . (نقض جنائى ٢٧/١١/١٩٣٩ مج ٤١ عدد ١٣٣ ص ٣٣١ عمادة رقم ٢٧٥ ص ٧٢٩ السنة العشرين) .

دوحيث أنه تطبيقاً للقواعد القانونية المتقدمة يكون علم المتهم بحالة البناء أصلاً وتبعية وفرضاً على قول الشاهد عبد اللطيف حسن متأخرة ومن ثم يكون المتهم غير مسئول عما حدث به وإلغاء الحكم الابتدائي وبراءته واجبة طبقاً للمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(قضية النيابة العمومية ضد محمد محمد حسب الله رقم ٢١ س مصر سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن سلامة بك وكيل المحكمة ومحمود رشدى وحافظ الوكيل وحضور حضرة الأستاذ محمد الفتحي وكيل النيابة) ..

قضاء المحاكم الجزئية

قضاء الجنج

٢٠١

محكمة دمياط الوطنية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١

رجال مكتب المخدرات قبل القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية .

المبدأ القانوني .

انعدام صفة الضبطية القضائية لرجال مكتب المخدرات قبل القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي نشر بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ .

المحكمة

د حيث إن التهمة المنسوبة إلى المتهم أنه في ١ - ٨ - ١٩٥١ أحرز جواهر مخدرة (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها وكان ذلك بقصد الاتجار .

د حيث ان الحادث يتلخص فيما أثبتته الصاغ ابراهيم افندي العطار من قوة إدارة مكافحة المخدرات بدمياط بأنه علم من مصدر سري أن المتهم يتجر بالمواد المخدرة وصدر الاذن بالتفتيش (محمد السعدني) في ٣٠-٧-١٩٥١ ومحل بقالته وسكنه بناء على هذه التحريات . وبتاريخ ١-٨-١٩٥١ قام الصاغ ابراهيم افندي العطار ونمعة باقي أفراد القوة إلى محل بقالة المتهم فوجد المتهم واقفا بداخل المحل ويده اليسرى شيئاً يجري لفه بيده اليمنى فأمسك به العسكري

السيد خليل وأجرى الصاغ ابراهيم افندي فتح يده اليسرى فوجد بها ورقة صفراء بداخلها قطع حشيش وبتفتيش درج البنك وجد ورقة أخرى صفراء تحوى بعض قطع الحشيش .

د وحيث ان باقي أفراد القوة قرروا بما قرر رئيسهم المذكور .

د وحيث ان المتهم قرر أن شهرته محمد السعدني ولو أنه فيما بعد أثبت أن اسمه محمود السعدني وليست له شهرة باسم محمد واستشهد بعدة شهود أيدوه في حقيقة اسمه وأنكر هذا المتهم أن الحشيش المضبوط تعلقه في محضر البوليس والنيابة .

د وحيث ان الدفاع عن المتهم دفع بطلان كافة الاجراءات من تحريات وضبط وتفتيش وتحقيق لانعدام الولاية الشرعية أى لانعدام صفة الضبطية القضائية التي تبيح الضبط والتفتيش لرجال مكاتب المخدرات واستطرد في الدفع ببحث تاريخ إنشاء مكاتب مكافحة المخدرات واختصاص رجالها وأن الوظيفة في الأصل كانت نظرية وقائية وإرشادية وعلاجية وانتهى إلى بحث في القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ المنشور في ٢٢-١٠-١٩٥١ الذي أضفى عليهم صفة الضبطية القضائية من تاريخ نشره إذ كانت معدومة قبلا واستند إلى حكم الجنج المستأنفة الصادر في ١٨-١١-١٩٥١ في الجنجة رقم ٢٨٨٦ لسنة ١٩٥١ استئناف المنصورة كما دفع بطلان كافة الاجراءات لانعدام الولاية المسكانية لمن

قام بهذه الأمور على أساس عدم وجود كيان قانوني لمكتب مخدرات دمياط واستند إلى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٨ - ١١ - ١٩٥٠ .

كما دفع ببطالان إذن التفتيش لصدوره بدون تحريات وببطالان التفتيش لعدم صدور إذن به لأنه صدر باسم محمد السعدني وليس باسم المتهم وأن هناك متهما آخر صاحب مقهى اسمه محمد السعدني . وفي الموضوع طلب الحكم ببراءة المتهم استناداً إلى أن من قام بالتحقيق هو نفسه من قام بالضبط والتفتيش وأن التهمة محل شك واستناداً إلى شهود النفي الذين سئلوا وأقروا بعدم ضبط شيء مع المتهم عند ضبطه .

وحيث إنه بمجلس ١٠ - ٤ - ١٩٥٠ قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ٢٤ - ١٢ - ١٩٥١ لتحرى النيابة من وزارة الداخلية عن تاريخ إنشاء مكتب مكافحة المخدرات بدمياط .

وحيث إنه بمجلس ٢٤ - ١٢ - ١٩٥١ ورد تحريات النيابة من وزارة الداخلية واتضح للمحكمة منها أنه بتاريخ ٣٠ - ٩ - ١٩٥٠ أمر معالي وزير الداخلية بإنشاء فرع بإدارة مكافحة المخدرات بدمياط وأنه في ٨ - ١١ - ١٩٥١ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء إدارة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية تختص بتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمخدرات بكافة أنواعها في أنحاء المملكة المصرية وبالإشراف على مكافحة تهريبها بجميع الوسائل وألغى هذا القرار القرارين الصادرين من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ و ٢٥ - ١٢ - ١٩٣٥ الخاصين بإنشاء مكتب مكافحة المخدرات وإنشاء فرعين لهذا المكتب بطنطا وأسيوط كما ألغى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٣٠ - ١٠ - ١٩٤٧ والخاص بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات ثم صدر

قرار من وزير الداخلية رقم ٤٢٨ في ١٨ - ١١ - ١٩٥١ بإنشاء هذه الإدارة طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ - ١١ - ١٩٥١ المشار إليه وقد أعد مشروع قرار وزاري بتعديل وإنشاء فروع لهذه الإدارة فأرسل لوزارة الداخلية في ٢٧ - ١١ - ١٩٥١ على أن يشمل اختصاص فرع دمياط بموجب هذا المشروع محافظة دمياط ومركزى شربين وبلقاس من مديرية الغربية ومركز يلا بمديرية الفؤادية .

وحيث إنه وفقاً لمذكرة وزارة الداخلية يتعين رفض الدفع ببطالان الإجراءات لانعدام الولاية المكانية لمن قام بهذه الأمور لثبوت إنشاء مكتب مكافحة المخدرات فعلاً بدمياط بموجب قرار وزاري في ٣٠ - ٩ - ١٩٥٠ من وزير الداخلية المختص إنابة من مجلس الوزراء .

وحيث عن الدفع ببطالان إذن التفتيش لصدوره بدون تحريات فوفقاً لقانون تحقيق الجنايات يكفي أن يعلم طالب الإذن بصفة جدية عن طريق تحرياته السرية حصول الجريمة ولا محل لعمل تحقيق مفتوح كما قضى قانون الإجراءات الجنائية الذي حصلت الجريمة قبل صدوره ويتعين رفض الدفع .

وحيث عن بطلان التفتيش لأنه حصل بدون إذن لأن المتهم ليس له شهرة باسم محمد فإنه يكفي أن ينصب الإذن على شخصية المتهم بمجرد الخطأ المادى في اسمه لا يؤثر خصوصاً متى وضح أنه لا يوجد بقال آخر بهذا الاسم أو باسم الشهرة بل يوجد صاحب مقهى ويكون المتهم هو المقصود فعلاً بهذا الإذن ويتعين رفض هذا الدفع أيضاً .

وحيث عن الدفع بانعدام الولاية النوعية

أى صفة الضبطية القضائية لرجال مكاتب المخدرات عموماً قبل صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١. وهو وقت حصول الحادث .. فإن الثابت أن من قام بالتحريات واستصدار الاذن من النيابة والضبط والتفتيش والتحقيق هو الصاغ ابراهيم افندى العطار بصفته رئيس مكتب إدارة مكافحة المخدرات بدمياط وهو مكتب له كيان قانوني سليم حسب الثابت من مذكرة وزارة الداخلية لنائب نيابة دمياط كطلب المحكمة أخيراً ولكن رجال مكاتب مكافحة المخدرات عموماً سواء رؤسائهم أو مرؤوسوهم لم يكن لهم صفة الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنايات القديم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ إذ نص في المادة ٤ منه على رجال الضبطية القضائية على سبيل الحصر وليس من بينهم رجال مكافحة المخدرات وكذلك قانون الاجراءات الجنائية الجديد المادة ٢٣ منه كما أنه صدرت قوانين عديدة بإدخال بعض الموظفين على سبيل الحصر في هيئة مأموري الضبطية القضائية وليس من بينهم رجال مكافحة المخدرات حتى صدر القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ فأضنى عليهم هذه الصفة من تاريخ نشره في الوقائع الرسمية أى من ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك باضافة المادة ٤٧ مكررة الى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .

وحيث إن الثابت من المذكرة الايضاحية لوزارة الداخلية لمشروع المرسوم بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ جاء فيها : ولما كان تتبع تهريب المواد المخدرة يقتضى تنقل هؤلاء الضباط ومباشرتهم لعملهم في جميع أنحاء الدولة وليس لهم صفة الضبط القضائي طبقاً لأحكام المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية لذلك رتب اعطاؤهم هذه

الصفة فيما يتعلق بتنفيذ القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ لوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها وهو حكم جديد أغفله هذا القانون فبصراحة اللفظ أوضحت هذه المذكرة الايضاحية لوزارة الداخلية أن اعطاء صفة الضبطية القضائية يعتبر بمثابة حكم جديد أغفله القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أى لم يكن لهم قبل التعديل صفة الضبطية القضائية .

وحيث إنه جاء في تقرير لجنة الشؤون الداخلية لمجلس النواب عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ : كما أن المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الجديد التي نصت على رجال الضبطية القضائية على سبيل الحصر لم تنص على رجال مكافحة المخدرات من بين من لهم هذه الصفة فالقصد من هذا المشروع هو أن يكتسب ضابط مكافحة المخدرات صفة الضبطية القضائية تكون نوعية خاصة شاملة فيما يتصل بتطبيق قانون مكافحة المخدرات أى لا يتحدد بالحدود المكانية للاختصاص حتى يكون من الممكن القضاء على الدفوع التي تسبب عنها الحكم بالبراءة في قضايا عديدة .

وحيث إن محكمة استئناف المنصورة دائرة الجنح أثبتت في حكمها القيم بجلسته ١٨/١١/١٩٥١ رقم ٢٨٨٦ سنة ١٩٥١ مستأنف ما يعزز الأخذ بهذه المبادئ. إذ جاء فيه : ومن حيث إن الدليل القاطع على صحة هذا الدفع هو صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ بتعديل أحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ إذ أضاف اليه مادة جديدة رقم ٤٧ مكررة بمنح رجال إدارة مكافحة المخدرات صفة الضبطية القضائية ابتداء من ٢٢/١٠/١٩٥١ ومعنى هذا أن رجال هذه الادارة لم يكن لهم هذه الصفة قبل صدور هذا القانون لأن معنى إسباغ صفة جديدة على شخص معين يدل على

التي قام بها الصاغ ابراهيم افندى العطار ورجال قوته وجميعهم ليست لهم صفة الضبطية القضائية وقت الحادث الحاصل في ١٩٥١/٨/١ أى قبل تنفيذ القانون ١٨٧ سنة ١٩٥١ الذى نفذ في ١٩٥١/١٠/٢٢ فيجب استبعاد هذا الدليل والحكم بقبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانعدام الولاية النوعية أى صفة الضبطية القضائية وبرائة المتهم بما نسب اليه عملاً بالمادة ٣٠٤ ق ج مع المصادرة .

(قضية النيابة العامة رقم ١٨٢٨ سنة ١٩٥١ ضد محمد حسن السعدني وثانة حضرة القاضي حسن عكوش وحضور حضرة الأستاذ عفيفي يوسف وكيل النيابة) .

أنه كان محروما من هذه الصفة أو بعبارة أخرى أن صفة الضبطية القضائية كانت منعدمة عند رجال مكتب المخدرات أى أنهم كانوا قبل ١٩٥١/١٠/٢٢ أفراداً عاديين لا يحق لهم الضبط والتفتيش ولا يحق لهم إذن من النيابة بالتفتيش لأن المادة ٢٩ و ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات تستلزم أن يصدر الاذن لرجل من رجال الضبطية القضائية وينبنى على ذلك أن رئيس مكتب مخدرات دمياط لم يكن قبل ١٩٥١/١٠/٢٢ من رجال الضبطية القضائية .

و حيث إنه ليس في القضية أى دليل ضد المتهم سوى الدليل المستمد من تلك الأعمال

قضاء محكمة النقض المدنية^(١)

٢٠٢

الدائرة المدنية

٣ يناير سنة ١٩٥٢^(٢)

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبين ما صدر به الحكم
الحالى لاختلاف الخصوم . والسبب .

^(٢) غنم بعد هذا الحكم نص الحكم المطعون
فيه بأنه يحوى أبحاثاً . وتعليقاً للمجرد على هذا
الحكم لتعلقه بمردى تطبيق قانونه بالإجراءات :
المحكم

و من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

و من حيث أن الوقائع تحصل حسبما
يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى رقم
٢٥٢٩ سنة ١٩٤٨ كلى مصر أمام الدائرة
المختصة بنظر قضايا الإيجارات بمحكمة مصر على
الطاعن عن نفسه وبصفته رئيس مجلس إدارة
الشركة الشرقية للسينما ويقولون جاللى ايزادور
ليفى وطلبوا فيها الحكم بالزام الطاعن فى مواجهة
الآخرين بإخلاء العين المؤجرة المبنية بعقد
الإيجار المؤرخ فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٣٦
وتسليمها إليهم بما عليها من مبان وملحقات
— وقالوا شرحاً لدعواهم إنه فى ١٩ من أبريل
سنة ١٩٣٦ أجروا قطعة قضاء مساحتها ٧٣٥
متراً مبنية الحدود بالعقد إلى نقولا جاللى
الايطالى الجنسية ليقم عليها داراً للسينما بمبان

١ — نفى . قيام الحكم على دعامين واستقامته
على أى منهما . قيام الطعن على خطأ احدهما غير منتج .
ب — مستأجر من الباطن . استناده إلى حكم لصالح
المستأجر الأسمى صادر قبل العمل بالقانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ غير مقبول . لاختلاف الخصوم والسبب .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم المطعون فيه الصادر
بعدم اختصاص دائرة الإيجارات المخصصة
للفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد أقام
قضاه على دعامين — الأولى أن موضوع
العقد أرض قضاء . والثانية أن الطاعنة —
وهى مستأجرة من الباطن — قد استأجرت
المكان المؤجر بغير إذن كتابى صريح من
المالك فى تاريخ التأجير — ولما كان سبب
الطعن قائماً على الدعامة الأولى ، والحكم
يستقيم على الدعامة الثانية وحدها . لهذا
يكون الطعن غير منتج .

٢ — لا تعارض بين الحكم الصادر من
المحكمة المختلطة الصادر قبل العمل بالقانون

(١) نظراً لورود أحكام محكمة النقض المدنية متأخرة فقد رأينا نشرها فى هذا المكان على خلاف العناد حتى
لا يتأخر نشرها لاهيتها)

وفي ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف لأسبابه ولما أضافت عليها من أسباب فقر الطاعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم إذ فصل في النزاع على خلاف الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة في القضية رقم ٢٧٦٥ سنة ٦٥ ق خطأ في القانون ذلك أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى المشار إليها وطلبوا فيها الحكم بالإخلاء لانتها مدة التأجير ولأن العين المؤجرة أرض فضاء لا يستفيد مستأجرها بالحماية التي فرضها الأمر العسكري رقم ٣١٥ المعدل بالأمر رقم ٥٩٨ فأصدرت المحكمة المذكورة حكماً في هذا النزاع في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ قاضياً بصفة انتهائية برفض طلب الإخلاء على أساس أن المطعون عليهم يمتلكون بحكم القانون وبحكم نص العقد المباني التي أقيمت على الأرض اعتباراً من ٣١ مايو سنة ١٩٤١ وأن الإيجار المتفق عليه يشمل إيجار هذه المباني وأن طلب الإخلاء والحالة هذه مما يتعارض مع نصوص الأمر العسكري المشار إليه كما قضت بصفة انتهائية في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ برفض طلب المطعون ضدهم زيادة الأجرة المتفق عليها إلى ثمانين جنيهاً على أساس أن الأمر العسكري رقم ٥٩٨ قد حدد تحديداً قاطعاً الأجرة القانونية التي يجب على المستأجر دفعها . كما حدد الزيادة التي أباحها فلا يجوز للمطعون عليهم طلب زيادتها في غير الحدود التي أجازها الأمر العسكري السابق الإشارة إليه — وأنه لما كان الحكم قد صدر

ثابتة وما يتبعها من ملحقات ودكاكين حسب رغبته لمدة ثمانين سنوات من أول يونيو سنة ١٩٣٦ إلى ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ بإيجار شهري مقداره ثمانية جنيهات عن السنوات الخمس الأولى وخمسة عشر جنيهات عن ثلاث السنوات التالية وإنهم استصدروا حكماً بالإخلاء في الدعوى رقم ٥٨٩ سنة ١٩٤٧ المنيا ضد نيقولا جاللي إلا أن الطاعن استشكل في تنفيذه بحجة أنه مستأجر بموجب عقد إيجار محرر في ديسمبر سنة ١٩٤٦ صادر له من ليني الذي استأجر بدوره من نيقولا جاللي وقضى بقبول الإشكال ووقف تنفيذ الحكم وأسسوا دعواهم على أن عقد الإيجار المحرر بينهم وبين المستأجر الأصلي منهم يحرم التأجير من الباطن لمدة تزيد على مدة العقد الأصلي . وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على الدائرة الخامسة لجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٩ لاختصاصها بنظرها وأقامت قضاءها على أن القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ استثنى من نطاق تطبيقه الأرض الفضاء بمقتضى المادة الأولى منه كما نص في المادة الخامسة عشرة منه على أن تظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة . وإنه لا يغير من هذا النظر أن الأرض الفضاء المؤجرة قد اتفق على إقامة مبان عليها إذ أن ذلك لا يؤثر على طبيعة العقد فانه ينصب على أرض فضاء فاستأنف الطاعن هذا الحكم وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والقضاء باختصاص دائرة الإيجارات بنظرها وإحالتها عليها للفصل فيها من جديد مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف فدفع المستأنف عليهم بعدم جواز الاستئناف لأسباب ذكرها .

قضاه على دعامين : الأولى أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين لا تسرى أحكامه عملاً بالمادة الأولى منه على الأراضي الفضاء. وأن موضوع العقد هو أرض فضاء والآخرى أن الطاعن بصفته وهو مستأجر من الباطن قد استأجر المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك في تاريخ التأجير وأن التصريح العام في العقد الأصلي بالتأجير من الباطن لا يعمل به لأنه سابق على ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

« ومن حيث إنه لما كان الحكم يستقيم على الدعامة الثانية وحدها التي لم ينع عليها الطاعن في سبب الطعن على الدعامة الأولى كان الطعن غير منتج . والحكم فيما قرره بالنسبة إلى الدعامة الثانية لا يتعارض مع قضاء المحكمة المختلطة الصادر في ١٨ من إبريل سنة ١٩٤٦ قبل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لم يكن مطروحاً عليها موضوع عقد التنازل الصادر للطاعن الذي لم يكن خصماً في تلك الدعوى ومن ثم يتعين رفض الطعن » .

ملحوظة :

سبق أن قضت محكمة النقض بحكمها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض . واستثنت من ذلك الأرض الفضاء . وأنه لا يغير من هذا أن المستأجر قد أقام عليها بناء إذ أن مناط البحث ينحصر فيما إذا كانت العين عند التأجير كانت أرضاً فضاء أم مكاناً معداً للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض . ولا محل للتوسع في تفسير أحكام القانون الاستثنائي لأنه جاء على خلاف أحكام القانون العام .

بين نفس الخصوم وحازا قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى تحديد موضوع عقد الإيجار بحيث لا يجوز أن يعتبر العقد بعد ذلك منصبا على قطعة أرض فضاء تحدد حقوق طرفيه وفقاً للقانون العام بل أصبح عقد إيجار مبان تحدد حقوق طرفيه وفقاً لقواعد القانون الخاص بتحديد العلاقات بين المؤجر والمستأجر . ومن ثم كان من المتعين على المحكمة أن تلتزم في قضائها هذين الحكمين وأنها إذ قررت أن موضوع الدعوى يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحديد العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أهدرت حجة الحكمين الصادرين من محكمة مصر المختلطة وبالتالي مخالفة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني .

« ومن حيث إن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم إذ قرر أن وجود المباني على الأرض لا يغير من طبيعة العقد ولا يجعل مستأجرها مستحقاً لحماية الشارع بمسألة تخوله القوانين الاستثنائية لمستأجرى المساكن لما في طبيعتها من قيود قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك لأنه من المسلم أنه إذا رغب المستأجر في إقامة مبان على قطعة الأرض المؤجرة على أن تؤول ملكيتها عند انتهاء مدة الإجارة إلى المؤجر فإن ملكية المؤجر لهذه المباني تعتبر أنها مستقرة له ابتداء من تاريخ إقامتها وتغير في طبيعة موضوع العقد من أرض فضاء إلى أرض مقام عليها مبان ويؤكد هذا النظر اعتراف المطعون عليهم بأن عقد الإيجار قد شمل الأرض كما شمل المباني المقامة عليها .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص دائرة الإيجارات وهي الدائرة المختصة للفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أقام

لأنه سابق على ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ . وفي هذا القدر الكفاية لرفض الطعن .

غير أنه قد ورد في الحكم المطعون فيه بيان يسترعى النظر في قوله . إن المرجع في تحديد العلاقة بين المالك أو المؤجر الأصلي وبين المنازل إليه أو المستأجر من الباطن . هو القانون المعمول به حالياً لأنه وحده الذى ينظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وقد ألغى ما تقدمه من القوانين . ولما كانت كلها تحتوى على تدابير استثنائية فلا يمكن أن يكون لها وجود إلا بقيام هذه القوانين وبانتهاء مفعولها تزول آثارها وتحدد العلاقة وفقاً للقانون الاستثنائى الذى حل محل القانون الملغى . إن هذا المبدأ يشير إلى أن قاضى الايجارات لا يستطيع أن يطبق فى الدعوى القائمة أمامه غير القانون الاستثنائى المعمول به حالياً دون أى قانون آخر سابق عليه — ولو كان العقد موضوع الدعوى قد صدر فى عهد قانون استثنائى سابق .

وقد أشار الحكم المطعون ببيان هذا المبدأ إشارة عابرة .

وهذا البيان الوارد فى الحكم المطعون فيه قد يشير إلى المبدأ القائل بأن القوانين الاستثنائية التى تصدر لظروف طارئة لتحد من حق المؤجر فى الاخلاء ومن حقه فى تحديد قيمة الأجرة تعتبر من قبيل التجديد الضمنى الحاصل بحكم القانون Tacite reconduction . ومتى كان القانون الاستثنائى الذى يصدر بوقف تنفيذ القانون العام تزول آثاره بانتهاء مدته . ويحل محله القانون الجديد أو القانون العام فى تنظيم هذه العلاقة وآثارها . فذلك لأن التجديد الضمنى لا يترتب عليه اكتساب حق لأحد المتعاقدين قبل الآخر

تعليل للمحكمة :

عن مدى حجية الأحكام النهائية التى تصدر طبقاً للقوانين الاستثنائية

ورد فى الطعن السالف الذكر أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون إذ لم يحترم قوة الشيء المطعون فيه استناداً إلى أن المطعون ضدهم سبق أن أقاموا الدعوى رقم ٢٧٤٥ سنة ٧ قضائية أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة طلبوا فيها الحكم بالإخلاء لانتهاء مدة الإجارة . ولأن العين المؤجرة أرض فضاء لا تدخل فى نطاق تطبيق قوانين التأجير الاستثنائية . ولم تأخذ المحكمة المختلطة بهذا القول وقضت برفض طلب الإخلاء تطبيقاً لقانون التأجير الاستثنائى الذى كان نافذاً فى ذلك الوقت مستندة فى قضائها إلى أن التأجير لا يشمل أرضاً فضاء مادام قد اشترط فى العقد بأن تكون المباني التى تقام على العين المؤجرة ملكاً للمؤجرين ويقرر الطاعن أنه متى كان هذا الحكم نهائياً فهو يتعارض مع الحكم المطعون فيه الذى يقضى بوجوب تطبيق أحكام القانون العام — لا القوانين الاستثنائية — فى حالة الأرض الفضاء التى تؤجر لإقامة مباني عليها ولو اشترط فى العقد أن تؤول ملكيتها للمؤجر .

وظاهر أن محكمتنا العليا قد اكتفت عند الرد على ما تقدم بالقدر المتيقن : فقد تبين لها أن الطاعنة لم تكن خصماً فى الدعوى التى رفعت أمام المحكمة المختلطة وإن الطاعنة بصفتها متنازلاً إليها من باطن المستأجر الأصلي بغیر إذن كتابى صريح من المالك فى تاريخ التأجير لا تستحق حماية القانون الاستثنائى . وأن النصريح العام الوارد فى العقد الأصلي بإجازة التأجير من الباطن لا يعتد به

٢ - إجارة الأرض الفضاء استبعادها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أحكامه . ويقتضى أن يسرى هذا الاستبعاد حتى في حالة ما إذا كان الغرض من الإجارة إقامة مبان على الأرض الفضاء ولو اتفق على أن تؤول ملكية المباني إلى المؤجر . ومستأجر الأرض في هذه الحالة يستثمر ما لديه من رأس مال في مشروع تجارى الغرض منه استغلال تلك المنشأة التي يقوم ببنائها لأجل معين في التعاقد . فليس له بعد نهايته استغلال المنشأة لأجل يتجاوز تقدير الطرفين . بما يضمن على المستأجر من الأرباح في هذا العمل التجارى فوق ما كان يؤمله وينزل بالمؤجر خسارة تأبى العدالة أو القانون أن يتحملها ولا تبررها الظروف الاستثنائية الطارئة .

٣ - الرجوع في تحديد العلاقة بين المالك أو المؤجر الأصلي . وبين المستأجر من الباطن أو المتنازل إليه عن الإجارة . هو القانون المعمول به حالياً : لأنه وحده الذى ينظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين . وقد ألغى ما تقدمه من القوانين . ولما كانت تحتوى على تدابير استثنائية فلا يمكن أن يكون لها وجود ، إلا بقيام هذه القوانين ، وبانتهاء مفعولها نزول آثارها وتحديد العلاقة وفقاً للقانون الاستثنائى الذى حل محل القانون الملغى . أو يعود إلى حظيرة القانون العام ويخضع لأحكامه .

تطبيقاً للقانون السارى وقت التجديد . وإنما إذا تغير القانون فيما بعد يكون هذا التجديد الضمنى خاضعاً لأحكام القانون الجديد (ويراجع في هذا Lois et Décrets من دالوز ربرتوار براتيك جزء ٧ ص ٧٠٣ فقرة ٤٤٣ الواردة تحت القوانين المتعلقة بالإيجارات) .

Mais la tacite reconduction n'est pas un effet, mais une suite du bail, et ne crée qu'une simple expectative. Elle est par conséquent régie par la loi nouvelle.

حكم محكمة الاستئناف

الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٤٩

١ - حكم دائرة الإيجارات بإحالة القضية لدائرة أخرى لاختصاصها . مدلوله . جواز استئنائه .

ب - أرض فضاء . تأجيرها لأقامة ، باني عليها على أن تؤول ملكيتها للمؤجر . تطبيق القانون العام .

ج - تحديد العلاقة القانونية بين المؤجرين والمستأجرين . المرجع فيه للقانون الاستثنائى القائم . ولا يجوز تطبيق سواه .

د - حجية الشيء المفضى فيه . حالة تعديل نصوص القانون الاستثنائى الذى صدر الحكم السابق فى ظله .

المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية (دائرة الإيجارات) وإن وصف بأنه قرار بالإحالة إلى دائرة أخرى للفصل فيها ، هو فى الواقع حكم بعدم اختصاص المحكمة التى رفع أمامها النزاع تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ما دامت هذه الإحالة تستند إلى وجوب تطبيق أحكام القانون العام . ولهذا يكون للخصوم حق التظلم من هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

وحيث إن المستأنف عليهم دفعوا بعدم جواز الاستئناف للأسباب الآتية — أولاً : لأن الحكم المستأنف إن هو إلا قرار صادر بالاحالة من دائرة إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة نفسها فلا يجوز استئنافه — ثانياً : وعلى فرض أن قرار الاحالة يصح اعتباره حكماً فهو غير قابل للاستئناف عملاً بالمادة الخامسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمنازعات التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر .

وحيث إن الحكم المستأنف وأن وصف بأنه قرار بالاحالة فهو في الواقع حكم بعدم اختصاص المحكمة التي رفع أمامها النزاع طبقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يكن ملحوظاً فيه أن تنظر الدعوى أمام أية دائرة من دوائر محكمة مصر الابتدائية فحسب بل كان المقصود به تغلّي دائرة معينة عن نظرها وهي الدائرة التي تعرض عليها قضايا المنازعات بين المؤجرين والمستأجرين وفقاً للقانون السالف الذكر وهذه الدائرة وإن كانت إحدى دوائر محكمة مصر إلا أن لها اختصاصاً تنفرد به عن غيرها بموجب هذا القانون الذي ينص على أن تكون أحكامها نهائية غير قابلة للطعن فيها فإذا ما تنحت عن اختصاصها وأحالت النزاع إلى دائرة غيرها قولاً منها بأن هذه الدائرة هي المختصة دونها فإن الاحالة سواء وصفت بأنها قرار أو حكم هي من الأحكام التي تفصل في مسألة الاختصاص وللخصوم حق التظلم من هذا الحكم بطريق الاستئناف .

وحيث إنه وإن كان قانون إيجارات الأماكن يقضى بأن تكون أحكام المحكمة الابتدائية التي ترفع أمامها المنازعات الناشئة

عنه نهائية غير قابلة للطعن فإن هذا ينصرف بداهة إلى الأحكام التي تبت في موضوع النزاع فلا تشمل الأحكام المتعلقة بمسائل الاختصاص لأنها بطبيعتها أحكام تتناول مسائل فرعية سابقة على الفصل في موضوع الدعوى .

ومن حيث إنه مما ذكر يبين أن الدفع بعدم جواز الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً لأنه استوفى الوضع المقرر في القانون .

وحيث في موضوع الاختصاص — فقد أصاب الحكم المستأنف إذ قضى بأن النزاع في صورته التي طرحته على المحكمة لا يدخل في نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك أن هذا القانون خاص بإيجارات الأماكن ومدلول هذه الكلمة يشمل حتماً المباني وما إليها من المنشآت المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض فلا يسرى على الأرض الفضاء كما هو منصوص في المادة الأولى منه ولكي تكون الإجارة وما ينشأ عنها من منازعات بين المؤجر والمستأجر داخلة تحت حكم هذا القانون ينبغي أن تكون منعقدة على مكان من الأمانة . فإذا كان محلها أرضاً فضاء خرجت من دائرته . وانتفتت المحكمة من تشريعها وغايتها حماية المستأجر الذي يشغل مكاناً يأويه أو يزاول فيه نشاطه وعمله وقد أصبح مهدداً بالطرد من سكنه أو محل عمله بسبب جشع المؤجرين وتلفهم على رفع الأجور تحت تأثير العوامل الاقتصادية التي تخلف عن الحرب — وهذا الاعتبار لا محل له في حالة إجارة الأرض الفضاء . ولهذا استبعدنا القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويسرى هذا الاستبعاد حتى في حالة ما إذا كان الغرض من الإجارة إقامة مبان

سبق أن رفعوا دعوى أمام المحكمة المختلطة بإخلاء العين المؤجرة وتسليمهم ما عليها من المبنى ورفضت الدعوى وهو بمثابة اعتراف منهم بأن النزاع يدور حول المبنى المقامة على الأرض الفضاء — هذا القول لا أهمية له في موضوع الاختصاص لأن وجود المبنى ليس منكوراً وحق المؤجر عليها مقرر في العقد سواء تولد هذا الحق وقت الإنشاء أو عند التسليم . كل هذه مسائل حاصلة بعد التعاقد فلا تغير من طبيعته ولا تجعل من المستأجر الذي تقدم ذكره مستحقاً لحماية الشارع فيما استنه من تدابير استثنائية يجب تفسيرها في أضيق حدودها ولا تنطبق بأى حال على واقعة الدعوى حسبما تبين من ظروفها وملابساتها .

وحيث فضلاً عما سبق إرادته فإن للدعوى وجهاً آخر يجعلها خاضعة لأحكام القانون العام ويان ذلك أن شركة السينا الشرقية تستند إلى عقد التنازل الحاصل لها من يقول جاللى المستأجر الأصلي وثابت التاريخ في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ وقد سبق لنقول جاللى أن تنازل بمد عقد الإيجار إلى ليني في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩ وبالرغم من ذلك فإن قانون إيجارات الأماكن الذى تبني الشركة دفاعها الآن على أساسه يشترط لجوازه الإفادة من أحكامه أن يكون التأجير من الباطن حاصلاً بتصريح كتابي من المؤجر وقت التأجير متى كان عقد الإيجار سابقاً على ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ولا يغنى عن التصريح الخاص ما يتضمنه عقد الإجارة الأصلي من تصريح عام ولا ريب أن المرجع في تحديد العلاقة بين المالك أو المؤجر الأصلي وبين المستأجر من الباطن أو المتنازل إليه عن الإجارة هو القانون المعمول به حالياً لأنه وحده الذى ينظم العلاقة بين المؤجرين

على الأرض الفضاء ولو آلت ملكية هذه المباني إلى المؤجر فيما بعد انتهاء الإجارة — ومرد ذلك إلى أن مستأجر الأرض الفضاء يقصد إقامة منشآت عليها ثم التخلي عنها بعد فترة من الزمان وإن كان يبدو في ظاهر الأمر مستأجراً فهو يختلف كل الاختلاف عن أولئك المستأجرين الذين عناهم قانون إيجارات الأماكن ومن أجلهم وضع تلك القيود والأحكام التى تحد من حرية التعاقد وتخرج على إجراءات القانون العام وأوضاعه — وآية ذلك أن مستأجر الأرض الفضاء يستثمر ماله فيه من رؤوس الأموال في مشروع تجارى الغرض منه استغلال تلك المنشآت والحصول على ما يؤمله من ربح يغطي ثمنها وتكاليفها وفوائد رأس المال وهذا من جانب عمل تجارى موقوف بمدة التعاقد روعيت فيه جميع العوامل التى يدخلها أصحاب هذه المشروعات في تقديرهم من ربح أو خسارة فإذا طالب المؤجر بتنفيذ عقد الإيجار فيما يخوله من حقوق فليس في هذا الطلب إخلال بحق المستأجر أو إساءة استعمال حق من ناحية المؤجر — وإصرار المستأجر على البقاء في العين المؤجرة إذا لم يكن له سند من العقد نفسه أمر لا يستسيغه القانون لما فيه من حرمان المؤجر من تملك المنشآت والانتفاع بها وتمكين للمستأجر من الاستمرار في استغلال مشروعه استغلالاً يتجاوز تقديره ويضيق عليه من الأرباح فوق ما كان يؤمله وينزل بالمؤجر خسارة تأتى العدالة أو القانون أن يتحملها ولا تبررها الظروف الاستثنائية الطارئة التى اشترع قانون إيجارات الأماكن لعلاجها وملافاة أضرارها .

وحيث إن ما تقوله الشركة المستأنفة في أسباب استئنافها من أن الورثة المستأنف ضدهم

والمستأجرين وقد ألغى ما تقدمه من القوانين ولما كانت جميعها تحتوى على تدابير استثنائية فلا يمكن أن يكون لها وجود إلا بقيام هذه القوانين وبانتهاء مفعولها نزول آثارها وتحدد العلاقة وفقاً للقانون الاستثنائي الذي حل محل القانون الملغى أو تعود إلى حظيرة القانون العام وتخضع لأحكامه .

« وحيث يبدو جلياً من جميع ما تقدم أن الحكم المستأنف قد أصاب في قضائه ويتعين تأييده .

٢٠٣

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

حكم . تسييه . قيام الحكم على قرائن مجمعة ومتأسكة . فساد قرينة منها . نقض الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في القول بصورية العقد على جملة قرائن . وكانت القرائن التي استندت إليها وحدة متأسكة تضافرت في تكوين عقيدة المحكمة بحيث ان انيار احداها يترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك كذلك فإن الحكم يكون قد شابته خطأ في الاسناد يستوجب نقضه .

المحكمة

« من حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه شابته بطلان في الاسناد ذلك لأنه أسس قضاءه في إثبات صورية عقد مورثة الطاعن على ما ورد بأقوال الشهود

في محضر التحقيق من أن مورثه قش محمد الشوربجي كانت تقسم وقت صدور البيع مع خالها البائع لها في منزل واحد بحكم زواجهما من ابنه ، وهذا الذي أسنده الحكم للشهود لا أثر له في محضر التحقيق ، كما أخطأ الحكم إذ نسب إلى مورثة الطاعن أنها كانت وقت البيع زوجة لابن البائع واتخذ من هذه المصاهرة قرينة على الصورية ، مع أن هذه المصاهرة كانت قد انقطعت بوفاة ابنه قبل حصول البيع .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية إلى هذه المحكمة أن ما أسنده الحكم إلى الشهود في خصوص إقامة مورثة الطاعن وقت صدور عقد البيع المطعون فيه مع خالها البائع لها في منزل واحد بحكم زواجهما من ابنه لا سند له من الواقع إذ أجمع شهود الاثبات والنفي على السواء على أن مورثة الطاعن كانت وقت البيع تقيم في منزل آخر غير المنزل الذي كان يقيم فيه خالها البائع لها ، كما أن أحداً من الشهود لم يقرر أنها كانت وقتئذ زوجة لابنه . ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بصورية عقد مورثة الطاعن على جملة قرائن منها القرينة المستمدة من إقامة مورثة الطاعن مع خالها البائع في تاريخ العقد وقياس المصاهرة بينهما لوجودها وقتئذ في عصمة ابنه استناداً إلى ما عراه خطأ إلى الشهود . وكانت القرائن التي استند إليها وحدة متأسكة تضافرت في تكوين عقيدة المحكمة بحيث ان انيار احداها يترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك فان الحكم يكون قد عاره خطأ في الاسناد يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٠ ق)

تعليق المجلة :

تراجع بهذا المعنى أحكام محكمة النقض رقم

١٨٤ سنة ١٧ قضائية الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٤٩ . والحكم رقم ٤٣ سنة ١٦ قضائية الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٤٧ . ومضمونها — أنه متى كان الحكم قد أقام قضاءه على عدة قرائن مجتمعة . بحيث لا يعرف أنها كان أمهاسياً جوهرياً له . ثم تبين فساد بعضها . يكون من المنعسين نقض الحكم .

وقارن بعد هذا الحكمين رقم ٤٠٠ سنة ١٤ و ٥ سنة ١٥ قضائية الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٦ . ومضمونها — أن الحكم متى اعتمد على قرينة من قرائن عدة أوردها . فلا يجدى أن تنعى عليه أنه يأخذ بهذه القرينة . متى كان قضاؤه مستقيماً بدونها .

وباستعراض الأحكام السابقة . يقتضى الإشارة بأنه متى كان الاثبات بالقرائن جائزاً فإنه لمحكمة الموضوع وحدها السلطة المطلقة في استنباط وتقدير القرائن التي تؤدي إلى تكوين عقيدتها . ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه منها متى كان استنباطها سائغاً ولا قصور فيه — ومتى قررت هذه القاعدة فلا خلاف أيضاً أن القرائن القضائية التي يقوم عليها الحكم يقتضى أن تكون وحدة متماسكة متضافرة — ولكن ليس مدلول هذا أن توازن محكمة النقض بين القرائن التي لا مطعن عليها والقرائن التي يتبين فسادها فهذا هو التقدير الموضوعي للقرائن القضائية غير أنه متى كانت القرائن القضائية التي تكون منها عقيدة القاضي وحدة متماسكة ، فإن اختل بعضها بعيب من عيوب التسبب اختل معه الحكم كله واستحق النقض .

ولا يناقض هذا ما استقر عليه الرأي من أن الحكم يكون صحيحاً إذا استقام على بعض أسبابه — فهذا شأنه عند الاستناد إلى حجة

قانونية غير صحيحة . واستقام الحكم على الحجج الباقية أو الاستناد إلى وقائع متعددة، أو مقدمات مختلفة متى استقام الحكم على بعضها دون البعض الآخر — غير أنه في حالة القرائن القضائية فإن هذه القرائن المتضافرة هي التي كونت عقيدة القاضي في الحكم . ومحكمة الطعن لا تملك أن توازن بين بعضها الذي شابه العيب . والبعض الآخر الذي ظل صحيحاً . لتقدير أن كان الحكم المطعون فيه يستقيم أو لا يستقيم على أساسه .

٢٠٤

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ — نقض . عدم اشتغال الطعن على تفصيل للأسباب التي بنى عليها . عدم قبوله شكلاً .

ب — مقارنة المادة ١٥ من قانون النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات الحالي .

المبادئ القانونية

١ — القول في تقرير الطعن بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون العام وقانون عقد العمل الفردي . والعقد المبرم بين الطرفين . والثابت بالأوراق . وشهادة الشهود . والقول كذلك بوقوع تناقض في أسباب الحكم المطعون فيه مع قصوره وغموضه — كل ما تقدم عبارات مبهمه يحوطها التجهيل ولا تتضمن أى تحديد لما يعاب به على الحكم ولا أى بيان عن مواطن مخالفة القانون . ولهذا يكون تقرير الطعن غير مشتمل على

العمل الفردي وخالف ما هو ثابت في الأوراق وشهادة الشهود مع القصور في أسباب الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه في قضائهم برفض الحكم بتعويض الخسائر المطلوبة وسيقدم بشرح لهذه الأوجه بالمذكرة .

ومن حيث إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض إذ أوجبت أن يكون تقرير الطعن مشتملاً على تفصيل الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان الطعن باطلاً ، قد عنت بهذا التفصيل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إيراد أسباب الطعن إيراداً يعرف به كل سبب على حدة تعريفاً محدداً له كاشفاً عن المقصود منه كشفاً وافياً نافياً عنه الغموض والجهالة بحيث يتبين منه العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ولما كان ما أورده الطاعن في تقرير الطعن كما سبق بيانه لا يعدو القول بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون العام وقانون عقد العمل الفردي والعقد المبرم بين الطرفين والثابت بالأوراق وشهادة الشهود مع الغموض والتناقض والقصور في الأسباب ، وهي عبارات مجملة مبهمه يحوطها الغموض والتجهيل إذ هي لا تكشف عن المقصود منها ولا تتضمن أي تحديد لما يعاب به على الحكم ولا أي بيان عن مواطن مخالفة القانون والعقد والثابت بالأوراق وشهادة الشهود أو عن مواضع الغموض والتناقض والقصور ، فيكون تقرير الطعن غير مشتمل على تفصيل للأسباب التي بني عليها الطعن .

ومن حيث إن الطاعن رد على الدفع بأنه في مذكرته الشارحة أوضح تفصيلات الأسباب التي أوردها في تقرير الطعن وأن في ذلك وفيما أورده من الوقائع في صدر تقريره

بيان كاف للأسباب التي يقوم عليها الطعن ويكون غير مقبول شكلاً . ولا يغني عن ذلك ما ورد من بيان أو تفصيل للأسباب في المذكرة الشارحة .

٢ — المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات وإن اقتضت على النص بوجوب بيان الأسباب التي بني عليها الطعن . بدلاً من عبارة المادة ١٥ من قانون النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ التي أشارت بوجوب تفصيل الأسباب التي بني عليها الطعن — إنما توجب هي كذلك أن يكون البيان كافياً بحيث يحدد أسباب الطعن ويعرفها تعريفاً واضحاً .

المحكمة

ومن حيث إن المطعون عليه والنيابة العامة دفعا بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلان تقريره لعدم اشتماله على تفصيل للأسباب التي بني عليها وفقاً للمادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض .

ومن حيث إنه يبين من تقرير الطعن أن كل ما أورده الطاعن فيه عن أسباب الطعن هو أنه يوجه طعنه عن كل مبلغ من المبالغ الثلاثة التي طلب الحكم بها في دعواه كالاتي : (فتن الأول لأن الحكم المطعون فيه خالف العقد المبرم من الطرفين بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٤٥ وخالف أيضاً القانون مع الغموض الوارد في العبارة والقصور في التسييب وعن المبلغ الثاني خالف الحكم المطعون فيه أيضاً شروط العقد سالف الذكر ، كما خالف القانون مع حصول التناقض في عبارة الحكم بشبائه والقصور في التسييب أيضاً وعن المبلغ الثالث في الحكم قد خالف القانون العام وقانون عقد

إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، وهو ما لا يتوافق في كل ما أورده الطاعن في تقرير طعنه .

« ومن حيث إنه ينبغي على جميع ما تقدم أن الدفع على أساس صحيح ومن ثم بتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان تقريره لعدم اشتماله على بيان كاف للأسباب التي بنى عليها .

(القضية رقم ١١١ سنة ١٩٠٩ ق) .

٢٠٥

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ — استئناف . بدء ميعاده . في حق المعلن إليه وحده تطبيقاً لقانون المرافعات السابق .

ب — استئناف . الحكم بقبوله شكلاً . المحكمة ممنوعة بعد ذلك من سماع دفع يبطلان صحيفة الاستئناف ولو كان مرجع هذا الدفع متعلق بواقعة من وقائع النظام العام .

ج — نقض . عدم بيان الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف قبل الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . فضلاً عن تعلق الدفع بعنصر واقعي . عدم قبول .

المبادئ القانونية

١ — لا يبدأ سريان ميعاد الاستئناف ، تطبيقاً لما ورد في المادة ٢٥٣ مرافعات (قديم) إلا لمن أعلن إليه الحكم دون غيره . خلافاً لما قرره القانون الحالي .

٢ — إذا قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً . فقد استنفدت ولايتها فيما قضت به . ولا تملك النظر بعد ذلك في الدفع الذي تقدم لها بعد ذلك ببطلان صحيفة

ما يحقق غرض القانون من تفصيل أسباب الطعن ، كما تمسك بأن المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات (الجديد) جاءت معدلة للمادة ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض في هذا الخصوص ، إذ وردت فيها عبارة (وبيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن) بدلا من عبارة (وتفصيل للأسباب التي بنى عليها الطعن) وهي عبارة لا توجب تفصيل الأسباب في تقرير الطعن ، وأن هذا التعديل يسرى على الطعن الحالي ولو أن تقريره حصل في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد .

« ومن حيث إن العبارة في تفصيل أسباب الطعن هي — كما جرى به قضاء هذه المحكمة — بما جاء في تقرير الطعن وحده ، لأن هذا التفصيل مطلوب لإبداء على جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا لأسبابه منذ افتتاح الخصومة ، ولا يغني عنها ما يرد في المذكرة الشارحة التي لا تقوم مقام التقرير فيما أوجب القانون أن يشتمل هو عليه .

« ومن حيث إن المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) تنص على سريانه فيما عدا الأحوال المستثناة على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ، ومؤدى هذا النص أن يكون تقرير الطعن وقد تم قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور محكوماً بالمادة ١٥ من المرسوم بقانون بإنشاء محكمة النقض ، على أن عبارة (وبيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن) المذكورة في المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات الجديد توجب هي كذلك هذا البيان كافياً بحيث يحدد أسباب الطعن ويعرفها تعريفاً واضحاً يكشف عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعزى

الاستئناف لأن المحامي الموقع على صحيفة الاستئناف قد استبعد اسمه من الجدول .

٣ - إن القول بأن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام . وكان على المحكمة أن تلاحظه من تلقاء نفسها محله أن لا تكون قد قضت فعلا بقبول الاستئناف شكلا .

٤ - لا تقبل إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض . لأنه فضلا عن قيامه على عنصر واقعي . وهو تحقيق صحة ما إذا كان المحامي مقيداً أو غير مقيد للرافعة أمام محكمة الاستئناف . فقد كان يجب أن يبدى هذا الدفع أمام المحكمة قبل إصدار حكمها بقبول الاستئناف شكلا . ولهذا فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

« من حيث إن حاصل سبب الطعن على الحكم الأول الصادر في ١٩٤٨/١١/٢٨ برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلا هو أن محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات (القديم) إذ قضت بأن ميعاد الاستئناف إنما يبدأ سريانه من تاريخ إعلان الحكم بالنسبة للمعلن إليه دون من أعلنه مع أن التطبيق الصحيح لهذه المادة هو أنه يسرى على المعلن والمعلن إليه على السواء .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص « أن من القواعد القانونية

العامه أنه لا اجتهاد في شرح أو تأويل القانون مع وضوح نصه وبما أن المادة ٣٥٣ مرافعات أهلى واضحة النص على أن ميعاد الاستئناف لا يبدأ سريانه من تاريخ إعلان الحكم إلا لمن أعلن إليه ذلك الحكم دون غيره وطالما أن المستأنف (المطعون عليه) لم يعلن به لغاية الآن فيكون دفع المستأنف ضدها الخامسة (الطاعنة) بالنسبة لهذا الشطر ليس له سند من القانون ، هذا فضلا عن مجافاته للبدا القانوني العام وهو « لا يضار إنسان بفعل نفسه المشروع » . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات (الجديد) من جريان الميعاد في حق من أعلن الحكم . ومن أعلن إليه فهو تشريع جديد معدل للقانون القديم في هذا الخصوص ولا يسرى على استئناف المطعون عليه الحاصل في ١٩٤٨/٥/٢٣ قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وذلك عملاً بالمادة الثانية من هذا القانون .

« ومن حيث إن حاصل سبب الطعن في الحكم الثاني الصادر في ١٩٤٩/١/١٦ هو أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت برفض الدفع بطلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أنها قضت في حكمها السابق الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلا مع أن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام وكان يجب على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، كما أخطأت إذ قررت أن المحامي الموقع على صحيفة الاستئناف مقرر للرافعة أمامها في حين أن اسمه كان مستبعداً من الجدول منذ ٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ . ومن مقتضى هذا الاستبعاد منع المحامي من المرافعة والفتوى وسائر حقوق

بجميع أوجهه على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٠٩ ق) .

٢٠٦

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

١ — دعاوى اليد . سندها ظهور الحيازة بشروطها القانونية .

ب — تقض حكم اليد الذي يعتمد على مستندات الملكية دون الحيازة .

المبادئ القانونية

١ — الشرط الاساسى لدعوى اليد هو ظهور حيازة المدعى بشروطها القانونية للعقار الذى يطلب منع التعرض له فيه . ولا محل لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل الاستثناس للتحقق من صفة وضع اليد . لا لتأسيس الحكم عليها .

٢ — الحكم فى دعوى اليد الذى يعتمد على تقرير الخبر المبنى على تحقيق مستندات الملكية دون تحقيق شرط الحيازة . يستوجب نقضه .

المحكمة

من حيث إن مما يشغاه الطاعن على الحكم أنه أخطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه — الوجه الأول — إذ أسس قضاءه على أن الحازة والسور محل النزاع مملوكان للطعون عليه فى حين أنه لا يجوز الحكم فى دعوى منع التعرض على أساس ثبوت الملكية وذلك عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الترافعات (القديم) .

المحامين عملاً بالمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المحكمة بعد أن استنفدت ولايتها فى الفصل فى شكل الاستئناف بقبوله شكلاً لا تملك النظر فى الدفع بطلان صحيفته لتعلق هذا الدفع بشكل الاستئناف الذى سبق أن فصلت فيه لا بموضوعه ومردود ثانياً بأن قول المحكمة بعد ذلك بأن المحامى الموقع على عريضة الاستئناف هو من المحامين المقررين أمامها وإن استبعد اسمه من الجدول وإبرادها دفاع المطعون عليه فى هذا الخصوص قد جاء منها تزييداً لا تأثير له على سلامة حكمها ، ومردود أخيراً بأن تحدى الطاعنة بأن الدفع المشار إليه يتعلق بالنظام العام فكان على المحكمة أن تلاحظه من تلقاء نفسها — إن هذا التحدى إنما محله أن لا يكون قد صدر منها حكم بقبول الاستئناف شكلاً ، ذلك أن قوة الأمر المقضى التى اكتسبها حكمها المذكور تحول دون جواز التمسك أمامها بدفع جديد خاص بشكل الاستئناف ولو كان ماساً بقواعد النظام العام . كما لا تقبل إثارته لدى هذه المحكمة كسبب لنقض الحكم الأول لأنه يقوم على عنصر واقعى وهو تحقيق ما إذا كان المحامى الموقع على عريضة الاستئناف مقررراً أم غير مقرر أمام محكمة الاستئناف ، وقد كان يجب إثارته لدى محكمة الاستئناف لتحقيق هذا العنصر الواقعى قبل إصدار حكمها بقبول الاستئناف شكلاً ، أما وهذا لم يحصل فلا تقبل إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن

— والوجه الثاني — إذ قضى في الدعوى دون تحقيق شرط الحيابة الذي يوجب القسانون توافره بقبول دعوى منع التعرض وذلك رغم أن الطاعن نازع لدى محكمة الموضوع في توافر هذا الشرط ، ومع ذلك اكتفت المحكمة في حكمها التمهيدى الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بالإحالة على التحقيق لإثبات أن الدعوى أقيمت عقب حصول التعرض وقبل مضي سنة على وقوعه ، دون أن تأمر بتحقيق شرط الحيابة — والوجه الثالث — إذ اعتبر الحكم أن فتح الطاعن باباً في المبنى المقام على القطعة رقم ٨ وهي من قطع التقسيم التي خصص المطعون عليه حارة حموده لمنفعتها — أعتبر ذلك تعرضاً مع أن الخبير المتدب من محكمة أول درجة أثبت في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه ، أن الطاعن محق في فتح باب ومطلات من هذا المبنى على الحارة المذكورة ، بما كان لا يجوز معه للمحكمة أن تعتبر فتح الباب في هذا المبنى على الحارة السالفة الذكر تعرضاً يقتضى الحكم بسده .

« ومن حيث إن هذا النعى بجميع أوجهه في مجله . ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ، أن الدعامة الأساسية التي أقام عليها قضاءه بمنع تعرض الطاعن في الحارة والسور هي ثبوت ملكية المطعون عليه لهما . ولا عبرة بما ورد به من « أنه ليس هناك خلاف بين طرفي الخصومة على أن الحارات مملوكة للمدعى (المطعون عليه) وفي وضع يده . » ذلك لأنه يبين من الاطلاع على مذكرة الطاعن لدى محكمة أول درجة وكذلك على عريضة استئنافه ومذكرته لدى محكمة ثاني درجة المودعة صورها الرسمية جميعاً بملف الطعن — وما أثبتته الحكم التمهيدى

الصادر منها في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ ، أن الطاعن كان ينازع في حيابة المطعون عليه للحارة المشار إليها بعد أن أصبحت مخصصة لنفعة قطع التقسيم ، والمحكمة إذ حققت شطراً من دفاع الطاعن وأوردت في أسباب حكمها أن الدعوى رفعت قبل مضي سنة من حصول التعرض فإنها لم تلق بالاً إلى تحقيق الشرط الآخر المتضمن منازعة الطاعن في توافر حيابة المطعون عليه للسور والحارة . ولما كان الشرط الاساسى لدعوى اليد هو حيابة المدعى بشروطها القانونية للعقار الذي يطلب منع التعرض له فيه ، ولا محل فيها لبحث الملكية ومستنداتها إلا على سبيل الاستثناس للتحقق من صفة وضع اليد لا لتأسيس الحكم عليها ، وكان الخبير الذي اعتمد الحكم على تقريره قد أثبت فيه أن الطاعن محق في فتح باب على الحارة من المبنى القائم على قطعة تقسيم حموده رقم ٨ ، وكان الحكم قد اعتبر هذا العمل من جانب الطاعن تعرضاً دون أن يستظهر وجه التعرض في هذا الخصوص وهو الشرط المسوغ للدعوى . لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد خالف القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المنصبة على هذا الحكم .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٠ ق)

٢٠٧

٢٩ مايو سنة ١٩٥١

رسوم الدعوى الجنائية . رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية ..

المبادئ القانونية

١ - أوردت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية أن الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية يطبق في شأنها الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية مع مراعاة بعض أمور وردت في المادة المذكورة متعلقة بطعن المتهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض أو متعلقة بالمدعى بالحقوق المدنية . وهذا النص الوارد في المادة السالفة الذكر لا يتعارض مع ما فرضته المادة الأولى من فرض رسم ثابت على المدعى بالحقوق المدنية في القضية الجنائية التي يرفعها للمحكمة .

٢ - إذا كان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه في الحكم وكان طعنه عاما يشمل الدعويين الجنائية والمدنية فإنه إذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية فإنها تسوى طبقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ١٨ من القانون التي تقضى بسريانه قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها ولا يطبق حكم المادة الأولى من القانون .

المحكمة

د حيث إن الطاعن يقول في طعنه أن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض المعارضة المرفوعة منه في قائمة الرسوم وتأييد هذه القائمة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ذلك بأن الرسوم المستحقة عليه والتي قضى

الحكم بالزامه بها إنما هي رسوم نسبية تؤخذ طبقاً لقيمة من المبلغ المحكوم به فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ على أن الرسوم الخاصة بالمواد المدنية في الدعاوى الجنائية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية يطبق عليها نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلا أن المحكمة خلطت بين الرسوم التي تحصل مقدماً والرسوم التي لا تحصل كذلك مع أن الأولى هي التي يقوم بدفعها للدعى بالحق المدني والتي لا يجوز أن تنقص عن الرسم المقرر للقضية الجنائية وأنه لو أراد المشرع أن يجرى على الرسوم كافة هذا القيد الأخير لما فاته النص على ذلك صراحة أما هو لم يفعل وأشار إلى ما يحصل مقدماً ، فإنه يكون قد أراد بذلك القصر والتخصيص وبناء على ما تقدم يكون الرسم المستحق عليه ٢٠٠ مليم فقط نصفها عن الحكم الغيابي والنصف عن حكم المعارضة وذلك لحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

د حيث إن النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بضرب آخر فتدخل المجنى عليه مطالباً بمبلغ ٢١ ج على سبيل التعويض فقضت محكمة أول درجة بتغريم المتهم ٥٠ قرش وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية جنيهاً واحداً على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) فقضت المحكمة الاستئنافية غايياً برفض الاستئناف - وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ولما أن عارض في هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي مع إلزام المتهم (الطاعن) بالمصاريف المدنية - فحرر قلم الكتاب بناء على ما تقدم

قائمة بمبلغ ٣ ج قيمة الرسوم المطلوبة من المتهم بناء على هذا الحكم الصادر بالزامه بالمصاريف وأعلنه بها ، فعارض في هذه القائمة طالبا تعديلها إلى مبلغ ٢٠٠ ملجم طبقا للمادة ٥٤ من القانون الخاص بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية وقضت المحكمة برفض المعارضة وتأيد التقدير الوارد بتلك القائمة بناء على أن الرسوم الواجبة في حالة الطاعن هي التي يقررها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ . بشأن الرسوم في المواد الجنائية وهي بذاتها التي قدرها قلم الكتاب بالقائمة وأعلن المتهم بها .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية وأن قررت فرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم للمحاكم بفئات عيبتها من بينها ٢٠٠ قرش على قضية اللجنة المستأنفة ونصف ذلك على المعارضة التي تقدم في أحكام الجنب إلا أن المادة ١٨ من هذا القانون أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية فقالت بتطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية مع مراعاة بعض أمور ذكرتها فيها ما هو خاص بالمدعى بالحقوق المدنية وما هو خاص بطعن المتهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض فقالت في الأولى أنه لا يجوز أن ينقض بالرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام القانون وعلى أن يلزم المدعى بأدائه مقدما بمجرد الادعاء بذلك كما قالت في الثانية أن الرسوم تحصل طبقا لأحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية إذا ما كان الطعن قاصرا على

الحكم الصادر في الدعوى المدنية . ولما كان مفاد هذه النصوص أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية أن تتبع في شأنها قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية ، وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المسادة الأولى من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ وأحالت إليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون كما نصت الفقرة ٢ من المادة المذكورة على إلزامه بأدائه مقدما بمجرد الادعاء . ونصت المادة ٣ على طريقة احتساب رسوم الاعلانات التي يطلبها هو أو المسئول مدنيا ونصت المادة ٤ على بما يودعه المدعى مقدما من أمانة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء وغيرهم . وظاهر أن هذا الذي أورده الشارع إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائيا عند الحكم في الدعوى فيعين فيه الملزم بها ومدى هذا الإلزام ولما كان الأمر كذلك وكان القانون لم يوجب أداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاما يشمل الدعويين الجنائية والمدنية . فانه إذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية فانها لا تسوى إلا طبقا للقاعدة العامة الواردة في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ والتي تقضي بسريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها . إذ أن حكم المادة الأولى من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يسرى على حاله لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية وهو ما أشار إليه المشرع بوضوح بصدور المادة ١٨ المذكورة . أما التحدى بما ورد بالمادة ٢٥٧ جنايات وإنما ذكر بالفقرة ٦ من المادة ١٨ من النص على

<p>المستحقة في حالة الدعوى هي ما أشارت إليه المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية ويكون الحكم إذ جرى على غير ذلك مخطئاً ويتعين لذلك نقضه وتطبيق القانون على وجه الصحيح بتعديل القائمة الى مبلغ مائتي مليم .</p> <p>(القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٠ ق) .</p>	<p>الرسوم المدنية وحدها وأن مؤدى ذلك أنه في غيرهما يطبق الرسم الثابت المفروض فانه في غير محله إذ لا تساعد عليه عبارة النصوص ولو كان القانون قد أراده لما فاته أن يعنى بإيراده صراحة وبخاصة وهو بصدد تنظيم باقي الرسوم في المواد الجنائية وأمام محاكمها .</p> <p>وحيث إنه على هذا الفهم تكون الرسوم</p>
---	--

بحث

على هامش قانون الاجراءات الجنائية

لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق

— ٢ —

المبحث الثالث

في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

أطلق قانون الإجراءات الجنائية على الأشخاص المنوط بهم البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم التحقيق والدعوى عبارة « مأمورى الضبط القضائي » ، وبين من يعتبر مأموراً للضبط القضائي وواجباته ومدى حقوقه وسلطته في المواد من ٢١ — ٢٩ إجراءات ونظراً لأن هذه الواجبات والحقوق تختلف في الضيق والاتساع طبقاً لحالة الجريمة وهل هي من الجرائم المتلبس بها من عدمه أوضح المشرع في المواد من ٣٠ — ٣٣ متى تعتبر الجريمة متلبساً بها والتي لا تعتبر كذلك ثم بين في المواد من ٣٤ — ٤٤ مدى الحقوق المخولة لمأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم في الحالين وأردف هذا ببيان مدى سلطاته في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص في المواد من ٤٥ — ٦٠ وجعل خاتمة المطاف في هذا الباب بيان كيفية تصرف النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات في المواد من ٦١ — ٦٣ .

١ — في مأمورى الضبط القضائي وواجباتهم

الذي يلاحظ من مراجعة المواد من ٢١ — ٢٩ المينة لمأمورى الضبط القضائي وواجباتهم أنها تكاد تكون صورة طبق الأصل من المواد ٣ و ٤ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون تحقيق الجنايات الملغى وكل ما تتميز به النصوص الجديدة أنها وضعت في لغة سليمة وفي فصل واحد بترتيب دقيق وبيان محكم لمأمورى الضبطية القضائية شمل كل من اعتبر قديماً من رجال الضبطية القضائية . والذي يعيننا في هذا المقام أن نشير إلى أنه لا فرق يذكر بين العهد القديم والجديد لا من حيث أشخاص المأمورين ولا واجباتهم وحقوقهم الأصلية ولا من حيث طريقة تأديتهم للأعمال المنوطة بهم فهم ملزمون بقبول التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يبلغوا النيابة العامة فوراً بالخطر منها وخاصة تلك التبليغات التي تتضمن وقوع جريمة وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للحفاظ على أدلة الجريمة وأن يجرؤوا المعاينات ويحصلوا على جميع الإيضاحات اللازمة لتسهيل تحقيقها وأن يثبتوا كل ما اتخذوه من اجراءات في محاضر موقع عليها منهم ومن الشهود أو الخبراء الذين سمعوا وأن يسلخوا هذه المحاضر والأوراق للنيابة

العامة ساعة انتقالها لمكان الجريمة إذا رأت الانتقال أو أن يرسلوها إليها مع باقى الأوراق والأشياء المضبوطة . والخلاف القائم من الوجهة العملية بين حقوق مأمورى الضبط القضائى الآن وبين حقوقهم فيما مضى هو أنه من الجائز لهم طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحلفوا الشهود أو الخبراء اليمين إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة يمين وأهمية ذلك واضحة فى حالة ما إذا انتقل أحد ضباط البوليس أو أحد رجال النيابة إلى مكان الواقعة فى جناية وكان المجنى عليه فى حالة خطرة يرجع معها أنه سيفارق الحياة بعد قليل وأنه ليس فى استطاعة قاضى التحقيق الحضور لاستجوابه قبل حصول الوفاة . عندئذ يحق لرجل النيابة أو البوليس استجواب المجنى عليه بعد تحليفه اليمين مما يجعل هذا الاستجواب تحقيقاً قضائياً صحيحاً ولم يكن لمأمور الضبطية القضائية فيما مضى حق تحليف اليمين للشهود رغم لزومه فى بعض الأحيان فى حين أنه كان من حقه دائماً تحليف الخبراء والأطباء الذين يرى الاستعانة بهم اليمين الأمر الذى جعل التشريع غير متناسق فى تقرير الحقوق فإذا كان المشرع المصرى الحديث قد سوى بين الحالتين وجعل حق تحليف اليمين قاصراً على حالة الضرورة فإنه يكون بذلك قد أوجد حالة من الانسجام فى التشريع سواء من ناحية المساواة فى الحقوق الممنوحة أو من ناحية بحاراة روح التشريع فى اعتبار محاضر مأمورى الضبطية القضائية محاضر جمع استدالات فضلاً عن حسن تقديره لحالة العمل التى قد تدعو فى بعض الأحيان إلى استجواب الشاهد أو الخبير بعد تحليفه اليمين خشية ألا يستطيع فيما بعد تحليفه إياها .

والذى نستخلصه من كل ما تقدم أن قانون الاجراءات الجنائية لم يحدث أى تغيير يذكر فى الطريقة العملية لتأدية مأمور الضبط القضائى لأعمال وظيفته فلم فى حدود اختصاصاتهم تحرير محاضر المخالفات والجنح واستجاء عناصر الاستدالات فيها سواء باجراء المعاينات أو سؤال الشهود والمتهمين أو سماع أقوال ذوى الخبرة ثم يرسلوا بها إلى النيابة العامة التى من حقها التصرف مكتفية بما ورد بها من استدالات أو أن تبأشر بنفسها التحقيق فى الجنح التى ترى لزوماً لتحقيقها أو تحيلها إلى قاضى التحقيق ليتولى هو تحقيقها أما بالنسبة للجنايات فحق مأمورى الضبط القضائى — عدا النيابة العامة — لم يتغير عما مضى . أما النيابة العامة فليس لها سلطة التحقيق فى الجنايات وكل ما تملكه جمع الاستدالات فإن رأت أنها كافية للسير فى الدعوى أحالتها إلى قاضى التحقيق .

ب — فى التلبس بالجريمة

قضى قانون الاجراءات الجنائية على كثير من الخلافات التى قد تنشأ فى العمل للقول بوجود حالة التلبس حيث اعتبر التلبس صفة ملازمة للجريمة لا لشخص الجانى كما هو مفهوم من نص المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات الملغى فنص فى المادة ٣٠ منه على أنه : تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بمره يسيرة . وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت

قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك

ولا نرى محلاً — في حدود التطبيق العملي — للتعمق في تفسير أحوال التلبس الواردة في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات والذي يعيننا أن نشير إلى النقط الآتية :

(١) إن هذه المادة استحدثت حالة جديدة من أحوال التلبس هي حالة ما إذا وجد مرتكب الجريمة — بعد وقوعها بوقت قريب — آثار أو علامات تفيد ارتكابه لها كأن يوجد بجسمه آثار خدوش أو جروح نتيجة مقاومة المجنى عليه له أو توجد ملابسه ملوثة بالدماء ولا شك أن مثل هذه الآثار تنبئ في وضوح عن مقارفة الجاني لجريمته .

(٢) إن نص المادة ٣٠ اجراءات ما هو إلا تطبيق لما استقر عليه قضاء المحاكم المصرية وعلى رأسها محكمة النقض والابرام كما أنه يطابق تقريباً نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي .

(٣) إن أحوال التلبس في الواقع العملي تنحصر في حالتين : (الأولى) مفاجأة الجاني وهو يقارف الجريمة بأن يضبط أو يفاجأ في منزل أثناء ارتكابه جريمة السرقة أو وهو يشعل النار به ويمكن تصور هذه الحالة في الغالب عن طريق الرؤية أو المشاهدة بالبصر إلا أنه من الجائز قيامها ولو كانت المشاهدة بطريق السمع أو الشم كأن يسمع أحد رجال الضبط القضائي أو غيره مقذوفاً نارياً يطلق في جهة معينة ثم يشاهد على بعد شخصاً يعدو مسرعاً من هذه الجهة وسلاحه بيده أو أن يمر المتهم أمام عسكري أمكنه أن يدرك من الرائحة التي كانت تنبعث مما كان عمله أن معه مادة مخدرة وتشمل هذه الحالة حالة ما إذا تابع المجنى عليه أو العامة مرتكب الجريمة مع الصياح أثر وقوعها كأن يتابع المجنى عليه أو الجمهور القاتل من مكان اقتراف جريمته وأثر وقوعها وهو يصبح مشيراً إليه بكلمة أو عبارة تنبئ عن ارتكاب جريمة قتل أو شروع فيه أو سرقة يكره ذلك لأن المتهم وهو في هذه الحالة يعتبر أنه لا زال متصلاً بالجريمة ومكانها وأن رؤيته أو مشاهدته حال ارتكابها لا زالت مستمرة وأن ذات الأعين التي كشفت عن جريمته لا زالت تلاخقه مشيرة إليه وإلى ما قد يكون يحمله من أدوات ارتكب بها الجريمة أو تحصل عليها منها .

أما الحالة الثانية من أحوال التلبس فتشمل غير ما تقدم . كأن تكتشف الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة أو أن يوجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل الجريمة أو شريك فيها أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك ، وفيصل التفرقة بين هذه الحالة والحالة السابقة أنه يوجد فاصل زمني بين وقت ارتكاب الجريمة بالفعل وبين اكتشافها أو وجود مرتكبها في حالة من الحالات المذكورة آنفاً وتفسير هذا الفاصل الزمني وتحديد مداه يختلف عليه . فقليل بالنسبة للبرهة اليسيرة أنه الزمن التالي لوقوع الجريمة مباشرة أو هو الزمن الضروري لانتقال مأمور

الضبط القضائي لمحل الواقعة وأمثلة ذلك أن يسمع العمدية أو أى إنسان آخر أثناء وجوده بمنزله أو سيره في طريق زراعى طلقاً تاريخياً أو استغاثة انبعثا عن بعد دون أن يعرف مطلق العيار أو سبب الاستغاثة ومصدرها ثم يبحث بعد ذلك في الأمكنة التي يظن أن المقتدوف أطلق فيها فيجد جثة ملقاة والدم ينزف منها دون أن يجد بجوارها أو بالقرب منها أحداً فهذه الجريمة تعتبر في حالة تلبس رغم أن أحداً لم يشاهد ارتكابها ورغم أن كلا من المجنى عليه والجاني فيها مجهول . والمهم في هذا السبيل أن تكتشف الجريمة واثارها ناعقة ومعالمها واضحة بما لا يدع مجالاً للشك في وقوعها . أما بالنسبة لتفسير عبارة « بعد وقوعها بوقت قريب » فقليل أنه الوقت المقارب لوقوع الجريمة وهذا الوقت لا يمكن تحديده وقد يكون يوماً أو بعض يوم وقد يكون يومين والمتهم ألا تكون صلة مأمورى الضبط القضائي بالجريمة قد انقطعت وأن تكون تحرياتهم عن الحادث متصلة فإذا وقع حادث قتل في الساعة ١٠ مساء يوم ١٩٥١/١١/٢٠ واكتشف بعد وقوعه دون أن يعرف فاعله وانتقل — رجال — الضبطية القضائية للمعاينة واصلوا تحرياتهم التي أسفرت عن أن زيدا بالذات هو الجاني ففتشوا منزله في الساعة ٣ مساء اليوم التالي فوجده به يلبس جلباباً ملوثاً بالدماء الحديثة كما وجدوا معه السلاح المستعمل في حالة تدل على قرب استعماله فإن هذه الظروف تجعل الجاني في حالة تلبس بجريمته .

(٤) إن اعتبار حالة التلبس صفة ملازمة للجريمة فيه فائدة عملية واضحة تمكن مأمورى الضبط القضائي من الوصول إلى معرفة الجاني بما منحوه من حق في اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة إذا كانت الجريمة متلبس بها وكان فاعلها مجهولاً لم يعرفه أحد وهذه حالة ستكون كثيرة الحدوث عملاً كأن توجد جثة قتيل والدم ينزف منها دون أن يشاهد من عثر عليها كيفية ارتكاب الجريمة ولا من ارتكبا .

(٥) يمكن أن تكون الجريمة غير متلبس بها كأن يذهب إنسان للبيت بزراعته ولا يعود في الصباح كعادته فإذا ما بحث عنه وجد في مساء اليوم التالي قتيلاً بزراعته أو كأن يعثر على جثة طافية بالنيل أو ياحدى الترع والمصارف في حالة تعفن شديد ويثبت من مشاهدتها أو تشريحها أن الوفاة جنائية وأنها حدثت منذ مدة لا يمكن اعتبارها برهة يسيرة أو أن يغادر الإنسان مسكنه بالقاهرة الصيف بالاسكندرية فإذا عاد بعد شهر من مبارحته مسكنه وجد أن بعضاً مما يحتويه هذا المسكن قد سرق . . . كل هذه الحالات وغيرها الجريمة فيها ليست من الجرائم المتلبس بها ومن ثم فليس من حق مأمورى الضبط القضائي اتخاذ الإجراءات العاجلة التي يمكنهم اتخاذها في حالة التلبس بالجريمة .

(٦) تلزم حالة التلبس بحماية أو جنحة مأمور الضبط القضائي بالانتقال فوراً إلى محل الواقعة وأن يعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة. ومرتكبها ويوجب عليه أن يخاطر النيابة العامة فوراً بانتقاله (م ٢١ إجراءات) وهذه المادة تقابل المادتين ١١ و ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات الملغى دون خلاف إلا في بعض

ألفاظ فسرت عملاً بما يطابق النص الجديد . والذي جرى عليه العمل تقريباً ويمكن أن يجرى عليه مستقبلاً هو أن ينتقل مأمور الضبط القضائي — عدا النيابة العامة في الجنايات والجنح التي يستلزم تحقيقها معاًينة مكان الجريمة وأن يخطر النيابة بانتقاله في الجنايات عموماً والجنح الهامة وعلى النيابة العامة أن تنتقل في الجنايات ولها أن تندب أحد المأمورين لتحقيق الجنح الهامة عدا تلك الجنح التي تحيط بها ظروف خاصة تستلزم من عضو النيابة الانتقال والتحقيق باعتباره أقدر من غيره على تعرف أركان الجريمة والوصول إلى الحقيقة بما خوله القانون من اختصاصات تتصل بسلطة التحقيق فالعمل إذن قد جرى على انتقال مأموري الضبط القضائي والنيابة العامة في حالات التلبس وفي غيرها كالأحوال الواردة في البند السابق وهو تقليد طيب من الأفضل اتباعه مستقبلاً لأن في هذا الانتقال وما يتبعه من إجراءات ما يؤدي إلى اكتشاف كيفية ارتكاب الجريمة وما عساه يوجد من آثار تدل على فاعلها وأذكر جنابة قمت بتحقيقها بدأت ببلاغ بالعثور على جثة قتيل مجهول بإحدى السواقي دون أن يعرف مرتكب الجريمة فانتقلت للبلدة التي تقع في زمامها هذه الساقية وبدأ التحقيق بتجهيل غريب من كل من سئلوا فلما انتقلت للساقية وكانت على بعد حوالي نصف كيلو من البلدة وجدت الجثة في حالة تعفن رعى شديد لا تقضاء مدة تزيد على ثلاثة أيام من وقت الوفاة التي حدثت نتيجة الطعن بآلات حادة ولاحظت أن بقع دموية جافة تمتد من هذه الساقية إلى مساكن البلدة فتابعتها حتى انتهت عند باب أحد المنازل الواقعة في نهاية البلدة تقريباً وبالبحث بباب هذا المنزل وجدت نفس الآثار الدموية بعتبة الباب فدخلناه فلم نجد بجوئه الأول أى أثر فدخلنا الجزء الثاني حيث يوجد فناء وجدنا به فرناً لاحظنا أن برمادها آثار دماء فكلفنا أحد رجال البوليس الملكي بفحص داخل الفرن فأخرج منه سكيناً حادة ملوثة بالدماء وحذاء تبين من مقاسه على صاحب المنزل وكان يقيم وحده به أنه ليس له فاتجهت الشبهة نحوه وبدأنا في استكمال التحقيق فاذا بسيل من الشهود يتدفق للقول بأنهم رأوا القاتل مع المتهم في مغرب أحد الأيام السابقة وأنهما ذهبا معا إلى منزل الأخير لتناول العشاء وأنهم يعلمون أن المجنى عليه قدم من جهة معينة ووصفوا ملابسه التي كان يرتديها عند لقائه بالمتهم وذهابهما معاً وأسفر التحقيق عن معرفة شخصية المجنى عليه وعن معرفة من كان عنده في الجهة التي كان قادماً منها ومن صنع له الحذاء المضبوط ... الخ ... وأخيراً عن ضبط ملابسه في أحد محلات كي الملابس بالبندر المجاور للقرية وتعرف صاحب المحل على المتهم باعتباره هو الذي سلمها له ودل التحليل على أن جميع الآثار التي وجدت دماء آدمية ... كل هذه الأدلة والقرائن التي ضيق الخناق على المتهم وأدت إلى الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة كانت بلا شك نتيجة الانتقال لمكان الجريمة والبحث فيه عما عساه يكون به من آثارها أو متحصلاتها .

انتهينا إلى القول بضرورة انتقال مأموري الضبط القضائي في الجنايات جميعاً وفي الجنح التي يفيد فيها الانتقال كالسرقات ونحوها ، وأن يحيط المأمور المنتقل النيابة العامة علماً بانتقاله وعلى مثل النيابة أن ينتقل في الجنايات وأن يخطر طبقاً لقانون الإجراءات الجديد قاضى التحقيق بهذا الانتقال في الجنايات المتلبس بها أما في الجنايات الأخرى فلا محل لإخطاره إلا إذا تبين له من

الاستدلالات التي جمعها أن هناك وجهاً للسير في الدعوى ضد أحد المتهمين فله عندئذ أن يطلب منه تولى التحقيق . فإذا ما انتقل مأمور الضبط القضائي لمحل الواقعة فله (أولاً) في حالة التلبس بالجريمة فقط أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة حتى يتم تحرير المحضر وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة (م ٢٢ إجراءات و ١٢ جنائيات) فإذا خالف أحد من تقدم ذكرهم أمره أثبت ذلك في محضره للحكم عليه من المحكمة الجزئية بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين (م ٣٣ إجراءات — ١٣ و ١٤ تحقيق جنائيات ملغى) وعلة ذلك واضحة لأنه إذا كانت الجريمة متلبس بها طبقاً للأحوال التي أشرنا إليها آنفاً فلم من يتواجد بمحطها بظروفها ومرتكبها قريب الاحتمال ويجب إذن أن يمكن مأمور الضبط من أخذ أقواله إن كان لا زال بمحل الواقعة أو أن يستدعيه إن كان قد غادره وذلك تحقيقاً لصالح عام قوامه عدم إفلات الجاني الحقيقي من العقاب وإظهار براءة البريء . (ثانياً) أن يسمع أقوال من تكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا المتهم عن ذلك وأن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة على أنه لا يجوز تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة يمين . هذا فضلاً عما له اتخاذ من إجراءات أخرى نوردتها فيما يأتي :

ج - في القبض على المتهم

إذا انتهى مأمور الضبط القضائي من جميع الاستدلالات اللازمة للسير في الدعوى سواء أكان ذلك بانتقال لمحل الواقعة أم بدونه — وتبين له من هذه الاستدلالات أنه توجد دلائل كافية على اتهام المتهم الحاضر فله أن يأمر بالقبض عليه (١) في الجنائيات (٢) في أحوال التلبس بالجرح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر (٣) إذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالسجن وكان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر (٤) في جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو العنف والقيادة والاتجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب وفي الجرح المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها (م ٢٤ إجراءات) فإن لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المذكورة آنفاً جاز له أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ينفذ بواسطة رجال السلطة العامة أو بواسطة أحد المحضرين (م ٣٥ إجراءات) على أنه يجب عليه أن يسمع أقوال المتهم المضبوط فوراً وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدة أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة التي يجب عليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة لتأمر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه (م ٣٦ إجراءات) والمواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ إجراءات تقابل المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من قانون تحقيق الجنائيات الملغى ويبدو جلياً من مراجعة النصوص الخلاف الواضح بين القانونين في بيان الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم مرده التوسع في هذه الأحوال والدقة في تحديداتها طبقاً لنصوص

قانون الإجراءات وأساس هذا التوسع مسابقة ماجرى عليه العمل في تطبيق القوانين الصادرة بعد إصدار قانون تحقيق الجنايات الملغى ومراعاة أهمية هذه القوانين بالنسبة للصالح العام .

والثابت من مراجعة أحوال القبض أنه جائز لمأمور الضبط القضائي إصدار أوامر بالقبض أو بالضبط والإحضار في كافة الجنايات المتلبس بها وغير المتلبس بها وفي جنح معينة بالذات سواء أكانت هذه الجنح متلبس بها من عدمه لما لها من خطورة خاصة على كيان المجتمع المصرى وآدابه العامة ومن بينها الجنح المنصوص عليها في القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ الخاص بالاتجار في المواد المخدرة واستعمالها والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بزراعة الحشيش خلافا لما هو مفهوم من ظاهر النص أن قانوناً واحداً يحرم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها . كما أنه يجوز القبض وإصدار الأمر بالضبط والإحضار ولو في غير حالة التلبس في كافة الجنح المعاقب عليها بالحبس متى كان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر ملاحظاً في ذلك أما خطورة مثل هذا المتهم وسبق عيشه بأمن المجتمع وترجيح ارتكابه للجريمة المستندة إليه أو تسهيل محاكمته ومنعه من الفرار من وجه العدالة لاحتمال عدم الاهتمام إليه مادام أنه ليس له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر . وبالنسبة لبقية الجنح أو لغير ماتقدم من المتهمين الموصوفة حالتهم آنفاً فلا يجوز القبض إلا إذا كانت الجنحة في حالة تلبس وكان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر فإذا انتفت حالة التلبس أو لم يكن القانون يعاقب على الجنحة بالحبس لمدة تزيد على الثلاثة أشهر امتنع على مأمور الضبط القضائي إصدار أمر بالقبض على المتهم الحاضر أو بضبطه وإحضاره إن كان غير حاضر . والأمر حين بالنسبة لمأموري الضبط القضائي في الجنايات لقيام حقهم في القبض أو إصدار الأمر بالضبط والإحضار فيها عموماً دون شرط أو قيد أما بالنسبة للجنح فإن كانت من الجنح الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٣٤/٤ فالأمر حين أيضاً أما بالنسبة للجنح الأخرى فيجب على مأمور الضبط القضائي أن يبحث أولاً ما إذا كان قانون العقوبات أو أى قانون آخر نص على قيام جريمة الجنحة في حالة أو حالات معينة — يقضى بمعاقة الجاني بالحبس من عدمه فإن كانت العقوبة الحبس وجب عليه أن يفحص حالة المتهم فإن كان ممن نص عليهم في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ إجراءات فله إصدار أمر بالقبض عليه أو بضبطه وإحضاره وإن كانت حالة المتهم لا تجعله في عداد الأشخاص المعينين بالمادة ٣/٣٤ فعليه أن يتبين أولاً ما إذا كانت الجنحة في حالة تلبس من عدمه فإن كانت في هذه الحالة فعليه أن يتبين أيضاً ما إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر من عدمه فإن تبين له أن الجنحة في حالة تلبس وأن عقوبتها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور أصدر أحد الأمرين .

والمهم في هذا المقام أن نشير أولاً إلى أنه من حق المأمور إصدار أى الأمرين في الشروع في الجنح الواردة على سبيل الحصر إذا أمكن قانوناً قيام حالة الشروع فيها كالشروع في السرقة أو النصب — وثانياً — إلى أنه يكفي أن يعاقب القانون على الجنحة بالحبس سواء في ذلك أكان الحبس جزيئياً أم جوازياً للقاضي أن يحكم به وبالغرامة أو بأحدهما — وثالثاً — إلى أنه يكفي

أن يزيد الحد الأقصى للحبس في الجنب المتلبس بها على ثلاثة أشهر حتى يمكن إصدار أحد الأمرين — رابعا — لا يجوز إصدار أحد الأمرين في المخالفات والجنب المعاقب عليها بالغرامة فقط أو الجنب المعاقب عليها بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ثلاثة أشهر ما لم يكن المتهم ممن ينطبق عليهم نص المادة ٣/٣٤ اجراءات . ولا في الجنب المعاقب عليها بالحبس الذي يزيد حده الأقصى على ثلاثة أشهر ما دام أنها ليست في حالة تلبس وليست من الجنب المبينة على سبيل التحديد في المادة ٤/٣٤ اجراءات ولم يكن المتهم فيها ممن تنطبق على حالتهم المادة ٣/٣٤ اجراءات .

أما وقد رأى مأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الحاضر طبقاً للتفصيل السابق فعليه أن يسمع أقواله فوراً وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله مقبوضاً عليه الى النيابة العامة المختصة في مدى أربع وعشرين ساعة من وقت سماع أقواله . وعلى مثل النيابة العامة أن يستجوبه في مدى أربع وعشرين ساعة أخرى ثم يأمر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه أى أنه يمكن أن يبقى المتهم معجوزاً بالمركز أو نقطة البوليس مدة تقرب من ٤٨ ساعة بعد ضبطه وسماع أقواله الواجب سماعها فور الضبط فإذا ضبط المتهم في الساعة ١١ من صباح يوم ١١/١٢/١٩٥١ وسمعت أقواله فوراً يمكن ابقائه بالمركز الى حوالى الساعة ١١ من صباح يوم ١٢/١٢/١٩٥١ حيث يجب إماله رسالة النيابة العامة أو استئذاتها في إبقائه بالحجز على ذمتها المدة المقررة لها دون غيرها على أن يرسل إليها قبل الساعة ١١ من صباح يوم ١٣/١٢/١٩٥١ لاستجوابه ولتصدر أمرها بالقبض عليه أى حبسه لمدة أربعة أيام التالية ليوم تسليمه لها (٢٠١ اجراءات) أى اعتباراً من يوم ١٢/١٢/١٩٥١ حتى ١٧/١٢/١٩٥١ فإن رأت مد حبسه بعد ذلك وجب عليها عرض الأوراق على قاضى التحقيق قبل انقضاء مدة الأربعة أيام ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوالها وأقوال المتهم (٢٠٢ اجراءات) فإذا أصدر المأمور أمراً بالضبط والاحضار بالنسبة للمتهم الغائب فيمكن تنفيذ هذا الأمر مادام أنه لم ينقض على تاريخ إصداره مدة تزيد على ستة أشهر وما دام أن النيابة العامة لم تصرف في الأوراق الخاصة به بالحفظ ، والجارى عليه العمل أن النيابة العامة وقد طالعت الأوراق وحددت الجريمة التي ارتكبها المتهم الغائب تصدر أمراً بالضبط والاحضار ينفذ عادة بواسطة رجال السلطة العامة وعلى رأسهم مأمورى الضبط القضائي فيصبح هذا الأمر محل اعتبار رجال البوليس فإذا لم تصدر النيابة أمراً بضبط والاحضار للمتهم وحفظت الأوراق فلا محل بعد ذلك لاستمرار البحث عن المتهم والقبض عليه . وإذا كانت حالة التلبس في الجنب تتيح لمأمور الضبط القضائي إصدار أمر بالقبض على المتهم أو بضبطه والاحضاره متى كانت العقوبة المقررة الحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر فإن التلبس بالجناية أو بجناية يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطي تخول لكل شخص ولو لم يكن من مأمورى الضبط القضائي أو من رجال السلطة العامة أن يمسك بالجاني ويسلمه إلى رجال السلطة العامة دون احتياج الى أمر بضبطه (م ٣٧ اجراءات) وحق الشخص العادى في إمساك الجاني في الجناية المتلبس بها لا يحتاج الى شرح أما حقه في الجنب المتلبس بها فقاصر على الحالة التي يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطي أى على الجنب المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر والجنب المعاقب عليها بالحبس إذا لم يكن للمتهم فيها محل إقامة ثابت ومعروف في مصر . ولا شك أن الحالات التي تتيح الحبس الاحتياطي في الجنب طبقاً لنص المادة ١٣٤ اجراءات

أضيق من الحالات التي تبيح القبض لمأموري الضبط إذ لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجنع التي لا يزيد الحد الأقصى لعقوبة الحبس فيها على ثلاثة أشهر إلا في حالة ما إذا لم يكن للتهمة محل إقامة ثابت ومعروف في مصر كما أنه لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجنع المحددة في المادة ٣٤ / ٤ إلا إذا كانت الجريمة في حالة تلبس خلافاً للقبض فانه جائز ولو لم تكن كذلك . كما أنه جائز في الجنع المعاقب عليها بالحبس فقط إذا كان المتهم مراقباً أو منذراً مشبوهاً أو متشرداً . وقضت محكمة النقض بأنه يحق للفرد العادي تفتيش المتهم بعد القبض عليه طبقاً لنص المادة ٢ / ٧ تحقيقاً لجنايات المقابلة للمادة ٣٧ إجراءات .

ومن الآثار الأخرى المترتبة على حالة التلبس أن هذه الحالة تبيح لرجال السلطة العامة في الجنع المتلبس بها التي يجوز فيها الحكم بالحبس أو التي لا يجوز فيها الحكم بغير الغرامة إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروا المتهم ويسلوه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي (م ٣٨ إجراءات) والمقصود برجال السلطة العامة الرجال المنوط بهم المحافظة على الأمن العام كمساكر البوليس والخبراء وإذا كان لهم قانوناً حق القبض على الجاني فمن حقهم تبعاً لذلك تفتيشه على اعتبار أن حق التفتيش تابع لحق القبض ومكمل له ولأنه من الجائز أن يكون الجاني مخفي سلاحاً يمكن أن يستعمله في الاعتداء على من يقبض عليه للإفلات منه . وإذا كان من حق رجال السلطة العامة القبض على الجاني في حالة التلبس بالجنع فمن حقهم أن يقبلوا الشكوى بمن يملكها طبقاً لنص المادة ٣ إجراءات إذا كانت الجريمة المتلبس بها بما يتوقف رفع الدعوى فيها على شكوى (م ٣٩ إجراءات) فإذا قدمت إليهم هذه الشكوى جاز لهم القبض على الجاني في الحالات الجائز لهم فيها ذلك وجاز لمأموري الضبط القضائي الذي ينتقل لحل الحادث أن يأمر بالقبض على المتهم أو بضبطه وإحضاره .

وبما يتصل بحق مأموري الضبط القضائي في القبض على المتهمين حق النيابة العامة (وهي من المأمورين طبقاً لنص المادة ٢٣ إجراءات) في حبس المتهمين ومتى يجوز لها هذا الحق وهل من حقها حبسهم في الجنايات .

أول ما يجب ملاحظته أن المشرع أوجب على النيابة العامة وقاضي التحقيق استجواب المتهم قبل إصدار أمر بحبسه احتياطياً اللهم إلا إذا كان المتهم هارباً من وجه القضاء (م ٣٦ ، ١٣٤ إجراءات) والاستجواب إجراء من إجراءات التحقيق (تراجع المذكرات الإيضاحية للقانون) والتحقيق في الجنايات من حق قاضي التحقيق وحده أما في الجنع فللنيابة العامة أن تتولاه أو أن تحيل الأوراق إلى القاضي ولذلك فإن النصوص المنظمة للحبس الاحتياطي واردة في باب التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق أو التحقيق بمعرفة النيابة العامة .

وينتج عن ذلك أنه لا نزاع في حق النيابة العامة في حبس المتهمين احتياطياً في الجنع إذ من حقها بعد أن يسلبوا إليها من البوليس أن تستجوبهم وأن تطلق سراحهم أو تأمر بحبسهم احتياطياً مدة الأربعة أيام التالية للتسليم إذا رأت أن الدلائل كافية وكانت اللجنة

من الجنح التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي فإن رأت مد الحبس وجب عليها عرض الأوراق على قاضي التحقيق قبل انقضاء مدة الأربعة أيام ليأمر بما يراه بعد سماع أقوالها وأقوال المتهمين (مادة ٢٠١، ٢٠٢ إجراءات) ، والنيابة الحبس في الجنح سواء باشرت التحقيق بنفسها أم اكتفت باستجواب المتهمين بعد مطالعة محضر جمع الاستدلالات المرسل إليها من البوليس وليس لقاضي التحقيق أن يمد الحبس أكثر من ٤٥ يوماً فإذا لم ينته التحقيق أو يتم التصرف في الدعوى وجب على النيابة العامة إرسال الأوراق إلى قاضي التحقيق ليتولى هو إجراء التحقيق بنفسه وله في هذه الحالة مد الحبس ٣٠ يوماً . . . الخ (مادة ٢٠٣ إجراءات) ومعنى هذا أنه إذا رأت النيابة حبس المتهم في جنحة مدة تزيد عن ٤٩ يوماً وجب عليها أن تحيل الأوراق حتماً إلى قاضي التحقيق .

أما في الجنايات فليس من حق النيابة العامة إصدار أمر بحبس المتهمين فيها لأن هذا الأمر لا يصدر إلا بعد استجواب المتهم وهو عمل من أعمال التحقيق وهي لا تملكه فإذا رأت أن الاستدلالات التي جمعتها كافية للسير في الجناية وأنها كافية لحبس المتهم وجب عليها أن تطلب على الفور من قاضي التحقيق أن يتولى التحقيق وله بعد ذلك أن يتخذ ما يشاء من إجراءات . ويؤيد هذا النظر نص المادة ٢٠٣ إجراءات المشار إليها آنفاً ونص المادة ٧٠ إجراءات التي تعطي لقاضي التحقيق الحق في أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون للسندوب في حدود نديه كل السلطة التي لقاضي التحقيق . وهذه المادة الأخيرة قاطعة فيما ذهبنا إليه من أنه ليس للنيابة الحق في حبس المتهم بعد جمع الاستدلالات في الجناية وفي أن استجواب المتهمين عمل من أعمال التحقيق وخاصة وأنه ليس من حقهم الحبس في حالة نديهم من قاضي التحقيق لأنه ليس لهم حق استجواب المتهم ومن ثم فليس لهم حبسه . فعلى النيابة العامة إذن في الجنايات إن لم تطلب من قاضي التحقيق مباشرة التحقيق — أن تطلق سراح المتهمين بعد ثمان وأربعين ساعة من وقت ضبطه . وأن تحفظ الأوراق وتطبق هذين المبدأين هتين بالنسبة للجنايات التي وقعت اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ أما بالنسبة للجنايات التي وقعت قبل هذا التاريخ وباشرت النيابة تحقيقها بما كان لها من سلطان في التحقيق وأمرت بحبس المتهمين واستمر حبسهم بعد ١٤/١١/١٩٥١ فإننا نرى أنه ما دام حبس المتهمين أو استمرار حبسهم إجراء من إجراءات التحقيق وما دام أن إجراءات التحقيق تسرى طبقاً لنصوص القانون الجديد مباشرة من يوم نفاذه فيجب على النيابة العامة إذا رأت مد حبس المتهمين أن تطلب من قاضي التحقيق أن يتولى التحقيق وعليه قبل إصدار قرار بمد الحبس أن يستجوب المتهمين ثم يستكمل التحقيق إن كان به نقص ويتصرف في الدعوى بعد ذلك طبقاً لنص المواد ١٥٣ وما بعدها من قانون الإجراءات فليس للنيابة العامة إذن أن تطلب مد الحبس وأن تتولى بنفسها استكمال التحقيق ولو كان الأمر قاصر على استجواب شهود نبي المتهم لأنه من ١٥/١١/١٩٥١ امتنع عليها التحقيق بكافة إجراءاته في الجنايات وإذا تطلب من قاضي التحقيق إجراء التحقيق فله مد الحبس — بعد الاستجواب — مدة أو مدداً

لا تزيد في مجموعها على ٦٠ يوماً اعتباراً من ١٥/١١/١٩٥١ وعليه بعد ذلك إن لم يكن التحقيق قد تم أن يعرض الأوراق على غرفة الاتهام للنظر في مد الحبس. هذا هو الرأي الصحيح بالنسبة للجنايات ولا يمكن أن ينتقض منه القول بأن القاضي لا يباشر التحقيق إلا بناء على طلب النيابة وأنه لا يمكن اعتبار طلب الحبس أو مده طلب تحقيق لأنه كما قلنا آنفاً يجب على النيابة العامة إذا رأت حبس المتهمين أن تطلب من قاضي التحقيق إجراء التحقيق للأسباب التي ذكرناها تفصيلاً ويجب عليها إذن أن تطلب مع الحبس التحقيق وإذا كان القاضي ملزم بأن لا يتولى التحقيق إلا إذا طلبت النيابة منه ذلك فالنيابة ملزمة بأن تطلب منه التحقيق إذا رأت أن الاستدلالات التي جمعتها كافية للسير في الدعوى. والحبس لا يكون بنص المادة ١/١٣٤ من القانون إلا إذا كانت الدلائل كافية وهو نص أبلغ في التعبير عن مدى الدليل المطلوب لتقرير الحبس بما لا يترك مجالاً للشك بأنه يجب أن يكون الدليل كافياً لترجيح احتمال إدانة المتهم وهذا لا يكون إلا إذا كانت الاستدلالات التي جمعت كافية حتماً للسير في الدعوى.

د — في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

نصت المادة الثامنة من الدستور على أنه : للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، كما قضت المادة ١٢٨ عقوبات معاقبة أى موظف يدخل منزل إنسان بغير رضائه ، في غير الأحوال المبينة في القانون . وكانت المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات الملغى تنص على أنه : لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للعامة ولا مخصصاً لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق ، ولما أن صدر قانون الإجراءات الجنائية أورد في المادة ٥٤ منه أنه : لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أى محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك ، ونظمت المواد من ٤٦ — ٦٠ إجراءات حق مأمورى الضبط القضائي في تفتيش المنازل والأشخاص وبينت المواد من ٩٠ — ١٠٠ إجراءات حق قاضي التحقيق أو النيابة العامة عند توليها التحقيق في الجنج — في ذلك وسنكلم أولاً — عن المبادئ الأساسية للتفتيش ، وثانياً — عن تفتيش الأشخاص . وثالثاً — عن تفتيش المساكن ودخولها . وأخيراً عن إجراءات التفتيش :

أولاً — المبادئ الأساسية للتفتيش :

١ — التفتيش عمل من أعمال الضبط القضائي أو التحقيق لجمع الأدلة في جريمة معينة أسند فيها الاتهام إلى شخص معين وأمر تقدير الأدلة أو القرائن القائمة ضد هذا الشخص والمبررة لاتهامه متروك لمن له حق التفتيش تحت إشراف المحاكم دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها

في ذلك — فالتفتيش إذن ليس من أعمال الضبط الإداري للبحث عن وقوع الجرائم واستكشافها وقد أخذ المشرع بهذا المبدأ حيث جعل حق مأموري الضبط القضائي في التفتيش مقترنا بحقهم في القبض على المتهم أو بضبطه متلبسا بجناية أو جنحة (م ٤٦، ٤٧ إجراءات) كما نص على ذلك صراحة في المادة ٩١ إجراءات حيث اعتبر أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . فلا يجوز تفتيش الشخص أو تفتيش منزله اعتباطا عسى أن يكون في حيازته أو في منزله ما يمكن اعتباره جريمة بل يجب لحصول التفتيش أن يكون هذا الشخص ارتكب جريمة معينة بالذات وأن تكون الأدلة والقرائن تسمح بتوجيه الاتهام إليه .

ب — التفتيش يتحدد بالجريمة المعينة الجارية الاستدلال أو التحقيق بشأنها وقد نصت صراحة على هذا المبدأ المادة ٥٠ إجراءات فقتضت بأنه « لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات عنها أو حصول التفتيش بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأموري الضبط القضائي أن يضبطوها ١١ ومقتضى هذا النص إنه يجب على من يقوم بالتفتيش أن لا يبحث عن جريمة أخرى أو أن يجرى تفتيشا بشأنها فإذا انكشفت له عرضا ومحض الصدفة جاز له أن يضبطها وتقريبا على ذلك حكم بأنه لا يجوز لمأموري الضبط القضائي المخول لهم دخول بعض المحلات بمقتضى بعض اللوائح للتحقق من تنفيذ أحكام تلك اللوائح أن يفتشوا هذه المحلات أو أصحابها للبحث عن أشياء تتعلق بجرائم أخرى ولكن يجوز لهم أن يضبطوا ما يظهر لهم عرضا بغير بحث كرويتهم خشخاشا مزروعا في المكان الذي يفتشونه .

ج — لا يجوز التفتيش إلا في الحالات التي حددها القانون وطبقا للأوضاع التي رسمها إلا برضا المطلوب تفتيشه أو تفتيش منزله رضاء صريحا لا لبس فيه وأن يكون الرضا حاصل قبل إجراء التفتيش وبعد العلم بظروفة . ولا يصح أن يؤخذ الرضا استنتاجا من مجرد السكوت الذي قد يكون مرده الخوف والاستسلام وإنما يمكن أن يكون الرضا بالتفتيش عاما بقبول العامل الخدمة في مصنع توجب لائحته تفتيش العمال يوميا عند الانصراف فإذا وجد مع هذا العامل أثناء تفتيشه عند انصرافه شيئا من متعلقات المصنع كان التفتيش صحيحا منتجا لآثاره القانونية .

ثانيا — تفتيش الأشخاص :

(١) في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض على المتهم — سواء أتم القبض بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي أو أحد رجال السلطة العامة أو أحد الأفراد يجوز لمن قبض عليه منهم تفتيشه فإذا كان المتهم أتى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أتى تندب لذلك . وحق المأمورين فيما تقدم ثابت بصريح نص المادة ٤٦ إجراءات . أما بنسبة رجال السلطة العامة أو الأفراد فثابت من الأسباب التي ذكرناها عند الكلام عن حقهم في القبض على الجانين وأحوال القبض على المتهم التي تميز تفتيشه مفصلة في المادة ٣٤ إجراءات وقد سبق شرحها تفصيلا .

(ب) لمأموري الضبط القضائي أثناء تفتيش منزل المتهم طبقا لأحكام القانون وأوضاعه أن

يفتش أى شخص يكون موجوداً بهذا المنزل أثناء التفتيش إذا قامت قرائن قوية ضده على أنه يخفى معه شيء يفيد في كشف الحقيقة المادة ٤٩ إجراءات .

(ج) لكل من قاضى التحقيق ووكيل النيابة عند مباشرته التحقيق في الجنب أن يفتش المتهم أو غير المتهم إذا اتضح له من أمارات قوية أنه يخفى أشياء تفيد في كشف الحقيقة مادة ٤٩، ١٩٩ إجراءات ولايهما أن يندب لذلك أحد مأمورى القبض القضائي .

ويكفى لتفتيش شخص المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تعتبر جنائية أو جنحة وأن يوجه الاتهام فيها لهذا المتهم أما بالنسبة لتفتيش غير المتهم فيلزم لإمكان ذلك وجود قرائن أو إمارات قوية تدل على أنه يخفى شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ويجب أن تكون هذه القرائن أو الإمارات من القوة بحيث تبرر التفتيش وأن تكون دالة في ذاتها على أن الشخص الذى سيتم تفتيشه يخفى شيئاً يفيد في كشف الحقيقة كأن نشاهد زوج المتهم أو أحد أقربائه يخرج من إحدى غرف المسكن الجارى تفتيشه في حالة اضطراب حاملاً شيئاً في يده يحاول إخفائه وأمر تقدير القرائن والإمارات متروك لمن يباشر التفتيش وتقديره في ذلك خاضع لرقابة المحاكم .

ثالثاً — تفتيش المنازل :

٢ — سلطة مأمورى الضبط القضائي في تفتيش المنازل : لمأمورى الضبط القضائي تفتيش

منازل المتهمين في الحالات الآتية :

- (١) حالة تلبس المتهم بجنائية أو جنحة متى اتضح لم من أمارات قوية أنه توجد بمنزله أشياء أو أوراق تفيد في كشف الحقيقة (م ٤٧ إجراءات) .
- (٢) تفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جنائية أو جنحة ولو في غير حالة التلبس بالجريمة .
- (٣) إذا نذبوا لذلك في غير الحالتين السابقتين من قاضى التحقيق أو النيابة في حالة مباشرتها للتحقيق في الجنب ولم في هذه الحالة الأخيرة تفتيش منازل غير المتهمين .
- (٤) إذا حصلوا على رضا صاحب المنزل قبل حصول التفتيش .

والذى استقر عليه القضاء فيما يتعلق ببيان كيفية ندب المأمورين للتفتيش أنه يجب أن يكون الندب بالكتابة وسابقاً على حصول التفتيش وأن يحدد في الإذن الأشخاص المراد تفتيشهم أو تفتيش منازلهم تحديداً دقيقاً مانعاً من اللبس والغموض وأن يبين به المنازل أو الأماكن المراد تفتيشها وأنه إذا كان الإذن بالتفتيش أو الندب له عاماً جاز لأى رجل من رجال الضبط القضائي مباشرة تنفيذه أما إذا كان صادراً لضابط معين فلا يجوز لغيره مباشرة تنفيذه ولو نذبه هو لذلك ما دام أنه لم يخول حق الندب وأنه لا يجوز تنفيذ الإذن أو الندب للتفتيش إلا مرة واحدة وفي الوقت المحدد لتنفيذه .

ب — سلطة قاضى التحقيق والنيابة العامة عند مباشرتها التحقيق في الجنب في تفتيش المنازل :

لقاضى التحقيق عند توليه التحقيق تفتيش منزل المتهم بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه

في ارتكابها أو منزل الشخص الذي توجد ضده قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة التي يباشر تحقيقها . ولو لم يكن متهماً (م ١/٩١ إجراءات) .

(٢) لقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج منها وكل ما يفيد في كشف الحقيقة (م ٢/٩١ إجراءات) فلقاضى التحقيق إذن أن يفتش منزل المتهم أو غيره أو أى مكان يحتمل أن توجد فيه أشياء تتصل بالجريمة التي يباشر تحقيقها بالفعل دون غيرها .

(٣) لقاضى التحقيق مباشرة التفتيش في قضية يتولى تحقيقها ولو كان المكان أو الشخص المراد تفتيشه يقع أو يقيم في دائرة محكمة أخرى غير التي يعمل فيها (م ٧٠ إجراءات) وله أن يندب لهذا التفتيش قاضى التحقيق بالمحكمة الأخرى أو عضو النيابة بها أو أحد مأمورى الضبط القضائي .

(٤) لقاضى التحقيق أن يندب أحد قضاة التحقيق أو أحد أعضاء النيابة أو أحد المأمورين لتفتيش منزل المتهم أو غيره أو أى مكان يريد تفتيشه طبقاً للأوضاع المذكورة آنفاً على أن يبين للندوب المسائل والإجراءات التي يجب عليها اتخاذها (م ٧٠ و ٧١ إجراءات) .

(٥) لعضو النيابة الذي يباشر التحقيق في جنحة تفتيش منزل المتهم بارتكابها أو من توجد قرائن ضده على أنه حائز لأشياء تتعلق بها أو أى مكان آخر لضبط الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكابها وله أن يندب أحد المأمورين لمباشرة التفتيش في الحالتين المذكورتين (م ١٩٩ إجراءات) .

(٦) ليس للنيابة العامة أن تباشر تفتيش المنازل في الجنايات أثناء مباشرتها جمع الاستدلالات إلا باعتبارها من مأمورى الضبط القضائي فلها تفتيش منازل المتهمين في الجناية المتلبس بها والمتهمين الموضوعين تحت مراقبة البوليس ولو لم تكن الجناية في حالة تلبس . وليس لها تفتيش منزل المتهم في جناية غير متلبس بها ما دام أنه غير موضوع تحت مراقبة البوليس كما أنه لا حق لها في تفتيش منازل غير المتهمين إلا إذا حصلت على رضا سابق منهم بالتفتيش . ولها دائماً تفتيش أشخاص المتهمين في الجنايات باعتبارها من مأمورى الضبطية القضائية وتفتيش غير المتهم — إذا تبين لها أثناء تفتيشها منزل متهم في جناية متلبس بها — أنه توجد قرائن قوية ضده على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة .

والمقصود بمنزل المتهم مسكنه الذي يقيم فيه ويأوى إليه وملحقاته كالآفنية والحدائق ومخازن السيارات والاصطبلات وكل محل خاص بالمتهم دون أن يكون للجمهور حق الدخول فيه سواء كان يستعمله لشخصه أم لحفظ أمواله أو منقولاته .

ويعتبرنا من الوجهة العملية أن نشير قبل الخوض في إجراءات التفتيش إلى ثلاث حالات يغلب أن ينشأ بسببها — كما نشأ في الماضي — جدل فقهي الحالة الأولى منها بيان كيفية تفتيش الشخص المقاتل عنه بأنه يحوز جواهر مخدرة ومن يصدر الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه أو

الأماكن التي يعمل فيها وهل لمن له سلطة إصدار هذا الإذن أن يصدره بعد مطالعة محضر التحريات الذي يجريه البوليس .

فلنا أنه يلزم لإجراء التفتيش أن يكون ضروريا لجمع الاستدلالات أو لسير التحقيق أو على الأقل أن تكون هناك قرائن قوية تحمل على الاعتقاد بأن التفتيش سيؤدي إلى ضبط ما يفيد الحقيقة فإذا وجدت مثل هذه القرائن وجد المبرر للتفتيش دون أن يكون من الضروري أن يكون الشخص المطلوب تفتيشه أو تفتيش منزله متهما بارتكاب جريمة . وأن تفتيش الأشخاص والمنازل لا يجوز للمأموري الضبط القضائي في الجرح — عدا النيابة العامة عند مباشرتها تحقيق جنحة — إلا إذا جاز لم القبض وهذا لا يمكن تصوره في كثير من أحوال إحراز الجواهر المخدرة والاتجار فيها وهي تجارة أساسها السرية وشدة الاحتياط ومن النادر أن يوجد المتهم في حالة تلبس تمكن من القبض عليه وتفتيشه وتفتيش منزله ويتعين إذن البحث في فقه القانون عن وسيلة عملية تمكن من الضرب على أيدي تجار هذه السموم ومستعمليها والطريق إلى ذلك هي ميسورة . لقد أعطى قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة حق التحقيق في الجرح وعندئذ يكون لها حق تفتيش المنازل والأشخاص ولو لم تكن الجريمة في حالة تلبس أسوة بقاضي التحقيق وعملا بنص المادة ١٩٩ من القانون ويمكن إذن لعضو النيابة أن يجري تحقيقات بشأن التحريات المعروضة عليه أو يتدب أحداً آخر من المأمورين لأجرائه فإذا تبين له من التحقيقات التي باشرها ومناقشة التحريات أو من مطالعة التحقيق الذي باشره المأمور المندوب أن هناك قرائن قوية تحمل على الاعتقاد بأن التفتيش سيؤدي إلى ضبط ما يفيد الحقيقة أذن لمن يشاء من المأمورين بتفتيش الشخص أو مسكنه على أن يكون هذا الإذن مستوفيا للشرائط التي سبق أن أوضحناها وما على الرجال الذين يعملون على محاربة مثل هذه الجواهر السامة إلا أن يراعوا الدقة في تحرياتهم وأن ينتقوا المصادر التي يمكن الاعتماد على أقوالها وأن يعملوا على أن يلبسوا بأنفسهم ما يؤيد الاتهام .

أما الحالة الثانية فهي حالة ما إذا قيل بأن المبررات موجودة بمنزل شخص غير المتهم كأن يضبط شخص ومعه بعض الأقمشة المسروقة من متجر كان قد سرق منه منذ زمن بعيد أضعاف الكمية المضبوطة وتبين من تحريات البوليس أن باقي الأقمشة المسروقة بمنزل شخص معين لم يأت ذكره في التحقيق أو جاء ذكره على لسان المتهم المضبوط بأنه هو الذي قاسمه في متحصلات الجريمة . فكيف يتم تفتيش منزل هذا الشخص وهل للمأمور الذي يتولى جمع الاستدلالات تفتيش هذا المنزل .

ليس من حق المأمور تفتيش منزل هذا الشخص لأن الجريمة بالنسبة له ليست في حالة تلبس تيسر له القبض عليه وتفتيشه وتفتيش منزله ويتعين إذن أن يطلب من النيابة العامة إصدار إذن بتفتيش هذا المنزل وليس للنيابة العامة إصدار مثل هذا الإذن إلا إذا تولت التحقيق فيجب عليها إذن أن تباشر التحقيق بنفسها ثم تصدر أمرا بتفتيش المنزل وضبط ما عساه يوجد به من الأقمشة المسروقة ولها عند الضرورة أن تتدب أحد المأمورين للتحقيق ولهذا المأمور باعتباره سلطة تحقيق أن يفتش المنزل ويضبط ما يوجد به متصلا بالجريمة .

والحل على الوجه السابق صحيح إذا كان منزل الشخص المطلوب تفتيشه يقع بدائرة اختصاص النيابة التي يتبعها المأمور الذي يباشر جمع الاستدلالات عن جريمة وقعت بدائرة هذه النيابة . فإذا كان المنزل المطلوب تفتيشه واقع في دائرة نيابة أخرى فهل الاذن بالتفتيش يصدر من النيابة الأولى أو الثانية . لانزاع في أن الاختصاص للنيابة الأولى لأنها هي التي تتولى التحقيق أو الواجب عليها أن تتولاه دون الثانية ولها أن تباشر التفتيش بنفسها أو تتدب لذلك أحد المأمورين من دائرة النيابة الأخرى .

والحالة الثالثة هي حالة تفتيش الأشخاص والمساكن للبحث عن الأسلحة ولإيضاح ذلك نقول إن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها اعتبر إحراز الأسلحة المبينة بالجدول رقم (ب) جنائية معاقب عليها بالأشغال المؤقتة وإحراز ماعداها جنحا إلا إذا كان السلاح المضبوط سلاحا ناريا من غير الأسلحة الواردة بالجدول رقم (ب) وكان الجاني من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة فإن الجريمة تعد في هذه الحالة جنائية معاقب عليها بالسجن . فإذا كان السلاح المطلوب البحث عنه بتفتيش شخص أو مسكن حازمه من الأسلحة الواردة بالجدول حرف (ب) أو من الأسلحة النارية الأخرى وكان الشخص الحائز له من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة من القانون وجب أن يصدر الاذن من قاضي التحقيق وعلى هذا القاضى أن يجرى بنفسه تحقيقاً قبل إعطاء الاذن ليتبين مدى القرائن التي لدى البوليس على أن الشخص المطلوب تفتيشه أو تفتيش مسكنه يحوز هذا النوع من الأسلحة فإن ظهر له من التحقيق أن القرائن تؤدي إلى الاعتقاد باحتمال إحراز مثل هذه الأسلحة باشر التفتيش بنفسه أو انتدب أحد المأمورين القضائيين لتنفيذه . وللقاضى أن يتدب أحد المأمورين بما فيهم النيابة العامة لإجراء التحقيق والندوب بعد إجراء التحقيق أن يصدر إذنا بالتفتيش أو أن يتولاه بنفسه . أما إذا كانت الأسلحة المطلوب البحث عنها ليست من الأسلحة الواردة بالجدول حرف (ب) وكان الأشخاص المطلوب تفتيشهم أو تفتيش مساكنهم ليسوا من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة فللنيابة العامة أن تجرى التحقيق وتصدر الاذن بالتفتيش أو تجريه بنفسها ولها أن تتدب أحد المأمورين الآخرين لإجراء التحقيق والندوب أن يباشر التفتيش بنفسه أو يتدب غيره لإجرائه وللقاضى والنيابة العامة أن يقصرا الندب على مباشرة التحقيق وأن يرجع اليها لإصدار الاذن بالتفتيش .

فإذا كان السلاح الذي في حيازة الشخص المطلوب تفتيشه أو تفتيش مسكنه مجهول النوع وكانت حالة هذا الشخص غير معروفة جيداً كان للنيابة العامة دائماً أن تتولى التحقيق وأن تصدر الاذن طبقاً لما فصلناه آنفاً .

ويجب أن يكون مفهوماً أن التحقيق المطلوب إجراؤه هو التحقيق بمعناه القانوني ويجب لذلك أن يصحب كل من القاضى وعضو النيابة كاتب التحقيق كما يجب على المأمور المندوب أن يجرى التحقيق بمعرفة كاتب يتدبه لذلك من أحد مرسوميه بعد تحميله التامين على أن يؤدي واجبه بالصدق والأمانة .

رابعاً - إجراءات التفتيش

لمأمور الضبط القضائي أو من له الحق قانوناً في التفتيش تفتيش المتهم فإذا كان المتهم أثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أثى يندبها لذلك من له حق التفتيش فإذا كان التفتيش بمعرفة قاضي التحقيق أو من ينوبه لذلك أو بمعرفة النيابة أو مندوبها في الجرح التي تجرى بها تحقيقاً وجب تحميل الأثى المنتدبة للقيام بالتفتيش اليدين قبل مباشرة التفتيش على أساس أنها إنما تجرى ذلك كأحد من أهل الخبرة أو الشهود .

وإذا كان التفتيش بمنزل المتهم فالإجراءات تختلف حسبما كان القائم به من مأموري الضبط القضائي أو من لهم سلطة التحقيق قانوناً فإذا كان التفتيش بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات لزم حضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ويمكن أن تنوب الزوجة أو الولد البالغ الرشد عن زوجها أو والدة المتهم على اعتبار أن يدهما على كل ما بالمنزل كيد صاحبه . كما يمكن أن ينوب عنه محاميه أو أى شخص آخر ينوبه في ذلك صراحة . وإذا لم تمكن النيابة وجب أن يحصل التفتيش بحضور شاهدين يكونا بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك في المحضر (م ٥١ إجراءات) ويمكن أن يكون الشاهدان أو أحدهما في حالة الضرورة من رجال الحفظ المحليين ببلدته ويجب أن يراعى هذا الإجراء — حضور الشاهدين — في كل تفتيش يقوم به المأمور وإلا وقع باطلاً لأن المشرع وقد نص على هذا الإجراء وجد فيه ضماناً كافياً للمتهم الذي يحتاج عليه بما قد يسفر عنه التفتيش من ضبط أشياء أو أوراق يكون لها شأن في التدليل على مقارفة الجريمة .

وإذا كان تفتيش المنزل بمعرفة القاضي المحقق أو النيابة العامة عند توليها التحقيق في الجرح أو من يندبها لذلك من مأموري الضبط القضائي فالأصل فيه أن يتم بحضور المتهم أو من ينوبه عنه إن أمكن ذلك وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو من ينوبه عنه إن أمكن ذلك (م ٩٢ إجراءات) فحضور المتهم أو صاحب المنزل أو من ينوبه ليس واجباً وإن كان من الأفضل أن يدعى للحضور فإذا لم يحضرا تم التفتيش في غيبتهما وأنتج كل آثاره القانونية . ولم يشترط القانون في هذه الحالة وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش إذا لم يمكن حضور المتهم أو من يندبه لأنه رأى أن في إجراءاته بمعرفة قاضي التحقيق أو عضو النيابة متى كانت له سلطة التحقيق أو من يندبها لذلك ضماناً كافياً للمتهم ومن ثم فعلى قضاة التحقيق أو أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم بالتحقيق ألا يسرفوا في اقتداب المأمورين للقيام بالتفتيش لأنه فضلاً عن أنه عمل من أعمال التحقيق الواجب عليهم مباشرة بأنفسهم إلا في حالة الضرورة فإنه من الإجراءات الخطيرة التي يترتب عليها في الغالب ظهور إدانة أو براءة المتهم .

وإذا تم التفتيش طبقاً للأوضاع والأحكام المنظمة له قانوناً فإنه ينتج كافة آثاره القانونية المتصلة بالدليل وترجيح احتمال إدانة المتهم أو ظهور براءته . فإذا وقع التفتيش من مأموري الضبط القضائي في غير الأحوال الجائز لم فيها ذلك قانوناً أو بطريق التدب وبدون الحصول

مقدما على رضا صاحب المنزل فإنه يقع باطلا بطلانا جوهريا مسقط للدليل المستمد منه وكل ما ترتب عليه من ضبط مواد أو أشياء تتصل بالجريمة ومسقط أيضا لشهادة محرر المحضر أو لما أثبتته بالمحضر من أقوال واعترافات إذا كان هو الذي أجرى التفتيش لأن شهادته في هذه الحالة تتضمن الإخبار عن أمر ارتكبه مخالف للقانون يكون جريمة بالمادة ١٢٨ عقوبات والدفع بالبطلان في هذه الحالة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك به لمن شرعت الأوضاع القانونية لحمايته في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض فإذا لم يقدم من وقع التفتيش على شخصه أو من ينبيه الطعن في صحته صحيح الاستشهاد بالدليل المستمد منه على غير من قُتس شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يبطله .

المبحث الرابع

في كيفية التصرف في قضايا الجنايات وغيرها

من الأعمال القضائية الصحيحة في ظل القوانين الملغاة

صدر قانون الإجراءات الجنائية لينفذ اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ دون بيان لأحكام وقتية توضح كيفية التصرف في الجنايات وغيرها من الأعمال التي تمت صحيحة قانوناً قبل العمل به حسبما فصلناه في صدر هذه الأبحاث . فأصدر النائب العام في ١٩٥١/١١/٥ المنشور رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ لتنظيم الانتقال من دائرة تطبيق قانون تحقيق الجنايات الملغى إلى دائرة العمل بالقانون الجديد وأبلغه للنيابات الجزئية في ١٩٥١/١١/١١ وفي ١٩٥١/١١/٢١ ورد لهذه النيابات نفس المنشور وبه تصحيح لبعض الأخطاء القانونية التي لوحظت في الطبعة الأولى وأهم ما اشتمله المنشور المصحح من أحكام ما يأتي :

(١) في قضايا الجنايات :

القضايا المقدمة فعلاً إلى قاضي الإحالة قبل يوم ١٩٥١/١١/١٥ تعتبر مقدمة إلى غرفة الاتهام وعلى النيابة إعلان الخصوم بالحضور أمام هذه الغرفة في الجلسات التي تحدد لذلك .

(٢) القضايا المقدمة إلى غرفة المشورة لنظر الطعون في قرارات قاضي الإحالة تعتبر مقدمة بالفعل إلى غرفة الاتهام وعلى النيابة إعلان الخصوم كذلك بالحضور أمام هذه الغرفة في الجلسات التي تحدد لذلك .

والطعون في أوامر قاضي الإحالة التي لم تحدد لها جلسات أمام غرفة المشورة قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد تعتبر كذلك مقدمة إلى غرفة الاتهام . وعلى النيابة إعلان الخصوم بالحضور أمام هذه الغرفة في الجلسات التي تحدد لذلك .

وأوامر قاضي الإحالة الصادرة قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ يجوز الطعن فيها في الحالات والمواعيد المقررة لذلك في القانون السابق أمام غرفة الاتهام إذا كان الأمر متعلقاً بمسائل

موضوعية . أما إذا كان الطعن مبنيًا لأسباب قانونية فترسل إلينا القضية فوراً بمذكرة الأمر بما يتبع .

(٣) القضايا التي صدر فيها قرار من قاضي الاحالة بالاحالة إلى محكمة الجنايات قبل يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ تقدم إلى هذه المحكمة بغير وساطة غرفة الاتهام .

(٤) أوامر وقرارات قاضي الاحالة التي لم يطعن فيها وأصبحت نهائية تظل محترمة ويجرى مفعولها سواء أكانت بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإعادة القضية إلى النيابة لأن الواقعة جنحة أو مخالفة أو لتقديمها إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

(٥) القرارات التي صدرت من غرفة المشورة في الطعون المرفوعة إليها عن أوامر قاضي الاحالة يجوز الطعن فيها بالنقض في المواعيد والأحوال المقررة في القانون السابق .

(٦) الجنايات التي تم تحقيقها وتقرر تقديمها إلى الاحالة ولكنها لم تعلن قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ تحرر فيها مذكرة ختامية بطلبات النيابة فيها وتعرض على قاضي التحقيق لإصدار قراره فيها وذلك على أساس أن ما أتمته النيابة من تحقيق فيها قد تم في ظل القانون الذي يعتبره تحقيقاً قضائياً صحيحاً حصل من يملكه .

ويكون الاجراء كذلك إذا رأت النيابة ضرورة إصدار قرار قضائي بالأوجه في التحقيق فترسل الأوراق إلى قاضي التحقيق وتبدى في مذكرتها الختامية هذا الرأي .

أما إذا رأت النيابة عدم السير في القضية لأنها قليلة الأهمية أو لغير ذلك من الأسباب التي تدعو لعدم تحريك الدعوى الجنائية فترسل إلينا القضية بمذكرة للنظر .

في قضايا الجنح

(٧) تملك النيابة تحقيق الجنح طبقاً للقانون الجديد وتحقيقاتها في قضايا الجنح قبل العمل بالقانون الجديد تعتبر تحقيقات قضائية صحيحة .

والقيود التي فرضها القانون الجديد على سلطة النيابة في الحبس الاحتياطي أو التفتيش لا يبدأ العمل بها إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد أي من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ مع ملاحظة أن أوامر الحبس والامتداد التي صدرت من القاضي في ظل القانون القديم تظل نافذة حتى نهاية مدتها .

وتطبيقاً لذلك يكون تقديم الطلب بمد أمر الحبس بالنسبة إلى المتهمين المحبوسين احتياطياً بمقتضى أوامر صادرة قبل العمل بالقانون الجديد إلى قاضي التحقيق مع ملاحظة أن مدة الحبس السابقة على العمل بالقانون الجديد لا تدخل في حساب الخمسة والأربعين يوماً التي يجوز لقاضي التحقيق أن يأذن بها لحبس المتهم . على أنه في كل الأحوال لا يجوز للنيابة في هذه القضايا أن تطلب من قاضي التحقيق مد حبس المتهمين الذين مضوا أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ القبض

في الحبس الاحتياطي ، وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين على النيابة إذا رأت ضرورة استمرار الحبس الاحتياطي أن تطلب من قاضي التحقيق الأمر بعرض الأوراق والمتهم على غرفة الاتهام وذلك عن طريق طلب كتابي بالتحقيق يقدم إليه .

ويجوز للنيابة أن تستأذن قاضي التحقيق من مبدأ الأمر في حبس المتهم احتياطياً بعد سماع أقوال المتهم المذكور مع توليها تحقيق الجنتة بمعرفتها .

في المعارضة والاستئناف

(٨) الأحكام التي صدرت في ظل القانون السابق وكانت قابلة للمعارضة أو الاستئناف تظل كذلك في ظل القانون الجديد وذلك احتراماً لحق الخصوم في الطعن ذلك الحق الذي اكتسبوه بصدور هذه الأحكام .

الأوامر الجنائية

(٩) يسرى على الأوامر الجنائية الصادرة في مواد المخالفات قبل بدء العمل بالقانون الجديد أحكام القانون القديم التي صدرت في ظله .

محاكمة الأحداث

(١٠) يطلب من محاكم الجنايات إحالة قضايا الجنايات التي بها متهمون أحداث دون الثانية عشر سنة من عمرهم إلى محاكم الأحداث المختصة طبقاً للقانون الجديد من وقت سريانه وذلك بالنسبة للحدث دون غيره .

الطعن بالنقض

(١١) الأحكام الصادرة في المخالفات قبل العمل بالقانون الجديد لا يجوز فيها الطعن بطريق النقض . أما الأحكام النهائية الصادرة بعد العمل بالقانون الجديد من آخر درجة بعد ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فهي قابلة للطعن فيها بطريق النقض طبقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

هذا هو التنظيم الذي رآه مكتب النائب العام وهو تنظيم صحيح في الغالب من الناحية العملية إلا أنه يخالف كثيراً القانون وروحه وخاصة القواعد الأساسية المنظمة لسريان قوانين الإجراءات على الماضي طبقاً لما سبق أن أوضحناه مما يدعونا إلى فحص هذه التنظيمات العملية لمعرفة مدى مساهمتها للقانون وما يمكن وما لا يمكن العمل به منها وسننتدى في ذلك بنفس الترتيب الذي جاء بالمنشور .

في قضايا الجنايات

١ — جاء بالمشور أن القضايا المقدمة فعلا إلى قاضى الإحالة قبل يوم ١٥/١١/١٩٥١ تعتبر مقدمة إلى غرفة الاتهام وعلى النيابة إعلان الخصوم بالحضور أمام هذه الغرفة في الجلسات التى تحدد لذلك ولعل النيابة تقصد الجنايات التى حددت جلسات لنظرها أمام قاضى الإحالة وأعلن المتهمون فيها بهذه الجلسات ورأيها أنه يحدد لهذه الجنايات جلسات من جديد أمام غرفة الاتهام لتتولى هى نظرها وإحالتها إلى محكمة الجنايات وهذا الرأى غير سليم من الناحية القانونية لأن قانون الإجراءات الجديد ألغى نظام قاضى الإحالة الفاء كاملا وأبدله بنظام جديد مقتضاه أن يتولى كل ما كان من اختصاص قاضى الإحالة أو بعضه كل من — أولا — قاضى التحقيق الذى له أن يحيل بعض الجنايات التى تتضمن ظروفًا محققة إلى محكمة الجench للحكم فيها بعقوبة الجench كما أنه من حقه أن يقرر بألا وجه لإقامة الدعوى — ثانياً — غرفة الاتهام التى لها التقرير بأن لا وجه فى الجناية أو إحالتها إلى محكمة الجench لتحكم فيها بعقوبة الجench أو أن تحيلها إلى محكمة الجنايات — ثالثاً — للمحكم عند الحكم بعدم الاختصاص أن تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات أو أن تقرر فيها بألا وجه لإقامة الدعوى أو أن تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها أو أن تحيلها إلى قاضى التحقيق ليتولى تحقيقها والتصرف فيها. والمفروض طبقاً لقاعدة سريان قوانين الإجراءات على الماضى — وخاصة بالنسبة لتلك القوانين الملغية لإحدى جهات الاختصاص والمنشئة لجهة أو جهات أخرى — أن قواعد الاختصاص الجديدة تسرى من يوم نفاذها على جميع الدعاوى ولو كانت متعلقة بوقائع حدثت قبل اليوم المحدد لتنفيذ هذه القوانين بمعنى أن الجناية التى لم تكن قد أحيلت بالفعل إلى محكمة الجنايات قبل يوم ١٥/١١/١٩٥١ يجب فى جميع الأحوال أن تعرض — أولا — على قاضى التحقيق الذى له وحده حق إحالتها إلى غرفة الاتهام إن لم يصدر فيها قرار بألا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالتها إلى محكمة الجench فإذا أحالها إلى غرفة الاتهام تحدد جلسة لنظرها أمامها ولها أن تصدر فيها ما نراه من القرارات المخولة لها بمقتضى القانون وسيان فى ذلك أكانت الجناية قدمت بالفعل لقاضى الإحالة بتحديد جلسة لنظرها أمامه أعلن الخصوم بها أم أنه لم تحدد بعد جلسة لنظرها أو حددت جلسة لم يعلن الخصوم بها قبل يوم ١٥/١١/١٩٥١. ويجب على غرفة الاتهام أن ترفض التنظيم الذى رآه النائب العام لأنه ليس من اختصاصها إطلاقاً نظر الجناية إلا إذا أحيلت إليها من قاضى التحقيق لقيام الصلة بينهما بنصوص القانون ولانعدام مثل هذه الصلة بينها وبين رئيس النيابة الذى أمر بتقديم القضية لقاضى الإحالة وللنيابة فى جميع الأحوال بل عليها أن تقدم بكل قضية تعرضها على قاضى التحقيق مذكرة بطلباتها الجنائية الختامية. وقد أخذ النائب العام بوجهة نظرنا فيما يتعلق بالجنايات التى لم تعلن أمام قاضى الإحالة قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ ولا محل حسباً قدمت للتفريق بين الحالتين وخاصة وأن الاعلان كان يحصل مرتين بعد تأشير رئيس النيابة بتقديم الجناية لقاضى الإحالة أو لها بعد التأشير مباشرة لإعلان التقرير والقائمة لكل من المتهمين فى الجناية طبقاً لنص المادة ١٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والثانية اعلان المتهمين بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام قاضى الإحالة فأى الاعلانين يمكن أن

يكون المقصود من النائب العام وما علة التفريق بينهما . لاشك أن قيل إن أساس الفريق الحق المكتسب للمتهم — في أن المتهم اكتسب هذا الحق المزعوم بمجرد اعلان التقرير والقائمة اليه . وأى حق اكتسبه ياترى ؟ هل اكتسب حقاً بنظر دعواه أمام جهة واحدة هي غرفة الاتهام أم أنه اكتسب حقاً آخر يقضى بمرور الجناية المتهم فيها على جميع الجهات المختصة وبالترتيب الذى أوجده القانون الجديد . لا نزاع فى أن صالح المتهم فى أن تنتظر دعواه من جديد أمام قاضى التحقيق ثم غرفة الاتهام لزيادة الفرص فى الاقتناع ببراءته أم جهة أو أخرى وليس للنيابة العامة أن تنظم من ذلك لأنها تمثل الصالح العام الذى رأى مشرعه سن هذا التنظيم على اعتبار أنه خير تنظيم يمكن أن يظهر فى عالم وجود اليوم . ولا يمكن القول أيضاً أنه يحصل الاعلان يصبح قاضى الإحالة هو المختص وحده بنظر الدعوى لأن هذا القول لا يصح إلا إذا كان قد أبقى على نظام قاضى الإحالة أما وقد ألغى هذا النظام جملة وتفصيلاً فلا محل للقول به .

٢ — قال النائب العام فى هذا البند إن الطعون فى قرارات قاضى الإحالة التى كانت مقدمة لغرفة المشورة تعتبر مقدمة بالفعل إلى غرفة الاتهام والطعون التى لم تكن قد تحدد لها جلسات أمام غرفة المشورة قبل ١٩٥١/١١/١٥ تعتبر أيضاً مقدمة إلى غرفة الاتهام . وأوامر قاضى الإحالة الصادرة قبل ١٩٥١/١١/١٥ يجوز الطعن فيها فى الحالات والمواعيد المقررة لذلك فى القانون السابق أمام غرفة الاتهام إذا كان الأمر متعلقاً بمسائل موضوعية أما إذا كان الطعن مبناه أسباب قانونية فترسل القضية إليه فوراً للأمر بما يقيع . ونحن نتفق مع النائب العام فيما قاله عن نظر الطعون فى قرارات قاضى الإحالة أمام غرفة الاتهام سواء أكانت قد تحدد جلسات لنظرها أمام غرفة المشورة من عدمه لأن غرفة الاتهام هي الجهة التى حلت محل غرفة المشورة باعتبارها الهيئة الاستئنافية بالنسبة للقرارات الصادرة من قاضى التحقيق ونضيف أن الطعون المرفوعة فعلاً أمام محكمة النقض فى قرارات قاضى الإحالة طبقاً لنص المادة ١٣ من قانون التشكيل يستمر نظرها أمام هذه المحكمة . ونرى بالنسبة للقرارات التى لم يطعن فيها بعد ولم تنقضى مواعيد الطعن فيها حتى ١٩٥١/١١/١٥ أنه يجب أن يطعن فيها أمام غرفة الاتهام فى المواعيد المحددة بقانون الإجراءات وهي ذات المواعيد المحددة فى قانون تشكيل محاكم الجنايات الملقى وأن غرفة الاتهام مختصة بنظر هذه الطعون سواء أكانت متعلقة بمسائل موضوعية أم قانونية .

٣ — جاء بهذا البند أن القضايا التى صدر فيها قرار من قاضى الإحالة قبل يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ يحالها إلى محكمة الجنايات تقدم إلى هذه المحكمة بغير وساطة غرفة الاتهام ولا نزاع فى ذلك لأن الإجراء قد تم بالفعل قبل تنفيذ القانون الجديد ولم يكن هناك داع لمثل هذا البند .

٤ — قيل به إن قرارات قاضى الإحالة التى لم يطعن فيها وأصبحت نهائية تظل محترمة وهذا مفروض أيضاً .

٥ — تضمن هذا البند أن للقرارات التى صدرت من غرفة المشورة قبل تنفيذ القانون الجديد فى الطعون المرفوعة إليها عن أوامر قاضى الإحالة يجوز الطعن فيها بطريق النقض فى المواعيد

والأحوال المقررة في القانون السابق . ولا نزاع في نظرنا في جواز الطعن في هذه القرارات بطريق النقض بالكيفية المبينة في المنشور .

٦ — أشرنا إلى الفقرة الأولى من هذا البند عند الحديث عن البند الأول ونرجو الرجوع إليه — والمفهوم من مطالعة باقي فقرات البند أن النيابة تشير إلى قضايا الجنايات التي بقيت بدون تصرف حتى يوم ١٥/١١/١٩٥١ وأنه إذا رأت النيابة ضرورة إصدار قرار قضائي فيها بالأول وجه في التحقيق ترسل الأوراق إلى قاضي التحقيق بمذكرة ختامية تبدي فيها هذا الرأي وإذا رأت عدم السير في الجناية لأنها قليلة الأهمية أو لغير ذلك من الأسباب التي تدعو لعدم تحريك الدعوى الجنائية ترسل القضية لمكتب النائب العام بمذكرة للنظر .

ورأينا في الجنايات الحاصلة قبل ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ والتي لم يتم التصرف فيها حتى هذا التاريخ أنه يجب عرضها جميعا على قاضي التحقيق سواء منها ما كان قد تم تحقيقه أم لم يتم وذلك لأن النيابة قامت بتحقيق هذه الجنايات باعتبارها سلطة تحقيق وبتحقيقها فيها تعتبر تحقيقات قضائية صحيحة . ولقد امتنع عليها التحقيق في الجنايات اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وأعطى الحق في ذلك لقاضي التحقيق دون غيره واكتفى المشرع بتكليف النيابة بجمع الاستدلالات فيها فإن رأت أنها كافية للسير في الدعوى تحيلها لقاضي التحقيق الذي يصبح له وحده تحقيقها والتصرف فيها وإن رأت عدم كفاية الاستدلالات للسير في الدعوى تحفظ الأوراق . لحقها في التصرف في الجنايات اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ قاصر على الجنايات التي لم يحصل فيها تحقيق قضائي ومن ثم فليس لها التصرف في الجنايات التي حققتها قبل هذا التاريخ باعتبارها سلطة تحقيق وليس لها استكمال التحقيق فيها وعليها إرسالها بمذكرات بطلباتها لقاضي التحقيق ليستوفي تحقيقها ويتصرف فيها طبقاً لنصوص قانون الإجراءات الجنائية وعلة ذلك أن القوانين المنظمة لأجراءات التحقيق والتصرف فيه تسري على الماضي ويجب العلم بها من يوم نفاذها بالنسبة لجميع الدعاوى حتى ولو كانت حاصلة قبل تاريخ النفاذ (يراجع في ذلك ما فصلناه في صدر هذه الأبحاث) .

٧ — في قضايا الجنب — لا اعتراض لنا على كافة ما جاء بهذا البند إذ لا شك في اعتبار النيابة العامة سلطة تحقيق في الجنب بالاشتراك مع قاضي التحقيق كما أنه لا شك في أن القيود التي فرضها القانون الجديد على سلطتها في الحبس الاحتياطي أو التفتيش لا يبدأ العمل بها إلا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو تاريخ العمل بالقانون الجديد .

٨ — في المعارضة والاستئناف — جاء في البند الثامن أن الأحكام التي صدرت في ظل القانون السابق وكانت قابلة للمعارضة أو الاستئناف تظل كذلك في ظل القانون الجديد وذلك احتراماً لحق الخصوم في الطعن ذلك الحق الذي اكتسبوه بصدور هذه الأحكام ويدخل في هذا البند أيضاً ما جاء بالبندين التاسع والحادي عشر تحت عنوان « الطعن بالنقض » ، والأوامر الجنائية ، أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في المخالفات قبل العمل بالقانون الجديد وأن الأحكام النهائية الصادرة فيها من آخر درجة بعد العمل بهذا القانون يجوز الطعن

فيها بطريق النقض طبقا لنص المادة ٢٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأنه يسرى على الأوامر الجنائية الصادرة في مواد المخالفات قبل العمل بالقانون الجديد أحكام القانون القديم التي صدرت في ظله .

هذا يحمل ما جاء بالبند الثلاث من المنشور ورأينا فيما جاء بها استناداً إلى القاعدة التي سبق أن شرحناها في مقدمة هذه الأبحاث أن ما جاء بالبند الثامن صحيح وإن كان يحتاج لكثير من الايضاح إذ لا شك في أن الأحكام الصادرة في ظل القانون القديم وكانت قابلة للمعارضة أو الاستئناف تبقى كذلك في ظل القانون الجديد وإنما الأمر يحتاج إلى كثير من التفصيل وبيان الأحكام التي كانت قابلة للمعارضة أو الاستئناف في ظل القانون السابق ثم جاء القانون الجديد وألغى حق المعارضة والاستئناف فيها أما ما جاء بالبندين الآخرين فلنألفيه رأي وستولى إيضاح ما جاء بهذه البنود الثلاث على الوجه الآتي :

(١) قضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية بأن النيابة العامة أن تطلب في معظم المخالفات من القاضي إصدار أمر بتوقيع العقوبة على المخالفين وقضت المادة السادسة من هذا القانون بأن لكل متهم أن يعارض في الأمر الصادر ضده بتوقيع العقوبة في ظرف سبعة أيام من تاريخ إعلان الأمر إليه . وجاء قانون الاجراءات الجنائية وألغى قانون الأوامر الجنائية المشار إليه آنفاً كما ألغى نظام الأوامر الجنائية في المخالفات وجعل مدة المعارضة في الأوامر الجنائية الصادرة في الجench ثلاثة أيام من تاريخ الاعلان بالنسبة للتهمين ومن تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنيابة العامة . ولا شك في وجوب تنفيذ هذه القواعد الجديدة اعتباراً من ١٩٥١/١١/١٥ فلا يمكن إصدار أوامر جنائية في المخالفات منذ هذا التاريخ كما أن ميعاد المعارضة في الأوامر الجنائية الصادرة في الجench يصبح ثلاثة أيام فقط . أما بالنسبة للأوامر الجنائية الصادرة في المخالفات قبل ١٩٥١/١١/١٥ فانه يجوز للتهمين المعارضة فيها في ظرف سبعة أيام من تاريخ إعلانهم بها ولو تم هذا الاعلان بعد ١٩٥١/١١/١٥ لانه يصدر الأمر بتوقيع العقوبة عليهم في ظل القانون القديم أصبح لهم حتماً حق المعارضة فيه في نفس الميعاد المحدد في القانون الملغى كما أن ميعاد المعارضة في الأوامر الجنائية الصادرة في الجench قبل ١٩٥١/١١/١٥ سبعة أيام من تاريخ إعلان هذه الأوامر للتهمين ولو تم هذا الاعلان بعد ١٩٥١/١١/١٥ بوقت كبير .

(٢) لا يوجد خلاف بين القانونين القديم والجديد فيما يتعلق بالمعارضة في الأحكام الغيائية في المخالفات والجench ومواعيدها دراجع م ١٣٣ و ١٦٣ من قانون تحقيق الجنائيات الملغى وم ٣٩٨ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما الخلاف بين القانونين في شرائط الاستئناف وميعاده وقد بين قانون الاجراءات الجنائية أحكام الاستئناف في المخالفات والجench في باب واحد فنص في المادة ٤٠٢ على جواز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجench (١) من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات (٢) من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد

على خمسة جنيهاً وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته . وجعلت المادة ٤٠٦ ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ... الخ . والذي يبدو من إمدان النظر في هذه النصوص أنه لاختلاف بين القانونين بالنسبة لأحوال الاستئناف في المخالفات وإنما الخلاف ينحصر في ميعاد الاستئناف حيث جعل في القانون الجديد عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ... الخ . في حين أن الميعاد في قانون تحقيق الجنايات الملغى في ظرف عشرة أيام التالية لتاريخ النطق بالحكم فكان ميعاد الاستئناف في المخالفات قد نقص يوماً اعتباراً من الأحكام الصادرة بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١ وما بعده أما الأحكام الصادرة قبل هذا التاريخ فميعاد استئنافها كما كان قبل القانون الملغى .

أما في الجنب فليس للنهم استئنافها طبقاً للقانون الجديد إلا إذا حكم فيها بغير الغرامة والمصاريف كأن يحكم بالحبس أو أن يحكم بالغرامة والاغلاق أو الإزالة الخ ... (٣) إذا حكم فيها بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً فإذا حكم في الجنب بتغريم المتهم خمسة جنيهاً فأقل فليس له استئناف هذا الحكم إلا إذا اقترنت الغرامة بالحكم بغير المصاريف كأن يحكم بالغرامة والاغلاق الخ ... أما النيابة العامة فليس لها الاستئناف إلا إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته كأن تطلب الحكم بالحبس أو بالاغلاق فضلاً عن الغرامة والمصاريف فيحكم بالبراءة أو لا يقضى بالحبس أو بالاغلاق أو أن يكون الحد الأقصى للعقوبة المطلوب تطبيقها يزيد عن خمسة جنيهاً ولا يقضى بغرامة تزيد عن هذا المقدار أو يقضى بالبراءة . فليس للنيابة العامة الآن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الجنب إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها خمسة جنيهاً أو أقل ولم يكن يجب الحكم فيها بغير الغرامة والمصاريف . وكان للنيابة والمتهم قديماً حق استئناف الأحكام الصادرة في الجنب دائماً ولا شك في بقاء هذا الحق لها بالنسبة للأحكام الصادرة قبل ١٥/١١/١٩٥١ سواء أكان الحكم حضورياً أو صادراً في المعارضة بالتأييد أو باعتبارها كأن لم تكن أو أن الحكم صدر غيابياً وانقضى ميعاد المعارضة ولم يقرر بها مادام أن ميعاد الاستئناف لم ينقضى قبل ١٥/١١/١٩٥١ فإذا كان الحكم قد صدر غيابياً وعارض المتهم فيه وحدد لنظر المعارضة يوم بعد ١٥/١١/١٩٥١ وحكم فيها بالتأييد أو التعديل أو الإلغاء أو باعتبارها كأن لم تكن وكانت من الأحكام التي لا يجوز استئنافها طبقاً للقانون الجديد فهل يجوز استئنافها أم لا . الذي نراه أن من حق المتهمين استئناف هذه الأحكام وذلك لأن الأحكام الغيابية صادرة في ظل القانون السابق ولم يكن مطلوب من القاضي الذي أصدرها تقدير ظروف الدعوى وأدبياتها إلا في نطاق هذا القانون فضلاً عن أنشوء حق مكتسب للمتهمين فيها في المعارضة ثم الاستئناف طبقاً للقواعد المنظمة لأحكامهما في ظل القانون السابق .

(٣) أباح قانون الاجراءات الجنائية الطعن بطريق النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في المخالفات في الحالتين الواردتين في المادة ٤٢٠ منه . ولم يكن يجوز الطعن فيها بالنقض طبقاً لأحكام القوانين الملغاة فهل يجوز الطعن بهذا الطريق في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في المخالفات قبل ١٥/١١/١٩٥١ أم لا — لا شك أنه من الجائز الطعن في هذه الأحكام

بطريق النقض مادام أن المدة المقررة للتقرير بالنقض لم تنقضى حتى ١٩٥١/١١/١٥ وذلك خلافاً لما جاء بمشور النائب العام وحجتنا في ذلك الأخذ بقاعدة سريان قوانين الاجراءات على الماضي من يوم نفاذها فإذا كان الحكم في المخالفة قد أصبح نهائياً من آخر درجة في يوم ١٩٥١/١١/١٠ فلا نزاع في أن للتهمة الطعن فيه بطريق النقض وله أن يطعن فيه بطريق النقض في الميعاد المبين بالمادة ٤٢٤ اجراءات مادام أنه لم ينقض قبل ١٩٥١/١١/١٥ وأمكنه التقرير وتقديم أسبابه في خلافه أما الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في المخالفات بعد ١٩٥١/١١/١٥ فالاجماع على جواز الطعن فيها بطريق النقض ولو كانت تتعلق بوقائع أو أحكام حدثت أو صدرت في ظل القانون السابق .

(٤) جاء بهذا البند أنه يجب أن يطلب من محاكم الجنايات إحالة الجنايات التي بها متهمون أحداث دون الثانية عشر سنة من عمرهم إلى محاكم الأحداث المختصة طبقاً للقانون الجديد من وقت سريانه وذلك بالنسبة للحدث دون غيره . وأنه وإن كان ما جاء بهذا البند صحيح فإنه قاصر عن الوصول إلى الغرض المطلوب . فقانون الاجراءات الجنائية استحدث محاكم خاصة لمحاكمة الأحداث المجرمين يكون من شأنها تعرف طبيعة المجرم الصغير والعمل على اصلاحه وجعل من واجب القاضي الذي يحاكمه تقصى السبب الذي دفعه إلى الاجرام ثم يحكم بالاجراء الذي يناسب حالته وعلى أن يراقب كيفية تنفيذ ما قضى به . ولذلك أخذ المشرع بنظام القاضي الواحد في محاكمة الأحداث عن الجرائم التي تقع منهم سواء أكانت جنابات أم جنحا أم مخالفات ليتخصص في شؤونهم فيصبح أقدر من غيره على تقدير ما يراه مناسباً لحالة كل منهم بما يجريه من تحقيقات تتصل بحالتهم الاجتماعية والبيئة التي نشأوا فيها والأسباب التي دفعتهم إلى الاجرام وتقدير بواعث وأسباب العدول أو التعديل في الحكم الذي أصدره وتمكيناً لهذا القاضي الفرد المخصص لشئون الأحداث من أداء رسالته جعل رئيساً للجنة المشرفة على الاصلاحية أو المحل المعد لقبول الأحداث المتهمين أو المحكوم عليهم متى كانت هذه الاصلاحية أو هذا المحل في دائرة اختصاصه الخ... من الأحكام المقصود منها العمل على قدر المستطاع على تمكين الحدث الصغير من العدول عن الطريق الذي سلكه والسير في الطريق القويم... وهذا النظام المستحدث فضلاً عن كونه أصلح للتهمين الأحداث فإنه من قواعد ترتيب المحاكم وتشكيلها التي تسرى من يوم نفاذها على الدعاوى المتعلقة بوقائع سابقة على تاريخ النفاذ فيجب إذن أن تشغل محكمة للأحداث في دائرة كل محكمة جزئية من قاضي يندب لها... (م ٣٤٣ اجراءات) تتعقد اعتباراً من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ وتختص هذه المحاكم بالنظر في قضايا الأحداث التي تقل سنهم عن خمسة عشر عاماً على الاطلاق في الجنح والمخالفات سواء أكان المتهم فيها الصغير وحده أم بالاشتراك مع غيره ممن يزيد سنهم عن خمسة عشر سنة كاملة . أما في الجنايات فمحاكم الأحداث مختصة وجوباً بمحاكمة الصغير وحده إذ كانت سنه تقل عن اثني عشرة سنة كاملة فإذا تجاوزت سنه الاثني عشرة سنة جاز لقاضي التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة إلى جميع المتهمين بما فيهم الصغير لتأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات ولا يوجد قانوناً ما يمنع من أن يكون قاضي المحكمة الجزئية قاضياً لمحكمة الأحداث وأن تتعقد هذه المحكمة الأخيرة في نفس

يوم انعقاد المحكمة الجزئية بشرط أن يكون انعقادها في غرفة المشورة وأن تنظر قضايا الأحداث جملة واحدة أما في المحافظات والمديريات فيجب أن يراعى انتداب قاضي يخصص وحده لنظر قضايا الأحداث لكثرة عدد هذه القضايا في المحافظات والمديريات ولزيادة الجرائم التي تقع من الأحداث في مثل هذه المدن وذلك حتى يتحقق الغرض المقصود من إنشاء هذا النظام الخاص بمحاكمة الأحداث .

ومحاكم الأحداث تختص اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بنظر جميع الجناح والخالفات التي بها متهمون أحداث ولو كانت هذه القضايا مقدمة للحاكم العادية قبل هذا التاريخ ويجب على النيابة العامة أن تقدم القضايا التي لم يكن قد تم التصرف فيها حتى ١٥/١١/١٩٥١ إلى محاكم الأحداث ولو كانت متعلقة بوقائع حدثت قبل التاريخ المذكور . أما بالنسبة للجنايات المحالة فعلا إلى محكمة الجنايات فيستمر نظرها أمامها إذا كان سن الصغير يزيد عن اثني عشر سنة فإن قلبت عن ذلك وجب إحالتها إلى محاكم الأحداث بالنسبة للحدث دون غيره . والقضايا التي لم تكن قد أحيات إلى محكمة الجنايات سواء أكانت قد قدمت إلى قاضي الإحالة أو لم يتم التصرف فيها يجب عرضها على قاضي التحقيق ليأمر بتقديمها إلى محكمة الأحداث إذا كانت سن الصغير تقل عن ١٢ سنة أو إلى هذه المحكمة أو محكمة الجنايات طبقاً للتفصيل الوارد بالمادة ٣٤٤ إجراءات ؟

بحث نظام الصلح في قانون الاجراءات الجنائية

دراسة فقهية عملية للبادنين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية
لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة مبيت عمر

١ - تمهيد :

يبحث الباحث بين ثنايا قانون الاجراءات الجنائية الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أحكاماً خاصة لنظام الصلح في الدعوى الجنائية في مواد المخالفات ، ولقد جاء هذا النظام مغايراً للنظام المقرر في قانون تحقيق الجنايات الملغى مستحدثاً بعض أحكام جديدة منشأ بعض إشكالات في تنفيذ هذا النظام مما جعل بعض مطبق هذا القانون من الشراح يتساءلون عن مدى نجاح هذا النظام وما حدا ببعضهم إلى الحكم بفساده ، ولعل كل ما تقدم هو ما دفعنا إلى معالجة هذا النظام في بحثنا معالجة فقهية وعملية في آن واحد .

٢ - تعريف :

ومن المسلم به في فقه القانون الجنائي أن الدعوى الجنائية ملاوكة لعموم الهيئة الاجتماعية تحركها وتستعملها النيابة العامة نيابة عن عموم هذه الهيئة كما أنه من المعروف أن النيابة العامة وهي التي تمثل عموم الهيئة الاجتماعية ليس لها أن تخرج عن حدود هذه الإثابة فتتنازل عن هذه الدعوى أو تتصلح مع المتهم فيها . إلا أن هناك أسباباً عامة تطرأ على الدعوى الجنائية فتؤدي إلى انقضاء كوفاة المتهم فيها أو مضي مدة معينة على وقوع الجريمة دون اتخاذ أي إجراء قاطع للدولة فيها مما يستفاد منه نسيان المجتمع لهذه الجريمة فتتقضى الدعوى الجنائية تبعاً لذلك . كما أن هناك أسباباً خاصة قد تؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية من بينها الصلح La transaction فالصلح إجراء يؤدي به المتهم في الدعوى الجنائية بدفع مبلغ معين إلى خزانة الدولة كي يتمكن من تفادي رفع الدعوى الجنائية ضده . ولا شك أن الصلح مخالف للقاعدة السابقة شرحها وهي أنه لا يجوز للنيابة العامة أن تنازل عن الدعوى أو تتصلح مع المتهم فيها ، إلا أن المشرع خلص بظريق العلم أن هناك جرائم قليلة الأهمية نظراً لتفاهة موضوعها وغالباً ما يحكم فيها بالفرامة فقط فرأى أن مثل هذه الجرائم يجب أن تنتهي الهيئة الاجتماعية من أمرها فتقبل الصلح فيها كي تحد

من كثرة المحاكمات في أمثال هذه الجرائم فأجاز للنيابة العامة أن تقبل الصلح فيها وتنقضى الدعوى الجنائية تبعاً لذلك بالصلح .

وغنى عن البيان أن نظام الصلح في القانون الجنائي يختلف عن نظام الصلح في القانون المدني فالأخير تحكمه قواعد القانون المدني وقانون المرافعات فهو جائز في أى وقت كانت عليه الدعوى المدنية وبأى شروط يقبلها الخصام - كما أن الصلح في الدعوى المدنية المرفوعة مع الدعوى الجنائية جنباً إلى جنب لا يؤثر على الدعوى الجنائية في شيء .

٣ - تطور تاريخي :

ولقد صدر قانون تحقيق الجنايات الأهلى في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ وورد في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق الابتدائي نظام الصلح في مواد المخالفات وجاء على غرار ما أبطا قانون تحقيق الجنايات المختلط فلقد نصت المادة ٤٦ أهلى (المقابلة للمادة ٢٢ مختلط) :

« يجوز الصلح في مواد المخالفات إلا في الأحوال الثلاث الآتية :

أولاً - متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة .

ثانياً - إذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية .

ثالثاً - إذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة أشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة إليه ، .

ولقد ورد بالمادة ٤٧ أهلى (المقابلة للمادة ٢٣ مختلط) :

« الشخص الذى تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم عليه باول عمل من الاجراءات في الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا - يأخذ به قسيمة - إما إلى خزينة المحكمة وإما إلى النيابة وإما إلى أى مأور من مأورى الضبط القضائي مرخص له بذلك من ناظر الحفانية ، .

ولقد جاء في المادة ٤٨ أهلى (المقابلة للمادة ٢٤ مختلط) :

« في الأحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح وعلى ذلك ليس لمن أضرت به المخالفة أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض ، .

ولا شك أن شروط قبول الصلح الواردة بالمادة ٤٦ قاسية وبخاصة الشرط الثالث الذى يوجب على المخالف لقبول الصلح منه ألا يكون قد حكم عليه في مخالفة أخرى مما جعل هذا النظام نادر التطبيق ومما حدا بالمشرع عند التفكير في تعديل قانون تحقيق الجنايات إلى التوسع في نظام الصلح والتخفيف من غلواء هذه الشروط .

ولقد ورد في مشروع الحكومة لقانون الاجراءات الجنائية في المادتين ٣٦ و٣٥ مصداقاً لما

تقدم المادة ٣٥ : يجوز الصلح في مواد المخالفات إلا في الأحوال التي ينص القانون فيها على عقوبة غير الغرامة وتنتهى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

المادة ٣٦ - : يجب على المتهم الذى يرغب فى الصلح أن يدفع قبل رفع الدعوى أو صدور الأمر الجنائى فيها وعلى كل حال فى مدة ثلاثة أيام من يوم عليه بأول إجراء من الاجراءات التى تمت فى الدعوى مبلغ ١٥ قرشا إما إلى خزانة المحكمة وإما إلى النيابة وإما إلى شخص مرخص له بذلك من وزير العدل .

إلا أن هذا المشروع عند ما عرض على لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب عدلت هاتين المادتين تعديلا كلياً وتوسعت فى نظام الصلح فأجازت الصلح علاوة على المخالفات التى يحكم فيها بالغرامة فقط فى المخالفات التى يحكم فيها بالحبس والغرامة بطريق الخيرة وجعلت مبلغ الصلح فيها ٥٠ قرشاً صافياً وذلك كما ورد بالمادتين ١٩ ، ٢٠ من المشروع .

المادة ١٩ : يجوز الصلح فى مواد المخالفات إذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بشئ آخر غير الغرامة أو الحبس ويجب على محرر المحضر فى الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك فى المحضر وإذا لم يكن المتهم قد مثل فى المحضر وجب أن يعرض عليه الصلح بإخطار رسمى .

المادة ٢٠ : يجب على المتهم الذى يرغب فى الصلح أن يدفع فى ظرف ثلاثة أيام من يوم عرضه عليه مبلغ ١٥ قرشا فى الحالة التى لا يعاقب فيها القانون بغير الغرامة ومبلغ ٥٠ قرشا فى الحالة التى يجيز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخيرة .

ويدفع المبلغ إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أى شخص مرخص له بذلك من وزير العدل .

وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

ولما صدر قانون الاجراءات الجنائية الجديد فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ عالج نظام الصلح فى الفصل الثالث الخاص بانقضاء الدعوى الجنائية وذلك من الباب الأول الخاص بالدعوى الجنائية من الكتاب الأول وذلك فى المادتين ١٩ ، ٢٠ منه . فبعد أن تكلم فى المادة ١٤ عن حكم الوفاة فى الدعوى الجنائية وبعد أن سرد حكم التقادم فى الدعوى الجنائية فى المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ جاءت المادتان ١٩ ، ٢٠ خاصتين بنظام الصلح فى الدعوى الجنائية واتضح من مراجعة هاتين المادتين أنهما مادتا المشروع دون تغيير أو تبديل . ولم يرد فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون رقم ١ شئ عن نظام الصلح وإن جاء فى المذكرة الإيضاحية رقم ٢ إشارة إلى اعتبار الصلح من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية .

٤ - شروط الصلح :

أجاز المشرع المصرى الصلح فى نوع معين من الجرائم نظراً لتفاهتها وعدم أهميتها فى المخالفات

إلا أنه لم يجره في كافة المخالفات فاستثنى بعض المخالفات وحرم المخالفين فيها من الصلح ولا شك أنه اتضح لنا من مراجعة التطور التاريخي لهذا النظام أن الصلح كان غير جائز إلا في المخالفات التي يحكم فيها بعقوبة الغرامة وبشروط خاصة أيضاً . إلا أن القانون الجديد توسع في نظام الصلح وأجازه في المخالفات التي يحكم فيها بعقوبة الغرامة بلا شروط وكذلك في المخالفات التي يحكم فيها بالغرامة والحبس بطريق الخيرة ولم يستبعد سوى المخالفات التي يحكم فيها بالحبس وجوباً أو التي يحكم فيها بعقوبة أخرى غير الحبس أو الغرامة كالغلق *fermeture* أو الإزالة *demolition* أو المصادرة *confiscation* .

٥ — إجراءات الصلح :

أوجبت الفقرة الثانية من المادة ١٩ على محرر المحضر في المخالفة أن يعرض الصلح على المخالف ويثبت ذلك في المحضر وإذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر وجب أن يعرض الصلح عليه بإخطار رسمي أي إخطار يوجه إليه شخصياً بوجه رسمي على يد شخص له صفة حكومية كشيخ الحارة مثلاً ولعل الفكرة في وجوب عرض الصلح على المخالفين هي أن أغلبهم يجهلون أن لهم حق الصلح فيتركون الميعاد يمر دون طلبه فيسقط حقهم فيه ، ولما كان إتمام الصلح من مصلحة المجتمع والمتهم معاً عدلت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب المادة ٣٦ من مشروع الحكومة التي كانت توجب على المتهم الراغب في الصلح أن يدفع قيمته بأن جعل عرض الصلح على المتهم وجوباً في المحضر .

ويجب على المتهم الذي يرغب في الصلح أن يدفع في ظرف ثلاثة أيام من يوم عرضه عليه مبلغ ١٥ قرشا في الحالة التي لا يعاقب فيها القانون بغير الغرامة ومبلغ ٥٠ قرشا في الحالة التي يجيز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخيرة . ويدفع المبلغ إلى خزانة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أي شخص مرخص له بذلك من وزير العدل . ومن ثم يخلص من ذلك أنه يتعين على النيابة العامة أن تنبه مأموري الضبط القضائي أن يعرضوا الصلح على المخالفين عند تحريرهم لمحضرهم وفي حالة عدم الاستدلال على المخالف أو عدم سؤاله لامتناعه عن الحضور مثلاً وجب على مأموري الضبط القضائي أن يعرض عليه الصلح بإخطار رسمي على يد شخص له صفة حكومية كشيخ الحارة . كما يتعين على النيابة العامة أن تنتظر ثلاثة أيام بعد عرض الصلح على المخالف دون تصرف في الأوراق فإذا لم يدفع المخالف قيمة الصلح في خلال هذه المدة يتعين عليها أن تصرف في الأوراق برفع الدعوى الجنائية على المخالف .

٦ — آثار الصلح :

أما إذا دفع المخالف قيمة الصلح فإن ذلك يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية وهذا ما أكدته الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ بقولها « وتنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح ، ويجب

التنبيه إلى أن الصلح الذي تنقضى الدعوى الجنائية بموجبه هو الصلح الحائز لشروط قبوله فلا عبرة بتمام صلح وقع مخالفاً للشروط القانونية كالصلح في مخالفة لا يجوز الصلح فيها فهذا الصلح لا يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية ويعتبر كأن لم يكن وينعزل رفع الدعوى الجنائية رغم حدوثه .

وإذا ما رفعت الدعوى الجنائية رغم وقوع الصلح الحائز لشروطه فإنها تعتبر دعوى باطلة لأنها رفعت بعد انقضائها وسقوطها بالصلح ومن المعروف شرعاً أن الساقط لا يعود كما أنه إذا حكم القاضي بالعقوبة رغم الصلح فقد أخطأ في تطبيق القانون ويجوز استئناف حكمه لخطأ في تطبيق القانون pour fausse application de la loi وهذا ما لاحظته لجنة المراقبة القضائية سنة ١٩٠١ .

ويتعين علينا أن نتساءل في هذا الصدد عن حكم الدعوى الجنائية المرفوعة على مخالف لم يعرض عليه الصلح عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ . هل هذه الدعوى تعتبر باطلة من الوجهة القانونية ؟؟ وبعبارة أخرى هل عرض الصلح في المخالفات قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ؟؟ .. هذا هو ما يعتينا بحثه في هذا المقام .

الثابت من الاطلاع على نصوص قانون الاجراءات الجنائية أن نظام الصلح ورد في المادتين ١٩ و ٢٠ من الفصل الثالث الخاص بانقضاء الدعوى الجنائية فبعد أن تكلم المشرع عن حكم الوفاة والتقاعد في الدعوى الجنائية عاج الصلح كسبب من أسباب انقضائها وهذا ما أكدته الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ فاعتبرت الصلح سبباً من أسباب انقضائها . كما أنه من الملاحظ في هذه النصوص أن نظام الصلح لم يرد في الفصل الأول مع القيود التي ترد على النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية وهي الأحوال التي يتوقف فيها رفع الدعوى الجنائية على شكوى أو طلب . فمن المسلم فقهاً أن القيود التي ترد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية وردت على سبيل الحصر في قانون الاجراءات الجنائية وقوانين خاصة وهي وجوب اتباع إجراءات معينة في محاكمة الوزراء والقضاة وأعضاء البرلمان ووجوب الحصول على شكوى أو طلب في بعض جرائم معينة جاءت في قانون الاجراءات الجنائية . أما الصلح لم يرد من بينها ومن ثم فمن رأينا أن الدعوى الجنائية المرفوعة في مخالفة لم يعرض فيها الصلح تعتبر دعوى صحيحة من الوجهة القانونية ويتعين على المحكمة أن تحكم فيها بالعقوبة اللازمة — إلا أنه من جهة أخرى يجب التنبيه إلى أن الاجراءات الجنائية وضعت لصالح المتهمين والعدالة في آن واحد وإذا تعلق حق المتهم في إجراء معين يجب المحافظة عليه وتقديسه وعدم الاعتداء على هذا الحق بحرمانه من استعماله وفي هذه الحالة فوجوب عرض الصلح بمعرفة محرر المحضر في المخالفة على المخالف فيها حق من حقوق المخالف ولا يسوغ حرمانه منه وهذا مستفاد من ظاهر الفقرة الثانية من المادة ١٩ ومن السبب الذي دفع لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب إلى تعديل المادة ٣٦ من مشروع الحكومة لقانون الاجراءات الجنائية بإشراطها وجوب عرض الصلح على المخالف بعد أن كانت المادة ٣٦ لا تتعرض إلى هذا الاجراء الواجب على محرر المحضر وتوجب على المتهم الراغب في

الصلح أن يدفع قيمة الصلح لحسب . ولذلك ففي اعتقادنا أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية دون عرض الصلح على المخالف يجوز للمخالف بعد علمه برفع الدعوى وقبل يوم الجلسة أن يدفع قيمة الصلح في الأحوال الجائز فيها الصلح قانونا إذا شاء . وهنا يتعين على القاضي أن يحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح وبراءة المتهم مما هو منسوب إليه .

٧ — نظرة فحامية حول نظام الصلح في القانون الجديد :

ولعلنا لمسنا من تطبيقنا لنظام الصلح طبقا للقانون الجديد ضرورة إعادة بحثه وتعديله فالنظام المقرر ينقصه مراعاة الواقع فأغلب المخالفات التي يجوز الصلح فيها يجوز الحكم فيها بالغرامة أو الحبس أى أن الصلح فيها يكون بدفع مبلغ .ه قرشا عن كل تهمة ، ولما كانت المخالفات من الجرائم قليلة الأهمية وفي وسع المحاكم أن تقضى بتغريم المخالف بعقوبة الحد الأدنى للمخالفة وهى خمسة قروش بعد اتباع اجراءات رفع الدعوى الجنائية مما جعل هذا النظام نادر التطبيق لا ياجأ إليه المخالفون إلا في حالات قليلة مما يترتب على ذلك أن أصبحت جلسات المخالفات مكدسة بالقضايا تشغل القضاة والنيابة وأقلام كتابها في جرائم قليلة الأهمية . وهذا مايدفعنا إلى الإلتجاء إلى المشرع المصرى من جديد ليبادر بتخفيف مبلغ الصلح فيجعله نصف هذا المقدار أو أقل حتى يهرع الى هذا النظام جمهور المخالفين فيتحقق القصد المنشود من نظام الصلح .

والله ولى التوفيق

بحث اختصاص المحكمة الجنائية

بالحكم في الدعوى المدنية بعد الحكم بالبراءة

لحضره الأستاذ إبراهيم محمد صليحة

الذي لفت نظري إلى هذا البحث هو مقال للدكتور محمود محمود مصطفى في مجلة القانون والاقتصاد السنة ٢١ تحت عنوان اتهامات جديدة في قانون الاجراءات الجنائية صحيفة ٢١٤ (رابعا) حيث يقول : كان قانون تحقيق الجنايات يحيز للمحكمة الجنائية أن تقضى في الدعوى المدنية رغم قضائها بالبراءة في الدعوى الجنائية لعدم المعاقبة على الواقعة (المادتان ١٤٧ و ١٧٢) . ولم يرد في القانون الجديد مقابل لذين النصين إذ رأى الشارع أنه إذا انهار الأساس الذي من أجله سمح بالخروج عن قواعد توزيع الاختصاص فإنه لا يبقى محل لتكليف المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية على أساس مدنى بحث فيتعين عليها عندئذ أن تقضى بعدم ولايتها بنظرها . فالموضوع هو هل تحكم المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية بعد الحكم بالبراءة ؟ وهذا التساؤل خاص بالمخالفات والجنح والجنايات .

وقبل البحث نذكر باختصار الحالات العملية له :

- (١) حالة انعدام أحد الأركان القانونية للمسئولية الجنائية (كانعدام القصد في الجرائم العمدية أو التمييز والإدراك لجنون أو عاهة أو لأن السن أقل من سبع سنوات) .
 - (٢) حالة الإكراه والضرورة .
 - (٣) حالة انعدام الخطأ في المسئولية الجنائية وقيام المسئولية المدنية على أساس المادة ١٧٨ مدنى جديد مسئولية المتبوع بالنسبة للتابع .
- ففي هذه الحالات جميعا تبرئ المحكمة المتهم ولكن ما مصير الدعوى المدنية الملحقه بالدعوى الجنائية .

إن تكليف المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية له أهمية عملية هو استكمال بحث الموضوع أمامها بدلا من طرحه ثانية أمام المحكمة المدنية اقتصاداً للوقت والمصاريف وعدم تكرار الاجراءات .

وإذا أخذنا بالرأى العكسى الذى يقول به الدكتور محمود محمود مصطفى تقابلنا صعوبة تحديد الصيغة القانونية للحكم أى ما هو سبب تخلى القاضى عن نظر الدعوى المدنية هل هو عدم قبول الدعوى وقد كانت فعلا مقبولة أم هو رفض وليس هناك ما يسوغه لأن الرقض خاص بالموضوع أم هو عدم اختصاص وأسبابه معروفة وليس فيما ذكره الأستاذ ما يبرره أم هو سقوط وواضح أنه ليس كذلك ، ولسنا نعرف ما الذى يقصده الأستاذ بقضاء المحكمة بعدم ولايتها ولم يوضح الصياغة التى تصوغ فيها المحكمة قضاءها بعدم الولاية .

الصحيح أن لا سبب في القانون يستند رأى الأستاذ وأنها محتصة وملزمة بالفصل في الدعوى المدنية حتى بعد الحكم بالبراءة وذلك لما يأتي :

فأولا : في القانون القديم .

النصوص صريحة في المخالفات والجرح والجنايات في أن المحاكم الجنائية عليها أن تفصل في الدعوى المدنية رغم الحكم بالبراءة .

فالمادة ١٤٧ — إذا روى أن الواقعة غير ثابتة ... يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات .

والمادة ١٧٢ — إذا كانت الواقعة غير ثابتة ... يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضا بالتعويضات .

والمادة ٥ هـ — تشكيل محاكم الجنايات : إذا رأت المحكمة أن التهمة ثبتت على المتهم ... تقرر إدانته وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ...

وعلى كل حال يجب أن يفصل في نفس هذا الحكم في التضمنات ...

والفقه بداهة يجمع على ذلك .

ثانيا : في القانون الجديد .

(١) روح القانون هي التبسيط والتسهيل في الإجراءات كما قال بحق الأستاذ وكما ضرب لذلك روح الأمثال (الإحالة غرفة الاتهام — التجنيح) وليس في رأى الذى انتهى إليه ما يتفق مع تلك الروح بل أنه يناقضها . لأنه إذا تخلت المحكمة عن نظر الدعوى المدنية بعد الحكم بالبراءة فعنى ذلك أن المدعى المدنى سوف يضطر إلى إعادة رفع دعواه أمام المحكمة المدنية بمصاريف جديدة ، ومعناه أنه سيضيع عليه الوقت الذى مر والجهد الذى بذل ، كما سيضيع الوقت والجهد اللذان بذلتهما المحكمة الجنائية التى بحثت الموضوع تفصيلا حتى فصلت فيه ، وظاهر أن مثل هذا الحل يتعذر أن يرمى إليه مشرع أعطى حق التجنيح للقاضى الجزئى ١١

(٢) والمفروض عند تعديل التشريع أن تكون ثم أسباب تبرر العدول عن حكم النص القديم ولم يبين الأستاذ ما الذى يدعو إلى العدول عن الحكم القديم .

(٣) وليس في الأعمال التحضيرية كلها ما يدل على أن الشارع اراد المعنى الذى ذهب إليه الأستاذ .

(٤) بل إن عكس رآيه هو الصحيح ؛ فالعراقى باشا (هو أحد واضعى القانون) يقول فى كتابه الإجراءات الجنائية الجديد الجزء الأول صحيفة ٢٠٢ فقرة ٣٩٤ د إن القانون قد نص بالمادة ٣٠٩ اجراءات على أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم . والمحكمة تحكم فى موضوع الدعوى الجنائية إما بالإدانة أو بالبراءة وفى الحالتين تحكم فى التعويضات بمنحها أو رفضها .

(هـ) أخيراً لقد اجتهد الأستاذ في مسألة النص فيها صريح . وواضح ألا مساع للاجتهاد في مورد النص .

(١) فالمادة ٣٠٩ صريحة فهي تقول ، كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، والحكم بالبراءة حكم في الموضوع وتطبيق هذا النص لا يحتاج لاجتهاد فهو ينتهي حتماً إلى وجوب الفصل في الدعوى المدنية وذلك بصريح النص .

قد يتساءل عن سبب عدم إيراد النصوص مشابهة للنصوص القديمة ؟

وظاهر أن السبب هو أن الشارع الجديد أراد التبسيط . فبدلاً من أن يورد نفس العبارة في باب المخالفات ثم في الجنح ثم في الجنايات أتى بحكم واحد لها جميعاً في مادة واحدة هي المادة ٣٠٩ وبذلك كان الشارع الجديد في هذا الصدد أحكم صياغة وأقصد عبارة من الشارع القديم . وظاهر أن الإيجاز الذي اصطنعه لم يقلل من صراحة الحكم الذي أخذ به .

(ب) وثم نص آخر لا يقل صراحة عن نص المادة ٣٠٩ وهو نص ٢٥٩ فقرة ثانية إجراءات ، إذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، .

وهذه المادة تتناول حالة سقوط الدعوى العمومية وقد رأى المشرع تناول هذه الحالة بنص صريح لأنها حالة لا يمكن القول معها بأنه قد صدر حكم في الموضوع ، وإنما هي حالة خاصة تقوم فيها الدعوى المدنية وحدها بعد استحالة نظر الدعوى العمومية لسقوطها بمضي المدة أو بالوفاة أو بالصلح (الذي كانت تجهله النيابة مثلاً) .

وهذا النص وحده كان يمكن الاستناد عليه في القول بأن القضاء في الدعوى المدنية واجب حتى بعد الحكم بالبراءة لأنه مادام المسلم أن المشرع الجديد يستهدف التبسيط والقصد في الإجراءات ومادام قد نص صراحة على وجوب الفصل في الدعوى المدنية بعد سقوط الدعوى العمومية . فالأخذ بنفس الحكم واجب من باب أولى في حالة الحكم الموضوعي لأن الحكم بالسقوط لا يحتاج غالباً إلى بحث ظروف الدعوى تفصيلاً ، أما الحكم في الموضوع فلا يتصور إلا بعد استكمال هذا البحث .

يخلص من هذا أن الرأي الصحيح في الموضوع هو أن المحكمة الجنائية ملزمة بالفصل في الدعوى المدنية التي ترفع إليها صحيحة في حالتها الحكم بالبراءة والسقوط وذلك بصريح النصوص : المادة ٣٠٩ و ٢٥٩ التي لا يحتاج الأمر معها إلى بحث أو اجتهاد .

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) محكمة القضاء الإداري
١٧٢	٧٧١ ٤ مايو ١٩٤٩	نقل مكاني . ماهيته . عدم اختصاص .
١٧٣	٧٧١	١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار إداري تأديبي . شرط الاختصاص . مخالفة القوانين واللوائح . قيام الطعن على أسباب موضوعية . عدم اختصاص .
		٢ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . مادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . مناطه . أن يكون القرار تأديبياً في حق موظف عمومي دائم . القول بأن العيب الذي ينمى الطاعن على القرار لا يعتبر مخالفة للقوانين واللوائح . هو بحث في موضوع الطعن .
		٣ — تظلم . تقديمه في الميعاد المعين لرفع الدعوى . وقفه طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ إلى أن يصدر قرار صريح في موضوع التظلم . عدم صدوره . بقاء ميعاد الدعوى مفتوحاً . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . تعديله هذا الحكم . الميعاد طبقاً له ستون يوماً من تاريخ انقضاء أربعة أشهر دون الإجابة عن التظلم .
		٤ — موظف . عجز في عهده . إلزامه به وتحصيله منه . بطريق الخصم من الراتب مع معارضته في ذلك . خروجه عن ولاية السلطات التأديبية . الجزاءات هي ما نص عليها الأمر العالي الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ . عدم جواز التحدى بالمادة ١٦ من لائحة المخازن . ما نصت عليه هو ترديد للأصول القانونية . عدم تخويلها السلطات الإدارية حق الفصل قضائياً في المنازعة .
١٧٤	٧٧٦	تسليق . تخطي في الترقية . وجود ما يبرر الترك في الملف . رفض الدعوى .
١٧٥	٧٧٦	قرار إداري تنظيمي عام . التفرقة بينه وبين القرار الإداري الفردي . للإدارة سحب الأول في أي وقت . أما الثاني فلا يجوز لها سحبه إلا في ميعاد الستين يوماً . مخالفة ذلك بقرار لاحق .

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		إبطال هذا الأخير . علة ذلك . مراعاة الاتساق بين ميعاد السحب وميعاد الطعن القضائي .
١٧٦	٥ مايو ١٩٤٩	١ — طلبات في الدعوى . تعديل . دخوله في عموم الطلبات الأولى . تقديمه أثناء إجراءات الدعوى وقبل إقفال باب المرافعة . دفع بعدم اختصاص . رفضه .
		٢ — تظلم . حفظه . صدور قرار الحفظ من غير مختص . إبطاله . وجوب الطعن بذلك في ميعاد الستين يوما .
		٣ — تظلم . مادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . لا تلزم جهة الإدارة بمحثة موضوعا والفصل فيه . لهذه الجهة رفضه بغير بحث بقرار صريح يعلن لذى الشأن . أو بقرار ضمني مستفاد من سكوتها أربعة أشهر .
١٧٧	، ، ،	١ — دين . سقوط الحق في المطالبة به . مادة ٢١١ من القانون المدني (القديم) . شرطه . عدم المنازعة في أصل الدين . عدم استحقاق الدائن للدين أو منازعته جديا فيه . عدم قبول الدفع بسقوط الحق .
		٢ — مجلس مديرية . خفضه رؤاتب الموظفين . حقه مطلق في تعديل أحكام الكادر واللوائح والقرارات الخاصة بالتوظيف .
		٣ — قرار . لائحة . سريانه من تاريخ صدوره . الأثر الرجعي لا يكون إلا بنص صريح .
١٧٨	، ، ،	قبول الدعوى . عريضتها . خلوها هي والمذكرة الشارحة من البيانات الأساسية . وعدم إرفاق صورة أو ملخص من القرار المطعون فيه . المذكرة المقدمة أثناء نظر الدعوى لم تأت بجديد يصحح شكل الدعوى . عدم قبول .
١٧٩	١١ مايو ١٩٤٩	١ — تيسير . ترقية . . الحصول على شهادة معهد الدراسات العليا . لا تتحتم معه الترقية . بل هو عنصر من العناصر .
		٢ — تيسير . ترقية به . ليست إلزامية للإدارة . متروك

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	مأخذ الأحكام
		أمرها لتقديرها . لا رقابة من المحكمة . شرطه عدم إساءة استعمال السلطة .
		٣ — طلبات في الدعوى . طلب الحكم بالترقية . لا تملكه المحكمة . رقابتها في نطاق إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون أو المنطوية على إساءة استعمال السلطة .
		٤ — قبول الدعوى . التفرقة بين طلبات الإلغاء وغيرها من الطلبات . عدم قبول طلبات الإلغاء عن قرارات إدارية سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة . قبول طلبات التعويض عن أمثال هذه القرارات .
		٥ — قبول الدعوى . قرار إداري سابق أو لاحق لقانون مجلس الدولة . العبرة بصدور القرار لا بالنظم منه ولا باستمرار آثاره إلى ما بعد نفاذ القانون .
١٨٠	١١ مايو ١٩٤٩	١ — عريضة الدعوى . مادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . وجوب اشتغالها على بيان بموضوع الدعوى . كفايته أو عدم كفايته متروك لتقدير المحكمة . إغفال تاريخ القرار المطعون فيه . ليس بذاته مدعاة لتجهيل الدعوى ما دامت البيانات الأخرى في العريضة تكفي بما يدفع الشك لتعيين القرار .
		٢ — تنسيق . ترقية بالاختيار . ترخص الإدارة في تقديرها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . وضع الإدارة ضوابط للاختيار كقواعد تنظيمية عامة . تعين التزامها . إهدار هذه القواعد . مخالفتها للقانون . التغيير يجب أن يكون بقرار تنظيمي عام .
١٨١	٧٨٤	١ — رقابة المحكمة . قرار نهائي من مجلس تأديب . مقصورة على الناحية القانونية . لا تمتد إلى التقدير الموضوعي في ذاته . المحكمة ليست هيئة استئنافية للجالس التأديبية .
		٢ — قرار نهائي من مجلس تأديب . قيامه على أسباب صحيحة مستخلصة استخلاصا معقولا . وعدم الإخلال بحق الدفاع

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		وعدم إساءة استعمال السلطة . مطابقتها للقانون . رفض الدعوى .
١٨٢	١١ مايو ١٩٤٩	قبول الدعوى . طلب إلغاء . قرار إدارى سابق على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة . عدم قبول .
١٨٣	١٢ مايو ١٩٤٩	١ — قانون . وضعه ضوابط للإدارة . وجوب مراعاتها . مخالفة ذلك . إلغاء .
		٢ — جيش . اقتراح لجنة الضباط بترك المدعى فى الترقية . ابتناؤه على أسباب غير صحيحة . بطلانه . ابتناء قرار الإحالة إلى الاستيداع عليه . بطلانه بدوره .
		٣ — جيش . ترقية . تخطى . مخالفته للقانون . ابتناء قرار الإحالة إلى الاستيداع على بقاء القائم الذى تخطى فى رتبته المدة المقررة للإحالة إلى الاستيداع . بطلان قرار الإحالة . إلغاؤه .
١٨٤	١٢ مايو ١٩٤٩	١ — قرار تنظيمى عام . أو لائعى . الطعن فيه : (١) بطريق مباشر . بطلب إلغاؤه فى الميعاد المقرر . (٢) بطريق غير مباشر . بطلب إلغاء القرار الفردى الصادر تطبيقاً له .
		٢ — كادر البوليس . المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . انطباق حكمها على ضباط البوليس دون غيرهم . من خرج من هيئات البوليس ومنح رتباً فى هيئة أخرى . إعادتهم إلى هيئة البوليس . أقدميتهم تكون محل تقدير الوزارة ومجلس البوليس الأعلى . مادة ٧ من القانون . مخالفة للقانون . عدم جواز القياس عليها . عدم إنشائها حقاً .
		٣ — كادر البوليس . مجلس البوليس الأعلى . المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . خاصة بالتخطى فى الترقية . عدم اشتراطها سماع أقوال الضابط عند الفصل فى الأقدمية . لا شأن لهذه المادة بالأقدمية .

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٥	١٢ مايو ١٩٤٩	كلية الطب . إعلانها المنشور في عدد الوقائع الصادرة في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن الالتحاق بالسنة الإعدادية . مقصور على الطلبة الجدد دون الراسمين .
١٨٦	٢٢ مارس ١٩٥١	١ — المجالس العسكرية . سلطة تأديبية . ولو قضت بما تقضى المحاكم المدنية .
		٢ — نائب الأحكام . هو مستشار قانوني لكل من له ارتباط بالمجلس العسكري .
١٨٧	٣١ مايو ١٩٥١	القضاء . إلغاء قرار التخطي المبني على الحالة الصحية . الانتقاض عليه بالإحالة إلى المعاش بعد الترقية للحالة الصحية دون أن يحد جديد . غير جائز .
		(٢) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
١٨٨	١٨ ديسمبر ١٩٥١	حق السمسار في التصفية . متابعته تنفيذ أو عدم تنفيذ التصفية في الميعاد الذي حدده متروك لرايه .
		(٣) قضاء الضرائب
١٨٩	٢٠ ديسمبر ١٩٥١	١ — البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٤ مرافعات . ليس من النظام العام . سريانه على عرايض الطعن التي تعلن لغير قلم القضايا . ولا يحكم بالبطلان إذا كان أساسه غير مشروع .
		٢ — يمتد ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ .
		(٤) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١٩٠	٢٢ ديسمبر ١٩٥٠	مواعيد المسافة . ضمها طبقاً للبادة ٩٤ مدني وعدم ضمها طبقاً للبادة ٩٤٣ مدني . المحكمة . وقوع المفاجأة في الأولى وعدمها في الثانية .

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩١	٨١٧ ٤ ديسمبر ١٩٥٠	البيع في مرض الموت . تقارب التاريخين ليس كافياً للحكم بقيام مرض الموت . ضرورة بيان نوع المرض .
١٩٢	٨٢٠ ١٥ يناير ١٩٥١	١ — العدول عن الهبة . عدم جوازه بين الأقارب . ٢ — عدم وضع اليد على المبيع . لا يؤثر في صحته . ٣ — الصورية . ثبوتها بالكتابة . وجوبها بين الورثة .
١٩٣	٨٢٦ ٣١ يناير ١٩٥١	١ — دعاوى صحة التعاقد . شخصية عينية . ٢ — الوارث خاف عام . تنفيذه تعهدات المورث .
١٩٤	٨٢٩ ٢٤ أبريل ١٩٥١	القرارات الإدارية . الأسباب التي بنيت عليها . جواز مناقشتها . لمعرفة هدفها هل هو المصلحة العامة أم العسف .
١٩٥	٨٣٣ ١٨ ديسمبر ١٩٥١	إنذار المشتري للشفيع . لا يغني عنه أي إعلان يؤدي بالعلم . وجوب أن يحوى عرض الصفقة وطلب إبداء الرأي .
١٩٦	٨٣٥ ٢٥ ديسمبر ١٩٥١	١ — استئناف . قيده . ميعاده . الفرق بين احتسابه الميعاد بالأيام واحتسابه بالساعات . ٢ — استئناف . قيده بعد الميعاد . حكمه .
		(٥) القضاء المستعجل
١٩٧	٨٣٦ ٢٩ أكتوبر ١٩٥١	١ — حجية الأحكام . تعديلها خلفاء الأخصام الخصوصيين . ٢ — حجية السند القانوني . أولويته بالحماية .
١٩٨	٨٣٧ ١٢ نوفمبر ١٩٥١	١ — اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا حاجة به إلى حكم . ٢ — ميعاد قيد الاستئناف في الدعاوى المستعجلة . عدم خضوعها للميعاد .
		٣ — عريضة الاستئناف ، بطلانها إذا لم تمض بمعرفة محام مقرر بالاستئناف .
١٩٩	٨٣٩	استئناف الحكم في إشكال . رهن بقيمة الدين .

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠٠	٥ ديسمبر ١٩٥١	(٦) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح) مسئولية صاحب البناء عن سقوط مبانيه . رهن بعلمه بحالته علماً أكيداً .
٢٠١	٣١ ديسمبر ١٩٥١	(٧) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح) رجال مكتب المخدرات قبل القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية .
٢٠٢	٣ يناير ١٩٥٢	(٨) قضاء محكمة النقض المدنية ١ — نقض . قيام الحكم على دعامتين واستقامته على أى منهما . قيام الطعن على خطأ إحدهما غير منتج . ٢ — مستأجر من الباطن : استناده إلى حكم لصالح المستأجر الأصلي صادر قبل العمل بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ غير مقبول . لاختلاف الخصوم والسبب . حكم محكمة الاستئناف الصادر في مايو سنة ١٩٤٩ ١ — حكم دائرة الإيجارات بإحالة القضية لدائرة أخرى لاختصاصها . مدلوله . جواز استئنافه . ٢ — أرض فضاء . تأجيرها لإقامة مباني عليها على أن تؤول ملكيتها للتأجير . تطبيق القانون العام . ٣ — تحديد العلاقة القانونية بين المؤجرين والمستأجرين . المرجع فيه للقانون الاستثنائي القائم . ولا يجوز تطبيق سواه . ٤ — حجية الشيء المقضى فيه . حالة تعديل نصوص القانون الاستثنائي الذي صدر الحكم السابق في ظله . حكم . تسييبه . قيام الحكم على قرائن مجتمعة ومتناسكة . فساد قرينة منها . نقض الحكم .
٢٠٣	١٥ نوفمبر ١٩٥١	
٢٠٤	٨٥٥	١ — نقض عدم اشتغال الطعن على تفصيل للأسباب التي بني عليها . عدم قبوله شكلاً . ٢ — مقارنة المادة ١٥ من قانون النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات الحالي .

العدد السادس	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠٥	١٥ نوفمبر ١٩٥١	استئناف . بدء ميعاده . في حق المعلن إليه وحده تطبيقاً لقانون المرافعات السابق . ٢ — استئناف . الحكم بقبوله شكلاً . المحكمة ممنوعة بعد ذلك من سماع دفع بطلان صحيفة الاستئناف ولو كان مرجع هذا الدفع متعلق بواقعة من وقائع النظام العام . ٣ — نقض . عدم بيان الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف قبل الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . فضلاً عن تعلق الدفع بعنصر واقعي . عدم قبول .
٢٠٦	١٠ يناير ١٩٥٢	١ — دعاوى اليد . سندها ظهور الحيازة بشروطها القانونية . ٢ — نقض حكم اليد الذي يعتمد على مستندات الملكية دون الحيازة .
٢٠٧	٢٩ مايو ١٩٥١	رسوم الدعوى الجنائية . رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية .
٨٦٤		بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق .
٨٩١		بحث نظام الصلح في قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر .
٨٩٧		بحث اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم في الدعوى المدنية بعد الحكم بالبراءة لحضرة الأستاذ ابراهيم محمد صديحة .

قَوَانِينُ قَرَارَاتٍ وَمَنْشُورَاتٍ

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢^(١)

باجراء شهر نظم الجمعيات والمؤسسات

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — شهر نظم الجمعيات والمؤسسات وكل تعديل فى هذه النظم بالقيد فى سجل يعد لذلك فى وزارة الشؤون الاجتماعية ما لم يكن الشهر قد نظم بقانون خاص .

وتعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل .

مادة ٢ — يقدم طلب القيد من ممثل الجمعية أو المؤسسة .

ويرافق الطلب اذا كان خاصاً بشهر النظام نسختان منه موقعتان من مؤسس الجمعية أو منشئ المؤسسة .

فإذا كان الطلب خاصاً بشهر تعديل النظام رافقه :

(١) نسختان من التعديل موقعتان من ممثل الجمعية أو المؤسسة .

(٢) نسخة من محضر جلسة الهيئة التى تم فيها التعديل .

مادة ٣ — يجب إجراء القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويسلم لذى الشأن شهادة بالقيد وإحدى نسختى النظام أو التعديل مؤشراً عليها بحصوله .

فإذا كان طلب القيد غير مستكمل لشروطه أعيد خلال المدة السابقة الى ذى الشأن بكتاب موصى عليه يبين فيه أوجه النقص .

مادة ٤ — على وزيرى العدل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين فى ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧١ (١٣ يناير سنة ١٩٥٢)

(١) نشر فى الوقائع المصرية بالعدد ١٢ الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ .

مذكرة ايضاحية

لمشروع المرسوم بمشروع قانون باجراءات شهر نظم الجمعيات والمؤسسات

أشار القانون المدنى فى المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٧٣ الى أن شهر الجمعيات والمؤسسات يتم بالطريقة التى يقرها القانون . وقد رأتى إعمالاً لحكم هذه المواد وضع نظام لشهر نظم هذه الأشخاص الاعتبارية وذلك بقيدتها فى سجل يعد لذلك فى وزارة الشئون الاجتماعية . وقد روعى فى اختيار هذه الجهة أنها تقوم فعلاً بالاشراف على شهر نظم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ وكذلك بالنسبة الى الجمعيات التعاونية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ وكلها جمعيات ومؤسسات تدخل فى عموم ما قصده القانون المدنى . ونظراً لأن القانونين سالفى الذكر أغراضاً أخرى غير شهر نظم الجمعيات والمؤسسات التى تسرى عليها أحكامها لذلك رأتى عند وضع نظام للشهر استثناء الجمعيات والمؤسسات التى نظم شهرها بقانون خاص .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء حتى اذا ما وافق عليه اتخذت الاجراءات اللازمة لاستصداره .

تحريراً فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

وزير العدل
محمد محمد الوكيل

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٢^(١)

بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢

بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الاراضى الزراعية

نحن فاروق الاول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة ٣ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الاراضى الزراعية المعدل بالقوانين رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٤ و ٥٥ لسنة ١٩٤٥ و ٣٣ لسنة ١٩٥٠ النص الآتى :

(١) نشر فى الوقائع المصرية بالعدد ١٢ الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ .

« ويجب على الممول عند حدوث أى تصرف يترتب عليه تغيير فى الملك يؤدى إلى الحرمان من الاعفاء أو التغيير فى المبالغ التى يؤديها أو التى تخصم له أن يقدم طلباً بذلك إلى المديرية التى تخصم له منها مبلغ الاعفاء أو التخفيف والواقعة فى دائرتها أطيانه للحصول على نموذج لإقرار جديد تبين فيه الحالة التى آلت إليها ويتخذ هذا الإقرار أساساً لحصم مبلغ الإعفاء أو التخفيف المستحق له سنوياً على أن يسرى ذلك اعتباراً من السنة التالية لحدوث التصرف » .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، الخاص بمجلس الدولة

بمن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تعدل المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، الخاص بمجلس الدولة ، على الوجه الآتى :

« لا يترتب على رفع الطلب إلى محكمة القضاء الإدارى وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر مؤقتاً إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . ويحدد رئيس الدائرة المختصة بنظر الموضوع جلسة لنظر الطلب يعلن بها الخصم قبل تاريخ الجلسة بثلاثة أيام على الأقل . ويجوز تقصير هذا الميعاد فى حالة الضرورة القصوى » .

وللدائرة عند الاقتضاء نظراً لأهمية النزاع أن تأمر بأحالة الفصل فى الطلب إلى دوائر المحكمة مجتمعة .

مادة ٢ — تضاف بعد المادة ٣٨ من القانون المذكور مادة ٣٨ مكرراً نصها كالآتى :

« لوزير العدل حق الاشراف على المجلس وأعضائه وموظفيه » .

(١) نشر فى الوقائع المصرية بالعدد ١٣ الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٢

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
 تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
 من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧١ (١٧ يناير سنة ١٩٥٢) .

مذكرة ايضاحية

١ — الأمر الإداري هو الأداة التي تباشر بها الإدارة نشاطها ، لذلك كفل له القانون قوة النفاذ العاجل لا يوقفه مجرد الطعن فيه حتى لا يتعطل سير الأداة الإدارية واضطلاع السلطات العامة بالقيام عليها فيلحق المصلحة العامة ضرر أبلغ مما قد يلحق الفرد بسبب الاستمرار في التنفيذ . وقد أخذ بهذا المبدأ على إطلاقه القانون الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة البلجيكي فلم يتضمن نصاً يحيز طلب وقف تنفيذ الأمر الإداري المطعون فيه بالإلغاء .

غير أنه قد يخشى أن يترتب على استمرار تنفيذ الأمر الإداري إلى حين صدور الحكم بإلغائه ضرر جسيم لا يمكن تداركه لذلك رأت على سبيل الاستثناء أن تشرع وسيلة قضائية لوقف التنفيذ في هذه الحالة . ففي الأمر الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ بشأن مجلس الدولة في فرنسا نصت المادة ٤٨ على أنه لا يترتب على تقديم الطعن إلى مجلس الدولة وقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلا في الأحوال الخاصة التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك أو الأحوال التي يأمر فيها قسم القضاء الإداري أو الجمعية العمومية لهذا القسم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

فلم يخول التشريع الفرنسي سلطة وقف التنفيذ لرئيس قسم القضاء الإداري بالمجلس معتبراً في ذلك بأن وقف تنفيذ الأمر الإداري يبلغ في خطره مبلغ إلغائه إن لم يتجاوزه . ولقد كان هذا الاعتبار ماثلاً في التشريع الفرنسي القديم إذ كان الاختصاص بالأمر بوقف التنفيذ مقصوراً على الجمعية العمومية لمجلس الدولة . وهو ذاته الاعتبار الذي حدا بالمشروع المصري إلى أن يقرر في المادة ٢٧ مرافعات أن الاختصاص بوقف تنفيذ الحكم النهائي أو المطعون فيه بالنقض هو للحكمة وليس لرئيسها . وبدهى أن وقف تنفيذ الأمر الإداري ليس أقل خطراً من وقف تنفيذ حكم نهائي .

ولما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة تخول رئيس المجلس وحده سلطة وقف تنفيذ الأمر الإداري المطعون فيه فقد رأت تحقيقاً للغرض الذي توخاه التشريع المقارن في هذا الصدد والتشريع المصري في شأن الأحكام النهائية القضائية ، أن تقدم الوزارة بتعديل تلك المادة في المشروع المرافق .

ونظراً للأهمية التي قد ينطوي عليها المبدأ القانوني الذي بني عليه الأمر بوقف التنفيذ أو

الأثر المترتب عليه . فقد رُقّي أن تحول الدائرة التي تنتظر الطلب سلطة إحالته إلى دوائر المجلس مجتمعة .

٢ — وتضيف المادة الثانية من هذا التشريع حكماً جديداً إلى قانون مجلس الدولة قصد به تقرير أصل من الأصول القانونية والدستورية محصلة أن لوزير العدل حق الاشراف العام على المجلس وأعضائه وموظفيه ، وهو حق مقرر يحكم تبعية المجلس لوزارة العدل وباضطلاع الوزير بالمسئولية الوزارية عن جميع شئونها .

وهذا الأصل مقرر للوزير في خصوص القضاء عموماً إذا نصت المادة ٥٠ من قانون استقلال القضاء على أن لوزير العدل حق الاشراف على جميع المحاكم والقضاة . وغني عن البيان أن الحكم في شأن مجلس الدولة لا يختلف في هذا الخصوص عنه بالنسبة للقضاء بجميع درجاته . وتشرف وزارة العدل برفع المشروع المرافق لمجلس الوزراء الموقر برجاء الموافقة عليه واستصدار المرسوم اللازم .

تحريراً في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١

وزير العدل
محمد محمد الوكيل

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢

بإضافة مادة جديدة إلى الباب الثاني (مكرراً) من الكتاب الثاني
من قانون العقوبات بشأن المفرقات

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يضاف إلى الباب الثاني ، مكرراً ، من الكتاب الثاني من قانون العقوبات مادة جديدة بعد المادة ١٠٢ (هـ) يكونونها ١٠٢ (و) ونصها كالآتي :

« مادة ١٠٢ (و) — يعاقب بالحبس على مخالفة شروط الترخيص المشار إليها في المادة ١٠٢ (ا) ،

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧١ (٢٤ يناير سنة ١٩٥٢)

مذكرة إيضاحية

في ١٩٤٩/٤/٢١ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن المفرقات هو الباب الثاني المكرر ونص في المادة ١٠٢، أ، — وهي من بين المواد التي أضافها على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ونصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ المذكور على أنه يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل القرارات المبينة للشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات .

وتنفيذاً لذلك النص صدر قرار وزير الداخلية في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بالاتفاق مع وزير العدل .

ولما كانت أحكام القانون بوضعها الحالي خالية من نص خاص يعاقب على مخالفة شروط نقل هذه المفرقات وتخزينها وما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بما تصبغ معه العقوبة الواجبة التطبيق هي مجرد عقوبة المخالفة عملاً بالمادة ٣٩٥ فقرة ٢ عقوبات وسحب الترخيص . وهذه عقوبة لا تتواءم مع خطورة الفعل في ذاته ، لذلك رتب وضع نص ينسحب على كافة وجوه المخالفات .

وما من شك في أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ إنما يحرص على تجنب الأضرار التي تنجم من تداول المفرقات وما إليها على نحو يخالف قرارات وزير الداخلية . لذلك أعد مشروع القانون المرافق بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ برقم ١٠٢ د و ، لتحقيق الغرض المتقدم .

وتتشرف وزارة العدل بعرض مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه تفضل بإستصدار مرسوم بأحاله إلى البرلمان .

القاهرة في نوفمبر سنة ١٩٥١ . وزير العدل .

مرسوم

بإعلان الأحكام العرفية

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، والقوانين
المعدلة له ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس ؛
رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ — إبتداء من مساء اليوم تجرى الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد .
مادة ٢ — عين مصطفى النحاس باشا للقيام بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له .
مادة ٣ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه ؟

صدر بقصر عابدين في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧١ (٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الداخلية وزير المواصلات وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
فؤاد سراج الدين عبد الفتاح الطويل عثمان محرم مصطفى النحاس
وزير التجارة والصناعة وزير الحرية والبحرية وزير التكوين وزير المالية
عמוד سليمان غنام مصطفى نصرت أحمد حمزة فؤاد سراج الدين
وزير الاقتصاد الوطني (بالانتداب) وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الزراعة وزير العدل
عبد المجيد عبد الحق إبراهيم فرج عبد اللطيف محمود محمد محمد الوكيل
وزير الشؤون الاجتماعية وزير الصحة العمومية وزير المعارف العمومية وزير الخارجية (بالنيابة)
عبد الفتاح حسن عبد الجواد حسين طه حسين إبراهيم فرج
وزير الدولة وزير الاوقاف
عبد المجيد عبد الحق حسين محمد الجندى

مذكرة إيضاحية لمرسوم إعلان الأحكام العرفية

منذ أعلنت الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ وما تلاها وأقر البرلمان
ما قدمت اليه بشأن هذا من تشريعات دأبت القوات البريطانية في منطقة القنال على العدوان

الصارخ على أنفس المصريين وأموالهم والافتئات على سيادة الدولة في أرضها مخالفة في ذلك كله القوانين الدولية وموانيق هيئة الأمم المتحدة وعلى الرغم من الاحتجاجات المتوالية التي قدمتها الحكومة المصرية مضت تلك القوات في عدوانها وأسرفت فيه حتى حدث بالاسماعيلية في يوم ٢٥ يناير الحالى اعتداؤها الغاشم على قوات البوليس المكلفة بحفظ الأمن وصيانة النظام .

وقد كان لهذا صدى في الشعور الوطنى ضبطه الشعب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولكن دعاة الفتنة في البلاد وفريقاً من الذين فسدت ضمائرهم لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف فأثاروا الفتنة وأشاعوها وعرضوا مدينة القاهرة للفوضى والدمار والحريق والنهب والسلب محاولين بذلك قلب نظام الحكم في البلاد وفقاً لخطة مدبرة ومطمعين للعدو في أن يتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شئون الوطن .

ولما كان واجب الحكومة إقرار الأمن وحماية النظام وصيانة سلامة الوطن من كل سوء قررت الحكومة استصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في البلاد مؤقتاً لقمع الفتنة وإقرار النظام .

وتتقدم الحكومة بمشروع المرسوم المرافق وتنص المادة الأولى منه على إعلان الأحكام العرفية في البلاد وتاريخ بدء نفاذها .

وتنص المادة الثانية على السلطة القائمة على تنفيذ هذه الأحكام . .

امر رقم ١

خاص بالرقابة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية

نحن مصطفى النحاس باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

نقرر ما هو آت :

١ — تفرض من الآن وإلى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة في جميع أنحاء البلاد ومياهاها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تتداول داخل البلاد وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الأخبار أو المعلومات أو غيرها من المواد المعدة للإذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والاسطوانات الفونوغرافية وغيرها من الوسائل الناقلة للأصوات أو للصور ، على أنه لا يخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة الملكية المصرية .

٢ — تنشأ مصلحة خاصة بالرقابة يناط بها تنفيذ وإدارة كافة فروع الرقابة ويرأسها رقيب عام ويخول اختيار وتعيين موظفي الرقابة .

٣ — يتولى الرقيب العام ومن ينوبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطنى والأمن العام ، لخص ومراقبة جميع المواد والرسائل والاخبار التى تسرى عليها أحكام الرقابة بما تقدم ذكره وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو أن يحرق فيها أو يصادرها أو يعيدها أو يتصرف فيها على أى وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة . كما له أن يهطل الجرائد والمطبوعات الدورية إما نهائياً أو بصفة مؤقتة وله أن يضبط آلات الطبع وأدواته وأن يستولى على الأماكن التى استخدمت فى الشؤون التى تقع مخالفة لأحكام الرقابة . كما له أن يصادر أى جهاز يصلح لإرسال أو تلقي الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكى أو التليفون اللاسلكى أو بواسطة إشارات مرئية أو بأى وسيلة أخرى .

٤ — يجب على جميع إدارات ومصالح الحكومة وعلى الأخص مصلحة البريد ومصلحة التلغرافات والتليفونات ومصلحة الجمارك ومصلحة الموانى والمبنايات أن تبذل للرقيب العام كل ما يطلبه من المساعدات والتسهيلات اللازمة .

٥ — على شركة تلغرافات راديو ماركونى بمصر وإدارة الإذاعة الحكومية المصرية وإدارات جميع الجرائد وغيرها من مجلات النشر وربابنة جميع السفن غير الحربية التى توجد فى المياه المصرية وقائدى الطيارات التجارية والطائرات الخاصة التى تطير فوق أراضى البلاد أو مياهها الإقليمية وكذلك جميع الهيئات وبيوت التجارة التى يعينها أو يؤثر فيها إجراء أحكام الرقابة أن تقوم فور الوقت بجميع ما يصدره إليها الرقيب العام من التعليمات .

٦ — على جميع سكان البلاد على اختلاف جنسياتهم أن يلتزموا بغير تردد أحكام الرقابة وأن ينفذوا بدقة جميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها الرقيب العام عن إجراءات الرقابة فى فروعها المختلفة .

٧ — الطرود والرسائل البريدية والتلغرافية واللاسلكية الصادرة من مراكز القوات المصرية لا تخضع لهذه الرقابة وكذلك لا تخضع لها الرسائل والطرود وغيرها الواردة لأفراد هذه القوات بالطريق الذى ترسمه لها السلطات العسكرية المختصة .

٨ — يضع الرقيب العام التعليمات والأوامر اللازمة لتنظيم أعمال الرقابة فى فروعها المختلفة وتكون هذه الأوامر قوة القانون مادامت الأحكام العرفية قائمة .

٩ — لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أى دعوى على الحكومة الملكية المصرية أو إحدى مصالحها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى إجراء يتخذ تنفيذاً لأعمال الرقابة وفى حدود اختصاصها المبين فى هذا الأمر .

مصطفى النحاس

أمر رقم ٢

بشأن الرقيب العام

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على الأمر الخاص بالرقابة الصادر منا بما لنا من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية

نقرر ما هو آت :

يعهد إلى حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن باشا بالرقابة العامة .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

أمر رقم ٣

بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم

نحن مصطفى النحاس باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد

نقرر ما هو آت :

يعين مندوبين للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، المحافظون والمديرون أو من يقومون بأعمالهم ، كل في منطقته .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

أمر رقم ٤

بمنع التجول

نحن مصطفى النحاس باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد

نقرر ما هو آت :

يمنع منعاً باتاً التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وفي بندر الجيزة ، فيما بين الساعة السادسة مساءً والساعة السادسة من صباح اليوم التالي ، وذلك ابتداء من مساء الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ وإلى أن يصدر أمر آخر .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

أمر رقم ٥

في شأن التجمهر^(١)

نحن مصطفى النحاس باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد .

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعتبر كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل مهدداً للسلم والنظام العام ويحظر . ويعاقب كل من يشترك في هذا التجمهر بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

مادة ٢ — إذا كان الغرض من التجمهر المذكور في المادة الأولى ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو إذا كان الغرض منه التأثير على السلطات العامة في أعمالها سواء كان ذلك التأثير باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجمهرين اشترك في هذا التجمهر وهو عالم بالغرض منه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً . وتكون العقوبة السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ — إذا استعمل المتجمهرون المنصوص عليهم في المادة الثانية أو استعمل أحدهم القوة أو العنف تكون العقوبة السجن .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر تحمل جميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة مسئوليتها جنائياً بوصفهم شركاء فيها متى ثبت عليهم بالغرض المذكور وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة أشد من العقوبات المقررة في أمرنا هذا .

مادة ٤ — يعاقب مديرو التجمهر الذي يقع تحت حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا الأمر بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص المشتركون في التجمهر ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء المتجمهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر ولولم يكونوا حاضرين هذا التجمهر .

مادة ٥ — يعمل بأحكام أمرنا هذا اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ٩
تحريراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢
مصطفى النحاس

(١) نشر في الوقائع المصرية بالعدد ١٩ الصادر يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ .

أمر رقم ٦

بشأن المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

نقرر ما هو آت :

- ١ — تغلق المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيما عدا الصيدليات والمحابر والمطاحن وذلك ابتداء من الساعة السادسة مساء إلى الساعة السادسة صباحا .
- ٢ — كل من يخالف أمرنا هذا يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ٥

مصطفى النحاس

مرسوم

بتعيين حاكم عسكري عام

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية ؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يتخول على ماهر باشا السلطة في اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون المشار إليه بدلا من مصطفى النحاس باشا .

مادة ٢ — على وذرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ٥

صدر بقصر عابدين في غرة جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٨ يناير سنة ١٩٥٢)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

أمر رقم ٧

بشأن الرقيب العام

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين حاكم عسكري عام ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢ ؛

تقرر ما هو آت :

يعهد إلى حضرة صاحب المعالي أحمد مرتضى المراغى بك وزير الداخلية بالرقابة العامة بدلا
من حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح حسن باشا .

القاهرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

علي ماهر

أمر رقم ٨

بتعديل مواعيد التجول

نحن علي ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٤ بمنع التجول ؛

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ ؛

تقرر ما هو آت :

يعدل الأمر رقم ٤ المشار اليه ، بأن يمنع منعاً باتاً التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وفي
بندر الجيزة فيما بين الساعة التاسعة مساء والسابعة السادسة من صباح اليوم التالي ، وذلك ابتداء
من مساء الاثنين ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ وإلى أن يصدر أمر آخر .

القاهرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

علي ماهر

أمر رقم ٩

بتعديل الأمر رقم ٦ في شأن المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية

نحن علي ماهر باشا

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ،
وبناء على السلطات المخولة لنا بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ،
تقرر ما هو آت :

مادة وحيدة — تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٦ الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢
على الوجه الآتي :

تغلق المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية عدا الصيدليات والمخابز والمطاحن
وذلك ابتداء من الساعة التاسعة مساء الى الساعة السادسة صباحاً .
القاهرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢

على ماهر

أمر رقم ١٠

بإحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى المحاكم العسكرية

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية ؛
وعلى المادة ٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم
٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛
وبمقتضى السلطات المخولة لنا ببناء على المرسوم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — يجوز للنياحة العامة أن تقدم إلى المحاكم العسكرية الجرائم الآتي ذكرها :
أولاً — الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني والثاني مكرراً من الكتاب الثاني
وفي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات .
ثانياً — الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ إلى ١٧٠ من قانون العقوبات بشأن
تعطيل المواصلات .

ثالثاً — الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة
والمظاهرات والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم وفي
المواد ١٢٤ و ١٢٤ (١) و ١٢٤ (ب) و ١٢٤ (ج) من قانون العقوبات و ٣٧٤ مكررة و ٣٧٥
من هذا القانون .

رابعاً — الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها .

خامسا — جرائم الاعتداء على النفس أو الشروع فيها إذا وقعت على أحد الموظفين العموميين أو رجال الحفظ وذلك في أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها .

مادة ٢ — إذا كون الفصل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص المحاكم العسكرية جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى المحاكم العسكرية وتطبيق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

مادة ٣ — ويجوز أيضا أن يقدم إلى المحاكم العسكرية ما وقع من الجرائم في مدينة القاهرة أو ضواحيها أو في مديرية الجيزة خلال يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ولو كانت محالة على قاضي التحقيق وذلك إذا كانت الجريمة بما نص عليه في المادتين الأولى والثانية من هذا الأمر أو كانت بما نص عليه في المواد ٤٤ مكررا (إخفاء الأشياء المتحصلة من الجريمة) و ٤٨ (الاتفاقات الجنائية) و ٩٠ (تخريب مباني الحكومة) و ٢٥٢ إلى ٢٥٧ (الحريق العمد) و ٣١١ إلى ٣٢٠ (السرقات) و ٣٦١ (الاتلاف) و ٣٦٦ (النهب والاتلاف) من قانون العقوبات أو كانت شروعا معاقبا عليه في جريمة مما سبق ذكره . وكذلك أية جريمة أخرى تكون مرتبطة بأحدى الجرائم المشار إليها في هذه المادة ولو كانت قد وقعت قبل يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أو في غير الجهات سالفة الذكر .

على ماهر

القاهرة في ٣١ يناير سنة ١٩٥٢

وزارة الداخلية

قرار بالقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ — يباشر أعضاء النيابة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٦ و ٥ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ . وذلك على الوجه المبين في قانون الاجراءات الجنائية . ويكون لهم في ذلك جميع السلطات المخولة في هذا القانون للنيابة العامة ولقاضي التحقيق ولفرقة الاتهام ولكن بغير القيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من القانون المذكور .

على أن تختص السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية بالاقرار المؤقت عن المتهمين المقبوض عليهم قبل إحالة الدعوى إلى المحاكم العسكرية .

وتطبق فيما يختص بالشهود أحكام المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ ويصدر الحكم بالعقوبات المبينة في هذه المواد من المحكمة العسكرية .

وترفع الدعوى في الجنايات من النيابة مباشرة بتكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة المحددة لذلك بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

وتعين المحكمة مدافعا للمتهم بجناية إذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه .

مادة ٢ — يعنى قضاة المحاكم الذين يندبون للجلوس في المحاكم العسكرية من حلف اليمين قبل مباشرة أعمالهم ويؤدى الضباط أعضاء المحاكم العسكرية اليمين قبل مباشرة أعمالهم أمام السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

مادة ٣ — لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحاكم العسكرية .

مادة ٤ — يتبع في إجراءات المحاكمة أمام المحاكم العسكرية وفي الحكم وفي الجرائم التي تقع في الجلسة أحكام الفصول الأول والثاني والثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر من الباب الثاني والفصل الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٥ — يطبق في القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات . ويتبع فيما يتعلق بسقوط الدعوى الجنائية والعقوبة بمضى المدة أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

مادة ٦ — يجرى إعلان الأوامر وتنفيذ الأوامر بالطرق الادارية أما تنفيذ العقوبات فيكون على الوجه المقرر لتنفيذ العقوبات التي تقضى بها المحاكم العادية .

مادة ٧ — في المناطق التي يعين فيها مندوب للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يكون لذلك المندوب إقرار الأحكام الصادرة فيما يقع من المخالفات للأوامر التي يصدرها .

تحريرا في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢) .

أحمد قمر تضي المرافق

أمر رقم ١١

نجن علي ماهر باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٤ بمنع التجول ؛

وعلى الأمر رقم ٨ بتعديل الأمر الصادر الذكر ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ ؛

تقرر ما هو آت :

يعدل الأمر رقم ٨ المشار إليه بأن يمنع منعاً باتاً التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وفي بندر الجيزة. فيما بين الساعة العاشرة مساءً والسادسة من صباح اليوم التالي وذلك ابتداء من مساء السبت ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وإلى أن يصدر أمر آخر .

على ماهر .

القاهرة في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢

أمر رقم ١٢

بتشكيل المحاكم العسكرية

نحن على ماهر باشا :

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية .
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية .
وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ المعدل له .
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ .

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — تشكل في كل محافظة وفي عاصمة كل مديرية محكمة عسكرية واحدة للنظر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية أو التي تقتضي هذه الأوامر إحالتها إلى المحاكم العسكرية .

مادة ٢ — تشكل في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة عسكرية عليا للنظر في كل ما يرتكب في دائرة اختصاصها من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة إذا كانت هذه الجرائم معاقبا عليها بعقوبة أشد من الحبس .

على ماهر .

القاهرة في ٣ فبراير سنة ١٩٥٢

أمر رقم ١٣

بإنشاء مكتب الأحكام العسكرية

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية .

وعلى المادة ٨ مكرراً ، من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والمعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسوم الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ ؛
تقرر ما هو آت :

مادة ١ - ينشأ بمكتبنا ، بصفتنا الحاكم العسكري ، قسم يسمى مكتب الأحكام العسكرية ، ويختص هذا المكتب باستلام ملفات القضايا العسكرية المحكوم فيها والتي تقدم لنا للنظر في التصديق على الأحكام الصادرة فيها وبحيث ما قد يرفع إلينا من الشكاوى والتظلمات بشأنها وتقديم تلك الملفات والشكاوى والتظلمات إلينا للتصرف .

مادة ٢ - يتولى إدارة مكتب الأحكام العسكرية حضرة الأستاذ محمد محمد سلامة رئيس المحكمة من الفئة (١) والمنتدب وكيلاً لإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل ، يعاونه في مباشرة الاختصاصات المخولة للمكتب حضرة الأستاذين جمال صادق محمد المرصفاوى وسعيد كامل سعيد القاضيين بمحكمة القاهرة الابتدائية .

على ماهر

القاهرة في ٣ فبراير ١٩٥٢

أمر رقم ١٤

بتعديل الأمر رقم ٣ الخاص بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقوم بأعمالهم
حكماً عسكريين في مناطقهم

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبناء على السلطات المخولة لنا بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٢ الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقوم بأعمالهم حكماً عسكريين في مناطقهم ؛

تقرر ما هو آت :

يستبدل بالأمر رقم ٣ المشار إليه الأمر الآتي :

مادة ١ - يعهد إلى المحافظين والمديرين أو من يقوم مقامهم عند غيابهم كل في المحافظة

أو المديرية المعين فيها أن يصدرها — لحفظ النظام وصيانة الأمن العام — قرارات تطبق في المنطقة كلها أو بعضها .

ولا يجوز أن تزيد العقوبة التي تفرض بمقتضى هذه القرارات على الحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

تحريراً في ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٥ فبراير سنة ١٩٥٢)

على ماهر

أمر رقم ١٥

بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات في بعض المناطق

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبناء على السلطات المخولة لنا بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعهد الى وزير الداخلية بالسلطين الآتيتين :

- (١) الترخيص في تفتيش الأشخاص أو المنازل في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل .
 - (٢) الأمر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وحجزهم في مكان أمين وبالإفراج عنهم .
- وذلك في المناطق الآتية :

(١) محافظة القاهرة .	(٦) مديرية الغربية .
(٢) الاسكندرية .	(٧) المنوفية .
(٣) القنال .	(٨) الشرقية .
(٤) السويس .	(٩) الدقهلية .
(٥) مديرية الجيزة .	(١٠) بني سويف .

(١١) مديرية الفيوم . . . (١٣) مديرية أسيوط
(١٢) د. المتيا . . . (١٤) د. قنا .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ (٥ فبراير سنة ١٩٥٢)

علي ماهر

أمر رقم ١٦

بمقتضى العقوبات على مخالفة أوامر السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية

نحن علي ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

قرر :

مادة ١ — كل من يخالف الأوامر الصادرة منا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا لم تكن تلك الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها .

مادة ٢ — كل من يخالف الأوامر الصادرة من المحافظين والمديرين أو من يقوم مقامهم عند غيابهم بمقتضى السلطة المخولة لهم بالأمر رقم ١٤ الصادر في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد وبغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا لم تكن تلك الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

تحريراً في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٧ فبراير سنة ١٩٥٢) .

علي ماهر

بيان

من الحاكم العسكري العام

تيمنا بعيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر والسودان . . يباح
التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة يوم الاثنين الموافق ١١ من فبراير سنة ١٩٥٢
إلى منتصف الليل .

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢

أمر رقم ١٧

في شأن تأمين كبارى منطقتى القاهرة والجيزة

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في
جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة
١٩٤٠ ورقم ٢١ لسنة ١٩٤١ ورقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر مرور جميع العائمات على اختلاف أنواعها (لنشات - مراكب شراعية
فلايك صيد ونزهة الخ . . .) تحت الكبارى الآتى بيانها بعد أو الاقتراب منها إلى مسافة
٢٠٠ ياردة ليلا من الساعة السادسة مساء إلى الساعة السادسة صباحا وهي :

(أ) كوبرى امبابه .	(هـ) كوبرى الجلاء .
(ب) كوبرى الزمالك .	(و) كوبرى محمد على .
(ج) كوبرى فؤاد الاول .	(ز) كوبرى الملك الصالح .
(د) كوبرى الحديدو اسماعيل .	(ح) كوبرى عباس الثانى .

مادة ٢ - يحظر وقوف العائمات تحت الكبارى السابق ذكرها أو الرباط بجوارها فيما
عدا أماكن الرباط المعينة انتظاراً لفتح الكبارى .

مادة ٣ — يرخص بمرور العائمت نهاراً من تحت الكبارى السابق ذكرها من الفتحات التى تعينها قوات الحراسة المسئولة .

مادة ٤ — على جميع العائمت الوقوف فوراً إذا طلبت ذلك منها قوات الحراسة المسئولة سواء كان ذلك للتفتيش أو لآى سبب آخر .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،
القاهرة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ على ماهر

أمر رقم ١٨

بتعديل الأمر رقم ١٥ الخاص بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات فى بعض المناطق
نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٣١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٥ الصادر فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات فى بعض المناطق ؛

قرر :

مادة ١ — تحذف من المناطق المبينة فى الأمر رقم ١٥ المشار اليه مديرتا الفيوم وقنا وتضاف اليه مديرتا القليوبية والقنطرة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ على ماهر

أمر رقم ١٩

بتعديل الأمر رقم ٦ فى شأن المحال العامة والتجارية
فى مدينتى القاهرة والاسكندرية

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية ، المعدل بالأمر رقم ٩ الصادر في ٢٩ من الشهر المذكور ؛

قرر :

مادة ١ — تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٦ المعدل بالأمر رقم ٩ المشار إليهما على الوجه الآتي :

د ابتداء من يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٥٢ إلى أن يصدر أمر آخر تغلق المحال العامة والتجارية عدا الصيدليات والخباز والمطاحن في مدينة القاهرة من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة السادسة صباحا وفي مدينة الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة مساء إلى الساعة السادسة صباحا .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

على ماهر

أمر رقم ٢٠

يحظر ارتداء أزياء أو حمل شارات مماثلة أو مشابهة
لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات العسكرية وقوات البوليس

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يحظر على غير أفراد القوات المسلحة وقوات البوليس أن يرتدوا أو يحملوا

علانية ملابس أو أزياء أو إشارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات المصرية البرية والبحرية والجوية وقوات البوليس .

مادة ٢ - كل من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتعبط وتصادر إدارياً الملابس والأزياء والشارات السابق ذكرها .

مادة ٣ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢) على ماهر

أمر رقم ٢١

بحظر ترويج إشاعات كاذبة أو بث إشاعات مثيرة

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ . باعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على خمسمائة جنيهه كل من روج إشاعات كاذبة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٢)

على ماهر

أمر رقم ٢٢

بتعديل مواعيد التجول

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٣ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٤ الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بمنع التجول المعدل بالأمر رقم ٨ الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ والأمر رقم ١١ الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
تقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعدل الأمر المشار إليه بأن يحظر التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وفي بندر الجيزة فيما بين الساعة الحادية عشرة مساء والساعة الخامسة من صباح اليوم التالي . وذلك ابتداء من مساء الخميس ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٢ إلى أن يصدر أمر آخر .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

القاهرة في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ على ماهر

أمر رقم ٢٣

بتعديل الأمر رقم ٦ في شأن المحال العامة والتجارية في

مدينتي القاهرة والاسكندرية

نحن على ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية المعدل بالأمرين رقم ٩ الصادر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٢ ورقم ١٩ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٦ المعدل بالأمرين رقم ٩ ورقم ١٩ المشار إليها على الوجه الآتي :

ابتداءً من يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ إلى أن يصدر أمر آخر تغلق المحال العامة والتجارية — عدا الصيدليات والمخابز والمطاحن في مدينة القاهرة من الساعة العاشرة مساء إلى الساعة السادسة صباحاً وفي مدينة الاسكندرية من الساعة الحادية عشرة مساء إلى الساعة السادسة صباحاً .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

على ماهر

القاهرة في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

مارس
سنة ١٩٥٢

السنة الثانية والثلاثون

العدد
السابع

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آداب القضاء :

عن علي رضي الله عنه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضيا وأنا حدث السن لا علم لي بالقضاء . فقال : إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك . فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول . فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء .

جميع المخبرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة ناريان رقم ٥١ بمصر .

المطبعة الفنية
١٦ شارع خريج سعد بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	
٢٥	حكما صادراً من محكمة القضاء الإدارى
٦	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
٣	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجارى)
١	حكما صادراً من قضاء الضرائب
١	حكما صادراً من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
١	حكما صادراً من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
١	حكما صادراً من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٢	حكيمين صادرين من قضاء الأحوال الشخصية
٦	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٤	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)
	بحث قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزى سيف
	بحث الأحكام الصادرة فى دعاوى التزوير وهل يجوز استئنافها استقلالاً لحضرة
	الأستاذ راغب حنا المحامى
	بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق .
	بحث حق النيابة فى استئناف الأحكام الصادرة فى الجنح والمخالفات فى ظل قانون الاجراءات
	الجنائية لحضرة الأستاذ محمد عبد العزيز يوسف فبهى وكيل أول نيابة دمنهور الكلية .
	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١٧٨ من قانون العقوبات .
	أوامر عسكرية من أمر رقم ٢٤ إلى أمر رقم ٢٩
	مرسوم باستمرار الأحكام العرفية

لجنة تحرير المجلة

راغب منا - سليمان اليماني - أحمد السادة - كمال سليم ابراهيم - نصيف زكى بك

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

مارس
سنة ١٩٥٢

المحكمة

العدد السابع
الجنة الثانية والتشريعية

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

٢٠٨

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠
يستوجب حتما الإحالة إلى المعاش متى بلغ
الضابط سن الخامسة والخمسين .

٣ — الثابت من نص الفقرة (هـ) من
الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة
١٩٢٥ أنه لا يرتب للضابط حقاً مكتسباً
بقوة القانون في العودة إلى الخدمة العاملة
بمجرد خلو رتبة أعلى من رتبته بل إن
الأمر جوازي متروك لحسن تقدير الوزارة .

المحكمة

د. بما أن المدعى قد طلب في صحيفة دعواه
الحكم بإلغاء القرار الصادر بإحالة إلى الاستبعاد
وبإعادته إلى الخدمة في الرتبة التي يستحقها
وقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى على
أساس أن الطلبات مجهولة وغير محددة .

د. وبما أن المدعى قد فسر طلباته بأنه
يقصد منها إلغاء امتناع الوزارة عن إعادته
للخدمة .

د. وبما أن المحكمة ترى أن هذا الطلب
يندرج تحت الطلبات الواردة بعريضة المدعى
المودعة بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ —
وبهذه المثابة تكون الدعوى مقبولة .

١ — قبول الدعوى . طلبات واردة بصحيفة
الدعوى . تفسيرها . اندراج الطلب الجديد في الطلب
القديم . قبول .

ب — جيش . إحالة إلى المعاش . قانون المعاشات
العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . يستوجب إحالة
الضابط إلى المعاش متى بلغ سن ٥٥ .

ج — جيش . إعادة إلى الخدمة العاملة . الأمر
العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . لا يرتب
حقاً مكتسباً للضابط في العودة إلى الخدمة عند خلو
رتبة أعلى . الأمر جوازي للإدارة .

المبادئ القانونية

١ — إذا طلب المدعى في صحيفة دعواه
الحكم بإلغاء القرار الصادر بإحالة إلى
الاستبعاد وبإعادته إلى الخدمة في الرتبة التي
يستحقها فدفعت الحكومة بعدم قبول
الدعوى على أساس أن الطلبات مجهولة وغير
محددة ففسر المدعى طلباته بأنه يقصد منها
إلغاء امتناع الوزارة عن إعادته إلى الخدمة
فإن هذا الطلب يندرج تحت الطلبات الواردة
بعريضة المدعى وبهذه المثابة تكون الدعوى
مقبولة .

٢ — إن نص المادة ١٣ من قانون

د وبما أن المدعى يبني طلب إعادته إلى الخدمة العاملة على أن إحالته على الاستيداع تمت في ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٧ لعدم ترقية إلى رتبة اللواء في الثلاث السنوات المقررة في الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ فقرة (هـ) وأن وزارة الدفاع قد أنشأت في ميزانية ١٩٤٨-١٩٤٩ رتبة لواء جديدة بالقسم الطبي وافق عليها البرلمان بمجلسيه في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ فأصبح من حقه أن يعاد إلى الخدمة العاملة مع ترقية إلى رتبة اللواء المذكورة التي كان من شأن إنشائها زوال علة الإحالة إلى الاستيداع وإبقائه فيه — وأن الوزارة نفذت دائماً الفقرة (هـ) من الأمر العسكري سالف الذكر فكانت تعيد الضباط في كل الأحوال من الاستيداع وترقيهم بمجرد خلو رتبة أعلى من رتبهم — وأنه بمجرد أن علم بإنشاء رتبة اللواء سألته الذكر وجه إنذاراً رسمياً للوزارة في ٩ من يونيه سنة ١٩٤٨ يطلب منها فيه إعادته للخدمة العاملة ومنحه إياها في أقرب وقت متعاً لوقوع ضرر مشرف عليه وهو بلوغه سن الخامسة والخمسين في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٨ وتعرضه للإحالة إلى المعاش برتبة الأدميرالاي بحكم قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٩٣٠ قلما امتنعت بأدر يرفع هذه الدعوى في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٨ وهو نفس اليوم الذي يستحق الإحالة على المعاش فيه .

د وبما أن الحكومة قد طلبت رفض الدعوى موضوعاً رغم تسليمها بواقعة موافقة البرلمان بمجلسيه على إنشاء وظيفة لواء جديدة بالقسم الطبي قائلة إن الفقرة (هـ) التي يعتمد عليها المدعى في طلب إعادته إلى الخدمة العاملة لا تفرض على الوزارة إلزاماً بإعادة الضباط من الاستيداع بمجرد إمكان ترقيتهم إلى رتبة

أعلى وإنما جعلت ذلك جوازياً للوزارة إن شاءت فعلت وإن شاءت لا تفعل وبذلك فهي لا تفرض حقاً مقررراً للضباط في العودة للخدمة العاملة والترقي — وعلاوة على ما تقدم فإن رتبة اللواء الجديدة لم تنشأ باعتماد نقدي كامل وإنما أنشئت عن طريق إلغاء رتبة قائمقام وفتح اعتماد قدره ٤٢٠ جنيتها يضم إلى مرتب رتبة القائمقام الملقاة لتكوين مرتب الرتبة الجديدة — وإذ لا يمكن اعتبار تلك الرتبة الجديدة موجودة — ولا يمكن الترقية إليها يجب أولاً إخلاء رتبة قائمقام من شاغلها وإلغاؤها وتوفير راتبها — وأن هذا الأمر لم يتيسر في بحر المدة من ٣١ مايو سنة ١٩٤٨ إلى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ إذ ظلت جميع الرتب مشغولة بأربابها وبذلك حل ميعاد إحالة المدعى إلى المعاش .

د وبما أنه قد استبان للمحكمة من الاطلاع على مضابط مجلسي النواب والشيوخ وعلى المستخرج من ميزانية وزارة الدفاع المقدم من الحكومة أن رتبة اللواء الجديدة قد اعتمد إنشاؤها عن طريق رفع رتبة قائمقام بالقسم الطبي إلى لواء وفتح اعتماد لوزارة الدفاع بفرق الراتب فقط وقدره ٤٢٠ جنيتها فأصبح من غير المتيسر لوزارة الدفاع أن تعيد المدعى من الاستيداع وترقيه إلى رتبة اللواء الجديدة قبل أن تخلى رتبة قائمقام من شاغلها وتلقبها — أو يتم إخلاء رتبة قائمقام بأي سبب أو وسيلة أخرى — ولم يقدم المدعى ما يفيد حصول أية حركة أدت أو كان يجب أن تؤدي إلى إلغاء رتبة قائمقام بالقسم الطبي في فترة الامتناع الذي ينعيه المدعى على الوزارة .

د وبما أنه قد ثبت للمحكمة من الاطلاع على ملف خدمة المدعى أنه يشمل مذكرة مؤرخة ١٣ يونيه سنة ١٩٤٨ بحرة بمعرفة

كأتم أسرار حرية ومرفوعة إلى لجنة الضباط يقول فيها إن المدعى أحيل إلى الاستيداع ولا يمكن إعادته للخدمة إلا إذا خلت له وظيفة أعلى وإن المقرر للقسم الطبي من الضباط قد تعدل في ميزانية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بحذف وظيفة قائمقام نظير إضافة وظيفة لواء وإنه لا يمكن شغل الوظيفة الجديدة إلا بعد حذف رتبة القائمقام وهو أمر متعذر في الوقت الحاضر بسبب أن جميع وظائف القسم الطبي من القائمقام فاقوها مشغولة - وأن المدعى يستحق الإحالة على المعاش بحكم المادة ١٣ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بموجب السن في يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ كما ثبت للمحكمة أن لجنة الضباط ووزير الدفاع قد وافقوا على إحالة المدعى إلى المعاش لإتمامه الخامسة والخمسين من عمره يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٤٨ ورفع الأمر إلى ديوان جلالة الملك وورد إشعار في ١٩ يونيه سنة ١٩٤٨ بما يفيد صدور النطق السامي بالموافقة على ذلك .

وبما أن نص المادة ١٣ من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ يستوجب حتما الإحالة إلى المعاش متى بلغ الضابط سن الخامسة والخمسين - لهذا لم تكن وزارة الدفاع بمستطيعه أن تمنح المدعى رتبة اللواء الجديدة أثناء المدة من ٣١ مايو إلى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ وعلاوة على ما تقدم فإن الثابت من نص الفقرة (هـ) من الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ لا يرتب للضباط حقا مكتسبا بقوة القانون في العودة إلى الخدمة العامة بمجرد خلو رتبة أعلى من رتبهم - بل إن الأمر جوازي متروك لحسن تقدير الوزارة - ولا يجدي المدعى تمسكه بأن البرلمان قد اعتمد مليوناً من الجنهيات ومبالغ أخرى لتقوية الطيران والجيش بمناسبة

الحرب في فلسطين - وأنه ترتب على ذلك إنشاء رتبة لواء أخرى أو أكثر الأمر الذي ترتب عليه إعادة الأميرالاي الدكتور احمد محمد منصور بك من الاستيداع وترقيته لرتبة اللواء - وكذا ترقية الدكتور عازر دميان الذي بالخدمة العاملة إلى رتبة اللواء - مستدلاً على ذلك بالنشرة العسكرية الصادرة في ١٧ يوليو سنة ١٩٤٨ وذلك للأسباب الآتية : أولاً - ثبت للمحكمة أن الاعتمادات الجديدة التي أقرها البرلمان لتقوية الطيران والجيش صدرت مقيدة لا يصح لوزارة الدفاع التصرف فيها قبل صدور الموافقة من اللجنة المالية بوزارة المالية (مستند الحكومة ١ من حافظتها المؤرخة ٣ مايو ١٩٤٩) . ثانياً - أن صاحب الدولة رئيس اللجنة المالية ووزير المالية لم يبلغ وزارة الدفاع موافقة اللجنة المالية التي تشمل إنشاء رتبة لواء طبيب جديدة إلا بموجب خطابه المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٨ بعد إحالة المدعى إلى المعاش (مستند الحكومة ٢ من نفس الحافظة) . ثالثاً - ثبت من الاطلاع على مذكرات الطرفين والنشرة العسكرية المقدمة من المدعى أن الدكتور احمد محمد منصور بك لم يعد بعد من الاستيداع ولم يرق إلى رتبة اللواء إلا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٤٨ على أن تكون ترقيته من أول يولييه سنة ١٩٤٨ أي بعد موافقة اللجنة المالية وكذلك الحال فيما يختص بالدكتور عازر دميان الذي رقي بالخدمة العاملة من رتبة الأميرالاي إلى رتبة اللواء بالقرار الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩٤٨ - رابعاً - أن هذه الحركة المستحدثة بعد إحالة المدعى إلى المعاش لم تكن منتظرة لغاية يوم إحالته إلى المعاش بل ويوم رفعه هذه الدعوى بدليل خلو إنذاره المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٤٨ وعريضة دعواه المودعة

في ١٥ منه من الإشارة إليها .

د وبما أنه يتضح مما تقدم أن دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها .

(القضية رقم ٤٩٢ سنة ٢ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أحمد السهنوري بإشارته المجلس وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سائى مازن بك ومحمود صابر المقارى بك ومحمد عبد السلام بك وعبد الرحمن الجبرى بك المستشارين) .

٢٠٩

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

١ - نقل مكاني . سلطة الوزير في ذلك . قيودها . تماثل الوظيفتين في النوع والدرجة .

ب - قبول الدعوى . مصلحة شخصية وجوب توافرها لدى رافع الدعوى . قرار نقل لا يؤدي إلغاؤه إلى إعادة المدعى إلى وظيفته بناء على حق قانوني مقرر . عدم قبول الدعوى هنا من النظام العام .

ج - تفسير . مادة ٧ من قواعد الواردة بكتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ٢ - ١٧ المؤرخ في ١٩٤٧/٧/٣٠ . تخلف درجات للترقية بالأقدمية بسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المدة . تجوزها للوزارة ترقية من لم يستكمل المدة . الترقية هنا ليست إجبارية ولا تقوم على حق مكتسب للموظف .

المبادئ القانونية

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الوزير يملك نقل الموظف نقلاً مكانياً من وظيفة إلى أخرى مماثلة لها في النوع والدرجة .

٢ - إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية . فإذا كان إلغاء قرار النقل لا يؤدي إلى إعادة المدعى إلى

وظيفته بناء على حق قانوني مقرر ، وكان عدم قبول الدعوى هنا من النظام العام لقيامه على نص من القانون ، فيتعين عدم قبول الدعوى بالنسبة إلى هذا الطلب .

٣ - يتضح من الاطلاع على المادة السابعة من قواعد التيسير بالتنسيق الواردة بكتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ٢ - ١٧ المؤرخ في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٧ أنها تجيز للوزارة في حالة تخلف درجات للترقية بالأقدمية بسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المدة القانونية أن ترقى إليها من لم يستكملوا المدة - وبذلك لا تكون الترقية إجبارية تقوم على حق مكتسب للموظف .

(القضية رقم ٥٢١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٢١٠

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

محلات عمومية . مادة ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . اشتراطها التكرار لجواز الحكم بالإغلاق .

المبدأ القانوني

سواء صح ما يقوله المدعى من أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ تجيز إغلاق المحل العمومي في حالة المخالفة لأحكام المادة ١٦ وحدها دون المادة ١٩ أو صح ما تقوله الحكومة من أن نص المادة ٢٣ نص عام يتناول فيما يتناوله مخالفة أحكام المادة ١٩ فالمادة ٢٣ المشار إليها تشترط في كل حال التكرار .

(القضية رقم ٧٩ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

عبثاً إقناع ذوي الشأن أن مصر والسودان بلاد واحدة وأن الظروف القاسية التي فرضت السفر بين البلدين بجواز سفر لا يمكن أن تجعل من السودان بلداً أجنبياً عن مصر ولا أهله أجانب عن المصريين .

وقالت إنه لما كان القرار الصادر لها بمغادرة البلاد مخالفاً للدستور الذي كفل عدم إبعاد أي مصري عن البلاد المصرية - فإنه يكون باطلاً متعينا إلغائه . ومن أجل ذلك طلبت الحكم بإلغاء القرار المشار إليه مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأودعت ضمن مستنداتها كتاب حكومة السودان بمصر المبلغ إليها بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بخصوص تجديد جواز سفرها السوداني رقم ٥٣٢٢ المستخرج في الخرطوم في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٣ وجاء في هذا الكتاب أن طلب التجديد تحول إلى السلطات السودانية في الخرطوم للتصديق عليه ولا يمكن دخول السودان إلا بعد هذا التجديد .

وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدم الحاضر عن المدعية طلباً إلى سعادة رئيس المجلس بوقف تنفيذ قرار الإبعاد وتقصير المواعيد وقد نظر هذا الطلب بمجلسي ١٩ و ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفي الجلسة الأخيرة قرر الحاضر عن الحكومة أن المدعية أبعدت لأنها وإن كانت تحمل جواز سفر سوداني إلا أنها من أصل أجنبي وتنازل الحاضر عن المدعية عن طلب وقف التنفيذ واحتفظ لنفسه بالرد على مسألة الجنسية مستقبلاً وقرر سعادة رئيس المجلس إثبات هذا التنازل .

أودعت المدعى عليها في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ مذكرة بدفاعها وضمت الملفين رقمي ٣١٥٤/١٠٠ و ٨٦٠/١٠٠ الخاصين بالمدعية

٢١١

١٧ مايو سنة ١٩٤٩

أجنبي . إبعاده . سلطة الوزارة في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا أصدرت وزارة الداخلية أمر إبعاد أجنبي ونفذته فعلاً مستندة في ذلك إلى أحكام المادتين ١٠ و ١٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ الخاص بإقامة الأجانب في مصر فإن أمر الإبعاد يكون قد صدر صحيحاً ومطابقاً للقانون .

الوقائع

أقامت المدعية هذه الدعوى بصحيفة أودعت سكرتيرية المحكمة مع المذكرة الشارحة وحافظة المستندات في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأعلنت هذه الأوراق للمدعى عليها في ١٩ من الشهر المذكور وقالت إنها مصرية لا بون مصرية وقد أقام والداها في السودان فترة طويلة دون أن تنقطع علاقتهما بمصر ، ولا تزال عائلتهما مقيمة فيها - وأنها نشأت في السودان وهي تعتبر نفسها مصرية سواء تبعاً لأبويها المصريين أو لأنها سودانية والسودانية مصرية .

وقد قدمت لمصر بسبب وفاة والدتها في السودان ولزيارة جدتها التي وجدتها على حال من المرض لا تستطيع معه تركها ولذلك أقامت منذ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧ مع جدتها إلى الآن غير أنها فوجئت بطلب من بوليس جوازات السفر يكلفها بمغادرة البلاد المصرية على اعتبار أنها تحمل جواز سفر سوداني انتهت مدته فحاولت

« ومن حيث إن المدعية إذ كلفت بمغادرة البلاد بعد انتهاء مدة تجديد الإقامة رفعت الدعوى الحالية زاعمة أنها مصرية لأبوين مصريين وأن قرار إبعادها باطل لمخالفته لنص الدستور .

« ومن حيث إن المدعية لم تقم دليلاً على مصريتها بل بالعكس ثبت من كتاب وكيل حكومة السودان بمصر المرسل إلى إدارة جوازات السفر المؤرخ في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بمناسبة تجديد جواز سفرها أنها وإن كانت تحمل جواز سفر سوداني إلا أنها من أصل أجنبي .

« ومن حيث إن الوزارة نفذت أمر الإبعاد بالفعل وغادرت المدعية البلاد في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقد استندت الوزارة في ذلك إلى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ الخاص بإقامة الأجانب في مصر الذي تقتضي المادة العاشرة منه بأن الأجنبي الذي رخص له في الإقامة في مصر مدة محددة عليه أن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء هذه المدة ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد إقامته — كما تقتضي المادة الخامسة عشرة بأن من يخالف أحكام المادة العاشرة يجوز إبعاده .

« ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم يكون أمر الإبعاد قد صدر صحيحاً ومطابقاً للقانون وتكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون حقيقة بالرفض . »

(القضية رقم ١٤٠ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

وشقيقتها فكتور يا صالح باروخ ودفعت الدعوى بعدم قبولها أو رفضها مع إلزام المدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقالت إن المدعية قدمت إلى مصر بإذن إقامة انتهى أجله فصدر الأمر بردها إلى البلد الذي قدمت منه وقد زعمت أنها مصرية حتى لا تبعد دون أن تقدم دليلاً على مصريتها وإذا تنفذ أمر الإبعاد في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فإن الدعوى أصبحت غير ذات موضوع ويتعين عدم قبولها أو رفضها لانعدام أساسها القانوني وقد تدب حضرة صاحب العزة محمود صابر العقاري بك المستشار بالمحكمة لوضع تقرير في الدعوى وبعد وضعه عين لنظرها جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ وفيها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين في المحضر وأرجىء النطق بالحكم لجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ومنها لجلسة اليوم .

المحكمة

« من حيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى والملف رقم ٣١٥٤/١٠٠ المقدم من المدعى عليها أن المدعية جاءت إلى مصر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٧ عن طريق الشلال بجواز سفر سوداني رقم ٥٣٢٢ صادر في الخرطوم بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٤٣ بتأشيرة مؤقتة وفي أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ قدمت طلباً إلى إدارة جوازات السفر بوزارة الداخلية (على الأورنيك رقم ٢٩ جوازات) التمس فيه تجديد مدة إقامتها لمدة انتهت في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ ولكن الوزارة لم توافق على مد الإقامة إلا لمدة انتهت في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ وأبلغتها ذلك بالكتاب رقم ٨٥٩/١٠٠ المؤرخ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ .

الإنصاف في شأن الأقدمية بوجه عام مكتملة بالقرار الأخير المشار إليه ، أما فيما يتعلق بالتنسيق فقد أريد ألا يحرم هؤلاء منه بسبب عدم حساب تلك المدة في أقدميتهم ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ في فقرتها الأخيرة على حسابها للإفادة من التنسيق وفي سبيل هذا الغرض فقط فهي حكم خاص لهدف معين والخاص يقيد العام ولا عكس .

(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد علي السيد بك وكيل المجلس وحبشي إبراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وسيد علي الدمراوى بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

٢١٣

١٨ مايو سنة ١٩٤٩

١ — معاشات عسكرية . الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . المادة الأولى منه . حصرها الأشخاص الذين يسرى عليهم . يياتهم . الموظفون والمستخدمون المليون الشاغولون وظائف عسكرية . معاملتهم على مقتضى قانون المعاشات الملكية .

ب — معاشات عسكرية . الرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . عدم سريانه على القوات المراقبة . لا تعتبر ضمن وحدات الجيش .

ج — رتبة عسكرية . لا يتحم أن يكون صاحبها من ضباط الجيش . للملك منحها لجميع الضباط في البوليس وفي مصالح الحدود وحقن السواحل ومسايد الأسماك والقوات المراقبة . وجميعهم ليسوا من ضباط الجيش ذاته .

د — وظيفة عسكرية بالقوات المراقبة . التعيين فيها . لا يترتب عليه حتما معاملة شاغلها بقانون المعاشات العسكرية . قرار مجلس الوزراء في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ . خاص بضباط الاحتياط الذين يعينون بتلك القوات .

٢١٢

١٨ مايو سنة ١٩٤٩

تنسيق . ترتيبه درجات الوظائف . مراعاة مؤهلات الموظفين وكفاياتهم وتوزيع الدرجات على فروع الأداة الحكومية . الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ — ٣٣٠/١ في ١١/٢٧/١٩٤٨ — حساب نصف مدة الخدمة باليومية في الأقدمية للترقية تنسيقاً . مادة ١٣ منه . اختلاف ذلك عن قواعد الإنصاف . الخاص يقيد العام ولا عكس .

المبدأ القانوني

إن التنسيق إنما استهدف لإصلاحاً شاملاً بترتيب درجات الوظائف ترتيباً يراعى فيه مؤهلات الموظفين وكفاياتهم وتوزيع الدرجات على فروع الأداة الحكومية توزيعاً يقر التوازن والاتساق بين فئات العمال ويحقق العدالة بين الموظفين بإيجاد فرص التكافؤ بينهم ويقضى على أسباب الشكاية لتقر الطمأنينة في نفوس طوائف الموظفين ويصرفهم إلى العمل المنتج ويفتح أمامهم باب الأمل في التدرج ، وهي حلة شاملة تلحق جميع الموظفين مهما اختلفت طريقة تعيينهم أو تباينت صفة مدة خدمتهم ولذا لا وجه لما تتحدى به الحكومة من أن المدعى لم يكن معيناً في درجة سادسة ولم تكن تحسب له مدة أقدمية فيها إلا من يوم تعيينه طبقاً لقواعد الإنصاف إلى أن صدر الكتاب الدوري رقم ٢٣٤-١/٣٣٠ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فحسب لأمثاله نصف مدة الخدمة باليومية في الأقدمية ، ذلك لأن هذا الذي تتحدى به الحكومة هو أحكام

المبادئ القانونية

١ — إن المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ذو نطاق محدود ومن ثم لا يسرى إلا على الأشخاص المعيّنين بالذات فيه وهم كما حصرتهم المادة الأولى منه ضباط الجيش البرى والبحرى وقوة الطيران الحربى بمافهم الأطباء البيطريون والصيادلة العسكريون الذين يتألون عريضتهم الأولى ابتداء من تاريخ صدور هذا القانون وصف ضباط وعساكر الجيش البرى والبحرى وقوة الطيران الحربى الموجودون الآن فى الخدمة أو الذين يدخلون فيها ابتداء من التاريخ المذكور . وكذلك الضباط الموجودون الآن فى الخدمة بحسب الشروط المنصوص عليها فى المادة ٦٣ — أما الموظفون والمستخدمون المملكون الشاغلون وظائف عسكرية فيعاملون على مقتضى قانون المعاشات الملكية غير أن السنوات التى يقضونها فى الحرب أو فى الأسر تحسب لهم كما تحسب للضباط .

٢ — لا يسرى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية على القوات المربطة ، لأنها غير معتبرة ضمن وحدات الجيش .

٣ — منح الرتب العسكرية لا يتحتم معه أن يكون أصحابها من ضباط الجيش ، إذ يتمتعها جلالة الملك لجميع الضباط فى البوليس

وفى مصالح الحدود وخفر السواحل ومسايد الأسماك والقوات المربطة وهم جميعاً ليسوا من ضباط الجيش ذاته .

٤ — إن مجرد التعيين فى وظيفة عسكرية بالقوات المربطة لا يترتب عليه حتماً معاملة شاعليها بقانون المعاشات العسكرية بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤١ لأن هذا القرار خاص بضباط الاحتياط الذين يعينون بتلك القوات .

(القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٤

١٨ مايو سنة ١٩٤٩

١ — مجلس بلدى . مفاد المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . موظفو المجالس البلدية والقروية جميعاً وحدة إدارية واحدة من حيث ترقياتهم وتنقلاتهم . تولى وزير الصحة العمومية ذلك . توجيه الدعوى إليه . توجيه صحيح . عدم قبول الدفع بعدم القبول .

ب — قل . ملائحته . مما تستقل الإدارة بتقديره . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

المبادئ القانونية

١ — مفاد المادة السادسة والخمسين من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية أن موظفى المجالس البلدية والقروية جميعاً وحدة إدارية واحدة من حيث ترقياتهم وتنقلاتهم ويتولى ذلك وزير الصحة العمومية . وإذا كانت حركة التنسيق المطعون فيها عامة . تشمل جميع

٢١٦

١٨ مايو سنة ١٩٤٩

١ - معاشات . القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .
مادة ٦ منه . معاش تم قيده على الأساس المحدد
ويعتضى القوانين . قانون يصدر يربط المعاش على
أساس آخر بأثر رجعي . خروج الدعوى عن نطاق
المادة . رفض الدفع بعدم القبول .

ب - استثناءات . قرار مجلس الوزراء في ٧ من أكتوبر
سنة ١٩٤٥ بمناسبة تطبيق الرسوم بقانون رقم ١٤٨
لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء الاستثناءات . عدم سريان
هذا الأخير على الملوات القانونية المستحقة للموظفين
المحالين إلى المعاش طبقاً لقرار إصاف المنسبين الصادر في
١٩٤٣/٧/٨ . مناط تطبيق قرار الإنصاف أن يكون
ثامناً في خدمة الحكومة الحقيقية فعلاً في ١٩٤٣/٧/١ .

المبادئ القانونية

١ - مفاد المادة السادسة من القانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ هو عدم قبول الدعوى
التي ترمي إلى تعديل مقدار المعاش الذي تم
قيده على الأساس المحدد ويعتضى القوانين
واللوائح وقت ربطه دون أن يلحق هذا
الأساس تغيير ما أما إذا كان مثار النزاع هو
أن القوانين أو اللوائح التي صدرت بعد
هذا القيد تعطى صاحب المعاش الحق في
ربطه على أساس آخر بأثر رجعي كما يزعم
المدعى فإن الدعوى تخرج بداهة عن نطاق
النص المذكور ومن ثم يكون الدفع بعدم
قبول الدعوى على غير أساس سليم من
القانون متعيناً رفضه .

٢ - إن قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بمناسبة تطبيق

المجالس البلدية بالقطر فوزير الصحة هو
وحده الذي يملك التصرف فيها ومن ثم
تكون الدعوى إذ وجهت إليه قد طابقت
الوضع القانوني وبالتالي يكون الدفع بعدم
قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

٢ - ملاءمة النقل أو عدم ملاءمته
بما تستقل الإدارة بتقديره بما لا معقب عليها
ما دامت لا تشوبه إساءة استعمال السلطة .
(القضية رقم ٣٣٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٥

١٨ مايو سنة ١٩٤٩

تنسيق . ترقية . الصلاحية في النشاط . ترقية
بالاختيار للكفاية الممتازة . تقديرها متروك لتقدير
الإدارة . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة
استعمال السلطة . ترقية بالأقدمية المطلقة . خضوعها في
جميع عناصرها لرقابة المحكمة .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه
وإن كانت الصلاحية هي النشاط في كل ترقية
إلا أنها إذا كانت بالاختيار للكفاية الممتازة
كانت متروكة لتقدير الإدارة بما لا معقب
عليها من هذه المحكمة إلا إذا كان قرارها
منطوياً على إساءة استعمال السلطة - أما
إذا كانت بالأقدمية المطلقة خضعت الترقية
في جميع عناصرها لرقابة المحكمة بما في ذلك
مبرر الترك .

(القضية رقم ٦٧٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء الاستثناءات الذي يقضى بأن هذا المرسوم بقانون لا يسرى على العلاوات القانونية المستحقة للموظفين المحالين إلى المعاش طبقاً لقواعد التيسير العام التي كانوا ينالونها لو بقوا في الخدمة فعلاً إلى نهاية المدة المضافة وأنه اعتبر من ضمن هذه العلاوات المترتبة على الترقية طبقاً لقرار إنصاف المنسبين الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ إذا وقعت هذه الترقية خلال الفترة المضافة — هذا القرار لم يضع قاعدة جديدة في الخصوص الذي صدر فيه قرار الإنصاف بما يخالف القواعد المقررة من قبل فيجب فهم قرار مجلس الوزراء سالف الذكر في هذا الشأن بصرف النظر عن عباراته وألفاظه على مقتضى أحكام قرار الإنصاف وفي ضوء الأغراض التي استهدفها ، ومناط تطبيق قرار الإنصاف كما تقدم هو أن يكون الموظف قائماً في خدمة الحكومة الحقيقية فعلاً في أول يولييه سنة ١٩٤٣ .

(القضية رقم ٦ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٧

١٨ مايو سنة ١٩٤٩

١ — لجنة . صحة انعقادها . العضو الذي يصح به الانعقاد هو الذي له رأى معدود في المداولة . الرئيس له صفة العضوية .

ب — لجنة . دعوة الأعضاء . لزومها لصحة الانعقاد . لا محل لها إن كان من المسلم عدم إمكان

حضور العضو المتخلف لمرضه . عمل غير مجد . لا محل له . ج — جيش . ضابط . تقدير الإدارة عدم صلاحيته للترقي إلى رتبة اللواء . ترخيصها في ذلك . الأمر رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

المبادئ القانونية

١ — إن المقصود بالعضو عند حساب من يصح باجتماعهم انعقاد اللجنة هو الذي له رأى معدود في المداولة وهذا ينطبق على الرئيس فله إلى جانب الرئاسة صفة العضوية على هذا الاعتبار . فيصح الاجتماع بحضور ثلاثة يكون هو من بينهم ولا حجة فيما تمحل له المدعى من أن التساوي في الرأى ورجحان الجانب الذي فيه الرئيس لا يتأتى إلا إذا كان العدد ثلاثة على الأقل بخلاف الرئيس ، لا حجة في ذلك إذ هذا النص إنما أريد به مواجهة حالة معينة هي تساوي الأصوات لا تعيين العدد الأقل الذي يصح به الانعقاد خصوصاً إذا لوحظ أن التساوي في الأصوات كما ينجم عن عدد الحاضرين إذا كان شفعاً فقد ينتج عن تشعب الآراء ولو كان العدد وتراً .

٢ — إنه وإن كانت دعوة الأعضاء لازمة لصحة الانعقاد إلا أنه لا محل لها إذا كان من المسلم عدم إمكان حضور العضو المتخلف لمرضه إذ تكون عندئذ غير مجدية ولا داعي لعمل غير منتج .

٣ — إذا قدرت الإدارة عدم صلاحية الضابط للترقية إلى رتبة اللواء لأسباب

مستفادة من ملف خدمته فإنها تكون قد
ترخصت في تقدير هذه الملاءمة على مقتضى
البند الثاني من الأمر رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥
بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام
قرارها خاليا من إساءة استعمال السلطة
الأمر الذي لم يقوم عليه دليل ، ولا اعتداد
بما لوح به من أن سكرتير اللجنة أحدث
منه في الأقدمية فله مصلحة في تركه ذلك
لأن سكرتير اللجنة ليس عضوا فيها وبالتالي
ليس له رأى محدود في مداولاتها .

(القضية رقم ٦٦ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٨

١٩ مايو سنة ١٩٤٩

موظف . مكافأة عن الفصل . لائحة مكافآت
مصلحة السكة الحديد . تضمنتها ضم مدة الخدمة السابقة
عند إعادة الموظف إلى عمله . حصوله على المكافأة طبقاً
لها . عدم جواز استناده إلى قرارى مجلس الوزراء
الصادرين في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١١ من
مايو سنة ١٩٤٧ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة .
خضوعه لأحكام تلك اللائحة .

المبدأ القانوني

إذا كان المدعى حصل على مكافأته عند
فصله من عمله في ٨ من أغسطس سنة ١٩٣٤
وفقاً لأحكام لائحة مكافآت مصلحة السكك
الحديدية التي تناولت فضلاً عن قواعد
حساب هذه المكافآت أحكام ضم مدة
الخدمة السابقة عند إعادة الموظف إلى عمله
بعد فصله وحصوله على مكافأته فنصت على
ضم هذه المدة إلى مدة الخدمة اللاحقة إذا

قام خلال ستة أشهر من تاريخ إعادته إلى
العمل برد كامل المكافأة التي قبضها فإن لم
يقم بردها لا تحسب مكافأته إلا عن المدة
اللاحقة (المادة ٧ من اللائحة) وقد استشير
المدعى في هذا الأمر فاختار معاملته في
الخدمة كموظف جديد فيما يتعلق بالمكافأة
وذلك لعجزه عن رد المكافأة وحرر بذلك
إقراراً مؤرخاً في ١٩ من أغسطس سنة
١٩٣٥ مراقفاً لملف خدمته — كان استناد
المدعى إلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين
في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو
سنة ١٩٤٧ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة
غير مجد في هذه الدعوى التي تخضع لأحكام
لائحة خاصة هي لائحة مكافآت مصلحة
السكك الحديدية التي كانت نافذة عند فصل
المدعى وعند إعادته إلى عمله .

(القضية رقم ٤ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب العزة محمد على راتب بك ومحمد عفت بك وبدوى
حموده بك المستشارين) .

٢١٩

١٩ مايو سنة ١٩٤٩

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . دعوى
تضمن في حقيقتها نزاعاً في راتب . اختصاص . فقرة
ثانية من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة .
ب — موظف . علاقته بالحكومة . تنظيمية .
حق السلطة التنفيذية في تعديل أحكام اللوائح والقرارات
الصادرة في شأن الوظائف العامة في أى وقت تشاء .
كادر عمال اليومية . قرارات صادرة في شأنه لا يملك
للمدعى طلب تعديلها .

المبادئ القانونية

١ - إذا ما اتضح أن الدعوى في حقيقةها تتضمن نزاعاً في راتب كانت بما تختص به المحكمة طبقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس من القانون متعيناً رفضه .

٢ - العلاقة التي تربط الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القواعد المقررة في القوانين واللوائح وباقي القرارات التنظيمية العامة الصادرة في شأن الوظائف العامة والسلطة التنفيذية الحق في تعديل أحكام هذه اللوائح والقرارات في أي وقت تشاء بحسب مقتضيات الظروف وحسن سير الأعمال الحكومية وتصرفها في ذلك سليم قانوناً ولا يجوز الطعن عليه بحجة الحقوق المكتسبة التي تنشأ وتبقى وتزول مع القرارات العامة ذاتها ، يترتب على ذلك أن المدعى لا يملك طلب تعديل القرارات الصادرة في شأن كادر عمال اليومية على نحو يحقق له الإفادة من مزايا هذا الكادر بالتسوية بينه وبين المستخدمين والصناع أو العمال الفنيين .

(القضية رقم ٤٩١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٠

٢٤ مايو سنة ١٩٤٩

١ - ميعاد رفع الدعوى : مادة ٣٥ من القانون

رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . سريانه من إعلان القرار إلى ذوى الشأن أو نشره .

ب - عمدة . الأشخاص الذين لهم حق اختياره . مادة ٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . فريقان . الأول يقع لزوماً تحت حكم المادة ٣ . وهم المرشحون للعمدية والأشخاص الجائز ترشيحهم للشيخة ومشايخ البلد . الثاني من يدفع ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات . هذا الفريق لا معدى من أن تشتط فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب العام . مواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

ج - انتخاب . موانع من حق الانتخاب . وجوب التزام حدودها . عدم القياس . جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . عدم قياس الجرعة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات عليها .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تجعل مبدأ سريان ميعاد رفع الدعوى لإعلان القرار إلى ذوى الشأن أو نشره .

٢ - إن الأشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة هم حسبما جاء في المادة السابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ فريقان . الأول - ويقع لزوماً تحت حكم المادة الثالثة منه . وهم المرشحون للعمدية والأشخاص الجائز ترشيحهم للشيخة ومشايخ البلد الذين يكونون قائمين في وظائفهم عند إجراء الاختيار . والثاني - ويشمل الأشخاص الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات وفيما عدا هذا النصاب لم يرد ذكر لما يجب أن يشترط فيهم . غير أنه لا معدى بعد ذلك عن أن يشترط فيهم عدا النصاب المالى

المقرر الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب العام وأن تجرى تبعاً لذلك بالنسبة إليهم الأسباب المانعة أو الواقفة لحق الانتخاب حسبما جاء في المواد ٦٥ و ٦٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ..

٣ - إن موانع حق الانتخاب وقيوده يجب الأخذ بها والتزام حدودها بدقة فلا يقاس عليها أو يضاف إليها وإذا نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على أن من بين هذه الموانع الحكم بعقوبة في جريمة خيانة أمانة فإنما ينصرف هذا المانع إلى الجريمة الموضحة أركانها والميئنة شروطها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أما تلك التي نصت عليها المادة ٣٤٢ من القانون المذكور فلا تعتبر بحسب طبيعتها وماهيتها القانونية خيانة أمانة وإن سوى القانون بينهما في العقاب .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن المدعى عليها دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ذلك أن القرارات المطعون فيها صدرت في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨ ولا بد أن يكون المدعون قد علموا بها عند صدورها لتلهمهم على نتیجتها ومنذ هذا التاريخ حتى تاريخ رفع الدعوى بإيداع صحيفتها سكرتيرية المحكمة في ١٢ من إبريل سنة ١٩٤٨ مضى أكثر من الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون رقم ٦١٢ لسنة ١٩٤٦ ..

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن المادة المشار إليها تحصل مبدأ سريان ميعاد رفع الدعوى إعلان القرار إلى ذوي الشأن أو نشره ولم يثبت أن شيئاً من هذا قد وقع في خصوصية القرارات المطعون فيها أما القول بأن المدعين لا بد أن يكونوا قد علموا بها لتعلقها بهم وتلهمهم على نتیجتها فلا يعتد به إذ يقوم على مجرد الظن بما لا يبنى عليه حكم أو يفوت به ميعاد .

عن الموضوع :

« ومن حيث إن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال الطرفين فيها أن سبب حذف أسماء المدعين الأربعة الأول من كشف الناخبين هو الحكم عليهم في جرائم تبديد أموالهم وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وسبب حذف اسم المدعى الخامس عدم استكمال شرط النصاب .

« ومن حيث إن الذي يستفاد بداءة من الرجوع إلى قرار لجنة الطعون بالنسبة إلى المدعى الخامس والتحقيق الذي جرى في الطلب المقدم منه بقيد اسمه في كشف الناخبين أنه لا يدفع الضريبة المقررة وبذلك يكون قرار اللجنة في شأنه قد صدر صحيحاً ويتعين رفض الدعوى بالنسبة إليه .

« ومن حيث إنه عن الأربعة الأول فإن مقطع النزاع في الدعوى هو النص الواجب تطبيقه عليهم أو بعبارة أخرى الشروط الواجب توافرها في حق الناخبين للعمدة أو على حد تعبير القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ من لهم حق اختيار العمدة .

« ومن حيث إن الأشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة هم حسبما جاء في المادة السابعة من القانون المذكور فريقان الأول ويقع لزوماً

نحت حكم المادة الثالثة منه . وهم المرشحون للعمدية والأشخاص الجائز ترشيحهم للشيخوخة ومشايخ البلد الذين يكونون قائمين في وظائفهم عند إجراء الاختيار والثاني ويشمل الأشخاص الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات وفيما عدا هذا النصاب لم يرد ذكر لما يجب أن يشترط فيهم .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ والمناقشات التي دارت حوله في مجلسي البرلمان يبين أن الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون وهي التي تضيف إلى من لهم حق اختيار العمدة الأشخاص الذين يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات قد وضعت بناء على اقتراح من مجلس الشيوخ باعتبار أن هؤلاء ذوو مصالح في القرية تبرر مشاركتهم في اختيار العمدة وقد جرى البحث وقتئذ في النصاب المالي الواجب توافره والذي يجعل مناطاً لقيام هذه المصالح دون أن يتجه النظر إلى غير ذلك من شروط .

ومن حيث إنه لا يخلو الحال في شأنهم من أحد أمور ثلاثة : الأول — ألا يشترط فيهم شروط خلا شرط النصاب المالي المنصوص عليه . والثاني — أن تتوافر فيهم الشروط المقررة في المادة الثالثة من القانون معدلة بهذا النصاب المالي . والثالث — أن ينزلوا منزلة الناخبين للشيخ فيكتفى في شأنهم بتوافر الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب العام طبقاً للمادة الثانية من القانون مضافاً إليها النصاب المالي المذكور .

ومن حيث إنه عن الأمر الأول فردود إذ لا يتسق أن يشترط القانون فيمن يختارون الشيخ شروطاً ويستلزم فيهم أهلية الانتخاب العام ثم يجعل الحق في اختيار العمدة مطلقاً لكل

من يدفع ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات دون أي شرط أو قيد آخر أياً كان وجهه ومراده وعن الأمر الثاني فردود كذلك إذ الاستفادة من نص المادة الثالثة المذكورة وباستظهار الشروط الواردة فيها واستخلاص العلة في هذه الشروط أن حكمها مقصور على من يعين عمدة أو شيخاً .

ومن حيث إنه لا معدى بعد ذلك عن تطبيق الأمر الثالث في شأنهم وإنزال حكمه عليهم وأن يشترط فيهم عدا النصاب المالي المقرر الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب العام وأن تجرى تبعاً لذلك بالنسبة إليهم الأسباب المانعة أو الواقفة لحق الانتخاب حسبما جاء في المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

ومن حيث إن موانع حق الانتخاب وقيوده يجب الأخذ بها والتزام حدودها بدقة فلا يقاس عليها أو يضاف إليها وإذ نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على أن من بين هذه الموانع الحكم بعقوبة في جريمة خيانة أمانة فإنما ينصرف هذا المانع إلى الجريمة الموضحة أركانها والمبينة شروطها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أما تلك التي نصت عليها المادة ٣٤٢ من القانون المذكور فلا تعتبر بحسب طبيعتها وماهيتها القانونية خيانة أمانة وأن سوى القانون بينهما في العقاب .

ومن حيث إنه لذلك تكون قرارات لجنة الطعون بالنسبة إلى المدعين الأربعة الأول على غير أساس سليم من القانون متعيناً إلغاؤها .

(القضية رقم ٣٩٤ سنة ٢ في رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أحمد السهنوري باشا رئيس المجلس وعضوية حضرات أصحاب العزة محمود صابر العقاري بك وعبد السلام بك وعبد الرحمن الجبري بك وبندوي حمودة بك المستشارين) .

٢٢١

٢٤ مايو سنة ١٩٤٩

١ — مصلحة السكة الحديد . مديرها . سلطته على الموظفين . الرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ . مرسومه القائمون محليا بإدارة فروع المرفق . لا يملكون شيئاً من الاختصاص في شئون التعيينات والترقيات والجزاءات . تأييد دكريتو ١٩٠١/٣/٢٣ لهذا النظر .

ب — سلطة تأديبية . تحديدها . أمر يتعلق بالنظام العام . ليس للسلطة المختصة النزول عن اختصاصها أو إنباء غيرها فيه .

ج — بدل السفر . مرتب مقرر بمقتضى لائحة عامة . يكون جزءاً من شروط خدمة الموظفين العامة . د — ماهية . تعريفها . ما يستحقه الموظف لقاء خدمته . مرتب . ما يستحقه الموظف علاوة على الماهية لأي سبب آخر بموجب لائحة أو قانون .

هـ — مرتب . مدلوله حسب الفقرة ٢ من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . تمويله الماهية . النص على الماهية في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ . المقصود بذلك التنبيه إلى أن حكمها حكم المرتبات قطعا للخلاف . و — بدل السفر . منازعة بشأنه . اختصاص المحكمة .

ز — عقوبة . توقيعها على الموظف . يجب أن يكون منصوباً عليها في القوانين واللوائح . وأن توقع من صاحب الحق في ذلك .

المبادئ القانونية

١ — يتضح من الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء مجلس إدارة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات — أن المشرع قضى في المادة الثانية بأن يقوم مدير السكة الحديد تحت إشراف وزير المواصلات ، بإدارة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وببصريرف

شئونها الاعتيادية وله فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين الداخلين هيئة العمال حق التعيينات والترقيات لغاية الدرجة الخامسة والنقل لغاية الدرجة الثانية وجميع المسائل الأخرى الخاصة بهم كإجازات والعقوبات إلى آخر ما ورد بالمادة المذكورة من الاختصاصات ولم يشرك المشرع في ذلك أحداً من مرءوسيه القائمين محليا بإدارة فروع هذا المرفق العام . ومن ثم فلا يملك أحد منهم شيئاً من الاختصاص في شئون التعيينات والترقيات والجزاءات سالفه الذكر لأن الأمر فيها موكول لمدير عام هذا المرفق لا يشاركه فيه أحد إلا من يمثله ويحل محله قانوناً في إدارة عموم المرفق بفروعه ويؤيد هذا النظر أن ديكريتيو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ الصادر بشأن العقوبات التأديبية قد جعل الاختصاص فيما للرؤساء المصالح بصفة عامة مفوضاً إليهم توقيع الجزاءات على مرؤوسيه عموماً بغير قيد ولا شرط وبغير احتياج إلى إصدار قانون خاص لكل مصلحة على حدة فلم يكن ثمة حاجة للنص على تحويل مدير عام السكة الحديد وحده هذا الحق وما دام أن المشرع قد رأى النص على ذلك فهو يريد أن يعين على سبيل التخصيص من هو رئيس المصلحة الذي يملك توقيع العقوبات طبقاً لدكريتو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ .

٢ — إن تحديد السلطة التأديبية أمر

يتعلق بالنظام العام لأن فيه تحديداً لجهة مختصة وفي ذلك ضمان ضروري للموظفين — فلا يجوز إذن للسلطة المختصة أن تنزل عن اختصاصها وأن تنيب سلطة أخرى فيه .

٣ — بدل السفر مرتب مقرر بمقتضى لائحة عامة تكون جزءاً من شروط خدمة الموظفين العامة .

٤ — بالاطلاع على تشريعات الموظفين الصادر بها أوامر عالية أو قوانين يتضح أن المشرع قد اعتاد التعبير بلفظ ماهية عما يستحقه الموظف قبل الحكومة لقاء خدمته وأنه درج على التعبير بلفظ مرتب عما يستحقه الموظف قبلها علاوة على الماهية لأي سبب آخر وبموجب لائحة أو قانون .

٥ — إن الفقرة ٢ من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة تقضى صراحة باختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم ، فإذا قورن بين هذا النص والنص الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ اتضح أن المشرع لم يورد لفظ ماهية مقترنة بما ذكره من المرتبات والمعاشات والمكافآت كما فعل في المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ سالف الذكر وليس معنى ذلك أنه قصد عدم اختصاص المحكمة بنظر المنازعات

الخاصة بالماهية وإنما يرجع ذلك إلى أن التعبير بكلمة المرتبات وهي كلمة عامة يفيد كافة أنواع الاستحقاقات التي تترتب في ذمة الدولة بناء على قانون أو لائحة أو ما في حكم ذلك — وفي هذا التعبير الشامل غنى عن ذكر الماهية لدخولها ضمن مدلول كلمة المرتبات بغير حاجة للنص عليها وإنما قصد المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ أن ينص على الماهية وعلى المرتبات بأنواعها لتنبية ذوي الشأن والمحاكم إلى أنه لا يحصى الماهية فقط وإنما يحصى سائر المرتبات حتى يكون الأمر جلياً لا يشور حوله خلاف .

٦ — بدل السفر مقرر بموجب لائحة ومعبر عنه بكلمة مرتب — ولهذا تكون هذه المحكمة مختصة بنظر المنازعات التي تقوم بشأنه .

٧ — العقوبات التي يصح توقيعها على الموظفين مقررة في القوانين واللوائح ولا يصح توقيعها إلا من صاحب الحق في ذلك وفقاً لتلك القوانين .

(القضية رقم ٥٢٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٢

٢٤ مايو سنة ١٩٤٩

١ — موظف عمومي دائم . العمدة والشيخ . اعتباراً كذلك . اختصاص المحكمة بنظر الطلبات الخاصة بفصل الموظفين العموميين التأمين بالطريق التأديبي .

ب — قوة الشيء المحكوم فيه . متى لا تعتبر متوافرة .

اعتداء وقع من لجنة الشياخات أو وزير الداخلية على قوة الشيء المحكوم فيه من محكمة الجنايات .

٣ - إذا كان لا يستفاد من قرار لجنة الشياخات أنها علقت الحكم في التهم الإدارية المقدمة إليها على نتيجة الحكم في قضية الجناية تعليقاً جازماً بل هي انتهزت هذا القرار للاستثناس ولتجمع تحت نظرها عناصر هذه التهم بجميع ظروفها وملاساتها وكانت محكمة الجنايات لم تقض ببراءة أخى المدعى على أساس أن التهمة الموجهة إليه غير صحيحة أو ملفقة وإنما هي قد بنت حكم البراءة على عدم كفاية الأدلة فهذا لا يمنع لجنة الشياخات من أن تحاكم المدعى باعتباره موظفاً مسئولاً في القرية عن الأمن ومكلفاً بالعمل على منع الجرائم - وأن تزن بميزانها الأقوال التي أدلى بها العمدة المقتول قبل وفاته وما نسب له لأخى المدعى من التحريض - وأن تقدر ما يحيط بالأخوين من ظروف وتستخلص بكامل حريتها الوقائع التي تبني عليها حكمها .

٤ - ما دام المدعى قد قدم للمحاكمة التأديبية وجب السير في هذه المحاكمة وليس من حق الوزير أن يستبق الأمر ويقضى برفت المدعى إدارياً ثم يعود إلى حفظ قرار الرفت لذلك يكون العدول عن هذا القرار والسير في المحاكمة التأديبية أمام لجنة الشياخات سليماً متفقاً مع أحكام القانون .

ج - لجنة الشياخات . تهمة إدارية . عدم تطبيقها الحكم فيها تعليقاً جازماً على نتيجة الحكم في جناية . لا يمنع اللجنة من أن تحاكم الشيخ باعتباره موظفاً مسئولاً في القرية عن الأمن ومكلفاً بالعمل على منع الجرائم . حريتها في استخلاص الوقائع التي تبني عليها قرارها .

د - لجنة الشياخات . محاكمة تأديبية . السير فيها . استباق الوزير الأمر ورفقه التهم . عدوله عن قرار الرفت والسير في إجراءات المحاكمة . عدول سليم . هـ - وظيفة عامة . تطلبها من الموظف حياداً وصرامة . تقديمه المصلحة الشخصية على المصلحة العامة . تقصير في واجباته .

المبادئ القانونية

١ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار العمد والمشايخ من الموظفين العموميين الدائمين بسبب شغلهم لوظائف عمومية دائمة . كما أن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تقضى باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطلبات الخاصة بفصل الموظفين العموميين الدائمين بالطريق التأديبي .

٢ - إذا اتضح أن أركان قوة الشيء المحكوم فيه غير متوافرة بين الحكم الجنائي الصادر ببراءة أخى المدعى لعدم كفاية الأدلة وبين الحكم التأديبي على المدعى لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر ولأن الشيخ لم يكن موضع محاكمة أمام محكمة الجنايات ولأن التهم التي قدم بها إلى لجنة الشياخات تختلف عن تهمة أخيه إذ أن التهم الموجهة إليه إدارية تتعلق بالتقصير في أعمال وظيفته ومخالفته لواجباتها - فلا يكون ثمة أى

سوى القرار الصادر في سنة ١٩٤٠ الذي يقضى بزيادة فقط في راتب من حصل على دبلوم الآثار بعد حصوله على دبلوم المعلمين العليا أو ليسانس الآداب .

٢ — إذا صدر في حالة فردية متعلقة بأقدمية موظف قرار معين لظروف خاصة فلا يمكن مده إلى حالة أخرى بطريق القياس إذ هو ممتنع في المسائل المالية وبوجه خاص إذا كانت حالة المدعى والحالات المماثلة قد عرضت على وزارة المالية بطلب تسويتها قياساً على تلك الحالة فلم توافق على ذلك .

(القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب الغزة السيد على السيد بك وكيل المجلس وحيدى إبراهيم سمى بك وعبد المجيد التهامى بك وسيد على الدمراوى بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

٢٢٤

٢٥ مايو سنة ١٩٤٩

تنظم . تقديمه في الميعاد . كيفية حسابه . ميعاد مقدر بالأيام . عدم حساب اليوم الذى حصل فيه الإجراء الذى قدم عنه التظلم . سريانه من اليوم التالى . حساب اليوم الذى حصل فيه التظلم .

المبدأ القانونى

لا اعتداد بما يتحدى به المدعى من أنه قدم التظلم بيرقية إلى وزير الداخلية وصلت إليه في مساء يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأنه بحساب الأيام والساعات باعتبار اليوم أربعاً وعشرين ساعة يكون التظلم قد قدم

٥ — إن قبول الوظائف العامة ذات المسئولية والاختصاص سيما في مسائل الأمن العام يتطلب من الموظف حياداً وصرامة في الحق تتضاءل أمامها المصلحة الشخصية أو العائلية وإن الموظف الذى يقدم مصلحة أخيه على المصلحة العامة إنما يرتكب تقصيراً في القيام بواجبه .

(القضية رقم ٥٥٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابعة) .

٢٢٣

٢٥ مايو سنة ١٩٤٩

١ — موظف . تعيينه . حصوله على شهادة عالية من مصر ثم شهادة عالية من الخارج . قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٨ . يقضى بمنحه الدرجة الخامسة . استمرار هذا الحكم في كادر سنة ١٩٣١ . العمل به قد بطل بكادر سنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى من يعينون في خدمة الحكومة بعد صدوره . قرار سنة ١٩٤٠ . يقضى بزيادة فقط في الراتب لمن حصل على دبلوم الآثار بعد حصوله على دبلوم المعلمين العليا أو ليسانس الآداب .
ب — موظف : صدور قرار متعلق بأقدميته لظروف خاصة . عدم جواز مده إلى حالة أخرى بطريق القياس — امتناع ذلك في المسائل المالية .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٨ يقضى بمنح الدرجة الخامسة لمن يكون حاصلاً على شهادة عالية من مصر ثم على شهادة عالية أخرى من الخارج واستمر العمل به بعد صدور كادر سنة ١٩٣١ إلا أنه قد بطل العمل به بكادر سنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى من يعينون في خدمة الحكومة بعد صدوره ، ولم يجد بعد ذلك

قرار باطل لانعدام الأساس القانوني الذي بني عليه وحق للمدعي المطالبة بتعويض عن الأضرار التي أصابته من جرائه ولا وجه للتحدي في هذا الصدد بحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٥ التي تمنح لوزير الداخلية الحق المطلق في رقت العمدية إدارياً .

(القضية رقم ١٥٠ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك ومحمد عفت بك وبدوي ابراهيم حمودة بك المستشارين) .

٢٢٦

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ .

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . في طلبات التعويض . مقصور على الحالات الواردة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أو التي بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .
ب — معاهدة . نزاع في تفسيرها وتطبيقها على الدولة أو الأفراد . عمل سيادة . عدم مساءلة الحكومة عنه .

ج — اختصاص محكمة القضاء الإداري . تعويضات الحرب . مطالبة النائن الحكومة لحق مدنيه المستحق بتعويض الحرب أو طلب إلزامها به لعدم التقرير بما في الذمة . نزاع مدني . عدم اختصاص .

المبادئ القانونية

١ — (١) إن القانون الصادر بإنشاء مجلس الدولة قد جعل اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلبات التعويض رهناً بأن

(١) يمثل الشرط الأول من هذا المبدأ حكمت هذه الدائرة في القضية رقم ٢٩١ لسنة ٢ القضائية بمجلس ٦ من يناير سنة ١٩٤٩ .

في الميعاد القانوني ، لا وجه للتحدي بذلك لأن المادة ٣٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة أحالت إلى القواعد المقررة في قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية بما لم يرد في شأنه نص خاص ، ومن تلك القواعد أنه إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام ومنصوصاً على أنه يبدأ من تاريخ إجراء معين فلا يحسب اليوم الذي حصل فيه الإجراء بل يسرى الميعاد من اليوم التالي (م ١٦ من قانون المرافعات) حتى لا تحسب كسور الأيام أو يؤول الأمر إلى الحساب بالساعة وعلى ذلك فلا يحسب يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الذي تم فيه إعلان القرار المطعون فيه إلى المدعي ويحسب اليوم الذي حصل فيه التظلم وعلى مقتضى ذلك يكون التظلم قد قدم في اليوم الحادي والستين أي بعد الميعاد القانوني وبالتالي لا يقفه وتكون الدعوى بعد ذلك غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد .

(القضية رقم ١٤٦ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٥

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ .

عمدة . رفته . ابتناء القرار على سببين غير صحيحين . قرار باطل . تعويض عنه . لا وجه للتحدي بالمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٥ .

المبدأ القانوني

إذا كان القرار الإداري الصادر برفت المدعي من العمدية لسببين غير صحيحين فهو

يكون التعويض عن قرار إدارى من القرارات المشار إليها بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، أو بالقرارات المشار إليها بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

٢ - إذا كانت المبالغ التى يطالب بها المدعى لا ترجع فى أساسها إلى أن قراراً إدارياً صدر بالمخالفة للقوانين ويستحق التعويض عنه ، وإنما يرجع إلى نصوص معاهدة فرساي ومدى انطباقها على ما يطلبه المدعى من تعويض فإن النزاع فى تفسير المعاهدات وتطبيقها على الدولة أو الأفراد هو من الأمور السياسية ويعد من أعمال السيادة التى لا تسأل عنها الحكومة .

٣ - على فرض أن مدعى المدعى لها حق فى التعويض الذى قبضته الحكومة المصرية من الحكومة الألمانية فسواء كانت مطالبة المدعى للحكومة بأداء التعويض المستحق لمدينه المذكورين خصماً من دينه استعمالاً لحقوق مدينه المذكورين فى التعويض أو إلزام الحكومة بالدين لعدم تقريرها بما فى ذمتها بعد الحجز تحت يدها على ما هو مستحق لها فإن النزاع على أى الحالين هو نزاع مدنى لا تختص هذه المحكمة بالفصل فيه .

المحكمة

د من حيث إن المدعى يطالب بإلزام الحكومة بدفع مبلغ ٩٣٠٠٦ جنيهات من ذلك مبلغ ٨٨٠٠٦ جنيهات أصل المبلغ المستحق له من الفوائد لآخر يناير سنة ١٩٤٨ و ٥٠٠٠٠ جنيهه تعويضاً فى نظير إصرار الحكومة على عدم تنفيذ مأموريته وعدم التقرير بما هى ملزمة ببيانه بمقتضى قرار مجلس الوزراء . ويبنى مسئوليتها على أحد الوجوه الآتية :

أولاً : إنها بصفتها صاحبة الولاية العامة والمثلة لمجموع الأمة قبل الأمم الأخرى تقتضى وظيفتها أن تصدى لاستيفاء حقوق الأفراد من كل أمة أخرى ، فهى إذا تعاقدت مع ألمانيا على قبض حقوق من نكب فى الحرب فإنها تؤدى وظيفتها الطبيعية ولا يمكن أن يؤدى هذه الوظيفة غير ما قبل أصحاب الشأن . وثانياً : إنها فى هذا الموضوع قد أعلنت للناس إعلاناً صريحاً أنها تدخل فى التعاقد وفى قبض المبالغ لحسابهم فهى إذن وكيلة عنهم ، أو قصدت أن تقوم بأعمالهم لحسابهم فى هذا الموضوع فالمسألة توكيل أيضاً . وثالثاً : إنها قبضت المبالغ التى قبضتها لحساب أصحاب الشأن فهى ملزمة مباشرة برد ما قبضته وإلا كان عملها تبديداً إن لم يصدق عليه أحكام التبديد جنائياً فهو تبديد مدنى محض يقتضى إلزامها بالدفع ، ولا تقف مسئولية الحكومة عند دفع أصل المبلغ لأن الموضوع توكيل والوكيل ملزم بدفع الفوائد عن كل المبالغ من تاريخ قبضها . وكانت هذه المسئولية تقضى عليها بإيداع المبالغ التى قبضتها فى بنك بالفائدة المعتادة .

د ومن حيث إن القانون الصادر بإنشاء مجلس الدولة قد جمل اختصاص هذه المحكمة

بالفصل في طلبات التعويض رهيناً بأن يكون التعويض عن قرار إداري من القرارات المشار إليها بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة ، أو بالقرارات المشار إليها بالمادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

« ومن حيث إن النزاع في الدعوى يدور في الواقع حول استحقاق مديني المدعى للتعويض عما أصابهم من ضرر بسبب الحرب العالمية الأولى ، فبينما يصر المدعى على استحقاقهما للتعويض وعلى حقه في الحجز تحت يد الحكومة على ما استحق لهما منه تقول الحكومة إنهما لا يستحقان شيئاً من التعويضات التي قبضتها من الحكومة الألمانية لأن الأضرار التي أصابتها لا تدخل في أي نوع من أنواع الخسائر التي تقرر التعويض عنها بمقتضى معاهدة فرساي ، ويبين من ذلك أن المبالغ التي يطالب بها المدعى لا ترجع في أساسها إلى أن قراراً إدارياً صدر بالمخالفة للقوانين ويستحق التعويض عنه ، وإنما يرجع إلى نصوص معاهدة فرساي ومدى انطباقها على ما يطلبه المدعى من تعويض ولا شك أن النزاع في تفسير المساهدات وتطبيقها على الدولة أو الأفراد هو من الأمور السياسية ، ويعد من أعمال السيادة التي لا تسأل عنها الحكومة ، ولا عبرة بعد ذلك بما ذهب إليه المدعى من أن الحكومة خالفت قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من يناير سنة ١٩٢٩ بامتناعها عن إصدار قرار كان واجباً عليها إصداره ، إذ لم يصدر وزير الخارجية باتفاقه مع وزير المالية قواعد لتوزيع التعويضات على منكوبي الحرب ، ومحاولته من أن يتخذ هذا الامتناع أساساً لدعواه باعتباره قراراً إدارياً

سليماً — لا عبرة بذلك مادام أنه قد ثبت أن لجنة التعويضات قد فحصت طلبه وأصدرت قرارها برفضه في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ وكان قرارها مؤيداً لقرار سابق من وزير الخارجية بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٢٢ ، بأن لا حق لمديني المدعى مستأجري بحيرة البروديل ، في أي مبلغ باسم معاهدة فرساي لأن العمل المطالب بتعويض عنه ليس من عمل الألمان بل من عمل السلطات الحربية الانكليزية .

« ومن حيث إنه علاوة على ما تقدم وعلى فرض أن مديني المدعى لهما حق في التعويض الذي قبضته الحكومة المصرية من الحكومة الألمانية فسواء كانت مطالبة المدعى الحكومة بأداء التعويض المستحق لمدينيه المذكورين خصاً من دينه استعمالاً لحقوق مدينيه المذكورين في التعويض أو إلزام الحكومة بالدين لعدم تقريرها بما في ذمتها بعد الحجز تحت يدها على ما هو مستحق لهما فإن النزاع على أي الحالين هو نزاع مدني لا تختص هذه المحكمة بالفصل فيه .

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن موضوع الدعوى الحالية يخرج عن اختصاص هذه المحكمة ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . »

(القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٧

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩

١ — قبول الدعوى . تظلم . سكوت الجهة الحكومية عن الرد عليه خلال أربعة أشهر . قرار رفض ضمني . بقاء ميعاد الطعن مفتوحاً حسب أحكام قانون إنشاء مجلس الدولة .

ب — موظف . علاقته بالحكومة . تنظيمية . حق السلطة التنفيذية في تعديل اللوائح والقرارات المنظمة لها . قرار إداري عام . بتقدير الراتب والدرجة

المخصصين لمؤهل دراسي . عدم جواز طعن طائفة من الموظفين عليه تأسيساً على عدم ملاءمة التقدير . لا محل للاعتراض بعدم جواز التمييز بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة .

المبادئ القانونية

١ — إن أحكام إنشاء مجلس الدولة لم تعين ميعاداً للطعن أمام هذه المحكمة في قرارات الرفض الضمنية المستمدة من سكوت الجهة الحكومية لمدة تزيد على أربعة أشهر على التظلمات المقدمة إليها .

٢ — العلاقة التي تربط الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية العامة الصادرة في شأن الوظائف العامة والسلطة التنفيذية الحق في تعديل هذه اللوائح والقرارات كلها أو بعضها في أي وقت شاءت مراعاة للصالح العام ولحسن سير الأعمال الحكومية . وتأسيساً على ذلك لا يجوز لطائفة من الموظفين تحمل مؤهلاً دراسياً معيناً الطعن في قرار إداري عام صادر بتقدير الراتب والدرجة المخصصين لهذا المؤهل تأسيساً على عدم ملاءمة هذا التقدير للمؤهل الدراسي الذي يحملونه أو على مخالفة القرار لآخر صادر بتقدير الراتب والدرجة في شأن مؤهل دراسي آخر يقولون إنه يتساوى أو يقل عن مؤهلهم ولا يعترض على ذلك بمبدأ عدم جواز التمييز بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة لاختلاف المركز القانوني المقرر لأصحاب كل مؤهل عن الآخر .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن الطعن في القرارات الإدارية العامة — اللوائح — يكون إما بطريق مباشر وذلك بطلب إلغائها في المواعيد المقررة لذلك قانوناً . وإما بطريق غير مباشر وذلك عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الأخذ بها في هذه الحالات دون التصدي لإلغائها .

« ومن حيث إن ما يهدف إليه المدعي إنما هو الطعن بطريق غير مباشر في القرار الإداري العام الذي قضى بتقرير الدرجة التاسعة لرحلة شهادة مدرسة الهياثم عند تطبيقه على حالته بقرار الرفض الضمني المستمد من سكوت الوزارتين مدة تزيد على أربعة أشهر دون أن تجيباً على التظلم الذي قدمه اليهما في هذا الشأن .

« ومن حيث إنه متى تقرر ذلك وكانت أحكام قانون إنشاء مجلس الدولة التي كانت معمولاً بها وقت رفع الدعوى لم تعين ميعاداً للطعن أمام هذه المحكمة في قرارات الرفض الضمنية المستمدة من سكوت الجهة الحكومية لمدة تزيد على أربعة أشهر على التظلمات المقدمة إليها يكون الدفع بعدم القبول على غير أساس من القبول متعيناً وفضه .

عن الموضوع :

« من حيث إن القرار المطعون فيه هو قرار تنظيمي عام صدر بتقدير المؤهلات الدراسية ومن بينها شهادة مدرسة الهياثم الراقية بقرار الدرجة التاسعة لرحلة هذه الشهادة .

« ومن حيث إن هذه العلاقة التي تربط الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية العامة

٢٢٨

٢٦ مايو سنة ١٩٤٩

١ - لجنة الفصل في الطعون . هي هيئة إدارية . وجود عنصر قضائي فيها (عضو نيابة) لا يغير من طبيعتها . ليس لها اختصاص قضائي . نهائية قراراتها . معناه . امتناع التظلم منها بالطريق الإداري إما إلى الهيئة التي أصدرتها أو إلى الهيئة الرئيسية لها .

ب - ميعاد الستين يوماً . العلم الصريح بالقرار الإداري . قيامه مقام الإعلان أو النشر . شرطه . شمول العلم للقرار ومحتوياته .

ج - تظلم إداري . شرطه وقفه لسريان ميعاد الطعن . أن يكون القرار للتظلم منه مما يجوز لجهة الإدارة العاملة تعديله سواء من تلقاء نفسها أو بناء على التظلم .

د - قرار إداري . نهائي . تظلم إلى الهيئة التي أصدرته . غير منتج . المقصود من كلمة « نهائية » الواردة في قانون مجلس الدولة . هي القرارات الإدارية التي تنشأ حالة قانونية أو تعدل حالة قانونية سابقة ولم ينس القانون على طريق التظلم منها أولاً أمام الهيئة الإدارية العاملة .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بأن لجنة الفصل في الطعون المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ هي هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي فالقرارات التي تصدر منها في هذا الشأن هي أحكام قضائية مما لا يدخل في ولاية هذه المحكمة الحكم بإلغائها لعيب من عيوب مجاوزة حدود السلطة ، دفع خاطيء - أولاً - لأن هذه اللجنة هي هيئة إدارية خصها القانون بالنظر في الطعون التي تقدم في كشوف المرشحين للعمدية ومن لهم حق اختيار العمدة وهي مسائل إدارية بطبيعتها

الصادرة في شأن الوظائف العامة والسلطة التنفيذية الحق في تعديل هذه اللوائح والقرارات كلها أو بعضها في أي وقت شاءت مراعاة للصالح العام ولحسن سير الأعمال الحكومية .

د ومن حيث إنه يترتب على ذلك أنه لا يجوز لطائفة من الموظفين تحمل مؤهلات دراسياً معيناً الطعن في قرار إداري عام صادر بتقدير الراتب والدرجة المخصصين لهذا المؤهل تأسيساً على عدم ملائمة هذا التقدير للمؤهل الدراسي الذي يحملونه أو على مخالفة القرار لآخر صادر بتقدير الراتب والدرجة في شأن مؤهل دراسي آخر يقولون إنه يتساوى أو يقل عن مؤهلهم - ولا يعترض على ذلك بمبدأ عدم جواز التمييز بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة لاختلاف المركز القانوني المقرر لأصحاب كل مؤهل عن الآخر .

د ومن حيث إن قرار لجنة المعادلات بتقدير الدرجة التاسعة لشهادة مدرسة الهياثم وهو القرار المطعون فيه قرار إداري عام صادر من السلطة التنفيذية في حدود حقها في تعديل القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالموظفين من حيث الراتب والعمل والمعاش وغير ذلك فليس للمدعى أو لغيره من تناولهم هذا القرار العام حق الاعتراض عليه أو الطعن فيه بدعوى عدم ملائمة التقدير أو بمقولة إنه جاء مخالفاً لقرار إداري عام صادر في شأن طائفة أخرى من الموظفين تحمل مؤهلات دراسياً آخر . ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على أساس من القانون فيتعين رفضها .

(القضية رقم ٤٠٦ - سنة ٢ بالهيئة السابقة) .

— وثانياً — لأن هذه اللجنة لا تفصل في خصومة قائمة على المنازعة في حق معين — وثالثاً — لأن وجود عنصر قضائي في اللجنة (أحد أعضاء النيابة) لا يغير من طبيعتها ومن أنها لجنة إدارية تفصل في مسائل إدارية بحتة إذ أن كل ما عناه المشرع من إدخال العنصر القضائي في اللجنة هو بث روح الطمأنينة في النفوس من جهة ويمكن اللجنة من الفصل في المسائل القانونية التي قد تعرض لها أثناء الفصل في الطعون من جهة أخرى — ورابعاً — لأن النص في القانون على أن قرارات هذه اللجنة نهائية لا يغير من طبيعة هذه القرارات وكل ما يترتب عليه امتناع التظلم منها بالطريق الإداري إما إلى الهيئة التي أصدرتها أو إلى الهيئات الرئيسية لها أسوة بالقرارات الإدارية العادية .

٢ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن العلم بالقرار الإداري الصريح يقوم مقام الإعلان في القرارات الإدارية الفردية والنشر في القرارات الإدارية العامة ، في بدء ميعاد الستين يوماً المقرر لطلب إلغاء هذه القرارات لمجاوزة حدود السلطة وذلك بشرط أن يشمل العلم بالقرار الإداري ومحتوياته .

٣ — يشترط في التظلم الإداري الموقف لسريان ميعاد الطعن في القرارات الإدارية لئيب من عيوب مجاوزة حدود السلطة أن

يحصل في قرار من القرارات التي يجوز لجهات الإدارة العاملة تعديلها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على التظلم الحاصل إليها سواء في ذلك الهيئة التي أصدرت هذه القرارات أو السلطات الرئيسية لها أو صاحبة الوصاية عليها .

٤ — إذا كان القرار المطعون فيه نهائياً بنص القانون فالتظلم منه إلى اللجنة التي أصدرته غير منتج إذ لا يجوز لهذه اللجنة أو لوزير الداخلية العدول عن هذا القرار أو المساس به . ولا يعترض على ذلك بما ورد في قانون مجلس الدولة بخصوص نهاية القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة ، ذلك أن المقصود من كلمة « نهائية » الواردة في القانون المذكور هي القرارات الإدارية التي تنشأ حالة قانونية أو تعدل حالة قانونية سابقة والتي لم تنص القوانين أو اللوائح على طريق مخصوص للتظلم منها أولاً أمام إحدى الهيئات الإدارية العاملة .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن لجنة الفصل في الطعون والمنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ هي هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي فالقرارات التي تصدر منها في هذا الشأن هي أحكام قضائية بما لا يدخل في ولاية هذه المحكمة الحكم بإلغائها لئيب من عيوب مجاوزة حدود السلطة .

« ومن حيث إن هذا الدفع خاطئ .
أولاً : لأن هذه اللجنة هي هيئة إدارية خصها القانون بالنظر في الطعون التي تقدم في كشف المرشحين للعمدية ومن لهم حق اختيار العمدة وهي مسائل إدارية بطبيعتها . وثانياً : لأن هذه اللجنة لا تفصل في خصومة قائمة على المنازعة في حق معين . وثالثاً : لأن وجود عنصر قضائي في اللجنة (أحد أعضاء النيابة) لا يغير من طبيعتها ومن أنها لجنة إدارية تفصل في مسائل إدارية بحجة إذ أن كل ما عناه المشرع من إدخال العنصر القضائي في اللجنة هو بث روح الطمأنينة في النفوس من جهة وتمكين اللجنة من الفصل في المسائل القانونية التي قد تعرض لها أثناء الفصل في الطعون من جهة أخرى . ورابعاً : لأن النص في القانون على أن قرارات هذه اللجنة نهائية لا يغير من طبيعة هذه القرارات وكل ما يترتب عليه امتناع التظلم منها بالطريق الإداري إما إلى الهيئة التي أصدرتها أو إلى الهيئات الرئيسية لها أسوة بالقرارات الإدارية العادية .

عن الدفع بعدم القبول :

« من حيث إن حاصل هذا الدفع أن قرار اللجنة المطعون فيه قد صدر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٨ وعلم به المدعى في حينه ولم يرفع هذه الدعوى إلا بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٨ أي بعد فوات أكثر من ستين يوماً على تاريخ علمه بهذا القرار مما يجعل دعواه غير مقبولة شكلاً .

« ومن حيث إن المدعى يرد على ذلك .
أولاً : بأن قرار اللجنة المطعون فيه لم ينشر ولم يعلن إليه مما يعطيه الحق في طلب إلغائه في أي وقت مادام ميعاد الطعن مفتوحاً . وثانياً : بأنه مع الفرض جدلاً أن القانون لا يوجب النشر

أو الإعلان في مثل هذه القرارات — فقد تظلم من قرار اللجنة بعريضة قدمها إليها في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ أي في ميعاد الستين يوماً التالية على صدوره ويترتب على هذا التظلم وقف سريان ميعاد الطعن عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن العلم بالقرار الإداري الصريح يقوم مقام الإعلان في القرارات الإدارية الفردية والنشر في القرارات الإدارية العامة في بدء ميعاد الستين يوماً المقرر لطلب إلغاء هذه القرارات لمجاوزه حدود السلطة وذلك بشرط أن يشمل العلم القرار الإداري ومحتوياته .

« ومن حيث إنه قد استبان من أوراق الدعوى أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه بعريضة قدمها في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ إلى لجنة الطعون ذكر فيها هذا القرار تفصيلاً وكذلك الأسانيد القانونية والواقعية التي يرتكز إليها في طلب تعديله مما يؤكد علمه به وبمشمولاته من هذا التاريخ .

« ومن حيث إنه متى تقرر ذلك وكانت هذه الدعوى لم ترفع إلا في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ أي بعد مرور أكثر من ستين يوماً على ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ (تاريخ علم المدعى بالقرار المطعون فيه وبمشمولاته) يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرقبها بعد الميعاد على أساس سليم من القانون متعيناً قبوله .

« ومن حيث إنه لا مقلع فيما يقوله المدعى من أنه يترتب على التظلم الحاصل منه إلى اللجنة في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ وقف سريان ميعاد الطعن في القرار أمام هذه المحكمة . أولاً : لأنه يشترط في التظلم الإداري الموقف لسريان

المادة ٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .
اشتراطها أداء ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات . عدم
اشتراطها ملكية قدر معين من الأرض الزراعية .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة الثامنة من قانون العمد
والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تعطى الحق
لكل من كان اسمه مقيداً بكشف المرشحين
للعمدية أو كشف الناخبين أن يطلب
حذف اسم من قيد اسمه بغير حق .

٢ - إن المدعى وقد كان مقيداً في
كشف المرشحين والناخبين فإن حذف اسمه
من أحدهما لا يؤثر على حقه باعتباره مقيداً
في الكشف الآخر ومن ثم تكون مصلحة
المدعى في الطعن على قرار لجنة فحص
الطعون بإدراج اسم في كشف الترشيح ،
متوافرة ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى
في غير محله متعيناً رفضه .

٣ - إن الفقرة الرابعة من المادة
السابعة من قانون العمد رقم ١٤١ لسنة
١٩٤٧ تشترط فيمن يحق له اختيار العمدة
أن يدفع ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات
ولم تشترط فيه أن يكون مالكا لقدر معين
لأرض زراعية .

(القضية رقم ٣٦٥ سنة ٢ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة عبد الرزاق أحمد السهوري باشا رئيس
المجلس وعضوية حضرات أصحاب الغزة محمد سامي مازن
بك ومحمود صابر العقاري بك ومحمد عبد السلام بك
وعبد الرحمن الجبري بك المستشارين) .

ميعاد الطعن في القرارات الادارية لعيب من
عيوب مجاوزة حدود السلطة أن يحصل في قرار
من القرارات التي يجوز لجهات الإدارة العاملة
تعديلها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على التظلم
الحاصل اليها سواء في ذلك الهيئة التي أصدرت
هذه القرارات أو السلطات الرئيسية لها أو صاحبة
الوصاية عليها . وثانيا : لأن القرار المطعون
فيه نهائي بنص القانون فالتظلم الحاصل منه إلى
اللجنة التي أصدرته غير منتج إذ لا يجوز لهذه
اللجنة أو لوزير الداخلية العدول عن هذا القرار
أو المساس به .

ومن حيث إنه لا يعترض على ذلك بما
ورد في قانون مجلس الدولة بخصوص نهائية
القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة ذلك
أن المقصود من عبارة نهائية الواردة في القانون
المذكور هو القرارات الادارية التي تنشأ حالة
قانونية أو تعدل حالة قانونية سابقة والتي لم
تنص القوانين أو اللوائح على طريق مخصوص
للتظلم منها أولاً أمام إحدى الهيئات الادارية
العاملة .

(القضية رقم ٥٠٥ سنة ٢ ق بالهيئة الساجدة) .

٢٢٩

٣١ مايو سنة ١٩٤٩

١ - عمدية . مادة ٨ من القانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٤٧ تعطى الحق لكل من كان اسمه مقيداً
بكشف المرشحين للعمدية أو كشف الناخبين في طلب
حذف اسم من قيد اسمه بغير حق .

ب - عمدية . شخص مقيد اسمه في كشف
المرشحين والناخبين . حذف الاسم من أحدهما لا يؤثر
على حقه باعتباره مقيداً في الكشف الآخر .

ج - عمدة . من له حق اختياره . الفقرة ٤ من

٢٣٠

٣١ مايو سنة ١٩٤٩

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . اختصاصها بنظر الطعون في قرارات لجنة الشياخات . هذه اللجنة هيئة إدارية . تصدر قرارات إدارية في شأن تأديب العمدة والمشايخ إذ هم موظفون عموميون . الفقرة ٤ من المادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

ب — شيخ بلد . فصله . مادة ٢٥ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . مقصورة على حالة الوقف ولجنة الشياخات لا تملك الفصل وفقاً لها . وجوب اتباع ما نصت عليه المادتان ٢٤ و ٢٧ من القانون .

ج — شيخ بلد . محاكته . تركه باختياره التمسك أمام لجنة الشياخات ببيان إجراءات إعلانه بالتهمة . صحة الإجراءات التالية . المادة ٢٤ من قانون السد . عدم فرضها لإجراءات خاصة للمحاكمة التأديبية .

د — شيخ بلد . محاكته تأديبياً لنقصه في تعقب الفاعلين . حفظ الجناية بالنسبة إلى ولديه المتهمين في الجناية لا يمنع من محاكته تأديبياً عن التمسك .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اختصاصها بنظر الطعون في قرارات لجنة الشياخات باعتبار أنها هيئة إدارية تصدر قرارات إدارية في شأن تأديب العمدة والمشايخ الذين هم موظفون عموميون عملاً بحكم الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

٢ — إذا وضح للمحكمة أن المدعى وإن كان قد أعلن بالتهمة إعلاناً قانونياً مستوفياً سائر البيانات إلا أن إعلانه واستبداعه أمام لجنة الشياخات كان للنظر في أمر مدوقفه فقط ولتقرر اللجنة ما تراه

في هذا الشأن فقط — فلا تقرر المحكمة الدفاع عن الحكومة في قوله إن المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ التي تنص على أنه (إذا رأت إطالة مدة الوقف أحيل العمدة أو الشيخ إلى لجنة الشياخات لتقرر ما تراه) تطلق يد اللجنة في شأن الشيخ الموقوف بحيث تملك تجاوز حدود البحث في أمر مدوقفه وتتعداها إلى النظر في أمر فصله وفقاً لما تراه في شأنه — ذلك لأن نص المادة ٢٥ لم يتحدث إلا عن الوقف فقط ولم يرد فيه ما يفيد أن للجنة فصل العمدة بدلاً من وقفه لأن الفصل لا يتم إلا بعد محاكمة وقد تكفلت المادة ٢٤ ببيان تلك المحاكمة من حيث موضوعها وإجراءاتها — وقد نصت المادة ٢٧ على وجوب تبليغ القرارات التي تصدر في شأنها تنفيذاً للمادة ٢٤ إلى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها أو خفض العقوبة .

٣ — إذا كان المدعى وهو صاحب الحق الوحيد في التمسك بوجوب إعلانه بالتهمة إعلاناً جديداً ، والتمسك بطلب التأجيل للاستعداد وغير ذلك بما يتمسك به الآن ويقيم عليه الطعن ببيان الإجراءات — قد ترك التمسك بكل ذلك مختاراً أمام اللجنة — لهذا تكون إجراءات المحاكمة التي تمت بعد ذلك صحيحة خصوصاً وأنها محاكمة إدارية تمت تطبيقاً للمادة ٢٤ من قانون

ثم تكون الدعوى بالنسبة إلى هذا الطلب غير مقبولة ويتعين الحكم بعدم قبولها بالنسبة إلى طلب إلغاء قرار لجنة الشياخات المذكور .

(القضية رقم ٤٩٩ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٢

٣١ مايو سنة ١٩٤٩

١ - تدابير خاصة بالأمن الداخلي . متى تعتبر كذلك . تدابير تتخذها الحكومة تطبيقاً لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطاتها . قرار إداري عادي . اختصاص المحكمة .

ب - طلبات في الدعوى . كف المنازعة . كونه نتيجة لطلب إلغاء قرار إداري بالهدم . الدفع بعدم الاختصاص . رفضه .

ج - غزبة . مدلولها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ . زريبة . لا ينطبق عليها هذا الوصف . تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون المذكور .

المبادئ القانونية

١ - إن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة التي تعتبر من أعمال السيادة طبقاً للمادة السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة ويحرم تبعاً لذلك على محكمة القضاء الإداري التعرض لها هي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة بموجب سلطاتها العليا في حفظ الأمن واستتبابه ورده إلى نصابه .

٢ - التدابير التي تتخذها الحكومة تطبيقاً لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطاتها في هذا الشأن هي من القرارات الإدارية العادية التي تخضع لرقابة

العمد التي لم تفرض إجراءات خاصة لتلك المحاكمة التأديبية .

٤ - إن حفظ الجناية بالنسبة لولدى المدعى المتهمين لا يمنع من محاكمته تأديبياً عن تقصيره في تعقب الفاعلين والعمل على ضبطهم .

(القضية رقم ٤٨٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣١

٣١ مايو سنة ١٩٤٩

١ - نظام عام . دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

ب - عمدة . مادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ . غير نهائي . عدم قبول الدعوى .

المبادئ القانونية

١ - إن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد من النظام العام ويجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

٢ - إن المادة ١١ من قانون العمدة تنص على رفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ إلى وزير الداخلية لاعتماده وله ألا يوافق على القرار فيعيده إلى اللجنة مشفوعاً بملاحظاتة فهو بهذه المثابة قرار غير نهائي ، وعملاً بالفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة تختص المحكمة بالنظر في طلبات الإلغاء التي يقدمها الأفراد في القرارات الإدارية النهائية ومن

المحكمة

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن القرار المطعون فيه إذ كانت علة إصداره صون الأمن العام يعتبر من أعمال السيادة الممنوع على محكمة القضاء الإداري بمقتضى المادة السادسة من قانون إنشاء مجلس الدولة التعرض لها أو التعقيب عليها .

« ومن حيث إن هذا القول لا سند له ذلك أن التدابير الخاصة بالأمن الداخلى للدولة التى تعتبر من أعمال السيادة طبقاً للمادة السادسة المذكورة ويحرم تبعاً لذلك على محكمة القضاء الإداري التعرض لها هى تلك الإجراءات التى تتخذها الحكومة بموجب سلطتها العليا فى حفظ الأمن واستتبابه وردّه إلى نصايه أما تلك التى تتخذها تطبيقاً لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطتها فى هذا الشأن فهى من القرارات الإدارية التى تخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري إلغاء وتعويضاً وإذ كان المدعى على حسب طلباته وأسانيده ينمى على الحكومة مخالفتها للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ فى إصدارها القرار المطعون فيه فإن الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله متعين رفضه .

عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب الخاص بكف المنازعة :

« ومن حيث إن مبنى هذا الدفع أن طلب كف المنازعة لا يدخل فى اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقاً لقانون انشائها إذ أن اختصاصها مقصور على إلغاء القرارات

محكمة القضاء الإداري إلغاء وتعويضاً وإذ كان المدعى على حسب طلباته وأسانيده ينمى على الحكومة مخالفتها للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ فى إصدارها قرارها بهدم زريبة لأن فى وجودها خطراً على الأمن العام فإن الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله متعين رفضه .

٣ — إذا كان كف المنازعة لا يعتبر طلباً مستقلاً بذاته وإنما هو نتيجة لما يطلبه المدعى من إلغاء قرار الهدم ومتفرعا عن الأساس الذى يقيم عليه دعواه كان الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله متعيناً رفضه .

٤ — إن العزبة فى مدلول القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ وعلى مقتضى أحكامه هى مجموعة الأبنية التى تقام فى أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها وتكون معدة لسكنى المزارعين وصاحب العزبة عند الاقتضاء ولحفظ الحاصلات الزراعية وإيواء المواشى وما يتبع ذلك ويلزم لإقامتها صدور ترخيص واستيفاء إجراءات وأن تراعى فى إنشائها أوضاع معينة وشروط خاصة ولا شك أن هذا الوصف لا يصدق على البناء الخاص بالمدعى بل هو زريبة كما نعتة القرار المطعون فيه ومن ثم ينطبق عليه حكم المادة ١٤ من القانون التى تجيز لوزير الداخلية هدمه إذا كان فى بقائه تهديد للأمن العام .

الإدارية وليس هذا الطلب وجهاً لها أو صورة منها .

« ومن حيث إن هذا القول مردود ذلك أن هذا الطلب لا يعتبر طلباً مستقلاً بذاته وإنما هو نتيجة لما يطلبه المدعى من إلغاء قرار الهدم ومتفرع عن الأساس الذي يقيم عليه دعواه ومن ثم كان هذا الدفع في غير محله متعيناً رفضه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« ومن حيث إن مثار هذا الدفع وجهان أولهما أن المدعى قبل القرار المطعون فيه ثم نفذ طائعاً ولم يكن جائزاً له بعد ذلك أن يطلب إلغاء والثاني أنه وقد هدم الزريبة فعلاً لا مصلحة له في طلب إلغاء قرار الهدم .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الأول فإن الاستفادة من أوراق الدعوى أن المدعى لم يقبل القرار المطعون فيه بل الذي وقع إقرار القبول هو ابنه ومن ثم لم يكن هذا الإقرار حجة عليه ولا يغير من الأمر شيئاً أن يكون قد أناب ابنه عنه في الذهاب إلى المديرية لاستقصاء الأمر لأن هذه الإنابة لا تتضمن التفويض في قبول القرار كذلك لا يفيد قيام المدعى بالهدم قبوله القرار المطعون فيه ورضاء به لأن القرارات الإدارية واجبة التنفيذ فإذا لم يتم المدعى بتنفيذ القرار طوعاً واختياراً قام به قسراً وإجباراً .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الثاني وهو انتفاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار المطعون فيه بعد تنفيذه فإنه لا يقوم على أساس

ذلك لأن للمدعى مصلحة محققة في إلغاء القرار المطعون فيه فهو إذا ما ألغى جاز له أن يرتب على هذا الإلغاء نتائج قانونية .

عن الموضوع :

« ومن حيث إن ما يعيبه المدعى على القرار المطعون فيه أمران أولهما أن المباني التي صدر القرار بهدمها هي عربة حسب التعريف الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ وهذه المثابة وجب أن تتبع في هدمها الاجراءات المبينة في المادتين ٩ و ١٢ من القانون فيصدر بهدمها قرار من مجلس المديرية بعد تكليف المالك كتابة بإبداء أقواله وبعد النظر فيما يبديه كتابة أو شفاها لتبرئة نفسه ثم يصدق على قراره من مجلس الوزراء وعلى هذا الوجه يكون وزير الداخلية حين أصدر قرار الهدم قد جاوز سلطته وخالف حكم القانون والثاني أن ما اتخذته القرار المطعون فيه تعلقة للهدم من أن هذه العربة يتخذها أحد الأشقياء وأعرانه وكراً لم يستخفون فيها وينبشون منها لارتكاب الجرائم وتهديد الأمن لا ظل له من الحقيقة وهو وليد معلومات استقاها أصحابها من خصوم المدعى نكابة به .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الأمر الأول فقد فرق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ بين العربة وغيرها من المباني التي تقام خارج السكن فبينما يقتضى لهدم الأولى صدور قرار من مجلس المديرية بعد سماع دفاع المالك كتابة أو شفاً وبشرط التصديق عليه من مجلس الوزراء طبقاً للمادتين ٩ و ١٢ إذا به يكتفى في الثانية بصور قرار من وزير الداخلية طبقاً للمادة ١٤ .

<p>« ومن حيث إنه بالنسبة الى الأمر الثاني فقد استند وزير الداخلية في قراره الى تقرير مفصل أعدته إدارة المباحث الجنائية شامل لتحرياتها ومعلوماتها وقد استخلص منه الوزير على صواب أن في بقاء هذه الزريبة تهديداً للأمن العام أما ما يزعمه المدعى من أن هذه المعلومات من صنع خصومه للإيقاع به فهو أمر لم يقم عليه سند أو دليل .</p> <p>« ومن حيث إنه لذلك يكون القرار المطعون فيه لم يجانب حكم القانون وتكون الدعوى حقيقة بالرفض . »</p> <p>(القضية رقم ١١١ سنة ٣ في بالهيئة السابقة) .</p>	<p>« ومن إن العزبة في مدلول القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ وعلى مقتضى أحكامه هي مجموعة الأبنية التي تقام في أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها وتكون معدة لسكنى المزارعين وصاحب العزبة عند الاقتضاء ولحفظ المحاصيل الزراعية وإيواء المواشي وما يتبع ذلك ويلزم لإقامتها صدور ترخيص واستيفاء إجراءات وأن تراعى في إنشائها أوضاع معينة وشروط خاصة ولا شك أن هذا الوصف لا يصدق على البناء الخاص بالمدعى بل هي زريبة كما نعتها القرار المطعون فيه ومن ثم ينطبق عليه حكم المادة ١٤ من القانون التي تميز لوزير الداخلية هدمه إذا كان في بقائه تهديد للأمن العام .</p>
--	---

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٣٣

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

مبدأ ثبوت بالكتابة . بقايا مستند متآكل . متحدة
في الخط والحبر والورق . متناسقة العبارة ووجود
توقيع للطاعن على إحداها . جواز اعتبارها كذلك .

المبدأ القانوني

يجوز اعتبار البقية الظاهرة من
مستندات أصاب التآكل بعض أجزائها
مبدأ ثبوت بالكتابة . متى تبين من عبارة
هذه الأوراق الباقية وترتيب العبارات
الواردة فيها مع اتحاد الخط والحبر والورق
وجود توقيع للطاعن على إحداها ما يقطع
أنها أجزاء لأصل واحد (١) .

المحكم

د من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب

ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه خطأه
في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بإبطال عقد
البيع الصادر له من مورث المطعون عليهما
عن ١ ف و ٢٠ ط و ٢٠ س والمسجل
في ١٥/١٠/١٩٣٠ مع أنه عقد بيع بات
مستوف لأركانه القانونية وذلك تأسيساً على
قصاصات مجموعة من عدة أوراق لا تصلح
لاعتبارها ورقة ضد إذ لورقة الضد أركان
وشروط قانونية ويبين من وصف الحكم لهذه
القصاصات عدم توافرها بها ومع ذلك فقد أقام
الحكم قضاءه على اعتبارها ورقة ضد مخالفاً
للقانون، وينعى السبب الثاني على الحكم التناقض
والتخاذل في أسبابه إذ بعد أن أثبت د أن هذه
القصاصات وإن بدت غير متكاملة الوضع ولا
واضحة التركيب بحيث لا يصح الاستدلال بها
على أنها ورقة ضد مستوفاة حررت بصدد هذه
العين بالذات بسبب ما طرأ عليها من التآكل
الحاصل في بعض أجزائها، عاد واعتبرها صالحة
لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة لأسباب تتجاني

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ مدني على تعريف مبدأ الثبوت بالكتابة بأنه كل كتابة تصدر
من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال .

وقاضي الموضوع هو الذي يقدر قيمة الوزقة من حيث تريب احتمال هذا الأمر من عدمه . فهو يملك
في ذلك سلطة مطلقة لا يخضع في مباشرتها لرئاسة محكمة النقض . لأن هذا الاحتمال متفاوت درجاته . والعبرة
فيه باقتناع قاضي الموضوع .

ولا يشترط في مبدأ الثبوت بالكتابة أن يستمد من ورقة واحدة . بل يجوز أن يستمد من جملة أوراق مجمعة .
ولو كانت كل منها لا تكفي بمفردها - كما أنه لا يشترط أن ينصب مضمون الأوراق مباشرة على نفس الواقعة
المراد إثباتها . بل يجوز أن تقتصر دلالتها على إمكان اتخاذها بداية يسلك القاضي منها سبيله في الاستنتاج
لتكوين عقيدته .

يراجع بحث قيم في هذا الباب ورد في حكم لمحكمة الاستئناف العليا الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨
المنشور في مجلة المحاماة السنة الحادية والثلاثين - الجزء الثالث س ٥٤٠ رقم ١٦١ .
وانظر كتاب أصول الاثبات للأستاذ الدكتور سليمان بك مرقس س ٤١٣ .

مع هذا الذي سبق أن قرره عنها .

ومن حيث إنه جاء بالحكم التمهيدى الصادر من محكمة الاستئناف في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٨ والذي اعتمد الحكم المطعون فيه أسبابه ، أن تلك القصاصات وإن بدت غير متكاملة الوضع ولا واضحة التركيب للدلالة على أنها ورقة ضد مستوفاة ناطقة تحررت بصدد هذه العين بالذات لسبب ما طرأ عليها من التآكل الحاصل في بعض أجزائها إلا أن ما تبقى من كيانها من أجزاء ظاهرة الوضوح ومن الترتيب المشاهد الملوس في العبارات الواردة بتلك الأجزاء وبخاصة ما ورد فيها خاصاً بالعين ومقدارها وحق استردادها ، وألا تساق الموجود بين مدلولها والأجزاء الباقية منها وكونها مكتوبة بحبر واحد وبقلم واحد على ورق متماثل متشابه عما لا يدع مجالاً للشك بأنها أجزاء لأصل واحد لو ثبت انعقاده لكان قيناً بأن يجعل دفاع جرجس بطرس قريب الاحتمال عما ترى معه هذه المحكمة أن تلك القصاصات وإن كانت لا تصلح بذاتها لأن تكون ورقة ضد سليمة مستوفاة ناطقة بذاتها إلا أنه لا معدى على أنها صالحة لاعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة خصوصاً وأن على أحد أجزائها توقيعاً لبصمة ختم محمد على على الأزرق المشتري والذي اعتاد أن يقرض المستأنف نقوداً .

ومن حيث إنه ليس في هذا الذي جاء بالحكم خطأ في تطبيق القانون أو تناقض في أسبابه إذ لم يستند في قضائه إلى اعتبار بقايا الورقة المقدمة من المطعون عليه ورقة ضد وإنما استدل من بقاياها الظاهرة وترتيب العبارة الواردة بها وخصوصاً ما يتعلق منها بالعين ومقدارها وحق استردادها مع اتحاد الخط والحبر والورق ووجود توقيع بصحة ختم

الطاعن على إحداها ما يقطع في أنها أجزاء لأصل واحد ومن ثم اعتبرها لا ورقة ضد كامة يقول الطاعن وإنما مبدأ ثبوت بالكتابة بأكمله بما استخلصه من شهادة الشهود والقرائن التي أوردتها ، ومن ثم يتعين رفض السببين الأول والثاني .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم مخالفة القانون إذ لو صح وجود ورقة بحق استرداد العين المبيعة بيد المطعون عليه الثاني فإنه لا يكون لها تأثير على عقد البيع البات الصادر من مورثهما للطاعن لأن شرط الاسترداد يجب أن يكون مذكوراً بالعقد نفسه وإلا كان بائناً وإذا اتفق المشتري والبائع عقب تمام البيع بورقة مستقلة على جواز استرداد المبيع في أجل معلوم فإن هذا الاتفاق يعتبر وعداً بالمبيع .

ومن حيث إن القول بأن شرط استرداد العين المبيعة يجب أن يثبت بعقد البيع نفسه وإلا اعتبر وعداً بالمبيع مردود بأن المادة ٣٣٩ من القانون المدنى (القديم) تجيز للبائع أن يثبت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن أن العقد لم يكن بيعاً بائناً وإنما هو على خلاف نصوصه يستر رهنًا حيازياً ومن ثم لا تثير على المحكمة فيما قامت به من اعتبارها بقايا الورقة المقدمة من المطعون عليه الثاني مبدأ ثبوت بالكتابة واستخلاصها من شهادة الشهود والقرائن ما يثبت أن العقد وإن كتب في صورة عقد بيع بات إلا أنه في حقيقته يخفى رهنًا .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم القصور في التسيب إذ خلا من ذكر وقائع الدعوى مكتفياً بالإحالة فيها على الحكم التمهيدى في حين أن بيان هذه الوقائع في الحكم المنهى للخصومة هو عنصر من عناصر الدعوى

أو جزءاً منها : وإنما قضى بإجراء فيها —
أما احتواؤه على الغرامة التهديدية فليس من
شأنه أن يجعله هو أو الحكم الاستثنائي
المطعون فيه حكماً وقتياً في معنى المادة ٣٧٨
مرافعات — ومن ثم كان الطعن فيه
استقلالاً — وقد صدر بعد العمل بقانون
المرافعات الجديد — غير جائز قبل الحكم
في الموضوع عملاً بالمادة المشار إليها (١).

المحكمة

د من حيث إن سبب الطعن ينحصل في أن
الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز
استئناف الحكم الابتدائي الصادر بالزام الطاعنة
بتقديم الملف الفردي للمطعون عليه بجميع
مشمولاته وإلا تلزم بغرامة تهديدية عن كل يوم

(١) تقضى المادة ٣٧٨ مرافعات أن الأحكام التي
لا يجوز الطعن فيها استقلالاً هي الأحكام التي تصدر
قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها
أو بعضها .

ويقوم الخلاف في الدعوى على وصف الحكم
القاضي بالزام مصلحة الضرائب — وهي خصم في
الدعوى — بتقديم الملف الفردي مع إلزامها بغرامة
تهديدية حتى تقدم الملف المذكور ، هل هذا الحكم
قطعي تنتهي به خص الخصومة ، فيجوز الطعن فيه
بطريق الاستئناف ثم بطريق النقض استقلالاً ، أو
هو حكم لم يته الخصومة ولا بعضها .

ولا يعتبر هذا الحكم من الأحكام الوقيعية لأن
لهذه الأحكام كياناً مستقلاً فهي تتعلق بموضوع مستقل
عن موضوع الدعوى الأصلية ، كحكم النفقة المؤقتة ريثما
يفصل في أصل الحق .

وقد قضت محكمة النقض بأن هذا الحكم لا يبدو
كونه لإجراء في الدعوى الأصلية فلا هو ينهي الخصومة
في كل أو في جزء منها .

الأساسية التي لا يتسنى لمحكمة النقض بدونها أن
تراقب تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه
وإن كان قد جاء بأسباب الحكم المطعون فيه
د أن جميع وقائع الدعوى سبق أن أوضحتها
المحكمة بحكمها السابق صدوره بجلسته ١٠ يونيو
سنة ١٩٤٨ فلا محل لإعادة الخوض فيها ، إلا
أنه مع ذلك قد اشتمل على بيان العقد المطعون
فيه وحكم محكمة أول درجة بشأنه وحكم محكمة
الاستئناف التمهيدى وبذلك قد أحاط بذكر
وقائع الدعوى على نحو كاف على أنه لا على
المحكمة — قانوناً إن هي اعتمدت في أسباب
حكمها على ما سبق أن أوردته في أسباب حكم
حكم سبق أن أصدرته في نفس الدعوى بين
نفس الخصوم .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٩٧ سنة ١٩٤٩ ق) .

٢٣٤

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

غرامة تهديدية . إلزام مصلحة الضرائب بغرامة
تهديدية إذا لم يقدم الملف الفردي . حكم لا ينهي
الخصومة فلا يجوز استئنافه ولا الطعن فيه بطريق
النقض .

المبدأ القانوني

لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم
الصادر بعدم جواز استئناف حكم ابتدائي
قضى بإلزام مصلحة الضرائب بتقديم الملف
الفردي مع إلزامها بغرامة تهديدية في حالة
عدم التنفيذ بحجة أنه حكم قطعي — ذلك
لأن الحكم المستأنف لم يته الخصومة الأصلية

وفي هذه الحالة يتناول الطعن الشرط الثاني تبعاً لارتباط كل منهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً دون تقييد بالقيود الخاصة بحالة الطعن فيه منفرداً وقد أغفل الحكم المطعون فيه وصف الحكم الابتدائي فيما قضى به من غرامة تهديدية مع أن الاستئناف كان عن ذلك الحكم بكامل أجزائه، ومتى تبين أن استئناف الحكم الابتدائي كان جائزاً فإن الحكم الاستئنافي المطعون فيه بوصفه حكماً قطعياً صادراً بعدم جواز استئناف حكم ابتدائي وقتي مستقل بموضوعه يكون قد أخطأ في القضاء بعدم جواز الاستئناف ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات (الجديد).

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه هو حكم قطعي فرعي قضى بعدم جواز استئناف حكم ابتدائي فصل في نزاع أثير أثناء نظر الدعوى وهو ما إذا كان يجوز أم لا يجوز إلزام الطاعنة بتقديم الملف الفردي للمطعون عليه وقد قضى هذا الحكم بالالزام مع الغرامة التهديدية في حالة عدم التنفيذ فهو والحالة هذه لم ينفذ الخصومة الأصلية أو جزءاً منها وإنما قضى بأجراء فيها أما احتوائه على الغرامة التهديدية فليس من شأنه أن يجعله هو أو الحكم الاستئنافي المطعون فيه حكماً وقتياً في معنى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات — ومن ثم كان الطعن فيه بالنقض استقلالاً — وقد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد غير جائز قبل الحكم في الموضوع عملاً بالمادة المشار إليها.

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق)

من أيام تخلفها عن التنفيذ تأسيساً على أن الحكم المستأنف هو حكم تحضيري في حين أنه حكم قطعي فرعي مما يجوز استئنافه استقلالاً — أخطأ في تطبيق القانون ولا يرد على هذا بأن الطاعنة قد كيفت الحكم المستأنف بأنه تهديدي ولم تشر إلى أنه قطعي فرعي فإن ذلك لا يحول بينها وبين أن تمسك أمام محكمة النقض بالتكييف الصحيح لأن الأوصاف القانونية لا تتحدد بمشئة الخصوم والدفاع القانوني البحث الذي لا يخالفه عنصر واقعي مثل تكييف الحكم المستأنف بأنه قطعي فرعي وليس تحضيرياً ولا تهديدياً هو مما يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان متعلقاً بأمر كان مطروحاً دفئاً ورداً أمام محكمة الاستئناف خصوصاً وأن هذا الدفع هو من النظام العام وكان للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها.

د ومن حيث إن النيابة العامة طلبت قبول الطعن ونقض الحكم استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه هو حكم قطعي صدر في خصومة تعتبر قائمة بذاتها وإنه مع التمشي مع وجهة نظر محكمة الاستئناف بأن الشرط الأول من الحكم المستأنف القاضي بالزام الطاعنة بإيداع الملف الفردي هو حكم تحضيري مع إنه في الواقع حكم تهديدي إذ فصل في النزاع الذي قام بين الطرفين بشأن هذا الإيداع، فإن هناك صلة وثيقة بين الحكم بالغرامة وهو حكم وقتي وبين الحكم بالزام الطاعنة بإيداع الملف الفردي بحيث لا يمكن للمحكمة عند النظر في الطعن على الشرط القطعي الوقتي من الحكم الخاص بالغرامة إلا أن تتناول الشرط الآخر

٢٣٥

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

بيع لعدم إمكان القسمة . وجوب اتباع إجراءات دعوى القسمة من إعلان جميع الشركاء . بطلان حكم مرسى المزاد عند إغفال إعلان الشريك . التصق لا يغني .

المبادئ القانونية

١ — المادة ٦٢٠ مرافعات قديم وإن كانت تجيز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة ، بالأوجه المعتادة ، بمقتضى شروط وروابط للبيع تودع مقدماً بقلم الكتاب . إلا أن هذا لا يعنى إغفال طبيعة إجراءات بيع العقار لعدم إمكان قسمته عينا . وإنها جزء من إجراءات دعوى القسمة التي يجب أن يكون جميع الشركاء أطرافاً فيها . ولا يكفي إمكان عليهم بما ينشر أو يلصق من إعلانات .

٢ — عدم إعلان الشريك في هذه الحالة باليوم المحدد للبيع إغفال لإجراء جوهرى موجب لبطلان الإجراءات التالية ومنها حكم مرسى المزاد .

المحكمة

من حيث إن سبب الطعن يتكون من وجهين يتخصل الوجه الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ بني على أن طالب البيع لا يجب عليه إعلان شريكه باليوم المحدد للبيع قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الشريك في العقار المحكوم

بيعه لعدم إمكان قسمته عينا أن يزيد العشر ولا يتأق له ذلك إلا إذا أعلن يوم البيع ولا يغني عن ذلك النشر والتعليق فهي إجراءات وضعت لإعلام الكافة لا لإعلام الشريك الذي لا تقل مصلحته عن مصلحة أرباب الديون المقيدة ديونهم ، يؤكد هذا أن المادة ٥٥٨ مرافعات (قديم) نصت على وجوب أن يشتمل الحكم الصادر بالترخيص بالبيع على تعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد وأمر لكتاب المحكمة بالنشر والتعليق لإعلان يوم البيع — وقد خالف الحكم المطعون فيه القانون إذ قرر أن التصق على محل المدين يغني عن إعلانه ، إذ هذا التصق لا يغني عن إعلانه كما لا يغني حضور الخصم وقت النطق بالحكم عن إعلانه به . ويتحصل الوجه الآخر في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن الدعوى إذا جددت بعد الشطب فتعود من النقطة التي وقفت عندها بحكم الشطب وهي إحالتها لقاضى البيوع لإجراء البيع ذلك لأن العود بعد الشطب إلى الحالة التي كانت عليها الدعوى أمام قاضى البيوع يقتضى أن تكون جلسة المزاد محددة وفقاً للمادة ٥٥٨ فقرة ٤ مرافعات (قديم) .

وحيث إنه وإن كان قانون المرافعات القديم قد نص في المادة ٦٢٦ على أنه إذا لم تكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً وكانت المادة ٦٢٠ مرافعات قديم تجيز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة ، بالأوجه المعتادة ، بمقتضى شروط وروابط للبيع تودع مقدماً بقلم كتاب المحكمة ، إلا أن هذا لا يعنى إغفال طبيعة إجراءات بيع العقار لعدم إمكان قسمته عينا وأنها جزء من إجراءات دعوى القسمة التي يجب أن يكون جميع الشركاء أطرافاً فيها ، فإذا جدد قاضى

٢٣٦

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

حراسة على الوقف . الدفع بحجية الشيء المقضى فيه
لأن المحكمة الشرعية قضت برفض تعيين ناظر مؤقت
على الوقف . دفع غير صحيح .

المبدأ القانوني

قاضي الأمور المستعجلة إذ يقضى بتعيين
حارس على الوقف لا يتعارض حكمه مع
الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية
برفض تعيين ناظر مؤقت ، نظراً لأن
الدعوى المستعجلة سببها الخطر الذي يهدد
حقوق المستحقين والوقف من سوء إدارة
الناظر لأعيانه وما يرتسكه من خيانات .
ودعوى تعيين ناظر مؤقت تستند إلى أن
ناظر الوقف يعمل على تعطيل دعوى
القسمة حرصاً على بقاء العين في إدارته
وقد رأت المحكمة العليا الشرعية رفض تلك
الدعوى لأنه لا ولاية لهيئة التصرفات في
تعيين ناظر مؤقت متى خرجت مادة القسمة
من ولايتها .

المحكمة

« وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه إذ قضى بإقامة حارس على
الوقف قد أخل بحجية الحكم النهائي الصادر من
المحكمة العليا الشرعية في ٢٤ إبريل سنة ١٩٤٩
والذي قضى برفض تعيين ناظر مؤقت وذلك
لاتحاد الخصوم والموضوع والسبب وأن قوة

البيع بناء على طلب طالب البيع من الشركاء
يوماً للبيع وجب أن يعلن به جميع الشركاء
بالطريق الذي يعلن به أي خصم في أية دعوى ،
ولا يكفي إمكان علمهم بما ينشر أو يلصق من
إعلانات ، إذ هم أطراف الدعوى الذين يجب
أن تتم الاجراءات جميعاً في مواجهتهم ، وإلا
كان حكم رسو المزااد غير صالح لأن يحتاج به
من لم يعلن من الشركاء ، وعدم إعلان الشريك
هو إغفال لإجراء جوهري يعتبر أصلاً من
الأصول العامة في التقاضي ، فضلاً عن أنه قد
يحول دون ممارسة الشريك لحقوق مقررة له
قانوناً كحق دخول المزااد مشترياً ، أو حق طلب
زيادة العشر أو إجراء البيع في مكان آخر غير
المحكمة .

« وحيث إنه يترتب على ذلك أن إغفال
إعلان الشريك باليوم الذي يحدد للبيع سواء
لأول مرة بعد الحكم بالبيع أو بعد شطب
الدعوى موجب لبطلان الاجراءات التالية
ومنها حكم رسو المزااد وما تترتب عليه ومن ثم
يكون الحكم المطعون فيه إذ بني على أن القانون
لا يوجب إعلان الشريك باليوم الذي يحدده
قاضي البيوع لإجراء البيع لعدم إمكان القسمة
قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

« وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

« وحيث إنه ثابت بما تقدم أن المطعون

عليه حدد يوم ٤ من إبريل سنة ١٩٤٥ للبيع
وفيه رسا المزااد عليه دون أن يعلن الطاعنة
بيوم البيع فيكون حكم رسو المزااد باطلاً وكذلك
ما تترتب عليه من آثار ويكون الحكم الابتدائي
الصادر من محكمة مصر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧
والقاضي للطاعنة بذلك صحيحاً فيما قضى به ويتعين
تأييده . .

(الفقيه رقم ١١٢ سنة ١٩٥١ ق) .

٢٣٧

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

نزاع الملكية للمنفعة العامة . المادة ١٤ من القانون .
حالة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته .
وجوب مراعاته عند التقدير .

المبدأ القانوني

المادة ١٤ من قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة التي تنص على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة ، فإنه يقتضى مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان — إنما تقرر حكماً عاماً في تقدير التعويض بغض النظر عما إذا كانت الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية بنزع الملكية أو استولت عليها دون مراعاة لهذه الإجراءات . وتسرى هذه القاعدة سواء أكان العقار المستولى عليه جزءاً من أرض مبنية أو معدة للبناء أو جزءاً من أطيان زراعية تتأثر قيمة باقيها بزيادة أو نقصاً بتنفيذ المشروع الذي نزعت الملكية من أجله .

المحكمة

د من حيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله بطلان الحكم لمخالفته لقانون نزاع الملكية للمنفعة العامة ولقصوره في التسيب ذلك أن القانون تنص في المادة ١٤ منه على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان وأن الطاعنات

الامر المقضى لا تتأثر من جراء عدم إثارة وسيلة من وسائل الدفاع كانت في متناول الخصم عند نظر الدعوى أمام المحكمة الشرعية .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأن الدعوى الحالية تختلف موضوعاً وسبباً عن الدعوى الشرعية ، إذ أقيمت تلك الدعوى أمام هيئة التصرفات بطلب تعيين ناظر مؤقت حتى تتم القسمة استناداً إلى أن ناظر الوقف (الطاعن) يعمل على تعطيل سير دعوى القسمة عتياً وحرصاً منه على بقاء الوقف تحت إدارته ومن ثم جاز تعيين ناظر مؤقت وفقاً لما يقضى به نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ وقد رأت المحكمة العليا الشرعية رفض تلك الدعوى لأنه لا ولاية لهيئة التصرفات في تعيين ناظر مؤقت متى خرجت مادة القسمة من ولايتها — كما كان الحال في تلك الدعوى — كما أن وقوف الناظر في دعوى القسمة موقف من ينعي تعطيل سير الدعوى لا يكتفى مسوغاً ، لتعيين ناظر مؤقت ، لانعدام الجدوى من هذا الإجراء ذلك لأن الناظر مستحق في الوقف ورفع يده كناظر لا يحول دون استمراره في الدعوى كخصم فيستطيع بهذا الوصف أن يحقق ما ينبغي ، أما الدعوى الحالية فموضوعها تعيين خارس على الوقف حتى يفصل نهائياً في دعوى العزل — أى لاعلاقة لها بالقسمة وسببها الخطر الذي يهدد حقوق المستحقين والوقف من سوء إدارة الناظر لأعيانه وما يرتكبه من خيانات . . . فلا شأن لها بموقف الناظر في دعوى القسمة .

د ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . . .

(القضية رقم ١٣١ سنة ١٩ قضائية)

نقصا بتنفيذ المشروع الذي نزع الملكية من أجله ولما كانت الحكومة قد بنت دفاعها أمام الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة لتقدير قيمة التعويض وكذلك لدى محكمة الاستئناف سواء في عريضة استئنافها أم في مذكرتها ، على أن باقى أطيان المطعون عليه قد عادت عليها فائدة عظيمة من جراء مشروع تحويل رى الحياض إلى رى دائم وهو المشروع الذى استولت الحكومة بسببه على أرض المطعون عليه وأنه يجب أن يقام لهذه الفائدة وزن فى تقدير التعويض المستحق للمطعون عليه — لما كان ذلك كان لازما على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى أما وهى لم تفعل فإن الحكم يكون قد عار به بطلان جوهرى يوجب نقضه لقصور أسبابه — أما ما جاء برد المطعون عليه من أن كلا الخبراء ذكر فى تقريره أن الأرض الباقية له لم تعد عليها فائدة من تنفيذ المشروع فلم يقدم المطعون عليه دليلا عليه . وأما تحديه بعدم استئناف الحكومة الحكيم التمهيدى فردود بما نصت عليه المادة ٣٦٢ من قانون المرافعات (القديم) من أن « استئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التى سبق صدورها فى الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولا ضريحا وهو ما لم تقرره المحكمة » .

(القضية رقم ١٧٨ سنة ١٩٠٦ ق)

تمسك أمام محكمة أول درجة وكذلك لدى محكمة الاستئناف سواء فى عريضة الاستئناف أم فى المذكرة المقدمة إليها بأن الخبير الذى اعتمدت محكمة أول درجة تقريره لم يراع فيه هذه القاعدة وبالرغم من ذلك قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى أخذا بأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع مع أهميته فى الدعوى .

« ومن حيث إن المطعون عليه رد على هذا السبب بأن محله أن تكون أطيانه قد نزع ملكيتها بالطريق القانونى لأن تكون الحكومة قد استولت عليها دون مراعاة الاجراءات الواجب اتباعها ، كما هو الحال فى الدعوى ومن ثم كانت المحكمة على صواب فى اعتبار فعل الحكومة غصباً وتقدير التعويض المستحق له عن هذا الغصب ، وفضلا عن ذلك فإن الخبير الأخير والذى سبقه أثبتا فى تقريرهما أن ما تبقى له من الأطيان لم يعد عليه نفع ما ، وباعتماد الحكم تقرير الخبير الأخير يكون قد رد ضمنا على دفاع الحكومة المشار إليه ، على أن الحكومة لم تستأنف الحكيم التمهيدى الصادرين من محكمة أول درجة وهما اللذان حددا بأهمية الخبير وبذلك صارا نهائين . »

« ومن حيث إن سبب الطعن فى محله ذلك أن المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للنفعة العامة إنما تقرر حكما عاما فى تقدير التعويض تقضى به قواعد العدل والانصاف بغض النظر عما إذا كانت الحكومة قد اتبعت الاجراءات القانونية فى نزع الملكية أم لم تتبعها ، وتسرى هذه القاعدة سواء أكان العقار المستولى عليه جزءا من أرض مبنية أو معدة للبناء أو جزءا من أطيان زراعية بتأثر قيمة باقىها بزيادة أو

٢٣٨

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

استئناف . ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية في حدود الطلبات المستأفة .
أدلة . لمحكمة الاستئناف إذا لم تقتنع بأدلة المستأنف أن تترك إلى أدلة أخرى لتبرير حكمها في حدود طلباته .

المبدأ القانوني

إذا لم تقتنع المحكمة بوجاهة الأسانيد التي أوردها المستأنف في صحيفة استئنافه . فلا على المحكمة إذ هي لم تقتنع بوجاهتها ، أن تترك في قضائها إلى أدلة أخرى لتبرير حكمها في حدود طلبات المستأنف - ذلك لأن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية في حدود الطلبات المستأفة بعناصرها الواقعية وأسانيدها القانونية - والأسباب التي يوردها المستأنف في صحيفة استئنافه - إنما هي أسانيد لتأييد طلباته .

المحكمة

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه عاره البطلان إذ صدر في غير ولاية قضائية لأن الاستئناف الذي رفع من مصلحة الضرائب كان محصوراً في ثلاثة أوجه بحثها المحكمة وانتهت إلى رفضها فكان لزاماً عليها أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف ولكنها قضت بتعديله استناداً إلى وجه لم تثره المطعون عليها فخلقت بذلك خصومة لم تطرح عليها ولم تسمع في خصوصها دفاعاً من الطاعن .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المطعون عليها قد طليت في عريضة استئنافها إلغاء الحكم المستأنف ورفض طعن المستأنف عليه ، الطاعن ، في قرار لجنة التقدير وتأييد قرار اللجنة المذكورة فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ في تحديد نسب أرباح الطاعن في سني النزاع بتقديرات الخبير وهي أقل من تقديرات اللجنة لا يكون قد خرج عن نطاق الدعوى المطروحة في الاستئناف . أما ما ينصاه عليه الطاعن من أنه بعد أن رد على أسباب الاستئناف مفنداً إياها كان لزاماً أن يقضي بتأييد الحكم المستأنف لا أن يقضي بتعديله بناء على أسباب جديدة لم تمسك بها المستأنفة - هذا النعي مردود بأن الأسباب التي أوردها المطعون عليها في عريضة استئنافها إنما كانت أسانيد لتأييد طلباتها فيه فلا على المحكمة إذ هي لم تقتنع بوجاهة تلك الأسانيد أن تترك في قضائها إلى أدلة أخرى لتبرير حكمها في حدود طلبات المستأنفة ، ذلك أن الاستئناف ينقل إلى المحكمة الاستئنافية في حدود هذه الطلبات الدعوى بعناصرها الواقعية وأدلتها القانونية ، وأما ما يتمسك به الطاعن من أن محكمة الاستئناف أخلت بحقه في الدفاع بما أدخلته من تعديل على الحكم المطعون فيه استناداً إلى سبب ساقته من تلقاء نفسها ولم يكن من ضمن أسباب استئناف المطعون عليها دون أن تتيح له الفرصة في مناقشته فردود بأن المحكمة لم تخرج في قضائها عما هو وارد في أوراق الدعوى ، على أنه يبين من مراجعة مذكرة الطاعن التي قدمت إلى محكمة الاستئناف والمودعة صورتها الرسمية ملف الطعن أنه ناقس فيها جميع عناصر الدعوى بما فيها تقرير الخبير الذي أخذت المحكمة به في خصوص نسب الأرباح .

ومن حيث إن السبب الثالث بني على

بطلان الحكم لقصور في التسيب لأنه لم يسبب قوله « إنه ما كان يجوز لمحكمة الدرجة الأولى أن تخالف تقرير الخبير » .	في مخالفته تقدير الخبير لنسب الربح وانتهى إلى وجوب الأخذ بهذه النسب .
« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم بين وجه مجانبة الحكم المستأنف للصواب »	« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .
	(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٠ ق) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء التجارى

٢٢٩

محكمة استئناف الاسكندرية

٨ يناير سنة ١٩٥٢

مضى تكون اليمين الحاسمة سبباً للالتماس . ضرورة صدور حكم جنائى بكذبها .

المبدأ القانونى

الحكم المبني على اليمين الحاسمة لا يجوز الطعن فيه بطريق الالتماس إلا إذا ثبت كذب اليمين بحكم جنائى .

المحكمة

« حيث إن موضوع هذا الطعن يتحصل في أن الملتمستين أقامتا الدعوى التجارية رقم ١٤٦ سنة ١٩٤٩ كلى اسكندرية بطلب إلزام الملتمس ضده وآخرين بالتضامن بتقديم حساب معزوا بالمستندات عن ميزانية وأرباح المقهى شركتهم مع موزنهما وإلا فيلزموا بغرامة يومية ، وقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى

مؤسسة حكمها على عدم جواز إثبات قيام الشركة بالبينة . فاستأنفت الملتمستان هذا الحكم وطلبتا توجيه اليمين الحاسمة إلى الملتمس ضده وباقي الشركاء بشأن قيام الشركة وأرباحها وقضت المحكمة بتوجيه اليمين لخلقها الملتمس ضده نصر حسين عويس ولم يحضر باقي الشركاء وقضت المحكمة بتأييد رفض الدعوى بالنسبة له وتأجيلها لإعلان باقي الشركاء ولما حضروا بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ قدم أحدهم عقد الشركة الذى كان تحت يده موقفاً عليه من الملتمس ضده يثبت اشتراك موزن الملتمستين في المقهى موضوع الدعوى ولذلك رفعت الملتمستان هذا الطعن في الحكم الاستئنافى الذى قضى بتأييد رفض دعواهما قبل الملتمس ضده .

« وحيث إن مبنى هذا الطعن ينحصر في وجهين :

أولاً — وقوع غش من الملتمس ضده كان من شأنه التأثير في الحكم بأن قدم للمحكمة أوراقاً « رخصة وعقد إيجار وإيصالات ، لإثبات ملكيته لجميع المقهى موضوع الشركة بما جعل

محكمة أول درجة تعتقد أن ظاهر الحال لا يدل على وجود الشركة وأن الملتبس ضده هو المالك الوحيد المقهى .

ثانياً — حصول الملتستين بعد صدور الحكم المطعون فيه على ورقة قاطعة في الدعوى وهي عقد الشركة موقفاً عليها من الملتبس ضده بما يثبت كذب اليمين التي حلفها. وتؤيد اشتراك مورثهما في المقهى .

وحيث إن الملتبس ضده رد على ذلك بأن الحكم الاستئنافي وقد صدر بناء على اليمين الحاسمة التي وجهتها إليه الملتستان واليمين معتبرة قانوناً في حكم الصلح بين الخصوم بما لا يجوز معه الطعن في الحكم بأي طريق كان كما وأن تقديم الملتبس ضده رخصة المقهى وعقد إيجارها وغيرها من الأوراق لإثبات ملكيته لا يعتبر غشاً من شأنه التأثير في الحكم فضلاً عن أن الورقة المقدمة لم تكن قاطعة في الدعوى لأنها عبارة عن عقد شركة مفسوخ ولم يحل الملتبس ضده دون تقديمها .

وحيث إنه وإن كان الفقه والقضاء قد استقرا على اعتبار اليمين الحاسمة صلحاً وإن من وجهها يعتبر تاركاً حقه فيما عداها من أوجه الثبوت ومتازلاً عن كل حق له . وبذلك ينحصر النزاع نهائياً فلا يكون لمن وجه اليمين أن يعود إلى مخاصمة الخالف بعد ثبوت كذب اليمين بالمطالبة بتعويض بما لحقه من ضرر أو بطريق الطعن على الحكم الذي صدر ضده — كل ذلك كان معمولاً به في ظل القانونين المدعى مادة ٢٢٥ والمزايدات مادة ١٦٦ - الملتسين غير أن

التشريع المدني الجديد جاء على خلاف ما كان متبعاً من قبل واعتبر أن اليمين الحاسمة ليست من التعاقد أو الصلح في شيء . فلم يقر النتائج المتقدمة ونصت المادة ٤١٣ من القانون المدني الجديد على ما يأتي :

« لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها الخصم الذي وجهت إليه أو ردت عليه . على أنه إذا ثبت كذب اليمين بحكم جنائي فإن للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض دون إخلال بما قد يكون له من حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده . »

والمستفاد من صريح هذه المادة المستحدثة أن المشرع قد أباح لمن وجه اليمين إلى خصمه خلفها كاذباً أن يطالبه بتعويض ما أصابه من ضرر كما أجاز له في نفس الوقت أن يستعمل ما قد يكون له من حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده إما بطريق الاستئناف أو بطريق الالتماس على أن يكون ذلك كله موقوفاً على صدور حكم جنائي مثبت كذب اليمين فإلى أن يصدر هذا الحكم الجنائي لا يجوز لمن أصابه ضرر من كذب اليمين أن يطالب بتعويض أو يطعن في الحكم الصادر ضده .

وحيث إنه لما تقدم يتعين عدم جواز نظر الالتماس . .

(استئناف عسكرية عويس حسين وأخرى عن قسمتهما وبصفتهما وحضر عنهما الأستاذ جمال الدين عبد السلام ضد نصر حسين عويس . وحضر عنه الأستاذ محمد رياض رقم ١١٤ تجاري سنة ٧ ق رئاسة وعضوية أصحاب العزة إبراهيم زكي بك وكيل المحكمة ومحمد مراد الناضوري بك ونجيب سعد بك مستشارين)

الحكم المستأنف فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ إلى تاريخ قيده أمام هذه المحكمة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أكثر من عشرة أيام وهى المدة الواجب رفع الاستئناف فى خلالها للأحكام التى تصدر على وجه السرعة طبقاً للمادة ٤٠٢ مراقبات يكون هذا الاستئناف رفع بعد ميعاده هذا فضلاً عن عدم قيده بمجدول هذه المحكمة فى مدى ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح للاستئناف فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إنه للفصل فى هذا الدفع يتعين الرجوع إلى المادة ١٣٥ مراقبات وهى مادة استحدثها المشرع فى القانون أنجاز بمقتضاها للمحكمة — فى حالة الحكم بعدم اختصاصها — أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا ما تبين لها أن رفعها أمامها كان نتيجة خطأ معتق من الخصوم فى تطبيق قواعد الاختصاص لدقتها فتعفيه بذلك من عنت الاضطراب إلى تجديد ما بدعوى مبتدأة (تراجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الجديد) وهذا النص كما يطبق فى حالة عدم الاختصاص المحلى يطبق أيضاً فى حالة عدم الاختصاص النوعى وذلك لعموم النص على حالة عدم الاختصاص بعد أن كان مقصوراً فى الأصل على عدم الاختصاص المحلى (تراجع المادة ١٣٨ من مشروع القانون التى أصبحت المادة ١٣٥) بل إن تطبيقها فى حالة ما إذا رفع الاستئناف أمام محكمة غير مختصة أدعى وألزم إذ لا يترتب على عدم الأخذ بالإحالة أمام محكمة الدرجة الأولى إضاياع مصاريف الدعوى المرفوعة وتحميل المدعى مصاريف دعوى جديدة بينما يترتب على عدم الأخذ بالإحالة إلى محكمة الدرجة الثانية فضلاً عن ضياع مصاريف الاستئناف على المستأنف عدم إمكان تجديد

٢٤٠

محكمة استئناف الاسكندرية

٨ يناير سنة ١٩٥٢

١ — الحكم بعدم الاختصاص . إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة . جوازه فى حالتى عدم الاختصاص النوعى والمحلى .

ب — إحالة استئناف إلى المحكمة المختصة . انتقاله بإجراءاته التى رفع بها .

المبادئ القانونية

١ — الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة المختصة تطبيقاً للمادة ١٣٥ مراقبات جائز فى حالتى عدم الاختصاص المحلى والنوعى سواء بسواء .

٢ — الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الاستئناف وإحالة إلى المحكمة المختصة لا يفوت على المستأنف استئنافه ما دام أنه رفع أصلاً مستوفياً لأوضاعه القانونية أمام المحكمة الأولى .

المحكمة

ومن حيث إن الحاضر عن المستأنف عليهم الخمسة الأول دفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وقال فى صدد ذلك إن المستأنفين رفعوا هذا الاستئناف أصلاً أمام المحكمة الابتدائية وهى غير مختصة بنظره وقد قضت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ بإحالة إلى هذه المحكمة تطبيقاً لنص المادة ١٣٥ مراقبات وإنه لما كان رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة لا يقطع ميعاد الاستئناف وكان قد مضى من تاريخ إعلان

٢٤١

محكمة استئناف الاسكندرية

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - استئناف الحكم الموضوعي . يتضمن استئناف الأحكام السابقة عليه . إلا في حالة قبولها . عدم ضرورة إعلانها .

ب - تفويت مواعيد استئناف الحكم الموضوعي . لا يجوز استئناف ما سبقه من أحكام ولو لم تعلن .

ج - الحكم الصادر بعدم الاختصاص ينهى الخصومة . جواز استئنافه تطبيقاً للمادة ٤٠١ م . أما الحكم الصادر بالاختصاص فيستأنف مع الموضوع .

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ٤٠٤ مرافعات جديد على أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة .

ومن ثم فلا محل لإعلان الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ما دام أنها غير قابلة للاستئناف أصلاً على حدة وأن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يشمل استئنافها بقوة القانون .

٢ - العبرة في ميعاد الاستئناف هو بميعاد استئناف الحكم الأخير الصادر في الموضوع فإذا فوت المستأنف هذا الميعاد فلا سبيل له إلى استئناف الأحكام الصادرة قبله بحجة عدم إعلانها .

٣ - المقصود من استئناف الأحكام الصادرة في الاختصاص طبقاً لنص المادة ٤٠١ مرافعات هو الأحكام الصادرة بقبول

استئنافه وضياع الحق فيه لفوات ميعاده في أغلب الحالات .

ومن حيث إنه ما دامت هذه هي المحكمة التي استخلصتها المحكمة من جواز الأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة بنظره تعين على هذه المحكمة الأخيرة أن تنظر الاستئناف بحالته كما رفع أمام المحكمة الأولى من حيث استيفائه لأوضاعه القانونية .

والقول بغير ذلك يجعل النص على الإحالة عبثاً ولا محل لفتح ميعاد جديد لرفع الاستئناف أو لقيده من تاريخ الأمر بالإحالة لما في ذلك من إنشاء طريق جديد من طرق الطعن وهو ما لا يجوز إلا بنص .

ومن حيث إنه إذا قيل بأن قيد الاستئناف هو إجراء من إجراءات المرافعات مستقل عن الاستئناف في ذاته وأن الأمر بالإحالة معناه إسقاط هذا القيد لخروج الدعوى من جدول المحكمة الأولى وضرورة قيدها بجدول المحكمة المختصة في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إعلان صحيح للاستئناف فيكفي للرد على ذلك أن الأمر بالإحالة يتضمن الأمر بالقيد وتنفيذ هذا الأمر هو إجراء إداري لا تسرى عليه مواعيد إجراءات المرافعات .

ومن حيث إنه بما تقدم بيانه وما هو ثابت من أن الاستئناف رقع أصلاً أمام المحكمة الأولى مستوفياً لأوضاعه القانونية يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً .

(استئناف سعيد افندي بطرس ميخائيل وآخر وحضر عنهما الأستاذ شهدي عبده ضد الأستاذ ريشارد كرى بصفته وآخرين وحضر عن الحصة الأولى الأستاذ فتح الله البوريني رقم ٤٣٥ تجاري سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

الدفع بعدم الاختصاص لأنه ينهى الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته . أما الحكم الصادر برفض الدفع وبالاختصاص فهو على خلاف ذلك ولا يجوز استئنافه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .

المحكمة

د من حيث إن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وقال في بيان ذلك إنه بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكماً في الدعوى قضى برفض الدفيعين المقدمين من المستأنفة بعدم اختصاص المحكمة وبعدم قبول الدعوى . وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥١ أصدرت حكمها في الموضوع وأعلن إلى المستأنفة في ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ فاستأنفته في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ أى بعد مضي أكثر من أربعين يوماً من إعلانها وبذلك يكون هذا الاستئناف غير مقبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد . وإنه لا يغنى المستأنفة أن يكون الحكم الصادر برفض الدفيعين لم يعلن إلها ما دام أن المستأنفة فوتت ميعاد الاستئناف في الحكم الصادر في أصل الدعوى وهو ميعاد يجب مواعيد استئناف سائر الأحكام الصادرة قبل الفصل فيها والتي لا يجوز استئنافها إلا مع استئناف الحكم الصادر في الموضوع الذي يستتبع حكماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في الدعوى وذلك عملاً بالمادتين ٣٧٨ و ٤٠٤ مرافعات .

د ومن حيث إن المستأنفة ردت على ذلك بقولها إن الحكم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٥٠ هو أساس الحكم الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥١ لم يعلن إلها وأن إعلان الحكم الأخير لا يقوم مقام إعلان الحكم

الأول لفتح ميعاد استئنافه وخلص من ذلك إلى أن أثر استئناف الحكم الصادر في الاختصاص يسرى حكماً على الحكم في الموضوع واستشهدت على ذلك بما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا هذا فضلاً عن بطلان إعلان الحكم المستأنف لحلوله من إعلان الحكم الصادر في الدفع فيتنسني لها الطعن فيها بمجموعة وفقاً لنص المادة ٣٤٨ مرافعات التي اعتبرت الأحكام الصادرة قبل الفصل في الدعوى والحكم الصادر في موضوعها كلاً لا يتجزأ .

د ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن الأحكام والمبادئ الفقهية التي أشارت إليها المستأنفة في مذكرتها لا تسعفها في دفاعها بعد أن نظم قانون المرافعات الجديد طرق الطعن في الأحكام فقد نص في المادة ٣٧٨ على عدم جواز استئناف جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في الدعوى والتي لا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الاجراءات وأضافت المادة ٤٠٤ مرافعات أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع حكماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة ومن ثم فلا يكون هناك محل لإعلان الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ما دام أنها غير قابلة للاستئناف أصلاً على حدة وأن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يشمل استئنافها بقوة القانون ومن ثم يكون العبرة في ميعاد الاستئناف هو ميعاد استئناف الحكم الأخير الصادر في الموضوع فإذا فوتت المستأنفة هذا الميعاد فلا سبيل لها إلى استئناف الأحكام الصادرة قبله بحجة عدم إعلانها إلها ولا يؤثر في ذلك أن القانون أجاز في المادة ٤٠٤ استئناف الأحكام الصادرة في الاختصاص إذ المقصود

ص ٢٣٨ . واستئناف مختلط في ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ (ص ١٧٥) أما ما استشهدت به المستأنفة من أن أثر استئناف الحكم الصادر في الاختصاص يسرى حتماً على الحكم في الموضوع ولو كان استئناف هذا الحكم الأخير قد تم بعد الميعاد فإنما محله أن يكون استئناف الحكم الصادر في الاختصاص قد رفع استقلالاً وفي ميعاده أي قبل انقضاء ميعاد استئناف الحكم الصادر في الموضوع .

« ومن حيث إنه بما تقدم جميعه يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد » .

(استئناف المستر ماركوس هيل بصفته وحضر عنه الأستاذ عبد الفتاح السيد بك ضد توفيق افندي حبيب وحضر عنه الأستاذ زكريا العزوني رقم ٣٩٧ تجاري سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

من ذلك هو الأحكام الصادرة بقبول الدفع بعدم الاختصاص لأنه ينهى الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته أما الحكم الصادر برفض الدفع وبالاختصاص فهو على خلاف ذلك ولا يجوز استئنافه إلا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى (راجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات) .

« ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فقد جرت أحكام المحاكم في ظل القانون القديم على أن استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع لا يجوز استئنافها في حالة ما إذا كان الحكم الصادر في الموضوع قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بأن كان مضي ميعاد استئنافه (راجع حكم استئناف مختلط الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٣ . واستئناف مختلط سنة ٤٥

قضاء الضرائب

بعدم إعلان مصلحة الضرائب في شخص إدارة قضايا الحكومة ليس عيباً جوهرياً من شأنه أن يجهل بالمدعى عليها أو يمس بالنظام العام - وإنما هو عيب نسبي قابل للزوال بنزول الخصم عنه أو بحضوره حتى ولو كان ذلك الحضور بناء على إعلان مصحح لعريضة الطعن - لأن الدعوى تنعقد بصحيفتها الأولى - وأي عمل يقوم به المدعى من شأنه تدارك خطأ بما نص عليه في المادة ١٤٠ مرافعات فإن هذا العمل

٢٤٢

محكمة استئناف الاسكندرية

٧ فبراير سنة ١٩٥٢

١ - اعلان . توجيهه إلى مصلحة الضرائب في إدارة القضايا . عيب نسبي يزول بالتنازل أو الحضور .

ب - الحضور المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مرافعات قد يكون في أول جلسة أو في جلسة تالية ولو بعد إعلان تصحيح .

ج - تصحيح عريضة الدعوى يتبعها ولا يعتبر صحيفة جديدة .

المبدأ القانوني

إن العيب الذي يلحق صحيفة الطعن

يتبع صحيفة الدعوى ولا يعتبر صحيفة جديدة لها .

المحكمة

د حيث إن محكمة أول درجة قد اعتبرت الصحيفة التي افتتحت بها الدعوى أمامها باطلة ولا أثر لها وقضت بعدم قبول الطعن شكلاً بسبب أنه إلى أن أعلنت إدارة قضايا الحكومة وفقاً للقانون ٥٧ سنة ١٩٥٠ كان ميعاد الطعن قد انقضى .

د وحيث إنه مما يجب ملاحظته أن العيب الذي لحق صحيفة الطعن المؤرخة ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بعدم إعلان مصلحة الضرائب في شخص إدارة قضايا الحكومة ليس عيباً جوهرياً من شأنه أن يجهل بالمدعى عليها أو يمس بالنظام العام وإنما هو عيب نسبي قابل للزوال بزول الخصم عنه فيما أشارت إليه المادة ٢٦ مرافعات أو بحضوره كما أشارت إلى ذلك المادة ١٤٠ مرافعات .

د وحيث إن المادة ١٤٠ لم تشترط لزوال بطلان من هذا النوع أن يكون حضور المدعى عليه في نفس الجلسة المحددة بالإعلان الذي شابه عيب بل أن اطلاق النص يجعله منطبقاً على الحضور في أية جلسة لاحقة .

د وحيث إنه إذا كان حضور المدعى عليه يزيل البطلان الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة فيها لو حضر في جلسة لاحقة من تلقاء نفسه دون أن يصله ما يصحح النقص فلا يتأتى أن يكسبه التصحيح متى قام به المدعى حقاً أكثر مما كان له .

د وحيث إن الدعوى تنعقد بصحيفتها الأولى وإذا قام المدعى بعمل من شأنه تدارك خطأ بما ورد ذكره في المادة ١٤٠ مرافعات . فإن هذا العمل إنما يتبع الصحيفة التي افتتحت بها الدعوى ولا يعتبر صحيفة جديدة لها .

د وحيث إنه إذ تقرر ما سبق إيضاحه تبين أن طعن المستأنف في قرار لجنة التقدير قد تم في الميعاد القانوني وإذا كانت صحيفة الطعن قد شابهها عيب بعدم إعلانها إلى إدارة قضايا الحكومة فإن هذا العيب قد زال بحضور مندوب هذه الإدارة عند ما تأجلت الدعوى ولا يعتبر الاعلان الذي وصله طعنًا جديدًا وإنما هو تابع للصحيفة الأصلية المعلنة في الميعاد .

(استئناف السيدة دسبينا دبليس وحضر عنها الأستاذ زمزي بك ابراهيم ضد مصلحة الضرائب رقم ٢٠٤ سنة ٧ ق تجارى رئاسة وعضوية أصحاب العزة سعيد بك ذو الفقار وعضوية محمد أمين زكي بك وصادق مرجان بك مستشارين) .

قضاة المحاكم الكلية

القضاء المدني

طريق الشفعة .

الممكن

« حيث إن المستأنف عليها الثالثة أعلنت قانوناً ولم تحضر ويجوز الحكم في غيبتها وفقاً لنص المادتين ٩٥ و ٩٦ مرافعات — ولا محل لإعذارها لأن الدعوى المنظورة من الدعاوى التي يفصل فيها على وجه السرعة — فلا تحتاج إلى إعذار — وفقاً لنص المادتين ٣٨٦ مرافعات و ٩٤٣ مدني .

« وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنف عليها الأولى عن نفسها والثاني بصفته أقام الدعوى المستأنفة على المستأنف والمستأنف عليها الثالثة أمام محكمة الباجور الجزئية بصفيتها المعلنة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٠ بطلب الحكم بأحقتهما لأخذ ٩ ط و ٢٠ س المبيعة من المستأنف عليها الثالثة للمستأنف والموضحة الحدود والمعامل بصحيفة افتتاح الدعوى بالشفعة — وبحق الاسترداد الوراثي — في مقابل دفع الثمن الحقيقي الذي ترى إلى سمعها وقدره ١٤٧٥ ج مع الملحقات القانونية مع إلزام المستأنف بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم معجل النفاذ وبغير كفالة وقال — شرحاً لدعواهما — إنه ترى إلى سمعها أن المستأنف عليها الثالثة الشريكة معها على الشيوع باعت للمستأنف القدر موضوع الشفعة في مقابل ثمن قدره ١٤٧٥ ج فبادرا بإعذارهما برغبتهما في أخذ

٢٤٣

محكمة شين السكوم

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — شفعة . الثمن الحقيقي . إيداعه . شرطه .
ب — استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة . شرطه .

المبادئ القانونية .

١ — أوجبت المادة ٩٤٢/٢ مدني على الشفيع أن يبادر بإيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع بخزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة ويترتب على ذلك أنه إذا أودع الشفيع الثمن الذي يعتقد أنه الثمن الحقيقي — دون الثمن المسمى في عقد البيع — فيكون مخاطراً إذالم يستطع إثبات صورية الزيادة . ويترتب على إخفاقه هذا سقوط حقه في الأخذ بالشفعة . ولا يصح موقفه قيامه بعد فوات هذا الميعاد بتكملة الثمن الحقيقي .

٢ — يشترط لاستعمال حق الاسترداد الوراثي المنصوص عليه في المادة ٨٣٣ مدني أن يكون المبيع حصة شائعة في تركة أو شركة في جميع مشتملاتها من عقار ومنقول — وبما عليها من الحقوق . أما استرداد حصة شائعة في عقار معين فلا سبيل إليه إلا عن

البيع بالشفعة بانذار رغبة رقم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ ثم سارعا برفع دعوى الشفعة وأودعا الثمن الحقيقي الذي تراهى الى سمعهما في الميعاد القانونى المقرر بنص المادة ٩٤٢ مدنى .

وحيث إن المستأنف دفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بدفوع ثلاثة : الاول - أن المستأنف عليهما الأولين ليسا من الشفعاء - لأنه اشترى عينا محدودة وليس بجيران ملاصقين لها من حدين - فلا يحق لهما فى الأخذ بالشفعة - كما أنه لا يجوز لهما استرداد المبيع بحق الاسترداد الورائى لعدم توافر أركانه القانونية . الثانى - سقوط حقهما فى الأخذ بالشفعة لعدم إظهار رغبتهما فى الأخذ بالشفعة فى الميعاد القانونى . ثالثا - سقوط حقهما فى الشفعة لعدم إيداعهما الثمن الحقيقى وقدره ١٨٣ ج بخزينة محكمة الباجور - محل العقار - فى ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة وفقا لنص المادة ٢/٩٤٢ مدنى لأن ما أودعاه طبقا لمحضراياداعهما الرسمى لا يتجاوز ١٤٧٥ ج .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت تمهيدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتحقيق واقعى العلم والثنى ولم تحفل بتحقيق الدفع الاول - لأنها اقتنعت من المستندات المقدمة من الشفيعين أنهما شريكان على الشيوع مع المستأنف عليها الثالثة (البائعة) وبعد تحقيق الدفين المذكورين قضت بأحقية المستأنف عليهما الأولين - لأخذ المبيع بالشفعة فى مقابل الثمن الحقيقى وقدره ١٨٣ ج مع الملحقات القانونية - وألزمت المستأنف بالمصروفات - فاستأنف الحكم فى الميعاد القانونى .

وحيث إن المستأنف - ينعى على الحكم المستأنف أنه جائب الصواب أولا لأنه لم يحقق دفعه الاول لأن المستندات المقدمة من الشفيعين لا تقطع بأنهما مالكان على الشيوع حتى ولا

جيران ملاصقون للعين المشفوع فيها - وكان على محكمة أول درجة أن تستعين بأهل الخبرة فى تحقيق ذلك - ثانيا - أنه اشترى المبيع على دفعتين الاولى فى يوليو سنة ١٩٤٥ بحق ثلاثة قراراتى فى مقابل ثمن قدره ١٣٣ ج - وأن الشفعاء على علم تام بالتعرف الاول على الأقل لأن البائعة أم للشفعة الاولى وجدة لباقي الشفعاء ولا يعقل أنهم لا يحيطون علما بهذا التصرف الذى اقرن بوضع يد المستأنف منذ نيف وخمس سنوات - ثالثا - وهو الأهم أن الشفيعين لم يقوموا بإيداع كامل الثمن الحقيقى وقدره ١٨٣ ج بخزينة محكمة الباجور الكائن بدائرتها العقار المشفوع فيه فى ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة الحاصل فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وفقا لنص المادة ٢/٩٤٢ مدنى - إذا لم يزد ما أودعاه عن ١٤٧٥ ج ومن ثم فقد سقط حقهما فى الأخذ بالشفعة .

وحيث إن المستأنف عليهما الأولين (الشفعاء) أجابا على ذلك بأن ما أودعاه هو ما تراهى إلى سمعهما بأنه الثمن الحقيقى - فلما قضت المحكمة لهما بالشفعة فى مقابل الثمن الوارد بعقدى شراء المستأنف وجملته ١٨٣ ج سارعا بإيداع باقى الثمن وقدره ٣٥ ج و ٥٠٠ م بخزينة محكمة الباجور بموجب محضر الايداع المرفق بحافظتها الأخيرة - الرقم ١٤ أبريل وقد رد المستأنف على ذلك - بأن هذا الايداع المتأخر لا يصح مركز الشفعاء - لأنه أودع عقدى شرائه منذ الجلسة الاولى أمام محكمة أول درجة - فكان يتعين على الشفيعين والحالة هذه أن يسارعا بتكملة الايداع فى ميعاد لا يزيد عن ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ احاطتهم غلما بهذا الثمن الحقيقى منذ الجلسة الاولى التى أودع فيها عقدى شرائه .

د وحيث إن الخلاف الذي نشب حول تفسير المادة ١٤ من قانون الشفعة الملغى عما إذا كان يتعين عرض الثمن الحقيقي عرضاً حقيقياً أم لا — قد حسم في القانون الجديد — إذ قضت المادة ٢/٩٤٢ على وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وإلا سقط حق الأخذ بالشفعة .

د وحيث إن مجال البحث الآن يدور حول ما إذا كان يتعين على الشفيع إيداع كامل الثمن الوارد بعقد البيع — حتى ولو كان يربى على الثمن الحقيقي — على أن يكون له حق الطعن فيه أم يكفي بإيداع الثمن الذي يعتقد أنه الثمن الحقيقي — حتى تفصل المحكمة المختصة في صحته .

د وحيث إن الفقه والقضاء قد استقرا على أنه إذا اكتفى الشفيع بإيداع الثمن الذي يعتقد أنه الثمن الحقيقي — فإنه يكون مخاطراً إذا لم يستطع إثبات صورية الزيادة وفي هذه الحالة يعتبر أنه لم يقم بإيداع الثمن الحقيقي في الميعاد المقرر وفقاً لنص المادة ٢/٩٤٢ مدني ويسقط حقه تبعاً لذلك في الأخذ بالشفعة (شرح القانون المدني الجديد للدكتور كامل مرسى باشا ص ٤٢٤) .

د وحيث إن تكملة الثمن الحقيقي لم تودع إلا في ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ أي بعد سنة ونصف من تاريخ إعلان الرغبة وأكثر من تسعة شهور من تاريخ إيداع عقدي البيع بالجلسة أمام محكمة أول درجة — وبذلك يكون حق المستأنف عليهما الأولين في الأخذ بالشفعة قد سقط ترتيباً على نص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدني .

د وحيث إنه بالنسبة لحق الاسترداد الوراثي أي استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة المنوّه عنه في المادة ٨٣٣ مدني المقابلة للمادة ٤٦٢ مدني قديم — فقد قضت الدوائر المجتمعة في حكمها الرقم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن حق

الاسترداد الوراثي لا يترتب إلا حيث يتصرف أحد الورثة في حصته الشائعة في التركة أو جزء من ملك الحصة الشائعة لأجنبي بحيث يدخل فيها ما يخصها في جميع مشتملاتها من عقار ومنقول وما عليها من الحقوق — والغرض منه منع الأجنبي من التدخل في العائلات والإطّلاع على أسرارها — أما إذا كان حصة شائعة في عين معينة من التركة أو الشركة يسهل تسليمها إلى المشتري دون أن يطلع على أموال التركة أو الشركة ومن غير أن يشترك في قسمة جميع الممتلكات — فلا يجوز استرداد هذه الحصة إلا عن طريق الشفعة فقط (المحاماة السنة الثالثة ص ٧١ رقم ٤٠) .

د وحيث إن المبيع لا يتجاوز حصة شائعة في عين معينة ويسهل تسليمها للمشتري فلا يجوز استردادها عن طريق حق الاسترداد الوراثي — ومن ثم تسقط حجة الشفعاء كذلك في الالتجاء إلى هذه الوسيلة لاسترداد المبيع للمستأنف في العين المشتاعة .

د وحيث إن المحكمة لا ترى محلاً بعد ذلك لتناول الدفيعين الأولين بالبحث والتحيص — ما دام أن حق الشفعاء في الأخذ بالشفعة ساقط بعدم إيداعهم لكامل الثمن الحقيقي في الميعاد القانوني — وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدني .

د وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف — ورفض دعوى المستأنف عليهما الأولين لسقوط حقهم في الأخذ بالشفعة عملاً بنص المادة ٢/٩٤٢ مدني — مع إلزامهما بالمصروفات عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة وفقاً لنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عبد الحميد عبد النعم المشد ضد الست سنية عبد الحميد مرزوق وآخرين رقم ١٤٩ س سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية محمد أحمد الريان بك وكيل المحكمة وعبد الحميد السيد عبد الوهاب وعبد الرحمن عوض زين الدين القاضين) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجارى

يكن ثمة اتفاق على المدة .

المحكمة

و حيث إنه يؤخذ من الاطلاع على الأوراق ومستندات ومذكرات الطرفين أن المستأنف عليه (لوريس ديامتى) أقام الدعوى أصلاً أمام محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة ضد المستأنفة (شركة دويك وشركاه) بصحيفة ذكر فيها أنه يدين المدعى عليها فى مبلغ ١٨٩ ج ٢٧٥ م ثمن بضاعة (مواد صباغة) وردت اليها بموجب كشف حساب حتى تاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٤٩ وقد طالبها بالوفاء بمقتضى كتاب موسى عليه بتاريخ ١٩٤٩/٧/٧ وطلب الحكم بالزام المدعى عليها بدفع هذا المبلغ وفوائده القانونية من تاريخ الانذار فى ١٩٤٩/٧/٧ - قدم لإثبات ادعواه حافظة مستندات ضمنها سبعة أذونات تسليم موقع عليها من المدعى عليها وكشف حساب يبين قيمة البضاعة والمبالغ الموردة حتى ١٣ يونيه ١٩٤٩ وقد دفعت المستأنفة الدعوى بعدم مسئوليتها عن قيمة البضاعة موضوع إذن التسليم رقم ٧٥٠ المؤرخ ١٩٤٩/٣/١٧ على أساس أن هذه البضاعة سلمت اليها تحت التجربة ولما لم تحز رضاها ردتها الى المدعى بواسطة أحد حماه ثم عدلت عن ذلك وقالت إن البضاعة لم تزل لديها بسبب عدم موافقتها (وقيمة هذا الاذن ١٢٨ ج و ٢٧٥ م) .

وعن قيمة البضاعة موضوع إذن التسليم رقم ١٠٤ المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٤٩ قالت إنها

٢٤٤

محكمة القاهرة الابتدائية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١

البيع على شرط التجربة - بيع المذاق - المادة ٢٤٢ من القانون المدنى القديم - المادة ٤٢١ من القانون المدنى الجديد - عدم سريتها على المقود السابقة عليه .

المبادئ القانونية

١ - سكت القانون التجارى عن عقد البيع اكتفاء بالقانون المدنى الذى نظم هذا العقد وأوضح تفصيلاته فوجب الرجوع إليه لمعرفة صحة تكوين العقد ونقل الملكية وما يترتب عليها من آثار .

٢ - البيع على شرط التجربة - على خلاف بيع المذاق - يعتبر بيعاً معلقاً على شرط هو ملاءمة المبيع للغرض المقصود منه فاذا حصلت التجربة واتضح أن البيع موافق للغرض انتقلت ملكية المبيع للمشتري من يوم التعاقد ويجب على المشتري إبداء رغبته فى أجل معتدل ولا يجوز له التراخى طويلاً طبقاً لنص المادة ٢٤٢ من القانون المدنى القديم .

٣ - أما نص المادة ٤٢١ من القانون المدنى الجديد فقد نص على قواعد جديدة فالزم البائع على تعيين مدة معقولة إن لم

سلمت المدعى ٢٠ كيلو موضحة بالإيصال المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٤٩ لتحليلها ولم يتم المدعى بردها اليها وأيدت دفاعها بكتابها المؤرخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٩ الموجه للمدعى تطالبه فيه بالرد أو خصم قيمة البضاعة وقدرها ٢٤ ج ودفعت المستأنفة بالجلسة ٣٧ ج و ١٥٠ م قيمة ما اعترفت به .

ومحكمة أول درجة قضت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بالزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٢٨ ج و ٢٢٥ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وذلك ارتكاناً إلى عدول المستأنفة في دفاعها بالنسبة للأذن رقم ٧٥٠ إلى القول بعدم موافقة البضاعة لرغبتها ولأن هذا الادعاء غير مقبول قانوناً لأنه لا يجوز التراخي طويلاً في إبداء رغبته وإعلان البائع بنتيجة تجربته وإلا سقط حقه في إعادة البيع إن كان تحت يده وقد اعتصمت المدعى عليها بالسكوت من مارس سنة ١٩٤٩ حتى يوليو سنة ١٩٤٩ مما يتعين معه اعتبار البيع تاماً بالنسبة للبضاعة موضوع هذا الأذن وقيمتها ١٢٨ ج و ٢٧٥ م . أما عن قيمة الأذن الثاني وقدرها ٢٤ ج فقد رأت محكمة أول درجة أن دفاع المدعى عليها بشأنها سليم لأنها سلمت العشرين كيلو للمدعى بإيصال (وغم تقديم هذا) ولم يقدم هذا الأخير دليلاً على رد هذه الكمية لها .

وحيث إن دفاع المستأنفة يحمل في أنها لم تشتري ولم تقبل البضاعة المحكوم بدفع ثمنها وإنما استلمتها بشرط المراجعة والقبول كما يبين من الاطلاع على عبارة اذن التسليم ولما لم يقبل مهندسها البضاعة أخطرت المستأنف عليه بذلك ووضعت البضاعة تحت تصرفه ولكنه رفض استلامها وإنما أخطرت المستأنف عليه برغبتها

في عدم قبول البضاعة وكلفته باستلامها في شهر مارس سنة ١٩٤٩ . لا يولي سنة ١٩٤٩ وأن البيع تحت التجربة معلق على شرط واقف هو قبول المشتري وطالما لم يتحقق هذا الشرط فلا تعاقب ولا يمكن الأخذ بسكوت المشتري واعتباره قبولاً - وأنه في حالة عدم تحديد مهلة للتجربة في الاتفاق يوجب على البائع أن ينبه المشتري بتحديد مدة لقبول أو رفض البضاعة ومادام هذا التنبيه لم يحصل كان المشتري في حل من رد البضاعة ووجب على البائع استلامها . . .

وحيث إنه عن واقعة إخطار المستأنف عليه بالعدول عن الصفقة في شهر مارس سنة ١٩٤٩ فإنه لا يوجد في الأوراق أو المستندات التي قدمها المستأنف ما يدل على الإخطار المدعى بمحصله في شهر مارس سنة ١٩٤٩ كما زعمت أو أنها لم تتأخر أصلاً في إعلان عدم رغبتها في قبول البضاعة بل الثابت قطعاً أن أول تنبيهه حدث في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٩ .

وحيث إن القانون التجاري قدسكت عن عقد البيع اكتفاء بالقانون المدني الذي نظم هذا العقد وأوضح تفصيلاته ولذلك وجب الرجوع إليه لمعرفة صحة تكوين العقد ونقل الملكية وعلى العموم حقوق البائع والمشتري والغير . . .

وحيث إن البيع على شرط التجربة يعتبر موقوفاً على تمام الشرط فيؤخذ من ذلك أن البيع على شرط التجربة يعتبر بيعاً معلقاً على شرط - هو ظهور أن البيع ملائم للغرض المقصود منه فإذا حصلت التجربة واتضح أن البيع موافق للغرض المقصود منه انتقلت ملكية المبيع للمشتري من يوم التعاقد كما هو الحكم في جميع العقود المعلقة على شرط واقف - على أنه يجوز للتعاقدین الاتفاق على غير ذلك

واعتبار التجربة شرطاً فاسخاً لا واقفاً للبيع وفي هذه الحالة تجرى في العقد أحكام الشرط الفاسخ ، ويرى كثير من الشراح أن المشتري على شرط التجربة ليس له كامل الحرية في رفض المبيع ومعنى ذلك أنه ليس له إعادة المبيع لأنه لم يوافق هو نفسة كما هي الحال في بيع المذاق (أنظر الهلالى باشا وحامد زكى باشا في شرح البيع بند ٥١٩ وما بعده ص ٥٢٨ وما بعدها) .

وحيث إن المستأنفة ركنت بعد ذلك إلى نص المادة ٤٢١ من القانون المدنى الجديد عن بيع التجربة التى تجرى هكذا :

١ - فى البيع بشرط التجربة يجوز للمشتري أن يقبل المبيع أو يرفضه وعلى البائع أن يتمكن من التجربة فإذا رفض المشتري المبيع وجب أن يعلن الرفض فى المدة المتفق عليها فإن لم يكن هناك اتفاق على المدة فى مدة معقولة يعينها البائع - فإذا انقضت هذه المدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولاً .

٢ - ويعتبر البيع بشرط التجربة معلقاً على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ .

وحيث إنه بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية تبين مصادر هذا النص وذكر واضعها أن القانون القديم (المادة ٢٤٢) كانت عبارتها مقتضبة إذ اقتصر على أن تقرر أن هذا البيع يعتبر معلقاً على شرط واقف أما النص الجديد فاعتبر كذلك إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ فقد يريد المتعاقدان صراحة أو ضمناً أن ينمقد البيع منذ تمامه على أن يفسخ إذا تبين من التجربة أن المبيع غير صالح فإن لم يتبين ذلك وجب

الرجوع إلى الأصل ويكون البيع موقوفاً حتى تبين نتيجة التجربة - وقد بين القانون الجديد كيف تتم التجربة فقرر إلزام البائع بتمكين المشتري من تجربة المبيع - وللمشتري حرية القبول أو الرفض فهو وحده الذى يتحكم فى نتيجة التجربة وقد جرى القانون فى ذلك القوانين الألمانية (م ٤٦٥) والنمساوية (م ١٠٨ معدلة) . والالتزامات السويسرية (م ٢٢٣) والتقنين البولونى (م ٣٣٩) فإن المفروض أن يكون المبيع من الأشياء التى يتطلب منها أن تناسب المشتري مناسبة شخصية فهو وحده الذى يستطيع أن يؤيد ذلك ويكون للمشتري حق الرفض فى مدة معينة ما لم يتفق عليها وإلا حدد البائع مدة معقولة للمشتري على أن يكون لهذا حق التظلم من قصر المدة فإن قبل المشتري أو رفض فى خلال الفترة أصبح البيع باتاً أو اعتبر كأن لم يكن تبعاً للقبول أو للرفض . أما إذا انقضت المدة وسكت المشتري عن القبول أو الرفض - مع تمكنه من تجربة المبيع فإن سكوته يعتبر قبولاً (راجع الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد الجزء الرابع تعليقاً على المادة ٤٢١ صفحة ٢٤١ وما بعدها) .

وحيث إن الدعوى الحالية يحكمها نص القانون المدنى القديم وأنه من المسلم به أن القانون المدنى الجديد لا يطبق إلا على العقود والتصرفات التى تتم فى ظله .

وحيث إن المستأنف مع إقراره بذلك يقول إن للنص الجديد قيمته التفسيرية وإنه طالما لم يتحقق شرط التجربة وطالما لم يبد المشتري قبوله فلا يكون هناك بيع ولا تعاقد (دالوز بيع ١٥٩ - ١٦٠) .

وحيث إن العلامة دالوز قد ذهب إلى أنه إذا لم يتفق على أى ميعاد للتجربة ولم يبد

قانوني في ظل القانون القديم فلا محل لتطبيقها على واقعة الدعوى الحالية .

« وحيث إنه يضاف إلى ما تقدم جميعه إتنا ونحن هنا بصدد مادة تجارية قام النزاع عليها بين شركتين وطبيعة الحال والعرف يقتضيان سرعة البت فيما يعرض للطرفين من عقود وارتباطات والسلع المعروضة في السوق معرضة أسعارها للتقلب صعوداً وهبوطاً يوماً بعد يوم بل ساعة بعد ساعة .

« وحيث إنه لما تقدم من أسباب ولأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى يبين أن الحكم المستأنف في محله قيتعين تأييده مع إلزام المستأنفة بالمصاريف عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من أفعات .

(قضية شركة دويك وشركاه ضد لوريس ديامتي رقم ٧٩ سنة ١٩٥٠ س تجاري رئاسة وعضوية حسن سلامة بك وكيل المحكمة ومحمود رشدي وحسن صالح عبد المجيد القاضيين) .

المشتري قراراً ما (جاز للبائع التنيه عليه . . . فهو يجعل هذا التنيه اختيارياً للبائع فله وحده حق الاخطار) .

« وحيث إنه في ظل القانون القديم كان من المسلم به أن المشتري لا يجوز له التراخي طويلاً في إبداء رغبته وإعلان البائع نتيجة تجربته وإلا سقط حقه في إعادة المبيع إن كان تحت يده كما الحال في هذه الدعوى وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بأن المشتري يجب عليه إبداء رغبته في أجل معتدل فلا يجوز له مثلاً أن يدعى بعد مضي سنتين أن التجربة أثبتت عدم ملائمة المبيع (س . م . ٢٠ مايو سنة ١٩٥٨ مج ت . م . ٢٠ ص ٣٢٩) .

« وحيث إنه يؤخذ من جميع ما تقدم أن نص المادة ٢١ من القانون المدق الجديد قد أنشأ قواعد جديدة لم يكن لها وجود أو أثر

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجرح

٢٤٥

محكمة القاهرة الابتدائية

١٣ فبراير سنة ١٩٥٢

١ — سرعة السيارة . قد تستنتج من ظروف الحال وبعض التجارب الفنية التي تكون تقريبية ومرشدة للحقيقة .

ب — عنف الصدمة وجسامة الاصابة الراضة نتيجة اصطدام سيارة متحركة بسرعة . مخالفة قائد السيارة للقوانين واللوائح . السير على يمين الطريق .

ج — السير على شريط الترام . اعتبارها خطأ قائماً بذاته . ولو لم يقع منه خطأ آخر . ضرورة قيام رابطة السببية المباشرة بين خطأ المتهم وقتل المجنى عليه .

د — الدعوى المدنية هل يشمل التعويض الذي يطلبه الوالد عن فقد ولده ماصرفه عن تعليمه وتربيته ؟

هـ — هل المادة ١٧٨ من القانون المدني الجديد تقرر المسؤولية الشبكية ؟ وهل للوالد المطالبة عن قتل ولده بالأضرار الأدبية وكذلك المادية .

المبادئ القانونية

١ — التجارب التي تجريها المحكمة بواسطة مهندس قى هي تجارب تقريبية تساعد على الوصول للحقيقة السرعة أثناء ارتكاب الحادثة .

وكذلك فإن عنف الصدمة الراضة والاصابة التي بالمجنى عليه تحتم أن يكتسب المصدوم بأمرين أحدهما زيادة مفاجئة في سرعة تحركه والأمر الثاني قوة دفع شديدة ويتكون من هذين الأمرين تبعاً لما هو

معروف بلغة علم الميكانيكا ما يسمى بالتصور الذاتي التي تكون نتيجة اختلال التوازن في سرعة زائدة مع قوة دفع شديدة وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من الاصطدام الذي يتصف بالعنف هو النوع الذي يحصل ضمن ما يحصل بالمصادمة بسيارة متحركة بسرعة .

٢ — السرعة التي يسأل عنها المتهم نسبية وقد تكون أقل مما نص عليه في لائحة السيارات (٣٠ كيلو مترا) . وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى فإذا استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة أن المتهم أخطأ أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور في الطرقات بأن سار بسيارته مسرعاً فوق شريط الترام فوق وقع منه الحادث الذي سئل عنه فلا يقبل منه المجادلة في ذلك .

٣ — بيان الخطأ وتحرى رابطة السببية من هذا الخطأ المرتكب والضرر الواقع أى علاقة السبب المباشر بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر إن لم يقع الخطأ واستخلاص هذه الرابطة والفصل في ثبوتها هي أو الخطأ مع توافر

الفعل المادى وهو القتل كل ذلك يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

ويكفى لقيام رابطة السببية بين خطأ المتهم وقتل المجنى عليه الذى حدث عن خطأ مما هو مبين فى تلك المادة (٢٣٨) تحقق عدم إمكان تصور حدوث قتل المجنى عليه لولا وقوع هذا الخطأ من المتهم .

٤ - تقرر المادة ١٧٨ من القانون المدنى الجديد أن صاحب الشئ يعد مسئولاً عن الأضرار التى تنجم عنها ولو لم يمكن اثبات أى تقصير عليه ولو لم يكن مخطئاً أصلاً ما لم يثبت أن الحادث يرجع الى خطأ المضرور أو الى أى سبب أجنبي عنه لا يد له فيه . وسائق السيارة هو أول المسئولين وأنها سواء كانت فى حالة وقوف أو فى حالة حركة . وذكرت الأعمال التحضيرية مثلاً عن المسئولية الشئئية بالسيارة وسائق السيارة (جزء ثان على المادة ١٧٨ ص ٤٣٤ وما بعدها) .

٥ - للوالد أن يطالب بتعويض أدبى عن فقد ولده فى حادث السيارة وهذا حق طبيعى لا جدال فيه بسبب ما يصيبه من ألم ولوعة وكذلك له المطالبة بتعويض مادى ومن حق محكمة الموضوع تقدير ذلك التعويض يشقيه ملاحظة فيه كله ملائسات الدعوى وظروفها .

المحكمة

د حيث إن التهمة التى نسبتها النيابة للمتهم هى أنه فى يوم ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل المرحوم بمدوح غالب عطيه وكان ذلك بإهماله وعدم احتياطة ومخالفته القوانين واللوائح وذلك بأن قاد سيارة بسرعة زائدة متجنباً يمين الطريق فصدم بها المجنى عليه فأحدث به الإصابات المبدئية بتقرير الصفة التشريحية والذى سببت وفاته .

د وحيث إن الحكم المستأنف قد فسر واقعة الدعوى فلا ترى هذه المحكمة محلاً للإسهاب فى ترديد ما ويكفيها أن تشير إلى سرد ما يهم منها عند التعليق على كل أمر منها مما يستلزمه البحث والتقصى .

د وحيث إن المحكمة بأدى بدء ترى أن ثبت أنها قد أجابت الدفاع عن المتهم إلى كل ما طلبه فهى قد ضمت أوراق علاج المجنى عليه بمستشفى القصر العينى واستدعت الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية وسأله طبقاً لما هو مبين بمحضر الجلسة كما انتقلت إلى مكان الحادث وأجرت المعاينة والتجربة الفنية بحضور الجميع والمهندس الفنى للسيارات طبقاً لما ثبت فى محضرها المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ وذلك كله تحقيقاً لدفاع المتهم وجلاء للحقيقة .

د وحيث إنه عن موضوع التهمة فإن بحمل الدفاع عن المتهم هو نفي الإهمال والخطأ والسرعة ومخالفة اللوائح عنه وأن أقواله قد أيدتها الشاهد أنيس يؤنس والمسيو لودويج جابجر ومحصلها أن المجنى عليه اجتاز عرض الطريق بين الرصيفين واعتلى رصيف الترام فى الوقت الذى اجتازت السيارة أمامه الرصيف

وثلاثة أمتار وأنه لما شاهد المجنى عليه يعبر الطريق نهبه بالبوق فلم يلتفت المجنى عليه نحوه بل التفت نحو ميدان الاسماعيلية وأن المسافة إذ ذاك بين المجنى عليه ورصيف محطة الترام كانت متراً ونصف متر ثم لم يره بعد ذلك وأنه بمجرد أن شاهد المجنى عليه انحرف بالسيارة إلى اليسار ثم لم يره بعد ذلك . وأخذ يعمل على إيقافها وما أن سارت على الشريط الآيمن للترام وأصبحت بمحاذاة رصيف المحطة وفي مبدئه من الجهة القبيلة حتى صدم بابها الآيمن الخلفي المجنى عليه فسقط على الأرض ووقفت السيارة .

د وحيث إنه يبين من أقوال الشاهد أنيس يؤنس يوسف الذي كان يركب إلى جانب المتهم الآيمن وتبين أنه قائد سيارة لدى شركة الآسمنت المستولة ، أن المجنى عليه كان يعبر الطريق بسير متمهل وطريقة عادية وأنه رآه لأول وهلة على بعد خمسة أو ستة أمتار وأن السيارة كان يقودها المتهم على سرعة ٢٠ كيلو متراً وأنه أطلق البوق للمجنى عليه فلم ينتبه له فانحرف المتهم إلى الجهة اليسرى لمفاداته وظن أنه سيقف على رصيف محطة الترام ولكنه نزل من على الرصيف على بعد نصف متر تقريباً من الجزء القبلي للرصيف فاصطدم بالباب الخلفي الآيمن للسيارة فوقع على الرصيف ولما وقفت السيارة وجد جسمه وظهره على رصيف المحطة حتى حضر جاويز المرور ونقل المجنى عليه إلى رصيف سور مجلس الوزراء الآيمن وأضاف إلى ذلك أن المجنى عليه كان يعبر الطريق وحده ولم توجد إذ ذاك ترام أو سيارات أو أشخاص تعبر الطريق أمامهم .

د وحيث إنه بسؤال المسيو لودويج مدير شركة الآسمنت الذي كان يركب بالسيارة مع

المذكور ولكنه نزل إلى عرض الشارع دون أن يلتفت لخلو الطريق أمامه فاصطدم بالباب الخلفي للسيارة وأن السبب المباشر لوقوع الحادث هو خطأ المصاب دون سواء بأن نزل من رصيف الترام المذكور إلى عرض الطريق دون أن يتحقق من خلوه لسلامة المرور فيه ودون أن يلتفت إلى السيارة وهي مقبلة عليه فاصطدم هو بمؤخرها بعد أن جاوزه مقدمها الذي يجلس به السائق المتهم وأنه إذا لم يقع هذا الخطأ من جانب المجنى عليه لما وقع الحادث مطلقاً . وإذا فلا دخل للمتهم ولا مسئولية عليه . وقد أشار في صدد ذلك إلى حكم محكمة النقض الذي قرر أن من يحاول اجتياز الطرقات يجب عليه أن يكون شديد الاحتياط لنفسه وهذا الاحتياط من حق قادة المركبات والسيارات أن يعولوا عليه وإلا لتعطلت حركة مرور عرباتهم وسياراتهم وكانوا مضطرين للسير الهويناً على مثال ما يسير الراجلون حتى لا يصطدموا بمن يجتاز عرض الطريق غير محتاط ولكن هذا السير لا يتفق والأحوال الاجتماعية والاقتصادية الحاضرة (نقض ١٩٣٠/١٢/٢٥) .

د وحيث إن المتهم قرر في التحقيقات أنه كان يقود السيارة بسرعة ٢٠ كيلو متراً في الساعة وإلى يمين الطريق وأنه لأول مرة شاهد المجنى عليه وهو ينزل من على الرصيف الآيمن للطريق بجوار سور مجلس الوزراء متجهاً إلى رصيف محطة الترام وفي محضر البوليس قرر أنه وهو آت من طره قاصداً ميدان الخديو اسماعيل وكان أنيس يؤنس يركب إلى يمينه وقع نظره لأول مرة على المجنى عليه وهو على بعد ستة أمتار تقريباً ثم حدد تلك المسافة في محضر تحقيق النيابة بخمسة أمتار . وفي أثناء معاينة النيابة بتر ونصف . ثم إلى بين مترين ونصف

المتهم لأول يوم لحضوره للعمل فيها وتجربته قرر أنه كان يركب من الناحية اليسرى للسيارة (خلف المتهم) وكانت تسير بسرعة بطيئة قدرها بخمسة وعشرين كيلو متراً في الساعة وكان الطريق خالياً من الترام والسيارات ومن الأهالي والحالة هادئة وأنه لم يأخذ باله بسبب هدوء حالة المرور . وكانت السيارة تسير في الجهة اليمنى ثم انحرفت إلى اليسرى ثم شعر بصدمة في الباب من الناحية اليمنى للسيارة أثناء سيرها بشارع القصر العيني . وأن السيارة يمكنها الوقوف على مسافة مترين أو ثلاثة إذ كانت تسير بسرعة ٢٠ كيلو متراً وأنه لم يمكنه لما تقدم تحديد مكان إصابة المجنى عليه ولا مكان وقوف السيارة بجوار رصيف محطة الترام . إلا أنه يذكر أن المتهم (لم يفرمل) بقوة .

د وحيث إن على حسن الشواف جاوبش المرور وهو أول من حضر من رجال الحفظ بمكان الحادث شهد بتحقيق النيابة أنه حوالي الساعة ١٠,٣٠ صباحاً تقريباً شاهد السيارة واقفة على شريط الترام الأيمن في منتصف رصيف محطة الترام متجهة لميدان الاسماعيليه وحولها جمع من الناس ووجد المجنى عليه جسمه على الأرض ورأسه على الرصيف بحرى المصباح القبلى لرصيف المحطة مباشرة ورجلاه على الشريط وعلم مكان وقوف السيارة بقطعة من الطباشير ونقلها إلى جوار الرصيف الأيمن كما نقل المجنى عليه إلى ذلك الرصيف بجوار حديقة مجلس الوزراء .

د وحيث إنه يؤخذ من جميع ما تقدم أن السيارة صدمت المجنى عليه والمتهم يقودها على ذلك الشريط الأيمن للترام لاتجاه ميدان الحديو اسماعيل وأنه لو كان قد استمر في سيره دون انحراف لما حصل الحادث ولما وقع الاصطدام .

د وحيث إن الدفاع عن المتهم بسبيل نفي السرعة يركن في ذلك إلى أقواله وشهادة أنيس يؤنس والمسيو جايجر الذين قرروا أنه كان يقودها على سرعة ٢٠ أو ٢٥ كيلو متراً في الساعة وأن المهندسين العالمين في هندسة السيارات وقيادتها وصلوا إلى أن المدة التي تمضي بين ظهور الخطر أمام السائق ومن البدء في أعمال فرامل السيارة لمفاداته هي ثانية واحدة على الأقل تقطع فيها السيارة ٧ أمتار على الأقل إذا كانت تسير بسرعة ٢٥ كيلو متراً وتسمى هذه الفترة بالفرسية (réaction) وهي الفترة التي تصل فيها إشارة المنع إلى القدم بالضغط على الفرامل وتحرك القدم وانتقاله إلى الفرملة فعلاً . كما قالوا أيضاً إنه يلزم للسيارة بعد ذلك وهي تسير بتلك السرعة (٣٠ كيلو متراً) مسافة تتراوح بين ستة أمتار أو سبعة لتقف تماماً . هذا فضلاً عن أن المتهم لم يكن أمام خطر حال أمام السيارة يريد مفاداته فيلزمه تلك المسافة السابقة التي قررها العلماء وإنما كان المتهم أمام حالة يصطدم فيها المجنى عليه بالجانب الخلفى للسيارة بعد أن تكون قد جاوزت مكانه بثلاثي جسمها على الأقل (راجع أقوال المتهم في محضر جلسة محكمة أول درجة) .

د وحيث إنه يبين من المعاينات التي أجريت عن محل الحادثة ومعاينة هذه المحكمة والرسوم التخطيطية أن شارع القصر العيني واسع يسمح للسيارة وهي صغيرة الحجم بالمرور بسهولة في أى جزء منه وبمجموع عرضه ١٥ متراً وأن المسافة بين حافة الرصيف الأيمن وحافة محطة الترام (الجزيرة) أربعة أمتار وقد تبينبت المحكمة جميع هذه المسافة بالمتر في الصحيفة رقم ٢ من محضر معاينتها .

د وحيث إنه يبين من التجارب التي أجرتها

المحكمة بواسطة المهندس الفنى حسنى افندى زكى وبحضور الجميع والمتهم :

أولاً — انه إذا كانت سرعة السيارة ٢٠ كيلو متراً وصدر أمر للسائق بإيقاف السيارة فإن أثر الفرامل المنطبع على الأرض للعجلة اليسرى هو ٣ متر وللعجلة اليمنى ٢,٧٠ متراً .

ثانياً — إذا كانت سرعة السيارة ٢٠ كيلو متراً وأوقف السائق السيارة من تلقاء نفسه فإن أثر الفرامل المنطبعة على الأرض للعجلة الخلفية اليسرى هو ١٥٠ سم وللعجلة الخلفية اليمنى هو ١٣٠ سم .

ثالثاً — إذا كانت سرعة السيارة ٣٠ كيلو متراً وأوقف السائق السيارة فإن أثر الفرامل هو ٥,٥٥ متر للعجلة الخلفية اليسرى و ٥,٩٥ متر للعجلة الخلفية اليمنى .

رابعاً — انه إذا كانت سرعة السيارة ٤٠ كم فإن الأثر المنطبع ٥,٥٠ متر للعجلة اليسرى و ٥ متر لليمنى .

خامساً — إذا كانت سرعة السيارة ٥٠ كم فإن أثر العجلتين اليمنيتين الأمامية والخلفية معاً المنطبع على الأرض هو ١١ متراً وأثر اليسريتين الأمامية والخلفية معاً هو ١١,٣٠ متراً .

وبين من ذلك — وعلى أن هذا التجارب جميعاً تقريبية — أنه لو كان المتهم يقود السيارة بسرعة ٢٠ أو ٢٥ كيلو متر لاستطاع فى سهولة ويسر إيقاف السيارة إذا شاء على مسافة مترين تقريباً وكما قرر المسير جاجير نفسه ومن ثم ترى المحكمة أطراح أقوال المتهم والشاهدين المذكورين عن حقيقة سرعة السيارة لما تقدم ولأنها تعتقد وجود صالح خاص فى تقريره لعلاقتهما بالمتهم ولدرء المسئولية عنه وعن الشركة المسئولة التى تديرها ويمثلها مسيو جاجير

وتتفق تماماً مع محكمة الدرجة الأولى فى هذا الصدد .

وحيث إنه يضاف إلى ذلك ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وجود انسكاب دموى متجلط عادى اللون غزير المادة يتخلل الجانب الأيسر من فروة الرأس وخاصة مقابل المنطقة الجدارية اليسرى وبفحص العظام وجد انفصال كامل فى الجانب الأيسر من التدريز الجدارى المؤخرى حيث ينتهى طرفه الانسى بكسر شرخى فى أعلى أنسجة العظم المؤخرى الأيسرى نفس اتجاه الانفصال التدريزى وأما الطرف الوحشى للانفصال فإنه ينتهى عند نقطة الاتصال التدريزى بين العظام الجدارى والمؤخرى والصدغى على الجهة اليسرى .

وحيث إنه بما يؤيد هذا النظر ما جاء على لسان الطبيب الشرعى الدكتور كمال السيد مصطفى الذى أجرى الصفة التشريحية فى محضر جلسة ١٩٥١/١٢/٢٢ إذ قرر أن تكوين إصابة الرأس من انسكاب دموى يتصف بالفزارة فى فروة الرأس مع انفصال كسرى فى عظم الرأس مصطحباً بنزيف دموى دماغى فى عموم سطح المخ فضلاً عن وجود نقط نزفية فى مادة المخ يدل دلالة قاطعة على عنف الصدمة الراضة التى أحدثتها واتصاف الاصطدام بالعنف يحتم أن يكتسب المصدوم به بأمرين أحدهما : زيادة مفاجئة فى سرعة تحركه . والآخر الثانى قوة دفع شديدة ويتكون من هذين الأمرين تبعاً لما هو معروف بلغة علم الميكانيكا ما يسمى بالقصور الذاتى التى تكون نتيجة اختلال التوازن فى سرعة زائدة مع قوة دفع شديدة وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من الاصطدام الذى يتصف بالعنف هو النوع الذى يحصل ضمن ما يحصل بالمصادمة بسيارة متحركة

بسرعة . ولا يتساقى مطلقاً أن يحصل هذا الاصطدام نتيجة مجرد السقوط على الأرض أثناء سير عادي — اللهم إلا إذا قام المجنى عليه نفسه (بنطح) السيارة وهذا أمر بعيد الحصول . أما ارتطام جسم المجنى عليه بحرف وصيف أو أى جسم نائق على الأرض فلم يقم عليه دليل مادي ففى فى جسم المجنى عليه — وقال عن السائل الصفراوي الذي اشتبه فيه الدفاع عن المتهم إنه نتيجة ارتجاج السائل الصفراوي من الحويصلة المرارية الناشئة عن الهضم وهو سائل جثافي طبيعي يحصل للإنسان على العموم وليس له أى أثر من جهة الغيبوبة أو فقدان الوعي أو غير ذلك . فهو طبيعي بكل معنى الكلمة كما قال عن موضوع نقل المصاب من المستشفى إنه من الوجهة الفنية الخالصة الأوفق أو المستحسن جداً أن يظل المصاب تحت الملاحظة والرعاية الطبية الدائمة إذ قد يجد الطبيب المعالج نفسه أمام أمر يستدعى تدخله السريع ولكن تقدير ذلك كله يرجع إلى ضمير الطبيب المعالج وإن هذا الفصل لا تأثير له طالما أن العناية الطبية موثوق بها — كما نفي أخيراً حصول إصابة رأس المجنى عليه بحرف لإفريق محطة الترام بالذات .

وحيث إنه عن الركن الآخر الموصوف بوصف التهمة وهو مخالفة المتهم للقوانين واللوائح بتجنبه السير إلى يمين الطريق وسيره على شريط الترام فإن الدفاع ينفي عنه كل هذا ويقول فى ذلك طبقاً لقواعد المرور ولوائحه إن كلا من نصفي الطريق مخصص السير فيه لأحد الاتجاهين وليس أدل على ذلك من أن قلم المرور يضع فى بعض الأحيان علامات يضاء أو علامات معدنية فى منتصف الطريق تحديداً وتمييزاً لحيز النصف المذكور المسموح

بالمرور فيه لكل من الاتجاهين وأن سيارة المتهم كانت تسير فى مكان الحادث وعلى يمينها من عرض الطريق ٦.٢٠ ستيتمترا فإذا أضيفت إليه عرض السيارة وهو ١.٦٥ سم فيكون مجموعه هو ٧.٨٥ متراً كما تبين هذه المسافات من محضر معاينة المحكمة وأن معنى ذلك أن السيارة وقت وقوع الحادث لم تكن تسير فى يسار الطريق كما تدعى النيابة وإنما كانت تسير فى حدود الحيز المسموح لها بالمرور فيه قانوناً وطبقاً للوائح المرور بل وتركت إلى يسارها ٣.٥ سم من ذلك المسموح وأنه ليس فى القوانين واللوائح ما يحرم عليه السير فى هذا النطاق ويلزمه بالسير إلى يمين محطة الترام أى فى نهاية الحد الآمن لعرض الطريق .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من لائحة السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تنص على أنه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه فى كل الأحوال لا يجوز أن تزيد السرعة على ٣٠ كيلو متراً فى الساعة فإنه من البديهي أن ذلك يكون مقيداً أيضاً بالقيد الوارد فى الفقرة الأولى وهو تفادى وجود خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته — حتى ولو كان السائق يسير بسرعة تقل عن ٣٠ كيلو متراً الواردة فى اللائحة وتبين من ظروف الدعوى ووقائعها أن السرعة التى كان يسير بها السائق كانت السبب فى وقوع الحادث حق عليه العقاب . (تقضى رقم ٩٥٧ سنة ١٤ ق ٣٤١ بمجموعة القواعد جزء سادس جنسائى) وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائياً أو مدنياً

لاقتناعه .

د وحيث إن المحكمة ترى من ظروف الحادثة وأقوال نفس المتهم والتقرير الطبي الشرعى وأقوال الطبيب الشرعى بالجلسة وأقوال أنيس يؤنس وهى فى ذلك كله تعول على أقوال المتهم الأولى إذ هو مقرر برؤية المجنى عليه والطريق خال أمامه فيما عداه وهو يسير فى وضع النهار ويقود سيارة جديدة تقريبا وصغيرة وذات فرامل جيدة جداً فما كان أحراه وهو يقرر أن المجنى عليه كان يسير الهويناً ولم يلتفت للبوق الذى ينبه به بل كان متجهاً للجهة الأخرى (ناحية ميدان الخديوى اسماعيل) أن يهدى من سرعته التى تقطع المحكمة — كما سردته آنفاً من أسباب — بأنها كانت سرعة زائدة عن العرف والقانون وما كان أحراه وقد تتبع سير المجنى عليه حتى وصيف محطة الترام ثم لم يره بعد ذلك على حد زعمه أنه لم يهدى من تلك السرعة الكبيرة التى أشار اليها الطبيب الشرعى والى تويدها التجارب التى أجرتها المحكمة بمعرفة المهندس الفنى أن يقف تماماً ان صح ما ادعاه ويؤيده الشاهدان من سير بطيء كما أن المحكمة لا تجد له مبرراً اطلاقاً مع هذه الظروف التى يقررها نفس المتهم من السير على شريط مخصص أصلاً للترام وكان فى وسعه بدل أن ينحرف إلى اليسار كما اعترف به أن ينحرف إلى الجهة اليمنى وهى خالية وكان من الواجب عليه أن يتدبر عواقب ما فعل وإلا فقد ارتكب خطأ يوجب مسئوليته عنه جنائياً . وفى ذلك قطعت محكمة النقض بأنه إذا جاز لسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه فى أن يتقدم عربة أمامه فإن هذا الجواز مشروط فيه قطعاً أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كي لا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياة شخص آخر إذا لم يأخذ السائق حذره كان

بما يتعلق بموضوع الدعوى فإذا استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة أن المتهم أخطأ أو خالف ما تواضع عليه الناس أثناء المرور فى الطرقات بأن سار بسيارته مسرعاً فوق شريط الترام فوقع منه الحادث الذى سئل عنه فلا يقبل منه أن يجادل فى ذلك لدى محكمة النقض (المرجع السابق ق ٧٧٣ سنة ١٣ ق ١٧٥) .

د وحيث إن لائحة عربات الركوب وعربات النقل والعرف المعلوم يوجب قيادة المركبات إلى يمين الطريق فلا شك أن قائد السيارة الذى يجانب يمين الطريق أو يقودها فى الوسط أو قريباً من الوسط أو إلى اليسار أو على شريط مخصص فى الأصل لممرور الترام فإنه يقودها بكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته .

د وحيث إن تحقيق الاعتراضات التى وجهها الدفاع عن المتهم إلى محكمة الدرجة الأولى يقتضى بيان خطأه وتحرى رابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب والضرر الواقع أى علاقة السبب المباشر بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر لو لم يقع الخطأ واستخلاص هذه الرابطة والفصل فى ثبوتها هى والخطأ مع توافر الفعل المادى وهو القتل كل ذلك يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

د وحيث إن المتهم ينعى على النيابة فى غير موضع من دفاعه ومذكراته أن القضية خالية من الشهود (إثبات) — هذا فضلاً عما أسماه شاهدى الرؤية يرى التمسك بأقوالهما وهما أنيس يؤنس والمسئور جايجر إلا أن القاضى الجنائى يكون اعتقاده من عناصر الدعوى مجتمعة وله أن يطرح شهادة الشهود . بل له أن يطرح الاعتراف إذا ثبت عدم صحته وله أن يركن إلى قرائن الدعوى وماديتها وظروفها وهى كافية

تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ولو أنه في الأصل رخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف الى اليسار رغبته في أن يتقدم ما أمامه من العربات إلا أن هذا الترخيص المنصوص عليه مشروط فيه بنفس تلك اللوائح ألا يترتب عليه ضرر للغير. (نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ ونقض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ بمجموعة القواعد القانونية جزء ٣ صحيفة ٢٨٩ رقم ٢١٧) وفي هذا المعنى ما أورده المؤلف Y. Imperco في مؤلفه *L'automobile devant la fastice* بالصحيفة رقم ١٠٠ إذ قال ما ترجمته : « إن اللوائح لم تستطع مطلقاً أن تتوقع كل الأحوال التي قد تواجه قائد السيارات أثناء سيرهم في الطرقات فقد تعرض بعض الأوضاع التي يرى أن المشرع لم يخطر بها على بال وعندئذ يتعين على قائد السيارات أن يتصرفوا وفق تجاربهم وتقديراتهم الخاصة أو طبقاً لما جرى العرف بمراعاته وأن من صور ذلك صعوبة المرور بسبب عتبة شغلت الناحية اليمنى من الطريق ، فإن قائد السيارة إذ يرى نفسه مضطراً في هذه الحالة للإتياء ليساره ، يلزمه أن يقود سيارته بكل ببطء ليستطيع عند الحاجة وقفها على بعد ثلاثة أمتار على الأكثر مع التنبيه المستمر باستعمال البوق — بل أن عليه عند الضرورة كحالة تعذر المرور أن يخفف من سرعة سيارته إلى سرعة الرجل العادي في مشيته (راجع أيضاً هامس الصحيفة ١٠٠ من المؤلف المذكور إذ به نصوص خاصة بنظام مرور السيارات في الطرق ومنها الفقيه Jules Pevrigot ومنها الفقرتان الأخيرتان من المادتين ٢ و ٣) .

متجهاً بوجهه إلى الجهة الأخرى وكان المجنى عليه مقبلاً الى محطة الترام فكان من الواجب عليه إزاء ذلك أن يفادى الاصطدام به لولا رعوته وعدم تحرزه وسرعته وسيره على شريط الترام وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض بأن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ منه قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من حوادث بسببه ولولم يكن يقع منه أي خطأ آخر (نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٤٤ بمجموعة القواعد القانونية جزء ٦ صفحة ٣٨٩ رقم ٣٥٥ وجارسون بند ٢٢) . وأن عبور المجنى عليه الطريق فهو وإن ساعد على إصابته إلا أنه لم يكن سببها الوحيد ولا يجب مسئولية المجنى عليه في عدم مراعاته لإجراء ما يلزم من طرق وقاية الجمهور بل إن المسئولية هناك واجبة على المتهم كاملة لأن وفاة المجنى عليه ما كانت تقع لولا وقوع الحادث (مازو جزء ٢ بند ١٦١٣) .

« وحيث إن المحكمة بعد ما تقدم لا تعول كثيراً على ما قرره المتهم والشاهد أنيس يؤنس من أن المجنى عليه اصطدم بباب السيارة الآيمن الخلفي فهو من قبيل الدفاع المرتب إذ أنه فضلاً عما تقدم من أدلة لثبوت الإهمال وعدم الاحتياط والسرعة الزائدة فإنه من غير المعقول أن يربا هذه الواقعة باعنيهما ما دام الاصطدام على زعمهما في هذا الباب الخلفي الآيمن قد حدث أثناء سير السيارة وهما في مقدمتها . أما إذا كانا قد سمعا هذا فقط فانهما لم يقولوا ذلك أصلاً ومن ثم ترى المحكمة أن ذلك منهما لم يكن إلا بسبيل درء المسئولية عن المتهم . وإذا فقد تسبب المتهم بإهماله وعدم احتياطه في وقوع الحادث وهو يقود سيارة صغيرة جديدة متينة القرامل في طريق واسع في وضع النهار حوالي الساعة

« وحيث إن المتهم اعترف بأنه رأى المجنى عليه أولاً على بعد خمسة أو ستة أمتار ثم قرر أنه انقطع عن رؤيته بعد ذلك وبعد أن كان

١٠٣٠ صباحاً وهذه المحكمة إذ تؤيد محكمة الدرجة الأولى في تصويرها للحادث ترى أيضاً أنه لا بد إن كان المتهم مشغولاً بأمر ما خصوصاً وقد كان بجواره سائق سيارات الشركة أنيس يؤنس وفي أول يوم يجرب فيه القيادة للعمل لديها فهو بذلك يكون قد صدم المجنى عليه أثناء عبوره بسيارته صدمة قوية فأودت هذه الصدمة بحياته ولم تمنع شدة الاصطدام من حدة السيارة ولم يقف بها المتهم إلا بعد ذلك بنحو عشرة أمتار تقريباً ولولا هذا الخطأ الذي ارتكبه المتهم بصورتها المذكورة لما حدثت وفاة المجنى عليه .

« وحيث إنه يكفي لقيام رابطة السببية بين خطأ المتهم وقتل المجنى عليه هو الذي اقتنعت به المحكمة وثبت لديها مما سبق بيانه من أن القتل حدث عن خطأ مما هو مبين في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وأن بين هذا الخطأ المرتكب والضرر الواقع رابطة بسببية مباشرة تحققت من عدم إمكان تصور حدوث قتل المجنى عليه لولا وقوع هذا الخطأ من المتهم وفي ذلك مع ما تقدم جميعه ما يرد على دفاع المتهم ومن أنه على غير أساس من الواقع أو القانون .

« وحيث إنه لجميع ما تقدم من أسباب وما لا يخالفها من أسباب محكمة الدرجة الأولى ترى المحكمة تأييد الحكم من جهة الادانة . إلا أنه نظراً لظروف الحادثة وملابساتها ولعدم وجود سوابق للمتهم ترى تخفيض العقوبة المقررة بها إلى مدة سنة واحدة مع الشغل .

« وحيث إنه عن الدعوى المدنية فقد أفاض المدعى المدني وأسهب الدفاع عن المتهم في مذكراتهم عن الأسس القانونية في خصوصية هذه الدعوى .

« وحيث إن ركن الخطأ المطلوب في دعوى التعويض المدنية يتحقق كلما كان أساس التعويض جريمة ما مهما قل شأنها لأن كل خطأ جنائي مهما خفت درجته يكون في ذاته خطأ مدنياً والحكم الجنائي القاضي بالادانة يستلزم حتماً أن ضرراً قد حدث ويوجب الحكم بالتعويض عن هذا الضرر .

« وحيث إن المدعى المدني قرر في مذكرته الأولى أن التعويض الذي يطلبه الوالد عن الضرر الذي لحق ابنه يجب أن يشمل المصاريف التي صرفها على ولده لتربيته وتعليمه وأن المسؤولية التقصيرية ونظرياتهما قد أصبحت في هذا العصر تختلف عما كانت من قبل بما دعا المشرع المصري إلى تقرير المسؤولية الشيشية التي لم تكن مقررة من قبل (المادة ١٧٨ من القانون المدني) . وأن محكمة النقض الفرنسية حكمت أخيراً بأنه يجوز عد المصاريف التي أنفقت في تعليم الولد وتثقيفه داخلة في الضرر المادي الناتج عن وفاة الابن والمطلوب التعويض عنه مادامت هذه المصاريف (بوفاة المصروف عليه) قد أصبحت عديمة الجدوى (حكم محكمة النقض الفرنسي بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ المنشور في الأسبوع القضائي ١٩٢٩ صفحة ١٣٧٢ ومنوه عنه في كتاب لالو المسؤولية المدنية طبعة ١٩٤٩ صفحة ٩٨ بند ١٤٣) . وأن المحاكم في بلجيكا تجرى على هذا النظر وهو أن الآباء يعتبرون أنهم قد ضرروا ضرراً محققاً بسبب ضياع ما أنفقوه على أولادهم ليعاونوهم على مواجهة الحياة وحققهم في هذا لا يمكن أن يكون محل اعتراض (راجع كتاب جاستن شويند جزء ثان الموسوعة العلمية للقانون الجنائي الطبعة الثالثة الجزء الثاني صفحة ٤٥١ بند ٣٥) فإذا حسبت المصاريف التي صرفت في تعليم المجنى

جميع الصور .

ثم أضاف المدعى المدني إلى ما تقدم أن الأقارب الأقربين للمضروب حق المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تصيبه شخصياً عن الفعل الضار الواقع على قريبهم كما لم أيضاً إذا كانوا ورثة أن يرفعوا دعوى التعويض الموروث عن المضروب إذا ما توفي بسبب الحادث وبعد وقوعه بمدة طالت أو قصرت ما دامت تسمح في القانون بأنه قبل أن يموت كان حياً يرزق له ذمة مالية تورث عنه (جارو في المسؤولية المدنية طبعة ١٩٣٤ جزء ثاني صفحة ٧١٧ بند ١٩٠٥ وكتاب لالو صفحة ١٢٨ بند ١٨٥) وإن الفقيه لالو قرر أنه إذا كانت وفاة المضروب حصلت بعد الحادث وقبل الحكم فإن الورثة يكون لهم صفتان إحداهما عن المتوفى يطالبون بتعويض الضرر الناشئ عن الحادث مادياً كان أو أدبياً كما يكون لهم أن يطالبوا به شخصياً بتعويض عن الضرر الذي لحقهم مادياً كان أو أدبياً وأن المضروبين الضرر المادى والضرر الأدبى أمر يطول شرحه (لالو صفحة ١٠١ بند ١٤٩٥) ولذا يجوز انتقال الحق إلى الورثة دائماً ما لم يكن الضرر أدبياً أى أدبياً بحثاً بحيث يتصل بشخص الدائن المضروب وحده كالقذف مثلاً والقاضى في المسؤولية التقصيرية يراعى في التقدير جميع الظروف الملازمة (المادة ١٧٠ مدنى) وعلى ما هو ظاهر من الأعمال التحضيرية يجب على القاضى عند الحكم بالتعويض أن يراعى مبلغ الخطأ وجسامته وحالة المسئول عن تعويض الضرر ويجب ألا يتردد القاضى في الحكم في التعويض الذى يراه مناسباً للضرر كاملاً متى كان مدينه مليئاً مقدراً (الأعمال التحضيرية جزء ثان صفحة ٢٩٠ وما بعدها) .

وحيث إن الدفاع عن المتهم والمسئولين عن

عليه وتربيته من أول حياته حتى بلغ سن العشرين في جميع مراحل التعليم وحتى بلغ السنة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد وكان على باب الحياة العملية في مهنة من أعظم المهن وأخطرها وقد أفقد فعل المتهم المجنى عليه حياته وهو في مقتبل العمل وعلى جانب كبير من الثقافة كان لذلك في التقدير أثر عظيم .

وأن المادة ١٧٨ من القانون المدنى تدل على أن صاحب الشيء بعد مسئولاً عن الأضرار التي تنجم عنها ولو لم يمكن إثبات أى تقصير عليه ولو لم يكن مخطئاً أصلاً وفي عرف جميع القوانين التي أخذت بالمسؤولية الشئئية تلزم المتسبب بالتعويض ما لم يثبت أن الحادث يرجع إلى خطأ المضروب أو إلى سبب أجنبي عنه لا يد له فيه وسائق السيارة هو أول المتولين حراستها سواء كانت في حالة وقوف أو في حالة حركة . ولقد ضربت الأعمال التحضيرية بهذه الحادثة المثل على المسؤولية الشئئية بالسيارة وسائق السيارة (الأعمال التحضيرية جزء ثان على المادة ١٧٨ ص ٤٣٤ وما بعدها) .

ثم إن الشارع قد أسس المسؤولية على قواعد ثابتة واستعمل في المادة ٢٢٢ عبارة « النتيجة الطبيعية » لأنها أمعن في الدلالة على المقصود من عبارة النتيجة الحسالة المباشرة التي استعملها القانون المدنى القديم ونص في المادة ٢٩٩ على أنها تنصرف إلى الضرر الذى لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه (جزء ثان على المادة ٢٢١ صفحة ٥٦٤) علماً بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن جميع الضرر الناتج عن الفعل كما جرى على أنه لا فرق بين الخطأ الجنائى والخطأ المدنى . وأن مادة القتل بإهمال تشمل جميع صور الإهمال والتقصير وإن كانت عبارتها جاءت على منيل الحصر فهذه العبارة تتناول

ويتعين إلغاؤه قانوناً ورفض الدعوى المدنية تبعاً لذلك .

ثم سرد الدفاع أيضاً منطوق بضعة أحكام ذهبت إلى أن المصاريف التي تنفق لتربية وتعليم الولد لا يصح أن يتحملها من تسبب في الحادث لأن الوالدين لم يقوما إلا بواجبهما نحو أولادهما — وأنه لا يستحق تعويضاً ما عدا ضياع المصاريف التي أنفقت على تعليم ولد توفي أثر حادث ولا عن ضياع الأمل فيما كانت تنتظره عائلة هذا الولد من مساعدة في المستقبل . ولا يستحق الوالد في هذه الحالة سوى التعويض عن الضرر الأدبي لحسب — ولا يستحق والد المجنى عليه أى تعويض عن حادث ما لم يقيم الدليل على أن ابنه هو الذى كان ينفق عليه حال حياته . أما عن نظرية ثراء المسئول فيدفعها المتهم والمسئولون ويفسرون عبارة الظروف الملازمة لجسامة الخطأ ونتائج الطبيعة وأن الأعمال التحضيرية تشير إلى أنه بعد أن يستبين القاضى عناصر تقدير التعويض الواجب فإنه ينظر إلى حال المدين عسراً ويسراً بحيث إذا قضى بكامل التعويض كان ذلك سبباً في إرهاب المدين وتجريده من موارد معيشته بأنه يقوم بتخفيف التعويض الذى يقضى به وليست درجة ثراء المسئول سبيلاً إلى مضاعفة التعويض عليه بأكثر مما يستحقه المضرور فعلاً من ذلك التعويض لأن ذلك لا تقبله قواعد الأخلاق وطبائع الأمور ونواميس المجتمع ويكون مال الناس نهياً للطامعين .

وحيث إن الدفاع قد ذهب أخيراً إلى أن الوالد له عن شخصه — في الضرر المادى — أن يطالب بكل ما صرفه على ابنه في أعقاب الحادث ونتيجة له كمصاريف العلاج والتعويض إن وجدت ومصاريف التجهيز والدفن وأنها حق

الحق المدنى قد أسهب في تناول جميع هذه الأمور في المذكرة الأولى كما قدم أحكاماً عدة استند إليها في تبيان وجهة نظره فأولا نقل عن مؤلف لالو ص ١٣٠ ما يلى : « غير أن هذا الرأى (حق الورثة في المطالبة بتعويض الضرر الأدبى الذى يلحق مورثهم) حاربه شراح كثيرون واستبعدته أحكام عديدة واستندوا في ذلك إلى أنه طبقاً لحكم المادة ٧٢٤ مدنى فرنسى تؤول دعوى التعويض عن الضرر الذى أصاب المتوفى إلى ورثة هذا الأخير غير أن هذه الدعوى التى تشمل الأضرار التى تصيب مال المتوفى لا يمكن أن تشمل الأضرار التى تصيب شخصه إذ أن هذه الأضرار الأخيرة لا تمس الذمة المالية الخلفة للورثة عن المتوفى . »

وإذا فدعوى التعويض المادى للورث عن حادث إصابته قبل وفاته هو حق شخصى بحيث لا يورث عنه بحال من الأحوال . وتعويض الضرر الأدبى عن الآلام التى أصابت المجنى عليه نتيجة للحادث الذى انتهى بوفاته بعد فترة قصيرة هى حق شخصى للمتوفى ولا ينتقل إلى ورثته . وقد قدم منطوق عدة أحكام أجنبية ومصرية مختلطة ذهبت إلى أن أفراد عائلة المتوفى لا يمكنهم كورثة مباشرة دعوى التعويض عن الآلام التى عاناها المجنى عليه ولكن لهم المطالبة فقط بتعويض الضرر الأدبى الذى يكون أصابهم من جراء الحادث (راجع الصفحتان ٢٣ و ٢٤ وما بعدهما من مذكرة الدفاع) وأنه ما دام المدعى المدنى قد أقام الدعوى لابهضته الشخصية وإنما بصفته وارثاً كما سبق البيان وفي الحكم المستأنف تكون هذه الدعوى واجبة الرفض قطعاً ويكون الحكم المستأنف إذ قضى له بالتعويض بصفته وارثاً للمجنى عليه في غير محله

خالص للآب لا مرية فيه - وأما عن الضرر الأدبي وهو ما يقتضيه الوالدون بسبب اللوعة التي يكابدونها بفقد الولد إذ مات فذلك حق طبيعي لا جدال فيه أيضا جرت أحكام القضاء على الحكم به للوالدين تخفيفاً لحسرتهم وإن اختلفت تلك الأحكام في تحديد القدر والقيمة لأن الأصل في الضرر الأدبي أنه لا يقدر بمال ومهما أوتي الوالدون من العرض الزائد فذلك لم يعوضهم مثقال ذرة عما فقدوا .

وحيث إن هذه المحكمة وقد استعرضت جميع ما ذهب إليه الطرفان وما أدلوا به من حجج وعرضوه من آراء فقهية ونصوص وأحكام وقد بان لها من ظروف الدعوى وما تبينته من بحثها ومعاينتها وملابساتها أن المتهم وهو عامل لدى المسئولين أصحاب السيارة التي كان يقودها ومدير الشركة المسئول راكباً بها وقد حق عقاب المتهم لما اقترفت يده وأن ما أصاب المدعى المدني وهو والد المجنى عليه له كل الحق في تعويض ما أصاب شخصه من أضرار مادية كانت أو أدبية تلك الأضرار التي نشأت عن وفاة ولده في ريعان شبابه بسبب الحادث وهم متضامنون جميعاً فيها وقد نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني بأن التعويض يشمل الضرر الأدبي أيضاً ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء وقضت الفقرة الثانية منها : ومع ذلك لا يجوز الحكم

بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وقد جاء بمذكرة المشروع التمهيدي للأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري ما يلي :
يعتد في المسؤولية التعاقدية بالضرر الأدبي وفقاً للأحكام التي تقدمت الإشارة إليها في المسؤولية التقصيرية. وغنى عن البيان أن تصور الضرر الأدبي أيسر في نطاق المسؤولية التقصيرية منه في نطاق المسؤولية التعاقدية .

وحيث إن هذه المحكمة مستلهمة في تقدير مبلغ هذا التعويض جميع ما تبين لها من ظروف وملابسات الدعوى ترى أنه مهما حكم للمدعى المدني بأي مبلغ من المال قلن يعوضه هذا فقد ولده الشاب فالحسرة دائمة والذكرى الأليمة لفقدته مستمرة واللوعة من جراء الحادث لها أثرها الدائم . إلا أن الحكم بمبلغ تقدره مع جميع هذه الظروف وهوسنة آلاف من الجنيهات مناسب كل المناسبة لتخفيف هذا الأثر والتعويض بعض الشيء عما أصابه وهي لذلك كله ترى تعديل الحكم المستأنف طبقاً لما تقدم .

(قضية النيابة وآخر مدع مدني ضد أحمد إبراهيم أبو زيد وآخرين مسئولين بالحقوق المدنية رقم ٦٢٩٠ جنح س جنوب القاهرة سنة ١٩٥١ و ٧٥٨١ جنح السيدة سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية حسن سلامة بك وكيل المحكمة ومحمود رشدي وحسن عبد الحميد القاضين وحضور الأستاذ عدلى نسيم وكيل أول نيابة جنوب القاهرة) .

قضاء الأحوال الشخصية

٢٤٦

محكمة طنطا الابتدائية

١٦ يناير سنة ١٩٥٢

باع رجل لزوجته عشرة أفدنة بسعر القدان ٢٠٠ ج. وحرر لها سنداً يبلغ ٤٠٠٠ جنيه. قدم بعض أولاده طلباً لتوقيع الحجر عليه للسفه والغفلة. قائلين بأن الثمن السمي في العقد يقل كثيراً عن ثمن الثل. ثم قرروا بأن هذه التصرفات في الواقع صورية لم يدفع لها مقابل. وأن الرجل ما زال منتفعاً بأملكه وهي سبعة عشر فدانا بما فيها القدر المكتوب للزوجة.

المبادئ القانونية

١ — السفية هو من يبذر ماله وينفقه على خلاف مقتضى العقل والشرع فيما لا مصلحة له فيه.

وذو الغفلة هو من لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة فيغن في البيع لسلامة قلبه.

٢ — إذا تصرف المورث في ملكه لبعض الورثة إشاراً لهم وحرماناً للبعض الآخر في الميراث فإن مثل هذه التصرفات لا ينشأ عنها حق الورثة الآخرين في طلب توقيع الحجر على المورث حال حياته.

وإنما قد ينشأ عنها حقهم في الطعن عليها بأنها وصية إذا توفرت أسباب ذلك قانوناً.

٣ — حق الورثة في تركه مورثهم.

لا يتولد إلا بعد وفاة هذا المورث.

٤ — لكل مالك الحق في التصرف فيما يملكه لمن يشاء. فبيع المطلوب الحجر عليه جزءاً من أملاكه لبعض ورثته نظراً لقيامهم بشئونه وتعهد مصالحه ليس أمراً موجبا للحجر.

٥ — القول بأن المقصود من تصرف المورث لبعض الورثة هو حرمان طالبي الحجر من الميراث — على فرض صحته — لا مانع منه قانوناً — وإن كان ما يمنع منه ديانة. وليست المحاكم الحسنية هي الرقبة على الناس في أمور دينهم. بل حساب كل عامل في أمر دينه على خالقه وحده.

المحكمة

د من حيث إن واقعات الدعوى تجعل في أن أنور حسين المراسي ومحمد حسين المراسي قدما بتاريخ ١٩٥١/٩/٢ طلباً لحضرة وكيل نيابة طنطا الحسنية قرراً فيه أن والدهما حسين أفندي حسين المراسي يبلغ من العمر حوالى السبعين عاماً وأنه مريض منذ زمن طويل مرضاً أثر على أعضائه وجعله في حالة لا يمكن الاطمئنان معها على أنه يحسن التصرف ويتصرف تصرفاً صادراً عن إرادة سليمة وإدراك صحيح للأمور والتسما توقيع الحجر عليه لسوء حالته الصحية وعدم قدرته على التصرف في أمواله.

« ومن حيث إن معاون المحكمة الحسنية قام
بمحصر أموال المطلوب الحجر عليه فقدرت بمبلغ
خمس آلاف جنيه ورشح للقوامة عليه ابنه
محمد حسين حسين المراسى أفندى .

« ومن حيث إن النيابة الحسنية باشرت
التحقيق في طلب الحجر فقصم الطالبان على
ما أورداه في الطلب وأضافا أن والدهما يملك
١٧ فداناً باع منها عشرة أفدنة لزوجته كما حرر
لها سنداً بمبلغ أربعة آلاف جنيه وكل ذلك
صدر منه بغير وعى ولا فهم . — ولما سئل
المطلوب الحجر عليه عارض في طلب الحجر
وقرر أن عنده ضغط دم إلا أن ذلك لا يؤثر
على قواه العقلية وأنه قادر على إدارة أملاكه
بنفسه واعترف بأنه باع العشرة أفدنة وحرر
السند لزوجته .

وبسؤال من رأت النيابة سؤالهم في
التحقيق من رجال الحفظ والأقارب أجمع
غالبيتهم على أن الرجل كفء لإدارة أمواله
ويعمل شيخاً للبلدة ولا موجب للحجر عليه .
كما قرر حضرة الطبيب الشرعى الذى ندبته
النيابة لفحص المطلوب الحجر عليه أن
الرجل متمالك لقواه العقلية وأن حاله الصحية
تسمح له بإدارة أمواله بنفسه — وقد طلبت
النيابة في مذكرتها عندئذ رفض طلب الحجر .

« ومن حيث إن الطالبين — عندما نظر
طلبهما بالجلسة بعد ذلك — عدلا عن السبب
الأول الذى كانا يستندان اليه في طلب الحجر
وادعيا بأن والدهما سفيه وطلبا الحجر عليه
للسفه قائلين بأنه تصرف لزوجته بالبيع في
عشرة أفدنة بسعر ٢٠٠ ج للفدان الواحد في
حين أن ثمن الفدان لا يقل عن ٦٠٠ ج .

« ومن حيث إن هذه المحكمة — تلقاء
ما أثاره الدفاع عن طالبي الحجر من ناحية السفه
والتصرف المشار إليه — رأت استيفاء تحقيق
الموضوع على ضوء ذلك السبب الجديد وقررت
ندب النيابة الحسنية لاستكمال التحقيق . وقد
قامت النيابة بذلك بمحضرها المؤرخ ٦ ديسمبر
سنة ١٩٥١ وبسؤال الطالبين قررا أن والدهما
يملك سبعة عشر فداناً وأنه في سنة ١٩٤٨ باع
لزوجته صالحه المراسى عشرة أفدنة بسعر
الفدان ٢٠٠ ج كما أنه حرر لها سنداً بمبلغ أربعة
آلاف من الجنيهات . وأنه في واقع الأمر لم
يقبض منها نقوداً وأن تلك التصرفات صورية
مقصود بها إثارة الزوجة على باقى الورثة
— وقررا بأن ذلك التصرف دليل على السفه
كما دلا على غفلة والدهما أيضاً بأن الثمن
المسمى في عقد البيع يقل كثيراً عن ثمن المثل .
وأضافا بأن الأطيان ما زالت تحت يدهم جميعاً
وأن والدهما هو الذى يستغلها معهم وينفق
إيرادها عليهم هو وزوجته وأولاده جميعاً .

« ومن حيث إن المطلوب الحجر عليه أقر
بتحقيقات النيابة بأنه باع عشرة أفدنة لزوجته
في مقابل ألفين من الجنيهات قبضها منها كما أقر
بأنه قبض منها أربعة آلاف من الجنيهات حرر
لها سنداً وزعم بأنه أنفق ذلك في شئون
الأسرة وفي تزويج بناته الأربع وابنه — أحد
طالبي الحجر .

ولما سئلت الزوجة قررت أنها اشترت
الأفدنة العشرة من زوجها وأقرضته المبلغ
الذى تحرر به السند وادعت أنها كانت تملك
سبعة أفدنة ميراثاً عن والدها وأن الزوج يضع
يده على ذلك القدر كما يضع يده على أرضه

جميعها — يزرعها وينفق إيرادها عليها وعلى أولادها .

« ومن حيث إن النيابة طلبت في مذكرتها الثانية رفض طلب الحجر على أساس أن المطلوب الحجر عليه لا يقوم به سبب من أسباب الحجر سواء كان السفه أو الغفلة أو غيرها .

« ومن حيث إن طالبي الحجر — على ما تبين من دفاعهما الشفوي ومذكراتهما التحريرية — قد أصرا على طلب توقيع الحجر على والدهما للسفه والغفلة . مستندين في ذلك إلى أن والدهما إذ حرر لزوجته عقد العشرة أفدته وسند الأربعة آلاف من الجنيهات قد ذكر في عقد البيع أن سعر الفدان ٢٠٠ ج وهو يساوي حوالى ٦٠٠ ج الأمر الذى يدل على أنه يغبن غبنا فاحشاً في معاملاته . وأضافا أن وجه السفه في تصرفات والدهما مأخوذ من اعترافه بتحقيقات النيابة من أنه أففق تلك المبالغ — وهى حوالى ستة آلاف من الجنيهات — في تزويج بناته وأحد أولاده المذكور — الأمر الذى يدل على السفه واتهما بعد ذلك كله إلى القول بأن الرجل في الواقع ونفس الأمر لم يقبض ثمناً ولا نقوداً وأن البيع والسند إنما قصد بهما إثارة الزوجة وحرمان باقى الورثة من معظم أملاكه وقررا أن ذلك في رأيهما موجب لتوقيع الحجر للسفه والغفلة .

« ومن حيث إن المطلوب الحجر عليه طلب بلسان الدفاع عنه رفض الطلب قائلاً بأنه طلب كيدى قدمه ولداه بتحريض من أخيه — الذى يتزوج الطالب الأول من ابنته — بسبب البيع الذى صدر منه للزوجة والذى سترتب عليه حرمان الطالب الأول وأخيه من جزء من

تركة والدهم بعد وفاته — وأضاف بأن هذا التصرف سوف لا يمكن الطالب الثانى من الاستيلاء على نصيبه فى ميراث أبيه بعد وفاته خشية تبديده على شهواته .

« ومن حيث إن هذه المحكمة وهى بسبيل الفصل فى الدعوى — تستخلص من مطالعة الأوراق وبما سبق تبيانه أن طالبي الحجر قررا بصدد عقد البيع الصادر من والدهما لزوجته أنه فى الواقع عقد صورى لم يقبض والدهما ثمناً لها واعترفاً بأن العين المبيعة لا زالت تحت يد والدهما ينتفع بها . كذلك قررا بالنسبة لسند الستة آلاف جنيه أن والدهما فى الحقيقة لم يقبض مقابله وأنه سند صورى .

« ومن حيث إن السفه — كما عرفه رجال الفقه — هو من يذر ماله وينفقه على خلاف مقتضى العقل والشرع فيما لا مصلحة له فيه . ولا غرض صحيح (كتاب الأحوال الشخصية للمرحوم محمد زيد الاياني بك ص ١٦٥) كما أن ذا الغفلة من لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة فيعين فى البيع لسلامة قلبه .

« ومن حيث إن الطالبين اعترفاً بأن المطلوب الحجر عليه لم يأخذ ثمناً للأرض التى باعها لزوجته وكذلك لم تدفع له الزوجة قيمة السند الذى حرره لها وقررا بأن تلك التصرفات صورية قصد منها إثارة بعض الورثة وحرمان البعض الآخر من الميراث بعد الوفاة .

« ومن حيث إن مثل هذا التصرف ليس موجباً لتوقيع الحجر فالإنسان مادام فى حالة صحته وحافظاً لقواه العقلية حر فى ملكه يتصرف فيه كما يشاء لورثته .

« ومن حيث إنه من المقرر فقها وقضاء أنه إذا تصرف المورث في ملكه لبعض الورثة إثارة لهم وبقصد حرمان باقي الورثة من حقهم في الميراث فإن مثل هذه التصرفات لا ينشأ عنها حق الورثة الآخرين في طلب توقيع الحجر على المورث حال حياته . وإنما قد ينشأ عنها حقهم في الطعن عليها بأنها وصية إذا توفرت أسباب ذلك قانوناً . كما أن حق الورثة في تركه مورثهم لا يتولد إلا بعد وفاة هذا المورث .

« ومن حيث إن قضاء المجلس الحسبي العالي من قديم جرى على أنه لا يسوغ توقيع الحجر على شخص لمجرد بيعه لبعض ورثته جزءاً من أملاكه (راجع حكم المجلس الحسبي العالي في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ بالحاماة السنة الثالثة رقم ٤٠٢ ص ٤٩٩) إذ قرر ما يأتي : — لكل مالك الحق في التصرف فيما يملكه لمن يشاء . فبيع المطلوب الحجر عليه جزءاً من أملاكه لبعض ورثته نظراً لقيامهم بشئونه وتعهد مصالحه ليس أمراً موجباً للحجر ، (وحكم المجلس الحسبي العالي في ١١ يناير سنة ١٩٣١ بالحاماة السنة الحادية عشرة رقم ٣٥٦ ص ٧٠٥) وقرر ما يأتي : — « إذا فُرض وكان المقصود من تصرف والد لأولاده حرمان الزوجة من الميراث — ولو جرد هذا الوالد نفسه من ملكه لمصلحتهم فليس ما يمنع من ذلك شرعاً ولا قانوناً — ولا يستوجب الحجر . . . الخ .

« ومن حيث إنه يخلص مما سلف جميعه أن طالبي الحجر لا يطلبان الحجر على والدهما — في الحقيقة والواقع — لأنه مجنون أو معنوه ولا ذو غفلة ولا سفیه بل لمجرد أنه يريد حرمانهما من بعض الميراث بهذا التصرف الذي يقولون

عنه إنه صوري ومثل هذا التصرف لاسفه فيه ولا غفلة بل هو تصرف جرى به عرف الناس كل يوم . والناس هم الأدرى بمصالح أنفسهم ومصالح عائلاتهم وبالمواطن التي يهدى اليهم نظرم لوضع ثمرة كدم وأنعابهم فيها .

« ومن حيث إن ما قيل من أن المقصود بهذا التصرف هو حرمان طالبي الحجر من الميراث فهذا على فرض صحته لا مانع منه قانوناً وإن كان ما يمنع منه ديانة فليست المحاكم الحسبية هي الرقبة على الناس في أمور دينهم بل حساب كل عامل في أمر دينه على خالقه وحده .

« ومن حيث إنه لذلك كله لا ترى المحكمة أن بالمطلوب الحجر عليه سبباً من أسباب الحجر التي أوردتها المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث إنه بالنسبة للمصروفات والآتعاب ترى المحكمة إلزام الطالبين بها عملاً بالمادة ٨٨٣ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ إذ قد أخفقا في طلبهما .

(القضية رقم ١٢ ب سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية محمد مصطفى موسى بك رئيس المحكمة ومحمد محمد نجيب الملاح وعثمان رأفت القاضين وحضور الأستاذ برهام غازي وكيل النيابة) .

٢٤٧

محكمة طنطا الابتدائية

٣٠ يناير سنة ١٩٥٢

تقدم طلب سلب ولاية أب على ابنته القاصرة لأنه باع النصف فدان الذي تملكه ابنته . واشترى بالثمن منزلاً يسكنه هو وزوجته مع القاصرة . وقد طلبت النيابة سلب الولاية اعتماداً على ذلك وعلى ما قرره رجال الإدارة المحليين من أن الأب متلاف سيء السلوك .

المبادئ القانونية

١ - مجرد بيع الولى الشرعى (الأب)

نصف فدان تملكه ابنته القاصرة وشراء دار لها بالثمن ليس موجبا لسلب ولايته .

٢ - سكنى الأب وزوجته مع ابنته القاصرة فى الدار التى اشتراها لها لا يدل على سوء تصرفه فالأب يملك حق الولاية على المال وعلى النفس معاً ومن غير المفهوم أن يطلب منه أن يسكن بعيداً عن ابنته التى هى فى مسيس الحاجة إلى رعايته وملاحظته خصوصاً وقد بلغت الرابعة عشرة من عمرها .

٣ - مجرد قول العمدة والشيخ فى تحقيقات النيابة إن الأب سىء السلوك يتعاطى المكيفات فى عبارات مرسلة عامة لا تنطوى على وقائع محددة ثابتة لا يرقى إلى حد الدليل المقنع المستوجب لسلب ولاية والد على ابنته .

المحكمة

د من حيث إن حامد محمد قطب الأشول قدم بتاريخ ٣٠ إبريل سنة ١٩٥٠ طلباً بسلب ولاية محمد الشريبنى ريشة على القاصرة رثيفة محمد الشريبنى ريشة على أساس أن المطلوب سلب ولايته تصرف بالبيع فى نصف فدان يملك للقاصرة إلى المدعو جل الخائق السيد اسماعيل .

د ومن حيث إنه بسؤال الطالب بمحضر تحقيق النيابة الحسنية أصر على طلبه قائلاً بأن

المطلوب سلب ولايته كان متزوجاً من أخته وأعقب منها تلك البنت القاصرة وأنه باع النصف فدان الذى ورثته البنت عن أمها وأن البيع لم يكن له موجب . وبسؤال المطلوب سلب ولايته أقر بأنه حقيقة باع النصف فدان نظير ثمن قدره مائتى جنيه من نحو سنة وقبض الثمن وأنه اشترى لابنته القاصرة منزلاً بهذا المبلغ نظراً لعدم وجود منزل لها بأوطها وأنه قدم عقد الشراء فى الملف وأضاف بأنه هو القائم الآن بالاتفاق عليها وبسؤال العمدة وشيخ الناحية قررا بأن من المصلحة سلب ولايته لسوء سلوكه .

د ومن حيث إن النيابة طلبت بمذكرتها وقتئذ رفض الطلب على أساس أن القاصرة أصبحت لا مال لها ولا جدوى من سلب الولاية .

د ومن حيث إن المحكمة إذ لاحظت فى دفاع المطلوب سلب ولايته أنه قرر بأن الثمن الذى باع به النصف فدان قد اشترى به للقاصرة منزلاً . وأن ضمن أوراق الدعوى عقد شراء ذلك المنزل وهو مؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - كما لاحظت أن التحقيق لم يتناول هذا الدفاع بالتحقيق فقررت تدب النيابة الحسنية للتحرى عن صحة عقد البيع المقدم من المطلوب سلب ولايته . وقد قامت النيابة بالتحقيق وتبين من مناقشة الشهود أن العقد صحيح كما سئل البائع فأيد ذلك .

د ومن حيث إن النيابة قدمت بعد ذلك مذكرة تطلب فيها سلب الولاية لظهور مال للقاصرة وهو المنزل الذى اشتراه لها والدها (المطلوب سلب ولايته) - واعتبارها أن فى بيع النصف فدان واستبداله بالمنزل الذى يسكنه الرجل مع ابنته ومع زوجته - واعتبارها

أن في ذلك سوء تصرف يوجب سلب الولاية علاوة على ما جاء بأقوال رجال الإدارة المحليين من أن الرجل متلاف يتعاطى المكيفات .

د ومن حيث إن المحكمة لاتوافق النيابة على ما ارتأته من أن مجرد بيع الولي الشرعى نصف فدان تملكه ابنته القاصرة وشراء دار لها وباسمها موجب لسلب ولاية الأب على ابنته . كما أن سكنى الرجل وزوجته مع ابنته في تلك الدار ليس مبرراً لسلب الولاية فالرجل ولي شرعى — أب — يملك حق الولاية على المال وعلى النفس معاً ومن غير المفهوم أن يطلب منه أن يسكن بعيداً عن ابنته التي هي في مسيس الحاجة إلى رعايته وملاحظته خصوصاً وقد بلغت الرابعة عشرة من عمرها كما هو واضح من التحقيقات . كما أن ماورد في أقوال رجال الإدارة المحليين عن الرجل من أنه سيء السلوك يتعاطى المكيفات ليس إلا مجرد عبارات مرسلة عامة لاتطوى على وقائع محدودة ثابتة ولا ترقى إلى حد الدليل المقنع المستوجب لسلب ولاية والد على ابنته .

د ومن حيث إنه مما يؤيد ماذهبت إليه

المحكمة ما هو ثابت من التحقيقات من أن ثمن المنزل عبارة عن مائتى جنيه وهو نفسه قيمة ما قبضه الرجل ثمناً للنصف فدان المباع . ومن أن المنزل يحتوى على دكان ضمن مبانيه وماقرره شيخ البلدة حسن حسن ريشة من أن المنزل يساوى من الثمن ١٥٠ جنيهاً أو ٢٠٠ جنيه ومن أن والد البنت القاصرة أولى بها وأصلح للولاية عليها من غيره .

د ومن حيث إنه تلقاء ما تقدم ترى المحكمة أنه ليس في ظروف الدعوى ما يدعوا لاستجابة الطلب وسلب الولاية إذ المادة ١٠ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن سلب الولاية أو الحلد منها يكون إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لآى سبب آخر أو خيف عليه منها — وشئ من ذلك غير متوافر في واقعة الدعوى المعروضة . ومن ثم يتعين رفض الطلب وإلزام مقدمه — وقد أخفق في طلبه — بالمصروفات عملاً بالمادة ٨٨٣ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

(القضية رقم ١٤ ب سنة ١٩٥١ بالهيئة السابقة) .

القضاء المستعجل

٢٤٨

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

بحث أصل الحق وتفسير العقود . والسكوت
الطويل . تتنافى مع الاستعجال .

المبدأ القانوني

إذا استلزم النزاع بحث أصل الحق
وتفسير عقد الإيجار ومعرفة ما إذا كان
يشمل عيناً معينة أم لا . وتطلب الأمر
فحص حالة مضي عليها بضع سنوات مع
السكوت عليها — فإن هذا يتنافى
والاستعجال الذي هو ركن أساس يستوى
عليه القضاء المستعجل . كما يتنافى مع بحث
أصل الحق والمساس به الأمر المخطور
عليه قانوناً .

المحكمة

د حيث إن محمل وقائع الدعوى تخلص في
أن صاحبة السمو الأميرة رقية حلیم بصفتها
ناظرة على وقف المغفور له الأمير عبد الحلیم باشا
أقامت الدعوى ١٩٥١/٣٤٥٨ مستعجل جزئى
القاهرة طلبت فيها طرد المستأنف من بدروم
المنزل رقم ١٢ بميدان بركة الفيل قسم السيدة
مع إلزامه المصاريف والأتعاب وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل بغير كفالة وبنسخة الحكم
الأصلية . وشرحت دعواها بأن المستأنف

استأجر من دائرة سموها الدور الأول من المنزل
رقم ١٢ بميدان بركة الفيل قسم السيدة لكنه فى
الأيام الأخيرة وضع يده على بدروم المنزل
بدون سبب أو صفة قانونية فقضت محكمة أول
درجة بطرده وإلزامه المصروفات و١٥٠ قرشاً
مقابل أتعاب المحاماة — استناداً الى عقد الإيجار
المؤرخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٤١ الخاص باستئجار
الدور الأول وعلى أن مناط الاختصاص توفر
الاستعجال واقتفاء النزاع الجدى حول تفسير
أو صحة أسانيد ومستندات الطرفين الأمر الذى
رأته متوافراً .

د وحيث إن المستأنف أقام استئنافه عن هذا
الحكم ونعى عليه أنه ارتكن الى عقد الإيجار
والى أنه لم يحضر لنفى واقعة الغصب فى حين أنه
لم يغتصب واستأجر سنة ١٩٤١ ووضع يده على
البدروم من تاريخ الإيجار حتى الآن وأنه لم
يحضر الجلسة لأنه وكل عنه محامياً وطلب قبول
الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف والحكم
أصلياً بعدم الاختصاص واحتياطياً رفض
الدعوى .

د وحيث إن المستأنف قدم بملسة ٥ نوفمبر
سنة ١٩٥١ صورة طبق الأصل من الشكوى
الإدارية ٤٥٦٤ سنة ١٩٥١ السيدة زينب تتضمن
أنه أبلغ النيابة بأنه مستأجر من سنة ١٩٤١
وأن الدائرة انتهزت غيبته فى الاسكندرية
فأغلقت أحد الأبواب الموصلة للعين المؤجرة
وأزالت السلم الموصل لها أيضاً مما اضطره إلى
إبلاغ القسم ورفع الدعوى ١٧٦٣ سنة ١٩٥١
مدنى عابدين طلب فيها إثبات الحالة وتحديد لها
جلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ثم حدث تعرض

من الدائرة له في البدروم الذي يشغله من عشر سنوات واستشهد السكان في المنزل على ذلك .
وحينما استجوب عن هذه الشكوى بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ أجاب بأنه لا يوجد بدروم وإنما الأمر يتعلق بغرفة بأسفل الدور المؤجر إليه مساحتها ٢ في ١ ونصف متر ظلت تحت يده مع الدور الأول من تاريخ الاستئجار للآن والدائرة تريد إخراجه من الدور فاقترحت وأغلقت باباً موصلاً إليه ورفعت دعوى بإخراجه وطلب سؤال الأستاذين محمد خليفة ورياض على منصور من السكان . فلما سئل الأول قرر أن المستأنف مستأجر الدور الأول ويشغله مع البدروم منذ عشر سنوات وله أشياء فيه . وانتقل المحقق لسؤال الشاهد الثاني بمسكنه فقرر مثل الشاهد السابق وأضاف أنه حينما استأجر الشقة سكنه كان الدور الأول خالياً وعرضت عليه الدائرة استئجاره بغرفة البدروم الملحقه به . وقد ناقشت المحكمة المستأنف في الوقت الذي سكن فيه هذا الشاهد فأجاب أنه قبل أن يسكن هو في المنزل .

د وحيث إن محامى سمو الأميرة أجاب أن المستأنف يسكن من تاريخ العقد وقرر أن الغرفة موضوع النزاع كانت خالية ولا يعرف متى استغلها المستأنف .

د وحيث إن مثل هذا النزاع على هذه الصورة يستلزم بحث أصل الحق وتفسير عقد الإيجار وما إذا كان يشمل التأجير البدروم أم لا سيما وقد أيد الشاهدان أن البدروم عبارة عن غرفة تابعة للدور الأول وأن أحدهما قرر أنها كانت معروضة عليه ضمن الدور الأول . كما أن المستأنف مضى عليه نحو عشر سنوات يستغلها دون أن تحرك الدائرة ساكناً الأمر الذي يتنى ركن الاستعجال الذي هو ركن أساسى لاختصاص

القضاء المستعجل ولازم حتى في دعوى إثبات الحالة ولو أنها إجراء مؤقت (محمد بك على رشدى ص ٥٦ — محمد على راتب ص ٣)
كما أن المحكمة محظور عليها هنا أن تمس الموضوع وتؤثر على حقوق الطرفين وهذا ركن جوهري وأساسى في اختصاص القضاء المستعجل (مادة ٤٩ مرافعات) .

د وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذه الدعوى .

د وحيث إن المصاريف يلتزم بها من خسر الدعوى فتضيفها المحكمة على عاتق المستأنفة إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(قضية محمد افندى على نجيب وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الشريفي ضد صاحبة سمو الأميرة رقية حليم بصفتها وحضر عنها الأستاذ على الحشخاني رقم ١٢٨٠ سنة ١٩٥١ س رئاسة وعضوية عبد الستار خليفة المنشاوى بك وكيل المحكمة ومحمد مختار توفيق العزى وجمال صادق المرصاوى القاضيين) .

٢٤٩

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

- ١ — استبدال الحارس مرهون بعدم تنفيذ الحكم .
 - ب — عدم اختصاص جميع المستحقين في الوقف .
- أو سبق عزل الحارس من نظارة الوقف . ليست موجبة للعزل أو استبدال الحارس . وجود هذه الأسباب قبل الحكم .

المبادئ القانونية

- ١ — مناط استبدال الحارس هو قعوده عن أفاذ ما نيط به بمقتضى الحكم الذى قلده زمام الحراسة أو عدم التزامه المنهج المرسوم بذلك الحكم .

أولها : أنه إذ لم يختصم في دعوى الحراسة لا يحتاج بالحكم الصادر منها .

والثاني : إن خصيمه لم يقاض في تلك الدعوى إلا واحداً من المستحقين حالة أن عددهم يربو على الخمسين .

والأخير : إن المستأنف ضده ليس أهلاً للحراسة إذ سبق أن عزلته المحكمة الشرعية من النظر — هذا إلى أنه لا يؤتمن على مال الوقف ولا يمتلك شيئاً يمكن الرجوع عليه فيه — ولا يتجاوز استحقاقه بضعة أسهم .

وبما أنه مناط استبدال الحارس هو قعوده عن إنفاذ ما نيظ به بمقتضى الحكم الذي قلده زمام الحراسة أو عدم التزامه المنهج المرسوم بذلك الحكم .

وبما أنه بالرجوع إلى الحكم رقم ١٧٨٣ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر بان إنه إذ نصب المستأنف ضده حارساً على أعيان ذلك الوقف — قد ناط به تسليها وإدارتها واستغلالها وتوزيع صافي ريعها على المستحقين كل وفق نصيبه وإيداع بيان حسابي بقلم الكتاب كل ثلاثة شهور ريثما تقيم المحكمة الشرعية ناظراً على ذلك الوقف .

وبما أن حاصل أسانيد المستأنف في مدعاه أن المستأنف ضده إذ أقام دعوى الحراسة تعتمد الإحجام عن مقاضاة جل المستحقين مما يجعل المستأنف غير مجبوج بذلك الحكم وأن ذلك الخصم لا يؤمن على مال الوقف إذ سبق أن أقصته المحكمة الشرعية عن النظر عليه — وهو فضلاً عن أن استحقاقه لا يعدو بضعة أسهم فإنه لا يملك شيئاً يمكن الرجوع عليه فيه .

وبما أنه لما كان هذا الدفاع الذي لا بد به المستأنف لا يعني إسناد أى قعود إلى الحارس

٢ — لا يعتبر عدم اختصام مستحق الوقف جميعاً أو سبق عزل الحارس من النظر على الوقف أو إعساره — لا يعتبر ذلك — أمراً لاحقاً لصدور حكم الحراسة يؤخذ عليه وينهض سبباً لاستبدال غيره به .

المحكمة

وبما أن المستأنف قد أقام الدعوى الماثلة في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ بغية لإقالة المستأنف ضده من الحراسة على وقف المرحوم عبد الحى موسى المنوطة به بمقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٨٣/١٩٥١ مستعجل مصر في ٤ من يونيه سنة ١٩٥١ — وإسنادها إلى المستأنف إلى حين إصدار محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية قرارها في مادة التصرفات رقم ١٠٢٠/١٩٥١ المقامة من المستأنف والمنظمة إليها المادة ١٠٥٠ سنة ١٩٥١ المرفوعة من صالح على محمد العطينى بغية تنظرهما على ذلك الوقف — ولدى طرح الدعوى على محكمة الدرجة الأولى طلب المستأنف أيضاً إنهاء تلك الحراسة .

وإذ أملت المحكمة واقعة الخصومة وما بسطه طرفاها من أسانيد قضت برفضها وإلزام صاحبها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

بيد أن المستأنف رى إلى إلغاء ذلك الحكم وإجابه إلى ما يطلب من عزل خصيمه من الحراسة وإنهائها — ثم انتهى إبان مرافعته إلى الإفصاح عن نزوله مؤقتاً عن طلب الإنهاء واستمسكه بالطلب الأول — واستند في صحيفة استئنافه — ومرافعته إلى ثلاثة وجوه .

عن إنفاذ ما وكل إليه به أو تريب فيما اضطلع به بمقتضى الحكم القاضى بتنصيبه على ذلك الوقف — إذ ليس عدم اختصاص المستحقين جميعاً أو سبق عزل المستأنف عليه من النظر على الوقف أو إعساره — أمراً لاحقاً لصدور حكم الحراسة يؤخذ على المستأنف ضده وينهض سبباً لاستبدال غيره به — ومن ثم كانت دعوى المستأنف عاطلة عن الدليل وكان حقاً رفضها .

« وبما أنه وقد بان مما تقدم أن ما ساقه المستأنف من أحاجيج لم تنل من الحكم المستأنف أو توهم من دعائمه فيتعين القضاء بتأييده .

« وبما أنه وقد أخفق المستأنف تلزمه نفقات استئنافه شاملة مقابل أتعاب المحاماة نزولاً على نص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧/١ من قانون المرافعات .

(قضية عبد الله حمدان افتدى ضد مرسى أبو العلا أحمد رقم ١٢٩٣ سنة ١٩٥١ س بالهيئة السابقة) .

٢٥٠

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

الطرد من العين المؤجرة لمخالفة شرط من شروط العقد . جوازه عند وجود الشرط الفاسخ وعدم وجود نزاع جدى على حصول المخالفة .

المبادئ القانونية

١ — الأصل فى دعاوى الطرد عدم اختصاص القضاء المستعجل لتعلق قصتها بالنزاع الموضوعى الخاص بالفسخ وعدمه . ويستثنى منها حالة توفر الشرط الفاسخ

الصريح بفسخ التعاقد من نفسه بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم .

٢ — إذا حصل نزاع جدى على حصول مخالفة المستأجر لنص من نصوص العقد انعدمت ولاية القضاء .

المحكمة

« حيث إن المستأنفة أقامت الدعوى ٣٣٠٢ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر طلبت فيها طرد المستأنف عليه من قطعة الأرض التى يشغلها والموضحة بالعريضة وتسليمها إليها خالية من جميع ما يشغلها مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل بغير كفالة مع تنفيذه بمسودة الحكم الأصلية . وقالت شارحة لدعواها إن المستأنف عليه استأجر منها قطعة أرض مساحتها ١٢٦٠٠ متر مربع بجهة طره الأسمنت توضحت الحدود والمعلم بالعريضة وب عقد الإيجار لاستعمالها فى تشوين أحجار ومرور عربات وذلك بعقد إيجار يسرى من أول أغسطس سنة ١٩٤٩ حتى نهاية فبراير سنة ١٩٥٢ على أساس الإيجار السنوى ٦٣ جنيهاً فلاحظ موظفوها أن بعض الأهالى يقيمون المباني على أجزاء من المساحة المؤجرة اليه وعمل عن ذلك تحقيق إدارى أسفر عن بيعه مساحات من القدر المؤجر إلى هؤلاء المتعرضين على حين أن عقد الإيجار لا يتيح للمستأجر سوى الانتفاع بالعين واستعمالها فى تشوين أحجار ومرور عربات فقط . ثم قالت إن نصوص العقد تسمح بالفسخ وإعادة الحالة لأصلها بمصاريف على المستأجر وإنها أذنته بإزالة المباني ولكنه لم يرفع

في الأمر المطروح أمام المحكمة . الثاني — أن حكمه مؤقت لا يمس الموضوع ولا يؤثر على الحقوق — فإذا فقد أحدهما في نزاع انعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيه .

د وحيث إنه فيما يتعلق بالمنازعات الخاصة باستعمال الشيء المؤجر فيها هو معد له وطبقاً لما هو متفق عليه في العقد فإنه وإن كان ذلك واجباً على المستأجر إلا أنه في حالة المخالفة يحق للتأجير تبعاً لظروف الدعوى طلب فسخ التعاقد أمام محكمة الموضوع وما يجوز للتأجير طلبه من القضاء المستعجل في هذه الحالة هو تعيين خبير لإثبات حالة المخالفة أما فيما يتعلق بالطرد أمام القضاء المستعجل فالأصل عدم اختصاصه لتعلق ذلك بنزاع موضوعي خاص بالفسخ وعدمه يفصل فيه قاضي الموضوع وحده طبقاً لما يراه من ظروف الدعوى ووقائعها وقرائن أحوالها وما يتضح له من تفسير شروط الإيجار ومعرفة قصد المتعاقدين من ذلك (ص ٢٤٧ و ٢٤٨ من راتب باشا والمراجع التي بها من الصحيفة الثانية) . وقد استثنى من ذلك حالة النص في عقد الإيجار على أن إخلال المستأجر بشرط من شروط الإيجار يترتب عليه فسخ التعاقد من تلقاء نفسه أو بدون حكم قضائي وبغير حصول تنبيه أو إنذار ففي هذه الحالة يجوز طرد المستأجر بقرار من قاضي الأمور المستعجلة بمجرد حصول المخالفة وعدم وجود نزاع جدي في قيامها بعد التحقق من استيفاء الشروط التي علق عليها وقوع الفسخ — أما إذا حصل نزاع جدي في حصول المخالفة المنسوبة للمستأجر فتعذر الولاية عن القضاء المستعجل ويصبح قاضي الموضوع هو المختص وحده ببحث المخالفة موضوعاً وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقاً لمسايرام

واستمر في الاعتداء . والقضاء المستعجل يختص بطرده فقيم الدعوى أمامه مرتكزة على التحقيق وعلى البند العاشر من عقد الإيجار الذي قبل به المستأجر اختصاص القضاء المستعجل بالفسخ — وبتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وألزمت المدعية المصاريف تأسيساً على أنها لا تختص بالطرد إلا إذا كانت الرابطة القانونية التي تربط المؤجر بالمستأجر وهي عقد الإيجار قد فسخت بحكم أو اتفاق الطرفين حتى يمكن أن يقال إن يد المستأجر أصبحت غاصبة يجب إزالتها وإنه لم يصدر حكم بالفسخ ولا يوجد شرط صريح فاسخ فيكون العقد سارياً رغم المخالفة .

د وحيث إن مصلحة السكك الحديدية المحكوم ضدها طعنت على هذا الحكم فأقامت استثناءً نعت فيه عليه أنه ارتكن على دعامة واهية وهي أن يد المدعى عليه ليست يد غاصبة إذ تحتاج لحكم بالفسخ في حين أنه يكفي شرط الاستعجال وأن الطرد غير الفسخ ولا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً يأمر به القاضي المستعجل في جميع الأحوال التي تكون للمالك فيها مصلحة لاسترداد العين .

د وحيث إن القول من جانب المستأنفة أنه يكفي شرط الاستعجال وحده قول غير سديد لأن المادة ٩٤ مرافعات تنص على عدم المساس بالحق . فالقاضي المستعجل اختصاصه مقرون بشرط عدم التعرض والمساس بالموضوع فإذا لم يكن في استطاعته الحكم بدون مساس بالحق كان غير مختص ولهذا يقرر الأستاذ راتب باشا في كتابه ص ٣ بأن القضاء المستعجل يمتاز عن القضاء العادي بطابعين أساسيين : الأول — ضرورة توافر الاستعجال

بالفسخ أو برفض الدعوى (ص ٢٤٨ المرجع السابق والمراجع التي بالهامش) . وإذا كان عقد الإيجار خالياً من هذا الشرط الصريح وإذا كان المستأنف ضده ينازع في وقوع المخالفة بالعين المؤجرة ويقدم عقد ملكية مسجلاً عن قطعة أرض مساحتها ١٥ ط صادراً إليه من الست نظيمه محمد كرم بالمنطقة التي بها العين المؤجرة — وإذا كانت صحيفة الدعوى الابتدائية تشير إلى جواز الفسخ وإعادة الحالة على مصاريف المستأجر كما أن الخطاب المرسل من المستأنفة للمستأنف عليه يشير إلى أن المستأنفة مضطرة لرفع دعوى مستعجلة بالفسخ والتسليم — إذ كان كل هذا كما سلف وكان التحقيق الإداري غير قاطع أيضاً في المخالفة — يكون القضاء المستعجل غير مختص . ولهذا ولما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة بما لا يتعارض مع هذه الأسباب وتأخذ به هذه المحكمة يكون حكم محكمة أول درجة في محله ويتعين تأييده .

(قضية مدير عام لملحة السكة الحديد بصفته ضد محمد حسن أحمد أفندي رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٥١ س بالهيئة السابقة) .

٢٥١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

المستأجر من الباطن . عدم اعتباره غيراً بالنسبة للمؤجر له .

المبدأ القانوني

لا يعتبر من يساكن المستأجر أو يتخلف بعد خروجه في المسكن — لا يعتبر من الغير بالنسبة لحكم الإخلاء الذي يصدر

ضد المستأجر الأصلي . ومجرد المساكنة أو الاستئجار من الباطن لا يقف حجر عثرة في تنفيذ حكم الإخلاء . ويكون المؤجر هو الأول بالحماية المؤقتة التي يضيفها القضاء المستعجل .

المحكمة

د حيث إن الذي تستخلصه المحكمة من الوقائع حسبما وردت في صحيفة افتتاح الدعوى ومن دفاع المستأنف عليه الأول أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة هو أن المستأنف كان قد استصدر في الدعوى رقم ١٩٥١/١١٤٧ مدني كلي مصر حكماً ضد المستأنف عليه الثاني قضى بإخلائه من مسكنه بالمنزل الذي يملكه المستأنف الكائن بشارع عبد الرحيم الدمرداش رقم ١٤ بالعباسية . في حين أن المستأنف عليه الثاني كان قد ترك هذا المسكن قبل صدور الحكم المذكور . وأن المستأنف عليه الأول هو الذي يشغل هذا المسكن فعلاً بطريق الاستئجار من الباطن وبرضاء المستأنف — فالمستأنف عليه الأول يعتبر بهذا الوضع من الغير بالنسبة لحكم الإخلاء لأنه لم يمثل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور ضد المستأنف عليه الثاني — وله أي للمستأنف عليه الأول لهذا الاعتبار أن يستشكل في تنفيذه .

د ومن حيث إن ما تستخلصه المحكمة من دفاع المستأنف أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة هو أن المستأنف عليه الأول ليس مستأجراً من الباطن ولكنه يقيم مجرد إقامة لدى المستأنف عليه الثاني الذي هو زوج والدته .

« ومن حيث إن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٥١/١٠/٦ بقبول الإشكال المرفوع من المستأنف عليه الأول شكلاً وفي الموضوع بإيقاف تنفيذ حكم الإخلاء . وبنت قضاءها على ما ثبت لها من المستندات المقدمة من المستأنف عليه الأول من أنه يقيم في العين موضوع النزاع من سنة ١٩٤٣ وعلى ما ورد في تحقيقات الشكوى الإدارية رقم ١٩٥١/٢٥٢٣ الوابلي من صراحة اعتراف المستأنف بأن المستأنف عليه الأول مستأجر من باطن المستأنف عليه الثاني وانتهت من ذلك إلى أن المستأنف عليه الأول يعتبر من فصيلة الغير فلا تسرى عليه حجية الحكم المستشكل فيه .

« ومن حيث إن المستأنف طلب إلغاء الحكم المستأنف مؤكداً بأن المستأنف عليه الأول أن هو إلا تابع للمستأنف عليه الثاني المحكوم بإخلائه إذ هو ابن زوجته وليس مستأجراً من الباطن وهو مستخر لمرقة تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

« ومن حيث إن المحكمة تستبين مما تقدم أنه لا خلاف بين طرفي الخصومة في إقامة المستأنف عليه الأول في المسكن المحكوم بإخلائه وإنما شجر الخلاف بينهما حول صفته في هذه الإقامة هل هو يقيم بصفة مستقلة باعتباره مستأجراً من الباطن في المسكن المحكوم بإخلائه بعد أن تركه المستأنف عليه الثاني قبل صدور حكم الإخلاء أم أن المستأنف عليه الثاني لا يزال يقيم في المسكن المذكور وأن المستأنف عليه الأول يساكنه مجرد مساكنة .

« ومن حيث إن الظاهر من إعلان الحكم الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥١ في الدعوى رقم ١٩٥١/١١٤٧ كلى مصر الذي قضى من

ضمن ما قضى به بإخلاء المستأنف عليه الثاني من مسكنه بالمنزل رقم ١٤ بشارع عبد الرحيم الدمرداش (حافظة المستأنف رقم ٥ ملف الدعوى أمام محكمة أول درجة) ظاهر من هذا الاعلان أن المحضر انتقل في يوم السبت ٢٣ يونيو سنة ١٩٥١ إلى محل إقامة المستأنف عليه الثاني بالمنزل رقم ١٤ بشارع عبد الرحيم الدمرداش وأعلنه بهذا الحكم مخاطباً مع شخصه فأمضى بالاستلام كما أن الظاهر من إنذار العرض المقدم من الحاضر مع المستأنف بجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ لهذه المحكمة أن المستأنف عليه الثاني قد عرض على المستأنف في نفس يوم الجلسة مبلغ ١٢ جنيهاً و ١٠٠ مليم إيجار المدة من أول يناير سنة ١٩٥١ لغاية نوفمبر سنة ١٩٥١ المطلوب في الدعوى رقم ١٩٥١/١٠٦٨ الوابلي — وأثبت المستأنف عليه في هذا الإنذار أن محل إقامته بشارع الدمرداش باشا رقم ١٤ قسم الوابلي . ودار موضوع الإنذار حول تمسك المستأنف عليه الثاني بالبقاء في العين المؤجرة ونعته دعوى الإخلاء بالكيدية . وهذان المستندان الرسميان بصوران النزاع على تقيض الصورة التي أراد المستأنف عليه الأول تصويرها . فإنه يؤخذ من ظاهرهما — كما سلف القول — أن المستأنف عليه الثاني هو الذي يبدو — بعد الحكم في دعوى الإخلاء بل وحتى الآن — بأنه الذي يشغل المسكن موضوع النزاع بوصفه مستأجراً من المستأنف ولئن كان المستأنف عليه الأول قد عاب إنذار العرض بالتواطؤ بين المستأنف والمستأنف عليه الثاني — فإنه لم يصم إعلان الحكم الصادر في دعوى الإخلاء بأية وصمة في حين أنه يقرر في صحيفة افتتاح الدعوى على خلاف ما ظهر من إعلان الحكم أن

المستأنف عليه الثاني هجر المسكن قبل صدور هذا الحكم . ولا يشوب وضوح الصورة التي جلاها إعلان الحكم . ما اعترض به المستأنف عليه الأول من أن المستأنف أقر في تحقيقات الشكوى الإدارية رقم ١٩٥١/٢٥٢٣ الوايل بأن المستأنف عليه الأول مستأجر من الباطن . فلقد استبان للمحكمة من مطالعة هذه التحقيقات (حافظة المستأنف عليه الأول بملف الدعوى الاستئنافية) : —

أولا — أن المستأنف عليه الثاني كان مقبلاً في المسكن موضوع النزاع وسئل بهذه الصفة في التحقيقات فأجاب بما يتضمن تمسكه بالبقاء في المسكن المذكور فالإهم والغموض يكتنفان اتفاق إقامته بهذا المسكن وتمسكه بذلك وهو مستأجر أصلي مع إقامة المستأنف عليه الأول بوصفه مستأجراً من الباطن ولا سيما وأن المستأنف عليه الأول يدعى استجاره المسكن جميعه من الباطن .

ثانياً — أن العبارة التي جاءت على لسان المستأنف في هذه التحقيقات هي (هو) أي (المستأنف عليه الأول) مش ساكن عندي وهو ساكن من باطن واحد آخر ، وذلك رداً على سؤال المحقق له عن السبب في امتناعه عن استلام الأجرة من المستأنف عليه الأول — فظروف الإدلاء بهذه العبارة والشق الأول منها تغمر بالغموض ما استفاده منها المستأنف عليه الأول من إقرار المستأنف بالاستتجار من الباطن .

ثالثاً — أن المستأنف عليه الأول لم يقدم أية ورقة أو إيصال أجرة تتضمن الاستتجار من الباطن وغنى عن القول أن المستندات الأخرى التي قدمها المستأنف عليه الأول —

ولئن كانت تجلو إقامته الفعلية في المسكن موضوع النزاع وهو أمر غير منكور من طرفي الخصومة كما سبق البيان . فهي لا تجلو مشار النزاع بين الطرفين بأوضح مما جلاه إعلان حكم الإخلاء — لشخص المستأنف عليه الثاني في المسكن موضوع النزاع . فهذه المستندات عبارة عن كشف قرعة وتذكرة انتخابية ورخص راديو وشهادات ميلاد أولاد المستأنف عليه الأول ووثيقة زواجه وأمر جنائي معلن إليه وخطابات واردة له . وهي جميعها للتدليل على أنه يقيم في المسكن موضوع النزاع . وهو ما لم ينزع فيه المستأنف . وإنما انحصرت منازعته في أن إقامته هي مساكنة للمستأنف عليه الثاني وليست باعتباره مستأجراً من الباطن . والوضع الظاهر المكتسب من إعلان حكم الإخلاء لشخص المستأنف عليه الثاني في المسكن موضوع النزاع يؤيد المستأنف .

ومن حيث إن المحكمة — بالبناء على ما تقدم — ترى دون مساس بالموضوع أو أصل الحكم أن المستأنف هو الأول بالحماية المؤقتة التي يضيفها هذا القضاء — وأن الحكم المستأنف كان على غير صواب إذ فضل المستأنف عليه الأول بهذه الحماية فيتعين القضاء بإلغائه بالنسبة لما قضى به في موضوع الإشكال والقضاء بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه الصادر في دعوى الإخلاء رقم ١١٤٧/٩٥١ كلى مصر .

ومن حيث إن المستأنف عليه الأول هو المحكوم عليه فيتعين القضاء بإلزامه المصروفات عن الدرجتين طبقاً للمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الحاج عبد القادر مصطفى وحضر عنه الأستاذ حسن عبد الجواد ضد كمال أحمد مرسي وآخرين رقم ١٢٩٧ سنة ١٩٥١ من بالهيئة السابقة) .

٣ - لا ولاية للمجلس الملى بالفصل بينه زوجين احدهما قد اعتنق الدين الإسلامى قبل رفع دعوى الانفصال أمامه .

المحكمة

د بما أن وقائع الدعوى حسبما استظهرتها المحكمة تجمل فى أنه منذ عشرين عاما تزوجت المستشكلة بالمستشكل ضده الأول زواجا مسيحيا على المذهب الكاثوليكي وتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨ إعتنق المستشكل ضده الأول الدين الإسلامى بموجب إشهاد شرعى صادر من محكمة القاهرة الشرعية ، كما اعتنقت المستشكلة المذهب الأرثوذكسى ورفعت دعوى قبل زوجها بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ أمام المجلس الملى الفرعى بالجيزة تقيدت تحت رقم ١٥٩ سنة ١٩٥٠ طالبة الحكم بالفصل بينهما ، وقد دفع الزوج هذه الدعوى بدفع ثلاثة ألوها عدم اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى لاعتناقه الدين الإسلامى، وثانها عدم اختصاص المجلس بنظر الدعوى لأن الزوجة كاثوليكية المذهب، وثالثها عدم اختصاص مجلس ملى الجيزة بنظر الدعوى لإقامته بدائرة مجلس ملى فرعى مصر، وتاريخ ١٩٥١/١/٢٦ قضى المجلس برفض الدفع الفرعية وباختصاصه بنظر الدعوى وبالفصل بين الزوجين استناداً إلى تغيير الزوج ديانته وتاريخ ١٩٥١/١/٣٠ صدق المجلس الملى العام على هذا الحكم وصرح للمستشكلة بالزواج - فعقدت على المستشكل الثانى زواجا بتاريخ ١٩٥١/٢/١ ، وتاريخ ١٩٥١/٢/٣ استصدر المستشكل ضده الأول حكما قبل المستشكلة فى الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٥١ شرعى الأزبكية وهو يقضى بدخول هذه الأخيرة فى طاعته وتأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ

٢٥٢

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - خضوع أحكام المجالس اللية لمراقبة المحاكم المدنية .

ب - تغيير المذهب أو الجنسية بعد رفع الدعوى . لا تأثير له على اختصاص المحكمة .

ج - يخرج المجلس الملى عن ولايته إذا فصل بين زوجين اعتنق أحدهما الدين الإسلامى قبل رفع الدعوى .

المبادئ القانونية

١ - للمحاكم المدنية وهى محاكم القانون العام سلطة الإشراف على أحكام جهات الأحوال الشخصية لتراقب صدورها فى حدود اختصاصها ، فإذا ماخرجت عن حدود ولايتها ، فلا تنتج أحكامها أثراً قانونياً ولا تحوز قوة الشئ المقضى ، وبالتالي يختص قاضى الأمور المستعجلة بالحكم فى الإشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية فى مسائل لا تدخل فى ولايتها أو وظيفتها المقررة .

٢ - تنظيم الأحوال الشخصية من المسائل التى تمس النظام العام أو الجماعة وفى سلطة المشرع دائماً تعديلها وتغييرها بما يلائم مصلحة الجماعة ، وبالتالي يحق للزوج أن يتمتع دائماً بكافة الحقوق التى يخولها إياه قانون جنسيته أو ديانته الجديد - ولا أثر لتغيير الجنسية أو الديانة الطارئ بعد رفع الدعوى فى اختصاص المحكمة التى رفعت أمامها الدعوى .

١٩٥١/٦/٣ في الدعوى رقم ١٤٢٠ سنة ١٩٥١ شرعى القاهرة ، فرفضت المستشكلة إشكالا شرعيا قضى فيه بجلسة ١٩٥١/١١/٢٤ بعدم سماعه، وبتاريخ ١٩٥١/١٢/٢ رفضت المستشكلة والمستشكل الثانى الدعوى الحالية بعريضة اتبها فيها إلى طلب الحكم بصفة مستعجلة وبسخته الأصلية بإيقاف تنفيذ حكم الطاعة رقم ١٢ سنة ١٩٥١ شرعى الأزبكية واستئنافه رقم ١٤٢٠ سنة ١٩٥١ شرعى القاهرة ويالزام المستشكل ضده الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة واستند فى ذلك إلى أن الطرفين قد عقدا زواجهما وهما مسيحيان وما كان يدور بخلد الزوجة أن الزوج سيعتق الدين الإسلامى ومن ثم فلا أثر لهذا التغيير فى جهة الاختصاص وبالتالي فقد خرجت المحكمة الشرعية عن حدود ولايتها عند ما تصدت للفصل فى النزاع الذى هو من صميم اختصاص المجلس الملى .

« وبما أن المستشكل ضده الأول دفع الدعوى بادىء ذى بدء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لمساس حكمها بالموضوع واستطرد من هذا الدفع إلى طلب الحكم برفض الإشكال مع إلزام المتشككين بالمصروفات والأتعاب استناداً إلى أن تغيير الدين يسمح للزوج بمباشرة كافة الحقوق الزوجية التى يبيحها له الدين الجديد وأن هذه القاعدة من النظام العام ومن ثم فقد قضت المحكمة الشرعية فى صميم ولايتها وخرج المجلس الملى عن حدود اختصاصه .

« وبما أن أوجه البحث التى تثار فى هذا النزاع هى ما يأتى : أولاً — مدى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى النزاع الحال الخاص بطلب إيقاف تنفيذ حكم الطاعة واستئنافه استناداً إلى أنه صدر من محكمة لا ولاية لها بالفصل فى هذا النزاع . ثانياً — مدى تأثير

اعتناق المستشكل ضده الأول الدين الإسلامى وأثره فى ولاية المحكمة الشرعية . ثالثاً — مدى ولاية المحكمة الشرعية فى النزاع الذى طرح عليها وهل يخرج هذا النزاع عن ولاية المجلس الملى .

« وبما أنه عن الوجه الأول ، فجهات الأحوال الشخصية هى هيئات ذات وظيفة خاصة ولا تخرج عن اختصاصها إلا على حساب بعضها البعض أو على حساب المحاكم المدنية واعتداء على اختصاصها العام ، وبالتالي فللمحاكم المدنية وهى محاكم القانون العام سلطة الإشراف على أحكام جهات الأحوال الشخصية لتراقب صدورهما فى حدود اختصاصها، فإذا ما خرجت عن حدود ولايتها ، فلا تنتج أحكامها أثراً قانونياً ولا تحوز قوة الشئ. المفضى ومن ثم يحق للمحاكم المدنية أن تقضى بإيقاف التنفيذ ، ولا يحدها فى ذلك أن يكون الحكم ابتدائياً أو انتهائياً ، ولا أن يكون الحكم مما يحتمل تنفيذاً مالياً ، ولا أن يكون قد تنازعت الاختصاص هيئتان مختلفتان من جهات الأحوال الشخصية ، فيكفى أن يصدر من إحداها حكم يقدر فيه القاضى عدم توافر اختصاصها فى إصداره ولقاضى الأمور المستعجلة تبعاً لذلك فى تقدير اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم سلطة مطلقة (رشدنى بك بند ٥٧٦) ومن ثم يختص قاضى الأمور المستعجلة فى الحكم فى الإشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية فى مسائل لا تدخل فى ولايتها أو وظيفتها المقررة وخاصة أن القاضى المستعجل لا يتعرض عند الحكم فى الإشكال للحكم الشرعى من حيث صحته أو بطلانه ، وإنما بحثه قاصر على مدى ولاية المحكمة الشرعية فى إصدار مثل هذا الحكم ، فإذا انضح له عدم

ولايتها فلا يعتبر هذا الحكم في مثل هذه الحالة حائزاً لقوة الشيء المقضي لا اعتداء المحكمة الشرعية على اختصاص محكمة استئنائية أخرى (راتب باشا بند ١٩٩١) .

« وبما أنه لذلك وقد بنى الإشكال على أساس خروج المحكمة الشرعية عن حدود ولايتها يتعين الحكم برفض الدفع وباختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى .

« وبما أنه عن الوجه الثاني ، فقد انقسم أهل الرأي في فرنسا كما تبينت أحكام القضاء . فذهب رأي إلى أنه إذا غير الزوجان جنسيتهما معاً كان لا نزاع في سريان قانون الجنسية الجديد على إباحة الطلاق أو تحريمه ، أما إذا غير أحدهما جنسيته فإن إباحة الطلاق أو تحريمه تعتبر حقاً مكتسباً بمقتضى العقد لا يمكن أن يمس أو يؤثر عليه تغيير الجنسية الطارىء . ويستند هذا الرأي إلى نظرية الحق المكتسب وأن إباحة الطلاق أو تحريمه ليست من قواعد النظام العام في شيء . وأن اتباع الرأي المخالف يؤدي إلى نتائج غير عادلة وغير مقبولة ، إذ يحتل التوازن بين حقوق الزوجين فيصبح لأحدهما مثلاً حق طلب الطلاق ويحرم آخر منه ، واستند أخيراً أنصار هذا الرأي على ما كانت تقضى به معاهدة لاهاي التي أبرمت بين معظم الدول الأوروبية في سنة ١٩٠٢ ، وذهب الرأي الذي رجحته أخيراً محكمة النقض الفرنسية في أحدث أحكامها إلى عكس ذلك ، وأن للزوج أن يتمتع بكافة الحقوق التي يخولها إياه قانون الجنسية الجديد ، لأنه ليس للإنسان حق مكتسب في أحواله الشخصية لأن تنظيمها من المسائل التي تمس النظام العام أو الجماعة ، فيكون دائماً في سلطة المشرع تعديلها وتغييرها بما يلائم مصلحة العامة وأن القواعد المتعلقة

بالطلاق هي في الواقع قواعد لها صيغة النظام العام إذ ترمي إلى حماية نظام الأسرة من الشك والقلق والشقاق ، ومن المسلم به أن نظرية الحق المكتسب تنتهي حيث تبدأ قواعد النظام العام ، وقضت بهذا الرأي محكمة النقض الفرنسية في ١٩٢٢/٧/٦ ، وقد أخذ المشرع في التقنين المدني المصري بذلك أيضاً في التنازع الذي تطبق في شأنه قواعد القانون الدولي الخاص أو على دائرة الروابط التي تنطوي على عنصر أجنبي وأغفل بالتالي الشق الخاص بالتنازع الداخلي فيما بين قوانين الأحوال الشخصية ، إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ على أن الطلاق يسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت الطلاق ، ويسرى على التطلق والانفصال قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت رفع الدعوى . وتكاد قواعد الشريعة الإسلامية تنفق تماماً مع الرأي الراجح ، إذ ولو أن الفقهاء يقررون أن الإسلام هو إيمان بالجنان وإقرار باللسان إلا أنهم على اتفاق في أن الإيمان صلة بين الشخص ومولاه ، لا يطلع عليها سواء وأنه يجب اعتبار الشخص مسلماً تَجَرى عليه كافة الأحكام الدينية الخاصة بالمسلمين إذا أقر باعتناقه الإسلام ديناً ويرجع ذلك إلى قوله تعالى (ولا تقولوا لمن أتىكم اليكم السلام لست مؤمنين) ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ظاهر الإسلام من المنافقين وفي الحديث المأثور أنه قال مستكراً لرجل طعن في صحة إسلام آخر (هل شققت قلبه ؟) وقد سار القضاء الوطني في مصر على هذا المنحى فيما يتعلق بالحقوق المتعلقة بالشخص كحق الطلاق وعلى رأسه محكمة النقض في حكم أصدرته بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣ وقد جاء به « الاعتناق الديني مسألة نفسية محضة لا يمكن لأية جهة قضائية البحت فيها إلا من طريق

المظاهر الخارجية الرسمية ، فإذا ما غير إنسان دينه أو مذهبه ، فلا يخضع من وقت التغيير إلا لأحكام هذا الدين الجديد أو هذا المذهب الجديد ، ولا ينبغي أن ينظر القضاء أيًا كانت جهته إلا في توفر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناقه هذا الدين أو هذا المذهب ، فإذا كانت متوافرة وجب عليه قصر بحثه على النتائج المترتبة على هذا التغيير طبقاً لأحكام ذلك الدين أو المذهب الجديد ، وقد سار القضاء الشرعي في أغلب أحكامه على هذا الرأي بل وقد أخذ بها المجلس الإكليركي العام لطائفة الأرثوذكس في أحد أحكامه المنشورة بجريدة الأهرام عدد ١٠/٦/١٩٤٩ بأن جاء به تغيير المذهب أمر مباح لكل إنسان ولما كان مرجع الأمر في ذلك التغيير إلى الضمير والوجدان وهو شعور داخلي لا يمكن لإنسان آخر أن يصل لمعرفة ولذلك أوجبت القوانين على كل من يريد تغيير دينه أو مذهبه أن يتبع إجراءات خاصة تحديداً لزمن هذا التغيير واعتباره نافذاً بالنسبة للعلاقات الشخصية والدينية والاجتماعية للبروتستانت ، ولو جاز غير ذلك لتمكن لكل إنسان أن يغير حاله بحسب أغراضه مقرأً بحصولها منذ زمن تحقيقاً لهذه الأغراض ، فتبقى المنازعات قائمة إلى الأبد لتغيير الاختصاص تبعاً لتغيير الشخصية ، والتحول من مذهب إلى آخر حكمه حكم الردة من دينه إلى آخر ، ولكل منهما آثاره ونتائجه من وقت ثبوته ، ولا يمكن أن تستند إلى تاريخ سابق على صدور الإثهاد المنشئ له حتى ولو كان تغيير العقيدة سابقاً على هذه الإجراءات لأن الشخص يصبح بعدها خاضعاً لقوانين دياره الجديدة ومحاكمها ، وأخذ بذلك أيضاً المجمع المقدس للروم الأرثوذكس في

القرار الصادر منه بتاريخ ١٩٢١/٦/٥ ، يجب اعتبار تغيير الملة مطلقاً وبناءً عليه يحق للزوج الذي غير ملته وطلق زوجته أن يعقد زواجا جديداً ، ومع هذا فقد أخذ بهذه المبادئ نفس المجلس الملي الذي أصدر حكماً بالانفصال في موضوع الدعوى الحالية إذ قبل تغيير المستشكلة لمذهبها وفصل في الدعوى على أساس هذا المذهب الجديد .

وبما أنه عن الوجه الثالث فالثابت أن المستشكل هذه الأول قد اعتنق الدين الإسلامي بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٨ أي قبل رفع النزاع إلى المجلس الملي عن طريق الزوجة أو إلى المحكمة الشرعية عن طريق الزوج ولا جدال في أن المحاكم الشرعية تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية إذا كان الطرفان فيها من رعايا الدولة المسلمين ، أو كانا من رعاياها غير المسلمين واتحدا ملة ولم تكن لهما هيئة قضائية مختصة بالفصل في منازعاتهم أو كانت لهما هيئة قضائية ذات اختصاص ولكن النزاع رفع إلى القضاء الشرعي ولم يثر بسدده دفع بعدم الاختصاص ، وكذلك تختص المحاكم الشرعية في حالة اختلاف الخصوم في الملة أو في حالة اعتناق أحد الزوجين الدين الإسلامي أو في حالة اختلاف الخصوم فيما بينهم بشأن اختصاص هيئتهم الدينية بالفصل في دعاوى الإرث .

وبما أنه على ضوء ما تقدم يتضح أن الحكيم المستشكل في تنفيذهما قد صدرا من المحكمة الشرعية في حدود ولايتها القضائية وعلى النقيض من ذلك فإن المجلس الملي قد جاوز ولايته إذ قضى بالفصل بين زوجين أحدهما قد اعتنق الدين الإسلامي قبل أن تولد دعوى الانفصال وبالتالي فالحكم الشرعيان وقد صدرا في حدود ولاية المحكمة الشرعية فلهما

٢ - حكم الشفعة ناقل للملكية ، لا مقرر لها فلا يعتبر الشفيع مالكا للعقار المشفوع فيه إلا من تاريخ الحكم له بالشفعة ويعتبر هذا الحكم عقداً إلزامياً فيما بين المشتري والشفيع ، وشروطه هي شروط البيع الذي ترتبت عليه الشفعة .

٣ - حق الشفيع الذي يتولد عند البيع هو دون حق المشتري في طبيعته وقوته وآثاره إذ أنه حق متعلق بعقار لاحق ملكية ، يخول لصاحبه مجرد مداعاة المشتري بدعوى شخصية - أما حق المشتري وقد سجل عقده فهو حق ملكية تامة ناجزة تبقى له إلى أن تزول عنه بسبب من الأسباب التي تؤدي إلى هذا الزوال وبالتالي فللمشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه لنفسه حتى يدفع له الشفيع الثمن والملحقات بناء على التراضي أو حكم القاضي ، الأمر الذي لا يبرر للشفيع طلب الحراسة .

المحكمة

د بما أن وقائع الدعوى حسبما اتفق عليها الطرفان تحمل في أن المدعى عليه الأول باع إلى المدعى عليها الثانية ١٢ قيراطاً في كامل أرض وبناء المنزل رقم ٢٤ شارع النوفيقية قسم روض الفرج بموجب عقد بيع مسجل ونظراً لأن المدعية تمتلك ٦ قراريط في نفس المنزل فقد أذرت المدعى عليهما الأولين برغبتهما في ثبوت حقها في الجزء المبيع بالشفعة وأودعت الثمن وملحقاته بخزينة المحكمة بعد أن عرضته عرضاً

حجيتهما واحترامهما ومن ثم يتضح أن طلب إيقاف تنفيذهما لا يستند إلى ظل من القانون ولا عبء بما تثيره المستشكلة من آثار فلا حجية لحكم المجلس الملي وقد خرج بالفصل في النزاع عن ولايته وبالتالي لا حجية لما ترتب عليه من آثار .

د وبما أنه لذلك يتعين الحكم برفض الإشكال ولا مراعاة في إلزام المستشكلين بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ م .

(قضية السيدة فرحة توفيق وآخر ضد محمد عبد الله المهدي وآخر رقم ٤٥٢٥ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضي قطب عبد الحميد فراج) .

٢٥٣

محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١

- ١ - الحراسة تستلزم النزاع والخطر المالي .
- ب - حكم الشفعة . ينقل للملكية ولا يقررها .
- ج - للمشتري أن ينتفع بالعين إلى أن يقضى لحصه بأخذها بالشفعة . فلا محل للحراسة .

المبادئ القانونية

- ١ - النزاع والخطر شرطان أساسيان لوضع أموال الأفراد تحت الحراسة في الحالات التي لم يرد بشأنها نص في القانون - ويشترط في طالب الحراسة ألا تكون صفته وحقه على الأشياء المطلوب وضعها تحت الحراسة أقل من حق واضح اليد عليها في طبيعته وقوة ثبوته . كما يشترط في الخطر أن يكون حالاً . ونتيجة مباشرة للأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى .

رسمياً ولا زالت دعوى الشفعة منظورة لم يقض فيها بعد ، الأمر الذي حدا بالمدعية إلى رفع الدعوى الحالية بعريضة انتهت فيها إلى طلب الحكم بوضع المنزل تحت الحراسة وإقامتها حارساً قضائياً حتى يفصل نهائياً في دعوى الشفعة وإضافة المصروفات والآتخاب على عاتق الحراسة .

د وبما أن المدعى عليها الثانية دفعت الدعوى بلسان محاميها بأنه لا يوجد سند قانوني يؤيد المدعية في طلب الحراسة .

د وبما أن وضع الأموال تحت الحراسة يعتبر من قبيل المصادرة القضائية التي تتعارض مع حق الملكية ، ومن ثم فلا يلجأ إليها إلا في الحالات التي يحددها القانون ، أو عند ما يرى القضاء تحت ضغط الضرورة الملحة ، ألا مندوحة من الالتجاء إليها لانقاذ حقوق الأفراد مما تستهدف له من خطر محقق بصدد نزاع قائم ، فالنزاع والخطر شرطان أساسيان لوضع أموال الأفراد تحت الحراسة في الحالات التي لم يرد بشأنها نص في القانون وهذا مستفاد صراحة من نص المادتين ٧٢٩ و ٧٣٠ من التقنين المدني .

د وبما أنه يشترط في منازعة طالب الحراسة ألا تكون صفته وحقه على الأشياء المطلوب وضعها تحت الحراسة أقل من حق واضح اليد عليها في طبيعته وقوة ثبوته ، كما يشترط في الخطر الموجب للحراسة أن يكون حالاً ، ونتيجة مباشرة لأسباب موجودة بالفعل وقت رفع الدعوى . أما احتمال الخطر والضرر فلا يكفي وحده لتبرير الحراسة .

د وبما أن الرأي الراجح في الفقه والقضاء أن حكم الشفعة ناقل للملكية ، لا مقرر لها ، فلا يعتبر الشفيع مالكا للعقار المشفوع فيه إلا من تاريخ الحكم له بالشفعة ، وهذا يوافق حكم الشريعة الإسلامية الذي يقضي بأن تملك العقار

قضاء كان أو رضا يعتبر شراء جديداً في حق الشفيع ، فالشفيع بمجرد البيع يكون له الحق في أن يطالب بالشفعة ولكن لا تنتقل إليه ملكية العقار المبيع إلا إذا سلم المشتري له بالشفعة ، أو قضى له بها ، وقبل ذلك تكون الملكية للمشتري . وإنما قد قيد القانون تصرفات المشتري ببعض القيود إذا حصلت بعد طلب الشفعة أو تسجيل ذلك الطلب وقد نص المشرع في المادة ٩٤٤ من التقنين المدني على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً بملكية الشفيع ، فهذا الحكم يعتبر عقداً إلزامياً فيما بين المشتري والشفيع ، وشروطه هي شروط البيع الذي ترتبت عليه الشفعة ، أما فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات التي كانت بين البائع والمشتري بمقتضى عقد البيع الذي ترتبت عليه الشفعة ، فإن الشفيع يحل لدى البائع ، بمقتضى المادة ٩٤٥ من التقنين المدني ، محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته ، فتكون له الحقوق التي كانت للمشتري بمقتضى هذا العقد ، وتكون عليه التزاماته ، ويؤول كل ارتباط قانوني بين البائع والمشتري . وقد اعتبر المشرع المشتري قبل طلب الشفعة مالكا للعين التي اشتراها ، فإذا تصرف فيها سقط حق الشفيع في طلبها بالشفعة ، ولا يكون له أن يطلبها إلا بمقتضى البيع الثاني الحاصل من المشتري ، وبشروط هذا البيع الثاني (م ٩٣٨ من التقنين المدني) وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي (نقض ٣١ أكتوبر سنة ٤٦ في الطعن رقم ٨٥ سنة ١٥ ق) مقررة أن الشارع إذا كان قد نص في المادة ١٨ من قانون الشفعة (م ٩٤٤ من التقنين المدني) على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع فانه لم يرد بهذا النص أن يعتبر الحكم عبئاً مع وجود المادة ٢٣٢ (م ٤٠٥ من التقنين المدني الحالي) التي نصت

لنفسه حتى يدفع له الشفيع الثمن والملحقات بناء على التراضي أو حكم القاضي ومنذ هذه اللحظة فقط يصبح الشفيع مالكا وبالتالي فحق الشفيع حتى هذه اللحظة هو دون حق المشتري في قوته وطبيعته وآثاره — الأمر الذي لا يبرر طلب الحراسة على العين المشفوع فيها .

و بما أنه من جهة أخرى فليس هناك من خطر يدعو للحراسة والشفيع لم يصبح بعد مالكا للعين إذ لم يولد بعد سبب الملكية ولا يوجد المسبب قبل سببه . أما احتمال الخطر فلا يبرر في حد ذاته الحراسة وقد افترض المشرع جميع الاحتمالات في حالة الحكم بالشفعة ورتب الآثار الخاصة بهذه الفروض .

و بما أنه لذلك يتضح أن دعوى الحراسة في غير محلها لا تنفأ عنصريها وبالتالي تصبح واجبة الرفض ولا مراعاة في إلزام المدعية بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية السيدة ماتيلدة ميلاد ابراهيم ضد موريس ميلاد افندي وآخرين رقم ٤٧٥٣ سنة ١٩٥١ بالهيئة السابقة) .

على حجية الأحكام ، بل الذي أراده الشارع هو اعتبار حكم الشفعة سبباً قانونياً بملكية الشفيع . ومتى كان حكم الشفعة في نظر القانون هو سبب ملكية الشفيع ومنشئوها فإن مقتضى هذا النظر ولزامه أن لا يصير المشفوع إلى ملك الشفيع إلا بعد هذا الحكم ، أما قبله فلا ، لأن المسبب لا يوجد قبل سببه ، ولأن ما جعله الشارع من الأحكام منشئاً للحقوق لا ينسحب على الماضي وانتهى هذا الحكم إلى أن دعوى الشفيع بربع العين المشفوع فيها عن المدة السابقة على الحكم بالشفعة تكون دعوى لا سند لها من القانون .

و بما أنه على هدى ما تقدم فإن حق الشفيع الذي يتولد عند البيع هو حق متعلق بعقار ، لا حق ملكية ، وهو حق لا يتحول صاحبه إلا مدعاة المشتري بدعوى شخصية — أما حق المشتري وقد سجل عقده هو حق ملكية تامة ناجزة تبقى له إلى أن تزول عنه بسبب من الأسباب التي تؤدي إلى هذا الزوال . وبالتالي فللمشفوع من حق الانتفاع بما اشتراه واستغلاله

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٢٥٤

محكمة مغاغة الجزئية

٢٠ مارس سنة ١٩٥٠

١ — تحقيق الوفاة والوراثة . اختصاص المحاكم الشرعية بهما . واختصاص القاضى الأهلى يقوم إذا اعترف أحد الخصمين بالوفاة والوراثة فى مجلس القضاء .
ب — الأوراق التجارية والتقدم الوارد بالمادة ١٩٤ تجارى . وجوب قبولها للتداول كأوراق النقد .
القواتير تخرج عن هذا النطاق .

المبادئ القانونية

١ — إن تحقيق الوفاة والوراثة يدخلان فى الاختصاص الوراثةى للمحكمة الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية ويقوم بهذا الأمر رؤساء المحاكم الكلية أو أحد قضاتها وقضاة المحاكم الجزئية على حسب قواعد الاختصاص .

ويقدم طلب تحقيق الوراثة إلى المحكمة المختصة حسب قيمة التركة وهذا الطلب يشتمل على تاريخ الوفاة واسم الورثة ومحل إقامتهم ومحل عقارات التركة وتقوم المحكمة الشرعية بتحويل الطلب إلى المديرية أو المحافظة أو المركز على حسب الأحوال للتحرى عن حقيقة البيانات الواردة به .

٢ — إنه وإن كان القاضى الأهلى ممنوعاً

بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن يضع نفسه موضع القاضى الشرعى فى تحقيق الوفاة والوراثة بطريق التحريات وسماع شهود تؤيدها — فإن له أن يأخذ فى إثبات الوراثة بإقرار أحد الخصمين فى مجلس القضاء سواء حصل ذلك بالإقرار أمامه أم أمام غيره ودون فى ورقة رسمية أثناء التحقق من صفة الخصوم فى الدعوى المطروحة أمامه وذلك دون أن يرسل هؤلاء الخصوم أمام المحكمة الشرعية للفصل فى أمر الوراثة — وأخذه بهذا الإقرار لا يعتبر اعتداء على اختصاص القاضى الشرعى لدخوله فيما له من الحق فى تعزيز الدليل المقدم فى الدعوى التى تحت نظره .

٣ — يبقى الإعلام الشرعى الصادر من المحكمة الشرعية حافظاً قوته حتى يصدر حكم ينافيه من الجهة المختصة وهى المحكمة الشرعية .

٤ — الأوراق التجارية الجائز التمسك فيها بالتقدم الوارد بالفقرة ١٩٤ من قانون التجارة إنما هى الأوراق التى يتبادلها التجار فيما بينهم تداول أوراق النقد فى معاملاتهم التجارية والتى تتضمن دفع مبلغ معين من النقود فى ميعاد معين ويمكن نقل ملكيتها

من شخص لآخر بطريق التظهير أو بمجرد تسليمها بغير حاجة إلى اجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله معتدراً — ولا يدخل في هذا كل ورقة تجارية أخرى ثبت أنها لتاجر على تاجر كالفواتير التي يشتري بها التاجر بضاعة من زميله التاجر .

المحكمة

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى وطلب بعرضتها المعلنه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعما إليه مبلغ خمسة وعشرين جنيها والفوائد بواقع ٨ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع النفاذ المعجل وبلا كفالة مع حفظ كافة حقوقه في باقي المبلغ المستحق بموجب سندات إذنية .

د وحيث إنه يعتمد في هذا على السند المقدم منه المؤرخ ١٩٣٨/٢/٨ الموقع عليه أيضاً المدعى عليه الأول بصفته مديناً المرحوم محمد هريدى مورث المدعى عليه الثاني بصفته ضامناً متضامناً وإقرارهما باستلام مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً من الخواجة بنى ج. أوفيدس وتعهدهما بتوريد خمسة وعشرين قنطاراً من القطن الزهر الأشموني من محصول زراعة سنة ١٩٣٨ إليه في ميعاد لا يتجاوز ١٩٣٨/٩/٢٠ وإلزامهما في حالة التأخير برد المبلغ المستلم مع الفوائد بواقع ٩ ٪ من تاريخ الاستحقاق للسداد مع تعويض قدره خمسون قرشاً عن كل قنطار بدون إنذار رسمي ... الخ (مستند رقم ١ حافظة ٤ دوسيه) وهذا المستند أخذه مورث المدعى على المدعى عليه الأول ومورث المدعى عليه الثاني — وقد قدم المدعى إعلماً شرعياً صدر لصالحه من

محكمة كرموز الشرعية ١٩٤١/١١/٢١ — ٣٢ وراثات سنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ ب وفاة الخواجه بنى جورج أوفنديادس في ٨ يونيه سنة ١٩٤١ وانحصار إرثه في ابنه جورج بنى جورجى ادمنديادس البالغ فقط من غير شريك ولا وارث له سواه (مودع بالقضية رقم ١٢٩٥ سنة ١٩٤٩ مدنى مغاضه المرفوعة من نفس المدعى الحالى ضد كامل افندى طلبه وآخر) .

د ومن حيث إن المدعى عليه الثاني دفع الدعوى بدفعين : (الأول) بعدم وجود صفة للمدعى — على أساس أن المذكور لجأ إلى تزوير الإعلام الشرعى لكي يصل منه إلى كل ما يمكنه أخذه من تركه والده — ومؤدى هذا وجود ورثة آخرين — وطلب تكليف المدعى بتقديم حكم شرعى ب وفاة والده وانحصار إرثه فيه . (الثاني) بسقوط الحق في المطالبة لمضى أكثر من خمس سنوات على ميعاد الدفع وعملاً بالمادة ١٩٤ من القانون التجارى .

د ومن حيث إنه فيما يتعلق بالدفع الأول فإن تحقيق الوفاة والوراثه يدخل في الاختصاص الوراثة للمحكمة الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية ويقوم بهذا الأمر رؤساء المحاكم السككية أو أحد قضاتها وقضاة المحاكم الجزئية على حسب قواعد الاختصاص (مواد ٥ و ٢٦ و ٣٥١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ وقام طالبه بتحقيق الوراثة بتقديم طلبه إلى المحكمة المختصة حسب قيمة التركة ويكون هذا الطلب مشتملاً على تاريخ الوفاة واسم الورثة ومحل إقامتهم ومحل عقارات التركة وبعد هذا تقوم المحكمة بإحالة الطلب إلى المديرية أو المحافظة أو المركز على حسب الأحوال للتحرى عن حقيقة البيانات الواردة به من عمدة البلدة أو من يقوم

الدليل المقدم في الدعوى التي تحت نظره (نقض ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢) .

« ومن حيث إن الذى يتبين من كل ما سلف أنه وقد باشرت المحكمة الشرعية سلطتها في تحقيق الوفاة والوراثه فلا ينعى عليها من ناحية القضاء الوطنى ويبقى الاشهاد حافظاً قوته حتى يصدر حكم ينافيه من الجهة المختصة وهى المحكمة الشرعية والمنازعة لا تقوم إلا من وارث له صفة في المنازعة ويؤدى كل هذا أن الطعن في الإعلام الشرعى غير مقبول شكلاً من المدعى عليه الثانى لسبب من غير ذى حقه والإعلام الشرعى حجة عليه وعلى الورثة إلى أن يصدر حكم ينافيه بعد الطعن فيه بمن يملك هذا الطعن .

« وحيث إن لكل هذا يكون الدفع الأول في غير محله وصادراً بمن لا صفة له ويتعين رفضه . أما من ناحية الطعن الثانى وهو أمر يتعين بصميم الموضوع خاص بسند المطالبة لأن الأوراق التجارية الجائز التمسك فيها بالتقادم الوارد بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة إنما هى الأوراق التى يتداولها التجار فيما بينهم تداول أوراق السند في معاملاتهم التجارية والتى تتضمن دفع مبلغ معين من النقود في ميعاد معين ويمكن نقل ملكيتها من شخص لآخر بطريق التظهير أو بمجرد تسليمها بغير حاجة إلى إجراء آخر يعطل تداولها أو يجعله متعذراً . ولا يدخل في هذا كل ورقة تجارية أخرى تثبت أنها لتاجر على تاجر كالفواتير التى يشتري بها التاجر بضاعة من زميله التاجر .

« وحيث إنه لا يعتبر سند المطالبة الحالى المقدم من المدعى ورقة تجارية مما يجرى عليها حكم التقادم بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة الأمر الذى يتعين معه رفض الدفع بالسقوط .

مقامه ومن المشايخ في القرى ومن مشايخ الحارات والأقسام وأهل قرابة المتوفى ولأجل التحقق من حصول هذه التحريات حتم القانون توقيع هؤلاء الأشخاص عليها مع التصديق من جهة الإدارة على التوقيعات لتكون مدعاة للثقة (مادة ٣٥٣ من اللائحة) والقاضى إذا دعا الحال أن يستوفى التحقق (مادة ٣٥٣) وإذا حصل إنكار للورثة وأخذت المسألة شكل نزاع فيقضى برفع دعوى بطريقها الشرعى (م ٣٥٥) ومن المعلوم أن نتيجة هذا التحقق لا تتنافى مع إمكان صدور حكم فيما بعد قاض بإخراج بعض الورثة وإدخال آخرين وعلى كل حال يبقى الإشهاد حافظاً قوته حتى يصدر حكم ينافيه (م ٣٥٧ من اللائحة) .

« ومن حيث إن وكيل المدعى عليه الثانى في معرض هذا الدفع يطلب الإحالة إلى التحقق لإثبات ما طعن به بشهادة الشهود . ويقول إنه ما دام قد قام نزاع جدى حول ذلك الإعلام يتعين رفض الدعوى حتى يثبت المدعى حقه .

« ومن حيث إنه وإن كان القاضى الأهلى ممنوعاً بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أنه يضع نفسه موضع القاضى الشرعى في تحقيق الوفاة والوراثه بطريق التحريات وسماع شهود تؤيدها واستدعاء الورثة لسماع أقوالهم . ثم التقرير بالوراثه بناء على ما يثبت له — إنه وإن كان ممنوعاً من ذلك فإن له أن يأخذ في ذلك باقرار أحد الورثة سواء حصل أمامه أو أمام غيره ودونه في ورقة رسمية أثناء التحقيق من صفة الخصوم في الدعوى المطروحة أمامه وذلك دون أن يرسل هؤلاء الخصوم أمام المحكمة الشرعية للفصل في أمر الوراثه وأخذه بهذا الإقرار لا اعتداء فيه على اختصاص القاضى الشرعى لدخوله فيما له من الحق في تقرير

د وحيث إن المدعى عليه الأول لم يدفع الدعوى بشئ .

د وحيث إنه لهذا يتعين رفض الدفيعين وإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى المبلغ الطالب به وقدره خمسة وعشرون جنيهاً والفوائد بواقع ٧ ٪ فقط (عملاً بالمادة ٢٧ من القانون المدني الجديد) من تاريخ المطالبة الرسمية إلى جلسة ١٤/١١/١٩٤٢ للسداد - حسب طلبات المدعى مع المصاريف عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات - أما النفاذ فلا داعي للنص عليه في الحكم إذ أنه حضوري ونهائي .

(قضية الحاجة جورج بنى أوفياس ضد الشيخ على أبو الليل مريدي وآخر رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٤٩ برئاسة حضرة القاضي عمود أحمد مصطفي) .

٢٥٥

محكمة عابدين الجزئية

٧ يونيه سنة ١٩٥٠

مدار تعيين اختصاص المحكمة نوعياً . قاضي الدعوى هو قاضي الدفع . حق الدولة في فرض الضرائب وجبايتها وأساسه . عدم سريان ضريبة الدخل على الأجنبي بالنسبة لأمواله المستثمرة في بلده . الشركة الأجنبية التي تباشر نشاطها في مصر تخضع هي ومساهموها بالنسبة للضريبة للقوانين المصرية ولا يحق لها خصم ضريبة الدخل المقررة في البلد الأجنبي من مساهم مصري .

المبادئ القانونية

١ - قيمة الدعوى هي العامل الأول في تعيين المحكمة المختصة بنظرها وقيمة الدعوى هي قدر المطلوب بها - والقول بأن المحكمة للحكم للمدعى بطلباته . أو عدم الحكم له بها - إنما تعرض لصحة أو بطلان

قرار الجمعية العمومية للمساهمين - وبالتالي فهو أمر يخرج عن اختصاصها - قول مردود عليه بأنه من القواعد المقررة في فقه قانون المرافعات أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع Le Juge de l'action est Juge de l'exception ومعناها أن المحكمة المختصة بنظر الدعوى تختص بالحكم فيما تدفع به هذه الدعوى ولو كان الحكم في الدفع يقتضي الفصل في مسألة يعقد عنها اختصاص المحكمة إن طرحت عليها بدعوى أصلية .

٢ - من مظاهر سيادة الدولة في أراضيها وبالنسبة لرعاياها ولو لم يقيموا في أرضها - حقها في فرض الضرائب وجبايتها من رعاياها الذين يقيمون في أرضها وخارج أرضها ومن غير رعاياها المتوطنين في أرضها وأساس هذه الضريبة ما للدولة من سلطة أمرة على الرعية - فالقانون الضريبي المصري يخضع له المصريون من يقيم منهم في مصر ومن يقيم في الخارج ويخضع له غير المصريين الذين يقيمون في مصر وتخضع له الأموال الأجنبية الموجودة في مصر .

٣ - المصري الذي يقيم في مصر لا تسري عليه أحكام قانون ضريبة الدخل الإنجليزي إذا كان يستثمر أمواله في مصر لأنه إذا قيل بغير هذا أصبح القانون الذي يطبق عليه قانوناً أجنبياً والمصري لا يخضع إلا للقانون المصري . وأصبح لدولة أجنبية سلطان عليه وسيادة وهو لا سلطان عليه

الإنجليزى لها بخضم الضريبة فى المتبع مقيد بأن تكون الضريبة مستحقة طبقاً له - فلا يجوز لها أن تحتجز الضريبة على شخص أو دخل غير خاضع لها - فإن كان المساهم المصرى لا يخضع دخله للضريبة المقررة فى إنجلترا - على التفصيل الذى سلف بيانه - فما كان يجوز للشركة أن تحتجز من الأرباح المستحقة له شيئاً أو تدفع عنه إلى الخزانة البريطانية شيئاً - وهى وقد فعلت فقد خالفت القانون لأنها دفعت ضريبة عن شخص لا يخضع لأحكام ذلك القانون فيتعين عليها أن ترد ما دفعته خصاً إلى المدعى وهى وشأنها مع من دفعت إليه .

المحكمة

أقام المدعى هذه الدعوى فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وقال شرحاً لها فى صحيفة افتتاحها إنه يملك خمسمائة سهم من أسهم شركة حقول الزيت الانجليزية المصرية وأعلنت هذه الشركة فى الصحف اليومية أنها قررت توزيع حصة من الربح قدرها ١٢.٥ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم - ودعت المساهمين إلى قبض أرباح سهمهم من البنك الأهلى المصرى - وذلك على أن يخضم منها أولاً تسعة أجزاء من كل عشرين وفاء لضريبة الدخل المقررة فى إنجلترا - وقال المدعى إنه رغم أن طلبات الختام فى دعواه مقصورة على مبلغ زهيد إلا أن النظر فيها يطرح على بساط البحث مبادئ لا تتصل بمقومات البلاد الاقتصادية والسياسية بحسب - بل تمتد إلى مبدأ سيادة الدولة - ذلك أنه كيف يسوغ أن مصر يا متواطناً فى

إلا لدولته إذ الضريبة كما سلف القول مظهر من مظاهر سيادة الدولة على رعاياها ومن يقيمون فى أرضها .

٤ - الضريبة المقررة على الدخل فى إنجلترا - ضريبة شخصية - مقررة على دخل الفرد - وكل الدور الذى تقوم به الشركات هناك هو طلب الضريبة فى المتبع - فلا يخضع لها إلا من يخضعون لذلك القانون من أشخاص أو من يخضع له من دخول .

٥ - شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية تباشر نشاطها فى مصر - وعملها هو استخراج البترول فيها والاتجار فيه - ولها فى مصر منشآت وعمال وموظفون وفى مصر تجنى الأرباح التى توزعها على المساهمين فالمصرى صاحب الأسهم فيها مصدر دخله هو مصر لا إنجلترا فلا يخضع إذن هذا الدخل - لقانون الضريبة الإنجليزية ولا يلزم بأدائه إلى تلك الدولة ومن حقه أن يقبض أرباحه عن أسهمه غير محتجزة منها تلك الضريبة .

٦ - ليس من حق الشركة سالفه الذكر أن ترفع الدعوى باسترداد الضريبة التى اختجزت خطأ بوجوب إقامتها على الخزانة البريطانية لأنها دفعتها إليها ولم تحتجزها لنفسها وأنها كانت ملزمة بخضمتها طبقاً للقانون الإنجليزي الذى يلزمها بحجزها فى المتبع - ليس من حق الشركة أن تدفع الدعى بذلك ، لأن إلزام القانون الضريبي

مصر يحمل سهما من سهوم شركة — مركز نشاطها في مصر — رأس مالها عديم الجنسية قانونا لأنه مكون من قيمة أسهم لحاملها — ورأس المال هذا يستثمر في استغلال مصدر من مصادر الثروة الطبيعية في مصر — يخرج من أرض مصر — وفي أرض مصر يصنع ويجهز بفضل أيد عاملة مصرية — ثم هو يستهلك بعد ذلك في مصر — وفيها يغل ربحاً هو بطبيعته ربح قوى بحت . كيف يسرغ أن هذا المصري يدفع ضريبة للحكومة غير حكومة بلاده — إذا كان من حملة تلك الأسهم .

وأجمل المدعى في صحيفة دعواه بعض أقوال الشراح من رجال القانون الدولي أمثال Lapradelle — Niboyet إذ يقول هذان العالمان إن النظام القانوني لشركة ما لا يعتمد على رغبة المؤسسين وحدها — وإنه رغم أن الشركة عقد — ومن حق المتعاقدين والمؤسسين أن يختاروا النظام القانوني الذي تخضع له — فإنه لا يجب الخلط بين العقد أى العمل القانوني في ذاته وبين النظام الذي يتولد من هذا العقد لأن هذا النظام مستقل عن الشركاء وهم لا يملكون ربطه بنظام قانوني من صنعهم وإلا أصبح من السهل على الأفراد أن يخالوا على قوانين الدولة التي تزاوّل الشركة أعمالها فيها إذ يكفيهم أن يختاروا تشريعا أجنبيا أكثر تسامحا ويسراً أو أقل شدة وحدة ويعلنوا أن هذا التشريع الذي يروقه هو الذي تخضع الشركة لسلطانه وأحكامه بما يهيء لمثل هذه الشركة مكانة ممتازة في هذه الدولة إزاء الشركات الأخرى وبهذا يضار الأفراد الذين لم توضع قوانين الشركات إلا لحماية مصالحهم ولو بقدر .

وخلص المدعى إلى أنه إذا لم يصبح لمشينة الأفراد الشأن الأول في تعيين النظام القانوني الذي يحكم شركة ما — فإنه لتعيينه — يجب

البحث عن عناصر أخرى موضوعية تتغير بتغير الظروف والأحوال — فهي تارة المركز الرئيسي للشركة — وتارة جنسية المؤسسين أو أعضاء مجلس الإدارة — وتارة مركز النشاط الفعلي للشركة ومورد ربحها — وأنه لما كانت الضرائب مظهراً من مظاهر سيادة الدولة فليس لها أن تقوم بجبايتها إلا في داخل حدودها كما أنه لا تخضع الأموال العقارية والمنقولة الموجودة في دولة ما لغير الضرائب المقررة فيها — وللدولة أن تفرض الضريبة في بلادها ليس على رعاياها لحسب أينما كانت أموالهم بل إن لها أن تفرضها على الأجانب المواطنين فيها حقيقة أو حكماً أو الذين لم فيها أموال عقارية أو منقولة .

وقال المدعى تفريفاً على ذلك — إنه بما لا شك فيه توطنه في مصر — وإنه يملك فيها الأسهم موضوع الدعوى . وهذه الأسهم تفل ربحاً نتج في مصر فليس من المعقول أو من القانون في شيء أنه حين يقبض هذا الربح وفي مصر يكون ملزماً بسداد ضريبة ما للحكومة الانجليزية — وأنه من العجيب وفي مصر رقابة على النقد صدر بها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ أن تسمح هذه الرقابة بخروج مال مصري إلى إنجلترا — على الرغم منه — وأن يتم هذا النقل تحت ستار الضريبة التي فرضتها الحكومة الانجليزية — وأنه لذلك أدخل المدعى في الدعوى المدعى عليهما الثاني والثالث ليقررا ما إذا كان نقل جزء من ماله إلى إنجلترا لم يتم فيغنيه ذلك عن تقديم أى دليل مؤيد لدعواه — إذ ليس للقانون الانجليزي الضرائب سلطان على مال كائن في مصر أو إذا كان هذا النقل قد تم فعلاً — بالمخالفة لأحكام القانون سالف الذكر — فعندئذ تثبت مسئوليتهم

ويتعين الحكم عليهما متضامنين مع الشركة المدعى عليها الأولى .

وانتهى المدعى في صحيفة دعواه إلى نتائج أربع — أولاها أن القانون الواجب التطبيق على شركة حقول الزيت الانجليزية المصرية هو القانون المصرى إذ أن مقر نشاطها في مصر — والثانية أنه ليس لقوانين الضرائب أثر خارج حدود الدولة التي سنتها — والثالثة أنه لا تجب ضريبة ما من الفرد دون أن يتوفر سبب من أسباب جبايتها أو مناسبة من مناسبات تحصيلها — وهى محصورة أولا — فى التبعية السياسية أى الجنسية — وثانياً — فى الوضع الاجتماعى — أى الموطن أو المقر — وثالثا — فى الرابطة الاقتصادية أى توفر مال أو تداوله أو استهلاكه — والنتيجة الرابعة أن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص برقابة النقد له غاية ضرائبية من طريق تبعية فهو إذ يحول دون تسرب الأموال المصرية إلى بلد أجنبى يخلصها من أن يمتد إليها سلطان التشريعات الضرائبية الداخلية المعمول بها فى هذا البلد .

وطالب المدعى فى ختام صحيفة الدعوى أن يقضى له على المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا إليه مبلغ ستين جنيها وتسعمائة وسبعة وثلاثين مليا (وهو قيمة أرباحه عن الأسهم التى يملكها غير مخصومة منها الضريبة) مقابل تسليمه خمسمائة كوبون تحمل رقم ٣١ عن خمسمائة سهم من سهوم الشركة المدعى عليها الأولى — مع إلزامهم بالمصروفات — وقدم المدعى تأييدا لدعواه عشرين كوبونا يحمل كل منها الرقم ٣١ وكل منها عن ٢٥ سهما من سهوم الشركة المدعى عليها أى أن الجميع عن ٥٠٠ سهم — كما قدم شهادة تاريخها ١٩٥٠/٣/١٣ من مجل « ارازى وشركاه ، السمسار بيورصة

الأوراق المالية بأنه اشترى للمدعى ٥٠٠ سهم من أسهم الشركة فى ١٩٤٨/١/٢٧ مرفقا بها الكوبون رقم (٣١) .

« وحيث إن بمجل ما أسهب المدعى فى شرحه فى مذكراته المودعة ملف الدعوى — أن المبلغ الذى خصمته الشركة المدعى عليها من أرباح الأسهم هو ضريبة على دخل المدعى وأن هذه الضريبة مقررة بالقانون الانجليزى الخاص بضرائب الدخل وهذا القانون لا يسرى عليه لأنه مصرى ويستغل ماله فى مصر فلا سلطان لقانون أجنبى عليه — وايس هو يخضع لأحكامه — بل إن قانون ضريبة الدخل فى انجلترا لا يخضع المدعى لأحكامه وبالتالي فإن الشركة حين خصمت ما خصمته من أرباح المدعى لم تكن تنفذ أحكام القانون وإنما اقتطعت تلك الضريبة وأدتها إلى الخزانة البريطانية تطوعا منها — وأن موطن الشركة المدعى عليها مصر رغم أن مجلس إدارتها ينعقد فى انجلترا لأنها تباشر نشاطها فى مصر وتستغل أموالها فيها وفيها يعمل عمالها وتحضر ميزانيتها فهى لا تخضع إذن للقانون الضرائبى الانجليزى .

« وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم اختصاص القضاء المصرى ولا المحكمة الجزئية بنظر الدعوى — كما دفعتها فى الموضوع — بثلاثة دفعوع ثم حضر وكيلها فى جلسة المرافعة الأخيرة واكتفى بالدفع بعدم اختصاص القضاء المصرى وعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى وبعدم قبولها لأنها لم توجه إلى الخزانة البريطانية — وطلب فى الموضوع الحكم برفضها مع إلزام المدعى بالمصروفات — كما طلب المدعى عليهما الثانى والثالث لإخراجهما من الدعوى بلامصاريف . « حيث إن المدعى عليها الأولى — بنت —

مرتين مرة بطريق مباشر للخزانة البريطانية ومرة بطريق غير مباشر للمساهم بعدم خصمها من الأرباح وانتهت المدعى عليها إلى أن الأمر يصبح عندئذ فوضى .

« وحيث إن الأساس القانوني الذي تبنى عليه المدعى الدفع بعدم اختصاص القاضي المصري بنظر الدعوى غير ظاهر إذ هو مبني على فروض واحتمالات مردود عليها بأن صدور الحكم في الدعوى شيء وتنفيذه شيء آخر فقد يصدر الحكم في الدعوى ولا ينفذ في البلد الأجنبي لسبب ما أو لعدم وجود معاهدة بين البلدين تنظم طريق تنفيذ الأحكام التي تصدر كل منهما في البلد الآخر فصدور الحكم شيء وإجراءات تنفيذه شيء آخر وهذه الدعوى مقامة بين أشخاص يخضعون لولاية القضاء المصري فلا يمكن القول إذن بعدم اختصاصه بنظرها والفصل فيها .

« وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى فإن قيمة الدعوى هي العامل الأول في تعيين المحكمة المختصة بنظرها وقيمة الدعوى هي قدر المطلوب بها والمدعى قد أقام دعواه مطالباً بستين جنيتها وبعض الجنية فقيمة دعواه تقدر بهذا الطلب وهو داخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية طبقاً للمادة (٤٥) من قانون المرافعات التي تجعل لهذه المحكمة الاختصاص بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية المنقولة أو العقارية التي لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيتها أما قول المدعى عليها إن المحكمة للحكم للمدعى بطلانها أو عدم الحكم له بها إنما تعرض لصحة أو بطلان قرار الجمعية العمومية للمساهمين — وهو الأمر الذي يخرج عن اختصاصها وإنما تفصل في الدعوى بالنسبة لمساهمين

دفعها بعدم اختصاص القضاء المصري ومحكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى على أن النزاع الحقيقي فيها هو الفصل في صحة وبطلان قرار الجمعية العمومية لحلة أسهمها — ذلك القرار الذي صدر بالاجماع بأن الضريبة المستحقة على الشركة تخصم من الأرباح لحقيقة الدعوى — كما تقول الشركة — إنما هي الطعن في قرار جمعيتها العمومية وهذا النزاع يخرج عن اختصاص المحكمة الجزئية والحكم الذي يصدر في القضية واجب النفاذ بالنسبة لجميع الأسهم الموجودة خارج إنجلترا كأسهم المدعى والتي يقدرها هذا الأخير بمئات الألوف فالنزع إذن ينحصر في الفرق الذي يطلبه المدعى من الأسهم المملوكة له — مضاعفاً بمقدار ما هناك من أسهم في أيدي أشخاص يقيمون خارج إنجلترا وأن الشأن في هذا شأن ورثة شخص مدين بسند قيمته تزيد عن نصاب القاضي الجزئي — فلما طالب الدائن أحد الورثة بنصيبه وهو أقل من نصاب القاضي الجزئي طعن هذا الوارث في السند بالتزوير فإن الأمر عندئذ يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية وقالت المدعى عليها عن دفعها بعدم اختصاص القضاء المصري بنظر الدعوى أنه إذا قضى بإلزام الشركة بدفع الأرباح دون خصم الضريبة منها — ثم جاءت الشركة بعد ذلك فرفعت الدعوى على الخزانة البريطانية أمام المحكمة المختصة وقدمت ماقدمه المدعى من أسانيد وقدمت الحكم الذي يصدر في الدعوى من محاكم مصر ثم قضت المحاكم البريطانية بأن الشركة ملزمة بسداد الضريبة للخزانة البريطانية فانه طبقاً للحكم البريطاني تلزم الشركة بدفع الضريبة وتخصم قيمتها من الأرباح وطبقاً للحكم المصري لا تلزم الشركة بدفع الضريبة فهي بذلك تدفع قيمة الضريبة

بالتزوير وتقدير قيمة الدعوى بقيمته لا بقيمة الجزء المطالب به من تلك القيمة فهو استشهاد في غير محله وقياس مع الفارق إذ أن هذه الحالة استثناء من قاعدة أن محكمة الدعوى مختصة بالفصل في الدفوع التي تثار فيها استثناء قدره المشرع بنص صريح في المادة ٤٣ من قانون المرافعات فلا يجوز القياس عليه لأنه مخالف للأصل .

« وحيث إن الذي يستبين من ذلك أن الدفع بعدم اختصاص القضاء المصري بنظر الدعوى والدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها لا أساس لها من القانون أو سند ويتعين رفضهما والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

« وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لأن المدعى لم يدخل الخزانة البريطانية فيها فإنه دفع موضوعي والمحكمة ترجىء الفصل فيه إلى ما بعد بحث موضوع الدعوى لأن الفصل في الدفع مترتب على الموضوع .

« وحيث إنه لا شك بادیء ذي بدء أن المدعى مصرى وأنه متوطن في مصر وأنه يمتلك فيها أسهم الشركة المدعى عليها ولا خلاف بين طرفي الدعوى في ذلك وإنما الخلاف بينهما فيما يقوله المدعى من أنه لا يخضع لضريبة الدخل التي قررها القانون الانجليزي وما تقوله المدعى عليها من أن الشركة دفعت الضريبة عن أرباحها وأن دفعها كان بناء على أحكام القانون الانجليزي إذ هي ملازمة بهذا الدفع — وهي شركة انجليزية تخضع لهذا القانون ويسرى عليها — وهي طبقاً له لا تستطيع أن توزع الأرباح على المساهمين قبل اقتطاع الضريبة من مجموعهما . هذا فضلاً

آخرين — هذا القول مردود عليه لأن المدعى لا يطعن في قرار الجمعية العمومية للمساهمين بالبطلان وإنما هو يبنى بحجته على عدم سريان القانون الضرائبي الانجليزي عليه — يضاف إلى ذلك أنه حتى إذا كانت المحكمة — جدلاً — تعرض لصحة أو بطلان قرار الجمعية العمومية فإنه من القواعد المقررة في فقه قانون المرافعات أن قاضي الدعوى هو

قاضي الدفع Le Juge de l'action est Juge de l'exception ومعناها أن المحكمة المختصة بنظر الدعوى تختص بالحكم فيما تدفع به هذه الدعوى ولو كان الحكم في الدفع يقتضي الفصل في مسألة يقصر عنها اختصاص المحكمة إن طرحت عليها بدعوى أصلية ولا تقوم هذه القاعدة على نص تشريعي عام ولكنها تستند إلى ما توجبه مصلحة المتقاضين ويوحى به المنطق السليم ويستلزمه حسن القضاء من تمكين المحكمة المختصة بنظر الدعوى من القيام بواجب الحكم فيها وإلا فإن من العبث إذا تعددت المسائل المقتضى الفصل فيها تجزئة القضية الواحدة وتقطيع أوصالها وعرض كل مسألة من المسائل المتنازع عليها على محكمة غير المحكمة التي تتولى النظر في المسائل الأخرى (Morel, Traité de procédure, 1^{er} vol. 1932 No. 273 والدكتور حامد فهمي المرافعات المدنية والتجارية سنة ١٩٣٨ نبذة ٣٢٢ و٣٦٥) .

« وحيث إن قول المدعى إن الفصل في الدعوى يمس مصلحة باقي المساهمين وأسهمهم تقدر بمئات الألوف وإن الحكم الذي يصدر فيها واجب التطبيق عليهم فهو قول مناقض لقاعدة أن قضاء المحكمة لا يتعدى أثره موضوع الدعوى المحكوم فيها ولا الخصوم فيها — أما التحدي والاستشهاد بحالة السند المطعون فيه

الخدمات التي تؤديها له الدولة بصفة عامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأمن والنظام والطرق والصحة والتعليم وتنظيم المواصلات وقطع الأسواق ورعاية المصالح العامة في جميع ميادينها من اجتماعية وثقافية ومادية وأدبية (راجع حبيب المصري باشا خرائب الدخل في مصر الجزء الأول والثاني سنة ١٩٤٥ ص ٤٥ نبذة ٤٧) .

وحيث إن مقتضى هذه الفكرة في الضريبة فكرة إنها مظهر من مظاهر سيادة الدولة في أرضها وعلى رعاياها . وفكرة أنها تجي من رعايا الدولة ومن المواطنين في أرضها لقاء خدمات تؤديها لهم الدولة أو يحتمل أن تؤديها أنه لا يخضع للضريبة إلا من يستظل بسماء الدولة سواء أكان من رعاياها أم من غير رعاياها المقيمين فيها كما يخضع لها رعايا الدولة إذا كانوا يقيمون في أرضها — لأن للدولة سلطاناً عليهم يمتد أثره إلى ما وراء حدودها فالقانون الضريبي المصري يخضع له المصريون من يقيم منهم في مصر ومن يقيم في الخارج ويخضع له غير المصريين الذين يقيمون في مصر وتخضع له الأموال الأجنبية الموجودة في مصر والحال كذلك بالنسبة للقانون الضريبي الإنجليزي إذ يخضع له رعايا تلك الدولة الذين يقيمون في أرضها والذين يقيمون خارج أرضها ويخضع له من غير رعاياها من يقيم منهم في أرضها كما تخضع له الأموال الموجودة في إنجلترا . فالمصري الذي يقيم في مصر لا تسري عليه أحكام قانون ضريبة الدخل الإنجليزي إذا كان يستثمر أمواله في مصر لأنه إذا قيل بغير هذا أصبح القانون الذي يطبق عليه قانوناً أجنبياً والمصري لا يخضع إلا للقانون المصري — وأصبح لدولة أجنبية سلطان عليه وسيادة وهو لا سلطان عليه إلا

عن أن قرار جمعية المساهمين قد أكد ذلك وحدد الربح على أساس خصم الضريبة المستحقة على الشركة منه .

وحيث إن هذا الخلاف بين طرفي الدعوى يثير بحثاً عدة هي سلطة الدولة في فرض الضريبة وأساس الضريبة ومدى سريان القانون الضريبي بالنسبة للأشخاص والمكان — والضريبة المقررة في القانون الإنجليزي وهل هي ضريبة على أرباح الشركة أو على دخول الأفراد — وحق الشركة في خصم تلك الضريبة . وهل يخضع المدعي للضريبة المقررة في إنجلترا سواء أكانت عن أرباح الشركة أم عن دخله هو وبفرض أن قرار جمعية المساهمين قد أجاز للشركة خصم هذه الضريبة من الأرباح فهل يتقيد المدعي بهذا القرار وهل يسرى في حقه ولو كان غير خاضع للقانون الإنجليزي الخاص بالضريبة .

وحيث إنه لا شك في أن من مظاهر سيادة الدولة في أراضيها وبالنسبة لرعاياها ولو لم يقيموا في أرضها حقها في فرض الضرائب وجبايتها من رعاياها الذين يقيمون في أرضها وخارج أرضها ومن غير رعاياها المواطنين في أرضها وأساس هذه الضريبة ما للدولة من سلطة آمرة على الرعية فاللدولة ضرورة اجتماعية منوط بها أن تسعى بالجماعة إلى غايات شتى مادية ومعنوية وأن تقوم بسداد طائفة كبيرة من الحوائج المشتركة وأن تحتفظ بالتضامن القوي بين الأجيال الحاضرة والماضية . ولما كان إنجاز هذه المهمة يستلزم الاتفاق حتماً كان للدولة أن تطلب إلى رعيها وإلى كل من يستظل بسماها باسم التضامن الاجتماعي أن يتضافروا جميعاً في النهوض بعبء هذا الإنفاق — فهي مقابل ما يفيد الفرد أو يحتمل أن يفيد من مجموع

لدولته إذ الضريبة كما سلف القول مظهر من مظاهر سيادة الدولة على رعاياها ومن يقيمون في أرضها. وحيث إنه — وقد انتهت المحكمة إلى القول بأن المصري لا يخضع إلا لقانون بلده ولا تقتضى منه إلا الضرائب التي يفرضها عليه فإنه يتعين البحث في أساس القانون الانجليزي الخاص بالضريبة — وبالتالي في ماهية الضريبة التي خصمتها الشركة المدعى عليها من أرباح المدعى عما يملكه من أسهمها — وهل هي ضريبة مقررة على أرباحها هي — أو هي ضريبة على دخل المساهمين — فإن كانت الأولى أصبح لا حق للمدعى في أن يطلب أرباحه غير مخصومة منها الضريبة لأن المدعى عليها حيثئذ وهي شركة انجليزية تخضع لقانون بلدها ويجب عليها أن توفى بالضريبة عن أرباحها — أما إذا كانت الثانية صار للمدعى الحق في أن يسترد ما خصم منه من ضريبة لأن الضريبة تكون وقتئذ مفروضة عليه هو — وقد سلف القول إنه لا يخضع إلا للقانون المصري ولا سلطان لأي قانون أجنبي عليه.

وحيث إن الميزانية الانجليزية كانت تعيش إلى آخر القرن الثامن عشر على الضرائب الجركية ورسوم الإنتاج وبعض الضرائب على الملكية كالضريبة العقارية وضريبة الأبواب والنوافذ ثم فرضت ضريبة الدخل في سنة ١٧٨٩ وقبلها الجمهور البريطاني بنفور وسخط شديدين فتحين الفرصة للمطالبة بإبطالها وألغيت فعلاً في سنة ١٨٠٢ بناء على طلب الرأي العام البريطاني ثم أعيد تقريرها من جديد في سنة ١٨٠٣ وألغيت في سنة ١٨١٦ حتى سنة ١٨٤٢ إذ أعيدت لأن الميزانية كانت في حالة عجز وفرضت لمدة ثلاث سنوات تنتهي في سنة ١٨٤٥ على ذات القواعد والابس المقررة

في قانون سنة ١٨٠٣ ثم جددت لثلاث سنوات أخرى أي لغاية سنة ١٨٤٨ ثم لثلاث سنوات ثالثة لغاية سنة ١٨٥١ ثم جددت عن سنة ١٨٥٢ ثم عن سنة ١٨٥٣ وتولى جلادستون الحكم وكان من أشهر خصوم الضريبة على الدخل ومع ذلك اقترح مد العمل بها لمدة سبع سنوات على أن ينخفض سعرها بالتدريج — ثم تلغى في نهاية الأمر — ولكن حاجة الخزنة إلى المال ازدادت على الأخص بسبب نشوب حرب القرم مع روسيا — فلما انتهت المدة المحددة لإلغاء الضريبة في نهاية سنة ١٨٥٩ لم يستطع جلادستون إنجاز ما كان يقدمه من إلغائها فاضطر إلى استبقائها مكرهاً . بل وزاد سعرها من سبعة بنسات إلى تسعة بنسات في الجنيه — ولما تولى الحكم دزرائيلي في سنة ١٨٧٤ أبقى الضريبة — ومن ذلك العهد رسخت ضريبة الدخل في التشريع المالي الانجليزي — ولو أن المفروض أنها ضريبة مؤقتة تجدد سنوياً في قانون الميزانية — وأصبحت هي الدعامة الكبرى للميزانية البريطانية وزاد سعرها على التوالي ولا يزال القانون الاساسي للضريبة هو القانون الذي صدر في عهد روبرت بيل في سنة ١٨٤٢ . وإلى جانب ذلك طائفة من أحكام المحاكم الانجليزية عن المبادئ الواجبة التطبيق في أمر الضريبة من الناحية القانونية — وفي سنة ١٩١٨ بوبت بعض أحكام المحاكم السابقة وصدر قانون بها وأصبح قانون ضريبة الدخل بعد سنة ١٩١٨ قانوناً سنوياً يصدر في الميزانية السنوية وكان ما يترتب على ذلك بطبيعة الحال ألا يلتفت إلا إلى آخر قانون دون القوانين السابقة التي ينبغي اعتبارها في حكم الملغاة — ولكن الطريقة الانجليزية غير ذلك فإن الأحكام التي تضمنتها قوانين الميزانية منذ سنة ١٩١٨

١٩١٨ - والتي يقررها قانون الميزانية بعد ذلك في كل سنة - كما سلف القول (ذيل الصحيفة العاشرة من مذكرة الشركة المدعى عليها المؤرخة ١٩/١/١٩٥٠) كما أنها أقرت بتلك الحقيقة مرة أخرى في مذكرتها المقدمة لجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ إذ ورد في الصحيفة الأولى منها أنه « لا توجد في إنجلترا سوى ضريبة الدخل - على جميع الأفراد - وهي كما في مصر تبدأ بمبلغ معين يعنى من الضريبة بشروط معينة تختلف باختلاف مركز الشخص وعدد أفراد عائلته الخ ... ثم تصاعد رويداً رويداً حتى تصل إلى الحد الأقصى .. » وقالت المدعى عليها أيضاً إن هذه المبادئ متفق عليها بين المدعى وبينها وقالت إن الطرفين تناولاها في مذكراتهما بتفصيل لا محل له لأنها محل اتفاق الطرفين .

« وحيث إن هذه الضريبة - ضريبة الدخل المقررة في إنجلترا هي ضريبة شخصية تفرض على الممول صاحب الدخل - وقد أوضح صفة شخصية الضريبة العلامة « لوم » في كتابه عن ضرائب الدخل في إنجلترا فقال :

« D'abord l'Income Tax est-il un «impôt réel ou personnel ? Incontestablement, se fut à l'origine un «impôt réel, mais il est aujourd'hui devenu largement personnel. La «discrimination» de 1907 marquait déjà «un pas décisif dans ce sens, mais les «réformes ultérieures, celle de 1920 en particulier, ont encore accru le caractère personnel de l'Income Tax : «le jeu des abattements à la base des «déductions est significatif d'une évolution maintenant très poussée. La «considération de la personne qui «paye - c'est-à-dire la «personnalité» intervient dans la fixation de l'im-

تعتبر قائمة وناقذة ما لم يرد نص على إلغائها في القوانين اللاحقة أو في قرارات البرلمان - فضريبة الدخل وإن كانت مؤقتة بسنة في مظهرها فهي دائماً مستقرة في حقيقتها (يراجع حبيب المصرى باشا - المرجع السابق - تحت عنوان التشريع المالى الانجليزى - الضريبة على الدخل في إنجلترا - نبذة ١٣١ ص ١٣٠ وما بعدها) .

« وحيث إن الذى يخلص من استعراض تاريخ هذه الضريبة أنه لا يوجد في إنجلترا ضريبتان إحداهما مفروضة على الشركة عما اكتسبته من أرباح والأخرى مفروضة على المساهمين عما يوزع عليهم من هذه الأرباح ولا يوجد إلا ضريبة واحدة على الدخل تدفعها الشركة أولاً ثم يتحملها المساهمون عند توزيع الأرباح عليهم فالضريبة الانجليزية ضريبة على دخل المساهم لا دخل الشركة ومركز الشركة مركز الجاني أو المحصل للضريبة - ذلك أن الطريقة المتبعة في إنجلترا لجباية الضرائب - وهي الطريقة المتبعة بصفة عامة في معظم البلاد - هي تحصيل الضريبة بطريق الحجز في المنبع stoppage à la source أى تحصيل الضريبة مباشرة قبل أن تصل إلى يد الممول من الأشخاص أو الهيئات الذين يكون عليهما أو التي يكون عليها دفع الإيراد إلى الممول فصلحة الضرائب تطالب الشخص أو الهيئة التي يكون عليها أن تدفع أرباح الأوراق المالية مثلاً بأن تخضع لها من قيمة الربح نصيب الممول فيه ولا تؤدي إليه إلا صافية (حبيب المصرى باشا المرجع السابق ص ١٤٧ نبذة ١٥٣) .

« وحيث إن الشركة المدعى عليها لا تنازع في هذه الحقيقة التي سبقت الإشارة إليها - فهي مقرة بأنه لا يوجد في إنجلترا غير ضريبة الدخل التي قررها القانون الانجليزى في سنة

والتي مصدرها المملكة المتحدة أو غيرها ما دام
أن صاحبها يقيم عادة في المملكة المتحدة .

(جان لهوم — المرجع السابق — ص ١٥٧
وما بعدها) .

«وحيث إنه لا شك في أن المدعى
مصرى وأنه يقيم في مصر وفيها يستثمر ماله
ويملك أسهمه ولا شك أيضا في أن الشركة
المدعى عليها تباشر نشاطها في مصر وعملها
هو استخراج البترول فيها والاتجار فيه
ولها في مصر منشآت وعمال وموظفون . وفي
مصر تجنى الأرباح التي توزعها على المساهمين
فالمدعى إذن مصدر دخله هو مصر لا إنجلترا
فلا يخضع إذن هذا الدخل لقانون الضريبة
الانجليزية ولا يلزم بأدائه إلى تلك الدولة .

«وحيث إن يحمل ما تقدم هو أن
الضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة في
أرضها وعلى رعاياها — فلا تمتد إلى ما وراء
حدود أرضها إلا بالنسبة لرعاياها — وأن
ضريبة الدخل في إنجلترا ضريبة شخصية لا عينية
تفرض على دخول الأشخاص من رعايا المملكة
المتحدة ومن يقيمون في أرضها — من غير
رعاياها — والمدعى مصرى يقيم في مصر
ويستثمر أمواله فيها ويملك فيها الأسهم
موضوع الدعوى ولا يخضع لغير سلطان بلده
وسياسته ولغير قوانين بلده الخاصة
بالضرائب بل إن الشركة المدعى عليها تباشر
نشاطها في مصر وفيها تستغل أموالها وتجنى
الربح الذي توزعه على المساهمين — فتنتفى بذلك
مظنة أن ربحها ناتج من غير مصر وينبني
على ما سلف ذكره أن المدعى غير ملزم بأداء
ضريبة الدخل إلى الحكومة الانجليزية وأن
من حقه أن يقبض أرباحه عن أسهمه غير
محتجزة منها تلك الضريبة .

«pôt. Le stoppage à la source lui-même ne doit pas faire illusion puisque la «personnalité» n'y subit, en quelque sorte, qu'une éclipse. Tout «contribuable dont le revenu a été «frappé à la source et qui a cependant droit à des atténuations d'impôt en raison de sa situation personnelle, peut réclamer le remboursement de ce qu'il a payé en trop «grâce au système du repayement».

(Jean Lhomme, L'impôt sur le revenu en Angleterre, Paris 1939, Page 134).

وبحمل ما قاله هذا الفقيه إن ضريبة الدخل
في إنجلترا أصبحت ضريبة شخصية وإن شخصية
الممول تدخل في تحديد الضريبة ولا يؤثر في
هذا حجز الضريبة في مصدرها لأن الممول
الذي له الحق في إعفاء بسبب مركزه الشخصي
أن يسترد ما دفعه زيادة عن الضريبة المستحقة
عليه — وذلك طبقا للنظام المعمول به هناك
وهو نظام استرداد ما دفع بغير وجه حق .

«وحيث إنه — وقد أصبح واضحا أن
الضريبة المقررة على الدخل في إنجلترا هي
ضريبة شخصية مقررة على دخل الفرد —
وأن كل الدور الذي تقوم به الشركات هناك
هو حجز الضريبة في المصدر طبقا للنظام
المعمول به في أغلب التشريعات الضرائبية في
العالم — فإنه لا يخضع لهذه الضريبة إلا من
يخضعون لذلك القانون — قانون ضريبة الدخل
في إنجلترا من أشخاص أو من يخضع له من
دخول — وضريبة الدخل في إنجلترا تفرض
على الأشخاص الذين يقيمون عادة في المملكة
المتحدة أو الذين لا يقيمون فيها ولكنها مصدر
دخلهم كما تفرض على الدخول التي مصدرها
المملكة المتحدة أيأ كان محل إقامة صاحبها

therefo, and the body of persons paying such dividend shall be entitled to deduct the tax appropriate thereto."

« حيث إنه لا شك في أن القانون الانجليزي يلزم الشركة بأن تخصم ما يكون مستحقاً من ضريبة الدخل بطريقة الحجز في المنبع stoppage à la source وأن تؤدي إلى المساهمين - صافي الربح - بعد خصم الضريبة كما سلف القول . إلا أن ذلك مقيد بأن تكون الضريبة مستحقة طبقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل - فهي لا تحجز الضريبة وتوردها إلى الخزنة البريطانية إلا بالنسبة للأشخاص والدخول الخاصة بها - فلا يجوز لها أن تحتجز الضريبة على شخص أو دخل غير خاضع لها - يؤكد ذلك نص المادة ٢٠ من قانون سنة ١٩١٨ سالف الذكر بأن خصم الضريبة لا يكون إلا إذا كانت مستحقة طبقاً لأحكام القانون - ويؤكد ذلك الفكرة التي سلفت الإشارة إليها من أن الشركة لا تعتبر إلا جاية أو محصلة للضريبة تلك الفكرة التي قال بشأنها العلامة جان لوم في كتابه سالف الذكر عن ضريبة الدخل في إنجلترا - إن الشركات اعتبرت دائماً - بمقتضى قوانين الدخل في إنجلترا - مجرد أداة لتحصيل الضريبة - وتوزيدها مقدماً إلى الخزنة .

« Les Sociétés ont été presque constamment considérées par les lois de l'Income Tax comme des organismes chargés, sans plus, de percevoir l'impôt et d'en faire l'avance au fisc. »

(جان لوم - المرجع السابق - ١٨٣) .

« وحيث إن المحكمة لا تذهب - إلى ما ذهب إليه المدعى من الإفاضة في بيان معنى

« وحيث إنه لا يعترض على ذلك بأن قرار الجمعية العمومية للمساهمين التي انعقدت في إنجلترا قد أباح للشركة خصم الضريبة المقررة وتوزيع الصافي بعد تأديتها الضريبة ذلك لأن هذا القرار لا يلزم المدعى إلا بالقدر الذي لا يتعارض فيه مع القانون وذلك لأن مجال البحث ليس هو صحة أو بطلان هذا القرار بالنسبة للمدعى ولكن خضوع المدعى أو عدم خضوعه للقانون الضريبي الانجليزي .

« وحيث إن الشركة المدعى عليها - تدفع الدعوى بأنه إن كان للمدعى حق فيما يدعيه أو كان له حق في استرداد الضريبة التي دفعها إلى الحكومة البريطانية - فله أن يقيم دعواه على الخزنة البريطانية لأنها أدت تلك الضريبة فعلاً إليها ولم تحتجزها لنفسها وهي ملزمة بمقتضى نصوص القانون الانجليزي الخاص بضريبة الدخل بخصم الضريبة وتوريدها إلى الحكومة الانجليزية وهي شركة انجليزية - تخضع لأحكام ذلك القانون - وتستشهد الشركة في ذلك بنص المادة ٢٠ من قانون ضريبة الدخل الانجليزي الصادر في سنة ١٩١٨ التي تقضى بأنه يجب خصم الضريبة المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون من قيمة تلك الأرباح قبل توزيعها على المساهمين أو أصحاب الحق وعلى الشركة التي تدفع الربح الموزع أن تخصم الضريبة منه .

« General Rule «20» — The profits organs to be charged on any body of persons shall be computed in accordance with the provisions of this Act on the full amount of the sum before any dividend thereof is made in respect of any share, right or title

« وحيث إن وزارة المالية ومراقبة النقد لم يكن في مكتتهما مراقبة أن ضريبة فرضت على المدعى أو غيره من المساهمين المصريين بالذات وأن هذه الضريبة خرجت من مصر - إذ الثابت أن الشركة المدعى عليها شركة انجليزية - ولكنها تباشر نشاطها في مصر - وأسهمها متداولة للمصريين وغير المصريين - أو الانجليز الذين يخضعون لقانون ضريبة الدخل في إنجلترا - وليس من عمل مراقبة النقد أن تتحقق من استحقاق الضريبة أو عدم استحقاقها - ويكون لذلك ما ألقاه المدعى على عاتق المدعى عليهما الثاني والثالث لا أساس له ويتعين لذلك رفض الدعوى بالنسبة لهما .

« وحيث إنه وقد انتهت المحكمة الى تقرير حق المدعى في اقتضاء أرباحه عن أسهمه غير مضمومة منها ضريبة الدخل المقررة في القانون الانجليزي فانه لا نزاع بين الطرفين في أن هذه الأرباح دون خصم الضريبة هي المبلغ الذي طلبه المدعى في صحيفة دعواه وهو مبلغ ٦٠ جنينياً و ٩٣٧ مليماً وهو ما يتعين الحكم بالزام المدعى عليها الأولى بدفعه الى المدعى في مقابل تسليمه اليها كويونات الأسهم المقدمة منه في هذه الدعوى .

« وحيث إن المصروفات يلزم بها من حكم عليه فيتعين إلزام المدعى عليها الأولى بها عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات .»

(قضية الأستاذ عبد الحميد بك الساوى المحامى وحضر عنه الأستاذ فريد أنطون ضد شركة آبار الزيوت الانجليزية للمصرية وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذان توفيق دوس باشا وموسى عنيتي رقم ٣٤٨٦ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضى شفيق الكاشف) .

مركز الشركة - وهل مركز الشركة المدعى عليها في إنجلترا أو في مصر - وبالتالي هل تخضع لأحكام قانون ضريبة الدخل في إنجلترا أو لا تخضع - لا تذهب المحكمة إلى هذا المدى في الاستطراد والبحث - ذلك لأنه سواء أكانت الشركة مركزها في مصر أم في إنجلترا فهي تقوم بوظيفة المحصل بالنسبة لمساهميها وتؤدي عنهم ما يفرض عليهم من ضريبة الدخل وفقاً للقانون - وواجب عليها ألا تؤدي - هذه الوظيفة إلا بالنسبة للأشخاص الذين يخضعون للضريبة - فان كان المدعى لا يخضع دخله للضريبة المقررة في إنجلترا - على التفصيل الذى سلف بيانه - فأكان يجوز للشركة أن تحتجز من الأرباح المستحقة له شيئاً أو تدفع عنه الى الخزانة البريطانية شيئاً - وهى وقد فعلت - فقد خالفت القانون لأنها وفقت ضريبة عن شخص لا يخضع لأحكام ذلك القانون فيتعين عليها أن ترد ما دفعته خطأ إلى المدعى وهى وشأنها مع من دفعت اليه .

« وحيث إنه لذلك يكون دفع المدعى عليها الدعوى بعدم قبولها لأن الخزانة البريطانية لم تختصم فيها - مرفوضاً - ولأنه لا صلة بين الخزانة البريطانية وبين المدعى - إذ أن المدعى عليها هى التى دفعت خطأ أو خصمت من المدعى مبلغاً خطأ من الأرباح المستحقة له فوجب عليها أن ترده اليه .

« وحيث إنه عن مسئولية المدعى عليهما الثاني والثالث فقد بناها المدعى على أنه رغم وجود قانون للرقابة على النقد في مصر - وهو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فانهما سمحا باخراج هذه الضريبة من مصر بالمخالفة لأحكام هذا القانون - وهى ضريبة غير مستحقة - وأنهما لذلك يسألان مع المدعى عليها الأولى بالتضامن عن رد ما خصم من أرباحه بدون وجه حق اليه .

٢٥٦

محكمة الباجور الجزئية

١٣ فبراير سنة ١٩٥١

١ — إجراء القسمة . عدم جواز تجنيب نصيب الشريك . أساس القسمة الاقتراع .

ب — القضاء باعتماد تقرير خبير القسمة . العدول عنه جائز .

ج — قضاء المحكمة الحسية بالتصديق على القسمة . عدم تقييد محكمة القسمة به . جوازها .

المبادئ القانونية

١ — إن الخبير المنتدب لإجراء القسمة إذا وقع عمله في فرز وتجنيب حصة المدعى في ناحية حددها بأرض الشيوخ يكون عمله معيباً ومخالفاً للقانون إذ مقتضى ذلك اختصاص المدعى بتلك القطعة اختصاصاً لازماً بلا قرعة مما يخالف المبادئ المقررة قانوناً لإجراء القسمة بين الشركاء لمجافاته لمبدأ القصد والعدالة في توزيع الحصص وقد جاء النص بالقانون المدني القديم على إيجاب حصول القسمة بطريق القرعة أمام القاضي المعين للواد الجزئية ويحرر بها محضراً كما أن القانون المدني الجديد قد نص في المادة ٨٣٧ على أن الخبير يكون الحصص على أساس أصغر نصيب حتى ولو كانت القسمة جزئية فإن تعذرت القسمة على هذا الأساس جاز للخير أن يجنب لكل شريك حصته . ومقتضى ذلك كذلك تأييد لما استقر عليه الرأي في ظل

القانون المدني القديم من منع الخير من تجنيب حصة طالب القسمة إلا إذا تعذرت بين الشركاء فإن أضحى التجنيب لازماً كان عليه أن يجنب لكل شريك آخر حصته .

٢ — إن قضاء المحكمة باعتماد تقرير الخير ليس قضاء فصلاً في الموضوع وإنما من نوع القضاء التمهيدى السابق لذلك الفصل والذي تستطيع المحكمة دائماً الى وقت تكوين عقيدتها النهائية ونطقها بالحكم القاطع في الدعوى العدول عنه .

٣ — إن قضاء المحكمة الحسية بالتصديق على القسمة لا يقيد محكمة القسمة في شيء إذ أن عمل المحكمة الحسية لا يزيد على رخصة لمحكمة القسمة باتباعها على مقتضى حصص التقسيم التي يقترحها الخير ومحكمة القسمة أن تستعمل هذه الرخصة فتوقع القسمة ولكن إن اعترضها ما يعيب القسمة أو يشوبها بشائبة البطلان قلها أن تعرض عن تلك الرخصة .

المحكمة

ومن حيث إن المدعى قد ذكر بالدعوى أنه يمتلك ٣ قراريط و ٦ أسهم شائعة في ١ فدان و ١٥ قيراطا و ٢ سهم أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وقد آلت إليه بموجب عقد بيع مسجل صادر إليه من سعيد جاد قطب نافع بتاريخ ١٢/٣/٤٧ وأن المدعى عليهم وهم باقي المشتاعين بمعة قد عارضوا انتفاعه بالمقدار المملوك إليه كما أنهم لم يوافقوه على قسمة بالتراضي ومن ثم فقد طلب بالدعوى

قسمته بالتقاضى بتعيين خبير لفرز وتجنيد نصيبه المذكور وجعله قطعة واحدة صالحة للانتفاع مع إلزام المدعى عليهم بالتسليم والمصروفات وأتعاب المحاماة والنفاذ .

وأنكر المدعى عليهما الثالث والرابع بآدى ذى بدء ملكية المدعى للقدر الذى يطلب فرزه وتجنيد يد أن هذه المحكمة هيئة سابقة قد خلصت من فحص مستندات المدعى بحفاظة رقم ٤ دوسيه إلى بطلان دفاع المدعى عليهما وقضت من أجل ذلك تمهيداً بنذب الخبير الهندسى صاحب الدور لتطبيق مستندات تملك المدعى على الطبيعة لمعرفة ما إذا كان الـ ٣ قراريط و ٢٢ سهماً المملوكة إليه تقع ضمن القطعة التى يطلب الفرز والتجنيد فيها وفى حالة وقوعها بها يقوم الخبير بفرزها وتجنيدتها فى قطعة واحدة صالحة للانتفاع وأنهى الخبير المأمورية المندوب لها وأبدى فى تقريره عنها بانطباق سند ملكية المدعى المشار إليها فى الحكم المتقدم على الأرض الشائعة المطلوب إجراء القسمة فيها ثم قام توالى إجراء عملية الفصل المطلوبة بفرز ما يوازي نصيب المدعى بأرض الشيوع بالجهة البحرية الغربية فيها وقال إنه أتم هذه العملية إنفاذاً للحكم التمهيدى .

وبتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٦ قضت هذه المحكمة هيئة أخرى سابقة باعتماد تقرير الخبير وإحالة القضية إلى المحكمة الكلية للتصديق على القسمة لوجود قصر بين المدعى عليهم وأنهت المحكمة الابتدائية الحسنية سماع طلب التصديق وقضت بحكم أصدرته بمجلسه ١٩٤٩/٥/٨ بالتصديق على التقسيم الوارد بتقرير الخبير وإعادة القضية إلى هذه المحكمة لإجراء القسمة مستندة فى قضائها إلى أن الأوصياء من المدعى عليهم لم يتقدموا لها لإبداء ما عساه يكون لديهم من أوجه الطعن على عملية التقسيم وأنها لم ترفى عمل الخبير خروجاً على

المهمة التى نيط بها بالحكم التمهيدى وأن القسمة التى أجريت لم تكن فى ذاتها بحفاظة بحق القصر . ومن حيث إن الدعوى إذ أعيدت لهذه المحكمة فقد عارضها المدعى عليه الأول لأول مرة بمقولة إنه لم يكن قد أعلن بها إعلاناً قانونياً وإن المدعى لاحق له فى موضوعها ذلك أن القدر المبيع إليه بالعقد المسجل فى ١٩٤٧/٣/١٢ لا يدخل فى ملك البائع له سعيد جاد قطب ولا ينطبق على ما آل إلى ملك ذلك البائع بمقتضى عقد البيع الصادر له من سلفه قطب أحمد نافع فى ١٩٤٤/٨/١٧ وترى المحكمة أن تناقض هذا الدفاع أولاً كما تمضى بعد ذلك فى بحث ما بقى من الدعوى وتلحظ على دفاع المدعى عليه المذكور أنه فوق ما جاء بتقرير الخبير من دحضه فإنها قد حققت من مراجعة عقد البيع الصادر من المالك الأصلى للبائع المدعى اتفاقاً مؤكداً على البيع الصادر منه إلى المدعى عما يحقق أن المدعى المذكور قد تلقى البيع من مالك فيؤول إليه ملكه فقد اتفق العقدان فى بيان القطعة بحوضها ونمرتها وحدودها ويتعين لذلك لإطراح دفاع المدعى عليه الأول لعدم جديته بما يكفى لوقف النظر فى دعوى القسمة .

ومن حيث إن المحكمة ترى من جهة أخرى بما تقدم عن إجراءات القسمة أنها قد تمت معيبة ومخالفة للقانون ذلك أن الخبير المنتدب لإجراء القسمة إنما أوقع عمله فى فرز وتجنيد حصة المدعى فى ناحية حدودها بأرض الشيوع ومقتضى ذلك اختصاصه بها اختصاصاً لازماً بلا قرعة مما يخالف المبادئ المقررة قانوناً لإجراءات القسمة بين الشركاء لمخالفاته لمبدأ القصد والعدالة فى توزيع الحصص فقد جاء النص بالقانون المدنى القديم على إيجاب حصول القسمة بطريق القرعة أمام القاضى

المعين للواد الجزئية ويحور بها محضراً ٤٥٥ مدنى قديم واستقرت أحكام القضاء المصرى وآراء الفقهاء على أن إجراء القرعة واجب فى القسمة القضائية إلا إذا رضى كل من المتقاسمين بأخذ حصته بغير القرعة وإلا كانت القسمة باطلة بإهمال القرعة (استئناف مختلط ١٠/١٠/٩٢٣ واستئناف مختلط ٥/٣/٩٢٩ تعليقات البند ١٨٨ بكتاب العقود المدنية الصغيرة للدكتور كامل مرسى باشا الطبعة الثانية سنة ١٩٣٨ ومذكرة لجنة المراقبة القضائية بتاريخ ٢٣/١/٩٢٦ رقم ٧٠) ومن الظاهر فى هذه الدعوى أن المدعى عليهم فيها لم يوافقوا على اختصاص المدعى بالجزء الذى فرزه له الخبير تحكماً وبغير قسمة ومن ثم فلا يحق اختصاصه به قانوناً .

د ومن حيث إن القانون المدنى الجديد قد نص بالمادة (٨٣٧) على أنه " يكون الخبير الحصص على أساس أصغر نصيب حتى لو كانت القسمة جزئية فإن تعذرت القسمة على هذا الأساس جاز للخبير أن يوجب لكل شريك حصته ، ومقتضى هذا كذلك تأييد ما استقر عليه الرأى فى ظل القانون المدنى القديم . فليس لخبير القسمة أن يوجب حصة طالب القسمة إلا إذا تعذرت القسمة بين الشركاء وبشرط أن يوجب لكل شريك آخر حصة أيضاً وهو الأمر الذى لم يحصل فى هذه الدعوى إذ لم يبد الخبير بها أن القسمة قد استحالت أو تعذرت كما لم يبين بها حصص باقى الشركاء بأرض الشيوخ كما تطعن المحكمة من بيان التجنيب إلى عدالة توزيع الحصص وهى مسألة تراها المحكمة متعلقة بالنظام العام فى دعوى القسمة .

د ومن حيث إن قضاء الهيئة السابقة لهذه المحكمة باعتماد تقرير الخبير ليس قضاء فصلاً فى الموضوع وإنما من نوع القضاء التمهيدى السابق

لذلك الفصل والذى تستطيع المحكمة دائماً إلى وقت تكوين عقيدتها النهائية ونطقها بالحكم القاطع فى الدعوى العدول عنه كما أن قضاء المحكمة الابتدائية الحسية بالتصديق على القسمة لا يقيد هذه المحكمة فى شئ . ذلك أن منطق الحكم ليس بذى موضوع إذ أن قسمة ما لم تحصل يمكن التصديق عليها به كما أن عمل المحكمة الابتدائية الحسية لا يزيد على رخصة لمحكمة القسمة بإيقاعها على مقتضى حصص التقسيم التى يقترحها الخبير والمحكمة القسمة أن تستعمل هذه الرخصة فتوقع القسمة ولكن إن اعترضها ما يعيب القسمة أو يشوبها بشائبة البطلان فلها أن تعرض عن تلك الرخصة وأن تضى فى إجراءات القسمة حتى إذا انتهت منها فإنها تطلب من المحكمة الحسية من جديد النظر فى التصديق على الحصص التى تمت بموافقة القانون . ولذلك فإن هذه المحكمة ترى أن تندب مكتب الخبراء الزراعيين الحكوميين لإجراء القسمة من جديد وبموافقة القانون .

(قضية الشيخ محمد كامل سويلم إبراهيم ضد رجب قطب احمد نافع عن نفسه وبصفته وآخرين رقم ٢٨٨ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضى محمد توفيق المدنى) .

٢٥٧

محكمة عابدين الجزئية

٣٠ يناير سنة ١٩٥١

١ — الأيجار مقابل الانقضاء .

ب — عقد الاجارة من غير مالك . فقاذه إذا حسنت فية المستأجر . وللمالك الحيز تحت يد المستأجر على الأجرة .

ج — زيادة الأجرة عن المقرر بقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . احتجاج المتعاقد . عدم قبوله فى حالة

مجبوراً على التعاقد الجديد ، ومهما يكن من أمر فإن المستأجر ملزم بأداء الأجرة التي تضمنها العقد حتى يحصل من الجهة المختصة على حكم بتحديد هذه الأجرة .

المحكمة

د حيث إن وقائع الدعوى تنحصل حسباً استبان من أوراقها ومستنداتها في أن المدعية أقامت بصحيفة معلنة للدعى عليها السيدة صوفى نجيب نحاس بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ وطلبت فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٣٥ ج قيمة الإيجار من أول مارس سنة ١٩٤٨ لغاية آخر مايو سنة ١٩٥٠ وما يستجد من الإيجار من أول يونيو سنة ١٩٥٠ بواقع خمسة جنيهات شهرياً مع إلزامها بالمصاريف والأتعاب والنفاذ المعجل بلا كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالبة الأخرى وبخاصة طلب الإخلاء وقالت شرحاً لها لانه بموجب عقد اتفاق تاريخه ١٩ أبريل سنة ١٩٤٧ استأجرت المدعى عليها منها قطعة أرض فضاء كاتنة بجهة سيدى بشر برمل الاسكندرية مبينة الحدود والمعالم بالعقد المذكور لمدة عشرة شهور ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٧ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٨ بإيجار شهرى قدره خمسة جنيهات اتفق على سداده مقدماً في أول كل شهر وقد استمرت المدعى عليها واطعة اليد على قطعة الأرض المؤجرة حتى الآن وإن المدعى عليها متأخرة في سداد مبلغ ١٩٣٥ ج قيمة الإيجار من أول مارس سنة ١٩٤٨ حتى تاريخ رفع الدعوى رغم المطالبة الودية وإنها لذلك لم تجد مندوحة من إقامة هذه الدعوى وقدمت لتأييد دعواها عقد الإيجار أساس المطالبة (مستند ٣ دوسيه) كما قدمت عقد

قيامه بالعين المؤجرة قبل التعاقد . وجوب دفع الأجرة حتى يصدر حكم بالتخفيض .

المبادئ القانونية

١ — عقد الإيجار لا زال في القانون المدنى الجديد عقد معاوضة يرتب التزامات متقابلة كل التزام منها سبب لوجوب مقابله ، فاذا ما مكن المؤجر المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر ساع للمؤجر أن يطلب اقتضاء الأجرة كمقابل للانتفاع .

٢ — عقد الإيجار الصادر من غير مالك صحيح نافذ بين المتعاقدين ، ونافذ بالنسبة للمالك اذا كان المؤجر حائزاً للعين المؤجرة وكان المستأجر حسن النية ، وكل مال للمالك هو أن يحجز الأجرة تحت يد المستأجر ويرفع الدعوى على المؤجر وعليه ويطلب استحقاقه للأجرة المذكورة وليس له بغير هذا الطريق أن يقاضى المستأجر مباشرة أو أن يعترض على المؤجر إذا طالب المستأجر بالأجرة نفاذاً لعقد الإيجار الذى أوفى فيه المؤجر بكافة التزاماته ، لأن ذلك يتعارض مع طبيعة عقد الإيجار من أنه يرتب حقوقاً شخصية متقابلة .

٣ — اعتراض المستأجر على الأجرة أثناء مطالبته بها أمام الجهة المختصة بأنها انطوت على مخالفة للقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا يلتفت إذا كان المستأجر نفسه هو الذى سبق إبرام العقد معه بأجرة أقل ولم يكن

تمليكها وتمليك البائعة لها (١١ دوسيه) .

د وحيث إن المدعى عليها دفعت الدعوى بأن المدعية غير مالكة وإنما تلقت إنذاراً بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من ورثة على باشا فهمى جاء فيه أن قطعة الأرض محل عقد الايجار بملوكة لهؤلاء الورثة وليست بملوكة للمدعية ولا لمحمد بك شاكر الذى باعها هذه الأرض وأن ورثة على باشا فهمى أنذروها بأنه حكم لصالحهم حضورياً بملكية الأرض المذكورة وأن حكم الملكية أصبح نهائياً قبل محمد بك شاكر ومن تلقى عنه الحق فى الملكية (المدعية) وأن ورثة على باشا فهمى طلبوا منها إيداع الأجرة بخزينة المحكمة . وقالت إن المدعية أنذرتها بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٨ بإخلاء الأرض وتسليمها لها ثم أعقبت ذلك برفع دعوى الاخلاء وإنها استخرجت صورة من الحكم الصادر من المحكمة المختلطة واتضح لها منه أن المرحوم على باشا فهمى كان قد اقتسم مع شريكته السيدة روز حنا الأرض الفضاء المملوكة لهما بجهة سيدى بشر وأن كلا منهما قد اختص بمقدار ٨٠٦٦ متراً وأن السيدة روز حنا قد اختصت بحصتها فى القطعة رقم ١٢ وكذلك المرحوم على باشا فهمى قد اختص بحصته فى نفس القطعة وكانت له القطعة رقم ١٣ وأن السيدة روز لم تضع يدها على حصتها فى القطعة ١٢ بل وضعت يدها على القطعة ١٣ المملوكة أصلاً لورثة على باشا فهمى والى لم تدخل فى القسمة وأجرت تقسيمها إلى مساحات وباعت ١٠١٧ ذراعاً لمحمد بك شاكر بعقد تاريخه ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣٥٥ ج ونزعت ملكية جزء كبير من مشترى محمد بك شاكر فى إنشاء شارع الكورنيش وبقي جزء له مساحته ١٥٥ ذراعاً باعه للمدعية وهو موضوع النزاع الجالى وأن

ورثة على باشا فهمى شعروا بأن تصرفات السيدة روز لم تكن فى حصتها فأقاموا دعواهم أمام المحكمة المختلطة وعين فيها خبير أوضح الحقيقة والوقائع السابقة وانتهى الأمر إلى الحكم لهم بملكتهم لأرض النزاع وكان مختصاً فى الدعوى محمد بك شاكر والذى حفظ الحكم له حق الرجوع على البائعة له والذى لم يستأنف هذا الحكم وكان حرياً به أن يسلم الأرض لأصحابها ولكن بدلا من سلوك هذا السيل لجأ إلى البيع للمدعية وهى زوجة ابنه وبعد أن أصبح الحكم بالنسبة له انتهاياً . وقالت المدعى عليها إنها لم تكن تعلم حقيقة الواقع وأبرمت مع محمد بك شاكر عقد إيجار فى سنة ١٩٣٥ ودفعت له الأجرة باعتباره مالكا ثم حررت عقد الايجار الثانى مع المدعية بأجرة تزيد عن أجر المثل وتخالف قانون تنظيم الايجارات وأن ورثة المرحوم على باشا فهمى أنذروها بعدم دفع الأجرة للمدعية وأن المدعية رفعت عليها دعوى مستعجلة بالإخلاء وحكم فيها بعدم الاختصاص وجاء فى الحكم بأن النزاع حول الملكية نزاع جدى وقالت إن المدعية لا تملك حق المطالبة بالأجرة لأنها غير مالكة ولأن من تلقت منه حقها غير مالك بحكم انتهاياً بالنسبة له لأنه لم يستأنفه وإن إنذار المدعية لها بطلب الاخلاء ثم رفعها دعوى بالاخلاء فعلا يجعل العقد لم يتجدد ما لم يتم الدليل على عكس ذلك عملاً بالمادة ٦٠٠ مدنى ، وقالت إن المدعية لا تستطيع أن توقع جزءاً تحفظياً بمقتضى عقد إيجارها الذى انتهى ولم يتجدد وقدمت لتأييد دفاعها حافظة بمسنداتها تضمنت عقد الايجار الصادر لها من محمد بك شاكر وإبصارين بسداد الأجرة المذكور وإنذار المدعية لها بالاخلاء فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧

يدور في جوهره حول أمرين . الأمر الأول بيان ما إذا كان الإيجار قد انتهى بانتهاء مدته وهي آخر فبراير سنة ١٩٤٨ أم أنه تجدد باستمرار وضع يد المدعى عليها على العين المؤجرة . والأمر الثاني أثر هذا العقد بالنسبة لعاقديه وبالنسبة للمالك غير المؤجر .

وحيث إنه فيما يتعلق بالأمر الأول فإن المدعى عليها قررت بأن عقد الإيجار أساس المطالبة قد انتهى بانتهاء مدته بدليل إنذار المدعية لها في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٨ بانتهاء العقد وبدليل مطالبة المدعية لها بالإخلاء في دعوى الطرد المستعجلة وهذا القول مردود بأن الثابت من مطالعة محضر الحجز التحفظي الرقم ١٩٥٠/٧/٢٢ أن الحجز قد توقع في مواجهة المدعى عليها شخصياً وكانت موجودة بمحل الحجز وهو محل عقد الإيجار وقررت بأصرح بيان بأنها حائزة للعين المؤجرة ومن ثم فيبدو واضحاً أن الادعاء بانتهاء العقد ينقضه الثابت في أوراق الدعوى ويكون بذلك عقد الإيجار أساس المطالبة قد تجدد باستمرار وضع يد المدعى عليها على العين المؤجرة . وأما ادعاء المدعى عليها بأنها حائزة للعين المذكورة من قبل ورثة المرحوم على باشا فهمي فإن هذا الادعاء يتعارض مع الالتزامات المذكورة بمقتضى هذا العقد إذ أن المدعية أبرمت معها عقد إيجار ثابت فيه قيام المدعية بتسليمها الشيء المؤجر وأوفت المدعية بذلك بما التزمت به ولا يسوغ للمدعى عليها بعد ذلك أن تمتنع عن أداء الالتزام المقابل . فعقد الإيجار عقد معاوضة يرتب التزامات متقابلة كل التزام منها سبب لوجوب مقابله فإذا ما أوفى المؤجر بالتزامه وهو تسليم الشيء المؤجر تعين على المستأجر أداء مقابل الاتفاقات لمن أوفى له

وإنذاراً آخر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٤٨ بأن عقد الإيجار قد انتهى وتطلب فيه المدعية منها استلام محل الإيجار وصورة إعلان ورثة على باشا فهمي لها بعدم دفع الأجرة بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وصورة الحكم الصادر لورثة على باشا فهمي بملكية محل النزاع وشهادة بعدم حصول استئناف من السيدة روز حنا ومن محمد بك شاكر (حافظة ه دوسيه) .

وحيث إنه بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ أعلنت المدعى عليها ورثة المرحوم على باشا فهمي كضمان في الدعوى وطلبت الحكم عليهم بما عساه أن يحكم به عليها . وقد أبدى الضمان دفاعهم في الدعوى قائلين إن الملكية ثابتة لهم وإن عقد الإيجار وإن كان نافذاً بين عاقديه إلا أنه لا ينفذ في مواجهة المالكين وطلبوا أصلياً رفض دعوى المدعية واحتياطياً تكليف المدعى عليها إيداع الأجرة في خزينة المحكمة وثابت بمحضر جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ أن المدعى عليها دفعت بعدم الاختصاص ولم تتول شرح دفعها بعد ذلك في محاضر الجلسات أو في مذكرتها .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع بعدم الاختصاص فإن الثابت من مطالعة العقد أساس المطالبة أن الطرفين قد اتفقا فيه على اختصاص محاكم القاهرة بنظر الدعاوى التي ترفع بشأن هذا العقد كما أن أجرة السنة في نطاق اختصاص هذه المحكمة والدعوى مطالبة بأجرة وفي نطاق الاختصاص النوعي لهذه المحكمة حتى آخر يناير سنة ١٩٥٢ ومن ثم فيكون الدفع في غير محله وحرى بالرفض .

وحيث إنه فيما يتعلق بموضوع النزاع فإنه يبين بما تقدم أن مدار النزاع بين الطرفين

إيجار ملك الغير صحيح بين المتعاقدين = المؤجر والمستأجر ولكنه لا ينفذ في حق المالك الحقيقي إلا إذا كان المؤجر حائزاً للعين التي أجرةها وكان المستأجر - حسن النية فإذا لم يكن المؤجر حائزاً للعين أصلاً أو كان حائزاً لها وكان المستأجر متيئ النية امتنع مريان العقد بالنسبة للمالك الحقيقي. كما أن عقد الإيجار عقد شخصي بين المؤجر والمستأجر وتستحق به الأجرة للمؤجر فإذا أجرة المؤجر شيئاً غير مملوك له فهذا لا يوجد علاقة مباشرة بين المالك الحقيقي والمستأجر. بل إن كل ما للمالك الحقيقي أن يحجز الأجرة تحت يد المستأجر سواء حكم بها على هذا الأخير من عدمه ويرفع الدعوى على المؤجر وعليه أيضاً ويطلب استحقاقه للأجرة المذكورة وليس له بغير هذا الطريق أن يقاضي المستأجر مباشرة أو أن يأخذ الحكم الصادر للمؤجر وينفذه باسمه ضد المستأجر أو أن يعترض على المؤجر إذا طالب المستأجر بالأجرة نفاذاً لعقد الإيجار الذي أوفى فيه المؤجر بكافة التزاماته والذي يسوغ له أن يقبض من المستأجر مقابل الانتفاع لأن كل التزام في عقد المعاوضة سبب لوجوب مقابله (راجع نقض ١٩٣٣/١٢/٧ منشور بالمجموعة الرسمية ٤٠/٢/٣٥ وراجع استئناف مصر ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة السنة ١٣ ص ١١٠٦ و منشور بملحق مرجع القضاء الجزء الأول والثاني بند ٦١٩٧ وراجع المرجع السالف بند ٦١٩٦).

و حيث إنه على هدى ما تقدم فإن الثابت في هذه الدعوى أن المطالبة قائمة على عقد إيجار مبرم بين المدعية والمدعى عليها قامت فيه المدعية بأداء التزامها بتسليم العين المؤجرة للمدعى عليها وكانت العين المؤجرة في حيازة المدعية وفي

بالإضافة . وادعاء المدعى عليها إذن يتعارض مع التزامها في عقد الإيجار الذي أبرم بينها وبين المدعية والتي أوفت لها بالتزاماتها والتي يحق لها أن تطلب منها أداء التزاماتها ومنها دفع الأجرة . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن المدعى عليها لم ترتبط بأي تعاقّد مع ورثة على باشا فهمى بعد إنذار المدعية لها وبعد مطالبتها بالإخلاء حتى تستطيع التمسك بعد إبداء المدعية رغبتها في الإخلاء وبأنه رد عملي من جانبها لإنهاء عقد المدعية . وأكثر من ذلك فإن المدعى عليها لم تتخذ من جانبها أى إجراء لإنهاء هذا العقد ولم تدع أن تعرض ورثة على باشا فهمى قد أثر في انتفاعها أو حرمانها بعض المنفعة ولم تتخذ أى إجراء مما رتبته لها القانون قبل المؤجرة أو المتعرض الأمر الذى يلى . بأن المدعى عليها تحترم هذا التعاقد وتلتزم بآثاره .

و حيث إنه لما تقدم جميعه يكون ادعاء المدعى عليها بأن عقد الإيجار قد انتهى باتهاء مدته وأنها حائزة من قبل ورثة المرحوم على باشا فهمى ، يكون ادعاء المدعى عليها متناف مع الثابت في الأوراق ومع عقد الإيجار وما يترتب من حقوق والتزامات ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على مثل هذا الادعاء .

و حيث إنه فيما يتعلق بالأمر الثانى وهو بيان حكم القانون في إجارة ملك الغير وأثرها بالنسبة للعاقدين وبالنسبة للمالك الحقيقي فانه من المسلم به فقهاً وقضاء وعملاً بنصوص القانون المدني القديم وعلى الأخص المادة ٣٩٢ منه وهو القانون الذى يحكم العقد الحالى وتقابل المادة المذكورة في القانون المدني الجديد المادة ٥٥٨ مع خلاف يسير في الالتزام بالتسليم فأصبحت في النص الجديد الالتزام بالتمكين من الانتفاع ، من المسلم به فقهاً وقضاء أن

حيازة سلفها الذي تصرف لها من قبلها وكانت المدعى عليها المستأجرة بإقرارها حسنة النية ولا تعرف حقيقة الملكية وقت إبرام هذا العقد . ومن ثم فإن عقد الإيجار أساس المطالبة يكون أداة صالحة للتوجه أن تطلب بمقتضاء اقتضاء الأجرة من انتفعت بالشئ المؤجر . ولئلا يحكم في الحقيقى إذا استقرت ملكيته نهائياً وحكم في الاستئناف الذى انقطعت فيه الخصومة والمقدم بشأنه الشهادة المقدمة فى الدعوى (١٠ دوسيه) بتأييد الحكم الابتدائى أن يتخذ ما يراه كفيلاً من إجراء للوصول إلى حقه .

د وحيت إنه لما تقدم جميعاً يتعين الحكم للدعية بتأخير الأجرة منذ أول مارس سنة ١٩٤٨ حتى آخر يناير سنة ١٩٥٢ وذلك نفاذاً لعقد الإيجار أساس المطالبة والموقع عليه بتوقيع المدعى عليها والذى أقرت فيه باستئجار قطعة الأرض الفضاء الموضحة به بين المدعية بأجرة شهرية قدرها خمسة جنيهات تدفع مقدماً فى أول كل شهر ومجموع الإيجار على هذا الأساس ٤٧ شهراً فى خمسة جنيهات يساوى ٢٣٥ جنيهاً هو ما يتعين الحكم به للدعية نفاذاً لعقد الإيجار وفيما يتعلق بدعوى الضمان فإن المدعى عليها لم تقم بسداد شئ للضمان فى الدعوى . كما وأنها

لم تقم بإيداع شئ فى خزانة المحكمة . كما وأن دعوى الضمان لم تؤسس على أن هناك تعرضاً حرمها من الانتفاع وينتفى بذلك أساس دعوى الضمان ويتعين رفضها .

د وحيت إنه فيما يتعلق بما اعترضت به المدعى عليها من أن الأجرة المثبتة فى عقد الإيجار تجاوزت أجرة المثل ومخالفته لتنظيم قانون الإيجارات . فإن هذا الاعتراض مردود بأن المستأجرة نفسها أقرت بالأجرة على الصورة الموضحة بعقد الإيجار الثانى . هذا فضلاً عن أنها تلزم بتنفيذ ما ارتضته فى عقد الإيجار حتى تلجأ للجهة المختصة بتخفيض الأجرة إذا كان لها حق تدعيه .

د وحيت إن المصروفات يلتزم بها من خسر الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

د وحيت إن محضر الحجز التحفظى قد استوفى شرائطه القانونية ويتعين الحكم بتثيته .

د وحيت إن الدعوى من حالات النفاذ وترى المحكمة شئون الحكم به عملاً بالمادة ١/٤٧٠ مرافعات .

(قضية الست دولت هانم يوسف على البجراوى ضد الست صوفى نجيب نجاس وآخرين رقم ١٤٩٩ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضى ممتاز نصار) .

قواعد

تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية

في قانون المرافعات الجديد

للدكتور رمزي سيف

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق بجامعة فاروق الاول

- ٢٠ -

٤٨٤ - البيان المتقدم ليس على سبيل الحصر : ظاهر أن البيان المتقدم لم يرد على سبيل الحصر ، ولا أدل على ذلك من أنه لم يذكر الدائن المنفذ ، مع أن مصلحته ظاهرة لتعلق حقه بتمن العقار . كذلك يجوز لدائني المحجوز عليه ولو كانوا دائنين عاديين أن يطلبوا إعادة البيع مادام من حقهم أن يتدخلوا في إجراءات توزيع ثمن العقار فيشتركو في اقتسام ثمنه ، ما لم يقيم الدليل على انعدام مصلحتهم كما لو كانت إجراءات التوزيع قد تمت ولم يصيبهم شيء من الثمن ، وقيل مع ذلك إنه يجوز لهم في هذه الحالة أن يطلبوا إعادة البيع إذا دلت الظروف على أنه من المحتمل بيع العقار ، إذا أعيد بيعه ، بتمن يحتمل معه أن يصيبهم شيء منه (١) .

يتضح مما تقدم أن طلب إعادة البيع جائز لكل من تكون له فيه مصلحة ، ولذلك فإن نص القانون القديم في هذا الصدد أفضل من نص القانون الجديد الذي قد يوهم بأن طلب إعادة البيع فقط للأشخاص الذين ورد ذكرهم في المادة ٦٩٦ .

٤٨٥ - إجراءات إعادة البيع : لا تخرج إجراءات إعادة البيع في جملتها عن إجراءات البيع الأول مضافاً إليها ما يفيد إصرار المشتري على عدم الوفاء بالتزامه ، فهي تشمل ما يأتي :

٤٨٦ - (١) التكليف بالوفاء : يجب على طالب إعادة البيع أن يكلف المشتري بالوفاء بشرط البيع ، فإذا كان المطلوب هو باقي الثمن كلفه بإيداعه مع ملحقاته خزانة المحكمة أو أداءه مباشرة إلى أصحاب الحق فيه ، وذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التكليف (مادة ٦٩٧ - ١) .

٤٨٧ - (٢) طلب إعادة البيع : إذا انقضى ميعاد ثلاثة الأيام التالية للتكليف ولم يقيم المشتري المتخلف بالوفاء ، جاز للطالب أن يطلب إعادة البيع (م ٦٩٧ - ٢) . ويحصل طلب إعادة البيع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي صدر منها حكم مرسومي المزاد ، ويرفق به أصل التكليف

(١) راجع كيش بند ٢٧٧ ، ومحمد طمد فهمي بند ٤٥٢ .

المعلن وسند طالب الاعانة المثبت لدينه ، إذا كان طالب إعادة البيع دائناً ، أما إذا كان الطالب هو المدين أو الحائز (الكفيل العيني) فيكتفى بإرفاق التكليف (م ٦٩٧-٣) .

ويعين في محضر التقرير تاريخ الجلسة التي يجرى فيها البيع وتكون أول جلسة تحل بعد الثلاثين يوماً التالية للتقرير (م ٦٩٧-٤) (١) .

ويلاحظ على نص القانون الجديد فيما يختص بطلب إعادة البيع ما يأتي :

(أولاً) إن المشرع ، في القانون الجديد ، لم يستلزم إعلان سند طالب إعادة البيع إلى المشتري المتخلف ، كما استلزم ذلك القانون القديم في المادة (٦٠٧/٥ م) ، ولعله لاحظ أن سند طالب إعادة البيع في طلبه ، أياً كان الطالب ، هو حكم مرسى المزاد ، فهو السند المثبت لدين المشتري ، وأصل هذا الحكم موجود في قلم الكتاب فيمكن لمن يشاء أن يطلع عليه .

(ثانياً) إن طلب البيع وتحديد جلسة البيع يتان في قلم الكتاب دون حاجة إلى أمر من القضاء ، وفي هذا أخذ القانون الجديد بنظام القانون المختلط ، مخالفاً حكم القانون الأهلي الذي كان يوجب على الطالب أن يستصدر ، بعد قوات ميعاد التكليف ، أمراً من قاضي البيوع بتحديد يوم لإعادة البيع (م ٦٠٧) .

٤٨٨ — (٣) تبليغ التقرير : يوجب القانون الجديد تبليغ محضر التقرير بإعادة البيع ، خلال خمسة الأيام التالية لحصوله ، إلى المشتري المتخلف وإلى الدائنين الذين أصبحوا طرفاً في الاجراءات وفقاً للمادة ٦٣٧ وإلى المدين والحائز ، فهؤلاء الأشخاص هم أصحاب الشأن الذين تعلق حقهم بالعقار أو بثمنه (م ٦٩٨) .

٤٨٩ — (٤) الإعلان عن البيع : يقوم قلم الكتاب بالإعلان عن البيع ، وتطبق في هذا الصدد الأحكام المقررة في شأن الإعلان عن البيع الأول سواء من حيث كيفية حصول الإعلان أو مواعيده أو بياناته أو بطلانه (راجع المواد ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨) ، وإنما يضاف إلى البيانات التي يجب أن تشتمل عليها إعلانات البيع ، فضلاً عن البيانات التي تذكر في إعلانات البيع الأول ، اسم المشتري المتخلف واسم طالب إعادة البيع ولقب كل منهما وموطنه ومهنته ، وإلا كان الإعلان باطلاً (م ٦٩٩) .

٤٩٠ — (٥) إجراءات المزايدة الجديدة : ينص القانون الجديد في المادة ٧٠١ (٢) على أن المزايدة الجديدة تحصل ، والبيع فيها يقع ، طبقاً للأحكام المقررة في شأن البيع الأول . ومقتضى هذا النص أن تراعى أحكام البيع الأول من حيث كيفية إجراء المزايدة ومن حيث ضرورة طلب البيع من أحد الأشخاص الذين لهم الحق في طلبه طبقاً للمادة ٦٦٢ ، ومن حيث الأشخاص

(١) قارن نص المادة ٦٠٩/٥ م ٦٩٩ من القانون القديم .

(٢) قارن نص المادة ٦١١/٥ م ٧٠١ من القانون القديم .

الذين يجوز لهم الدخول فيها وسلطة قاضي البيوع وقابلية أحكامه للطعن فيها (١) .

وينبنى على النص المتقدم أنه إذا كان البيع الأول الذي رسا فيه المزاد على المشتري المتخلف بيعاً بعد زيادة العشر ، فلا تجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذي رسا به المزاد المعاد ، عملاً بالقاعدة القائلة بعدم تكرار الزيادة بالعشر (م ٦٨٣) ، وإنما تجوز الزيادة بالعشر على الثمن الراسى به المزاد المعاد إذا لم تكن قد حصلت زيادة بالعشر على الثمن الذي رسا به البيع الأول على المشتري المتخلف ، وقد نص القانون الجديد على القاعدة المتقدمة صراحة في المادة ٧٠٤ ، وبهذا أخذ القانون الجديد بما قال به جمهور الشراح الفرنسيين (٢) ، وما جرى عليه القضاء المختلط (٣) وما أخذ به المشرع الفرنسي في التشريع الجديد الصادر في سنة ١٩٣٨ (٤) .

٤٩١ — أحكام خاصة بالمزايدة الجديدة : نص القانون الجديد على بعض الأحكام الخاصة بالمزايدة الجديدة لا يتصور العمل بها في المزايدة الأولى ، وهي :

الأول : أن المزايدة تحصل بعد التحقق من حصول التبليغ عن إعادة البيع إلى الأشخاص الذين نص القانون على ضرورة تبليغهم بمحضر التقرير بطلب الإعادة (م ٧٠٠) .

الثاني : أن المشتري المتخلف لا يجوز له الدخول في المزايدة الجديدة ولو قدم كفالة (م ٧٠٢) ، لأن المشتري المتخلف مدين بالثمن وإعادة البيع بمثابة تنفيذ وفاء له ، والقاعدة ، كما تقدم ، أن المدين لا يجوز له الدخول في المزاد .

الثالث : أن لقاضي البيوع ، بنص المادة ٧٠٠ من القانون الجديد ، أن يفصل في المنازعة في صحة طلب إعادة البيع ، وإنما يجب إبداء أوجه المنازعة بتقرير في قلم الكتاب قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، وإلا سقط الحق فيها (م ٧٠٠ - ٢) . ويفصل قاضي البيوع في النزاع قبل افتتاح المزايدة ، ويحكم فيه على وجه السرعة . والمحكمة من استلزم إبداء أوجه المنازعة قبل الجلسة بثلاثة أيام ، تمكن الخصوم والمحكمة من الاستعداد للنظر والفصل فيها في الجلسة الأولى . وإذا كان الحكم الصادر في المنازعة في صحة طلب إعادة البيع يقبل الطعن فيه طبقاً للقواعد العامة ، فإن مقتضى النص على الحكم فيها على وجه السرعة ، عدم قابلية الحكم الصادر للطعن فيه بالمعارضة عملاً بنص المادة ٣٨٦ .

٤٩٢ — الخصوم في إعادة البيع : يوجه طلب إعادة البيع وإجراءاته إلى المشتري المتخلف إذا كان العقار لا زال على ملكه . أما إذا كان قد تصرف فيه ، فإن هذا التصرف لا يمنع من

(١) راجع ما تقدم خاصاً بهذه المسائل عند الكلام عن البيع الأول .

(٢) راجع جلاسون ج ٤ بند ١٤٠٩ ، كيش بند ٢٨٥ .

(٣) راجع تطبيقات بالاجبي على المادة ٧٠١ من قانون المرافعات المختلط .

(٤) راجع نص المادة ٧٤١ من قانون المرافعات الفرنسي معدلة بالتشريع الصادر سنة ١٩٣٨ .

إعادة البيع على أن تتخذ إجراءات الإعادة في مواجهة المشتري المتخلف ومن حصل له التصرف حتى يحتاج عليه بالفسخ المترتب على إعادة البيع ، أو أن ترفع الدعوى بفسخ التصرف الحاصل له قبل إعادة البيع في مواجهة المشتري المتخلف ، أو أن يعاد البيع على المشتري المتخلف ثم ترفع الدعوى باستحقاق من رسا عليه المزايا المعاد ، على من حصل له التصرف من المشتري المتخلف^(١) ، وذلك حتى يحتاج بالبيع المعاد على من حصل له التصرف من المشتري المتخلف . الإجراءات المتقدمة هي التي قبل بها في ظل القانون القديم ليحتج بالفسخ على من حصل له التصرف من المشتري المتخلف ، أراد المشرع في القانون الجديد أن ييسر إعادة البيع على طلبها في حالة ما إذا كان المشتري المتخلف قد تصرف في العقار ، فنص في المادة ٦٩٦ على أنه يختصم في طلب البيع وإجراءاته المشتري المتخلف وحده دون خلفائه ، بمعنى أن إجراءات إعادة البيع وما تسفر عنه من بيع ثان يحتاج بهما على من حصل له التصرف من المشتري المتخلف بغير حاجة إلى اتخاذ أى إجراء في مواجهة من حصل له التصرف ، وبعبارة أخرى يعتبر التصرف الحاصل له غير قائم بالنسبة لأصحاب الحق في طلب إعادة البيع فلهم أن يتجاهلوا وجوده . وتقول المذكرة التفسيرية في تقرير هذا الحكم إن المشرع « نظر إلى من يتصرف له المشتري (المتخلف) نظرتة إلى من يتصرف له المدين بعد تسجيل التنبية بنزع الملكية ، وجعلهما سواء من حيث عدم جواز احتياج أى منهما بسنده في حق الحاجز أو في حق طالب إعادة البيع ، .

ولأنما هناك حالة يمتنع فيها على طالب إعادة البيع أن يحتج بالفسخ على من انتقلت إليه ملكية العقار من المشتري المتخلف ، إذا لم يبادر طالب الإعادة باتخاذ إجراء يحفظ به حقه في مواجهة من انتقلت إليه الملكية ، وهي حالة ما إذا كان نقل ملكية العقار قد حصل بعد الحجز على العقار وبيعه جبراً ، في هذه الحالة يتعين على طالب إعادة البيع أن يبادر بطلبها وأن يدون ذلك في ذيل قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في إعادة البيع عملاً بنص المادة ٦٥٠ — ٢ .

٤٩٣ — ميعاد إعادة البيع : إذا استثنينا الحالة السابقة ، فليس لطلب إعادة البيع ميعاد معين ، ولذلك يجوز لمن له الحق في طلبها أن يطلبها طالما أن حقه في طلبها لم يسقط بمضى مدة التقادم العادية وحكم إعادة البيع في ذلك حكم دعوى الفسخ العادية .

٤٩٤ — إعادة البيع بغير اتخاذ الإجراءات السابقة : هناك حالة تحصل فيها إعادة البيع على المشتري المتخلف دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات الإعادة السابق بيانها ، وهي حالة ما إذا لم يودع الراسى عليه المزايا حال انعقاد الجلسة عشر الثمن والمصاريف ورسوم التسجيل ومبلغاً لحساب مصاريف النشر ، ولم يقدم كفيلاً يعتمد القاضى يساره أو يودع أوراقاً مالية كافية لضمان الوفاء بالمبالغ المذكورة ولم يكن القاضى قد أعفاه من الإيداع ، في هذه الحالة يعاد البيع فوراً على مسئوليته دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات إعادة البيع التي تقدم الكلام عنها (م ٦٦٩) .

(١) راجع في تفصيل هذه الإجراءات جلاسون ج ٤ بند ١٣٨٩ ، وكيش بند ٢٧٧ ، ومحمد حامد فهمي

٤٩٥ — آثار إعادة البيع : يترتب على إعادة البيع آثاران هاتان :

- (١) فسخ البيع الذى وقع للمشتري المتخلف .
- (٢) إيقاع البيع للمشتري فى المزايدة الجديدة .

١ — فسخ البيع المعاد

٤٩٦ — نظمت أحكام هذا الفسخ المادة ٧٠٣ من القانون الجديد بنصها على أنه « يلزم المشتري بما ينقص من ثمن العقار وبالفوائد ، ويشمل حكم مرسى المزايدة إلزام الراسى عليه المزايدة الأولى بفرق الثمن إن وجد ولا حق له فى الزيادة بل يستحقها المدين أو الحائز والدائنون . » يتضح من هذا النص أن القانون يفرق بالنسبة للفسخ بين حقوق المشتري المتخلف وبين التزاماته .

٤٩٧ — (١) حقوق المشتري . يترتب على إعادة البيع فسخ البيع المعاد ، فيزول كل ما ترتب عليه من حقوق للمشتري الذى أعيد البيع عليه ، بدليل نص القانون على أنه لا يستحق الزيادة إذا رسا العقار بعد إعادة بيعه بثمن أكبر من الثمن الذى رسا به البيع الأول وإنما يستحق هذه الزيادة المدين أو الحائز والدائنون .

وبالفسخ يزول ملكية المشتري المتخلف . ويرجع أثر الفسخ إلى يوم البيع الأول فيعتبر أنه لم يملك العقار إطلاقاً ، وينبنى على ذلك :

(أولاً) أنه لا حق للمشتري المتخلف فى زيادة ثمن العقار إذا رسا مزاده فى البيع الثانى بثمن أكبر من الثمن الذى رسا به البيع الأول .

(ثانياً) تسقط جميع الحقوق التى يكون المشتري المتخلف قد رتبها على العقار فى الفترة بين البيعين .

(ثالثاً) مقتضى الحكم المتقدم أن يرد المشتري المتخلف ثمار العقار التى أنتجها فى الفترة بين البيعين ، ولا يلزم بفوائد الثمن ، ولكن القضاء جرى على عدم إيجاب رد ثمار العقار على المشتري إذا كان قد دفع فوائد الثمن ، على سبيل التقصاص بين هذين الدينين اللذين يقضى حكم الفسخ برد كل منهما (١) .

كما أن مقتضى الفسخ ألا تسرى الإجارة التى يكون المشتري قد عقدها فيما بين البيعين ، وإنما جرى القضاء فى فرنسا على نفاذها إذا كان عقدها بدون غش ، عملاً بالقاعدة التى تجيز الإجارة التى يعقدها المالك تحت شرط فاسخ (٢) .

(١) راجع حكم محكمة استئناف مصر الوطنية فى ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠ ، عمارة سنة ١١ صفحة ٢٦٧ .

(٢) راجع كيش صفحة ٢٦٦ ، ومحمد حامد فهمى : بند ٤٢٤ .

٤٩٨ - لمن تؤول الملكية : بالفسخ تؤول الملكية إلى المالك قبل البيع المفسوخ أى للمدين أو للحائز المنزوعة ملكيته ، ولهذا نص القانون على أن الزيادة في الثمن عند إعادة البيع يستحقها المدين أو الحائز (باعتباراه مالكا) ، والدائتون باعتبارهم خلفاء للمدين أو الحائز (١) .

٤٩٩ - متى يقع الفسخ : يكاد ينعقد الإجماع على أن البيع الأول يفسخ بمرسى المزايد الثاني لا بمجرد طلب إعادة البيع ، فقد تقدم القول إن للمشتري المتخلف أن يتفادى إعادة البيع بالوفاء بما هو ملزم به قبل إيقاع البيع ، وعلى هذا الرأى جرى قضاء محكمة النقض المصرية (٢) . ويتضح مما تقدم أن محكمة النقض تفرق بين إعادة البيع لتخلف المشتري ، وبين إعادة البيع بسبب زيادة العشر ، فترتب الفسخ في الأولى على مرمى المزايد الثاني وترتبه في الثانية على مجرد التقرير بالزيادة بالعشر (٣) .

٥٠٠ - (ب) التزامات المشتري : تنص المادة ٧٠٣ على أن المشتري الذى أعيد عليه البيع يلتزم بفرق الثمن إن وجد ، والتزام المشتري بفرق الثمن يتنافى مع الفسخ ولذلك ذهب الرأى الراجح إلى أن إعادة البيع تفسخ حقوق المشتري وحدها أما التزاماته فتبقى قائمة حتى يتم الوفاء بها . وينبنى على هذا النظر نتيجتان هامتان :

الأولى : إن فرق الثمن الذى يلزم به المشتري المتخلف ، يعتبر جزءاً من دين الثمن المترتب في ذمته بمقتضى البيع الأول ، ولذلك يوزع كما يوزع ثمن العقار فيمتاز بالنسبة له الدائن الذى يمتاز بالنسبة لثمن العقار .

الثانية : إن المشتري المتخلف لا تبرأ ذمته برسو المزايد الثاني بثمان مساو لثمن البيع الأول أو أكبر منه ، وإنما تبرأ بوفاء المشتري في البيع الثاني بالتزامه بدفع الثمن (٤) .

٥٠١ - رأى مرجوح : الرأى المتقدم القائل بأن إعادة البيع تفسخ حقوق المشتري المتخلف وحدها دون التزاماته هو الرأى الراجح والذى يجرى عليه القضاء (٥) . وهناك رأى مرجوح يرى القائلون به أن إعادة البيع تفسخ حقوق المشتري والتزاماته .

(١) راجع كيش بند ٢٨٣ .

(٢) راجع حكم محكمة النقض المدنية في أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ بمجموعة أحكام محكمة النقض المدنية الجزء الثاني صفحة ٤٣٣ ، وحكمها في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥ ، بمجموعة أحكام محكمة النقض المدنية الجزء الرابع صفحة ٦٣١ .

(٣) راجع حكم محكمة النقض في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥ السابق الإشارة إليه .

(٤) راجع جلاسون ج ٤ بند ١٤٠٥ ، وكيش بند ٢٨١ ، وأبو هيف بند ٩٨١ ، ومحمد حامد فهمي بند ٤٦٦ .

(٥) راجع تعليقات بالاجى على المادة ٧٠٢ من قانون المرافعات المختلط .

ويبرر أصحاب هذا الرأي التزام المشتري المتخلف بفرق الثمن بأنه تعويض . وينبني على هذا النظر أن فرق الثمن يقسم بين الدائنين قسمة غرماء فلا يمتاز بالنسبة له الدائن الذي يمتاز بالنسبة لثمن العقار ، وينبني عليه أيضا أنه برسو المزاد في البيع الثاني بثمن مساو أو أكبر من الثمن الذي رسا به البيع الأول تبرأ ذمة المشتري المتخلف (١) .

وننبه أخيراً إلى أن قانون المرافعات الجديد ينص في المادة ٧٠٣ على أن حكم مرسى المزاد (الثاني) يشمل إلزام الراسى عليه المزاد الأول بفرق الثمن إن وجد ، ويقصد بهذا النص المستحدث أن يكون حكم مرسى المزاد الثاني سنداً تنفيذياً على المشتري المتخلف بفرق الثمن يبيع التنفيذ الجبرى على أمواله اقتضاء له (٢) .

٢ - إيقاع البيع للمشتري في المزايدة الجديدة

٥٠٢ - يترتب على إعادة البيع أن تعاد المزايدة ويقع البيع لمشتري ثان ، إذ المشتري الأول ممنوع من الدخول في المزايدة الثانية . ويترتب على هذا البيع الثاني من الآثار ما يترتب على البيع الأول ، فيترتب عليه التزام المشتري الثاني بدفع الثمن الذي رسا به المزاد الثاني ، وانتقال الملكية للمشتري الجديد من يوم تسجيل حكم مرسى المزاد الثاني ، إذ يترتب على الفسخ عودة الملكية للبدن أو للحائز المزروعة ملكيته ، ومن هذا الأخير تنتقل بمرسى المزاد الثاني للمشتري الجديد (٣) .

٢ - دعوى الاستحقاق الفرعية

Demande en distraction de Saisie

٥٠٣ - تعريفها : دعوى الاستحقاق موضوع الكلام هنا هي الدعوى التي يرفعها مدعى ملكية العقار الذي شرع في نزع ملكيته في أثناء التنفيذ ، طالباً فيها الحكم له بملكية العقار وبطلان إجراءات التنفيذ ، ولهذا توصف بأنها دعوى فرعية باعتبارها متفرعة عن التنفيذ . هذه الدعوى هي التي عني بتنظيمها قانون المرافعات لما لها من أثر في التنفيذ ، فوضع لها في المواد من ٧٠٥ إلى ٧١١ من القانون الجديد قواعد خاصة من حيث الخصوم فيها ، ومن حيث إجراءات رفعها ، ومن حيث أثرها في التنفيذ .

(١) راجع قحة وعبد الفتاح السيد صفحة ٥٩٩ .

(٢) قارن هنا بنص القانون في المادة ٥٣٣ الواردة في حجز المنقول والتي تنص على أن محضر بيع المنقول يعتبر سنداً تنفيذياً بفرق الثمن بالنسبة للمشتري الذي لا يدفع الثمن عقب إيقاع البيع له فوراً .

(٣) هذه المسألة محل خلاف على النحو الذي تقدم عند الكلام على أثر الزيادة بالعشر والرأى الذي أثبتناه في المتن هو الرأى الراجح .

٥٠٤ — دعوى الاستحقاق العادية : إذا كان المشرع قد عني بدعوى الاستحقاق الفرعية فوضع لها قواعد خاصة ، فلا يمنع ذلك من أن الدعوى التي يطلب بها ملكية العقار وحدها دون إبطال التنفيذ هي دعوى مقبولة ولو لم تراع فيها القواعد الخاصة التي وضعها قانون المرافعات للدعوى الفرعية من حيث الخصوم في الدعوى ومن حيث إجراءات رفعها ، وإنما تطبق عليها القواعد العامة بالنسبة لسائر الدعاوى كما أنه لا يترتب عليها وقف التنفيذ (١) .

ومثل هذه الدعوى (دعوى الاستحقاق العادية) يجوز رفعها بعد تمام إجراءات التنفيذ ، ولا يحول دون رفعها صدور حكم مرمي المزداد ، لأن حكم مرمي المزداد ، كما تقدم ، لا ينتقل إلى المشتري سوى ما كان للمدين أو للحائز من حقوق في العقار المبيع (٢) .

٥٠٥ — قواعد الدعوى الفرعية : القواعد التي وضعها المشرع لدعوى الاستحقاق الفرعية ، بعضها خاص بالخصوم في الدعوى ، وبعضها خاص بإجراءات رفعها ، وبعضها خاص بالآثار المترتبة على رفعها ، والبعض الآخر خاص بما يترتب على الحكم فيها .

٥٠٦ — الخصوم في الدعوى : يوجب القانون الجديد في المادة ٧٠٥ رفع الدعوى على مباشر الإجراءات والمدين أو الحائز (أو الكفيل العيني) وأول الدائنين المقيدين (٣) ، لأن دعوى الاستحقاق الفرعية تتضمن طلبين ، الأول الحكم بالملكية والخصم الأصلي في هذا الطلب هو المدين أو الحائز ، والثاني طلب بطلان الإجراءات والخصوم فيه هم الدائن المباشر للتنفيذ والدائنون أصحاب الديون المقيدة لأنهم يعتبرون بحكم القانون أطرافاً فيه ، وإنما اكتفى المشرع منهم بالدائن الأول ليمثلهم في الدعوى باعتباره صاحب المصلحة الأهم .

٥٠٧ — وقد قام الخلاف حول الجزاء الذي يترتب على عدم اختصام أحد الأشخاص الذين أوجب القانون اختصامهم ، فمن قائل إن الدعوى لا تقبل بالحالة التي هي عليها ، ومن قائل إنها تقبل ولكن لا يحتج بالحكم فيها على من لم يحصل إدخاله فيها ، ومن قائل إن الدعوى تؤجل حتى يعلن من لم يختصم في الدعوى (٤) . وعندنا أن عدم اختصام أحد من الأشخاص الذين أوجب

(١) راجع المذكرة التفسيرية للقانون .

(٢) مع مراعاة ما سبق بيانه خاصاً بتمسك البائع أو المقايض بالفسخ لعدم دفع الثمن أو الفرق وتمسك طالب إعادة البيع به ، على مشتري العقار بالمزاد .

(٣) قارن المادة ٨٥٩٥/٦٨٣ من القانون القديم التي لم تكن توجب اختصام أول الدائنين المقيدين إلا إذا وصلت الإجراءات إلى لصق إعلانات البيع في القانون الأهلي أو لإدراج قائمة شروط البيع في القانون المختلط . قارن أيضاً نص المادة ٧٢٥ من قانون المرافعات الفرنسي معدلة .

(٤) راجع جلاسون ج ٤ بند ١٣٥٠ ، وأبو هيف بند ١٠٦١ ، ومحمد حامد فهمي بند ٤٩٢ ، وحكم استئناف مصر الوطنية في ٣ مارس سنة ١٨٩٢ مجلة الحقوق سنة ٧ صفحة ٦٠ ، وحكمها في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ١٩ عدد ٦ صفحة ٦ ، وحكم استئناف أسيوط في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ محاماة سنة ٩ صفحة ٨٠ ، وتعليقات بالايجي على المادة ٦٨٣ من قانون المرافعات المختلط .

القانون اختصاصهم لا يترتب عليه أى بطلان كما لا يترتب عليه عدم قبول الدعوى ، وإنما يترتب عليه أن الدعوى لا يترتب عليها الأثر الذى رتبته المشرع على رفعها وهو وقف البيع ، فإن هذا الأثر إنما رتبته القانون على الدعوى التى ترفع بأوضاع معينة منها اختصاص بعض الأشخاص الذين نص عليهم القانون على ضرورة اختصاصهم ، وذلك قياساً على حكم دعوى الاسترداد التى لا يراعى فيها اختصاص جميع الأشخاص الذين أوجب القانون اختصاصهم (م ٥٣٨) . ووجوب اختصاص الأشخاص المتقدم ذكرهم فى الدعوى ابتداء يقتضى وجوب اختصاصهم فى الطعن فى الحكم الصادر فيها (١) .

٥٠٨ - ميعاد رفع الدعوى : يجوز رفع الدعوى إلى ما قبل حصول البيع ولا يمنع من رفعها مضي أى ميعاد قبل ذلك ، وقد أكد القانون هذه القاعدة بنصه على أن الدعوى يجوز رفعها ولو بعد انتهاء ميعاد الاعتراض على القائمة (م ٧٠٥) (٢) .

٥٠٩ - إجراءات رفع الدعوى : ترفع الدعوى بالأوضاع العادية (م ٧٠٥) ، أى بصحيفة دعوى يراعى فى تحريرها وإعلانها البيانات والأوضاع التى نص القانون على مراعاتها فى تحرير وإعلان صحائف دعاوى . ولكن لى يترتب على الدعوى أثرها الخاص وهو وقف إجراءات البيع يجب أن تستوفى شروطاً معينة نص عليها القانون (م ٧٠٦ ، ٧٠٧) .

٥١٠ - الأثر المترتب على رفعها : يترتب على رفع الدعوى وقف إجراءات البيع وإنما يشترط لترتيب هذا الأثر الشروط الآتية :

(١) أن تشمل صحيفة الدعوى على بيان المستندات المؤيدة لها إن كان لدى رافعها مستندات تؤيدها ، أو على بيان دقيق لأدلة الملكية أو لوقائع الحياة التى تستند إليها الدعوى ، والغرض من هذا البيان ضمان جدية الدعوى فضلاً عن تمكين الخصوم من الاستعداد للرد عليها تفادياً لتأجيل الدعوى نظراً لما يترتب عليها من أثر فى التنفيذ (٣) .

(٢) أن يودع رافع الدعوى ، قبل الجلسة ، خزانة المحكمة المبلغ الذى يقدره قلم الكتاب للوفاء بمصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة . والمصاريف اللازمة لإعادة الإجراءات عند الاقتضاء (٤) .

٥١١ - وتقضى بالوقف المحكمة المرفوعة أمامها دعوى الاستحقاق فى أول جلسة إذا حل ميعاد هذه الجلسة قبل حلول يوم البيع ، فإن حل اليوم المحدد للبيع قبل أن تقضى محكمة دعوى

(١) راجع أبو هيف بند ١٠٦٠ ، ومحمد حامد فهمى بند ٤٩٢ .

(٢) قانون نص المادة ٥٩٤ من قانون المرافعات الأهلى على جواز رفع الدعوى لغاية مرسى الزاد ، ونص المادة ٦٦٢ من القانون المختلط على جواز رفعها حتى بعد فوات ميعادى قائمة شروط البيع .

(٣) قانون المادتين ٦٨٢ ، ٦٨٧ من قانون المرافعات المختلط .

(٤) قانون المادة ٩٧ من قانون المرافعات الأهلى .

الاستحقاق بالإيقاف ، حكم به قاضي البيوع بناء على طلب رافع الدعوى بشرط أن يكون قد أودع ملف التنفيذ صورة رسمية من صحيفة الدعوى المعلنة والإيصال الدال على إيداع الأمانة الواجب دفعها كشرط للإيقاف ، وذلك قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، أما صورة صحيفة الدعوى فهي الدليل على رفع الدعوى وعلى مراعاة رافعها لما أوجبه القانون من اختصاص بعض الأشخاص فيها ومن اشتغالها على البيانات المخصوصة التي نص عليها . أما الإيصال الدال على الإيداع فهو الدليل على قيام رافع الدعوى بما أوجبه القانون من إيداع المبلغ الذي يقرره قلم الكتاب كشرط أيضاً للإيقاف .

٥١٢ - والأصل أن البيع يوقف بالنسبة لما تناوله دعوى الاستحقاق من العقارات التي شرع في نزع ملكيتها ، فإذا تناولت الدعوى جزءاً فقط من هذه العقارات أوقف البيع بالنسبة لهذا الجزء واستمر البيع بالنسبة للباقي (م ٧٠٩ - ١) ، وفي هذه الحالة يعدل قاضي البيوع الثمن الأساسي إذا كان مقدراً أصلاً باعتبار العقارات المراد نزع ملكيتها صفقة واحدة (١) . فإذا ما استمر البيع بالنسبة للأجزاء غير المدعى باستحقاقها وبيعت على أساس الثمن الذي قدره القاضي ، وكان البيع قد أوقف بالنسبة للأجزاء المدعى باستحقاقها ثم حكم برفض دعوى الاستحقاق واستؤنفت الإجراءات بالنسبة للأجزاء الباقية ، قام قاضي البيوع بتقدير الثمن الأساسي لهذه الأجزاء (م ٧١٠) .

وإنما يجوز لقاضي البيوع ، بناء على طلب ذي الشأن أن يأمر بإيقاف البيع بالنسبة إلى العقار كله ولو أن المدعى استحقاقه جزء منه فقط ، إذ ادعت إلى ذلك أسباب قوية (م ٧٠٩) ، كما إذا كان في بيع العقار على صفقات ضرر بذوى الشأن لما يترتب عليه من خفض قيمته وكان هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن دعوى الاستحقاق سيكون مآلها الرفض (٢) .

٥١٣ - الحكم في دعوى الاستحقاق : يحكم في دعوى الاستحقاق ، طبقاً للقواعد العامة للحكم في سائر الدعاوى ، كما أن الحكم الصادر فيها يطعن فيه طبقاً للقواعد العامة ، فلم يأخذ المشرع في القانون الجديد بما قرره القانون القديم من ضرورة الحكم في الدعوى على وجه الاستعجال (٣) ، وما قرره من منع الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر فيها ، ومن تقصير ميعاد الطعن فيه بالاستئناف (٤) .

٥١٤ - النفاذ المعجل في دعوى الاستحقاق : يجوز شمول الحكم الصادر برفض دعوى الاستحقاق بالنفاذ المعجل بكفالة أو غيرها ، عملاً بنص المادة ٧٠٤/٤ الخاص بجواز شمول

(١) قارن المادة ٨٥٩٧/٦٨٨ م من القانون القديم .

(٢) راجع ما تقدم عن قابلية الحكم الصادر في طلب الوقف للطعن فيه ، بند ٤١٤ من ٣٥٢ .

(٣) راجع المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الأمل ، وراجع تقد هذا النص في محمد حامد فهمي بند ٤٩٦ .

(٤) راجع المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات الأمل والمادتين ٦٨٥ ، ٦٨٦ من قانون المرافعات المختلط .

الأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به ، فإن دعوى الاستحقاق الفرعية تعتبر منازعة متعلقة بالتنفيذ ، والحكم الصادر برفضها حكم صادر لمصلحة طالب التنفيذ .

٥١٥ — آثار الحكم برفض الدعوى : يترتب على الحكم برفض دعوى الاستحقاق الفرعية ، استثناء إجراءات التنفيذ بالنسبة للعقار الذي أوقفت الإجراءات بالنسبة له بسبب رفع دعوى الاستحقاق ، ويعتبر استثناء الإجراءات تنفيذاً للحكم الصادر برفض الدعوى .

كذلك ينص القانون على أنه يحكم على رافع الدعوى ، إذا حكم برفضها ، بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها (م ٧١١)^(١) . أما التضمينات فيحكم بها إذا أصاب ذوى الشأن ضرر من وقف الإجراءات ، وأما المصاريف فالمقصود بها مصاريف دعوى الاستحقاق ومصاريف التنفيذ التي تترتب على رفع دعوى الاستحقاق ، كمصاريف إعادة الإعلان عن البيع^(٢) .

٣ — الحلول في إجراءات التنفيذ (العقارى)

La Subrogation dans les poursuites

تقدم القول إنه إذا تعدد الدائتون طالبو التنفيذ على عقار واحد فلا يجوز مباشرة الإجراءات على سبيل التعدد ، وإنما يكون للدائن الأسبق في تسجيل التنبية أن يباشر وحده الإجراءات ، فالقاعدة التي أخذ بها القانون الجديد هي قاعدة توحيد إجراءات التنفيذ على العقار الواحد ومنح الأولوية للدائن الأسبق في تسجيل التنبية (م ٢/٦١٤) .

٥١٦ — معنى الحلول وقائده : الحلول معناه أن يقوم دائن متأخر في تسجيل التنبية أو لم يشرع في التنفيذ إطلاقاً مقام الدائن السابق في تسجيل التنبية في مباشرة إجراءات التنفيذ ، لتفادى ما قد يعود على الدائن طالب الحلول من ضرر بسبب ترك السير في إجراءات التنفيذ في يد الدائن الذى بادى بتسجيل التنبية قبل غيره من الدائنين ، فالغرض من الحلول تفادى الضرر الذى يصيب سائر الدائنين من قاعدة منح الأولوية في مباشرة إجراءات التنفيذ للدائن الأسبق في تسجيل التنبية .

٥١٧ — أسباب الحلول : يمكن رد حالات الحلول التي نص عليها قانون المرافعات الجديد إلى سببين رئيسيين :

الأول : أن يكون الدائن طالب الحصول ذا مصلحة في التنفيذ على العقار أهم من مصلحة الدائن صاحب الأولوية في السير في إجراءات التنفيذ ، كما إذا كان الدائن السابق في تسجيل التنبية

(١) راجع المادة ٥٥٩٩/٦٩٠ م من القانون القديم .

(٢) راجع أبو هيف بند ١٠٧٥ ، ومحمد حامد فهمى بند ٤٩٧ .

دائناً عادياً أو دائناً متأخراً في المرتبة وكان طالب الحلول دائناً ممتازاً متقدماً في المرتبة (م ٢/٦١٤ ، م ٦٤٤) .

الثاني : أن يتعطل السير في إجراءات التنفيذ بسبب إهمال الدائن المباشر للتنفيذ ، أو تنازله عن إجراءات التنفيذ أو شطب تسجيل تنبيهه لأي سبب من الأسباب (م ٦٩٣ ، ٦٩٥) .

٥١٨ — حالات الحلول في القانون الجديد^(١) : نص القانون الجديد على أربع حالات للحلول ، هي الآتية :

٥١٩ — الحالة الأولى : نصت على هذه المادة ٣/٦١٤ ، ٤ ، وصورتها أن يكون هناك دائن لاحق في تسجيل التنبيه سبقه دائن آخر في تسجيل تنبيهه ، يبيع القانون في هذه الحالة للدائن اللاحق في تسجيل التنبيه أن يطلب إحلاله محل الدائن السابق في التسجيل في السير في إجراءات التنفيذ إذا كان هناك أسباب قوية تبرر ذلك . ومن أمثلة الأسباب القوية التي تبرر الحلول في هذه الحالة ، أن يكون الدائن الذي أعلن التنبيه اللاحق في التسجيل دائناً ممتازاً متقدماً في المرتبة ، بينما يكون الدائن الذي أعلن التنبيه السابق في التسجيل دائناً عادياً أو متأخراً في المرتبة ، في مثل هذه الحالة يجوز الحلول حتى لا يحرم الدائن ذو المصلحة الأهم من مباشرة الإجراءات وحتى لا يتحمل نتائج عيوب الإجراءات التي يباشرها دائن ممن هم دونه في المصلحة .

ويحصل الحلول بطلب يقدم إلى قاضي البيوع بصفته قاضياً للأمور المستعجلة ، فإذا ما أذن قاضي البيوع لطالب الحلول في الحلول محل الدائن الأسبق في تسجيل التنبيه أشر بأمر القاضي على هامش تسجيل التنبيه السابق والتنبيه اللاحق وذلك بمجرد طلبه بعريضة تقدم إلى مكتب الشهر (٤/٦١٤) .

٥٢٠ — الحالة الثانية : صورة هذه الحالة أن يباشر دائن التنفيذ على حصة في عقار وتصل إجراءات التنفيذ إلى إيداع قائمة شرط البيع ، بينما يكون هناك دائن ذو حق مقيد رتب على أعيان مفرزة تدخل ضمنها الحصة الشائعة . في هذه الحالة يجوز للدائن ذي الحق المقيد أن يعرض رغبته في التنفيذ على الأعيان المفرزة ووقف التنفيذ الذي سبق الشروع فيه على الحصة الشائعة .

ويحصل طلب الحلول في هذه الحالة بطريق الاعتراض على القائمة وتفصل فيه المحكمة التي تفصل في الاعتراضات على القائمة ، فإذا أجابت المحكمة طالب الحلول إلى طلبه قضت بوقف إجراءات التنفيذ الخاصة بالحصة الشائعة ، وحددت في نفس الحكم المدة التي يجب أن تبدأ في خلالها إجراءات التنفيذ على الأعيان المفرزة (م ٦٤٤) .

والغرض من الحلول في هذه الحالة دفع ما قد يعود على المدين والدائنين من بيع الحصص

(١) راجع فيما يتعلق بحالات الحلول في القانون القديم المادة ٥٩٣ من قانون المرافعات الأهلى والمادتين ٦٧٢ و ٦٨١ من قانون المرافعات المختلط . .

الشائعة بثمن لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومن تبعض الضمان .

٥٢١ - الحالة الثالثة : نصت على هذه الحالة المادة ٦٩٣ ، وصورتها ألا يودع الدائن مباشر الإجراءات قائمة شروط البيع خلال المائة والعشرين يوما التالية لتسجيل التنبيه فيجوز لكل دائن ذى حق مقيد على العقار ولكل دائن أعلن تنبيهها بنزع ملكية العقار أن يطلب الحلول محل الدائن مباشر الإجراءات في السير فيها .

إجراءات الحلول : على الدائن طالب الحلول أن ينذر مباشر الإجراءات في موطنه المختار بأن يمضى في الإجراءات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنذاره ، فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يمضى الدائن مباشر التنفيذ في الإجراءات جاز لمن وجه الإنذار أن يكلف مباشر الإجراءات الحضور أمام قاضى البيوع بصفته قاضى الأمور المستعجلة ليحكم بإحلاله حله . ولا يمنع من الحكم بالحلول لطالبه أن يبدى مباشر الإجراءات رغبته في المضى فيها بعد فوات ميعاد خمسة عشر يوما التالية للإنذار (م ٦٩٣/٢٠١، ٣) .

فإذا حكم بالحلول لطالبه كان على مباشر الإجراءات أن يودع قلم الكتاب أوراق الاجراءات خلال ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بمنطوق الحكم القاضى بالحلول ، وإلا كان مستولا عن التضمينات قبل من قضى له بالحلول (م ٦٩٤/١) . ولا ترد لمباشر الاجراءات مصاريف ما باشر منها إلا بعد مرمى المزداد (م ٦٩٤/٢) .

والفرض في الحلول بهذه الطريقة أن الدائن مباشر إجراءات التنفيذ قد تأخر فقط في إيداع القائمة ولكنه لم يتنازل عن الاجراءات ، أما إذا تنازل عن الاجراءات وحصل شطب تسجيل تنبيهه فلا يحصل الحلول بهذه الطريقة وإنما يحصل بالطريقة الخاصة بالحالة الرابعة التى سيأتى الكلام عنها .

ويترتب على الحلول في هذه الحالة أن يتمتع الدائن الحال الاجراءات التى بدأها الدائن الذى كان يباشر الاجراءات قبل الحلول فلا يعيد الدائن الحال ما باشره الدائن الأول من الاجراءات ، كما أن الحلول لا يمنع من الطعن في إجراءات التنفيذ التى باشرها الدائن الأول .

٥٢٢ - الحالة الرابعة : نصت على هذه الحالة المادة ٦٩٥ وصورتها أن يحصل شطب تسجيل التنبيه لأحد الأسباب الآتية :

(١) تنازل الدائن المباشر للإجراءات عنها ، ويلاحظ أنه إذا وصلت إجراءات التنفيذ الى مرحلة التأشير على هامش تسجيل التنبيه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع فلا يجوز شطب التسجيل إلا برضاء جميع الدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه وجميع الدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم (٢/٦٣٧) .

(٢) سقوط التسجيل لعدم التأشير في خلال المائتين والأربعين يوما التالية للتسجيل على

هامشه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو صدور أمر قاضى البيع بمد هذا الميعاد (م ٦١٥ ، ٦٣٢) .

(٣) صدور حكم على مباشر الاجراءات بشطب تسجيل التنبيه ، والفرض أن الحكم بالشطب قد صدر قبل التأشير على هامش التسجيل بالإخبار بإيداع قائمة شروط البيع وإلا وجب أن يصدر الحكم بالشطب على جميع الذين أصبحوا طرفاً فى الاجراءات طبقاً للمادة ٦٣٧ .

ويجب على مكتب الشهر عند التأشير بهذا الشطب أن يؤثر به من تلقاء نفسه على هامش تسجيل كل تنبيه آخر يتناول نفس العقار وعليه خلال ثمانية الأيام التالية أن يخبر به الدائنين الذين سجلوا تلك التنبيهات .

فى الصور الثلاث المتقدمة يجوز للدائن الأسبق فى تسجيل التنبيه (بعد الدائن الذى شطب تسجيل تنبيهه) أن يسير فى إجراءات التنفيذ من آخر إجراء صحيح ، وإنما يشترط أن يحصل التأشير على هامش تسجيل تنبيهه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع خلال مائة وستين يوماً من تاريخ التأشير عليه بشطب تسجيل التنبيه السابق (٦٩٥ - ٢) (١) .

ويتضح من النص المتقدم ما يأتى :

(أولاً) أن الحلول فى هذه الحالة جائز للدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم فقط أى للدائنين الحاجزين .

(ثانياً) أن الحلول يتم فى هذه الحالة بغير اتخاذ أى إجراء فى مواجهة الدائن الذى كان مباشر الإجراءات .

(ثالثاً) أن المشرع قصد بهذا النظام أن يحفظ تسجيل تنبيهات الدائنين الذين لا يباشرون الاجراءات من السقوط إذا شطب تسجيل تنبيه الدائن مباشر الاجراءات لأى سبب من الأسباب ، ولهذا حدد المشرع لهؤلاء الدائنين ميعاداً جديداً يستطيع من يرغب منهم المضى فى الاجراءات أن يعضى فيها خلاله ، كما اصطنع نظاماً يكفل علم الدائنين يبدأ منه سريان هذا الميعاد .

(رابعاً) أن المشرع نظم الحلول إذا تعدد الدائنون الذين يجوز لهم الحلول على نحو يمنع تعدد الاجراءات مراعيّاً أن تكون الأولوية فى الحلول للأسبقية فى تسجيل التنبيه وهى نفس القاعدة التى بنى على أساسها تجديد الدائن الذى يكون له أن يباشر الاجراءات من أول الأمر . ولولا النص المتقدم لترتب ، فى أغلب الأحوال ، على شطب تسجيل تنبيه الدائن مباشر الاجراءات سقوط تسجيل تنبيهات الدائنين الآخرين الذين منعهم المشرع من مباشرة الاجراءات نزولاً على قاعدة عدم تعدد إجراءات التنفيذ على العقار .

(١) قارن هذا بما تقدم بند ٣٢٨ خاصاً بسقوط تسجيل تنبيه الدائن المباشر لإجراءات التنفيذ .

الباب الرابع

المحجوز التحفظية

Les Saisies Conservatoires

تمهيد

في معنى المحجز التحفظي والفرق بينه وبين المحجز التنفيذي

٥٢٣ — تقدم القول عند الكلام على التنفيذ بالمحجز والبيع ، أن المحجز ينقسم إلى نوعين : تنفيذي وتحفظي ، فالأول يترتب عليه ضبط المال المحجوز ووضعه تحت يد القضاء وبيعه واستيفاء دين الحاجز من ثمنه ، أما الثاني فلا يترتب عليه إلا ضبط المال المحجوز ووضعه تحت يد القضاء لمنع المحجوز عليه من التصرف فيه تصرفاً يضر بحق الحاجز . فالمحجز التحفظي لا يؤدي بذاته إلى بيع المال المحجوز واستيفاء دين الحاجز منه ، وإنما يترتب هذا الأثر على المحجز التنفيذي ، سواء أكان حجزاً تنفيذياً بداءة ، أو كان حجزاً تحفظياً ثم تحول إلى حجز تنفيذي بعد الحكم بصحته على ما سيأتي في تفصيله عند الكلام على إجراءات المحجز .

ولما كان الغرض من المحجز التحفظي هو ضبط المال المحجوز بإجراءات مادية تقع عليه لمنع المحجوز عليه من تهريبه إلى أن يحصل الدائن على سند تنفيذي بحقه ، فقد قصره المشرع على المنقول دون العقار لأن العقار لا يتصور تهريبه فلا حاجة إلى ضبطه .

الفصل الأول

حالات المحجز التحفظي

٥٢٤ — حالات المحجز التحفظي وردت على سبيل الجسر : إذا كان المحجز التنفيذي جائزاً لكل دائن استوفى شروط المحجز على سائر أموال مدينه أياً كان هذا المدين ، فإن المحجز التحفظي لا يجوز إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، فحالات المحجز التحفظي التي نص عليها القانون وردت على سبيل الحصر فلا يجوز توقيعه في غيرها مهما كانت الضرورة التي قد تدعو إلى توقيعه حماية لحق الدائن طالب المحجز من خطر تهريب المدين لأمواله ، بحيث يتعذر على

الدائن ، بعد استيفائه لشروط التنفيذ أن يستوفى دينه من المدين . وفي هذا يختلف التشريع المصرى عن بعض التشريعات الأجنبية كالتشريع الألماني والمراكشى التى تتيح لكل دائن يخشى تصرف مدينه فى أمواله بحيث يتعذر عليه فيما بعد أن يستوفى دينه ، أن يستأذن القاضى فى توقيع الحجز التحفظى على أمواله . وقد نسج المشرع المصرى فى هذا على منوال المشرع الفرنسى^(١) . وإنما يبدو من مقارنة قانون المرافعات الجديد بالقانون القديم فى هذا الصدد أن المشرع المصرى وسع فى القانون الجديد من حالات الحجز التحفظى رعاية لمصلحة الدائن ، ولكنه عمل فى نفس الوقت على حماية المحجوز عليه من الحجز الكيدية بما أوجب اتخاذ من الإجراءات وبما قرره من جواز الحكم على الحاجز بغرامة لا تزيد على عشرين جنهاً ، فضلاً عن التضمينات للمحجوز عليه ، إذا حكم بطلان الحجز أو بإلغائه لانعدام أساسه (م ٦٠٩) .

٥٢٥ — تقسيم حالات الحجز التحفظى : تنقسم حالات الحجز التحفظى إلى ثلاثة أقسام^(٢) :

- (١) يشمل القسم الأول حالات الحجز التحفظى على منقولات المدين بصفة عامة .
- (٢) ويشمل القسم الثانى الحجز على منقولات المستأجر .
- (٣) ويشمل الثالث الحجز الاستحقاقى .

١ — الحجز على منقولات المدين بصفة عامة

أباح المشرع فى القانون الجديد الحجز التحفظى على منقولات المدين بصفة عامة فى خمس حالات جميعها فى المادة ٦٠١ وهى :

٥٢٦ — الحالة الأولى : هذه الحالة خاصة بالحجز على المدين المتنقل La Saisie foraine وقد عبر القانون الجديد عن هذه الحالة بقوله « إذا لم يكن للمدين موطن مستقر بمصر »^(٣) . وصورة هذه الحالة أن يكون المدين من الرحل الذين لا يستقرون فى مكان معين أو أن يكون له موطن خارج القطر المصرى . ومبنى الحجز فى هذه الحالة مباغته المدين قبل أن يرحل بأمتعته ، إذ بغير هذا يتعذر التنفيذ على مثل هذا المدين وما يقتضيه التنفيذ من حصول الدائن على سند تنفيذى بدينه واتخاذ مقدمات الحجز التنفيذى قبل توقيعه .

٥٢٧ — الحالة الثانية : إذا خشى الدائن فرار مدينه وكان لذلك أسباب جدية ، وصورة ذلك أن يشرع المدين فى الفرار من الجهة التى يقيم فيها إلى جهة نائية أو غير معلومة . والغرض

(١) راجع جلاسون ج ٤ بند ١٢٠٧ .

(٢) هذا عدا حيز ما للمدين لدى الغير فقد تقدم الكلام عنه .

(٣) قطع المشرع المصرى بهذا النص فيما ثار من خلاف فى فرنسا حول المقصود بالمدين المتنقل débiteur forain ، راجع كيش بند ٧٤ .

من الحجز هنا تمكن الدائن من استيفاء دينه من مدين سيء النية ما إن أحس بمطالبة الدائن له حتى شرع في إخلاء محله وحزم أمتعته هارباً بها من مطالبه . وهذه الحالة مستحدثة أضافها القانون الجديد إلى حالات الحجز التحفظي التي كانت مقررة في القانون القديم (١) .

٥٢٨ - الحالة الثالثة : إذ كانت تأمينات الدين مهددة بالضياع ، وصورة هذه الحالة أن يكون الدين مضموناً بتأمين خاص ثم نقص هذا التأمين أو أصبح مهدداً بالضياع ، يجوز للدائن في هذه الحالة أن يحجز حجزاً تحفظياً على منقولات المدين ، ليدفع بالحجز التحفظي ما يهدده من خطر بسبب ضياع التأمينات (٢) .

ويلاحظ أن الحجز التحفظي في الحالات الثلاث المتقدمة جائز إذا تحققت صورته ، لكل دائن وبالنسبة لأي دين سواء أكان مدنياً أم تجارياً ، كما أنه جائز سواء أكان المدين تاجراً أم غير تاجر .

٥٢٩ - الحالة الرابعة : إذا كان الدائن حاملاً لكميالة أو سند تحت الإذن وكان المدين تاجراً له توقيع على الكميالة أو السند يلزمه بالوفاء بحسب قانون التجارة ، ويشترط لجواز الحجز التحفظي في هذه الحالة الشروط الآتية :

(١) أن يكون الحاجز حاملاً لكميالة أو سند إذني ، فجواز الحجز التحفظي ضمان من الضمانات التي خولها المشرع للدائن بدين ثابت بكميالة أو بسند إذني .

(٢) أن يكون المحجوز عليه تاجراً .

(٣) أن يكون المحجوز عليه ملتزماً بالوفاء بمقتضى الكميالة أو السند الإذني ويقضى هذا أن يكون له توقيع على الكميالة أو السند الإذني كالمسحوب عليه القابل للكميالة أو الساحب أو أحد المظهرين .

(٤) أن يتخذ الحاجز الاجراءات التي يستلزمها قانون التجارة لإمكان الرجوع على المحجوز عليه ، كعمل بروتستو عدم الدفع في الأحوال التي يوجب قانون التجارة عمله كما إذا أريد الرجوع على أحد الضمان . فإذا أهمل حامل الكميالة أو السند الإذني في اتخاذ الاجراءات التي يستلزمها قانون التجارة فسقط حقه في الرجوع امتنع توقيع الحجز التحفظي . ويتضح من مقارنة نص المادة ٦٠١ من القانون الجديد في هذا الصدد بنص المادة ٧٦٥/٧٦٤ م من القانون القديم أن القانون الجديد لم يستلزم كما فعل القانون القديم عمل بروتستو عدم الدفع وإعلانه للمحجوز عليه أو إخباره به ، وإنما اكتفى فقط بشرط أن يكون المحجوز عليه ملتزماً بالوفاء بحسب قواعد القانون التجاري ونص القانون الجديد أفضل لأن عمل بروتستو عدم الدفع وإعلانه للمحجوز

(١) راجع المذكرة التفسيرية .

(٢) جاء في المذكرة التفسيرية خاصاً بهذه الحالة أن حكمها « مفيد خصوصاً فيما يتعلق بمديني البنك الزراعي » .

عدم الدفع وإعلانه للمحجوز عليه أو إخباره به ، ليس ملزماً في جميع الأحوال للرجوع على الموقعين على الكيالة أو السند الإذني فهو لا يلزم للرجوع مثلاً على المسحوب عليه القابل للكيالة (١) ، أو للرجوع حتى على الضمان إذا كان مشروطاً في الكيالة أو السند الإذني للرجوع بلا مصاريف (٢) .

ومبنى جواز الحجز التحفظي في هذه الحالة أنه من مقتضيات الائتمان اللازم لتشجيع المعاملات التجارية .

٥٣٠ — الحالة الخامسة : إذا كان المدين تاجراً وقامت أسباب جدية يتوقع معها تهريب أمواله أو إخفاؤها وهذه الحالة مستحدثة في القانون الجديد فلا نظير لها في القانون القديم وهي مقتبسة مع شيء من التحوير من القانونين الإيطالي والفرنسي (٣) . ويشترط لإمكان الحجز التحفظي شرطان :

الأول : أن يكون المحجوز عليه تاجراً فلا يجوز توقيع الحجز التحفظي على غير التاجر .
الثاني : أن تقوم أسباب جدية يتوقع معها تهريب المدين لأمواله أو إخفاؤها ، ولكن لا يشترط في هذه الحالة كما في الحالة الثانية أن يخشى الدائن فرار مدينه ، فالحجز التحفظي في هذه الحالة يجوز ولو لم يقم أى سبب يحمل على الاعتقاد بفرار المدين وإنما يكفي أن تقوم أسباب جدية يتوقع معها إخفاء المدين لأمواله أو تهريبها .

٢ — الحجز على منقولات مستأجر

La Saisie — Gagerie

نصت على هذا النوع من الحجز التحفظي المادة ٦٠٢ من قانون المرافعات الجديد ، ونص هذه المادة مأخوذ في عمومها من نص المادة ٨٦٦٨/٧٦٠ من القانون القديم .

٥٣١ — الحاجز : يشترط في الحاجز أن يكون مؤجراً لعقار ويستوى بعد ذلك أن يكون مالكا للعقار أو صاحب حق انتفاع عليه أو حائزاً له أو مؤجراً من الباطن ، كما يشترط أيضاً أن يكون مؤجراً لعقار فوَجَر المنقول لا يجوز له توقيع الحجز التحفظي .

٥٣٢ — المحجوز عليه : يشترط في المحجوز عليه أن يكون مستأجراً ، فلا يجوز توقيع الحجز على غاصب العقار الذي لا تربطه بمالكه أو صاحب الحق في الانتفاع به رابطة المستأجر

(١) راجع مؤلف الدكتور محمد صالح بك في الأوراق التجارية الجزء الأول طبعة سنة ١٩٤٧ بند ٢٢٦ ، وحكم استئناف مخطوط في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ ، مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٨ من ١٦٢ .

(٢) راجع المادة ٨٦٦٢/١٧٠ من قانون التجارة ، وراجع محمد صالح بند ٥٤ .

(٣) راجع المادة ٤١٧ من قانون المرافعات الفرنسي ، وراجع كيش بند ٢٠٥ .

بالمؤجر (١). كذلك يجوز توقيع الحجز على المستأجر من الباطن إذا كان الإيجار له صحيحاً . وينص القانون على أن الحجز على منقولات المستأجر من الباطن يعتبر من وقت إعلان الحجز له بمثابة حجز تحت يده على الأجرة ، وإنما للمستأجر من الباطن إذا لم يكن المستأجر الأصلي (المؤجر للمستأجر من الباطن) ممنوعاً من التأجير من الباطن ، أن يطلب رفع الحجز على منقولاته مع بقاء الحجز تحت يده على الأجرة بشرط اتباع الإجراءات الأخرى المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير (م ٦٠٨) (٢) .

٥٣٣ - الديون التي يحجز من أجلها : لا شبهة في جواز الحجز وفاء لدين الأجرة ، ولكن هل يجوز الحجز وفاء لديون أخرى ناتجة عن عقد الإيجار كالتعويض عن مخالفة المستأجر لشروط عقد الإيجار ؟ كانت هذه المسألة محل خلاف في ظل القانون القديم فن قائل إن الحجز لا يجوز إلا وفاء لدين الأجرة على ما يستفاد من ظاهر نص القانون في المادة ٦٦٨ هـ / ٧٦٠ م (٣) ، ومن قائل وهو الرأي الراجح إن الحجز جائز لكل الديون التي ينشأ عن عقد الإيجار على اعتبار أن هذه الديون يضمنها امتياز المؤجر (٤) .

وقد حسم القانون الجديد هذا الخلاف فأخذ بالرأي الثاني وذلك بنصه في المادة ٦٠٢ على أن الحجز ضمان لحق الامتياز المقرر له (للمؤجر) في القانون المدني ، فكل الديون المستحقة للمؤجر التي يضمنها حق الامتياز يجوز توقيع الحجز التحفظي وفاء لها (٥) ، وينص القانون المدني الجديد في المادة ١١٤٣ - ١ على أن الامتياز يكون لأجرة المبانى والأراضي الزراعية لسنتين أو لمدة الإيجار إن قلت عن ذلك ولكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الإيجار .

٥٣٤ - الأشياء التي يجوز الحجز عليها : الحجز جائز ، بنص القانون في المادة ٦٠٢ على المنقولات والثمرات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة ، كالأثاث والبضائع وآلات الزراعة والمواشي والمحاصيل الناتجة من العين المؤجرة وغير ذلك (٦) .

والقاعدة التي أخذ بها قانون المرافعات الجديد في بيان مناط الأشياء التي يجوز الحجز عليها هي أن الحجز يجوز على جميع المنقولات التي يكون للمؤجر عليها امتياز بمقتضى قواعد القانون المدني . هذه القاعدة مستفادة من نص القانون على أن الحجز ضمان لحق الامتياز ، فالامتياز هو مناط الحجز .

(١) راجع استئناف مخطوط في ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ ، مجلة التشريع والقضاء سنة ٣ ص ٣٩١ .

(٢) قارن نص المادتين ٦٧٠ ، ٦٧١/٧٦١ ، ٧٦٢ م من القانون القديم .

(٣) راجع أبو هيف صفحة ٨٤٨ وما بعدها ، وراجع قحة وعبد الفتاح السيد بند ٤٦٣ .

(٤) راجع عقد الإيجار للأستاذ عبد الرزاق السنهوري باشا بند ٣٤٢ ، ومحمد حامد فهمي بند ٥٢٤ .

(٥) راجع المذكرة التفسيرية للقانون .

(٦) راجع السنهوري باشا بند ٣٤٢ .

وينبغي على ذلك أنه إذا كان الأصل أن تكون الأشياء التي يجوز الحجز عليها مملوكة للبدن المحجوز عليه ، فإنه يجوز مع ذلك توقيع الحجز على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة ولو لم تكن مملوكة للمدين إذا كان المستأجر عليها حق الامتياز ، كما إذا كانت مملوكة لزوجته المستأجر أو كانت مملوكة للغير ولم يثبت أن المؤجر كان يعلم وقت وضعها في العين المؤجرة أنها مملوكة للغير (م ١١٤٣ - ٢ من القانون المدني الجديد) . فإذا ثبت أن المؤجر كان يعلم أن الأشياء مملوكة للغير كما إذا كان قد أخطر بذلك عند وضعها في العين المؤجرة ، أو كان هذا العلم مستفاداً من القرائن كما إذا كانت العين المؤجرة فندقاً أو صالة معدة للبيع بالمزاد فإن هذا يفيد علم المؤجر أن أمتعة النزلاء في الفندق والأشياء المعروضة في المزاد ليست مملوكة للمستأجر (١) .

٥٣٥ — الحجز على المنقولات بعد نقلها : الأصل أن الحجز التحفظي يكون على منقولات المستأجر الموجودة في العين المؤجرة ، ومع ذلك يجوز الحجز عليها بعد نقلها إذا كانت قد نقلت بدون رضا المؤجر ، بشرط أن يحصل الحجز عليها في خلال ثلاثين يوماً من نقلها (م ٦٠٢ - ٢) ولا يمنع من الحجز على المنقولات التي كانت في العين المؤجرة ثم نقلت منها ، أن يكون قد ترتب عليها حق للغير. ولو كان حسن النية إذا لم يبق في العين أموال كافية لضمان حقوق المؤجر الممتازة ، والحجز الذي يوقع في هذه الحالة هو الحجز الاستحقاقى بما للمؤجر من حق عيني على المنقولات يخوله تتبعها في يد الغير (م ١١٤٣ - ٥ من القانون المدني الجديد) . ولكن إذا كانت المنقولات قد بيعت إلى مشتر حسن النية ، فهل يجب على المؤجر أن يرد الثمن إلى المشتري أم لا ؟ كانت هذه المسألة خلافية في ظل القانون القديم فكان من رأى البعض (٢) أنه لا يجب على المؤجر أن يرد الثمن في أية حالة من الحالات ، وكان من رأى البعض الآخر وهو الراجح (٣) أن على المؤجر أن يرد الثمن إذا كان المشتري حسن النية وكان قد اشتراها من السوق العام أو ممن يتجر بمثلها عملاً بنص المادة ٨٧ هـ / ١١٦ م من القانون المدني الملغى .

وقد قطع القانون المدني الجديد في ذلك بنصه في المادة ١١٤٣ - ٥ على أن المؤجر إن أراد التمسك بحق امتيازته أن يدفع لمشتري المنقولات حسن النية ثمنها إذا كان قد اشتراها من سوق عام أو من مزاد علني أو ممن يتجر في مثلها (م ١١٤٣ - ٦ من القانون المدني الجديد) ، وقد تقدم القول أن الحجز التحفظي مناطه ما للمؤجر من حق امتياز .

٣ — الحجز الاستحقاقى

La Saisie — Revendication

٥٣٦ — الحجز الاستحقاقى هو الحجز الذي يوقعه مالك المنقولات عليها تحت يد حائزها إلى أن يرفع الدعوى باستردادها . والغرض من الحجز في هذه الحالة ضبط الأشياء المملوكة

(١) راجع الأحكام العديدة المنشورة في هامش صفحة ٤٣٦ وما بعدها من مؤلف السهوري باشا .

(٢) راجع أبو هيف بند ١٢٢٠ .

(٣) راجع السهوري باشا صفحة ٤٣١ ، ومحمد حامد فهمي صفحة ٤٧١ .

للحاجز لمنع حائزها من التصرف فيها تصرفاً قد يمنع صاحبها من استردادها إذا ما حكم له بعد ذلك بملكيته .

فالْحِجْزُ الاستحقاق نتيجة لما للمالك من الحق في تتبع منقولاته تحت يد حائزها ، ولذلك يتمتع الحجز كلما امتنع على المالك أن يتبع العين بسبب ترتيب حق للغير يمكن الاحتجاج به في مواجهة المالك كما إذا كان للغير أن يتمسك بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية .

ونص القانون على جواز الحجز الاستحقاق جاء خاصاً بمالك المنقول (م ٦٠٣) ^(١) ولكن من المسلم أن الحجز الاستحقاق جائز أيضاً لكل صاحب حق عيني على المنقول يخوله حق التتبع كصاحب حق الانتفاع والدائن صاحب حق الحبس ^(٢) .

الفصل الثاني

شروط الحجز التحفظي وإجراءاته

١ - شروط الحجز

٥٣٧ - شروط الدين : نص القانون الجديد في المادة ٦٠٤ على أنه لا يجوز الأمر بالحجز التحفظي لحق غير حال الأداء أو غير محقق الوجود، وهذا النص وإن كان نصاً مستحدثاً لا نظير له في القانون القديم إلا أن المعاني التي قررهما كانت مسجلة من قبل في ظل القانون القديم بغير نص ^(٣) ونحيل في معنى تحقق الحق وحلول أجله على ما سبق ذكره عند الكلام على حجز ما للدين لدى الغير .

٥٣٨ - أمر القاضي بالحجز : يشترط لتوقيع الحجز التحفظي في مختلف حالاته أن يستصدر طالب الحجز أمراً به من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التابع لها موطن المحجوز عليه ، لأن الحجز التحفظي يقع بغير سند تنفيذي يثبت حق الحاجز فلا أقل من صدور أمر من القاضي بتوقيعه كضمان لمنع توقيع حجوز كيدية . وقد نص القانون الجديد على هذه القاعدة بنص عام أغناها عن النص عليها في كل حالة من حالات الحجز التحفظي كما فعل القانون القديم .

٥٣٩ - طلب الأمر وصدوره والتظلم منه : يطلب الأمر بعريضة مسببة فإذا كان الحجز المطلوب الأمر به حجراً استحقاقياً وجب أن تشمل العريضة على بيان واف للمنقولات المطلوب حجزها (م ٦٠٤ - ٣) .

(١) قانون نص المادة ٦٧٨ / ٨ ٧٦٧ م من القانون القديم .

(٢) راجع كيش بند ٧٨ ، ومحمد حامد فهمي بند ٥٢٩ .

(٣) راجع المذكرة التفسيرية للقانون .

وللقاضى قبل إصدار الأمر أن يجرى تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب . كما أن للقاضى أن يقيد أمره بتوقيع الحجز بمهلة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الأمر للمطلوب الحجز عليه ، وذلك إذا رأى القاضى أن مجرد علم المدين بالأمر الصادر عليه بتوقيع الحجز قد يجعله على الوفاء . وقيل فى تقرير هذا الحكم إنه مفيد بالنسبة لبعض الأشخاص الذين تتأثر سمعتهم الاجتماعية أو التجارية بتوقيع الحجز^(١) . والذين قد يحملهم حرصهم على سمعتهم على المبادرة بالوفاء بمجرد علمهم بصدور الأمر عليهم بتوقيع الحجز .

ولكن هذه الرخصة المعطاة للقاضى المطلوب منه الأمر بتوقيع الحجز لا يجوز استخدامها فى حالة الحجز الاستحقاقى لانعدام الفائدة منها فى حالة الحجز الاستحقاقى (م ٦٠٤ - ٣) . ويلاحظ أنه فى حالة الحجز على المستأجر من الباطن يجب طلب الأمر بتوقيع الحجز على كل من المستأجر الأصيل والمستأجر من الباطن ، فكل منهما صفته التى تستلزم حصول الحجز فى مواجهته^(٢) .

ولما كان أمر القاضى بتوقيع الحجز التحفظى لا يبدو أن يكون أمراً على عريضة فإنه يطبق على صدوره والتظلم منه القواعد العامة فى الأوامر على العرائض^(٣) .

٥٤٠ - الحجز بغير أمر من القاضى : ينص القانون الجديد فى المادة ٦٠٤ - ٢ على أنه لا حاجة إلى أمر القاضى بتوقيع الحجز إذا كان بيد الدائن حكم لم يصبح بعد واجب النفاذ . وهذا النص يتسق مع القواعد التى قررها الشارع فى حجز ما للمدين لدى الغير إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى ، فقد تقدم القول إنه يجوز توقيع الحجز بغير أمر من القاضى إذا كان بيد الدائن حكم غير جائز النفاذ ، فإن حكم المحكمة يتضمن الإذن بتوقيع الحجز التحفظى بمقتضاه .

٥٤١ - تنفيذ الأمر الصادر بالحجز والمنازعات المتعلقة به : يحصل تنفيذ الأمر الصادر بتوقيع الحجز فعلاً ، وعلى هذا فالنزاع المتعلق بالحجز التحفظى يعتبر إشكالا فى تنفيذ الأمر الصادر بالحجز يختص القضاء المستعجل به فى حدود اختصاصه بإشكالات التنفيذ ، فهو يختص به إن كان إشكالا مستعجلاً . أما الإشكالات الموضوعية فنختص بها المحكمة التى تفصل فى دعوى صحة الحجز أو المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة عند الاقتضاء^(٤) .

٢ - إجراءات الحجز

٥٤٢ - توقيع الحجز : ينص القانون الجديد فى المادة ٦٠٦ على أنه يتبع فى الحجز التحفظى القواعد والإجراءات التى تتبع فى حجز المنقول لدى المدين ، وإنما يرد على هذه القاعدة استثناءان تقتضيهما طبيعة الحجز التحفظى .

(١) راجع المذكرة التفسيرية للقانون .

(٢) راجع المذكرة التفسيرية للقانون .

(٣) سبق بيان هذه القواعد عند الكلام على حجز ما للمدين لدى الغير .

(٤) راجع أبو هيف بند ١٢٧٤ ومحمد حامد فهمى بند ٥١٩ .

٥٤٣ - الأول : أن الحجز لا يقدم له باتخاذ مقدمات التنفيذ من إعلان سند الدائن والتكليف بالوفاء والانتظار مدة يوم قبل توقيع الحجز ، لأن الحجز التحفظي ليس تنفيذاً ، ولأن الفائدة من الحجز التحفظي لا تتحقق في الغالب إذا كان على الحاجز أن يقوم له باتخاذ مقدمات التنفيذ وإنما يرد على هذه القاعدة المتقدمة في حالة ما إذا اشترط القاضى الذى أمر بالحجز إعلان الأمر قبل توقيع الحجز عملاً بنص المادة ٦٠٤ - ٣ .

٥٤٤ - الثانى : لا يعمل عند توقيع الحجز التحفظي بالقواعد الخاصة بتحديد ميعاد البيع (م ٦٠٥) لأن الحجز التحفظي لا يترتب عليه بذاته البيع ، وإنما يترتب هذا الأثر على الحجز التنفيذى وحده ، ولذلك تطبق قواعد البيع ، بما فيها القواعد الخاصة بتحديد ميعاد البيع عند ما يتحول الحجز التحفظي الى حجز تنفيذى بالحكم بصحة الحجز إذا أصبح هذا الحكم جائز النفاذ .

٥٤٥ - إعلان محضر الحجز والأمر به : يوجب القانون على الحاجز أن يعلن المحجوز عليه بمحضر الحجز وبالأمر الصادر به فى ظرف ثمانية أيام على الأكثر وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن (م ٦٠٥ - ٢) .

ويشتمل إعلان محضر الحجز على تكليف المحجوز عليه بالحضور أمام المحكمة المختصة لسماع الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز ، ويترتب على إغفال هذا البيان اعتبار الحجز كأن لم يكن (م ٦٠٥ - ٣) .

وإنما يعنى الحاجز من إعلان المحجوز عليه بالأمر الصادر بالحجز بعد توقيعه إذا كان قد سبق إعلانه به ، ومن الصور التى يتحقق فيها هذا الوضع أن يكون الحاجز قد أعلن المحجوز عليه بالأمر بالحجز قبل توقيعه تنفيذاً لأمر القاضى الأمر إذا اشترط ذلك فى أمره كما أن إخبار المحجوز عليه بمحضر الحجز لا يشتمل على تكليف بالحضور فى دعوى صحة الحجز إذا لم يكن رفع هذه الدعوى واجباً كما إذا كان الحجز موقفاً بمقتضى حكم لم يصبح جائز النفاذ (٦٠٤ - ٣) .

٥٤٦ - دعوى صحة الحجز : يجب على الحاجز أن يرفع دعوى صحة الحجز فى ظرف ثمانية أيام من توقيعه ، وترفع الدعوى بنفس إعلان الحجز فقد تقدم القول إن إعلان محضر الحجز يجب أن يشتمل على تكليف بالحضور لسماع الحكم فى دعوى صحة الحجز . وبهذا طبق المشرع فى كيفية رفع دعوى صحة الحجز فى سائر الحجز التحفظية نفس القاعدة المتبعة فى حجز ما للدين لدى الغير فى الحالات التى يجب فيها رفع هذه الدعوى (١) ، (٢) .

٥٤٧ - موضوع الدعوى والخصوم فيها والمحكمة المختصة بها : ترفع الدعوى من الحاضر

(١) و (٢) جاء فى المذكرة التفسيرية للقانون أن لإيجاب اشتغال إعلان الحجز على التكليف بالحضور فى دعوى صحة الحجز يتفق مع ما جرى به العمل من قيام القاضى فى نفس الوقت وعند إصدار أمره بالحجز بتحديد جلسة لنظر دعوى صحة الحجز وقيام الحاجز بإعلان المحجوز عليه بالحجز وبالدعوى معا . -

على المحجوز عليه . وإذا كان الحجز موقفاً من المؤجر الأصلي على المستأجر من الباطن وجب أن يختصم فيها المستأجر الأصلي والمستأجرين من الباطن .

وتختص بالفصل في هذه الدعوى المحكمة الابتدائية أو الجزئية بحسب قيمة الحق الحاصل الحجز من أجله الكائن بدائرتها موطن المحجوز عليه . وذلك تطبيقاً للقواعد العامة .

ولكن إذا كانت الدعوى بالحق مرفوعة من قبل أمام محكمة أخرى قدمت دعوى صحة الحجز إلى هذه المحكمة لتفصل في الطلبين معاً (م ٦٠٦) .

وموضوع دعوى صحة الحجز يشمل طلبين ، الأول الحكم للحاجز بحقه الذي يدعيه والذي من أجله أوقع الحجز ، الثاني صحة الحجز وجعله حجزاً تنفيذياً .

٥٤٨ — الإعفاء من رفع الدعوى : يعنى القانون الجديد الحاجز من رفع دعوى صحة الحجز إذا كان الحجز بناء على حكم غير جائز النفاذ (م ٣/٦٠٥) .

وهذا الحكم يتفق مع ما قرره القانون الجديد في حجز ما للدين لدى الغير والعلة فيه هي نفس العلة التي من أجلها أعفى المشرع الحاجز بطريق حجز ما للدين لدى الغير بمقتضى حكم لم يصبح بعد جائز النفاذ من رفع دعوى صحة الحجز ، ألا وهي أن الغرض الأصلي من دعوى صحة الحجز هو حصول الحاجز على سند تنفيذي يقرر حقه ، والحكم به ولو لم يكن وقت توقيع الحجز جائز النفاذ ، مآله أن يصبح كذلك بفوات مواعيد الطعن فيه أو بالحكم في الطعن فيه دون حاجة إلى رفع دعوى جديدة .

٥٤٩ — تنفيذ الحكم بصحة الحجز : إذا حكم بصحة الحجز وأصبح هذا الحكم جائز النفاذ ، فإنه ينفذ بتسليم الأشياء المحجوزة للحاجز إذا كان الحجز حجزاً استحقاقياً ، أو بتحديد يوم للبيع وإجراء بيع الأشياء المحجوزة في حالات الحجز الأخرى ويحصل تحديد يوم البيع وإجرائه طبقاً للقواعد والإجراءات المقررة في حجز المنقول التنفيذي لدى المدين (م ٦٠٧) . ولما كان تسليم الأشياء المحجوزة أو إجراء بيعها يعتبر تنفيذاً للحكم الصادر بصحة الحجز فإنه يجب أن يمهّد له باتخاذ مقدمات التنفيذ من إعلان الحكم وتكليف المدين بالوفاء عملاً بالقواعد العامة في التنفيذ (١) .

٥٥٠ — الحكم على الحاجز بغرامة : من الأحكام التي استحدثها قانون المرافعات الجديد ما نص عليه في المادة ٦٠٩ من أنه إذا حكم ببطالان الحجز التحفظي أو بإلغائه لانعدام أساسه ، جاز الحكم على الحاجز بغرامة لا تزيد على عشرين جنيناً فضلاً عن التضمينات للمحجوز عليه . والغرض من هذا النص منع المحجوز الكيدية (٢) . فهو ، بهذا الوصف ، ضمانة من الضمانات التي قررها المشرع للمحجوز عليه .

(١) راجع محمد حامد فهمي بند ٥١٨ .

(٢) راجع المذكرة التفسيرية للقانون في الفصل الخامس بالمحجوز التحفظي .

بحث

في الأحكام الصادرة في دعاوى التزوير

وهل يجوز استئنافها استقلالا؟

لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامى

مقدمة :

استحدث قانون المرافعات الجديد في باب الادعاء بالتزوير أحكاماً جديدة ، أهمها عدم وقف السير في الدعوى الأصلية إلى أن يفصل في دعوى التزوير الفرعية . وعلل المشرع ذلك في مذكرته التفسيرية بأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى ، فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية — شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كاية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم . والحق انه كلما كان الادعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير . والواقع أن المبرر لعقد مطلب خاص بالادعاء بالتزوير هو الاعتراف لبعض الأوراق بحجية خاصة لا يكفي لدفعها مجرد إنكار الورقة إلا أن رعاية هذه الحجية لا تقتضى تعطيل الدعوى ولا غل يد قاضها بترك تسير إجراءات التحقيق والعودة إلى الموضوع لمشيئة الخصوم ، وإنما يكفي فيها بعض أوضاع تكفل ألا يقدم على الادعاء بالتزوير إلا خصم جاد مثابر مستعد للإثبات .

وترتب على ذلك أن المحكمة المطروح أمامها الادعاء بالتزوير تسير في تحقيقه دون الحكم بوقف الدعوى الأصلية . وهنا نشأت صعوبة لم يكن لها وجود في عهد القانون القديم ، هي معرفة ما إذا كان يجوز استئناف الحكم الذى يصدر في الادعاء بالتزوير استقلالا — إذا كانت قيمة الورقة المطعون فيها بالتزوير قابلة للاستئناف — أم لا يجوز استئناف ذلك إلا مع استئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ؟

ومنشأ هذه الصعوبة هو النص الوارد في قانون المرافعات الجديد في باب « طرق الطعن » في الأحكام ، إذ تجرى المادة ٣٧٨ بالآتي :

« الأحكام التى تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام ، قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات . . . »

فقد فسرت بعض المحاكم هذا النص على أنه يشمل جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في

الموضوع والتي لا تنتهى بها الخصومة ومنها الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير سواء برد وبطلان الورقة المطعون فيها أو برفض دعوى التزوير ، فهل هذا التفسير يتمشى مع نص المادة ٣٧٨ مرافعات جديد ؟ هذا هو محل البحث .

* * *

هل الحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير قابل للاستئناف استقلاً ؟

لمعرفة ما إذا كان الحكم الصادر فى دعوى التزوير — قبل الفصل فى الموضوع — يجوز استئنافه استقلاً أم لا ، يجب معرفة ما إذا كان ذلك الحكم منياً للخصومة كلها أو بعضها أم لا تنتهى به الخصومة .

ومثال ذلك : رفع « ا » دعوى على « ب » بصحة عقد بيع صادر للأول من مورث الثانى . ادعى « ب » ، بتزوير العقد فحكمت المحكمة برفض دعوى التزوير وحددت جلسة لنظر الموضوع ، فطعن « ب » على العقد بالبطلان لصوريته أو لصدوره فى مرض الموت . فهل يجوز للدعى عليه أن يستأنف الحكم الصادر برفض دعوى التزوير استقلاً ؟ أم يتعين عليه انتظار تحقيق طعونه الأخرى على العقد حتى إذا قضى فيها ضده استأنف الحكم المذكور مع الحكم الصادر فى الموضوع برمته ؟

الرأى عندى أنه يجوز له استئناف الحكم الصادر برفض دعوى التزوير دون انتظار الفصل فى الموضوع كله ، لأن ذلك الحكم وإن لم يحسم الدعوى وينهى الخصومة كلها إلا أنه يقطع على الأقل فى صحة العقد وينهى الخصومة القائمة فى أمر تزويره ، ولا يسوغ القول بأن مثل ذلك الحكم لا تنتهى به الخصومة كلها ولا بعضها .

وأدلتنا على ذلك ما يأتى :

أولاً — أن ما هدف اليه المشرع فى المادة ٣٧٨ هو منع استئناف الأحكام التمهيدية والتحضيرية : كالحكم بالإحالة إلى التحقيق أو بنديب خير أو بانتقال المحكمة أو باستجواب الخصوم والحكم بضم قضية إلى أخرى أو بتأجيل الدعوى لاتخاذ صفة فى الخصومة (مادة ٥) أو لإعادة إعلان الخصوم (مادتا ٩٣ و ٩٥) ، وكذلك الأحكام القطعية الصادرة فى مسألة فرعية أو شكلية : كالحكم برفض دفع بطلان صحيفة الدعوى أو بعدم قبول الدعوى .

ثانياً — إن هذا هو ما يستفاد من المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات ، فلقد جاء بها تعليقاً على المادة ٣٧٨ مرافعات ما نصه :

« وقد استحدث القانون الجديد قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل ، فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم ، الصادر فى الموضوع ، سواء أكانت تلك الأحكام قطعية كالحكم برفض دفع شكلى أو دفع ، بعدم قبول الدعوى أو الحكم فى مسألة فرعية أم كانت متعلقة بالإثبات (كالحكم بسماع ،

« الشهود أو تدب الخبراء أو انتقال المحكمة أو إحضار الخصوم » أم متعلقة بسير الإجراءات ،
« كالحكم بضم قضية إلى قضية أخرى أو بالفصل بينهما أو بتأجيل الدعوى لإعادة إعلان الخصوم . »
« أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى ،
« أو بسقوط الخصومة أو بقبول تركها فيجوز الطعن فيه على استقلال . ورائد المشرع فى ذلك ،
« هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب عليه حتماً من ،
« زيادة نفقات التقاضى مع احتمال أن يقضى آخر الأمر فى أصل الحق للخصم الذى أخفق فى ،
« النزاع الفرعى فيغنيه ذلك عن الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى الموضوع . »

وغنى عن البيان أن مراد الشارع الذى أفصحت عنه المذكرة التفسيرية لا يمكن أن يتضمن
إلا الأحكام التمهيدية والتحضيرية أو القطعية الصادرة فى مسألة فرعية أو شكلية ، ولا يجوز
القول بأن الحكم الصادر برفض دعوى التزوير أو برد وبطلان ورقة من أوراق الدعوى
ينطوى تحت أى نوع من تلك الأنواع .

ثالثاً — يؤيد ذلك ما جاء فى بحث قيم للدكتور أحمد أبو الوفا إذ يقول إن المشرع رعى
بالمادة ٢٧٨ مرافعات الى إبطال التمييز بين الأحكام التمهيدية والأحكام التحضيرية وفسخ القاعدة
التي تميز استئناف الأحكام الأولى مباشرة دون الثانية ، كما رعى الى منع الطعن مباشرة فى الأحكام
القطعية الفرعية التي لا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ، كالحكم برفض دفع شكلى أو دفع بعدم
القبول أو الحكم فى مسألة فرعية كالحكم برفض إثبات وقائع معينة بالشهادة لعدم جواز الإثبات
بهذا الطريق قانوناً ، أو الحكم ببطلان عمل من أعمال الخبرة أو الحكم بأن مستنداً معيناً لا يثبت
الحق المتنازع فيه (١).

رابعاً — قد يكون الادعاء بالتزوير منصباً على الورقة سند الدعوى ، والفصل فى هذا
الادعاء سواء بصحة الورقة أو ببطلانها يتضمن الفصل فى موضوع الدعوى . وقد يكون الادعاء
بالتزوير منصباً على ورقة تنهى الخصومة فى جزء من الدعوى ، والفصل فى الإدعاء فى هذه
الصورة ينهى الخصومة جزئياً ، وقد يكون الادعاء بالتزوير منصباً للخصومة فى شأن صحة الورقة
أو عدم صحتها من ناحية صدورها عن نسبت إلى الورقة وعدم صدورها منه ، ولكن تبقى
الخصومة قائمة فى شكل طعون أخرى توجه إلى نفس الورقة — كعدم أهلية محررها أو صدورها
منه فى مرض الموت — ومن غير المستساغ أن يكون الحكم فى الصورتين الأوليين قابلاً للاستئناف
استقلالاً دون الحكم الصادر فى الصورة الثالثة بالرغم من وحدة الموضوع فى الصور الثلاثة .

خامساً — يحدث أحياناً أن يطلب الحكم بإشهار إفلاس تاجر بناء على كيبالة أو سند إذنى
يطعن عليه المدعى عليه بالتزوير ، فإذا قضى برفض دعوى التزوير ابتدئاً كان من غير المستساغ
— قانوناً وعدلاً — أن يحزم مدعى التزوير من استئناف هذا الحكم على استقلال ، ويفرض

(١) راجع رسالة « الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع » للدكتور أحمد الوفا ص ٢٤٩ — ٢٥٠
ن ٢٢١ — ٢٢٢ ومذكرات الدكتور عبد المنعم الشرقاوى فى قانون المرافعات ص ٣٩٨ ن ٣٣١ .

عليه انتظار الحكم بإشهار إفلاسه قبل أن يباح له استئناف الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير ، مع احتمال صدور الحكم الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي وبرد وبطلان الكيالة أو السند أساس دعوى الإفلاس ، وفي هذه الحالة يكون حكم إشهار الإفلاس قد نفذ بغلق المتجر ووضع الأختام عليه ونشر الحكم بالجرائد ولصق ملخصه في لوحة الإعلانات بالمحكمة إلى غير ذلك من النتائج الخطيرة التي يتعذر تداركها ، لأن الحكم الصادر بإشهار الإفلاس واجب التنفيذ تنفيذاً مؤقتاً بنص القانون (مادة ٢١١ تجارى) . ولا نظن أن مثل هذه النتائج الخطيرة جالت بخاطر واضع نص المادة ٣٧٨ مرافعات . ولعله قيد الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع التي لا يجوز استئنافها استقلالاً ، ألا تكون منية الخصومة كلها ، أو بعضها ، ليخرج حالة الادعاء بالتزوير ، إذ لا شك أن الحكم الصادر فيها وإن كان أحياناً لا ينهى الخصومة كلها إلا أنه يعتبر — حتماً — منياً لبعضها ، فلا ينطبق عليه النص .

* * *

وجملة القول إن الحكم الصادر في الادعاء بالتزوير — قبل الفصل في الموضوع — يقبل الاستئناف على استقلال ، ولا ينطبق عليه نص المادة ٣٧٨ مرافعات جديد ، لأنه إن لم يكن منياً للخصومة كلها فإنه في القليل يعتبر منياً لبعضها .

—————

بحث

على هامش قانون الإجراءات الجنائية

لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق

- ٣ -

المبحث الخامس

في تصرفات النيابة العامة في التهمة

قلنا فيما سبق أن النيابة العامة هي — في الأصل — الأمانة على الدعوى العمومية وهي التي تتولى تحريكها ومباشرتها وأنها المشرقة على أعمال من عداها من مأموري الضبط القضائي والموجهة لهم في كيفية أدائهم لهذه الأعمال (م ١ و ٢ و ٢٢ و ٢٣ إجراءات) وأنه تنفيذاً لذلك نص قانون الإجراءات الجنائية — كما كان ينص قانون تحقيق الجنايات الملغى — على إلزام هؤلاء المأمورين بإرسال المحاضر التي يحضرونها عن التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم إليها (م ٢٤ إجراءات) وأن يخطرروها بانتقالهم إلى محل الواقعة في حالة التلبس بجناية أو جنحة (م ٣١/٢ إجراءات) وأن العمل استقر في الماضي ويمكن أن يستقر في ظل القانون الجديد على الاكتفاء باخطارها في الجنايات عموماً وفي الجنح الهامة التي يستلزم تحقيقها دراية خاصة وأنه يتعين عليها الانتقال دائماً لمحال الوقائع في الجنايات وأن من حقها أن تنتقل في الجنح الهامة التي أخطرت بها أو أن تنيب عنها غيرها من المأمورين . كما قلنا أن المشرع فصل في قانون الإجراءات الجنائية فصلاً تاماً بين سلطتي الاتهام والتحقيق في الجنايات وأنه خص النيابة العامة بالأولى وجعل الثانية من اختصاص قاضى التحقيق وحده أما في الجنح والمخالفات فقد أعطى النيابة العامة الحق في مباشرة تحقيقها بنفسها أو إحالتها إلى قاضى التحقيق ليتولى هو التحقيق وذلك إذا رأت أن الاستدلالات التي جمعت فيها بمعرفة غيرها من المأمورين القضائيين غير كافية للتصرف في الدعوى . وينتج عن ذلك أن كافة المحاضر التي تعمل بمعرفة مأموري الضبط القضائي عدا النيابة العامة والمحاضر التي تحررها النيابة العامة في الجنايات تعتبر من قبيل محاضر جمع الاستدلالات وأن المحاضر التي تجريها النيابة العامة في الجنح والمخالفات إنما هي محاضر تحقيق منتجة لكافة الآثار القانونية المترتبة على مثل هذه المحاضر ومن ثم فتصرف النيابة في الدعوى أو التهمة بعد جمع الاستدلالات يختلف عن تصرفها فيها بعد مباشرتها التحقيق بنفسها في الحالات الجائز لها ذلك وسنبين فيما يلي كيفية تصرفها في الحالتين والفارق بين التصرفين والآثار القانونية والعملية التي يمكن أن تنشأ عن كل منهما .

(١) « في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات ،

١ — متى يكون اصدار أوامر الحفظ وصيغها :

نصت المادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية الواردة في باب تصرفات النيابة في التهمة بعد جمع الاستدلالات أنه اذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق كما نصت المادة ٦٢ على وجوب اعلان الأمر بالحفظ إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية أو ورثتهما ثم نصت المادة ٦٣ على أنه إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجناح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة وإذا رأت في مواد الجناح أن هناك محلاً لإجراء تحقيق فلها أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً لل مادة ١٩٩ وما بعدها فإذا رأت في مواد الجنايات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسير في الدعوى تحيلها إلى قاضي التحقيق . ومفهوم هذه النصوص أن الأمر بالحفظ المشار إليه في المادة ٦١ يصدر بعد مطالعة محاضر جمع الاستدلالات المرسلة إلى النيابة العامة من مأموري الضبط القضائي أو التي باشرتها بنفسها في الجنايات وأنه يمكن للنسبة العامة إصدار هذه الأوامر في الجنايات والجناح والمخالفات على السواء ما دام أنها ترى أن الاستدلالات التي جمعت غير كافية للسير في الدعوى في الجنايات أو غير صالحة لرفعها في الجناح والمخالفات فإذا رأت أن الاستدلالات التي جمعت في مواد الجناح والمخالفات غير صالحة بحالتها للتصرف في الدعوى وأن الأمر يتطلب إجراء تحقيق فلها أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق ليتولى إجراؤه أو أن تتولاه هي بنفسها طبقاً لل مادة ١٩٩ وما بعدها فإذا كانت الاستدلالات التي جمعت فيها صالحة لرفع الدعوى تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة . وليس أمام النيابة العامة - في مواد الجنايات - أن رأت أن الاستدلالات كافية للسير في الدعوى إلا أن تحيلها إلى قاضي التحقيق فإذا ما أحيلت إليه أو أحيلت إليه لجنة ما أصبح هو دون غيره المختص بتحقيقها والتصرف فيها (م ٦٩ اجراءات) وتقابل المادة ٦١ من قانون الاجراءات المادة ١/٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى مع فارق هام هو أن المادة الأخيرة كانت تسمح للنسبة بحفظ الأوراق بعد ما تكون قد أجرت من تحقيقات قضائية صحيحة في كافة أنواع الجرائم وكان المتبع عملاً في ظل القانون الملغى أن التبليغات والشكاوى التي تنتهي الاستدلالات فيها إلى الجزم بانعدام قيام أية جريمة فتقيد بدفتر خاص يسمى « دفتر الشكاوى الإدارية » كما أن التبليغات والشكاوى التي يثبت من الاستدلالات التي تمت فيها أنها حوادث عارضة مردها القضاء والقدر تقيد « بدفتر العوارض » أما التبليغات والشكاوى التي يسفر جمع الاستدلالات فيها أو تحقيقها عن قيام أية جريمة فتقيد وتوصف بما يتفق والواقعة مخالفة كانت أم جنحة أم جنابة وبعد التقيد والوصف يتم التصرف فيها بالحفظ إن رأت النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى أو تقدمها مباشرة إلى المحكمة المختصة في المخالفات والجناح أو إلى قاضي الاحالة في الجنايات إن رأت أن الدعوى صالحة لرفعها وصيغ الحفظ التي كانت مألوقة هي الحفظ المؤقت ، لعدم كفاية الأدلة ، أو ، لعدم معرفة الفاعل ، والحفظ القطعي

« لعدم الجنائية ، أو « لعدم الصحة ، أو لعدم جواز رفع الدعوى أو لامتناع العقاب — أو لسقوط الحق في اقامة الدعوى بمضى المدة — أو لانقضائها أو لسقوطها بوفاة المتهم أو لانقضائها بالصلح أو لعدم الأهمية أو اكتفاء بالمحاكمة الادارية — ومرد هذه الصيغ القانون أو الظروف العملية بالنسبة للحفظ ، لعدم الأهمية ، أو الاكتفاء بالمحاكمة الإدارية ولم يأت قانون الاجراءات الجنائية بجديد بالنسبة لصيغ الحفظ المؤقت . فيمكن للنيابة العامة أن تحفظ أوراق المخالفة أو الجنحة أو الجنائية بعد جمع الاستدلالات مؤقتاً ، لعدم معرفة الفاعل ، أو « لعدم كفاية الاستدلالات ، أما بالنسبة لصيغ الحفظ القطعي فقد أحدث القانون الجديد تغييراً في بعض الصيغ دون البعض الآخر والصيغ التي لم يحدث بها تغيير هي الحفظ القطعي « لعدم الجنائية ، أو « لامتناع العقاب ، — أو لعدم جواز رفع الدعوى ، أو « لعدم الصحة ، أو لعدم الأهمية — أو الاكتفاء بالمحاكمة الادارية أو لانقضائها بالصلح — أما حفظ الدعوى لسقوط الحق في إقامتها بمضى المدة أو بوفاة المتهم فالصيغة الجديدة هي انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أو بوفاة المتهم وأحوال الحفظ القطعي ، لعدم جواز رفع الدعوى ، هي الحالات التي قضى فيها القانون بعدم جواز إقامتها اطلاقاً — كحالة الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة أو اذا تبين من الاستدلالات سبق الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية أو الحالات التي اشترط القانون لتحريكها ومباشرتها شرائط معينة كما جاء بالمواد ٣ و ٨ و ٩ من قانون الاجراءات فاذا لم تقدم الشكوى أو الطلب المنصوص عليهما في هذه المواد فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات فيها . أما إذا تقدمت الشكوى أو الطلب وتنازل مقدمهما قبل صدور حكم نهائي في الدعوى وكان هذا التنازل قبل رفع الدعوى للمحكمة فعلى النيابة العامة أن تحفظها قطعياً ، لانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل ، فاذا قدمت الشكوى بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها فلا تقبل منه هذه الشكوى ويتعين على النيابة حفظ الأوراق قطعياً ، لعدم قبول الدعوى الجنائية .

هذه هي الصيغ التي يمكن للنيابة العامة العمل بها في ظل القانون الجديد ولكن هل يمكن العمل بها على إطلاقها وهل يمكن حفظ الجنائية قطعياً ، لعدم الصحة ، أو « لعدم الأهمية ، أو اكتفاء بالمحاكمة الإدارية أو مؤقتاً لعدم كفاية الاستدلالات ورأينا أنه يمكن للنيابة العامة أن تحفظ المخالفات والجنح بعد جمع الاستدلالات قطعياً لعدم الصحة أو لعدم الأهمية أو اكتفاء بالمحاكمة الإدارية لأنها وحدها المختصة بتقدير الدليل في المخالفات والجنح ولأنها وهي صاحبة الدعوى العمومية قد ترى أن الظروف والملابسات المحيطة بالدعوى تكفي معها المحاكمة الإدارية — التي قد تكون أقسى وأشد من المحاكمة العادية — أو تدعو إلى حفظ الدعوى لعدم الأهمية وأنه من الخير للمجتمع التنازل عن حقه في معاقبة الجاني أو الاكتفاء بمحاكمته إدارياً . أما بالنسبة للجنايات فنرى أنه ليس من حق النيابة العامة حفظها على الوجه السابق لأنه لا يمكن أن يقال إن الدليل في الجنائية مدموس على المتهم وغير صحيح أو أنه غير كاف إلا بعد تحقيق قضائي لا تملكه ومناقشة الدليل فيها والاتهاء إلى القول بعدم صحته أو كفايته لا يتأتى إلا بعد التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق لأنه لا شك أن النيابة عند بدئها في جمع الاستدلالات في جنائية قد ثبتت عدم صحتها أو عدم كفاية الدلائل فيها تواجه باستدلالات — في ظاهرها على

الأقل - كافية للسير في الدعوى فیتعين عليها والحالة هذه أن تحيلها إلى قاضى التحقيق لينولى تحقيقها والتصرف فيها وخاصة إذا لوحظ أن القرار بعدم صحة الدلائل وعدم كفايتها يترتب عليه آثار جسيمة بالنسبة للبلوغ أو المجنى عليه ومن حقه أن يعطى فرصة للطعن في هذا القرار أمام جهة قضائية ثانية وهو ما لم يملكه لو أن الحفظ صدر من النيابة العامة في حين أن من حقه الطعن في القرار الذى يصدر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الدلائل أو لعدم صحتها أمام غرفة الاتهام التى عليها أن تنظر الدعوى الجنائية من جديد وتمحصها وأن تستوفى - بنفسها أو بتدب من ترى ندبه من قضاة التحقيق - أوجه النقص في التحقيقات . كما أنه إذا كانت النيابة ترى أن تحفظ الدعوى في جنابة لعدم الأهمية ، - أو اكتفاء بالمحاكمة الإدارية فعنى ذلك أنها ترى أن الاستدلالات كافية للسير فيها وما دام أنه قد تحقق لديها ذلك وجب عليها إحالتها إلى قاضى التحقيق عملاً بالمادة ٣/٦٣ اجراءات ولا يمكن أن يتصور أنه من السهل على المجتمع أن يتنازل نهائياً عن حقه في معاقبة الجانى في جنابة الدلائل فيها كافية لمجرد حصول صلح فيها أو لآى سبب آخر كما لا يمكن أن تكون المحاكمة الادارية رادعة لموظف استهان بعمله ووظيفته فارتكب جنابة ما . ولقد قدر المشرع الظروف والملايسات التى قد تحيط بالدعوى تقديرًا سلماً لم ينته معه الا إلى القول بتخفيف العقاب (م ٣٠٢/١٥٨٢ اجراءات) ولو قلنا بغير ذلك لأصبح من حق النيابة العامة حبس أى جنابة ترى لسبب أو لآخر عدم تقديم المتهم فيها للمحاكمة وحفظتها على الوجه الذى تريد وهو ما ينسح نصوص القانون المتعلقة بالتحقيق ويجعلها غير ذات موضوع .

٢ - من يملك إصدار أوامر الحفظ :

لم يبين قانون الاجراءات الجنائية من يملك من أعضاء النيابة اصدار أوامر الحفظ كما فعل المشرع في قانون تحقيق الجنابات الملغى حيث نص في المادة ١/٤٢ المشار إليها آنفاً على أن أمر الحفظ في مواد الجنابات يكون من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه ومعنى ذلك أن لجميع أعضاء النيابة - عدا معاونى النيابة - الآن حق اصدار أوامر الحفظ في المخالفات والجنح والجنابات وإن كنا نوافق النائب العام على ما ارتأه من ضرورة اصدار أوامر الحفظ في الجنابات من رؤساء النيابة أن يقوم مقامهم (م ٣/٢٩ من تعليمات النيابة العامة في شأن تنفيذ قانون الاجراءات الجنائية) .

٣ - إعلان أوامر الحفظ :

نصت المادة ٦٢ اجراءات على الزام النيابة العامة بإعلان أوامر الحفظ للمجنى عليهم وللدعوى بالحق المدنى أو ورثتهما جملة في حالة الوفاة ولم تبين طريقة الإعلان ويمكن أن يكون الإعلان على يد محضر أو بواسطة أحد رجال السلطة العامة أو بإرسال خطاب موصى عليه أو بأى وسيلة أخرى يمكن بها إخبار المجنى عليه أو المدعى المدنى بالحفظ والمهم في ذلك كله أن تتضمن ورقة الاعلان الأسباب التى استندت إليها النيابة في الحفظ ليكون المجنى عليه أو المدعى

المدنى على بينة منها فيستطيع أن يتظلم من القرار لرئيس النيابة أو المحامى العام أو النائب العام أو أن يرفع دعواه مباشرة فى المخالفات أو الجنح .

٤ — ماهية أوامر الحفظ والآثار المترتبة عليها :

أوامر الحفظ التى تصدر من النيابة العامة بعد جمع الاستدلالات تعتبر من قبيل الحفظ الإدارى الصادر من النيابة العامة باعتبارها سلطة اتهام وليس حفظاً قضائياً صادراً منها باعتبارها سلطة تحقيق وهو فى الواقع أمر منها بعدم السير فى الدعوى مطلقاً سواء بتحقيقها أو رفعها مباشرة للحكمة ومن ثم فلا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ويمكن لها العدول عنه فى أى وقت والسير فى الدعوى ولو لم تظهر أدلة جديدة ويمكن أن يكون هذا العدول من نفس وكيل النيابة الذى أصدر الأمر كما يكون من رئيس النيابة أو المحامى العام أو النائب العام دون تقييد بسبب معين أو موعد محدد .

والأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الأوراق وعدم السير فى الدعوى لا يمكن استئنائه من الجنئى عليه أو المدعى المدنى مع أنهما لا يملكان رفع الدعوى مباشرة فى الجنايات ولا الالتجاء إلى قاضى التحقيق فى حين أنهما فى مقدورهما استئناف الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة بعد التحقيق أو من قاضى التحقيق أمام غرفة الاتهام وإذا كان لها حق رفع الدعوى مباشرة فى المخالفات والجنح فالطريق أمامهما مقفل فى مواد الجنايات اللهم إلا من تظلم للمحامى العام أو النائب العام لا ينتج أثره فى الغالب وكان الأوفق إعطاؤهما حق استئناف أوامر الحفظ الصادرة فى مواد الجنايات أمام جهة قضائية لتطمئن نفس الجنئى عليه أو المدعى المدنى إن صدر قرارها بتأييد أمر الحفظ وليكون ذلك مدعاة للبعد عن التأثيرات والتقلبات الجوية المحيطة بالدعوى .

(ب) فى تصرفات النيابة العامة فى التهمة بعد مباشرتها التحقيق :

نصت المادة ٢/٦٣ إجراءات على أن للنيابة العامة أن تتولى التحقيق فى الجنح طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من القانون وإذا كان المشرع قد نص صراحة على إعطاء النيابة حق التحقيق فى الجنح فليس معنى هذا أن ليس لها هذا الحق فى المخالفات فتحقق فى ذلك ثابت من باب أولى وإغفال النص عليه مرده تفاهة قضايا المخالفات وانعدام الحاجة الماسة لتحقيقها بمعرفة النيابة فإذا رأت النيابة العامة أن مخالفة ما تستحق منها التحقيق فلها إجراءه بنفسها أو تدب من تراه من المأمورين لمباشرة .

وتصرف النيابة فى التهمة بعد التحقيق فى المخالفات والجنح ينتهى إما إلى رفعها مباشرة للحكمة المختصة إن رأت أن واقعة المخالفة أو الجنحة ثابتة ثبوتاً كافياً على المتهم أو إحالتها إلى قاضى التحقيق إن رأت أن التهمة جنائية (م ٢١٤ إجراءات) أو إصدار أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدلائل غير كافية للاتهام (م ٢٠٩ إجراءات) ومن ثم فليس أمام النيابة العامة — بعد التحقيق — إلا صيغة واحدة

للحفظ هي الأمر ، بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، لأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو لأن الدلائل غير كافية على الاتهام . ويدخل في مدلول الحالة الأولى جميع الحالات التي يقف فيها القانون حجر عثرة في سبيل معاقبة الجاني كما إذا فقدت الجريمة ركناً من أركانها أو امتنع العقاب عليها أو لم يجوز رفع الدعوى بشأنها أو إذا ثبت انقضاؤها بمضى المدة أو بالصلح أو التنازل أو الوفاة كما يدخل في مدلول الحالة الثانية الحفظ لانعدام الدليل قبل شخص معين أو لعدم كفايته قبلة أو عدم صحته لأن كل هذه الصور متصلة اتصالاً وثيقاً بالدلائل ومدى كفايتها على الاتهام .

أما الحفظ لعدم الأهمية أو اكتفاء بالمحاكمة الإدارية فلا يدخل في مدلول الحالتين المشار إليهما آنفاً لأن القانون يعاقب على الواقعة ولأن الدلائل فيها كافية على الاتهام ، ومن ثم فليس للنيابة العامة الآن بعد إجراءات التحقيق التقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية أو اكتفاء منها بالمحاكمة الإدارية ويتعين عليها في الحالين رفع الدعوى مباشرة للمحكمة المختصة .

وعلى النيابة العامة أن تصدر الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى مادام أنها قد تولت بنفسها تحقيق جنحة أو مخالفة ورأت أن الدلائل غير كافية أو أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون كما يجب عليها إصدار هذا القرار إذا ندبت غيرها من مأموري الضبط القضائي لمباشرة التحقيق عملاً بالمادة ٢٠٠ إجراءات وتبين لها من مطالعته أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدلائل غير كافية ويجب أن يكون أمر الندب مكتوباً ومشملاً على اسم ووظيفة من أصدره ووظيفة المأمور المنتدب واسم المتهم والتهمة المنسوبة إليه ، والأعمال المطلوب إجراؤها وأن يذيل بتوقيع من أصدره وتاريخ إصداره . ومجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد انتداباً منها لإجراء التحقيق — ويعتبر من قبيل التحقيق الموجب لإصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية استجواب المتهم بمعرفة النيابة العامة بعد مراجعة محضر جمع الاستدلالات الذي أجراه البوليس وانتداب النيابة العامة للطبيب الشرعي لتشريح جثة المجنى عليه وتقديم تقرير بما شاهده وبرأيه في الوفاة وأسبابها ... الخ . وذلك لأن المفروض أن الاستدلالات التي جمعت في الجرح والمخالفات كافية للتصرف في الدعوى فإن اتخذت النيابة فيها أي عمل من أعمال التحقيق سواء بطريق الإصالة أو الانابة عد هذا تحقيقاً موجباً لإصدار الأمر بأن لا وجه .

ويملك جميع أعضاء النيابة — عدا معاوني النيابة — إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

ويجب إعلان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة لمن لم يصدر هذا الأمر في مواجهته من الخصوم . وذلك حتى يتمكن من الطعن فيه أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ إجراءات ويكون الاعلان إما عن طريق قلم المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة (م ٨٣ و ١٦٥ و ٢٤٠ إجراءات) .

دماية الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة والآثار المترتبة عليه :

يعتبر الأمر بأن لا وجه الصادر من النيابة العامة بعد التحقيق من قبيل التصرفات القضائية الصادرة منها باعتبارها سلطة تحقيق ومن ثم فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمكن العدول عنه أو إلغاؤه إلا بالشروط والأوضاع التي بينها القانون والتي نوضحها فيما يلي :

(١) للنائب العام أو المحامي العام حق إلغاء الأمر المذكور في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره إلا أنه لا يجوز لها ذلك إذا صدر قرار من غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لها عن هذا الأمر فإذا كان القرار الصادر من الغرفة بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد أو لرفعه بطريقة مخالفة للقانون فلا يوجد قانوناً ما يمنع النائب العام أو المحامي العام من إلغاء الأمر لأن قرارهما في هذه الحالة لا يتعارض مع ما قضت به الغرفة كما أنه — لا يوجد قانوناً ما يمنعهما من إلغاء الأمر رغم حصول الطعن فيه — ما دام أن غرفة الاتهام لم تفصل بعد في الطعن المرفوع لها عنه فإذا حصل الإلغاء على هذا الوجه وجب عليها أن تقضى بسقوط الطعن .

(٢) للجنة عليه وللدعوى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور أمام غرفة الاتهام طبقاً لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات وذلك بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من صدور الأمر إذا كان الأمر صادراً في مواجهتهما أو من تاريخ إعلانهما به إن كان قد صدر في غيبتهما (تراجع المواد ٢١٠ و ١٦٢ و ١٦٥ إجراءات) .

(٣) للجنة عليه وللدعوى بالحقوق المدنية وللنائب العام الطعن بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام برفض الطعن المقدم من اللجنة عليه أو من المدعى المدني إذا كان هناك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ويحصل هذا الطعن بالأوضاع المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض (تراجع المواد ٢١٢ و ١٩٥ و ١٩٦ و ٤٢٤ وما بعدها من قانون الإجراءات) .

(٤) لا يمنع الأمر بأن لا وجه الصادر من النيابة العامة من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ويشترط أن يكون الدليل جديداً ولم يكن قد عرض على النيابة عند تحقيقها من قبل أما إذا كان قد عرض عليها وفاتها تحقيقه فلا يصح أن يكون أساساً لاستئناف التحقيق بعد الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وجاء بالمادة ٢/١٩٧ إجراءات التي تحيل عليها المادة ٢١٣ الواردة في باب التحقيق بمعرفة النيابة أنه بعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى الحقيقة .

(٥) ليس للجنة عليه أو للمدعى بالحق المدني الحق في رفع دعواهما مباشرة أثناء مباشرة النيابة التحقيق في المخالفات والجنح ولا بعد صدور قرارها بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية

وذلك استناداً إلى نصوص المواد ٦٩ و ١٦٢ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية التي يستفاد منها أنه متى بدأت النيابة العامة في تحقيق جنته كانت هي دون غيرها صاحبة الحق في تحقيقها والتصرف فيها ما لم تر إحالتها إلى قاضى التحقيق وللدعى المدنى أن يحضر هو أو وكيله كافة إجراءات التحقيق كما له وللجنى عليه استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيتمكن بذلك من طرح الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام ومن ثم فلا يمكن للدعى المدنى انتزاع الدعوى الجنائية من يد النيابة العامة أثناء مباشرتها التحقيق برفعها مباشرة إلى المحكمة ما دام أنها لم تستكمل تحقيقها وتتصرف فيها فإذا انتهى تصرفها إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فلا يمكن تحريك الدعوى الجنائية مباشرة بعد ذلك لاحتمال ظهور أدلة جديدة النيابة وحدها هي المختصة بتحقيقها ولأنه لمن يريد تحريك الدعوى الجنائية بالادعاء مدنياً استئناف الأمر بأن لا وجه أمام غرفة الاتهام فإذا قضت هذه الأخيرة بتأييد الأمر كان قضاؤها دليلاً على صحته ولا محل بعد ذلك لتحريك الدعوى بالطريق المباشر .

المبحث السادس

في مباشرة التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق

نص قانون الاجراءات في المواد من ٦٤ - ١٩٧ على نظام قاضى التحقيق وكيفية مباشرته التحقيق والتصرف في الدعوى واستئناف الأوامر الصادرة منه ... الخ وهذه المواد تقابل المواد ٥٧ - ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات الملغى الخاصة بالتحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق مع فارق أساسى - بخلاف الفوارق الأخرى التى سنشير إليها فى حينها - بينهما مرده جعل سلطة التحقيق فى الجنايات فى يد قاضى التحقيق دون غيره بمعنى أن النيابة ملزمة الآن بحالة الجناية إلى قاضى التحقيق إن رأت أن الاستدلالات التى جمعت فيها كافية للسير فى الدعوى خلافاً لما كانت تنص عليه المواد ٢٩ وما بعدها ، ٤٣/٢ ، ٥٧ من قانون تحقيق الجنايات الملغى التى كانت تجعل من النيابة العامة سلطة تحقيق فى الجنايات وتجهز لها فيها وفى جنح التزوير والنصب والتفالس وخيانة الأمانة أن تطلب من رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة مباشرة التحقيق وكان ورود النص بهذه الصورة مدعاة إلى استقرار العمل على أن تتولى النيابة العامة تحقيق جميع الجنايات والجنح ولم تطلب ندب قاضٍ لتولى التحقيق إلا فى حالة أو حالات معدودة فصارت بذلك نصوص قانون تحقيق الجنايات المشار إليها آنفاً حبراً على ورق . ورغم أن النيابة العامة كانت تقوم بواجبها على خير وجه ولم يرتفع صوت بالشكوى من تصرفاتها فى التحقيق إلا فى حالات نادرة للغاية وفى جرائم خاصة فإن النظام الملغى الذى كان يجعل سلطتى التحقيق والاتهام فى يدها معيب من الناحية الفنية إذ أنه يخول لجهة واحدة سلطتين متعارضتين فى الفصل بينهما ضمان أوفى للنهم وتقدير أسمى لصالح المجتمع الذى يهيمه عدم إفلات الجانى الحقيقى وظهور براءة البرى . فضلاً عن أن الضرورات العملية توجب أن يكون التحقيق فى يد قاضى لما له من دراية أساسها

طول العهد به في خدمة القضاء ومباشرة التحقيقات ولما خوله القانون من سلطات واسعة تكفل إنجاز التحقيق بالسرعة الواجبة ولأن في إيجاد هذا النظام ما يبعث في نفس المتهم الشعور بالاطمئنان فيبدى ما لديه من دفاع أو أقوال قد يكون من مصلحة العدالة الإفضاء بها ولأنه - رغم ارتفاع رجال النيابة عن مستوى الشبهات - قد يفساق أحدهم في حالة لاشعورية في تيار الاتهام الذي يمثله ويسمى إلى تدعيمه . لهذه الأسباب ولغيرها عمد المشرع المصري الحديث إلى تركيز التحقيق في الجنايات في يد قاضي التحقيق وحده وأوجب على النيابة العامة إحالة الأوراق إليه إن رأت أن الاستدلالات كافية للسير في الدعوى وذلك لخطورتها ولما لها من أثر شديد على أمن المجتمع وحياة المتهم على السواء وجعل التحقيق في الجناح من اختصاص النيابة العامة وقاضي التحقيق معاً فلأولى أن تتولاه بنفسها أو أن تحيله إلى القاضي .

وبهذا في هذا المقام النصوص الخاصة بإحالة الجناية إلى قاضي التحقيق لمعرفة مدى حدود التزام النيابة بإحالتها إليه ومعنى هذه الإحالة ومداه . وأول هذه النصوص نص المادة ٦٣/٢ إجراءات الذي جاء على الوجه الآتي : « وإذا رأت - أي النيابة - في مواد الجنايات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسير في الدعوى تحيلها إلى قاضي التحقيق ، ثم نص المادة ٦٧ إجراءات الذي ورد على الوجه الآتي : « لا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون ، ثم المادة ٦٩ إجراءات ونصها : « متى أحيلت الدعوى إلى قاضي التحقيق كان مختصاً دون غيره بتحقيقها ، وأخيراً نص المادة ١٩٨ إجراءات وهو : « يجب على النيابة العامة في الجنايات المتلبس بها أن تنتقل فوراً إلى محل الواقعة طبقاً للمادتين ٣١ و ٣٢ من هذا القانون ويجب عليها أن تخطر قاضي التحقيق بانتقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره ، . ويستفاد من مجموع هذه النصوص أمران أساسيان : (أولهما) أنه ليس لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة ما إلا إذا طلبت منه النيابة العامة ذلك أو أحيلت إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون . (وثانيهما) أنه متى أحيلت الدعوى إلى قاضي التحقيق أصبح وحده المختص بتحقيقها والتصرف فيها ومرد هذين الأمرين الأخذ بمبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وقصر الأولى - بصفة أصلية - على النيابة العامة وتركيز الثانية في يد قاضي التحقيق . فليس من اختصاص القاضي توجيه الاتهام أو البحث عن الجرائم فيمتنع عليه إذن قبول التبليغات والشكاوى من أصحاب الشأن مباشرة والنيابة باعتبارها صاحبة الاتهام هي الواسطة بينهما وهي التي تخطره بها وتطلب منه تولى التحقيق . كما أنه ليس للنيابة العامة وقد أخطرت أو طلبت منه تولى التحقيق في جريمة ما أن تطلب منه إعادة الأوراق إليها لاستكمال الاستدلالات أو التحقيق أو التصرف فيها .

« متى يجب على النيابة العامة إخطار قاضي التحقيق في الجناية ليتولى التحقيق أو إحالة أوراقها إليه ليتولاه ، : »

أشرنا في أبحاثنا الماضية إلى الحالات التي يمكن فيها للجهات الأخرى - غير النيابة العامة -

إحالة جريمة معينة إلى قاضي التحقيق لمباشرة التحقيق فيها ومدى اختصاص هذه الجهات في تحريك الدعوى ومباشرتها استثناءً ، وما يعيننا الآن هو بحث مدى التزام النيابة بإخطار قاضي التحقيق في الجنايات لمباشرة التحقيق .

والمفهوم من مراجعة نصوص المادتين ١٣/٣ و ١٩٨ إجراءات أن القانون فرق بين حالة وقوع جريمة متلبس بها والحالة التي تكون فيها الجريمة غير متلبسة فالزم النيابة العامة في الحالة الأولى بأمرين : (أولهما) الانتقال فوراً إلى محل الواقعة طبقاً للمادتين ٣١ و ٣٢ إجراءات . (وثانيهما) إخطار قاضي التحقيق بانتقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره . وترك الحالة الثانية دون تكليف استناداً إلى انعدام الضرورة للانتقال الفوري وإخطار قاضي التحقيق به في الجنايات غير المتلبس بها وهي التي مضى على وقوعها وقت طويل لا يحتمل معه أن ينتج الانتقال أو التحقيق الفوري أثرهما فأعطى النيابة الحق في أن تجمع الاستدلالات فيها على مهل ثم تخطر القاضى إن رأت أنها كافية للسير في الدعوى ويبدو بوضوح أن المشرع قصد بإيجاد المادتين التمييز بين الحالتين بالنص على الحالة الأولى في المادة ١٩٨ ، وعلى الحالة الثانية في المادة ٣/٣ وفرض على النيابة في المادة ١٩٨ إخطار قاضي التحقيق فور إخطارها بجناية متلبس بها لينتقل هو ويتولى تحقيقها واعتبر هذا الإخطار طلباً من النيابة العامة موجهاً لقاضي التحقيق بتولى التحقيق على أن يكون لها مطلق الحرية في الانتقال فوراً إلى محل الواقعة دون انتظاره وعلى القاضى في هذه الحالة الانتقال لمكان الواقعة ومباشرة التحقيق وعلى النيابة ، إن كانت قد انتقلت قبله ، تسليمه محضر جمع الاستدلالات التي أجرتها وما يكون قد ضبط من أشياء متصلة بالجريمة ، فإذا وصل القاضى لمكان الحادث قبل مثل النيابة تولى على الفور التحقيق . ويؤكد ما ذهبنا إليه من وجوب انتقال القاضى نص المادة ١٩٨ إجراءات وإلا لم يكن هناك داع لإخطار قاضي التحقيق بالحادث وبانتقال النيابة فيه اكتفاء بما عساه تنتهي إليه النيابة بعد جمع الاستدلالات من طلب التحقيق من القاضى إن كانت هذه الاستدلالات كافية للسير في الدعوى ولأصبح ما جاء في نهاية المادة من عدم الزام النيابة بانتظار قاضى التحقيق لغواً لا معنى له وهو ما نزه المشرع من الوقوع فيه . ولا شك في أن المشرع — وقد ألزم قاضى التحقيق الانتقال في الجنايات المتلبس بها — كان مصيباً للغاية ومقدراً خير تقدير لظروف هذه الجنايات والفائدة المرجوة من السرعة في الانتقال والتحقيق وإجراء المعاينات وفحص المتهمين واستجواب الشهود . وإذا قلنا بعكس ذلك لصعب تمحيص الأدلة وتحقيقها ولأمكن أن تمتد يد العبث إلى مكان الجريمة ولأمكن التأثير على شهود الإثبات والنفي بما يتفق وهوى صاحب المصلحة في ذلك .

ولقد شرحنا فيما تقدم من أبحاث متى تكون الجريمة في حالة تلبس وقلنا إنه من الممكن أن تكون الجريمة متلبس بها رغم عدم معرفة الجاني فيها وانتهينا إلى القول بضرورة انتقال عضو النيابة المختص لمكانها فهل يلزم دائماً انتقال قاضى التحقيق لمباشرة التحقيق ؟

الجواب على ذلك أنه ملزم قانوناً بالانتقال للأسباب التي أوردناها آنفاً ولكننا نرى من الوجهة العملية أن لا فائدة دائماً من انتقاله فور إخطاره وأنه يجب التفرقة بين حالتين :

١ — حالة ما إذا كانت الجناية متلبس بها وموجه فيها الاتهام لشخص أو أشخاص معينين بدلائل في ظاهرها الجدية .

٢ — حالة ما إذا كانت الجناية متلبس بها ولم يوجه فيها الاتهام لشخص أو أشخاص معينين أو موجه فيها الاتهام لشخص أو أشخاص معينين بدلائل ظنية كأن يكون أساس الاتهام قيام العداوة أو الثأر أو ما شابه ذلك .

ويجب على قاضي التحقيق الانتقال في الحالة الأولى بمجرد إخطاره ليتولى تحقيق الواقعة وتمحيص الأدلة قبل المتهمين حتى يمكن القول بعد تحقيقه أن الدلائل كافية أو غير كافية أو أنها صحيحة أو غير صحيحة أو أن ركنا من أركان الجريمة غير متوافر أو أن ظرفاً مانعاً من العقاب أو المسؤولية قد قام فكل هذه الأمور تحتاج في تحقيقها لعناية خاصة وسرعة خاطفة حتى يبت في أمر المتهم سريعاً ولا يبقى أمره معلقاً مدة طويلة نتيجة عدم انتقال قاضي التحقيق ثم إرسال الأوراق إليه من النيابة بعد مدة طالت أم قصرت هذا فضلاً عن احتمال ضياع آثار الجريمة ومادياتها المتصلة بالمتهمين نتيجة تأخير القاضي في الانتقال أو عدم إخطاره من النيابة فور إخطارها في مثل هذه الجنايات ويمكن اعتبار صورة إشارة الحادث المبلغة للقاضي طلب تحقيق كتابي يتضمن ملخص الوقائع والتهمة المسندة للمتهمين .

أما في الحالة الثانية فيمكن انتقال عضو النيابة المختص بمباشرة جمع الاستدلالات فإن أسفرت استدلالاته عن وجود اتهام يغلب فيه الجدية أخطر قاضي التحقيق به لينتقل لمحل الواقعة ويباشر التحقيق فإن لم تسفر الاستدلالات عن اتهام جدي — وهو الغالب — فلا محل لإخطار القاضي ولمثل النيابة أن يستمر بمعاونة باقي المأمورين في تعقب الجريمة والبحث عن الجناة حتى إذا تأكد له أنه من غير الممكن معرفة الجاني أمر بحفظ الأوراق .

أما الجنايات غير المتلبس بها فلم ير المشرع داعياً لاتصال النيابة لمحال وقائعها فور إخطارها وإخطار قاضي التحقيق بهذا الانتقال ومن ثم فنص المادة ١٩٨ إجراءات لا يتضمن الأحكام الخاصة بها وإنما الذي ينظم هذه الأحكام هو نص المادة ٣/٦٣ إجراءات الذي جاء به أنه إذا رأت النيابة أن الاستدلالات التي جمعت في الجناية كافية للسير في الدعوى فتحيلها إلى قاضي التحقيق ولا نزاع في اختلاف مضمون هذا النص عن نص المادة ١٩٨ إجراءات الذي سبق شرحه إذ المستفاد منه أن النيابة تقوم بجمع الاستدلالات في الجناية بأية وسيلة وفي أي مكان دون أن تنتقل لمكان الواقعة وإلا لما كان هناك وجه لورود المادة ١٩٨ وتخصيصها ببيان أحكام الجنايات المتلبس بها المفروض فيها كفاية الاستدلالات للسير في الدعوى مقدماً أخذاً بالأحكام المنظمة لحالة التلبس بخلاف الحالة العكسية التي يغلب فيها أن لا تكون الاستدلالات الأولية كافية للسير في الدعوى مما يستلزم العمل على تقويتها بمعرفة النيابة العامة ومعاونتها من رجال الضبط القضائي فإذا أسفر البحث والتحري عن تدعيمها بحيث تكون كافية للسير في الدعوى قبل متهم معين أحيلت الأوراق إلى قاضي التحقيق ولا يشترط أن يؤدي تحقيق هذه الاستدلالات إلى إحالة المتهم حتماً إلى الجهة المختصة بمحاكمته فيمكن أن يدل ظاهر الاستدلالات التي جمعت على أن هناك

دليل قبل شخص معين لتحيل النيابة الأوراق الى القاضي ليقوم بتحقيق هذا الدليل وما عساه يستجد من أدلة أخرى والقاضي أن يباشر التحقيق بمكتبه وأن ينتقل لأي مكان يرى فائدة في الانتقال اليه .

وهناك جنایات معينة يمكن أن تأخذ دائماً حكم الجنایات غير المتلبس بها من ناحية امكان تحقيقها بدون انتقال من النيابة أو القاضي الا اذا دعت الضرورة لإجراء معاينات فيها ومن ناحية إمكان إحالتها الى القاضي بعد جمع الاستدلالات فيها وثبوت كفاية هذه الاستدلالات للسير في الدعوى قبل متهم أو متهمين معينين وهي الجنایات المنصوص عليها في المواد من ٥١ - ٥٤ و ٢٣٦ و ٢٤٠ عقوبات وفي المادة ٢/٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ومعظم الجنایات المنصوص عليها في المواد ٢١١ - ٢١٤ عقوبات والعلة في ذلك كثرة عدد هذه الجنایات - عدا جنایات التزوير - وقلة أهميتها ولأنها في الواقع جنح عادية انقلبت إلى جنایات لظروف خارجة عن ماهيتها أو عن إرادة الجاني ولأن الأدلة في جنایات التزوير ثابتة في الغالب ويحتاج تحقيقها إلى وقت طويل .

ولم يجعل القانون لطلب التحقيق الموجه من النيابة إلى القاضي في جريمة معينة شكلاً خاصاً والمهم أن يكون هذا الطلب مكتوباً ومبيناً فيه الواقعة أو الوقائع المطلوب تحقيقها وأسماء المتهمين وألقابهم وكل ما يتصل بتعريف أشخاصهم . ولقد قلنا فيما سبق أن صورة إشارة الحادث المبلغه لقاضي التحقيق في جنایة متلبس بها تعتبر طلباً موجهاً إليه بتولى التحقيق .

هذا هو التنظيم العملي المستمد من فقه قانون الاجراءات الجنائية لكيفية أداء قضاة التحقيق لأعمال التحقيق المنوطة بهم أداءاً سليماً منتجاً لكافة الآثار التي أرادها الشارع من تركيز سلطة التحقيق في الجنایات في أيديهم وهو تنظيم - إن التزمت حدوده - مانع مما عساه يحدث من خلاف بين ممثلي النيابة العامة وقضاة التحقيق أساسه اختلاف وجهات النظر في كيفية تنظيم أعمال التحقيقات . هذا فضلاً على أنه مانع من إطالة الإجراءات وتضييع الجهد في غير ما فائدة . ولأن أهيأ بالمختصين في وزارة العدل أن يضعوا بالاشتراك مع رجال النيابة العامة التعليمات الكفيلة بتنفيذه في كافة أنحاء البلاد منعاً من استمرار الارتباك الملوس في العمل وهو ارتباك أدى إلى القول بانعدام الفائدة من تنفيذ القانون وإلى المناداة بإلغائه وخاصة إذا لاحظنا أن تكرار استجواب الشهود والمتهمين مدعاة إلى الاختلاف في الأقوال ومغزاها ووسيلة إلى التأثير فيهم الأمر الذي يضر في الغالب بالحقيقة وحدها .

متى تحال الجنحة إلى قاضي التحقيق لتحقيقها

نصت المادة ٦٣ - ٢ إجراءات على أنه : للنيابة العامة في مواد الجنح إذا رأت أن هناك محلاً لإجراء تحقيق أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون . ونصت المادة ١٩٩ على أن : للنيابة العامة أن تباشر التحقيق في مواد الجنح طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد

التالية ، وأعطت المواد التالية للنيابة الحق في حبس المتهم احتياطياً لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض عليه أو تسليمه إليها إذا كان مقبوضاً عليه من قبل فإن رأت مد الحبس الاحتياطي وجب عليها عرض الأوراق على قاضى التحقيق ليأذن بمدة أو مدداً متعاقبة لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً فإن لم ينته التحقيق بعد انقضاء هذه المدة وجب إرسال الأوراق إلى قاضى التحقيق ليتولى هو إجراء التحقيق (م ٢٠٣ إجراءات) وأخيراً نصت المادة ٢٠٧ على أن لقاضى التحقيق كلما عرضت عليه الأوراق بناء على المواد السابقة أن يتولى بنفسه التحقيق في الدعوى ، وهذه المادة تشير إلى المادتين ٢٠٥ ، ٢٠٦ وقد أعطت المادة الأولى منهما لقاضى التحقيق حق تقدير كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة منه الأمر بامتداد الحبس . فأوجبت الثانية على النيابة العامة استئذان قاضى التحقيق في تفتيش غير المتهمين أو منازلهم أو ضبط الخطابات والرسائل .

ويفهم من مجموع النصوص المشار إليها آنفاً أن للنيابة الحق في أن تتولى تحقيق الجنب بنفسها أو أن تحيلها إلى قاضى التحقيق طالبة منه تحقيقها . فإحالة التحقيق في الجنب للقاضى اختيارى — فى الأصل — للنيابة العامة فإذا أحالت الأوراق إلى القاضى أصبح هو دون غيره المختص بالتحقيق والنصرف وينبنى على ذلك أن للنيابة أن تحيل الجنب إلى القاضى فى أى وقت تشاء سواء أكانت باشرت فيها التحقيق بنفسها أم أنها أحالتها إليه بعد مطالعة محضر جميع الاستدلالات الذى أجراه البوليس وإذا كانت قد باشرت فيها التحقيق ثم أرسلتها للقاضى فتحقيقها يعد تحقيقاً قضائياً سليماً ولا موجب بعد ذلك لإعادة استجواب من استجوبتهم من المتهمين أو الشهود بمعرفة قاضى التحقيق إلا فى حدود ضرورات التحقيق الملحة .

وإذا كان طلب التحقيق من القاضى فى الجنب اختيارى — فى الأصل — للنيابة العامة فإنه يجب عليها أن تطلبه منه فى الجنب التى بها متهمون محبوسون إذا لم ينته تحقيقها قبل نهاية مدة الحبس المبينة فى المادة ٢٠٢ إجراءات كما أن للقاضى نفسه أن يتصدى الدعوى ويقوم بتحقيقها بنفسه كلما عرضت عليه الأوراق لمد حبس المتهم أو لاستصدار إذن بتفتيش غير المتهمين أو منازلهم أو بضبط الخطابات والرسائل أو مراقبة حديث تليفونى (م ٢٠٧ إجراءات) ويكون ذلك بأن يصدر أمراً بتولى التحقيق فإذا صدر منه مثل هذا الأمر امتنع على النيابة العامة أن تتخذ أى إجراء فى الدعوى ووجب عليها تسليم الأوراق لقلم الكتاب المختص .

وإذا كان للنيابة أن تحيل الجنب إلى قاضى التحقيق فى أى وقت تشاء لتحقيقها فإن من حسن التنظيم أن لا تسرف النيابة فى إحالة الجنب إليه حتى يتسع له الوقت لتحقيق الجنايات .

مدى تقييد قاضى التحقيق بالوقائع الواردة بطلب التحقيق

أشرنا فيما تقدم إلى المادة ٦٧ إجراءات التى تنص على أنه لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق فى جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة . . . الخ فما هو مدى تقييد قاضى التحقيق بهذا الطلب وهل هو مقيد به بالنسبة للواقعة أو الوقائع الواردة به وبالنسبة لمن ورد

ذكرهم به من المتهمين؟ ونص المادة ٦٧ المشار إليها قاطع في أن ما يتقيد به القاضى هو الجريمة المحددة الواردة بطلب التحقيق الموجه إليه أما فيما يتعلق بأشخاص المتهمين فلا يوجد ما يقيد به أنه أن يوجه التحقيق ضد أى شخص يكون فاعلاً أصلياً أو شريكاً فى الجريمة ولو لم تكن النيابة قد وجهت إليه التهمة وذلك بغير حاجة إلى الحصول من النيابة على طلب جديد كما أن له أن يتجاوز عن متهم اتهمته النيابة إلى متهم آخر أظهره التحقيق، فالتحقيق فى هذا الدور عيني وليس شخصياً .

وإذا كان القاضى مقيد فى الأصل بالواقعة أو الوقائع الواردة فى طلب التحقيق فإن له مطلق الحرية فى تغيير وصفها القانونى بما يتفق وما ظهر له من تحقيقه دون تقيد بالتكييف الذى أعطته النيابة لها . فإذا كشف تحقيقه عن جريمة جديدة بوقائع جديدة فالذى رآته المحاكم فى فرنسا ويعتبر أساساً للعمل بمقتضاه فى مصر أنه يجب التفرقة بين أمرين أولهما ما إذا كانت الجريمة التى كشف عنها التحقيق مرتبطة بالجريمة التى يجرى التحقيق بشأنها بحيث يكون من الأصلح للعدالة والمجتمع أن يسيرا فى التحقيق جنباً إلى جنب لما فى ذلك من فائدة ترجى بسبب اتصال الدلائل فهما كأن يطلب من القاضى تحقيق جناية تزوير ثم ينكشف له أثناء تحقيقها أن التزوير كان بقصد إخفاء جناية اختلاس أو كأن يطلب منه تحقيق جناية رشوة ثم يتضح له أثناء التحقيق أن المتهم فيها أو غيره ارتكب جريمة بقصد طمس معالم الجريمة الأولى أو أنه قام بعمل معين - فى سبيل تنفيذ الاتفاق بعد القيام به جريمة - لانزاع فى أن لقاضى التحقيق فى هذه الحالة تحقيق الواقعة الجديدة بل يجب عليه ذلك لما فيه من تدعيم لأدلة الجريمة الأولى وإظهار للحقيقة الكاملة وتحقيق للعدالة وخاصة إذا لوحظ ما جاء بالمواد ١١٢، ١١٣، ١٧٦، إجراءات التى أعطت محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض وغرفة الاتهام حق تحقيق الجرائم الأخرى متى كانت مرتبطة بالجريمة الأصلية وأن يدخلوا متهمين آخرين فى الدعوى فإذا كان من حق هذه الجهات التى تعتبر درجة أعلى من قاضى التحقيق تحقيق وقائع جديدة وادخال متهمين جدد لحق القاضى يثبت من باب أولى .

فإذا لم تكن الجريمة الجديدة مرتبطة بالجريمة الأولى وكانت من نوعها كأن يشتم أشخاص بارتكاب جناية سرقة يكره فى الطريق العام ثم يأتى عرضاً أثناء تحقيق هذه الجناية ما يفيد أنهم ارتكبوا جناية أو جنايات أخرى من نفس النوع فهل لقاضى التحقيق أن يتعرض لهذه الوقائع الجديدة وأن يتناولها بالتحقيق؟ نرى أنه ليس من حقه تحقيقها بدون طلب جديد من النيابة العامة بتحقيقها وعليه أن يكتفى بتدوين ما يحىء عرضاً بأقوال المستجوبين بشأنها وأن يخطر النيابة العامة بها ولهذا الأخيرة الاطلاع على الأوراق والتصرف فى الأمر ولا ضرر من ذلك لأن الغالب أن تكون النيابة مثلة فى التحقيق ومن حق ممثلها أن يطلب عندئذ تحقيق الواقعة التى اكتشفها التحقيق ليسير القاضى فى تحقيق الوقائع مما ولأن الغالب أن الدليل فى كل جناية يختلف عن الدليل فى الأخرى ولأنه لا ضرر من تأخير التحقيق فى الثانية يوماً أو أكثر لأنها وقعت منذ أمد قد يكون طويلاً ولا خوف على الأدلة من التأخير فى تحقيقها .

أما إذا لم يكن هناك ارتباط بين الجريمة التي يحققها والجريمة الجديدة فيجب على القاضي أن يثبت ما عرفه عنها سواء عن طريق المتهم أو الشهود بحضوره ثم يخطر النيابة العامة التي يصبح لها الحق في صرف النظر عنها أو طلب تحقيقها .

مدى تقيد قاضي التحقيق بطلبات النيابة الختامية

نصت المادة ١٥٣ إجراءات على أنه : متى انتهى التحقيق يرسل قاضي التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة وعليها أن تقدم طلباتها كتابة خلال ثلاثة الخ فهل القاضي مقيد بما يجيء بهذه الطلبات فيما يتعلق بالواقعة وتكييفها القاضي وأشخاص المتهمين فيها .

لا نزاع في أن قاضي التحقيق غير مقيد بما تبديه النيابة في طلباتها الختامية لا من حيث التكييف القانوني للواقعة ولا من حيث أشخاص المتهمين فيها وما تطلبه بالنسبة لكل منهم فقاضي التحقيق وحده هو المختص بالتحقيق والتصرف طبقا لنص المادة ٦٩ إجراءات وإذا كان القانون قد أوجب على النيابة تقديم طلباتها الختامية كتابة فليس معنى هذا أن القاضي مقيد بهذه الطلبات وإنما عليه أن يدرسها وأن يمحسها وأن ينتهي إما إلى الأخذ بها وإما إلى طرحها جانبا وهي في ذلك تقابل تماما أقوال بقية الخصوم في الدعوى ولو قلنا بغير هذا لانتهينا إلى تمييز سلطة على أخرى وهو ما أراد المشرع أن يتلافاه بالتشريع الجديد .

(يتبع)

بحث

حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة

في الجنح والمخالفات في ظل قانون الاجراءات الجنائية^(١)

للاستاذ محمد عبد العزيز يوسف فهمي وكيل أول نيابة دمنهور الكلية

نصت المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجوز للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في الجنح والمخالفات إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته النيابة .

ولقد ثار الخلاف حول ما إذا كان مجرد طلب النيابة تطبيق مادة على جريمة معينة يشمل طلب ما قضت به تلك المادة ولو كان ذلك على سبيل الخيار للمحكمة أم أنه يتعين على النيابة أن تطلب صراحة من المحكمة الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنيهات أو الحكم بالحبس أو بالعقوبات التكميلية أو غير ذلك كالحكم بإعادة الشيء لأصله بحيث إذا لم تطلب ذلك وكان الحكم بأيهم على سبيل الخيار للمحكمة كان استئنافها غير جائز ؟ .

تنص الفقرة الأولى من البند الثاني من المادة ١٧٩ من تعليمات النيابة العامة الصادرة بشأن تنفيذ قانون الاجراءات (ص ٤٦) على ما يأتي :

« تعتبر العقوبة مطلوبا الحكم بها من النيابة في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان نص القانون المطلوب تطبيقه على الواقعة يقرر حدا أقصى للغرامة يزيد على خمسة جنيهات . »

ويبدو من الاطلاع على هذا النص أن النيابة العامة قد أخذت بالرأى القائل بأن مجرد طلب النيابة تطبيق مادة على الجريمة يشمل طلب كل ما قضت به تلك المادة مع أن الرأى الراجح في الفقه والقضاء يرى عكس هذا الرأى إذ جاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على المادة ٤٠٢ اجراءات أن هذا النص يشبه في مجمله نظام الاستئناف الحالي الخاص بالمخالفات (المادة ١٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى) إذ تنص تلك المادة على أن للنيابة أن تستأنف الأحكام الصادرة في مواد المخالفات إذا طلبت الحكم بعقوبة غير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو إذا لم يحكم بما طلبته النيابة .

والرأى الذي ساد في الفقه والقضاء أنه إذا كانت العقوبة المنصوص عليها هي الغرامة أو

(١) أخذت محكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية بوجهة نظر البحث والمراجع المشار إليها فيه وذلك في الحكم الصادر بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ١٤٧٨ سنة ١٩٥١ انباى البارود (١٩ سنة ٥٢ س) .

الحبس بطريق الخيار وطلبت النيابة تطبيق المادة المشتملة على هذه العقوبة فتعتبر أنها تركت الخيار للقاضي في توقيع أيهما فلا يجوز لها استئناف حكم البراءة بناء على أن المادة التي طلبت العقاب بمقتضاها تشتمل على عقوبة الحبس أيضا ، إذ أنه ليس من المعول عليه في جواز استئنافها النظر في العقوبة المشتملة عليها المادة بل أن القانون صريح في أن المعول عليه هو طلبات النيابة وهي لم تصرح بطلب الحكم بعقوبة الحبس (مصر الابتدائية ٦ يناير ١٩٠٩ مج ١٠ وقنا الابتدائية في ٢٩ يوليو سنة ١٩٢١) .

وهذا الرأي يرجحه الفقه أيضا فيرى زكي باشا العرابي في كتابه المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية ج ٢ ط ٤٠ ص ٣٢٠ بند ٥٢٩ أن استئناف النيابة أساسه الطلبات التي أبدتها فعلا بالجلسة ولم تجبها إليها المحكمة .

كما يراه أيضا القللى بك في كتابه أصول قانون تحقيق الجنايات طبعة ثانية مكررة ٩٤٢ ص ٤٧٠ وجندى بك عبد الملك في الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٥٥٢ بند ١٦ وما بعده .

وإذن ففي قضايا القتل الخطأ والشروع في السرقة والنصب والضرب والشروع في الرشوة وغيرها من الجرائم المماثلة إذا اكتفت النيابة بطلب تطبيق المادة المنطبقة على الجريمة ولم تصرح بطلب آخر وقضت المحكمة بالبراءة أو بالغرامة أو لم تقض بالعقوبات التكميلية أو بغير ذلك فإن استئنافها لا يجوز لأن الحكم بأياها على سبيل الخيار للمحكمة ولم تصرح النيابة بطلب عقوبة معينة .

أما إذا كان النص الذي طلبته النيابة يوجب الحكم بالحبس أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات أو بعقوبة تكميلية أخرى أو غير ذلك كالرد وإعادة الشيء إلى أصله ولا يترك الخيار للمحكمة فإننا نرى أن مجرد طلب النيابة تطبيق المادة المنطبقة يعتبر طلبا منها بتطبيق العقوبات الأصلية والتكميلية وغيرها التي يوجب القانون الحكم بها فإذا لم تقض المحكمة بما أوجبه القانون والذي يعتبر طلبا من النيابة فإن استئنافها يجوز على التفصيل الآتي :

إذا طلبت النيابة الحكم بغير الغرامة والمصاريف أى بالحبس أو بالعقوبات التكميلية الأخرى أو غير ذلك كالرد وإعادة الشيء إلى أصله فإن استئناف النيابة يكون جائزا إطلاقا حتى لو أجابت المحكمة النيابة إلى طلبها وقضت بالحبس أو بالعقوبات التكميلية أو غيرها لأن إجابتها إلى ما طلبت لا تمنعها من استئناف الحكم لمصلحة المجتمع والعدالة (راجع المادة ٤٠٢/٢) . بخلاف ما إذا طلبت الحكم بغرامة تزيد على خمسة جنهات وأجابتها المحكمة إلى ما طلبت فإن استئنافها لا يجوز .

وهذا الرأي الراجح لا يتفق وتعليقات النيابة العامة إلا إذا استبدلت كلمة أدنى بكلمة أقصى في الفقرة الأولى من البند الثاني من المادة ١٧٩ من التعليقات والمشار إليها بصدر هذا البحث لأن الفقرة بوضعها الحالى تفيد أن النيابة العامة أخذت بالرأى المرجوح مع أن الفقرة الثانية من المادة نفسها اعتبرت العقوبة مطلوبا الحكم بها إذا كان القانون يوجب الحكم بالحبس أو المراقبة أو المصادرة أو الاغلاق أى أن الفقرة الثانية تفيد الأخذ بالرأى الراجح بعكس الأولى مع قيام التلازم بين الفقرتين لو حدة علة الحكم فيهما ؟

العدد السابع	فهرست	الستة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) محكمة القضاء الإداري
٢٠٨	٩٠٩	١٧ مايو ١٩٤٩
		١ - قبول الدعوى : طلبات واردة بصحيفة الدعوى . تفسيرها . اندراج الطلب الجديد في الطلب القديم . قبول . ٢ - جيش . إحالة إلى المعاش . قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ يستوجب إحالة الضابط إلى المعاش متى بلغ سن ٥٥ . ٣ - جيش . إعادة إلى الخدمة العاملة ، الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . لا يرتب حقاً مكتسباً للضابط في العودة إلى الخدمة عند خلو رتبة أعلى . الأمر جوازي للإدارة .
٢٠٩	٩١٢	، ، ،
		١ - نقل مكاني . سلطة الوزير في ذلك . قيودها . تماثل الوظيفتين في النوع والدرجة . ٢ - قبول الدعوى . مصلحة شخصية وجوب توافرها لدى رافع الدعوى . قرار نقل لا يؤدي إلغائه إلى إعادة المدعى إلى وظيفته بناء على حق قانوني مقرر . عدم قبول الدعوى هنا من النظام العام . ٣ - تيسير . مادة ٧ من قواعده الواردة بكتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤ - ٢ - ١٧ المؤرخ في ١٩٤٧/٧/٣٠ . تخلف درجات للترقية بالأقدمية بسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المدة . تجويزها للوزارة ترقية من لم يستكمل المدة . الترقية هنا ليست إجبارية ولا تقوم على حق مكتسب للموظف .
٢١٠	٩١٢	، ، ،
		محلات عمومية . مادة ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . اشتراطها التكرار لجواز الحكم بالإغلاق .
٢١١	٩١٣	، ، ،
		أجنبي . إبعاده . سلطة الوزارة في ذلك .
٢١٢	٩١٥	١٨ مايو ١٩٤٩
		تنسيق . ترقية درجات الوظائف . مراعاة مؤهلات الموظفين وكفاياتهم وتوزيع الدرجات على فروع الأداة الحكومية . الكتاب الدوري رقم ٢٣٤ - ٢٣٠/١ في ١٩٤٨/١١/٢٧ . حساب نصف مدة الخدمة باليومية في الأقدمية للترقية تنسيقاً . مادة ١٣ منه . اختلاف ذلك عن قواعد الإنصاف . الخاص يقيد العام ولا عكس .

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٣	١٨ مايو ١٩٤٩	١ — معاشات عسكرية . المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . المادة الأولى منه . حصرها الأشخاص الذين يسرى عليهم . بينهم . الموظفون والمستخدمون واللكيون الشاغلون وظائف عسكرية . معاملتهم على مقتضى قانون المعاشات الملكية . ٢ — معاشات عسكرية . المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . عدم سريانه على القوات المراقبة . لا تعتبر ضمن وحدات الجيش . ٣ — رتبة عسكرية . لا يتحتم أن يكون صاحبها من ضباط الجيش . للملك منحها لجميع الضباط في البوليس وفي مصالح الحدود وخفر السواحل ومسايد الأسماك والقوات المراقبة . وجميعهم ليسوا من ضباط الجيش ذاته . ٤ — وظيفة عسكرية بالقوات المراقبة . التعيين فيها . لا يترتب عليه حتما معاملة شاغلها بقانون المعاشات العسكرية . قرار مجلس الوزراء في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ . خاص بضباط الاحتياط الذين يعينون بتلك القوات .
٢١٤	» » »	١ — مجلس بلدى . مفاد المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . موظفو المجالس البلدية والقروية جميعاً وحدة إدارية واحدة من حيث ترقياتهم وتنقلاتهم . تولى وزير الصحة العمومية ذلك . توجيه الدعوى إليه . توجيه صحيح . عدم قبول الدفع بعدم القبول . ٢ — نقل . ملائمة . بما تستقل الإدارة بتقديره . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .
٢١٥	» » »	تنسيق . ترقية . الصلاحية هي المناط . ترقية بالاختيار للكفاية الممتازة . تقديرها متروك لتقدير الإدارة . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . ترقية بالأقدمية المطلقة . خضوعها في جميع عناصرها لرقابة المحكمة .
٢١٦	» » »	١ — معاشات . القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . مادة ٦ منه . معاش تم قيده على الأساس المحدد بمقتضى القوانين . قانون يصدر بربط المعاش على أساس آخر بأثر رجعى . خروج الدعوى عن نطاق المادة . رفض الدفع بعدم القبول . ٢ — استثناءات . قرار مجلس الوزراء في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بمناسبة تطبيق

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون			
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام		
			<p>المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء الاستثناءات . عدم سريان هذا الأخير على العلاوات القانونية المستحقة للموظفين المحالين إلى المعاش طبقاً لقرار إنصاف المنسبين الصادر في ١٩٤٣/٧/٨ . مناط تطبيق قرار الإنصاف أن يكون قائماً في خدمة الحكومة الحقيقية فعلاً في ١٩٤٣/٧/١ .</p>		
٢١٧	٩١٨	١٨ مايو ١٩٤٩	<p>١ — لجنة . صحة انعقادها . العضو الذي يصح به الانعقاد هو الذي له رأى محدود في المداولة . الرئيس له صفة العضوية . ٢ — لجنة . دعوة الأعضاء . لزومها لصحة الانعقاد . لا محل لها إن كان من المسلم عدم إمكان حضور العضو المتخلف لمرضه . عمل غير مجد . لا محل له . ٣ — جيش . ضابط . تقدير الإدارة عدم صلاحيته للترقي إلى رتبة اللواء . ترخيصها في ذلك . الأمر رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .</p>		
٢١٨	٩١٩	١٩ مايو ١٩٤٩	<p>موظف . مكافأة عن الفصل . لائحة مكافآت مصلحة السكة الحديد . تضمنتها ضم مدة الخدمة السابقة عند إعادة الموظف إلى عمله . حصوله على المكافأة طبقاً لها . عدم جواز استناده إلى قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة . خضوعه لأحكام تلك اللائحة .</p>		
٢١٩	٩١٩	، ، ،	<p>١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . دعوى تتضمن في حقيقتها نزاعاً في راتب . اختصاص . فقرة ثانية من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . ٢ — موظف . علاقته بالحكومة . تنظيمية . حق السلطة التنفيذية في تعديل أحكام اللوائح والقرارات الصادرة في شأن الوظائف العامة في أي وقت تشاء . كادر عمال اليومية . قرارات صادرة في شأنه لا يملك المدعى طلب تعديلها .</p>		
٢٢٠	٩٢٠	٢٤ مايو ١٩٤٩	<p>١ — ميعاد رفع الدعوى . مادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . سريانه من إعلان القرار إلى ذوى الشأن أو نشره . ٢ — عمدة . الأشخاص الذين لهم حق اختياره . مادة ٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . فريقان . الأول يقع لزوماً تحت</p>		

السنة الثانية والثلاثون	فهرست	العدد السابع		
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	الصحيفة	
<p>حكم المادة ٣. وهم المرشحون للعمدية والأشخاص الجائز ترشيحهم للسياحة ومشايخ البلد . الثاني من يدفع ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات . هذا الفريق لا معدى من أن تشترط فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب العام . مواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . ٤ — انتخاب . موانع من حق الانتخاب . وجوب التزام حدودها . عدم القياس . جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . عدم قياس الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات عليها .</p>				
<p>١ — مصلحة السكة الحديد . مديرها . سلطته على الموظفين . المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ . مردوسوه القائمون محلياً بإدارة فروع المرفق . لا يملكون شيئاً من الاختصاص في شئون التعيينات والترقيات والجزاءات . تأييد دكرينو ١٩٠١/٣/٢٣ لهذا النظر . ٢ — سلطة تأديبية . تحديدها . أمر يتعلق بالنظام العام . ليس للسلطة المختصة النزول عن اختصاصها أو إنابة غيرها فيه . ٣ — بدل السفر . مرتب مقرر بمقتضى لائحة عامة . يكون جزءاً من شروط خدمة الموظفين العامة . ٤ — ماهية . تعريفها . ما يستحقه الموظف لقاء خدمته . مرتب . ما يستحقه الموظف علاوة على الماهية لأى سبب آخر بموجب لائحة أو قانون . ٥ — مرتب . مدلوله حسب الفقرة ٢ من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . شموله الماهية . النص على الماهية في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ . المقصود بذلك التنبيه إلى أن حكمها حكم المرتبات قطعاً للخلاف . ٦ — بدل السفر . منازعة بشأنه . اختصاص المحكمة . ٧ — عقوبة . توقيعها على الموظف . يجب أن يكون منصوصاً عليها في القوانين واللوائح . وأن توقع من صاحب الحق في ذلك .</p>	٢٤ مايو ١٩٤٩	٩٢٣	٢٢١	
<p>١ — موظف عمومي دائم . العمدة والشيخ . اعتبارهما كذلك . اختصاص المحكمة بنظر الطلبات الخاصة بفصل الموظفين</p>	, , ,	٩٢٤	٢٢٢	

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		العموميين الدائمين بالطريق التأديبي . ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . متى لا تعتبر متوافرة . ٣ - لجنة الشياخات . تهمة إدارية . عدم تعليقها بالحكم فيها تعليقاً جازماً على نتيجة الحكم في جنائية . لا يمنع اللجنة من أن تحكم الشيخ باعتباره موظفاً مستولاً في القرية عن الأمن ومكلفاً بالعمل على منع الجرائم . حربتها في استخلاص الوقائع التي تبني عليها قراراتها . ٤ - لجنة الشياخات . محاكمة تأديبية . السير فيها . استباق الوزير الأمر ورقته المتهم . عدوله عن قرار الرفت والسير في إجراءات المحاكمة . عدول سليم . ٥ - وظيفة عامة . تطلبها من الموظف حياداً وصرامة . تقديمه المصلحة الشخصية على المصلحة العامة . تقصير في واجباته .
٢٢٣ ٩٢٦	٢٥ مايو ١٩٤٩	١ - موظف . تعيينه . حصوله على شهادة عالية من مصر ثم شهادة عالية من الخارج . قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٨ . يقضى بمنحه الدرجة الخامسة . استمرار هذا الحكم في كادر سنة ١٩٣١ . العمل به قد بطل بكادر سنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى من يعينون في خدمة الحكومة بعد صدوره . قرار سنة ١٩٤٠ . يقضى بزيادة فقط في الراتب لمن حصل على دبلوم الآثار بعد حصوله على دبلوم المعلمين العليا أو ليسانس الآداب . ٢ - موظف . صدور قرار متعلق بأقدميته لظروف خاصة . عدم جواز مده إلى حالة أخرى بطريق القياس . امتناع ذلك في المسائل المالية .
٢٢٤ ٩٢٦	د د د	تنظيم . تقديمه في الميعاد . كيفية حسابه . ميعاد مقدر بالأيام . عدم حساب اليوم الذي حصل فيه الاجراء الذي قدم عنه التنظيم . سريانه من اليوم التالي . حساب اليوم الذي حصل فيه التنظيم .
٢٢٥ ٩٢٧	٢٦ مايو ١٩٤٩	عمدة . رفته . ابتناء القرار على سببين غير صحيحين . قرار باطل . تعويض عنه . لا وجه للتحدى بالمادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٥ .
٢٢٦ ٩٢٧	د د د	١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . في طلبات التعويض . مقصور على الحالات الواردة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أو التي بالمادة الثالثة

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ٢ — معاهدة . نزاع في تفسيرها وتطبيقها على الدولة أو الأفراد . عمل سيادة . عدم مسالة الحكومة عنه . ٣ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . تعويضات الحرب . مطالبة الدائن الحكومة لحق مدينه المستحق بتعويض الحرب أو طلب إلزامه به لعدم التقرير بما في الذمة . نزاع مدني . عدم اختصاص .
٢٢٧	٢٦ مايو ١٩٤٩	١ — قبول الدعوى . تظلم . سكوت الجهة الحكومية عن الرد عليه خلال أربعة أشهر . قرار رفض ضمنى . بقاء ميعاد الطعن مفتوحا حسب أحكام قانون إنشاء مجلس الدولة . ٢ — موظف . علاقته بالحكومة . تنظيمه . حق السلطة التنفيذية في تعديل اللوائح والقرارات المنظمة لها . قرار إداري عام . بتقدير الراتب والدرجة المخصصين لمؤهل دراسي . عدم جواز طعن طائفة من الموظفين عليه تأسيساً على عدم ملاءمة التقدير . لا محل للاعتراض بعدم جواز التمييز بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة .
٢٢٨	٩٣١	١ — لجنة الفصل في الطعون . هي هيئة إدارية . وجود عنصر قضائي فيها (عضو نيابة) لا يغير من طبيعتها . ليس لها اختصاص قضائي . نهاية قراراتها . معناه . امتناع التظلم منها بالطريق الإداري إما إلى الهيئة التي أصدرتها أو إلى الهيئة الرئيسية لها . ٢ — ميعاد الستين يوماً . العلم الصريح بالقرار الإداري . قيامه مقام الاعلان أو النشر . شرطه . شمول العلم للقرار ومحتوياته . ٣ — تظلم إداري . شرطه وقفه لسريان ميعاد الطعن . أن يكون القرار المتظلم منه بما يجوز لجهة الإدارة العاملة تعديله سواء من تلقاء نفسها أو بناء على التظلم . ٤ — قرار إداري . نهائي . تظلم إلى الهيئة التي أصدرته . غير منتج . المقصود من كلمة نهائية ، الواردة في قانون مجلس الدولة . هي القرارات الإدارية التي تنشأ حالة قانونية أو تعدل حالة قانونية سابقة ولم ينص القانون على طريق للتظلم منها أولاً أمام الهيئة الإدارية العاملة .
٢٢٩	٣١ مايو ١٩٤٩	١ — عمدية . مادة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ تعطى الحق لكل من كان اسمه مقيداً بكشف المرشحين للعمدية أو كشف

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الناخبين في طلب حذف اسم من قيد اسمه بغير حق . ٢ — عمدة . شخص مقيد اسمه في كشفي المرشحين والناخبين . حذف الاسم من أحدهما لا يؤثر على حقه باعتباره مقيداً في الكشف الآخر . ٣ — عمدة . من له حق اختياره . الفقرة ٤ من المادة ٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . اشتراطها أداء ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات . عدم اشتراطها ملكية قدر معين من الأراضي الزراعية .
٢٣٠	٩٣٥	٣١ مايو ١٩٤٩
		١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . اختصاصها بنظر الطعون في قرارات لجنة الشياخات . هذه اللجنة هيئة إدارية تصدر قرارات إدارية في شأن تأديب العمدة والمشايخ إذ هم موظفون عموميون . الفقرة ٤ من المادة ٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . ٢ — شيخ بلد . فصله . مادة ٢٥ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . مقصورة على حالة الوقف ولجنة الشياخات لاتملك الفصل وفقاً لها . وجوب اتباع ما نصت عليه المادتان ٢٤ و ٢٧ من القانون . ٣ — شيخ بلد . محاكمته . تركه باختياره التمسك أمام لجنة الشياخات ببطلان إجراءات إعلانه بالتهمة . صحة الإجراءات التالية . المادة ٢٤ من قانون العمدة . عدم فرضها إجراءات خاصة للمحاكمة التأديبية . ٤ — شيخ بلد . محاكمته تأديبياً لتقصيره في تعقب الفاعلين . حفظ الجناية بالنسبة إلى ولديه المتهمين في الجناية لا يمنع من محاكمته تأديبياً عن التقصير .
٢٣١	٩٣٦	، ، ،
		١ — نظام عام . دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . ٢ — عمدة . مادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ ، غير نهائي . عدم قبول الدعوى .
٢٣٢	٩٣٦	، ، ،
		١ — تدابير خاصة بالأمن الداخلي . متى تعتبر كذلك . تدابير تتخذها الحكومة تطبيقاً لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطاتها . قرار إداري عادي . اختصاص المحكمة . ٢ — طلبات في الدعوى . كيف المنازعة . كونه نتيجة لطلب إلغاء

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		قرار إدارى بالهدم . الدفع بعدم الاختصاص . رفضه . ٣ — عزبة . مدلولها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ . زريبة . لا ينطبق عليها هذا الوصف . تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون المذكور .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٢٣٣	٢٢ نوفمبر ١٩٥١	مبدأ ثبوت بالكتابة . بقايا مستند متآكل . متحدة في الخط والخبر والورق . متناسقة العبارة ووجود توقيع للطاعن على إحداها . جواز اعتبارها كذلك .
٢٣٤	٩٤٢	غرامة تهديدية . إلزام مصلحة الضرائب بغرامة تهديدية إذا لم يقدم الملف الفردي . حكم لا ينهى الخصومة فلا يجوز استئنافه ولا الطعن فيه بطريق النقض .
٢٣٥	٢٩ نوفمبر ١٩٥١	بيع لعدم إمكان القسمة . وجوب اتباع إجراءات دهوى القسمة من إعلان جميع الشركاء . بطلان حكم مرمى المزاود عند إغفال إعلان الشريك . النشر واللصق لا يغني .
٢٣٦	٩٤٥	حراسة على الوقف . الدفع بحجية الشيء المقضى فيه لأن المحكمة الشرعية قضت برفض تعيين ناظر مؤقت على الوقف . دفع غير صحيح .
٢٣٧	٩٤٦	نزاع الملكية للنفعة العامة . المادة ١٤ من القانون . حالة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته . وجوب مراعاته عند التقدير .
٢٣٨	٩٤٨	استئناف . ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية في حدود الطلبات المستأنفة . أدلة . لمحكمة الاستئناف إذا لم تقتنع بأدلة المستأنف أن تترك إلى أدلة أخرى لتبرير حكمها في حدود طلباته .

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
٢٣٩	٩٤٩	٨ يناير ١٩٥٢ متى تكون اليمين الحاسمة سبباً للالتماس . ضرورة صدور حكم جنائي بكذبها .
٢٤٠	٩٥١	١ - الحكم بعدم الاختصاص . إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . جوازه في حالة عدم الاختصاص النوعي والمحلي . ٢ - إحالة استئناف إلى المحكمة المختصة . انتقاله بإجراءاته التي رفع بها .
٢٤١	٩٥٢	١ - استئناف الحكم الموضوعي . يتضمن استئناف الأحكام السابقة عليه . إلا في حالة قبولها . عدم ضرورة إعلانها . ٢ - تقويت مواعيد استئناف الحكم الموضوعي . لا يجوز استئناف ما سبقه من أحكام ولو لم تعلن . ٣ - الحكم الصادر بعدم الاختصاص ينهي الخصومة . جواز استئنافه تطبيقاً للمادة ٤٠١ م . أما الحكم الصادر بالاختصاص فيستأنف مع الموضوع .
		(٤) قضاء الضرائب
٢٤٢	٩٥٤	١ - إعلان . توجيهه إلى مصلحة الضرائب في إدارة القضايا . عيب نسبي يزول بالتنازل أو الحضور . ٢ - الحضور المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مرافعات قد يكون في أول جلسة أو في جلسة تالية ولو بعد إعلان تصحيح . ٣ - تصحيح عريضة الدعوى يتبعها ولا يعتبر صحيفة جديدة .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٢٤٣	٩٥٦	١ - شفعة . الثمن الحقيقي . إيداعه . شرطه . ٢ - استرداد الحصة المباعة قبل القسمة . شرطه .
		(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجاري)
٢٤٤	٩٥٩	١٨ ديسمبر ١٩٥١ البيع على شرط التجربة . بيع المذاق . المادة ٢٤٢ من القانون المدني القديم . المادة ٢٤١ من القانون المدني الجديد . عدم سرياتها على العقود السابقة عليه .

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنج)
٢٤٥	٩٦٣	١٣ فبراير ١٩٥٢
		١ - سرعة السيارة . قد تستتج من ظروف الحال وبعض التجارب الفنية التي تكون تقريبية ومرشدة للحقيقة . ٢ - عنف الصدمة وجسامة الإصابة الراضة نتيجة اصطدام بسيارة متحركة بسرعة . مخالفة قائد السيارة للقوانين واللوائح . السير على يمين الطريق . ٣ - السير على شريط الترام . اعتبارها خطأ قائماً بذاته . ولو لم يقع منه خطأ آخر . ضرورة قيام رابطة السببية المباشرة بين خطأ المتهم وقتل المجنى عليه . ٤ - الدعوى المدنية هل يشمل التعويض الذي يطلبه الوالد عن فقد ولده ما صرفه عن تعليمه وتربيته ؟ ٥ - هل المادة ١٧٨ من القانون المدني الجديد تقرر المسؤولية الشبئية ؟ وهل للوالد المطالبة عن قتل ولده بالأضرار الأدبية وكذلك المادية .
		(٨) قضاء الأحوال الشخصية
٢٤٦	٩٧٥	١٦ يناير ١٩٥٢
		باع رجل لزوجته عشرة أفدنة بسعر الفدان ٢٠٠ ج . وحرر لها سند بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه . قدم بعض أولاده طلباً لتوقيع الحجر عليه للسفه والغفلة . قائلين بأن الثمن المسمى في العقد يقل كثيراً عن ثمن المثل . ثم قرروا بأن هذه التصرفات في الواقع صورية لم يدفع لها مقابل . وأن الرجل ما زال متفعماً بأملاته وهي سبعة عشر فدانا بما فيها القدر المكتوب للزوجة .
٢٤٧	٩٧٨	٣٠ يناير ١٩٥٢
		تقدم طلب بسلب ولاية أب على ابنته القاصرة لأنه باع النصف فدان الذي تملكه ابنته . واشترى بالثمن منزلاً يسكنه هو وزوجته مع القاصرة . وقد طلبت النيابة سلب الولاية اعتماداً على ذلك وعلى ما قرره رجال الإدارة المحليين من أن الأب متلاف سيء السلوك .
		(٩) القضاء المستعجل
٢٤٨	٩٨١	١٩ نوفمبر ١٩٥١
		بحث أصل الحق وتفسير العقود . والسكوت الطويل . تنافي مع الاستعجال .

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٤٩	٩٨٢	١٩ نوفمبر ١٩٥١
١ - استبدال الحارس مرهون بعدم تنفيذ الحكم . ٢ - عدم اختصاص جميع المستحقين في الوقف . أو سبق عزل الحارس من نظارة الوقف . ليست موجبة للعزل أو استبدال الحارس . وجود هذه الأسباب قبل الحكم .		
٢٥٠	٩٨٤	د د د
الطرد من العين المؤجرة لمخالفة شرط من شروط العقد . جوازه عند وجود الشرط الفاسخ وعدم وجود نزاع جدى على حصول المخالفة .		
٢٥١	٩٨٦	د د د
المستأجر من الباطن . عدم اعتباره غيراً بالنسبة للتأجير له .		
٢٥٢	٩٨٩	١٦ ديسمبر ١٩٥١
١ - خضوع أحكام المجالس المالية لمراقبة المحاكم المدنية . ٢ - تغيير المذهب أو الجنسية بعد رفع الدعوى . لا تأثير له على اختصاص المحكمة . ٣ - يخرج المجلس الملى عن ولايته إذا فصل بين زوجين اعتق أحدهما الدين الإسلامى قبل رفع الدعوى .		
٢٥٣	٩٩٣	د د د
١ - الحراسة تستلزم النزاع والخطر الحال . ٢ - حكم الشفعة . ينقل الملكية ولا يقررها . ٣ - للشترى أن ينتفع بالعين إلى أن يقضى لحصه بأخذها بالشفعة . فلا محل للحراسة .		
(١٠) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)		
٢٥٤	٩٩٦	٢٠ مارس ١٩٥٠
١ - تحقيق الوفاة والوراثه . اختصاص المحاكم الشرعية بهما . واختصاص القاضى الأهلى يقوم إذا اعترف أحد الخصمين بالوفاة والوراثه في مجلس القضاء . ٢ - الأوراق التجارية والتقدم الوارد بالمادة ١٩٤ تجارى . وجوب قبولها للتداول كأوراق النقد . الفواتير تخرج عن هذا النطاق .		
٢٥٥	٩٩٩	٧ يونيه ١٩٥٠
مدار تعيين اختصاص المحكمة نوعياً . قاضى الدعوى هو قاضى الدفع . حق الدولة في فرض الضرائب وجبايتها وأساسه . عدم سريان ضريبة الدخل على الأجنى بالنسبة لأمواله المستثمرة في بلده . الشركة الأجنبية التى تبشر نشاطها في مصر تخضع هى		

العدد السابع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		ومساهموها بالنسبة للضريبة للقوانين المصرية ولا يحق لها خصم ضريبة الدخل المقررة في البلد الأجنبي من مساهم مصرى .
٢٥٦	١٣ فبراير ١٩٥١	١ — إجراء القسمة . عدم جواز تجنيب نصيب الشريك . أساس القسمة الاقتراع . ٢ — القضاء باعتماد تقرير خبير القسمة . العدول عنه جائز . ٣ — قضاء المحكمة الحسنية بالتصديق على القسمة . عدم تقيد محكمة القسمة به . جوازه .
٢٥٧	٣٠ يناير ١٩٥١	١ — الأيجار مقابل الانتفاع . ٢ — عقد الإجارة من غير مالك . نفاذه إذا حسنت نية المستأجر . وللمالك الحجز تحت يد المستأجر على الأجرة . ٣ — زيادة الأجرة عن المقرر بقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . احتجاج المتعاقد . عدم قبوله في حالة قيامه بالعين المؤجرة قبل التعاقد . وجوب دفع الأجرة حتى يصدر حكم بالتخفيض .
١٠١٩		بحث قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزى سيف .
١٠٤٣		بحث الأحكام الصادرة في دعاوى النزوير وهل يجوز استئنافها استقلالا ؟ لحضرة الأستاذ راغب حنا الحامى .
١٠٤٧		بحث على هامش قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق .
١٠٦٢		بحث حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجنح والمخالفات في ظل قانون الاجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمد عبد العزيز يوسف فهمى وكيل أول نيابة دمنهور الكلية .

قوانين وقرارات ومُنشورات

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢^(١)

بتعديل المادة ١٧٨ من قانون العقوبات

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١٧٨ من قانون العقوبات المادتان الآتي نصهما :

مادة ١٧٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الاتجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسوماً يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للآداب العامة .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للعرض المذكور ، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الاتجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالجان وفي أي صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة وكذلك كل من قدمه سراً ولو بالجان بقصد إفساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للآداب ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أياً كانت عباراتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ١٧٨ مكرر - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصفقتهم فاعلين أصليين الطابعون والمعارضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفقتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب الجناح المنصوص عليها في المادة السابقة متى وقعت بطريق الصحافة .

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٤٣ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ .

مادة ٢ — على وزيرى العدل والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(صدر بقصر عابدين فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٤ فبراير سنة ١٩٥٢) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
على ماهر

وزير العدل
محمد على نمازى

وزير الداخلية
أحمد مرتضى المراغى

أوامر عسكرية

أمر رقم ٢٤

بتعيين الرقيب العام

نحن أحمد نجيب الهلالى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١ الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بالرقابة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ؛

وعلى الأمر رقم ٧ الصادر فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ فى شأن الرقيب العام ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ بتأليف الوزارة ؛

نقرر ما هو آت :

مادة وحيدة — يعين حضرة صاحب المعالي أحمد مرتضى المراغى بك وزير الداخلية رقيباً عاماً

القاهرة فى ٤ مارس سنة ١٩٥٢

أحمد نجيب الهلالى

أمر رقم ٢٥

بتحويل وزير الداخلية سلطة الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين
في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم

نحن أحمد نجيب الهلالي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية
في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣
لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعهد إلى وزير الداخلية — في عواصم المحافظات والمديريات — بسلطة الأمر
إعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم
أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة .

ويعاقب كل من يخالف الأمر الصادر إليه في هذا الشأن بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر
وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

القاهرة في ٤ مارس سنة ١٩٥٢

أحمد نجيب الهلالي

أمر رقم ٢٦

بتعديل الأمر رقم ٦ في شأن المحال العامة والتجارية في مدينتي القاهرة والاسكندرية

نحن أحمد نجيب الهلالي باشا

بعد الإطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في
جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣
لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛
وبعد الإطلاع على الأمر رقم ٦ الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن المحال العامة
والتجارية في مدينتي القاهرة والأسكندرية المعدل بالأمر رقم ٩ الصادر في ٢٩ من يناير سنة
١٩٥٢ ورقم ١٩ الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ ورقم ٢٣ الصادر في ٢١ من فبراير
سنة ١٩٥٢ ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٦ المعدل بالأوامر رقم ٩ ورقم ١٩ ورقم ٢٣
المشار إليها على الوجه الآتي :

« ابتداء من يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٢ إلى أن يصدر أمر آخر تغلق المحال العامة والتجارية
— عدا الصيدليات والمخابز والمطاحن — في مدينتي القاهرة والأسكندرية من الساعة الحادية
عشرة مساء إلى الساعة السادسة صباحا . »

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٧ مارس سنة ١٩٥١ . أحمد نجيب الهلالي

أمر رقم ٢٧

بتعديل مواعيد التجول

نحن أحمد نجيب الهلالي باشا

بعد الإطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في
جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم
٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الإطلاع على الأمر رقم ٤ الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بمنع التجول المعدل
بالأوامر رقم ٨ الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ورقم ١١ الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢
ورقم ٢٢ الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٢ ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعدل الأمر المشار إليه بأن يحظر التجول في مدينة القاهرة وضواحيها وفي بندر

الجيزة فيما بين الساعة الثانية عشرة مساءً والساعة الخامسة من صباح اليوم التالى وذلك ابتداء من مساء الجمعة ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى أن يصدر أمر آخر .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٧ مارس سنة ١٩٥٢

أحمد نجيب الهلالي

أمر رقم ٢٨

بتعديل الأمر رقم ٦ فى شأن المحال العامة والتجارية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية

نحن أحمد نجيب الهلالي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ باعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ الصادر فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ فى شأن المحال العامة والتجارية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية المعدل بالأمر رقم ٩ الصادر فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٢ ورقم ١٩ الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ ورقم ٢٣ الصادر فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦ الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٦ المعدلة بالأوامر رقم ٩ ورقم ١٩ ورقم ٢٣ ورقم ٢٦ المشار إليها على الوجه الآتى :

ابتداء من يوم ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى أن يصدر أمر آخر تغلق المحال العامة والتجارية — عدا الصيدليات والنجايز والمطاحن — فى مدينة القاهرة من الساعة الحادية عشرة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً وفى مدينة الاسكندرية من الساعة الثانية عشرة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢

أحمد نجيب الهلالي

مرسوم

باستمرار الأحكام العرفية

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤٥ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد؛

وعلى ما قرره البرلمان في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢ بمجلس النواب ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس المذكور ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تستمر الأحكام العرفية المعلنة بالمرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بقصر القبة في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ (٢٥ مارس سنة ١٩٥٢) .

أمر رقم ٢٩

بتعيين المدير العام لسلاح الحدود الملكي حاكما عسكريا في المناطق التابعة له

نحن أحمد نجيب الهلالي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والمعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛

و بمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٤ الصادر في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقوم بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعهد إلى المدير العام لسلاح الحدود الملكي في المناطق التابعة لهذا السلاح أن يصدر لحفظ النظام وصيانة الأمن العام — قرارات تطبق في المنطقة كلها أو بعضها وذلك بدلا من المحافظين في تلك المناطق .

ولا يجوز أن تزيد العقوبة التي تفرض بمقتضى هذه القرارات على الحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أحمد نجيب الهلالي

القاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ .

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

أبريل
سنة ١٩٥٢

السنة الثانية والثلاثون

العدد
الثامن

« لا تعقد عقداً تجوز فيه العمل . ولا تعوان على الحن قول بعد التأكيد
والتوثيق . ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله إلى طلب انفساخه
بغير الحق . فان صبرك على ضيق أمر ترجو انفراجة وفضل عاقبته . خير من
غدر تخاف تبعته . »

(أمير المؤمنين علي بن أبي طالب)

جميع المخبرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع الملكة فاريمان رقم ٥١ بمصر .

المطبعة العنصرية
القاهرة

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٢٤	حكما صادرا من محكمة القضاء الإداري
٥	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكما صادرا من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
٢	حكيمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)
٧	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
١	حكما صادرا من قضاء الضرائب
٢	حكيمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٦	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
١	حكما صادرا من قضاء الأحوال الشخصية
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١	حكما صادرا من قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجنح)
	بحث سلطة مأموري الضبط القضائي لحضرة الدكتور توفيق محمد الشاوي الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول .
	بحث مسئولية أمين النقل لحضرة الأستاذ محمد حامد رضوان الحامي من الدرجة الأولى المتأخرة بإدارة قضايا الحكومة .
	بحث في مقابل أنعاب المحاماة لحضرة الأستاذ راغب حنا الحامي .
	مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ يوضع حد أقصى للراكز المكشوفة ويفرض عقوبة على التأثير في أسعار القطن .
	مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع .
	مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية .
	مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٣٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .
	قرار وزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن قرض ضريبة عامة على الإراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ .

لجنة تحرير المجلة

راغب منا — سليمان اليماني — أحمد السادة — كمال عليم إبراهيم — نصيف زكي بك

من أعضاء مجلس النقابة — من غير أعضاء مجلس النقابة

أبريل
سنة ١٩٥٢

المحكمة

العدد الثامن
العدد الثاني والثلاثون

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

٢٥٩

أول يونيو سنة ١٩٤٩

تنظم . وقفه الميعاد للنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . شرطه . تقديمه إلى الهيئة التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية .

المبدأ القانوني

إن التنظيم يقف الميعاد طبقاً للمادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة إذا قدم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٠

٧ يونيو سنة ١٩٤٩

أ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . أمر صريح أو ضمني . القول بأنه مكرر . تعلق ذلك بالموضوع .

ب - قبول الدعوى . علم المدعى باستقرار رأي الحكومة في أمر معين وفي شأن عدم منح المدعى الترخيص موضوع النزاع وتصريحها بذلك في البرلمان . استقرار هذه الحالة قبل العمل بقانون مجلس الدولة . عدم قبول الدعوى .

ج - ثروة طبيعية . مناجم . أملاك عامة . ولو وجدت داخل أملاك خاصة . استغلالها . من حق الدولة مباشرة بنفسها أو بطريق الإنابة . شرطه .

٢٥٨

أول يونيو سنة ١٩٤٩

موظف . نقله . انطواؤه على تنزيل في الوظيفة . يعتبر عقوبة تأديبية . عدم جواز توقيعها إلا من مجلس التأديب المختص . ديكريته ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ .

المبدأ القانوني

نقل المدعى من الوظيفة الإدارية الرئيسية التي كان يشغلها وهي مدير قسم الإدارة والمستخدمين بدار الكتب المصرية إلى وظيفة كتابية عادية بإدارة المعاهد العالية ينطوي بلا ريب على تنزيل في الوظيفة ، وهذا بدوره عقوبة تأديبية نصت عليها الفقرة السابعة من المادة الأولى من الديكريته الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ وهذه المثابة ما كان يجوز توقيعها على المدعى إلا من مجلس التأديب المختص وبعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها قانوناً .

(القضية رقم ٥٠٩ سنة ٢ ق برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد علي السيد بك وكيل المجلس وحبيشي إبراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وسيد علي الدمراوي بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

ترخص للأفراد في البحث عنها واستكشافها
— ولا يكون للباحث أو المستكشف حق
التمسك بما يكون له من أسبقية على غيره في
الحصول على إجازة استغلال بقانون .

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن المدعى عليهم دفعوا بعدم
اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى
استناداً إلى أن العلاقة التي كانت بين الحكومة
والمدعى والتي تتمثل في إجازة الاستكشاف رقم
واحد ما هي إلا علاقة تعاقدية تحكمها الإجازة
بما تضمنته من شروط وإذا ما استعملت الجهة
الإدارية المتعاقدة شرطاً في العقد وطبقته على
المتعاقدين معها فإن المسألة تكون ادعاء بإخلال
بعقد يختص ببحثه القضاء المدني وليس قراراً
إدارياً مما يختص بإلغائه القضاء الإداري كما أن
اختصاص المحكمة بالتعويض رهين بأن يكون
مترتباً على قرار إداري مما نص عليه في الفقرات
الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس
الدولة — والقرار المطعون فيه لا يبدو أن
يكون إخباراً من مصلحة المناجم بما انتهى إليه
مركز المدعى قانوناً بعد زوال حقوقه كما أن
التعويض المطلوب إنما يرتبه المدعى على الإخلال
بارتباطات تعاقدية . ويضيف المدعى عليهم أنه
لاغنية فيما أدخله الشارع بالقانون رقم ٩ لسنة
١٩٤٩ من تعديل على اختصاص محكمة القضاء
الإداري بشموله الفصل في المنازعات الخاصة
بعقود الإلزام والأشغال العامة وعقود التوريد
الإدارية التي تنشأ بين الحكومة والأفراد لأن
هذا القانون لا يمتد أثره إلى الماضي فضلاً عن

د — التزام . ثروة طبيعية . منح التزم أو ترتيب
احتكار عليها . يكون بقانون . الترخيص بالبحث
والاستكشاف . من حق الحكومة . ليس للباحث أو
المستكشف حق التمسك بالأسبقية في الاستغلال .

المبادئ القانونية

١ — العبرة في اختصاص المحكمة أن
يكون هناك أمر صريح أو ضمني ولو كان
مكرراً لتعلق ذلك بالموضوع .

٢ — إذا كان المدعى عالماً بما استقر
عليه رأي الحكومة في شأن معدن الحديد
وفي شأن التصميم على عدم منحه التراخيص
موضوع النزاع مع التصريح بذلك رسمياً في
البرلمان مما يفيد أن حالة المدعى التي يشكو
منها الآن مستقرة من قبل استحداث قضاء
الإلغاء يكون الدفع بعدم قبول الدعوى
فيما يتعلق بطلب إلغاء الأمر الإداري
المطعون فيه صحيحاً ويتمين قبوله والحكم به .

٣ — إن موارد الثروة الطبيعية في
البلاد بما في ذلك المناجم تعتبر من الأملاك
العامة ولو وجدت داخل أملاك خاصة —
وللدولة وحدها الحق في استغلالها بنفسها
أو بطريق الإنابة وذلك وفقاً لمقتضيات
الظروف والمصلحة العامة .

٤ — لا يصح للحكومة أن تمنح أي
التزام موضوعه استغلال شيء من الثروة
الطبيعية أو ترتيب احتكار عليها إلا بقانون .
وكل ما تملكه الحكومة النابتة عنها وزارة
المالية (وزارة التجارة) ومصلحة المناجم أن

أن العقد موضوع الدعوى ليس من العقود التي أضيفت على سبيل الحصر إلى ولاية المحكمة بمقتضى هذا التعديل .

« ومن حيث إن المدعى يرد على هذا الدفع بأنه إنما يتظلم من قرار إداري صدر في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٧ يتضمن رفض طلبه الحصول على ثمانية تراخيص ومرجع طعنه عدم الاختصاص لصدور القرار من مدير مصلحة المناجم بدلاً من الوزير ولخالفته للقانون وانطواؤه على سوء استعمال السلطة .

« ومن حيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى أرسل كتاباً في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٧ إلى مدير عام مصلحة المناجم والمهاجر أرفق به شيكا على بنك باركليز فرع الموسيقى بمبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة رسوم رخص البحث الثمانية عن سنة أخرى فرد عليه مدير المصلحة بكتاب في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٧ أرفق به الشيك المشار إليه وكرر له بهذه المناسبة القول بأن جميع الحقوق التي كان يستمدّها من الشروط التي كانت مبرمة بينهم وبينه بصدد ترخيص الاستكشاف محل البحث قد زالت بانتهاء مدته .

« ومن حيث إنه يستفاد من كتاب مدير مصلحة المناجم أنه يتضمن قراراً إدارياً ينطوي على رفض طلب المدعى للتراخيص الثمانية بصرف النظر عن مبررات هذا الرفض التي تقول بها الحكومة وهي أنه رفض مكرر وتبليغ عن حالة ثابتة من قبل مما سيكون موضوع نظر عند بحث الدفع بعدم القبول والعبرة في اختصاص المحكمة أن يكون هناك أمر صريح أو ضمني ولو كان مكرراً لتعلق ذلك بالموضوع .

« ومن حيث إن هناك على كل حال أمراً ضمياً برفض تسليم التراخيص موضوع النزاع

لهذا تكون المحكمة مختصة بنظر الدعوى ويتمين رفض الدفع .

« ب ، عن الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب الإلغاء :

« ومن حيث إن مبنى الدفع أن العلاقة بين الطرفين قد انتهت في آخر مايو سنة ١٩٤١ طبقاً للبند الأول من الشروط سواء بالنسبة للتعاقد الأصلي أو بالنسبة للتراخيص الثمانية وأن مركز المدعى قد تحدد بفقده جميع حقوقه فيما تقدم من آخر مايو سنة ١٩٤٧ واستقر الأمر به على ذلك من قبل أن يستحدث قضاء الإلغاء بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ — وأن الكتاب الصادر من مدير مصلحة المناجم للمدعى في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٧ الذي يستفاد منه رفض تسليمه الثمانية التراخيص لا يعدو أن يكون أمراً مكرراً وتبليغاً عن حالة ثابتة من قبل .

« وحيث إنه من أجل تعرف ما إذا كان كتاب ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ يشتمل على أمر مكرر بالرفض أم تبليغ عن حالة مستقرة من قبل يتعين استعراض مستندات الطرفين وخصوصاً الإنذار الموجه من المدعى إلى الحكومة في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٦ والمودع في الملف المقدم من الحكومة تحت رقم ١٤٧ .

« وحيث إنه ورد بالصحيفة ٢ من الإنذار المذكور النص الآتي : (سابقاً) — امتنعت مصلحة المناجم عن إصدار الثمانية التراخيص للطالب في مواجهة حق الطالب الصريح في الحصول عليها بمقتضى إجازة الاستكشاف رقم ١ بل استولت على الرسوم التي دفعها الطالب مع طلبه ولم تفضل على الطالب بالرد إلى اليوم واكتفت بأن أرسلت إلى الطالب إيصال الرسم غير مصحوب بخطاب . (ثانياً) — بعد ذلك

توالت تصريحات الحكومة المتعاقبة في البرلمان وفي خطبة العرش عن إقامة الحكومة لصناعة الحديد كأن ليس للطلاب حقوق عليها وعلى خاماتها بل توالت الإشارات للحد من حقوق المكتشف لخامات الحديد وصاحب الامتياز وعلى سبيل التمثيل لهذه التصريحات نورد ما يلي (الخ) .

« وحيث إنه يستفاد مما تقدم أن المدعى كان عالماً بما استقر عليه رأى الحكومة في شأن معدن الحديد وفي شأن التصميم على عدم منحه التراخيص موضوع النزاع مع التصريح بذلك رسمياً في البرلمان مما يفيد أن حالة المدعى التي يشكو منها الآن مستقرة من قبل استحداث قضاء الإلغاء ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فيما يتعلق بطلب إلغاء الأمر الإداري المطعون فيه صحيحاً ويتعين قبوله والحكم به .

« ج ، عن الموضوع :

« من حيث إن المدعى قد ضمن دعواه طلب الحكم بإلزام وزارة المالية والتجارة متضامتين بمبلغ ثمانمائة جنيه مع الفوائد القانونية والمصاريف والأتعاب وذلك بصفة تعويض مؤقت عما لحقه من الضرر من جراء رفض طلبه استئجار ثماني مساحات داخل المنطقة المرخص له باستغلال خام الحديد فيها بموجب العقد المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٣٣ ثم عدل طلباته إلى مبلغ ثمانية جنيهات فقط من أصل التعويض الذي يستحقه عن الأضرار الحقيقية التي لحقت به من جراء عدم إجابة طلبه المؤرخين في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤١ و ٢١ يوليو سنة ١٩٤٧ . وهو يبنى دعواه على أنه هو الذي كشف عن وجود خام الحديد بأسوان بكميات كبيرة - وأنه أثبت بطريقة

قاطعة إمكان إقامة صناعة الحديد على أسس اقتصادية ناجحة - وأن حقوقه كمتكشاف ثابتة من الترخيصات المتوالية الصادرة من وزارة المالية ابتداء من يوليو سنة ١٩١٨ والتي انتهت بتعاقد مع الوزارة بعقد مؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٣٣ لمدة ثلاث سنوات تجددت خمس سنوات أخرى انتهت في آخر مايو سنة ١٩٤٤ وأنه نفذ من ناحيته ما تعهد به للحكومة في البنك الثالث من إجازة الاستكشاف رقم ١ نحو تأليف شركة لاستغلال خام الحديد بالارتباط مع شركتي ريتشارد توماس الانجليزية وأوتو وولف الألمانية بوسائلهما الفنية والمالية . وأن الحكومة قد نهته عن إتمام التعاقد مع المذكورين على أية صورة وأية وسيلة من وسائل الاستغلال - وأن الحكومة بعد ذلك قد اتبعت سياسة تهدف إلى استغلال معدن الحديد وإقامة صناعته إما بنفسها أو عن طريق الاستعانة بأموال شركة مصرية تؤلف لهذا الغرض - وأنه تنفيذاً لهذه السياسة أصدر المسئولون من وزارة الدولة تصريحات من شأنها جعل إقامة صناعة الحديد واستغلالها عن طريق المدعى مستحيلاً وبذلك ضيعت الحكومة عليه ثمرة مجهودات تلك السنين الطويلة وأنها رغم صدور تصريح في مجلس النواب من وزير المالية بأنه سوف لا يغمطه حقه في المكافأة فإنها لم تفعل شيئاً لمصلحته بل أضرت به حيث رفضت طلبه في استئجار الثماني المساحات سالفة الذكر مخالفة بذلك البند الأول من إجازة الاستكشاف التي تحصل على أن من حقه وحده دون سواه الحصول على عقود لاستئجار مناطق الحديد المذكورة - وذلك علاوة على مخالفة القانون فيما يخص بنظم التعدين المقررة .

« ومن حيث إن الحكومة تطلب رفض دعوى المدعى التعويض إعتداداً على البند الثامن من عقد ٧ مارس سنة ١٩٣٣ ونصه (تلغى هذه الإجازة إذا تخلف حاملها عن تنفيذ الاشتراطات الواردة بها خلال المدة الممنوحة له وعلى العموم لا تجدد هذه الإجازة بعد انتهاء مدتها ولا يكون لحاملها الحق في المطالبة بأى تعويض أو مكافأة بأى حال من الأحوال) وتستند الحكومة فيما تقدم على أن المدعى بعد أن حصل على تراخيص للبحث عن الحديد واستكشافه رخصت له الحكومة باستغلاله حفظاً لحقه ومنحته إجازة الاستكشاف وتعاقبت معه في ٧ مارس سنة ١٩٣٣ على أن يستغل مناطق الحديد بواسطة شركة مساهمة مصرية برأس مال لا يقل عن مائة ألف جنيه تكون لإنشاء معامل لصنع الحديد بالقطر المسمى وأن تنقل إجازة الاستكشاف للشركة الجديدة بعد موافقة الحكومة على تكوينها وأن تمنح الحكومة هذه الشركة مدة جديدة قدرها خمس سنوات — وأنه إذا لم تؤلف هذه الشركة قبل أول مارس سنة ١٩٣٦ ألغيت هذه الإجازة نهائياً ولا تجدد مدة الثلاث سنوات الممنوحة للمدعى لإجراء ذلك — وأن هذا العقد قد تجدد بناء على طلبه لمدة خمس سنوات أخرى انتهت في آخر مايو سنة ١٩٤١ — ولم يفعل المدعى لتنفيذ المشروع أكثر من اتفاقه مع شركة أوتو وولف الألمانية اتفاقاً لا يفيد ولا يفيد الاقتصاد الوطنى بل اقتصرت فائدته على المصالح الألمانية من حيث أخذها تعهداً على المدعى بتسليمها إلى طن من الحديد يومياً أى حمولة أربعة قطارات كاملة ابتداء من عام ١٩٤٠ مع استحالة ذلك بسبب عجز مصلحة السكك الحديدية المصرية عن القيام بهذا العبء وهى

لا تملك بين أسوان وأسيوط إلا خط سكة حديد مفرداً مما يجعل تنفيذ هذا الاتفاق مستحيلاً علاوة على حرمان الاقتصاد القومى من استغلال مناجم الحديد وإقامته صناعة قومية — وبذلك يكون المدعى قد قصر في تأليف شركة مصرية تنفذ للشرط المأخوذ عليه وتكون الحكومة حين طبقت عليه البند الثامن من العقد قد طبقت تطبيقاً صحيحاً متفقاً مع القانون وأصول التعاقد — ومن ثم فقد سقط كل حق له في التعويض .

« ومن حيث أن موارد الثروة الطبيعية في البلاد بما في ذلك المناجم تعتبر من الأملاك العامة ولو وجدت داخل أملاك خاصة — وللدولة وحدها الحق في استغلالها بنفسها أو بطريق الإنابة وذلك وفقاً لمقتضيات الظروف والمصلحة العامة — ولا يصح للحكومة أن تمنح أى التزام موضوعه استغلال شيء من الثروة الطبيعية أو ترتيب احتكار عليها إلا بقانون — وكل ما تملكه الحكومة النائية عنها وزارة المالية (وزارة التجارة) ومصلحة المناجم أن ترخص للأفراد في البحث عنها واستكشافها — ولا يكون للباحث أو المستكشف حق التمسك بما يكون له من أسبقية على غيره في الحصول على إجازة استغلال بقانون .

« ومن حيث إنه قد استبان للمحكمة من الاطلاع على عقد ٧ مارس سنة ١٩٣٣ أن المدعى قد حصل على إجازة استكشاف أو كسيد الحديد في منطقة شرقي أسوان في أول يونيو سنة ١٩٢١ لمدة ثلاث سنوات تجددت سنة واحدة في أول يونيو سنة ١٩٢٤ ثم أخرى في أول يونيو سنة ١٩٢٥ وثالثة في أول يونيو سنة ١٩٢٦ ثم ثلاث سنوات في أول يونيو سنة ١٩٣٠ انتهت في آخر مايو سنة ١٩٣٣ — وقد وافق

وزير المالية بصفة استثنائية على مد أجل الإجازة المذكورة ثلاث سنوات أخرى ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٣٣ وقد ذكر أن القصد من ذلك منح المدعى الفرصة النهائية لتكوين شركة لاستثمار الحديد وإنشاء المعامل لصنعه بالقطر المصري وذلك تحت مسئولية الشخصية وبدون مسئولية الحكومة في شيء على الإطلاق على أن يكون له الحق وحده دون سواه في الحصول على تراخيص للبحث وعقود استثمار مناطق الحديد وعقود لحماية مناطق الحديد المؤجرة وذلك في خلال الثلاث السنوات المذكورة التي غايتها مايو سنة ١٩٣٦ وذلك طبقاً للقانون والنظم القائمة أو التي تسن مستقبلاً لاستغلال المناجم في القطر المصري - وبشرط أن يقوم المدعى بتأليف شركة مساهمة مصرية تقوم باستثمار تلك المناطق وإنشاء معامل لصنع الحديد بالقطر المصري على أن تعرض شروط تكوين هذه الشركة على الحكومة للموافقة عليها . واشترط على المدعى أن تنقل إجازة الاستكشاف الحالية لاسم الشركة الجديدة وتمنح الحكومة هذه الشركة مدة خمس سنوات فقط للقيام بعملية الاستغلال في غضون هذه السنوات - على أنه إذا لم تؤلف تلك الشركة في خلال الثلاث السنوات ألغيت هذه الإجازة نهائياً ولا تتجدد - وأنه في حالة ما إذا تكونت الشركة وطلبت الحصول على عقود إيجار عقب منحها تراخيص بالبحث في المنطقة أصبرت لها الحكومة هذه العقود طبقاً للقوانين وأنه إذا ما طلبت الشركة الحصول على عقود حماية للمناطق المؤجرة لها أصدرت الحكومة لها ذلك طبقاً للقوانين أيضاً - واختتمت الشروط بالمادة الثامنة التي تنص على أنه إذا تخلف المدعى عن تنفيذ ما ورد بها لا يكون له حق في المطالبة بأي تعويض أو مكافأة بأي حال من الأحوال .

ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن الحكومة لم تغطط المدعى شيئاً في الحقوق التي يدعيها في البحث والاستكشاف فقد مهدت له السبيل للاستغلال بأن منحتة الإجازات التي طلبها ابتداء من سنة ١٩٢١ وجمدت له تلك الإجازات المرة بعد المرة إلى أن انتهت نهائياً في آخر مايو سنة ١٩٣٣ حيث تحققت الحكومة من عجزه شخصياً عن القيام باستغلال المناطق الثمينة التي خصته بها - ورغم كل ذلك رأت الحكومة أن تمنحه فرصة أخيرة لجددت له الإجازة ثلاث سنوات أخرى تنتهي في مايو سنة ١٩٣٦ واشترطت عليه هذه المرة أن يسعى في تأليف شركة مساهمة مصرية لا يقل رأسمالها عن مائة ألف جنيه حتى تستطيع الحكومة أن تطمئن إلى اقتدارها في استنباط الحديد وإنشاء صناعة له في مصر كما اشترطت عليه أن تنقل جميع حقوقه إلى تلك الشركة ويحول كل حق لشخصه من الحقوق الواردة في إجازة الاستكشاف والعقد المذيل به وقد قبل المدعى ذلك الشرط .

ومن حيث إنه قد استبان للحكمة أيضاً من أوراق الدعوى أن المدعى لم ينفذ الشرط الذي ارتبط به فلم يؤلف شركة مصرية مساهمة لتحل محله في حقوقه بعد موافقة الحكومة على تكوينها - ولتقوم بإنشاء مصانع الحديد المنتجة عنها وأنه قد ضيع فرصة إنشاء تلك الشركة طول الثماني السنوات التي هيئت له فيها الفرصة فترتين متواليتين الأولى من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٦ والثانية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤١ وقد كان من حق الحكومة ألا تجدد له الإجازة فترة الخمس السنوات الثانية - ولا يفيد المدعى قوله إنه كان قد فاض الألمان والبريطانيون للتنازل لهم عن هذه العملية القومية وقبولهم ذلك . فقد كانت الحكومة على حق في مناهضتها سلوكه

الاستغلال ما دام أنه كوفى عن مجهوده على الوجه السابق يئانه وحفظت له حقوقه حوالى عشرين سنة -- ولا باعتباره مستكشفا تطبيقاً للقواعد العامة التى تقضى بأن ملكية المستكشف لكشفه تزول وتنتقل الى الدومين العام بعد حماية كشفه فترة زمنية يحددها التشريع وإلا فإنها تسقط بمضى المدة الطويلة وقد انقضت .

« وبما أنه يترتب على ما تقدم أن دعوى المدعى على غير أساس من القانون » .

(القضية رقم ٣٤٨ سنة ١ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرزاق أحمد الشهورى بأشارئيس المجلس وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد سائى مازن بك ومحمود صابر العقارى بك ومحمد عبد السلام بك وعبد الرحمن الجبرى بك المستشارين) .

٢٦١

٧ يونيه سنة ١٩٤٩

اختصاص محكمة القضاء الإدارى . تقدير مصلحة الحجر الصحى للرسوم المستحقة طبقاً لقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ . أمر إدارى . اختصاص طبقاً للفقرة ٦ من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

المبدأ القانونى

لا يخرج تقدير مصلحة الحجر الصحى للرسوم المستحقة طبقاً لما نص عليه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ عن كونه أمراً إدارياً يدخل فى اختصاص المحكمة عملاً بالفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص بنى على أساس غير سليم ويتعين رفضه .

هذا السبيل الضار بالثروة القومية خصوصاً وقد ثبت أن هؤلاء لم يتعهدوا له بإنشاء صناعة الحديد فى مصر تنفيذاً لما تعهد به هو للحكومة بل كشفوا عن مجرد رغبتهم الخاصة فى الاستيلاء على آلاف الأطنان من الحديد يومياً لتفعل إليهم من طرف المملكة الجنوى إلى أقصاها شمالاً مقابل بيعهم الماكينات اللازمة لاستنباط الحديد من أصل ثمن ما يستخرج -- فكان للحكومة ألا تخضع لمثل هذا التعاقد أو تعتد به .

« ومن حيث إنه يتضح من كل ما تقدم : أولاً -- أن المدعى أن كان قد ترتبت له حقوق نتيجة لاستغلاله بالبحث عن الحديد واستكشافه فإن تلك الحقوق لا تعدو تفضيله على غيره فى منحه إجازة الحديد واستكشافه ضمن نطاق ملكية الدولة للثروة العامة وفى حدود القوانين العائنة التى تسن على مر الزمن -- وأن الحكومة قد كافأته على مجهوداته بمنحه خمس عشرة سنة -- وقد كان المدعى يستطيع أن يفيد من هذه المنحة بقدر ما يريد من رزق حلال ومعقول -- فليس للمدعى أن يطالب الحكومة بأكثر مما تقدم . ثانياً -- أن الحكومة لم تمنحه عقد أول يونيو سنة ١٩٣٣ إلا على أساس أن يأتى بشركة مصرية مساهمة تحمل عمله فى حقوقه وذلك لضمان إنشاء صناعة الحديد فى مصر -- واسكن المدعى لم ينفذ هذا الشرط فى مدة الثلاث السنوات الأولى كما أضع فرصة تنفيذه فى مدة الخمس السنوات التالية وبذلك حق للحكومة أن تنفذ عليه البند الثامن من العقد الذى يؤدى إلى انتهاء التعاقد وانتهاء حقوقه بغير تعويض أو مكافأة . ثالثاً -- أن الحكومة لها الحق دائماً باعتبارها نائبة عن الدولة فى استغلال مناجم الحديد بنفسها أو بطريق الإنابة دون أن يكون للمدعى حق قبلها لا باعتباره صاحب إجازة بحث واستكشاف أو متعاقداً على

المحكمة

د ا، عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن مبنى الدفع بعدم الاختصاص أن الرسوم المنصوص عليها في القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ ليست بقرارات إدارية نهائية مما يجوز الطعن فيها بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري وليس هناك أوامر تقدير وإنما هي رسوم يفرضها القانون ويجعل من اختصاص مصلحة الحجر الصحي المطالبة بها .

د ومن حيث إنه ثابت من كتاب مصلحة الحجر الصحي للدعي رقم ١٣٤٢/٢ أن الرسوم المستحقة على رسالة الجسد قدرها ٥٩٣ جنيتها و ٢٥٥٥ مليا وجاء بالكتاب رقم ١٥٤١/٢ المرسل للدعي أيضاً من المصلحة أن هذه الرسوم قد تعدلت إلى مبلغ ٤٣٩ جنيتها و ٨٥٠ مليا وهذا هو محل طعن المدعي ولا يخرج تقدير المصلحة للرسوم المستحقة طبقاً لما نص عليه القانون عن كونه أمراً إدارياً يدخل في اختصاص المحكمة عملاً بالفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص بني على أساس غير سليم ويتعين رفضه .

د ب، عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد :

د ومن حيث إن الحاضر عن الحكومة يستند في ذلك إلى أن المدعي أخطر بدفع الرسوم المطلوبة وأنذر بزيادتها بمقدار خمس قيمتها إن لم يقم بالوفاء في ظرف أربعة أيام في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ثم أخطر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بإضافة الخمس لعدم الوفاء والدعوى رفعت في ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٨ أي

بعد مضي أكثر من الستين يوماً المقررة قانوناً لرفع دعوى الإلغاء .

د ومن حيث إن المدعي ود على هذا الدفع بأنه تظلم بشكوى رفعها إلى مصلحة الحجر الصحي ولم يلتفت إليها .

د ومن حيث إن الحاضر عن الحكومة أنكر تظلم المدعي من القرار المطعون فيه ولكن هذا التظلم مستفاد من تعديلات المصلحة المتكررة وآخرها تعديل المبلغ المطلوب الحجر من أجله إلى ٦٨٤ جنيتها و ٤٢٠ مليا بكتابها إلى محافظة مصر بتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أي بعد تاريخ رفع الدعوى ومن ثم فإن ميعاد الدعوى والحالة هذه يظل مفتوحاً ويكون الدفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

د ج، عن الموضوع :

د ومن حيث إن المدعي يقصر نزاعه على مبلغ ٤٢٩ جنيتها و ٧٥٠ مليا قيمة رسوم أرضية عن رسالة الجلود المخالفة ذلك للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ ولأن الجلود كانت بمخزونه وكذلك مبلغ ٨٧ جنيتها و ٩٧٥٥ مليا قيمة خمس الرسوم لعدم قيامه بوفاء الرسوم المطلوبة لأنها لا تستحق إلا إذا كانت المصلحة محقة في طلبها الرسوم وهي غير مستحقة .

د ومن حيث إنه عن المبلغ الأول فإن الفقرة (د) من المادة العاشرة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ تنص على فرض خمسة مليات رسوم أرضية عن كل طرد لليوم الواحد - ٢٤ - ساعة أو جزء من اليوم أثناء مدة حجز البضاعة تحت إشراف سلطات الحجر الصحي .

د ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن

مدة تزيد على أربعة أيام ولا نزاع في أن المدعى لم يتم بوفاء الرسوم المطلوبة وقد ثبت مما تقدم أنها رسوم مستحقة وفقاً لما ينص عليه القانون ومن ثم وجبت زيادة خمس الرسوم عليها كغرامة للتأخر في الوفاء .

ومن حيث إنه مما تقدم تكون دعوى المدعى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .

(القضية رقم ١٢٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٢

٧ يوفيه سنة ١٩٤٩

١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . اختصاصها بجميع القرارات التي تصدر في شأن التعيينات والترقيات والعلاوات سواء أكانت قرارات إيجابية أم سلبية بالإعطاء أو بالنقص . إلغاء القرار الإيجابي بالقدر اللازم لترقية المدعى إذا ما حكم لصالحه .

ب - قبول الدعوى . دفع بعدم القبول . ابتناؤه على أن الطلبات المقدمة في الدعوى لا أساس لها أو أنها تنتهى إلى مناقشة الرؤساء الحساب . دفاع موضوعي . حق المحكمة وحدها في تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة رؤسائه الحساب وذلك عند بحث موضوع .

ج - ترقية . حق الوزارة في الاختيار عند الترقية إلى الدرجات العليا . القصد منه . إختيار ذوي الكفاية المتأهلة والأهلية اللازمة . لا يقصد به تخطي أصحاب الأقدمية ممن توافر فيهم شروط الاختيار .

د - ترقية . إختيار الموظفين لشغل الدرجات العليا . تكليف على الرؤساء . وليس ميزة يتمتعون بها . الخطأ في إجراء ذلك . إندراج تحت مخالفة القانون واللوائح . للمحكمة التعقيب .

هـ - سوء استعمال السلطة . نوع من سوء استعمال الحق . متى يكون كذلك . هو ضرب من تعمد مخالفة القانون مع التظاهر باحترامه .

و - قرار إداري . عدم ذكر أسباب له . افتراض أنه صدر وفقاً للقانون وهدفه تحقيق مصلحة عامة . على المدعى إثبات عكس هذه القرينة .

المدعى استورد رسالة جلود غير مدبوغة عبارة عن ٢٢٥ بالة عن طريق ميناء السويس في أواخر سنة ١٩٤٥ ولم يرخص له بدخولها القطر المصري بعد ما تبين من الفحص أنها ملوثة بمرض الجيرة الحبيثة وفي أوائل سنة ١٩٤٦ رخص للمدعى بشحن الجلود من السويس إلى مصر بطريق السكة الحديد ووضعت في أحد مخازن المدبغة تحت إشراف وحراسة مصلحة الحجر الصحي حتى يتم تطهيرها إلى أن استولى عليها المدعى وعمل عن ذلك مذكرة بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٤٧ أقر فيها المدعى باستيلائه على الجلود وتصرفه فيها وقد وجد محرر المذكرة عند ما انتقل لمعاينة المخزن الحارس الصحي ومعه أحد رجال البوليس يحرسان المخزن ووجد الاختام سليمة وبفتح المخزن وجد خالياً من الجلود وأن مدة حجز البضاعة تحت حراسة الحجر الصحي ٣٨٢ يوماً .

ومن حيث إن الرسوم المستحقة أرضية على ٢٢٥ طرداً لمدة ٣٨٢ يوماً على أساس خمسة مليات في اليوم حسب القانون المشار إليه هو مبلغ ٤٢٩ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً وهو ما تطلب به المصلحة بحق ووفقاً للقانون الذي يتطلب لاستحقاق رسوم أرضية عن البضاعة مدة الحجز الصحي هي أن تكون تحت إشراف سلطات الحجر الصحي بقطع النظر عن مكانها وقد ثبت أن البضاعة التي استوردها المدعى حجزت في مخزن ختمت أبوابه وعينت مصلحة الحجر الصحي حارساً عليه للمحافظة . حتى يتم تطهير الجلود ومن ثم فقول المدعى إن تقاضى المصلحة لهذا المبلغ فيه مخالفة للقانون لوجود البضاعة في مخزنه لاستدله من القانون .

ومن حيث إنه عن المبلغ الثاني فإن المادة الثالثة من القانون المشار إليه تنص على زيادة الرسم المستحق بمقدار الخمس إذا تأخر أدائه

ز — قرار إداري . تقديم للمدعى قرائن للتدليل على أنه لا يمت إلى المصلحة العامة . امتناع الوزارة عن نقض هذه القرائن . للمحكمة تقدير ذلك والتعقيب عليه بما تستتجه من أوراق الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة إذ جعلت هذه المحكمة مختصة بنظر الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالظعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات لم تقصر جواز الظعن على القرارات التي تصدر بصفة إيجابية بل انتهت إلى النص بأنه تعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح ، وهذا النص يجعل المحكمة مختصة بنظر جميع القرارات التي تصدر في شأن التعيينات والترقيات والعلاوات سواء أكانت قرارات إيجابية أم سلبية ، بالإعطاء أم بالمنع — وبذلك تكون المحكمة مختصة بنظر طلب المدعى المنصب على قرار الوزارة السلي بالامتناع عن ترقيته وتخطيه بعدم رفع درجته ومختصة تبعاً لذلك بإلغاء قرار الوزارة الإيجابي الذي صدر برفع درجات موظفين آخرين وقيدم على هذه الدرجات المرفوعة وذلك فيما يختص بحق المدعى ، إذا ما حكم لصالحه ، في ترقيته بعد رفع درجته ، وبالقدر اللازم لذلك فقط .

٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن الطلبات المقدمة فيها لا أساس لها من القانون أو أنها تنتهي إلى مناقشة رؤساء المدعى الحساب هو دفاع موضوعي والمحكمة وحدها حق تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة رؤسائه الحساب وما إذا كانت تقوم على دعامة من القانون وذلك كله عند بحث موضوع الدعوى — ولهذا يكون قبول مثل هذا الدفع ومنع المدعى من الخوض في موضوع دعواه فيه حجب على حرية التداعي ، ومن ثم يتعين رفض الدفع .

٣ — إن منح الوزارة حق الاختيار في أحوال الترقية إلى الدرجات العليا إنما قصد به عدم التقيد بالأقدمية وإطلاق يد الوزارة في اختيار ذوي الكفاية الممتازة والأهلية اللائقة لشغل تلك الدرجات — ولم يقصد به تخطي أصحاب الأقدمية ممن توافر فيهم شروط الاختيار .

٤ — إن اختيار الموظفين لشغل الدرجات العليا عمل إداري موكل إلى ذمة الرؤساء المختصين وأمااتهم وقصد به تمكينهم من انتقاء خير الموظفين وأقدرهم على شغل الوظائف الكبرى خدمة للمصلحة العامة — فهو بهذه المشابة تكليف عليهم يؤدونه للمصلحة العامة وليس ميزة يتمتعون بها من ميزات وظائفهم الرئيسية — فالخطأ الذي يقع في إجراء هذا العمل يندرج تحت

ولا تمت بصفة إلى المصلحة العامة .

٧ - إن المحكمة لها أن تقدر امتناع الوزارة عن نقض القرارات التي يقدمها المدعى للتدليل على أن القرار لا يمت إلى المصلحة العامة وتعقب عليه بما تستنتج من أوراق الدعوى - فلها أن تستنتج أن ليس لدى الوزارة أي مبررات لترك المدعى في الترقية - وأن عدم اختيارها له مفضلة عليه زملاءه الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الترقى والذين لا يفضلونه في الكفاية العالية خصوصا وأن بينهم من هو دونه في المؤهل العلمي - إنما هو خطأ في عملية الاختيار يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة ومن ثم فهو مخالف للقانون علاوة على ما فيه من سوء استعمال السلطة .

المحكمة

« من حيث إن المدعى يطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٧١٥ الصادر من وزير الزراعة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بترقية الدكتور وديع شاربوم وأحمد زكي أفندي ومحمد النجومي أفندي ومحمد عبد العزيز القشيري أفندي وعزيز عبد الغنى أفندي من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية بطريق القيد عليها متخطين بذلك المدعى وبينى دعواه على أنه تقرر لوزارة الزراعة في ميزانية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مبلغ ٣٣٨٤٤ جنيه لتعويض التنسيق الذي أجرى بالوزارة لرفع وإنشاء درجات منها ست بالدرجة الثانية الفنية للزراعيين . وقد شغلت الوزارة خمس درجات منها بموجب الأمر رقم

مخالفات القانون واللوائح ، وبذا يكون لمحكمة القضاء الإداري أن تعقب عليه بما لها من حق الهيمنة على جميع القرارات الإدارية لتلغى ما يخالف منها القانون واللوائح .

٥ - إن سوء استعمال السلطة نوع من سوء استعمال الحق . والموظف يسئ استعمال سلطته كلما استعمل نصوص القانون ونفذها بقصد الخروج على أغراض القانون وأهدافه ، فهو استعمال للقانون بقصد الخروج على القانون وبهذه المثابة تكون إساءة استعمال السلطة ضربا من تعمد مخالفة القانون مع التظاهر باحترامه ، فهي لا تخرج عن كونها مخالفة متعمدة لأهداف القانون بل وللقانون ذاته لتعذر التفرقة بين نصوص القانون وأهدافه ، ولهذا لا يكون سكوت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة عن ذكر سوء استعمال السلطة مانعا من نظر المحكمة هذا العيب على أساس أنه ضرب من مخالفة القانون .

٦ - من المبادئ المقررة أن القرار الإداري إذا لم يشتمل على ذكر الأسباب التي استند إليها يفترض فيه أنه صدر وفقا للقانون وأنه يهدف لتحقيق المصلحة العامة وهذه القرينة التي تصحب كل قرار إداري لم تذكر أسبابه تبقى قائمة إلى أن يثبت المدعى أن الأسباب التي بني عليها القرار المطعون فيه هي أسباب غير مشروعة

٧١٥ بأن رفعت إليها درجات الخمسة الموظفين سالف الذكر وقيدتهم على ربطها نظراً لعدم استكمالهم في درجاتهم الأصلية الأربع السنوات المقررة كشرط أساسى للترقية . وذلك توطئة لترقيتهم إليها نهائياً بمجرد استكمالهم الأربع السنوات المذكورة وأن أولهم وهو الدكتور وديع شاروبيم قد استكملها فصدر الأمر رقم ١٦٤٨ بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٩ معتمداً ترقية إليها بصفة فعلية ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٩ مع منحه علاوة الترقية وقدرها ثمانية جنيهات — وينعى على الوزارة أنها قد تعمدت تخطيه في الترقية بقصد حرمانه من فائدتها كما فعلت معه في أمور أخرى بسبب منافسة بينه وبين بعض رؤسائه في بعض الشئون العلمية مستدلاً على تخطيه بأنها رفعت درجات موظفين أحدث منه عهداً وأقل منه مؤهلات وشغلت الدرجات الجديدة بأشخاص لم يستحقوا الترقية بعد في حين أنه كان مستحقاً لها لشغله الدرجة الثالثة من أول مايو سنة ١٩٤٣ فكان أولى زملائه بالاختيار للترقية للكفاية الممتازة لأنه حاصل على دبلوم الزراعة العليا المصرية وعلى بكالوريوس الزراعة مع مرتبة الشرف في الكيمياء من جامعة أدنبره ودكتوراه في الفلسفة منها أيضاً وبسبب هذا التفوق العلى عين مباشرة في الدرجة الخامسة بقسم الكيمياء من ٢٠ من إبريل سنة ١٩٢٩ — وفي حين أن أحد المرشحين الخمسة لا يحمل سوى شهادة الزراعة المتوسطة من مشتهر — وعلاوة على ذلك فهو أقدم موظفى الدرجة الثالثة إطلافاً وانتهى إلى القول بأن ما أقدمت عليه الوزارة من حرمانه من الاتفاغ بإحدى درجات الاعتماد سالف الذكر مخالف للقانون الذى قصد تعزيز التنسيق بترقية الموظفين المستحقين للترقية فعلاً والذين لم يصل

اليهم نفع من التنسيق كما أن فيه إساءة استعمال السلطة بسبب ما بينه وبين بعض رؤسائه من سوء العلاقة الشخصية .

د ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بعدم الاختصاص بمقولة إن القرار المطعون فيه ليس بقرار ترقية وإنما هو قرار بقيد على درجة يصح العدول عنه وليس من القرارات النهائية التى تختص المحكمة بنظرها — وكذلك تدفع بعدم القبول لانعدام أساسها القانونى إذ أنها تنتهى إلى طلب مناقشة المدعى لرؤسائه الحساب ليحملهم على بيان الأسباب التى دعيتهم إلى تخطيه في الترقية مع أنه لا يملك هذا الحق — وطلبت في الموضوع رفض الدعوى على أساس أن الفقرة الثانية من البند الخامس من التنسيق جعلت الترقية إلى الدرجة الثانية وما فوقها بالاختيار فلا عبرة بالأقدمية . ولأن الدعوى منازعة في الترقية تقوم على الفقرة ٣ من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة التى تسمح بالطعن في القرار لمخالفة القوانين واللوائح فقط ولا تسمح بالطعن فيه على أساس إساءة استعمال السلطة .

١٠ عن الدفع بعدم الاختصاص بسبب أن القرار المطعون فيه مجرد قرار بقيد على درجة وليس بترقية نهائية إليها :

د من حيث إن دعوى المدعى تقوم على أن الوزارة تخطئه بأن أغفلت رفع درجته لترقيته إلى إحدى الدرجات الثانية التى ورد بها اعتماد في ميزانية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بينما هى قد رفعت درجات موظفين يلوته في الأقدمية والمؤهلات وقيدتهم على ربطها وبذلك تكون الدعوى منصبية بصفة أصلية على قرار الترك في الترقية المستفاد ضمناً من تخطي المدعى إلى غيره من زملائه فاذا ما ثبت للمحكمة وجود عيب في قرار

تخطئ المدعى في الترقية كان إلغاء القرار المطعون فيه نتيجة لازمة لذلك حتى يفسح الطريق لترقيته وحتى تطلق يد الوزارة فتتمكن من تصحيح ما قد ثبت من الخطأ .

د وحيث إن المادة الرابعة إذ جعلت هذه المحكمة مختصة بنظر الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات لم تقصر جواز الطعن على القرارات التي تصدر بصفة إيجابية بل انتهت إلى النص بأنه « يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح ، وهذا النص يجعل المحكمة مختصة بنظر جميع القرارات التي تصدر في شأن التعيينات والترقيات والعلاوات سواء أكانت قرارات إيجابية أم سلبية ، بالإعطاء أو بالمنع - وبذلك تكون المحكمة مختصة بنظر طلب المدعى المنصب على قرار الوزارة السلي بالامتناع عن ترقية وتخطئه بعدم رفع درجته ومختصة تبعا لذلك بإلغاء قرار الوزارة الإيجابي الذي صدر برفع درجات موظفين آخرين وقيدهم على هذه الدرجات المرفوعة وذلك فيما يخص بحق المدعى ، إذا ما حكم لصالحه ، في ترقية بعد رفع درجته . وبالقدر اللازم لذلك فقط .

د وحيث إنه علاوة على ما تقدم فإن أحد المطعون في ترقيتهم وهو الدكتور وديع شاربوم قد صدر الأمر بترقيته بصفة قطعية إلى الدرجة الثانية وبذلك أصبح الأمر المطعون فيه نهائيا بالنسبة إليه وكان في هذا الكفاية لسقوط حق الحكومة في التمسك بهذا الدفع .

د وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه .

ب، عن الدفع بعدم القبول :

د ومن حيث إن الوزارة تدفع الدعوى بعدم قبولها بناء على أنه لا أساس لها من القانون - وعلى أنها تنتهي إلى طلب مناقشة رؤسائه الحساب - وحيث إن الدعوى مرفوعة بطلب إلغاء قرار إداري مما تختص المحكمة بنظره - والقول بأن الطلبات المقدمة في الدعوى لا أساس لها من القانون أو أنها تنتهي إلى مناقشة رؤسائه المدعى الحساب هو دفاع موضوعي وللحكمة وحدها حق تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة رؤسائه الحساب . وما إذا كانت تقوم على دعامة من القانون وذلك كله عند بحث موضوع الدعوى - ولهذا يكون قبول مثل هذا الدفع ومنع المدعى من الخوض في موضوع دعواه فيه حجب على حرية التداعي ومن ثم يتعين رفض الدفع .

ج، عن الموضوع :

د ومن حيث إن الوزارة تدفع الدعوى موضوعا بأن الترقية للدرجة الثانية وما فوقها يتم بالاختيار دون مراعاة الأقدمية أو غيرها والاختيار من إطلاقات الإدارة العامة التي لا معقب عليها من محكمة القضاء الإداري - وأن الاختيار قد تم دون مراعاة الأقدمية ولكن في غير مخالفة للقانون وأن الفقرة ٣ من المادة الرابعة عند ما جعلت هذه المحكمة مختصة بنظر الطعون في قرارات الترقية - قصرت ذلك على ما يقع في القرار من مخالفات للقانون واللوائح دون إساءة استعمال السلطة - ولو أراد المشرع جعلها مختصة بنظر الترقية التي يقع فيها سوء استعمال السلطة لنص على ذلك صراحة كما نص في الفقرتين ٥ ، ٦ من نفس المادة . ولذا يتعين البحث في المسائل التالية :

د ا ، عن حق الوزارة في الاختيار :

« ومن حيث إن منح الوزارة حق الاختيار في أحوال الترقية إلى الدرجات العليا إنما قصد به عدم التقيد بالأقدمية وإطلاق يد الوزارة في اختيار ذوي الكفاية الممتازة والأهلية للاتقة لشغل تلك الدرجات - ولم يقصد به تخطي أصحاب الأقدمية من تتوافر فيهم شروط الاختيار .

« وحيث إن المدعي يعرض قضيته هذه على أساس أنه ليس صاحب أقدمية لحسب بل هو أيضا من ذوي الكفاية الممتازة وأنه كان أحق بالترقية من جميع من رفعت درجاتهم بالاختيار وقد وضع كفاياته ومؤهلاته في الميزان مع زملائه المطعون في ترقيةهم وطلب المقارنة بينه وبينهم وبخاصة هذا الزميل الذي لا يحمل إلا شهادة الزراعة المتوسطة من مشتهر والذي فضله الوزارة رغم أنه لم يقض الأربع سنوات المقررة لجواز الترقية - وقد تحدى الوزارة أن تفصح عن المبررات التي حملتها على تركه في الاختيار للترقية ، وقد رفضت الوزارة ذكر هذه المبررات - وهي في الوقت ذاته لم تجد كفايته ولا أقدميته ولا مؤهلاته الممتازة ولكنها أصرت على أن تمسك عن ذكر شيء يبرر تركه في الترقية - وتحصنت خلف الدفوع الفرعية والموضوعية .

« وحيث إن اختيار الموظفين لشغل الدرجات العليا عمل إداري موكل إلى ذمة الرؤساء المختصين وأمااتهم وقصد به تمكينهم من انتقاء خير الموظفين وأقدرهم على شغل الوظائف الكبرى خدمة للصلحة العامة - فهو بهذه المثابة تسليف عليهم يؤدونه للصلحة العامة وليس ميزة يتمتعون بها من ميزات وظائفهم الرئيسية - فالخطأ الذي يقع في إجراء هذا العمل

يندرج تحت مخالفات القانون واللوائح ، وبذا يكون لمحكمة القضاء الإداري أن تعقب عليه بما لها من حق الهيمنة على جميع القرارات الإدارية لتلغى ما يخالف منها القانون واللوائح .

« ب » عن سوء استعمال السلطة :

« ومن حيث إن سوء استعمال السلطة نوع من سوء استعمال الحق والموظف يسمى استعمال سلطته كلما استعمل نصوص القانون ونفذها بقصد الخروج على القانون وأهدافه ، فهو استعمال للقانون بقصد الخروج على القانون وبهذه المثابة تكون إساءة استعمال السلطة ضربا من تعمد مخالفة القانون مع التظاهر باحترامه ، فهي لا تخرج عن كونها مخالفة متعمدة لأهداف القانون بل وللنانون ذاته لتعذر التفرقة بين نصوص القانون وأهدافه . ولهذا لا يكون سكوت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عن ذكر سوء استعمال السلطة مانعا من نظر المحكمة هذا العيب على أساس أنه ضرب من مخالفة القانون - ويعزز هذا النظر ما ورد في تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن مشروع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل لقانون مجلس الدولة فيما قالته في صدد المساواة بين جميع أحوال الطعن الواردة في المادة الرابعة بفقراتها ٣ و ٤ و ٥ و ٦ بأن نصت صراحة على سوء استعمال السلطة وقالت « وقد كان اختلاف الأسباب التي تجيز إلغاء القرارات الإدارية المشار إليها في هذه الفقرات المختلفة يثير الشك في حقيقة قصد الشارع وفي إمكان تحقيق الأهداف التي قصد إليها وقد كان معناه التفرقة في الحكم بين القرارات الإدارية المختلفة وتضييق حق الطعن بالنسبة لبعضها وإطلاقه بالنسبة لبعضها الآخر . ومن شأن هذه التفرقة في الحكم بين القرارات الإدارية أن تحرم الموظفين دون مبرر من حق الطعن في قرارات

تفضيل زملائه عليه في الاختيار بما فيهم زميله الحاصل على شهادة الزراعة المتوسطة من مشتهر واكتفت بالتحصن خلف الدفع الفرعية والموضوعية السابق بيانها .

« وحيث إن المدعى ينعى على الوزارة أنها قصدت بتخطيه الإضرار به لأمر وصفها بأنها عدم انسجام وتوافق واقع بينه وبين بعض رؤسائه بسبب المنافسة على الشهرة العلمية ودل على ذلك بالمستندات — وقد أورد بمذكراته ثلاث وقائع تضاف الى واقعة تخطيه في الترقية والوقائع الثلاث تكاد تكون معاصرة بعضها لبعض لوقوعها ما بين إبريل وأغسطس سنة ١٩٤٨ « الواقعة الأولى ، أن المعهد الزراعى العالى بوزارة المعارف كان قد طلب اقتدابه بمنحنا لمادة البكتريا في أحد المعاهد الزراعية مع أربعة من زملائه — لكن وزارة الزراعة رفضت الموافقة على اقتدابه هو وحده في حين أنها وافقت على اقتداب زملائه الأربعة . « والثانية ، أن مجلة القطن المصرية كانت قد طلبت اليه أن يضع مقالا عن كسب بذرة القطن لنشره قرض وكيل الوزارة السماح له بذلك ولم يعدل عن الرفض إلا بعد أن تقدمت له المجلة بالرجاء . « والثالثة ، أن الوزارة كانت قد تركته في الاقتداب لتمثيلها وإسماع صوتها في اللجنة التي شكلتها الحكومة من خبراء عالميين لفحص موضوع السماد المراد صناعته من كبريت خزان أسوان — تركته رغم أنه الإخصائى الأول لدى الوزارة في هذا الباب . وكان السبب في تركه أن له رأيا مخالفا لرأى وكيل الوزارة ، ثم اضطرت الوزارة الى اقتدابه بناء على تدخل الدكتور أحمد رياض بك المدير السابق لقسم السماد بالوزارة والمتسبب من الحكومة عضواً بلجنة الخبراء . وقد جاء تدخله

بجالس التأديب والقرارات الادارية الصادرة بالتعيين أو الترقية أو بمنح علاوات إذا وجدت مشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة ومن أجل ذلك كله أصلح المشروع المقدم هذا العيب فأجل العيوب التي تقتور القرار الادارى مستوفاة في عبارة لاحقة لل فقرات الست من المادة الثالثة من المشروع ، والذي يتضح مما تقدم أن المشرع لم يقصد الى جعل سوء استعمال السلطة عيبا يبطل بعض التصرفات دون البعض الآخر — وأن الأمر لم يكن يعدو أن يكون عيبا في الصياغة وجب إصلاحه لمنع إثارة الشك حول حسن قصد المشرع .

« ح ، عن أحقية المدعى للترقية لامتيازه على بعض أقرانه المطعون في ترقيةهم :

« ومن حيث إن المدعى يستند في إثبات أحقيته في الاختيار لرفع درجته وترقيته الى الدرجة الثانية بطريق الامتياز والأولوية على زملائه المطعون في ترقيةهم الى أن ترتيبه الأول في كشف الأقدمية بينهم وإلى أنه قضى أكثر من أربع سنوات بالدرجة الثالثة حيث شغلها في أول ما يوسنة ١٩٤٣ وبذلك توافر فيه شرط إمكان حصوله على ترقية فعلية — وأن شروط الاختيار للكفاية الممتازة متوافرة فيه أيضاً لحصوله على دبلوم الزراعة العليا المصرية وعلى بكالوريوس الزراعة من مرتبة الشرف في الكيمياء من جامعة أدنبره ودكتوراه في الفلسفة منها أيضاً وأضاف الى ما تقدم أنه لا يوجد لدى الوزارة أى شيء يبرر تخطيه في الاختيار للترقية . وتفضيل زملائه عليه وهم لم يستحقوا الترقية قانونا بعد وتحدى الحكومة أن تفصح عن هذه المبررات إن وجدت — وقد امتنعت الحكومة عن إبداء أى مبرر تستند عليه في

الدكتور رياض بك بقصد التمسك بهما لدى المحكمة .

« وحيث إن وزارة الزراعة بالرغم من جميع الظروف المتقدمة لم تبد الأسباب التي دعته إلى تخطي المدعى في الترقية .

« وحيث إنه من المبادئ المقررة أن القرار الإداري إذا لم يشتمل على ذكر الأسباب التي استند إليها يفرض فيه أنه (صدر وفقاً للقانون وأنه يهدف لتحقيق المصلحة العامة) .

« وحيث إن هذه القرينة التي تصحب كل قرار إداري لم تذكر أسبابه تبقى قائمة إلى أن يثبت المدعى أن الأسباب التي بني عليها القرار المطعون فيه هي أسباب غير مشروعة ولا تمت بصلة إلى المصلحة العامة .

« وحيث إن المحكمة لها كامل السلطان في تقدير الدليل الذي يقدمه المدعى في هذا الصدد — ولها إذا رأت وجهاً لذلك أن تطلب بيان المبررات التي بني عليها القرار المطعون فيه .

« وحيث إن الدكتور فهمي خليل المدعى في هذه القضية قدم القرائن التي ورد ذكرها فيما تقدم . للتدليل على أن قرار تخطيه في الترقية لم يبن على أسباب تجعله قائماً على أساس من المصلحة العامة . وقد امتنعت وزارة الزراعة عن أن تعرض لنقض هذه القرائن وأصرت على هذا الامتناع بعد أن دعت إلى ذلك غير مرة .

« وحيث إن المحكمة لها أن تقدر امتناع الوزارة وتعقب عليه بما تستتجه من أوراق المدعى — وبما أن المحكمة تستتج بما تقدم أن ليس لدى الوزارة أي مبررات لترك المدعى في الترقية — وأن عدم اختيارها له مفضلة عليه زملاءه الذين لم يستوفوا بمسلكهم شروط الترقى والذين لا يفضلونه في الكفاية العلمية

بكتابين مؤرخين إبريل سنة ١٩٤٨ حرر (أولها) إلى الدكتور عبد العزيز أحمد بك مدير إدارة القوة الكهربائية المائية . (والثاني) إلى وزير الأشغال العمومية — وقد ورد في الكتاب الأول (أن الدكتور فهمي خليل بالموازنة مع من حضروا وتكلموا أمس باللجنة صاحب الحق الأول في الاختصاص بالبحث والعلم في التربة المصرية وفي قيمة وعدد تجارب التسميد التي أجريت بمصر تلك التجارب التي يعدها العلماء الأجانب مفخرة لا لقسم الكيمياء لحسب بل لأي بلد زراعي متقدم — أضف إلى ذلك كفايات الدكتور فهمي خليل الدراسية ومراسته الطويل وخبرته الزراعية وصائب حكمته واستقامة خلقه — ولن يضير الوزارة كثيراً ندب حضرته وقد حشدت ثلاثة من رجالها الذين لا يمكن تسميتهم جميعاً على الأقل بمختصين فيما عهد البنا من أعمال) كما اشتمل الكتاب الثاني على قوله (وقد علمت وبالأأسف أن وزارة الزراعة قد غلبت الاعتبارات الشخصية فأصرت على عدم الموافقة ، على انتداب الدكتور فهمي خليل ، وإزاء هذا التكتل العددي الذي أعدته الوزارة لمغالبة شخص أو رأي معين بصرف النظر عن المصلحة العامة في مشروع قومي كالذي نحن بصددده وهذه الروح التي استبانت جيداً من اختيار مندوبين معينين مع الإصرار على استبعاد صاحب الحق بينهم مما يثير المخاوف والتشكيك في النتيجة) .

« وحيث إنه رغم اطلاع الحكومة على هذين الكتابين الوارد بهما ما يقطع بكفاية المدعى الممتازة وتركه في الاختيار لعضوية لجنة الخبراء لغير ما تتطلبه المصلحة العامة — اكتفت بالاحتجاج على إذاعة المدعى لسرية الخطابين المذكورين الذين حصل عليهما من محرريهما

اتباع الإجراءات التأديبية المقررة في هذا الشأن هو تخصيص بلا مخصص ، ذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة قد نصت على القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، *Autorités disciplinaires* وهذه العبارة من العموم والاتساع بحيث تشمل كل قرار يكون تأديبياً في موضوعه سواء صدر من السلطة الرئاسية أو من مجلس تأديب بمعناه الخاص *Conseil disciplinaire* إذ السلطة الرئاسية هي في الأصل صاحبة الولاية في تأديب الموظفين ، إلا حيث يقيد القانون في هذا الشأن بإستناد تلك الولاية إلى مجالس التأديب الخاصة فلا تختص هذه عندئذ إلا بما أسنده إليها بالذات ومن ثم فيدخل في عموم معنى العبارة المشار إليها القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية لغرض تأديبي كالجرائم التي خول القانون رئيس المصلحة حق توقيعها على الموظف كالإنذار وقطع الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ، كما يدخل فيه كذلك كل جزاء تأديبي يصدر من السلطة الرئاسية ولو كان مما يجب طبقاً للقانون أن يصدر به قرار من المجالس التأديبية بعد سلوك إجراءات معينة ، والقول بغير هذا يسمح للسلطات الرئاسية بأن تتغول على ولاية المجالس التأديبية .

٣ - إذا كان القرار المطعون فيه في

خصوصاً وأن بينهم من هو دونه في المؤهل العلي - إنما هو خطأ في عملية الاختيار يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة ومن ثم فهو مخالف للقانون علاوة على ما فيه من سوء استعمال السلطة . ولكل ما تقدم يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الاختيار للترقية للدرجة الثانية للكفاية الممتازة بالقدر اللازم لترقيته .

(القضية رقم ٦٥٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٣

٨ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - قرار إداري . العبرة في التكييف القانوني له . بفحواه ومعناه .

ب - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار تأديبي . قصره على قرارات مجالس التأديب . تخصيص بلا مخصص . عمومية عبارة الفقرة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة . شمولها السلطة الرئاسية ومجلس التأديب بمعناه الخاص . تشمل القرارات الصادرة لغرض تأديبي كالجرائم الخولة لرئيس المصلحة .

ج - قرار إداري . قصد به إقصاء الموظف من منصبه الأول . هو بمثابة التعيين في وظيفة أخرى . كون الوظيفة الجديدة أدنى في مستواها ودرجتها . إلتوائه على جزاء تأديبي . منتهى . وجوب سدوره من هيئة تأديبية .

د - دعوى . طعن في قرار إداري معيب . تصحيح الوضع . تصحيح الدعوى غير ذات موضوع .

المبادئ القانونية

١ - العبرة في التكييف القانوني بفحوى القرار ومعناه لا بصفته ومبناه .

٢ - تخصيص القرارات التأديبية التي يدخل في اختصاص المحكمة طلب إلغائها بالقرارات الصادرة من مجالس التأديب بعد

(أولا) أن النذب موقوف بطبيعته وأن القرار المطعون فيه جاء صريحا في هذا المعنى وأنه بهذا الاعتبار يخرج عن اختصاص المحكمة إذ اختصاصها قد جاء على سبيل الحصر رهينا بأن يكون القرار المطلوب إلغاؤه من القرارات التي نصت عليها المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وليس القرار المذكور من بينها (والثاني) أن اختصاصها طبقا للفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون المذكور منوط بأن يكون القرار المطلوب إلغاؤه صادرا من سلطة تأديبية أي من مجلس تأديب بعد محاكمة تأديبية اتبعت فيها الإجراءات المقررة قانونا والقرار المطعون فيه ليس كذلك إذ صدر من سلطة رئاسية بغير سلوك تلك الطريق .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الأول فقد جاء بالمذكرة المقدمة من وزير الصحة العمومية إلى مجلس الوزراء في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ ، لما كان من أهم أهداف الحكومة مكافحة الجهل والفقر والمرض لرفع مستوى الشعب اجتماعيا وصحيا ، ولما كان قسط كبير من هذه المكافحة يقع على عاتق وزارة الصحة بسبب انتشار الأمراض المتوطنة كالأنكلستوما والبلهارسيا وما إليها بين سكان المملكة فقد سبق لهذه الوزارة أن فطنت إلى خطورة هذه الأمراض على صحة الشعب وأثرها في ضعف إنتاجه العام فأنشأت معهد ومستشفى فؤاد الأول للبلاد الجارة للتوفر على الأبحاث المتعلقة بهذه الأمراض واستنباط أحدث الوسائل لعلاجها وأخذ هذا المعهد يتقدم باضطراد على مر الزمن . ولما كان حضرة صاحب العزة الأستاذ الدكتور خليل عبد الخالق بك وكيل الوزارة لشئون الحجر الصحي عن تخصصوا في هذه الأبحاث

ضوء الظروف التي لا يسته إتما قصد به إبعاد المدعى عن منصبه السابق كوكيل لوزارة الصحة لشئون الحجر الصحي بعد إذ تفاقم الخلف بينه وبين موظفي تلك الوزارة وذلك بتوليته إدارة معهد ومستشفى فؤاد الأول للأمراض الحارة والتفرغ له فيكون ذلك بمثابة التعيين في وظيفة أخرى ، ولا جدال في أن هذه الوظيفة الجديدة عند صدور القرار المطعون فيه كانت أدنى في مستواها ودرجتها من تلك ، مما يجعل القرار المذكور منطويا على جزاء تأديبي مقنع بتنزيل المدعى في الوظيفة ، ومعيبا لصدوره من غير الهيئة التأديبية المختصة بتأديب كبار الموظفين الذنب هو منهم وبدون اتباع الإجراءات المقررة قانونا في هذا الخصوص .

٤ — إنه وإن كان القرار المطعون فيه حين صدر معيبا لصدوره من لا يملكه وبغير اتباع إجراءات التأديب المقررة قانونا إلا أنه بعد إذ رفعت الحكومة وظيفة مدير المعهد إلى وظيفة وكيل وزارة وصدر مرسوم بتعيين المدعى فيها فأصبحت بذلك وظيفته الجديدة متكافئة مع وظيفته السابقة ، تكون الدعوى والحالة هذه قد أصبحت غير ذات موضوع فيتعين القضاء بذلك .

المحكمة

١ ، عن الدفع بعدم الاختصاص :

من حيث إن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لوجهين

وظيفة جديدة غير وظيفته الأولى ؛ لما هو معلوم من أن العبرة في التكيف القانوني بفحوى القرار ومعناه لا بصفته ومبناه ، أما أن التعيين على هذا الوجه يتضمن تنزيلاً في الوظيفة وبالتالي يحمل في ثناياه جزاء تأديبيا مقنعا فهذا ماسيين عند بحث ذلك فيما يلي :

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الثاني ، فتخصيص القرارات التأديبية التي يدخل في اختصاص المحكمة طلب إلغائها بالقرارات الصادرة من مجالس التأديب بعد اتباع الإجراءات التأديبية المقررة في هذا الشأن هو تخصيص بلا غرض ذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة قد نصت على « القرارات النهائية للسلطات التأديبية » *Autorités disciplinaires* وهذه العبارة من العموم والاتساع بحيث تشمل كل قرار يكون تأديبيا في موضوعه سواء صدر من السلطة الرئاسية أو من مجلس تأديب بمعناه الخاص *Conseil disciplinaire* إذ السلطة الرئاسية هي في الأصل صاحبة الولاية إلى تأديب الموظفين ، إلا حيث يقيد القانون في هذا الشأن بإسناد تلك الولاية إلى مجالس التأديب الخاصة فلا تختص هذه عندئذ إلا بما أسنده إليها بالذات ومن ثم فيدخل في عموم معنى العبارة المشار إليها القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية لغرض تأديبي كإجراءات التي خول القانون رئيس المصلحة حق توقيعها على الموظف كالإنذار وقطع الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ، كما يدخل فيه كذلك كل جزاء تأديبي يصدر من السلطة الرئاسية ولو كان بما يجب طبقاً للقانون أن يصدر به قرار من المجالس التأديبية بعد سلوك إجراءات معينة ، والقول بغير هذا يسمح للسلطات

من زمن بعيد حتى عين أستاذاً لعلم الطفيليات بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول ، ما زال يؤدي هذا العمل بالجامعة بطريق الانتداب وقد سبق أن أسندت إليه هذه الوزارة أمر إدارة هذا المعهد . وبما أن الوزارة تعلق أهمية كبرى على أبحاث المعهد المذكور والتناطح المترتبة عليها لمصلحة الأهلين ترى ندب حضرة صاحب العزة الأستاذ الدكتور محمد خليل عبد الخالق بك لتولى شئون هذا المعهد والتفرغ لأعماله ، ووافق مجلس الوزراء على طلب وزير الصحة بجلسته المنعقدة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧ والتولية والتفرغ يتنافيان بداهة مع الندب الذي يحمل معنى إسناد عمل مؤقت إلى جانب العمل الأصلي دون الفصل بينهما ، وظروف هذا القرار وملاساته لا تدع أي مجال للشك في أنه قصد منه إبعاد المدعى عن منصبه كوكيل لوزارة الصحة لشئون الحجر الصحي بعد إذ تفاقم الخلاف بينه وبين موظفي الوزارة وأريد توليته هذه الوظيفة الجديدة وحدها مع التفرغ لها خصوصاً والمهمة التي أريد إسنادها إليه بحسب فحوى المذكرة التي قام عليها القرار هي مهمة واسعة المدى متشعبة الأطراف خطيرة الشأن ، لا يتأتى تحقيقها على الوجه الأكمل إلا بالتفرغ يؤكد ذلك أن المدعى كان مخولاً بمقتضى قرار وزير الصحة الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ سلطة الإشراف على شئون معهد فؤاد الأول وقسم البلهارسيا والانكلستوما وقسم الملاريا وذلك إلى جانب عمله الأصلي . وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن المقصود هو تولية المدعى هذا العمل الجديد والتفرغ له على أن يكون منبث الصلة بمنصبه السابق كوكيل وزارة لشئون الحجر الصحي ؛ فيكون القرار المطعون فيه والحالة هذه بمثابة تعيينه في

وفي الشكل فضلاً عن مخالفة القانون — وتدفع الحكومة للدعوى بأن الوظيفة التي تدب لها المدعى لا تعتبر أدنى من الوظيفة التي كان يشغلها ، ولو صح في الجدل أنها أدنى لما كان ذلك جزاء تأديبياً بل هو التشريع المصري من نصوص تبين مدارج الوظائف وأدم اشتغال الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ على النص على التنزيل من الوظيفة كجزاء خلافاً للذكرى الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ فليس للمدعى أن يتضرر من ذلك ما دامت درجته لم تنس .

ومن حيث إنه قد وضح مما سلف أن القرار المطعون فيه في ضوء الظروف التي لا يستلزم إتمام قصد به إبعاد المدعى عن منصبه السابق كوكيل لوزارة الصحة لشئون الحجر الصحي بعد إذ تفاقم الخاف بينه وبين موظفي تلك الوزارة وذلك بتوليته إدارة معهد ومستشفى فؤاد الأول للأمراض الجارية والتفرغ له فيكون ذلك بمثابة التعيين في وظيفة أخرى ، ولا جدال في أن هذه الوظيفة الجديدة عند صدور القرار المطعون فيه كانت أدنى في مستواها ودرجتها من تلك ، مما يجعل القرار المذكور منطوياً على جزاء تأديبي مقنع بتنزيل المدعى في الوظيفة ، ومعيناً لصدوره من غير الهيئة التأديبية المختصة بتأديب كبار الموظفين الذين هو منهم وبدون اتباع الإجراءات المقررة قانوناً في هذا الخصوص ، ولا اعتداد بما تحدى به الحكومة من أن التنزيل من الوظيفة لا يعتبر جزاء تأديبياً لأن التشريع الإداري المصري يحال من نصوص تبين مدارج الوظائف ولعدم اشتغال الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ على مثل هذا الجزاء ، إذ فضلاً عما في ذلك من جحافة

الرئاسية بأن تنفول على ولاية المجالس التأديبية وغنى عن البيان ما في ذلك من إهدار للنصوص القانونية المنظمة للمحاكمات التأديبية وما تتضمنه من ضمانات للموظفين والإفلات بذلك من رقابة محكمة القضاء الإداري ولا شك أن هذا أبعد ما يكون عن غرض الشارع الذي أفصح في المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاء مجلس الدولة عن أن مهمة محكمة القضاء الإداري الأساسية هي تأمين الموظفين على وظائفهم وبث روح الطمأنينة في نفوسهم حتى يقوموا بما يعهد به إليهم من شئون ويؤدوا لعمد لم من سلطان دون مراعاة لغير أحكام القانون فلا يتصرفون بها خوفاً من بطش أو توقياً من انتقام وأنه ليس من شك في أن تأمين الموظفين يقتضى شمولهم بالحماية في كل الصور والمناسبات التي يبقون فيها تحت سلطان الحكومة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بوجهه على غير أساس سليم من القانون متعيناً ورفضه .

بـ عن الموضوع :

ومن حيث إنه بين من مساق الوقائع على النحو السابق إرادته ، أن المدعى ينمى على القرار المطعون فيه أنه إذ يتضمن في الواقع إقصاءه عن وظيفة وكالة وزارة الصحة لشئون الحجر الصحي وتعيينه في وظيفة أدنى هي إدارة معهد ومستشفى فؤاد الأول وأمراض البلاد الحارة ، إنما ينطوي في الحق على جزاء تأديبي مقنع بتنزيل في الوظيفة ومن ثم يكون قد وقع باطلا لصدوره لغير ما جريرة تستوجبها ومن غير الهيئة التأديبية المختصة بتأديب كبار الموظفين وبدون اتباع الإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن فشابه بذلك عيب في الاختصاص

الجديدة متكافئة مع وظيفته السابقة ، تكون الدعوى والحالة هذه قد أصبحت غير ذات موضوع فيتعين القضاء بذلك مع إلزام الحكومة بالمصروفات الخاصة بهذا الطلب .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى طلب التعويض فلا ترى المحكمة محلا للحكم به ما دام المدعى ظل يصرف راتبه كوكيل وزارة فلم يلحقه أى ضرر مادي ، كما لم يثبت للمحكمة على وجه التحقيق لحوق أى ضرر أدبي به يكون حقيقيا وجديا حتى يسوغ القضاء بالتعويض لمثل هذا الوجه ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب مع إلزام المدعى بالمصروفات الخاصة . »

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد على السيد بك وكيل المجلس وحبشى ابراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وعبد الرحمن الجبري بك وسيد على الدمراوى بك المستشارين) .

٢٦٤

٨ يونه سنة ١٩٤٩

١ — ميعاد رفع الدعوى . متى يبدأ في السريان . من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن . تظلم رفقه إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . وقفه الميعاد .

ب — ميعاد رفع الدعوى . تظلم . القول بأن قرار القومسيون البلدى لا يمكن إلناؤه بعد التصديق عليه لعدم إمكان الرجوع فيه فلا يقف الميعاد . غير صحيح . التصديق هو المرحلة الختامية التي يصبح به القرار نهائيا . قبوله للرجوع فيه في الميعاد بالطريق القانونى . فوات الميعاد بالنسبة إلى البعض وعدم فواته بالنسبة إلى آخرين . يجعل ميعاد الطعن قائما بالنسبة إلى هؤلاء الآخرين .

المبادئ القانونية

١ — إن الميعاد يبدأ في السريان طبقا

للبداهة القانونية والطبيعة الأشياء ما دام مؤداه أن وظائف الدولة متساوية قانونا ولا تفاوت في مراتبها ، فإنه لا يطابق الواقع إذ ببيان الإدارة يقوم على تصميم هرمى اصطلاح على تسميته بالسلم الإدارى تتدرج فيه الوظائف بحسب أهميتها وهو لا يحتاج إلى نص تشريعى خاص يقرره بل هو قائم نلسة في ميزانية الدولة وفي شتى نواحي الأوضاع الإدارية ، كما تلس فيها كذلك أن لكل وظيفة من الوظائف ذوات الرواتب درجة مالية وهذا يفسر ما ورد في ذكرى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ من تمييز في الجزاءات التأديبية بين التزليل في الوظيفة والتزليل في الدرجة فقد يعين الموظف في وظيفة أقل من وظيفته السابقة دون تخفيض في درجته فيعتبر أنه جوزى تأديبيا بتخفيض في وظيفته دون تخفيض في درجته ، وإذا كان الأمر العالى الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ خلا من النص على التزليل في الوظيفة كجزاء تأديبي فليس مفاد هذا أنه ليس كذلك في حقيقة ولا يمكن أن يكون مؤداه أن السلطة الرئاسية في حل من توقيعه على الموظف بغير محاكمة تأديبية إذ هو تأديب في ذاته وما دام التأديب لا يكون إلا بواسطة الهيئة المختصة بذلك قانونا فلزم تقديم الموظف للمحاكمة أمامها إن كان ثمة ما يسوغه وهى التي توقع الجزاء عليه في الحدود القانونية سواء اشتملت على التزليل كعقوبة تأديبية أم لم تشتمل عليه .

« ومن حيث إنه وإن كان القرار المطعون فيه حين صدر معيبا لصدوره من لا يملكه وبغير اتباع إجراءات التأديب المقررة قانونا إلا أنه بعد إذ رفعت الحكومة وظيفة مدير المعهد إلى وظيفة وكيل وزارة وصدر مرسوم بتعيين المدعى فيها فأصبحت بذلك وظيفته

ب — جيش . ضابط . إحالته إلى الاستيداع .
مدة السنة . متى تبدأ .

المبادئ القانونية

١ — إن قوانين الجيش ولوائحه فرقت بين حالتين : الأولى إذا أحيل الضابط إلى الاستيداع لأسباب صحية وظل فيه مدة تزيد على سنة ثم أعيد إلى الخدمة العامة فإنه يرجع في أقدميته الأصلية — الثانية : إذا إذا أحيل إلى الاستيداع لأسباب أخرى وظل به مدة تزيد على سنة فإنه يتخذ في كشف الأقدمية مركزه الرقي الذي كان يشغله عند إحالته إلى الاستيداع ، مما مفاده أن الضابط الذي كان في الاستيداع لا يحتفظ بأقدميته الأصلية أكثر من سنة إلا إذا كانت إحالته إلى الاستيداع لأسباب صحية فقط .

٢ — إن مدة السنة التي يقضيها الضابط فعلا في الاستيداع يجب أن تحسب من يوم صدور القرار بإحالته إلى الاستيداع إلى يوم صدور القرار بإعادته إلى الخدمة إلا إذا نص في القرار على يوم معين تحسب منه الإحالة أو الإعادة إذ هما حالتان قانونيتان لا تنشئان في حق الضابط إلا بقرار إداري يصدر بهما .

المحكمة

١ ، عن الدفع بعدم قبول الدعوى :
من حيث إن مبنى هذا الدفع أن ثمة قراراتين أولهما صدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨

للمادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . ويقف هذا السريان في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية .

٣ — لا وجه للنعي على التظلم بأنه غير منتج في وقف سريان الميعاد لعدم إمكان إلغاء قرار القومسيون البلدي بعد التصديق عليه وبأنه أصبح غير قابل للرجوع فيه — لا وجه لذلك لأن هذا التصديق ليس من شأنه أن يجعل القرار غير قابل للرجوع فيه ممن يملكه وإنما هو المرحلة الختامية التي يصبح بها القرار نهائيا . وطلب الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري لا يكون إلا عن أمثال هذه القرارات ، على أن القرارات الصادرة من القومسيون البلدي حتى بعد — التصديق عليها من وزير الداخلية قابلة للرجوع فيها من ذلك المجلس البلدي الذي له حق سحبها في الميعاد وبالطريق القانوني . ولا يمكن اعتبار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر متصلا بأشخاص آخرين ما زال ميعاد الطعن قائما بالنسبة إليهم .
(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٥

٨ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — جيش . ضابط . إحالته إلى الاستيداع .
الفرقة بين الإحالة لأسباب صحية أو لأسباب أخرى .
عدم احتفاظه بالأقدمية الأصلية إذا أمضى بالاستيداع أكثر من سنة إلا إذا كان لأسباب صحية فقط .

قاضياً بإعادة المدعى إلى الخدمة اعتباراً من ٧ من مارس سنة ١٩٤٨ والآخر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ بتحديد أقدمية المدعى بالنسبة لزملائه . وأن القرارين مكلان أحدهما للآخر وقد قصر المدعى دعواه على طلب إلغاء القرار الثاني وحده وكان يجب أن تشمل القرارين معاً ولكن طلب إلغاء القرار الأول يتناقض مع مصلحة المدعى ولذا يتعين عدم قبول طلب الإلغاء .

« ومن حيث إن هذا الدفع يقوم على حجة داحضة لأنه وإن كان ثمة اتصال بين القرارين إلا أن لكل منهما كيانه وموضوعه ، فالأول خاص بإعادة المدعى إلى الخدمة ، والثاني بتحديد أقدميته بين زملائه عقب إعادته ولا يستوجب القانون صدورهما في وقت واحد وليست للمدعى مصلحة في الطعن في القرار الأول لأنه لم يمس أية حالة ذاتية له ، وإنما مصلحته قائمة في الطعن في القرار الأخير باعتبار أنه يمس أقدميته بين زملائه كما يقول ومن ثم يكون الدفع في غير محله واجبا رفضه .

« ب ، عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعى يقيم دعواه على أنه وقد طلب إعادته إلى الخدمة العاملة في غضون سنة من تاريخ إحالته إلى الاستيداع فإنه يكون محقاً في أن يرجع أقدميته الأصلية بين الضباط العاملين ويكون انترأخي في استجابته إلى طلبه غير ذي أثر في هذه الأقدمية .

« ومن حيث إن قوانين الجيش ولوائحه فرقت بين حالتين : الأولى إذا أحيل الضابط إلى الاستيداع لأسباب صحية وظل فيه مدة تزيد على سنة ثم أعيد إلى الخدمة العاملة فإنه يرجع في أقدميته الأصلية . والثانية إذا أحيل إلى

الاستيداع لأسباب أخرى وظل به مدة تزيد على سنة فإنه يتخذ في كشف الأقدمية مركزه الرقي إذا كان يشغله عند إحالته إلى الاستيداع ، بما مفاده أن الضابط الذي كان في الاستيداع لا يحتفظ بأقدميته الأصلية أكثر من سنة إلا إذا كانت إحالته إلى الاستيداع لأسباب صحية فقط .

« ومن حيث إن مدة السنة المشار إليها هي التي يقضيها الضابط فصلاً في الاستيداع وعلى هذا الاعتبار يجب أن تحسب من يوم صدور القرار بإحالته إلى الاستيداع إلى يوم صدور القرار بإعادته إلى الخدمة إلا إذا نص في القرار على يوم معين تحسب منه الإحالة أو الإعادة ، إذ هما حالتان قانونيتان لا تنشئان في حق الضابط إلا بقرار إداري يصدر بهما . وعلى مقتضى ذلك يكون المدعى قد قضى في الاستيداع مدة تزيد على سنة إذ أحيل إلى الاستيداع اعتباراً من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٧ تاريخ خلو طرفه وأعيد إلى الخدمة ابتداء من ٧ من مارس سنة ١٩٤٨ تاريخ تسلم عمله ، ولا عبرة بتاريخ تقديم طلب الإعادة إلى الخدمة مادام لا يتحتم إعادة الضابط بمجرد طلبه بل أمر ذلك متروك لتقدير الإدارة بحسب ظروف الخدمة ، على أن مسأيرة المدعى في هذا المنطق تقتضي حساب بدء السنة من تاريخ تقديم طلبه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وإحالته إلى الاستيداع فيكون إذ قدم طلبه النهائي بإعادته إلى الخدمة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قد قدمه بعد فوات السنة .

« ومن حيث تكون الدعوى من كافة وجوها على غير أساس سليم من القانون حقيقة بالرفض ، .

(القضية رقم ٥٨٤ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني

جاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . بعد لا في اختصاص المحكمة بما يجعله شاملا كذلك لطلبات إلغاء القرارات الصادرة بفصل الموظفين العموميين غير الدائمين ولا ريب في أن هذا القانون يسرى على الدعاوى القائمة التي لم يتم الفصل فيها إذ بعد أن صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ منشئا للناس حق الطعن قضائيا بالإلغاء في القرارات الإدارية بعد إذ لم يكن لهم مثل هذا الحق من قبل فإن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ في الخصوص المشار إليه آنفا لا يعدو أن يكون من قوانين ترتيب الاختصاص أو تغييره ومن الثابت فقها وقضاء أن مثل هذه القوانين ذات أثر واجب النفاذ فوراً *Effet immediat* وبهذه المشابة تسرى على الدعاوى القائمة باعتبارها لا تمس حقوقا مكتسبة أو حالات قانونية ذاتية ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس سليم من القانون واجبا رفضه .

(القضية رقم ٦٤٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٨

٩ يونيو سنة ١٩٤٩

أ — الاتحاد العام للدراسات التجارية . له شخصية معنوية . قسائمه مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية . رئيسه صاحب الصفة في تمثيله .

ب — وظيفة عمومية . ماهيتها . النتائج القانونية للترقية . التعيين فيها لا يكسب صاحبها حقاً شخصياً عليها . علاقة الموظف بالوظيفة هي رابطة قانونية

٢٦٦

٨ يونيو سنة ١٩٤٩

قرار إداري . سحبه . فوات ميعاد الستين يوما . حصائته من الإلغاء . قرار بسحب الترقية بعد فوات الميعاد . إلغاؤه .

المبدأ القانوني

إذا صدر القرار بسحب الترقية بعد إذ أصبح قرار الترقية حصينا من الإلغاء لفوات ميعاد الستين يوما عليه فإنه وإن كان هذا الميعاد قد نص عليه في قانون إنشاء مجلس الدولة في صدد ميعاد رفع الدعاوى بطلب إلغاء القرارات الإدارية ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحصانة التي يكتسبها بعد فواته تكون نافذة في حق الإدارة كما في حق الأفراد لوحدة العملة وهي وجوب استقرار الأوضاع القانونية الناتجة من القرارات الإدارية وللإسواء بين طرفي القرار في هذا الشأن — ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ سحبه قرار الترقية السابق بعد الميعاد قد جاء مخالفاً للقانون حقيقاً بالإلغاء .

(القضية رقم ٦١٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٧

٨ يونيو سنة ١٩٤٩

اختصاص محكمة القضاء الإداري . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . موظف عمومي غير دائم . قرار بفصله . اختصاص . سرعان القانون المذكور على الدعاوى القائمة . قوانين الاختصاص . لها أثر واجب النفاذ فوراً . لعدم مساسها بحقوق أو حالات قانونية ذاتية .

نظامية . حق السلطة التنفيذية في تعديل القوانين واللوائح الوظيفية في أي وقت . ليس للموظف حق مكتسب .

جـ — كادر سنة ١٩٣٩ . اعتباره شهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة معادلة لدبلوم مدرسة المعلمين الثانوية من حيث الدرجة والراتب ووضع حاملها في الدرجة السابعة الكتابية . لا يمنع مجلس الوزراء من وضع قواعد جديدة لتعديل المركز الوظيفي . التحدى بقاعدة المساواة . بمجالة .

المبادئ القانونية

١ — إن للاتحاد العام للدراسات التجارية شخصية معنوية ونقابة مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ورئيسه صاحب الصفة في تمثيله .

٢ — إن الوظيفة العمومية هي مركز قانوني عام وحالة موضوعية تنشأ وتنظم بمقتضى القوانين واللوائح الخاصة بها ويترتب على ذلك النتائج القانونية الآتية — أولا — إن التعيين في وظيفة معينة لا يكسب صاحبها حقا شخصيا على هذه الوظيفة بل يخضع عليه المركز القانوني العام الخاص بالوظيفة — وثانيا — إن علاقة الموظف بالوظيفة هي رابطة قانونية نظامية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها بشأن هذه الوظيفة — وثالثا — يجوز للسلطة التنفيذية بوصفها المهيمنة على إدارة المصالح العامة وعلى تنظيمها تعديل القوانين واللوائح الوظيفية في أي وقت طبقا لمقتضيات الظروف ولما تراه محققا للمصلحة العامة وحافظا لمصلحة الخزانة دون أن يكون

للموظف أي حق مكتسب قبلها .

٣ — إنه وإن كانت أحكام كادر سنة ١٩٣٩ قد اعتبرت شهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة معادلة لدبلوم مدرسة المعلمين الثانوية ولباقى الدبلومات والشهادات الأخرى التي يبتها المدعى في دعواه من حيث الدرجة والراتب فقد نصت في المادة الخامسة منه على تعيين حملة هذه الدبلومات والشهادات في وظائف الدرجة السابعة الكتابية إلا أن ذلك لا يمنع مجلس الوزراء الذي أصدر هذا الكادر من وضع قواعد جديدة لتعديل المركز الوظيفي لحملة بعض هذه الدبلومات والشهادات دون البعض الآخر وتصرفه في ذلك سليم ومطابق للقانون . أولا : لأن الأداة التشريعية في كلتا الحالتين واحدة وهي مجلس الوزراء . وثانيا : لأن مجلس الوزراء يصدر اللوائح الخاصة بالموظفين بطريق التفويض المعطى له بذكره سنة ١٩٠١ وباعتباره المهيمن على مصالح الدولة عملا بحكم المادة ٥٧ من الدستور . وثالثا : لأن لمجلس الوزراء الحق في الرجوع عن قاعدة التنازل المنصوص عليها في كادر سنة ١٩٣٩ بإنصاف بعض الدبلومات والشهادات المقول بتعادله دون البعض الآخر وذلك طبقا لما يراه محققا للمصلحة العامة التي يراها . ورابعا : ليس لهذا البعض الذي لم ينله الإنصاف أن يعترض على ذلك . أو أن يطلب إلزام مجلس

الوزراء بإصدار قرار بإنصافه ولا وجهه للتحدى في هذا الصدد بقاعدة المساواة بين ذوى المؤهلات المتماثلة في الدرجة والراتب وذلك لأن مجال تطبيق هذه القاعدة هو أن تكون المؤهلات الدراسية واحدة وأن تكون الوظيفة متحدة وهذا غير متوافر في حالتنا لأن شهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة تختلف عن دبلوم مدرسة المعلمين الثانوية وعن دبلوم دار العلوم والوظائف الفنية لحلة هذين الدبلوماسين تختلف عن الوظائف الخاصة بشهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن المدعى لا صفة له في المقاضاة باسم الاتحاد العام للدراسات التجارية لخريجي مدارس المحاسبة والتجارة المتوسطة وأنه لذلك يتعين عدم قبول الدعوى .

« ومن حيث إن الدعوى مرفوعة من المدعى عن نفسه وهو لا شك ذو صفة في رفعها باعتباره أحد خريجي مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة . ومن جهة أخرى فإن للاتحاد العام للدراسات التجارية شخصية معنوية ونقابة مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية وقد انعقدت الجمعية العمومية لهذا الاتحاد واختارته رئيساً فله هذه الصفة حق تمثيله ومن ثم يتعين رفض الدفع .

عن الموضوع :

« من حيث إن المدعى يبني دعواه على

قرار الرفض الضمني المستفاد من عدم إجابة السلطات الإدارية على التظلم المقدم منه بصفته بشأن ضرورة مساواة حملة شهادة التجارة المتوسطة حملة شهادة المعلمين الثانوية والمعلمات السنية من حيث الدرجة والراتب ومن فوات وقت يزيد على أربعة أشهر على التظلم بغير إجابة — ينحى على هذا القرار أنه خالف القاعدة القانونية التي تقضى بمساواة موظفي الحكومة من حملة الشهادات المتماثلة في الدرجة والراتب إذ رفض إعمال حكم هذه القاعدة في شأن الموظفين من حملة شهادات التجارة المتوسطة ويقول المدعى في بيان ذلك أن أحكام كادر سنة ١٩٣٩ قد اعتبرت شهادة التجارة المتوسطة معادلة لدبلوم دار المعلمين نظام قديم ولدبلوم مدرسة المعلمين الثانوية والشهادة العالمية من الأزهر الشريف من حيث الدرجة والراتب فنصت في المادة الخامسة منها على تعيين المرشحين من حملة هذه الشهادات والدبلومات في وظائف الدرجة الثامنة الكتابية إلا أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة في سنة ١٩٤٤ بشأن إنصاف الموظفين عموماً والصادرة في أول يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن إنصاف حملة دبلوم مدرسة المعلمين الثانوية قد ميزت حملة الشهادات والدبلومات المتقدمة على حملة شهادة التجارة المتوسطة فقضت بتعيينهم في الدرجة السادسة أو السابعة بشروط معينة وأغلقت إنصاف حملة شهادة التجارة المتوسطة فتظلم المدعى بصفته من ذلك طالباً مساواة حملة هذه الشهادات الأخيرة بحملة الشهادات والدبلومات الأخرى التي شملها الإنصاف بقرار مجلس الوزراء السالف الذكر فلم تجب السلطة الإدارية المختصة عن تظلمه ومضى على ذلك أكثر من أربعة أشهر عما يستفاد منه حكماً أنها لا توافق على هذا التظلم بل رفضته —

ويقول المدعى إن قرار الرفض الضمني الحكيم هذا قد جانب القاعدة القانونية المنوه عنها آنفا فيطلب إلغاؤه .

ومن حيث إن الوظيفة العمومية هي مركز قانوني عام وحالة موضوعية تنشأ وتنظم بمقتضى القوانين واللوائح الخاصة بها ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

أولاً : إن التعيين في وظيفة معينة لا يكسب صاحبها حقاً شخصياً على هذه الوظيفة بل يخضع عليه المركز القانوني العام الخاص بالوظيفة .
ثانياً : إن علاقة الموظف بالوظيفة هي رابطة قانونية نظامية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها بشأن هذه الوظيفة . وثالثاً : يجوز للسلطة التنفيذية بوصفها المهيمنة على إدارة المصالح العامة وعلى تنظيمها تعديل القوانين واللوائح الوظيفية في أى وقت طبقاً لمقتضيات الظروف ولما تراه محققاً للمصلحة العامة وحافظاً للمصلحة الخزانة دون أن يكون للموظف أى حق مكتسب قبلها .

ومن حيث إنه وإن كانت أحكام كادر سنة ١٩٣٩ قد اعتبرت شهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة معادلة لدبلوم مدرسة المعلمين الثانوية ولباقى الدبلومات والشهادات الأخرى التى بينها المدعى فى دعواه من حيث الدرجة والراتب قد نصت فى المادة الخامسة منه على تعيين حملة هذه الدبلومات والشهادات فى وظائف الدرجة السابعة الكتابية إلا أن ذلك لا يمنع مجلس الوزراء الذى أصدر هذا الكادر من وضع قواعد جديدة لتعديل المركز الوظيفي لحملة بعض هذه الدبلومات والشهادات دون البعض الآخر وتصرفه فى ذلك سليم ومطابق للقانون . أولاً :
لأن الأداة التشريعية فى كلتا الحالتين واحدة وهى مجلس الوزراء . وثانياً : لأن مجلس الوزراء

يصدر اللوائح الخاصة بالموظفين بطريق التفويض المعطى له بذكر سنة ١٩٠١ وباعتباره المهيمن على مصالح الدولة عملاً بحكم المادة ٥٧ من الدستور . وثالثاً : لأن لمجلس الوزراء الحق فى الرجوع عن قاعدة التنازل المنصوص عليها فى كادر سنة ١٩٣٩ بإنصاف حملة بعض الدبلومات والشهادات المقول بتعادلها دون البعض الآخر وذلك طبقاً لما يراه محققاً للمصلحة العامة التى يراها . ورابعاً : ليس لهذا البعض الذى لم ينله الإنصاف أن يعترض على ذلك أو أن يطلب إلزام مجلس الوزراء بإصدار قرار بإنصافه .

ومن حيث إنه لا وجه للتحدى فى هذا الصدد بقاعدة المساواة بين ذوى المؤهلات المتماثلة فى الدرجة والراتب ذلك أن مجال تطبيق هذه القاعدة هو أن تكون المؤهلات الدراسية واحدة وأن تكون الوظيفة متحدة . وهذا غير متوافر فى حالتنا لأن شهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة تختلف عن دبلوم مدرسة المعلمين الثانوية وعن دبلوم دارالعلوم والوظائف الفنية لحملة هذين الدبلومين تختلف عن الوظائف الخاصة بشهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .

ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن قرار الرفض الحكيم القاضى بعدم إنصاف الموظفين من حملة شهادة مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة أسوة بالموظفين من حملة دبلوم مدرسة المعلمين الثانوية وغيرهم لم يجانب القانون فى شيء . مما يتعين معه رفض دعوى المدعى بصفته .

(القضية رقم ٩٨ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد على راتب بك وحبيشى ابراهيم سمري بك ومحمد عفت بك وبدوى ابراهيم حودة بك وحسين أبو زيد بك المستشارين) .

٢٦٩

٩ يونيه سنة ١٩٤٩

١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . في دعاوى التعويض . كان مقصورا على الحالات المبينة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . توسيعه اختصاص المحكمة في هذا الشأن . شموله كل القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين متى كان الطعن بالإلغاء جائزا . سريانه على الدعاوى القائمة التي لم يقفل باب المرافعة فيها .

ب - قرار صادر من سلطة عليا . لا تملك سلطة دنيا تعديله بغير تفويض .

ج - تيسير . ترقية به . ليست حقا . جوازية للوزارة .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة قد قصرت اختصاص المحكمة في دعاوى التعويض من القرارات الإدارية على الحالات المبينة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون سالف الذكر وهي الخاصة بالمطالبة بالتعويض عن قرار تأديبي صادر بفصل موظف من وظيفته أو عن قرار صادر بفصله منها من غير الطريق التأديبي أو عن قرار إداري صادر في حق أحد من الأفراد فإن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ معدلا لأحكام القانون السابق والذي أصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ قد وسع اختصاص المحكمة في دعاوى التعويض وجعله شاملا لجميع

الدعاوى وكافة القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين متى كان الطعن فيها بالإلغاء جائزا ومنها قرارات الترقية والتعيين ولا شك أن هذا القانون باعتباراه من القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعوى الحالية عملا بالمبدأ القانوني المقرر في هذا الشأن من أن القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم إذا كان صدورها قبل قفل باب المرافعة فيها .

٢ - لا يجوز قانونا لاية وزارة تعطيل قرار صادر من مجلس الوزراء لأنه صاحب السلطة الإدارية العليا في البلاد - ولا يجوز لاية سلطة أخرى أدنى منه وبغير تفويض خاص بذلك أن تقف تنفيذ قراراته أو تعطلها .

٣ - الترقية بالتيسير ليست حقا للموظف وإنما هي أمر جوازي للوزارة لا تجبر عليه .

(القضية رقم ٢٣٧ سنة ١ في بالهيئة السابقة) .

٢٧٠

٩ يونيه سنة ١٩٤٩

تسليق . ترقية بالأقدمية المطلقة . تخفى لسابقة لفت نظر الموظف . عدم جوازه . لفت النظر ليس في عداد الجزاءات الإدارية التي تبرر الترك .

المبدأ القانوني

لا اعتداد بما تقوله الحكومة من تركها للبدعي في الترقية بالأقدمية المطلقة

اختصاصا وأدنى شأننا فإن هذه الفوارق جميعها تجعل الأمر الإداري الصادر بنقل الموظف إلى وظيفة أقل متطوياً على عقوبة من غير الطريق التأديبي الواجب اتباعه قانوناً مما يترتب عليه بطلانه لمخالفته للقانون .

(القضية رقم ٤٦٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٢

٩ يونيه سنة ١٩٤٩

ترقية . قرار الترقية . قرار إداري فردي . لا تملك جهة الإدارة الرجوع فيه إلا خلال الستين يوماً من تاريخ صدوره . فوات الميعاد . اكتساب القرار حصانة نهائية تعصمه من أي إلغاء .

المبدأ القانوني

قرار الترقية من القرارات الإدارية الفردية فلا تملك جهة الإدارة الرجوع فيه حتى لو صدر مخالفاً للقانون إلا خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره طبقاً لنص المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فإذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار الإداري حصانة نهائية تعصمه من أي إلغاء .

(القضية رقم ٥٠٣ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٣

٩ يونيه سنة ١٩٤٩

أ - ترخيص في بيع الخمر . بيع الخمر . رفض وزارة الداخلية تجديد الرخصة لمن اشترى الخمر . سلطتها في ذلك غير محدودة . شرطه .

ب - ترخيص في بيع الخمر . رفض الوزارة

طبقاً لقواعد التنسيق لسابقة لفت نظره إلى خطأ ارتكبه أثناء تأدية عمله ما دام لفت النظر لا يدخل في عداد الجزاءات الإدارية المنصوص عليها والتي قد تبرر تخطي الموظف في الترقية بالأقدمية .

(القضية رقم ٣٣١ سنة ٢ بالهيئة السابقة) .

٢٧١

٩ يونيه سنة ١٩٤٩

موظف . نقله من وظيفة مدير قسم القضايا البلدية إلى وظيفة رئيس القسم الإداري بالأقسام الصحية . اختلاف الوظائف درجة واختصاصاً . انطواء القرار على عقوبة من غير الطريق التأديبي . مخالفته للقانون . بطلانه .

المبدأ القانوني

إذا كان القرار المطعون فيه قد تضمن نقل المدعى من وظيفة مدير قسم قضايا البلدية إلى وظيفة رئيس القسم الإداري بالأقسام الصحية بها والوظيفتان مختلفتان في الدرجة المالية وفي النوع وفي الأهمية فالوظيفة الأولى في الدرجة الثالثة المالية والوظيفة الثانية في الدرجة الرابعة المالية كما تدل على ذلك ميزانية البلدية عن عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ المقدمة في ملف الدعوى ، والوظيفة الأولى فنية قضائية بينما الوظيفة الثانية وظيفة إدارية والوظائف الفنية القضائية تمتاز دائماً بعلو شأنها وسمو مركزها، والوظيفة الأولى لها من الأهمية ما يجعل شاغلها يشرف على جميع نواحي النشاط في البلدية بينما الوظيفة الثانية أضيق

ظروفهم فيما أعطاها المشرع من سلطان في
تصريف الشئون العامة فلا تعطى حقاً لأحد
من الناس ثم تحرم غيره منه متى كانت
ظروفهما متماثلة .

المحكمة

« من حيث إن المدعين أسسا دهما على
أن القرار الصادر من وزير الداخلية برفض
تجديد رخصة بيع الخمر لهما قد جاء مخالفاً
للقانون من ناحيتين : الأولى - إن قانون
المحلات العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لم يخول
وزير الداخلية حق سحب رخصة أى محل عمومي
إلا إذا ارتكب صاحبه مخالفة ، وحكم القضاء
بالغلق وسحب الرخصة . والثانية - إنه انطوى
على إساءة استعمال السلطة لأنه كان مرخصاً
لصاحبه السابق يوسف رومانو ببيع الخمر ،
وقد تنازل هذا الأخير عن الرخصة لماركو لينى
المدعى الثانى الذى أخطر محافظة القاهرة بذلك ،
فلم يعترض أحد على هذا التنازل ، بل قبلت
الوزارة رسم تجديد الرخصة ، وتركت أمرها
معلقاً مدة طويلة ، ثم فاجأت المدعين بالرفض
في أبريل سنة ١٩٤٨ دون سبب ظاهر بعد أن
كانا قد أعدا عدتهما لإدارة المحل كرقص كباريه
وتكبداً في سبيل ذلك مبالغ كبيرة ، ومع أن
الحى الكائن به محلهما حى أفرنجى مسموح فيه
بيع الخمر ، ويوجد فعلاً عدة محال مرخص
لهما فيه ذلك فضلاً عن أن الوزارة رخصت
أخيراً في بيع الخمر في بار سينما «ريفولى» الكائن
بشارع فؤاد الأول بالحى نفسه - وفي ذلك
إخلال بمبدأ المساواة المنصوص عليه في
الدستور .

« ومن حيث إن المادة الرابعة عشرة من

تجديد الرخصة مع عدم وجود سبب يلحق الطالب أو
موقع المحل . إساءة استعمال السلطة ومخالفة مبدأ
المساواة المقرر بالمادة ٣ من الدستور .

ج - جهة الإدارة . وجوب تسويتها في المعاملة
بين الناس إذا اتحدت ظروفهم .

المبادئ القانونية

١ - إن وزارة الداخلية إذ رفضت
تجديد رخصة بيع الخمر التى كانت ممنوحة
لن باع للمدعين المحل ، فسلطتها في ذلك
غير محدودة . بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١
فلا يعيها إلا إذا استخدمت في غير المصلحة
العامة ، إذ يكون لذلك مانعاه المدعيان على
القرار المطعون فيه من هذه الناحية غير
صائب ولا تأخذ به المحكمة .

٢ - إذا تبين للمحكمة أن المحل ملك
المدعين كان مرخصاً له في بيع الخمر من
قبل وأنه لم يكن هناك سبب لاحق بشخص
المدعين أو بموقع محلهما يدعو إلى عدم
الترخيص لهما في ذلك كما أنه يوجد بالحى
الكائن به الكثير من محال بيع الخمر ، لذلك
لا يكون هناك أدنى مبرر لرفض الوزارة
الترخيص لهما في ذلك خصوصاً وقد رخصت
في إدارة المرقص «الكباريه» وعلى هذا
يكون القرار الصادر برفض الترخيص لهما
مخالفاً لروح القانون مشوباً بإساءة استعمال
السلطة فضلاً عن مخالفته أيضاً لمبدأ المساواة
المقرر بالمادة الثالثة من الدستور .

٣ - من الواجب على السلطة الإدارية
أن تسوى في المعاملة بين الناس إذا اتحدت

سنة ١٩٤٧ وطلب اعتمادها باسمه وقد وافق على طلبه هذا مأمور قسم عابدين الكائن بدائرته المحل ورفعت حكمة إدارية البوليس بدورها الأمر إلى الوزارة فلم توافق على طلبه وأمهله ثلاثة شهور لتصرف ما عنده من خمر.

ومن حيث إنه لم يظهر من أوراق الملف سالف الذكر السبب في رفض طلبهما ولم تبين الوزارة سببا لذلك في مرافعاتها وبما أنه من الثابت أن الحى الكائن به محل المدعين حتى أفرنجى يباح فيه الخمر وبه عدة محلات مرخص لها في ذلك بل وفي نفس الشارع الكائن به محلها مدينة على الخريطة المقدمة من المدعين وقد بلغ عددها ستة وعشرين محلا بشارع فؤاد الأول وثلاثة عشر محلا بشارع سليمان باشا وعشرة محلات بشارع الملكة فريدة الكائن به محلها كما أنه قد تبين أيضا من الأوراق الخاصة بالطلب المقدم من مصطفى ومحمد جعفر للترخيص لها في بيع المشروبات الروحية في سينما ومطعم ريفولى بشارع فؤاد الأول رقم ٢٣ قسم الأزبكية المودعة من الحكومة أن وزارة الداخلية رخصت لها في ذلك بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وبما أن المشرع إذ جعل السلطة في منح رخصة بيع الخمر أو رفضها في يد وزير الداخلية لم يقصد من ذلك أن تكون هذه السلطة في يده مطلقة يتصرف فيها بلا ضابط أو غاية بل قصد من ذلك أن تكون في يد المسئول عن الأمن العام باعتبارها وسيلة من الوسائل التي يستعين بها في تحقيق غايته من ضبط الأمن والإدارة العامة كأن يتخير الأشخاص الذين يسمح لهم في ذلك من ذوى السلوك الحسن والسمعة الطيبة وكان يخصص أحياء معينة يباح فيها الخمر — فإن لم يكن القرار الإدارى الصادر في هذا الخصوص

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية بيع المشروبات الروحية أو الخمرة ما لم يحصل مستغلوها على رخصة خاصة من وزارة الداخلية ، ولا يجوز أن تعطى هذه الرخص للمحال العمومية في القرى — وهذه الرخصة شخصية لمستغل المحل المذكور اسمه فيها ، ولا تسرى إلا بالنسبة للمحل الذى أعطيت من أجله . ولوزير الداخلية الحق في منح هذه الرخصة أو رفضها أو تجديد مدتها أو تقييدها بأى شرط يراه لازما .

ومن حيث إنه قد استبان من الوقائع المتقدمة أن المدعين لم يمنحوا رخصة بيع الخمر لإصالة ، وكل ما تم في شأنهما أن وزارة الداخلية رفضت تجديد رخصة بيع الخمر التي كانت ممنوحة لمن باعها المحل ، وسلطة الوزارة في ذلك غير محدودة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فلا يعيبها إلا إذا استخدمت في غير المصلحة العامة ، إذ يكون لذلك ما نعه المدعيان على القرار المطعون فيه من هذه الناحية غير صائب ولا تأخذ به المحكمة .

ومن حيث إنه وإن كان القرار الصادر برفض الترخيص للمدعين في بيع الخمر بمحلها قد صدر في حدود السلطة المخولة لوزير الداخلية بمقتضى القانون إلا أن ذلك لا يمنع من البحث في الظروف والملايسات التي أحاطت بهذا القرار لمعرفة ما إذا كان مشوبا بإساءة استعمال السلطة أم لا وبما أنه قد ظهر من مراجعة الملف الخاص بالكازينو أن الخواجه اسحق يوسف رومانو كان مرخصا له في بيع الخمر بالكازينو برخصة رقم ٩١٣ ثم تنازل عنها للمدعى الثانى في يوليو سنة ١٩٤٧ الذى أخطر محافظة القاهرة بهذا التنازل في ١٠ من سبتمبر

« ومن حيث إنه عن مقدار التعويض فإن المحكمة تقدره بمبلغ مأتى جنيه مراعية في ذلك أن الإدارة تراخت في البت في الترخيص لها مدة جاوزت الوقت المناسب لذلك كما أن المدعين قد تعجلا في إعداد محلهما قبل الحصول على الرخصة اللازمة لإدارته » .

(القضية رقم ٥٠٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٤

١٥ يونيه سنة ١٩٤٩

١ - (١) تنسيق . مصلحة اعتبرت وحدة . واحدة في حدود أغراض التنسيق . وجوب مراعاة ذلك عند إجراء الترقية إلى الدرجات المنسقة . اعتبار كشف الأقدمية العام للمصلحة .

ب - تنسيق . المادة الأولى من قواعده . إجازتها توزيع الدرجات على مختلف الأقسام والمصالح . وجوب قيام التوزيع على أساس تقسيم إدارى قائم ويصدر بالتوزيع القرعى قرار من الوزير المختص على مقتضى النسب العددية لموظفى كل قسم أو قلم .

ج - تنسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة . حق وليست مشقة . إخضاعها في جميع عناصرها لرقابة المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - إذا ظهر للمحكمة من جداول التنسيق أن مصلحة الإحصاء اعتبرت وحدة واحدة في حدود أغراض التنسيق وجبت مراعاة ذلك عند إجراء الترقية إلى الدرجات المنسقة موضوع النزاع واعتبار كشف الأقدمية العام الذى ينتظم موظفى المصلحة جميعا .

(١) يمثل هذه المبادئ حكمت هذه الدائرة في القضية رقم ١١٦ لسنة ٢ القضائية بالجلسة ذاتها .

يهدف لتحقيق هذه الغاية التى قصدتها المشرع فإنه يكون مخالفاً لروح القانون ومشوباً بإساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث إنه وقد تبين للمحكمة أن المحل ملك المدعين كان مرخصاً له في بيع الخمر من قبل وأنه لم يكن هناك سبب لاصق بشخص المدعين أو بموقع محلهما يدعو إلى عدم الترخيص لها في ذلك كما أنه يوجد بالحى الكائن به الكثير من محال بيع الخمر لذلك لا يكون هناك أدنى مبرر لرفض الوزارة الترخيص لها في ذلك خصوصاً وقد رخصت في إدارة المرقص « الكبارية » ومع هذا يكون القرار الصادر برفض الترخيص لها مخالفاً لروح القانون مشوباً بإساءة استعمال السلطة فضلاً عن مخالفته أيضاً لمبدأ المساواة المقرر بالمادة الثالثة من الدستور والى نصت على أن المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين - وبمقتضى ذلك أنه من الواجب على السلطة الإدارية أن تسوى في المعاملة بين الناس إذا اتحدت ظروفهم فيما أعطاهما المشرع من سلطان في تصريف الشئون العامة فلا تعطى حقاً لأحد من الناس ثم تحرم غيره منه متى كانت ظروفهما متماثلة - وقد ثبت أنها أباحت لمطعم ريفولى بيع المشروبات الروحية في الوقت الذى رفضت فيه طلب المدعين مع أن ظروفهما واحدة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون المدعيان على حق في المطالبة بالتعويض عن القرار الصادر برفض الترخيص لها لصدوره معيلاً لإساءة استعمال السلطة .

٢ - لأن كانت المادة الأولى من قواعد التنسيق أجازت توزيع الدرجات على مختلف أقسام الوزارات والمصالح إلا أنها قرنت ذلك بحسب مفهوم المادة وطبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، بأن يكون التوزيع على أساس تقسيم إداري قائم ويصدر بالتوزيع الفرعي به قرار من الوزير المختص وعلى مقتضى النسب العددية لموظفي كل قسم أو قلم .

٣ - يستقر قضاء هذه المحكمة على أن الترقية تنسيقا على أساس الأقدمية المطلقة في حدود النسبة المقررة لذلك هي حق للموظف لا مجرد منحة فتخضع لرقابة المحكمة في جميع عناصرها بما في ذلك مبرر الترك لعدم الصلاحية .

(القضية رقم ١١٥ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد علي السيد بك وكيل المجلس ومحمود صابر العقاري بك وحبشي ابراهيم سمري بك وعبد المجيد التهامي بك وسيد علي الدمهاري بك المستشارين) .

٢٧٥

١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

مفسيون . قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤ . قصده إلى إسعاف قدامى الموظفين . متى توافرت الشروط المطلوبة . عدم قصره على المنسوين .

المبدأ القانوني

لا اعتداد بما يتحدى به من أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من يناير سنة

١٩٤٤ لا يسمح إلا بترقية من كان منسأ أي رقي على هذا الأساس لا اعتداد بهذه الحجة اللفظية ، إذ القرار بحسب روحه وأهدافه إنما يقصد إلى إسعاف قدامى الموظفين من توافرت فيهم الشروط المطلوبة وإنما ورد ذكر من رقوا كمنسوين من قبيل حكم الأغلبية دون أن يكون القصد قصر الترقية عليهم ما دامت تتوافر في غيرهم الشروط ذاتها .

(القضية رقم ١٣١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٧٦

١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار بالنقل أو التذب . عدم اختصاص . شرطه . ألا يستر قرارا مقنعا مما تختص به المحكمة .

المبدأ القانوني

إن قرارات النقل أو التذب ليست من القرارات التي تدخل في اختصاص المحكمة بحسب التحديد الوارد في قانون إنشاء مجلس الدولة ما دامت لا تحمل في طياتها قرارات أخرى مقنعة مما تختص المحكمة أصلا بنظره كال تعيين في وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في طبيعتها أو في شروط التعيين فيها أو كجزاء تأديبي إذ المعول عليه عندئذ هو القرار الحقيقي لا الظاهري .

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٧

١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - تظلم إدارى . فى ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . وقفه ميعاد الطعن إلى أن يصدر قرار إدارى صريح فى موضوع التظلم ويعلن به المدعى .

ب - موظف . مجلس مديرية أو بهيئة تعليمية أخرى . قرار مجلس الوزراء فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . خاص بتسوية حالة هؤلاء الموظفين . قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . خاص بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية . هذا القرار ليس مفسرا للقرار السابق . لكل منهما مجاله .

ج - قرار إدارى . تطبيقه على حالات عديدة . لا يعد قرارا عاما . عدم جواز سحبه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

المبادئ القانونية

١ - من شأن التظلم طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ أن يقف الميعاد إلى أن يصدر قرار صريح فى موضوع التظلم المذكور ويعلن به المدعى حتى يبدأ سريان الميعاد فى حقه .

٢ - إن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ هو قرار خاص بتسوية حالات موظفى مدارس مجالس المديرىات والهيئات التعليمية المختلفة بينها القرار الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ متعلق بحساب مدد الخدمة السابقة فى الأقدمية وفى تحديد الراتب وذلك بعد وقف قرار مجلس الوزراء الصادر فى هذا الشأن فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وقد نص

فى القرار المذكور صراحة على استمرار العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ مما يقطع بأن القرار الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ ليس مفسرا للقرار الأخير إذ لكل منهما مجاله فى التطبيق ومن ثم لا يجوز الاحتجاج بأن له أثرا رجعيا .

٣ - إذا تمت تسوية حالة المدعى بقرار صدر فى ٦ من يوليو سنة ١٩٤٦ فما كان يجوز سحبه بالقرار المطعون فيه فى ٢١ من يناير سنة ١٩٤٨ بعد إذ انقضى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة ولا وجه للتحدى فى هذا الشأن بأن القرار المطعون فيه هو قرار تنظيمى عام يجوز سحبه فى أى وقت . إذ لم يتضمن إنشاء أية قاعدة تنظيمية عامة وإنما هو تطبيق لقرارات عامة سابقة فى حالات فردية وغاية الأمر أنها عديدة ولكن كثرتها لا تغير من طبيعة القرار المذكور .

(القضية رقم ٤٤٦ هـ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٨

١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

ترقية . رجال التعليم . قرار وزير المعارف فى ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ . المؤهلات العلمية ليست الأساس الوحيد للترقية - وجوب الاستناد كذلك إلى تقديرات التسلق وإلى الأقدمية وإلى درجة النجاح فى الدراسات العليا مع تمييز من لهم إنتاج قيم .

المبدأ القانوني

المؤهلات العلمية ليست الأساس الوحيد للترقية طبقاً لقرار وزير المعارف الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ في شأن القواعد التي تتبع في تعيينات رجال التعليم وترقياتهم، بل يجب أن تستند كذلك إلى تقديرات التفتيش وهي المقياس العملي للكفاية وإلى الأقدمية وإلى درجة النجاح في الدراسات العليا مع تمييز من لهم إنتاج علمي قيم.

(القضية رقم ٦٦٩ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٩

١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - ترقية . درجات عادية استحدثت لتحسين حال رجال الكادر الفني المتوسط . ترخص الجهة الإدارية في اختيار من يرقون إليها . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة (١) .
ب - ترقية . وضع الوزارة قاعدة لها . التزامها لها . لا تترتب عليها . شرطه . الاضطراب وعدم مخالفة القاعدة في حالات فردية .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدرجات التي تمت الترقية إليها بالقرار المطعون فيه هي درجات عادية استحدثت لتحسين حال رجال الكادر الفني المتوسط ولا شأن لها بالتنسيق وأحكامه - فهذه المثابة تترخص الإدارة في اختيار من يرقون إليها بحسب ما تلمسه

(١) يمثل هذين المبدأين حكمت هذه الدائرة في القضيتين رقمي ٧٦، ١٣٦ لسنة ٣ القضائية بالجلسة ذاتها .

فيهم من كفاية وما يتجمع لديها في ماضيهم من عناصر تساعد على الحكم في ذلك ، وتقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه إذا ما خلا من مخالفة للقانون ولم يقرن بإساءة استعمال السلطة .

٢ - إذا رأت الوزارة وضع قاعدة التزمها في الترقية إذ جعلتها مقصورة على من بلغت درجة كفايته في العمل من واقع تقاريره السرية ٩٠٪ فأكثر فلا تترتب على الإدارة في ذلك ما دامت اطردت في تطبيقها ولم تخالفها في حالات فردية وهي تحقق ولا شك المصلحة العامة .

(القضية رقم ٦٧٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٠

١٥ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - ترقية . درجات عادية . عدم سريان أحكام التنسيق عليها .
ب - ترقية . تقدير الجدارة لها . استقلال الإدارة به . لا معقب عليها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يرق دليل على أن الدرجات قد انشئت تمة للتنسيق بل أدرجت في الميزانية كدرجات عادية فلا يجوز والحالة هذه سريان أحكام التنسيق عليها .

٢ - تقدير الجدارة للترقية أمر مستقل به الإدارة بلا معقب عليها ما دام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة .

(القضية رقم ٦١ سنة ٣ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨١

١٦ يونيه سنة ١٩٤٩

١ - موظف فني . بقسم قضايا الحكومة . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ للمنظم لأقلام القضايا . مشابهة بين مرطفي قلم القضايا وبين رجال النيابة من حيث المرتبة والمرتبة . جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء . سريانه على الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة .

ب - قواعد الإنصاف . لإنصاف الموظفين الخاضعين للكادر العام . علته . حرمانهم من علاواتهم . عدم توافرها بالنسبة إلى أصحاب الكادرات الخاصة . قرار مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

ج - قانون . لا يعدل إلا بقانون . قرار مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . لا تأثير له على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ .

المبادئ القانونية

١ - لا نزاع في أن الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة من أصحاب الكادرات الخاصة ذلك لأنهم على أثر صدور قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الذي حدد درجات ومراتب خاصة برجال القضاء وأعضاء النيابة ، بأذرت إدارة قضايا الحكومة بتقديم مذكرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٣ طالبة مساواة الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة بمحضرات أعضاء النيابة حسبما جاء بقانون استقلال القضاء وذلك بحكم المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المنظم لأقلام القضايا التي شابهت بين زملائهم الفنيين وبين رجال النيابة الوطنية من حيث المرتبة والمرتبة - فوافق مجلس

الوزراء على ذلك في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ - وبذلك أصبحت القواعد الواردة بجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء سارية على الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة فاستفاد منه من سمحت حالتهم بذلك .

٢ - إن مجلس الوزراء لم يقصد حتماً إلا إنصاف الموظفين الخاضعين للكادر العام وهم الذين نحرّموا من علاواتهم المذكورة في هذا الكادر وهذا الحرمان هو علة منحهم العلاوة التي قررها مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ - هذه العلة غير موجودة بالنسبة إلى أصحاب الكادرات الخاصة إذ كفلت لهم علاواتهم العادية في مواعيدها ، وبما أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً لذلك يتعين تفسير المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على هدى هذه القاعدة فيها وحدها يكون التعيين السليم الذي يستقيم مع قصد الشارع وعلى هذا الأساس يتعين صرف عبارة «الذين انتفعوا بتحسين في رواتبهم» إلى الموظفين الذين طبقت عليهم قواعد الإنصاف فقط لأنهم لم يخرجوا في الواقع عن كونهم من الطوائف الخاضعة للكادر العام والمحرومة من العلاوات الدورية المقررة بذلك الكادر لذلك كان واجباً النص عليهم أسوة بزملائهم بشرط واحد وهو ألا يكونوا قد استفادوا بتحسين ما هيأتهم

ألا تمنح العلاوة المتقدمة للموظفين والمستخدمين الذين انتفعوا بتحسين في ما هيئاتهم نتيجة لتطبيق قواعد الإنصاف أو الكادرات الخاصة ولا للموظفين الدائمين بوظائف ذات مربوط ثابت .

د ومن حيث إن الثابت من ملف خدمة المدعي أنه كان من الموظفين الفنيين بأقلام قضايا الحكومة ورقى في ٣١ من مارس سنة ١٩٣٩ إلى وظيفة نائب أول ومنح علاوة الترقية اعتباراً من أول إبريل سنة ١٩٣٩ فبلغ راتبه ٨٥ جنهاً شهرياً وهو نهاية مربوط درجة وظيفته المذكورة بحسب كادر سنة ١٩٣٩ وظل بمرتبته هذا إلى أن أحيل على المعاش في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

د ومن حيث إنه لا نزاع في أن الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة من أصحاب الكادرات الخاصة ، ذلك لأنهم على أثر صدور قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الذي حدد درجات ومراتب خاصة برجال القضاء وأعضاء النيابة ، بادرت إدارة قضايا الحكومة بتقديم مذكرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٣ طالبة مساواة الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة بمحضرات أعضاء النيابة حسبما جاء بقانون استقلال القضاء وذلك بحكم المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المنظم لأقلام القضايا التي شابهت بين زملائهم الفنيين وبين رجال النيابة الوطنية من حيث المرتبة والمرتب — فوافق مجلس الوزراء على ذلك في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ وبذلك أصبحت القواعد الواردة بمجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء سارية على الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة فاستفاد منه من

من تطبيق قواعد الإنصاف عليهم ، وإذا يكفي الاكتفاء في شأنهم في بحث الحالة ، ما أفادوا من تلك القواعد ، أما أصحاب الكادرات الخاصة فهم في غنى عن كل ذلك ويجب إخراجهم جملة من طوائف الموظفين الذين ينطبق عليهم قرار مجلس الوزراء بشأن العلاوة محل النزاع سواء انتفعوا بزيادة مرتبتهم نتيجة لتطبيق الكادر الخاص عليهم أم لم ينتفعوا .

٣ — من المبادئ المقررة أن القانون لا يعدل إلا بقانون مثله — لذلك يكون قرار مجلس الوزراء سالف الذكر عديم الأثر على القانون المذكور ولا يصح للمدعي التمسك بقواعده المخيرة لقواعد ذلك القانون .

المحكمة

د من حيث إن المدعى يستند في مطالبته بالعلاوة على الكتاب الدوري الصادر من وزارة المالية بتاريخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٤٧ تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بالملف رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ مؤقت ١٢ بأن تمنح علاوة من أول مايو سنة ١٩٤٦ لكل موظف قضى ثلاث سنوات أو أكثر من تاريخ آخر علاوة عادية منحتها ، بغير علاوة حتى ولو كانت تعادل أو تتجاوز نهاية ربط الدرجة .

د ومن حيث إن المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء والتي تماثلها المادة الخامسة من الكتاب الدوري سالف الذكر قد نصت على

أن الذى حدا بالحكومة إلى تقريرها هو رعاية حال الموظفين بالإسراع فى التخفيف عنهم بمنحهم علاوة عامة تحقيقا لما استقر عليه رأى لجنة الكادر من ضرورة منح الموظفين عامة علاواتهم بصفة دورية لأن فى ذلك مسايرة لالتزاماتهم المتزايدة وذلك لأنه على إثر صدور كادر سنة ١٩٣١ أوقف العمل بمبدأ منح العلاوات الدورية بصفة عامة للموظفين فيما عدا موظفى الدرجة الثامنة الفنية والكتاتية الذين تقل مرتباتهم عن ثمانية جنيهات ، فصارت تمنح لهم بقرارات خاصة من مجلس الوزراء وبشروط مغايرة عن شروط الكادر العام ، فقد حرم الموظفون والمستخدمون من أول علاوة اعتيادية استحقوها منذ أول إبريل سنة ١٩٣١ طبقا لأحكام كادر سنة ١٩٣١ ثم منحوا فى سنة ١٩٣٤ بعد فترة الحرمان المذكورة علاوة اعتيادية بصفة اسمية من سنة ١٩٣٣ وفعلية من سنة ١٩٣٤ وسميت بالعلاوة الوحيدة ، ثم علاوة اعتيادية أخرى بمقتضى كادر سنة ١٩٣٩ لمن قضوا من تاريخ العلاوة الوحيدة ست سنوات وسميت بالعلاوة الحتمية الأولى ، ثم العلاوة الحتمية الثانية بقرار من مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ آخر علاوة حتمية أولى منحها الموظف بصفة فعلية ، ثم العلاوة الأخيرة محل النزاع التى أريد بها التخفيف عن طوائف الموظفين الخاضعين للكادر العام الذين حرروا من علاواتهم الدورية والتى يستحقونها كل سنتين طبقا لقواعد ذلك الكادر منذ سنة ١٩٣١ حتى سنة ١٩٤٦. فلم يمنحوا فى خلال هذه المدة الطويلة غير الثلاث العلاوات السالف ذكرها ، أما أصحاب الكادرات الخاصة من الموظفين كرجال القضاء والنيابة وأقلام قضايا الحكومة من أصحاب

سمحت حالتهم بذلك — أما المدعى فلم يزد مرتبه شيئا لأنه كان قد بلغ أقصى مربوط درجته .

« ومن حيث إنه يتعين البحث فيما إذا كان للمدعى بالرغم من أنه أصبح معدوداً من أصحاب الكادرات الخاصة عملاً بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر أن يستفيد من العلاوة التى قررها المجلس المذكور فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث إن المدعى تمسك باستحقاقه للعلاوة المتقدمة لأن حرمان أصحاب الكادرات الخاصة منها مشروط بانتفاعهم بتحسين ما هيئاتهم نتيجة لتطبيق الكادر الخاص عليهم وهو لم ينتفع من تطبيق كادر القضاء عليه بشئ. وظل راتبه كما هو حتى إحالته على المعاش ، بينما تنكر عليه الحكومة استحقاقه لها ، ويقول إن شرط الانتفاع بتحسين الماهية المنصوص عليه بالمادة الرابعة من كتاب المالية سالف الذكر قاصر فقط على من طبقت عليهم قواعد الانصاف ، أما أصحاب الكادرات الخاصة فإنهم يحرمون من العلاوة سواء انتفعوا أم لم ينتفعوا منها فى تحسين حالتهم .

« ومن حيث إن السبب فى هذا النزاع يقتضى البحث فى مدلول عبارة (الذين انتفعوا بتحسين ما هيئاتهم) الواردة بالمادة الرابعة سالف الذكر وهل تنصرف على أولئك الذين طبقت عليهم قواعد الانصاف فقط أم إلى غيرهم من الموظفين أصحاب الكادرات الخاصة أيضا وهذا يقتضى البحث فى أسباب تقرير العلاوة محل النزاع والغاية منها .

« ومن حيث إنه يؤخذ من المذكرة التى وافق عليها مجلس الوزراء بشأن العلاوة المتقدمة

الكادرات الخاصة وغيرهم فؤلاء قرر القانون بالنسبة لهم قواعد خاصة تقضى بمنح العلاوات بصفة دورية يمنحونها بمقتضى أحكام الكادر الخاص بهم بمجرد مرور الفترات لاستحقاقها دون حاجة الى صدور قرار خاص بذلك من مجلس الوزراء كما هو الحال حتى الآن بالنسبة لسائر الموظفين .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن مجلس الوزراء لم يقصد حتماً إلا إنصاف الموظفين الخاضعين للكادر العام وهم الذين حرّموا من علاواتهم المذكورة في هذا الكادر ، وهذا الحرمان هو علة منحهم العلاوة محل النزاع — هذه العلة غير موجودة بالنسبة لأصحاب الكادرات الخاصة ، إذ كفلت لهم علاواتهم العادية في مواعيدها كما تقدم ، وبما أن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً لذلك يتعين تفسير المادة الرابعة سالفه الذكر على هدى هذه القاعدة فيها وحدها يكون التعيين السليم الذى يستقيم مع قصد الشارع وعلى هذا الأساس يتعين صرف عبارة « الذين انتفعوا بتحسين في رواتبهم » إلى الموظفين الذين طبقت عليهم قواعد الإنصاف فقط لأنهم لم يخرجوا في الواقع عن كونهم من الطوائف الخاضعة للكادر العام والمحرومة من العلاوات الدورية المقررة بذلك الكادر لذلك كان واجباً النص عليهم أسوة بزملائهم بشرط واحد وهو ألا يكونوا قد استفادوا بتحسين ما هيأتهم من تطبيق قواعد الإنصاف عليهم ، إذ يكفي الاكتفاء في شأنهم في بحث الحالة بما أفادوه من تلك القواعد ،

أما أصحاب الكادرات الخاصة فهم في غنى عن كل ذلك ويجب إخراجهم جملة من طوائف الموظفين الذين ينطبق عليهم قرار مجلس الوزراء بشأن العلاوة محل النزاع سواء انتفعوا بزيادة مرتباتهم نتيجة لتطبيق الكادر الخاص عليهم أم لم ينتفعوا .

« ومن حيث إنه علاوة على ما تقدم فإنه ما دام أن حالة المدعى تحكمها قواعد الكادر الخاص برجال القضاء المقررة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ومنها قاعدة عدم مجاوزة الموظف نهاية ربط درجته في حين أن مجلس الوزراء أجاز مجاوزة ذلك الربط بقراره في شأن العلاوة محل النزاع ويعتبرها تعديلاً للقاعدة الواردة بقانون استقلال القضاء .

« ومن حيث إنه من المبادئ المقررة أن القانون لا يعدل إلا بقانون مثله — لذلك يكون قرار مجلس الوزراء سالف الذكر عديم الأثر على القانون سالف الذكر ولا يصح للمدعى التمسك بقواعده المغايرة لقواعد القانون المذكور .

« ومن حيث إن المدعى وقد بلغ أقصى مربوط درجته لم يعد مستحقاً لآية علاوة طبقاً لقواعد كادر القضاء .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون المدعى غير محق في دعواه ويتعين لذلك رفضها .

(القضية رقم ٣١٧ سنة ١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد على راتب بك ومحمد عفت بك وبدوى ابراهيم حموده بك المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٢٨٢

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . استقلال قاضي الموضوع بتقديرها . وجوب قيام أسباب سائغة كافية لحمله .

المبدأ القانوني

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد على أساس التقدير - والتقدير متروك لقاضي الموضوع يباشره بكافة الطرق التي تمكنه من الكشف على حقيقة أرباح الممول ، دون أن يتقيد في هذا الشأن بطريق دون آخر - ولا يرد اعتراض على تقديره مادام مقاما على أسباب سائغة وكافية لحمله ، وقد كان المظهر الخارجي لمحال الطاعن وصقعهما عنصراً من عناصر شتى أدخلها الحكم في اعتباره وبني عليها تقديره أرباح الطاعن .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن بني على سببين ، حاصل أولهما قصور الحكم في التسيب إذ جاء خالياً من الرد على الأسباب التي أقام عليها الطاعن استئنافه ، وتمسك بها في مذكرته الختامية وبينها في تقرير الطعن ، وهي خاصة بطريقة احتساب أيام العمل في السنة ، وساعات العمل

التي يعمل فيها كل عامل ونسبة الربح الاجمالي الذي يصيبه الطاعن من محاله .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن (الحكم المستأنف قد تولى بحث الاعتراضات التي أبدتها المستأنف على تقدير اللجنة ورد عليها في أسبابه بما لا يحتاج إلى مزيد ، وأن الأسباب التي ارتكن عليها المستأنف في استئنافه لا تخرج عن تلك الاعتراضات التي أبدتها أمام محكمة أول درجة ، وأنه لذلك يؤيد الحكم المستأنف لأسبابه) ولما كان يبين من مطالعة حكم محكمة أول درجة أنه رد على بعض مطاعن الطاعن بما فيه الكفاية ، وأحال في الرد على بعضها الآخر على ما جاء بخصوصه في قرار لجنة التقدير مقرر أن الطاعن لم يقدم ما ينقضه ، وكان الطاعن لم يقدم الى هذه المحكمة صورة رسمية من قرار لجنة التقدير ليستدل بها على القصور في هذا الخصوص فإن هذا السبب يكون مجرداً من الدليل .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ أخذ في تقدير أرباح الطاعن بالمظهر الخارجي لمحاله ، مع أنه يلزم قانوناً أن يكون أساس تقدير الضريبة ما يربحه الممول فعلاً ، لا ما يفترض أنه يربحه تأسيساً على المظهر الخارجي لمحله ، وذلك سواء أكان يمسك دفاتر منتظمة أم كانت دفاتر غير منتظمة أم كان لا يمسك دفاتر على الإطلاق .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن

إرادة المتصرف وقت التعاقد ومتى كانت الإرادة منعدمة فإن التصرف يقع باطلا سواء أكان حجر على المعتوه أم لم يحجر عليه — وأما المادة ١١٤ من القانون المدني الجديد فقد سنت حكماً جديداً لم يكن مقرراً في القانون الذي كان معمولاً به وقت حصول التصرف إذ أوجبت لبطلان التصرف السابق على تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها (١).

المحكمة

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب، وينبغي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم مخالفة للقانون، إذ قضى بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حالة العته ونفيها في حين أن هذه الحالة لا تقبل فيها البينة إذ هي تدرك بالحس، والدليل على قيامها هو ما يشاهده القاضي بنفسه أو بواسطة خير فني. ولذلك فإن المشرع أوجب على المحكمة في المادة ٨٦٦ من القانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ أن تستجوب المطلوب الحجر عليه قبل أن تقضى في طلب الحجر. كما أوجبت المادة ٦٤ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ على الأطباء المعالجين وعلى مديري المستشفيات أن يبلغوا

المادة ٤٧ فقره ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحدد على أساس التقدير — والتقدير متروك لقاضي الموضوع يباشره بكافة الطرق التي تمكنه من الكشف على حقيقة أرباح الممول دون أن يتقيد في هذا الشأن — بطريق دون آخر — ولا يرد اعتراض على تقديره مادام بمقاماً على أسباب سائغة وكافية للحمل، كما هو الحال في الدعوى، إذ المظهر الخارجي لمحال الطاعن وصقعه لم يكن إلا عنصراً من عناصر شتى أدخلها الحكم في اعتباره وبني عليها تقديره أرباح الطاعن.

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين رفضه.

(القضية رقم ١٩٥ سنة ١٩ ق)

٢٨٣

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

بطلان تصرف المعتوه . حصوله لانعدام الإرادة .
جائزاً سواء كان حجر على المعتوه أم لم يحجر .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه لم يحجر أثر قرار الحجر على العقد موضوع الدعوى — وإنما قضى ببطلانه تأسيساً على إنعدام

(١) قضى القانون المدني الجديد في المادة ١١٤ على خلافات كانت تثار عن حكم التصرفات قبل الحجر — بالتصرفات التي تصدر قبل تسجيل قرار الحجر صحيحة . اللهم إلا إذا أثبت من يتمسك بالبطلان أن الطرف الآخر لم يكن حسن النية . وقد فسر القانون سوء النية في قوله — إذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد أي معلومة للكافة أو كان الطرف الآخر على بينة منها .

ولا نظن أن هاتين القرينتين وردتا على سبيل الحصر . فكل ما يؤدي إلى نتيجة واضحة ملموسة في سوء نية الطرف المتمسك بصحة التصرف الصادر من مجنون أو معتوه قبل تسجيل قرار الحجر يبطل هذا التصرف .
قارن حكم محكمة النقض الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ٢٩٤٩ بمجموعة أحكام محكمة النقض الأخيرة السنة الأولى من ١٤٩ حكم رقم ٤٣ .

النيابة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة قد أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات قيام حالة العته وقت صدور العقد المطعون فيه . وليس في هذا مخالفة للقانون إذ لا نص يوجب عليها أن تلتزم في هذه الحالة طريقاً معينة للإثبات . وأما التحدى بالمادتين ٨٦٦ من القانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ و٦٤ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ فلا محل له ، ذلك لأن حكم هاتين المادتين إنما ينطبق على الاجراءات الواجب اتباعها قبل توقيع الحجر . ومن ثم فلا يسرى حكمها على إثبات قيام حالة العته في تاريخ سابق على صدور قرار الحجر .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم مشوب بالبطلان إذ جاء قاصراً في التسيب ، ذلك أنه ، أولاً وهو في سبيل الاستدلال على قيام حالة عته المتصرف لم يتعرض لما نعاه اطاعنون على اجراءات الحجر التي تمت في غيبتهم وفي عجة ظاهرة . وثانياً لم يرد على مدافع به الطاعنون من أنهم كانوا لا يعلنون بعته البائعة لهم وقت البيع .

« ومن حيث إن هذا النعي بوجهه مردود أولاً بأن الطاعنين لم يقدموا الى هذه المحكمة ما يفيد تمسكهم لدى محكمة الموضوع بدفعهم الذي أثاروه في الوجه الأول من هذا السبب فيكون نعيمهم على الحكم بالتصوير لعدم تعرضه له على غير أساس . ومردود ثانياً بأنه لا يشترط لبطلان التصرف — في ظل القانون الذي كان سارياً وقت التعاقد — علم المشتري بعته البائعة وقت البيع . بل كان يكفي أن تستدل المحكمة على قيام حالة العته وقت التصرف بأدلة سائغة كما هي الحال

في الدعوى ذلك لأن العته متى ثبت قيامه فانه يعدم رضا من يصاب به .

« ومن حيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة الحكم للقانون إذ أجرى أثر قرار الحجر على التصرف الصادر للطاعنين في تاريخ سابق على تاريخ الحجر مع أن قرارات الحجر لا تكون حجة على الغير ما لم تشهر بالتسجيل . وقد نصت المادة ٤٣ من المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على تسجيل نص ومضمون القرارات الصادرة بتوقيع الحجر أو برفضه كما نصت على ذلك المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ . وجاء التشريع المدني الجديد في المادة ١١٤ مؤيداً للتشريعات السابقة إذ نص على أنه : —

١ — « يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه إذا صدر التصرف بعد تسجيل الحجر .
٢ — أما إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً إلا إذا كانت حالة المجنون أو العته شائعة وقت التعاقد ، أو كان الطرف الآخر على بينة منها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لم يجر أثر قرار الحجر على العقد موضوع الدعوى وإنما قضى ببطلانه تأسيساً على انعدام إرادة المتصرف وقت التعاقد . ومتى كانت الإرادة منعدمة فإن التصرف يقع باطلاً سواء أكان حجر على المعتوه أم لم يحجر عليه . وأما المادة ١١٤ من القانون المدني الجديد فقد سنت حكماً جديداً لم يكن مقرراً في القانون الذي كان معمولاً به وقت حصول التصرف إذ أوجبت لبطلان التصرف السابق على تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة العته شائعة أو يكون المتصرف اليه على بينة منها . وهو ما لم يوجب القانون السابق .

يده عليها ما دامت ملوكة للدين وقت التعهد أو آلت ملكيتها إليه بعده ولم يكن لأحد حق عيني عليها .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتناول جميع أوجه الدفاع والرد على كل وجه منها على استقلال - وبحسبها أن تقيم حكمها على أسباب كافية لحله .

المحكمة

د من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم خالف القانون إذ قضى بأفضلية عقد المطعون عليه الأول على عقد مورث الطاعنين استناداً إلى أن المطعون عليه الثالث وقد ضمنت تنفيذ العقد الصادر من والدها إلى المطعون عليه الأول من تكليفها فإن من حق هذا الأخير أن يطالبها بتنفيذ هذا الالتزام عيناً بنقل ملكية الألبان المبيعة إليه من تكليفها بعد أن آلت إليها بموجب عقد البيع الصادر لها من والدها ما دام أنه قام بتسجيل صحيفة دعوى إثبات التعاقد المرفوعة منه على ورثة والدها وعليها بصفتها ضامنة في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٣ قبل أن يسجل مورث الطاعنين عقد شرائه منها في ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ لأن هذا التسجيل يحتاج به على كل من تصرف إليه السيدة فتحه بعد ذلك في الأرض موضوع النزاع - ووجه المخالفة في ذلك هو أن تسجيل عريضة صحة وتفاذ العقد إنما يحتاج به على من يشتري من نفس البائع إذا كان تسجيل العريضة سابقاً على تسجيل عقد الشراء أما إذا كان البائع قد تصرف فعلاً في العين للغير بعقد مسجل قبل تسجيل عريضة الدعوى بطلب صحة التعاقد

د ومن حيث إن حاصل السيين الرابع والخامس هو أن الحكم جاء قاصراً في التسيب إذ قال بترجيح أقوال شاهدي الإثبات على أقوال شهود النفي دون أن يبرر هذا الترجيح بأسباب مقبولة كما أغفل الرد على ما طلب الطاعنون في مرافعهم الشفوية ومذكراتهم من مناقشة البائة لهم حتى تستبين أنها كانت ولا تزال كاملة الأهلية رغم قرار الحجر .

د ومن حيث إن هذا الذي ينعاه الطاعنون بوجهيه مردود، ذلك أولاً لأن اطمئنان المحكمة إلى أقوال الشهود أو اطراحها لإياها مرده إلى وجدان القاضي ، وفي خصوص هذه الدعوى فقد استندت المحكمة في ترجيح أقوال شاهدي الإثبات على أقوال شهود النفي إلى قرائن مقبولة فصلتها في حكمها . ومناقشة هذه القرائن لاتعدو كونها جدلاً موضوعياً لاتجوز إثارته لدى هذه المحكمة . ومردود ثانياً بأن الطاعنين لم يقدموا إلى هذه المحكمة ما يثبت أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بطلب مناقشة المحجور عليها .

د ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ١٩٩ سنة ١٩ ق) .

٢٨٤

٦ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - موضوع الالتزام . للدائن أن يطلب وضع اليد على العين موضوع الالتزام متى كانت عيناً معينة .
ب - الرد على جميع أوجه الدفاع . غير ملزم للمحكمة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان موضوع التزام المدين عيناً معينة جاز للدائن أن يحصل على وضع

فإن هذا التسجيل لا يحتاج به قبل المتصرف له ومن ثم لا يبقى للطعون عليه الأول إلا دعوى الضمان العادية قبل من ضمن له نفاذ البيع - ولما كانت السيدة فتحية ليست بائعة لجبره حسن - المطعون عليه الأول - فتسجيل صحيفة دعواه المقامة على البائع أو ورثته لا تأثير له على حقها في نقل ملكية ما آل إليها بطريق الشراء بعقد سجل قبل تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد - ولا يكون للشترى من البائع لها الذي لم يسجل عقد شرائه قبل تسجيل هذا التصرف إلا الرجوع على الضامنة بحقه الشخصى قبلها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه « وأن ملكية العين المتنازع عليها انتقلت إلى السيدة فتحية محمد إلا أنها ضامنة لجبره حسن صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من والدها ولو من تكليفها ومن حقه أن يطالها بمقتضى هذا الضمان وهو نقل الملكية إليه من تكليفها بعد أن آلت إليها بموجب عقد البيع الصادر لها من والدها وأنه وقد أقام دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من والدها بضامتها على ورثة والدها وعليها بصفتها ضامنة وسجل صحيفة في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٣ فإن هذا التسجيل يحتاج به على كل من تصرف إليه السيدة فتحية بعد ذلك في الأرض موضوع النزاع - وأن تاريخ تسجيل عقد جبره حسن (هكذا ورد في الحكم) ضد السيدة فتحية محمد يرجع إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى بصحته ونفاذه في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٣ وهو أسبق من تسجيل عقد البيع الصادر من السيدة المذكورة إلى المرحوم عبد الطيف على عبد العال (مورث الطاعنين) الحاصل في ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ ، - وهذا الذي

قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه متى كان موضوع التزام المدين عيناً معينة جاز للدائن أن يحصل على وضع يده عليها ما دامت مملوكة للمدين وقت التعاقد أو آلت ملكيتها إليه بعده ولم يكن لأحد حق عيني عليها وقد تملك الضامنة - المطعون عليها الأخيرة - العين موضوع النزاع بموجب عقد البيع الصادر لها من والدها المسجل في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٤ حتى للطعون عليه الأول أن يطالها بهذه العين التي تعهدت له بنقل ملكيتها ولو من تكليفها وذلك رغم مزاحمة المشتري بها له مادام أنه كان أسبق منه في تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقده لأن هذا التسجيل من شأنه إذا ما صدر بالحكم بصحة التعاقد وأشر به على هامش تسجيل العريضة وفقاً للقانون أن يحتاج به على كل من تلقى حقاً عينياً على نفس العين من أى من المدعى عليهم في تلك الدعوى - وأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد سكّ عن بيان ما إذا كان قد أشر على هامش صحيفة دعوى صحة التعاقد بالحكم الصادر فيها في ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ إلا أن الطاعنين لم ينعوا على الحكم خطأ أو قصوراً في هذا الخصوص ولا تملك المحكمة إثارة هذا الوجه من تلقاء نفسها لقيامه على عنصر واقعى مما كان يجب معه التمسك به لدى محكمة الموضوع .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن المحكمة مستخت عبارة الضمان الصادرة من المطعون عليها الأخيرة وأعملت حكم هذا الضمان على العين موضوع النزاع رغم قيام حق الطاعنين عليها بالموافقة لحكم القانون مع أن العبارة المشار إليها تدل على التزام المطعون عليها الأخيرة بأن تعطي للطعون عليه الأول من ملكها

الخاص قدرأ يعوض ما يضيع عليه بسبب عدم نفاذ عقده .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن عبارة الضمان التي أوردتها الحكم مطابقة للعبارة الواردة في عقد البيع الصادر من والد المطعون عليها الأخيرة إلى المطعون عليه الأول والمودع ضمن أوراق الطعن وأن المحكمة لم تخرج في تفسيرها عن ظاهر مدلولها .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم تلق المحكمة بالألا إلى ما تمسك به الطاعنون من إقرار المطعون عليه الأول في الشكوى الإدارية التي كانت مضمومة لمطب الدعوى بأن القدر المبيع لمورث الطاعنين بعيد عما اشتراه هو من مورث المطعون عليها الأخير وإقراره في دعوى الشفعة التي أقيمت عليه بأنه لم يشتر من والد المطعون عليها الأخيرة أطيانا وإقرار والد المطعون عليها الأخيرة في نفس تلك القضية بأنه لم يبيع إلى المطعون عليه الأول أرضا وصدور الحكم في دعوى الشفعة برفضها لعدم حصول البيع . كما لم تلق بالألا إلى ما تمسك به الطاعنون من أن القدر المبيع كان في حيازة المطعون عليها الأخيرة البائعة لمورثهم ومؤجر منها لمدة تنتهي في أكتوبر سنة ١٩٤٣ — وكان لزاما على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع الجوهري حتى يستقيم قضاؤها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم مقام على أساس أن الأرض موضوع النزاع هي بذاتها التي حصل فيها التصرف من والد المطعون عليها الأخيرة إلى المطعون عليه الأول ثم منها إلى مورث الطاعنين وذلك بعد أن ثبت للمحكمة من المستندات المقدمة إليها أن المبيع في العقد الصادر إلى مورث الطاعنين

يشمل القدر المبيع إلى المطعون عليه الأول — ولما كان هذا استخلاصا موضوعيا فإنه لا يجوز إثارة الجدل فيه هنا ، وعكة الموضوع بعد غير ملازمة بتناول جميع أوجه الدفاع والرد على كل واحد منها على استقلال وبحسبها أن تقيم حكما على أسباب كافية للحل كما هو الحال في الدعوى .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ جاء خاليا من بيان العناصر التي من أجلها تزل بالتعويض المطلوب إلى مائة جنية .

« ومن حيث إن هذا السبب لا يجوز النظر فيه لأنه إنما يتعلق بما قضى به للطاعن على المطعون عليها الأخيرة التي تبين أن الطعن بالنسبة إليها غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ١٦٤ سنة ١٩٩٩ ق) .

٢٨٥

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

١ — الحكم بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز الطعن فيه استقلالا متى صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . في غير قضايا وضع اليد أو التنازع على الاختصاص .

ب — التملك بمعنى المدة . أساسه قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك بوضع اليد متى توفرت أسبابه .

المبادئ القانونية

١ — الحكم القاضي بقبول الاستئناف شكلا هو حكم قطعي في هذا الخصوص — ولما كان هذا الحكم قد صدر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ — أي قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات (الجديد) — من محكمة ابتدائية

في استئناف رفع عن حكم صدر من محكمة جزئية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وليس في مسألة اختصاص . فيكون الطعن فيه بطريق النقض - وكذلك في الحكم التمهيدى السابق عليه غير جائز استقلالاً ولا تبعاً للحكم النهائى الصادر في أصل الدعوى في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ - وذلك وفقاً للمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٢ بإنشاء محكمة النقض والفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) .

٢ - الأساس التشريعى للملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للملك لدى واضع اليد ، ولهذا يكون غير صحيح في القانون ما يستند إليه الطاعنون من أن واجب الضمان الذى كان مفروضاً على المطعون عليه بموجب الإقرار الصادر منه في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ - مانع له أبداً من كسب ملكية الأطنان موضوع النزاع بوضع يده عليها المدة الطويلة ، وذلك متى كان وضع اليد المذكور قد استوفى شروط القانون .

المحكمة

« من حيث إن الطعن بنى على سببين ، حاصل أولهما أن محكمة ثالثة خالفت القانون من وجهين : (أولهما) إذ قضت في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لمعركة

شخص متسلم ورقة إعلان الحكم الابتدائى الذى أعلن إلى المطعون عليه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ مخاطباً مع زوجته وهو الإعلان الذى استند اليه الطاعنون في الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، وبذلك تكون المحكمة قد اعتبرت ورقة هذا الإعلان ورقة عرقية يجوز إثبات عكس ما أثبتته المحضر فيها بالبينة ، مع أنها ورقة رسمية لا يجوز قانوناً إثبات عكس محتوياتها إلا بطريق الطعن بالتزوير (والوجه الآخر) إذ قضت المحكمة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلاً استناداً إلى نزول الطاعنين عن الدفع بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد - مع أن مواعيد الاستئناف هي من النظام العام ولا يجوز مخالفة مقتضاها باتفاق الطرفين أو بالنزول عن دفعهم وأن الحاضر عن الطاعنين قرر نزولهم عن الدفع الآنف الذكر دون أن يرجع إليهم فيه ودون أن يكون لديه توكيل خاص منهم يبيح له هذا النزول .

« ومن حيث إنه لما كان الحكم القاضى بقبول الاستئناف شكلاً هو حكم قطعى في هذا الخصوص ، وقد صدر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ - أى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات (الجديد) - من محكمة ابتدائية في استئناف رفع عن حكم صدر من محكمة جزئية في قضية ليست من قضايا وضع اليد وليس في مسألة اختصاص ، فيكون الطعن فيه بطريق النقض وكذلك في الحكم التمهيدى السابق عليه الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ غير جائز استقلالاً ولا تبعاً للحكم النهائى الصادر في أصل الدعوى في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ وذلك وفقاً للمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٢ بإنشاء محكمة النقض والفقرة الثالثة من المادة

الأولى من قانون المرافعات (الجديد) ، ومن ثم يكون هذا السبب بوجهيه وقد انصب النعى فيه على الحكيم المذكورين وحدهما غير مقبول .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : (أولهما) إذ قضت المحكمة برفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أن المطعون عليه كسب ملكية الأطلان المتنازع عليها بمضى المدة الطويلة — مع أنه ثابت بأوراق الدعوى أن المطعون عليه كان يضع يده على كل تركه أيه ولما طالبه أخوه مورت الطاعنين بنصيبه فيها حرر له في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ إقراراً نزل له فيه عن ١ ف و ٢ ط تدخل فيها الأطلان المشار إليها — وانه بناء على هذا الإقرار يكون المطعون عليه ضامناً تنفيذ ما أقر به فيه — وأن هذا الضمان مانع له قانوناً من كسب ملكية الأطلان موضوع الإقرار بمضى المدة . (والوجه الثاني) إذ أسست المحكمة قضاءها على أن المطعون عليه كسب ملكية الأطلان الآنف ذكرها بوضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة — مع أنها آلت إلى مورت الطاعنين بطريق الارث فلا تكسب ملكيتها إلا بوضع اليد عليها مدة ثلاث وثلاثين سنة وأن هذه المدة لم تكن قد مضت من تاريخ الإقرار المشار اليه — ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ — حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ .

« ومن حيث إن الوجه الأول من هذا السبب مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الأساس التشريعي للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد ، مما يكون معه غير صحيح في القانون قول الطاعنين بأن واجب الضمان الذي كان مفروضاً على المطعون

عليه بموجب الإقرار الصادر منه في ٣ من يولييه سنة ١٩٢٢ مانع له أبداً من كسب ملكية الأطلان موضوع النزاع بوضع يده عليها المدة الطويلة ، وذلك متى كان وضع اليد المذكور قد استوفى شروط القانون وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه ولم ينع عليه الطاعنون في هذا الخصوص إلا ما ورد في الوجه الثاني من هذا السبب .

« ومن حيث إن الوجه الثاني المشار إليه خير مقبول لما بين من الأوراق من أن الطاعنين لم يتمسكوا لدى محكمة الموضوع بما تضمنه وهو دفاع غير متعلق بالنظام العام فلا يجوز لهم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . « ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ٦٢ سنة ٢٠ ق) .

٢٨٦

١٠ يناير سنة ١٩٥٢

بحث القاضى المستعجل مستندات الخصام . لا يتعدى البحث السطحي . دون اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق . قضاء مستعجل . مدى اختصاصه في بحث مستندات الخصام . عدم اختصاصه . متى كان من مقتضى الإجراء المطلوب صدوره وجوب تطبيق المستندات على الطبيعة لتحقيق انطباقها على العين موضوع النزاع .

المبدأ القانوني

إذا جاز للقاضى المستعجل أن يبحث مستندات الخصام بحثاً عرضياً يتجسس به ما يحتمل لأول نظره أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه — فإنه يمتنع عليه أن يأمر بإجراء من مقتضاه

تطابق المستندات على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على العين موضوع النزاع أو لا تنطبق لمساس ذلك بأصل الحق .

المحكمة

د من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب: حاصل الأول منها أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من أربعة أوجه . الأول : إذ ذهب إلى أن القضاء المستعجل ممنوع من تحقيق دفاع الطاعنة الخاص بملكيتها العين موضوع النزاع لمعرفة ما إذا كانت هذه الملكية قد آلت إلى البائع لها بموجب حكم القسمة الصادر في أول أبريل سنة ١٩٣٦ من محكمة مصر المختلطة في الدعوى رقم ١٣٢٦٢ سنة ٥٨ ق والمسجل في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، مع أن هذا النظر يفوت الغرض من القضاء المستعجل .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن اختصاص هذا القضاء بنظر هذا النزاع يتطلب أن تكون مستندات المتألف عليها الأولى (الطاعنة) ظاهرة الدلالة وناطقة في الإفصاح عن ملكيتها العين التي تروم رفع الحراسة القضائية عنها فإن تجلّى للمحكمة ذلك حق عليها القضاء لصاحبة الدعوى بما تبغى وإن شاب تلك المستندات ثمة غموض أو لا يستلزم الشكوك ودعا الأمر إلى تحقيق عميق وتمحيص دقيق تعين على هذا القضاء خشية الوقوع في المحذور عليه بنص المادة ٤٩ من قانون المرافعات أن يتخلّى عن الفصل في هذا النزاع ، وبما قرره في موضع آخر من أن المحكمة طالعت هذا الحكم (حكم القسمة) فاستبان

لها أنه قد أحال على تقرير الخبير مازولا المودع ملف الدعوى آنفة البيان . ولما اطلعت على هذا التقرير ولوحة المساحة تجلّى لها أن الأمر يقتضى تطبيق ذلك التقرير ولوحة المساحة والعقود المقدمة من الخصام على الطبيعة لتبيان حقيقة الأمر الذي يتنازعه الخصمان — وهذا الاجراء يخرج بلامراء عن سلطان هذا القضاء . وهذا التقرير لا يخالف فيه للقانون ذلك أنه إذا جاز للقاضي المستعجل أن يبحث مستندات الخصام بحثاً عرضياً يتحسس به ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه فإنه يتمتع عليه أن يأمر بإجراء من مقتضاه تطبيق هذه المستندات على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت تنطبق على العين موضوع النزاع أو لا تنطبق لمساس ذلك بأصل الحق بل أن عليه في هذه الصورة أن يترك الأمر لقاضي الموضوع .

د ومن حيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث من هذا السبب ، وحاصل السبب الثالث هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع وبذلك يكون قد أقر الخطأ القانوني الذي وقع فيه الحكم الصادر في القضية رقم ٢٥٤٢ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر ، فقد بني هذا الحكم على أن ورثة المرحوم عبد العزيز مصباح أصحاب حق اختصاص على العين موضوع النزاع ، مع أن هذا الاختصاص قيد في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ بعد خروج هذه العين من ذمة مدينتهم كامل بك غالى بنحو ثمانى سنوات ، ومع أن قيده حصل بعد وفاة هذا المدين في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٢ بثمانية شهور ، وهو ما يثبت سوء نية مورثهم عند الحصول على حق الاختصاص بالعين المذكورة — ومن

هذه الاجراءات ، وما ترتب عليها من إلحاق ثمرات العين بها ، تكون باطلة ولا تسرى في حقها . والحكم المطعون فيه إذ لم يقض برفع الحراسة التي ترتبت على هذه الاجراءات الباطلة يكون قد خالف القانون .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن ورثة المرحوم عبد العزيز مصباح لا يسلمون بأن الطاعة هي الحائزة للعين موضوع النزاع بأكملها ، وأن تبين صحة الادعاء المشار اليه يقضى الأمر تطبيق مستندات الملكية على الطبيعة بما يخرج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

د ومن حيث إن حاصل السبب الثاني هو قصور الحكم في التسيب إذ لم يرد على دفاع جوهرى للطاعة خاص أولاً بأن مورث المطعون عليهم السالف ذكرهم كان سيء النية عند استصداره أمر الاختصاص بالعين موضوع النزاع ذلك أن مدينه كان قد توفي قبل ذلك بثمانية شهور ، وخاص ثانياً بأن ما اتخذ من إجراءات نزع ملكية العين المذكورة قد شابه البطلان بسبب عدم إنذار الطاعة بهذه الاجراءات مع أنها هي الحائزة قانوناً للعين المذكورة ومن نتائج هذا البطلان زوال كل أثر لتسجيل تنبيه نزع الملكية .

د ومن حيث إن ما ورد بهذا السبب هو ترديد لبعض ماورد في السيين الأول والثالث مما سبق الرد عليه .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتمين رفضه .
(القضية رقم ٢٠٢ سنة ٢٠ ق) .

ثم فإن هذا الاختصاص يكون قد وقع باطلاً ، وتبعاً تكون كذلك الحراسة التي حصلوا عليها تأسيساً عليه . ويكون الحكم المطعون فيه إذ أقر هذا الخطأ قد خالف القانون .

د ومن حيث إن هذا النعى بجملته مردود بأن حكم الحراسة المشار اليه يصدر تأسيساً على أن ورثة المرحوم عبد العزيز مصباح أصحاب حق اختصاص على العين موضوع النزاع بل أنه مبنى على أنهم قد اتخذوا بموجب الحكم الصادر لمورثهم على كامل بك غالى في الدعوى رقم ١٢٠٠ سنة ٥١ ق استئناف القاهرة إجراءات نزع ملكية العين موضوع النزاع وسجلوا تنبيه نزع ملكيتها في ٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ ، وعلى المادة ٤٥ من قانون المرافعات (القديم) التي تقضى بأنه يترتب على تسجيل التنبيه المذكور إلحاق ثمرات العقار به حتى توزع مع ثمنه ، ومن ثم ما تتحدى به الطاعة في شأن حق الاختصاص الذى حصل عليه مورث المطعون عليهم السالف ذكرهم ، على فرض صحته ، يكون غير منتج .

د ومن حيث إن حاصل الوجه الرابع من السبب الأول هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ أقر الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٥٤٢ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر ، مع أن أثر هذا الحكم لا يصح أن يتعدى الى الطاعة لعدم اتخاذ إجراءات نزع الملكية في مواجهتها ، ذلك أنها أخبرت المطعون عليهم السالف ذكرهم بخطاب مؤرخ في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأنها هي المالكه للعين موضوع النزاع بموجب عقد شراء مسجل في ١٩٤٧/٨/٦ بنمرة ٦٤٣١ وهي بذلك تكون الحائزة قانوناً للعين المذكورة ، ولما كانت لم تنذر بإجراءات نزع الملكية فإن

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ الاسْتِثْنَاءِ

القَضَاءُ الْمَدَنِي

٢٨٧

٤ مارس سنة ١٩٥٢

محكمة استئناف الاسكندرية

عقود منح الامتياز . صفة الحكومة . إدارية
ومدنية . تمسك المنتفع بشروط العقد . حقه في الاعتراض
على تعديل الأسعار بمعرفة للترزم . قيد الاعتراض .

المبادئ القانونية

١ — إن للسلطة المانحة في تعاقدها مع صاحب الامتياز صفة مزدوجة صفة إدارية فيما تعقده خاصا بمصلحتها لجهة حكومية وذلك كله في حدود قانون الدولة الإداري وصفة مدنية فيما تعقده خاصا بمصلحة المنتفع بطريق الإنابة العامة المفترضة عنه وللمنتفع باعتباره أصيلا حق التمسك بشرط التعاقد الماسة بمصلحته إذا أصابه ضرر منها .

٢ — كل عمل يتعلق بمصلحة الجمهور ولا تتوافر فيه المنافسة الحرة يتوله عنه التزام طبيعي بإدارة مرفق عام ومن حق السلطة العامة التدخل في تنظيمه لحماية المنتفعين والحد من استغلالهم استغلالا مرهقا .

٣ — حق المنتفع في الاعتراض على

تعديل الأسعار بمعرفة الجهة الملزمة ليس مطلقا في كل الأحوال بل يختلف بحسب ما إذا كان التزام المرفق العام منشأ عقد امتياز أو كان التزاما طبيعيا في الحالة الأولى يجب لقيام هذا الحق تصديق السلطة المانحة على تعديل السعر المحدد بعقد الامتياز ولا يغني عن هذا التصديق مجرد عدم اعتراض السلطة المذكورة عليه أو قيام المنتفع بدفع السعر المعدل — أما في الحالة الثانية أو في الحالة التي لا يكون فيها السعر محددًا بعقد الامتياز يسقط حق المنتفع في الاعتراض بقبوله أو بقبول السلطة العامة ضمنا للسعر المعدل وهذا القبول الضمني كما يستفاد من ظروف الأحوال بالنسبة للمنتفع يستفاد بالنسبة للسلطة العامة من عدم اعتراضها على السعر المعدل مالم يقيم الدليل على عكس ذلك بإثبات تراخيها في استعمال هذا الحق مثلا .

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى تحصل في نطاق هذا الاستئناف في أن الشركة المستأنف عليها رفعت الدعوى الابتدائية ضد المستأنفة

تطالبها بمبلغ ١١٨٥ ج و ٧٩٦ م قيمة المتأخر في ذمتها من أجرة استخدام المياه ذات الضغط العالي عن ١٣ حنفية مياه ضغط عالي و ١٦ حنفية بطارية و ٨ حنفيات حريق وذلك عن المدة من أول يولييه سنة ١٩٤١ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ حسب الموضع بصحيفة دعواها وارتنكت على ثلاثة عقود اشتراك محررة بينها وبين المستأنفة في أول يونيه سنة ١٩١٢ عن حنفيات مياه الضغط العالي والبطارية وعلى عقد مؤرخ في سنة ١٩٤٠ عن حنفيات الحريق ودفعت المستأنفة الدعوى بعدم قبولها لاشتغالها على المطالبة بمبالغ فرضتها عليها المستأنف عليها بدون وجه حق وذلك برفعها قيمة الاشتراك في سنة ١٩١٨ بواقع ٥٠ ٪ ثم رفعه في سنة ١٩٢٠ بواقع ١٠٠ ٪ ثم أجرت تخفيضه في سنة ١٩٢٤ بواقع ٢٠ ٪ وبواقع ٢٠ ٪ أخرى في ١٩٢٩ وذلك بدون الحصول على موافقتها أو موافقة الجهة المانحة لامتيازها أي بلدية الاسكندرية ورفعت من جانبها دعوى فرعية بمطالبة المستأنف عليها بمبلغ ٢٣٨٩ ج قيمة ما حصلته منها بدون وجه حق ابتداء من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٤١ أي الفرق بين قيمة الاشتراكات الأصلية وبين الزيادات التي فرضتها على النحو السابق بيانه .

وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول دعوى المستأنف عليها وبإلزام المستأنفة بأن تدفع إليها مبلغ ١١٨٥ ج و ٧٩٦ م والفوائد القانونية ابتداء من ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٧ وبرفض الدعوى الفرعية المرفوعة من المستأنفة واستندت في حكمها المذكور إلى أنه لا يجوز للمستأنفة الاعتراض على زيادة الأسعار لأن هذا الاعتراض هو من حق السلطة المانحة وحدها وقد سبق لهذه

السلطة أن رفعت دعوى بالاعتراض على زيادة أسعار الشركة في سنة ١٩٢٦ ثم تركتها للشطب وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٤٦ حكم ببطالان المرافعة فيها ومن ثم تكون السلطة المذكورة قد تنازلت عن حقها في الاعتراض بعدم السير في الخصومة ولا يجوز للمستأنفة وهي مجرد متفع الحلول محل السلطة المانحة في مناقشة التعريفه هذا فضلا عن أن دعوى المستأنفة باسترداد المبالغ التي دفعتها قد شابهت الدفع بالتقادم المسقط .

فاستأنفت المستأنفة هذا الحكم وتلخص مطالعنا عليه فيما يلي :

أولا : ليس للشركة المستأنف عليها وهي تدير مرفقا عاما بموجب عقد امتياز الحق في تعديل شروط هذا العقد إلا بعد موافقة الجهة مانحة الامتياز وأن كل تعديل تجريه الشركة بدون الرجوع إلى هذه السلطة يقع باطلا وترتبنا على ذلك يكون ما أجرته الشركة المستأنف عليها من رفع أسعارها في سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٠ هو إجراء باطل .

ثانيا : ان لكل متفع حق الاعتراض على رفع الأسعار استقلالا عن السلطة المانحة وفي مطالبة الشركة برد المبالغ التي حصلتها زيادة عن السعر المتفق عليه بعقد امتيازها مهما طالت المدة لبطلان هذا التحصيل .

ومن حيث عن الوجه الأول فما لا شك فيه أن صاحب الامتياز لا يحق له الانفراد برفع الأسعار الواردة بعقد امتيازها إلا بعد موافقة السلطة المانحة لحق الامتياز ولهذا فلا محل للاستفاضة في تقرير هذا المبدأ .

ومن حيث عن الوجه الثاني وهو علاقة المتفع بصاحب الامتياز فإنه وإن كثر الجدل

القانوني في تحديد ما واضطربت قواعد تكييفها فالمحكمة ترى أنها علاقة يحكمها شروط عقد الامتياز بحيث يجوز للمتفع مقاضاة صاحب الامتياز إذا ما هو أخل بأحد شروطه التي تمس مصلحة المتفع مباشرة وكان أصابه ضرر شخصي من هذا الاخلال ولا يعترض على ذلك بأن السلطة المانحة هي وحدها التي تملك حق المدافعة عن حقوق الأفراد باعتبارها الهيئة المهيمنة على المصلحة العامة وأنها دون سواها صاحبة الحق في الاشراف على إدارة المرفق بموجب عقد الامتياز الذي تبرمه مع صاحبه فإن هذا الاعتراض إذا صح فإنما يصح بالنسبة لشروط العقد العامة التي لا تمس بحقوق المتفعين الشخصية المستمدة من هذا العقد أما ما يمس منها هذه الحقوق فللمتفع المضروب حق التمسك بها ومطالبة صاحب الامتياز بتعويضه عن الضرر الذي يناله من جراء الاخلال بها ومرجع ذلك هو أن للسلطة المانحة في تعاقدتها مع صاحب الامتياز صفة مزدوجة إدارية فيما تعقده خاصا بمصلحتها لجهة حكومية وذلك كله في حدود قانون الدولة الاداري وصفة مدنية فيما تعقده خاصا بمصلحة المتفع بطريق الاباء العامة المفترضة عنه وللمتفع باعتباره أصيلاً حق التمسك بشروط التعاقد الماسة بمصلحته والاعتراض على تعديلها إذا أصابه ضرر من ذلك ما لم تسبقه موافقة السلطة المانحة على هذا التعديل وهذا المبدأ هو المبدأ الذي تكاد تقرره المذكرة الايضاحية للعانون المدني الجديد خاصاً بالتزام المرفق العام رغم قصورها (راجع المذكرة بمجموعة الأعمال التحضيرية جزء ٥ ص ٦٨) .

د ومن حيث إنه لما كانت المستأنفة تدعى أن رفع أسعار مياه الضغط العالي حصل بدون موافقة البلدية وأنه قد نالها ضرر من ذلك

لاضطرارها لدفع هذه الأسعار المرتفعة لميسر حاجتها تكون دعواها على هذا الأساس ووفقاً للبدا المتقدم مقبولة باعتبارها دعوى شخصية وليست دعوى عامة ممنوعة من مباشرتها لعدم النص على ذلك في التشريع المصري كما تزعم المستأنفة عليها ويكون قول الحكم المستأنف بأن حق الاعتراض على رفع التعريفة هو من حق السلطة المانحة وحدها هو قول في غير محله .

د ومن حيث إنه لا يبق بعد ذلك إلا البحث في موضوع الدعوى وقد دفعته المستأنف عليها أولاً بأن عقود اشتراك توريد المياه ذات الضغط العالي والتي يدور حولها النزاع الحالي لا تتعلق بمرفق المياه الجارية الذي هو محل عقد امتيازها الصادر في سنة ١٨٧٩ والاتفاقات التالية له إذ أن هذا الامتياز لم يتناول غير توزيع مياه الشرب وري الحدائق ومن ثم يكون توريد المياه ذات الضغط العالي خارجاً عن نطاقه وغير خاضع لأي شروط أو قيود من جهة الادارة بل يخضع لعقود الاشتراكات الخاصة التي بينها وبين المتفعين .

ثالثاً - انه يفرض تعلقها بعقد الامتياز المذكور فإن التعريفة محل النزاع سبق لها (أي للشركة) أن عرضتها على البلدية في حينه ولم تلق من البلدية أي اعتراض وأنها من ذلك الوقت تطبق بانتظام وبغير تفرقة على جميع المشتركين .

د ومن حيث إنه بالنسبة لهذين الدفيعين فسواء اعتبر توريد المياه ذات الضغط العالي متفرعاً من عقد امتياز الشركة الصادر في سنة ١٨٧٩ أو اعتبر مستقلاً بذاته لا يخضع لشروط هذا العقد فإنه بما لا شك فيه أن عملية توريد هذه المياه للمشاركين هي عملية استقلت بها الشركة المستأنف عليها وتعلق بمصلحة الجمهور وكل عمل يتعلق بمصلحة الجمهور ولا تتوافر فيه

المنافسة الحرة يتولد عنه التزام طبيعي بإدارة مرفق عام ومن حق السلطة العامة التدخل في تنظيمه لحماية المتفعين والحد من استغلالهم استغلالاً مرهقاً وذلك بفرض رقابتها على الأسعار التي تحددها الجهة الملزمة فإذا حصل نزاع بشأنها جاز للمتضرر رفع الأمر إلى القضاء للفصل فيه.

« ومن حيث إنه بجانب هذا الحق يقوم حق المتفع في الاعتراض على كل تعديل في الأسعار من شأنه الإضرار به وذلك بمقتضى قواعد القانون بيد أن هذا الحق ليس مطلقاً في جميع الأحوال بل يختلف بحسب ما إذا كان الالتزام منشأ عقد امتياز أو كان التزاماً طبيعياً ففي الحالة الأولى لا يجب هذا الحق إلا تصديق السلطة المانحة على تعديل السعر المحدد بعقد الامتياز ولا يغني عن هذا التصديق مجرد عدم اعتراض السلطة المذكورة عليه أو قيام المتفع بدفع السعر المعدل — أما في الحالة الثانية أو في الحالة التي لا يكون فيها السعر محدداً بعقد الامتياز فحق المتفع في الاعتراض يسقط بقبوله أو بقبول السلطة العامة ضمناً للسعر المعدل وهذا القبول الضمني كما يستفاد من ظروف الأحوال بالنسبة للمتفع يستفاد بالنسبة للسلطة العامة من عدم اعتراضها على السعر المعدل ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك بإثبات تراخيا في استعمال هذا الحق أو عدم عليها بالسعر المعدل مثلاً.

« ومن حيث إن المستأنفة تتمسك بخطاب الشركة (المستأنف عليها) إلى البلدية المؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩١٠ والذي تعرض فيه تعريفه مياه الضغط العالي المزعم فرضها على المشتركين وبخطابها المؤرخ في ١٣ يونيو سنة ١٩١٠ والذي تقرر فيه اعتبار امتياز توريد مياه

الضغط العالي ملحقاً لعقد امتيازها الأول أي عقد امتياز سنة ١٨٧٩ وبمقتضى هذين الخطابين يكون توريد المياه المذكورة هو توريد بعقد امتياز محدد السعر ومن ثم فلا يجوز للشركة أن تعدل في سعر التعريفة بدون تصديق البلدية عليها.

« ومن حيث إن هذا الذي تدعيه المستأنفة يدحضه كتاب الشركة المستأنف عليها المؤرخ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ والذي أخطرت فيه البلدية بتحللها من عروضها السابقة وعدوها عن مشروع توريد المياه ذات الضغط العالي بواسطة المياه العكرة وأنها قررت في خارج نطاق الالتزامات المفروضة عليها توريد المياه ذات الضغط العالي بواسطة المياه المرشح بشرط عدم الإقلال من إمدادات شبكة المياه العادي (راجع الخطاب المذكور بحافظة المستأنف عليها رقم ١٢ دوسيه استئنافي) ومن ثم فلا يكون هناك أي اتفاق خاص على تحديد سعر مياه الضغط العالي وبالتالي يكون للشركة حق تحديد السعر حسبما تراه دون الإحلال بحق البلدية أو المتفع — إذا ناله ضرر من ذلك — في الاعتراض على هذا التحديد باعتبار أن الشركة تقوم بإدارة مرفق عام فيه مصلحة للجمهور أو باعتبارها صاحبة امتياز لم ينص في عقد امتيازها على سعر معين وطبقاً للبادئ المتقدمة يكفي أن يكون في عدم اعتراض البلدية أو المتفع ما يستفاد منه قبولها ضمناً لتحديد السعر أو تعديله دون أن تكون الشركة ملزمة بالحصول على موافقة البلدية مقدماً على ذلك.

« ومن حيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنفة تعاقدت مع الشركة في أول يولييه سنة ١٩١٢ على توريد مياه الضغط العالي إلى حنفياتها المهيئة بعقود الاشتراك بسعر معين

وهو سعر لا تنازع فيه المستأنفة بحجة سابقة عرضه على البلدية وعدم اعتراض هذه الأخيرة عليه وأنه في سنة ١٩١٨ رفعت الشركة السعر بواقع ٥٠ ٪ ثم عادت ورفعته إلى ١٠٠ ٪ في سنة ١٩٢٠ فاضطرت المستأنفة كما تقول إلى دفع هذه الزيادات تحت تهديد قطع المياه عنها مع احتفاظها بحق المنازعة في هذه الزيادة ثم خفضت الشركة في سنة ١٩٢٣ السعر بواقع ٢٠ ٪ ثم خفضته مرة أخرى في سنة ١٩٢٨ بهذه النسبة أيضاً واستمرت المستأنفة في دفع السعر بهذه النسب إلى أن امتنعت عن الدفع في أول يولييه سنة ١٩٤١ فرفعت الشركة عليها هذه الدعوى .

« ومن حيث إنه يبين من الوقائع المتقدمة أن منازعة المستأنفة في السعر ليست منازعة جدية لسكوتهما من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٤١ أي أكثر من عشرين عاماً على هذه المنازعة واستمرارها طوال هذه المدة في دفع الزيادات التي تطالب بردها الآن ولهذا فإن المحكمة ترى أن احتفاظها بحقها في المنازعة هو احتفاظ أقرب إلى الصورية منه إلى الجدية وتتخذ من سلوكها هذا دليلاً على قبولها ضمناً لهذه الزيادات .

« ومن حيث إنه بالنسبة لحق البلدية في الاعتراض فالثابت أيضاً من الأوراق أنها سبق وأن اعترضت على تعديل السعر وذلك برفعها دعوى على الشركة في سنة ١٩٢٦ فلما قضى برفضها ابتدائها استأنفت البلدية الحكم غير أنها لم تباشر استئنافها وحكم بشطبها في سنة ١٩٢٩ ثم تبودلت المكاتبات بين الشركة والبلدية وطلبت الأخيرة من الشركة موافقتها بتعريفه مياه الضغط العالي المعدلة وصور عقود

المشتركين (راجع الخطاب المؤرخ في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ مستند ١٨ حافظة المستأنف عليها المؤرخة في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ دوسيه استئنافي) وقد بادرت الشركة بتقديم هذه المعلومات والبيانات المطلوبة منها بخطابها المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٦ و ٣ يوليو سنة ١٩٣٧ مستند رقم ١٩ ، ٢٠ الحافظة المتقدمة) ومن ذلك يبين أن البلدية أحيطت علماً بتعريفه المياه ذات الضغط العالي ومن ذلك التارخ لم تحرك ساكناً ولم تقم بتجديد دعواها المشطوبة حتى حكم بيطلاق المرافعة فيها ولا يمكن تفسير هذا الموقف السلي من جانبها بعد الإجراءات المتقدمة إلا أنه موافقة ضمنية على هذه التعريفه وعدول عن اعتراضها السابق .

« ومن حيث إنه مما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن المستأنفة والبلدية قد وافقتا ضمناً على التعريفه المعدلة في جميع أطوارها وتكون دعوى المستأنفة في غير محلها .

« ومن حيث إن المستأنف عليها طلبت أمام هذه المحكمة في مذكرتها المؤرخة في ١٩ مايو سنة ١٩٤٩ الحكم لها بما استجد من الأجرة من أول أبريل سنة ١٩٤٧ إلى آخر يونيه سنة ١٩٤٩ ومقدارها ٢١٦ ج وأصرت عليه في مذكراتها المتعاقبة إلى النهاية وهو من الطلبات التي يجوز إبدائها لأول مرة أمام الاستئناف طبقاً لنص المادة ٢/٤١١ مرافعات ويتعين إجابتها إليه ، .

(استئناف مصلحة السكك الحديدية ضد شركة مياه الإسكندرية وحضر عنها الأستاذ جمال بدر رقم ٥٣٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة ابراهيم زكي بك وكيل المحكمة ونجيب سعد بك وأحمد كمال عبد الرازق بك المستشارين) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء التجاري

٢٨٨

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

محكمة استئناف الاسكندرية

- ١ - بيع حوالة سفينة لا تصل بعد . تعليق على وصولها .
- ب - فسخ البيع بناء على طلب المشتري لعدم تسليم البيع . جوازه إذا دفع الثمن .
- ج - النزاع في ملكية البيع . لإباحة حبس الثمن لا الفسخ .

المبادئ القانونية

- ١ - في حالة التعاقد على البيع مع تعيين السفينة الناقلة للبيع يظل البيع معلقا على وصول السفينة في ميعادها المعتاد .
- ٢ - لا يجوز للمشتري فسخ البيع لعدم تسليم المبيع إذا لم يقم بالتزامه بدفع الثمن .
- ٣ - قيام نزاع حول ملكية البائع للبيع لا يبيح للمشتري غير حبس الثمن دون المطالبة بفسخ العقد .

المحكمة

د حيث إن وقائع الدعوى مبينة تفصيلا في الحكم المستأنف ومحصلها أنه بمقتضى عقد تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باعت الشركة المستأنفة

إلى المستأنف عليه عدداً من الأكواب الزجاجية بسعر معين ونص في العقد على أن البضاعة مشحونة « flottante » على السفينة « فيرن كيب » وأن المشتري المستأنف عليه دفع من الثمن ١٠٠ ج عند التوقيع على العقد وعلى أن يدفع ٤٠٠ ج عند وصول السفينة وعليه أن يسدد باقي الثمن عند استلامه البضاعة من مخازن الشركة المستأنفة .

وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٨ أرسل المستأنف عليه برقية إلى المستأنفة يحنج فيها على تأخير تسليم البضاعة مع اعتبار العقد مفسوخا فأجابته الشركة بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٤٨ بأنها ترفض مضمون برقيته وتمسكت بنفاذ العقد ثم تبودلت المكاتبات بين الطرفين بهذا المعنى حتى وصلت السفينة يوم ٢٣ يناير ١٩٤٨ فبادرت الشركة إلى إخطار المستأنف عليه كتابة في ذات اليوم بوصول البضاعة وطالبت بدفع مبلغ ٤٠٠ ج المشترطة في العقد فأجابها بخطاب مؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ بأنه غير ملزم باستلام البضاعة التي وردت متأخرة مستمسكا بما أبداه في مكاتباته السابقة من فسخ العقد ثم أقام دعواه الحالية أمام المحكمة الجزئية المختلطة بتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٤٨ مطالبا برد مبلغ المائة جنيه التي دفعها مقدم الثمن بحجة فسخ العقد فدفعت الشركة بعدم اختصاص المحكمة الجزئية لزيادة النصاب لأن العقد المطلوب فسخه قيمته نحو ١٦٥٦ ج غير أن المحكمة الجزئية رفضت الدفع ورفضت باختصاصها ويالزام الشركة برد مبلغ ١٠٠ ج مقدم الثمن إلى المشتري .

استأنفت الشركة هذا الحكم يوم ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ أمام المحكمة التجارية الابتدائية وطلبت الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل في الدعوى كما طلبت التصدي للموضوع والقضاء برفض دعوى المستأنف عليه .

وبتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجزئية وقالت في أسباب حكمها أنها ترى أن تفصل في هذه الدعوى هيئة ابتدائية وقضت في ذات الحكم بفسخ العقد وبالزام الشركة بأن تدفع للمشتري ادوار جويلي مبلغ مائة جنيه مع المصاريف مؤسسة حكمها هذا على أن عقد البيع إذ لم يمين فيه ميعاد محدد لتسليم المبيع فوجب أن يكون التسليم في ميعاد مناسب « *raisonable* » ورأت أن في فوات المدة من تاريخ العقد في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى ٤ يناير سنة ١٩٤٨ ما يزيد على المدة المعقولة لرحلة السفينة المحملة بالبضاعة من نيويورك إلى ميناء الاسكندرية مما يدعو إلى إجابة طلب المشتري فسخ العقد وأضافت إلى ذلك أن اعتراف الشركة بأنها رفعت دعوى ضد آخرين تطالب باسترداد ما يخصها من شحنة السفينة من أكواب الشرب التي من بينها المبيع مما يؤيد تعذر الوفاء بتسليم البضاعة المبيعة في الميعاد المعقول .

وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ استأنفت الشركة ما حكم به ابتدائياً وطلبت إلغاءه ورفض دعوى المشتري وبنت استئنافها على أن البيع وقد تم مع تعيين السفينة الناقلة للبيع فيظل بذلك خاضعاً لشرط وصول السفينة ولا يكون البائع مسئولاً عن تأخير وصولها وأن منازعة الغير في ملكية البائع لا تؤثر على صحة العقد إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد وذلك

عملاً بالمادة ٤٦٧ من القانون المدني .

ودفع المستأنف عليه برفض الاستئناف والمقصود عدم جواز الاستئناف بمقولة إنه لا يجوز رفع استئنافين عن حكم واحد وفي الوقت نفسه رفع استئنافاً فرعياً بذكرته المقدمة لجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٥١ بطلب تعديل الحكم المستأنف بأن يقضى له أيضاً بالفوائد على المبلغ المحكوم له به ابتداء من ١٧ أبريل سنة ١٩٤٨ تاريخ رفع دعواه أمام المحكمة الجزئية .

« وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز الاستئناف الأصلي فهو مردود بأن ليس هناك استئنافاً عن حكم واحد كما زعم المستأنف عليه بل استئنافان عن حكمين مختلفين أحدهما عن الحكم الجزئي وقد انتهى أمره والغائه من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية والآخر عن الحكم الابتدائي الذي أصدرته المحكمة التجارية بهيئة ابتدائية وهو موضوع الاستئناف الحالي ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين عدم قبوله .

« وحيث إن الاستئنافين الأصلي والفرعي حازا شكلهما القانوني فهما مقبولان شكلاً .

« وحيث إنه عن الموضوع فإن النزاع بين الطرفين يدور حول ميعاد تسليم المبيع إذ لم يرد في العقد المبرم بينهما ميعاد محدد للتسليم وإنما نص في العقد على أن البضاعة المبيعة مشحونة *flottante* على السفينة المعينة والمستفاد من ذلك بداهة أن التسليم موقوف بوصول السفينة في ميعادها المعتاد وهذا هو ما جرى عليه العرف التجاري في البيوع البحرية *vente maritime* في حالة التعاقد على تصدير البضاعة المبيعة على سفينة معينة دون تحديد ميعاد وصولها *Expédition par navire désigné* فيظل البيع في هذه الحالة معلقاً على وصول

السفينة في ميعادها المعتاد فلا يكون البائع مسئولاً عن التسليم قبل هذا الميعاد وبما يؤيد هذا النظر ما استحدثه المشرع في القانون المدني الجديد بما نص عليه في المادة ٤٣٧ بالآتي :

« إذا وجب تصدير المبيع للمشتري فلا يتم التسليم إلا إذا وصل إليه ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك ، فلا محل بعد ذلك لما ذهب إليه محكمة أول درجة من وجوب تسليم البضاعة في مثل هذه البيوع في ميعاد مناسب للمسافة من مكان قيام السفينة الى ميناء الوصول لأن هذا الميعاد يختلف باختلاف سرعة السفينة وخط سيرها وهذه أمور لا شأن للبائع بها كما أنه لا يمكن القول بأن قصد المتعاقدين أن يكون التسليم في ميعاد مناسب لرحلة السفينة في هذه المسافة إذ لو كان الأمر كذلك لما أعوزهما النص في العقد على مهلة معينة لوصول السفينة وبالتالي لتسليم البضاعة الأمر الذي جاء به المشرع في نهاية نص المادة ٤٣٦ من القانون المدني سالف الذكر .

« وحيث إنه في الدعوى الحالية لم يثبت بحال ما أن السفينة المحملة بالمبيع قد تأخرت عن ميعاد وصولها المعتاد بل ثبت بالعكس أنها وصلت بعد عشرين يوماً من الميعاد الذي اعتبرته محكمة أول درجة ميعاداً مناسباً لرحلة السفينة عن هذه المسافة وهو ٤ يناير سنة ١٩٤٨ وهذه الأيام المعدودة أي العشرين يوماً لا تعتبر شيئاً مذكوراً في رحلة سفينة بضاعة من نيويورك إلى ميناء الاسكندرية إذا روعي طول المسافة في وقت الشتاء مع إرساء السفينة وهي سفينة بضائع تمر على عدة موانئ لشحن وتفريغ بضائعها .

« وحيث إنه بذلك يكون المشتري المستأنف عليه غير محق في اعتبار المبيع مفسوخاً بحجة

تأخير تسليم المبيع ما دام لم يثبت أن السفينة وصلت بعد ميعادها المعتاد .

« وحيث إن ما أثاره المستأنف عليه بعد ذلك وأخذت به محكمة أول درجة من تعذر تسليم المبيع في الميعاد المعقول لقيام نزاع حول ملكية الشركة للقدر المبيع . هذا القول مردود أيضاً بأن ميعاد التسليم موقوف على أمرين هما : أولاً — وصول السفينة في ميعادها كما سلف القول .

ثانياً — قيام المشتري بالتزاماته في العقد وهي في هذه الدعوى دفع مبلغ ٤٠٠ ج عند وصول السفينة وسداد باقي الثمن عند الاستلام فإذا ما تحقق وصول السفينة فلا يجوز للمشتري المطالبة بفسخ العقد ما دام هو لم يقم بالتزاماته من دفع الثمن وليس له أن يحتج بوجود نزاع على ملكية الشركة البائعة للقدر المبيع لأنه لم يثبت بعد عدم ملكية الشركة لما باعته حتى يجوز للمشتري إبطال البيع عملاً بالمادة ٢٦٤ مدني قديم التي تحكم هذا النزاع — فضلاً عن أن يبيع ملك الغير ينقلب صحيحاً في حق المشتري إذا أجاز له المالك الحقيقي طبقاً للمادة المذكورة .

« وحيث إنه إذا جاز للمستأنف عليه بعد ما تقدم أن يدعى بوجود خطر يهدد ملكية المبيع فهذا وإن أباح له حق حبس الثمن فلا يبيع له حق المطالبة بفسخ العقد الآن .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه . »

(استئناف شركة م . موصيري وشركاه وحضر عنها الأستاذ عبد المنعم فرج ضد ادوار جويلي وحضر عنه الأستاذ سليم اسكندر رقم ٢٨٣ تجاري سنة ٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة ابراهيم زكي بك وكيل المحكمة وعمد مراد الناضوري بك ونجيب سعد بك المستشارين) .

بنفس البلدة التي بها مقر المحكمة .

د وحيث إن ما ذهب إليه المستأنف عليه من أن ميعاد الاستئناف ليس من المواعيد التي يزداد عليها ميعاد المسافة إنما هو قول ظاهر البطلان ولا أساس له من القانون ذلك لأن المستفاد صراحة من نص المادة ٢١ من قانون المرافعات هو أن الشارع إذ أوجب أن يضاف ميعاد المسافة إلى المواعيد المعينة في القانون للحضور أو للباشرة إجراء إنما قصد بالحضور المثل أمام المحكمة كما قصد بالإجراء كل عمل قضائي معين شرعه القانون كالطعن بالاستئناف أو بطريق النقض ومثل هذا الإجراء بطبيعة الحال ليس من عمل المحضر في شيء كما زعم المستأنف عليه وإنما هو من صميم عمل الخصم المحكوم ضده فحدد له القانون ميعاداً معيناً يبدأ من تاريخ إعلان الحكم لكي يتحقق من مدلوله ويتدبر في رفع الاستئناف وإعداد وسائله ثم القيام بتقديمه إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ثم إلى قلم المحضرين لإعلانه . ولكي لا يضيع على المستأنف شيئاً من ميعاد الاستئناف بسبب انتقاله من موطنه الأصلي إلى مقر المحكمة المختصة لمباشرة رفع الاستئناف لذلك منحه القانون ميعاداً آخر أسماء ميعاد المسافة ونص على إضافته إلى ميعاد الاستئناف ولم يكن هذا الأمر مستحدثاً في قانون المرافعات الحالي وإنما جرى عليه المشرع في قانون المرافعات القديم ونص بصرح العبارة في المادة ٣٥٤ على أن تزداد على مواعيد الاستئناف المذكورة في المادة ٣٥٣ مواعيد المسافة .

د وحيث إنه لا نزاع في أن الحكم المستأنف أعلن للاستئناف بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٥١ في موطنه الأصلي بسيوه التي تقع في مناطق الحدود ومن ثم يتعين في صورة الدعوى

٢٨٩

٥ فبراير سنة ١٩٥٢

محكمة استئناف الاسكندرية

ما يضاف إلى ميعاد الاستئناف . ميعاد المسافة .
وقوعه بين محل المستأنف ومحل إعلان الاستئناف .

المبدأ القانوني

ميعاد الاستئناف يضاف إليه ميعاد المسافة بين محل المستأنف والمحل الذي أعلن فيه المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف .

المحكمة

د حيث إن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد على اعتبار أن الحكم المستأنف أعلن يوم ٨ يناير سنة ١٩٥١ وصحيفة الاستئناف يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥١ أي بعد فوات العشرين يوماً المحددة لاستئناف الأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية تطبيقاً للادة .

د وحيث إن المستأنف رد على هذا الدفع بمذكرة أشار فيها إلى أن الحكم المستأنف أعلن له في موطنه بسيوه التي تقع في مناطق الحدود ومن ثم يزداد على ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً المقررة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود عملاً بالمادة ٢١ من قانون المرافعات — غير أن المستأنف عليه نازع في ذلك وزعم أن ميعاد الاستئناف ليس من المواعيد التي يزداد إليها ميعاد المسافة مرتكناً في ذلك إلى أن الاستئناف ما هو إلا إجراء مباشره المحضر دون المستأنف ولا يستلزم ميعاد مسافة لأن انتقال المحضر لم يكن إلا من دار المحكمة إلى الوطن المختار للاستئناف عليه الكائن

تجارية — ولما كانت صحيفة الاستئناف أعلنت
للاستئناف يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥١ فيكون
الاستئناف رفع في الميعاد القانوني .

(استئناف الشيخ كيلاني عمران وحضر عنه
الأستاذ أمين مرعي ضد الشيخ علي أحمد صالح وحضر
عنه الأستاذ محمد فريد القباقي رقم ٧٩ تجاري سنة ٧ ق
بالهيئة السابقة) .

الحالية زيادة ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً
وهي ميعاد المسافة المقررة لمن يقع موطنه في
مناطق الحدود عملاً بالمادة ٢١ من قانون
المرافعات — فيكون آخر ميعاد لإعلان
الاستئناف هو يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ على
أساس أن ميعاد الاستئناف هو عشرون يوماً
باعتبار أن موضوع الدعوى يشغل أوراقاً

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء المدني)

٢ — لا يشترط القانون تجديد
التسجيل في الرهن الحيازي لأن عقده يسجل
برمته لا بملخصه مثل الرهن التأميني .

٣ — من حق الراسي عليه المزاو
المناقض استرداد ثمن ما ليس له وجود من
الأطيان الراسي مزادها عليه ودفع ثمنها .
والقول بخلاف ذلك مناقض للعدالة
وما استقر عليه الفقه والقضاء .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل كما هو ثابت
من الأوراق في أن الحاج علي جبر مساعد حثاته
(المناقض ضده الأول) رفع ضد المناقض
بصفته والمناقض ضدهم من الثاني السادسة دعوى
نزع الملكية رقم ٧٧٥ سنة ١٩٣٦ كلى طنطا طلباً
نزع ملكية ع أفدته و ٦ قرار يطل ومنزل وقطعة
أرض مينة كل ذلك في صحيفة الدعوى وقاء
لمبلغ ٦١٤ جنيناً و ٥٩٥ ملية وما يستجد من

٢٩٠

محكمة طنطا الابتدائية

٢٨ أبريل سنة ١٩٥١

١ — التدخل في المناقضة في التوزيع . جوازه لمن
سقط حقه في التوزيع بالخاصة .
ب — التدخل في التوزيع بحسب الدرجات . جوازه
لمن لم يعلن .
ج — الرهن الحيازي . عدم تجديد تسجيله .

المبادئ القانونية

١ — حق التدخل في المناقضة ممن سقط
حقه في التوزيع لم يرد إلا في مواد التقسيم
بالخاصة التي تكلم عنها الفصل الأول من
الباب الرابع من قانون المرافعات في المادة
٤٧١ .

أما التوزيع بحسب درجات الدائنين
فتحكمه مواد الفصل الثاني من الباب المذكور
وهي لم تبج التدخل إلا لمن لم يعلن أو لم
يصح إعلانته (المادة ٣/٧٦٥) .

القائمة على أساس أن له مبلغ ٥٢ جنيه قيمة الرهن ومبلغ ٢٩٥ جنيه ثمن فدان و٦ قرار يربط لم يستلها وثبت كل ذلك في محضر الجلسة ولم تتم التسوية الودية فقررت حضرة قاضي التوزيع إحالة القضية إلى هيئة المحكمة للفصل في المناقضة لجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٥١ وصمم كل فريق على طلباته وقدم مذكرته .

ومن حيث إنه ثابت في أوراق الدعوى أن ورثة المرحوم أحمد حسن الصعيدى أعلن لتقديم طلبهم في التوزيع وذلك بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥١ في خلال ٣٠ يوما من ذلك التاريخ ولكن لم يقدم أى طلب حتى مضت هذه المدة فحضرة قاضي التوزيع على حق حين قرر بسقوط حقهم في التوزيع طبقا للمادة ٢/٧٦٤ مرافعات .

ومن حيث إنهم يقلن في مذكرتهم أن لهم حق التدخل في المناقضة ولكن المحكمة ترى أنهم على غير حق في ذلك لأن حق التدخل في المناقضة ممن سقط حقه في التوزيع لم يرد إلا في مواد التقسيم بالمحاصة التي تكلم عنها الفصل الأول من الباب الرابع من قانون المرافعات في المادة ٤١ منه أما والحالة التي نحن بصددتها حالة توزيع بحسب درجات الدائنين تحكمه مواد الفصل الثاني من الباب المذكور وهي لم تبسح التدخل إلا لمن لم يعلن أولم يصح إعلانه (المادة ٢/٧٦٥) من هذا الفصل وهم قد سبق إعلانهم فان قصرن في تقديم طلبهم في الميعاد فلا يلومن إلا أنفسهن وقد حذرهن قلم الكتاب في الإعلان من سقوط حقهن إذا لم يقدمن طلبهن خلال ٣٠ يوما ومن ثم فلا حق لهن في التدخل في المناقضة .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى مناقضة اسماعيل

الفوائد والمصروفات فحكمت المحكمة بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٤٧ بنزع ملكية الأعيان المذكورة وقاء لذلك المبلغ وأحالت القضية الى حضرة قاضي البيوع وتم البيع ورسا المزايدة على المناقض بصفته لكل الصفقة بمبلغ ١١٠٠ جنيه أودعها خزانة المحكمة .

وبتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تقدم طالب البيع بطلب لحضرة قاضي التوزيع لفتح التوزيع وعرض عليه وأنه في نفس اليوم أمر بفتح التوزيع وحددت جلسة ٥ مارس سنة ١٩٥١ لحضور أصحاب الشأن للاطلاع على القائمة المؤقتة فقام قلم الكتاب بإجراء التعليق والنشر في الميعاد كما أعلن الجميع ليقدّموا طلباتهم ومستنداتهم خلال ٣٠ يوما من تاريخ إعلانهم وحضورهم لتلك الجلسة وحررت القائمة المؤقتة وأودعت قلم الكتاب في ٥ فبراير سنة ١٩٥١ وفيها خصص حضرة قاضي التوزيع الحاج على جبر مساعد حثاته بمبلغ ٦٣٥ جنيا و١٠٨ مليمات من دينه و١٧ جنيا و٦٠٠ مليم ما دفعه في رسوم التوزيع والشهادات وخصص السيدة بهية جبر مساعد حثاته بمبلغ ٣١٧ جنيا و٥٥٤ مليمات وخصص قلم الكتاب ٢٨٠ مليمات رسوم شهادة والباقي وقدره ١٢٩ جنيا و٤٥٨ مليمات استبقى على ذمة المدينين واسماعيل قطب حتى يبت فيه بالتقاضى أو التراضى وقد استبعد دين وريثة المرحوم حسن أحمد الصعيدى لعدم تقديمهم طلبهم في التوزيع في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانهم طبقا للمادة ٢/٧٦٤ مرافعات وبالجلسة المحددة حضر المناقض كما حضرت السيدة بهية جبر حثاته كما حضر وريثة المرحوم حسن الصعيدى وقررت بهية والورثة بأنهن يناقضن في القائمة لأن لهن ١٤٠ جنيا بتسجيل سابق كما قرر اسماعيل قطب الغايش بأنه يناقض في

قطب الغايش فقد حضرها في محضر جلسة
١٩٥١/٣/٥ في أمرين :

(الأول) مناقضته في القائمة لأنه يستحق
٥٢ جنيتها قيمة رهن سابق على تسجيل الحاج على
جبر مساعد .

(الثاني) مناقضته لأنه يستحق ٢٩٥ جنيتها
ثمن فدان وستة قرار يربط لم يجدها بالطبيعة وقرر
هاتين المناقضتين في تقرير مستقل بقلم الكتاب
في نفس يوم الجلسة .

ومن حيث إنه عند ما قدم مذكرته لإبداء
دفاعه عن مناقضته لم يقتصر فيها على الدفاع عما
أثبت في محضر الجلسة كما هو الواجب قانوناً بل
ذكر مناقضات أخرى منها قوله إن حق السيدة
بهيبة جبر مساعد في التوزيع قد سقط لأنها لم
تقدم طلبها في الميعاد القانوني ومنها اعتراض
على ما أضافته المحكمة من فوائد للمناقض ضدّها
الأول والسابعة ومنها قوله إن المبلغ الذي
يستحقه نتيجة الرهن هو ١٣٥ جنيتها .

ومن حيث إن المادة ٧٧٣ مرافعات
قررت بأنه لا يجوز إبداء مناقضات جديدة غير
التي ذكرت بالمحضر (محضر الجلسة) ولا شك
في أن ما جاء بمذكرة المناقض بما سبق ذكره هو
مناقضات جديدة زائدة عما ثبت في محضر الجلسة
وهي غير جائزة ويجب اطراحها طبقاً للمادة
المذكورة وحصر البحث في المناقضتين الواردتين
في محضر الجلسة فقط .

ومن حيث إن المحكمة ترى إن المناقضتين
النابتين في محضر الجلسة على لسان الدفاع عن
اسماعيل القطب الغايش في محلها لما يأتي :

أولاً — بمراجعة حدود الفدان المرهون
من محمد وعلى ولدي محمد اسماعيل الغايش
(المزوعة ملكيتهما) إلى المرحوم حسن أحمد

حسن الصعدي بعقد الرهن الحيازي المسجل
في ١٧ من يناير سنة ١٩٢٧ والمعاد تسجيله
في سنة ١٩٢٨ والمقدم بحافظة مستندات المناقض
رقم ١٢ من ملف الدعوى لاشك أن هذا
الفدان يدخل في الأطنان التي تزعت ملكيتها
ورسا مزادها على المناقض لانطباق الموقع
والحدود ولا شك في أن المناقض اشترى من
هذا الفدان ٨ قرار يربط و٢٣ سهما ودفع للدائن
المرتمن ما يوازي مبلغ رهته على هذا القدر
وهو مبلغ ٥٢ جنيتها و٣٨٠ ملياً وأقر المرتمن
بذلك في عقد البيع المسجل في ٣ أغسطس سنة
١٩٤٤ الذي أقر فيه المرتمن بقبض هذا المبلغ
وتسارله عن رهته على هذا القدر (والعقد
المذكور مقدم في حافظة المناقض رقم ٢١ من
ملف الدعوى) ويؤخذ من ذلك أن المناقض
بدفعه للمرتمن هذا المبلغ قد حل محله في حقه
المسجل على هذا القدر .

ومن حيث إن تسجيل عقد الرهن
المشار إليه آنفاً حصل في سنة ١٩٢٨ ولم يسجل
الحاج على جبر مساعد وشقيقته السيدة بهية
اختصاصهما على هذا القدر إلا في سنة ١٩٣٢
فيكون المناقض أسبق عنهما في التسجيل على هذا
القدر ويحق له الاختصاص فيما دفعه للمرتمن
وقد حدده في محضر جلسة المناقضة بمبلغ ٥٢
جنيتها فلا يجب أن يتعداه إلى أكثر منه مع
ملاحظة أن عقد الرهن لم يطن عليه إلا بهذا
الطن الفاضل لعدم تجديد تسجيله ومتى صح أن
التجديد غير لازم اعتبر العقد خالياً من كل
طن آخر .

ومن حيث إن المناقض ضده الأول يقرر
في مذكرته بأن تسجيل الرهن قد سقط لعدم
تجديده وترى المحكمة أن هذا القول في غير محله
لأن القانون لا يشترط تجديد التسجيل في الرهن

بند ٧٦٠ من كتاب التنفيذ للرحوم أبو هيف بك طبعة سنة ١٩١٨) ولا عبرة بما يقوله المناقض ضده الأول وما جاء في القائمة المؤقتة من أنه وارد في شروط البيع أن طالب البيع لا يضمن للرأسي عليه المزاى شيئا من استحقاق العقارات المزروع ملكيتها وأنه غير مسئول عن الخطأ والحدود ولا عبرة بهذا الشرط لما سبق ذكره وخاصة لأن محكمة نزاع الملكية قد حكمت باستبعاد شرط عدم الضمان للاستحقاق فن باب أولى إذا لم تكن الأطنان موجودة في الطبيعة في الحوض الرأسي فيه المزاى .

ومن حيث إن الأعيان الرأسي مزادها تشمل أطنانا ومنزلا وقطعة أرض قضاء وهذه كلها بيعت صفقة واحدة بمبلغ ١١٠٠ جنيه فليس معروفا ما قدر في هذا المبلغ ثمن المنزل والأرض القضاء حتى كان يمكن معرفة ثمن الأطنان ومنها يمكن معرفة ما إذا كان مبلغ ٢٩٥ جنيها الذي يطلبه المناقض يساوي ما يعادل ثمن ١ ف و ٦ ط المذكورة أم لا وترى المحكمة لإيضاح ذلك ندب خبير في هندسة المباني ليقدر ثمن المنزل وقطعة الأرض القضاء الرأسي مزادها على المناقض على أساس أنهما مع الأطنان الرأسي مزادها تساوي ١١٠٠ جنيه .

(قضية اسماعيل قطب الفايض بصفته ضد علي جبر مساعد وآخرين رقم ١٣٥٨/٢ سنة ١٩٥٠ توزع رئاسة وعضوية عيسوى ديبوس بك وكيل المحكمة وعبد العزيز صبرى وحسين رشدى القاضيين) .

الحيازي لأن عقده تسجيل برمته لا يملخصه مثل الرهن التأميني (راجع في ذلك صفحة ١١٠ من كتاب الموجز في التأمينات للدكتور كامل مرسى باشا طبعة سنة ١٩٤١ وحكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٩ رقم ١٥٨٧ جدول عشرين الثانى للبحامة) ومن ثم كان تسجيل الرهن باق لا غبار عليه ومن ثم يحق للمناقض أن يختص من ثمن المبيع بمبلغ ٥٢ جنيه وإلزام المناقض ضدهما الأول والسابعة المضروقات المناسبة لهذا المبلغ طبقا للمادة ٣٥٧ مرافعات مع فوائده من ٥ مارس سنة ١٩٥١ لليوم بما رسا مزاده عليه بواقع ٤ ٪ سنويا تخضم عما تستحقاه طبقا للمادة ٧٨٢ مرافعات والمادة ٢٢٦ مدنى .

ثانياً — ما أثاره المناقض قائلا ان من حقه استرداد ثمن ١ ف و ٦ ط لم يجدها في الطبيعة هذا قول حتى لأنه ثابت في محضر التسليم المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بحافظة مستندات المناقض رقم ١٢ ان المحضر حينما ذهب لتسليم المناقض هذا القدر الوارد في حكم مرسى المزاى بأنه في حوض ثالث العقاره وهو القدر الثالث في الحكم حينما ذهب المحضر لتسليمه تنفيذ الحكم مرسى المزاى ووجد أن هذا القدر لا ينطبق على أرض زراعية بحوض ثالث العقارة وإنما هذه القطعة بحدودها تنطبق على حوض الكبير رقم ١ وهو في جهة غير الرأسي فيها المزاى ومن حق الرأسي عليه المزاى المناقض استرداد ثمن ما ليس له وجود من الأطنان التى رسا مزادها عليه ودفع ثمنها والقول بخلاف ذلك مناقض للعدالة ولما استقر عليه الفقه والقضاء (راجع

٢٩١

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١

- ١ - قيام العامل بالخدمة . اعتباره موقفاً للتقدم .
 ب - الوعد بالحق . إثباته بغير الكتابة مهما تكن قيمته .
 ج - التمسك بالتقدم . اعتباره اعترافاً بأصل الحق . لا يبقائه .
 د - نشوء الحق في ظل قانون . واستمراره حتى صدور قانون جديد . حكم القانون الأخير . يسرى .

المبادئ القانونية

١ - بقاء العامل في خدمة رب العمل يعتبر مانعاً أدبياً بوقف سريان التقدم .

٢ - يمكن اثبات الوعد بالحق بكافة طرق الإثبات بغض النظر عن قيمة الحق ذاته .

٣ - إن التمسك بالتقدم يتضمن الاعتراف بأصل الحق بحيث تقتصر المنازعة بعد ذلك على حقيقة بقاءه واستمراره .

٤ - إذا نشأ الحق في ظل قانون واستمر في ظل قانون آخر فإن الدائن يستفيد من القانون الجديد لأن العبرة بوقت طلب الحق لا بوقت نشوئه .

المحكمة

د حيث إن المدعى أقام دعواه ضد المدعى عليه بصفته بصحيفة معلنة طلب فيها الحكم بالإلزام

المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٨٠٠ جنيه وقد قرر شرعاً لدعواه أنه ظل يعمل في خدمة الشركة التي يديرها المدعى عليه منذ أوائل سنة ١٩١٧ إلى أن تم فصله منها في ١٩٥٠/٩/٥ بخطاب صادر منها إليه بالاستغناء عن خدمته وأنه يستحق عن هذه المدة من الخدمة وقدرها ٣٤ سنة مكافأة تبلغ ١٠٨ جنيه أى ما يوازى مرتب سنة باعتبار أن مرتبه الشهري بلغ عند الفصل تسعة جنيهات شهرياً كما قرر أنه أثناء خدمته لدى المدعى عليه أصيب في ١٩٢٨/٨/١٧ بكسر في ساقه لسقوط إحدى آلات النقل عليها أدى إلى بتر هذه الساق وأنه يستحق عن هذه العاهة التي أصيب بها أثناء العمل وبسببه تعويضاً قدره ٣٠٠ جنيه أى ما يوازى مرتب ١٠٠٠ يوم باعتبار أن أجره اليومي ٣٠ قرشاً كما يستحق ٣٩٢ جنيهاً كتعويض لفصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق وللضرر الجسيم .

د حيث إن الحاضر عن المدعى قرر في مذكرته أن واقعة الحادث الذي فقد موكله ساقه بسبب العمل ثابت بالمحضر رقم ٢٦١ سنة ١٩٢٧ عوارض العطارين وأنه إذ حاول مطالبة المدعى عليه إبان الحادث بالتعويض الذي يستحقه عن إصابته وجد تفاهها منه بإعادته إلى العمل وتأثيراً منه بحفظ حقه في ذلك التعويض كاملاً حتى يترك خدمة الشركة . وقد عد هذا وعداً صريحاً من جانب المدعى عليه وأنه بهذا السبب وجد المانع الأدبي الذي منعه من رفع دعواه بطلب التعويض عن الإصابة وحال بينه وبين سقوط حقه في ذلك

الحصومة لم يختلفا في المرتب الشهري الذي كان يتقاضاه المدعى أو مدة خدمته أو أن فصله تم فور الإخطار في ١٩٥٠/٩/٥ بدون إنذار سابق .

د وحيث إنه عن المكافأة التي يستحقها المدعى عن مدة خدمته ترى المحكمة تطبيقاً لقانون عقد العمل الفردي في مادته الثالثة والعشرين تقديرها مبلغ ١٠٨ جنيهات أي ما يعادل أجر سنة باعتبار أن الفسخ قد صدر من جانب صاحب العمل المدعى عليه . وأن المدعى كان من العمال المعيّنين بالماهية الشهرية وبلغت مدة خدمته أكثر من ٢٠ سنة ولم ينازع في ذلك المدعى عليه .

د وحيث إنه عن طلب المدعى التعويض عن إصابته بسبب العمل فإنه إذ دفع الحاضر عن المدعى عليه هذا الطلب بعدم سبق اعترافه بحصول ذلك الحادث الذي أفقد المدعى ساقه فإنه دفع حق المدعى في طلب هذا التعويض بالتقادم بما يتبين معه اعترافه بحصول إصابة المدعى بسبب العمل لديه . وقد أقر المدعى عليه بجلسته ١٩٥١/٤/١٥ عند شرحه لدفعه بالتقادم ثبوت العاهة .

د وحيث إنه عن دفع المدعى عليه حق المدعى في التعويض عن إصابته بسبب العمل بالتقادم فإنه لا محل له إذ أن المحكمة ترى عدم سريان ذلك التقادم لوجود مانع أدبي هو استمرار المدعى في خدمة المدعى عليه من وقت إصابته في ١٩٢٨/٨/١٧ إلى أن تم فصله في ١٩٤٠/٩/٥ وذلك تطبيقاً للمادة ٣٨٢ فقرة ١ من القانون المدني (يراجع في ذلك مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء الثالث ص ٢٢٧ - ٢٣٠) ومن المسلم به أن صلة العامل برب

التعويض والذي يستفاد فضلاً عما تقدم من حاجة المدعى للعمل لدى المدعى عليه واستمراره في العمل لديه وأن سكوت المدعى منذ إصابته بسبب هذه الظروف عن طلبه حقه في التعويض لا يعد تنازلاً عنه يسقط هذا الحق بالتقادم بل استمراراً لحقه وإيقافاً لهذا التقادم . وأضاف أنه يستند فيما قرر إلى أحكام القانون المدني كما أضاف أن فصل المدعى بعد خدمته الطويلة على وجه تعسفي وإصابته في ساقه بفقدانها سبباً له ضرراً جسيماً يستحق من أجله ذلك التعويض الذي يطالب به .

د وحيث إن المدعى قدم مستنداً لدعواه أثناء نظر طلبه بإعفائه من الرسوم القضائية عن هذه الدعوى خطاباً صادراً إليه من الشركة المدعى عليه مؤرخاً ١٩٥٠/٩/٥ تخطره فيه بالاستغناء عن خدماته اعتباراً من هذا التاريخ مع استعدادها لتسليمه قيمة المكافأة المستحقة له .

د وحيث إن الحاضر عن المدعى عليه دفع الدعوى المقامة ضده عن التعويض المطالب به عن إصابة المدعى بسبب عمله لديه بأنه لم يسبق له الاعتراف للمدعى بحصول هذا الحادث كما دفع بسقوط حق المدعى في المطالبة بالتعويض عن هذه الإصابة بالتقادم لمضي ٢٢ سنة من حصول الحادث وأشار إلى أن قواعد القانون المدني وأحكام المحكم قبل صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ كانت تبني تعويض العامل المصاب على مسئولية رب العمل التفسيرية . كما دفع بعدم وجود ذلك المانع الأدبي الذي أشار إليه الحاضر عن المدعى كسبب لإيقاف مدة التقادم .

د وحيث إنه تبين مما تقدم أن طرفي

للإدتين ٢١ و ٢٢ من قانون عقد العمل
الفردى .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن المدعى
يستحق قبل المدعى عليه مبلغ ٧٣٤ جنماً
وهو ما يتعين الحكم به مع إلزام المدعى عليه
المصروفات عملاً بالمادة ٢٥٧ مرافعات .

« وحيث إنه عن النفاذ ترى المحكمة
الحكم به عملاً بالمادة ٤٣ من قانون عقد العمل
الفردى . »

(قضية حامد محمود عبد الله - وحضر عنه الأستاذ
عبد الطيف الحسيبي ضد صادق أفندى البدرى بصفته
رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية حضرات
القضاة محمد تميمين ومحمد حلمى الغزاوى وبمحى
عبد الرازق) .

٢٩٢

٢٩ يناير سنة ١٩٥٢

محكمة القاهرة الابتدائية

قسمة العقار من اختصاص المحاكم الوطنية . ويستنتج
هنا اختصاصها بفرز الوقف من الملك . ويتم الوقف
لعدم إمكان القسمة بغير حاجة إلى إذن المحكمة الشرعية
ودون أن يكون فى هنا اثبات على اختصاص المحكمة
الشرعية .

المبادئ القانونية

١ - يبين من نصوص القانون أن
فرز الوقف من الملك من اختصاص المحاكم
الوطنية الجزئية أصلاً .

٢ - إجراء البيع فى حالة تعذر
القسمة هو إجراء فرعى لأحكام القانون

العمل واستمراره فى خدمته منشؤماً الثقة بما
يدعو العامل تأجيل طلبه حقه منه إلى وقت
يتيسر له ذلك . ولأن يتأتى له هذا إلا بتركه
خدمته . وذلك فضلاً عن ظروف المدعى
المتخلفة عن إصابته التى اضطرت به إلى الاستمرار
فى عمله لدى المدعى عليه ومن ثم يكون دفع
المدعى عليه بسقوط حق المدعى فى المطالبة
بالتعويض عن إصابته على غير أساس ويتعين
رفضه وبذلك ترى المحكمة استحقاق المدعى
التعويض عن إصابته .

« وحيث إن المدعى قد قرر أن إصابته
التي نشأت عن العمل هى بتر ساقه بتراً كاملاً
بما يفهم منه إصابته بعاهة جزئية يقدر تعويضها
بـ ٦٠ ٪ من التعويض المقرر له فى حالة
الإصابة بعاهة مستديمة كلية وذلك تطبيقاً
للإدتين ٢٠ و ٣١ من القانون رقم ٨٩ لسنة
١٩٥٠ والجدول المرافق له . ولم يقدم المدعى
عليه ما يبنى ذلك ومن ثم يكون تعويض المدعى
عن إصابته بـ ٦٠ ٪ من أجره فى ١٢٠٠ يوم
أى بـ $1200 \times 30 = 36000$ جنياً .

« وحيث إن المدعى عليه لم ينازع فى فصله
المدعى بعد خدمة ٣٤ سنة يوم إخطاره بالفصل
دون إنذاره بذلك قبل الفصل بالمدة المحددة
قانوناً . ومن ناحية أخرى فإنه لم يبين سبب
فصله للمدعى أياً كان هذا السبب . مما ترى معه
المحكمة - بالإضافة إلى ظروف المدعى الشخصية
أن هذا الفصل قد وقع بدون مبرر وتعسفياً
وأصاب المدعى بضرر . ولا عبرة بما أبداه
المدعى عليه من استعداده فى تسليم المدعى حقه
فى المكافأة . ومن ثم يستحق المدعى تعويضاً
عن فصله تعسفياً وبدون إعمال المدعى شرط
المهلة المنصوص عليه قانوناً تعويضاً تقدره
المحكمة بمبلغ ٥٠ جنماً مضرراً وذلك تطبيقاً

المتعلقة بقسمة المال المشاع — وهو في ذاته نتيجة دعوى القسمة أو هو القسمة بعينها لأن المراد منه التخلص من حالة الشبوع وقسمة الثمن .

٣ — طالما أن الأصل في قسمة المال الشائع وفرز الوقف منه هو للمحاكم الوطنية ينص قانون نظام القضاء وبدون أدنى قيد فإن من يملك الأصل يملك الفرع وبالتالي يكون من حق هذه المحاكم واختصاصها بيع الحصة الموقوفة الشائعة في الملك — ولا يعتبر هذا سلباً لولاية المحاكم الشرعية واختصاصها ببيع الوقف واستبداله لأن البيع في حالة القسمة طريق من طرق القسمة واجب بحكم المادة — ٨٤١ مدني ولا ضرر فيه على جهة الوقف لأنه يحصل بالمزاد علماً وتودع حصة الوقف خزانة المحكمة الشرعية لذمة الوقف وتحت تصرفه .

٤ — إذن المحكمة الشرعية ببيع حصة الوقف الشائعة في مال غير موقوف في مثل هذه الحالة غير واجب .

المركز

• حيث إن المستأنف رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة يطلب الحكم بفرز وتجنيد حصته البالغ مقدارها ١٨ ط شيوعاً في كامل أرض وبناء المنزل المبن بصحيفة افتتاح الدعوى ، وتدبت المحكمة خيراً هندسياً للمعينة وأجزاء التقسيم فقدم تقريراً أثبت فيه عدم

إمكان قسمة المنزل عينا وقدر ثمنها له مبلغ ١٧٧١ ج .

ولما كان من هذا المنزل حصة موقوفة قدرها ٤ ط فقد أصدرت محكمة أول درجة حكمها المستأنف بوقف السير في الدعوى حتى يحصل من يهيم الأمر من الخصوم على حكم من المحكمة الشرعية ببيع الجزء الشائع الموقوف في المنزل ، وقالت المحكمة في أسباب ذلك إنها لا تختص بالحكم ببيع الجزء الموقوف في المنزل إلا بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة الشرعية صاحبة الاختصاص في هذا الشأن .

وقد رفع طالب القسمة هذا الاستئناف للأسباب الآتية :

١ — إن دعوى قسمة المال الشائع من اختصاص القضاء الوطني وحده بنص مواد القانون المدني — وأن المادة ٨٤١ منها تنص على البيع في حالة تعذر القسمة .

٢ — إن وجود حصة شائعة موقوفة في العقار لا يسلب المحاكم الوطنية اختصاصها بالفصل في قسمة هذا العقار .

٣ — إن ما قضى به الحكم المستأنف يتناقض مع المنطق السليم وروح القانون وقيد حد على ملكية الأفراد الغير موقوفة لأنه ليس لأحد في الدعوى غير المستأنف مصلحة في قسمة العقار المرفوع بشأنه الدعوى ولا يتصور إطلاقاً أن يلجأ ناظر وقف الحصة الشائعة إلى الحصول على الإذن بالبيع من المحكمة الشرعية كما أنه ليس له — أي المستأنف — أن يلجأ للمحكمة الشرعية بهذا الطلب إذ لا صفة له فيه .

٤ — إن ما قضى به الحكم فيه حد من حرية الشريك في المال المشاع الذي به حصة وقف من الخروج منه لأنه لو صح جدلاً

وجوب الحصول على إذن المحكمة الشرعية بالبيع ورفضت تلك المحكمة إعطاء هذا الإذن لكان من نتيجة ذلك جعل جميع الحصص الأخرى الغير موقوفة وفقاً بالتبعية .

هـ - إن المتبع أنه عند بيع العقار الذي به حصة وقف لعدم إمكان القسمة هو إيداع ثمن حصة الوقف خزانة المحكمة الشرعية لمدة جهة الوقف ولا يعتبر هذا التصرف إنهاء الوقف في تلك الحصة إذ يحصل استبدال الحصة المبيعة بغيرها .

د وحيث إن المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء تنص على اختصاص القضاء الوطني بقسمة العقار الذي به حصة موقوفة .

د وحيث إنه طبقاً لنص المادة ٨٣٤ من القانون المدني وما بعدها، وعملاً بأحكام القضاء لكل شريك الحق في التخلص من مزار الشبوع بواسطة الحصول من جهة القضاء على حكم بقسمة العين المشتركة إذا كانت صالحة للقسمة عيناً وإلا فعلى حكم ببيع تلك العين بطريق المزاو المبين بقانون المرافعات إذا لم يمكن إجراء القسمة عيناً أو كان من شأن القسمة إحداث نقص كبير في قيمة العين المراد قسمتها - وهذه القاعدة عامة لا يحد منها إلا ما نص عليه على سبيل الحصر في المواد ٨٣٥ و ٨٣٨ و ٨٤٠ من القانون - فقد نصت المادتان الأولى والثانية على وجوب مراعاة الاجراءات التي يفرضها القانون إذا كان بين الشركاء المقتسمين من هو ناقص الأهلية وعلى وجوب تصديق المحكمة الحسية على حكم القسمة بعد صيرورته نهائياً ، كما نصت المادة الثانية ٨٣٨ على أنه إذا قامت منازعات أمام المحكمة الجزئية أثناء إجرائها القسمة وكانت هذه المنازعات خارجة عن اختصاصها كان عليها أن تحيل

الخصوم إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها وتوقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائياً في تلك المنازعات .

د وحيث إنه يبين من نصوص القانون سالف الذكر أن فرز الوقف من الملك هو من اختصاص المحاكم الوطنية الجزئية أصلاً ، وأنه لا يحد من ولايتها هذه شيء كما هو الحال إذا ما كان بين الشركاء المقتسمين من هو ناقص الأهلية أو غائب فقد اشترط القانون في هذه الحالة وجوب مصادقة المحكمة المختصة بأمورهم وهي المحكمة الحسية سابقاً وبحكمة الأحوال الشخصية حالياً بعد صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

د وحيث إن إجراء البيع في حالة تعذر القسمة عيناً أو كان من شأنها إحداث نقص في قيمة المال المراد قسمته ، هو إجراء فرعي لأحكام القانون المتعلقة بقسمة المال المشاع ، وهو في ذاته نتيجة دعوى القسمة أو هو القسمة بعينها لأن المراد منه التخلص من حالة الشبوع وقسمة الثمن وطالما أن الأصل في قسمة المال الشائع وفرز الوقف منه هو للمحاكم الوطنية بنص قانون نظام القضاء وبدون أدنى قيد - فإن من يملك الأصل يملك الفرع - وبالتالي يكون من حق هذه المحاكم واختصاصها ببيع الحصة الموقوفة الشائعة في الملك ، ولا يعتبر هذا سلباً لولاية المحاكم الشرعية واختصاصها ببيع الوقف واستبداله ، لأن البيع في حالة القسمة هو طريق من طرق القسمة واجب بحكم المادة ٨٤١ مدني ، ولا ضرر فيه على جهة الوقف لأنه يحصل بالمزاو علناً طبقاً للقانون وتودع حصة الوقف في الثمن خزانة المحكمة الشرعية لمدة الوقف وتحت تصرف تلك المحكمة .

د وحيث إنه بما يؤيد هذا النظر أن من

٢٩٣

محكمة شين السكوم الكلية

١٧ فبراير سنة ١٩٥٢

دعوى استرداد حيازة . تعريفها . شروطها .

المبدأ القانوني

شرعت دعوى استرداد الحيازة لحماية اليد الظاهرة الهادئة دون تمحيص لسبب وضع هذه اليد وأن هذا هو الحق الذي يحميه هذه الدعوى وأما الحق المستمد من الاتفاقات الذي يتطلب بحث سبب وضع اليد وأثره القانوني فهو خارج عن طبيعة دعوى استرداد الحيازة وهو بما لا يجوز للخصوم إثارته في صدد هذه الدعوى ويجب الحكم في دعوى استرداد الحيازة دون التعرض له أو الاستناد إليه وفي ذلك تقول المادة ٤٨ مرافعات : لا يجوز الحكم في دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه ، وتقول محكمة النقض إنه يكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة وأن يقع سلب الحيازة بقوة أو إكراه .

المحكمة

وبما أنه تبين من الاطلاع على الأوراق والمستندات ومرافعة الخصوم والمذكرات المقدمة فيها أن المستأنف رفع دعواه أمام محكمة أول درجة وطلب الحكم على وجه السرعة باسترداد حيازته إلى ١٦ ط موصحة الحدود والمعالم بصحيفة دعواه مع إلزام

القواعد المقررة قانوناً وقضاء أنه لا يجوز أحد على البقاء في الشيوع وأنه يجوز دائماً طلب القسمة رغم ما قد يوجد من الموانع وهذا مادعا المشرع إلى النص على بيع المال الشائع إذا ما تعذرت قسمته - فلو أخذ بالقول بوجوب موافقة المحكمة الشرعية على البيع لكان في ذلك وقف لحكم القانون وتعارض مع حكمته ، إذ قد يحتمل لسبب ما أن لا توافق المحكمة الشرعية على البيع وفي هذا ما فيه من تضارب وضياح لمصلحة صاحب الجزء المالك - (يتفق مع هذا النظر حكم محكمة مصر في ١١/٤/١٩٠٣ المنشور بمجلة المحاكم السنة ١٥ ص ٣١٩٣ وبمراجع القضاء في المرافعات الجزء الثالث بند ١٠١٤ وحكم محكمة الموسيقى في ٢٠/١١/١٩٠١ المنشور بمجلة المحاكم سنة ١٧ ص ٣٧٢ ومراجع القضاء الجزء الثاني في القانون المدني بند ٣١٩٧) .

وحيث إنه لما تقدم يكون إذن المحكمة الشرعية ببيع حصة الوقف الشائعة في مال غير موقوف في مثل حالة هذه الدعوى غير واجب ، وبالتالي فإن الحكم المستأنف الذي قضى بوقف السير في دعوى المستأنف لحين الحصول على ذلك الإذن في غير محله ويتعين إلغاؤه وإعادة القضية للمحكمة الجزئية للسير في إجراءات القسمة طبقاً للقانون وإيداع ثمن حصة الوقف في حالة حصول البيع خزائنة المحكمة الشرعية لخدمة الوقف .

وحيث إن المصروفات على من يخسر الدعوى بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات ومن ثم فإنه يتعين إلزام المستأنف ضدهم بها .

(قضية استئناف الحاج عطيه ابراهيم أسيل وحضر عنه الأستاذ عبد الحميد عبد الجواد ضد محمود علي الكسار وآخرين رقم ٥٠٩ سنة ١٩٥١ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة بشاره أمين الزين وعسین عوض بريق وجشن حلي ومي) .

المستأنف ضدهما المصروفات والنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال شرحا لدعواه إنه يستأجر قطعة أرض مساحتها ١٢ ط من المستأنف عليها الأولى من سنة ١٩٤٣ وبقي العقد يتجدد حتى الآن فإذا به قد فوجئ في نهاية سنة ١٩٥٠ بتعرض المستأنف عليه الثاني بزعم أنه استأجر هذه القطعة من المستأنف عليها الأولى عن سنة ١٩٥١ وانتزع منه الأرض بالقوة .

وبما أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت الدعوى قضت برفضها وقالت في سبيل ذلك أن مناقشة الدعوى بصورتها الراهنة إنما يستلزم تحملاً تحقيق واقعة التجديد الضمعي والمفاضلة بين عقد الإيجار الأول الحاصل للدعي وبين عقد الإيجار الأخير الصادر للدعي عليه الثاني (المستأنف عليه الثاني) وفي هذا الإجراء تعرض صريح لأصل الحق مع أن الفصل في دعوى الحيازة يجب قانوناً ألا يمس موضوع الحق بين المتنازعين وقال إن هذه الدعوى أي دعوى استرداد الحيازة لم تشرع إلا لحماية اليد الظاهرة التي تستند إلى واقعة مادية وهي الحيازة الفعلية المجردة عن العقد فإذا كانت تلك الحيازة قانونية مستمدة من الاتفاق كان بحثها من طبيعة دعوى الموضوع التي تدور حول هذا الاتفاق والآثار المترتبة عليه .

وبما أن المستأنف رفع هذا الاستئناف وقال في صحيفته إن الشروط القانونية لدعوى استرداد الحيازة متوافرة وقد سلبت منه بالقوة وقد رفعها خلال سنة من وقت حصول سلب الحيازة .

وبما أن ما قرره محكمة أول درجة في صدد تعريف دعوى استرداد الحيازة غير صحيح في القانون فهي على عكس ما قرره وضعت لحماية اليد الظاهرة المادية دون تمحيص لسبب

وضع هذه اليد وأن هذا هو الحق الذي تحميه هذه الدعوى وأما الحق الذي تستند إليه محكمة أول درجة هو المستند من الاتفاقات فهو الذي يرجع إلى بحث سبب وضع اليد وأثره القانوني وهو خارج عن طبيعة دعوى استرداد الحيازة وهو بما لا يجوز للخصوم إثارته في صدد هذه الدعوى ويجب الحكم في دعوى الحيازة دون التعرض له أو الاستناد إليه وفي ذلك تقول المادة ٤٨ مرافعات : لا يجوز الحكم في دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه وقد عرفت محكمة النقض والإبرام في حكمها الصادر في ١٩٢٣/٦/٢٦ والمنشور بمذكرات لجنة المرافعة القضائية نمرة ٣٩١ أن دعوى استرداد الحيازة تقوم قانوناً على رد الاعتداء غير المشروع بدون نظر إلى وضع اليد في ذاته ولذلك لا يشترط فيها نية التملك من واضع اليد — ولا وضع اليد مدة سنة على الأقل سابق على التعرض — ويصح رفعها ممن ينوب عن غيره في الحيازة بل ممن كانت حيازته عن تسامح من صاحب اليد — إنما يكفي في قبولها أن تكون لرافعها حيازة واقعية هادئة ظاهرة — وأن يقع سلب الحيازة بقوة أو إكراه .

وبما أنه لا نزاع بين طرفي الخصومة أن المستأنف كان يستأجر الأرض المتنازع عليها من سنة ١٩٤٣ وأن عقد الإيجار بقي يتجدد من سنة إلى أخرى حتى نهاية سنة ١٩٥٠ ويقول المستأنف إن يده لم تنزع عن الأرض وإن العقد تجدد عن سنة ١٩٥١ وإن المستأنف عليها الأولى قد رفعت دعوى فسخ عقد الإيجار ولا زال أمرها معلقاً أمام القضاء لم يفصل فيه وإن المستأنف عليها الأولى رغم ذلك أجرت الأرض إلى المستأنف عليه الثاني الذي انتزع الأرض قوة من المستأنف وهو الواضع اليد

٢٩٤

محكمة شين السكوم الكلية

٢ مارس سنة ١٩٥٢

قانون العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ .
انطباقه على المدرسين بالمدارس الأهلية . مكافأة .
أحوالها . قانون المعاشات لا ينطبق .

المبادئ القانونية

١ — إن قانون العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ينظم حالة جميع العمال والمستخدمين أى الذين يشتغلون بأعمال كتابية أو عقلية تحت إدارة صاحب عمل أو سلطة أو إشرافه فى مقابل أجر عن مدة محددة أو غير محددة فيندرج تحتها المدرسون فى المدارس الأهلية التابعة لأفراد أو جمعيات وأن الاستثناءات المنصوص عنها فى المادة الثانية من هذا القانون لا تشمل هذه المدارس فهى مندرجة فى عموم نص المادة الأولى ولا يجوز تطبيق قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ ولا القانون المعدل له فى سنة ١٩٢٩ لأن هذا القانون خاص بالموظفين الحكوميين فلا يجوز أن تمتد أحكامه إلى الهيئات غير الحكومية إذ هو قانون خاص لطائفة معينة من الموظفين .

٢ — إن العامل يستحق مكافأته فى حالة فسخ صاحب العمل العقد طبقاً لنص المادتين ٢١ ، ٢٣ من القانون أو إذا فسخ العامل العقد لسبب من الأسباب المنصوص عنها فى المادة ٣١ منه وفى غير هذه الحالات

عليها فظاهر من ذلك أن المستأنف يضع اليد على هذه الأطنان بصفة ظاهرة مادية حتى نهاية سنة ١٩٥٠ وأن المستأنف عليه الذى تعرض له فيها ولم ترفع يد المستأنف عنها بالطريق القانونى اتفاقاً أو قضاء وثابت من الشكوى الإدارية ٢٨٠ سنة ١٩٥١ تلا المنضمة أن المستأنف قدم شكواه إلى البوليس فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ عقب تعرض المستأنف عليه الثانى بالقوة إذ شهد رضوان جويد محبوب خفير زراعة أن المستأنف عليه الثانى ومعه رجال آخرون ذهبوا إلى الأرض وتعدوا عليه وهددوه بالقوة وانتزعوا منه الأرض وجمعوا منها الأحطاب وكان قد تعهد المستأنف عليه الثانى فى هذه التوكى بالكف عن التعرض حتى تسلم المستأنف عليها الأولى الأرض له .

وبما أنه يخلص بما تقدم أن الدعوى على أساس سلم إذ أن المستأنف هو واضح اليد بطريقة ظاهرة مادية ومستمرة وأن المستأنف عليه الثانى انتزعها منه بغير الطريق القانونى ومن ثم فإن قول الدفاع عن المستأنف عليها الأولى إن الدعوى رفعت من غير ذى صفة وعلى غير ذى صفة فى غير محله إذ أن المستأنف هو واضح اليد والذى وقع عليه الاعتداء كما أن المستأنف عليها الأولى هى المؤجرة له وللمستأنف عليه الثانى فهما المتعرضان له وعلى ذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورد حيازة المستأنف إلى هذه الأرض ونظراً لأن الدعوى مبنية على تصرف خاطيء من المستأنف عليهما فيتعين إلزامهما متضامتين بالمصروفات عملاً بالمادتين ١٦٩ مدنى ، ٣٥٧ مرافعات .

(قضية الأستاذ محفوظ سليمان عوض البكى وحضر منه الأستاذ عوض عزيز ضد الست منيرة بنباس البكى وآخر رقم ٢٥٢ سنة ١٩٥١ من رئاسة وعضوية محمد أحمد العريبي بك رئيس المحكمة وعلى حسن الجدى محمد عبد المجيد القاضين)

لا يستحق مكافأة .

٣ - إذا كانت المعاملة الجائرة من صاحب العمل مندرج تحت مدلول عبارة الفسخ بدون سبب من ناحيته وهو ما يسير نص المادة ٦٩٦ من القانون المدني فإذا كان العامل قد وجد عملاً آخر براتب يزيد عن راتبه الحالي وتمسك صاحب العمل ببقائه ورفض أن يزيده فلا يعد هذا عملاً جائراً يتيح الفسخ بل هو حق لصاحب العمل يمارسه ولا تثريب عليه في ذلك .

المحكمة

وبما أن المستأنف عليه رفع الدعوى الأصلية وقال في صحيفة إنه كان مدرساً بمدرسة الجمعية اليونانية التي يرأسها المستأنف وذلك من يوم ١٥ سبتمبر سنة ٢٦ إلى ١٩٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ووصل راتبه فيها إلى ثمانية جنيهات شهرياً ثم عرضت له وظيفة مدرس بمدرسة الأقباط براتب قدره عشرة جنيهات ونصف جنيه شهرياً عدا علاوة الغلاء والعلاوة الاجتماعية فأخطر إدارة مدرسة الجمعية في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بطلب مسجل برفع راتبه إلى الحد المعروض عليه أو يترك خدمتها ولما لم توافق على ذلك التحق بالمدرسة الأولى وقد أنذر الجمعية رسمياً بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بمنحه مكافأة عن مدة خدمته تطبيقاً لقواعد قانون المعاشاة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ والتي تقضى بمنحه راتب نصف شهر عن كل سنة من سنى خدمته البالغة ٢٣ سنة و٣ شهور و١٦ يوماً بحيث لا يزيد عن راتب سنة واحدة وقد رفضت الجمعية منحه هذه المكافأة فرفع دعواه

وطالب الحكم له بمبلغ ٩٣ جنيهاً .

وبما أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت الدعوى حكمت بالزام المستأنف بصفته بأن يدفع للمستأنف عليه مبلغ ٨١ جنيهاً والمصروفات و٢٠٠ قرش أتعاب محاماة وقالت في أسباب حكمها إن القانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو قانون العمل الفردي رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ وإن كلفة الفسخ في وقت غير لائق يدخل في مدلولها الفسخ بدون سبب والفسخ غير العادل وهو ما يسير الفقرة الأولى من المادة ٦٩٦ من القانون المدني من جواز الحكم بالتعويض عن الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل إذا كان الأخير قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفة شروط العقد إلى أن يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد . واستطردت محكمة أول درجة إلى أن المستأنف عليه لم يترك العمل في وقت غير لائق أو بلا سبب لأنه يظلم نفسه إذا غفل عن فرصة (أي فرصة التحاقه بمدرسة الأقباط بالراتب الجديد) وقد لا تعرض له مرة أخرى وأن المستأنف عليه قام بما يجب عليه نحو المستأنف في حدود الفسحة القصيرة التي كانت في مكتبته وقد خيره وأندره .

وبما أن المستأنف رفع هذا الاستئناف وقال في صحيفة أولاً إن المستأنف عليه رغم أنه حصل على شهادة فنية تؤهله للاشتغال بالتدريس بالمدارس التابعة لوزارة المعارف وهذا غير صحيح إذ أنه لم يحصل على أي مؤهل فني وكل ما في الأمر أن مفتشى وزارة المعارف قرروا بصلاحيته للتدريس وإن راتبه الأساسي في مدرسة الأقباط عشرة جنيهات تضاف إليه العلاوات المؤقتة وإنه ترك الجمعية في وقت غير لائق إذ أنه تركها في شهر ديسمبر بعد ابتداء

العام الدراسي وكان من المتعذر العثور على مدرس غيره للغة العربية وإن القول بأنه أهل المدرسة مدة كافية غير صحيح إذ أنه أنذرهما في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وكانت في عطلة عيد الميلاد التي تهي في ١٠ يناير سنة ١٩٥٠ وهذه المهلة قصيرة لا تكفي في تدبير أمر مدرس غيره. ثانياً إن قانون المعاشات الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٩ لا ينطبق على حالة المستأنف عليه كما أنه بتطبيق نصوصه هو والقانون ٣٧ سنة ١٩٢٩ المعدل له يخلص منها أن المستأنف عليه لا يستحق مكافأة أو معاشاً ثالثاً إن محكمة أول درجة رأت أن الذي ينطبق على حالة المستأنف عليه هو قانون العمل الفردي رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ولكنها أخطأت في تطبيق نصوصه لأن الجمعية لم تعامل المستأنف عليه معاملة جائرة حملته على ترك خدمتها بل هو الذي تركها من تلقاء نفسه وقد بدأ العمل فيها ومرتبه ثلاثة جنيئات أخذت في الزيادة حتى وصل إلى ثمانية جنيئات وذهبت إلى نفي انطباق هذا القانون على حالة المستأنف عليه. رابعاً إن المستأنف عليه ترك خدمة المستأنفة دون سابق إنذار وفي وقت غير لائق قد أثر عليها أدياً ومادياً.

د وبما أن هذه المحكمة تقرر محكمة أول درجة في عدم جواز تطبيق قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٥٩ ولا القانون المعدل له في سنة ١٩٢٩ لأن هذا القانون خاص بالموظفين الحكوميين فلا يجوز أن تمتد أحكامه إلى الهيئات غير الحكومية إذ هو قانون خاص لطائفة معينة من الموظفين وأن القانون الذي يحكم هذه الحالة هو قانون العمل الفردي رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ إذ نصت المادة الأولى منه لسريان أحكامه على عقد العمل الذي يشهد بمقتضاه ما قبل بأن يشتغل تحت إداوة صاحب عمل أو سلطته أو

إشرافه في مقابل أجر يحدد على أساس معين أو مدة محدودة أو غير محدودة. وكلمة عمال تشمل العمال والمستخدمين ذكوراً وإناثاً واستثنت المادة الثانية منه طوائف معينة من العمال وهم: (أ) الأشخاص الذين يشتغلون بالزراعة (ب) الأشخاص الذين يشتغلون في أعمال عرضية مؤقتة (ج) أفراد عائلة صاحب العمل (د) الأشخاص الذين يشتغلون في محال تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ويقل رأس مالها عن ٣٠٠ جنيه وعمال أصحاب المهن الحرة الذين لا تتجاوز حركة أعمالهم السنوية ٢٠٠ جنيه (هـ) ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها (و) موظفو الحكومة ومستخدموها الدائمون (ز) خدم المنازل ومن في حكمهم. ونصت المادة الثالثة منه. يجوز أن يكون عقد العمل شفوياً وإذا كان أجر العامل اليومي أو الأسبوعي أو الشهري يقل في جملة عن عشرة جنيئات في الشهر ويجب أن يكون بالكتابة فيما عدا ذلك..

د وبما أنه يخلص من النصوص المقدمة أن هذا القانون ينظم حالة جميع العمال والمستخدمين أي الذين يشتغلون بأعمال كتابية أو عقلية تحت إداوة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه في مقابل أجر عن مدة محددة أو غير محددة فتدرج تحتها المدرسون في المدارس الأهلية التابعة لأفراد أو الجمعيات وأن الاستثناءات المنصوص عنها في المادة الثانية والسابق سردها لا تشمل هذه المدارس فهي مندرجة في عموم نص المادة الأولى..

د وبما أنه يتعين بعد ذلك تطبيق أحكام هذا القانون على حالة المستأنف عليه.

د وبما أنه لا نزاع بين الطرفين أن المستأنف عليه هو الذي فسخ العقد الذي بينه وبين

المستأنف بصفته وذلك بإذاره المسجل في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الذي قال فيه إن الوزارة قد رشحتي مدرسا بإحدى مدارسها الابتدائية بشبين الكوم براتب ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم في الشهر وذلك غير علاوة الغلاء وجنيه الزواج فإذا كانت الجمعية ترغب بقاءى في مدرستها بهذا الراتب اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٠ وأن تسير معى في المرتب ومعاملتى معاملة الوزارة مع مدرستها فيجب إخطارى بخطاب موقع عليه من جناب الرئيس وإلا فاقى مضطر الى ترك مدرسة الجمعية (حافضة المدعى عليه في الدعوى الأصلية أى المستأنف).

د وبما أنه بصرف النظر عن خطأ البيانات الواردة في هذا الخطاب فإن حقيقة مرتبه الذى عرض عليه هو ٥ جنيهات يضاف اليه علاوة الغلاء وقدرها ٥ جنيهات و ٢٢٥ مليم وأن المدرسة التى التحق بها ليست مدرسة أميرية (راجع خطاب ناظر تلك المدرسة ١٢ دوسيه الدعوى الأصلية) فانه كما سبق القول كان الفسخ من عمل المستأنف عليه وحكم هذه الحالة في القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ في المادة ٢١ منه التى تنص (إذا كان العقد مبرما لمدة غير محددة كان لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد اعلان الطرف الآخر بذلك على أن يكون الاعلان سابقا للفسخ مدة معينة على الوجه الآتى) وجاء في الفقرة ج من هذه المادة (ثلاثون يوماً بالنسبة للعمال المعينين بأجر شهرى) وظاهر من الوقائع التى لا خلاف عليها أن المستأنف عليه لم يعلن المستأنف برغبته في الفسخ قبل تركه العمل بثلاثين يوماً إذ أن اذاره في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ والتحقيق بمدرسة الأقباط في أول يناير سنة ١٩٥٠ أى بعد أربعة أيام فيكون قد خالف نص هذا القانون وقد حددت المادة ٣١ من

القانون الحالات التى يجوز فيها للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق اعلان وهى (١) إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل على أنه لا يجوز للعامل التمسك بهذا السبب بعد مضى ٣٠ يوماً من تاريخ دخوله الخدمة. والمستأنف عليه له أكثر من ٢٦ عاماً في خدمة المستأنف (٢) إذا لم يقم صاحب العمل بالتزاماته طبقاً لأحكام هذا القانون لم يزعم المستأنف عليه شيئاً من ذلك (٣) إذا كان صاحب العمل أو من ينوب عنه قد ارتكب أمراً مخلاً بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد عائلته (٤) إذا وقع من صاحب العمل أو من ينوب عنه اعتداء على العامل بالضرب (٥) إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته. ونصت المادة ٣٢ من القانون على استحقاق العامل تعويضاً إذا ترك العمل لأحد هذه الأسباب على الوجه المبين بالمادة ٢٣ وهى المكافأة التى تصل إلى أجر سنة. وظاهر من وقائع الدعوى أن المستأنف عليه لم يترك العمل لأى سبب من هذه الأسباب.

د وبما أنه يخلص مما تقدم أن العامل يستحق مكافأته في حالة ما إذا فسخ صاحب العمل العقد طبقاً لنص المادتين ٢١ و ٢٣ أو إذا فسخ العامل العقد لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣١ منه وفي غير هذه الحالات لا يستحق مكافأة.

د وبما أن حالة المستأنف عليه لا تندرج تحت إحدى هذه الحالات جميعاً فلا حق له في المطالبة بمكافاه وأما ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن المعاملة الجائرة من صاحب العمل تندرج تحت مدلول عبارة الفسخ بدون سبب من ناحيته وهو ما يساير نص المادة ٦٩٦ من

٢٩٥

محكمة شين الكوم الكلية

٣٠ مارس سنة ١٩٥٢

مبالغ محكوم بها بالنفقة . لا يجوز الحجز عليها ولو
كانت مودعة بالخزينة . الإبراء وصفة الدين لا تلازم .

المبادئ القانونية

١ — لا تلازم ما بين الإبراء من الدين
وبين انتفاء صفة فإن كلا منهما حقيقة قانونية
قائمة بذاتها فقد يقوم الإبراء مع بقاء
صفة الدين لصيقة به وهذه هي روح
التشريع في كثير من مواده فقد يودع ثمن
عقار أو منقول في خزينة المحكمة وتبرأ
بذلك ذمة من تولى بيعه وتبقى الامتيازات
بترتيبها القانوني على اعتبار أن هذا المبلغ
هو ثمن هذا العقار أو هذا المنقول .

٢ — إن حكمة التشريع في المادة ٤٨٦
مرافعات بعدم جواز الحجز على ما يحكم به
القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً
للنفقة واضحة إذ قدم حق المحكوم له في
الحياة على حق الدائن في اقتضاء دينه فإذا
كان المبلغ مقرراً للنفقة فلا يجوز الحجز
عليه ويبقى هذا المنع قائماً مادام المبلغ يتصف
بهذه الصفة ويتميز بها دون سائر أموال
الدائن بالنفقة . فإذا أودع المبلغ في خزينة
المحكمة وأثبت في محضر الإيداع أن هذا
المبلغ المودع هو ما قضى به الحكم الشرعي
أي حكم النفقة واشترط لجواز صرفه تقديم
ذلك الحكم مؤشراً عليه بالسداد فهذا الإيداع

القانون المدنى الذى تجيز الحكم بالتعويض عن
الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل
إذا كان هذا الأخير قد دفع العامل بتصرفاته
وعلى الأخص بمعاملة الجائرة أو مخالفتها شروط
العقد الى أن يكون هو فى الظاهر الذى أنهى
العقد وقد طبقت هذه القاعدة على حالة المستأنف
عليه واعتبرت أن عدم تركه مدرسة الجمعية
لانتحاقه فى مدرسة أخرى براتب — معاملة
جائرة هذا القول من محكمة أول درجة فيه
تخريج تنبؤ عنه وقائع الدعوى وظروفها فإن
المستأنف عليه نفسه حرر خطابه المسجل الذى
أرسله إلى الجمعية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠
يشكر رئيسها على حسن معاملته وكريم عواطفه
مدة إقامته فى خدمة الجمعية مدرساً بمدرستها
المحترمة وقال إنكم قد اكرمتونى كل الأكرام
فى هذه العشرة فهو لم يشك معاملة جائرة بل
شكر معاملة حسنة واکراماً حتى يوم إرساله
هذا الخطاب وأما أنه وجد عملاً آخر براتب
يزيد عن راتبه الحالى وتمسك صاحب العمل
ببقائه لا يعد عملاً جائراً يبيح الفسخ بل هو حق
لصاحب العمل بمساربه ولا تريب عليه
فى ذلك .

درباً أنه مما تقدم وجميعه يكون الحكم
المستأنف قد خالف الصواب فى القضاء للمستأنف
عليه بمكافأة له عن مدة خدمته ويتعين الغاؤه
والزام المستأنف عليه المصروفات عملاً بالمادة
٣٥٧ مرافعات .

(قضية الخواجه انطاس كستولى بصفته وحضر
بفنه الأستاذ جورجى ميخائيل ضد الشيخ محمد محمود
الشرفاوى وحضر عنه الأستاذ عطية عبده رقم ١٩٤
سنة ١٩٥١ من رئاسة وعضوية محمد أحمد الشريبنى بك
رئيس المحكمة وعلى السعدنى وسليمان أبظه القاضين) .

بهذا الوصف أبرز صفة هذا المبلغ وحقيقته بأنه مبلغ النفقة المحكوم به وجعله متميزاً عن سائر أموال الدائن ويبقى على هذا الوصف ما دام في خزانة المحكمة وحتى يتم صرفه وعند ذلك فقط يختلط بسائر أموال المحكوم له به ويصبح محلاً لجواز الحجز عليه وعلى ذلك لا يجوز الحجز على هذا المبلغ حتى لو حكم بصحة العرض والإيداع وأبرئت ذمة المدين منه .

المحكمة

دعماً أن المستأنفة رفعت الدعوى الأصلية رقم ١٤٥٤ سنة ١٩٥١ مدني تلا وقالت شرحاً لها إنها تدان المستأنف عليه الأول في دين نفقة شرعية بالحكم رقم ٧٧٤ سنة ١٩٤٩ تلا الشرعية ولم يسدد كامل المطلوب منه رغم تعدد إجراءات التنفيذ ثم عمد أخيراً إلى عرض مبلغ يقل عن المحكوم به لها عليه فلم تقبل هذا العرض فأودعه خزانة المحكمة وبعد ذلك استصدر أمراً من حضرة القاضي بالحجز عليه تجت يد المستأنف عليه الثاني تحفظاً في دين تعويض له عن جريمة ارتكبتها المستأنفة وقد حكمت له المحكمة الجنائية بتعويض مؤقت قدره قرش واحد وقد طلب من حضرة القاضي تقديره تقديراً مؤقتاً بمبلغ ٢٠٠ جنيه فصدر له الأمر بالحجز على المبلغ المودع على الأساس السابق . فظلمت من أمر الحجز هذا إلى حضرة الأمر به فرفض هذا التظلم فاستأنفت حكم الرفض وبنت هذا الاستئناف على سبيلين الأول أن المبلغ المحجوز عليه هو دين نفقة مما لا يجوز الحجز عليه عملاً بالمادة ٤٨٦ مراقفات الثاني أن المبلغ المحجوز من أجله عبارة عن

تعويض لم يحكم به بعد فهو غير محقق الوجود ولا يجوز الحجز عن دين غير محقق الوجود ولو ياذن القاضي .

دعماً أنه عن السبب الأول فإنه لا نزاع في أن المبلغ المحجوز عليه هو دين النفقة المحكوم بها على المستأنف عليه الأول وأن المستأنف عليه يقول وقد جارت في ذلك محكمة أول درجة إنه بعرض هذا الدين عرضاً قانونياً على المستأنفة ثم إيداعه في خزانة المحكمة لامتناعها عن قبوله يرى ذمته من هذا الدين ويصبح ديناً عادياً طبقاً لنص المادة ٧٨٦ مراقفات ويجوز الحجز عليه .

دعماً أن هذه المحكمة ترى بادي الرأي أن تنوء إلى الخطأ الذي وقعت فيه محكمة أول درجة وهو اعتبار عرض الدين عرضاً قانونياً ثم إيداعه في خزانة المحكمة لرفض قبول المعروض عليه هذا العرض مبرئاً لذمة المدين بمجرد الإيداع لأن الإبراء لا يتم قانوناً إلا بقبول العرض أو الحكم بصحته وفي غير هاتين الحالتين لا يمكن أن تبرأ ذمة المدين وتبقى كافة التأمينات الخاصة بالدين شخصية أو عينية إن كان هناك شيء منها قائمة حتى يقبل العرض أو يحكم بصحته ويبقى حق المدين في استرداد المبلغ المودع قائماً بعد اتخاذ الإجراءات التي نص عليها القانون (المادة ٧٩٨ ، ٧٩٥ مراقفات) .

دعماً أن المستأنفة لم تقبل المبلغ المعروض عليها ما دام استلامه مشروطاً بتقديم حكم النفقة مؤشراً عليه بالسداد وذلك لأن هذا المبلغ أقل مما لها في ذمة المستأنف عليه الأول كما أنه لم يحكم بعد بصحة هذا العرض فذمة المستأنف عليه لا زالت مشغولة بهذا الدين ولا زال مالكا له فالحجز عليه في هذه الفترة غير صحيح

الأموال التي لا يجوز التنفيذ عليها أن القانون منع التنفيذ في بعض الحالات على الأموال المحجوزة بوصف معين وهذا المنع يبقى قائماً ما بقيت هذه الأموال متصفة بهذا الوصف الذي يميزها عن غيرها من أموال الدين فإن زال عنها هذا الوصف واختلطت بسائر أموال المدين زال المنع وجاز التنفيذ عليها فإمليات الموظفين ومعاشاتهم يبقى التنفيذ عليها ممنوعاً ما بقيت هذه الأموال متميزة عن سائر أموال المدين بالأوصاف المتقدمة فإن زال هذا التمييز جاز التنفيذ عليها .

وبما أن المستأنف عليه الأول أثبت في محضر الإيداع أن هذا المبلغ المودع هو ما قضى به الحكم رقم ٧٧٤ سنة ١٩٤٩ تلاً للشرعية أي حكم النفقة واشترط لجواز صرفه تقديم الحكم الشرعي مؤشراً عليه بالسداد فهذا الإيداع بهذا الوصف أبرز صفة هذا المبلغ وحقيقته بأنه مبلغ النفقة المحكوم به وجعله متميزاً عن سائر أموال المستأنفة ويبقى على هذا الوصف ما دام في خزانة المحكمة وحتى يتم صرفه لها وعند ذلك فقط يختلط بسائر أموالها ويصبح محلاً لجواز الحجز عليه .

وبما أنه يخلص مما تقدم جميعه أنه ما كان يجوز توقيع الحجز على هذا المبلغ بحالته الراهنة إذ لا زال في ملك الحاجر ولا في حالة ما إذا آل إلى المستأنفة إذا قبلت عرضه بعد ذلك أو حكم بصحة هذا العرض لأنه يكون حتى وقت صرفه هو المبلغ المقرر للنفقة. وعلى ذلك لا محل لتعرض المحكمة للسبب الثاني من أسباب الاستئناف ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف عليه المصروفات عملاً

إذ أنه حجز على ما يملكه الحاجر وأما إذا حكم بصحة العرض فإنه من المقرر قانوناً أن تنسحب هذه الصحة إلى وقت الإيداع وتبرأ ذمة المدين من هذا الوقف ويعتبر أنه أوفى بكل التزاماته في هذا الشأن وتترتب الآثار القانونية كوقف سريان فوائد التأخير مثلاً وغير ذلك من الآثار تبعاً لما تقتضيه ظروف كل حالة - وإردافاً لذلك يتعين بحث جواز الحجز التحفظي أو عدم جوازه في حالة ما إذا قبلت المستأنفة العرض بعد ذلك أو حكم بصحته فإن هذه المحكمة ترى أن تبدأ بإزالة شبهة قيام التلازم ما بين الإبراء من الدين وبين انتفاء صفته فإن كلا منهما حقيقة قانونية قائمة بذاتها فقد يقوم الإبراء مع بقاء صفة الدين لصيقة به وهذه هي روح التشريع في كثير من مواده فقد يودع ثمن عقار أو منقول في خزانة المحكمة وتبرأ بذلك ذمة من تولى بيعه وتبقى الامتيازات بترتيبها القانوني على اعتبار أن هذا المبلغ هو ثمن هذا العقار أو هذا المنقول .

وبما أن المادة ٤٨٦ مرافعات تنص على أنه لا يجوز الحجز على ما يحكم به القضاء من المبالغ المقررة أو المرتبة مؤقتاً للنفقة أو للصرف منها في عرض معين ولا على المبالغ والأشياء المرهونة أو الموصى بها لتكون نفقة إلا بتقدير الربع وفاء لدين نفقة مقررة وأن حكمة التشريع في عدم جواز الحجز على المبالغ المقررة للنفقة واضحة إذ قدم حق المحكوم له في الحياة على حق الدائن في اقتضاء دينه فإذا كان المبلغ مقرراً للنفقة فلا يجوز الحجز عليه ويبقى هذا المنع قائماً ما دام المبلغ يتصف بهذه الصفة ويميز بها دون سائر أموال الدائن بالنفقة. وفي ذلك يقول الدكتور زمري سيف في كتابه قواعد تنفيذ الأحكام نص ٨٠. يتضح من بيان

بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية فبييه حسن صباح وحضر عنها الأستاذ محمود رفعت راغب ضد صديق أفندي مصطفى عبد القفار وآخر وحضر عن الأول الأستاذ مصطفى خفاخي رقم ٢٤ سنة ١٩٥٢ س رئاسة وعضوية محمد أحمد الشريفي بك رئيس المحكمة وعلى السعدى وعمود عبد المجيد القاضين) .

٢٩٦

محكمة الزقازيق الابتدائية

١٠ أبريل سنة ١٩٥٢

تحقيق . سماع الشهود بعد الموعد المحدد . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إن قانون المرافعات الجديد عندما نص في المواد ١٩١ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ على وجوب تحديد مواعيد لإجراء التحقيق لم ينص على البطلان كجزاء صريح لتجاوز الموعد المحدد للتحقيق كما فعل في بعض الحالات التي أراد أن يرتب على مخالفتها جزاء البطلان . بل أن الشارع أراد أن يتفادى هذا الجزاء - البطلان - في هذه الحالة بالذات عندما أوجب في المادة ١٩١ أحوالا معينة رتب على مخالفتها البطلان ثم استطرد بعد ذلك النص على البطلان بذكر ما يريده من بيان موعد بدء التحقيق وموعد تمامه .

٢ - إن مخالفة الإجراءات المبينة في القانون لا تستتبع البطلان إلا إذا كان منصوباً عليه .

٣ - إنه في بعض الحالات التي ينص الشارع فيها على البطلان كجزاء حتمى يمكن تخفيف هذا الجزاء بما يجب من تمييز بين الإجراء الجوهرى وما ليس يعتبر جوهرى . وبما يجب أن يثبت من يتمسك بالبطلان أن الإجراء بحالته قد أضر به وأثر على مصلحته التي وضع القانون ذلك الإجراء لحمايتها وأن ذلك العيب في الإجراء كان من شأنه أن فقد الإجراء إحدى صفاته الخاصة به والمميزة له بحيث لا يتحقق الغرض المقصود منه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع - التي يستلزم أن يتناولها هذا الحكم حالاً - تنلخص في أن المدعى رفع هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته لنصيبه الشرعى وقدره ٦ ط من ٢٤ ط في أربعة منازل موصحة الحدود والمعلم بعريضة دعواه وفي أنقاض منزل خامس مبين بتلك العريضة . . . وقد دفع المدعى عليهم بأن مورثتهم المرحومة استكفينا غرض إبراهيم قد تصرف لهم في المنازل الأربعة بعقود مسجلة قدموها - فطعن المدعى على ذلك التصرف بالصورية وقال إنها عملت لإضراراً به بقصد جرماته من نصيبه الشرعى في الميراث وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية التصرف المشار إليه ولم يعترض المدعى عليهم على ذلك فقضت هذه المحكمة (بهيئة أخرى) في ١٩٥٠/١١/٣٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها

البطلان على مخالفتها في قانون المرافعات بل يظهر أن الشارع أراد أن يتفادي هذا الجزاء (البطلان) في هذه الحالة بالذات لما يؤخذ من أنه عندما أوجب في المادة ١٩١ أن يبين أي منطوق الحكم الذي يأمر بالاثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها، وقد رتب - الشارع - جزاء البطلان على مخالفة ما يوجب من ذلك بما نص عليه من قوله وإلا كان (الحكم) باطلاً، ولقد استطرد الشارع بعد ذكر هذا الجزاء مباشرة بما أراده من بيان اليوم الذي يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذي يجب أن يتم فيه بغير ذكر أي جزاء ما. ولو كان الشارع يريد اعتبار الحكم الذي يغفل هذا التبيين باطلاً لآخر النص بجزاء البطلان إلى بعد ما وضعه عن موعد بدء التحقيق وموعد تمامه. ولما كان الشارع لم يرد البطلان عند إغفال هذا التجديد. وهو الأصل. فإنه لا يجوز القول بترتيب البطلان على ما يتفرع عنه من تجاوز الموعد إذا كان محدداً، وإذا أضيف إلى ذلك وجوب أعمال القاعدة الكلية من أن لا بطلان بغير نص Pas-de nullité sans texte تبين أن مخالفة الاجراءات المبينة في القانون لا تستتبع البطلان إلا إذا كان منصوصاً عليه. ومن ناحية أخرى فإنه بإعمال القاعدة المقررة من أنه لا بطلان بغير ضرر nullité sans grief n'opère rien يتضح أنه لا يصح الحكم ببطلان الإجراء لمجرد عدم اتباع ما رسمه القانون له إلا إذا كانت هذه المخالفة قد ترتب عليها ضرر بمن يتمسك بالبطلان. وفي هذا السياق لا يمكن القول بأن ما اشتمل عليه نص المادة ١٩٥ مرافعات من أنه لا يجوز مد الميعاد أكثر من مرة واحدة، لا يمكن القول بأن هذا يستوجب بالحتم جزاء البطلان على

البينة صورية العقود الصادرة من المرحومة استكفينا عوض إبراهيم المتضمنة بيها لأولادها المدعى عليهم العقارات الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى عدا العقار الأخير منها وأن هذه التصرفات كان أساسها التملك المضاف إلى ما بعد الموت ولم يكن القصد منها البيع المنجز وإنما عملت لحرمان المدعى من نصيبه الشرعي في الميراث إضراراً به وليثبت المدعى عليهم صحة هذه العقود وجديتها وحددت للتحقيق بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ على أن يتم في ظرف ثلاثة شهور من أول جلسة وقد تأجل التحقيق في جلسات متوالية حتى جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ وفيها دفع المدعى عليهم بعدم جواز إجراء التحقيق لفوات المواعيد استناداً إلى ما نص عليه بالمواد ١٩١ و ١٩٤ و ١٩٥ من قانون المرافعات الجديد وبعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية المدنية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٤٦ كلى الزاوي. فقرر حضرة القاضي المتدب للتحقيق إحالة القضية لهذه المحكمة للرافعة في الدفنين.

وحيث إنه عن الدفع بعدم جواز التحقيق لفوات مواعيده فإن مجرد الدفع به لا يصح أن يوقف إجراء التحقيق ولا أن يتزعزع التحقيق من مجراه الذي يسير فيه بموجب حكم قضى به. بل إن ما يمكن أن يبدى في هذا السبيل إنما يكون بطلب بطلان ما تم منه أو ما يترتب عليه. ومع ذلك فإن هذه المحكمة تفصل في هذا الدفع حالا بما تراه فيه من أن المواد ١٩١ و ١٩٤ و ١٩٥ التي وضعت - فيما نصت عليه - مواعيد إجراء التحقيق لم تنص على البطلان كجزاء صريح لتجاوز الموعد المحدد للتحقيق كما فعل الشارع في الخسالات التي أراد أن ترتب

المدعى عليهم وهم الذين يتمسكون بهذا البطلان قد ساهموا بنصيب كبير في طلبات تأجيل التحقيق فما لم أن يتمسكوا ببطلان إجراء كانوا طرفاً عاملاً في وقوع ما يريدون النعمى به عليه ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه .

ولهذا جميعاً يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

د وحيث إنه عن الدفع الأخير الخاص بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها فإن هذا إنما هو دفاع موضوعي صرف . وموضوع الرأي عنه إنما يكون عند نظر الموضوع والفصل فيه .

د وحيث إنه عما تقدم يتعين إعادة الدعوى الى التحقيق لتنفيذ ما يتطلبه الحكم الصادر به في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

(القضية رقم ٦٠٤ سنة ٤٩ كلى رئاسة وقضوية حضرات أصحاب العزة حسين عامر بك وكيل المحكمة و زاهر قلته بك ومأمون الفوال بك القاضين) .

مخالفته ، إذ يلاحظ أنه في بعض الحالات التي ينص الشارع فيها على البطلان كجزاء حتى ، أنه — في تلك الحالات — يمكن تخفيف هذا الجزاء في ظل قانون المرافعات الجديد طبقاً للقواعد التي سار عليها الفقه والقضاء من وجوب التمييز بين الاجراء الجوهرى الذى يصبح بوقوع النقص أو العيب فيه غير محقق للغاية التي شرع من أجلها — وبين ما ليس يعتبر جوهرياً . بل إنه حتى في تلك الحالة التي يكون فيها الحكم بالبطلان واجبا لأن العيب الذى شاب الاجراء عيباً جوهرياً إنه يشترط في تلك الحالة أن يثبت من يتمسك بالبطلان أن الاجراء بحالته تلك قد أضر به وأنه قد أثر على مصلحته التي وضع القانون ذلك الاجراء لحمايتها وأن ذلك العيب كان من شأنه أن فقد الاجراء إحدى صفاته الخاصة به والمميزة له بحيث لا يتحقق الغرض المقصود منه على الوجه الذى يريده القانون (المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات) على أن ثمة وجهاً آخر يلاحظ في النزاع المطروح حالا ذلك أن هؤلاء

تعليق المجلة

تضمن قانون المرافعات الأخير تحديد ميعاد يبدأ فيه التحقيق ، وميعاد يجب أن يتم فيه (المادة ١٩١) . وتضمنت المادة ١٩٥ من هذا القانون : أنه لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد المحدد للتحقيق أكثر من مرة واحدة . كما تضمنت المادة ١٩٦ : أنه لا يجوز بعد انقضاء الميعاد المحدد للتحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم .

وقد اختلفت المحاكم في جزاء الاخلال بهذا الاجراء الذى ينص صراحة على وجوب أن يتم التحقيق في الأجل المحدد حتى نص القانون بأنه لا يجوز بعد انقضاء الميعاد المحدد سماع شهوده كما لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي المنتدب مد الميعاد المحدد للتحقيق لا أكثر من الميعاد المقرر في قرار التحقيق .

والحكم السالف الذكر يرى أن النص الوارد في قانون المرافعات لا يرتب على المخالفة جزاء البطلان لأن القانون لم ينص صراحة عليه .

غير أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات التي تنص على أن الإجراء يكون باطلا إذا نص القانون على بطلان — قد ورد تعليقا عليها في المذكرة التفسيرية للقانون أن النص على البطلان يكون بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه — وفي هذه العبارة الناهية أو النافية ما يدل على أن المشرع قد قدر أهمية الإجراء واقترض ترتب الضرر عليه في الغالب — وهذه الحالة التي يشير إليها القانون هي غير الحالة التي أشارت إليها المادة ٢٥ مرافعات بعد ذلك وهي حالة البطلان إذا كان العيب الذي شاب الإجراء عيبا جوهريا يترتب عليه ضرر للنخصم .

وظاهر أن المواد ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٦ قد ورد بها النص الصريح على أنه ليس للمحكمة أن تمد أجل التحقيق بعد انقضاء ميعاده — ولا يجوز سماع الشهود بعد انقضاء الأجل — ويجب أن يتم التحقيق في الميعاد المحدد . وهي عبارات ناهية ظاهرة للوضوح .

وبما تقدم يتبين أن القانون متى نص على البطلان أو أشار إلى الإجراء المقصود بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه فقد أصبح البطلان واجبا دون حاجة إلى بحث ما إذا كان العيب جوهريا أو غير جوهريا .

على أن هذه المواد السالفة الذكر قد استقامها الشارع المصري من قانون المرافعات الفرنسي في المواد ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ — وكذلك استقى المشرع المصري هذه النصوص من المادة ١٦٩ مرافعات مختلط الصادر بها القانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ وقد نصت هذه المادة الأخيرة بأنه على المحكمة عند ما تامل مباشرة نوع من التحقيق أن تحدد ميعاداً ينتهي فيه ، بحيث يسقط الحق في إجرائه إذا لم يتم في الميعاد المعين — وقد جرت أحكام المحاكم المختلطة على ترتيب الجزاء لهذه المخالفة باستبعاد الإجراءات التالية للميعاد الذي ينتهي فيه التحقيق .

وقد جاء في التعليقات على المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات الفرنسي فقرة ١٤ ، ١٥ وكذلك في دالوز ريبورتوار تحت كلمة Enquête فقرة ١٤٠ ، ١٤١ أنه لا خلاف مطلقا على أن الخصم الذي يهمل حقه في استيفاء التحقيق في المدة التي يقررها الحكم يسقط حقه في طلب التحقيق ولا يستطيع أن يطلب امتداداً بعد انتهاء الأجل المحدد في الحكم . غير أنه يكون للمحكمة على أي حال — أن تصدر قراراً جديداً بالتحقيق — إذا أبطل التحقيق السابق الحاصل بعد الميعاد — كما أن لها أن تصدر قراراً جديداً بسماع التحقيق على الوقائع التي لم يتم تحقيقها متى تبينت أهميتها . وتبينت أن الظروف التي عاقت عن إتمامها كانت ظروفًا قوية .

وقد أراد الشارع بهذه النصوص القاسية أن يضع نجداً لتراخي الخصوم في إجراءات التحقيق — التي طالما أعاققت الفصل في الدعوى

قضاء الضرائب

٢٩٩

لجنة طعن ضرائب الاسكندرية

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

ما يسحبه الموظف من صندوق الادخار هو من حسابه الشخصي . وإذا رده مع فوائده فهذه الفوائد اسمية لا ضريبة عليها .

المبادئ القانونية

١ - ما يسحبه الموظف من صندوق الادخار ليس سلفة أو قرضاً بل هو من حسابه الشخصي في الصندوق بشرط ألا يزيد عن نصف استحقاقه أو ماهية ستة شهور أيهما أقل .

٢ - إن رد ما سحب من الصندوق مع فوائده فهي فوائد اسمية لا تستحق المصلحة ضرائب عليها .

المحكمة

د حيث إن المصلحة ترتكن في استحقاقها للضريبة على أرباح السلفيات التي صرفها الصندوق لأعضائه على الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها كآتي : « تفرض ضريبة بالابتعار المبينة بعد على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي استحققت - وتسمى

الضريبة أولاً ، وثانياً ، وثالثاً ، على الفوائد وغيرها مما تنتج بصفة عامة السندات والقراطيس وأذونات الخزنة والسلفيات على اختلاف أنواعها التي تصدرها أو تعقدتها الحكومة أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين أولاً وثانياً من هذه المادة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت وتستثنى من ذلك ... الخ ، .

وقد رد الصندوق على ذلك بأنه لا يخضع لأحكام هذه المادة لأن المشرع المصري قسم السلفيات إلى نوعين - النوع الأول تخضع فوائده إلى الضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها بالمادة سالفة الذكر . والنوع الثاني تخضع فوائده إلى الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات التي نصت عليها المادة ١٥ فقرة أولى من القانون سالف الذكر ونصها كآتي :

د تسمى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات التقديرية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج ، .

ومع ذلك فتعني من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المتفعلة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون ... الخ. وقال الصندوق إن الدين يعتبر من القيم المنقولة المنصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الأول أو من الديون والودائع والتأمينات المنصوص عليها في الباب الثانى من الكتاب الأول تبعاً لشخصية المدين لا الدائن. فإذا كان المدين فرداً أو شركة تضامين فإن الفوائد التى تكون مستحقة عليها تخضع للضريبة على فوائد الدين. أما إذا كان شركة توصية أو شركة مساهمة فإن الفوائد التى تكون مستحقة عليها تخضع للضريبة على القيم المنقولة (يراجع كتاب الضريبة على الإيرادات لأحمد بمدوح مرسي بك ص ١٧ وكتاب ضريبة الدخل لمحمد حسن الجزيرى بك ص ٣٢) وإن المدين فى حالتنا هو الموظف المقترض. وتسرى على القرض ضريبة فوائد الديون المنصوص عنها فى المادة ١٥- فقرة أولى ولكنه معنى متبهاً بالفقرة الثانية من المادة المذكورة التى ذكر نظمها بعاليه. وقال الصندوق إن شروط الإعفاء المنصوص عليها فى الفقرة المذكورة متوفرة فى حالتنا لأن السلفيات لأعضاء الصندوق متصلة بمباشرة المهنة إذ أن من أغراض الصندوق تشجيع المستثمرين على الادخار وإسعادهم بمبالغ ضئيلة عند الحاجة حفظاً لاستقرارهم وإزاحة لبالم.

كما أن فوائد هذه السلفيات داخلة فى حساب المنشأة كما هو ظاهر فى دفتريها كما أن الصندوق أصلاً خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإن كان أعني فيها بنص خاص هو نص المادة ٣/٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ والتى ألغيت بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١. وأرتكن فى ذلك على ما أخذت به محكمة المنصورة المختلطة فى حكمها الصادر بتاريخ ٢٧/٦/١٩٤٧ فى القضية رقم ٣٨/٢٣٩ تجارى المرفوعة من صندوق ادخار موظفى محكمة المنصورة المختلطة ضد مصلحة الضرائب والمقدمة صورة رسمية منه بالملف.

ومن حيث إن هذا الدفاع وإن كان ظاهر الصحة ويشكر الصندوق على الاجتهاد الذى هداه اليه. وقد أخذت به محكمة المنصورة المختلطة بحكمها سالت الذكر ولكن محله إذا كان ما يحصل عليه الموظف من الصندوق هو سلفة أو قرض بالمعنى الصحيح. ولكن ظاهر من صراحة قانون الصندوق أن ما يصرف للموظف هو جزء من حساب الشخص فى الصندوق بشرط أن لا يزيد عن نصف استحقاقه أو مائة ستة شهور أيهما أقل (تراجع المادة ١١ من قانون الصندوق). فما يسجبه الموظف إذن ليس بسلفة ولا بقرض لأن الإنسان لا يكون مدينًا لنفسه أو مقترضاً من نفسه بل هو مستحقات من أصل استحقاقه فى الصندوق. وإذا كان ملازماً بوجوب ما سيجبه مع فوائد إسمية

الاولى الفقرة الثالثة أو المادة ١٥ الفقرة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعليه يتعين الحكم بإلغاء تقدير المأمورية وعدم خضوع الصندوق لضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون عما يسجبه المشتركون منه من أصل استحقاقهم .

ومن حيث إنه لا محل بعد ذلك لبحث موضوع سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة عن المدة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥ .

(قرار لجنة طعن ضرائب اسكندرية رقم ٢٤٣ رئاسة وعضوية ونيس غبريال القاضي وجابر عبد المجيد حسن ومحجوب السيد السرس العضوين الحكوميين) .

بسيطة فذلك محافظة على حقوق باقي المشتركين فيه ومرجعه أن الصندوق يستغل ما يعده من نقدية في أوراق مالية وباقي الأوجه المبينة بالقانون .

وحيث إنه يحرم في هذا الاستغلال في المدة التي تبقى فيها المسحوبات طرف الموظف . لذلك ألزم هذا الأخير برد ما سجبه مضافاً إليه فوائد إسمية بسيطة .

وظاهر مما تبين بعاليه أنه ليست هناك سلفيات أو قروض أو ديون حتى تستحق على فوائدها ضريبة للمصلحة سواء طبقاً لنص المادة

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنج

فيما بعد - يمكن أن تبني عليها محكمة الموضوع اعتقادها - فليس من شأنه إذن البحث عن صدق الشهود أو صحة شهاداتهم - فهذه جميعها أمور ينفراد بالاختصاص بها قاضي الموضوع .

٢ - أجازت المادة ١٦٢ إجراءات لدوى الشأن - استئناف قرار قاضي التحقيق بالألا وجه لإقامة الدعوى - وعليه فتنى رفع الاستئناف صحيحاً أمام غرفة الاتهام - فلها حق التصدى لهذا القرار والهيمنة عليه - والبحث عما إذا كان قاضي التحقيق قد تجاوز اختصاصه أم لا .

٢٩٩

محكمة شبين السكوم الابتدائية

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢

أ - قاضي التحقيق . قراره بالألا وجه لإقامة الدعوى . نطاقه .
ب - غرفة الاتهام . ولايتها على هذا القرار . شرطها .

المبادئ القانونية

١ - قاضي التحقيق لا يحكم في الدعوى ولكنه يجعلها صالحة للحكم فيها - ومن ثم فمهمته تنحصر في البحث عما إذا كانت توجد أدلة إذا حصل تحقيقها وثبتت صحتها

المحكم

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أنه
شجر نزاع بين المجنى عليها والمتهم بسبب الضية
— وتقرر المجنى عليها أن المتهم هوى على رأسها
بآلة راضة ثقيلة « ماسورة حديد » فحدث بها
إصابة بليغة بالجدارية اليمنى — ترتب عليها
فقد جزء مني العظام بمسطح ٢ في ٧ سم —
الامر الذي يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها
ويعرضها للمضاعفات والتهاب السحايا ونوبات
الصرع والجنون الى آخر ما جاء بالتقرير الطبي
الشرعي .

« وحيث إن أقوال المجنى عليها هذه قد
تأيدت بشهادة زوجها الذي اشتبك مع المتهم
على أثر تعديه على المجنى عليها وقد جاء
الكشف الطبي مؤيداً لروايتهما من حيث الآلة
التي استعملت في إحداث الجرح واحداً
بالكيفية التي قرأها .

« وحيث إن المجنى عليها وزوجها استشهدا
ببعض شهود على وقوع هذا التعدي من المتهم
وعلى رأسهم الحفير النظمي عباس رضوان —
فشهد هذا الأخير بأنه لم يشاهد الحادث كما تزعم
المجنى عليها وزوجها — وكل ما هنالك أنه كان
بمنزله فحضرت اليه المجنى عليها مصابة في رأسها
وبرفقها زوجها الذي عرض عليه الآلة
« الماسورة » التي استعملت في إحداث الجرح
وأبلغاه بتعدي المتهم على المجنى عليها بالضرب
بهذه الآلة فاقنادهما إلى ديوان العمدة حيث أبلغ
بالحادث .

« وحيث إن باقي الشهود الذين استشهدت
بهم المجنى عليها وهم — أبو القمصان المهندس —
وعبد المقصود مبروك والسيد السحيمي شهدوا

بأنهم أسرعوا على إثر سماعهم الصباح فشاهدوا
المتهم متمسكاً مع زوج المجنى عليها فتدخلوا
بينهما ويقرر الشاهدان الأولان أنهما لم يشاهدا
المجنى عليها في مكان الحادث بينما يقرر الأخير
أنه شاهدها مصابة بمحل الحادث وإن كان لم
يشاهد المتهم يعتدي عليها بالضرب .

« وحيث إن حضرة قاضي التحقيق بعد أن
قص الواقعة على هذا النحو عرج على أدلة
الانتماء تقرر أن الأدلة القائمة ضد المتهم تنهض
على شهادة المجنى عليها وزوجها وما جاء
بالكشف الطبي الذي أثبت أن إصابة المجنى
عليها من الضرب بآلة صلبة راضة كقطعة من
الحديد ثم يستطرد قائلاً (وحيث إن شهادتي
هذين الشاهدين . . . المجنى عليها وزوجها قد
تعارضت مع شهادات الشهود الذين استشهدوا
بهم وعلى رأسهم الحفير عباس رضوان الذي
شهد صراحة بأنه لم ير الحادث ولا يعرف كيف
أصيبت المجنى عليها — في الوقت الذي تقرر
الأخيرة وزوجها أنه كان موجوداً عند
ما ضربها المتهم وأنه أخذ قطعة الحديد التي استعملها
المتهم في الاعتداء على المجنى عليها — وقد رد
الحفير على ذلك بأن المجنى عليها وزوجها حضرا
إليه في منزله وأخبراه بالحادث وقدا إليه
قطعة من الحديد المذكورة — يضاف إلى ذلك
أن بقية الشهود الذين استشهدت بهم المجنى عليها
لم يصادقوها على رؤيتهم المتهم يعتدي عليها)
ثم ينتهي بعد ذلك إلى أن الأدلة القائمة ضد
المتهم على النحو المشروح آنفاً لا تكفي لإدلائه
ومن ثم قضى بالآل وجه لإقامة الدعوى .

« وحيث إنه يبين من هذه الأسباب التي
أسس عليها قاضي التحقيق قراره المستأنف أنه
أقام نفسه قاضياً للموضوع وأخذ بتعقب الدليل

استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق
بألا وجه لإقامة الدعوى وذلك بتقرير بقلم
كتاب المحكمة في الميعاد المقرر في المادة
١٦٥ اجراءات .

وحيث إنه متى رفع الاستئناف صحيحاً
لغرفة الاتهام يكون لها حق التضييق لهذا القرار
والبحث فيما إذا كان قاضي التحقيق قد تجاوز
اختصاصه أم لا .

وحيث إنه يبين عما تقدم أن قاضي التحقيق
قد تجاوز اختصاصه في قراره هذا بما يخرج
عن ولايته القضائية ومن ثم يتعين إلغاء القرار
المستأنف وإحالة المتهم إلى محكمة جنسيات شبين
الكوم لمحاكمته عن التهمة المسندة إليه وفقاً لنص
المادة ١/٢٤٠ عقوبات .

(استئناف دولت عبد اللطيف خير الله بالطن في
قرار قاضي التحقيق في قضية الجناية رقم ٣٠٨٩ سنة
١٩٥١ تلا رئاسة وعضوية محمد أحمد الريان بك وكيل
المحكمة وعبد الحميد عبد الوهاب وعبد الرحمن
زين الدين القاضين وحضور الأستاذ أحمد هيكل وكيل
النيابة) .

٢٩٩

محكمة الزقازيق الابتدائية

٣٠ يناير سنة ١٩٥٢

- ١ - غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات . لا يجوز
النيابة الاستئناف إذا لم تطلب الحكم بأشد .
- ب - نشر نص الحكم بالجرائد ليس عقوبة
تبعية .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان النص القانوني للعقاب
على الواقعة موضوع المحاكمة ينحدر للقاضي
الحكم بغرامة خمسة جنيهات أو أقل ولا ينص

ويحصه كن يريد أن يقضى في موضوع التهمة
وليس هذا من شأن قاضي التحقيق لأن مهمته
تنحصر كما جاء بنص المادة ١٥٤ اجراءات في
البحث عما إذا كانت هناك أدلة تكفي لإدانة
المتهم أم لا - فإذا تبين قضي بالإحالة إلى المحكمة
المتخصصة وإذا لم يتبين قضي بألا وجه لإقامة
الدعوى .

وحيث إنه من المقرر فقها وقضاء أن
قاضي الإحالة والتحقيق لا يحكم في الدعوى
ولكنه يجعلها صالحة للحكم فيها من محكمة
الموضوع - وأن وظيفته قاصرة على البحث
عما إذا كانت توجد أدلة - إن حصل تحقيقها
وثبتت صحتها فيما بعد - يمكن أن يبنى عليها
اعتقاد المحكمة فإذا تبين له وجود دلائل كافية
من هذا القبيل - وجب أن يترك لقاضي
الموضوع تحقيق هذه الدلائل - فليس إذن
من مأموريته البحث عن صدق الشهود أو صحة
شهاداتهم فهذه جميعها من الأمور التي يتفرد
بالاختصاص بها قاضي الموضوع (المبادئ
الأساسية للإجراءات الجنائية لسعادة زكي العراقي
بأشاص ٣٦١) .

وحيث إن ظاهر الأدلة قبل المتهم كما جاء
بالقرار المستأنف تنهض على شهادتي المجنى عليها
وزوجها المعززتين بالكشف الطبي فلا جدال
أن هذه الأدلة فيما لو ثبتت صحتها أمام محكمة
الموضوع تكفي لإدانة المتهم - ولا ينقص
من شأنها أن باقي الشهود الذين استشهدت بهم
المجنى عليها شهدوا بأنهم لم يشاهدوا المتهم
وهو يعتدى عليها بالضرب - فتمحيص مثل
هذه الأدلة ليس من شأن قاضي التحقيق بل
من صميم اختصاص محكمة الموضوع .

وحيث إن المادة ١٦٢ اجراءات قد
أجازت للمجنى عليه وللبدعي بالحقوق المدنية

على عقوبة تبعية أخرى ولم تطلب النيابة الحكم بأشد من ذلك غرامة أو حبسا فان استئناف النيابة يكون غير جائز .

٢ - إن نشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة تطبيقا للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - ليس بعقوبة تبعية يجب على القاضى أن يضمنها حكمه - وإنما هو إجراء إدارى تقوم به الجهة المختصة من تلقاء نفسها وبحكم القانون بعد الحكم الصادر بالإدانة .

المحكمة

وحيث إن التهمة المستندة إلى المتهم هو أنه لم يعلن عن أسعار الحبوب المبينة بالمحضر والمعروضة للبيع بمحله التجارى وقد طلبت النيابة معاقبته تطبيقا للمواد ١/١٣ من القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و١٩٩ و٢٠١ و٢١٠ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت بتغريم المتهم خمسة جنهات .

وحيث إن المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٠ المطلوب معاقبة المتهم بمقتضاها قد نصت على معاقبة من خالف أحكام القرارات التى تصدر باعلان الأسعار وكان من غير الباعة الجائلين بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنهات أو بإحدى هاتين العقوبتين على أن تضاعف العقوبة بالنسبة إلى حديها الأدنى والأقصى فى حالة العود .

وحيث إن المادة ٤٠٢ من قانون

الإجراءات الجنائية قد نصت فى الفقرة الثانية منها على الحالات التى يجوز النيابة فيها استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى المخالفات وفى الجناح فنصت على أنه يجوز لها ذلك إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

وحيث إن النيابة استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة وأسست استئنافها على ما عسى أن يظهر من صحيفة سوابق المتهم التى لم تكن أمام نظر المحكمة المذكورة وعلى أن المحكمة قد أغفلت عقوبة تبعية نصت عليها المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه وهى شهر ملخص الحكم على النحو المشار إليه بالمادة المذكورة .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم خلوها من أية سابقة .

وحيث إن ما نصت عليه المادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من نشر ملخصات الأحكام التى تصدر بالإدانة لا يعطى لهذا الإجراء صيغة العقوبة ولم تنص المادة على وجوب تضمن الحكم لهذا الإجراء فهو إجراء إدارى تقوم به الجهة المختصة من تلقاء ذاتها وبحكم القانون بعد صدور الحكم القاضى بالإدانة وذلك للمحكمة التى توخاها الشارع من شهر ملخصات تلك الأحكام .

وحيث إن النيابة لم تحدد طلباتها أمام محكمة أول درجة وأنها تركت الأمر للمحكمة بمقتضى المادة المطلوب تطبيقها للعقاب وهى المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار إليه وهى

أنفا يكون استئناف النيابة غير جائز قانونا .

(قضية النيابة العامة ضد محمد محمد حماد رقم ١٠٦
سنة ١٩٥٢ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة زاهر
قلته وحسين حامد غوش ومأمون محمد القوال) .

تعطى للقاضي الحق في توقيع عقوبة الغرامة في
حدها الأدنى وهو خمسة جنيهات .

وحيث إنه لذلك وتطبيقا للمادة ١/٤٠٢
من قانون الإجراءات القانونية المشار إليها

القضية المستعجلة

على عداد المياه مع إلزام المستأنف عليه الأول
المصاريف والأتعاب عن الدرجتين .

وحيث إن واقعة النزاع تتلخص في أن
المستأنفين أقاموا بتاريخ ٢٤ و ٢٩/٥/١٩٥١
الدعوى ٥١/١٩٨٧ مستعجل مضر طلبوا فيها
الحكم بتعيين المستأنف الأول حارسا قضائيا
على عداد المياه للنزل المملوك للمستأنف عليه
الأول لأنهم يقيمون به وقد أغلقت التنظيم في
سنة ١٩٤٩ لاحتياجه لعدة إصلاحات سمح للسكان
في سنة ١٩٥٠ بإجرائها وبعد أن تمت أمر التنظيم
بفتح المنزل في ١٩٥٠/٢/٦ لكن المستأنف عليه
الأول على أثر هذا الفتح طلب في مايو سنة
١٩٥٠ من شركة المياه رفع العداد وقامت
الشركة برفعه فأبلغ المستأنفون هذا الأمر إلى
البوليس فحرر محضر اللجنة ٥٠/١٤٧٤ باب
الشعيرة وأنكر المستأنف عليه أنه طلب من
الشركة قطع المياه وإن اعترف بعلقها فتقدموا
للشركة يطلبون إعادة المياه فأفهمتهم أنها
لا يمكنها ذلك إلا بموافقة المالك وهكذا رآوهم
بما اضطروهم لإقامة هذه الدعوى لتعيين أولهم
حارسا على عداد المياه ودفع الرسوم لإعادة
الحنفية رقم ٩٧٧ ودفع قيمة ثمن المياه المستهلكة
شهريا بمصاريف على حساب المستأنف عليه

٣٠٠

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

عدم تجزئة الالتزام . استئناف بعض المحكوم
ضد في الميعاد . يفيد منه من لم يستأنف في الميعاد .

المبدأ القانوني

إذا كان الالتزام لا يتجزأ فإن من
تخلف عن استئناف الحكم ومن استأنفه بعد
فوات الميعاد يستفيدون من رفع استئناف
البعض في الميعاد . وبالتالي يصبح الاستئناف
المرفوع بعد الميعاد في هذه الحالة مقبولا
شكلا لو حدة الطلب أو الالتزام .

المحكمة

و من حيث إن الحكم المستأنف أعلن في
١٩/٧/١٩٥١ ورفع عنه الاستئناف بتاريخ ٢٥
و ٢٨ يولييه سنة ١٩٥١ بصحيفة طلب فيها
المستأنفان قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
إلغاء الحكم الابتدائي المستأنف بكافة أجزائه
والحكم بتعيين المستأنف الأول حارسا قضائيا

المستعجلة بنظر الدعوى وألومت المستأنفين المصروفات ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة للمستأنف عليه الأول .

• وحيث إن المستأنفين أقاموا بتاريخ ٢٥ و ١٩٥١/٧/٢٨ استئنافاً أقرروا فيه أن الحكم أعلن إليهم في ١٩٥١/٧/١٩ وطلبوا قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم الابتدائي بكافة أجزائه والحكم بتعيين المستأنف الأول حارساً قضائياً على عداد المياه مع إلزام المستأنف عليه الأول المصاريف والأتعاب عن الدرجتين مع النفاذ وذلك تأسيساً على أنهم أنتموا الإصلاحات وأمر التنظيم بفتح المنزل وتسليمه إليهم وأن المنزل موصل على المجارى العمومية والمواسير لا تخلل بها وأن الخبير أثبت ذلك وأن الشرط الذي اشترطه الخبير تافه وخانه التعبير في عباراته إن لم تكن أضيفت على التقرير دون علم للخبير إذ أنه قطع بصلاحية المواسير فضلاً عن أنه وقت غلق المنزل كانت المواسير موجودة فعلاً كما أن مواسير التصريف صالحة لا تؤثر على المقار .

• وحيث إنه بجملة ١٩٥١/٨/٢٦ طلب المستأنف التأجيل لتعديل الطلبات وظلت تؤجل الدعوى مراراً لهذا السبب حتى تقدم إعلان التعديل بجملة ١٩٥١/١٠/٢٢ فدفع المستأنف ضده الأول بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وتأجلت الدعوى لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد في الدفع .

• وحيث إن تعديل الطلبات قد أعلن في ١٦ و ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ وفيه طلب المستأنفون الحكم بإسقاط المستأنف عليه الأول في مواجهة المستأنف عليه الثاني قبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإعادة

الأول وإلزامه المصاريف والأتعاب والنفاذ وجملة ١٩٥١/٦/٦ التي تحدت لنظر الدعوى عدل المستأنفون طلباتهم إلى طلب الحكم بصفة مستعجلة بإعادة المياه إلى المنزل على حساب المستأنف عليه الأول فدفع هذا بعدم الاختصاص إذ لا يتسنى إدخال المياه مع الخلل والخطورة على المنزل وساكنته وقضت المحكمة في ١٩٥١/٦/٧ قبل الفصل في الموضوع بتدب الخبير الهندسي الأستاذ إبراهيم شلي للانتقال إلى العين موضوع النزاع المبينة بعريضة الدعوى لمعاينتها وإثبات حالة دورات المياه فيها وأثر إعادة توصيل المياه إليها وهل لذلك تأثير عليها وعماعسى يوجد بها من مظاهر الخلل أم ليس لذلك أدنى أثر على العين المؤجرة . وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره تحت نمرة ٨ دوسيه ملف ابتدائي أثبت فيه حالة دورات المياه وماتم من الترميمات والتكسيات التي أبعدت خطر السكنى واشترط لإعادة توصيل المياه للكشف على وصلات المواسير الظهر الخاصة بالتصريف وإصلاح ما يوجد تالفاً فيها إن وجد . كما يلزم كذلك نزع وإعادة تركيب بلاط الأرضيات التالف والموجود بالدورات بعد أن أثبت أن حالة دورات المياه لا بأس بها وأن المنزل موصل على المجارى ولن يتأثر بإعادة توصيل المياه لدوراته .

• وحيث إن محكمة أول درجة رأت أن في إعادة توصيل المياه مع ما اشترطه الخبير من شروط أساساً بحق المستأنف عليه الأول المنول من هذه الشروط اللازمة لصيانة العين الأمر الذي يجاوز اختصاص قاضي الأمور المستعجلة فقضت بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٥١ بقبول الدفع وبعدم اختصاص قاضي الأمور

المياه إلى المنزل استتجار المستأنفين كما كانت من قبل مع إلزام المستأنف عليه الأول المصاريف والآتاع بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة .

وحيث إنه يبين من صحيفة الاستئناف الأولى أنها كانت عن الطلبات الأولى التي عدل عنها أمام محكمة أول درجة بتعديلها من الحراسة إلى إعادة المياه وأن تعديل الطلبات الثاني تناول الطلبات المعدلة التي حكم فيها بعدم الاختصاص بحكم أعلن في ١٩/٧/١٩٥١ اكل من عبد السميع صالح وعبد الرحمن مصطفى وهما الأول والثاني من المستأنفين ولم يعلن إلى محمد البعيد محمد المستأنف الثالث للإجابة التي أوضحها المحضر في الاعلان المقدم لجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وحيث إن المستأنف ضدتهما دفعا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وذلك على اساس ان الاعلان الممول عليه هو المؤرخ ١٦ و ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ بينما الحكم قد أعلن في ١٩ يولييه سنة ١٩٥١ .

وحيث إن هذا القول صحيح بالنسبة للمستأنف الأول والثاني إذ تجاوز الاستئناف من جانبهما الميعاد المحدد بالمادة ٤٠٢ مرافعات وليس صحيحا بالنسبة للمستأنف الثالث محمود محمد السيد ولا يشفع للمستأنف عليهما قولهما بعدم معرفة اسمه الحقيقي فالإجابة واضحة على الاعلان وكان يتعين عليهما إعادة اعلانه .

وحيث إنه يرد على الدفع بعدم قبول الاستئناف أن الطلب أو الالتزام لا يتجزأ فالمراسير متصلة بجميع أدوات المنزل والعداد واحد وذلك باتفاق الطرفين بجلسة المرافعة . والقاعدة أنه إذا كان الالتزام لا يتجزأ فإنه يفيد منه من تخلف عن رفع الاستئناف أو من استأنف بعد فوات الميعاد أبو هيف

بك ص ٩٠٣ مرافعات بند ١٣٣٧ ، المادة ٢٨٤ مرافعات فقرة ثانية إذ جاءت صريحة في هذا المعنى - المذكرة التفسيرية ص ١٥٢ ومن ثم يكون باب الاستئناف مفتوحا أمام المستأنفين الأول والثاني وتكون صحيفة استئنافهما مقبولة شكلا ويتعين رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف شكلا وتحديد جلسة للوضوع .

(قضية الحاج عبد السميع صالح أحد وآخر ضد عبد العزيز صالح وآخر رقم ٩٩٥ سنة ١٩٥١ س رئاسة عضوية عبد الستار خليفة المنشاوي بك وكيل المحكمة ومحمد مختار توفيق العربي وجمال صادق المرصفاوي القاضين) .

٣٠١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١

خلو الحكم من بيان ما يراد تسليمه . وجوب وقف تنفيذه . عدم جواز تدب خير يرافق المحضر . مساس بأصل الحق .

المبدأ القانوني

إذا ظهر أن القطع المراد تسليمها بجهة وتعدر الارشاد عنها بالطبيعة لعدم وجود حدود ثابتة واتضح وجود خلاف في الحدود التي انطوت عليها صحيفة الدعوى عما في الطبيعة - وكذا في الأحوال والابعاد فلا يسع القضاء المستعجل إلا ايقاف تنفيذ الحكم المراد التسليم بموجبه . ولا يتسنى له تعيين خير كطلب المستشكل ضده ليساعد المحضر في التنفيذ إذ أن ذلك يمس أصل الحق ويؤدي لتفسير الحكم المنفذ به .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى تلتخص في أن

يمكن معه التسليم بتنفيذ الحكم كما أن القطعة
٥٠ تختلف حدودا بخريطة التقسيم عنها بعريضة
الدعوى .

وحيث إن وزارة الأوقاف أقامت
استئنافا عن هذا الحكم طلبت قبوله شكلا وفي
الموضوع إلغاء الحكم المستأنف الصادر في
القضية ٥١/٣٥٦١ مستعجل مصر فيما قضى به
والحكم باستمرار التنفيذ بالنسبة للقطع ٥٥
و٤٧ و٥٠ المينة الحدود والمعالم بعريضة
الدعوى الأصلية وحكم الحراسة مع إلزامها
بالمصاريف والآتعب عن الدرجتين وذلك
تأسيسا على أن القطعتين ٥٥ و ٤٧ محدودتان
تحديدا كافيا بالعريضة وموضحتان على خريطة
التقسيم وأنه كان الأجدر بالمحكمة أن تأمر
بندب خبير يتولى مساعدة المحضر في تنفيذ
الحكم على الطبيعة لا أن تأمر بإيقاف التنفيذ
كما أن القطعة ٥٠ لا يمكن لإيقاف التنفيذ فيها
اختلاف حدود العريضة عن خريطة التقسيم إذ
العبرة بالعريضة وثابت من الوقائع النزاع في
الملكية .

وحيث إنه ثابت من مستندات المستأنفة
أنه بتاريخ ١٩٥١/٩/٣ تقدمت المستأنفة بتقديم
حكم الحراسة لتنفيذه فأوقف لعدم الاستدلال
على القطع المراد تسليمها لأن معظم الأرض
بالميل أصبحت مبانى ولم يكن مع معاوين
الأوقاف خرائط والعقار على عدة قطع بنمر
فقط وطلب من الوزارة تحديد يوم آخر بعد
استحضارها الرسوم والخرائط وانتداب حضرة
المهندس الخاص بها — يضاف إلى هذا أنه
ثابت من محضر الاشكال أن المحضر وجد
خلافاً في أطوال الحد البحرى والشرقى بالقطعة
٥٠ عما هو منوّه بالعريضة وكذلك بالحد
القبلى الذى هو الحد البحرى للقطعة ٤٨ كما

وزارة الأوقاف أقامت الدعوى المدنية رقم
٩٥١/٥٧٢ كلى ضد آخرين منهم المستأنف
عليهما طلبت فيها تعيينها حارسة قضائية على
الأرض موضوع النزاع المينة حدودها
ومعالمها بعريضة الدعوى وما عليها من مبان
ومنشآت لإدارتها واستغلالها والقيام بكل
ما يلزم لذلك وتحصيل ريعها وإيداعه خزينتها
على ذمة الفصل نهائيا في النزاع على الملكية .
وبجلسة أول مايو سنة ١٩٥١ أقيمت
حارسة لأداء هذه المأمورية مع إلزام المستأنف
عليهما بمصاريف هذا الشطر من الدعوى
المذكورة إذ كانت مقامة بالحراسة والملكية
مع الربع .

وبعد أن قامت الوزارة بإعلان هذا الحكم
قدمته للتنفيذ فاستشكل المستأنف ضدما
بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٤ في القطع ٥٥ و ٤٧ و ٤٨
و ٥٠ و ٥٢ بمقولة إن القطع المراد تسليمها
ليست القطع الواردة في عريضة الدعوى كما
أن القطع الواردة بالعريضة مجهولة لا يمكن
تطبيقها في الطبيعة لعدم ذكر حدود وأسماء
الجيران وليس لها حدود أو معالم ظاهرة أو
ثابتة بالطبيعة كما أن رجال الإدارة لا يستطيعون
الإرشاد — وفلا بسؤال العمدة في محضر
الاشكال وافق على ذلك لحرر المحضر محضراً
بالاشكال وحدد لنظره جلسة ١٩٥١/٩/٢٩ .

وحيث إن محكمة الأمور المستعجلة
الجزئية بالقاهرة قضت بتاريخ ١٩٥١/٩/٣٠
بإيقاف تنفيذ الحكم ٥١/٥٧٢ كلى مصر في
القطع ٥٥ و ٤٧ و ٥٠ المينة بعريضة تلك
الدعوى وجعلت المصاريف مناصفة بين
الطرفين وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة
ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، بانية حكمها
على أن القطعتين ٥٥ و ٤٧ غير محدودتين تحديدا

٣٠٢

محكمة القاهرة الابتدائية

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

- ١ - دعوى استرداد ثانية . حالات عدم الحاجة إلى الإذن بالبيع .
- ب - ستة الشهور المسقطه للحجز . سريانها ما دامت موانع البيع متعددة .
- ج - التقادم . وجوب النص . بدائه من تاريخ الاستحقاق .
- د - رفض دعوى الاسترداد مع النفاذ . احتساب مدة ستة الشهور من تاريخه . ولو في حالة الحكم بالنسبة لجزء من الشيء المسترد .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا رفعت دعوى استرداد ثانية فللقضاء المستعجل أن يقضى بالاستمرار في التنفيذ . وهناك أحوال يحق للحاجز فيها أن يستمر في التنفيذ بدون أمر من للقضاء أو حكم بذلك . وهذه الأحوال قد نص عليها القانون .
- ٢ - إذا لم يتم البيع واعتراه الإيقاف لسبب قانوني فإنه إذا زال هذا السبب استمر سريان ستة الشهور المسقطه للحجز إذا لم يتم البيع خلالها .
- ٣ - لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء .
- ٤ - إذا حكم ابتدائياً برفض دعوى الاسترداد مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بدأ استمرار جريان مدة ستة الشهور المذكورة دون انتظار للفصل في دعوى الاسترداد استئنافياً .

وجد أن القطعتين ٥ و ٧ مشاعة على أرض فضاء وبها بعض العتش وامتدة في الشارع ضمن تقسيم الوزارة وبعض العتش متداخلة في القطعة ٥٢ من الجهة البحرية وباقيها في الشارع كما أنه لم يجد حدوداً ثابتة أو معالم ظاهرة وسأل العمدة فوافق المستأنف ضدتها على أن القطع مجهلة وأنه لا يمكنه الإرشاد عنها بالطبيعة لعدم وجود ثوابت تفصل القطع عن بعضها .

وحيث إن الوزارة نفسها شعرت بصعوبة التنفيذ وتمذره فطلبت نذب خبير يتولى مساعدة المحضر في تنفيذ الحكم على الطبيعة وهذا أمر موضوعي محظور على القضاء المستعجل الفصل فيه إذ يمس أصل الحق ويتعرض لتفسير الحكم المنفذ وهو ما نهت عنه المادة ٩٤ مرافعات وظاهر أيضاً من السبب الثاني في صحيفة الاستئناف أن المستأنفة تسلم بوجود خلاف في الحدود الواردة بالعريضة عنها بخريطة التقسيم كما أن الخريطة لم تقدم عند الحكم في دعوى الحراسة وبأن على الطبيعة اختلاف الأطوال والإبعاد عن الوارد بصحيفة الدعوى - وكل هذا لا يستطيع المحضر أو القضاء المستعجل الفصل فيه لأنه بحث موضوعي يستلزم لحصه إجراءات مطولة سيما والمنازعات التي أثرت جدية كما هو ظاهر من مستندات المستأنف عليها المشار إليها في حكم الحراسة رقم ٥٧٢ سنة ١٩٥١ كلى .

وحيث لذلك ولما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة بما لا يتعارض مع هذه الأسباب وتأخذ به هذه المحكمة يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده .

(قضية حضرة صاحب العالي وزير الأوقاف بعفته ضد مصطفى أفسدى توفيق وآخر رقم ١٢٩٩ سنة ١٩٥١ س بالهيئة السابقة) .

هـ — في حالة الحكم ابتدائياً في دعوى الاسترداد بالأحقية في بعض المحجوزات والرفض في البعض الآخر مع شمول الحكم بالنفاذ في الشطر الثاني يجب على الحاجز الاستمرار في البيع فإن تراخى ومضت الستة الشهور وكان الحكم مستأنفاً اعتبر حجه كأن لم يكن .

المحكم

د حيث إن واقعة الدعوى تلخص في أن المستأنف يدين والد المستأنف عليه بمبلغ ٤٨٠ جنيهاً والملاحقات أوقع من أجله جزاً تنفيذياً بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ على منقولات أوصحها محضر المحجز كما أوضح سائر الاعتراضات التي اعترضها أربابها بشدة قبل توقيع المحجز وتلا ذلك أن أقيمت دعوى الاسترداد رقم ٥٠٣٣ سنة ١٩٤٩ لدى مصر واستوت على أمرين :

أولها — إن الورثة الذين حجز ضدهما يمتلكون ما حجز عليهم بصفته الشخصية وأنه ليس مملوكاً للورثة .

ثانيها — إن هؤلاء الورثة تنازلوا عن تركه مورثهم في القنصلية اليونانية وتعين مدير ومصف للتركة فلا توجد ضدهم إجراءات وابتنى على رفع دعوى الاسترداد وقف البيع الذي تحدد في المحجز ريثما يفصل فيها .

د حيث إنه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة القاهرة في القضية رقم ٥٠٣٣ سنة ١٩٤٩ .

أولاً — بأحقية المدعين فيها لبعض المنقولات التي تحدت بالحكم وفي بعض مواطن محضر المحجز .

ثانياً — رفض الدعوى في بعض المنقولات .
ثالثاً — إلزام كل من المدعين فيها والمستأنف بالمصاريف كل بنسبة ما حكم عليه فيها مع المقاصة في الاتعاب .

رابعاً — شمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة بالنسبة لما قضى برفض الدعوى فيه .
خامساً — برفض ما عدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف كل من المستأنف والمدعين في دعوى الاسترداد ما حكم ضده فيه وتحدد لنظر استئنافها جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ أمام محكمة استئناف مصر العالي وقبل أن يفصل في الاستئناف حدد المستأنف ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لبيع ما حكم برفضه في دعوى الاسترداد وتوجه المحضر فاعترضه المستأنف عليه واستشكل في البيع لسببين :

الأول — إن تاريخ المحجز ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وتاريخ الحكم في دعوى الاسترداد ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ وتاريخ البيع ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فيكون قد مضى أكثر من ستة شهور على تاريخ الحكم في الاسترداد ويعتبر المحجز كأن لم يكن عملاً بالمادة ٥١٩ مرافعات .

الثاني — إن إجراءات النشر واللصق لم تتم صحيحة لعدم إعلان المدين أو من يمثله قانوناً لأن ممثل التركة هو الأستاذ قسطنطين إيجليزوس المحامي بإقرار الورثة أمام القنصلية اليونانية وهو المعلن من المستأنف في استئناف حكم الاسترداد وصدر حكمها في مواجهته وأولاد المدين لا يمثلون التركة .

فعملاً بالمادتين — ٤٧٩ و ٤٨٠ مرافعات رفع المحضر الاشكال لحضرة القاضي المختص وحدد لنظر الدعوى جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وحيث إنه بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدرت محكمة أول درجة حكماً بقبول الاشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف البيع المحدد له ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وباعتبار الحجز الواقع في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ كأن لم يكن وألزمت المشتكل ضده المصاريف و ٢٠٠ قرش مقابل الاتعاب تأسيساً على أن حكم الدعوى في بعض المنقولات مشمول بالنفاذ ومن شأنه تمكين صاحب الشأن في استمرار التنفيذ رغم حصول الاستئناف وقد مضى أكثر من ستة أشهر من تاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ وهو تاريخ الحكم في دعوى الاسترداد .

وحيث إن المستأنف لم يرتض هذا الحكم وأقام عنه استئنافاً بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب فيه قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم بكافة أجزائه ورفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ مع إلزام المستأنف عليه المصاريف شاملة اتعاب المحاماة عن الدرجتين مؤسماً استئنافه على : -

(أ) إن دعوى الاسترداد مازالت قائمة برفع استئناف عن الحكم الصادر فيها منه ومن خصومه ومن حقه ألا يبيع ما حكم فيه برفض دعوى المسترددين حتى يفصل في استحقاقهم المرفوع عنها وحتى لا يتحمل احتمال إلغاء الحكم الصادر لصالحه ابتدائياً فيها .

(ب) وإذا كان له الحق في انتظار الفصل في الاستئناف مهياً طال الزمن دون أن يقال إنه أضعاف ميعاد ستة الشهور المنصوص عليه في المادة ٥١٩ مرافعات فمن باب أولى له حق البيع في أي وقت قبل الفصل في الاستئناف دون نظر للقيد الوارد في المادة المذكورة .

(ج) استأنف المستأنف عليه في ٢ يولييه

سنة ١٩٥١ هو وباقي الورثة حكم الاسترداد أي قبل مضي ستة الشهور من تاريخ الحكم الابتدائي في دعوى الاسترداد الصادر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ أي أصبحت دعوى الاسترداد مازالت قائمة وتولد حق المستأنف في انتظار الفصل في الاستئناف وسقط قيد ستة الشهور نهائياً .

(د) إن الحكم أخطأ فوق ذلك باعتبار الحجز جميعه كأن لم يكن حتى عن المنقولات التي لم تعمل عنها إجراءات ولو انتظر المستأنف لحين الفصل في الاستئناف يتمسك ضده غريمه بسقوط الحجز في جميع ما حجز عليه .

وحيث إنه بالرجوع إلى المذكرة التفسيرية فيما أشارت إليه عن المادة ٥١٩ وسبب استحداثها في قانون المرافعات يبين أن الشارع قد أشار إلى أنه (لكيلا تتأيد الحجز ويتخذها الدائنون وسيلة تهديد مستمر للمدينين نصت المادة ٥١٩ على أن الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع في ظرف ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بمقتضى القانون ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على تأجيل البيع لمدة تزيد على ستة أشهر من تاريخ الاتفاق وذلك حتى لا يتكرر الاتفاق على التأجيل إلى غير غاية فيؤدي ذلك إلى النتيجة التي أريد تفاديها) .

وبالرجوع إلى المواد الواردة في دعاوى الاسترداد يتضح أن المشرع قد رأى أنه إن كان الأصل وقف البيع إذا رفعت دعوى استرداد ثانية ، فإنه قد منح القضاء المستعجل الحكم باستمرار التنفيذ بشرط إيداع الثمن أو بدونه في المادة ٥٣٧ مرافعات وأعطى للحاجز حق المضي في التنفيذ في أحوال كثيرة كعدم القيد أو الشطب أو اعتبار الدعوى كأن لم تكن أو الحكم

يعدم الاختصاص وعدم القبول في المادة ٥٣٩
وأباح للقضاء شمول الحكم بالنفاذ جوازاً إذا
كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ في
منازعة متعلقة به .

وحيث إن القانون راعى ألا يجعل
الحجز سبباً مسلولاً على المحجوز عليهم فأمر
بتحديد مدة يوقف بها الحجز وجعلها قاصرة على
سنة شهرين في حالة عدم إتمام البيع ولم ير امتداد
هذه المدة اتفاقاً إلا مرة واحدة واستثنى حالة
وقف البيع بمقتضى القانون والاستثناء يقدر
بقدرة كما أن المعلوم يدور مع علته وجوداً
وعدماً - فإذا ما زال - المانع وزال سبب
الإيقاف تستمر المدة حتى تكمل ستة الشهور
إذ الضرورة هنا تقدر بقدرها وسريان المدة يبدأ
من الوقت الذي يستطيع فيه الدائن استعمال حقه
قياساً على حالة سريان مدة السقوط في المطالبة
بالدين ومتى تبدأ وجرياً على المادة ٣٨١ مدني
التي تنص على أنه لا يبدأ سريان التقادم فيما
لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح
فيه الدين مستحق الأداء (المحاماة ١١ رقم ٤٨٢
ص ٩١ ورقم ٩٦ ص ١٥٨ والمحاماة ١٦ ص
٥٥ رقم ٢٦ كامل باشا مرسى ص ٤٦٩ ج ٤
في شرح القانون المدني الجديد) .

وإذا فني زال سبب وقف ستة الشهور فانها
تجرى من الوقت الذي زال فيه سريانها وهنا
حكمت المحكمة في دعوى الاسترداد بشمول الحكم
بالنفاذ المعجل بغير كفالة واستطاع الحارس أن
يحدد يوماً للبيع ولا موجب لانتظار الفصل في
الاستئناف بالنسبة لما قضى فيه برفض
الدعوى .

وحيث إن استئناف دعوى الاسترداد
لا يغير من الموقف شيئاً كما أنه ليس صحيحاً
أن الانتظار حتى يفصل في الاستئناف موقوف

لمدة سقوط الحجز فيما قضى برفض دعوى
الاسترداد فيه أما فيما يتعلق بما قضى فيه
بالأحقية بأن مدة سقوط الحجز فيه تعتبر موقوفة
حتى يفصل في الاستئناف لأنه محكوم ابتدائياً
بالغاء الحجز فيه وهذا الحكم لم يصبح نهائياً
بعد فإن حكم بإلغائه ورفض دعوى الاسترداد
فإن الحجز يكون مستمراً ويبدأ للسقوط مدة
أخرى بعد الإيقاف .

وحيث لهذه الأسباب ولما جاء بحكم محكمة
أول درجة من أسباب لاتعارض مع هذه
الأسباب يكون حكم محكمة أول درجة في محله
فيما يختص به من اعتبار الحجز كأن لم يكن على
أن يكون هذا الاعتبار قاصراً على الأشياء التي
قضى فيها برفض دعوى الاسترداد فقط
دون غيرها .

وحيث إنه فيما يتعلق بالمصاريف فترى
المحكمة تقسيمها بين الطرفين مناصفة إذ أخفق
كل من طرفي الخصومة في بعض طلباته نزولاً
على حكم المادة ٣٥٩ مرافعات .

(قضية سمي افندي لشاطي ضد ديمتري قسطنطين
كوكوفيني رقم ١٣٥٥ سنة ١٩٥١ س بالهيئة
السابقة) .

٣٠٣

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

القضاء المستعجل أن يأذن لرب العمل بإتمام الناقص .
تقييداً لحق خوله القانون .

المبدأ القانوني

لا حرج على القضاء المستعجل في أن
يأذن لرب العمل بإتمام الأعمال الناقصة إذ

المستأنف ضده أحمد عبد المجيد - على قر حسن خليفه دعوى قيدت برقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مستعجل بالقاهرة بغية إخلائها من المسكن المؤجر اليها بعقد مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ لتراخيها في اداء الأجرة ابتداء من أول مارس سنة ١٩٥٠ - بيد أن صاحب الدعوى قدم بالجلسة عقدا مؤرخا أول يناير سنة ١٩٤٣ لقاء خمسة جنيهات شهريا - وإذا مثلت قر حسن خليفه عالت توانيها بإعسار ألم بها بسبب تزويجها ابنتها - وانهت الدعوى بالقضاء فيها بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ بإخلاء قر حسن خليفه من المسكن آنف البيان (تراجع ملف الدعوى المدون برقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مستعجل القاهرة وعقد الإيجار المودع حافظة المستأنف ضده) .

وفي ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١ انتقل المحضر لانفاذ الحكم على المحكوم ضدها شخصيا - وألني المستأنفين يشغلون العين ومانعوا في إخلائها فلما استعان بثلة من رجال البوليس امتثلوا وسلبوها للمستأنف ضده (مستند رقم ٥ من حافظة المستأنف ضده المؤرخة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١) .

وفي ٣١ من يوليو سنة ١٩٥١ أقام المستأنف ضده على المستأنفين الدعوى الماثلة ابتغاء طردهم من هذه العين وإلزامهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة استنادا إلى أنهم عمدوا أثر انصراف البوليس إلى إعادة احتلالها دون وجه مشروع فلما لاذ بالبوليس ضبط لذلك محضرا قيد برقم ١٠٢٦ سنة ١٩٥١ إدارى مصر الجديدة وأمرت النيابة بحفظه بحجة أن حكم الإخلاء لم يصدر ضدهم .

وقد دفع المستأنفون الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة بقوله إن موسى محمد

يتخذ إجراء وقتياً بتمكين صاحب الشأن من استعمال حق خوله القانون إياه في الوفاء العيني ليدفع ضرراً عاجلاً وخطراً داهماً متوقعا ويتحصل على إجراء يزيل اللبس والغموض إذا ما لجأ للقضاء الموضوعى .

المحكمة

وبما أن واقعة النزاع - وفق ما بان من مرافعة طرفيه وما قدماه من مستندات - تخلص في أنه بمقتضى عقد رقم ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٣ أجرت شركة سكك حديد مصر الكهربية وواحات عين شمس إلى موسى محمد أفندى - عزبة المسلمين المسكونة من ٨٢ مسكنا وسوغت له أن يؤجرها من باطنه كلا أو بعضا - فقام بتأجير العين مئزر النزاع من باطنه إلى الراوى أحمد - الذى يقول المستأنفون إنه زوج قر حسن خليفه - وهذه بعد وفاته تعاقدت باسمها مع ذات المستأجر الاصيل في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ عن ذات العين لقاء ١٤١٥ قرش شهريا وسجلت على نفسها باقرار مستقل في ذات التاريخ بأن العقد الذى كان قد صدر للرحوم الراوى أحمد لدى محاميه ولا سبيل إليها لاستحضاره وبعد ملغيا - وقالوا إن هذه قد أجرتهم تلك العين من الباطن مدللين على ذلك بشهادات ميلاد عن مولد ابن للمستأنف الثالث في ٤ من يناير سنة ١٩٤٤ وابنة الأول في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ وبابن للمستأنف الثانى في ٦ من مارس سنة ١٩٥٠ جميعا بذات العين - تراجع حافظة المستأنفين المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى والحافظتان المقدمتان منهم لجلستى ١٩ و ٢٧/١١/١٩٥١ .

ولما كان يوم ٦ من يناير سنة ١٩٥١ أقام

هو المستأجر الأصل الذي أجر قر حسن خليفه من باطنه - وهي بدورها أجرت لهم هذه العين ولا شأن للمستأنف عليه في ذلك سوى أنهما تواطئا سويا لاستصدار حكم الإخلاء آنف البيان . والذي نفذ تنفيذا سوريا .

وقد قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع وبطرد المستأنفين بمقولة إن لهم مصلحة في رفع الدعوى ويكفي لذلك المصلحة المحتملة وأن فسخ عقد الإيجار الأصلي يقضى على عقد التأجير من الباطن وليس ثمة رباط قانوني بين المستأجرين وبين المستأنف عليه .

فتعوا على محكمة الدرجة الأولى قضاءها ورموا إلى الغائه والاستجابة للدفع المبين (المبدى منهم) ومن قبيل الحيطة طلبوا رفض الدعوى وإلزام رافعها المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين - وقد ردوا في هذا السبيل ما سبق أن بسطوه على تلك المحكمة من وجوه وزادوا بأن قر حسن خليفه قد طلبت إليهم دفع الأجرة فلما أبوا اصطنعت والمستأنف عليه عقدا سوريا لاتخاذ تكأة لإجلائهم من مساكنهم - وأن المستأجر الأصل موسى محمد أفندي على بينة من استجارهم تلك الأماكن من باطن مستأجرته - قر حسن خليفه حتى أن وكيله كان يتقاضى منهم الأجرة لحسابها .

وبما أن الذي بان من تداعى الطرفين أنه لا مرأ بينهما في أن شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس هي مالكة المنزل مشار النزاع وأنها آجرته موسى محمد أفندي بمقتضى العقد الرقم ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٣ الذي سوغ بنده الخاص للمستأجر التأجير

من الباطن وأن هذا قد أجره الراوى محمد ييد أن النزاع قد استمر بينهما حول جدية العقد الذي اتخذته المستأنف ضده سنداً لدعواه رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥١ مستعجل القاهرة التي أسفرت عن القضاء فيها في ٣ من يناير سنة ١٩٥١ بإخلاء قر حسن خليفه من ذلك المنزل والذي نفذ بإخلاء المستأنفين قهراً في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١ فهؤلاء يقولون بصوريته على ما سلف بيانه . وخصمهم يصر على جديته قائلاً إنه استأجر هذه العين من محمد أحمد عبد المجيد فأجره قر حسن خليفه وكان أن قدمت عن الوفاء أقام عليها الدعوى التي انتهت بالإخلاء والمحكمة لقاء هذا النزاع المستمر أواره ينبغي عليها - في سبيل الوقوف على اختصاصها بنظر إجراء الطرد الذي ينشده المستأنف ضده - أن تستبين مبلغ جدية منازعة خصومه حتى إذا ما تجلى لها تهوضها على أساس خلق بالنظر حتى عليها التخلي عن الفصل في الدعوى خيفة الوقوع في الخطر المبين بالمادة ٤٩ من قانون المرافعات بالمساس بأصل مشار النزاع وأن بدت المنازعة على غير هذا الوجه قضت المحكمة في نظر الدعوى متولية عن تلك المنازعة .

وبما أن تبدى للمحكمة من استقرار دفاع الطرفين وما ظاهره من مستندات أن الأدنى إلى الرجحان هو القول الذي قاله المستأنفون وهو يتجلى من يبتين :

أولاهما - إن المستأنف ضده وإن سلم باستئجار الراوى محمد ذلك المنزل من باطن موسى محمد ييد أنه زعم بأنه هو قد استأجره من يدعى محمد أحمد عبد المجيد فأجره إلى قر حسن خليفه دون أن يقدم عقد الإيجار الصادر له أو يدلل على من نقل الحق إلى من أجره بل أنه قد اضطرب بهسدد الإجارة المقول

بإصدارها إلى قر حسن خليفه بينما زعم بصحيفة الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٥١ مستعجل القاهرة أنها مؤرخة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ إذا به يقدم للمحكمة عقداً مؤرخاً أول يناير سنة ١٩٤٣ وهو عقد ظاهره الجدة رغم انقضاء ثمانى سنين على التاريخ الذي يقول بإبرامه فيه — بينما البادى من مستندات المستأنفين أن قر حسن خليفه قد حلت محل الراوى محمد فى العقد الذى كان مبرماً بينه وبين موسى محمد بمقتضى الصك المؤرخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ كما أن الثابت من شهادات الميلاد الخاصة بأولاد المستأنفين أن حياتهم ذلك المنزل بدأت فى الأقل من ٤ يناير سنة ١٩٤٤ حين ولد لثالثهم ولد فيه .

والأخرى — إن البادى من كتاب موسى محمد المؤرخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أن قر حسن خليفه ما فتئت تشغل العين وحدها دون سواها وفى ذلك ما يظاهر القول بصورية العقد الصادر لها من المستأنف ضده وبصورية التنفيذ الذى أجرى الحكم الإخلاء الصادر له ضدها .

وبما أنه متى كان الأمر كذلك — وكان المستأنفون لم يخلوا مساكنهم إلا قسراً أثر استخدام المحضر قوة من رجال البوليس — فإن هذا الإخلاء ليس يعنى تخليهم عن تلك الحيازة المستندة إلى استئجارهم الأعيان من باطن قر حسن خليفه التى قضى بإخلائها بمقتضى حكم ابتنى على عقد صورى — كما سلف البيان — فيكون حقيقة بعدم الاعتداد وتكون عودتهم إلى تلك المساكن بعد رفع أيديهم عنها جبراً — ما هى إلا استمرار لحيازتهم المبيلة على مستندات ظاهرة الجدية ومن ثم يتعين على المحكمة التخلل من الفصل فى الدعوى لاتقاء المساس بتلك

الحيازة ولكى تدع القول بالفصل فيها لقضاء الموضوع .

وبما أنه يبين عما تقدم أن الحكم المستأنف لم يكن ثاقب النظر فيما قضى لحق إلغاؤه والقضاء بعدم اختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى .

وبما أنه وقد أخفق المستأنف ضده فى مدعاه فعليه نفقات التقاضى شاملة أتعاب المحاماة عن الدرجتين نزولاً على المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧/١ من قانون المرافعات .

(قضية يوسف منصور مصطفى وآخرين ضد أحمد عبد المجيد رقم ١٣٢١ سنة ١٩٥١ س بالهيئة السابقة) .

٣٠٤

محكمة القاهرة الابتدائية

١٥ يناير سنة ١٩٥٢

تنفيذ قرار صادر من رئيس المحكمة القنصلية الفرنسية بالقاهرة . خضوعه للقانون الفرنسى . ومثل هذا القرار الذى يحدد نفقة أثناء خضوعه زوجية بالفصل . مثل حكم قضائى بإجراء مؤقت . الأحكام النهائية الغير قابلة للمعارضة . سقوطها بمسقطات الأحكام الحضورية .

المبادئ القانونية

١ — إذا قام نزاع بشأن تنفيذ قرار صادر من رئيس المحكمة القنصلية الفرنسية بالقاهرة فإن القانون الفرنسى الذى صدر فى ظله هو الذى يحكمه .

المصرى تنص على سقوط الأمر الصادر على عريضة إن لم يقدم للتنفيذ في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . وإن اعتبر حكماً غيائياً — لأنه صدر في غيبة المستأنف — فإن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات المصرى تنص على اعتبار الحكم الغيابي كأن لم يكن إن لم يعلن في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره .

ومن حيث إن الحكم المستأنف قضى برفض الاشكال مؤسماً قضاءه على أن القرار المستشكل فيه صدر طبقاً للأوضاع المقررة في المادة ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسى فهو في مرتبة الأحكام القضائية لا في منزلة الأوامر الولائية . وأنه إذ صدر في غيبة المستأنف فإنه يعتبر حكماً غيائياً غير أنه بالرجوع إلى محضر جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ في دعوى الطلاق بين طرفي الخصومة يبين منه قبول المستأنف لهذا القرار واقباله على تنفيذه برضاء . وقبول التنفيذ اختياراً يجعل هذا القرار في مرتبة الأحكام الحضرية فلا يتنازع السقوط إلا بمضى المدة الطويلة .

ومن حيث إن المستأنف نعى على الحكم المستأنف أن القرار المستشكل فيه قد صدر بفرض نفقة شهرية مؤقتة للمستأنف عليها والمستأنف لم يكلف بالحضور لسماع أقواله في هذا الطلب . ولكنه كلف بالحضور لسماع أقواله في طلب التصريح لها برفع دعوى الطلاق . فكان الفصل إذ أصدر هذا القرار قد أصدره دون أن يعلن المستأنف بالطلب الذي صدر في شأنه ودون سماع أقواله فيه فهو أمر لا حكم لاسمائه وهو صادر من رئيس المحكمة وليس من المحكمة . إذ أن ما يصدره الرئيس منفرداً يعتبر أمراً . وما تصدره المحكمة بهيئتها الكاملة يعتبر

٢ — القرار الذى يصدره رئيس المحكمة القنصلية بتحديد نفقة شهرية في خصومة انفصال بين الزوجين يعتبر حكماً قضائياً في إجراء مؤقت مثله مثل الأحكام القضائية الصادرة من القضاء المستعجل ولو لم يعلن الزوج بطلب النفقة لأنه إجراء مؤقت متوقع صدوره — وإذن يكفي إعلان الأول بالانفصال أو بالطلاق . ومثل ذلك مثل إعلان دعوى الطرد أمام القضاء المستعجل فإن هذا قد يقضى في الدعوى بالحراسة ولا يقضى بالطرد من غير إعلان للحراسة .

٣ — الأحكام الغيابية الغير قابلة للمعارضة لا تسقط إذا لم تنفذ خلال ستة شهور من تاريخ صدورها بل تأخذ صيغة الأحكام الحضرية .

المحكمة

ومن حيث عن الموضوع فإن قوام دعوى المستأنف كما استظهرته المحكمة من صحيفة افتتاح الدعوى ومن صحيفة الاستئناف ومن دفاع المستأنف أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة . يحمل في أن المستأنف عليها أعلنت المستأنف بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأمر صادر من رئيس المحكمة القنصلية الفرنسية بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩ ولم يذيل بالصيغة التنفيذية إلا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ أى بعد انقضاء ٢٦ شهراً من تاريخ صدوره . ولذلك فهو يستشكل في تنفيذه . لأنه إن اعتبر أمراً على عريضة فإن المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات

تختلف المستأنف عن الحضور رغم إعلانه قانوناً بورقة محضر مؤرخة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ صرح بالتالي للمستأنف عليها بالسير في طلب الطلاق . وأيد أمره الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما يخص بإقامة الزوجين على انفصال . وعهد إلى المستأنف عليها بمحضنة الولد القاصر المرزوق من الزواج . وحدد قيمة النفقة الشهرية الواجب أدائها إلى المستأنف عليها وولدها بمبلغ ١٠٠ جنيه يدفع مقدماً اعتباراً من يوم إعلان الأمر الأول . وحكم للمستأنف عليها بمبلغ ١٥٠ جنيتها للخصومة . وأصدر أمره إلى المستأنف بدفع هذا المبلغ وشمل الأمر بالنفاذ المعجل ولو طعن فيه بالاستئناف .

د ومن حيث إنه يلزم بادیء ذی بدء تعیین القانون الذی يرجع إليه فی تحدید طایعة هذا القرار المستشکل فیہ وإبراز خصائصه والكشف عما قد یكون منطویاً علیه من عیوب ذات أثر فی تنفیذه .

د ومن حيث إنه واضح بما سبق إیراده أن القرار صادر من رئیس المحكمة القنصلية الفرنسية بالقاهرة فهو صادر فی ظل القانون الفرنسي . وهو إذن القانون الذی یحكمه . ولا أساس للتحدی بالمادة ١٠ من القانون المدنی المصری التی تنص علی أن القانون المصری هو المرجع فی تکیف العلاقات عند ما یطلب تحدید نوع هذه العلاقات فی قضية تتنازع فیها القوانین . لمعرفة القانون الواجب تطبیقه من بینها . لا أساس للتحدی بهذه المادة لأن المطروح علی المحكمة لیس النزاع الذی صدر فی خصوصه هذا القرار . وإنما المطروح هو القرار نفسه الذی صدر فعلاً وفقاً للقانون الفرنسي . ولیس ثمة اعتراض علی أن رئیس المحكمة القنصلية لم یکن وقت أن أصدره ذا ولاية فی خصوص

حکماً . وقد حددت المادة ٢٣٨ من القانون المدنی الفرنسي اختصاص الرئيس واختصاص المحكمة . علی أنه إذا اعتبر حکماً غیائياً فإنه فات محكمة أول درجة أن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات المصری تختلف عن المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الفرنسي فان الأولى تنص علی أن الحکم الغیائی یصبح كأن لم یکن إن لم یعلن خلال ستة أشهر من تاریخ صدوره فی حین أن الاخیره تعتبر الحکم الغیائی قد سقط إن لم ینفذ فی خلال ستة شهور من تاریخ صدوره . والمادتان ١٠ و ٢٢ من القانون المدنی المصری تقضیان بتطبیق قانون المرافعات المصری . فلا محل إذن لبحث أثر التنفيذ لأن المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات المصری لاتنص علی التنفيذ بل علی الاعلان . وطلب المستأنف القضاء بإلغاء الحکم المستأنف وقبول الاشکال وعدم الاستمرار فی التنفيذ .

د ومن حيث إنه یسین من الاطلاع علی القرار المستشکل فیہ (حافظة المستأنف علیها) أنه معنون بعنوان أمر غیائی بعدم حصول توفیق وصادر فی ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من رئیس المحكمة القنصلية الفرنسية بالقاهرة . ومذیل بالصیغة التنفيذية موقعاً علیها من کبیر کتاب محكمة مصر الابتدائیة بتاریخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ . وتضمن القرار أن رئیس المحكمة القنصلية المذكورة بعد إطلاعه علی أمره الصادر فی ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ القاضي باستحضار المستأنف علیها وزوجها المستأنف أمامه بالقنصلية الفرنسية بالقاهرة فی يوم السبت الموافق ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ الساعة الثامنة لإبلاغهما ملاحظاته عن طلب الطلاق الذی تنوی المستأنف علیها التقدم به ضد زوجها . وبعد سماع أقوال المستأنف علیها . وبعد إثبات

Cette ordonnance est exécutoire par provision : elle est susceptible d'appel dans les délais fixés par l'article 809 du Code de Procédure Civile.

فالذى يؤخذ من هذا النص أولاً - أنه قصر طريق الطعن في هذا القرار على الاستئناف. والأوامر على العرائض لا يطعن فيها بطريق الاستئناف ابتداء بل يجوز التظلم فيها إلى نفس الأمر. ثانياً - أنه سوى هذا القرار بالأحكام الصادرة من القضاء المستعجل فيما يتعلق بالنفاذ المعجل وميعاد الاستئناف. وقد يدعو إلى اللبس التعبير عن هذا القرار في المادة المذكورة بكلمة ordonnance وهذا مردود بأن كلمة ordonnance شائعة الاستعمال في الفقه والقضاء الفرنسى للتعبير عن أحكام القضاء المستعجل. ويقضى المقام الاستعانة بمثل لهذا الاستعمال بزيل ما قد يقادراً إلى الذهن لأول وهلة من ليس. فقد أصدرت محكمة باريس حكماً في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ قضى بما يأتي :

L'appel des ordonnances rendues en matières de divorce par le président du tribunal doit comme l'appel des ordonnances des référés, être interjeté dans les quinzaine de leur signification sans augmentation à raison des distances.

(ينظر هذا الحكم في مجموعة دالوز المدنية الصادرة في سنة ١٩٣١ تعليقاً على المادة ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى) فهذا الحكم فضلاً عن تأكيد ما استخلصته المحكمة من تسوية القرارات التى تصدر من رئيس المحكمة تطبيقاً للمادة ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى بأحكام القضاء المستعجل. قد عبر عن أحكام القضاء المستعجل بكلمة ordonnance. وقد يدعو إلى اللبس أيضاً أن هذا القرار يصدر من رئيس المحكمة

الطلب المطروح عليه وقتئذ. أو أن القانون الذى طبقه لم يكن هو القانون الواجب التطبيق. كما أنه لا أساس للتحدى بالمادة ٢٢ من القانون المدنى المصرى التى تنص على أنه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقوم فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات. ذلك أن تعيين الإجراءات الواردة في المادة المذكورة مقصود به الأوضاع التى تتبع أمام المحاكم لاستصدار أمر ولأى أو حكم قضائى لمباشرة إجراءات التنفيذ وغيرها من الإجراءات التى وسعها القانون (تنظر الأعمال التحضيرية الجزء الأول ص ٣٠٤) وظاهر مما سلف أن المطروح هو إدعاء بعيب في القرار لحق به بعد صدوره بما يلغى أثره في التنفيذ. ومثل هذا العيب يتعلق بصلاحيه القرار ولا يتعلق بالأوضاع التى تتبع لمباشرة إجراءات تنفيذه وهى ليست - كما أوضحت الأعمال التحضيرية - إلا كيفية طلب التنفيذ من المحاكم. أى هل يطلب وضع الصيغة التنفيذية بأمر على عريضة أو إقامة دعوى أو بمجرد التقدم إلى قلم الكتاب. وإجراءات ذلك. وهذه الأوضاع ليست مثار نزاع بين طرفي الخصومة.

ومن حيث إنه تقريباً على ما تقدم ينبغي اعتبار القانون الفرنسى مرجعاً في تحديد طبيعة هذا القرار المستشكل فيه وإبراز خصائصه والكشف عما قد يكون منطويماً عليه من عيوب ذات أثر في تنفيذه. وإذا كان ذلك كذلك. فإن القرار المستشكل فيه يعتبر بحق حكماً قضائياً صادراً في إجراء مؤقت مثله في ذلك كمثل الأحكام القضائية الصادرة من القضاء المستعجل. والفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى تدل على ذلك أصدق الدلالة فهى تنص على أن :

الامر على عريضة لا تسمع فيه أقوال الطالب . وفي الوضع الراهن سمعت أقوال المستأنف عليها — كما هو ظاهر من صلب القرار المستشكل فيه — فانه واضح من مطالعة نص المادة ٢٢٨ من القانون المدني الفرنسي . ان طرح طلب الطلاق على رئيس المحكمة يجعل من سلطته اذا فشلت محاولات التوفيق أن يقضى بإجراءات مؤقتة تتعلق بالإقامة في منزل الزوجية وحضانة الأولاد والنفقة المؤقتة وما إليها . فالمستأنف إذ يعلن بطلب الطلاق ينبغي أن يتوقع إذا ما فشلت محاولات التوفيق القضاء ببعض هذه الإجراءات المؤقتة أو كلها . فلا يسوغ القول على هذا الوضع أن فرض النفقة المؤقتة كان إجراء صادراً بغير علمه . إذا كان قد أعلن بطلب الطلاق — كما يبدو من ظاهر القرار المستشكل فيه . مثله في ذلك مثل من يعلن أمام القضاء المستعجل بدعوى طرد فيقضى فيها بالحراسة . ولئن كان القرار قد صدر في غيبته . فان الغيبة أو الحضور ليس بذى أثر . وإلا ساغ القول بأن القرار يعتبر أمراً على عريضة في حالة الغيبة وحكما في حالة الحضور وهو قول داحض .

ومن حيث إنه متى تقرر اعتبار القرار المستشكل فيه بمثابة حكم بإجراء مؤقت صادر في الغيبة . فانه ينبغي بالتالي استقصاء حكم قانون المرافعات الفرنسي فيما إذا كان هذا القرار لا يزال قائماً منتجاً لأثره أو أنه بطل أو سقط باعتبار أنه صادر في الغيبة ولم يتم إجراء معين مشروط إتمامه في مدة معينة ليقى مثل هذا القرار قائماً ، وقد سبق البيان بأن القرار المذكور غير قابل للمعارضة لأن طريق الطعن فيه مقصور على الاستئناف . والرأي الراجح في لفقه الفرنسي ان الحكم الصادر في الغيبة rendu en l'absence du défendeur لا يعتبر حكماً غائبياً

منفرداً . وهذا مردود بأن مثل هذا القرار إذ يصدره رئيس المحكمة منفرداً إنما يصدره بطريق الإنابة عن المحكمة agit par une sorte de délégation sans qu'on puisse le considérer ici comme constituant une juridiction particulière.

(ينظر كولان وكابيتان Colin et Capitant الجزء الأول الطبعة السادسة ١٩٣٠ ص ٢١٧) . وقد يدعو إلى اللبس أخيراً أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٨ من القانون المدني الفرنسي لم تعين الجهة التي يستأنف أمامها هذا القرار . فقد تكون هذه الجهة هي رئيس المحكمة نفسه الذي أصدر القرار أو تكون المحكمة التي هو رئيسها . وبذلك قد تختلط خصائص القرار بخصائص الأمر على العريضة . وهذا مردود بأن الفقه والقضاء الفرنسي يجمعان على أن جهة الاستئناف هي محكمة الاستئناف حتى ولو كانت دعوى الطلاق مطروحة على المحكمة الابتدائية نفسها Devant quelle juridiction doit être porté l'appel ? Ce ne peut être conformément aux règles du droit commun que devant la Cour d'Appel. La Cour de Cassation a décidé que la faculté d'en appeler devant la Cour d'Appel des mesures provisoires prises par ordonnance du Président peut s'exercer même une fois l'instance entamée devant le tribunal.

(ينظر المرجع السابق ص ٢٢٢ و ٢٢٣) . ويبقى بعد ذلك ما ينمى المستأنف من أن تكليفه بالحضور أمام رئيس المحكمة القنصلية كان لسماع أقواله في طلب المستأنف عليها التصريح لها برفع دعوى الطلاق . ولم يكن بصدد طلبها فرض نفقة شهرية مؤقتة لها . وينبغي المستأنف بهذا الاعتراض القول بأن هذا القرار المستشكل فيه صدر في غيبته وبغير علمه فهو أمر على عريضة . وهو مردود بأنه فضلاً عن أن

« ومن حيث إن المستأنف هو المحكوم عليه في هذا الاستئناف فيتعين القضاء بإلزامه مصروفاته طبقاً للبادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية فرانسو بيجيل ضد السيدة سولانج بيجيل وآخر رقم ١٤٣١ سنة ١٩٥١ س بالهيئة السابقة) .

٣٠٥

محكمة القاهرة الابتدائية

٣٠ يناير سنة ١٩٥٢

١ — الأمر الإداري . تعريفه .

ب — الأوامر الصادران من التنظيم بالهدم أو الإخلاء . لا يحولان دون حق القضاء المستعجل في تدب خير لإنبات الحالة .

المبادئ القانونية

١ — الأمر الإداري هو الذي يصدر من سلطة إدارية أو موظف تابع لها بهذه الصفة في موضوع إداري بشأن عمل معين للصالح العام .

٢ — لا يعتبر قرار الهدم الصادر من مصلحة التنظيم عملاً إدارياً فهذه المصلحة تصدره ولا تنفذه بنفسها بل تلجأ للقضاء المستعجل لإقراره أو رفضه .

٣ — ولا يعتبر قرار الإخلاء الصادر من التنظيم عملاً إدارياً لأنه مترتب على قرار الهدم ، وإنما هو قرار وقائي ريثما يصدر القضاء المستعجل أمره بالهدم أو بالرفض .

٤ — ولما كان كل من قراري الهدم

jugement par défaut إلا إذا كان قابلاً للمعارضة فيه وبالتالي لا تنطبق المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الفرنسي الخاصة باعتبار الأحكام الغيابية غير قائمة إذا لم تنفذ خلال ستة شهور من تاريخ صدورها . لا تنطبق على الأحكام الصادرة في الغيبة إذا لم تكن قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة Le jugement par défaut est essentiellement révocable par une voie de recours spécial, l'opposition.

(ينظر جارسونيه وسيزار برو الجزء السادس ص ٤١١ بند ٢١٣)

Tout jugement non susceptible d'opposition n'étant pas réputé par défaut, mais contradictoire, l'art. ١٥٦ C. P. Civ. n'est pas applicable à une telle décision.

(ينظر تعليقات دالوز على قانون المرافعات الفرنسي الجزء الأول المادة ١٥٦ ص ٦٢٠ بند ١٩٦ والمراجع المشار إليها في هذا البند) . وحسب المحكمة تقرير عدم خضوع القرار المستشكل فيه للقاعدة الواردة في المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الفرنسي . فانها بعد هذا التقرير لا تجد ضرورة للخوض فيما خاض فيه الحكم المستأنف من قبول المستأنف لهذا القرار وإقباله على تنفيذه برضاه . فسواء قبله المستأنف وتنفذه برضاه أم لم يقبله ولم ينفذه برضاه . فانه كما سلف لا يزال قائماً منتجاً لآثاره . حتى ولو أنه صادر في غيبته . لأنه لا يندرج في مجال تطبيق المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الفرنسي .

« ومن حيث إنه على هدى ما تقدم بين عدم صواب دعوى المستأنف وبالتالي عدم صواب موضوع الاستئناف فيتعين القضاء برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

والإخلاء ليس أمراً إدارياً فلا حظر على القضاء المستعجل من الفصل في دعوى إثبات حالة مترتبة عليهما ، إذ هي حالة مادية قد تتغير مع الزمن ويضيق حق رفعها .
هـ - عدم رفع مصلحة التنظيم أمر الهدم والإخلاء إلى القضاء المستعجل لا يحول دون الحائز من اللجوء إليه لمعرفة وجه صوابهما من عدمه .

المحكمة

د حيث إن وقائع النزاع تجعل في أن المستأنف الأول أقام الدعوى ٤٦٠٦ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر ضد المستأنف عليهم طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة برد حيازته للسكان المؤجر له والنخب الذي يشغله ثم ندب خبير مهندس من خبراء الجداول لأداء المأمورية المبينة بورقة افتتاح الدعوى توطئة للحكم بعدم الهدم وبإلغاء قرار الهدم الصادر من مصلحة التنظيم مع إلزام المستأنف عليهم متضامين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة وبمسودة الحكم الأصلية .

وقال شرحاً لدعواه إن المستأنف عليهما الآخرين أقاما الدعوى ٣٥٥٤ سنة ١٩٥٠ كلى مصر ضده بإخلاء العين التي يشغلها وآخرون لشترهما إياها وأرادا هدمها لإقامة عمارة كبيرة بشكل أوسع وارتفاع أعلى مما يندرج تحت المادة ٥/٢ من ق ١٢١ سنة ١٩٤٧ ولأن عقد الإيجار غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ وثابت التاريخ وقد وكن إلى أن العقار محتل وندبت المحكمة خبيراً مهندساً للمعاينة وبيان

حالة التداعي للسقوط وأسفر التقرير عن أن حالة العقار سليمة فرقت الدعوى بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٠ لانعدام الخلل فأراد المستأنف عليهما التحايل على التخلص من آثار هذا الحكم فطلبوا من مصلحة التنظيم معاينة العقار لأنه آيل للسقوط فبادرت بمعاينته في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم التالي لتقديم طلبهما وحررت قراراً بالإخلاء لأن العقار مهدد بالإنبهار المفاجيء وأرسلت إلى قسم الأربكية لتنفيذ هذا القرار فتظلم شاغلو العقار للنيابة فأمرت بمنع الهدم مع إخلاء الأشخاص .

وأضاف المستأنف لذلك أنه يرتكن على القانون ١١٨ سنة ١٩٤٨ في المادة ٢/١٠ منه التي تحتم الرجوع إلى القضاء المستعجل للحكم بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها ، وقرر أن بناء القرن والنخب مملوك له وأنه ثبت من التحقيق الذي أجرته النيابة أن التنظيم لم يجر معاينة دقيقة في متسع من وقته وقد تدخل في الدعوى باقي المستأنفين .

وبتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٧ قضت محكمة أول درجة بقبول تدخل المستأنفين الثاني والثالث ورفض الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي بالنسبة لطلب رد الحيازة وباختصاصه بنظره ورفضه موضوعاً وبالنسبة لطلب إثبات الحالة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذا الطلب وإلزام المستأنفين المصروفات و١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة .

د حيث إن المستأنفين أقاموا استئنافهم عن هذا الحكم ابتغوا فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم برد حيازتهم وبندب خبير

مهندس لأداء المأمورية المبينة بعريضة الدعوى الابتدائية توطئة للحكم بعدم الهدم والحكم بإلغاء قرار الهدم أو إيقافه مع إلزام المستأنف عليهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وأسسوا بيان استئنافهم على أن :

١ - حكم محكمة أول درجة قد قطع بأن قرار الهدم الصادر من مصلحة التنظيم لا يعد أمراً إدارياً لأنها لا تملك تنفيذه رغم إصداره بل لا بد من الالتجاء للقضاء المستعجل ليحكم بالهدم ولكنه قرر أن القرار الصادر منها بالإخلاء يعد أمراً إدارياً لا يخضع لرقابة القضاء العادي ويرد على ذلك أن قرار الإخلاء ليس مقصوداً لذاته قانوناً وإنما هو إجراء نص عليه القانون ١١٨ سنة ١٩٤٨ احتياطياً توطئة لاستصدار حكم مستعجل بالهدم إذا وجدت ضرورة

٢ - قرار الإخلاء تابع لقرار الهدم ينبغي اعتباره من عمل نفس الضبطية القضائية فهو غير نهائي بل هو معلق على مصير قرار الهدم من جهة القضاء المستعجل فإن أيده جاز الطعن فيه لدى القضاء الإداري وإن رفضه سقط من تلقاء نفسه .

٣ - إذا كان قرار الإخلاء أمراً إدارياً فربما قد شبه البطلان الجوهري وقد طبعته الإدارية فلا تتحقق خصائصه من التعطيل أو التأويل .

٤ - رفضت محكمة أول درجة طلب رد الحيازة تأسيساً على أن أمر الإخلاء أمر إداري صحيح لا معقب عليه مع أنه عمل من أعمال الضبطية القضائية مثله مثل قرار الهدم .

٥ - قضى حكم محكمة أول درجة برفض إثبات الحالة لسبيين هما أن حق المستأجر

شخصي وقرار الهدم يمس حقاً عينياً للمالك فليس للمستأجر إلا الرجوع على المالك بالتعويضات لحرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة والسبب الثاني أن إجابة المستأنفين إلى طلب إثبات الحالة يثير البحث في سلامة أو عدم سلامة قرار الإخلاء الذي هو قرار إداري لا تملك المحاكم تفسيره أو تأويله ورتب على هذين السببين الحكم بعدم الاختصاص ويرد على ذلك أن كلاماً من أمر الهدم والإخلاء ماس بحق المستأجر ودعوى استرداد الحيازة مقبولة من المستأجر باجماع الآراء فأثبتت الحالة من باب أولى تكون مقبولة وليس الإخلاء أمراً إدارياً كما أن إثبات الحالة مقبولة في الأمر الإداري لأنها لا تمس حصانة الأمر بل ترى لإثبات حالة قائمة .

وحيث إنه يتعين تعرف ماهية الأمر الإداري حتى يقف القضاء على الاتجاه السليم في هذه الدعوى فالأمر الإداري هو الإجراء الذي يصدر من سلطة إدارية في شأن موضوع إداري أو من موظف تابع للجهة الإدارية بهذه الصفة بشأن عمل معين للصالح العام فيتوافر فيه شرطان :

الأول - أن يصدر من جهة الإدارة باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة .

الثاني - أن يكون عن موضوع إداري من له صفة في إصداره (بند ٤٢ راتب باشا ص ٣٦) ويزيد البعض شرطاً مستقلاً مأخوذاً من الشرط الأول وهو أن يكون متعلقاً بوظيفة إحدى الجهات الإدارية بصفتها سلطة عمومية (مقال الأستاذ مصطفى مرعي بك في مجلة مجلس الدولة عدد يناير سنة ١٩٥١) .

فالقرار الإداري يحمل قانوني يصدر من

الإدارة بما لها من السلطة العامة فيحدث مركزاً قانونياً جديداً ويؤثر في مركز قانوني قديم يباعث من المصلحة العامة .

« وحيث إن قرار الهدم الصادر من مصلحة التنظيم لا يعتبر عملاً إدارياً إذ أن هذه المصلحة تقرره ولا تنفذه بنفسها ويرجع في أمر تتيته إلى القضاء المستعجل ليقره أو يرفضه كما أشارت إلى ذلك المادة ١٠/٢ من القانون ١١٨ سنة ١٩٤٨ حيث نصت على أنه (ويجوز لهذه السلطة في أحوال الخطر الدائم إخلاء البنساء إدارياً من السكان واتخاذ ما تراه لازماً من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد العقار بالانهيار العاجل فيكون لها الحق في القيام بإخلائه فوراً وعليها أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها) وعندما عرض هذا القانون على المجلس النيابي أشارت لجنة العدل إلى أن مصلحة التنظيم لا تنفرد بتقرير الهدم وتنفيذه بل يجب أن يكون ذلك بحكم قضائي مستعجل فعبارة (وعليها أن تعلن أولى الشأن بالحضور ...) تقطع بأنه لا بد من عرض الأمر على القضاء المستعجل فلا تستأثر مصلحة التنظيم بإصدار القرار وتنفيذه .

« وحيث إن القانون حرص على حرية الملكية وأعطى بسياج من المحافظة فلم يبعززع للبلدية إلا للمنفعة العامة (م ١ ق ١٥ سنة ١٩٠٧ للمعدل بالقانون ٩٤ سنة ١٩٣١) وبشرائط خاصة ، ونص في المادة التاسعة من الدستور على أن للبلدية حرمة فلا ينتزع من أحد ملكه إلا لسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة قانوناً وبالكيفية التي ينص عليها فيه

وبشرط التعويض عنه تعويضاً مادياً .

« وحيث إن المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٨ سنة ١٩٤٨ يستفاد منها بجلاء أن قرار الهدم عاضع للسلطة القضائية فقد أشارت إلى أن مخالفة التنظيم لأحكام القانون يعرضها للمسئولية وأن المالك لا يحرم من الالتجاء للقضاء لمناقشة السلطة القائمة على مصلحة التنظيم الحساب فيما تجر به في ملكه من أعمال لأن حق ملكيته مقدس من الدستور فلا يسمع مشروع القانون لها تولى أعمال الترميم أو الهدم إلا إذا كان إجراء ذلك مبنياً بحكم قضائي لم يقم المالك بتنفيذه في الميعاد المعين لانتفاء مسئولية الإدارة في هذه الحالة وقد نص القضاء المختلط في حكم استثنائي بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ببلتان ٣٦ ص ٤٣ بأن للقضاء المستعجل سلطة الاشراف على قرارات الهدم التي تصدرها مصلحة التنظيم .

« وحيث إنه لذلك يكون قرار الهدم خاضعاً لرقابة القضاء ويتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص في هذا الصدد واختصاص القضاء المستعجل في بحث أسباب قرار الهدم .

« وحيث إنه فيما يتعلق بقرار الإخلاء الصادر من التنظيم فقد ذهب فيه الحكم المستأنف إلى اعتباره أمراً إدارياً لأن الإدارة قادرة على تنفيذه ولا معقب عليها في ذلك والقضاء ليس رقيباً عليها عند تنفيذ هذا القرار فضلاً عن أنه لا يمس حق الملكية .

« وحيث إن هذه المحكمة لا تقر ما ذهبته إليه محكمة أول درجة في ذلك للأسباب الآتية :

أولاً — إن قرار الهدم ليس أمراً إدارياً وهو الأصل فقرار الإخلاء المنفرد عنه والذي

غير غاية ومدى بل إلى حين يقول القضاء المستعجل كفته .

خامساً — إن مبنى الإخلاء والهدم متحدد وهو الخطر الدائم أو الانهيار العاجل وهذا السبب يخضع لرقابة القضاء المهيمن على تقدير صحة السبب وهل يوجد مسوغ يبرره أو علة تستلزمه فإذا اتقن المسوغ ولم توجد العلة التي ذهبت إليها مصلحة التنظيم اتقن الهدم فامتنع الإخلاء والقول بغير ذلك يؤدي إلى اختلال المصالح الحقيقية ويطغى على حق الملكية المقدسة وحالة الاستقرار في الانتفاع .

وقد سبق أن حكم في الدعوى ٣٠٣٧ سنة ١٩٤٩ مستعجل مصر بهذا المعنى وتأيد في الاستئناف ١٥٣٨ سنة ١٩٤٩ مصر مستعجل بتاريخ ١٩/١/١٩٥٠ .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص في هذا الشرط والحكم باختصاص هذا القضاء بنظره .

وحيث إنه فيما يتعلق بطلب رد الحيازة فإن المحكمة ترجى النظر في بحثه لحين الفصل في دعوى إثبات الحالة .

وحيث إنه فيما يتعلق بالطلب الخاص بإثبات الحالة فإنه وقد اتضح أن كلا من قراري الإخلاء والهدم ليس أمراً إدارياً فلا يوجد ما يمنع هذا القضاء من النظر في دعوى إثبات الحالة (محكمة مصر الكلية مستعجل ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ رقم ٥٨ قسم ثان ص ١٣١ سنة ١٥ محاماة) سيما وموضوعها نظر حالة مادية وقد تغير مع الزمن وبضيق حق رافعها (مصر الكلية مستعجل ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ رقم ٣٣٤ قسم ثان ص ١٢٢ محاماة ص ١٥) .

وحيث إن المستأق يطلب تدب خير

بنى عليه الهدم لا يمكن اعتباره أمراً إدارياً إذ القرع يتبع الأصل والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، وما الإخلاء إلا إجراء وقائي أراد به المشرع وقاية السكان عما يهدد حياتهم ويعرض أمتعتهم للخطر في حالة التداعى تخول سلطة التنظيم إصدار قرار بالإخلاء ريثما يصدر القضاء المستعجل أمره بالهدم أو برفضه فأمر الإخلاء معلق بمصير أمر الهدم إن رفضه القضاء زال واعتبر كأنه لم يكن وسقط مفعوله وإن أقره فقد تأيد نفاذه وأصبح مستقراً .

ثانياً — القول بعكس ذلك ينتج حالة غير مقبولة منطقياً إذ أنه لو ألغى القضاء قرار الهدم لعاد السكان إلى نزهم فكيف يعودون إذا كان قرار الإخلاء أمراً إدارياً لا سلطان للقضاء على إلغائه ومناقشته .

ثالثاً — إن المادة العاشرة من القانون ١١٨ سنة ١٩٤٨ صريحة في أن قرار الإخلاء الصادر من مصلحة التنظيم مبناه احتياطات ترتبت على الخطر الدائم تصدر خلال أسبوع وفي الحالة الأشد وهي حالة التهديد بالانهيار العاجل يكون الإخلاء فوراً وذلك على اعتبار أن الخطر محقق ومحقق يستلزم العلاج الأسرع الوقتى حتى يقول القضاء المستعجل كفته .

رابعاً — إن عجز المادة العاشرة المشار إليها قد عقيبت على كل ذلك بقولها (وعليها أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها) فلا بد من الالتجاء للقضاء المستعجل وهو الذي يثبت قرار الهدم أو يلغيه فيتعلق به قرار الإخلاء وجوداً أو عدماً بطريق التبعية وتنفيذ أمر الهدم فوراً ليس معناه إلى

١٩٥٠ كلى القاهرة إذ مضى على الإثبات المذكور ما يقرب من عام مما يحتمل معه إمكان تغير الحالة بعد ذلك الإثبات .

د وحيث إنه لهذه الأسباب يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتدب خير الجدول الهندسى صاحب الدور لأداء المأمورية المبينة فى منطق هذا الحكم مع إرجاء الفصل فى المصاريف .

(قضية سعد أفندى خليل وآخر ضد صاحب العزة مدير عام مصلحة التنظيم وآخرين رقم ٥ سنة ١٩٥٢ س بالهيئة السابقة) .

مهندس للحاينة ومعرفة ما إذا كانت حالة العقار تهدد بالانهيار العاجل وأنه يستحق الهدم أم لا .

د وحيث إن عدم رفع مصلحة التنظيم أمر الهدم والإخلاء إلى القضاء المستعجل عملاً بالمادة ٢/١٠ من القانون ١١٨ سنة ١٩٤٨ لا يحول دون المستأنف أن يلجأ إليه للنظر فيها ومعرفة وجه صوابها وهذا الفحص يستلزم إجابة المستأنف إلى طلبه فى دعوى إثبات الحالة ولا يرد على ذلك بأنه سبق أن أثبتت حالة المنزل فى الدعوى ٣٥٥٤ سنة

قضاء الأحوال الشخصية

٣٠٦

١٣ مارس سنة ١٩٥٢

محكمة طابدين الجزئية

١ — الأحوال التى تدخل فى مدلول الأحوال الشخصية . المادة ١٣ من قانون نظام القضاء وقانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت الزواج .

ب — القانون المدنى اليونانى . وترتيب حق الابن القاصر ولو له حصيلة مال . شرط ذلك .

د — للزوجة اليونانية نفقة ولو تركت منزل الزوجية . شروطه .

المبادئ القانونية

١ — المادة ١٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ عدلت المسائل التى تدخل فى مدلول الأحوال الشخصية التى تختص المحاكم المدنية بنظرها بالنسبة إلى غير المصريين ومنهسا حقوق الزوجية

وواجباتها المتبادلة والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار والعلاقة بين الأصول والفروع — ونصت الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون المدنى على أنه يسرى قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يرتبها عقد الزواج بما فى ذلك من أثر بالنسبة إلى المال كما نصت المادة ١٥ على أنه يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الأقارب قانون المدين بها والالتزام بنفقة الزوجية من آثار عقد الزواج كما أن نفقة الابن واجبة على أبيه — فإذا كان الزوج يونانياً فإن القانون الواجب التطبيق هو القانون المدنى اليونانى .

٢ — أوجبت المادتان ١٤٧٦ و ١٤٧٧ من القانون المدنى اليونانى نفقة للابن القاصر

غير المتزوج على أصله ولو كانت للأبن ذمة مالية خاصة ما دام أن إيراد هذه الذمة أو حصيلة ماله لا تكفي لأعاشته وجعلت المادة ١٤٨٠ من القانون الالتزام بالنفقة على الأب أولاً ثم الأم .

٣ - أوجبت المادة ١٣٩١ من القانون المدنى اليونانى نفقة الزوجية على زوجها وجعلت هذه النفقة متناسبة مع مركزه الاجتماعى وثروته وموارده كما أوجبت المادة ١٣٩٤ هذه النفقة عليه حتى إذا تركت الزوجة منزل الزوجية بسبب مشروع ونصت على أن هذه النفقة توفى بمبلغ من النقود يدفع معجلاً فى كل شهر .

المحكمة

• حيث إن المدعية أقامت هذه الدعوى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقالت شرحاً فى صحيفة إفتاحتها إنها تزوجت بالمدعى عليه فى ٢٨ إبريل سنة ١٩٥٠ على مذهب الروم الأرثوذكس وإن جنسيتها اليونانية - وإنه استولى على (الدوطة) وتصرف فيها بغير إذن منها - ودب الخلاف بينهما - فتركها فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٥١ هى وابنتها المرزوقة له منها وهى فى حضانتها - دون نفقة - وهو موسر - يستطيع الاتفاق عليهما - وطلبت المدعية لذلك فى ختام صحيفة دعواها أن يقضى لها بالزام المدعى عليه بأن يدفع لها ولابنتها أندرونيكى نفقة شهرية شاملة قدرها ١٠ جنيهات من ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ والمصروفات وإتعايب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة - وقدمت المدعية تأييداً لدعواها جواز سفرها

تستدل به على جنسيتها اليونانية وشهادتين صادرتين من بطريركية الروم الأرثوذكس بالقاهرة - الأولى مؤرخة فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ ومضمونها أن المدعية تزوجت بالمدعى عليه فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٠ زواجا صحيحاً - والثانية مؤرخة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وثابت منها أنهما رزقا فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١ بابنة اسمها أندرونيكى عمدت فى كنيسة الروم الأرثوذكس فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١ كما قدمت المدعية شهادة مؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ من إدارة الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة ثابت منها أن المدعى عليه يعمل فيها باجر يوفى بمجموعه ٦١٨ ملياً .

• وحيث إن المدعى عليه لم ينكر جنسيتها اليونانية ولم ينكر الزواج - وأقر بينوته لابنة المدعية المرزوقة لها منه - وبالتزامه بنفقتها ولكنه دفع دعوى المدعية بأنها هى التى هجرت منزل الزوجية دون سبب مشروع وكان هياً لها - ووفر لها سبل العيش جميعاً - ولكنها هجرته - وعجز عن إعادتها إليه - ونادى بأنه مازال يأمل أن تثوب الزوجة إلى رشدها وأن تعود إلى بيتها وقال إنه لم يتصرف فى الدوطة ولم يبدر منه ما يدفع الزوجة لهجر منزلها - وكل ذلك يسقط حقها فى النفقة - وردت الزوجة بأنها هجرت منزل الزوجية حقيقة لأن المدعى عليه أساء معاملتها وكان يضربها وأن الأمر انتهى إلى ذهابهما إلى قسم البوليس مرة .

• وحيث إنه للفصل فى النزاع بين طرفي الدعوى يتعين ابتداء تعيين القانون الواجب التطبيق :

• وحيث إن المادة ١٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ عدلت المسائل

جنيتها شهرياً من ١٧ يوليو سنة ١٩٥١. وفيها إلى أمها المدعية وهي حاضنتها - والمحكمة تراعى في هذا التقدير أنه لم يثبت أن للدعى عليه مورداً آخر غير أجره الذي يتقاضاه من إدارة الكهرباء والغاز .

د وحيث إنه بالنسبة لنفقة الزوجة فقد أوجبت المادة ١٣٩١ نفقتها على زوجها وجعلت هذه النفقة عليه حتى إذا تركت الزوجة منزل الزوجية بسبب مشروع ونصت أن هذه النفقة توفى بمبلغ من النقود يدفع معجلاً في كل شهر .

د وحيث إنه لا شك بعد هذا في التزام الزوج بنفقة زوجية إذا كانت تعيش في منزل الزوجية وبالتزامه بنفقتها إذا هجرته بسبب مشروع أو دافع له اعتبار ومقطع الزواج بين طرفي الدعوى ما تقوله المدعية من أن هجرها لمنزل الزوجية كان بسبب مشروع لأن زوجها اعتدى عليها بالضرب مراراً وما يقوله المدعى عليه من أن الزوجة تركت منزل الزوجية بغير ما سبب .

د وحيث إن هذه المحكمة في سبيل تحقيق ذلك قضت بحكمها الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه أن الزوجة هجرت منزل الزوجية دون سبب مشروع ولتنفي المدعية ذلك وثبتت أن هجرها لمنزل الزوجية كان نتيجة اعتداء وقع عليها من زوجها ونتيجة سوء معاملة زوجها وأهلها لها ولثبتت فوق ذلك أن المدعى عليه يمتلك منازل وله إيراد غير أجره .

د وحيث إن المحكمة سمعت شهود طرفي الدعوى في جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ فأشهد المدعى عليه خاله إبري دارا كويولو وزكيه محمد علي وكانت تعمل في خدمته - أما الأولى فشهدت أن المنازعات بين الزوجين كانت

التي تدخل في مدلول الأحوال الشخصية التي تختص المحاكم المدنية بنظرها بالنسبة إلى غير المصريين ومنها حقوق الزوجية وواجباتها المتبادلة والإلزام بالنفقة للأقارب والأصهار والعلاقة بين الأصول والفروع - ونصت الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون المدلى على أنه يسرى قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال كما نصت المادة ١٥ على أنه يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الأقارب قانون المدين بها .

د وحيث إن الالتزام بنفقة الزوجية من آثار عقد الزواج كما أن نفقة الابن واجبة على أبيه وأقر المدعى عليه بالتزامه بها لابقته في جلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٢ ولا شك في أن المدعى عليه كان يونانياً وقت الزواج ولا يزال على جلسيته اليونانية - فالقانون الواجب التطبيق هو القانون المدنى اليونانى .

د وحيث إنه فيما يتعلق بالنفقة التي تطلبها المدعية لإبنتها أندرونيكي المزدوجة لها من المدعى عليه فقد أوجبت المادتان ١٤٧٦ و ١٤٧٧ من القانون المدنى اليونانى نفقة الابن القاصر غير المتزوج على أصله ولو كانت الابن ذمة مالية خاصة مادام أن إيراد هذه الذمة أو حصيلته ماله لا تكفى لإعاشته وجعلت المادة ١٤٨٠ من القانون الالتزام بالنفقة على الأب أولاً ثم الأم ولا نزاع في أن ابنة المدعى عليه قاصر إذ ولدت في ٤ فبراير سنة ١٩٥١ ولم يثبت أن لها مورد رزق يكفى لنفقات معيشتها يضاف إلى ذلك أن المدعى عليه أقر بالتزامه بنفقتها وترى المحكمة لذلك تقرير نفقة شهرية شاملة لها قدرها ثلاثة

دائمة وأنها سمعت من الزوجة أن زوجها يضربها وأنها علمت أنهما ذهبا يوما الى قسم البوليس لنزاع بينهما — أما الشاهدة الثانية فلم تثبت على قول واحد إذ ذكرت أنها كانت تعمل خادما في منزل المدعى عليه قبل زواجه بمدة طويلة وقالت إنه كان يحصل نزاع بينهما ثم عدلت عن ذلك وذكرت أن الزوج لم يكن يضرب زوجته ولما سئلت عما إذا كانت قد قابلت إحدى شاهدي المدعية وهي أنا زيانيس وذكرت لها شيئا عن النزاع قالت إنها قابلتها ثم عادت وقالت إنها لم تقابلها — ولما سئلت عما إذا كانت موجودة في منزل الزوج وقت أن تركته الزوجة للدة الأخيرة في ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ — قالت إنها كانت موجودة فيه — ثم عادت وذكرت بأنها تزوجت من مدة سنة وأنها لم تكن موجودة في المنزل .

د وحيث إن المدعية أشهدت — أنا زيانيس — كما أشهدت أباهما كرياكو نيقولا بتسكاس — أما الأولى فذكرت أن ثمة قرابة بينها وبين المدعية وأنها كانت صديقة لها قبل زواجها وأنها استمرت على صلتها بها وكانت تزورها هي وزوجها في منزل الزوجية وأنها في يوم من شهر يوليو سنة ١٩٥١ ذهبت إليها صباحا فوجدتها وحدها تبكي ولما استوضححتها الأمر أنباتها أن زوجها ضربها وذكرت أنها شاهدت آثار الضرب في وجهها وذكرت الشاهدة أنها ذهبت تخبر والد المدعية بما وجدته — وأنها عادت إلى منزل الزوج في المساء ووجدت والد الزوجة يسعى في الصلح بين الزوجين — والزوج يصصر على أن تغادر زوجته المنزل على أن يسبق ابنته — وانتهى الأمر بها إلى الذهاب إلى القسم وأضافت الشاهدة أن الزوج شاذ الطباع يميل إلى إيذاء زوجته بالضرب والسب وأنها شاهدت أثر الضرب مرة أخرى سابقة على ترك الزوجة للمنزل

الزوجية — وأضافت الشاهدة أن الزوجين كانا في نزاع دائم سببه أن الزوج استولى على مال زوجته وكان يطلب منها المزيد منه — أما كرياكو نيقولا بتسكاس والد الزوجة فقد شهد بأن المدعى عليه كان يضرب زوجته على الدوام ويؤذيها وأنه ذهب إليها يوم تركت منزل الزوجية فوجد آثار ضرب في وجهها وذكر أن سبب النزاع بينهما أن الزوج استولى على مبلغ ٢٥٠ جنيا من الدوطة وأودعها في البنك باسمه وفي حسابه وكان للزوجة مال قدره ٥٠ جنيا أراد أن يستولى عليه أيضا .

د وحيث إن الثابت من شهادة شاهدي المدعية وحتى من شهادة إيرين دراكو بولو إحدى شاهدي المدعى عليه — وعالته — أن المدعى عليه كان يضرب زوجته ضرباً يحدث أثراً في جسمها وأنه تكرر منه ذلك وسببه ما أراده من الاستيلاء على مالها — أما الشاهدة الثانية من شاهدي المدعى عليه فقد وضحت كذبها وظهر أنها مسخرة منه للشهادة كذباً لمصلحته إذ لم تثبت على قول — وكانت تؤيد الواقعة ثم تنفيها فلا يعول على شهادتها . .

د وحيث إنه مما لا شك فيه أن ضرب الزوج لزوجته ضرباً يحدث أثراً ودوام النزاع بينهما — ودأبه على إيذائها إنما هو من الأمور التي تصيب رباط الزوجية بخلل بالغ يستعصى معه استمرار الحياة الزوجية ودوام العشرة بين الزوجين بل هو من أسباب الطلاق المنصوص عليها في المادة ١٤٤٢ من القانون المدني اليوناني .

فهجر الزوجة منزل الزوجية لذلك إنما له سبب مشروع .

د وحيث إنه لذلك تكون الزوجة على حق في طلبها النفقة طبقاً للقواعد التي سلفت الإشارة إليها وترى المحكمة القضاء لها بنفقة شهرية قدرها

وحيث إنه عن طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة فإنه واجب بقوة القانون طبقاً للبادة ٨٨٧ من قانون المرافعات - وتري المحكمة منعاً للبس النص عليه في منطوق الحكم .

(قضية السيدة أندريانا بتسكاس ضد الخواجه منيلاوس جورج غلاروس رقم ١٧٠ سنة ١٩٥١ برئاسة حضرة القاضي شفيق اسماعيل كاشف وحضور الأستاذ فتحي رياض وكيل النيابة) .

خمس جنيهاً من ١٧ يوليو سنة ١٩٥١ - إذا أضيفت إلى مارات المحكمة القضاء به لابتة المدعى عليه يكون ما يتعين إلزامه به هو مبلغ ثمانية جنيهاً شهرياً وهو متناسب مع راتبه إذ لم يثبت وجود مورد آخر له .

وحيث إن المصروفات يلزم بها من حكم عليه فيتعين إلزام المدعى عليه بها عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات .

قضاء المحاكم الجزئية

(القضاء المدني)

أنه لم يقصد من وراء ذلك حماية أية مصلحة مشروعة .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى مبينة تفصيلاً في الحكم الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بشأن اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بعد قصر الطلبات على المطالبة بمبلغ على أنه تعويض أو ريع عن عشة أقامها المدعى عليه بعد إحالتها من المحكمة الابتدائية لتنازل المدعى عن طلب الإزالة .

وحيث إن المدعى في هذه الدعوى أمام المحكمة الابتدائية في عام ١٩٤٨ يطلب إزالة عشة حمام أقامها المدعى عليه مع مطالبته بمبلغ ٢٠ ج تعويضاً مع إلزامه بالمصروفات والآتاع والنفاذ وأثناء سير الدعوى تنازل عن طلب الإزالة فاحيلت الدعوى على هذه المحكمة فدفع المدعى عليه بعدم الاختصاص

٣٠٧

محكمة شبرا الجزئية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١

تسلف في استعمال الحق . منع المؤجر للمستأجر من الانتفاع بسطح المنزل لغير مصلحة مشروعة بعد تسلف في استعمال الحق .

المبدأ القانوني

استعمال المستأجر لسطح المنزل لا يعد خروجاً عن الغرض من التأجير ولا زيادة في الانتفاع لأن العرف يحيز للمستأجرين استعمال السطح وهو ما يعد من مكملات الانتفاع بالسكن ما دامت العين المؤجرة لا يصبىها ضرر من هذا الانتفاع وما دام المؤجر لم تعطل له مصلحة مشروعة . فالمؤجر يعد متعسفاً في استعمال حقه إذا ما منع المستأجر من الانتفاع بالسطح إذ

وقد قضى برفض الدعوى للأسباب التي جادت بالحكم الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وذلك على اعتبار أن الدعوى أصبحت مطالبة بمبلغ سواء اعتبر ريعاً أو تعويضاً ما دام يدخل في نصيب القاضى الجزئى .

وحيث إن المحكمة أصدرت حكماً تهديداً بإحالة الدعوى على التحقيق بتاريخ ١ فبراير سنة ١٩٥١ لاثبات ونفى ما جاء بأسباب الحكم المذكور .

وحيث إنه يخلص من أقوال الشهود الذين سمعوا أن المدعى عليه أقام عشة حمام دغية ، في أعلى السطوح وكان يصل إليها بسلم خاص ولم يطالبه المدعى في يوم من الأيام بمقابل اتفاعة عن وضع العشة وهو ما ثبت من أقوال أمين حسن البواب الذى يحصل الأجرة نيابة عن المدعى وما جاء على لسان المدعى عند مناقشته بجلسته ١١ يناير سنة ١٩٥١ .

وحيث إن استعمال المستأجر للسطوح لا يعد خروجاً عن الغرض الذى من أجله حصل التأجير ولا زيادة في الاتفاعة لأن العرف يميز للمستأجرين استعمال السطوح لوضع أسلاك التليفونات وأجهزة الراديو وعشش الطيور لأنها تعد من مكملات الاتفاعة بالسكن ما دامت العين المؤجرة لا يصيبها ضرر من هذا الاتفاعة الذى أصبح أمراً متعارفاً عليه ولم يشك باقى المستأجرين من وجود العشة ولم تعطل للدعى باعتباره مؤجراً أية مصلحة أو تضع عليه أية منفعة لأن السطوح غير معدة لاستغلال مستقل بل هي لمنفعة المستأجرين ولم يتضرر أحدهم حسب الظاهر من الاقارب الموقع عليه منهم والمقدم من المدعى عليه ولم يطعن عليه المدعى (راجع في ذلك المادة ٣٧٢ مدنى ملغى وهي ما تحكم علاقته طرفي الخصوم وهي تقابل المادة ٥٧٩ مدنى والاستاذ البنيوي بالثا

عقد الانحجار طبعة أولى ص ٣٣٥ — ٣٤٠) .
وحيث إن المؤجر يعد متعسفاً في استعمال حقه إذا ما منع المستأجر من الاتفاعة بالسطوح وهي من ملحقات السكن الضرورية والتي جرى العرف على استعمالها على أن هذا المنع لو عد جائزاً فإنه يعد تعسفاً في استعمال الحق لأنه لم يقصد به حماية أية مصلحة مشروعة ولم تقلل من اتفاعة المدعى الاتفاعة الطبيعى والعادى باعتباره مؤجراً وعلى ذلك يكون هناك تعسف في استعمال الحق أياً كان الوضع وهو ما نهى عنه المشرع المصرى في المادة الخامسة من القانون المدنى وهذا النص المستحدث أخذ بما استقر عليه القضاء لنظرية سوء استعمال الحق لأن كل حق يستعمل لغير ما مصلحة حقيقية وبغير مبرر مشروع ودون غاية سوى الاضرار بالغير يصبح عملاً غير مشروع لا يحميه القانون إذ يجب أن تستعمل الحقوق وتنفذ الالتزامات وفقاً لقواعد حسن النية .

وحيث إنه إذا ما وضح أن استعمال المدعى عليه للسطوح كان الاستعمال المألوف ولم يصب المدعى أى ضرر من ذلك إذا لم يقل اتفاعة كؤجر ولم يتضرر المستأجرون وهم أصحاب المصلحة الأولى في تبادل الاتفاعة بالسطوح بل يشاطرون المدعى عليه وجهة نظره في أن المدعى متعسف فيما ذهب إليه فلذلك كله تكون الدعوى تتنافى مع أحكام القانون والعدالة الحقة ويتمين رفضها .

وحيث إن مصروفات الدعوى يتحملها من خسرهما عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات . . .

(قضية جنين العجاني ضد الخواجه باولو أعلان رقم ٩٢٣ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضى محمد حلمي السرسى) .

٣٠٨

محكمة كوم حمادة الجزئية

٣ مارس سنة ١٩٥٢

الإثبات . نفي الكتابة بالكتابة . مبدأ ثبوت بالكتابة .

المبدأ القانوني

التوقيع على بياض دليل قيام الثقة التامة بمن تسلمت إليه الورقة . وتعتبر أنها كتبت ثم وقعت . ولا يمكن إثبات ما يخالف ما جاء بها إلا بالكتابة ومنها تبدأ الثبوت بالكتابة .

المحكمة

د حيث إن القضية رقم ٨٥٢ سنة ١٩٥١ رفعت بطلب إلزام المدعى عليه بدفع مبلغ ٥٠٠ ج و ٥٧٣ م وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجراً نافذاً وفسخ عقد الإيجار وتسليم الأطنان بما عسى أن يكون عليها من زراعة بدون تعويض مع المصاريف والأتعاب والنفاذ العاجل وبلا كفالة .

د وحيث إن الدعوى رقم ٨٩٥ سنة ١٩٥١ رفعت بصفة مستعجلة لطرد المدعى عليه من الأطنان الموضحة الحدود والمعالم بالعريضة وعقد الإيجار المؤرخ في ١١/١/١٩٥٠ وتسليم الأطنان وكف المنازعة مع المصاريف والأتعاب والنفاذ .

د وحيث إنه بمجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ قررت المحكمة لارتباط موضوع القضيتين ضم القضية رقم ٨٩٥ سنة ١٩٥١ إلى القضية رقم ٨٥٢ سنة ١٩٥١ ليصدر فيها حكم واحد .

د وحيث إن تلك القضيتين كانتا مؤجلتين للحكم لجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ .

د وحيث إن هناك قضايا متشابهة مؤجلة للحكم لجلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة لتحقيق العدالة مد أجل الحكم فيها لجلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٢ .

د وحيث لأنه بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ قرر المدعى عليه بقلم كتاب المحكمة بالطعن بالتزوير على عقد الإيجار سند الدعوى المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

د وحيث إنه بعريضة معلنة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ أعلن المدعى عليه (المدعى في دعوى التزوير) شواهد التزوير .

د وحيث إنه بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ دفع المدعى عليه في دعوى التزوير بعدم قبول دعوى التزوير شكلاً .

د وحيث إن هذا الدفع في غير محله مادامت دعوى التزوير رفعت في الميعاد وبالشكل القانوني ومن ثم يتعين قبولها شكلاً .

د وحيث إن مبنى دعوى التزوير هو أن الطاعن بالتزوير وقع على بياض في العقد المطعون فيه .

د وحيث إنه لما كان لا يشترط في تحرير العقد العرفي أي شرط إلا التوقيع جاز أن يكون التوقيع على بياض وإنما لا يحصل فعل ذلك إلا عن وجود الثقة التامة بمن تسلمت إليه الورقة والورقة الموقعة على بياض تصبغ قيمتها كأية ورقة أخرى كتبت ثم وقعت ولكن للدين الحق في أن يثبت أن ما كتب لم يكن هو المتفق عليه ولكن لا يمكنه إثبات ذلك أو إثبات ما يخالف ما كتب في الورقة إلا بكتابة

ولا يمكن الإثبات بشهادة الشهود ولا بالقرائن إلا إذا كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة اللهم إلا إن كان هناك غش أو طرق احتيالية أمكن الحصول بها على تلك الورقة .

« وحيث إن قوة العقد العرفي تكون بالنسبة للطرفين كقوة العقد الرسمي من حيث الإثبات إذا لم ينكر التوقيع ولا يكون إنكار التوقيع إلا صريحا وهذا مستفاد من المادة ٣٩٤ مدني .

« وحيث إن الطاعن بالتزوير لم يثبت في دعواه سواء في محاضر الجلسات أو في شواهد التزوير أنه وقع على عقد الإيجار المطعون فيه بالتزوير بناء على طرق احتيالية أو غش أو تدليس ولكنه قرر بأنه وقع على هذا العقد ثقة في مورث المدعى عليه ومن ثم لا يمكن له إثبات ما يخالف ما جاء بالعقد إلا بالكتابة إذ لا يصح إثبات ما يخالف المكتوب إلا بالكتابة حتى ولو كانت قيمته أقل من عشرة جنيهات حيث إذا التجأ الطرفان إلى الكتابة بأن هذا دليل على أنهما لم يتركا الأمر لمجرد الثقة بينهما أو للشهود الذين قد يكونون حضروا الاتفاق ومن ثم لا يجوز إثبات ما يخالفها بدليل أضعف منها كما جاء بالمادة ٤٠١ مدني التي تنص على أنه « لا يجوز الإثبات بالبينة فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي ولو لم تزد القيمة على عشرة جنيهات ، وكما جاء في المذكرة الإيضاحية رقم ٢ سنة ١٩٤٢ ص ٧٠٥ أن هذا الحظر ليس إلا تطبيقا للأثر من « صدارة الكتابة على البينة » .

« وحيث إن الطاعن بالتزوير يقرر بعريضة إعلان شواهد التزوير بأنه كان متفقا مع المؤجر على إيجار ٢٢ ط بسعر القدان ١٧ ج في السنة ولمدة ثلاث سنوات وهذا يخالف

ما جاء بعقد الإيجار المطعون فيه .

« وحيث إنه باطلاع المحكمة على عقد الإيجار سابق الذكر تبين لها بأنه محدد المدة ومساحة الأطنان المؤجرة والقيمة الإيجارية وكذلك جاء بالبند الثالث بأن الطاعن مسح الأطنان المؤجرة وأقر باستلامها بعد مقاسها .

« وحيث إنه لما سبق لا يمكن للطاعن إثبات ما يخالف ذلك إلا بالكتابة .

« وحيث وإن كانت المحكمة في غنى عن الرد على شواهد التزوير ترى بأنها عديمة الجدوى ولا تكون سببا حتى ولو كان الطاعن بالتزوير له الحق في إثبات ما يخالف المكتوب في عقد الإيجار في إقناع المحكمة بالحكم برد وبطلان عقد الإيجار المطعون فيه بالتزوير .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول دعوى التزوير شكلا ورفضها موضوعا وتغريم الطاعن ٢٥ ج طبقاً لنص المادة ٢٨٨ مرافعات .

« وحيث إنه بالنسبة للدعوى رقم ٨٥٢ سنة ١٩٥١ يطالب المدعى المدعى عليه بأن يدفع له ٥٠ ج و ٥٧٣ م من ذلك مبلغ وقدره ١٨ ج و ٧٣ م متأخر إيجار وفسخ عقد الإيجار المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتثبيت الحجز التحفظي وتسليم الأطنان بما عسى أن يكون عليها من زراعه بدون تعويض .

« وحيث إنه تبين من الاطلاع على مستندات الخصوم أن المدعى قدم من جانبه إذن توريد مؤرخا في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٠ يفيد استلام الدائرة منه أردبان و ٥ كيلات و ٦ أقداح قح هندي .

« وحيث إن هذا السند تاريخه سابق على تاريخ عقد الإيجار المؤرخ في أول نوفمبر سنة

١٩٥٠ والذي ثابت في البند الرابع والعشرين منه أن المدعى عليه مدين للدعى في مبلغ ١٨ جنيهًا و٧٣ مليًا متأخر إيجار وبذلك يكون هذا السند غير ذي أهمية في الدعى .

« وحيث إن المدعى طلب الحكم بفسخ عقد الإيجار .

« وحيث إن المدعى عليه لم يقم بالتزاماته بدفع الإيجار وبذلك يتعين الحكم بفسخ عقد الإيجار وإلزام المدعى عليه بالمصاريف بما فيها مقابل اتعاب المحاماة عملاً بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إن المدعى طلب في دعواه الحكم له أيضاً باستلام العين المؤجرة بما عليها من زراعة بدون تعويض .

« وحيث إن المادة ٥٩٠ من القانون المدنى تنص على أنه يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار فإذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزوماً أن يدفع للمؤجر تعويضاً يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

« وحيث إن المحكمة ترى لذلك الحكم بتسليم العين المؤجرة للمدعى بما عسى أن يكون عليها من زراعة لتكون تعويضاً له على عدم تسليم المدعى عليه الأطنان المؤجرة وإبقائها تحت يده بدون وجه حق فضلاً على أنه التزم في عقد الإيجار بالبند الخامس والعشرين بأنه بدون تنبيه أو إنذار يلزم بتسليم الأطنان عند نهاية الإيجار وبما عليها من زراعة للمؤجر دون تعويض .

« وحيث لذلك يتعين الحكم بإلزام المدعى عليه كطلبات المدعى وشمول الحكم بالتنفيذ العاجل وبلا كفالة عملاً بنص المادة ١/٤٧٠

مرافعات .

« وحيث إنه بالنسبة للدعى رقم ٨٩٥ سنة ١٩٥١ الذى يطالب بمقتضاها بطرد المدعى عليه من الأطنان المؤجرة وبصفة مستعجلة .

« وحيث إن المدعى عليه لم يقم بتسليم الأطنان المؤجرة ولا تحديده مدة الإيجار بقيمة الإيجار رغم إلتذاره إنذاراً معنً له فى ٣ أغسطس سنة ١٩٥١ بالرغم من أنه مشروط فى عقد الإيجار بأن على المدعى عليه تسليم الأطنان المؤجرة عند نهاية مدة الإيجار بدون تنبيه أو إنذار .

« وحيث إنه لذلك تكون يد المدعى عليه على العين المؤجرة يد غاصب بلا سند قانونى ويتعين طرده .

« وحيث إنه بالنسبة للتنفيذ فلا موجب للنص عليه حيث أنه واجب بقوة القانون عملاً بنص المادة ٤٦٦ مرافعات .

« وحيث إنه بالنسبة للتنفيذ بمسودة الحكم الأصلية ترى المحكمة الحكم بذلك لى يتسنى للمؤجر زراعة أطنانه الزراعة الشتوية . »

(قضية مصطفى بك هاشم الشريف ضد صبحى محمد عبد المجيد رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٥٢ رئاسة حضرة القاضى عبد العزيز بسيونى) .

٣٠٩

محكمة شبين الكوم الجزئية

١٧ مارس سنة ١٩٥٢

قرار المجلس البلدى بفرض رسوم . أخذه صفة القرار الإدارى .

الحجز الإدارى . اختصاص المحاكم بعث صحة إجراءاته .

المبدأ القانوني

إن قرار المجلس البلدي بفرض رسوم بلدية على شركات نقل الأشخاص بالسيارات هو أمر إداري .

وأن الحجز الإداري ليس بالأمر الإداري ومن ثم كان من اختصاص المحاكم النظر في صحة إجراءات الحجز الإداري وبيع المال المحجوز أسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيع الجبرية القضائية .

المحكمة

د حيث إن المدعي أقام دعواه بصحيفتها المعلقة بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٠ أمام حضرة قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة شبين الكوم طالباً بالحكم : —

(أولاً) وبصفة مستعجلة بإيقاف بيع السيارة المينة الوصف بصحيفة الدعوى والمحجوز عليها إدارياً كطلب المدعي عليه بصفته رئيساً لمجلس بلدي شبين الكوم بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كفالة وبنسخة الحكم الأصلية .

(ثانياً) بإلغاء الحجز المذكور واعتباره كأنه لم يكن .

(ثالثاً) بإلزام المدعي عليه بصفته بأن يدفع للشركة (الطالبة) مبلغ ٥٠ جنيهاً تعويضاً وعدل في المذكرة الى ٦٠ جنيهاً .

(رابعاً) بإلزامه بصفته بجميع المصاريف واتعاب المحاماة وشمول الحكم بكافة أجزائه

بالنفاذ المؤقت بلا كفالة مع حفظ الحقوق الأخرى .

د وحيث إن حضرة قاضي الأمور المستعجلة حكم بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ حضورياً : —

أولاً — وبصفة مستعجلة بوقف بيع السيارة المينة الوصف بالعريضة والمحجوز عليها إدارياً بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ كطلب سعادة المدعي عليه بصفته رئيساً لمجلس بلدي شبين الكوم وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة وإلزام المدعي عليه بمصاريف هذا الشق من الدعوى و ١٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة مع رفض تنفيذ الحكم بالنسخة الأصلية .

ثانياً — بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر باقي الطلبات وأحالتها إلى هذه المحكمة .

د وحيث إن مبنى دعوى المدعي أنه بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ أوقع المجلس البلدي رئاسة المدعي عليه حجراً إدارياً ضد الشركة إدارة المدعي على سيارة امنبوس لنقل الركاب رقم ٥٤ امنبوس قلوبية وفاء لما زعمه المجلس مستحقاً على جراج الشركة من رسوم بلدية قدرها ٢٠ جنيهاً وتحدد لبيع السيارة المحجوز عليها يوم ٩ مارس سنة ١٩٥٠ وأنه لما كانت الشركة المذكورة ليس مستحقاً عليها أية رسوم بلدية — ولا يخول القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية للمجلس أي حق في فرض هذه الرسوم على شركات الامنبوس أو السيارات أو جراجاتها — كما وأن الشركة أبدت اعتراضاتها القانونية على هذه المطالبة ولكن المجلس أصر على توقيع هذا الحجز الخاطيء . . فقد اضطرت

الشركة لرفع هذه الدعوى بطلباتها سالفة الذكر .

وحيث إن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مقررأ في مذكرته الشارحة أن القرار الوزاري بفرض الرسوم المحجوز من أجلها هو قرار إداري ليس للمحاكم الحق في تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغائه . وكذلك الحجز الإداري المبني عليه وفقاً للرأى الراجع عند المدعى عليه — وقد رد المدعى في مذكرته الشارحة على هذا الدفع بأن المادة ٢٣ من القانون ١٤٥ سنة ١٩٤٤ لا تخول للمجلس البلدي فرض رسوم على شركة المدعى وأضرابها من شركات النقل وبذلك يكون الحجز الإداري قد توقع بغير سند أصلاً فهو حيز باطل لا يعتد به فضلاً عن أنه ليس ثمة أمر إداري قد صدر فعلاً وطلب من أجل ذلك رفض الدفع .

وحيث إن الرأى مستقر على أن للمحاكم أن تبحث الأمر الإداري من حيث صحته أو عدمها — لتوفر له الحماية في الأولى أو تحبسها عنه في الثانية — فقد حكمت محكمة النقض بأن « للمحاكم في كل الأحوال أن تتحرى ما إذا كان عمل الإدارة قد وقع وفقاً للقانون أو مخالفاً له — لترتب على ذلك الفصل في طلب التضمين المطروح عليها ، — (نقض مدني أول مارس سنة ١٩٥١ مجلة المحاماة عدد ديسمبر سنة ١٩٥١ ص ٥٣٦) .

وحيث إنه يتعين لذلك بادیء الرأى — النظر فيما إذا كان قرار المجلس البلدي بفرض رسوم بلدية على شركات نقل الأشخاص بالسيارات هو أمر إداري صحيح ومستوف لشرائطه القانونية ولم يعتوره ما يسبب البطلان .

أما كونه أمراً إدارياً acte administratif فإن القانون لا يشترط في الأمر الإداري أن

يصدر بشكل معين وقد حكمت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بأنه لا يشترط في القرار الإداري أن يصدر في شكل معين أو بصفة معينة بل يقوم هذا الوصف متى أعلنت جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني (مجلة المحاماة سنة ٣٠ ص ٢٦١) وهذه الخصائص كلها متوافرة في القرار المذكور .

وأما كونه صحيحاً — فإنه لمعرفة ذلك — يتعين البحث فيما إذا كانت المادة ٢٣ من القانون ١٤٥ سنة ١٩٤٤ قد خولت للمجالس البلدية في دائرة اختصاصها أن تفرض رسوماً على المجالس التي عدتها في تلك المادة والتي نصت الفقرة الأولى فيها على أن لهذه المجالس أن تفرض رسوماً على المحال العمومية — والاندية والمحال المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — والمحال الصناعية والتجارية ومحال بيع المشروبات الروحية . ، فهل تدخل محطاب ركوب السيارات الحافلة (الأتوبيس) وجراجاتها في نطاق هذا النص ؟ ،

ليس من شك في دخولها ضمن المحال الصناعية والتجارية لما يأتي : —

(١) إن عملية النقل بالسيارات عمل تجاري بنص المادة الثانية من قانون التجارة .

(٢) إنه لا مشاحة في انضوائها تحت لواء المحال التجارية المفروضة عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

(٣) إنه لا اعتداد بالقول بأن القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ قد عد ذلك المحال المفروضة عليها ضرائب المجالس البلدية في

كان الحجز الإداري هو أمر إداري كما يقول المدعى عليه ليمتنع على المحكمة النظر فيه إلغاء أو تقييداً .

د وحيث إن الحجز الإداري ليس هو بالأمر الإداري على أرجح الآراء في الفقه والقضاء على السواء . فقد حكمت محكمة النقض بأن : إجراءات الحجز الإداري ويبيع المال المحجوز ليست من قبيل الأعمال الإدارية التي تصدرها الحكومة في سبيل المصلحة العامة وفي حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة العامة والتي ينطبق عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم — بل هي نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة بوصفها دائنة — تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية وهو نظام أكثر اختصاراً وأقل نفقة من النظام المرسوم لسائر الدائنين في اقتضاء ديونهم ومن ثم كان من اختصاص المحاكم النظر في صحة إجراءات الحجز الإداري ويبيع المال المحجوز أسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيوع الجبرية القضائية (نقض مدني بمجموعة أحكام محكمة النقض السنة الثانية من ٤ يناير إلى ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ ص ٤٥٠ الطعن رقم ١٤٦ سنة ١٩ ق) .

د وحيث إن بتطبيق هذه المبادئ القانونية على الدعوى الحالية يبين : —

١ — إن الحجز الإداري الذي أوقعه المدعى عليه على السيارة موضوع الدعوى صحيح في سببه وسنده .

٢ — إنه طالما أن موضوع الدعوى الحالية هو إلغاء الحجز الإداري المذكور والتعويض عنه والمصاريف قانه لا محل إذا للدفع المقدم من

الفقرات التالية ونص على محال دونها أهمية — دون النص عليها هي بالذات — فإن النص على المحال الأخرى قد جاء من قبيل التخصيص بعد التعميم — اكتفاء منه بشأن سيارات نقل الركاب بما هو واضح من المادة الثانية من قانون التجارة — خصوصاً وإن بما يؤيد هذا النظر أن كثيراً من المحال المنصوص عليها في الفقرات التالية للأولى من المادة ٢٣ من القانون المذكور يصدق عليها نص الفقرة الأولى باعتبارها محالا تجارية — وإنما ورد ذلك في المادة المذكورة تزيدياً وعيياً في الصياغة الفنية فقط — كما كان الشأن في كثير من مواد قانون المرافعات الملغى .

(٤) إنه طالما أن محطات الأنابيب وجراجاتها المفروضة عليها رسوم بلدية هي الأماكن المعدة لمباشرة عملية النقل — إذ يجتمع فيها المسافرون وقادى إليها السيارات فانها تدخل بهذه المثابة في عداد المحال التجارية التي قصد إليها القانون المذكور في الفقرة الأولى من المادة ٢٣ منه والتي يصح أن تقتضى عنها المجالس البلدية رسومها مقابل الخدمات المحلية التي تؤديها المجالس إليها .

د وحيث إنه متى صح ذلك فإن المجلس البلدي رئاسة المدعى عليه يكون قد فرض الرسوم المطالب بها — والتي أوقع الحجز بها على السيارة موضوع الدعوى في حدود القانون ويكون الطعن الموجه إليها بهذا الخصوص على غير أساس — طالما أنه ليس في الدعوى ما يدل على مجافاتها للقانون نصاً وروحاً أو أنه قد شابها سوء استعمال أو استغلال أو اعتساف وبذلك يكون السند الذي وقع الحجز بمقتضاه في الدعوى سنداً صحيحاً لا شائبة فيه .

د وحيث إنه يتعين بعد ذلك البحث فيما إذا

فإنه لا محل للحكم بأية تعويضات للمدعى إذ أنه
• يشترط للحكم بالتعويض أن يقع القرار
الإداري مخالفاً للقوانين واللوائح (محكمة القضاء
الإداري ٣ مايو سنة ١٩٤٩ مجلة المحاماة عدد
يناير سنة ١٩٥٢ ص ٩٥١) .

٥ - إن المدعى وقد خسر دعواه فهو
الملزم بمصروفاتها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .
(قضية الحاج محمد زيدان ضد حضرة صاحب السعادة
مدير التوفية بعفته رقم ٩٩٠ سنة ١٩٥٠ رئاسة
حضرة القاضي عبد العزيز هندی) .

المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة ويتعين
رفض هذا الدفع والحكم باختصاص المحكمة
بنظر الدعوى .

٢ - وإنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإنه
وقد ثبت صحة السبب الذي ينص عليه الحجز فلا
محل لإلغائه ويتعين رفض هذا الطلب .

٤ - إنه وقد ثبت أن المجلس البلدي
رئاسة المدعى عليه قد استعمل حقاً شرعه له
القانون دون اعتات أو إساءة استعمال للسلطة

قضاء المحاكم الجزئية

(قضاء الجنح)

٢ - متى كان التفتيش والإذن الصادر
به وكافة الإجراءات التي اتبعت بشأنهما
صحيحة وقت العمل بقانون تحقيق الجنايات
الملغى فتبقى كذلك في ظل قانون الإجراءات
الجنائية عملاً بالقاعدة المقررة بالمادة الثانية
من قانون المرافعات والتي تقضى بأن كل
إجراء تم صحيحاً في ظل قانون معمول به
يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك إذ لم
يأت المشرع بنص يخالف هذا المبدأ سواء
في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بإصدار قانون الإجراءات الجنائية أو في
هذا الأخير .

المحكمة

• من حيث إن النيابة العمومية اتهمت المتهم

٣١٠

محكمة المنزلة الجزئية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١

تفتيش ، إذن به . إجراءات صحيحة وقت العمل
بقانون تحقيق الجنايات . تبقى صحيحة في ظل قانون
الإجراءات الجنائية .

المبادئ القانونية

١ - في حالة عدم وجود نص في قانون
الاجراءات الجنائية أو في حالة وجود نص
غير صريح يجب تسميماً لذلك النقص أو
تفسيراً لهذا النص الرجوع إلى قانون
المرافعات لأنه القانون العام لمسائل
الإجراءات .

لا يجوز الالتجاء اليه إلا في تحقيق مفتوح .
وطبقاً للبادة ٧٢ منه يجب أن يكون هذا التحقيق
مكتوباً . ووفقاً لنص المادتين ١٩٩ و ٢٠٠ / ج .
يجب على النيابة مراعاة هذه الأحكام . ونظراً
لأن قانون الاجراءات الجنائية يسرى على هذه
الدعوى . ولكون تلك الاجراءات المشار
اليها فيه لم تراعى عند إصدار إذن التفتيش الوارد
بها فإن البطلان هو الجزاء الحتمى على مخالفتها .

« وحيث إنه لا جدال في سريان قواعد
الاجراءات الجنائية من يوم نفاذها على القضايا
التي لم يفصل فيها حتى ولو كانت عن وقائع
سابقة على تاريخ العمل به .

« وحيث إن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠
يصادر قانون الاجراءات الجنائية وكذا هذا
الآخر قد خليا من أحكام وقية تحدد مدى
رجعيته ومدى تطبيقه على الاعمال والاجراءات
التي تمت في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى وتنفيذاً
لأحكامه في الأفضية التي مازالت منظورة .

« وحيث إنه من المتفق عليه فقهاً وقضاءً
أنه في حالة عدم وجود نص قانون الاجراءات
الجنائية أو في حالة وجود نص غير صريح يجب
تمسكاً لذلك النقص أو تفسيراً لهذا النص
الرجوع إلى قانون المرافعات (المبادئ)
الأساسية في شرح قانون الاجراءات الجنائية
الجديد لسعادة على زكي العرابي جزء ١ بند ٢
ص ١) ولقد أخذت محكمة النقض بهذا المبدأ
في كثير من أحكامها (نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٤٨
القضية رقم ٢٢٣٦ ص ١٧ ق — ونقض ٦
أكتوبر سنة ١٩٠٤ و ٦ مارس سنة ١٩١٥
المجموعة الرسمية ص ٦ و ١٦ ص ٢٦ و ١٤١ —
ونقض ٧ يناير سنة ١٨٩٩ الحقوق ص ١٤ ص
١٠٥ — ونقض ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ المجموعة
الرسمية ص ٤ ص ٩٤) .

بأنه في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ بدائرة مركز
المنزلة أحرز بقصد الاتجار مواد مخدرة
(حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .
وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ / ب
و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ ق ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

« ومن حيث إن واقعة الدعوى تلخص
حسباً تبين من التحقيقات فيما شهد به الملازم
أحمد منير غالى أفندى ضابط مباحث المنزلة
بمحضر ضبط الواقعة وبالجلسة من أنه علم من
التحريرات السرية أن المتهم يتجر بالمخدرات
فاستصدر إذناً من النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكنه
وانتقل وبرقته الكونستابل محمد السيد عمر إلى
المتهم فوجداه فاهسك به الكونستابل وقام
هو بتفتيشه فغثر بحبيب الصديري الأسير على
قطعة من مخدر يشبه أن يكون من الحشيش
فضبطها .

« وحيث إنه بسؤال الكونستابل محمد
السيد عمر جاءت أقواله بمعنى ما شهد به ضابط
المباحث المذكور .

« وحيث إنه بسؤال المتهم بمحضر ضبط
الواقعة أنكر ملكيته لقطعة المخدر المضبوطة
وصمم على هذا الانكار أمام النيابة . وأصر
عليه بالجلسة ودفع الحاضر معه ببطلان
إجراءات التفتيش لوقوعها على خلاف المواد
٩١ و ٧٣ و ٩٩ و ٢٠٠ / ج .

« وحيث إن مبنى هذا الدفع — كما أبانه
المدافع عن المتهم في مذكرته — أن قانون
الاجراءات الجنائية المعمول به من ١٥ نوفمبر
سنة ١٩٥١ قد أورد أحكاماً يجب مراعاتها عند
التفتيش وعند إصدار الاذن به . فبالنسبة
لقاضى التحقيق جاءت المادة ٩١ / ج .
مقررة بأن التفتيش عمل من أعمال التحقيق

« وحيث إن المادة الثانية من قانون المرافعات تنص على أن « كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على غير ذلك » .

« وحيث إن قانون المرافعات هو القانون العام لمسائل الاجراءات ، وقانون الاجراءات الجنائية هو الاستثناء ، وأزاء خلو هذا الأخير من حكم مماثل لما ورد بالمادة الثانية سالفة الذكر فيتعين الأخذ به وتطبيقه على كافة الاجراءات التي تمت قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية .

« وحيث إن إذن التفتيش قد صدر من النيابة في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ من يملك قانوناً لإصداره وبأجراءات كلها تتفق مع ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات وما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد . . . ومتى كان هذا الإذن والتفتيش الذي بني عليه وكافة الاجراءات التي أتبعته بشأنها صحيحة في ظل القانون سالف الذكر فتبقى كذلك حتى بعد الغائه

إذا لم يأت المشرع بنص في قانون الاجراءات الجنائية يبطلها أو يلغها .

ومن ثم يكون الدفع يبطلان هذه الاجراءات لا يرتكز على أساس قانون سليم ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث إنه ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي أن المادة المضبوطة من الحشيش وأن وزنها ١٣٠ جرام .

« وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة ضابط المباحث والكونستابل المرافق له والتي لم تكشف التحقيقات عما يضعف الثقة بها ، وما أثبتته التحليل من أن المادة المضبوطة هي من الحشيش ، ويكون عقابه لذلك منطبقاً على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٦ / ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ ق ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(قضية النيابة ضد أنور محمد وهب رقم ١١١٠ لسنة ١٩٥١ برئاسة حضرة القاضي محمد سليمان ميره وحضور الأستاذ عبد الرؤوف جبيصه وكيل النيابة) .

سلطة مأموري الضبط القضائي

في تفتيش الشخص في غير حالة التلبس^(١)

لحضرة الدكتور توفيق محمد الشاوي الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة قواد الأول

من المسلم به أن التفتيش من أخطر الاجراءات الجنائية ، وأن المشرع قيده بقيود كثيرة تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق من ناحية ، وتضمن صحة النتائج التي يسفر عنها من ناحية أخرى . وأهم هذه القيود ما يتعلق بالاختصاص .

فالأصل أن سلطة التحقيق العادية - أي قاضي التحقيق - هي وحدها صاحبة الاختصاص الكامل في إجراء التفتيش باعتباره عملاً من أعمال التحقيق لا يجوز الإلتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح ، طبقاً للمادة ٩١ إجراءات بالنسبة لتفتيش الأمكنة ، والمادة ٩٤ بالنسبة لتفتيش الأشخاص ، سواء في ذلك أشخاص المتهمين أو منازلهم ، وأشخاص غير المتهمين أو منازلهم .

أما النيابة العامة ، فإنها طبقاً للمادة (١٩٩) في حالة قيامها بتحقيق الجرح ، تتمتع مبدئياً بجميع سلطات قاضي التحقيق فيما عدا بعض القيود التي نص عليها صراحة ، وأهم هذه القيود ما نصت عليه المادة ٢٠٦ إجراءات من قصر حقها في التفتيش على المتهمين ومنازلهم ، فلا يجوز لها تفتيش شخص غير المتهم ولا منزله ، ولا ضبط الرسائل ، إلا بناء على إذن من قاضي التحقيق .

وفي أحوال الجنايات لا يكون للنيابة إلا سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس أو في جمع الاستدلالات ، فما هي سلطة مأموري الضبط في تفتيش المساكن والأشخاص ؟

موضوع البحث :

أما تفتيش المساكن فأمره واضح ، إذ من المتفق عليه أن مأموري الضبط لا حق لهم في إجرائه إلا في حالة واحدة عامة هي حالة التلبس وبشرط أن يكون محله مسكن المتهم طبقاً لصريح المادة ٤٧ إجراءات (٢) .

ولكن الموضوع يدق إذا أردنا تحديد سلطة مأموري الضبط في تفتيش الشخص ؛ إذ يجب علينا أن نحدد ما إذا كانت هذه السلطة تخضع لنفس القاعدة التي يخضع لها تفتيش المساكن بمعرفة

(١) نص المحاضرة التي أقيمت بدار نقابة المحامين في يوم ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ .

(٢) وقد نصت المادة ٤٨ على حالة خاصة استثنائية إذ أجازت لمأموري الضبط ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية تدعو للاستثناء في أنهم ارتكبوا جريمة أو جنحة . ويقوم من هذا النص بمفهوم المخالفة أن تفتيش الساكن في غير حالة التلبس ممنوع على مأموري الضبط إذا لم يكن أتهم موضوعاً تحت مراقبة البوليس . ويراجع العرابي باشا ج ١ ص ٢٥٢ رقم ٤٨٧ .

مأموري الضبط ، أى أنها لا تكون لهم فى غير حالة التلبس أم لا .

لا أظن أحداً من شراح القانون المصرى قد أجاب على هذا السؤال إجابة صريحة واضحة ، وإن كانت الحلول التى أخذوا بها تدل أنهم يحميون عليه بالنق ، أى أن تفتيش الأشخاص غير تفتيش المساكن فهو جائز لمأموري الضبط القضائي فى غير حالة التلبس ، لأنهم يجمعون على أن تفتيش الشخص مرتبط بالقبض عليه ، وبما أن القبض جائز لمأموري الضبط القضائي فى غير حالة التلبس (م ٣٤) ، فإن منطقهم يفترض ويستوجب أن يكون تفتيش الشخص جائزاً كذلك (١) .

التوسع فى سلطة تفتيش الشخص بمعرفة مأموري الضبط :

فالرأى الذى يسير عليه أغلب شراح القانون المصرى يجهز تفتيش الأشخاص لمأموري الضبط فى جميع الأحوال التى يجوز لهم فيها القبض ولو لم تكن حالة تلبس (٢) .

ولما كان القبض جائزاً لم فى غير حالة التلبس فى ثلاث حالات أخرى نصت عليها المادة ٣٤ أولاً وثالثاً ورابعاً ، فإن التفتيش الشخصى يكون جائزاً فى هذه الأحوال الثلاثة التى لا يجوز فيها لمأموري الضبط تفتيش المسكن .

ولخطورة هذه النتيجة نذكر هنا هذه الأحوال الثلاثة طبقاً لعبارة المادة ٣٤ وهى :

أولاً — فى الجنايات .

(ثانياً — ... حالة التلبس) .

ثالثاً — إذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس ، وكان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البوليس ، أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه (٣) ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف فى مصر .

رابعاً — فى جنح السرقة والنصب والتفالس والتعدى الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة

(١) العرابي باشا ج ١ ص ٢٧٤ رقم ٥٣٤ والدكتور محمود مصطفى ص ١٦٧ ، ١٩٤٠ .

ويراجع تحت سلطان القانون القديم القلى بك طبعة سنة ١٩٤١ ص ١٩١ ، والوسوعة الجنائية ج ٣ ص ٥٤٩ رقم ٧٠ وقد ورد فيه صراحة « ... يضاف إلى ذلك أن التفتيش الشخصى عند القبض على المتهم أمر تستلزمه مصلحة التحقيق لمنع المقبوض عليه من إعدام جسم الجريمة أو من إخفائه ، لذلك كله كان الأجماع متفقاً على أن لرجال البوليس دائماً حق تفتيش الأشخاص الذين يقبضون عليهم وفقاً للقانون ... » .

(٢) و (٣) المراجع المشار إليها فى الهامش السابق . وظهر أن حكم النقض الصادر فى ٣ يوفيه سنة ١٩٤٠ قد أخذ بهذا رأى إذ قرر أنه « يقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إذا كان المتهم قد سبق إنذاره مشبوهاً ، وكانت القرائن متوافرة على ارتكابه جريمة إحراز مخدر ، فإن ذلك — بغض النظر عن قيام التلبس — يبرر القبض عليه وتفتيشه .. رغم أن المحكمة قررت بصراحة « إن هذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن فى حالة من حالاته » . مجموعة القواعد ج ٥ ص ٢٢٢ رقم ١١٧ وهو حكم شاذ فى نظرنا يخالف ما استقر عليه قضاء النقض كما يستبينه فيما بعد .

بالقوة أو بالعنف والقيادة والاتجار بالنساء والأطفال وإنتهاك حرمة الآداب ، وفي الجنيح المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

رأينا:

أما نحن فلا نقر هذا التوسع في سلطة مأموري الضبط القضائي في تفتيش الشخص ، ونرى أنه لا يجوز لهم في غير حالة التلبس مطلقاً . لأن التفتيش حق واحد وإجراء واحد ، سواء كان واقعاً على منزل أو على شخص ، فليس من المعقول أن يمنع المشرع مأمور الضبط من تفتيش المساكن في غير حالة التلبس ويحيز لهم تفتيش الأشخاص .

وإن نظرة واحدة إلى حالات القبض السالفة التي ذكرتها المادة (٣٤) تؤيد وجهة نظرنا . فكيف نحيي لمأمور الضبط أن يفتش متهماً بجرمة إحراز مواد مخدرة في غير حالة تلبس ؟ إن القول بذلك معناه أن تصبح كل ضمانات التفتيش لغواً ، إذ الثابت أن أغلب إجراءات التفتيش — وخاصة ما كان منها باطلاً — إنما يقع في جرائم المخدرات . فإذا نحن قلنا مع أصحاب المذهب السابق إن مأمور الضبط له تفتيش كل شخص متهم بجرمة من جرائم المخدرات دون اشتراط وجود التلبس فعني ذلك أننا فتحنا باب التعسف على مصراعيه أمام رجال البوليس الذين لن يعدموا إتهاماً يوجهوه إلى من يريدون تفتيشه دون أن يكون في حالة تلبس .

يضاف إلى ذلك أن بعض الجرائم التي أجاز القانون فيها القبض في الأحوال يصعب تصور ضرورة التفتيش أو فائدته فيها ، وذلك كجرائم إنتهاك حرمة الآداب ، أو بعض صور التعدي الشديد . فإن كان هناك ما يبرر إجازة القبض فيها استثناء من القواعد العامة ، فلا نرى وجهاً لإجازة التفتيش فيها دون غيرها من الجرائم في الأحوال العادية .

الحجج التي يعتمد عليها القائلون بالتوسع والرد عليها :

قلنا إن من تعرضوا لهذه المسألة لم يضعوا لها حلاً صريحاً واضحاً ، وإذا كان الحل غير واضح فإن أدلته وحججه أقل وضوحاً وصراحة ، مما يصعب مهمة الباحث ، وإن كان يسهل مهمة الناقد المعارض ، ونحن هنا بلا شك في مجال البحث العلمي المجرد ، فعلينا أن نختار الطريق الصعب ، طريق البحث والتحصيل الذي يوجب أن تتطوع باستخراج حجج هذا الرأي من بين عبارات عامة مرسله لجأ إليها من أخذوا به .

ومن بين الأقوال المرسله ما يمكن استبعاده دون جهد أو تعب ، لأنها أقوال استطرادية لم يعن قائلوها بالتدليل على صحتها بحجة قانونية أو منطقية ، ومن أمثلتها القول بأن « القانون يفرق في مدى حمايته بين الأماكن والأشخاص ، فينص على حماية أوفى للأماكن » (١) . وكان يجدر بمن يضع مبدأً عاماً كهذا أن يذكر لنا على سبيل المثال قاعدة واحدة من القواعد المنظمة للتفتيش

(١) شرح قانون الإجراءات الجنائية للدكتور محمود مصطفى ص ١٩٤ .

تفرق بين تفتيش الأماكن والأشخاص وتعطى للمكان حماية أوفى من حماية الشخص بدلا من إطلاق القول بدون دليل يؤيده . ومن ناحية أخرى ، فكيف يقبل باحث قانوني هذا الافتراض مع أننا نعلم أن المشرع لا يحمي الأماكن ، كلها بل يقصر حمايته على المسكن ، لأنها هي وحدها مقر الأشخاص ومقامهم فهي إذن حماية للأشخاص أنفسهم بطريق غير مباشر ، فكيف إذن يقرر القانون لحرمة الأشخاص حماية أوفى إذا كان الاعتداء غير مباشر .

وهناك قاعدة أخرى بنوها على مقدمة صحيحة ولكنهم يستنتجون منها نتائج لا تستلزمها ، فهم يقولون إن « تفتيش الأشخاص اعتداء على الحرية الشخصية ويجوز طالما كان التعرض للحرية الشخصية جائزا » (١) . أما إن تفتيش الشخص اعتداء على الحرية الشخصية فهذا مسلم به ولكن ليس معنى ذلك أنه معادل للقبض ، أو أقل منه خطورة ، فيجب أن نذكر أن أهمية التفتيش لا ترجع لكونه اعتداء على الحرية كالقبض ، بل إن ما يميز التفتيش عن القبض هو أنه إجراء منتج للأدلة ، ولهذا كانت الشروط التي يقررها له المشرع لا يقصد بها فقط حماية حرية الفرد — كما هو الشأن بالنسبة للقبض — بل المقصود بها قبل كل شيء هو ضمان صحة الأدلة التي يسفر عنها وهو ما يستلزم شروطا وضمانات تختلف عن شروط الإجراءات المقيدة للحرية فقط كالقبض . فإن القبض التعسفي إجراء يزول أثره بالإفراج عن المقبوض عليه أو بتعويضه عن الضرر الذي أصابه ، أما التفتيش التعسفي فإن انتهاءه أو التعويض عنه لا يمتنع من وقوع عليه شيئا ، بل يبقى عنه نتيجة خطيرة هي الدليل الذي توصل إليه من أجراء والذي قد يؤدي إلى إدانة من وقع عليه . ويظهر مدى الفرق بين أهمية القبض وأهمية التفتيش من الوجهة النظرية والعملية من مجرد مراجعة القضايا لكي نجد أنه من النادر الدفع ببطلان القبض ، لأن هذا البطلان لا أهمية له في مصير الدعوى أو إدانة المتهم ، بخلاف التفتيش فإن حالات الدفع ببطلانه لا يمكن حصرها ، بل إنه في الحالات النادرة التي يدفع فيها المتهم ببطلان القبض إنما يقصد من وراء ذلك إبطال تفتيش ناتج عنه .

وأخيرا تطرح أحد الزملاء فوضع قاعدة حاسمة تريحنا من كل المشكلات — لو أنها كانت صحيحة — فهو يقول إن « قيود التفتيش لا تسري على الأشخاص ... فالشخص ليس مسكنا » (٢) . فهل معنى ذلك أن تفتيش الأشخاص لا يتقيد بأي قيد من القيود التي تستلزمها طبيعة التفتيش كأجراء من إجراءات جمع الأدلة ، فيجوز إجراؤه ولو لم يوجد تحقيق مفتوح ، أو وجد تحقيق ولكنه لا فائدة له من التفتيش ؟ كل هذا لسبب واحد هو أن الشخص ليس مسكنا ! كأن هناك من يقول بأن الشخص مسكن ؟ ! والحقيقة أننا لسنا في حاجة للقول بأن الشخص مسكن لاشتراط توفر ضمانات معينة في تفتيشه ، لأن المسكن إذا تمتع بضمانات فالشخص أولى بها لأن حرمة الشخص كما قدمنا هي مصدر حرمة المسكن وأساسها (٣) .

(١) المرجع السابق ص ١٥٣ حيث يضيف « تفتيش الشخص أقل خطورة من القبض عليه » .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٣ ، ١٩٤ .

(٣) والحقيقة أن الحماية هنا لا تقرر للمسكن ولا للشخص لئليهما ، لأن القانون لا يحمي الأشياء وإنما يحمي

تفتيش الشخص وإن كان يستلزم القبض عليه إلا أنه إجراء أكثر من مجرد القبض ، هو بحث عن الأدلة اللازمة لتحقيق جنائي قائم ، فهو إجراء يلجج الأدلة يختلف في طبيعته اختلافاً بيناً عن القبض الذي هو مجرد إجراء من الإجراءات الاحتياطية (١) لمنع المتهم من الهرب ، وعلى ذلك فإن شروط تفتيش الشخص وضماناته لا محل لمقارنتها بضمانات القبض ، بل إنها يجب أن تقاس على شروط تفتيش المسكن وضماناته لأن كلاهما تفتيش على كل حال ، ولا فرق بينهما إلا في نوع المحل الذي يجري فيه .

وأهم حجة يمكن أن تسعف القائلين بالرأى الذي تنتقده هي القاعدة القائلة بأن التفتيش الشخصي تابع للقبض . وهم يستنتجون من ذلك أنه يجب أن يكون جائزاً في أحوال القبض . وهم في ذلك يغفلون حقيقة هذه القاعدة ومغزاها ، ويأخذون بظاهر عباراتها ، لأن التفتيش التابع للقبض طبقاً لهذه القاعدة الشهيرة ليس هو التفتيش بالمعنى القانوني المراد به جمع الأدلة ، بل هو نوع خاص متميز من التفتيش يقصد به ضبط ما مع المتهم من سلاح خشية مقاومته أثناء تنفيذ القبض ، ولذلك نسميه « التفتيش الوقائي » .

وعلى ذلك فإن نص المادة ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يقرر أنه « في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه » ، هذا النص لا يصلح دليلاً للقول بأن أحوال تفتيش الشخص هي حالات القبض لأن كل ما قصد منه هو إجازة « التفتيش الوقائي » المكمل للقبض على المتهم والذي يقصد به الاحتياط لمنع مقاومة المقبوض عليه .

لفتح المشكلة في نظرنا هو التفرقة بين « التفتيش القضائي » (٢) وهو التفتيش بالمعنى القانوني ، وبين « التفتيش الوقائي » (٣) التابع للقبض وهو الذي قصدته المادة ١/٤٦ والذي تقصده محكمة

الحقوق فقط . والحق الذي يحويه المشرع عندما يمنع انتهاك حرمة للسكن أو حرمة الشخص هو حق واحد له ذاتية خاصة نسميه « الحق في السر » *droit au secret* أي حق الفرد في أن يمنع الغير عن الاطلاع على مظاهر حياته الخاصة ، ومقر هذه المظاهر في الأصل هو جسم الشخص ومسكنه ، تراجع رسالتنا في « النظرية العامة للتفتيش في القانون الجنائي المصري والفرنسي » طبعة جامعة فؤاد بالفرنسية سنة ١٩٥٠ ص ٤ رقم ٤ وما بعدها .

(١) والإجراءات الاحتياطية كالقبض والمبس الاحتياطي هي من إجراءات التحقيق من حيث الشكل فقط ، أما من حيث غايتها فهي في الواقع كما قالت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩١٥ وهي احتياطات متعلقة بالأمن وإدارية أكثر منها قضائية « المجموعة الرسمية السنة ٣١ ص ٢٠٧ وهذا هو ما يميزها عن إجراءات جمع الأدلة التي هي إجراءات قضائية لأن غايتها هي الأدلة أو الإثبات ، والتفتيش القانوني يدخل في مجموعة الإجراءات القضائية المتعلقة بجمع الأدلة .

(٢) أخذ بهذه التسمية « جازو » ج ٣ رقم ٩٠٠ ص ٢٠٤ ، وموريزو تيبولت ص ٤٤٧ و « لويس لامبير » في « البوليس القضائي » ج ١ ص ٣٥١ ، وبعض الفقهاء يفضل تسميته « التفتيش التحقيق *fouille-acte* » *d'instruction* .

(٣) هذه تسمية استحدثناها ، وهي غير موجودة في الفقه المصري ، ولكننا أخذناها عن عبارات بعض

النقض المصرية عند ما تقرر أن التفتيش يتبع القبض . هذه التفرقة لم يتعرض لها أحد من بحثوا هذه المسألة في مصر ، وهو ما أدى إلى توسعهم في حالات تفتيش الشخص ذلك التوسع الذي لا نقره .

د التفتيش القضائي ، و د التفتيش الوقائي ، للشخص :

فنحن نرى أنه لا بد من التمييز بين نوعين من تفتيش الشخص : الأول ، وهو الذي يجب أن يسمى وحده تفتيشاً بالمعنى القانوني المعروف في القانون الجنائي ، أي الاطلاع والبحث عن الأدلة ، وهو الذي يعتبر من أعمال التحقيق التي لا يجوز الالتجاء إليها إلا في تحقيق مفتوح ، طبقاً لنص المادة ٩١ إجراءات ، ولا يمكن أن تجر به سلطة التحقيق إلا متى توفرت لديها قرائن قوية على أن في إجراءاته فائدة في « الإثبات »^(١) . وهذا التفتيش سواء وقع على المسكن أو على الشخص واحد في شروطه وحالاته . فلا يكون تفتيش الشخص جائزاً لمأموري الضبط إلا في الحالة التي أجاز لم فيها تفتيش المسكن وهي حالة التلبس^(٢) . ولا يمكن القول بجوازه لم في غير تلك الحالة .

أما النوع الثاني وهو الذي يكون تابعاً للقبض على الأشخاص ، فهو الذي سميناه « تفتيشاً وقائياً » وهو ليس من إجراءات التحقيق ولا يقصد به البحث عن أدلة ، وإنما هو إجراء بوليسي محض مقصود به إمكان تنفيذ الأمر بالقبض^(٣) ، وهو لذلك محدود بمحدود هذه الغاية ولا يجوز أن يتعداها .

ماهية د التفتيش الوقائي ، وحدوده :

أحسن تعريف لهذا الإجراء يمكن استخراجه من عبارات محكمة النقض المصرية نفسها بأنه

« أحكام النقض المصرية ، مثل قض ١١ يوفيه سنة ١٩٤٥ حيث وصفت هذا التفتيش بأنه « من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أماناً من شر اللقبوس عليه » مجموعة القواعد ج ٦ ص ٧٣٣ رقم ٩٨ ، وهذا في نظرنا أفضل من تسمية التفتيش البوليسي التي أخذ بها القضاء الفرنسي في بعض أحكامه .

(١) لذلك اشترطت المادة ١/٩١ لإجراء التفتيش بمعرفة قاضي التحقيق « أن توجد قرائن على أنه — صاحب المنزل — حائز لأشياء تتعلق بالجريمة » وبالنسبة للشخص اشترطت م ٩٤ « أن يتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة » . وبالنسبة لضبط للرسائل التليفونية أجازته م ٩٥ « متى كان ذلك فائدة في ظهور الحقيقة » كما أن المادة ٤٧ التي خولت لمأموري الضبط تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس اشترطت لذلك « أن يتضح له من أمارات قوية أنها — أي الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة — موجودة فيه » . تراجع تعليقاتنا على هذه المواد جميعاً في كتابنا « مجموعة الإجراءات الجنائية ص ٤٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ » .

(٢) أما الحالة النصوص عليها في المادة ٤٨ الخاصة بتفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة فهي حالة استثنائية لا يجوز القياس عليها .

(٣) ولذلك فانه يجوز في جميع أحوال القبض أيا كان نوع هذا القبض أو سببه أو الفرض منه ، نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٧ ص ٣٢ رقم ٤٢ حتى ولو لم يكن القبض من أعمال التحقيق بأن كان المقصود منه تنفيذ حكم جنائي مثلاً أو تنفيذ أمر بالحبس الاحتياطي .

هو « ما يستلزمه تنفيذ القبض من بحث في ملابس المتهم لتجريدته مما يحتمل أن يكون معه من سلاح خفية أن يستعمله في المقاومة أو الاعتداء على نفسه أو على من يقبض عليه » (١) .

فهو إذن يختلف عن التفتيش من حيث طبيعته القانونية إذ أنه ليس إلا إجراء بوليسياً احتياطياً تنفيذياً ولذلك سمته إحدى المحاكم الفرنسية (٢) « التفتيش البوليسى *fouille-mésure de police* » (٣) .

وقد بينت محكمة النقض المصرية علة إجازة هذا الإجراء وغايته بقولها « إن « التفتيش » في هذه الحالة يكون لازماً ، ضرورة أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أماناً من شر المقبوض عليه إذا ما حدثته نفسه ، ابتغاء استرجاع حريته ، بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه » (٤) .

وينتج عن الطبيعة البوليسية لهذا الإجراء أنه نخول لمن يباشر القبض فعلاً لا لمن يتولى التحقيق (٥) . وقد طبقت محكمة النقض المصرية هذه القاعدة باطراد فأجازت هذا الإجراء الوقائي للقائم بتنفيذ القبض حتى ولو لم يكن من مأموري الضبط القضائي كمسكري البوليس (٦) أو الخبير (٧) ، أو الفرد العادي (٨) وهو أمر ما كان يمكن التسليم به ؛ لو اعتبرناه من إجراءات

(١) نقض ٢ يونيو سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد ج ٥ ص ٥٣٧ رقم ٢٧٣ ويراجع الحكم المشار إليه في الهامش السابق أيضاً .

(٢) محكمة استئناف نيم في جازيت ديباليه ١٩٢٧ — ١ — ص ١٩٤ حيث قررت « إن هذا الإجراء ليس من إجراءات التحقيق ، بل هو مجرد إجراء بوليسى عام وضروري » . يتخذ لصالح العام ولصالح المقبوض عليه نفسه ، راجع أيضاً « جازيت ديتريدينو ١٩٢٧ — ٤٢٦٢ » .

(٣) أما التفتيش العادي فهو التفتيش القانوني أو التفتيش التحقيق *fouille-mesure d'instruction* .

(٤) نقض ١١ يونيو سنة ١٩٤٥ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ٧٣٣ رقم ٥٩٨ وقد استعملت محكمة النقض هذه العبارات نفسها في حكم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بالمجموعة ج ٧ ص ٣٢ رقم ٤٢٠٠ .

(٥) لذلك ترى المادة ٩٤ التي خولت لقاضي التحقيق حق تفتيش شخص المتهم وغير المتهم في جميع الأحوال قد نصت على أن هذا التفتيش « يراعى فيه حكم الفقرة الثانية من م ٤٦ » فالأحالة هنا قاصرة على الفقرة الثانية وقد استبعد المشرع عمداً الأحالة إلى الفقرة الأولى من م ٤٦ التي تعطى لمأموري الضبط حق تفتيش الشخص في أحوال القبض عليه ، مع أنه ليس من المعقول أن يحرم قاضي التحقيق من سلطة الخولة لمأموري الضبط إذا كانت سلطة تحقيق ، ولكن هذا الاستبعاد مرده أن المشرع لا يعتبر هذه السلطة الخولة لمأموري الضبط سلطة تحقيق ، بل هي سلطة بوليسية محضة ، والتفتيش لا يكون إجراء بوليسياً بل هو سلطة تحقيق .

(٦) راجع حكم النقض في ١٦/١٠/١٩٤٤ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ١١٦ رقم ٣٧٥ وحكم ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ بالمجموعة ج ٤ ص ٤١ رقم ٤٣ وحكم ٢ يونيو سنة ١٩٤١ بالمجموعة ج ٥ ص ٥٣٦ رقم ٢٧٣ .

(٧) نقض ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بمجموعة القواعد ج ٣ ص ٥٨٢ رقم ٤٤٨ .

(٨) نقض ٢ مارس سنة ١٩٤٦ للشار إليه في الهامش السابق ، ويلاحظ أن الخبير من رجال البوليس وليس من مأموري الضبط فليس له سلطة أكثر مما لفرد العادي .

التحقيق كالتفتيش العادى .

وهذا الاجراء البوليسى ليس خاصاً بالأشخاص فقط ، بل إنه يمتد إلى المنازل ، فمن المتفق عليه أن القائم بتنفيذ أمر القبض على شخص معين يجوز له دخول منزل هذا الشخص للقبض عليه (١) . فهذا الدخول انتهاك لحرمة المنزل أجزء لمأمورى الضبط ، وحتى لرجال البوليس العاديين طالما كانوا قائمين بتنفيذ أمر قبض صحيح . ولا يصح أن يستتج من ذلك أن تفتيش المنازل يجوز فى أحوال القبض (٢) ، رغم ما جرى عليه بعض الفقهاء على تسمية هذا الدخول « تفتيشاً » (٣) ، فهذا على كل حال ليس التفتيش القانونى بل إجراء بوليس مكمل للقبض يشبه ما يتخذ قبل الشخص لتجريدته من سلاحه حتى يتم القبض عليه (٤) .

أهمية التمييز بين التفتيش الوقائى والتفتيش القانونى

قد رد علينا بأن التفرقة التى نقول بها نظرية محضة تقتصر على تغيير فى التسمية ، ولكننا نجيب بأن لهذه التفرقة الدقيقة بين الاجراءين أهمية خطيرة فى العمل من ناحيتين :

١ - فمن حيث غاية الاجراء ، ما يجوز للقائم بالقبض من تفتيش للشخص يجب أن تكون غايته هى تجريدته من سلاحه الذى يعتدى به على غيره أو على نفسه فقط . « فإذا ثبت أن التفتيش لم يقصد به من الأصل إلا البحث عن مخدر (أى عن أدلة) - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فإنه يكون باطلاً ولا يصح التمسك به » (٥) ، هذا هو ما قرره محكمة النقض المصرية التى عكبت على ذلك بوضع قاعدة عامة تجعل هذا الاجراء قاصراً على هذه الغاية إذ قالت « ويكون الحكم المطعون فيه إذاً جاز إطلافاً تفتيش كل مقبوض عليه ولو لم يقصد من التفتيش ضبط سلاح معه ، يكون قد أخطأ » (٦) ، فيجب إذن أن يكون القصد الحقيقى من الاجراء هو القبض على المتهم وأن يكون ما تم من بحث وإطلاع ضرورياً لاتمام هذا القبض ، أما إذا تبين أن الغرض الأصلى من الاجراء هو تفتيش المتهم للبحث عن جريمة أو عن دليل فهو باطل .

٢ - ومن حيث مدى الاجراء ، بدى أن ما يجوز للباحث عن الأدلة من أعمال الفحص والاطلاع أوسع مما يجوز للباحث عن سلاح فقط ، فإن رجل البوليس أو المخبر أو الفرد العادى

(١) « جرو » ج ٣ رقم ٩١٠ ، ٩١١ س ٢١٨ والعزائى باشا ج ١ س ٣١٠ رقم ٦١٦ والقللى بك س ٢٢٤ .

(٢) ومع ذلك فقد كانت المادة ٥٣ من القانون المختلط تنص صراحة على أن لمأمورى الضبط حق تفتيش مسكن المتهم فى أحوال القبض عليه .

(٣) المراجع المشار إليها فى الهامشين السابقين .

(٤) ولذلك قال « جرو » إن التفتيش بالمعنى الحقيقى هو الذى يقصد به البحث عن الأدلة وجمعها ، يراجع ج ٣ س ٢١٩ رقم ٩١٢ .

(٥) قس ٢ يونيو سنة ١٩٤١ وقد نشر نصه كاملاً فى مجموعة القواعد ج ٥ س ٥٣٧ رقم ٢٧٣ .

(٦) الحكم المشار إليه فى الهامش السابق .

الذى يقبض على متهم - قبضاً قانونياً - إذا جاز له أن يفتشه ، فليس معنى ذلك أنه يجوز له كل ما يجوز في حالة التفتيش العادى ، بل كل ماله هو البحث الظاهرى في أيدي الشخص أو ملابسه أى المظان التى يحتمل أن يوجد بها سلاح ، فلا يجوز له إذن في نظرنا الاطلاع على جسم الشخص وخاصة كل ما يتصل بعوراته وما يخلش كرامته (١) ، ومن باب أولى ليس له أن يجرى تحليل محتويات معدته مثلاً . كذلك إذا كان مع المقبوض عليه حقيبة أو محفظة بها أوراق أو نقود فليس من حق القابض عليه أن يطلع عليها وكل ماله هو ضبطها حتى يستأذن سلطة التحقيق في تفتيشها تفتيشاً قانونياً .

المادة ١/٤٦ قاصرة على « التفتيش الوقائى »

هذا الإجراء في الحدود التى بينها هو وحده الذى أراده المادة ١/٤٦ بقولها « في الأحوال التى يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه » ، فالمقصود هنا هو « أن يفتشه تفتيشاً وقائياً لنزع سلاحه » ، فهو وحده « التفتيش » الذى يستلزمه القبض ويستتبعه طبقاً لأحكام محكمة النقض المصرية كما بيناه (٢) .

أما التفتيش القانونى للشخص فلا شأن لهذا النص به ، بل هو مسكوت عنه ، متروك للقواعد العامة في الاختصاص والتحقيق . وهذا ليس بدعاً في التشريع - وإن كان نقصاً فيه - فقانون تحقيق الجنايات لم يكن به أى نص على تفتيش الشخص ، وكذلك قانون تحقيق الجنايات الفرنسى الحالى . ومع ذلك فن الجمع عليه أن تفتيش الشخص تسرى عليه جميع أحكام تفتيش المسكن من حيث شروطه وحالاته ، فلا يجوز لمأمورى الضبط إلا في حالة التلبس .

وتظهر أهمية هذه القاعدة إذا لاحظنا أهمية الأحوال التى يجوز فيها القبض في غير حالة التلبس ، وهى الحالات التى يجب أن يكون التفتيش الشخصى جائزاً لمأمورى الضبط فيها طبقاً للرأى الذى اتفقناؤه . ومن أمثلة هذه الحالات :

١ - جناية عادية ، ليست في حالة تلبس ، ولم تطلب النيابة من قاضى التحقيق أن يفتح

(١) والقانون البلجيكى يفرق بين تفتيش جسم الشخص Exploration corporelle وهو وحده الذى يعتبر من إجراءات التحقيق ، ولا بد له من أمر صادر من غرفة الاتهام . أما تفتيش ملابس الشخص فيخرج عن هذه القاعدة ويجوز لقاضى التحقيق وللمأمورى الضبط باعتباره عملاً بوليسياً في حدود الضرورة التى تستلزمه وهى نزع سلاح الشخص عند القبض عليه . تراجع « البانديكت البلجيكية » ج ٤ ص ٦٥ رقم ١٦، ١٧ .

(٢) وقد ورد صراحة بالذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية أن هذه المادة (١/٤٦) قد وضعت لأقرار المبدأ الذى أشارت به محكمة النقض والأبرام باستمراره . تفسير هذا النص وفهم مناه يجب الرجوع فيه إلى أحكام النقض التى أشرنا إليها فيما سبق . ومذهب محكمة النقض المصرية يختلف تماماً عما كان يقرره القانون المختلط في المادة ٣ منه لأنه كان يصرح بأن تفتيش الأشخاص وتفتيش المساكن كلاهما جائز في أحوال القبض وكان يسوى صراحة بين التفتيش المقصود به القبض على الشخص والتفتيش المقصود به جمع الأدلة وهو ما لا تفرقه محكمة النقض المصرية . قارن العرابى باشا ج ١ ص ٢٧٤ رقم ٣٤ الذى يسوى بين مذهب النقض وبين القانون المختلط وهو ما لا نوافق عليه .

فيها تحقيقاً ، فليس لها ولا لمأموري الضبط إلا سلطة جمع الاستدلالات ولكن لمأموري الضبط — والنيابة باعتبارها منهم — أن يقبضوا على المتهم طبقاً للمادة ٣٤ (أولاً) .

ولكن هل يجوز تفتيش شخصه في تلك الحالة ؟ أما قاضي التحقيق فلا يملك إصدار أمر تفتيشه ولا تفتيش مسكنه لأنه لا يوجد تحقيق ولا يجوز الأمر بالتفتيش إلا في تحقيق مفتوح . وكذلك النيابة لا يجوز لها إجراء تحقيق في الجنايات ، بل عليها في هذه الحالة أن تقدم القضية لقاضي التحقيق وتطلب منه أن يفتح فيها تحقيقاً وترك الأمر له . ويجب أن تسرى هذه القاعدة في رأينا على مأموري الضبط من باب أولى لأنه لا يجوز أن يعطيهم سلطة لا يملكها قاضي التحقيق نفسه .

أما الرأي الذي انتقدناه فإنه يجوز لمأموري الضبط أن يفتش المتهم بحجة أنه يجوز له أن يقبض عليه وأن التفتيش جائز في جميع أحوال القبض ، دون تحديد لنوع هذا التفتيش وحدوده فإذا فرضنا أن الجريمة هي جناية ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة ، وأن ضابط البوليس رأى أن يقبض على المتهم لتقديمه للنيابة ، فهم يقولون بأنه يجوز لهذا الضابط أن يفتشه تفتيشاً كاملاً ، بما في ذلك بداهة الاطلاع على جسمه للبحث عن آثار جروح أو ماشابهها بما يؤكد اشتراكه في المشاجرة ، أو البحث في الأوراق التي يحملها لعل فيها ما يدل على وجوده في محل المشاجرة في التاريخ الذي وقعت فيه ونحن نرى أن كلا الفعلين غير جائز ، فليس له الاطلاع على جسمه ولا على أوراقه وكل ما له عند القبض عليه أن يجرده من سلاحه إن وجد معه ما يخشى أن يستعمله في الاعتداء عليه أو إن كان هناك مظنة لمقاومة أو اعتداء فقط ، أما إن أراد أن يفتش جسمه أو أوراقه فلا بد من أن يعرض الأمر على النيابة وعليها بدورها أن تطلب من قاضي التحقيق فتح تحقيق والأمر بالتفتيش إن كان له محل .

٢ — جنحة مخدرات عادية ليست في حالة تلبس ، قبض على بعض المتهمين فيها ورأى ضابط البوليس أن يقبض على شخص آخر باعتباره شريكاً لهم فله طبقاً للمادة ٣٤ (رابعاً) حق القبض في هذه الحالة . ولكن هل له أن يفتش شخص المتهم وما معه من أمتعة أو حقائب بقصد البحث عن مخدرات فيها ؟ يجوز ذلك الرأي الذي نعارضه ؛ أما نحن فنرى أن هذا التفتيش المقصود به البحث عن دليل أو عن جسم الجريمة لا يجوز لمأموري الضبط القضائي بل يجب عليه أن يرفع الأمر إلى الهيئة التي تتولى التحقيق فعلاً — أي قاضي التحقيق أو النيابة العامة على حسب الأحوال — لتأمر بما تراه . أما إذا قُتِل من تلقاء نفسه فإجراؤه باطل لأن الجريمة ليست في حالة تلبس .

الخلاصة :

من ذلك كله ينضج أننا لا نقر أي تفرقة بين تفتيش المسكن وتفتيش الشخص ، فحالات تفتيش الشخص يجب أن تقاس على حالات تفتيش المسكن ، ولم يكن هناك أي داع لسكى يفرق

المشرع بينهما ولذلك فإن نص المادة ١/٤٦ يفسر على ضوء هذه الفكرة الأساسية ، وأن يحل التفتيش الشخصى المقصود بها على التفتيش المكل للقبض ، وكون التفتيش مكملاً للقبض ليس مرجعه أنه مقيد للحرية الشخصية كالقبض ، أو أن حرمة الشخص أقل أهمية من حرمة المسكن ، لسبب واحد يسير هو أن تفتيش المسكن ذاته أو دخوله يكون مكملاً للقبض فى بعض الأحيان ويصبح جائزاً هو الآخر كلما كان القبض جائزاً ، وذلك إذا أريد القبض على شخص فى مسكنه فللقائم بتنفيذ هذا الأمر أن يدخل المسكن ليبحث عنه ، فالدخول هنا يمكن أن يسمى تفتيشاً ولكنه هو أيضاً من نوع خاص مكل للقبض من طبيعة بوليسية ، وهو فى هذا يشبه التفتيش الوقائى من حيث طبيعته وحدوده بما يدل على أن القول بأن تفتيش الشخص تابع للقبض عليه لا يمكن أن تنصرف إلى التفتيش القانونى من ناحية ولا يمكن أن تكون قاصرة على تفتيش الأشخاص من ناحية أخرى ؟

بحث

مسئولية أمين النقل

للاستاذ محمد حامد رضوان

المحامى من الدرجة الأولى الممتازة بإدارة قضايا الحكومة

تشغل مسؤولية أمين النقل جزءاً ظاهراً أمام القضاء وتثير الكثير من البحوث وخاصة عن ماهية الشروط الواردة في عقد النقل ومدى الأخذ بها وعن الخطأ الجسيم والغش من جانب والخطأ اليسير من جانب آخر وعن سلطة القاضي إزاء هذه الشروط هذا ولما كانت مسؤولية أمين النقل تخضع لأحكام المواد ٩٠ الى ١٠٤ من القانون التجارى ولأحكام القواعد العامة في الإلتزامات فإن هذه المسؤولية يجب النظر اليها على ضوء ما ورد في القانون المدنى الجديد على أنه يتعين بادىء ذي بدء التعرض لماهية عقد النقل من ناحية ولتعريفه النقل من ناحية أخرى . .

ماهية عقد النقل :

عقد النقل هو عقد يلتزم بموجبه شخص ، طبعى أو معنوى ، بالقيام بنقل بضائع أو أشخاص بوسيلة من وسائل النقل من مكان الى مكان آخر مقابل أجر معلوم وبشروط معينة

والرأى الثابت أن من عقود الاذعان ^(١) Contrat d'adhesion وليس من العقود الرضائية البحتة ، كما يذهب إلى ذلك أمناء النقل أحيانا ، بدعى أن هذا النوع من العقود لا يتوفر إلا حيث يوجد احتكار قانونى أو فعلى لشخص لشيء يعد ضرورياً للطرف الآخر . ولما كانت وسائل النقل متعددة بين برية ، بالسكة الحديد والسيارات والعربات ، ونهرية ، بالمراكب والسفن من بخارية وشراعية فإن ركن الاحتكار يعد غير متوافر . ذلك أن هذا النوع من العقود يتميز بتعلق العقد بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات الأولى بالنسبة الى المستهلكين أو المتفعين وباحتكار هذه السلع والمرافق ، احتكاراً قانونياً أو فعلياً أو قيام منافسة محدودة النشاط بشأنها وتوجيه عرض الاتفايع بها الى الجمهور بشروط متماثلة على وجه الدوام بالنسبة لكل فئة منها ، ولذلك فإن عقد النقل هو دون ريب من هذه العقود . وأهمية هذا البحث تبدو في أن القانون المدنى الجديد وأن اعتبر

(١) الشهورى موجز الإلتزامات طبعة سنة ١٩٣٨ ص ٦٨ ومحمد صالح فى التجارى طبعة سنة ١٩٣٨

ص ٦٠٩ ورينيه روجر فى النقل طبعة سنة ١٩٢٢ ص ٦ ، الأعمال التحضيرية للمدنى الجديد ج ٢ ص ٦٩ .

(المادة ١٠٠) تسليم العامة بالشروط المقررة في هذا النوع من العقود قبولاً حقيقياً يتوافر معه قيام العقد ، أخذاً بالرأى الغالب في الفقه والقضاء (١) ، إلا أنه قد أجاز (المادة ١٤٩) للقاضي أن يعدل الشروط التعسفية فيها أو يعطى الطرف المذعن منها . وقد اختلف الرأى حول طبيعة هذا العقد فذهب الرأى الى أنه من عقود التراضي التي تنعقد بدون حاجة الى أى إجراء . وليست تذكرة النقل إلا صورة من صور إثباته (٢) ولكن الرأى الآخر يذهب الى القول بأنه عقد عيني والى أن رضا أمين النقل والراسل ليس من نوع الرضاء في العقود العادية حيث تكون الإرادة حرة طليقة بل إن رضا الراسل لا يتم إلا بعد تسليم الأشياء المراد نقلها الى أمين النقل فعلاً وعندئذ فقط يقبل الشروط المعروضة عليه وعندئذ فقط يتم العقد . أما قبل ذلك فليس ثمة عقد نقل بل قد يوجد عقد وعد بالنقل قد يرتب إلزاماً بالتعويض (٣) .

وعقد النقل من العقود الملزمة لجانبين كما أنه ليس عقداً شكلياً : وإذا كانت المادة ٩٥ من القانون التجارى المصرى و ١٠٠ من القانون الفرنسى تنص على أن تذكرة النقل هى عبارة من مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل ، فإن هذا ليس معناه أن الكتابة ركن في العقد أو أنها وسيلة الإثبات الوحيدة بل هى ترمى الى أنه يمكن تعرف شروط النقل وأحكامه من واقع البوليصة ولقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن وضع البضائع في الرزمة الداخلية للحظة فيعترض معه قانوناً أنها في طريق النقل ولو لم يحرر العقد بعد فهى بذلك لم تستلزم تحرير العقد لإمكان تمامه (٤) .

ولكن هل عقد النقل عقد مدنى أم تجارى ؟ أما بالنسبة للناقل فإنه إذا كان يتخذ النقل حرفة له فإن العقد يعد تجارياً (م ٢ تجارى مصرى و ٦٣٢ فرنسى) . أما إذا كانت عمليات النقل عمليات فردية فهل معنى ذلك أنها ليست من قبيل الأعمال التجارية ؟ وهنا يجب أن نفرق في النظر الى المسألة بين الراسل والمرسل اليه من جهة وبين أمين النقل من جهة أخرى . فبالنسبة للأولين لا يعد تجارياً إلا إذا كان متعلقاً بتجارة أيهما وهذا الجدل مبني على نظرية الأعمال التجارية بالتبعية بالنسبة للتاجر يعد تجارياً إذا هو ارسل بضاعته المبيعة للمشتري أو للوكيل بالعمولة لبيعها ولكنه يعد مدنياً إذا هو نقل بعض أمتعته وحاجياته الخاصة . أما بالنسبة لأمين النقل إذا كان شخصاً عادياً لا يحترف النقل وإنما قام بعملية فردية فإذا كان النقل بالمجان فالرأى الراجح في الفقه وفى القضاء أنه لا يوجد عقد نقل بل عقد غير معين يخضع للقواعد العامة في الالتزامات أما إذا كان مقابل أجر فإن العملية في ذاتها تعد عملاً تجارياً ولو أن الشخص الذى

(١) السهورى ص ٦٩ .

(٢) محمد صالح ص ٦٠٩ .

(٣) ريليه روجر ص ٧ .

(٤) ريليه روجر ص ٨ — ١٠ ومحمد صالح بند ٤٤٢ واستئناف مخطوط ٢٤ مايو سنة ١٩٢٩ بلبان

يقوم بها ليس تاجرا ولهذا فقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الدولة إذا باشرت بنفسها النقل بالسكة الحديدية فأنها تقوم بعمل تجارى ولو أنها ليست تاجرة (١).

وطرفا هذا العقد هما الراسل expédituer وأمين النقل voturier أما المرسل إليه فمركزه هو مركز المستفيد من مشاركة عقدت لصالحه Stipulation pour autrui ويكون الحق في رفع الدعوى بسبب هذا العقد لهؤلاء فقط (٢).

وشروط هذا العقد شروط مطبوعة وضعت مقدما في نموذج معين عام بالنسبة للجميع ولا يمكن المناقشة فيها. كما أنها تركز على أساس التعريف التي يضعها أمين النقل بعد موافقة السلطات الحكومية وهي تقسم النقل إلى فئات وأنواع متعددة مختلفة الشروط والأحكام. ولذلك فإنه يتعين علينا مناقشة هذه التعريفات وماهيتها.

ماهية التعريفات :

١ — الصفة اللائحية : يثور البحث حول ماهية التعريفات ومدى وجوب الأخذ بها وهل لها صفة تشريعية أم صفة جزائية. وأهمية هذا البحث مردها أن عقد النقل يحيل إليها في الكثير من الشروط. ولما كانت هذه التعريفات تنقسم إلى عدة أقسام لذلك تبدو أهمية تكييفها القانوني فهي تختلف باختلاف نوع البضاعة وعمما إذا كان النقل بالطريق السريع أو العادى كما أن هنالك تعريفات عامة وتعريفات خاصة كما أن هنالك تعاريف متعددة.

فمحدد أجر النقل هو من العناصر الرئيسية في كل تعريفات وتدور حوله شروط النقل. فالتعريفات ذات السعر المنخفض عن العادى تستلزم بالتبعية حتما زيادة لإلزامات الراسل. ولكل تعريفات من هذه التعريفات شروطها المميزة. والتعريفات ذات السعر المنخفض تستلزم تخفيض الأجر كما تشترط بعض شروط لصالح أمين النقل كعدم مسؤوليته في حالة امتداد أجل النقل (التأخير) أو تحديد المسؤولية في هذه الحالة أو إلقاء عبء شحن وتفريغ العربات على عاتق الراسل أو المرسل إليه.

وفي فرنسا تعد التعريفات، رغم اعتراضات البعض، لائحة تشريعية تتمتع بما تتمتع به اللوائح الإدارية من قوة وتدير الخطوط الحديدية هنالك الشركة الأهلية للسكك الحديدية الفرنسية Société Nationale de chemins de fers وهنالك تقوم الشركة والحكومة معاً بتحضير مشروع هذه التعريفات وتتمتع الإدارة بسلطة واسعة عند وضعها ومراجعتها ومردّها إلى الصالح العام فإذا ما وافقت الحكومة على ما تضمنته، وبعد أن تدخل عليها من التعديلات ما تراه، وضعت التعريفات في صورة لائحة تقوم الحكومة بالتصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية وعندئذ

(١) قضى فرنسى ٨ يولييه سنة ١٨٨٩ دالوز ٨٩ — ١ — ٣٥٣ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ ميري

١٨٩٥ — ١ — ٣٨٥ ورينيه روجر ص ١٢ .

(٢) محمد صالح ص ٦١١ ، ٦٢٠ .

تكتسب صفتها هذه وتكون ملزمة للكافة فلا يجوز الخروج على أحكامها لا من الراسل أو المرسل اليه ولا من أمين النقل ولا يجوز التعديل في أحكامها إلا بالطريق الذي وضعت به (١). وأما في مصر فقد صدرت تعريفية النقل بالسكة الحديد بموجب قرار من معالي وزير المواصلات بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠ وقد نشرت بالوقائع الرسمية بالعدد ٦٦ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٠ ولكن الاعتراضات التي وجهت إلى هذه التعريفية وإلى مدى التمسك بها تقوم على أساس أنها لا يمكن أن تتجاوز قوة القرار الوزاري مادامت لا تستند إلى قانون يخول إصدارها فهي بذلك ليست لائحة تفويضية. ولما كان عقد النقل تحكمه النصوص الخاصة في القانون التجاري والنصوص العامة في باب الالتزامات في القانون المدني فإن هذه الأحكام هي الواجبة التطبيق دون التعريفية لأنها لا يمكن أن تسمو إلى مرتبتهما.

ب — الصفة الجزائية : إذا تركنا جانباً الخلاف حول ماهية التعريفية من الناحية التشريعية ومدى قوتها الإلزامية فالتا نجد أن رأياً آخر يذهب إلى الأخذ بها على أساس آخر فلقد ذهبت بعض الأحكام إلى أنه لما كانت بوليصة الشحن تحيل فيما تحويه من شروط إلى التعريفية باعتبارها جزءاً رئيسياً مكملًا لعقد النقل وخاصة بالنسبة للتعويضات عند قيام مسئولية أمين النقل فإن ذلك يعد شرطاً جزائياً يتعين الأخذ به تطبيقاً لأحكام المادة ١٢٣ من القانون المدني القديم ولذلك فلقد أخذت هذه الأحكام بالتعويضات المقدرة في التعريفية وبالحدود الواردة فيها (٢). على أننا إذا رجعنا إلى أحكام الشرط الجزائي في القانون المدني الجديد لوجدنا أن المادة ٢٢٥ تنص على أنه إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الأنفاقي فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً. وتطبيقاً لأحكام هذه المادة فالتا لو اعتبرنا أن إحالة بوليصة الشحن إلى التعريفية يعد شرطاً جزائياً فإن الحدود التي وردت بها تعد حداً أقصى لا يجوز تجاوزه إلا في حالي الغش والخطأ الجسيم اللهم إلا إذا أمكن القول بأن هذا الشرط يقصد به إلى الإعفاء من المسئولية حيث لا تجيز نصوص القانون وأحكامه ذلك.

نطاق مسئولية أمين النقل :

إذا لم تتضمن بوليصة النقل شروطاً خاصة أو كانت هذه الشروط مجرد تطبيق للقواعد العامة في الالتزامات أو الأحكام الخاصة بعقد النقل في القانون التجاري أو كانت هذه الشروط شروطاً مكتوبة لمطبوعة فإنه في جميع هذه الأحوال يتعين الأخذ بالقواعد العامة ويكون العقد في هذه

(١) موجز القانون التجاري لليون كان (دالوز ١٩٢٨)قرة ٣٧٤ ص ٢١٨ وجان أسكارا موجز القانون التجاري طبعة سنة ١٩٤٨ جزء أول بند ١٠٧٠ ص ٦٤٧ ولا كور موجز التجاري طبعة سنة ١٩٢١ بند ٩٨٨ ص ٥٦٦ ، ص ٥٦٩ وليون كان في موسوعة التجاري الجزء الثالث طبعة سنة ١٩٢٣ بند ٧٤٨ وجوسران في عقد النقل طبعة سنة ١٩٢٦ بند ١٦٥ ص ١٧٧ .

(٢) الجدول المعري الأول لمجلة الحمامة البنود ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤١٨ وعبد السلام ذهني في القانون التجاري الجزء الأول بند ٢٤٠ .

الحالة عقداً رضائياً بحتاً كسائر العقود . ويترتب على ذلك أن أمين النقل يلتزم بنقل الشيء كاملاً وسليماً من جهة معينة الى جهة أخرى وبالشروط المتفق عليها وخلال المدة التي حددها الطرفان . فإذا لم ينفذ التزامه فإنه يعد مرتكباً خطأ تعاقبياً يجعله مسؤولاً مسؤولية تعاقدية وعليه هو إما أن يثبت قيامه بتنفيذ التزامه على الوجه المتفق عليه أو يدفع عن نفسه المسؤولية بإثبات قيام السبب الأجنبي كالقوة القاهرة والحادث الفجائي أو العيب في الشيء أو فعل الراسل أو المرسل إليه أو فعل الغير .

ولقد نصت المادة ٩٧ من قانون التجارة على أن « أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها إذا تلفت أو عدمت إلا إذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء المذكورة أو بسبب قوة القاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها » كما نصت المادة ٩٨ على أنه « إذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة القاهرة فلا يترتب على التأخير إلزام أمين النقل بتعويضات »

ويسأل أمين النقل في حالات ثلاث أولاً حال ضياع الشيء المنقول كليه أو جزئيه ، وثانياً حال إصابته بتلف ، والحال الثالثة هي حال التأخير . وإلى جانب الحالات والنصوص الخاصة التي سنعرض لها فيما بعد فإن مسؤولية أمين النقل حال عدم تضمن عقد النقل لشروط خاصة تقوم ، كما في القواعد العامة ، على أساس خطأ مفترض قانوناً قبل أمين النقل لمجرد عدم قيامه بتنفيذ التزامه ويكون شأنه كشأن الخطأ في المسؤولية التعاقدية غير قابل لإثبات عكسه ولكن يكون لأمين النقل أن يدفع هذه المسؤولية بإثبات نفي قيام علاقة السببية بين ركن الخطأ الثابت قانوناً من عدم التنفيذ وبين ركن الضرر الذي يثبت مدعيه وذلك بإثبات قيام السبب الأجنبي وأن الضرر يرجع إليه وحده أما إذا كان يرجع لخطأ أمين النقل من ناحية وللسبب الأجنبي من ناحية أخرى فإنه لا يسأل إلا بنسبة ما ارتكبه من خطأ .

ويكون أمين النقل عندئذ ملتزماً بتعويض الطرف الآخر (الراسل أو المرسل إليه) عما لحقه من خسارة وما فاتته من ربح بالتقيد الذي ذكرناه .

على أنه تطبيقاً للقواعد العامة لا يكون مسؤولاً إلا عن الضرر المباشر فقط أما الضرر غير المباشر فلا يسأل عنه إطلاقاً سواء أكان الخطأ المنسوب إليه يسيراً أو جسيماً مصحوباً بغش أو تدليس أو غير مصحوب . كما أنه حتى في نطاق الضرر المباشر لا يسأل إلا عن الضرر المتوقع فقط إلا إذا كان الخطأ الذي ارتكب جسيماً أو مصحوباً بغش أو تدليس فإنه يسأل في هذه الحالة عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع . كما أن هذا التعويض يستحق دون حاجة إلى التكليف الرسمي .

وإذا فقدت البضاعة أو تلفت فإن أمين النقل يلتزم بقيمتها ولكن الخلاف بين الشراح والمحاكم في فرنسا على حالة السلع المسعرة تسعيراً جبرياً فهل تحتسب على أساس التسعير الرسمي وقت الشحن أم وقت وصول البضاعة . أما في حالة التلف فيلتزم بالفرق بين قيمة البضاعة سليمة

وقيمتها تالفة أما في حالة التأخير فيلتزم بتعويض الضرر الذي ترتب عليه (١) .

ما قلناه خاص بنقل البضائع والأشياء على أن الأمر يختلف بعض الشيء بالنسبة لنقل الأشخاص فإذا أصيب المسافر أثناء الطريق فهل يكون أساس الرجوع على الناقل المسؤولية التعاقدية أم المسؤولية التقصيرية وعلى أساس إثبات خطأ معين ارتكبه الناقل أم على أساس المسؤولية الشئبية . على أن الأمر من ناحية أخرى يقتضى التفرقة بين النقل بأجر ، وهو الصورة الغالبة والعادية ، وبين النقل المجاني .

ففي حالة النقل بأجر لا ريب في أنه يربط المسافر بالناقل عقد نقل هو الذي يحكم الرابطة القانونية بينهما على أنه يتعين معرفة التزامات الناقل فيه وهل التزامه في هذه الحالة التزاماً بغاية فيلتزم بتمكين المسافر من الوصول سليماً إلى الجهة المتفق عليها أم هو التزام بوسيلة فيلتزم بأن يضع تحت تصرفه وسيلة النقل إلى غايته (٢) . كان القضاء الفرنسي في بادئ الأمر يذهب إلى الرأي الثاني على أساس أنه لا محل لمقارنة المسافر بالبضائع لأن له حركة ذاتية وإرادة خاصة ذلك لأنه في حالة تلف البضائع أو ضياعها يفترض إهمال أمين النقل في المحافظة عليها لأن له سيطرة تامة عليها أثناء نقلها أما الإنسان فهو كائن له إرادة خاصة وقد يغفل أمين النقل ويتسبب في إلحاق الأذى بنفسه عن إهمال وتقصير . على أن هذا القضاء ، وعلى رأسه محكمة النقض ، لم يستطع أن يثبت على هذا الرأي لكثرة الحوادث ولأن الأخذ به يترتب عليه أنه يتحتم على المسافر أو ورثته أن يثبتوا خطأ معيناً ارتكبه أمين النقل وهو أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً في بعض الأحوال لذلك لم يبدأ من القول بأن أمين النقل يلتزم بموجب العقد بنقل الشخص سليماً ومعافى إلى الجهة المقصودة فإذا أصيب أثناء النقل كانت مسؤوليته تعاقدية يفترض قانوناً أنه قد ارتكب تقصيراً ولا يستطيع أن يدفعه إلا بإثبات نفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر بإثبات قيام السبب الأجنبي كالقوة القاهرة والحوادث الفجائية وخطأ المصاب وفعل الغير . وهذه المسؤولية تؤدي إلى نفس النتيجة التي يمكن الوصول إليها عن طريق الأخذ بالمسؤولية الشئبية (المادة ١٣٨٤ فقرة ١ مدني فرنسي) .

هذا ويثار في هذا الصدد مسألة اجتماع المسؤوليتين والخيرة بينهما فقد يكون العمل الواحد إخلالاً بالتزام تعاقدى يحقق المسؤولية التعاقدية وهو في الوقت ذاته عمل ضار يحقق المسؤولية التقصيرية وهنا تجتمع المسؤوليتان فإذا أصيب المسافر أثناء الطريق ، وأخذ بالرأى القائل بالتزام الناقل بسلامته ، كانت من جهة إخلالاً بهذا الالتزام التعاقدى فتحقق المسؤولية التعاقدية وكانت من جهة أخرى عملاً ضاراً في ذاته فتجتمع إلى جانب المسؤولية التعاقدية المسؤولية التقصيرية في مثل هذا الغرض لا يجوز إطلاقاً الجمع بينهما وإنما يكون الرجوع على أساس إحداهما فقط ولكن عن أيتهما ؟ أترك للمصاب الخيرة بين المسؤوليتين فيختار أكثرهما ملاءمة له ؟ أو أن المسؤولية التقصيرية لا تقوم إذا كان هناك عقد بين الطرفين يحدد مدى المسؤولية فتبقى المسؤولية التعاقدية

(١) محمد صالح بند ٥٤٨ — جان اسكارانيه ١٠٨٨ ص ٦٥٧ .

(٢) محمد صالح ص ٦٢٨ .

وحدها ولا يكون هنالك مجالاً للخيرة؟ اختلف الرأي في فرنسا فالبعض يأخذ بالرأى الأول والبعض الآخر يأخذ بالرأى الثانى وإن كان الراجح هو الرأى الأول (١)؟

أما في مصر فتذهب بعض المحاكم إلى بناء المسؤولية على أساس المسؤولية التعاقدية والبعض الآخر على أساس المسؤولية التقصيرية . هذا وقد حكمت محكمة مصر الابتدائية في ١٣ مارس سنة ١٩٥١ بأنه بمجرد قيام المسافر بدفع الأجر المفروض لمتعهد النقل فإنه يبرم بينهما عقد يلتزم فيه الناقل بتأمين سلامة المسافر ووصوله سالماً إلى المكان الذى يقصده وهذا الإلتزام يستخلصه القاضى تفسيراً لإرادتى المتعاقدين المشتركة إذ أن المسافر ينتظر الوصول سالماً إلى المكان الذى يقصده ولو أن الناقل لم يتعهد بذلك ولو ضمناً لما أقدم المسافر على التعاقد كما ذكرت أن هذه المسؤولية لا يدفعها إلا إثبات القوة القاهرة أو خطأ المصاب . (المحاماة ص ٣١ العدد الثامن - رقم ٣٩٣ ص ١٣٨٦) (٢) .

ويختلف الأمر في حالة النقل المجانى (٣) ذلك لأنه لا يمكن القول بقيام عقد نقل في هذه الحالة ذلك لأن من عناصر هذا العقد الجوهرية وضع أجر معين لأمين النقل ولذلك ذهب البعض إلى القول بوجود عقد غير مسمى أقرب لعقود الوكالة والعارية منه لعقد النقل بجامع نية التبرع في هذه العقود ولقد كانت هذه الفكرة موضع النقد في فرنسا ذلك لأن فكرة التعاقد لم تدر بخلد الطرفين إطلاقاً ولذلك فإن القضاء الفرنسى رفض الأخذ بالمسؤولية التعاقدية في هذه الحالة وكان أمامه أما الأخذ بالمسؤولية الشبئية (المادة ١٣٨٤ / ١) ، وتشبيه حالة المسافر الذى يصاب أثناء الطريق بحالة المارة التى تصدمها العربات والمركبات فيكون الحارس القانونى مسؤول عن هذه الحوادث مسئولية يفترض معها قيام الخطأ وهو فرض غير قابل لإثبات عكسه ويكون المصاب مكلفاً في هذه الحالة بإثبات ركن الضرر ، وأما أن تبني المسؤولية في هذه الحالة على أساس إثبات التقصير في جانب أمين النقل (المادتان ١٣٨٢ ، ١٣٨٣) .

ولكن القضاء والفقهاء في فرنسا رفض أن يطبق حكم المادة ١٣٨٤ فقرة أولى . (المسؤولية الشبئية) على حالة النقل المجانى لما في تطبيق حكم هذه المادة على الشخص الذى يتطوع بتأدية خدمة مجانية لآخر من مصادمة للعدالة ولحسن التقدير . ولهذا فليذهب البعض إلى القول بأن الراكب بغير عوض يتحمل في الواقع تبعه الأخطار المنظورة والعادية التى تنجم عن ركوبه . ولكن أخذ على هذا الرأى صعوبة تحديد فكرة قبول التبعة من ناحية والأفكار المنظورة والعادية من ناحية أخرى كما أنه يحمل إرادة الطرفين فكرة لم تدر بخلد هما وقت قيام الرابطة القانونية ولو أن الراكب أدرك مبلغ الخطر الذى يعرض نفسه إليه وما في ركوبه المجانى من اسقاط لحقه قبل الناقل لما أقدم على الركوب أو لفضل الركوب بأجر . كما أنه من ناحية أخرى

(١) موجز الألتزامات للسنهورى بإشها ص ٣١٨ .

(٢) يراجع في ذلك أيضاً حكم استئناف اسكندرية في ١٩٥٠/٢/٥ محاماة ص ٣٠ ص ٥٠١ .

(٣) بحث الدكتور بهجب يدوى بك في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية ص ١٣٧ إلى ١٥٢ تحت عنوان تعليقات على الأحكام في المواد المدنية : مسئولية الناقل في النقل بغير عوض .

فان هذا الاتفاق المزعوم يفرض وجوده غير صحيح ذلك لأن القضاء قد استقر على عدم جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية التقصيرية ، ولذلك فان رأى الراجع في فرنسا يبنى المسؤولية في هذه الحالة على أساس اثبات تقصير أمين النقل (المادتين ١٣٨٢ ، ١٣٨٣) .

أما في مصر فلقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (بلتان ٢٢/٤٣ بأن من يقبل الركوب في سيارة تفضلا من صاحبها فلا يجوز له المطالبة بالتعويض عن الحوادث والأضرار التي تصيبه من جراء ركوبه إلا إذا نشأت عن تقصير جسيم من قائد السيارة وبهذا المعنى أيضاً حكم محكمة مصر المختلطة في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ (بأن الراكب يعتبر قابلاً لبقيّة الأخطار المتوقعة (risques possibles) .

على أن النقد الذي وجه إلى هذين الحكمين يرتكز على أنه لا يجوز الاستناد على فكرة قبول الراكب لتبعة الركوب في سبيل تخفيف مسؤولية الناقل ذلك لأن الاستناد لهذه الفكرة في القانون الفرنسي قصد به فقط استبعاد المادة ١٣٨٤ على حالة النقل المجاني ونظرية المسؤولية الشبئية لم يكن مأخوذاً بها في مصر حتى صدور القانون المدني الجديد كما أنه لا مبرر لاشتراط التقصير الجسيم لشغل مسؤولية الناقل في حالة النقل بغير عوض وأنه يمكن أن يسأل حتى عن خطئه اليسير ويمكن الاستناد لفكرة الخدمة لتخفيف التعويض (١)

دفع المسؤولية :

قلنا فيما سبق أنه إذا لم يوجد نص خاص في عقد النقل فإن الناقل يعد مسؤولاً إذا لم يتم تسليم الشيء كاملاً وسليماً وفي الموعد المتفق عليه ويفترض خطؤه حتى يقوم هو بإثبات أن مرد عدم التنفيذ راجع لسبب أجنبي خارج عن إرادته وعندئذ تنقطع علاقة السببية بين الخطأ المفروض والضرر الذي أثبت وتبرأ ذمة أمين النقل . وهذا السبب الأجنبي قد يكون قوة قاهرة أو حادثاً لجائياً وقد يكون خطأ الراسل أو المرسل إليه وقد يكون مرده إلى عيب في ذات الشيء المنقول أو فعل الغير وفي كل هذه الأحوال تبرأ ذمة أمين النقل بشروط سنتكلم عنها فيما بعد . .

١ - القوة القاهرة والحادث الفجائي : المسألة الأولى التي تعرض هي معرفة ما إذا كان المدلول القانوني لكل من هذين التعبيرين واحد أم لكل منهما تعريفه وهل يتفقان في الحكم في الالتزامات عامة وفي عقد النقل خاصة . رأى الراجع في الفقه والقضاء لا يميز بينهما فهما إسمان مختلفان لمعنى واحد ، إذا نظر إليه من حيث أنه غير متوقع الحصول فهو حادث لجائي ، وإذا نظر إليه من حيث أنه لا يمكن دفعه فهو قوة قاهرة ولذلك فإن الفقهاء يحيلون في تعريف كل منهما على الآخر .

والقوة القاهرة force majeure والحادث الفجائي cas fortuit هو عائق يعترض تنفيذ المدين لالتزامه وقد يكون مصدره راجع لعوامل طبيعية أو انسانية كصاعقة أو زلزال أو فيضان أو

(١) بحث الدكتور بهجت بدوي بك السالف الذكر .

حرب أو ثورة ومن ناحية أخرى فهو حادث غير متوقع كما أنه لا يمكن مقاومته ولو أمكن توقعه ويشترط أن يؤدي لاستحالة تنفيذ الالتزام استحالة تامة ومطلقة وعامة كما أنه يشترط ألا يكون للمدين بالذات أو أى شخص يسأل عنه شأن فى حصوله .

على أن هنالك رأى يفرق بين القوة القاهرة والحادث الفجائى وخاصة فى عقد النقل بالذات ويحصر إعفاء أمين النقل على الأولى دون الثانى وأساس هذا الرأى أن المادة ٩٧ تجارى مصرى وما يقابلها فى القانون الفرنسى قد نصت على أن مسؤولية أمين النقل لا تنتفى إلا بإثبات القوة القاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها ولقد ذكرت هذه المادة القوة القاهرة دون الحادث الفجائى مما يدل ، فى نظرهم ، على أن أمين النقل يسأل حتى فى حالة قيامه ويجعلون أساس التفرقة بينهما ركن الخروج المادى *l'extériorité de l'événement* للحادث عن نشاط المدين وشهرته من ناحية أخرى *Son importance et son notoriorité* لأن وقوع الحادث داخل منشآت المدين يستحيل معه إقامة الدليل الذى ينبئ لأول وهلة كل شك فى فطنة إسنادة إليه أما شهرة الحادث ففيها ما يؤيد وقوعه ولأن فى أهميته ما يستحيل معه تحامى نتائجه فالحوادث غير العادية وحدها هى التى تعتبر قوة القاهرة وهى التى يمكن دفع المسؤولية بها خلافاً للحوادث الفجائية العادية التى ليس لها مثل هذا الأثر . فالحروب والزلازل والصواعق والثورات وازدحام البضائع كل هذه عوامل خارجة عن إرادة أمين النقل وعن نشاطه فلا يسأل عنها أما الحادث الفجائى فإنه أمر داخلى يتعلق بنشاط المدين ولو لم تكن لإرادته دخل فى حدوثه فهو على حد قولهم الخطر الملازم للحرفة أو الصناعة ويمثلون لذلك بإتجار مصنع أو قاطرة أو عدم كفاية الأدوات أو الأشخاص الذين يقومون بالعمل أو قلة وسائل النقل فكل هذه عوامل يجب أن يتحمل تبعاتها أمين النقل .

على أن الفقه والقضاء منذ عهد غير قصير لم يأخذ بالرأى القائل بالتفرقة بين القوة القاهرة من جهة والحادث الفجائى من جهة أخرى سواء فى عقد النقل خاصة أو فى الالتزامات عامة وانتهى الرأى إلى أن مدلولهما واحد ويترتب عليهما إعفاء أمين النقل من المسؤولية وأن القانون إذا استعمل أحد اللفظين فإنه يقصد أيضاً التعبير الآخر . (١)

٢ - خطأ الراسل أو المرسل إليه : وقد يكون مرد عدم التنفيذ راجع لخطأ من الراسل أو المرسل إليه فقد يرجع سبب التلف إلى عامل سابق على الشحن أو لعب في الحزم أو بسبب سوء الشحن والتفريغ إذا كان متفقاً على أن يتم ذلك بمعرفة أحدهما . (٢)

٣ - العيب الخاص : ويقصد به أن يحوى الشيء المنقول آفة هلاكة واعدامه وقد يكون

(١) الشهورى باشا موجز الالتزامات بند ٢٨٤ هامش ١ - حشمت أبوستيت فى الالتزامات طبعة سنة ١٩٤٥ بند ٣٦٩ محمد صالح فى أصول التعهدات طبعة سنة ١٩٣٣ بند ٤٤ من ٤٢ - سليمان مرقص فى نظرية دفع المسؤولية المدنية طبعة سنة ١٩٣٦ (الباب الأول من القسم الثانى صفحة ١٨٢ ، ٢٢٢ وما بعدها - لأكوز موجز التجارى طبعة سنة ١٩٢١ بند ١٠١٧ - جان اسكارا موجز التجارى ج ١ من ٦٥٨ .

(٢) محمد صالح القانون التجارى ج ١ من ٦١٥ - لأكوز موجز التجارى ج ١ من ٥٨٤ - اسكارا فى

موجز التجارى ج ١ من ٦٥٨ .

مردّه حالة طبيعية ، أو غير طبيعية ولكن لا دخل لأمين النقل في حدوثها ، من شأنها أن يهلك الشيء من ذات نفسه دون أن تتدخل عوامل خارجية وذلك كقابلية البضاعة للفساد من تلقاء نفسها أو لأنها من الأشياء التي تتلف بطبيعتها بسبب الموسم الذي تنقل فيه فكثير من الخضروات والفواكه تخمر وتتفنن خاصة في فصل الصيف فإذا فسدت البضاعة في هذه الأحوال فلا يكون الناقل مسؤولاً وهذا ما تنص عليه المادة ٩٧ تجارى « أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها إذا تلفت أو عدمت إلا إذا حصل بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء ... » (١)

٤ — فعل الغير : وقد يكون مرد عدم التنفيذ راجع إلى فعل الغير فلا يكون أمين النقل مسؤولاً على شريطة أن يكون هذا الغير شخصاً أجنبياً عن الناقل غير تابع له وألا يكون مسؤولاً عنه مسؤولية تعاقدية أو تقصيرية كما يشترط القضاء الفرنسى أن توافر في فعل الغير شروط القوة القاهرة . (٢)

الشروط المعدلة لأحكام المسؤولية :

١ — ماهيتها وسلطة المحكمة إزاءها : يندر أن تكون عقود النقل على الصورة البسيطة التي بينها بالاكْتفاء بإحكام القواعد العامة دون اشتراط شروط خاصة لأن ذلك غالباً ما يكون مع صفار أمناء النقل أو من يقوم بعملية عرضية . ولما كانت تتولى شؤون النقل في مصر مصلحة السكة الحديد بصفة رئيسية وتقوم إلى جوارها شركات النقل المختلفة ولذلك نجد أنها تشترط في بوالص الشحن التي تعدها شروطاً كثيرة ترمى غالباً إلى إعفائها من المسؤولية أو الحد منها وتحديد التعويض في أضيق صورة ولا يتمتع الطرف الآخر بحرية مناقشة هذه الشروط أو التعديل فيها . ولما كانت عقود الأذعان تتميز بتعلق موضوعها بسلع أو مرافق ضرورية للجمهور وياحتكارها أو قيام منافسة محدودة وبأن العرض موجه للجمهور عامة بشروط واحدة لا تتغير بتغير الأشخاص ولا مجال للمناقشة فيها لذلك فإن هذه العناصر متوافرة تماماً في عقد النقل . على أنه إذا انتفت هذه العناصر جميعاً أو إحداهما فإن العقد لا يعد عقد اذعان كما إذا ثبت أن شروط النقل كانت مكتوبة لمطبوعة أو كانت موضع مساومة وبحث جدي أو كانت مخالفة للصورة المطبوعة والمطبقة على الكافة .

ولقد اقسم الرأى حول طبيعة هذه العقود إلى فريقين أولهما ينكر عليها صفتها التعاقدية إذ أن العقد يوافق إرادتين من حرية واختيار بينما هو في هذا النوع من العقود مجرد اذعان أو انضمام لا يصدر عن إرادة حرة بل على التعاقد أن ينزل على حكم هذه الشركات فالرابطة القانونية بينهما قد خلقها في الواقع إرادة المحتكر وحده ولذلك فإن أصحاب هذا الرأى يرون أن يفسر هذا العقد وأن يحدد التزاماته وحقوقه على ضوء هذه الاعتبارات وعلى أساس المصلحة

(١) لاكور موجز التجارى ج ١ طبعة سنة ١٩٢١ بند ١٠١٨ من ٥٨٤ واسكارا في موجز التجارى ج ١ من ٦٥٨ وموسوعة القانون التجارى لليون كان وريتو الجزء الثالث طبعة سنة ١٩٢٣ من ٥٧٦ بند ٦٠٠ .

(٢) يراجع كتاب اسكارا السالف الذكر بند ١٠٩٠ من ٦٥٨ .

الغامة لمجموع الأفراد فتراعى مقتضيات العدالة وحسن النية وما تستلزمه الظروف الاقتصادية أما الفريق الثاني فيرى أن حجب الفريق الأول ساقطة ولا تصلح أساسا للقول بإنكار صفة العقد على عقد حقيقى ثم يتوافق إرادتين فكثير من العقود فى العهد الحديث يتحقق فيها إضطرار أحد طرفيها أو كليهما للتعاقد دون أن يذهب أحد إلى القول باعتبار هذا الاضطرار إكراه مبطلا للعقد كما أن إنعدام المساواة بين المتعاقدين لا يمكن تجنبه فهو كثير الحدوث فى العقود الرضائية البحتة أليست شروط عقود الأبحار والعمل ترى غالبا إلى رعاية مصلحة المؤجر ورب العمل أكثر من رعاية مصلحة المستأجر والعامل ؟ لذلك فإن هذا الفريق يرى أن ركن الاضطرار فى هذه العقود أقل منه فى غيرها فالكل أمام المحتكر سواء والعقود جميعها على وتيرة واحدة ولا نوضع إلا بعد موافقة السلطات الحكومية ولهذا فإن هذا الفريق يرى أن العقد فى هذه الحالة عقد حقيقى يتم بتوافق إرادتين وأن علاج الضعف المزعوم لا يكون بإنكار صفة العقد على عقد حقيقى ثم يتوافق إرادتين ولا يتمكن القاضى من تفسير هذا العقد بل بتقوية الجانب الضعيف سواء بالوسائل الاقتصادية أو التشريعية والقضاء فى فرنسا وفى مصر لم يتأثر كثيرا بالمذهب الأول بل أخذ كبداً عام بالمذهب الثانى ولكنه مع أخذه باعتبار هذا النوع من العقود عقودا حقيقية إلا أنه أخذ يتلمس الطرق للحد من قسوتها وتعسفها بدعوى أنها تتناقض مع جوهر العقد أو لأنها مخالفة للنظام العام والآداب أو لأن المتعاقد لم يكن ليستطيع الوقوف عليها وقت التعاقد أو لتناقضها مع شروط مكتوبة (١).

والقانون المدنى الجديد وأن أخذ بالمذهب الثانى على النحو الذى طبقه القضاء فأعتبر هذا النوع من العقود عقودا حقيقية إلا أنه أعطى للقاضى سلطة تعديل الشروط الجائرة أو الإلغاء منها . فالمادة ١٠٠ منه تنص على أن "القبول فى عقود الأذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقرره يضعها الموجب ولا يقبل المناقشة فيها ، كما تنص المادة ١٤٩ على أنه إذا تم العقد بطريقة الأذعان وكان قد تضمن شروطا تعسفية فإنه يجوز للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعنى الطرف المذعن منها وذلك وفقا لما تقتضى به العدالة ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك ، كما تنص المادة ١٥١ فقره ثانيا على أنه "لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة فى عقود الأذعان ضار بمصلحة الطرف المذعن ، .. على أننا نرى من المفيد أن ننقل أولا مذكره المشروع التهيدى على المادة ١٤٩ ثم نتناول بعد ذلك سلطة المحكمة على ضوئها فلقد جاء فيها "تناول المشروع فيما تقدم بيان الأحوال التى يتم فيها التعاقد بطريقة الأذعان : وقد قصد إلى التخفيف مما يلزم هذا الضرب من التعاقد من شدة وحرَج ، بالنسبة للعقود المذعن فأقام لصالحه استثناءين من أحكام القواعد العامة فى تفسير العقود فالأصل أن الحاجة إلى التفسير لا تعرض متى كانت عبارة العقد واضحة وفى مثل هذه الحالة تطبق شروط التعاقد كما أفرغت بيد أن الحكم يختلف فيما يتعلق بما يدرج فى عقود الأذعان من الشروط الجائرة فالألتجاء إلى التفسير يتعين بشأنها ، ولو كانت واضحة العبارة بينة السياق فمن واجب القاضى أن يثبت فى هذه الحالة بما إذا كان العاقد قد تنبه

إلى هذه الشروط فإذا استوثق من تنبه هذا العاقد إليها كما لو كان العاقد الآخر قد إحتاط لجعل تلك الشروط مخطوطة باليد في عقد مطبوع . تحتم عليه أيضا إمضاء حكمها رعاية لاستقرار المعاملات أما إذا تبين أن العاقد المذعن لم يتنبه إلى الشروط الجائرة فعليه أن يستبعدا وينزل على أحكام القواعد العامة . في هذا النطاق الضيق يطبق هذا الاستثناء فلا يبلغ الأمر حد إستبعاد الشرط الجائر بدعوى أن المذعن قد أكره على قبوله ، متى تنبه إليه هذا العاقد وأرتضاه فالأذعان لا يختلط بالاكراه ، بل إن التوحيد بينهما أمر ينبو به ما ينبغي للتعامل من أسباب الاستقرار ثم أن ما يولى من حماية إلى العاقد المذعن ينبغي أن يكون محلا لأحكام تشريعية عامة ، كما هو الشأن في حالة الاستقلال أو التشريعات خاصة (١) .

ولذلك فإن على القاضى أن يتبين أولا ما إذا كانت عبارات العقد واضحة أم غامضة فإن كانت الأخير كان عليه أن يطبق قواعد التفسير فلا تفسر هذه العبارات بما يضر مصلحة الطرف المذعن (المادة ١٥١ ف ٢) أما إذا كانت العبارة واضحة فإن على القاضى أن يبحث ما إذا كانت هذه الشروط تطابق القواعد العامة أم أنها شروط جائزة تخالف في الكثير منها هذه القواعد وفي هذه الحالة يتعين التفرقة بين حالة معرفة الطرف الآخر لها وقبوله التعاقد عن علم بها أم أنه كان جاهلا بها وفي هذه الحالة الأخيرة فقط يكون للقاضى سلطة التعديل من هذه الشروط أو الإعفاء منها .

هذا وقد حكمت محكمة النقض المصرية في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ بأن الشرط الوارد في عقد من عقود الأذعان لا يقاس قبوله على قبول المكره ولم يحز القانون المدنى للقاضى تعديل هذه الشروط أو الإعفاء منها إلا إذا كان شرط الأذعان تعسفيا . وهذا الحكم تفسيرا للمادتين ١٠٠ ، ١٤٩ مدنى جديد ولم تحز محكمتنا العليا بإبطال شرط من شروط عقد الأذعان بهذه الصفة فقط بل إشتراط أن يكون هذا الشرط تعسفيا ولا شك أن خير مقياس للتفرقة في هذه الحالة هو الرجوع للقواعد العامة لمعرفة مدى مطابقة الشرط أو مخالفته إياها .

وقد أخذ على هذا الحكم أنه لم يتبين حكمة التشريع فالمشرع قد رى من وضع المادة ١٤٩ إلى أن يخرج القاضى عن وظيفته وهو تطبيق العقد إلى شيء آخر هو العمل على توازن شروط العقد بين العاقدين ليتعرف هل يوجد توازن حقيقى أم لا يوجد ومدى الإكراه الاقتصادى الذى انتهى بالعاقد إلى الأذعان (٢) .

وعلى ذلك فإن على المحكمة أن تطبق هذه القواعد على عقد النقل ونجد أن تطبيقها سيؤدى إلى الأخذ بذات الأحكام والمبادئ التى كان معمولاً بها ، ولا زالت ، والتى تفرق بين شرط عدم المسؤولية من ناحية وشرط تحديد المسؤولية من ناحية أخرى وكما تفرق من جانب بين حالة الخطأ الجسيم والغش والتدليس من جانب وحالة الخطأ اليسير من جانب آخر .

٢ — شرط عدم المسؤولية : إذا أشتراط أمين النقل هذا الشرط في بوليصة الشحن وأرتكب

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد الجزء الثالث من ٢٩١ .

(٢) مجلة المحاماة سنة ٣١ قاعدة رقم ٢٢٤ من ٧٤٢ كما يرجع تطبيق المجلة على هذا الحكم .

بعد ذلك خطأ ، سواء أكان مفرضاً أم مثبتاً ، فما هو حكم هذا الشرط ؟ هل يترتب عليه براءة ذمته ؟ أم يعد شرطاً باطلاً لا أثر له فتطبق القواعد العامة السالفة الذكر ؟ هذا وقد يرتكب خطأً جسماً أو تدليساً أو غشاً أو قد يرتكب مجرد خطأ يسير والحكم في الحالتين لا يمكن أن يكون واحداً .

١ — الحالة الأولى : حالة الخطأ الجسيم والغش والتدليس : يختلف الرأي في فرنسا حول التسوية بين الخطأ الجسيم من جانب والغش والتدليس من جانب آخر فيذهب رأى إلى ضرورة أعمال التسوية بينهما في الحكم وأن شرط عدم المسؤولية مع قيام إحداها شرط باطل وأنه يتعين في هذه الحالة الرجوع للقواعد العامة للمسئولية التعاقدية كما يركز أيضاً على أن قيام الغش والتدليس والخطأ الجسيم يجعلنا إزاء المسئولية التقصيرية حيث يكون هذا الشرط باطلاً لأنه في الواقع إعفاء منها حيث تحرمه نصوص القانون وأحكامه أما الرأي الآخر فيفرق بين الخطأ الجسيم من جانب والغش والتدليس من جانب آخر ويكون أمين النقل في الأولى مسؤولاً مسئولية تعاقدية يجوز معها الاتفاق على تعديل أحكامها أما في الأخيرة (الغش والخطأ الجسيم) فيكون أساس مسؤوليته هو المسئولية التقصيرية التي لا يجوز الاتفاق على الإعفاء منها (١) .

هذا وتنص المادة ٢١٧ من القانون المدني الجديد :

- ١ — يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة .
- ٢ — وكذلك يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه أو خطئه الجسيم ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه .
- ٣ — ويقع باطلاً كل شرط يقضى بالإعفاء من المسئولية المترتبة على العمل غير المشروع ، وهذه المادة تسوى بين الغش والخطأ الجسيم وتبطل شرط عدم المسئولية حال قيام المسئولية التقصيرية وتبيح الاتفاق على تحمل المدين عبء القوة القاهرة وتبطل شرط عدم مسئولية المدين ذاته عن غشه وخطئه الجسيم وإن أجازته عن الغش والخطأ الجسيم الذي يقع من تابعيه في تنفيذ التزامه (٢) .

وإذا طبقنا حكم هذه المادة على مسئولية أمين النقل لوجدنا أن شرط عدم المسئولية الذي تشترطه مثلاً مصلحة السكة الحديدية في بوالص الشحن ترمى به إلى إعفائها من المسئولية عن كافة الأخطاء ، بما في ذلك الغش ، التي يرتكبها تابعوها أو التي قد ترتكبها هي . وعلى ذلك فإنه يتعين تبيان مدلول الشرط وهو يرمى إلى الغاية السالفة الذكر . فإذا كان الغش أو الخطأ الجسيم منسوباً إلى المصلحة ذاتها كشخص معنوى وكان الضرر المحقق الذي وقع نتيجة طبيعية لهما فإن شرط

(١) موجز القانون التجارى ليونكاريه ولاكوست طبعة سنة ١٩٤٧ بند ١٠٤١ من ٣٦٧ — جان لار في المسئولية عن قتل الأمتعة طبعة سنة ١٩٣٦ من ١٦٣ وما بعدها وبند ١٧٤ هامش من ١٦٦ .

(٢) الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجديد الجزء الثانى من ٥٥٣ .

عدم المسؤولية يعد في هذه الحالة باطلا وتكون المصلحة مسؤولة تطبيقاً للقواعد العامة أما إذا كان الغش أو الخطأ الجسم منسوباً إلى أحد عمالها فإن هذا الشرط يعد شرطاً صحيحاً وواجب العمل به وتبرأ ذمة المصلحة في هذه الحالة . هذا ويجوز إثبات الغش والخطأ الجسم بكافة الوسائل بما في ذلك البيئة والقرائن إلا أنه يتعين على من يتمسك بهما أن يقدم الدليل المقنع للمحكمة على قيامهما ولا تكفي مجرد قرائن بسيطة أو افتراضات مجردة .

على أنه إذا كان الرجوع على أمين النقل مع وجود هذا الشرط على النحو الذي بيناه غير منتج لصحته فإن الراسل أو المرسل إليه يستطيع الرجوع على أساس قواعد المسؤولية التقصيرية على أن يثبت الخطأ الجسم أو الغش قبل شخص معين من تابعي المصلحة وتكون المسؤولية مردمة مسؤولية المتبرع عن الأخطاء التي تقع من تابعه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤) على أنه إذا أخذ بالمذهب الذي يقول بعدم جواز الرجوع بالمسؤولية التقصيرية عند قيام المسؤولية التعاقدية فعندئذ لا يكون هنالك مجال للرجوع .

ب — الحالة الثانية : حالة الخطأ اليسير : إذا كان الخطأ الذي ارتكبه أمين النقل خطأ يسيراً فهل يكون شرط عدم المسؤولية صحيحاً أم باطلا فتطبق القواعد العامة ؟ أم يكون من شأنه قلب عبء الإثبات ؟ لإمكان الإجابة على هذه الأسئلة فإن علينا أن نستعرض الحالة في فرنسا ثم في مصر .

(١) في فرنسا : في بادئ الأمر وعلى الأخص في الفترة ما بين سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧٤ ذهب القضاء إلى القول ببطلان هذا الشرط لمخالفته للنظام العام والآداب ولكنه تعرض لموجة شديدة من النقد من جانب الفقه لمخالفته لقاعدة أساسية هي أن العقد شريعة المتعاقدين وإن هذا الشرط ليس فيه مخالفة للنظام العام أو الآداب فضلاً عن أن القانون الروماني كان يأخذ به في غير حالة الغش والخطأ الجسم . ولذلك فلقد اضطّر القضاء للعدول عن رأيه وهنا نجد اتجاهان أولهما الأخذ بصحة هذا الشرط وأنه يترتب على الأخذ به انتفاء المسؤولية التعاقدية وإن كان من الجائز الرجوع على أساس المسؤولية التقصيرية في حالة الخطأ الجسم والغش والتدليس . أما الاتجاه الثاني فيذهب إلى القول بأن من شأن هذا الشرط قلب عبء الإثبات فيفترض أن عدم تنفيذ الالتزام مردد القوة القاهرة وعلى الراسل أو المرسل إليه أن يثبت خطأ معيناً قبل أمين النقل .

ولقد جاء بحكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٢ يولييه سنة ١٩٠٢ بأن شرط عدم المسؤولية عن التأخير أو التلف من شأنه أن يرفع المسؤولية عن عاتق الناقل ما لم يثبت الحكم قبله خطأ معيناً (دالوز ١٩٠٢ — ١ — ٣٣) كما جاء في حكم آخر لنفس المحكمة صادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢ بأنه إذا ورد بتعريف شركة السكة الحديد شرط عدم المسؤولية عن التأخير والتلف أثناء الطريق وأن تحميل وتفريغ العربات يقع على عاتق الراسل أو المرسل إليه فإن هذا الشرط صحيح وأن الحكم الذي يقضى بمسؤولية الشركة عن التلف لسبب واحد هو أن الشركة لم تتخذ أثناء

الطريق العناية الأولية ووقاية هذه البضائع من الأمطار فإنه حكم خاطيء. يتعين نقضه (دالوز ١٩٠٢ - ١ - ٤٧٧) (١).

وقد رأى المشرع الفرنسي في سنة ١٩٠٥ أن يضيف فقرة جديدة الى المادة ١٠٣ من القانون التجارى الخاصة بمسئولية أمين النقل في حالة التلف والفقء الكلى أو الجزئى وهذه الاضافة الجديدة تقضى بأن كل شرط مخالف لأحكام هذه المادة مدون في بوليصة النقل أو أية ورقة أخرى يعد باطلا. وقد صدرت هذه الإضافة بناء على مشروع قانون اقترحه أحد أعضاء البرلمان السير رايبير وصدر التعديل في ١٧ مارس سنة ١٩٠٥ والغاية منه تحريم شرط عدم المسئولية في حالة التلف والضياع المنصوص عليها في المادة ١٠٣ ولكنه لم يتعرض من قريب أو بعيد للمادة ١٠٤ الخاصة بالمسئولية في حالة التأخير ويرى هذا القانون إلى استبعاد الأخذ بالأحكام التى كانت تعنى أمين النقل كلية من المسئولية وكذلك الأحكام التى كانت تأخذ بأن من شأن هذا الشرط قلب عبء الإثبات من على عاتق أمين النقل إلى عاتق الراسل أو المرسل اليه الذى كان يتعين عليهما طبقا للقواعد السابقة إثبات خطأ معين قبل أمين النقل وهو عبء صعب ان لم يكن مستحيلا فأراد الشارع بهذا التعديل أن يعفيهما من ذلك (٢).

(٢) في مصر : لا يوجد قانون مماثل لقانون رايبير الفرنسى الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٠٥ ولذلك يتحتم الرجوع للقواعد العامة في الالتزامات ونصوص القانون التجارى في عقد النقل ويكون الوضع هنا كالتوضع في فرنسا قبل صدور قانون رايبير ويكون هذا الشرط صحيح في حالة الخطأ اليسير ولكن لا يؤخذ به في حالة الغش والخطأ الجسيم والتدليس — وما سبق أن قلناه عن حكم المادة ٢١٧ من القانون المدنى الجديد عند الكلام على حكم شرط عدم المسئولية ، حالة الغش والخطأ الجسيم والتدليس يسرى هنا من باب أولى . وقد سلمت بصحة هذا الشرط وضرورة العمل به في غير حالة الغش محكمة استئناف مصر في حكمها الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٩٦ تجارى سنة ٦٠ قضائية والمنشور بمجلة التشريع والقضاء السنة الثانية للعدد رقم ١٤ ص ٢٣٩ كما أخذ القضاء المختلط بصحة هذا الشرط وإن أجاز للرأسل إثبات الخطأ الجسيم أو الغش قبل أمين النقل (بلتان س ٤١ ص ١١٩) (٣).

٣ — شروط تحديد المسئولية : قد لا تذهب بوليصة النقل الى حد اشتراط عدم مسئولية

(١) تراجع بنفس المعنى الأحكام للنشورة في دالوز ١٩٠٠ - ١ - ٤٣٣ وتعليق مسيو سارو ، ١٩٠١ - ١ - ١٩٢ ، ١٩٠ - ١ - ٣٩ .

(٢) لاكور موجز التجارى ج ١ طبعة سنة ١٩٢١ فقرة ١٠٢٧ ص ٥٨٧ مجموعات دالوز موجز التجارى للاكور طبعة سنة ١٩٢٨ بند ٣٨٢ ص ٢٢٣ — يونكاريه ولاكوست موجز التجارى طبعة سنة ١٩٤٧ ص ٣٦٧ بند ١٠٤١ — جان أسكارا موجز تجارى ج ١ بند ١٠٩٢ ص ٦٦١ ليون كان ورينو ج ٣ طبعة سنة ١٩٢٣ بند ٦٢٦ ، ٦٢٧ — مازو طبعة سنة ١٩٥٠ ج ٣ بند ٢٥٥٧ .

(٣) على الزينى القانون التجارى ج ١ ص ٧٨٥ — عبد السلام ذهني بك القانون التجارى ج ١ ص ٣٠٨ — كامل ملش في القانون التجارى ج ١ ص ١١٥ — محمد صالح في القانون التجارى ج ١ ص ٤٢٠ .

أمين النقل مكتفية بتحديداتها والتخفيف من آثارها فلقد تنص على أنه لا يسأل عن الأضرار التي قد تترتب على تأخير شحن أو وصول البضاعة وهذا الشرط يرد غالباً في التعريفة ذات الأجر المنخفض فترضى المصلحة سلفاً لنقص أجر النقل عن سعره العادي في مقابل تحمل الراسل تبعه التأخير كما قد تشترط البوليصة أن يكون شحن وتفريغ العربات المعدة للبضائع بمعرفة الراسل أو المرسل اليه أو تشترط تحديد مسؤوليتها في حدود معينة بالنسبة للأشياء الفنية التي تقتضى رعاية خاصة كما أن أمين النقل قد يشترط في البوليصة تحديد التعويض الذي يستحقه الطرف الآخر بمحد أقصى . وهذه الشروط اذا نظر لكل منها على حدة لوجدنا أنها شروط صحيحة لاتخالف القواعد العامة في شيء وقد تبدو الوهلة الأولى شديدة الوطأة في مجموعها . إلا أنه بتحليلها نجد أنها صحيحة ولذلك فإن كل ما يرد في البوليصة من هذه الشروط صحيح وملزم لطرفيه وهذا هو الرأى المعمول به في فرنسا سواء قبل صدور قانون رايير سنة ١٩٠٥ أو بعده .

ذلك أنه يتضح من الأعمال التحضيرية للقانون السالف الذكر وخاصة من التقرير الخاص به والمقدم لمجلس الشيوخ بأن المشرع لم يذهب الى حد تعطيل حرية ارادة الطرفين . وإنما اقتصر على تحريم شرط عدم المسؤولية دون أن يحرم شرط تحديدها ولعل من المفيد أن ننقل هنا ما جاء في كتاب ليون كان ورينو في القانون التجاري (موسوعة الجزء الثالث طبعة سنة ١٩٢٣ ص ٦٠٦ .

« Mais il a été bien entendu, lors de la discussion de la loi
« de 1909, que la liberté des conventions reste entière en ce qui
« concerne les clauses limitant l'indemnité ou en fixant même
« le montant (clauses pénales). De plus, comme les dispositions
« prohibitives sont de droit étroit, il y a lieu d'admettre que les
« clauses de non-responsabilité ne sont nulles que pour les cas
« de perte ou d'avaries mais qu'elles continuent à être valables
« pour le cas de retard. Cela résulte, du reste, de ce que la dis-
« position nouvelle dont il s'agit a été insérée dans l'article 103
« C. Com., qui ne traite que la responsabilité de la perte, et des
« avaries, alors que l'art. 104 C. Com. s'occupe du cas de retard ».

وقد جاء في حكم المحكمة إكس بفرنسا صادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ بأن الشرط المدون في البوليصة ومن مقتضاه تحديد مسؤولية شركة الملاحة الى حد أقصى لا يتعداه مقدار التعويض مهما كان الضرر الذي يصيب المدعى في حالة ضياع المال أو تلفه أو نقصانه شرط جائز ويجب العمل به الا في حالة الغش والتدليس (منشور بالمحكمة السنة الرابعة رقم ٣٢٢ ص ٣٥٠) .

وكما سبق أن بينا أن محكمة النقض الفرنسية قد أكدت في أحكامها العديدة ضرورة الأخذ بالتعريفة وبالحدود الواردة فيها وأن لها قوة القانون وأنها ليست مجرد اتفاقات عادية ، هي قانون المتعاقدين في عرف المادة ١١٣٤ مدني ، ولكنها اتفاقات مدرجة في قرارات تنظيمية لها صفة القرارات بالأعمال الادارية فتلزم جميع أصحاب الشأن « La Cour de Cassation a-

« maintes fois affirmé que les tarifs ont force de loi, et même de loi d'intérêt public (24 mai 1884. D. 87-1-477). D'autre part, les tarifs ne sont pas non plus des simples conventions, faisant la loi entre les partis, au sens de l'art. 1134 C. Civ. Ce sont des conventions insérées dans des arrêtés réglementaires, ayant le caractère d'actes administratifs qui s'imposent à la volonté des intéressés, c'est à ce titre qu'elles ont force obligatoire ».

لا كور في موجز التجارى طبعة سنة ١٩٢١ جز ١ - بند ٩٨٨ ص ٥٦٦ .

ولهذا فإن شرط تحديد المسؤولية في فرنسا يعد شرطاً صحيحاً ويجب العمل به (١) أما في مصر فإن هذا الشرط يعد شرطاً صحيحاً ويجب الأخذ ، فبالنسبة لتعويض فقد بينا فيما سبق أن الرأي الثابت في فرنسا يذهب إلى القول بأن التعريف لائحة إدارية تنظيمية يجب العمل بها وإنها تسرى على الكافة ومن الناحية الأخرى فإننا إذا سائرنا الرأي الذي يذهب إلى القول بأن إحالة البوليصة للتعريف يعد شرطاً جزائياً فإن الأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى وجوب تطبيق حكم هذه التعريف في الحدود التي وزدت بها بخصوص التعويض وذلك أخذاً بأحكام المادة ١٢٣ من القانون المدني القديم والمادة ٢٢٥ جديد . هذا بالنسبة للتعويض عن الفقد أو التلف أما بالنسبة لحالة التأخير فسبق أن بينا أن مصلحة السكة الحديد تجعل الشحن في هذه الحالة على أساس التعريف ذات السعر المنخفض اللهم إلا إذا ارتضى الراسل شحن رسالته بالتعريف العادية مع دفع أجر أزيد . وتشترط المصلحة في التعريف المنخفض شرط عدم مسئوليتها عن التأخير أو التلف وتصف المحاكم المختلطة وبعض الفقهاء ، هذا الشرط بأنه تأمين على مسؤولية السكة الحديد مضاف إلى عقد النقل ذلك أنه إذا تعاقد أمين النقل مع الراسل ، تبعاً للقواعد العامة ، صار مسئولاً عن تقصير وتقصير عماله لكن أمين النقل لا يرغب تحمل هذه المسؤولية ، ويفضل أن يتحمل هذه التبعة مؤمن ansurevr يكون مسئولاً قبل المرسل إليه مقابل أن يدفع إلى هذا المؤمن جعلاً prime وبذلك يصير غير مسئول عن التعويض بسبب الضياع أو العيب وهذا هو ما يحصل بالنسبة لمالك الطرد فهو يجمع بين صفتين فهو مرسل أولاً ومؤمن ثانياً . لأن دفعه أجرة أقل من الأجرة العادية هو بمثابة إستيلاته على جعل يعرض عليه خسارته فإذا ما وقع الخطر risque الذي هو موضوع التأمين فضاعت البضاعة أو تلفت وجب عليه أن يتحمل هذه الخسارة بصفته مؤمناً (٢)

هذا وقد قضت محكمة دمنهور الجزئية في حكمها الصادر بجلسة ١٩٤٦/١٢/١٤ في القضية رقم ٣٤٦ مدني دمنهور سنة ١٩٤٦ المرفوعة من عاطف كرشاه ضد السكة الحديد (حكم لم ينشر)

(١) لا كور موجز التجارى ج ١ فقرة ١٠٢٨ — أسكارا في موجز التجارى ج ١ بند ١٠٩٣ — جان لار في المسؤولية عن نقل الأمتعة ص ١٦٣ — ليون كان وريتو موسوعة التجارى ج ٣ طبعة سنة ١٩٢٣ ص ٦٠٦ ، ٥٩٤ — جوسران في عقد النقل طبعة سنة ١٩٢٦ بند ٦٣٩ مكرر أربعة ص ٦٢٨ مازو في المسؤولية المدنية طبعة سنة ١٩٥٠ بنود ٢٥٤٩ ص ٥٨٩ . ٢٥٩٢ مكرر ٢ .

(٢) س مخ ٢٦/١/٢٦ بلتان ٣٤ ص ١٣٨ ، س مخ ١٩٢٢/٤/٦ بلتان ٣٤ ص ٢٩٨ ، س مخ ١٩٣٠/٢/٦ بلتان ٤٢ ص ٢٦٠ — نظرية العقد للسنهوري باشا ص ٢٨٧ وعبد السلام ذهني بك في القانون التجارى ص ٣١٠ .

بصحة هذه الشروط فلقد جاء فيه (وحيث إنه ولو أن عقد النقل من عقود الإنضمام إلا أنه تعاقد صحيح انعقد بإيجاب وقبول لا يشوبها شائبة فهو ملزم لكل من طرفيه ومن ثم كانت شروط النقل وتعريفته وهما ركنان من أركان العقد وقد قبله الراسل عند تعاقدته واجبا التطبيق) وقد أشار الحكم لنظرية العقد للسنيورى باشا وإلى حكمين أشير لهما في نفس هذا الكتاب صادر أحدهما من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠/٤/٤٧ والآخر من محكمة اسكندرية المختلطة في ١٩٢٩/٧/٥

د ثم استطرد الحكم قائلا ، وحيث إن البند ٢٦ من تعريفه البضائع التي قبل النقل على شروطها كما سبق البيان قضت على أنها في حالة فقد أو تلف البضائع ومهما كان سبب هذا الفقد أو التلف (عدم استدلال — احتراق — ابتلال بماء المطر) فالمصلحة لا تسأل إلا عن قيمة البضاعة الحقيقية شرطاً بأن التعويض الذي يدفع لا يتجاوز الحدود القصوى المبينة بعد وهي مقدرة على أساس وزن البضائع والدرجة التي قدرت عليها الأجرة فعلاً ثم أخذ الحكم بنفس المبلغ الذي قدرته المصلحة على أساس التعريفه وقدره ٢٠ جنيهاً و٢٢٥ ملياً والذي عرضته على المدعى فرفضه وقضت عليه (على المدعى) بمصاريف دعواه . . . وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً من محكمة دمنهور الابتدائية الوطنية بجلسته ٥ يونيه سنة ١٩٤٧

هذا وبالنسبة لشرط عدم مسئولية مصلحة السكة الحديد عن الأضرار التي قد تصبب المرسل إليه نتيجة تأخير شحن البصل من محطة التصدير مما يترتب عليه تلفه فقد عرضت عشرات القضايا على محكمة الاسكندرية الابتدائية الدائرة الرابعة التجارية برئاسة أحمد محمد حطب بك وعضوية عادل مرزوق بك ومحمود عباس الغمراوي بك وقد قضت في هذه الدعاوى بعدم مسئولية المصلحة وبصحة الشرط أخذاً بما استقر عليه الفقه والقضاء في هذا الصدد هذا ما لم يثبت قبل أمين النقل غش أو تدليس أو خطأ جسيم يقرب بينهما .

(يراجع الحكم الصادر في يوم الأحد ٢٩ أبريل سنة ١٩٥١ في القضية رقم ١١٢٩ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى المرفوعة من أحمد مرسى نصر ضد المصلحة وأحكام كثيرة مماثلة ، وبهذا المعنى أيضاً محكمة اسكندرية التجارية الجزئية في الدعوى رقم ٤٠٣ سنة ١٩٤٧ (تجارى جزئى) وذلك بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٤٩ وفي القضية المرفوعة من فؤاد أمين ضد المصلحة) .

الدفع بعدم قبول الدعوى :

١ — القواعد العامة : لما كان طرفا عقد النقل هما الراسل وأمين النقل والمرسل إليه هو مجرد مستفيد من مشاركة عقدت لصالحه فإن الحق في رفع الدعوى يكون قاصراً على أحد هؤلاء الثلاثة فإذا باع الراسل أو المرسل إليه البضاعة أثناء الطريق فإن المشتري لا يحق له مقاضاة أمين النقل إلا بعد اتباع إجراءات الحوالة وهي في القانون المدني الجديد القبول الثابت التاريخ أو الإعلان على يد محضر (م ٣٠٥ هذا وكثيراً ما ترفع الدعوى مباشرة على وزير المواصلات للمطالبة بتعويض عن عملية نقل قامت بها مصلحة السكة الحديدية وفي رأى أنه لا تكفى تبعية

المصلحة للوزارة لإمكان مقاضاتها لأن ذلك لا يبرر تخطي المصلحة التي لها الصفة الأولى في هذا الشأن والتي هي أحد طرفي العقد والدعوى في هذه الحالة يجب أن ترفع على أمين النقل فضلا عن أن المصلحة لها كيان ذاتي ولها مجلس إدارة خاص ترفع قراراته ومقرحاته لمجلس الوزراء دون وزارة المواصلات .

هذا وكثيرا ما يرفع أصحاب الشأن الدعوى على مدير عام مصلحة السكك الحديدية بصفته هذه وعلى ناظر محطة الجهة المرسل إليها البضاعة ونحن نرى أنه يجب التفرقة بين حالتين أولاهما إذا كان أساس رفع الدعوى هو نسبة خطأ معين ارتكبه ناظر المحطة الأمر الذي يجعله مسؤولا ويجعل المصلحة مسئولة بالتبعية عن الأخطاء التي ارتكبها أثناء تأدية وظيفته أو بسببها والتي كان من شأنها إلحاق الأذى بالمدعى في هذه الحالة ونكون في هذه الحالة إزاء قواعد المسؤولية التقصيرية (م ١٧٤ مدني جديد) وثانيهما إذا كان أساس رفع الدعوى هو مجرد إحلال المصلحة في تنفيذ التزاماتها الناتجة عن عقد النقل وفي هذه الحالة فينتا نرى أن الدعوى ضد ناظر المحطة في هذه الحالة غير مقبولة لأنه لا يمثل المصلحة في هذه الحالة ولأنه لم يكن طرفا في العقد ولأنه ليس مسؤولا بصفة شخصية ما دامت لم تنسب إليه واقعة معينة هذا وقد قضت محكمة الاستئناف المختلط في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بحاماة سنة ٤ رقم ٦٦٢ ص ٨٨٤ - ١ - بأن الدعوى الشخصية ، التي ترفع على الحكومة المصرية ممثلة في شخص الوزير التابعة له المصلحة ذات الشأن وتكون مبنية ، على خطأ تسأل عنه الوزارة الرئيسية يجب أن ترفع أمام محكمة مصر التابع لها مركز الوزارة ، الرئيسية فإذا حدثت إصابة من إصابات السكك الحديدية وجب رفع الدعوى أمام محكمة ، مصر التابع لها وزارة المواصلات ولا مبرر لإدخال ناظر المحطة القريبة من محل الحادثة ، لاختصاص محكمة أخرى خصوصا إذا لم يثبت بوجه من الوجوه وقوع أى خطأ من ناظر المحطة ، يترتب عليه مسئوليته شخصيا . ب - إن موظف الحكومة مهما كانت درجته لا يجوز إدخاله في ، الدعوى باعتباره خصما أجلا فيها مادام يعمل تحت أمر رئيسه الأعلى التابع هو له اللهم ، إلا إذا ثبت أنه مدان شخصيا ومسئول شخصيا عن نتائج الفعل الذي أوقع الحكومة في ، المسؤولية معه . على أنه لما كان الغرض من ادخال ناظر المحطة القريبة هو جعل الاختصاص لمحكمة مكان وصول البضاعة فينتا نرى أنه إذا كان أساس الدعوى هو المسؤولية التعاقدية البحتة فإنه يمكن الاستناد إلى المادتين ٦١ و ٦٢ من قانون المرافعات الجديد لتحقيق هذه الغاية فلقد نصت أولاهما ، في المواد التي سبق فيها الاتفاق على موطن مختار لتنفيذ عقد يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها موطن المدعى عليه أو الموطن المختار للتنفيذ ، وتنص الأخرى في المواد التجارية يكون ، الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق وتسليم البضاعة أو التي في دائرتها يجب الوفاء .

٢ - القواعد الخاصة : نظرا لمسئولية أمين النقل الخاصة وكثرة الأعمال التي يكلف بها ولصعوبة إثبات الضرر بعد مدة معينة رأى المشرع أن يضع قواعد خاصة بإنقضاء مسئوليته فلقد نصت المادة ٩٩ من القانون التجاري ، على أن استلام الأشياء المنقولة ودفع أجره النقل ،

« مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة إذا كان العيب الذي حصل ،
 « فيها ظاهرا من خارجها . وأما إذا كان غير ظاهر فيجوز إثباته بمعرفة محضر أو شيخ البلد ،
 « ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور إلا إذا حصل الإخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة ،
 « من وقت الاستلام وقدم الطلب للحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ،
 « ميعاد مسافة الطريق . »

وهنا يجب أن نفرق بين حالتى العيب الظاهر وغير الظاهر وحالة رفض استلام البضاعة .

أ — حالة العيب الظاهر : وفي هذه الحالة يتعين على المرسل اليه أن يتحقق عند استلام البضاعة من خلوها من التلف والنقص في الوزن أو الكيل وله أن يطلب تعيين خبير لإثبات حالتها كما أن له أن يرفض استلامها فإذا استلمها دون أى تحفظ ودون القيام بأى اجراء من هذا القبيل فقد بطل حقه في المطالبة بالتعويض .

ب — حالة العيب الخفى : أما إذا كان العيب خفيا غير ظاهر فمجرد تسلمه البضاعة ولو دون تحفظ لا يسقط حقه في المطالبة بالتعويض كالفرض السابق بل أن القانون قد نص على اجراءات خاصة يجب اتباعها في هذه الحالة فأجاز اثبات العيب بمعرفة محضر أو شيخ بلد كما استلزم من المرسل اليه أن يخطر أمين النقل في ظرف ثمانية وأربعين ساعة من الاستلام بهذا العيب . على أنه إذا استطاع المرسل اليه أن يبين العيب وقت استلام البضاعة وأبدي تحفظاته على إيصال الاستلام الذى قبله أمين النقل فإن هذا يعفى عن الاخبار والى جانب هذا يشترط القانون في المادة ٩٩ تقديم الطلب (المقاضاة) في ظرف ثلاثين يوما ويترتب على الاخلال بهذه الاحكام أن تصبح الدعوى غير مقبولة .

ج — حالة رفض استلام البضاعة : بقى فرض واحد هو امتناع المرسل اليه من استلام البضاعة سواء أكان العيب ظاهرا أو خفيا وفي هذه الحالة لا محل لتطبيق المادة ٩٩ لأنها مقترنة بالتسليم وهو لم يتم ولذلك فإن حكم هذه الحالة يخضع لحكم المادة ١٠٤ الخاصة بتقادم الدعوى التى ترفع قبل أمين النقل .

تقادم الدعوى :

تنص المادة ١٠٤ من القانون التجارى على أن كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثلاثين يوما فيما يختص بالارسلالات التى تحصل في داخل القطر المصرى وبمضى سنة واحدة فيما يختص بالارسلالات التى تحصل للبلاد الاجنية ويبتدىء الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذى وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة .

ويجب أولاً عدم الخلط بين هذه المادة والمادة ٩٩ فإن الأخيرة خاصة بحالة العيب واستلام المرسل إليه للبضاعة وقد رسم القانون في هذه الحالة إجراءات معينة . أما المادة ١٠٤ فتطبق في أحوال الضياع السكلى أو الجزئى والتأخير والعيب إذا امتنع المرسل إليه عن استلام البضاعة .

أما عن طبيعة هذه المدة أى مدة سقوط *dècheance* لا تسرى عليها أسباب الانقطاع أم هى مدة تقادم عادى فإن رأى الراجح والمأخوذ به فقها وقضاء هى أنها مدة تقادم عادى تقطعة الأسباب العادية كالأقرار ورفع الدعوى . على أن تطبيق القواعد العامة فى التقادم تودى إلى أن الإنذار والدعوى المستعجلة بكافة إجراءاتها لا يقطعان هذا التقادم إطلاقاً (كامل مرمى باشا فى التقادم طبعة سنة ١٩٤٣ بند ٢٣٧ ومؤلفه الجديد فى الحقوق العينية الأصلية ج ٤ بند ٢٥٤ ، ٢٨٦ ص ٢٩٠ — بلائيول وريير واسمان موسوعة القانون المدنى الجزء الثالث ص ٦٨٦ بند ٧٢٧ ، ص ٦٨٧) هذا ولا ترد على هذه المدة أسباب الأيقاف التى لا تسرى إلا على التقادم الذى يتجاوز مدته الخمس سنوات (م ٣٨٢ مدنى جديد ، ٨٤ ، ٨٥٠ قديم) .

كما أن هذه المدة لا تسرى فى حالة الغش والخيانة ولكن يتعين على من يتمسك بهما أن يقدم الدليل المقنع للمحكمة على قيامهما وعلى أن من نتيجتهما إلحاق الضرر الطبيعى المحقق به وسبق أن بينا أن هنالك رأى يلحق الخطأ الجسمى بالغش على النحو السالف بيانه فى هذه الحالات فإن القواعد العامة للتقادم هى الواجبة التطبيق ؟

بحث في مقابل أتعاب المحاماة

لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي

نصوص القانون :

كانت المادة ١١٣ مرافعات قديم تنص على أنه : يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها . . وقد عدلت هذه المادة في القانون الجديد كالآتي :

و يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها . ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ، (مادة ٣٥٧ مرافعات جديد) .

والإضافة في المادة الجديدة تكاد تكون ترديدا لقاعدة مقررة هي أن مصاريف الدعوى تشمل مقابل أتعاب المحاماة . ولكنها في نظري إضافة ذات مغزى خاص حيث جرى العمل على الحكم بمصاريف الدعوى كاملة على الخصم الذي خسرهما ، أما مقابل أتعاب المحاماة فقد جرى العرف - لسوء الحظ - على الحكم بقدر يسير تافه منها لا يتناسب مطلقا مع ما أداه من كسب الدعوى إلى محاميه فعلا .

ولعل الشارع قصد بالنص صراحة على أنه : يدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ، أن يلفت النظر إلى وجوب التسوية بين المصاريف ومقابل أتعاب المحامي في الحكم ، وإلى أن ما جرى به العرف من تقدير مبالغ تافهة جداً مقابل أتعاب المحاماة لمن كسب الدعوى إنما ينطوي على مخالفة صريحة للقانون — تماماً كالحكم له بجزء من المصاريف .

مقتضيات العدالة :

وإذا كان حضرات المحامين قد تخرجوا من الشكوى من هذه الحالة ، التي لم تتغير بعد صدور القانون الجديد ، لأن الأمر في الظاهر متعلق بأشخاصهم ومصالحهم ، فاني أرى أن المسألة أخطر من ذلك وهي لا تلحق ضرراً بالمحامين بقدر ما تلحق الضرر بذوى الحقوق من المتقاضين — وهي لا تتعلق بمصلحة شخصية ولا بكرامة المحامين بقدر ما تتعلق بتطبيق القانون وتحقيق العدالة .

أما من حيث القانون فقد أوردنا نص المادة ٣٥٧ مرافعات فيما تقدم . وصراحة النص — من ناحية التسوية في الحكم بين المصاريف والأتعاب — تغني عن كل تعليق .

فوق ذلك فإن المادة ٣٥ من لائحة الرسوم تنص على أنه : يجوز طلب أجرة المحامين أو

الوكلاء ممن حكم عليه بمصروفات الدعوى بشرط أن تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضي . ويراعى في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذى يباشره المحامى أو الوكيل والزمن الذى قضاه فى ذلك وحالة ثروة المتخاصمين .

فهل تراعى المحاكم شيئاً من هذه الاعتبارات عند تقدير أتعاب المحامى على الخصم الذى خسر الدعوى ؟ نأسف أن نقول أن المحاكم لا تراعى شيئاً من هذه الاعتبارات اذ تقدر عادة أتعاباً قد تصل أحياناً الى خمسين قرشاً أو مائة قرش ولا تزيد غالباً عن خمسمائة قرش أو ألف قرش فى منازعات تبلغ قيمتها آلاف الجنيهات وتستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً .

ويعتدنا ان هذا التقدير ينطوى على مخالفة صريحة لاحكام القانون ، فضلاً عن مجافاته للعدالة فتحنى عن البيان ان حكمة إلزام من خسر الدعوى بجميع ما تكبده خصمه من نفقات التقاضى هى تحميل المدين المماطل نتائج مماطلته ، وإقالة أصحاب الحقوق عما تكبدوه من نفقات فى سبيل الوصول إلى حقوقهم . وهذه الحكمة متوافرة فى اتعاب المحامى توافرها فى مصروفات الدعوى و اتعاب الخبراء وغيرها من نفقات التقاضى . وليس من العدالة فى شيء ان يحمل المدين المماطل ذاته على مقاضاته ثم لا يتحمل فى النهاية إلا جزءاً من نفقات التقاضى بينما يتحمل سائرهما صاحب الحق ... وليس من المصلحة العامة فى شيء أن يعنى من رفع دعوى مبطلة أو نازع خصمه فى دعواه الحقة من تحمل جميع مصاريف الدعوى بما فيها اتعاب المحامى ، فإن ذلك خلىق بتشجيع المدينين على المماطلة وحمل المبطلين على التماضى فى أرهاق خصومهم ، فضلاً عما فيه من حرمان ذوى الحقوق من الحصول على كامل حقوقهم .

دفع اعتراض :

يقال ان ما حدا بالمحاكم إلى عدم تقدير كامل الاتعاب التى يستحقها من كسب الدعوى فى الحكم -أسوة بالمصروفات- هو ان المحامين درجوا على أن يشترطوا فى عقود اتفاقهم مع موكلهم أن تكون الاتعاب المقدرة على الخصم حقا لهم فوق الاتعاب المتفق عليها . والواقع أن تقدير اتعاب زهيدة فى الاحكام هو الذى حمل المحامين على تضمين عقود اتفاقهم مثل ذلك الشرط . ولو أن المحاكم قدرت فى أحكامها على من يخسر الدعوى كامل الاتعاب التى ترى انها تكافئ جهود محامى الخصم الذى كسب الدعوى بمراعاة قيمة النزاع وثروة الخصوم لتغير الحال وروعى هذا التقدير حتماً فى الاتفاق بين المحامى وموكله ، وبذلك تستقيم الأوضاع .

رأى الفقه والقضاء :

ويمجدد بنا قبل أن نختم هذه الكلمة أن نشير الى أن المرحوم فتحي باشا زغلول سبق أن أثار هذه المسألة إذ قال : « لقد جرى القضاء على تقدير الاتعاب التى يطلب القضاء بها على الخصم تقديرأ زهيداً . ولعل سببه اعتمادهم على أن المحامى يأخذ دائماً من موكله أتعاباً فى الدعوى .

وقد رضى المحامون بما جرى عليه القضاة وصار الحال عادة لا يستغريها أحد ولا يلتفت الى البحث فيها ، (١) .

وخلق بنا أن نسجل أيضاً مع التقدير ما قرره حضرة صاحب العزة حسن بك اسماعيل الهضبي في حكم قيم له أصدره عند ما كان قاضياً لمحكمة نجع حمادى في سنة ١٩٢٤ حيث قال أنه ويجب الحكم على من خسر الدعوى بجميع الرسوم وبجميع المصاريف . وقد دخل في المصاريف أتعاب محامى الخصم الذى كسب الدعوى . وقد جرت المحاكم على الحكم باتعاب تافهة جداً لانكاد فى أغلب الأحيان تعوض من كسب دعواه شيئاً من المصاريف التى يكون قد أنفقها فى هذا السبيل . على أنه لو حصل خلاف بين المحامى وموكله واحتكاكاً إلى نفس المحكمة التى قدرت هذا التقدير فانها تحكم للمحامى بأضعاف ما قدرته فى منطق الحكم الصادر على خصمه مع أن لائحة الرسوم فى المادة ٣٥ سوت بين الحالتين وجعلت لها أساساً مشتركاً فى التقدير . فيجب إذن على المحاكم عند ما تحكم على الخصم الذى خسر دعواه أن تحكم عليه بجميع المصاريف والتنفقات التى يظن أنه قد دفعها ، لا أن تحكم باتعاب تافهة جداً لا تعوض شيئاً عما يكون قد أنفق فى سبيل كسب قضيته ، (٢) .

وقد أشارت محكمة النقض إلى ذلك حيث قالت : إن الشارع إنما ألزم الخصم الذى خسر دعواه لخصمه الآخر بمصاريف الدعوى اعتباراً بأنه هو الذى تنبغى مساءلته عن هذه المصاريف كتعويض عن الضرر الذى أصاب الخصم برفعه هو دعوى مبطلة أو منازعة خصمه فى دعواه الحق . ولهذا كانت المصاريف لا تشمل إلا النفقات اللازمة قانوناً والناشئة مباشرة عن رفع الدعوى وسيرها ، ووجب أن يدخل فيها بالضرورة ما تكبده المحكوم له من أتعاب محاميه ، وإن جرى العرف بأن لا يقدر له منها على خصمه إلا جزء يسير لا يتناسب مع مادفعه للمحاميه ولا مع قيمة النزاع وأهميته ، (٣) .

أمل :

والمحاماة تأمل أن تكون هذه المسألة موضع عناية حضرات القضاة وعمل تقديرهم ، فانها كما قلت لاتعلق بكرامة المحامين ومصلحتهم الشخصية بقدر ما تعلق بتطبيق القانون وتحقيق العدالة وخدمة المصلحة العامة .

(١) المحاماة لاجد فتحي زغلول باشا ص ٣٧٠ — ٣٧١ والعقود السمة لسكامل مرسى باشا ١ رقم ١٧٧

ص ٢٣٧ .

(٢) نجع حمادى الجزئية ٣٠ يوفيه سنة ١٩٢٤ المحاماة ٥ رقم ١٢٨ ص ١٣٥ .

(٣) نقض ١٤ يوفيه سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ١٩٤ ص ٤٢٣ .

١٢٣٣	مجلة المحاماة	
السنة الثانية والثلاثون	فهرست	العدد الثامن
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم الصحيفة
(١) محكمة القضاء الإداري		
موظف . نقله . انطواؤه على تنزيل في الوظيفة . يعتبر عقوبة تأديبية . عدم جواز توقيعها إلا من مجلس التأديب المختص . ديكريته ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ .	أول يونيه ١٩٤٩	١٠٧٧٢٥٨
تظلم . وقفه الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . شرطه . تقديمه إلى الهيئة التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية .	, , ,	١٠٧٧٢٥٩
١ - إختصاص محكمة القضاء الإداري . أمر صريح أو ضمني . القول بأنه مكرر . تعلق ذلك بالموضوع . ٢ - قبول الدعوى . علم المدعى باستقرار رأي الحكومة في أمر معين وفي شأن عدم منح المدعى الترخيص موضوع النزاع وتصريحها بذلك في البرلمان . استقرار هذه الحالة قبل العمل بقانون مجلس الدولة . عدم قبول الدعوى . ٣ - ثروة طبيعية . مناجم . أملاك عامة . ولو وجدت داخل أملاك خاصة . استغلالها . من حق الدولة تباشره بنفسها أو بطريق الإنابة . شرطه . ٤ - التزام . ثروة طبيعية . منح التزام أو ترتيب احتكار عليها . يكون بقانون . الترخيص بالبحث والاستكشاف . من حق الحكومة . ليس للباحث أو المستكشف حق التمسك بالأسبقية في الاستغلال .	٧ يونيه ١٩٤٩	١٠٧٧٢٦٠
اختصاص محكمة القضاء الإداري . تقدير مصلحة الحجر الصحي للرسوم المستحقة طبقا للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ . أمر إداري . اختصاص طبقا للفقرة ٦ من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة .	, , ,	١٠٨٣٢٦١
١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . اختصاصها بجميع القرارات التي تصدر في شأن التعينات والترقيات والعلاوات سواء أكانت قرارات إيجابية أم سلبية بالإعطاء أو بالمنع . إلغاء القرار الإيجابي بالقدر اللازم لترقية المدعى إذا ما حكم لصالحه . ٢ - قبول الدعوى . دفع بعدم القبول . ابتناؤه على أن الطلبات المقدمة في الدعوى لا أساس لها أو أنها تنتهي إلى	, , ,	١٠٨٥٢٦٢

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
--------------	-------	-------------------------

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			مناقشة الرؤساء الحساب . دفاع موضوعي . حق المحكمة وحدها في تقدير قيمة ما يطلبه المدعي من مناقشة رؤسائه الحساب وذلك عند بحث موضوع . ٣ - ترقية . حق الوزارة في الاختيار عند الترقية إلى الدرجات العليا . القصد منه . اختيار ذوي الكفاية المتسازة والأهلية اللائقة . لا يقصد به تخطي أصحاب الأقدمية ممن توافر فيه شروط الاختيار . ٤ - ترقية . اختيار الموظفين لشغل الدرجات العليا . تكليف على الرؤساء . وليس ميزة يتمتعون بها . الخطأ في اجراء ذلك . اندراجه تحت مخالفة القانون واللوائح . للمحكمة التعقيب . ٥ - سوء استعمال السلطة . نوع من سوء استعمال الحق . متى يكون كذلك . هو ضرب من تعمد مخالفة القانون مع التظاهر باحترامه . ٦ - قرار إداري . عدم ذكر أسباب له . افتراض أنه صدر وفقاً للقانون وهدفه تحقيق مصلحة عامة . على المدعي اثبات عكس هذه القرينة . ٧ - قرار إداري . تقديم المدعي قرائن للتدليل على أنه لا يمت إلى المصلحة العامة . امتناع الوزارة عن نقض هذه القرائن . للمحكمة تقدير ذلك والتعقيب عليه بما تستتجه من أوراق الدعوى .
٢٦٣	١٠٩٣	٨ يونيه ١٩٤٩	١ - قرار إداري . العبرة في التكليف القانوني له . بفحواه ومعناه . ٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار تأديبي . قصره على قرارات مجالس التأديب . تخصيص بلا تخصص . عمومية عبارة الفقرة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة . شمولها السلطة الرئاسية ومجلس التأديب بمعناه الخاص . تشمل القرارات الصادرة لغرض تأديبي كالجرائم المخولة لرئيس المصلحة . ٣ - قرار إداري . قصد به إقصاء الموظف من منصبه الأول . هو بمثابة التعيين في وظيفة أخرى . كون الوظيفة الجديدة أدنى في مستواها ودرجتها . انطوائه على جزاء تأديبي مقنع . وجوب صدوره من هيئة تأديبية . ٤ - دعوى . طعن في قرار إداري معيب . تصحيح الوضع . تصحيح الدعوى غير ذات موضوع .
٢٦٤	١٠٩٧	د د د	١ - ميعاد رفع الدعوى . متى يبدأ في السريان . من تاريخ

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن. تظلم رفعه إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . وقفه الميعاد .
		٢ — ميعاد رفع الدعوى . تظلم . القول بأن قرار القومسيون البلدي لا يمكن إلغاؤه بعد التصديق عليه لعدم إمكان الرجوع فيه فلا يقف الميعاد . غير صحيح . التصديق هو المرحلة الختامية التي يصبح به القرار نهائيا . قبوله للرجوع فيه في الميعاد بالطريق القانوني . فوات الميعاد بالنسبة إلى البعض وعدم فواته بالنسبة إلى آخرين . يجعل ميعاد الطعن قائما بالنسبة إلى هؤلاء الآخرين .
١٠٩٨٢٦٥	٨ يونيو ١٩٤٩	١ — جيش . ضابط . إحالته إلى الاستبداع ، التفرقة بين الإحالة لأسباب صحية أو لأسباب أخرى. عدم احتفاظه بالأقدمية الأصلية إذا أمضى بالاستبداع أكثر من سنة إلا إذا كان لأسباب صحية فقط . ٢ — جيش . ضابط . إحالته إلى الاستبداع . مدة السنة . متى تبدأ .
١١٠٠٢٦٦	، ، ،	قرار إداري . سحبه . فوات ميعاد الستين يوماً . حصاته من الإلغاء . قرار بسحب الترقية بعد فوات الميعاد . إلغاؤه .
١١٠٠٢٦٧	، ، ،	اختصاص محكمة القضاء الإداري . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . موظف عمومي غير دائم . قرار بفصله . اختصاص . سريان القانون المذكور على الدعاوى القائمة . قوانين الاختصاص . لها أثر واجب النفاذ فورا . لعدم مساسها بحقوق أو حالات قانونية ذاتية .
١١٠٠٢٦٨	٩ يونيو ١٩٤٩	١ — الاتحاد العام للدراسات التجارية . له شخصية معنوية . نقابته مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية . رئيسه صاحب الصفة في تمثيله . ٢ — وظيفة عمومية . ماهيتها . النتائج القانونية المترتبة التعيين فيها لا يكسب صاحبها حقها شخصيا عليها . علاقة الموظف بالوظيفة هي رابطة قانونية نظامية . حق السلطة التنفيذية في تعديل القوانين واللوائح الوظيفية في أي وقت . ليس للموظف حق مكتسب . ٣ — كادر سنة ١٩٣٩ . اعتباره شهادة مدرسة

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		المحاسبة والتجارة المتوسطة معادلة لـ دبلوم مدرسة المعلمين الثانوية من حيث الدرجة والراتب ووضع حاملها في الدرجة السابعة . الكتابية . لا يمنع مجلس الوزراء من وضع قواعد جديدة لتعديل المركز الوظيفي . التحدي بقاعدة المساواة . بحاله .
٢٦٩	١١٠٤	٩ يونيو ١٩٤٩
		١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . في دعاوى التعويض . كان مقصوراً على الحالات المبينة بالفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . توسيع اختصاص المحكمة في هذا الشأن . شموله كل القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين متى كان الطعن بالإنهاء جائزاً . سريانه على الدعاوى القائمة التي لم يقفل باب المرافعة فيها . ٢ - قرار صادر من سلطة عليا . لا تملك سلطة دنيا تعديله بغير تفويض . ٣ - تيسير . ترقية به . ليست حقاً . جوازية للوزارة .
٢٧٠	١١٠٤	، ، ،
		تنسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة . تخطي لسابقة لفت نظر الموظف . عدم جوازه . لفت النظر ليس في عداد الجزاءات الإدارية التي تبرر الترك .
٢٧١	١١٠٥	، ، ،
		موظف . نقله من وظيفة مدير قسم القضايا البلدية الى وظيفة رئيس القسم الإداري بالأقسام الصحية . اختلاف الوظيفتين درجة واختصاصا . انطواء القرار على عقوبة من غير الطريق التأديبي . مخالفته للقانون . بطلانه .
٢٧٢	١١٠٥	، ، ،
		ترقية . قرار الترقية . قرار إداري فردي . لا تملك جهة الإدارة الرجوع فيه إلا خلال الستين يوماً من تاريخ صدوره . قوات الميعاد . اكتساب القرار حصانة نهائية تعصمه من أي إلغاء .
٢٧٣	١١٠٥	، ، ،
		١ - ترخيص في بيع الخمر . يسع المحل . رفض وزارة الداخلية تجديد الرخصة لمن اشترى المحل . سلطتها في ذلك غير محدودة . شرطه . ٢ - ترخيص في بيع الخمر . رفض الوزارة تجديد الرخصة مع عدم وجود سبب يلحق الطالب أو موقع المحل .

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		إساءة استعمال السلطة ومخالفة مبدأ المساواة المقرر بالمادة ٣ من الدستور . ٣ - جهة الادارة . وجوب تسويتها في المعاملة بين الناس إذا اتحدت ظروفهم .
٢٧٤	١١٠٨	١٥ يونيه ١٩٤٩
		١ - تنسيق . مصلحة اعتبرت وحدة واحدة في حدود أغراض التنسيق . وجوب مراعاة ذلك عند إجراء الترقية الى الدرجات المنسقة . اعتبار كشف الأقدمية العام للمصلحة . ٢ - تنسيق . المادة الأولى من قواعده . إجازتها توزيع الدرجات على مختلف الأقسام والمصالح . وجوب قيام التوزيع على أساس تقسيم إداري قائم ويصدر بالتوزيع الفرعي قرار من الوزير المختص على مقتضى النسب العددية لموظفي كل قسم أو قلم . ٣ - تنسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة . حق وليست منحة . خضوعها في جميع عناصرها لرقابة المحكمة .
٢٧٥	١١٠٩	د د د
		منسيون . قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤ . قصده إلى إسعاف قدامى الموظفين . متى توافرت الشروط المطلوبة . عدم قصره على المنسيين .
٢٧٦	١١٠٩	د د د
		اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار بالنقل أو التدب . عدم اختصاص . شرطه . ألا يستر قراراً مقتعاً بما تختص به المحكمة .
٢٧٧	١١١٠	د د د
		١ - نظم إداري . في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . وقفه ميعاد الطعن إلى أن يصدر قرار إداري صريح في موضوع التظلم ويعلن به المدعى . ٢ - موظف . مجلس مديرية أو هيئة تعليمية أخرى . قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . خاص بتسوية حالة هؤلاء الموظفين . قرار ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . خاص بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية . هذا القرار ليس مفسراً للقرار السابق . لكل منهما مجاله . ٣ - قرار إداري . تطبيقه على حالات عديدة . لا يعد قراراً عاماً . عدم جواز سحبه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة .

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٢٧٨	١١١٠	١٥ يونيو ١٩٤٩
ترقية . رجال التعليم . قرار وزير المعارف في ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ . المؤهلات العلمية ليست الأساس الوحيد للترقية . وجوب الاستناد كذلك إلى تقديرات التنسيق وإلى الأقدمية وإلى درجة النجاح في الدراسات العليا مع تمييز من لهم إنتاج قيم .		
٢٧٩	١١١١	، ، ،
١ - ترقية . درجات عادية استحدثت لتحسين حال رجال الكادر الفني المتوسط . ترخص الجهة الإدارية في اختيار من يرقون إليها . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . ٢ - ترقية . وضع الوزارة قاعدة لها . التزامها لها . لا تثريب عليها . شرطه . الاضطراد وعدم مخالفة القاعدة في حالات فردية .		
٢٨٠	١١١١	، ، ،
١ - ترقية . درجات عادية . عدم سريان أحكام التنسيق عليها . ٢ - ترقية . تقدير الجدارة لها . استقلال الإدارة به . لا معقب عليها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .		
٢٨١	١١١٢	١٦ يونيو ١٩٤٩
١ - موظف فني . بقسم قضايا الحكومة . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المنظم لأقلام القضايا . مشابهة بين موظفي قلم القضايا وبين رجال النيابة من حيث المرتبة والمرتب . جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء . سريانه على الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة . ٢ - قواعد الانصاف . إنصاف الموظفين الخاضعين للكادر العام . علته . حرمانهم من علاواتهم . عدم توافرها بالنسبة إلى أصحاب الكادرات الخاصة . قرار مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . ٣ - قانون . لا يعدل إلا بقانون . قرار مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ لا تأثير له على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ .		
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية		
٢٨٢	١١١٦	١٥ نوفمبر ١٩٥١
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . استقلال قاضي الموضوع بتقديرها . وجوب قيام أسباب سائغة كافية للحل .		
٢٨٣	١١١٧	٢٢ نوفمبر ١٩٥١
بطلان تصرف المعتوه . حصوله لانعدام الإرادة . جائزاً سواء كان حجر على المعتوه أم لم يحجر .		

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٢٨٤	١١١٩	٦ ديسمبر ١٩٥١
١ — موضوع الالتزام . للدائن أن يطلب وضع اليد على العين موضوع الالتزام متى كانت عيناً معينة . ٢ — الرد على جميع أوجه الدفاع . غير ملازم للحكمة .		
٢٨٥	١١٢١	١٠ يناير ١٩٥٢
١ — الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . عدم جواز الطعن فيه استقلاً متى صدر من محكمة ابتدائية هيئة استئنافية . في غير قضايا وضع اليد أو التنازع على الاختصاص . ٢ — التملك بمضي المدة . أساسه قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك بوضع اليد متى توافرت أسبابه .		
٢٨٦	١١٢٣	» » »
بحث القاضي المستعجل مستندات الخصام . لا يتعدى البحث السطحي . دون اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق . قضاء مستعجل . مدى اختصاصه في بحث مستندات الخصام . عدم اختصاصه . متى كان من مقتضى الإجراء المطلوب صدوره وجوب تطبيق المستندات على الطبيعة لتحقيق انطباقها على العين موضوع النزاع .		
(٣) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)		
٢٨٧	١١٢٦	٤ مارس ١٩٥٢
عقود منح الامتياز . صفة الحكومة . إدارية ومدنية . تمسك المنتفع بشروط العقد . حقه في الاعتراض على تعديل الأسعار بمعرفة الملتزم . قيد الاعتراض .		
(٤) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري)		
٢٨٨	١١٣١	٥ فبراير ١٩٥٢
١ — بيع حوالة سفينة لما تصل بعد . تعليقه على وصولها . ٢ — فسخ البيع بناء على طلب المشتري لعدم تسليم المبيع . جوازه إذا دفع الثمن . ٣ — النزاع في ملكية المبيع . إباحة حبس الثمن لا الفسخ .		
٢٨٩	١١٢٤	» » »
ما يضاف إلى ميعاد الاستئناف . ميعاد المسافة . وقوعه بين محل المتأنف ومحل إعلان الاستئناف .		
(٥) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)		
٢٩٠	١١٣٥	٢٨ أبريل ١٩٥١
التدخل في المناقضة في التوزيع . جوازه لمن سقط حقه في		

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		التوزيع بالمحاصة . ٢ - التدخل في التوزيع بحسب الدرجات . جوازه ان لم يعلن . ٣ - الرهن الحيازي . عدم تجديد تسجيله .
٢٩١	١١٣٩	٣٠ ديسمبر ١٩٥١
		١ - قيام العامل بالخدمة . اعتباره موقفا للتقدم . ٢ - الوعد بالحق . إثباته بغير الكتابة مهما تكن قيمته . ٣ - التمسك بالتقدم . اعتباره اعترافا بأصل الحق . لا يبقائه . ٤ - نشوء الحق في ظل قانون . واستمراره حتى صدور قانون جديد . حكم القانون الأخير . يسرى .
٢٩٢	١١٤١	٢٩ يناير ١٩٥٢
		قسمة العقار من اختصاص المحاكم الوطنية . ويستتبع هذا اختصاصها بفرز الوقف من الملك . ويبيع الوقف لعدم إمكان القسمة بغير حاجة إلى إذن المحكمة الشرعية ودون أن يكون في هذا انقياد على اختصاص المحكمة الشرعية .
٢٩٣	١١٤٤	١٧ فبراير ١٩٥٢
		دعوى استرداد حيازة . تعريفها . شروطها .
٢٩٤	١١٤٦	٢ مارس ١٩٥٢
		قانون العمل الفردي رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ . انطباقه على المدرسين بالمدارس الأهلية . مكافأة . أحوالها . قانون المعاشات لا ينطبق .
٢٩٥	١١٥٠	٣٠ مارس ١٩٥٢
		مبالغ محكوم بها للنفقة . لا يجوز حجز عليها ولو كانت مودعة بالخزينة . الإبراء وصفة الدين . لا تلازم .
٢٩٦	١١٥٣	١٠ أبريل ١٩٥٢
		تحقيق . سماع الشهود بعد الموعد المحدد . لا بطلان .
		(٦) قضاء الضرائب
٢٩٧	١١٥٧	٢٨ فبراير ١٩٥٢
		ما يسحبه الموظف من صندوق الادخار هو من حسابه الشخصي . وإذا رده مع فوائده فهذه الفوائد إسمية لا ضريبة عليها .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٢٩٨	١١٥٩	٢٧ فبراير ١٩٥٢
		١ - قاضي التحقيق . قراره بالألا وجه لإقامة الدعوى . نطاقه . ٢ - غرفة الاتهام . ولايتها على هذا القرار . شرطها .
٢٩٩	١١٦١	٣٠ يناير ١٩٥٢
		١ - غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات . لا يجوز للنيابة

العدد الثامن	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الاستئناف إذا لم تطلب الحكم بأشد . ٢ - نشر نص الحكم بالجرائد ليس عقوبة تبعية .
		(٨) القضاء المستعجل
٣٠٠	١١٦٣	١٩ نوفمبر ١٩٥١
		عدم تجزئة الالتزام . استئناف بعض المحكوم ضدهم في الميعاد . يفيد منه من لم يستأنف في الميعاد .
٣٠١	١١٦٥	د د د
		خلو الحكم من بيان ما يراد تسليمه . وجوب وقف تنفيذه . عدم جواز تدب خبير يرافق المحضر . مساس بأصل الحق .
٣٠٢	١١٦٧	١٧ ديسمبر ١٩٥١
		١ - دعوى استرداد ثانية . حالات عدم الحاجة إلى الإذن بالبيع . ٢ - ستة الشهور المسقطه للحجز . سريانها ما دامت موانع البيع منعدمة . ٣ - التقادم . وجوب النص . بداءته من تاريخ الاستحقاق . ٤ - رفض دعوى الاسترداد مع النفاذ . إحتساب مدة ستة الشهور من تاريخه . ولو في حالة الحكم بالنسبة لجزء من الشيء المسترد .
٣٠٣	١١٧٠	١٩ ديسمبر ١٩٥١
		للقضاء المستعجل أن يأذن لرب العمل بإتمام الناقص . تنفيذاً لحق خوله القانون .
٣٠٤	١١٧٣	١٥ يناير ١٩٥٢
		تنفيذ قرار صادر من رئيس المحكمة القنصلية الفرنسية بالقاهرة . خضوعه للقانون الفرنسي . ومثل هذا القرار الذي يحدد نفقة أثناء خصومة زوجية بالفصل . مثل حكم قضائي بإجراء مؤقت . الأحكام الغيابية الغير قابلة للمعارضة . سقوطها بمسقطات الأحكام الحضورية .
٣٠٥	١١٧٨	٣٠ يناير ١٩٥٢
		١ - الأمر الإداري . تعريفه . ٢ - الأمران الصادران من التنظيم بالهدم أو الإخلاء . لا يحولان دون حق القضاء المستعجل في تدب خبير لإثبات الحالة .
		(٩) قضاء الأحوال الشخصية
٣٠٦	١١٨٣	١٣ مارس ١٩٥٢
		١ - الأحوال التي تدخل في مدلول الأحوال الشخصية . المادة ١٣ من قانون نظام القضاء وقانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت الزواج . ٢ - القانون المدني اليوناني . وترتيب

١٢٤٢		مجلة المحاماة	العدد الثامن
السنة الثانية والثلاثون		فهرست	
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			للأبن القاصر ولو له حصيلة مال . شرط ذلك . ٣ — الزوجة اليونانية نفقة ولو تركت منزل الزوجية . شروطه .
			(١٠) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)
١١٨٧٣٠٧	٢٢	مارس ١٩٥٢	تعسف في استعمال الحق ، منع المؤجر للمستأجر من الانتفاع بسطح المنزل لغير مصلحة مشروعة يعد تعسفا في استعمال الحق .
١١٨٩٣٠٨	٣	مارس ١٩٥٢	الإثبات . نفي الكتابة بالكتابة . مبدأ ثبوت بالكتابة .
١١٩١٣٠٩	١٧	مارس ١٩٥٢	قرار المجلس البلدي بفرض رسوم . أخذه صفة القرار الإداري . الحجز الإداري . اختصاص المحاكم ببحث صحة إجراءاته .
			(١١) قضاء المحاكم الجزئية (قضاء الجناح)
١١٩٥٣١٠	٢٥	ديسمبر ١٩٥١	تفتيش . إذن به . إجراءات صحيحة وقت العمل بقانون تحقيق الجنايات . تبقى صحيحة في ظل قانون الإجراءات الجنائية .
١١٩٨			بحث سلطة ماموري الضبط القضائي لحضرة الدكتور توفيق محمد الشاوي الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة قواد الأول .
١٢٠٩			بحث مسئولية أمين النقل لحضرة الأستاذ محمد حامد رضوان المحامي من الدرجة الأولى الممتازة بإدارة قضايا الحكومة .
١٢٣٠			بحث في مقابل أنعاب المحاماة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي .

قوانين وقارات ومنشورات

مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢^(١)

بوضع حد أقصى للبراكز المكشوفة وبفرض عقوبة على التأثير في أسعار القطن

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الإطلاع على المادة ١٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يوضع حد أقصى للبراكز المكشوفة للمتعاملين شراء أو بيعاً في بورصة عقود الأقطان قدره (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف من القناطير — ويوضع حد أقصى لصافي عمليات الموارنة شراء أو بيعاً وقدره (٢٠,٠٠٠) عشرون ألف قنطار .

ويعنى من شرط الحد الأقصى للعمليات المقصود بها التغطية على بضاعة حاضرة .

ويجوز بمرسوم تعديل هذه الحدود .

مادة ٢ — كل من يخالف حكم المادة السابقة وكذلك كل من تسبب بمسوءية في التأثير في أسعار القطن بقصد رفعها أو خفضها وذلك بنشره أخباراً أو إعلانات غير صحيحة أو بترويجه إشاعات غير صحيحة أو بدخوله لهذا الغرض مضارباً في السوق القطنية أو شرع في ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — على الساسة والتجار والأفراد والشركات والهيئات التي تعمل في تجارة القطن أن يقدموا عند كل طلب إلى موظفي وزارة المالية الذين يتدبرهم وزير المالية الدفاتر التي يقضى قانون التجارة أو غيره من القوانين بامسالكها والمحركات والوثائق الملحق بها وأوراق الإيرادات والمصرفيات للاطلاع عليها ولا يحول دون ذلك التمسك بالمحافظة على سر المهنة .

وعلى من يدعى أنه لا يمسك الدفاتر أو لا يحوز تلك المحركات وغيرها من الأوراق أن يقدم الدليل على ذلك .

ويتم الاطلاع حيث توجد الدفاتر والأوراق أثناء ساعات العمل العادي وبغير حاجة إلى إعلان سابق ويحرر محضر بذلك .

مادة ٤ — يعاقب على الامتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق المنصوص عليها في المادة

(١) نشر بملحق الوقائع المصرية العدد ٦٣ الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ .

السابقة أو اتلافها قبل انقضاء ثلاث سنوات بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

ويحكم أيضاً على المخالفين بتقديم الدفاتر والأوراق التي لم تقدم وبتهديدات مالية يعين المحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير وتسرى هذه التهديدات من يوم ثبوت الامتناع ولا يقف سرياتها إلا من اليوم الذي يثبت فيه أن الموظف قد مكن من الاطلاع .

مادة ٥ — يكون للموظفين الذي يندبهم وزير المالية بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون والمراسيم التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٦ — يعاقب الموظفون المذكورون في المادة السابقة إذا أفضوا أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ — على وزير المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ولوزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة في ٦ رجب سنة ١٣٧١ (أول أبريل سنة ١٩٥٢)

مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢^(١)

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع ؛

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع بمجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع مادة جديدة بعد المادة ٢٢ برقم ٢٢ مكرراً نصها الآتي :

(١) نشر بملحق الوقائع المصرية العدد ٦٣ الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ .

د يتولى فحص الإقرارات والبيانات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية وكذلك الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع مكتب ينشأ في وزارة العدل برئاسة أحد وكلاء محكمة استئناف القاهرة وعضوية اثنين من مستشاري هذه المحكمة تتدبرهم الجمعية العمومية لها سنوياً ويعاونهم عدد كاف من رجال القضاء بينهم وزير العدل .

والمكتب أن يطلب من كل من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى أن يقدم بيان بثروته هو وزوجته وأولاده القصر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو عند دخوله الخدمة العامة أو اكتسابه الصفة النيابية العامة أن كان ذلك لاحقاً للتاريخ المذكور .

ويكون تقديم البيان خلال شهر من تاريخ ابلاغ صاحب الإقرار الطلب وتسرى في هذه الحالة أحكام المادة ١٥ .

والمكتب في كل الأحوال أن يطلب من مقدمي الإقرارات والبيانات إيضاح مصدر ما طرأ على الثروة من زيادة . وإذا تبين للمكتب أن هناك دلائل جديّة على وجود كسب غير مشروع أحال الأوراق إلى النيابة العامة .

مادة ٢ — يستبدل بالمادتين ٨ و ٢٣ من القانون سالف الذكر النصان الآتيان :

د مادة ٨ — يجرى التحقيق بأمر من النائب العام ولو لم يقدم إقرار أو بيان أو لم يحصل الفحص المنصوص عليه في المادة ٢٢ مكرراً .

والنيابة العامة ولو لم توجد دعوى جنائية أن تباشر السلطات المنصوص عليها في المواد ٩٠ و ٩١ فقرة ثانية و ٩٥ و ٩٧ و ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ويسرى فيما يتعلق بالمشهود أمامها أحكام المواد ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ من القانون المذكور .

وترفع الدعوى بأمر من النائب العام .

د مادة ٢٣ — ينظم وزير العدل بقرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء طريقة تحرير الإقرارات والبيانات وتقديمها ومراجعتها تمهيداً للفحص المنصوص عليه في المادة السابقة والجهات التي يعهد إليها بالمراجعة وطريقتها وإجراءات الفحص وغير ذلك من الإجراءات اللازمة تنفيذ هذا القانون .

مادة ٣ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة في ٦ رجب سنة ١٣٧١ (أول إبريل سنة ١٩٥٢)

مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢^(١)

في شأن الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالها إلا في أحوال خاصة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تبطل الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون من إحدى الهيئات الآتية :

(أ) مجلس الوزراء .

(ب) لجنة ديوان المحاسبة أو اللجنة العليا لهذا الديوان .

(ج) مجلس الأوقاف الأعلى أو مجلس إدارة الأوقاف .

(د) المجلس الأعلى للأزهر .

(هـ) مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو القروية بتصديق وزير الداخلية أو الصحة العمومية أو الشؤون البلدية والقروية .

(و) مكنتى مجلسى البرلمان .

ويعتبر في حكم الترقيات الاستثنائية كل ترقية عادية منحت على أساس تعديل الأقدمية تعديلا استثنائيا .

مادة ٢ - تبطل فيما يتعلق بالدرجة والمرتب التعيينات الاستثنائية الصادرة من إحدى الهيئات المتقدم ذكرها في المادة السابقة خلال المدة المحددة فيها .

ويسرى هذا الحكم على التعيينات الاستثنائية التي تمت بمراسيم لموظفين عينوا من الخارج ، كما يسرى على التعيينات التي صدرت بها مراسيم متضمنة ترقية استثنائية أو لاحقة لترقيات استثنائية .

وتبطل تعيينات الموظفين الذين سبق عزلهم بقرارات تأديبية لآى سبب آخر غير الإهمال

(١) نمر يلحق الوقائع المصرية العدد ٦٣ الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ .

وعدم الطاعة مالم يكن قد مضت بين صدور القرار التأديبي وبين التعيين ثمانى سنوات .

مادة ٣ — تبطل القرارات الصادرة من إحدى الهيئات المتقدم ذكرها في المادة الأولى خلال المدة المحددة فيها بضم مدد انفصال الموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية .

مادة ٤ — استثناء من أحكام المادة الأولى تستبقى للموظف الترقية الاستثنائية إذا كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها . فإذا لم يكن أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالى لانتهاؤها . وإذا كان الموظف قد رقى استثناء أكثر من مرة فلا يحتفظ له إلا بالترقية الأولى منها ، ثم تسوى حالته على أساس اعتباره مرقى من درجة لآخرى كل أربعة سنوات وذلك مع عدم الإخلال بما كان يفيد من تطبيق قواعد التنسيق والتيسير في نسبة الأقدمية ومن حساب مدد الترقية المنصوص عليها في القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ اعتباراً من تاريخ صدوره .

وتستبقى للموظف العلاوة الاستثنائية التى منحها .

وإذا كان الموظف قد منح أكثر من علاوة فلا تستبقى له إلا إحداها فإذا تكررت منحه علاوات فلا تستبقى له إلا العلاوة الأولى .

ولا يجوز الجمع بين ترقية استثنائية وعلاوة استثنائية بل يمنح الموظف الأصلح له منهما حسب اختياره ويكون الاختيار نهائياً .

وكذلك لا يجوز استبقاء ترقية استثنائية أو علاوة استثنائية لمن سبق له أن أفاد ترقية أو علاوة بالتطبيق لأحكام المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

كما لا يجوز أن يترتب على تسوية الحالة طبقاً للقواعد المتقدمة تحسين في حالة الموظف .

مادة ٥ — يعتبر الموظف الذى ألغى تعيينه الاستثنائى فيما يتعلق بالدرجة والمرتب معيناً في الدرجة والمرتب القانونيين وقت التعيين ثم تسوى حالته طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

ولا يجوز أن يترتب على هذه التسوية تحسين في حالة الموظف .

مادة ٦ — كل موظف عين بمرسوم في الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى يبقى بالحالة التى يكون عليها وقت العمل بهذا المرسوم بقانون إذا كان بتسوية حالته طبقاً للقواعد المتقدمة يصل إلى الدرجة الأولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين ، وإذا وصل بالتسوية إليها في تاريخ لاحق بطل مرسوم تعيينه ، فإذا عين بمرسوم جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون حسبت أقدميته من تاريخ وصوله إلى الدرجة الأولى بالتسوية .

مادة ٧ — الموظفون الذين عينوا في درجة أعلى من الدرجة المقررة قانوناً أو منحوا ترقية استثنائية وكانت لهم مدد خدمة متابقة في الجهات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٤٧ في شأن حساب مدد الخدمة السابقة — تسوى حالاتهم على

أساس أنهم عينوا في الدرجة وبالمرتب القانونيين وفقا لأحكام القرار المذكور على أن تحسب لهم عن المدة المضافة مدة الترقية في كل درجة بواقع أربع سنوات ثم تطبق عليهم قواعد التسوية المبينة في المواد ٤ و ٥ و ٦ .

مادة ٨ — تستبقى الترقيات والملاوات والتعيينات التي تمت تنفيذها لقواعد عامة أقرها مجلس الوزراء أو لأعمال قومية خاصة ببطولة رياضية دولية .

مادة ٩ — يستثنى من تطبيق الأحكام السابقة :

(أ) الضباط في جميع الوزارات والمصالح .

(ب) موظفو المصانع الحربية والطيارون والمهندسون وضباط اللاسلكي وضباط المراقبة بمصلحة الطيران المدني .

(ج) المهندسون بإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة .

(د) الموظفون الأجانب .

(هـ) المستخدمون الخارجون عن هيئة العمال وعمال اليومية .

وذلك فيما لا يخالف القوانين الخاصة بهذه الطوائف .

مادة ١٠ — يبطل بالنسبة إلى أصحاب المعاشات وإلى المستحقين عنهم كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم بقانون . وفي هذه الحالة يسوى المعاش على هذا الأساس إلا إذا كان لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه مصلحة في تسوية المعاش على أساس المرتب الذي يستحقه للتطبيق لأحكام المذكورة .

ويبطل كل معاش استثنائي منح لمن لم يكن مستحقا لمعاش وكل زيادة في المعاش صدر بها قرار من إحدى الهيئات المتقدم ذكرها في المادة الأولى في الفترة المحددة فيها إذا كان مقدار المعاش الاستثنائي أو الزيادة في المعاش تجاوز خمسة عشر جنيها ، وتعاد تسوية المعاش على أساس استبعاد الجزء الرائد على هذا المبلغ .

وكذلك تبطل القرارات الصادرة من إحدى الهيئات المذكورة في الفترة المحددة في المادة الأولى فيما تضمنته من أيولة نصيب بعض المستحقين للمعاش إلى البعض الآخر في حالة قطعه وذلك فيما يجاوز الزيادة السالفة الذكر في المعاش المستحق عن صاحب المعاش .

ويدخل في القدر المسموح به ما أفاده صاحب المعاش أو المستحقون عنه من زيادة في المعاش بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

مادة ١١ — تعدل المعاشات التي سويت في الفترة المحددة في المادة الأولى بإضافة مدد انفصال لأسباب اعتبرت سياسية وذلك باستبعاد هذه المدد من مجموع مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش .

مادة ١٢ — تستبقى المعاشات الاستثنائية التي منحت على أحد الأسس الآتية :

- (أ) حفظ حق الموظف في المعاش عند قبول استقالته .
 - (ب) ابلاغ مدة خدمة الموظف إلى ١٥ سنة .
 - (ج) اعتبار الموظف مئباً ومنحه هو أو المستحقين عنه معاشاً بدلاً من المكافأة إذا كان هذا المعاش في حدود مدة خدمته .
- وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة إذا زاد المعاش على المستحق طبقاً لمدة الخدمة أو وجدت استثناءات أخرى

مادة ١٣ — لا تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون على المعاشات الاستثنائية التي منحت للضباط في جميع الوزارات والمصالح وكذلك للمستحقين عنهم إذا كان الضابط قد أصيب أو استشهد في الحرب أو أثناء خدمة أمر بها .

مادة ١٤ — يؤذن لمجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون في إعادة النظر في الحالات التي تتطلب — لاعتبارات قومية — ابقاء المعاش الاستثنائي أو تعديله على خلاف ما تقتضي به أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٥ — الموظفون الذين أبطلت ترقيةاتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت إليهم بعد ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وقبضوا فروقا مجمدة عن الماضي بموجب قرارات من إحدى الهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى يلزمون برد هذه الفروق ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

كما يجوز تحصيل الفروق المذكورة بطريق الحجز الإداري .

مادة ١٦ — على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٢

صدر بقصر القبة في ٦ رجب سنة ١٣٧١ (أول أبريل سنة ١٩٥٢)

مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢^(١)

بتعديل المادة ٣٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها المرسوم بقانون

رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٤ الصادرة في ٧ أبريل سنة ١٩٥٢

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - ب يستبدل بالمادة ٣٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ النص الآتي :

د مادة ٣٢٨ - كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا عند النظر في احدى القضايا أن المسألة الفقهية أو القانونية المقتضى البت فيها سبق صدور جملة أحكام استئنافية في شأنها يخالف بعضها الآخر أو كان من رأيها العدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى واحالتها الى دوائر المحكمة الشرعية العليا المتجمعة ومكونة من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعة فإذا كان العدد زوجيا شكلت الهيئة من أكبر عدد فردي بترتيب الأقدمية .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة في ٨ رجب سنة ١٣٧١ (٣ ابريل سنة ١٩٥٢) .

قرار وزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢^(١)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد

المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

وزير المالية والاقتصاد .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥ و ١٩ و ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٢٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ ؛

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشئون الضرائب .

(١) نشر بملحق الوقائع المصرية العدد ٦٣ الصادر في ٣ أيار سنة ١٩٥٢ .

قرر :

مادة ١ — يقدم الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه، على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها أو أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به . ويكون تقديم الاقرار المذكور الى المأمورية المختصة اما بتسليمه اليها مقابل ايصال على الاستمارة رقم (٣) المرافق نموذجها أو بارساله اليها بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ٢ — يقدم طلب اختيار الايراد الفعلي للعقارات أساسا للحاسبة ، على الاستمارة رقم (٢) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به . ويكون تقديم الطلب المذكور الى المأمورية المختصة باحدى الطريقتين المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى .

مادة ٣ — تثبت العامة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر بشهادة طيبة تعتمد مأمورية الضرائب المختصة .

مادة ٤ — على الأجنبي الذي ينقطع توطنه بالمملكة المصرية أن يقدم الاقرار المنصوص عليه في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الى المأمورية المختصة قبل انقطاع توطنه بشهرين على الأقل .

وعلى المأمورية خلال شهر من تاريخ وصول الاقرار اليها أن تخطر بمقدار الضريبة المستحقة عليه لغاية تاريخ انقطاع التوطن وذلك على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

مادة ٥ — يكون طلب تقديم الايضاحات والبيانات وفقا للمادة (١٨) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور بمعرفة المأمورية المختصة على الاستمارة رقم (٤) المرافق نموذجها .

مادة ٦ — تقوم مأمورية الضرائب المختصة باخطار الممول بالتصحيحات التي ترى ادخالها على اقراره وفقا لنص المادة (١٩) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الاستمارة رقم (٥) المرافق نموذجها .

مادة ٧ — تقوم المأمورية المختصة بربط الضريبة تنفيذا لاحكام المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

مادة ٨ — تصدر الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة والمنصوص عليها في المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه من مدير الضرائب المحلي المختص على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها .

مادة ٩ — يحذر التنبيه بصدور الورد بربط الضريبة على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

مادة ١٠ — تؤدي الضريبة الى مأمورية الضرائب المختصة نقدا أو بشيك على مصرف أو بحوالة بريد ، ويجوز أن تؤدي نقدا الى أى صراف أو محصل حكوى أو أية خزانة حكومية ، على أنه في حالة أدائها الى أية جهة غير مصلحة الضرائب أو أحد فروعها ، يجب على الممول

أخطار المأمورية المختصة بوقف المبلغ المستحق مع تعيين الجهة التي تم فيها الدفع (المحصل أو الصراف أو الخزنة) وبيان رقم الإيصال وتاريخه .

مادة ١١ — إذا طعن الممول على الوجه المبين في المادة (٢٠) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ، تلخص المأمورية الموضوع والأسس التي استندت إليها ، على الاستمارة رقم (٩) المرافق نموذجها .

وتعلن لجنة الطعن الممول والمأمورية ببيعاد الجلسة على الاستمارة رقم (١٠) المرافق نموذجها .
مادة ١٢ — مأمورية الضرائب المختصة هي الكائن في دائرتها محل إقامة الممول، وإذا تعددت محل إقامته فهي المأمورية الكائن بدائرتها مقر عمله الرئيسي ، وإذا كان غير مقيم بالمملكة المصرية فهي المأمورية التي بدائرتها مصالحه الرئيسية .

مادة ١٣ — يقدم الإقرار المتصوص عليه في المادة ٢٤ مكررا ١/ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر على استمارة رقم (١١) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويقدم الإقرار المتصوص عليه في المادة ٢٤ مكررا ١/ من ذلك القانون على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها أو على أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة به .

ويقدم الإقراران المذكوران إلى قسم الضريبة العامة على الإيراد (مركز التجميع) بمصلحة الضرائب ، باحدى الطريقتين المتصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة الأولى .

مادة ١٤ — لا يجوز لغير موظفي مصلحة الضرائب من درجة مساعد مفتش أو مساعد مأمور على الأقل استعمال حق الاطلاع ، ولا يجوز استعمال هذا الحق في غير الأغراض الخاصة بربط الضريبة .

مادة ١٥ — موظفو مصلحة الضرائب الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي لإثبات ما يقع من المخالفات لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور واللوائح التنفيذية المتعلقة به ، هم : المدير العام لمصلحة الضرائب ووكيله ، ومدير قسم الضريبة العامة على الإيراد ووكيله، والمديرون المحليون ، ووكلاؤهم ، والمفتشون ومساعدو المفتشين ، والمأمورون ومساعدو المأمورين .

مادة ١٦ — يلغى القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ١٧ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(صدر بالقاهرة في أول رجب سنة ١٣٧١ (٢٢ مارس سنة ١٩٥٢))

محمد زكي عبد المتعال

المحكمة

مجلة قضائية

تصدرها نقابة المحامين

مايو
سنة ١٩٥٢

السنة الثانية والثلاثون

العدد

التاسع

د بلاغ المنطق الصواب . وملاك النجدة الارتداد . وعفو الرأى خير من
استكراه الفكرة . وتوفيق الخيرة خير من اعتساف الخيرة .
(عمرو بن معد يكرب الزبيدي)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة ناريمان رقم ٥١ بمصر .

المطبعة العشالسية
من مغازي

١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

١١٤ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية

١٠ أحكام صادرة من محكمة القضاء الإداري

لجنة تحرير المجلة

راغب هنا - سليمان الجماني - أحمد السادة - كمال سليم إبراهيم - نصيف زكي بك

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

قضاء المحكمة بالنقض الجنائي^(١)

(رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور
حضرات أصحاب العزة حسن اسماعيل المصطفى بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم
خليل بك ، ومحمد احمد غنيم بك المستشارين) .

المحكمة قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً
لرفعه بعد الميعاد مع أن الطاعن قدم شهادة من
طبيب موظف بالحكومة بأنه كان مريضاً
ولكن المحكمة قالت إن الشهادة غير جدية ولم
تعول عليها في حين أن المرض لا يمكن الجزم
بنفيه إلا بعد مناقشة الطبيب .

« وحيث إن الشهادة المرضية لا تخرج عن
كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير
محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، ولذا لا يقبل
من الطاعن أن يشكو من أن المحكمة قدرتها ولم
تأخذ بها ، ويتعين لذلك رفض الطعن .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢٠ ق) .

٣١٢

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ -

١ - تلبس . صورة واقعة إحراز مادة مخدرة
متلبساً بها .

ب - إثبات . الأخذ بقول الشاهد في التحقيقات

٣١١

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار المستأنف
بمرضه وتقديمه شهادة من طبيب حكومي . عدم التعويل
على هذه الشهادة والقضاء بعدم قبول الاستئناف
شكلاً . الشهادة كسائر الأدلة تخضع لتقدير المحكمة .

المبدأ القانوني

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها
دليلاً من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة
الموضوع كسائر الأدلة . فإذا كانت المحكمة
قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً
لرفعه بعد الميعاد ولم تعول على الشهادة التي
قدمها المستأنف بمرضه من طبيب موظف
بالحكومة لكونها غير جدية في نظرها -
فلا يقبل منه الطعن على الحكم لعدم أخذ
المحكمة بها .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن

(١) هذه الأحكام منبثقة من مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الثانية العدد الأول .

الأولية واطراح قول آخر له بالجلسة . حق المحكمة في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة (حشيش وأفيون) إلى داخل البلاد ، واستخدم في ذلك جندياً بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها إليه في مدينة الاسماعيلية ، وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد إلى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة ، ثم تحسس تلك المادة بيده ، وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها الذي أراده لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدر على تلك الصورة ، فإن الحكم يكون على حق إذا اعتبره متلبساً باحراز المادة المخدرة وإذ قضى ترتيباً على ذلك بصحة ما وقع عليه من قبض وتفتيش تطبيقاً للبادتين ٥٠ و ٥٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .

٢ - للمحكمة أن تعول على ما تظمن إليه من قول للشاهد وتطرح ما لا تظمن إليه من قول آخر له سواء في ذلك ما يدلى به أمامها بالجلسة أو ما يقرره في التحقيقات الأولية المطروحة أمامها .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بـحيازة المواد المخدرة في حين أن تلك المواد لم تكن قط في حيازته ، ولذا فإنه ما كان يسوغ في القانون تفتيشه أو القبض عليه ، أما وقد قبض عليه البوليس وقشه في غير الحدود التي رسمها القانون فانهما (أى القبض والتفتيش) يكونان قد وقعا باطلين . يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تلق بالآلة إلى التعديلات التي أدخلها الشهود على أقوالهم بالجلسة وهي من شأنها أن تنفي أو تخفف من مسئولية الطاعن بصدد اشتراكه في المحادثات التي وقعت بشأن جلب المخدر .

« وحيث إن واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه هي أن المتهم اتفق مع أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة (حشيش وأفيون) إلى داخل البلاد واستخدم في سبيل ذلك جندياً بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها إليه في مدينة الاسماعيلية وأن الطاعن قابل ذلك الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد إلى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة ثم تحسس تلك المادة بيده وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها الذي أراده لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدر على تلك الصورة . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون على حق إذا اعتبره متلبساً باحراز المادة المخدرة ، وإذ قضى ترتيباً على ذلك بصحة ما وقع عليه من قبض وتفتيش تطبيقاً للبادتين ٥٠ و ٥٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط . أما ما يثيره الطاعن بصدد

أقوال الشهود ، فلا محل له ، إذ أن لمحكمة الموضوع أن تعول على ما تظمن إليه من قول للشاهد ، وأن تطرح ما لا تظمن إليه من قول آخر له سواء في ذلك ما يدلى به أمامها بالجلسة أو ما يقرره في التحقيقات الأولية المطروحة عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٣

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

نقض . طعن . انتفاء المصلحة منه . متهم بالقتل . دخول العقوبة الواقعة عليه في نطاق المادة ٢٣٤قرة أولى . طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتبر ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه . لا مصلحة له منه .

المبدأ القانوني

متى كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم الذي أدانته المحكمة في القتل العمد مع سبق الإصرار داخلة في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من الطعن على الحكم من جهة ظرف سبق الإصرار .

المحكمة

وحيث إن السببين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن الطبيب الشرعي لما نوقش قرر أن الالتهاب البريتوني قد ينشأ من التدخل الجراحي (أي فتح البطن) كما قرر

أن المجنى عليه قد يعيش بدون تدخل جراحي ولو أن إنقاذ حياة المصاب في هذه الحالة يكون قليل الاحتمال . ولقد تمسك الدفاع عن الطاعن بهذا الشك المستفاد من أقوال الطبيب الشرعي في ترتيب الوفاة على الإصابة ولكن المحكمة لم تمن بالرد عليه ، وكذلك تمسك الدفاع بأن الإصابات التي بالطاعن تدل على وقوع مشاجرة بينه وبين المجنى عليه ، مستنداً بذلك في نفي نية القتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عني بالرد على الدفاع المشار إليه رداً مفصلاً وفنده بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، كما تحدث عن نية القتل وأثبت قيامها لدى الطاعن فلا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الثاني يراد به استبعاد سبق الإصرار ولا مصلحة للطاعن في ذلك ، لأن العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤١١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٤

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إثبات . شهود . سماعهم ومناقشتهم . القانون لم يرسم طريقاً لذلك . عدم طلب الدفاع إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي عن أمر . نفيه عليها إغفال سؤاله عنه . لا يصح .

المبدأ القانوني

متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة ، بحيث إذا فاتها توجيه سؤال عما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجهها للطعن في حكمها ، فإنه لا يكون للتهم الذي لم يطلب إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي في أمر أن ينعي على حكمها إغلاقها سؤاله عنه .

المحكمة

د حيث إن أوجه الطعن تحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل العمد قد أخل بحقه في الدفاع وأخطأ في الاستدلال وتخاذل في الأسباب وبنى على إجراءات باطلة . ذلك أن المحكمة إذ رفضت ما طلبه الدفاع بالجلسة من سؤال المدعيتين بالحق المدق عما إذا كان أخو المجنى عليه قد قتل قبل هذه الحادثة وهو يسرق قمحاً من زراعة معينة وأن المجنى عليه أخفى جثة أخيه ولم يبلغ عن قتله إشاراً منه للانتقام من أصحاب الزراعة فعاجله هؤلاء بالقتل في السوق قبل أن يتمكن من ثأره ، إذ رفضت المحكمة هذا الطلب ولم ترد في حكمها عليه كما أغفلت ما طلبه من سؤال الطبيب الشرعي عما إذا كان في مقدور المجنى عليه بعد إصابته بالاصابات الميئنة بالتقرير الطبي أن يظل حياً طيلة الزمن الذي استغرقه ذهاب البلوكامين ، الذي كان يحمل الحادث من هذا المكان إلى منزل قريب المتهم ووقوفه بهذا الباب نحواً من ثلث ساعة ثم تقتيشه لهذا المنزل وعودته إلى حيث يوجد المصاب ليسأله ويسمع منه اسم المتهم وطريقة إصابته ،

وأغفلت المحكمة سؤال الطبيب الشرعي عن ذلك بالرغم من استدعائها لإياه لجلسة ثم استندت في إدانة الطاعن بين ما استندت إليه في ذلك إلى الأقوال التي نقلها البلوكامين عن لسان المجنى عليه مع سبق قولها إنها لا تقول على هذه الأقوال . كما استندت كذلك إلى القول بأن الطبيب الشرعي قد قرر بالجلسة أن الرش المستخرج من جثة القتيل وما وجد منه بملابسه هو لخرطوش بندقية من نوع الجرير الذي يستعمله الخفراء في حين أن الثابت بمحضر الجلسة أن الطبيب المشار إليه إنما ذكر صراحة أن هذا الرش يصح أن يكون لخرطوش بندقية صيد من عيار ١٦ كما قال البلوكامين ، في محضر تحقيق النيابة إنه إنما عثر على كرتون خرطوشة عليه رقم ١٦ وقدم هذا الكرتون فأثبتت النيابة وصفه بالمحضر بما يطابق هذا القول — على الرغم من هذا وذاك قالت المحكمة إن الرقم المذكور لم يكن ظاهراً تماماً وإن الكرتون إنما يشبه كرتون خرطوشة قدمها حكمدار البوليس لبندقية من نوع الجرير وذلك مع وجود الفارق بين حجمي الكرتونتين وتمسك الدفاع به ، ودون أن تجرى في ذلك تحقيقاً عن طريق خبير في السلاح أدري بفنونه من كلا الطبيب والحكمدار ، ثم إن المحكمة لم تستجب لما طلبه حامى الطاعن من الانتقال لمعاينة محل الحادث وإثبات حالة السوق والطريق من محل الواقعة للمنزل الذي كان به المتهم لتتحقق من استحالة تصديق رواية البلوكامين ، من أنه بعد عليه بالحادث وخروجه من السوق إلى مكانه قد رأى المتهم وتبعه بنظره وبخاصة وقد قدم الحامى رسماً للسوق وصورة شمسية لحالة التجمهر ، كما قرر الشهود أن جمهوراً من الناس كان يسبق رجل البوليس في ملاحقة المتهم مما شأنه أن يحجبه عن نظره ، لم تستجب المحكمة لهذا الطلب

ولم ترد في حكمها بشئ - على الصورة الشمسية اكتفاء منها بمعاينة النيابة بمقولة إن الدفاع لم يعترض عليها على حين أن ما طلبه من الانتقال هو الاعتراض بعينه . هذا إلى أن شهود الإثبات قد انصرفوا من المحكمة بغير ترخيص منها وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بما استحال معه في الجلسة التالية مواجهة « البلوكامين » بشهود نفي المتهم الذين سمعوا في تلك الجلسة ومناقشة المدعين بالحقوق المدنية فيما طلب الدفاع إعادة استجوابهم بشأنه وأن المحكمة قد أطرحت أقوال شهود النفي بمقولة إنهم أقارب المتهم ، وهذا فضلا عن مخالفته للحقيقة فإنه لا سند له من الأوراق ، كما استندت في إثبات ما أبكره المتهم من استلامه للبندقية إلى دفتر الأحوال على رغم اعتراض الدفاع بخلو بيان الاستلام من توقيع المتهم ومن أن هذا البيان قد أثبت بعد واقعة الدعوى خدمة للاتهام . هذا إلى استنادها إلى أقوال العمدة المتوفى أمام الهيئة السابقة - التي نقض حكمها دون تلاوة منها لهذه الأقوال .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها قبل الطاعن وعرض لأوجه دفاعه المبيضة بأسباب طعنه وفندها واحداً فواحداً وكانت الأسباب التي قام عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - لما كان ذلك وكان رد المحكمة على طلب الدفاع سؤال المدعين بالحقوق المدنية يبين منه عدم حاجة الدعوى إليه ، وكان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة بحيث إذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجهاً للطعن في حكمها وكان محامي الطاعن لم يطلب إلى المحكمة بالجلسة سؤال الطبيب الشرعي في شأن ما ينعى عليها

إغفال سؤاله عنه وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أنه استند بين ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال منقولة عن المجنى عليه بعد إصابته ، ولم يكن ثابتاً بمحضر الجلسة أن الدفاع قد طلب إلى المحكمة تدب خير فني في السلاح لإجراء التحقيق المشار إليه بوجه الطعن ، أو تمسك بطلب حضور الشهود للجلسة التالية للجلسة سماعهم أو طلب في تلك الجلسة لإجراء المواجهة بينهم وبين شهود النفي ، وكان رد المحكمة على طلب الدفاع للانتقال بما يسوغ في العقل ورفض هذا الطلب كما أنها في أطرافها لأقوال شهود النفي لم تستند في ذلك إلى القول بأنهم أقارب المتهم وكان لا محل لما يثيره الطاعن عن دفتر أحوال القرية من أنه لم يوقع فيه باستلام البندقية على بيان هذا الاستلام ، ومن أن هذا البيان لم يحرر إلا بعد الحادثة لخدمة الاتهام - لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لما قالته المحكمة من أن التهمة صحيحة كذلك من أن شيخ الخفراء والخفراء قد أجمعوا في شهادتهم على أن المتهم كان مكلفاً بالخدمة في السوق يوم الحادث لحفظ الأمن ، وكانت معه بندقية الأميرية ، وأن ذلك أثبت في دفتر أحوال القرية ، وأنه لا يؤثر في ذلك قول المتهم إنه لم يوقع في الدفتر ، لأن نائب مأمور المركز وضابط النقطة قررا في التحقيق أن الخفراء لا يوقعون على الخدمات التي يندبون لها وأن حكامدار المديرية شهد بما يؤيد ذلك وأن التعليقات في هذا الصدد كانت مهمة وأنه يبين من الاطلاع على دفتر الأحوال عدم وجود توقعات للخفراء الذين عينوا لحفظ الأمن في السوق في أسبوع سابق . وكانت أقوال العمدة المتوفى بين العناصر المطروحة في الدعوى إلى جانب أدلة الإثبات الأخرى التي حققتها المحكمة بالجلسة - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا

يكون الطعن في واقعه إلا جدلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها بما لا تصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤١٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٥

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

قتل . نية القتل . وجوب إثبات توافرها . مثال في بيان هذه النية .

المبدأ القانوني

يكفي في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين بالشروع في القتل قول الحكم : إن نية القتل العمد ثابتة قبلهما من استعمال كل منهما بندقية محشوة بمقذوفات وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما البندقية نحو المجنى عليه وإطلاقها عليه عقب المشادة فأصاب مقذوف كل منهما المجنى عليه إصابة كادت تقضى على حياته لولا نقله إلى المستشفى وإسعافه بالعلاج .

المحكمة

وحيث إن وجهي الطعن المقدم من الطاعن الأول بتحصيلات في القول : أولاً — بأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر نية القتل لدى الطاعن بما يكفي لثبوتها في حقه ، وثانياً — بأنه استند في إداته إلى ما يتجاف مع الثابت في أوراق الدعوى ، ذلك لأنه ذكر أن الطبيب الشرعي قطع في استحالة إصابة المجنى عليهما عن عيار واحد خلافاً لما دفع به الطاعن في حين أن الثابت

من مناقشة ذلك الطبيب أمام المحكمة هو احتمال إصابتهما من عيار واحد .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره هذا الطاعن فالحكم المطعون فيه حين دانه بالشروع في القتل العمد استدل على ثبوت نية القتل في حقه بقوله : « إن نية القتل العمد ثابتة قبل كل من المتهمين (الطاعنين) الأول والثاني من استعمال كل منهما بندقية محشوة بمقذوفات وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما البندقية نحو قريسته وإطلاقها عليه عقب المشادة التي سبق بيانها فأصاب مقذوف كل منهما المجنى عليه إصابة كادت تقضى على حياته لولا نقله للمستشفى وإسعافه بالعلاج . وفي هذا الذي قاله الحكم ما يكفي لقيام نية القتل وثبوتها في حق الطاعن . ولما كان ذلك ، وكان الحكم حين قال إن الطبيب الشرعي نفى احتمال إصابة المجنى عليهما من عيار واحد قد استخلص هذه النتيجة استخلاصاً سليماً من أقوال الطبيب الشرعي على ما يبين من الإطلاع عليها ، كما أثبتتها محضر الجلسة والحكم — فإن ما يثيره الطاعن من الجدل في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن عما قام عليه دفاعه أمام المحكمة حين انطلق العيار من بندقيته فأصاب المجنى عليه لم يكن ينتوى اعتداء عليه ، بل وقع ذلك نتيجة تجاذب هذا السلاح بينه وبين آخرين . وإذن فقد كان في حالة ضرورة تبرر إعفاءه من العقاب ، أو في حالة دفاع شرعي عن نفسه ومع أن المحكمة قد أوردت ما يفيد ذلك إلا أنها لم تأخذ بدفاعه واستندت إلى أسباب متناقضة .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقد تعرض الحكم المطعون فيه إلى دفاعه

سبق أن أدلوا بأقوالهم في التحقيقات كما طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وضم تذكرة المستشفى الخاصة بعلاج المجنى عليه ، ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب مع أهميته في تحقيق دفاعهما. ويتحصل الوجهان الثاني والثالث من أوجه الطعن في أن الدفاع عن الطاعنين تمسك بيطلان عملية العرض على أحد شهود الإثبات ، ولكن المحكمة أخذت بأقوال هذا الشاهد وتناقضت في أسباب حكمها في هذا الخصوص، فتارة تقول إن عملية العرض وقعت صحيحة في الحدود التي رسمها القانون في حين أنها تذكر في موضع آخر أن عملية العرض لا أهمية لها في الدعوى مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهد وصدقته، وهذا منها تناقض يعيب الحكم . أما الوجه الرابع فخاصة أن المحكمة رفضت ضم قضايا طلب ضمها لظهار أن للجنة عليه أعداء متعددين والاطلاع عليها قد يكون له أثره في مصير هذه الدعوى ، وهذا منها إخلال بحقوق الطاعنين في الدفاع .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد ردت على كل ما يثيره الطاعنان رداً سديداً وبررت رفضها للطلبات المشار إليها في أوجه الطعن بما يتفق مع القانون وسلطانها في تقدير أدلة الدعوى، ولما كان التناقض المدعى لا وجود له في الحكم وكانت عملية العرض ليست لها إجراءات معينة يوجب القانون مراعاتها ، وكان للمحكمة السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تظمن إليه من أقوالهم بالجلسة أو في التحقيقات الابتدائية — لما كان الأمر كذلك ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤١٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

المشار إليه وفنده في منطق سليم بالأدلة التي أوردتها. ولما كان الأمر كذلك وكان هذا الدفاع متعلقاً بتقدير الأدلة في الدعوى مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع من غير معقب عليه فيه فإن إثارته أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

« وحيث إن مبنى الوجه الآخر هو قصور الحكم في بيان نية القتل وقد سبق الرد على هذا فيما سبق بالنسبة إلى الطاعن الأول .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤١٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٦

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ — تحقيق . عرض المتهم على شهود الإثبات . ليست له إجراءات معينة .

ب — إثبات . تقدير أقوال الشهود . سلطة المحكمة في الأخذ بما يدلون به في الجلسة أو في التحقيقات الأولية .

المبادئ القانونية

١ — إن عملية عرض المتهم على شهود الإثبات ليست لها إجراءات معينة يوجب القانون مراعاتها .

٢ — للمحكمة السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تظمن إليه من أقوالهم بالجلسة أو في التحقيقات الابتدائية .

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن المحكمة قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع، ذلك لأن المدافع عنهما طلب سماع شهود تفي

٣١٧

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - نقض . إقامة الحكم على واقعة لها سندها من أقوال الشهود في التحقيقات . طعن على غير أساس .
ب - نقض . طعن مبني على أسباب موضوعية .
لا شأن لمحكمة النقض به .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالصورة الواردة بحكمها ، وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود في التحقيقات فالطعن في حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى .

٢ - الطعن في الحكم من جهة ما أثبتته من سبب للإصابات التي وجدت بالمجنى عليه هو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به . وما دام الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعي في سبب هذه الإصابات فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تناقشه .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة استندت في ثبوت واقعة إحداهن العاهة إلى أقوال المجنى عليه وقالت في ذلك « إنه شهد بأنه أثناء قيامه لسقي زراعته حضر له المتهم ونازعه في ذلك وانتهى الأمر بأن ضربه بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة وما شهد به عمدة

الشعراوية من أن المتهم حضر إليه وأبلغه بما حدث بينه وبين المجنى عليه وأنه ضربه برأسه وأنه ذهب لمكان الحادث وسأل المجنى عليه عن الواقعة فأخبره بأن المتهم ضربه بالفأس في رأسه ، وبالرجوع إلى محضر الجلسة تبين أن المجنى عليه ضرب في رأسه من الخلف وبرغم ذلك قالت المحكمة إن التهمة ثابتة على الطاعن من تماسكه مع المجنى عليه وضربه إياه برأسه (بالروسية) وهذا قصور وتناقض .

« وحيث إن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالصورة الواردة بالحكم ، ومتى كان الأمر كذلك وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود في التحقيقات فإن الطعن يكون على غير أساس لتعلقه بمناقشة الأدلة .

« وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن المتهم قصر اعترافه على أنه ضرب المجنى عليه برأسه وأن الذي وجد بالمجنى عليه هو كدم رضى دموى تحت كسر مضاعف قرر الطبيب أنه نتيجة مصادمة قوية بجسم صلب راض يرجح أنه من فأس وأنه يستبعد حدوثها من الضرب بالرأس لشدها وتعدد الكسور وانحسافها وقد قرر الدفاع أنه من الجائز أن يكون المجنى عليه وقع على فأس أو شيء صلب فأصيب ، ومثل هذا الدفاع كان يقتضى مناقشة الطبيب الشرعي لمعركة ما إذا كان من الجائز حصول الحادث على النحو الذي قال به .

« وحيث إن ما جاء بالطعن ليس إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به ، وما دام هو لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعي فليس له أن ينعى عليها إغفال ذلك .
« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٤١٦ سنة ٢٠٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٨

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

محكمة الموضوع . استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع . اعتراف متهم . الأخذ به بالنسبة إليه وإلى غيره من المتهمين . حق المحكمة في ذلك . حكم . تسببه . ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في جزئياته .

المبدأ القانوني

استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها هي مما يستقل به قاضي الموضوع وله أن يأخذ بما يطمئن إليه من الأدلة بما فيها الإقرار ، سواء أكان بالنسبة إلى المعترف أو كان بالنسبة إلى غيره من المتهمين ، وأن يطرح ما عداه دون أن يكون ملزماً بتعقب الدفاع في جزئياته بالرد الصريح ، إذ أن إيراد أدلة الثبوت التي أخذ بها يتضمن بذاته الرد على ما تمسك به المتهم من ذلك الدفاع .

المحكمة

د حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الواقعة ملفقة بالنسبة للطاعن الأول ، ومع إبدائه هذا الدفاع فإن المحكمة لم تفنده وأخذته باعتراف نسب إليه ، كما دانت الطاعنين الثاني والثالث أخذاً باعتراف الأول عليهما مع أنهما طعننا عليه بوجود ضغائن كانت هي الحافز على إقحامهما في الاتهام ولم تشأ المحكمة أن تحقق هذا الدفاع بل ساقطت اعتراف الطاعن الأول دليلاً على الطاعنين جميعاً مع أنه لا يصح الاعتماد عليه في الادانة إلا إذا أيد بشيء آخر .

د حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة وأورد الأدلة التي اعتمد عليها في القضاء بادانة الطاعنين بها وأشار إلى اعتراف الطاعن الأول بقوله إنه د اعترف شفها أمام البوليس وفي تحقيقات النيابة ، وعقب على ذلك بأنه لا عبرة بعد هذه الاعترافات الصريحة المتكررة بانكاره وتخطيطه في أقواله . — لما كان الأمر كذلك وكان ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلاً في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضي الموضوع الذي له أن يأخذ بما يطمئن إليه من الأدلة بما فيها الاعتراف سواء بالنسبة للمعترف أو سواء من المتهمين وأن يطرح ما عداه دون أن يكون ملزماً بتعقب الدفاع في جزئياته بالرد الصريح إذ أن إيراد أدلة الثبوت التي أخذ بها يتضمن بذاته الرد على أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعنون .

د حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ٤٣٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٩

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ — إثبات . سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما يطمئن إليه من الأقوال سواء منها ما أدلى به أمامها وما أدلى به في التحقيقات الأولية .
ب — حكم . تسببه . دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت . النعنى على الحكم بأنه لم يرد عليه رداً صريحاً . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالقول الذي تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه سواء أكان ذلك القول قد قيل أمامها في الجلسة

أو ذكر في التحقيقات الأولية . فإذا حضر شاهد واحد أمام المحكمة وتخلّف الباقي وشهد هذا الشاهد بأن الضارين للجنى عليه كثيرون فأثبتت المحكمة في حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد في التحقيقات من أن المتهم هو الذى طعن الجنى عليه بسكين فهذا من حقها .

٢ — متى كان الرد على الدفاع مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة فلا وجه للنعى على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع رداً صريحاً .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن شاهداً واحداً حضر أمام المحكمة وتخلّف الباقي وهم الجنى عليه وآخر، وقد شهد الشاهد الذى حضر بأن الضارين للجنى عليه كثيرون وكان على المحكمة أن تأخذ بمقتضى هذه الشهادة التى قيلت أمامها .

« وحيث إن محكمة الموضوع أثبتت فى الحكم المطعون فيه أنها تأخذ بما قرره الشاهد فى التحقيقات من أن الطاعن هو الذى طعن الجنى عليه بسكين وهذا من حقها ، إذ أن لها وهى تفصل فى الدعوى أن تأخذ بالقول الذى تظمن إليه وأن تطرح ما عداه ، سواء أكان ذلك القول قد قيل أمامها فى الجلسة أم ذكر بالتحقيقات الأولية .

« وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم أغفل إثبات ما اشتمل عليه الكشف الطبي لى يتيسر معرفة ما إذا كانت الإصابة

قائلة بطبيعتها أم لا . وكذلك لم يرد الحكم على دفاعه .

« وحيث إن الشطر الأول من هذا الوجه غير صحيح إذ جاء فى الحكم المطعون فيه ما يأتى : « إنه ثابت من أوراق المستشفى ومن الآثار المشاهدة بالملابس أنها كانت أصلاً عبارة عن جرح طعن نافذ للبطن مما يشير بحديثها من الطعن بالطرف المديب لآلة حادة كسكين وبالنسبة لموضعها والآلة المستعملة فى إحداثها تعتبر فى مقتل وأنها كانت خطيرة لنفاذها لتجويف البطن، وأما الشطر الثانى فلا يستلزم من المحكمة رداً صريحاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤٣٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٠

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ — إثبات . سماع الشهود . حجز المحكمة الابتدائية الدعوى للحكم . تقريرها لإعادتها للرافعة لسماع شهود . مرافعة محامى المتهم دون طلب سماع أى شاهد . صدور الحكم على المتهم . عدم طلب المحامى أمام المحكمة الاستئنافية سماع شهود . ليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

ب — نقض توجيه الطعن إلى حكم محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل . الطعن فى هذا الحكم يكون أمام المحكمة الاستئنافية .

ج — نقض . طعن مبنى على دفاع لم يعرض على المحكمة الاستئنافية . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد

قررت بجلسته ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩ فتح باب المرافعة لسماع شهود ثم أجلت الدعوى لتنفيذ القرار السابق ، وبجلسة المرافعة الأخيرة صمم الدفاع عن الطاعنة على طلب تنفيذ قرار المحكمة . ولكن كاتب الجلسة لم يثبت هذا الطلب ، ثم أعاد أمام محكمة الاستئناف طلب سماع شهادة عسكري الدورية الذي كان مرافقاً للطاعنة فلم تجبه إلى طلبه ، وفي هذا إخلال بحقه في الدفاع .

« وحيث إنه بمراجعة محاضر الجلسات الابتدائية والاستئنافية يتضح أن المحكمة الابتدائية بعد أن حجزت القضية للحكم قررت بجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ أعادتها للمرافعة لكي تسمع شهوداً عيبتهم . ثم بجلسته ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أصدرت قراراً مماثلاً ، ثم نظرت الدعوى بجلسته ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وسمعت المدعية بالحق المدني ، ثم ترفع محامي الطاعنة في الموضوع ولم يطلب سماع أي شاهد فلما صدر الحكم بإدانة الطاعنة استأنفت ، وعند نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ترفع كذلك دون أن يطلب سماع أي شاهد . ومتى كان الأمر كذلك ، فإنه لم يقع أي إخلال بحقوق دفاع الطاعنة خصوصاً أن محكمة الاستئناف تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق .

« وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن محكمة أول درجة أخذت بشهادة شاهد لم تسمعه وأنها لم تعن بالرد على دفاعه .

« وحيث إنه لا محل لهذا الوجه لأن حكم محكمة أول درجة لا يطعن عليه أمام محكمة النقض ، وإنما يكون الطعن عليه أمام المحكمة الاستئنافية .

« وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اعتبرها عائدة و طبق المادة

أن حجزت القضية للحكم قررت إعادتها للمرافعة لتسمع شهوداً عيبتهم ، ثم بالجلسة المحددة أصدرت قراراً مماثلاً ثم نظرت الدعوى بجلسته أخرى وسمعت المدعية بالحق المدني وترافع محامي المتهم في الموضوع ولم يطلب سماع أي شاهد ثم لما صدر الحكم بإدانة المتهم استأنفت ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترفع كذلك دون أن يطلب سماع أي شاهد ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع .

٢ — الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى إنما يكون أمام المحكمة الاستئنافية لا أمام محكمة النقض ، وإذن فلا يكون مقبولا أمام محكمة النقض النعى على محكمة الدرجة الأولى أنها أخذت بأقوال شاهد لم تسمعه وأنها لم تعن بالرد على دفاع المتهم .

٣ — إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت على المتهم المادة ٤٩ من قانون العقوبات واعتبرته عائداً ثم أمام المحكمة الاستئنافية لم يتمسك المتهم بأنه ليس عائداً فلا يقبل منه أن ينعى عليها أنها اعتبرته عائداً وطبقت عليه المادة ٤٩ . على أن الطعن بذلك لا مصلحة منه إذا كان الحكم لم يشدد العقوبة على المتهم إعمالاً لتلك المادة .

المحكم

« وحيث إن الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن محكمة أول درجة

العشرة الأيام كاملة لا يلتفت إليها لتقديمها بعد الميعاد .

المحكمة

« حيث إن الطاعن بنى طعنه على عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون ، وإذا كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وقد مكن الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولم يقدم شيئاً ، فيتعين إذن رفض الطعن موضوعاً . أما الأسباب المقدمة من الطاعن لقلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٥٠ فلا يلتفت إليها لأن تقديمها حصل بعد الميعاد . »

(القضية رقم ٤٩٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٢

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

نقض . تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . عدم قبول الطعن شكلاً .

المبدأ القانوني

إذا قرر الطاعن الطعن في الحكم في الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد انقضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولاً شكلاً .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقرر الطاعنان بقلم

٤٩ من قانون العقوبات مع أنها ليست كذلك كما هو ثابت من الشهادة الرسمية المؤرخة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . »

« وحيث إن الطاعنة لم تمسك بما جاء في هذا الوجه أمام محكمة ثاني درجة مع أن المادة ٤٩ مطبقة في الحكم الابتدائي ولذا فليس لها أن تثير ذلك أمام محكمة النقض . ومع هذا فلا مصلحة لها فيه لأن الحكم وإن طبق المادة ٤٩ من قانون العقوبات إلا أنه لم يشدد العقوبة إعمالاً لتلك المادة . »

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢١

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ — نقض . عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المقررة في القانون . أثره .

ب — نقض . أسباب قدمت بعد مهلة العشرة الأيام الكاملة . لا يلتفت إليها .

المبادئ القانونية

١ — إن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المقررة بالقانون لا يكفي وحده لنقضه . فإذا كان الطاعن قد بنى طعنه في الحكم على هذا السبب ثم مكن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم ، فطعنه يكون مرفوضاً .

٢ — أسباب الطعن المقدمة بعد مهلة

المحكمة

« حيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الشارع وقد أجاز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات ، فقد قصد إلى أن يكون الوقف إذا ما ارتأته المحكمة شاملاً للعقوبة الأصلية برمتها ، وإذا ما كان الحكم بالحبس والغرامة معاً ، وجب أن يشمل الإيقاف العقوبة بشطريها . أما والحكم المطعون فيه قد قضى بالحبس والغرامة وأمر بوقف تنفيذ الشطر الأول من العقوبة دون الثاني فإنه يكون قد جانب الصواب .

« وحيث إن القانون قد رخص للمحكمة في المادة ٥٥ من قانون العقوبات عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظاهر من نص المادة سالفة الذكر أن ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لها معاً . لما كان ذلك ، كانت المحكمة قد رأت أن تجعل إيقاف التنفيذ مقصوراً على عقوبة الحبس دون الغرامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ، .

(القضية رقم ٩٧٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

الكتاب الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ولكنهما لم يقدموا أسباباً لطعنهما إلا في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ أي بعد انقضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب للطعن . ولذلك فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

(القضية رقم ٩٧٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٣

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

وقف التنفيذ . عقوبة الحبس والغرامة . جمل
وقف التنفيذ مقصوراً على الحبس دون الغرامة . جائز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد رخصت للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظاهر من نص هذه المادة أن ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لعقوبتي الحبس والغرامة . وإذن فإذا كانت المحكمة قد رأت أن تجعل وقف التنفيذ مقصوراً على عقوبة الحبس دون الغرامة فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

٣٢٤

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠

نقض . وفاة الطاعن بعد تقريره الطعن . القضاء
بأنقض الدعوى العمومية بالنسبة إليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره
الطعن تعين الحكم بأنقض الدعوى العمومية
بالنسبة إليه لو فاته .

المحكمة

د من حيث إن الطاعن الأول توفي كما جاء
بكتاب نيابة الاسكندرية المؤرخ في ٢٧ من
سبتمبر سنة ١٩٥٠ فيتعين لذلك انقضاء الدعوى
بالنسبة لو فاته .

د وحيث إن الطاعن الثاني قد قرر الطعن
بقلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠
ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير
مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٩٩٣ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٢٥

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . تمسك التهم أمام المحكمة
الاستثنائية بأنه كان في حالة دفاع شرعي . تأييد الحكم
الاستثنائي لأسبابه دون إشارة إلى هذا الدفاع . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة
الدرجة الثانية بأنه كان في حالة دفاع شرعي
فانه يكون من المتعين على هذه المحكمة إذا

لم تأخذ بهذا الدفاع أن ترد عليه بما ينفي
قيام تلك الحالة لديه ، أما إذا هي أيدت الحكم
الصادر بإداتته لأسبابه وأغفلت الإشارة
إلى دفاعه فان حكمها يكون قاصراً متعيناً
نقضه .

المحكمة

د حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن
يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام المحكمة
الاستثنائية بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن
نفسه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم
الابتدائي الصادر بإداتته دون أن تشير إلى
دفاعه .

د وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق
أن الطاعن حكم عليه ابتدائياً بالحبس مع الشغل
لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ ، فطعن في
هذا الحكم بطريق الاستئناف ولما نظرت
الدعوى أمام محكمة ثاني درجة سئل عن التهمة
فأنكرها وقال د هو لما ضربني أنا كنت أدافع عن
نفسي واصطلحنا ، والمحكمة الاستئنافية قضت
بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تشير
إلى هذا الدفاع ، ولما كان الحكم الابتدائي خلواً
من التعرض لنسب حالة الدفاع الشرعي التي لم
يثرها الطاعن إلا أمام محكمة ثاني درجة فانه كان
يتعين على تلك المحكمة مادامت لم تأخذ بدفاعه
أن ترد عليه بما ينفي قيام تلك الحالة لديه ، أما
وقد أيدت الحكم الصادر بإداتته مع إغفال
الإشارة إلى دفاعه فان حكمها يكون قاصراً
متعيناً نقضه .

د وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن

لمحكمة النقض به . أما القول بأن الحكم لم يعن بالرد على ما أثاره من دفاع فانه لما كان الدفاع المشار اليه كله متعلقاً بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى وكان هذا النوع من الدفاع ليست المحكمة ملزمة بالرد عليه بل يكفي لذلك الرد الضمني المستفاد من إدانة الطاعن استناداً إلى الأدلة التي أوردها الحكم ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٧

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إثبات . إقامة الادانة على الظن . لا يجوز . شهادة لها أثرها في ثبوت التهمة . إدانة المتهم دون القطع برأى في صحة هذه الشهادة . حكم ميب .

المبدأ القانوني

لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن ، بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين . فاذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأنه لم يحضر الحادث الذي أصيب فيه الجني عليه إذ كان وقتئذ بنقطة البوليس وأشهد على ذلك شاهدا فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع دون أن تقطع برأى في صحة شهادة ذلك الشاهد أو كذبها مع ما لهذه الشهادة من أثر في ثبوت التهمة المسندة إلى المتهم لتعلقها بما إذا كان موجوداً بمكان الحادث وقت وقوعه أو لم يكن — فان حكمها يكون معيباً .

ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ٤٤٠ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك للمستشارين) .

٣٢٦

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

دفاع متعلق بأدلة الثبوت . لا يلزم الرد عليه صراحة .

المبدأ القانوني

ما دام الدفاع متعلقاً بأدلة الثبوت في الدعوى فيكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانة المتهم استناداً إلى الأدلة التي أوردها الحكم وليست المحكمة ملزمة بالرد عليه صراحة .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه تتحصل في أنه أدان الطاعن بناء على أسباب لا تؤدي إلى هذه الإدانة ولم يعن بالرد على ما أثاره الطاعن من دفاع » .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من قيام أركان الجريمة وثبوتها في حق الطاعن فلا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لاشأن

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعي فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالضرب الذي نشأت عنه العامة جاء قاصراً وأقيم على الشك والاحتمال دون الجزم واليقين . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه بأنه لم يحضر الحادث وإنه كان بنقطة البوليس وقت وقوعه وأشهد شيخ البلدة وآخرين واقفوه على ذلك ولكن المحكمة داته من غير أن تجزم بكذب الشهادة بل قالت إنها لا تقطع بصحتها وإنه يحتمل أن تكون قد صدرت منهم مجاملة ، وهذا مما يعيب الاستدلال ويبطل الحكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة تعرض لدفاع الطاعن فقال « إنه ذكر أنه لم يحضر الحادث الذي أصيب فيه المجنى عليه توفيق مصطفى الذي لم يره حيث كان بنقطة فرشوط وأشهد على ذلك عبد الحميد صادق الذي واقفه من أنه أرسله ضمن أشخاص آخرين للنقطة وتمسك الدفاع عنه بجلسة المحاكمة بهذا الدفاع . وترى المحكمة أن هذا الدفاع الذي ذكره المتهم لم يثبت بطريق قاطع ، إذ يحتمل كثيراً أن يكون شاهد النقي قد جامله خصوصاً بعد ما قرر كل من ضابط النقطة والجأويز أنه لا يعرف إن كان المتهم من بين من أرسلوا أو عدمه . ولما كانت الشهادة التي شهد بها الشاهد مؤثرة في ثبوت التهمة المستندة إلى الطاعن لتعلقها بما إذا كان أو لم يكن موجوداً بمكان الحادث وقت وقوعه وكانت المحكمة لم تقطع برأى في صحة هذه الشهادة أو كذبها فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه ، إذ لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . »

(القضية رقم ٤٤٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٨

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

دفاع . طلب تحقيق لم يتقدم به الدفاع . عدم حاجة الدعوى إليه . الطعن في الحكم بعدم تحقيقه . لا محل له .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان المتهم بها ولم تسكن تلك الواقعة حسبما بينها الحكم بحاجة إلى الكشف الطبي الذي ينعي الطاعن على المحكمة عدم إجرائه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم إلى المحكمة بطلب إجراء هذا الكشف ، فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا السبب .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه قد شابه التناقض في أسبابه إذ أنه حاول أن يدعم واقعة هتك العرض الأولى التي أسندها المجنى عليه للطاعن بواقعة هتك عرض تالية في حين أن الواقعة التالية إنما وقعت بتدبير المجنى عليه ورضاه فلا إكراه فيها (ثانياً) بأن الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم لاعتقاب عليها قانوناً ، ذلك لأنه لم يستدل على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن حين وقف خلف المجنى عليه واحتك به ، إذ لم يتم الدليل الكافي على تعمد الطاعن

انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر . حكم . تسببه . الدفع بمضى ثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست عليهما الإدانة . وجوب الرد عليه . إغفاله . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت إدانة المتهم في جريمة الإقراض بفوائد ربوية تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً قد أقيمت على أساس قرضين لم تمض بينهما ثلاث سنوات ، وكان الثابت أن المحكمة الاستئنافية رخصت لمحامي في تقديم مذكرة بدفاعه فتمسك المحامي في المذكرة التي قدمها بأن ذينك القرضين قد مضى بينهما مدة تزيد على الثلاث السنوات ودل على صحة دفاعه هذا بمستندات قدمها ، ومع هذا فإن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الذي لو صبح لترتب عليه عدم قيام الجريمة التي أدانته فيها ، وذلك على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر - فان حكمها يكون قاصراً لعدم رده على هذا الدفاع الجوهري .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في دفاعه الثابت في المذكرة التي قدمها للمحكمة الاستئنافية بناء على طلبها ، بعدم توافر أركان جريمة الإقراض بالفوائد الربوية المستندة إليه وذلك لمضي مدة

مقارفة جريمة هتك العرض (ثالثاً) بأنه كان يجب أن تندب محكمة الجنايات الطبيب الشرعي لتوقع الكشف الطبي على المجنى عليه لبيان ما إذا كان متكرر الاستعمال أم لا حتى تكون أقواله محل تقدير المحكمة على ضوء ما يظهره الكشف . (رابعاً) بأنه ما كان للمحكمة أن تعتمد في الإدانة على أقوال المجنى عليه مع ما اعتورها من شوائب خصوصاً إزاء تراخيه في تبليغ والده بالواقعة المدعاة . »

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين ذان الطاعن بهتك عرض المجنى عليه كرهاً عنه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . وتعرض للركن المعنوي وهو القصد الجنائي فاستدل على قيامه بما يكفي لثبوته في حق الطاعن - فان الجدل على الصورة الواردة في وجه الطعن لا يكون له محل . أما التناقض المشار إليه في وجه الطعن فلا وجود له خلافاً لما يزعم الطاعن . ومتى كان الأمر كذلك وكانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم ليست بحاجة لتوقيع الكشف الطبي المشار إليه في وجه الطعن ، وفضلاً عن ذلك فان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم بطلبه من المحكمة فإن الطعن يكون في غير محله .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ، .

(القضية رقم ٤٤٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٩

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إقراض برياً فاحش . ركن العادة . وجوب عدم

٣٣٠

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . تعقب جميع دفاع المتهم بالرد .
لا يلزم . إقامة الحكم على أسباب مسوعة للادانة .
النمى عليه فيما أورده من ذلك . طعن موضوعى لا شأن
لمحكمة النقض به .

المبدأ القانونى

ليس بواجب على المحكمة أن تتعقب
بالرد جميع ما يقوله المتهم من الدفاع
الموضوعى ، وحسبها أن تثبت عليه التهمة
التي أدانته فيها بأدلة سائغة ، بما مفاده أنها
لم تأخذ بدفاعه . ومتى كان الحكم قد أورد
الأدلة المثبتة للتهمة على المتهم فكل جدل
يثيره فى هذا الصدد لدى محكمة النقض
لا يكون له محل .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تحصل فى أن
الطاعن دفع أمام محكمة ثانى درجة بأن الحكم
الابتدائى فى إحدى جنياته لم يبين على سبيل
الجزم ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه
الرد على هذا الدفاع كما أغفل الرد على دفاعه
من أن الطريق كان مكتظا بالمارة مما اضطر
السائق الى السير فى وسطه ، كما لم يرد على ما أثاره
الدفاع من أن الطاعن لم يكن مسرعا وأن الدفاع
قال بأن قائد السيارة لا يستطيع أن يقف السيارة
إلا على مسافة تساوى طولها ، ولذلك لم يستطع
السائق تفادى الحادث لظهور المجنى عليهما على
مسافة أقل من طول السيارة ، ومع ذلك لم يرد
الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ولم يحققه
مع أنه يتعلق بمسألة فنية .

تزيد على الثلاث سنوات بين القرضين اللذين
أسست إدانته عليهما ، ولكن المحكمة أصدرت
الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى
القاضى بإدانة دون أن تشير الى هذا الدفاع .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكيم
الابتدائى والاستثنائى أن إدانة الطاعن قد
أسست على قرضين أولهما عقد منذ سنتين سابقتين
على محضر التحقيق المؤرخ فى ٧ من سبتمبر سنة
١٩٤٩ والآخر عقد فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩
وأن المحكمة الاستئنافية قررت بناء على طلب
محامى الطاعن حجز القضية للحكم مع التصريح
له بتقديم مذكرة بدفاعه . ويبين من الاطلاع
على الصورة الرسمية لتلك المذكرة المقدمة فى
الطعن أنه تمسك بالدفاع المشار اليه بوجه
الطعن ، كما يبين أنه قدم حافظة مستندات للتدليل
على صحة دفاعه بأن القرض الأول إنما عقد
فى سنة ١٩٤٤ لا فى سنة ١٩٤٧ فيكون قد انقضى
بينه وبين القرض الثانى مدة تزيد على الثلاث
السنوات ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد
الحكم الابتدائى دون أن ترد على هذا الدفاع ،
ولما كان هذا الدفاع جوهرى لأنه لو صح لترتب
عليه عدم قيام أركان الجريمة التى دين بها الطاعن .
وذلك على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من
وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل
من القروض التى تؤسس عليها الجريمة وبين
القرض الآخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ
قضى بإدانة الطاعن دون تنفيذ هذا الدفاع ،
يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة
لبحث باقى أسباب الطعن . »

(القضية رقم ٤٦٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

المحكمة

« حيث إن وجهي الطعن يتحصلان في القول (أولا) بأن المحكمة أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك لأن المدافع عنهم طلب إليها في جلسة المحاكمة أن تعمل تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث وقت وقوعه ، وفي مثل الظروف التي وقع فيها لمعرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أم لا يمكن إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب (ثانيا) إن المحكمة مع رفضها هذا الطلب مع ما له من أهمية في استقصاء الدليل وتعرف مدى تأثيره المستمد من نتيجة التجربة في مصير الدعوى فإنها أقامت الإدانة على شهادة المجني عليها ، وهي شهادة معيبة تضمنت ما يشوبها لعدم الجزم واليقين . وقد عللت المحكمة تشكك أحد الشاهدين بتعليل غير سائغ ولا يتفق مع الوقائع الثابتة في الدعوى التي تؤيد عدم تعرفه هو وزميله على الجانين .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ثم أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها كما تولى الرد على طلب الدفاع الخاص بإجراء التجربة ردا سائغا ، إذ قال إنه لا جدوى منها اكتفاء بالمعينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والعناصر التي تؤدي إلى النتيجة المنشودة . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما يثيره الطاعنون عدا ما تقدم لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير الأدلة في الدعوى وهو ما يستقل به قاضي الموضوع فإن الطعن على هذه الصورة لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، .

(القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

« وحيث إنه ليس بواجب على محكمة الموضوع أن تتعقب بالرد جميع ما يقوله المتهم من الدفاع الموضوعي ، وحسبها أن تقيم الدليل على التهمة بأدلة سائغة مما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه ، ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المثبتة للتهمة على الطاعن مما يتضمن الرد على كافة أوجه دفاعه وكلها موضوعية فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، .

(القضية رقم ٤٦٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣١

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

دفاع . طلب إجراء تجربة لإثبات أمر معين . الرد عليه بالاكتفاء بالتجربة التي أجرتها النيابة لزوال المعالم والعناصر المؤدية إلى النتيجة المبتغاة . رد سائغ .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجري تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث وقت وقوعه وفي مثل الظروف التي وقع فيها لمعرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، فردت المحكمة على ذلك بقولها إنه لا جدوى من إجراء هذه التجربة اكتفاء بالمعينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والعناصر التي تؤدي إلى النتيجة المبتغاة من اجرائها — فهذا يعتبر ردا سائغا .

٣٣٢

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - تقض . لمن يدور على تقدير الأدلة . لا يقبل .
ب - دفاع . عدم طلب التهم ندب الطبيب الشرعى
لمناقشته في سبب الإصابة . لا يجوز له أن ينعى على
المحكمة أنها لم تندبه .

ج - إخفاء أدلة الجريمة . لا فرق بين الأدلة
المادية وغير المادية . متى تتوافر هذه الجريمة ؟ .

د - إعفاء للتهم من العقاب . أسبابه . ليست
المحكمة ملزمة بتقصيها في حكمها ما لم يثبت أنه تمسك
أمامها بقيام سبب من أسباب الإعفاء .

هـ - إثبات . الأخذ بأقوال الشاهد وإطراح قول
آخر له . سواء ما كان في التحقيقات الأولية أم في
جلسة المحاكمة . جوازه .

و - تعد على موظف . المادة ١٣٧ ع لا تشترط
في الإصابة جسامه معينة . النعى على الحكم أنه لم يبين
ما وقع على الموظف من إصابات . لا محل له .

المبادئ القانونية

١ - ما دام الحكم قد بين واقعة الدعوى
وأورد الأدلة التي أقام عليها قضاءه بإدانة
المتهم وكانت هذه الأدلة من شأنها أن
تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما ينعاه المتهم
على الحكم بما هو متعلق بتقدير هذه الأدلة
لا يكون إلا مجادلة موضوعية فيما يستقل به
قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

٢ - ما دام المتهم لم يطلب إلى المحكمة
ندب الطبيب الشرعى لمناقشته في سبب
الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها
لم تستدعه .

٣ - إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات
إذ نصت على أن كل من علم بوقوع جناية

أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد
بوقوعها وأعان الجانى بأى طريقة كانت
على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجانى
المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما
بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو
يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله
على الاعتقاد بذلك يعاقب ، الخ الخ .
ثم أوردت بعد ذلك العقوبات التي رتبها
الشارع جزاء على الصور المختلفة لتلك
الجريمة - إذ نصت على ذلك لم تفرق في
تحدثها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من
مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة . ففى
ثبت في حق المتهم أنه أخفى دليلاً من أدلة
الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصداً من ذلك
إعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء
فقد توافرت أركان الجريمة واستحق
العقاب .

٤ - ليست المحكمة ملزمة بتقصي
أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها
إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك
أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب
فلا يكون له أن ينعى على حكمها بإغفاله
التحدث عن ذلك .

٥ - لا تثريب على المحكمة في أن
تأخذ بأقوال الشاهد وتطرح قولاً آخر له
سواء أكان هذا أو ذاك في التحقيقات
الأولية أو في جلسة المحاكمة .

٦ - إن المادة ١٣٧ من قانون

العقوبات لا تشترط جسامه معينة في الإصابة بل يكفي لتحققها أن يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه أي جرح ، وإذن فالنعي على المحكمة أنها لم تبين في الحكم ما أثبتته الكشف الطبي من إصابات وقعت على المجنى عليه لا محل له .

الممكنة

« حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بجريمة إحداثه العامة بالمجنى عليه الأول وحصر التهمة فيه بالذات مع أن الثابت من التحقيقات وأقوال الشهود والمعاينة أن تجمهرا كبيرا وقع عند حصول التفتيش الذي أجراه الكونستابل المجنى عليه ألقى فيه مقدار كبير من الحجارة من أناس عديدين وقد وقع الحادث ليلا عما تتعذر معه الرؤية وتحديد الممتدى . ويضيف الطاعن في الوجه الثاني من طعنه أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذ قال المدافع عنه إن إصابة المجنى عليه الأول حدثت من الحجارة التي كانت تلقى في الحادث وإن الكشف الطبي الابتدائي اختلف عن تقرير الطبيب الشرعي إذ قال الأول بأن الإصابة نتيجة ضرب بآلة حادة بينما جاء بالثاني أنها رضية ويجوز حدوثها من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض « كناف النورج » . وإزاء هذا الاختلاف وما تمسك به الدفاع عن الطاعن من أنها نتيجة الغذف بالحجارة كان ينبغي على المحكمة أن تستدعي الطبيب الشرعي لمناقشته في ذلك تحقيقا لهذا الدفاع .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قد أورد الأدلة التي أقام

عليها قضاءه بإدانة الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . وإذن فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بصدد سبب الإصابة أو تعذر الرؤية وشيوع التهمة بسبب ذلك لا يكون سوى مجادلة في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يستقل به قاضي الموضوع ، كما أنه لا محل لما يزعمه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع إذ مادام أنه لم يطلب المحكمة تدب الطبيب الشرعي فليس له أن ينعي عليها إغفال ذلك طالما أنها لم تر هي من جانبها ما يدعو إلى الاستعانة بالخبير الفني .

« وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن المقدمين من الثاني والثالث يتحصل في القول بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة — أولا : لأن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات لا تنطبق إذ يجب لتطبيقها أن يكون المتهم قد أخفى الدليل المادي في الدعوى إخفاء تاما بحيث يصبح ولا أثر له ، أما إذا تبين أن الدليل ما يزال قائما ولو جزئيا بصرف النظر عن الشطر الذي أخفى من الأدلة كما هو الحال في هذه الدعوى فلا عقاب . ثانيا : إن الحكم المطعون فيه وقد قضى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين قد جاوز الحد الأقصى الذي يصح القضاء به . ، ذلك لأن واقعة الدعوى إن صححت فإنها تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ١٤٥ من قانون العقوبات . وهي تنص على أنه « وفي الأحوال الأخرى (ومنها واقعة الدعوى المطروحة) تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا » . ثالثا : إن الحكم لم يعرض لصلة الطاعنين بالمتهم المنسوب إليهما أنهما أعاناه على الفرار من وجه القضاء وأخفيا أدلة الجريمة المنسوبة إليه ، وكان يتعين على المحكمة أن تستظهر هذه

الصلة لأن المادة سالفة الذكر تنص على حالات إعفاء من العقوبة بسبب القربى أو الزوجية .

وحيث إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ونصها الآتي : كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بايواء الجاني المذكور وإما باخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية : ، ثم أوردت المادة بعد ذلك العقوبات التي رتبها الشارع على الصور المختلفة لتلك الجريمة ، هذه المادة حين تحدثت عن أدلة الجريمة لم تفرق بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة ، فتمت في حق المتهم - وهو ما أثبتته المحكمة - أنه أخفى دليلاً ما من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها وقصد من وراء ذلك إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب . أما ما يثيره الطاعنان بصدد تجاوز الحكم المطعون فيه الحد الأقصى المقرر للعقوبة فردود بأن الطاعنين قد أدينا عن جرائم ثلاث وقد وقعت المحكمة عليهما العقوبة الأشد لتلك الجرائم وهي المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات تطبيقاً للمادة ٣٢ من ذلك القانون . أما ما أشار إليه الطاعنان من عدم تحدث الحكم عن الصلة بينهما وبين المتهم الأصلي لتقصي ما عسى أن يكون هناك من تفرقة من حالات الإعفاء التي نصت عليها المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، فردود بأن المحكمة لا تلزم بتقصي أسباب الإعفاء في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، ومادام أن الطاعنين لم يدفعا أمام المحكمة الموضوع بقيام سبب من تلك الأسباب

فليس لها أن ينص على حكمها لإغفاله التحدث عن ذلك .

وحيث إن الوجه الآخر من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم أخطأ حين دان الطاعنين بتهمة الاعتداء على المخبر يوسف إبراهيم مع أنه إذ سئل أمام المحكمة لم ينسب إليهما أي اعتداء ، ولم يبين الحكم أيضاً فحوى الكشف الطبي وما أثبتته من إصابات حدثت بالمجنى عليه المذكور حتى يعرف منه نوع هذه الإصابات . كذلك أخطأ في ادانتها بالاعتداء على الكونستابل بمقاومته أثناء ضبطه المخدر في حين أن المستفاد من أقواله بجملة المحاكمة أن مقاومة ما لم تحصل منهما وأنهما كانا بداخل المنزل بينما كانت الجموع الحاشدة بخارجه تلقى عليهم الحجارة .

وحيث إن هذا الوجه مردود أيضاً بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة التعدي المصحوب بالضرب التي دان بها الطاعنين وأورد الأدلة على ثبوتها في حقهما، ولذا لا تقبل إثارة الجدل في تقدير هذه الأدلة أمام محكمة النقض ، ولا تريب على المحكمة في أن تأخذ بأقوال الشاهد وأن تطرح قولاً آخر له سواء أكان هذا أو ذاك في التحقيقات الأولية أو في جلسة المحاكمة ، أما ما يثيره الطاعنان من عدم إيراد فحوى الكشف الطبي لتعرف نوع الإصابات فلا وجه له ، لأن المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينة حتى يستعان في إثباتها بالكشف الطبي بل يكفي لتحقيقها أن يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه أي جرح وهو ما قال الحكم بأنه ثابت من شهادة الشهود والكشف الطبي .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤٧١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٣

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . حكم ابتدائي بالبراءة . حكم استثنائي بالادانة . أدلة الثبوت التي أوردتها تتضمن الرد على أدلة البراءة .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الاستثنائي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل المتهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها — فهذا يكفي للرد على أدلة البراءة التي أوردتها الحكم الابتدائي .

المحكمة

« حيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب البراءة التي ذكرها الحكم الابتدائي وهذا منه قصور يعيبه . يضاف إلى ذلك استناده إلى ما لا أصل له في الأوراق .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع جريمة إحراز المخدر من الطاعن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى خلافاً لما يدعيه الطاعن ويدعمه بتخريج غير صحيح — على ما بين من الاطلاع على محضر الجلسة والحكم — ومتى كان ذلك فإن الرد على أدلة البراءة التي أوردتها الحكم الابتدائي يكون مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم المطعون فيه والتي استند إليها في الإدانة . وإذن فإن الجدل

على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولاً . « وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ، .

(القضية رقم ٤٧٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٤

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . حكم صادر في معارضة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون إيراد أسباب كافية لإثبات التهمة أو يستند إلى أسباب الحكم الغيابي . تأييده استثنائياً لأسبابه . حكم غير مسبب .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وكان ذلك الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لإقامته وإثبات التهمة التي دان الطاعن بها أو يستند إلى أسباب ذلك الحكم الغيابي ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر الأسباب متعبناً نقضه .

المحكمة

« حيث إن عما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته كشارك في تهمة تبديد أشياء محجوز عليها قد أسس ذلك على مجرد كونه مالكا للسيارتين المحجوزتين ولا يمكن أن يكون الحارس قد بددهما دون علمه خصوصاً أنه مجرد تابع لديه وأن هذا الذي استند إليه الحكم لا يؤدي إلى ثبوت واقعة الاشتراك في حقه ، ويضيف إلى هذا أن المحكمة

المحكمة أن تعني عناية خاصة في الحكم بإدانة متهم في هذه الجناية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره . ولا يكفي في ذلك أن يقول الحكم إن المتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحاً نارياً ، فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليه .

٢ - إذا كان مما أدين فيه هذا الطاعن الذي نقض الحكم بالنسبة إليه أنه شرع في قتل شخص آخر كان متهما بالشروع في قتل شخص ثالث وكان هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطعن في الحكم الصادر عليه ولكن لم يقدم أسباباً لطعنه ، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يقتضي تحقيقاً لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة إلى هذا الطاعن الثاني نظراً لوحدة الواقعة والارتباط القائم بين موقف الطاعنين .

المحكمة

و حيث إن وجه الطعن المقدم من هذا الطاعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه وقد دانه بجريمة القتل العمد جاء قاصراً إذ لم يقدّم الدليل على توافر نية القتل لديه .

و حيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على بيان واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الأفعال المادية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن ثم قال بعد ذلك إنه يتضح جلياً مما تقدم أن تهمة قتل سكيته أحمد عبد الله عمداً ثابتة على المتهم الأول من أقوالها أمام العمد والنيابة . فقد شهدت بأن المتهم الأول

لم تحقق دفاعه القائم على عدم ملكيته للسيارتين . و حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ، ولما كان ذلك الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لإقامته وإثبات التهمة التي دان الطاعن بها أو يستند إلى أسباب ذلك الحكم الغيابي - فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين لذلك نقضه .

و حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٩٧ سنة ٢٠ ق بالمهنة السابقة) .

٣٣٥

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - قتل . نية القتل . وجوب استظهارها وإيراد الأدلة على توافرها . الاستدلال على نية القتل بمجرد القول بأن المتهم استعمل سلاحاً . لا يكفي .

ب - نقض . وحدة الواقعة وقيام الارتباط . نقض الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً .

المبادئ القانونية

١ - إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو انتواء الجاني عند مفارقتها جرمه قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام ، كان على

٣٣٦

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إثبات . سماع الشهود . عدم تمسك بحامي التهم
بسماع شهود غير من سمعهم المحكمة ومرافقة على
أساس التحقيقات الابتدائية والتحقيق الذي أجرته .
فيه على محكمة الدرجة الثانية أنها لم تسمع شهوداً .
لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان بحامي الطاعن لم يتمسك أمام
محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود غير من
سمعهم بل دافع عن موضوع الدعوى على
أساس التحقيقات الابتدائية وما أجرته
المحكمة من تحقيق شفوي بالجلسة ، فلا يجوز
له أن ينهى على محكمة الدرجة الثانية أنها لم
تجبه إلى طلب سماع الشهود ، فإن هذه المحكمة
غير ملزمة في الأصل بسماع شهود ما لم تراه
ضرورة لذلك .

المحكمة

و حيث إن حصل هذا الطعن هو أن
الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل
الخطأ قد استند إلى أقوال الشهود في حين أن
مؤدى هذه الأقوال ينفي التهمة عن الطاعن
ويفيد أن الحادث إنما كان وليد خطأ مرافق
المجنى عليها بمحاولته إنزالها من الترام بعد تحركه ،
الامر الذي نتج عنه سقوطها منه واشتباك
أثوابها بعجلاته وارتطام جسمها بالأرض أثناء
جذبه إياها في سيره ثم حصول الإصابات التي
نشأت عنها وفاتها . هذا إلى أن محكمة أول
درجة لم تسمع من هؤلاء الشهود إلا واحداً ،
وهي مع ذلك لم تستوضحه واقعة الدعوى

هو الذي أطلق عليها العيار الناري قرب باب
منزلها فأصابها وقد تأيدت أقوالها بما هو ثابت
بالتقرير الطبي الشرعي من أن منشأ الإصابة
عيار ناري أطلق عليها من الأمام ، وأن تهمة
الشروع في قتل المتهم الثاني عمداً ثابتة بما قرره
هذا الأخير من أن الطاعن الأول هو الذي
أطلق عليه العيار الناري فأصابه في يده وأطلق
عليه عياراً نارياً آخر من فجوة تحت الباب
فأصابه في قدمه إلخ ، ولما كانت جريمة القتل
العمد تتميز عن باقي جرائم التعدي على النفس
بعنصر خاص هو اتواء الجاني عند مقارفته
جرمه قتل المجنى عليه وإزهاق روحه وكان
هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد
الجنائي العام ، وجب على المحكمة أن تعنى عناية
خاصة في الحكم بادانة متهم في هذه الجريمة
بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة المثبتة
لتوافره . ولا يغني عن ذلك ما قاله الحكم من
أن الطاعن قد استعمل في اعتدائه سلاحاً نارياً
فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه
كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليهما ،
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل
إغفالاً تاماً التحدث عن نية القتل وبيان توافرها
لدى الطاعن وقت مقارفته للأفعال التي دانه بها
بالأدلة المؤدية إلى ذلك — فإنه يكون قاصراً
مستوجباً نقضه .

و حيث إنه وإن كان الطاعن الثاني لم يقدم
أسباباً لطعنه إلا أنه نظراً لوحدة الواقعة
والارتباط القائم بين موقف الطاعنين ترى
المحكمة لحسن سير العدالة أن يكون نقض الحكم
بالنسبة للطاعنين كليهما .

(القضية رقم ١٠٤١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

ولا وجه خطأ الطاعن . وقد تمسك بحاميته أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ، وطلب إليها إعادة سماع أقوال الشهود وبخاصة أقوال شاهد الرؤية الذي سمعته محكمة الدرجة الأولى ، كما تمسك بأن المستفاد من تقرير الطبيب الشرعي هو أن إصابات المجنى عليها لم تحصل من مرور عجلات الترام عليها ، ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم تكن بتحقيقه ، واقتصرت في أسبابها على القول بأن الترام قد تحرك للسير أثناء نزول المجنى عليها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها من خطأ وسببية بين هذا الخطأ ووقوع المجنى عليها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي لها أصلها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى مذكرة دفاع الطاعن المرفقة بملف الدعوى الذي قررت المحكمة ضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن حمى الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود آخرين بل إنه دافع في موضوع الدعوى على أساس التحقيقات الابتدائية وما أجرته المحكمة من تحقيق شفوي بالجلسة ، وكانت محكمة الدرجة الثانية غير ملزمة أصلاً بسماع شهود إلا إذا رأت هي ضرورة لذلك ، لما كان كل ذلك فان ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل ، ولا يعدو في واقعه أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها مما تتمتع إثارته أمام محكمة النقض ، وتعين من أجل

ذلك رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٣٧

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة خلط دقيق قمح بدقيق ذرة . تديجتا تحليل العينتين اللتين أخذتا . عدم الاختلاف في صدد الخلط . اختلافهما في بيان درجة الحموضة . لا يؤثر في سلامة الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كانت التهمة التي أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قمح بدقيق ذرة وكان الثابت في الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجتي تحليل العينتين اللتين أخذتا من المخلوط في صدد حصول الخلط، فلا يؤثر في صحة الحكم بالإدانة أن يكون بين نتيجتي تحليل العينتين اختلاف في درجة الحموضة .

الحكم

د حيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية ضم قضية حكم فيها بالبراءة لأن ظروف تلك القضية تتفق كل الاتفاق مع ظروف التهمة الحالية ، كما أنه طلب إليها سماع أقوال كبير المفتشين بوزارة التموين ، ولكنها لم تجبه إلى طلبه ، ولم تكن بالرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون عليه قد عني بالرد على هذين الطلبين فقال : « وحيث إن

المتهم دفع التهمة أمام هذه المحكمة بأنه ليست له مصلحة في إضافة دقيق الذرة على دقيق القمح لأن ثمنهما واحد كما شهد بذلك كبير مفتشى المطاحن في قضية نمائلة رقم ١٢ سنة ١٩٤٩ جنح مستعجلة الزيتون وقدم الحكم الصادر فيها ، وقد جاء به أن شاهد الإثبات قرر بأن سعر الذرة يوازي سعر القمح ، وطلب الدفاع ضم هذه القضية إن لم تقتنع المحكمة بهذا الحكم ، ولكن يرد على ذلك بأنه إذا فرض جدلاً بأن سعر دقيق الذرة يوازي سعر دقيق القمح فان هذا لا يعنى المتهم من المسؤولية الجنائية إذا ما خلط دقيق القمح الصافي بدقيق الذرة ، لأن المشرع إنما يقصد حماية مصلحة عامة هي مصلحة المستهلكين الذين يستعملون دقيق القمح الصافي في بعض الأغراض ، ومن ثم فلا ترى المحكمة محلاً لضم القضية سالفة الذكر . وحيث إن الدفاع طلب بجلسة اليوم أيضاً مناقشة كبير مفتشى المطاحن فيما جاء بمحضر فض مظروف العينة الثانية من أن العينة اتخذت يوم ١٦ من إبريل سنة ١٩٤٩ مع أنها أخذت يوم ١٧ منه وفيما ورد بنتيجة تحليلها من أن درجة الحموضة وجدت ٨ ، ٥ وهي تزيد عن درجة الحموضة في نتيجة تحليل العينة الأولى حيث كانت ٣ فقط ولكن المحكمة لا تعير هذا الدفاع التفاتاً ولا ترى موجباً لمناقشة كبير مفتشى المطاحن في ذلك ، لأن من الواضح أن الخطأ في تاريخ أخذ العينة إنما هو خطأ مادي يمتد بدليل أنه قد أثبت على هامش نتيجة التحليل عن العينة الثانية وعلى الإفادة المرسلة إلى النيابة التاريخ الصحيح لضبط العينة وهو ١٧ من إبريل سنة ١٩٤٩ . أما زيادة درجة الحموضة فيرجع إلى مضي أكثر من ثلاثة أشهر على تحليل العينة الثانية مما ينتج عنه ارتفاع درجة الحموضة حتماً

ولا يمكن أن يشكك في نتيجة التحليل لا سيما وقد اتفقت النتيجة في أن الدقيق مخلوط بإضافة ١٠ ٪ من دقيق الذرة .

ولما كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذين الوجهين .

« وحيث إن الوجه الثالث والآخر يحصل في أن تحليل العينتين جاء مختلفاً ، وما كان للمحكمة أن ترجع هذا الخلاف إلى مضي المدة بين التحليلين ، وهي مسألة فنية لا يقطع فيها إلاخير .

« وحيث إن الاختلاف الذي يشير إليه الطاعن في هذا الوجه إنما يتعلق بدرجة الحموضة في الدقيق . ولما كانت التهمة التي دين بها تقوم على أنه قد خلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، وكان الثابت في الحكم أن لا اختلاف بين نتيجة التحليلين في هذا الشأن ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢٠٠٢ بالهيئة السابقة) .

٣٣٨

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - قض . بيان الحكم واقعة الدعوى والأسانيد التي استخلصها منها . مجادلة النيابة إياه في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات . لا يصح .

ب - حكم . تسييه . بيان الحكم واقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون عليها . قوله إنه مع مسابرة النيابة لا تكون تمة جريمة وإرادته أسباباً صحيحة لذلك . لا تناقض .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأسانيد التي استخلصها منها استخلاصاً سائفاً فلا يكون النيابة بعد أن تجادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات .

٢ — إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي ثبتت لديها وطبقت حكم القانون عليها قد قالت إنه بفرض مسaire النيابة فيما تذهب اليه من تصوير للواقعة فانه لا تكون هناك جريمة لأسباب يبينها صحيحة قانوناً . فان ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعوى كما تقول الطاعة تحصل في أن المطعون ضده اتفق مع آخرين على سرقة ماسورة كانت موضوعة على مرسى الشركة المجنى عليها وإلقائها في البحر على أن يستخرجها المطعون ضده بعدئذ ويدعى أنه عثر عليها ولا يعرف مالکها ، فلما تم ذلك تنبه عمال المجنى عليها للأمر ، فبادر المطعون ضده بتسليمها لهم . ثم تقول النيابة إن محكمة الجنايات قضت بالحكم المطعون فيه ببراءة المتهم بعد أن استعرضت وقائع الدعوى واستندت في حكمها إلى أسباب ثلاثة لاتربطها صلة ، ذلك بأنها بينا قالت مرة إن ماصدر عن المتهم لايعدر الأعمال التحضيرية ، إذ بها تقول مرة ثانية إنه قد عثر على شيء ضائع ، ولم تمض على ذلك المدة القانونية ، ثم تقول أخيراً إن المتهم كان حسن النية إذ عثر على شيء . اعتقده من المتروكات وإن الواقع يؤيده في ذلك .

وهذا على ما تقول الطاعة بعد خلطاً في التدليل ، وعدم استقرار من محكمة الموضوع على تكييف الدعوى ، واستناداً إلى أسباب متنافرة لا تركز على أساس من القانون ولا تمشي مع وقائع الدعوى .

وحيث إن ما تقول الطاعة غير سديد ، إذ أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد الأسانيد التي استخلصها منها استخلاصاً سائفاً ، فلا يكون النيابة بعد أن تجادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات . هذا من جهة ، وأما من الجهة الأخرى ، فإن الحكم المطعون فيه لا يشوبه شيء من التناقض ، ولا الخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن المحكمة طبقت حكم القانون على الواقعة التي ثبتت لديها ، وبعدئذ قالت إنه بفرض مسaire النيابة فيما تذهب اليه من تصوير لها ، فانه لا تكون هناك جريمة للأسباب التي يبينها ، وهي أسباب صحيحة قانوناً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ١٠١٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٩

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . وجه دفاع تقدم به التهم إلى المحكمة الاستئنافية . أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي لأنها لم تجد في هذا الدفاع ما يغير رأيها . يصح .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي أدان الطاعن فيها (وهي تبديد زراعة قصب محجوزة) واستخلص

المحجوز فلم يقدمه المتهم ، فبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحضر التبديد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ، ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، وفي أخذ المحكمة الاستئنافية بذلك ما يغني عن الرد على دفاع المتهم الموضوعي الذي لم تر المحكمة أنه يغير عقيدتها في إدانته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠١٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٠

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

نقض . أسباب الطعن . وجوب تقديمها لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض .

المبدأ القانوني

يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانوناً وإلا فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

المحكمة

من حيث إن الطاعن قرر بطعنه في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولكنه لم يقدم أسباب طعنه لهذا القلم ولا لمحكمة النقض بل قدمها لقلم كتاب محكمة ديروط ، فأرسله هذا إلى محكمة أسيوط فوصل إليها بعد فوات الميعاد ، ولما كان يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المعين للبيع إلى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم فبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحضر التبديد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، ثم دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر ولم يكن في وسعه أن يتركه في الأرض ليوم البيع لأن موسم العصور يكون قد انتهى عما ينتهي معه القصد الجنائي ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فذلك لا يعيب حكمها ، إذ أن في أخذها بأسباب الحكم الابتدائي ما يغني عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر أنه يغير عقيدتها في إدانة المتهم .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أنه دفع أمام محكمة ثاني درجة بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر لأنها هي الطريق الوحيد لهذه الزراعة ، ولم يكن في وسعه أن يترك القصب في الأرض ليوم البيع لأن موسم العصور يكون قد انتهى ، وأنه لذلك يكون القصد الجنائي غير متوافر . فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين توافر أركان الجريمة التي دان بها الطاعن واستخلص ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المعين للبيع إلى محل القصب

أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانوناً — فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .
(القضية رقم ١٠١٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤١

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

دفاع . طلب عمل معاينة لتحقيق دفاع جوهرى في حادث قتل خطأ . تأييد الحكم الابتدائى بالادانة دون رد على هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

إذا كان المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية — بتفى الخطأ المسند اليه — بدفاع موضوعى جوهرى وطلب إلى محكمة الدرجة الثانية إجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، فأدانت هذه المحكمة مؤيدة الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها دون أن تشير إلى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائى قد أسس الادانة على أسباب ليس فيها ما يصلح رداً على ذلك الدفاع ولا على طلب المعاينة الذى تمسك به المتهم — فتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع .

المحكمة

د حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع ، ذلك أنه أسس دفاعه على نفي الخطأ من جانبه ، وأنه لم يتحرك بالقطار وهو يجرى مناورة إلا بناء على إشارة أعطيت له بالمسير ، وكان يطلق الصفارة باستمرار ، وأن مكان الحادث به

بعض الانحدار مما تسبب عنه اندفاع إحدى العربات وإصابة المجنى عليه الذى كان يركب حماراً ويجتاز به مكاناً غير مسموح للجمهور بالمرور فيه ، وطلب إلى محكمة ثانى درجة إجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى ذلك ولم ترد على هذا الطلب .

د حيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة ثانى درجة أن الطاعن طلب إليها الانتقال لمعاينة مكان الحادث تحقيقاً لدفاعه المشار اليه بوجه الطعن والذى تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة، مع أنه دفاع جوهرى ، إلا أن المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها دون أن تشير إلى هذا الطلب . ولما كان الحكم الغيابى الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الصادر فى المعارضة قد أسس إدانة الطاعن على ثبوت وقوع الخطأ فى قوله : د بما أنه تبين مما تقدم أن الخطأ واضح من جانب المتهم لأنه كان من الواجب عليه أن يتحرز فى قيادة القاطرة وألا يدفع بها العربات دفعاً أعمى يدل على الرعونة وعموم التحرز وأن ينبه المجنى عليه بالصفارة حتى يتفادى الاصطدام، وكان هذا الذى قاله الحكم ليس فيه رد على دفاع الطاعن ولا على طلب المعاينة الذى أبداه أمام محكمة أول درجة فى المعارضة وأمام محكمة ثانى درجة ، وتمسك به ، فإن المحكمة إذ قضت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن تحقق دفاع الطاعن أو ترد عليه تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

د حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ١٠٢١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٢

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ — ارتباط . تقديره موضوعي . اعتبار المحكمة إحدى الجرائم الواقعة من التهم منفصلة عن الجرائم الأخرى على أساس أنها لم ترتكب لذات الغرض ولم تنشأ عن ذات العمل . لا سبيل لمحكمة النقض عليها .

ب — وقف التنفيذ . تعلقه بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة من سلطة محكمة الموضوع وليس عليها أن تبين أسباباً له . النعي على الحكم أنه أغفل طلب وقف التنفيذ . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير قيام الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أمر متعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير تعقيب عليها في ذلك مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون . فاذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة التدخل في وظيفة من الوظائف العمومية والشروع في الحصول بالتهديد من المجنى عليه على مبلغ من المال وأوقع عليه عقوبة واحدة عنهما ، كما دانه في جنحة ضرب المجنى عليه وعاقبه من أجلها قاتلاً في ذلك إن تهمة الضرب منفصلة عن تينك التهمتين إذ المتهم لم يرتكب هذه الجرائم لغرض واحد كما أنها لم تنشأ عن عمل واحد ، فهذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ولا سبيل لمحكمة النقض عليه .

٢ — إن وقف تنفيذ العقوبة أمر متعلق بتقديرها ، وهذا التقدير في الحدود المقررة

قانوناً للجريمة من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت على المتهم العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، واذن فالنعي على الحكم أنه أغفل طلب وقف التنفيذ ولم يرد عليه لا يكون له محل .

الحكم

د حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة التدخل في وظيفة عمومية واعتبر من أركان هذه التهمة قيام الطاعن بعمل إجباري هو القبض على المجنى عليه وتفتيشه ومحاولة اقتياده إلى مركز البوليس ، عاد لجعل هذا الركن موضوعاً لتهمة الشروع في الحصول بالتهديد منه على مبلغ من النقود، هذا على حين أنه ثبت بحكم محكمة الدرجة الأولى أن الطاعن لم يطلب من المجنى عليه نقوداً .

د وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما يتعلق بالتهمتين المشار إليهما بوجه الطعن ، وأورد الأدلة على ثبوتها فقال : د وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة المجنى عليه وأخيه وحسن حسين ليمون وحامد رضوان السالفي الذكر فهو قد تدخل في وظيفة عمومية بادعائه أنه من رجال المباحث من غير أن تكون له وظيفة رسمية فيها وقام بعمل من مقتضى تلك الوظيفة بأن قبض على المجنى عليه حسين أحمد عبد العال وقتشه وأراد اقتياده للبندر . والعمل الذي تطلبه محكمة النقض بالإضافة إلى اتخاذ الصفة المجردة ظاهر من القبض على المجنى عليه وتفتيشه وطلب اقتياده للبندر . والتهمة الثالثة ثابتة أيضاً قبله من أقوال المجنى عليه ، إذ أن المتهم بعد أن قشده وهدده

ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير تعقيب عليها في ذلك مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون ، وكان ما قاله الحكم فيما تقدم من شأنه أن يؤدي الى ما انتهى اليه ، فان هذا الوجه يكون بدوره لا محل له .

« وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن محامى الطاعن قد تمسك في الجلسة بطلب وقف تنفيذ العقوبة لعدم وجود سوابق للتهمة ، ولأنه رب أسرة وموظف وقد أغفل الحكم هذا الطلب ولم يرد عليه ، وأنه على الرغم من أن شهادة رجل البوليس قد جرحها الطاعن فقد قال الحكم إن شهادة الشهود لم تلق ترحيحاً .

« وحيث إنه لما كان وقف تنفيذ العقوبة أمراً متعلقاً بتقديرها ، وكان هذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً للجريمة التي ثبتت على المتهم — من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته — لما كان ذلك ، وكان محضر الجلسة الاستئنافية لا يبين منه أن الطاعن قد جرح شهادة رجل البوليس الذي يشير اليه بوجه الطعن ، فان هذا الوجه لا يكون له ما يبرره .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعيناً رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٣

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

حكم . لسييه . قتل عمد . إثبات الحكمة أن وفاة الجنى عليه نشأت من عيار أطلقه واحد من المتهمين . إدانة المتهمين جميعاً في القتل العمد مع سبق الإصرار . في المحكمة عن المتهمين طرف التردد .

من عاقبة اقتياده للبندر طلب اليه صراحة تقديم مبلغ من المال بعبارة لا تجعل مجالا لتأويلها بمعنى آخر ، فقول المتهم « يا لله اخلص » عقب تفتيشه والتحذير من عقوبة حمل العصا لو حرر للجنى عليه محضر بشأنها لا تعنى إلا طلب مبلغ من المال ، وكل الاجراءات السابقة على طلب المبلغ هي تهديد للوصول لذلك الغرض ، لما كان ذلك وكان هذا الذي قاله الحكم توافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة التدخل في الوظيفة العمومية والشروع في الحصول بالتهديد على نقود ، اللتين دان الطاعن بهما ، وكانت الأدلة التي ذكرها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من طعنه يكون على غير أساس .

« وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن كذلك بمحنة الضرب الذي كان موضوع التهمة الرابعة قد قال بانفصالها عن التهمتين السابقتين وأوقع عليه من أجلها عقوبة مستقلة مع أن الأفعال التي قام بها الطاعن على فرض صحتها هي كل مترابط جمعها وحدة الغرض وهي التدخل في الوظيفة الرسمية مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى هذه التهمة .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قال بصدد ما يثيره الطاعن في هذا الوجه .
« وحيث إن التهمة الرابعة منفصلة عن التهمة الأولى فهما لا تنشآن عن عمل واحد ولم يرتكبهما المتهم بغرض واحد فلا محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لهما فيتعين عقاب المتهم عن التهمة الرابعة بنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، وكان تقدير الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ متعلقاً بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب

يعلمون بطلاناً سابقاً بخط سير المجنى عليه عند خروجه من منزله والعودة إليه ، وأنهم إنما قابله من طريق الصدفة - عادت وقالت بثبوت سبق الاصرار لديهم ، وأوردت أسباباً لا تؤدي إلى ذلك ولا تستقيم مع ما ذكرته عن نفي التردد ولا ما جاء بباقي الأسباب التي يستفاد منها أنهم حين أوجدتهم الصدف منفردين مع المجنى عليه تجددت في نفوسهم الضغينة التي يحملونها نحوه فدفعتهم إلى انتهاز الفرصة للاعتداء عليه . ويقول الطاعنون إن هذه الصورة لا يمكن أن يوصف معها القتل بأنه وقع بتدبير سابق ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما وقع من الطاعنين الثاني والثالث ضرباً بعضاً أحدث إصابات سطحية كانت نسبة قصد القتل إليهما لمجرد استعمال الأول لسلاحه الناري غير مستساعة ، إذ ما دام الحادث لم يقع نتيجة اتفاق بينهم ، فلا يسأل كل منهم إلا عن الفعل الذي صدر منه ، ويكون الحكم إذ جري على غير ذلك مخطئاً متعيناً نقضه .

« وحيث إن الطاعنين أحيلوا إلى محكمة جنابات أسيوط لمحاكمتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، فدانتهم المحكمة جميعاً بالقتل العمد مع سبق الاصرار ، ونفت عنهم التردد ، وبعد أن بينت واقعة المدعى وتحدثت عن ثبوت نية القتل لديهم جميعاً قالت : « وحيث إن ظرف سبق الاصرار مستفاد مما ثبت من التحقيقات من أن المتهمين وهم من عائلة واحدة - فالأول ابن عم الثاني والثالث - حققوا على المجنى عليه اعتداءه على أخى للمتهم الأول بالضرب الذي أحدث به عاهة برأسه قبل الحادث بحوالى سنة فبيتوا بذلك النية على الأخذ بثأرهم منه وأعدوا لذلك بالعدة لهذا الانتقام فحمل أولهم بندقية مشيخنة بمشوة

التعارض بين بعض ما قالته في صدد ثبوت سبق الاصرار وبعض ما قالته في نفي التردد . قصوري يان ثبوت سبق الاصرار وفي ثبوت ما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن وفاة المجنى عليه إنما نشأت من عيار ناري أطلقه عليه واحد من المتهمين فقط ، ومع ذلك أدانت المتهمين جميعاً في القتل العمد مع سبق الاصرار ، بانية قولها بثبوت سبق الاصرار على ما كان منهم من تدبير سابق وإعدادهم العدة بالتسلح لتنفيذ الجريمة في المجنى عليه انتقاماً منه بسبب اعتدائه على أحد أقاربهم من سنة سابقة في حين أنها في صدد نفي ظرف التردد قد قالت إن الذي ثبت لها هو أن مقابلة المتهمين المجنى عليه إنما كانت من طريق الصدفة فانها لو عليه ضرباً للضغينة السابق ذكرها ، فإن ما قالته في صدد ثبوت سبق الاصرار فضلاً عن أنه يتعذر التوفيق بين بعضه وبين بعض ما قالته في صدد نفي ظرف التردد قاصر في التدليل على ثبوت سبق الاصرار وما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل العمد .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً ومشوباً بالتناقض والاضطراب . ذلك لأن المحكمة وقد نفت توفر التردد بناء على أنه لم يثبت أنهم كانوا

الحكم من أن وفاة المجنى عليه إنما نشأت عن عيار ناري أطلقه عليه واحد منهم فقط — لما كان ذلك كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

• وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٤

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

قض . طعن مبنى على جدل موضوعي . لا يقبل . مثال في دعوى تزوير .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدان المتهم الطاعن بالاشتراك في تزوير مع متهم آخر ، وذلك بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة واستخلص من جميع عناصر التحقيق الشاملة لأقوال المجنى عليه وأوراق الدعوى ما اطمأنت إليه المحكمة في ثبوت الواقعة بظروفها على الطاعن ، وكان مما قاله في ذلك أن الطاعن رغبة منه في عدم سداد الأجرة المستحقة عليه مقابل سكنه الذي استأجره من المجنى عليه سخر المتهم الآخر في اتخاذ اجراءات لمنع المجنى عليه من الوصول إلى حقه فوقع الحجز تحت يده ورفع دعوى لم يقيد بها ثم عاد ورفع دعوى أخرى وحجز فيها تحت يده وفاء لمبلغ بموجب سند لم يوقع عليه

برصاص من ذات السرعة العالية وحمل كل من الثاني والثالث عصا غليظة فلما قابلوه في ليلة الحادث انفردوا به وانهاك الثاني والثالث عليه ضرباً بالعصى التي كانا يحملانها على رأسه فسقط على ظهره أرضاً فأطلق المتهم الأول عليه من البندقية المذكورة التي كان يحملها طلقين أصاب أحدهما جليبا به وخرج من الكم دون أن يصيبه ثم أصاب الثاني بطنه بالاصابة القاتلة الموصوفة بالكشف الطبي . أما ظرف التردد وهو الذي أضافته النيابة في وصف التهمة فلم يثبت من التحقيق أن المتهمين كانوا يعلنون بخط سير المجنى عليه عند خروجه من منزله للبحث عن يؤجره والعودة إليه علماً سابقاً ثم ترصدوا له في طريقه فلما مر عليهم فاجأوه بالاعتداء . والثابت أنهم إنما قابلوه من طريق الصدقة حال عودته إلى منزله وكانوا مسلحين على الوجه السابق وحاقدين عليه للضغينة السابق ذكرها ومبئين النية على الاقتصار منه فلما قابلوه انهاكوا عليه ضرباً على الصورة السابق ذكرها تشفياً وانتقاماً . . ولما كانت الأسباب التي ساقتها المحكمة أولاً للاستدلال على ثبوت سبق الاضرار لدى الطاعنين من تدبير سابق وإعداد العدة بالتسلح لتنفيذ الجريمة في المجنى عليه انتقاماً منه بسبب اعتدائه على أحد أقاربهم من سنة سابقة ، وثانياً — للاستدلال على نفي التردد من أن الذي ثبت لها هو أن مقابلتهم للمجنى عليه إنما كانت من طريق الصدقة . . . فانهاكوا عليه ضرباً للضغينة السابق ذكرها — لما كانت تلك الأسباب يتعذر التوفيق بين بعضها والبعض الآخر ، وهي في ذات الوقت قاصرة في التدليل في منطق سائغ على ما رتبته المحكمة عليها من ثبوت سبق الاضرار ومن مساءلة الطاعنين جميعاً عن القتل العمد مع ما أثبتته

بذاته لأن تقام عليه إدانة ، ذلك أن الطاعن كان يودع ما عليه خزانة المحكمة تنفيذاً لمقتضى الحجز ، وأن المتهم الآخر المقول بأن الطاعن حرصه واتفق معه له هو مصلحة ذاتية في تزوير السند ، لأنه يتضمن مديونية المجنى عليه له في مبلغ من المال ، وقد قضى بإدانة هذا المتهم الآخر في التزوير وقد يكون لنظر المحكمة مسوغ لو أنها قالت بأنه لا يوجد آخر بالمرّة وقضت في ذات الوقت ببراءة المتهم الآخر المرفوعة عليه الدعوى من التزوير على أساس أنه في الواقع من الأمر شخص صوري ، هذا إلى أن المحكمة بما قالت لم تبين إلا أن الطاعن اتفق مع المتهم الآخر على اتخاذ إجراءات مدنية لا شأن لها بالتزوير الجنائي الذي يصح أن يكون المتهم الآخر هو وحده الذي فكر فيه ولجأ إليه دون علم الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واستخلص من جميع عناصر التحقيق الشاملة لأقوال المجنى عليه وأوراق الدعوى ما اطمأنت إليه المحكمة في ثبوت الواقعة بظروفها على الطاعن ، فقال : ومن حيث إن المحكمة تستخلص مما تقدم أن المتهم الثاني تأخر في سداد الأجرة المستحقة عليه مقابل سكنه الذي يستأجره من المجنى عليه وباقي نظار الوقف ، ورغبة منه في عدم سداده سخر المتهم الأول في توقيع الحجز تحت يده ورفق المتهم الأول لذلك دعوى أمام محكمة أمبابه إلا أنه لم يقيد بها وكان الحجز فيها نظير مبلغ خمسة جنيهاً ثم عاد بعد ذلك وسخر المتهم الأول في رفع الدعوى يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ والحجز فيها تحت يد المتهم الثاني وفاء لمبلغ عشرة جنيهاً بموجب سند تبين من تقرير

المجنى عليه قضى فيها برد هذا السند وبطلانه ، فهذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي في العقل والمنطق إلى النتيجة التي انتهى إليها . وما ذكره من أن الطاعن هو الذي سخر المتهم الآخر في اتخاذ الإجراءات التي أشار إليها ليس معناه أن الطاعن اتفق معه على اتخاذ إجراءات مدنية فحسب وإنما هو يشير كذلك إلى حصول الاتفاق على تزوير السند موضوع الدعوى ويكون ما يثيره الطاعن حول ذلك إن هو إلا جدل موضوعي ومناقشة لأدلة الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

الممكن

وحيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالاشتراك في تزوير مع متهم آخر حكم عليه غيائياً ولا تزال الدعوى قائمة بالنسبة له أمام محكمة الدرجة الأولى على أساس ثبوت تزوير الورقة محل الدعوى ، لم يورد دليلاً على اشتراك الطاعن في هذا التزوير ، بل اكتفى بالقول بأنه صاحب المصلحة الحقيقية فيه للكيد للمجنى عليه لما بينهما من نزاع بسبب الإيجار ، وإنه سخر المتهم الأول في اتخاذ جميع هذه الإجراءات المدنية قبل المجنى عليه لمنع من الوصول إلى حقوقه وأنه يؤيد هذا أن الحجز توقع تحت يد الطاعن في المرتين من المتهم الأول : مرة أمام محكمة أمبابه ولم تقيد الدعوى ، والمرة الثانية أمام محكمة شين القناطر وقضى فيها برد وبطلان السند ، ولم يستدل على المتهم الأول في المكان الذي حدده في الدعوى . وهذا القول لا يكفي

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة بعد أن قدرت التعويض الذي تحكم به على المتهم للمجنى عليه قد أنهت حكمها بقولها إنها ترى أخذ المتهمين بالشدة في توقيع العقوبة زجراً لهم وعظة لغيرهم ، والحكم للدعى المدنى بجميع طلباته ، فالنعى على هذا الحكم بأنه قد راعى الزجر فى القضاء للدعى المدنى بجميع طلباته فى حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسساً إلا على ما لحق المدعى من ضرر ، وأن يكون متناسباً مع الضرر - ذلك لا يكون له محل ، إذ أن حديث الزجر لم يجرى إلا منصبا على تقدير العقوبة .

٢ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهمين قد ميّتوا النية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات الميئنة بالتقارير الطبية فإنها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى وخلصت إلى تفنيده ، مما لا يصح معه النعى على الحكم بالقصور .

المحكمة

د حيث إن الوجهين الأولين من أوجه الطعن يتصلان فى القول ، أولاً - بأن الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى اعتبار الواقعة ضرباً عمداً مع سبق الإصرار بدلاً من شروع فى قتل عمد مع سبق الإصرار فإنه لم يستظهر ركن القصد الجنائى للجريمة التى دان بها الطاعنين ،

مصلحة الطب الشرعى أنه لم يقع عليه من المجنى عليه . ووضح من ذلك كله أن المتهم الثانى هو الذى سخر المتهم الأول فى اتخاذ جميع هذه الاجراءات لمنعه من الوصول الى حقوقه قبله . ويؤيد هذا أن الحجز تحت يده توقع فى المراتين من المتهم الأول : مرة أمام محكمة امباية ولم تقيد الدعوى ، والمرة الأخيرة أمام محكمة شبين وقضى فيها برد وبطلان السند ولم يستدل على المتهم الأول فى المكان الذى حدده لاقامته . ومن حيث أنه متى ثبت ما تقدم تكون التهمة المسندة لكل من المتهمين ثابتة . ولما كان هذا الذى قاله الحكم من شأنه أن يورث فى العقل والمنطق إلى النتيجة التى انتهى إليها وكان بما ذكره من أن المتهم الثانى (الطاعن) هو الذى سخر المتهم الأول فى اتخاذ جميع الاجراءات المشار إليها فيه لمنعه من الوصول الى حقوقه ليس معناه أن الطاعن اتفق مع المتهم الآخر على اتخاذ اجراءات مدنية لحسب ، وإنما هو يشير كذلك الى حصول الاتفاق على تزوير السند بموضوع الدعوى - لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن فى طعنه يكون على غير أساس ولا يكون فى واقعه إلا جرداً فى موضوع الدعوى ومناقشة لأدلتها بما لا يقبل أمام محكمة النقض ، ويتعين من أجل ذلك رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢٠ ق بالمهنة السابقة) .

٣٤٥

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠

١ - حكم . تسييه . تعويض . تقديره قول . المحكمة إنها ترى أخذ التهمين بالشدة فى توقيع العقوبة زجراً لهم والحكم للدعى المدنى بطلباته . ذلك لا يفيده أنها راعت فى تقدير التعويض الزجر لا تناسبه مع جبر الضرر .

ب - دفاع شرعى : قول المحكمة بثبوت سبق الإصرار يفيد تفيد الدفاع وثق قيامه .

رداً على اعتدائه ؛ وهذا ما يتسق مع ظروف الحادث ؛ وما جعل المحكمة تقضى بوصفه جنحة ضرب لا شروعا في قتل كما صورته المجنى عليه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين المشار اليه ، وخلص الى تنفيذه ؛ ونفى قيام حالة الدفاع الشرعى بما أثبتته من أنهم يتتوا النية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الاصرار فأحدثوا به الاصابات الموضحة بالتقارير الطبية . ومتى كان الامر كذلك فان ما يثيرونه في هذا الوجه لا يكون له أساس .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٤٣٦

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

وصف التهمة . تغيير وصف التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عامة دون لقت التهم . لا يصح .

المبدأ القانوني

إن تغيير وصف التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عامة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبيته في أمر الاحالة بما تملك محكمة الجنايات - عملاً بنص المادة ، و من قانون تشكيل محاكم الجنايات - اجراءه . في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة

ولم يبق الدليل على توافر ذلك القصد لديهم . ولا يغنى عن ذلك ما أشار اليه الحكم من توافر سبق الاصرار وأن هذا الظرف غير متوافر في الدعوى أيضاً ؛ وليس فيما ساقته المحكمة ما يؤدي الى ثبوته . ويقول الطاعنون تفريعاً على ذلك أن كلا منهم يجب ألا يسأل إلا عما وقع منه مستقلاً عن الآخرين ؛ ولم يثبت بالحكم أن اعتداء ما وقع من الطاعن الأول ، ثانياً - أخطأ الحكم إذ قضى بكل التعويض المطلوب ، واتخذ من هذا التقدير سبيلاً لتغليظ العقوبة ، إذ نوهت المحكمة بأنها تراعى الزجر في القضاء للمدعى المدنى بجميع طلباته ، في حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسساً إلا على ما لحق المدعى من ضرر ؛ وأن يكون متناسباً مع ذلك الضرر .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بعد أن أحالها الى جريمة هي أخف ما لا وأصلح حالاً للطاعنين ؛ ثم أورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوتها في حقهم ومن بينها ركن سبق الاصرار لديهم جميعاً . ولما كان الأمر كذلك وكان ما يزعمه الطاعنون من أن المحكمة جعلت من التعويض عنصراً من عناصر الزجر غير صحيح ؛ إذ كان حديثها في ذلك منصبا على تقدير العقوبة لا التعويض ؛ فان ما يثيره الطاعنون لا يكون سوى جدل في تقدير الأدلة والتعويض المقضى به وهو ما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه في ذلك .

« وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في القول بأن الحكم جاء قاصراً في الرد على دفاع الطاعنين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى ، إذ قال المدافع عنهم بجلسة المحاكمة إن المجنى عليه هو الذى بدأ الاعتداء ؛ وإن أحد الطاعنين ضربه

إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعامة ، وإذا كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن هذا التغير يكون إخلالاً بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية رفعت عليهما بالشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار ، ولكن المحكمة بعد أن سمعت الدعوى انتهت إلى القول بأن ما وقع من كل منهما هو جناية ضرب نشأت عنه عامة وكان ذلك منها في حكمها فقط دون أن تثيره بجلسة المحاكمة أو تلت نظر الدفاع إليه .

« وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ما يقوله الطاعنان صحيح ، وكان التغير الذي أجرته المحكمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهي الواقعة المكونة للعامة ، لما كان ذلك ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة

بها الدعوى عليه دون أن تلت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بما يعيبه ويوجب نقضه .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، .
(القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٧

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

نقض . معاد التقرير بالطعن . عن قهرى منع الطاعن من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . يجب التقرير بالطعن في الميعاد محسوبا من يوم تبوت علمه رسمياً بصدور الحكم .

المبدأ القانون

إنه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي وقضى فيها بتأييد الحكم الصادر بأدائه ، فذلك لا يشفع له في تجاوز الميعاد القانوني في التقرير بالطعن في الحكم محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً علمه بصدور هذا الحكم عليه .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ وقدم تقريراً بأسباب طعنه في ٣١ من الشهر المذكور . وقال في تقريره تجاوز الميعاد الطعن بأنه لم يستطع الحضور أمام محكمة

٣٤٨

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

معارضة . التقرير بها . ذكر أنه حدد لنظرها يوم كذا في التقرير . عدم ذكر شيء في خاتمة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة . عدم حضور المعارض أو عاين هذه الجلسة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حكم مشوب بأجراء باطل . وجوب وقفه .

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أنه يجب إعلان المتهم بالحضور إعلاناً قانونياً بالجلسة أو التنبيه عليه شخصياً بحضورها . وإذن فإذا كان الثابت أن المتهم قرر بالمعارضة في الحكم الاستئنافي الغيابي بواسطة محاميه بصفته وكيلاً عنه ، وذكر بالتقرير بالمعارضة أنه حدد لنظرها يوم كذا ولم يذكر شيء في خاتمة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة ، وتبين من محضر جلسة المعارضة في ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون قد شابته بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

« حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقوق دفاعه . ذلك لأنه إذ عارض في الحكم الاستئنافي الغيابي وكانت هذه المعارضة بواسطة محاميه وحدد لنظر المعارضة جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٠ فإنه لم يعلم بتلك الجلسة ولم يعلن بها ففضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تتاح له الفرصة في إبداء دفاعه أمام المحكمة .

الاسكندرية يوم نظر معارضته لسبب خارج عن إرادته ، فقد كان محبوساً بسجن مصر . على ذمة قضية أخرى واستحال على إدارة هذا السجن ترحيله إلى الاسكندرية في يوم جلسته بسبب أنه كان محبوساً لنظر القضية التي كان محبوساً على ذمتها أمام محكمة جناح استئناف مصر يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ وهو اليوم السابق مباشرة على تاريخ جلسة الاسكندرية .

« وحيث إنه مع التسليم بقيام هذا المانع القهري لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته وقضى فيها بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإدانتته ، فإنه لا يشفع له في تجاوز ميعاد النقض القانوني محسوباً من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً عليه بصدور الحكم عليه . ولما كان ذلك ، وكان علم الطاعن بصدور الحكم المطعون فيه قد ثبت رسمياً بموجب العريضة التي قدمها إلى النائب العام في ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ وطلب فيها وقف تنفيذ هذا الحكم وإعادة نظر معارضته أمام محكمة الموضوع ، مما مؤاده أنه كان يعلم منذ ٧ من مارس المذكور ، وهو تاريخ هذه العريضة ، بصدور الحكم عليه ، وكان هو مع ذلك لم يقرر بالطعن إلا في الخامس من شهر يولييه سنة ١٩٤٩ فإنه يكون قد تجاوز الميعاد القانوني للتقرير بالنقض محسوباً من يوم ٧ من مارس المشار إليه . وتعين من أجل ذلك عدم قبول طعنه شكلاً . »

(القضية رقم ١٥٧٣ سنة ١٩٩٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل المصفي بك وإبراهيم خليل بك ، وعبد أحمد غنيم بك المستشارين) .

المحكمة

« حيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم أسس إدانة الطاعن على خطئه المترتب على جلوسه على يمين السيارة من جهة القطار ، وهذه الواقعة فضلاً عن مخالفتها للواقع فلا أساس لها في التحقيقات ، ويضاف إلى ذلك أن المزلقان ليس له خفيّر فيكون الخطأ واقعاً من مصلحة السكة الحديد . »

« وحيث إن مكان الطاعن من السيارة ومن القطار قد استخلصته المحكمة استخلاصاً سائفاً من أن « الدركسيون » على اليمين كما يعترف بذلك الطاعن في الوجه الأول من طعنه ، ومن أن القطار والسيارة كانا قبيل الحادث يسيران في اتجاه واحد كما ثبتت من شهادة الشهود ، فلا وجه لقول الطاعن إن هذه الواقعة مخالفة للواقع ولا أساس لها في التحقيقات ، أما قوله إن المزلقان لا خفيّر عنده فهذا إن أثبت مسؤولية مصلحة السكة الحديد فلا ينفي مسؤولية الطاعن . »

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »
(القضية رقم ٥٦٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٠

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

دفاع . متهمان في جنحة تتعارض مصلحتهما ، حضور محام واحد عنهما أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع مع حرية كل متهم في أن يدافع عن نفسه بما يراه في مصلحته . طرح الدعوى أثناء المحاكمة الاستئنافية بالنسبة إلى أحدهما . الطعن في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع . لا أساس له .

المبدأ القانوني

لا يشترط حضور محام مع المتهم في

« وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الاستئنائي النهائي بواسطة محاميه بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ بصفته وكيلًا عن الطاعن بمقتضى توكيل مرفق به وذكر بالقرار أنه حدد لنظر المعارضة ٤ من مارس سنة ١٩٥٠ ولم يذكر شيء بخانة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة . وبين أيضاً من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، ففضى في تلك الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كان من المقرر قانوناً أنه يجب إعلان المتهم بالحضور إعلاناً قانونياً بالجلسة المحددة أو التنبيه عليه شخصياً بالحضور في تلك الجلسة ، وكان الثابت أن أي الإجراءين لم يتخذ في شأن الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابته بطلان في الإجراءات اطلوى عليه إخلال بحق دفاع الطاعن بما يعيب الحكم بما يوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . »

(القضية رقم ٥٠٦ ف سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٩

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

مسئولية جنائية . قتل خطأ . قول المتهم إن المزلقان الذي وقعت الحادثة أثناء المرور فيه لم يكن عنده خفيّر . لا ينفي التهم من المسؤولية الجنائية .

المبدأ القانوني

إن قول الطاعن الذي أدين في جريمة القتل خطأ بأن المزلقان الذي وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفيّر - بفرض صحته - لا يلغي مسؤوليته .

جنتحة ، إذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه . وإذن فحضور محام عن متهمين في جنتحة تتعارض مصلحتهما لا يصح أن يرتب عليه القول بحصول إخلال بحق الدفاع مادام لكل متهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصاً على مصلحته . مع أنه إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى أحد ذينك المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض دعوى الإخلال بحقه في الدفاع إذ المحامي عنه كان حراً طليقاً في أن يترافع عنه بما يشاء .

المحكمة

و حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعن في الدفاع ، فقد رفعت الدعوى الصورية عليه وعلى والده المتهم الثاني بإحراز خدرو على الرغم من تعارض مصلحتهما في الدفاع فقد ترفع عنهما محام واحد أمام محكمة الدرجة الأولى ، وقضت هذه المحكمة بإدائته وبرامة والده المتهم الثاني ، فاستأنف الطاعن ودفع محاميه أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي لإخلاله بحق دفاعه وطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة كيستل تفوت عليه إحدى درجات القضاء . ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت بتأييد الحكم المستأنف .

و حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه فقال: فيما قال ، ومن حيث إنه لا يشترط بحضور محام متع المتهم في جنتحة ما ، بل يكفي أن يدافع

المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه . كما له أن يبدى من الأقوال ما يعتقد أنها توصله إلى البرامة ، ومن حيث إن حضور محام عن متهمين تتعارض مصلحتهما لا يؤثر على حق المتهم الذي يعتقد أن هناك إخلالاً بحق الدفاع عنه ، إذ له أن يبدى ما يشاء من الدفاع حفظاً على مصلحته ، ومن حيث إن المتهم المستأنف لم يعترض على الدفاع الذي أبدى عنه فليس له إذن أن يقرر أمام المحكمة الاستئنافية أنه كان هناك إخلال بالدفاع عنه ويدفع بناء على ذلك بطلان الحكم الابتدائي ، وكان هذا الذي يقوله الحكم صحيحاً في القانون . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى الطاعن وحده ، فكان الدفاع عنه بذلك حراً طليقاً في أن يترافع عنه بما يشاء . فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

و حيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو أن المحكمة قد رفضت ما طلبه الدفاع من إجراء معاينة بمكان الحادث للتحقق من الطريق الذي سلكه الشهود إلى هذا المكان ومن المحل الذي كان المتهم به والشهود قادمون عليه وذلك لإثبات أنه كان في وضع يمكنه من رؤيتهم ومن التخلّص من المائدة المخدرة قبل وصولهم إليه — ورفضت المحكمة هذا الطلب وودت عليه في حكمها برد قاصر ولا أصل له في الأوراق . ثم إن محامي الطاعن إذ تمسك بسماع شهود نفي استشدهم أمام النيابة فشهدوا لصالحه ، أغفلت محكمة الدرجة الأولى هذا الطلب ، أما محكمة الدرجة الثانية فلم تستجب إليه وودت عليه برد غير سديد .

و حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه

٣٥٢

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

نقض . متهمون بالاشتراك في تجمهر بقصد ارتكاب جرائم والشروع في القتل . إدانتهم في هذه الجرائم مع تطبيق المادة ٣٢ ع . توقيع عقوبة الشروع في القتل . نعيم على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر . لا يجدي .

المبدأ القانوني

إذا قدم متهمون إلى المحكمة بتهمة الاشتراك في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بقصد ارتكاب جرائم وبتهمة الشروع في القتل فادانتهم المحكمة في هذه الجرائم جميعاً وطبقت عليهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط وأوقعت عليهم عقوبة الشروع في القتل فلا جدوى لهم من النعي على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر .

المحكمة

د حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يحصل في القول بأن في الحكم قصوراً في استظهار أركان جريمة التجمهر التي دان بها الطاعنين ولم يتم الأدلة على أن التجمهر قد تألف لغرض ارتكاب الجرائم بل إن ما أثبتته المحكمة يتناقض مع ذلك إذ الاستفادة من الوقائع التي أوردتها ، أن إطلاق الأعباء على المجنى عليهم لم يكن إلا لتدخل وقع من بعض الطاعنين إما بطريق عرضي أو قبل حصول التجمع .

د حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين ووجهت اليهم تهمة الاشتراك

قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وعرض لدفاعه المبين هذين الوجهين من طعنه ورد عليه بما يفنده ، واستند في كل ذلك إلى الأسباب التي أوردتها والتي لها أصلها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما ينهيه الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له ما يبرره ، ولا يعدو في واقعه أن يكون جدلاً حول موضوع الدعوى ومناقشة في تقدير أدلتها بما لا شأن لمحكمة النقض به .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ٥٦٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥١

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

حكم . نسييه . تعقب الدفاع في كل شبهة يشيها . لا يلزم .

المبدأ القانوني

ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجها من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجاً استنتاجاً ، بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة عن فعل وقصد جنائي قد وقعاً من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به ، لأن ذلك يفيد حتماً أنها وجدت الشبهة أو الاستنتاجات التي أقامها الدفاع غير جديرة بالرد عليها .

(القضية رقم ٥٧٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

مع مجهولين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص وكان الغرض منه ارتكاب جرائم، وقد وقعت جنایات شروع في قتل تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر ثم وجهت اليهم جنایات شروع في قتل أسندت الى الأولين منهم ارتكاب أولها وإلى كل من الثاني والثالث ارتكاب إحدى الجنایات الثلاث الأخرى على وجه التحديد ثم طلبت عقابهم بمواد التجمهر والشروع في قتل المجنى عليهم عمداً ، وقرر قاضي الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنایات لمحاكمتهم بتلك المواد . وقد دانهم المحكم المطعون فيه بهذه الجرائم جميعاً مبنياً الوقائع المنسوبة اليهم مستنداً في ذلك الى الأدلة التي أوردها والتي استخلص منها ثبوت الجرائم في حق الطاعنين جميعاً بالوصف الذي قدموا به لمحكمة الجنایات . ثم طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم جميعاً . لما كان ذلك ، وكان تطبيق المادة سالفة الذكر يستلزم قانوناً القضاء بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في القتل العمد ، وهي التي أخذ بها الطاعنون فلا جدوى لما يثيرونه بشأن جريمة التجمهر وتوافر أركانها أو فساد التدليل على قيامها ما دام أن المحكمة قد دانتهم بجريمة أخرى وكانت العقوبة المقررة بها هي التي قررها القانون لتلك الجريمة .

وحيث إن الوجه الآخر يتحصل في القول بأن المحكمة اعتمدت في إدانة الطاعنين على دليل لا يؤدي بطبيعته الى النتيجة التي خلص اليها . ذلك أن بندقتين ضبطتا مطلقتين حديثاً بملوكتين لشخصين من أقرباء الطاعنين لا علاقة لها بالدعوى . إلا أن المحكمة اتخذت من ضبط هاتين البندقتين لديهما دليلاً على أن الطاعنين استعملاهما في ارتكاب الحادث .

وحيث إن النقاش الذي يثيره الطاعنون

في هذا الوجه إنما ينصب على دليل في الدعوى اطمانت اليه المحكمة وخلصت منه في منطق سليم الى أن السلاح المضبوط هو الذي استعمل في ارتكاب الحادث . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون هو جدل موضوعي مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع فإن الطعن على هذه الصورة لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٥٨٥ سنة ٢٠ بالهيئة السابقة) .

٣٥٣

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إثبات . طلب اللهم الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد لم يحضر أمام محكمة أول درجة واعتمدت المحكمة على أقواله بمحضر ضبط الواقعة مع أقوال من سمع من الشهود . رفضه بناء على أن التهم لم يتمسك بسماحه أمام محكمة الدرجة الأولى وأن في أقوال من سمع من الشهود ما يكفي لثبوت التهمة . صحيح .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد فلم تجبه الى ذلك قائلة إن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تستند الى ما جاء في الأوراق ما دام أنها كانت معروضة على المتهم وعلى الدفاع عنه ولأنه مادام المتهم لم يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة ، فإن لها أن تعتمد على أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وإن المتهم مادام لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع من لم يحضر من الشهود فلا يكون له أن يطلب سماعهم أمامها

هي ، وإن في أقوال من سمع أمائم تلك المحكمة مضافا إليها ماورد في التحقيق ما يكفي لثبوت التهمة — إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يصح النعي على الحكم لهذا السبب إذ لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بإخفاء المبروق إذ قد استندت المحكمة الابتدائية في الادانة الى أقوال احمد بشير بمحض ضبط الواقعة وذلك دون أن تكون النيابة قد أعلنته شاهداً ودون أن تأمره بإحضاره وسماعه إن رأت اعتماد أقواله حتى تتبع له فرصة مناقشته ، وقد تمسك أمم المحكمة الاستئنافية بطلب سماع هذا الشاهد . ولكن المحكمة رفضت طلبه لأسباب غير صحيحة ، وقضت بتأييد الحكم المستأنف اعتماداً على أقوال هذا الشاهد الذي لم يسمع . ويضيف الطاعن أن المحكمة اعتبرته مخفياً لمجرد القول بأن له الحيازة المادية للزراعة التي وجدت بها آثار البقرة المبروقة دون أن تعنى ببيان الحمل الملقى الذي قام به لادخال المبروق في حيازته ، كما أن الحكم قد شابه غموض يطله إذ اعتمدت المحكمة الاستئنافية من أسباب الحكم الابتدائي ما يتعارض مع أسبابها من غير أن تورد ذلك تفصيلاً ، وفي هذا البيان الإجمالي للأدلة ما يعيب الحكم بالقصور أيضاً .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للعزيمة التي دأب الطاعن من أجلها ودكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وذلك في بيان

واضح كاف ، كما تعرض لطلب سماع الشاهد فقال في تقرير رفضه . إن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تستند الى ما جاء في الأوراق طالما أنها معروضة على المتهم والدفاع عنه وأنه لم يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة وعلى ذلك فازت المحكمة الى أقواله لتكوين عقيدتها في محله . كما أنها لا تقر المتهم على طلب سماع الشهود مادام لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع من لم يحضر منهم وأن في أقوال من سمع أمام تلك المحكمة مضافا إليها ما ورد في التحقيق ما يكفي لثبوت التهمة ، ومتى كان الأمر كذلك وكل ما أوردته المحكمة من الأدلة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، وكان ما ردت به على طلب التحقيق صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعن على الوجه الوارد بطعنه يكون في غير محله .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٩٨٦ سنة ٢٠ ق بالمهنة السابقة) .

٣٥٤

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

دعوى مدنية . رفعها من ورثة المجنى عليه . مقبول الحق في التعويض ينتقل الى الورثة .

المبدأ القانوني

إن القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه لا تقبل هو قول القانون الروماني ، تأسيساً على إنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصي لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته . أما القانون المصري فإنه لم ياتخذ بذلك بلى رأى أنه الحق في

التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانوناً .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تلتخص في أن الضربة التي أصابت عين المجنى عليه كانت شائعة بين الضارين وقد أيد الكشف الطبي ذلك ، فلا تصح مع ذلك مساءلة الطاعن وحده عنها ، وفوق ذلك فإن الضرر الشخصي الذي أصاب المجنى عليه لا ينتقل لورثته كجزء من تركته خصوصاً أنه لم يرفع دعوى التعويض قبل وفاته وفاة طبيعية لم يكن لإصابة العين أى دخل فيها .

« وحيث إنه وإن أثبت الحكم أن الضارين للمجنى عليه عديدون إلا أنه أثبت أيضاً أن الضربة التي أصابت العين وقتلتها صدرت عن الطاعن مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكذلك الكشف الطبي فإنه وإن أثبت أن بالعين إصابات متعددة ، إلا أنه لم يثبت أنها ناشئة عن عدة ضربات ، وليس هنالك ما يمنع من أنها ناشئة عن ضربة واحدة ، ولذلك لا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما ما يثيره الطاعن من أن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه غير مقبولة فلا محل له ، لأن من يقول بعدم قبولها هو القانون الروماني ، تأسيساً على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصي لحق بالمورث ويصح أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته ، ولكن القانون المصري لم يأخذ بذلك ، بل رأى أن الحق ينتقل للورثة ما لم

يتنازل المورث عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانوناً ، يضاف إلى ذلك أنه في خصوص هذه الدعوى لم يقف الأمر عند عدم إثبات تنازل المورث عنها قبل وفاته ، بل أثبت الحكم أنه كان جاداً وراء الحصول عليها ، فتقدم بطلب للجنة المعافاة المختصة التي أعفته من الرسوم وتهدت بحماية عنه لرفع الدعوى ، لما تقدم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له . « وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٠٤٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٥

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

وصف التهمة بإقامة حكم محكمة الدرجة الأولى على أساس من الوقائع لم تمكن للدعوى مرفوعة به دون لفت الدفاع . ترافع التهم أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس . لا يقبل منه التمس على حكمها أنه غير التهمة .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به ودون لفت الدفاع ، ولكن للتهم كان قد ترافع أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن يتجنى على هذه المحكمة أنها عدلت التهمة دون لفت نظره .

القضية رقم ٣٩٤ سنة ٢٠ ق وثلاثية حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسي بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

٣٥٦

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . قصور الحكم في استظهار خطأ
المتهم وقيام رابطة السببية . وجوب نقضه .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الذي أدان المتهم (قائد
سيارة) في جريمة القتل الخطأ لا تبين منه
وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية
وقوع الحادث ، وعلى الأخص ما إذا كانت
مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم
السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه
الاهمال الذي وقع من المتهم، ولم يبين كذلك
الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن
المتهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل
إدراك المجنى عليها بمترين، وأنه كان يستطيع
رؤيتها قبل ذلك ، وكل ذلك جوهرى في
استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه
وبين الحادث، فهذا قصور في البيان يستوجب
نقض الحكم .

المحكمة

وحيث إن مما بني عليه الطعن أن الحكم المطعون
فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ قد قصر عن
بيان واقعه ، فقد ذكر أن الشهود شهدوا بأن
الطاعن كان يقود سيارته ببطء وأن الطريق
كان خالياً أمامه ، ثم استخلص من ذلك وبما
جاء بالمعابنة من أن المجنى عليها أصيبت على
مسافة خمسة أمتار من الرصيف الأيمن ، أن
الطاعن كان يستطيع أن يراها من مسافة تمكنه
من مفادتها ، ولكنه لم يستعمل جهاز التنبيه

إلا على مسافة قريبة منها فانزعجت وارتبكت
في سيرها مما أدى إلى وقوع الحادث ، كما أنه لم
يستعمل الفرامل ، إلا قبل إدراكه المجنى عليها
بمترين . ومع أن هذا الذي استدل به الحكم
على عدم الاحتياط لا يدل بذاته عليه بل قد
يدل على عكسه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل
واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها في قوله ، إن
وقائع الدعوى تتحصل فيما قرر به محمد إبراهيم
السائس بمحضر ضبط الواقعة من أنه كان يقود
سيارة حكومية قادماً بها من شارع الملكة نازلي
ودخل بها شارع جعفر ومنه لميدان ثغرى وعند
ما وصل إلى هذا الميدان رأى سيارة المتهم تسير
أمامه وفي نفس الوقت رأى سيدة سقطت على
الأرض فوقفت سيارة المتهم ثم أوقف هو
سيارته ونزل للمتهم الذي أخبره أن المجنى عليها
اصطدمت بسيارته من الخلف ، وقد قرر هذا
الشاهد أن المتهم لم يكن مسرعاً بدليل وقوفه
فور الحادث ولعدم سماعه صوتاً للفرامل وأن
الطريق كان خالياً ولم تكن به سيارات أخرى .
وفيما شهد به محمد أبو العينين سالم بمحضر ضبط
الواقعة من أن المجنى عليها كانت تسير أمامه
بثلاثة أمتار وأرادت عبور الطريق من اليمن
إلى محطة الترام وكانت سيارة المتهم قادمة غير
مسرعة فأطلق عليها جهاز التنبيه من مسافة
قريبة فذعرت وانكفت على جانب السيارة
الأيمن ثم رجعت إلى الخلف ووقفت على
الأرض . وأن المتهم قرر أنه كان قادماً من
شارع جعفر من ناحية شارع الملكة نازلي
ودخل ميدان ثغرى وأخذ يمينه قاصداً الدخول
بشارع جعفر من جهة شارع الخليج فإشعر
إلا والمجنى عليها قد ارتمت على جانب السيارة
الأيمن ثم سقطت فأوقف سيارته وقرر أنه لم

يكن مسرعاً وأنه استعمل جهاز التنبيه . وأنه ظهر من المعاينة والرسم الكروكي أن الحادث وقع بميدان فخري من الجهة اليمنى وعلى بعد خمس خطوات من الرصيف الأيمن للنازل لجهة شارع السكاكيني وأن عرض الطريق للسيارات الآتية ١٠ أمتار . وأنه جاء بالتقرير الفني أن المجنى عليها صدمتها السيارة على بعد ٥ أمتار من الرصيف الأيمن وأنه وجد بمكان الحادث آثار فرامل بطول مترين . . . وأنه ثابت من أقوال الشهود أن المتهم كان يقود سيارته ببطء وأن الطريق كان خالياً أمامه ، وأنه ثابت من المعاينة أن المجنى عليها أصيبت على بعد خمسة أمتار من الرصيف الأيمن الذي تزلت منه لتعبر الميدان الأمر الذي يقرّب عليه أن المتهم وقد قرر أنه كان يسير ببطء كان يرى المجنى عليها على مسافة تمكنه على الأقل من مفاداتها إلا أن الثابت أن المتهم لم يحتط لذلك بدليل أنه استعمل جهاز التنبيه وهو على مسافة قريبة من المجنى عليها فانزعجت على حد قول الشاهد محمد أبو العينين غانم ومن عدم استعماله الفرامل إلا قبل أن يدرك المجنى عليها بمترين فقط وكان واجب الاحتياط يقضى عليه باستعمال بوق السيارة على مسافة تسمح للمجنى عليها بالابتعاد عن السيارة سواء للجهة اليمنى أو للجهة اليسرى في الوقت المناسب ، أما استعمال البوق على مسافة قريبة من المجنى عليها فلا يخفى المتهم من تبعة الخطأ إذ أن إطلاق البوق على مسافة قريبة من شأنه أن يحدث الرعب والارتباك خصوصاً لمن كان في سن المجنى عليها وسنها ٦٥ سنة ولا يدع لها وقتاً كافياً لأخذ أمبتها للإبتعاد عن السيارة . أما ما ذكرته محكمة أول درجة من أن على قائد السيارة أن يستعمل البوق كلما اعترض طريقه معترض وإن كانت هذه المحكمة لا تعترض

عليه إلا أنها ترى أنه يشترط فيه لإخلاء المتهم من المسؤولية أن يكون استعمال هذا البوق على مسافة تسمح بالابتعاد عن السيارة في الوقت المناسب . ولما كان هذا الذي قاله الحكم لا يبين منه وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها ، وذلك لإمكان تحديد وجه الإهمال الذي وقع من الطاعن ، وكان في ذات الوقت لم يبين الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن الطاعن لم يستعمل الفرامل إلا قبل إدراك المجنى عليها بمترين وأنه كان يستطيع رقيتها قبل ذلك ، وكان كل ذلك جوهرياً في استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٧

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . عدم تمسك المتهم بمسألة في تقرير استشاري قدمه ، الرد على التقرير جميعه استقلالاً . لا يلزم .

المبدأ القانوني

مادامت المحكمة قد عرضت في حكمها للتقرير الطبي الشرعي عن الحادث وما ورد فيه عن إصابات القتل والمتهم ومدى علاقة إصابة المتهم بحادث القتل، ثم ناقشت التقرير الطبي الاستشاري في خصوص ما تمسك به المتهم في صدد إصابته وردت عليه رداً سائغاً فلا يؤثر في سلامة حكمها أنها لم تتعرض

هذه المحكمة الحكم عليه وذلك لكي لا يضار بتظلمه .

المحكمة

« حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعنة في تهمة تزوير أوراق عرقية واستعمال الأوراق المزورة قد تحدث في أسبابه عن تهمة التزوير وحدها ولم يتحدث بشيء عن تهمة الاستعمال مع أن الواضح فيه أن الحكم الابتدائي قد شمل بالعقوبة تهمة التزوير والاستعمال معاً مما مفاده أن تهمة الاستعمال كانت أساساً جوهرياً في تقدير العقوبة ، ولما كانت هذه التهمة قد أصبحت ساقطة في الحكم المطعون فيه بعدم إقامة الدليل عليها فيه فإن هذا الحكم يكون قاصراً الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة الدعوى عرض للأدلة التي استند إليها في ثبوتها قبل الطاعنة بقوله : « وحيث إن الحكم المستأنف قد فصل الوقائع وانتهى إلى الصواب فيما قضى به للأدلة والأسانيد التي قام عليها والتي تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها ، ثم أضاف إلى ذلك أدلة أخرى على التزوير المسند للطاعنة ، ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت تهمة الاستعمال على أدلة الحكم المستأنف وأسانيده وأنه أقرها وأخذ بها . لما كان ذلك فانه لا يكون قاصراً في الاستدلال على هذه التهمة ، ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس .

« وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين ركن الضرر في جريمة التزوير

لباق ما ورد بالتقرير الاستشاري مادام المتهم لم يتمسك به في طلب صريح جازم . على أن استناد المحكمة إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي - وهو مؤد إلى النتيجة التي انتهت إليها - فيه ما يفيد أنها اطعمت إليه كدليل على إدانة المتهم ، وهذا من سلطاتها وحدها .

(القضية رقم ٧١٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٨

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - تزوير محررات عرقية . اصطناع إقرارات بديون . هذا التزوير ينطوي على الإضرار . عدم التحدث عن توفر ركن الضرر استقلالاً . لا يقدح في سلامة الحكم .

ب - قس . أثر الطعن . طعن مرفوع عن المتهم وحده . قس الحكم . لا يجوز تشديد العقاب عليه عند إعادة المحاكمة .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قد اصطنع إقرارات بديون نسبها إلى المجنى عليه فإن هذه الإقرارات لما كان من شأنها إنشاء التزامات كان هذا التزوير بطبيعته منطوياً على الإضرار ، ولا يكون محل للطعن على هذا الحكم بأنه لم يتحدث عن ركن الضرر استقلالاً .

٢ - مادام الطعن في الحكم مرفوعاً من المتهم وحده فلا يجوز عند قبول طعنه وإعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد

٣٥٩

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

نقض . خطأ الحكم في الاسناد . نقضه .

المبدأ القانوني

إذا استند الحكم في ادانة المتهم إلى خلاف الثابت بالأوراق كان مخطئاً في الاسناد وتعين نقضه .

المحكمة

د حيث إن بما يتعمد الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانته إلى خلاف الثابت في الأوراق فقال إنه بعد أن خسر المدعى الطعن الذي قدمه له المتهم قام الخلاف بينهما على مصير المبالغ التي دفعها المدعى المدني للتهمة مع أن الثابت في الأوراق أن المدعى تقدم ببلاغه في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ في حين أن طعنه بالنقض لم يفصل فيه إلا في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٩ كما قال الحكم إن النيابة طلبت في مذكرتها رفض الطعن بعد أن قندت أوجه الأربعة مع أن الثابت بهذه المذكرة أنها طلبت قبول الوجه الثاني . . .

د حيث إنه يسين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق هذا الوجه من الطعن أن الحكم المطعون فيه قال د لئلا يكتفى بعد أن خسر المدعى المدني الطعن الذي قدمه له المتهم قام الخلاف بينهما على مصير المبالغ التي دفعها المدعى المدني للتهمة ، وذلك على خلاف الثابت في أوراق الدعوى . إذ تقدم المدعى بالحقوق المدنية ببلاغه لنيابة طلائع في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ قبل أن يحكم في طعنه بالرفض في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ كما قال

التي دان الطاعنة بها .، وإذ كان هذا الركن جوهرياً في جريمة تزوير الأوراق العرفية يجب إقامة الدليل عليه تدليلاً مستقلاً فإن الحكم بعدم تحدته عن هذا الركن يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

د وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعنة قد اصطنعت إقرارات يديون نسبتها إلى المجنى عليه ؛ وهذه الإقرارات من شأنها إنشاء التزامات وكان من طبيعة هذا التزوير أن ينطوي على الاضرار ؛ فإنه لا يكون من المحل لما تتعمد الطاعنة على الحكم في هذا الوجه .

د وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أي بالعقوبة منقذة في حين أن الحكم الاستئنافي الذي نقض أول مرة كان يقضي بتأييد الحكم المشار إليه مع وقف التنفيذ . ولما كان لا يصح أن يسوئ مركز المتهم باتخاذ إجراء أباحه له القانون ؛ ولا يجوز أن يضار بتظلمه ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى على الطاعنة عند إعادة المحاكمة بعقوبة أشد مما كان محكوماً عليها به .

د وحيث إنه لما كان الطعن في الحكم الأول مرفوعاً من المتهم وحده وكان لا يجوز عند قبول طعنه وإعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد الحكم عليه لكيلا يضار المتظلم بتظلمه ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ حكمت على الطاعنة عند إعادة المحاكمة بعقوبة أشد مما كان محكوماً بها عليها ويتعين من أجل ذلك تصحيح الحكم على الأساس المتقدم ، ونقض الحكم فيما يتعلق بالعقوبة وحبس الطاعنة ستة أشهر منع الشغل مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ .

(القضية رقم ٧١٥ لسنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٠

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

إثبات محاكمة . إدانة المتهم بناء على أقوال شاهد
لم يسمع بالجلسة . لا تصح .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المتهم استناداً إلى أقوال الشاهد الوحيد في الدعوى مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد في الدعوى لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن
يتحصل في أن المحكمة قضت بإدانة الطاعن دون
أن تسمع شهادة الشاهد الوحيد في الدعوى مع
أنه لم يكن قد سمع أمام المحكمة الابتدائية .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على
الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد
الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعن استناداً
إلى أقوال الشاهد الوحيد في الدعوى وهو
المجنى عليه مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد
لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة
الاستئنافية . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية
أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود
ما دام سماعهم ممكناً فإن إجراءات المحاكمة

الحكم بعد أن بين وقائع الدعوى حسبما
استخلصته المحكمة من التحقيقات والمستندات
المقدمة منها إن المدعى أيدها بمستندات قدمها
في حافظته منها (٣) صورة أصلية من مذكرة
النيابة في قضية الطعن المشار إليه يستفاد منها
أن الطعن قام على أربعة أوجه قلت عن
الأول منها إنه في غير محله وقالت عن الثالث
(إنه من العسير إدراك مقصود الطاعن من
هذا الوجه فإن هذا الكلام عن الفين لا موضع
له في الطعن على الحكم المطعون فيه) ثم انتهت
إلى (أن هذا الوجه من الطعن على غير أساس
سليم) . وقالت عن الوجه الرابع (لا ترى
محلاً لمناقشة ما يقوله الطاعن في هذا الوجه لأنه
منصب على قضاء الحكم الابتدائي الذي ألغاه
الحكم المطعون فيه وبذا فإن المحكمة أغفلت رأى
النيابة العمومية بالنسبة للسبب الثاني من أسباب
الطعن ، ونصه نقلاً عن مذكرة النيابة (فلكل
ما تقدم ترى النيابة أن هذا الوجه من الطعن
مقبول وموجب لنقض الحكم) وهذا أيضاً
خطأ في الإسناد قد يكون له أثر فيما انتهى إليه
الحكم في قوله (وكان من نتيجة هذا الاحتيال
إن استولى المتهم على المبلغين المذكورين وإن
قضى ضده هو برفض النقص المقدم منه لجهل
من حرر أسبابه) .

« وحيث إن هذا الخطأ في الإسناد يعيب
الحكم بما يوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير
حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ٨٨٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

تكون باطلة بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . .

(القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦١

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . حكم . تسييه . طلب تعيين خبير فنى لتحقيق وجه دفاع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه يعيب الحكم .

المبدأ القانونى

إذا كان الظاهر من محضر جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدافع عن الطاعن (الذى دانه الحكم فى جريمة البلاغ الكاذب) قد طلب تعيين خبير فنى ليثبت صحة الوقائع التى نسبها إلى المدعى بالحق المدنى معقبا على ذلك بأن مفتش الآثار الذى أخذ الحكم المطعون فيه بالمعاينة التى أجراها ليس خبيراً فنياً ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه ، فإن حكمها بإدانته يكون معيباً لأن هذا الطلب من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق دفاع المتهم فى مسألة فنية .

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه وقد أيد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها ومن بينها ما استدل به على كذب البلاغ من المعاينة التى أجراها مفتش الآثار فإن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع إذ طلب إلى محكمة ثانى درجة نذب خبير فنى لإعادة عمل المعاينة ، ولكنها لم تجبه إلى هذا

الطلب أو ترد عليه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لإقامة الدليل على كذب البلاغ أورد فيما استند إليه قوله « وحيث إن المحقق انتقل إلى منزل المدعى للبحث عن الأحجار والمسروقات التى وردت ببلاغ المتهم واتضح له عدم صحة ما جاء ببلاغ المتهم ، ولما ووجه المتهم بذلك أصر على اتهامه واتهم المحقق بالإهمال » . ثم قال فى موضع آخر « وحيث إنه قد ثبت من التحقيق والمعاينة عدم صحة ما أبلغ به المتهم » . ويبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعن طلب تعيين خبير فنى ليثبت صحة الوقائع المنسوبة إلى المدعى ، معقبا على ذلك بأن مفتش الآثار الذى أخذ الحكم المطعون فيه بالمعاينة التى أجراها ليس خبيراً فنياً ، ولكنها دانت الطاعن دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه . ولما كان هذا الطلب مهماً لتعلقه بتحقيق دفاع الطاعن فى مسألة فنية فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم » .

(القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ومحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٦٢

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . التصريح فى الحكم بأن وقف التنفيذ يشمل العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية . القضاء فى منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها . تخاذل يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد صرحت في أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها، فهذا الحكم يكون متخاذلاً متعيناً نقضه .

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء متخاذلاً لتناقض أسبابه مع منطوقه ، إذ بينما ورد بالأسباب أن المحكمة ترى أخذ المتهم بالرافعة يجعل وقف تنفيذ العقوبة شاملاً لكافة العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليه إذ بها تغفل هذا الشرط الأخير في منطوق الحكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال : « وحيث إنه نظراً لظروف الدعوى وتنازل من جانب المجنى عليه عن دعواه المدنية ولأن المتهم مدرس بالمدارس الأولية ترى المحكمة أن تليح له فرصة أخرى ليقوم فيها من نزعته إلى الإيذاء ، ترى المحكمة استعمال الرافعة معه اعتقاداً منها أنه لن يعود إلى مخالفة القانون وذلك بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم عملاً بالمادتين ٥٥/٥٦ فقرة أولى من قانون العقوبات على أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم عملاً بالمادة ٥٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، ثم جاء المنطوق بالصيغة الآتية : « حكمت المحكمة حضورياً

بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) لإثبات تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية وألزمته بمصروفاتها (ثانياً) وفي الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية ، . ويتضح من ذلك أن المحكمة أقامت الحكم المطعون فيه على أسباب نصت فيها صراحة على أنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية . ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية ، وحدها ، ولذا فإن الحكم يكون متخاذلاً متعيناً نقضه .

« وحيث إنه لمبا تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ١٠٢٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٣

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ — حكم . تبسيبه . دفاع . دفع التهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . ففي قيام هذه الحالة لديه . لا محل بعد ذلك للتعرض لاعتباره متجاوزاً حدود الدفاع .
ب — إثبات . تجزئة اعتراف المتهم . جوازها .

المبادئ القانونية

١ — متى كان ما قالته المحكمة في تنفيذ دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس من شأنه أن يبنى قيام تلك الحالة لديه فإن ذلك لا يدع مجالاً لما يشير في طعنه على الحكم من جهة اعتباره متجاوزاً حدود الدفاع ، إذ أن ذلك لا يكون له محل إلا عند ثبوت قيام تلك الحالة .

٢ - للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزى اعتراف المتهم ، فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تتقيد بالأخذ ببقائه .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن من أنه لم يقصد قتل المجنى عليه وإنما كان يقصد إرهابه ، وأنه لا دليل في الدعوى سوى اعترافه فكان يتعين على المحكمة ألا تأخذه إلا بقدر ما اعترف به ، وأنه طلب من باب الاحتياط اعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي عن النفس والمال ، إذ أنه كان في مكان الحادث يقوم بواجب الحراسة منفرداً وقد وقع الحادث في وقت مظلم فكان له العذر وقد فاجأ المجنى عليه وهو يرتكب جريمة سرقة - أن يخشى وجود لصوص آخرين معه أو أن يكون معه سلاح فيعتدى عليه به وما كان له أن يتخلى عن أداء واجبه في تعقب اللص والقبض عليه كما يذهب إليه الحكم ، ولذا فإن المحكمة تكون مخطئة فيما فتدت به قيام حالة الدفاع الشرعي لديه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « إن الطاعن كان يمر في ليلة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بزرعة الشامي المكلف بحراستها وفي الساعة الثالثة صباحاً أبصر شخصاً في وسط الزراعة يسرق منها فتقدم نحوه ولما شعر السارق بقدومه جرى محاولاً الفرار فأمره شريف بالوقوف فلم يمثل لأمره واستمر في عدوه حتى خرج من الزراعة واجتاز مجرى المياه المجاور لها من الجهة القبليّة حاملاً في جلبابه ما وصلت إليه يده من قناديل الشامي وكان المتهم في إثره فأطلق عليه عياراً نارياً من

البندقية التي يحملها للحراسة فأصابه المقذوف بجرحين ناريتين أحدهما في مؤخر رأسه والآخر أسفل يسار مؤخر صدره فمات لساعته ، وذهب المتهم بنفسه إلى رجال الحفظ وأبلغ بالحادث واعترف بأنه القاتل وقدم بندقية بخرطوش رقم ١٢ ظهر أنها أطلقت حديثاً ثم أصر على اعترافه أمام المحكمة ، وعزا فعلته إلى أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . ثم تعرض إلى دفاع الطاعن فقنده تفصيلاً بما حصله أنه معترف بأنه رأى القاتل بمفرده بداخل الزراعة وما أن أمره بالوقوف حتى خرج يعدو لا يلوى على شيء وكان لا يقصد سوى النجاة بنفسه وأن المتهم ظل يجد في اللحاق به حتى ابتعد عن الزراعة التي كان يحرسها فتحقق في ضوء القمر من أنه كان وحيداً ولا يحمل سلاحاً ولا تبدو منه حركة أو التفاتة يخشى الطاعن منها أن تكون لديه نية الاعتداء عليه وأنه هو الذي كان يجد في متابعته ولو كان قد خاف منه لكف عن متابعته ولكنه مع كل هذا أطلق عليه مقذوفين ناريتين أصاباه في رأسه وصدره فأردياه قتيلاً في الحال . ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى أنه « ليس في الظروف التي تقدم وصفها ما يشفع للمتهم أو يبرر ادعاءه بأنه خشي على حياته . ولما كان ما قالته المحكمة في تنفيذ دفاع الطاعن الذي انحصر في الدفاع الشرعي عن النفس من شأنه أن ينفي قيام تلك الحالة لديه فإنه لا بدع مجالاً لما يشير بشأن اعتباره متجاوزاً حدود ذلك الدفاع ، إذ أن ذلك إنما يكون محله عند ثبوت قيام تلك الحالة . وأما باقي ما يشير الطاعن فردود بأن الواقعة التي أثبتها الحكم تتوافر فيها أركان الجريمة التي دانه بها وأن للمحكمة الجنائية أن تجزى اعتراف المتهم فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تتقيد

بالأخذ ببقائه الذي لا تطمئن إليه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٤

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

نصب . شيك . ورقة ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو تاريخ السحب . هي شيك . لا يستند بتاريخ التحويل أو وفاة القية .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن الورقة التي أعطاهما المتهم للجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب ، فهي تعد شيكاً ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل . كما أن تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ دان الطاعن بمقولة إنه أعطى شيكاً بسوء نية إلى المجنى عليه دون أن يقابله رصيد قائم وقابل للسحب على حين أن الوثيقة التي أعطاهما الطاعن ليست شيكاً بالمعنى القانوني لأنها ذات تاريخين تاريخ تحويلها وتاريخ استحقاقها فضلاً عن أنه معترف في التحقيق بأن التاريخ الحقيقي للسحب هو تاريخ سابق على تاريخ الاستحقاق . ولم تعد المحكمة بالمخالصة التي قدمها الطاعن . »

« وحيث إنه متى كان الثابت أن تاريخ الاستحقاق هو نفس تاريخ السحب والظاهر يفيد أن الوثيقة هي شيك فلا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاعتداد في هذا الشأن بتاريخ التحويل ، كما أن ما يقوله الطاعن من أن الدائن تقاضى دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة . »

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٥

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

مراقبة . العود للاشتباه . الحد الأدنى للمراقبة سنة .

المبدأ القانوني

إن جريمة العود للاشتباه تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة . وإذن يكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة إلى العقوبة .

المحكمة

« حيث إن الطعن المقدم من النيابة العمومية يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى على المتهم عملاً بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون

القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه وإما بعدم اعتراضه على الاستجواب والإجابة على الأسئلة التي توجهها إليه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا ما أجاب بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات . وإذن فإذا كان محضر الجلسة لم يثبت به أن المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم - وهو يكمل محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن المتهم لم يعترض على الاستجواب ، فلا يقبل من هذا المتهم أن يطعن على الحكم في خصوص ذلك .

٢ - يكفي في بيان توافر ظرف الإكراه قول الحكم إن أحد الجناة قذف المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهراً بالعمل على إنقاذ المجنى عليه وأخذ يجذب الحقيبة إلا إنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه وعندها فر اللسان .

٣ - إن تقرير أدلة الثبوت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، ولها أن تأخذ

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحبسه ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر لأنه عاد لحالة الاشتباه إذ حكم عليه في جنحة إحراز مخدر بالحبس والغرامة بعد سبق الحكم عليه للاشتباه بوضعه تحت مراقبة البوليس .

وحيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم المطعون فيه تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة العود للاشتباه ، ولما كانت هذه الجريمة تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة . ولما كان الحكم قد قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه بالنسبة إلى المراقبة ، والحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(القضية رقم ١٠٥٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٦

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - تحقيق . استجواب التهم المظنور . إجابة التهم بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض من المدافع عنه . لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات بناء على استجوابه .
ب - سرقة . شروع فيها . ظرف الإكراه . مثال في بيان توافره .

ج - إثبات . تقدير الأدلة . سلطة المحكمة في الأخذ ببعض الأدلة دون بعض وفي الأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم وأطراحه بالنسبة إلى متهم آخر .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه

على الاستجواب ، لما كان ذلك كله فان هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن ، إذ لا يكفي لاعتبار المتهم شريكا بالمساعدة أن يثبت مقارفته للأفعال المادية التي ساعدت على وقوع الجريمة بل يجب أن يكون قد ارتكبها بقصد المشاركة في الجريمة . كذلك قصر الحكم حين تحدث عن ظرف الاكراه بعبارة عابرة دون أن يعنى بإقامة الدليل على توافره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ومن بينها توافر عليه بجريمة السرقة التي شرع في ارتكابها وقصده المساعدة في اتمامها ، وكذلك تحدث في صراحة وتفصيل كاف عن ركن الاكراه بأن قال إن أحد الجناة قذف المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهراً بالعمل على إنقاذ المجنى عليه وأخذ يجذب الحقيبة إلا أنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه وعندها فر اللسان . وهذا الذي أورده الحكم كاف في إبراز ظرف الاكراه وتوافره .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في القول بأن الأدلة التي يفتي عليها الادانة قد شابها التناقض اذ اعتبر في ثبوت واقعة ما دليلاً كافياً قبل الطاعن ولم ير في ثبوت نفس الواقعة ما يكفي لإدانة متهمين آخرين ، كما أنه اعتمد على شهادة أحد الشهود في ادانة الطاعن وأهدرها بالنسبة للآخرين .

ببعض الأدلة وتطرح بعضها وأن تأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة إلى متهم آخر مادامت الأدلة في جملتها سائغة مقبولة .

المحكمة

وحيث إن حاصل الوجه الأول أن المحكمة خالفت القانون إذ استجوبت الطاعن دون أن يطلب ذلك لأن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات لا تجيز استجواب المتهم إلا إذا طلب ، وقد ترتب على هذا الاستجواب أن أدلى الطاعن بأقوال ضد مصلحته واتخذت منها المحكمة دعامة في القضاء عليه بالإدانة . ويضيف الطاعن أن الدفاع عنه اعترض على هذا الاستجواب وأن كان هذا الاعتراض لم يثبت صراحة في محضر الجلسة ولا يفتي ذلك ما ورد بالحكم من أن الطاعن نوقش بغير اعتراض .

وحيث إن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على الاستجواب والالجابة على الأسئلة التي توجهها اليه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا أجاب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات . لما كان ذلك وكان اعتراض ما ، سواء أكان من الطاعن أم من المدافع عنه ، لم يثبت بمحض الجلسة بل على العكس - فإن الحكم - وهو يكمل محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن الطاعن لم يعترض

٣٦٨

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

قاضي . إصداره حكماً ابتدائياً . اشتراكه في الفصل في الاستئناف المرفوع عنه . الحكم الذي يصدر في الاستئناف . باطل .

المبدأ القانوني

القاضي الذي ينظر الدعوى ابتدائياً لا يصلح أن يكون عضواً في المحكمة التي تقضى في الاستئناف المرفوع عن الحكم الذي أصدره ، فإذا هو اشترك في نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلاً .

(القضية رقم ١٠٦٤ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٦٩

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي استناداً إلى ما ذكره من الوقائع . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي مستنداً في ذلك إلى وقائع ذكرها ومع ذلك دانت المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٧٠

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

إجراءات . إثبات . الحكم على التهم دون سماع الشهود ودون إجراء أي تحقيق . مبطل لإجراءات

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح البعض الآخر ، وأن تأخذ بدليل بالنسبة لمتهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة لمتهم آخر مادامت الأدلة في جملتها سائغة مقبولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين الأدلة التي أخذ بها بالنسبة للطاعن في منطق سليم فإن ما يثيره لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٥٩ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٦٧

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - قض . عدم ختم الحكم في البطا . لا يكن وحده لنقض الحكم .

ب - تعويض . تقديره موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - إن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون لا يكفي وحده لنقض الحكم .

٢ - إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى ، فإدام الحكم قد أورد الاعتبارات التي من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أورده أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن المجادلة في ذلك لا تكون مقبولة .

(القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

المحاكمة . سماع الشهود واجب مادام ممكناً .

المبدأ القانوني

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بصفة أصلية على التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم مادام سماعهم ممكناً . فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بإدانة المتهم دون أن تجري أى تحقيق أو تسمع شهوداً ، وكانت المحكمة الاستئنافية هي الأخرى قد فعلت ذلك ، فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(ال قضية رقم ١٠٦٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور حسن اسماعيل المضيبي بك بدلا من أحمد حسنى بك) .

٣٧١

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع شرعى . تمسك المتهم بالفروع في القتل العمد به . الرد عليه بأن المجنى عليه لم يثبت أنه حاول أن يقتدى على المتهم اعتداء من شأنه إحداث القتل . خطأ في القانون .

المبدأ القانوني

إنه لما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، وكانت المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات تنصان على أن حق الدفاع عن النفس أو المال يجوز أن يبيح

القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن تحدث منه جراح بالغة ، فإن الحكم إذا رد على ما تمسك به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى بأنه لم يثبت على أية صورة قيام أى اعتداء يبرر إطلاق النار على المجنى عليهما اللذين أثبت التحقيق أنهما ما كانا يحملان أسلحة ولا عصياً ولم يحاولا الاعتداء على المتهمين أو غيرهما اعتداء من شأنه إحداث القتل — هذا الحكم يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه .

الحكم

د حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دانهما بالقتل العمد جاء مشوباً بما يبطله ، فقد استند المدافع عنهما إلى أنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وردت عليه بعبارة غامضة عامة لا تتفق مع الوقائع الثابتة بالتحقيقات ولا مع ما ورد بوصف التهمة كما أنها لا تصلح رداً في القانون .

د حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها تعرض لدفاع الطاعنين المشار إليه فقال د إن ما أثاره المدافع عنهما لا يستند إلى أى أساس ، إذ لم يثبت على أية صورة قيام أى اعتبار يبرر استعمال المتهمين المذكورين للأسلحة النارية وإطلاقها على المجنى عليهما اللذين أثبت التحقيق أنهما ما كانا يحملان أسلحة ولا عصياً ولم يحاولا الاعتداء على المتهمين المذكورين أو غيرهما اعتداء من شأنه إحداث القتل ، . ولما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون

٣٧٣

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . حكم . تسببه . طلب التهم إلى المحكمة الاستثنائية إجراء معاينة لتحقيق دفاعه بأن شاهدي الأثبات لم يريا الحادث ولم يكونا يستطيعان رؤيته . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم في جريمة القتل خطأ قد تمسك أمام المحكمة الاستثنائية بأن شاهدي الأثبات اللذين اعتمدت محكمة أول درجة في إدانته على أقوالهما لم يريا الحادث وما كان في مكنتهما أن يريا من المكان الذي قررا بوجودهما فيه وقت وقوعه ، ثم طلب إليها في مذكرة قدمها أن تجري معاينة لتحقيق هذا الدفاع ولكنها مع ذلك أدانته معتمدة على أسباب الحكم الابتدائي دون أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه — فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه ، إذ هذا الدفاع مهم لتعلقه بتحقيق دليل اعتمدت المحكمة عليه في إدانته فكان لزاماً على المحكمة أن تعني بتمحيصه .

المحكمة

د حيث إن بما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً في الرد على دفاعه وهذا التصور ينطوي أيضاً على إخلال بحقه في الدفاع ، إذ مع تمسكه بأن الشاهدين اللذين اعتمدت المحكمة على أقوالهما في إدانته لم يريا الحادث وما كان في مكنتهما أن يشاهدا من

قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي وكانت المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات تنصان على أن حق الدفاع عن النفس أو المال يجوز أن يليق القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه جراح بالغة ولم يكن مقتصرأ على حالة إحداث الموت وحدها ، لما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يجر نقضه على هذا الأساس فإنه يكون مخطئاً في القانون متعيناً نقضه .

د حيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٠٦٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور احمد حسني بك بدلا من احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة) .

٣٧٢

٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . وضعه وتوقيعه . يجب أن يتأ في مدة ثلاثين يوماً من النطق به .

المبدأ القانوني

إن القانون — على ما أولته هذه المحكمة — قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة .

(القضية رقم ١٠٧٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

المكان الذي قررا بوجودهما به وقت وقوعه ، وطلبه إلى المحكمة الاستئنافية في مذكرته أن تجرى معاينة لتحقيق هذا الدفاع إلا أن المحكمة دأته معتمدة على أسباب الحكم الابتدائي دون أن توجيه إلى طلبه أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للذكر المقدمة من الطاعن لمحكمة ثاني درجة أنه تمسك بدفاعه المشار إليه بوجه الطعن وأصر في نهايتها على إجراء المعاينة تحقيقاً له . ولما كان الدفاع المشار إليه مهماً لتعلقه بتحقيق دليل اعتمدت المحكمة عليه في إدانة الطاعن كان لزاماً عليها أن تعني بتوجيهه . أما وهي لم تفعل بل أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه من غير أن توجيه الطاعن إلى طلبه أو ترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

(القضية رقم ١٥٧٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

صيدلة . إغلاق الصيدلية لجرمة ارتكبتها موظف فيها . يصح . لا يشترط للحكم بإغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة أن يكون مملوكاً لمن وقعت منه المخالفة .

المبدأ القانوني

إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكاً لمن تجب معاقبته على الفعل الذي ارتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة

بما يجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها متعدية إلى الغير . ولا يجب اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه . وإذن فالحكم بإغلاق الصيدلية من أجل أن موظفاً لدى صاحب الصيدلية قد زاول فيها مهنة الصيدلة دون حق هو حكم صحيح .

المحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى برفض الإشكال المرفوع من الطاعن في تنفيذ الحكم الصادر بإغلاق صيدليته ، ذلك أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاشكال بأن عقوبة الإغلاق قد صدرت على موظف الصيدلية ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بها لا يجوز أن يمتد أثره إلى الطاعن باعتباره صاحب هذه الصيدلية ، لأن النيابة لم تدخله في الدعوى ليبدى دفاعه فيها ، وبخاصة وهو لم يكن بإمكانه أن يتدخل فيها من تلقاء نفسه ، كما تمسك بأن الحكم المستشكل فيه قد صدر غامضاً بالنسبة لوصف الإغلاق وكان من مقتضى سلامته أن يوصف الإغلاق بكونه نهائياً أو مؤقتاً ، ذلك أن واقعة الدعوى الأصلية لم تكن مما يقضي فيها بالإغلاق النهائي أو المؤقت إلا بتوافر شروط لم تتحقق ، هذا إلى أن الثابت من مراجعة

الحكم الذي أراد المحضر تنفيذ الإغلاق به أنه خال من الأسباب فلا يجوز التنفيذ به لأن صيغة التنفيذ لا توضح إلا على الأحكام الصحيحة المسببة .

« وحيث إن واقعة الحال تحصل في أن الدعوى العمومية رفعت على موظف لدى الطاعن بأنه زوال مهنة الصيدلة دون أن يجوز درجة عليية تؤمله لذلك ودون أن يقيد بوزارة الصحة ، وبأنه قام ببيع مستحضرات طبية جامزة ، ففضى انتهائيا من محكمة جنح مصر الاستئنافية بتغريمه عشرين جنينها مع إغلاق الصيدلية على مصروفاته ، وذلك تطبيقا لنص المواد ١ و ٢ و ٤ و ١٠٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بتنظيم مهنة الصيدلة ، وقد طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض فقبل الطعن شكلا ورفض موضوعا ، ولدى تنفيذ الحكم بالإغلاق رفع عنه الطاعن بصفته صاحب الصيدلية إشكالا استند فيه بصفة أساسية إلى أن الأحكام شخصية لا يتعدى تنفيذها شخص المحكوم عليه ذلك الذي ترك العمل بالصيدلية ، كما استند إلى الأوجه الأخرى المبينة بوجه طعنه الحالى فقضت محكمة جنح مصر الاستئنافية سائلة الذكر بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه وبالزام رافعه بالمصاريف ، فقرر الطاعن بالنقض في هذا الحكم واستند فيه إلى الأوجه المتقدمة .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض إشكال الطاعن قد عرض لدفاعه المبين بأوجه طعنه ورد عليه بما يفنده ، وكان مما قاله في ذلك . « وحيث إنه من المبادئ المقررة في القانون الجنائي شخصية العقوبة بمعنى عدم تجاوزها شخص المحكوم عليه وممتلكاته إلا بالنسبة للعقوبات التكميلية فانه يجرى تنفيذها

في مواجهة الغير أيضا متى كان موضوع الدعوى ماسا بالأمن أو النظام العام أو بمصلحة المجموع إذ يكون للعقوبة التكميلية هنا صفة عينية لا شخصية ولا تعد عقوبة يقضى بها على شخص المحكوم عليه بل تدبيرا وقائيا يتخذ ضد شخص بعينه ، والمثال الواضح للعقوبات التكميلية هو المصادرة وأبرز أمثلة لها الجريمتان المنصوص عليهما في المادة ٣٥٢ ع والمادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ إذ تصدر النقود والأشياء المستعملة في لعب الميسر رغم أن الحكم يصدر ضد صاحب المحل لا ضد أصحاب النقود وتلك الأشياء ، فالمرشح رأى بهذا إمكان تجاوز العقوبة شخص المحكوم عليه إذا هي أنصبت على عين لو ثبثت الجريمة ، وهو استثناء من الأصل العام قرره المشرع وأقره الشراح حرصا على الصالح العام . وحيث إن ورود نص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ يفيد أن المشرع رأى بصدد الجرائم المنصوص عليها فيه التي يحكم فيها بالإغلاق أن تكون العقوبة عينية منصبة على الصيدلية التي وقعت فيها مخالفة القانون ، وذلك لما في مخالفته من تهديد للصحة العامة والحياة والمرضى ، والمشرع إنما أراد بهذا أن يفرض على أصحاب الصيدليات رقابة عمالمهم وأن يهتموا شخصيا بأعمالهم ، كما يهددهم بعقوبة عينية منصبة على مجالمهم إذا هم توانوا وتركوا الجرائم ترتكب فيها بعلمهم أو باهمالهم . وحيث إن نص المادة ١٠٨ من القانون آنف الذكر والتي طبقها المحكمة بصدد الدعوى الموضوعية صريح في وجوب الحكم بإغلاق الصيدلية التي تقع فيها مخالفة القانون ، وبالتالي يكون ما ينعاه المستشكل على الحكم المستشكل فيه لا سند له من القانون . وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر أن موضوع الإغلاق

بالذات وشخصية العقاب طرح بصدد هذه الدعوى أمام محكمة النقض عند الطعن في الحكم الصادر فيها وكان وجهها من الأوجه التي تقدم بها المحكوم عليه فيها ، وردته محكمة النقض غير آخذة به وقالت في حكمها : إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذي ارتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصي لأن الإغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعه على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعهما أن تكون آثارها قد تعدى إلى الغير ولا يوجب اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه وقد اعتبرت محكمة النقض الحكم سليما ورفضت الطعن .

« وحيث أن الدفاع عن المستشكل أثار — بعد هذا — التكييف القانوني للواقعة قائلا إنه يخالف ما حكم بمقتضاه ولا يجوز معه الحكم بالإغلاق وهو يريد بهذا فتح باب مناقشة حكم نهائي حائز لحجية الشيء المحكوم فيه وهو ما لا يجوز الاعتراض به على الحكم . ومن ثم فهذا البحث غير جائز قانونا ، ولا محل بالتالي لمناقشة تكييف التهمة موضوع الدعوى الأصلية وهل تقتضي الحكم بالإغلاق أم لا . وحيث إن الدفاع أثار أخيرا مسألة أن مدة الإغلاق لم تحدد في الحكم وهي مسألة لا محل لاثارتها ، إذ القانون بصدد الجريمة التي حكم فيها نص على الإغلاق إطلاقا ولم يحدده بمدة بما تفيد أن المشرع ارتأى أن يكون الإغلاق نهائيا في هذه الحالة ، وهو ما يفيد عبارة الإغلاق وحدها

مطلقة من القيد بأجل ، ويكون نص الحكم على الإغلاق بغير قيد يفيد بذاته ألا محل لتقيده بمدة وأنه إغلاق نهائي غير موقوف وفقا لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا الذي قاله الحكم واستند إليه في رفض إشكال الطاعن صحيحا في القانون ، ولم يكن صحيحا ما نعاه الطاعن من أن الحكم الذي أراد المحضر تنفيذ عقوبة الإغلاق بموجبه كان خاليا من الأسباب ، لما تبين من مراجعة مفردات الإشكال التي أمرت المحكمة بعضها — تحقيقا لهذا الوجه — من أن الصورة المشمولة بصيغة التنفيذ كانت مرفقة بها مسودة الحكم بأسبابه الكاملة ، فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الشأن صحيح في القانون ، ولا يكون هناك محل لكافة ما يثيره الطاعن بأوجه طعنه الذي لا يعدو في واقعه أن يكون ترديدا لما سبق القضاء فيه موضوعا بحكم نهائي صدر من محكمة النقض وقضى برفض طعن قام على ذات هذه الأوجه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . »

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٧٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

إجراءات ، وصف التهمة . رفع الدعوى على التهم بتهمة الضرب . إدائته في الضرب والنسب ، المحكمة الجزئية لا تملك أن تقيم الدعوى عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يبيح لمحكمة الجناح أن

وتنفيذا لهذا القرار قيدت النيابة العمومية الدعوى من جديد بتهمة الضرب فقط ثم قدمت الى المحكمة الجزئية فقضت في الدعوى على أساس تهمة الضرب والسب التي رفعت بها الدعوى في الأصل أمام المحكمة المركزية - لما كان ذلك وكان القانون لا يبيح لمحكمة الجناح الجزئية أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية - فإن الحكم وقد دان الطاعن بتهمة السب أيضا يكون قد خالف القانون ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

قانون . القانون الأصلح هو الذي يطبق على المتهم . امتناع عن بيع سلعة مسخرة . إدانة المتهم . صدور قرار من الوزير بحذف هذه السلعة من الجدول . وجوب استفادة المتهم من ذلك . صدور قرار آخر من الوزير قبل الحكم نهائيا بإعادة هذه السلعة الى الجدول . لا يؤثر في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لامتناعه عن بيع سلعة مسخرة فأدانته المحكمة في هذه الجريمة عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، وكان الوزير - بعد صدور هذا الحكم الذي طعن فيه المتهم - تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون المذكور الذي يخوله أن يحذف سلعا من الجدول أو يضيف إليه سلعا أخرى -

تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية . فإذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى أمام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب فقضت هذه المحكمة بأحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شئونها فيها، ثم رفعت النيابة الدعوى بعد ذلك الى المحكمة الجزئية مقصورة على تهمة الضرب فقضت فيها لا على أساس هذه التهمة، بل على أساس تهمة الضرب والسب معاً ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم على الرغم مما دفع به المتهم من عدم قبول الدعوى العمومية عن جريمة السب - فإنها تكون قد أخطأت .

المحكمة

و حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون ، إذ دانت الطاعن بجريمة السب دون أن تقام الدعوى العمومية عنها بالطريق القانوني الصحيح ، ذلك لأن الدعوى رفعت أولا من النيابة أمام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب ثم قضت تلك المحكمة بإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شئونها فيها - ثم رفعت الدعوى العمومية بعد ذلك قاصرة على تهمة الضرب فما كان لها أن تدين الطاعن بتهمة السب التي لم ترفع عنها الدعوى .

و حيث إنه بالاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة المركزية في تهمة الضرب والسب يبين أنه صدر بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣١ بأحالة القضية الى النيابة العمومية لإعطائها السير اللازم .

الوزير بماله من سلطة خولها له القانون قد أصدر قراراً آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى بإعادة هذه السلعة الى الجدول ، إذ لا يضار المتهمان به ما دامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ والقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء للمتهمين بالبراءة . »

(القضية رقم ٥٦٧ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك و ابراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٧٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . بناؤه على واقعة لا وجود لها . قصور . مثال في جريمة نسب علني .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة السب العلني قد استندت في اثبات ذلك إلى إجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول السب من المتهم علناً في الطريق . ولم تبين في حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم ، وكان الثابت في ملف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع المدعى الذي أسست عليه المحكمة قضاءها وأشارت إليه في الأسباب ، لحكمها بكون فضلاً عن قصوره قد استند إلى دليل لا وجود له ، وذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

قد أصدر قراراً بحذف المسلي (محل جريمة المتهم) من السلع المسعرة والمحددة الربح فإن المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل ضيرورة الحكم نهائياً ، لأنه هو القانون الأصح له . ولا يؤثر في هذا أن الوزير بما له من سلطة خوله إياها القانون قد أصدر قراراً آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى بإعادة هذه السلعة إلى الجدول ، إذ لا يضار المتهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الحذف وقرار الإعادة .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالامتناع عن بيع سلعة مسعرة وبالاشتراك فيها جاء باطلا لاستناده إلى ما يخالف الثابت بالأوراق .

« وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين فقطت المحكمة بالادانة عملاً بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ على اعتبار أنهما امتنعا عن بيع سلعة مدرجة بالجدول المرفق بالقانون بالسعر المقرر لها . ولما كان للوزير بمقتضى المادة ٢ من القانون المذكور أن يحذف سلعاً من الجدول أو يضيف إليه سلعاً أخرى . وكان قد أصدر بعد صدور الحكم المطعون فيه وتنفيذاً لهذا النص القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ يقضى بحذف المسلي من السلع المسعرة والمحددة الربح . لما كان الأمر كذلك ، فإن المتهم يستفيد من هذا القرار لأنه هو القانون الأصح له وقد صدر قبل ضيرورة الحكم نهائياً ، فيجب أن ينتفع به . ولا يؤثر في هذا النظر أن

نصحه

« حيث إن الطاعة تنعني فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وإلزامها مع الآخر الذي كان متهماً بالتعويض جاء مشوباً بما يبطله إذ استندت في إثبات الفعل المسبب للضرر إلى ما قاله عن إجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول السب من المتهم علناً في الطريق ، وذلك على خلاف ما قرره محكمة أول درجة من أنه قد تضاربت أقوالهم عما كان يجب معه على المحكمة أن تورد أسماء الشهود ومؤدى أقوالهم مع بيان مصدرها .

« وحيث إن المدعين بالحقوق المدنية رفعوا دعواهم مباشرة ضد المتهم وعند الطاعة بصفتها مسئولة عن هذه الحقوق يقولون في عريضتها إن الأول (المتهم) ألتف عمداً بعض المنقولات ولأنه أيضاً اعتدى بالسب علناً فقضت محكمة أول درجة بالإبراء ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفه المدعى بالحقوق المدنية الحاج أبو الذهب حسنين . فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وإلزام المتهم بالتعويض كما قضت بإلزام الطاعة به أيضاً . وبطريق التضامن بناء على أن الفعل وقع من تابعها أثناء وبسبب تأدية الوظيفة وقالت في صدد تهمة السب إنها ترى من إجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول هذا السب علناً في الطريق العام بأن قال لعامل المحل (.....) بصوت مسموع لمن كان في الطريق ما بعد إثباتاً كافياً لوقوع هذا الفعل منه وهو ما يكون الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٠٦ ، ١٧١ من قانون العقوبات ، ولما كانت المحكمة لم تبين في الحكم أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم

ولا مؤدى أقوالهم كما أنه ظاهر من مراجعة الملف الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن هذا الإجماع المدعى والذي أسست عليه المحكمة قضاءها من ثبوت الفعل الضار المستوجب للتعويض لا أثر له بمحضر ضبط الواقعة المشار إليه بالأسباب ، لما كان الأمر كذلك فإن الحكم بجانب قصوره يكون قد استند إلى دليل لا وجود له وذلك بما يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبخث باقي أوجه الطعن . »

(القضية رقم ٥٦٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٨

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

نقض . وجه طعن لا جدوى منه : لا يقبل . مثال في دعوى قتل .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن ينعي على الحكم أن المحكمة قد أثبتت به أنه قد أحدث أيضاً الإصابة الرضية بالقتيل مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الإصابة الناتجة عن العيار الناري ولم تبين مدى اتصال كل إصابة بحدوث الوفاة ، وكانت المحكمة ولو أنها أضافت في صدد تصوير الواقع أنه أحدث الإصابة الرضية أيضاً قد أوردت أن كلا من الإصابتين حيوية ومعاصرة وأن كلا منهما وإن كان كافياً بمفرده لإحداث القتل إلا أن الوفاة

كانت نتيجة الإصابتين ، الأمر الذي يجعل الطاعن مسؤولاً عن القتل كفاعل أصلي بقطع النظر عن الإصابة الأخرى ، فإنه لا تكون للتهمة جدوى من هذا الذي ينعاه على الحكم .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعن بالقتل العمد ، فقد استندت المحكمة في الادانة الى تقرير الطبيب الشرعي مع أنه إما خاطيء أو متناقض . وقد انبنى على ذلك أنها لم تفهم على حقيقته فإخطأت في النتيجة التي انتهت اليها عن الحادث وكيفية وقوعه ، واستند الى تقرير استشاري أرفقه بطعنه . ويضيف الطاعن أن المحكمة أثبتت أنه قد أحدث الإصابة الرضية بالقتيل أيضاً مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الإصابة الناتجة من العيار الناري كما كان يجب على المحكمة أن تبين مدى اتصال كل إصابة بحادث الوفاة لما لذلك من أثر في مسئوليته ، لأنه إذا كانت الوفاة قد حصلت من الإصابة الرضية فلا يسأل إلا عن الشروع في القتل على أساس أن الإصابة التي رفعت عليه الدعوى بها والتي تصح محاكته عنها هي إصابة العيار ولا يمكن أن يسأل عن القتل إلا إذا كانت المحكمة قد دانت به بالإصابتين ، وهذا منها يكون خطأ إذ اقتضت التهمة على إصابة العيار ولم يحصل تعديل فيها في مواجهته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وعرض لتقرير الطبيب الشرعي عن الإصابات وسببها واستخلص منه ما أعانه على كيفية تصوير

الحادث على الوجه الذي انتهى إليه . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدي الى مارتبته عليه فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص وهو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما ما يشير إليه عن تعديل التهمة ومدى مسئوليته عن القتل فلا وجه له ، إذ ولو أن المحكمة أضافت في صدد تصوير الواقع أنه أحدث الإصابة الرضية أيضاً إلا أنه لا جدوى له من التمسك بهذا الوجه مادام الحكم قد أورد أن كلا من الإصابتين حيوية ومعاصرة وأن كلا وإن كان كافياً بمفرده لإحداث القتل إلا أن الوفاة كانت نتيجة الإصابتين ، الأمر الذي يجعل الطاعن مسؤولاً عن القتل كفاعل أصلي بقطع النظر عن الإصابة الأخرى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٥٨٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٩

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

معارضة . تقديم عاى التهم برقية منه بأنه مريض لا يستطيع الحضور . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون رد على ما اعتذر به المتهم . لا يصح .

المبدأ القانوني

إذا كان محضر جلسة المحاكمة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم يبين منه أن محامى المتهم قدم برقية ، وتبين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن من بينها برقية تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها

تقدم المدافع عن الطاعن إليها بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور أمامها أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، أما وهي لم تفعل فإن في ذلك ماسا بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم سنة ٢٠٧١٩ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك ، وفهمي ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٨٠

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم : تسببه . وجوب بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها . الاكتفاء بالإشارة إلى الأدلة في محضر التحقيق دون إيراد مؤداها . قصور .

المبدأ القانوني

يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان وافي ، وأن تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاها بالادانة . فإذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها فقد اكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

المحكمة

وحيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في بيان الواقعة

من المحكمة ومذيلة باسم المتهم وفيها يقول إنه مريض ويلتمس التأجيل ، ومع ذلك حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فإنها تكون قد أخطأت ، إذ كان لزاما عليها وقد تقدم المدافع عن المتهم إليها بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور أمامها أن تعنى بالرد على ذلك بالقبول أو بالرفض ، وإذ هي لم تفعل فذلك يعتبر ماسا بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع لأنه لما عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي لم يستطع الحضور بسبب مرضه بل حضر محام عنه وقدم للمحكمة بريقة صادرة منه تفيد أنه مريض ويلتمس تأجيل الدعوى لهذا السبب غير أن المحكمة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم تجبه إلى طلب التأجيل أو تحقق عذره ، كما أنها لم تشر في أسباب حكمها إلى ذلك كله .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة عند نظر المعارضة استئنافيا أن محامى الطاعن قدم بريقة ، كما يتضح من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن بها بريقة تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة وهي مذيلة باسم المتهم وفيها يقول إنه مريض ويلتمس التأجيل . كما أنه ثابت من الاطلاع على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أنه لم يشر إلى حضور محامى الطاعن أو إلى تلك البريقة .

وحيث إنه كان لزاما على المحكمة وقد

والأدلة التي اعتمد عليها في إدانة الطاعة .

« وحيث إن الحكم اقتصر في بيان الواقعة والفاظ السباب المدعى بها على قوله « وحيث إن السيدة ماريكا فولجاريس متهمة بمقتضى قرار الاتهام . المحرر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بأنها في القاهرة في بحر شهر يناير سنة ١٩٤٩ تفوهت علنا في يرسل المنزل الكائن بشارع المهدي رقم ٧ في حق الأنسة بواناز بسيماتوس ونيقولاز بسيماتوس بالفاظ السباب الميئة بأسباب في المحضر والماسة بالشرف والاعتبار ، وهي جنحة منصوص ومعاقب عليها بمقتضى المواد ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وحين تعرض الحكم لسرد الأدلة اقتصر على قوله : وحيث إنه يتضح من أقوال شهود الاثبات الذين سمعوا في الجلسة بعد حلف اليمين أن المتهمة والأنسة بواناز بسيماتوس المدعية بالحق المدني جارتان في دور واحد . وحيث إن المدعية بالحق المدني وجدت قاذورات أمام باب شقتها ، وهذا أمر يظهر أنه تكرر مرارا ، طلبت من المتهمة التي كانت تشك في أنها هي التي كانت تضع هنا هذه القاذورات فتفوهت المتهمة في حقها بالالفاظ السبابة التي تقع تحت نص قانون العقوبات .

« وحيث إنه يبين عما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولا الأدلة المثبتة لها مكتفيا بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون أن يورد مؤذي هذه الأدلة . ولما كان واجبا على المحكمة أن تذكر الواقعة في بيان واف وأن تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بالادانة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جاء غالبا من ذلك البيان فإنه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث

بأق أوجه الطعن .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة وحضور حسن إسماعيل الهضيبي بك بدلا من أحمد حنفي بك المستشار) .

٣٨١

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تفتيش . إذن ورد به خطأ أنه صدر في الساعة كذا مساء . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أنه صدر في هذه الساعة من الصباح . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تصح . هذا جدل موضوعي . سماع وكيل النيابة كشاهد . لا يلزم .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد استخلصت من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحا قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الإجراء وأن كلمة « مساء » التي وردت في إذن التفتيش إنما كانت وليسدة خطأ مادي وقع أثناء تحريره ، وكان هذا الاستخلاص سائغا للأدلة وللاعتبارات التي أوردتها في حكمها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فإن الجدل في عيعدم صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله قبل الإذن به لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . والقول

بأنه كان يجب سماع وكيل النيابة الذي أثبت في محضره أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً كشاهد في الدعوى لا يعتد به لأنه لا سند له من القانون إذ لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصاً وقد كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة وتناولها الدفاع بالمناقشة .

المحكمة

« حيث إن حاصل وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في الإدانة على الدليل المستمد من تفتيش وقع باطلاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة الساعة ١١,٣٥ مساءً - على ما بين من الاطلاع على الأوراق - ولما كان الثابت في محضر ضبط الواقعة أن التفتيش وقع غروب ذلك اليوم وبدء في التحقيق فعلاً الساعة ٩,١٥ مساءً فيكون إجراء التفتيش قد سبق الإذن به عن يملكه وإذن فهو إجراء وقع باطلاً لا يصححه الإذن اللاحق لحديثه ، ولا يغير من ذلك ما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب الطاعن من أن الإذن قد صدر في الواقع الساعة ١١,٣٥ صباحاً حيث إنه لا يملك الحق في هذا التصحيح بعد أن استنفد سلطته بإصدار الإذن . على أنه وقد اعتمدت المحكمة هذا التصحيح فكان يجب أن تسمع وكيل النيابة الذي أجراه كشاهد في الدعوى لا أن تكتفي بما دونه في محضره في هذا الخصوص .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض

لهذا الدفع في قوله : إن الدفاع عن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة ببطالان التفتيش لأن الإذن صدر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ الساعة ١١,٣٥ مساءً بينما وقعت إجراءات الضبط سابقة على هذا الوقت إذ كانت بعد غروب يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وبدأ التحقيق الساعة ٩,١٥ مساءً اليوم المذكور وقبلت المحكمة الدفع . وأنه يبين من الاطلاع على محضر استجواب النيابة المؤرخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أن حضرة وكيل النيابة أكد فيه أنه أصدر الإذن في الصباح الساعة ١١,٣٥ وليس مساءً كما ورد خطأ بإذن التفتيش أي أن الخطأ مادي في لفظ مساءً بدلاً من صباحاً ، وحيث إنه متى تقرر ذلك يكون الإذن صدر سابقاً على إجراءات ضبط المتهم ، فهي ليست معيبة ولا محل للقول حسبما ذهب الدفاع عن المتهم بأن إذن النيابة صدر تصحيحاً لإجراءات البوليس فهو قول تفره عليه النيابة إزاء ما أثبتته حضرة وكيل النيابة من أن الخطأ مادي في لفظ مساءً ، ومن ثم يكون التفتيش صحيحاً ، ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد استخلصت من ظروف الدعوى وبما أثبتته وكيل النيابة في محضره أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الإجراء وأن كلمة « مساءً » التي وردت في إذن التفتيش إنما كانت وليدة خطأ مادي وقع أثناء تحريره . ولما كان هذا الاستخلاص سائفاً للأدلة وللاعتبارات التي أوردها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولما أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من مبرر لأنه في الواقع وحقيقة الأمر لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً عما يدخل في سلطة محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته أمام محكمة

المحكمة أنها أخأت بحقه في الدفاع بناء على ذلك .

٢ - إن جريمة إحراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا يبدأ سقوطها بمضي المدة إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني ، فما دامت هذه الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .

المحكمة

« حيث إن أوجه الطعن تحصل في القول (أولا) بأن الدفاع عن الطاعن تقدم بطلب سماع شهود وضم قضايا لاثبات أن الكونستابل وهو شاهد الاثبات المهم في الدعوى سبق أن لفق قضايا ضد آخرين ولتحقيق دفاع الطاعن من أن الحجرة التي وجد بها المخدر تسكنها ابنته وزوجها ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب مع وجاهته وهذا منها اخلال بحقه في الدفاع (وثانيا) أن الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية وجود آثار الحشيش بالجوزة وسلسلة الميزان المضبوطين وكان يجب أن يستدعى المحلل لاستجلاته في ذلك ، إذ قد يرجع أثر الحشيش لثلاث سنوات خلت قبل الضبط بما تنقضى معه الدعوى العمومية بمضي المدة ، هذا إلى أن الكونستابل بعد أن وجد الحشيش في حجرة خاصة بينت الطاعن زعم أنه قنش دكانه فوجد به الجوزة والميزان ولكي يثبت التهمة ضده فقد نوّهما بالحشيش مع أنه من غير المألوف وضع الحشيش على الجوزة والميزان ولم يعن الحكم يدحض هذه القرينة ، وهذا منه قصور في بيان الواقعة .

النقض . أما ما يثيره الطاعن حول وجوب سماع وكيل النيابة كشاهد في الدعوى فلا سند له من القانون حيث إن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصا وقد كان ذلك مطروحا على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة ، وقد ناقشه الدفاع ، على ما يبين من محاضر الجلسات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٠٨٢ سنة ٢٠ بالهيئة السابقة وحضور أحمد حسنى بك بدلا من حسن اسماعيل المصطفى بك المستشار) .

٣٨٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - دفاع . اقتصر الدفاع على مناقشة أدلة الثبوت . نعى على المحكمة أنها لم تسمع شهودا أو تضم قضايا أو تناقش خبير الدعوى . لا يصح .

ب - مواد مخدرة . جريمة الاحراز جريمة مستمرة ، لا يبدأ سقوطها إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الدفاع عن المتهم في إحراز حشيش قد اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبير المحلل لبيان كيفية وجود آثار الحشيش بالجوزة التي ضبطت فلا يكون له أن ينعى على

ج - دفاع . وجه دفاع أدلى به المتهم . عدم طلبه تحقيقه . نعيه على المحكمة أنها لم تندب خبيراً لتحقيقه . لا يصح .

المبادئ القانونية

١ - من حق محكمة الموضوع أن تزن روايات الشهود وتأخذ منها بالرواية التي تطمئن إليها وتطرح ما عداها . وتعويلها على ما تأخذ به من شهادة شاهد واطراحها ما لم تأخذ به منها معناه أنها لم ترفى فيما أطرحت ما يصح الركون إليه .

٢ - ليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع .

٣ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة ندب خبير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعي على المحكمة أنها لم تندب خبيراً لهذا الغرض .

المحكمة

د من حيث إن أوجه الطعن تتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد أغفل ما دفع به محاميه من كذب المجنى عليه فيما قرره من أنه بعد أن ضرب فجأة وهو ذاهب إلى منزله كان وكيل شيخ الحفراء أول من حضر إليه ورأى المتهم قادماً من جهة النذرة مع أنه أخبر العمدة أن أخوا المتهم المدعو أحمد العيسوي يوسف كان هو أول الحاضرين على استغاثته وأنه أخفى السلاح وأن العمدة قد ذكر ذلك صراحة في بلاغه وأن المجنى عليه

د وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه باحراز المخدر قد بين الواقعة بما تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، ثم تعرض لدفاعه المشار إليه في وجه الطعن ففنده في منطق سليم للاعتبارات التي أوردها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم في جلسة المرافعة الأخيرة بالطلبين المشار إليهما ، بل اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبير المحلل . وكانت الدعوى ليست بحاجة إلى ما أثاره في الطعن من ذلك ، وكانت جريمة إحراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا يبدأ السقوط بمضي المدة الطويلة بصدها إلا من يوم خروج هذا المخدر من حيازة الجاني فطالما كانت هذه الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة - متى كان ذلك كله - فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من مبرر .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٨٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٣

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

أ - إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه من شهادة شاهد . أخذها ببعض الشهادة معناه أنها لم ترفى فيما أطرحت ما يصح الركون إليه .

ب - حكم . تسليبه . دفاع . الرد على كل جزئية منه . غير لازم .

ما رتبته عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تزن روايات الشهود وتأخذ منها بالرواية التي تطمئن إليها وتطرح ما عداها ، وكانت هي كذلك غير ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، وكان تعويلها على ما تأخذ به من شهادة شهاب واطراحها لما لم تأخذ به من هذه الشهادة معناه أنها لم ترفيا اطراحته ما يصبح الركون إليه ، وكان لا يبين من مراجعة محضر الجلسة بحال ان الطاعن أو المدافع عنه قد طلب من المحكمة ندب خبير لتحقيق إمكان تعبئة الظرف المضبوط بقطع من الرصاص من النوع الذي وجد بجسم المجنى عليه ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى ما أخذ به واستند إليه من شهادة الشهود . لما كان كل ذلك فإن الطعن يكون في واقعه جديلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٨٤ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة) .

٣٨٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

سرقه . بنية التملك . النزاع في قيامها . وجوب التحدث عن قيام القصد الجنائي لدى المتهم .

المبدأ القانوني

من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء بنية تملكه . والمفروض أن من يحتلس شيئاً قائماً ينتوى تملكه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن . ولكن إذا كان المتهم قد

قد قرر هذا القول بعينه في محضر البوليس فلما كان أمام النيابة أنكر هذا الذي قاله بخصوص أول من حضر إليه في أثر الحادث ، كما أغفل الحكم ما تمسك به الدفاع كذلك من أن المجنى عليه وشهوده قد قرروا بأن الطاعن كان يرتدى وقت الحادث جلباباً من الكشمير مخالفين في ذلك ما أثبتته وكيل النيابة المحقق في محضره من أن المتهم لم يكن عليه من الثياب إلا قميص ولباس مما يدل على صدق دفاعه من أنه لم يضبط بالشارع وإنما جرى به من منزله . ثم إنه أغفل أيضاً ما دافع به الطاعن من تلفيق التهمة وما استدلل به على هذا التلفيق من أن العيار الذي أطلق على المجنى عليه كان محشواً بقطع من الرصاص في حين أن العيار المضبوط كان عبارة عن ظرف من الورق من أطرف الصيد التي تملأ بالرش والبارود الأسود ولا يمكن أن تعبأ بمثل قطع الرصاص التي وجدت بجسم المجنى عليه خلافاً لما ذهب إليه الطبيب الشرعي . ويقول الطاعن إنه طلب من المحكمة ندب طبيب آخر لتحقيق هذا الخلاف وإن كان هذا الطلب قد ذكر بمحضر الجلسة على وجه غير مفهوم . هذا إلى أن الحكم إذ استند بين ما استند إليه في ثبوت التهمة على الطاعن إلى انطباق وصف السلاح المضبوط على الوصف الذي وصفه به المجنى عليه لم يورد مؤدى أقوال المجنى عليه في ذلك ولم يرد على ما نعاه الطاعن على هذه الأقوال من عدم إمكان تصديقها لأن المجنى عليه قد ضرب لجأه ومن خلفه بما لا يسوغ معه في العقل أن يتمكن من رؤية السلاح وتمييزه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجناية التي دانه بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى

٣٨٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي . لا يلزم لقيامه وقوع اعتداء بالفعل .
يكفي وقوع فعل يخشى منه المدافع وقوع الاعتداء .
تقدير ذلك . العبرة فيه هي بما يراه المدافع لا برأى
المحكمة . مثال لقصور الحكم في ثبوت حالة الدفاع
الشرعي .

المبدأ القانوني

إنه لما كان لا يلزم في القانون لقيام
حالة الدفاع الشرعي أن يكون اعتداء قد
وقع فعلاً على النفس أو على المال ، بل
يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه
المدافع لأسباب معقولة أن يقع هذا
الاعتداء ، وكان يكفي أن يكون تقدير
المدافع للفعل المستوجب للدفاع قائماً على
أسباب من شأنها أن تسوغ تقديره ، مما
تكون به العبرة في التقدير هي بما يراه المدافع
في الظروف التي كان هو فيها ، لا برأى
المحكمة وهي تصور الحكم في الدعوى — لما كان
ذلك كله كذلك كان لا يكفي لنفي ما تمسك
به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعي قول
الحكم « إن ما نسب إلى المجني عليهما من
اعتداء أوقعاه على المتهم لم يكن من
الخطورة بحيث يبيح له أن يوقع بهما هذا
التعدي الشديد الذي خلفه بعد عملية التربيعة
وهو أقرب إلى الموت منه إلى الحياة ، »

المحكمة

« حيث إن مما يبنى عليه الطعن هو أن الطاعنين

نازع في قيام هذا الركن بقوله إنه ما قصد
بأخذ البطانية محل دعوى السرقة إلا مجرد
الالتفاح بها اتقاء للبرد فانه يكون من
الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده
الجنائي وتقيم الدليل على توفره ، فإذا هي
لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما
يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه دانه بسرقة البطانية مع أنه لم
يكن يتولى سرقتها بل التفتح بها وقاية لجسمه
من البرد .

« وحيث إن من أركان جريمة السرقة أن
يأخذ السارق الشيء المسروق بنية تملكه .
والمفروض أن من يختلس شيئاً إنما يتولى
تملكه إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولذلك
استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة
لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر
هذا الركن ، ولكن والمتهم في هذه القضية
قد نازع أمامها في توفره بقوله إنه ما قصد إلا
مجرد الالتفاح بها اتقاء البرد وجب عليها والحالة
هذه التحدث عن قصده الجنائي وإقامة الدليل
على توفره .

« وحيث إنها لم تفعل كان حكمها قاصراً
قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
إلى البحث في باقي أوجه الطعن ، »

(القضية رقم ١٠٨٥ سنة ٢٠ في الجلسة السابقة) .

قد دفعا التهمة الموجهة اليهما بأنهما كانا وقت اعتدائهما على المجنى عليهما بالضرب الذي أحدث بكل منهما العاهة ، في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما ، وأن المدافع عنهما قد تمسك أمام المحكمة بهذا الدفاع ، ولكن الحكم المطعون فيه رغم تسليمه في أسبابه بمحصول مشادة بين الفريقين انتهت بتماسكهما وبمحصول اعتداء على الطاعنين من المجنى عليهما قد انتهى إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعي ودان الطاعنين بخيانة لإحداث عاهة مستديمة وعلل رفضه لدفاعهما سالف الذكر بأسباب تنطوي على مخالفة القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله : إن المتهم الأول (أحمد عباس حسن) يعمل خفياً بما كينة رى مملوكة للخواجة خله جرس بناحية أولاد الياس مركز صدفا وأن المتهم الثاني (أبو الحسن عباس حسن) أخوا المتهم الأول هو (أوسطى) هذه الماكينة . وتقع هذه الماكينة على مقربة من منزل المجنى عليهما ومن حقهما وكان عبد المطلب أبو دوح قد استأجر أرضاً من ملك الخواجة خله جرس وأراد ربحاً من ما كينته في يوم الأربعاء ٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ هجرية فقصد عند غروب ذلك اليوم إلى أحمد عباس وطلب منه أن يسقى له أرضه فرفض واستمهل إلى الغد ووقعت بعد ذلك مشادة بين الفريقين. انتهت بتماسكهما وقد تمكن المتهم الثاني أبو الحسن عباس حسن في أثناء ذلك من عبد المطلب أبو دوح فضربه بعضاً كانت معه على رأسه ضربة أصابت عظم جبهته فكسرتة واستدعى ذلك إجراء عملية تربيئة لهذا المصاب رفع فيها من عظام الجبهة مساحة مستديرة الشكل قطرها سنتيمتران ونصف تقريباً . أما مهران عبد المطلب فإنه كان قد جاء على أثر تماسك والده مع أحمد

عباس وسأل هذا الأخير عن سبب تماسكه مع والده فعاجله هو الآخر بضربة على رأسه أحدثت كسراً شريحياً بعظام الصدغية والجمالية اليمنى ، وقد عملت له بسبب ذلك عملية تربيئة ورفع من عظام الجمالية والصدغية اليمنى مساحة مستديرة الشكل تقريباً قطرها سنتيمتران ونصف كذلك . ثم عرض لدفاع الطاعنين المبين بوجه الطعن فقال : إن الدفاع عن المتهمين أثر بالجلسة أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما ، إذ قصد اليهما المجنى عليهما بحجة طلب الماء لرى أرضهما ولكنهما تحرشا بهما واعتديا عليهما وأحدثا بهما عدة إصابات ، وذلك فضلاً عن أن الحادث وقع في الظلام والرؤية لم تكن ميسورة . وأنه عن حالة الدفاع الشرعي فإن قانون العقوبات ينص في المادة ٢٤٦ منه على أن هذا الحق يبيح للإنسان استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس . وتلاحظ المحكمة أنه فضلاً عن أنه لم يقم أي دليل على أن الاعتداء وقع ابتداء من جانب المجنى عليهما كما يزعم الدفاع فإن ما ينسب إلى هذين المجنى عليهما من اعتداء أو قهراً على المتهمين لم يكن من الخطورة بحيث يبيح للمتهمين أن يوقع بهما هذا التعدي الشديد الذي خلفهما بعد عملية التربيئة وهما أقرب للوثة منهما إلى الحياة . والمتهمان في هذا الموضع لا يستطيعان أن يحتجيا بحق الدفاع ولا أن ينتفعا بالمزايا القانونية التي نص عليها القانون في المادة ٢٥١ منه لمن تعدى بنية سليمة حدود هذا الحق لأنهما تعمدتا القسوة في تعديهما واستعملا لذلك عضياً غليظة هدفاً بها نحو الجمجمة دون بقية أعضاء الجسم مما ينفي عنهما سلامة النية التي يتطلبها القانون ويجردهما من حق الاحتيائ بنظرية الدفاع الشرعي .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن محكمة الجنايات حين ساقطت أدلة الإثبات اعتمدت على أقوال مسيحة حنا وعلم الدين السيد في حين أنهما شهدا بأنهما لم يريا الضارب .

« وحيث إن المحكمة أخذت في إثبات الضربة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ودانت الطاعن من أجلها بشهادة سيد حسين عمر وخده . أما ذكرها شهادة الشاهدين المقول بأنهما لم يشهدا بالضرب فإنه كان على سبيل إتمام الرواية من ذكر مقدماتها ، ومن ثم فوجه الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث إن الوجهين الثاني والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن المحكمة لم تسمع شهادة مسيحة حنا مكثفية بوضوحها في التحقيقات وخلاصتها أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقطعة خشب فكان واجبا أن تناقشه المحكمة مادامت تعتبره شاهد رؤية كذلك اعتمدت المحكمة على شهادة شاهد قال إن المسافة بينه وبين مكان الواقعة كانت ١٦ مترا وقدم الدفاع رسما يفيد أن المسافة ٥٠ مترا وأن الشاهد لم يكن يستطيع الرؤية وكان واجبا على المحكمة أن تحقق هذه النقطة مادام الدفاع أصر على أن الشاهد لم ير الواقعة .

« وحيث إن من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد لم يحضر مادام المتهم لم يطلب حضوره . وأما ما بقي من أوجه الطعن لجدل في صدق شهادة الشاهد وهو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على

« وحيث إنه لما كان لا يلزم في القانون لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون اعتداء قد وقع فعلا على النفس أو على المال ، بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع هذا الاعتداء كما كان يكفي أن يكون تقدير المدافع للفعل المستوجب للدفاع قائما على أسباب من شأنها أن تسوخ تقديره ، وكانت العبرة إذن في هذا التقدير هي بما يراه المدافع في الظروف التي كان هو فيها ، وكان تقدير المحكمة وهي تصور الحكم في الدعوى يجب ألا يحسب له في ذلك حساب — لما كان ذلك ، فإن ما تقدم من قول الحكم بأن ما نسب إلى هذين المجنى عليهما من اعتداء أوقعاه على المتهمين لم يكن من الخطورة بحيث يبيح للتهمين أن يوقعا بهما هذا التعدي الشديد الذي خلفهما بعد عملية التربة ، وهما أقرب للوث منها إلى الحياة ، — قول الحكم هذا لا يصلح سببا لنفي ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا في حالة دفاع شرعي ويتعين لذلك قبول الطعن .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ١٠٨٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٦

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . شاهد لم يحضر . حق المحكمة في الأخذ بأقواله بالتحقيقات .

المبدأ القانوني

من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد بالمحضر وإن لم يحضر بالجلسة مادام المتهم لم يطلب حضوره .

غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٩٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور حسن اسماعيل المضيبي بك بدلا من أحمد حسن بك المستشار) .

٣٨٧

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . متهم بجناية . ندب محام للرافعة عنه غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . هذا إخلال بحق الدفاع . نقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالاشتراك معه .

المبدأ القانوني

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامى من المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وإذن فإذا كان المحامى الذى ندبته المحكمة غير مقبول للرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون فيه إخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب بطلان الاجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها تبعا . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالاشتراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة ، الأمر الذى يتعين معه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المتهمين فيها جميعا .

المحكمة

« حيث إن بما ينهأ الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ حين دأه بالقتل العمد ، إذ ندبت المحكمة للدفاع عنه محاميا لا يجوز له الحضور أمام محكمة الجنايات وقد حضر بالجلسة التى سمعت فيها الشهود وترافع فى الدعوى فتكون بذلك قد خالفت القانون وأخلت بحق الدفاع .

« وحيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن المحامى المنتدب أصلا عن الطاعن لم يحضر وأرسل يعتذر بمرضه لجأ فاندبت المحكمة حضرة الأستاذ فريد حشيش افندى محاميا عن المتهم أيضا وأجلت القضية ليوم آخر . وفى هذا اليوم حضر المحامى المنتدب أخيرا وحده فشهد اجراءات المحاكمة وأدلى بدفاعه ثم أصدرت المحكمة حكمها بالادانة . ولما كان قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه وأن يكون هذا المحامى من المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وكان حضرة المحامى الذى ندبته المحكمة — على ما تبين من الشهادة المرفقة بالطعن — لم يكن قد قبل بعد للرافعة أمام هذه المحاكم — لما كان الأمر كذلك فإن الطاعن يكون قد أخل بحقوق دفاعه . وهذا الإخلال يستوجب بطلان الاجراءات ، وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها بما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين دينا بالاشتراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة بما يتعين معه إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المتهمين فيها جميعا .

الأحوال الجائزة قانونا وقد وقع تناقض بين الحكمين الابتدائي والاستئنافي .

« وحيث إن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تحصل في قوله « وحيث إن الواقعة تخلص حسبما أثبتت الصاغ فريد عبد البديع في محضره المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٤٩ في أنه كلف من قبل حضرة مأمور المركز بالبحث عن الخطرين والمحكوم عليهم تلك الليلة أثناء قيامه بالداورية الليلية وأنه كان قد علم أن بعضا من هؤلاء الأشخاص ومن بينهم بعض جنود الجيش الفارين من الخدمة العسكرية سيحضرون بالسيارات من المطرية ومركز دكرنس فقام بالداورية ومعه ضابط المباحث والمخبران عبد ربه مصطفى وإبراهيم أحمد النجار ولكنهم لم يضبطوا أحدا حتى الساعة ٧ و٢٥ ص فعاد هو وضابط المباحث إلى المركز وكلف المخبرين بالاستمرار في البحث . وفي الساعة ٣ و٩ صباحا حضر المخبران ومعهما شخص يبكي وأخبراه أنهما لاحظا أن هذا الشخص أراد الهرب من السيارة بمجرد أن أبصرهما بدخلان إليها فاشتبه في أمره إذ اعتقدا أنه أحد المحكوم عليهم أو أحد الفارين من الخدمة العسكرية وأحضراه للمركز لاجتلاء الحقيقة بعد الكشف على الصحف ثم أضاف الصاغ إلى ذلك قوله إنه سأل هذا الشخص عن سبب محاولته الهرب فأجابته بأنه يحمل قطعة من الحشيش وأذن له بأن يخرجها من جيبه فوجد بها بحبيب الصديري الداخلي الآيمن وكانت في كيس من القماش كما وجد بنفس الجيب علبة من الصفيح بداخلها ورقة من جريدة وقطعة صغيرة من الحشيش وجمع أنها من نوع القطعة السالفة الذكر . وقد اتضح أن القطعة الأولى بالكيس الذي كانت به تزن ٣١٥ جراما وأن وزن القطعة الثانية ١٨ ستيغراما . وقد أثبت الصاغ في نهاية

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين ، .

(القضية رقم ١٠٩١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وجنور أحمد حسني بك بدلا من حسن اسماعيل المضيبي بك المستشار) .

٣٨٨

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تفتيش . المحكمة من الضمانات والقيود التي وضعها الشارع لإجراء التفتيش . تنازل الشخص بإرادته عن هذه القيود . تفتيش صحيح . مثال .

المبدأ القانوني

إن المحكمة التي عنها الشارع من وضع الضمانات والقيود لإجراء تفتيش الأشخاص هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها القوانين . وإذن فإذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاشتباههم في أمره وأحضروه للمركز قد اعترف للضابط بمخاذه للخطر وإذنه في تفتيشه ، فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا ، إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لإجراء التفتيش .

المحكمة

« حيث إن حاصل وجه الطعن أن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما في غير

وعاقب كلا منهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العاهة وذلك مع خلوه بما يدل على سبق إصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارقتها قبل وقوعها ، فذلك يكون قصوراً منه في البيان مستوجباً لنقضه ، إذ أنه مع عدم قيام سبق الإصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما إلا على الأفعال التي ارتكبتها .

المحكمة

د حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما كليهما بالضرب الذي نشأت عنه العاهة المستديمة مع أنه لم ينسب لهما الإصرار السابق على مقارفة جريمة الضرب . وبما أن العاهة نشأت عن إصابة واحدة بين الإصابات العديدة التي وجدت بالمجنى عليه فكان الواجب على المحكمة أن تحدد من من الطاعنين بالذات هو الذي أحدث تلك الإصابة فيسأل عنها دون الطاعن الآخر فإذا لم تستطع تعيين أخذهما بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب البسيط ووقعت عليهما العقوبة المقررة لتلك الجريمة .

د حيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعنين وآخر قضى له بالبراءة بأنهم ضربوا المجنى عليه فأحدثوا به إصابات نشأت عنها عاهة مستديمة والحكم المطعون فيه دان كلا من الطاعنين بالسجن لمدة خمس سنين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات دون أن يبين إن كان كلاهما قد أحدث

محضره أن المتهم أخبره بأنه عرض الحشيش المضبوط للبيع بثمن قدره خمسة عشر جنيتها ولكنها لم تقدر من تجار المخدرات سوى بمبلغ عشرة جنيهات . فإذا صح ما يقوله الطاعن من أن القبض وقع باطلاً فإن ما أثبتته المحكمة بقطع بصحة التفتيش إذ اعترف الطاعن لضابط البوليس بمسازة المخدر وأذنه بإجراء التفتيش ومن ثم يكون قد نزل بإرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لأجراء التفتيش — لما كان ذلك وكانت المحكمة التي عناها الشارع هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها قوانين البلاد فإن الطاعن وقد اختار سبيله طائعا مختاراً إلى النزول عن هذه الضمانات فإن هذا منه يعد تسليماً بصحة التفتيش ولا يكون محققاً إذا تمسك بعد ذلك بطلان هذا الإجراء ومن ثم كان التفتيش صحيحاً لا شائبة فيه . أما ما يزعمه الطاعن من وقوع تناقض بين الحكيم الابتدائي والاستئنافي فإنه يبين من مراجعة الحكيم أن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير صحيح .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ في المهيئة السابقة) .

٣٨٩

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

عاهة . تعدد المتهمين . عدم قيام سبق الإصرار بينهم أو اتفاقهم على الضرب الذي نشأت عنه العاهة . إاداتهم جميعاً دون بيان أن كلا منهم قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العاهة . قصور في البيان .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عاهة بالمجنى عليه

٢ - يكفى للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها ، إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حالة مديبة في الاعتداء على المجنى عليه وضربه بها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب .

المحكمة

« حيث إن محصل الطعن هو أن محكمة الموضوع ، إذ دانت الطاعن بالقتل العمد لم تكتف في تكوين عقيدتها بأقوال الشهود الذين أعلنتهم النيابة وسمعتهم هي بالجلسة ؛ بل إنها استندت كذلك في هذه الإدانة إلى أقوال شهود آخرين سمعوا في تحقيقات البوليس والنيابة وذلك دون أن تسمع بنفسها لأقوال هؤلاء الشهود الآخرين أو تنبه الدفاع إليها أو تأمر بتلاوتها كما أنها إذ أخذت بأقوال هؤلاء وأولئك قد أغفلت ما وقع بين أقوال كل فريق منهم من تناقض يستحيل معه تصديقها جميعاً عما كان يتعين معه استبعاد بعضها ، هذا إلى قيام الدليل الفنى على وجوب عدم الثقة بهذه الأقوال وهو عدم وجود أثر لضربة العصا الغليظة ، الزقطة ، التي أجمع الشهود على أن شقيق الطاعن أحدثها بالمجنى عليه ، ثم إن المحكمة إذ استخلصت نية القتل لدى الطاعن من استعماله لآلة قاتلة في مقتل من المجنى عليه قد جاء حكمها قاصراً عن إثبات توافر هذه النية .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدغوى بما توافر فيه جميع العناصر

الاصابات التي ساهمت في تخلف العاهة أو أن أحدهما فقط هو الذي انفرد بإحداثها دون الآخر - ولما كان الحكم قد خلا عما يدل على سبق إصرار الطاعنين على مقارعة جريمة الضرب أو اتفاقهما معاً على مقارقتها قبل وقوعها بما كان مقتضاه ألا يسأل كل منهما إلا على الأفعال التي ارتكبها - ولما كان غير واضح - على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - من الذي أحدث الإصابة أو الاصابات التي تخلفت عنها العاهة المستديمة كما سلف القول - فانه إذ وقع عقوبة الجنائية على الطاعنين كليهما يكون قاصر البيان معيياً واجباً نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى الأوجه . »

(القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٠

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - اثبات . الاستناد إلى أقوال بعض الشهود في التحقيقات مع عدم تلاوة أقوالهم أمام المحكمة . لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماعهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

ب - حكم . تسببه . نية القتل . اثبات توافرها . مثال .

المبادئ القانونية

١ - إن استناد الحكم إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو تتل أمام المحكمة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماع أولئك الشهود ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل لدى المتهم إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجنى عليه فأصيب في يده . وأنه لولا أن اختفى خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأعيمة قد أصابت من الدابة مقتلاً فنفتت ، فليس مما يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية أن يكون قد أخطأ في قوله إن الدابة نفقت حالة كونها قد شفيت من إصابتها إذ هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الإصابة .

٢ - إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق عينه ولكنه لم يطلب إلى المحكمة ضم دفتر الفندق لإثبات صحة هذا الدفاع فلا يصح له أن ينعى على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفتر ومراجعته .

المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالشروع في القتل جاء باطلا لقصوره وإقامته على ما يخالف الثابت بالتحقيقات واختلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجنى عليه فأصيب في يده وذكرت أنه لولا أن اختفى خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن

القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي ذكرها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان الاستناد في إدانة الطاعن إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو تتل أمام المحكمة لا يعيب الحكم بما يبطله مادام هو لم يتمسك بسماهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم ، وكان الحكم قد أثبت توافر نية القتل لدى الطاعن في قوله . وحيث إنه تبين من كل ما تقدم أن نسبة القتل إلى المتهم قد ثبتت من أقوال الشهود السابق ذكرهم مؤيدة بما ثبت من المعاينة والكشف الطبي وتوفر نية القتل عند المتهم مستفادة من استعماله آلة حادة مديية في الاعتداء على المجنى عليه وضربه بها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه إلى مسافة ١٠ سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشریان القلب ، - لما كان كل ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون الطعن في واقعه إلا جدلاً في موضوع الدعوى ومناقشة حول أدلتها بما تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها فيه من محكمة النقض .

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة) .

٣٩١

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - قتل . نية القتل . بيانها . مثال . خطأ في ذكر نتيجة إصابة الدابة التي اختفى المجنى عليه وراءها لا تأثير له على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من هذه الإصابة . لا تأثير له في سلامة الحكم .

ب - دفاع . مجرد دفاع . النسي على المحكمة أنها لم تحققه . لا يصح .

٣٩٢

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

نصب . ركن الطرق الاحتمالية . رهن تمثال من النحاس على أنه من الذهب والمصنوع على مبلغ أعلى من قيمته بكثير . انتمار الأمر على عرض المتهم وقبول المجني عليه . ركن الطرق الاحتمالية لا يكون متوافراً . تدخل شخص آخر لتأييده . توافر ركن الاحتمال .

المبدأ القانوني

إذا رهن المتهم تمثالا من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرتين على مبلغ أعلى من قيمة التمثال بكثير ، فركن الطرق الاحتمالية لا يتوافر في هذه الحالة إذا كان الأمر في ذلك لم يتجاوز عرضاً من المتهم الراهن وقبولا من المجني عليه المرتين . أما إذا كان العرض قد تعزز من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أيد مدعاه فإن ذلك يكفي لعدة من الطرق الاحتمالية التي تكون ركن جريمة النصب . ولا يؤثر في الأمر إذا كان الاثنان فاعلين في الجريمة مادام الأمر قد تم بتدبير سابق يثبت اتفاق عليه (١) .

الحكم

وحيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالنصب جاء مشوباً بما يبطله وذلك لحطئه في تطبيق القانون وتأويله فقد استندت المحكمة إلى أقوال المجني عليهما إلا أنه لم يثبت أن الطاعنين استمخلا

(١) هذه هي قاعدة الحكم المطعون فيه ، ولقد أيدتها محكمة النقض .

الأنهية قد أصابت من الدابة مقتلاً فنفتت في حين أن الثابت بالأوراق أنها لم تنفق بل شفتت من إصابتها ، ويكون ما أشارت إليه المحكمة من الصفة التشريحية البيطرية في ذلك غير صحيح . ثم إنه دافع بأنه كان يبيت ليلة الحادثة بفندق بعينه وقد طلب إلى المحكمة إحضار دفتر هذا الفندق لمراجعته تحقيقاً لدفاعه إلا أنها لم تعجب الطلب ، ويضيف الطاعن أن المحكمة حددت الآلة التي استعملها بأنها بندقية هندية ، مع أن التقرير الطبي الشرعي ذكر أنه لا يمكن القطع بشيء محقق عن نوع المقذوف وبالتبعية عن نوع الآلة المستعملة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن وأطرحة للاعتبارات التي قالها ، ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وهو جدل يتصل بالموضوع ويخرج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يثير إليه من نية القتل والأدلة التي ساقها المحكمة عليها فردود بأنه على فرض التسليم بوقوع خطأ فانه لا يؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الإصابة وبالتالي فلا تأثير له على سلامة الحكم . وأما ما يثيره من شأن تحقيق دفاعه فلا وجه له ، إذ لم يطلب إلى المحكمة ضم دفتر الفندق حتى يصح له النعي على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(الهيئة رقم ١٢٨٢ سنة ١٣٣٠ ق بالهيئة السابقة) .

طرقاً احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة فقد كان التمثالان يزانان وطلا وكان مظهرهما يدل على أنهما ليسا من الذهب لما يعلوهما من الصداً بما لا يتصور معه حدوث الواقعة على النحو الذي يقول به الشاهدان ويكون ما وقع إنما هو نوع من الكذب لا يرقى إلى مرتبة الطرق الاحتيالية وتكون المحكمة حين دانتها قد أخطأت القانون إذ لا بد للعقاب من توافر الطرق الاحتيالية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إن رواية المجنى عليهما عبد الحميد بكر على ووالدته بديعة محمد في محضر ضبط الواقعة وقد شهدا بها أمام محكمة أول درجة تحصل في أن أولهما قابل المتهمين معاً في ميدان محطة مصر وقد سألاه عن بلدته فقال إنه من أسبوط فظاهراً له أنهما من نفس البلدة وفي حاجة إلى مبلغ من المال على استعداد لأن يرهننا ضماناً له تمثالين من الذهب عرضاهما عليه بدعيتين أنهما سيردان له دينه في اليوم التالي . ولما كان المجنى عليه لا يحمل نقوداً معه فقد صاحبهما إلى منزله بضاحية سراي القبة حيث عرض الأمر على والدته المجنى عليها وعرض عليها المتهم الأول التمثالين فلما أظهرت ربيبتها وعدم تأكدهما من معدنها أخرج مبرة حلك بها أحدهما فظهر بريقه وكان المتهم الثاني وقت ذاك واقفاً خارج المنزل يؤيد أقوال زميله فاقنعت بذلك وسلمت المتهم الثاني العشرة جنيئات ولما تخلف المتهمان عن الحضور في اليوم التالي لاسترداد التمثالين استدأدا ما عليهما ارتاب المجنى عليهما في الأمر وعرضا التمثالين فظهر أنهما من الناس فأخذا في البحث عن المتهمين إلى أن صادقتهما المجنى عليها في ميدان محطة مصر فساقتهما إلى القسم ، ثم تعرضت المحكمة للتكليف

القانوني فقالت : « إن مؤدى ذلك أن يكون العقد الذي تم بين الطرفين هو عقود رهن حيازي رهن المتهمان بمقتضاء التمثالين لقاء عشرة جنيئات ثم ظهر بعد ذلك أن قيمتهما لا تذكر بجانب الدين . وبما أن الرأي الراجح أن ركن الطرق الاحتيالية لا يمكن أن يتوافر في هذه الحالة إذ لم يتجاوز الأمر عرضاً من جانب المتهم الراهن وقبولاً من جانب المجنى عليه المرتهن أما إذا تعزز العرض من جانب المتهم بتدخل شخص آخر يؤيد مزاعمة أو بأفعال مادية يأتيها من جانبه أو بظروف خارجية تساعد على تصديق ادعائه فلا جدال في أن ذلك يكفي لعمده من الطرق الاحتيالية التي تكون ركن جريمة النصب (راجع شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال للدكتور مصطفى القلبي بك ص ١٩٢ وما بعدها ومذكرة لجنة المراقبة القضائية في ٢٤ من إبريل سنة ١٩٠٩) . وبما أن استماعة المتهم الأول بزميله المتهم الثاني على تأييد مزاعمة يرفع كذبه إلى مضاف الطريق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب ، ولا يغير من ذلك أن يكونا قاعلين أصليين في الجريمة ما دام الأمر قد تم بتدبير واتفاق متتابع بينهما (نقض ١٤ من مارس سنة ١٩٣٨ المجموعة الرسمية السنة الأربعون العدد العاشر رقم ٢٠٢) . وبما أنه فوق تعاون المتهمين على تأييد ادعائهما فقد صدر من أولهما فعل مادي لتأييد ذلك هو محاولته إظهار بريق مجسدين التمثالين بحكمة أحدهما وقد كان هناك من مظهر التمثالين والقول بأنهما من العاديات الثمينة ما يؤيد كذب المتهمين ، ولا شك أن كل ذلك كاف لتكوين ركن الطرق الاحتيالية المطلوب ، ولما كان ما ذكرته المحكمة صحيحاً في القانون ، إذ أن الواقعة كما أوردتها بالحكم تتوافر فيها جميع

وحضور فهم ابراهيم عوض بك بدلا من ابراهيم خليل بك المستشار .

٣٩٤

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تفتيش . تفتيش عن سلاح . تفتيش محفظة المتهم والتمسورها على أفيون . تقرير الضابط أنه إنما فتش المحفظة لأنه شم رائحة الأفيون تلبث منها . القول بصحة هذا التفتيش بناء على حق الضابط في التفتيش عن سلاح . قصور . كان يجب على المحكمة أن تقول كلها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش إنما حصل بقصد ضبط المخدر .

المبدأ القانوني

إنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه في إجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها . فإذا هو تجاوز هذه الحدود وقتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلا ، فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم شم رائحة الأفيون تنبعث منها ففتشها ، فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء إنما كان يبحث عنه بها وإنما فتشها لأنه اكتشف الأفيون بها ، وإذن فإذا كانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في إجازة هذا التفتيش على حق الضابط في البحث عن

العناصر القانونية لجريمة النصب فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون له محل وتكون المحكمة حين قضت بإداتهما لم تخالف القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٣٩٣

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

اثبات . شهود . طلب الدفاع سماع باقي شهود الدعوى . عدم إصراره على ذلك وترافقه في الموضوع . التعويل على أقوال الشهود الذين لم يسموا وكانت ألواهم مطروحة على بساط البحث . صحته .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تقدم بطلب سماع باقي شهود الاثبات في الدعوى أمام محكمة أول درجة ولكنه لم يلبث بعدئذ أن ترفع في موضوعها دون أن يصير على هذا الطلب ثم لم يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة — فإن الحكم إذا عول على أقوال هؤلاء الشهود دون تلاوتها لا يكون قد أخطأ .

(القضية رقم ٩٨١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

السلاح الذي كان يبحث عنه ، فإنه كان عليها أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش كان بقصد ضبط المخسدر لا بقصد البحث عن السلاح لا أن تكتفى في القول بصحته على حق الضابط في التفتيش عن السلاح ، وهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها .

المحكمة

حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع الدعوى بطلان تفتيش المحفظة المقول بالعثور على أفيون فيها ، لأن سلطة مأمور الضبطية القضائية في التفتيش في سبيل تنفيذ الأمر العسكري رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٨ مقصورة على غرض البحث عن أسلحة أو ذخائر ولا تتجاوزه إلى غرض البحث عن مواد مخدرة ولأنه يتعذر على الضابط أن يشم رائحة الأفيون وهو مغلف داخل المحفظة التي عثر عليها في الفراش حتى يمكن القول بوجود حالة تلبس بجريمة إحرار مخدر ، وردت محكمة أول درجة على هذا الدفع باعتبارين ، الأول : إن لمأمور الضبطية القضائية الحق في التفتيش بغير إذن النيابة بحثاً عن أسلحة ، وهذا الحق يبيع له التفتيش في أي مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا عثر على ورقة ولو كانت صغيرة بين طيات الفراش فإن له أن يفتشها ليعرف ما بها فإذا عثر على مادة مخدرة كان حيا ل جريمة تلبس بها يجب عليه ضبطها ، والاعتبار الثاني أن الضابط اشتم رائحة المخدر تنبعت من المحفظة فهو أمام جريمة تلبس بها بطريق الشتم ولا يقال بأن هذا اعتذار في مثل هذه الحالة لأن حاسة الشتم تختلف قوة

وضعها : وقد أقرت محكمة ثاني درجة في حكمها المطعون فيه ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في الاعتبار الأول ورأت أن الاعتبار الثاني جاء تزييداً من محكمة أول درجة وليس له أي تأثير في الوقائع مادام لرجل الضبطية الحق في تفتيش ما يصادفه إذا اشتبه في الأمر ، ولكن قيمة هذا الاعتبار الثاني ظاهرة في أن الذي بحث الضابط على تفتيش المحفظة أنه اشتم رائحة الأفيون فيها بمجرد لمسها فكان تفتيشه لها بقصد ضبط هذه المادة لا بقصد البحث عن أسلحة أو ذخائر قد يشتبه في أن تكون فيها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن التفتيش يكون باطلاً لتجاوزه الغرض المقصود من التفتيش عن سلاح أو ذخيرة .

وحيث إنه جاء في الحكم الابتدائي أن الصاغ عبد الحميد اقتدى فتحي مساعد حكمدار البحيرة أثبت أنه في أثناء تحقيق قضية جنائية عسكرية اعترف أحد المتهمين فيها بأن أحد شراييه يخفي أسلحة بوابوز طحين له لحرر معضرا بذلك وقصد إلى الوابوز والسكن الملحق لتفتيشهما فعثروا بين مراتب سترير أحمد شراييه على محفظة من الجلد وشم رائحة الأفيون بها عند ما أمسكها ففتحها ووجد بها قطعة أفيون مأمونة في ورقة بيضاء وزنتها جرام وأنه سأل المتهم عن مصدره فاعترف بأنه يستعمل هذا النوع من المخدر لمرضه ثم أنكر أمام النيابة ثم قال الحكم إن القول بأن السلاح لا يمكن عقلا أن يكون مخبأ في حافظة نقود وبذلك يكون رجل الضبطية القضائية قد تعدى اختصاصه عندما قام بتفتيش الحافظة مردود بأن الأمر العسكري يميز ذلك لأن الأمر مادام متعلقاً بالبحث عن سلاح فإن ذلك يستتبع البحث عن الذخيرة ومثل الحافظة جديرة باحتوائها .

الدفاع لعدم سماعها شهود النقي الذين رخصت له في اعلانهم . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت شاهدة الاثبات في الدعوى ثم أبدى محامي المتهم دفاعه عنه دون أن يطلب سماع شهود النقي فلا يحق له من بعد أن يدعى الاخلال بحقه في الدفاع بحجة أن المحكمة لم تسمع شهود النقي الذين رخصت له في اعلانهم من قبل .

(القضية رقم ١٠٩٩ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من حسن اسماعيل المضيبي بك المستشار) .

٣٩٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - إجراءات . قسم التحقيقات الأولية . لا يبطل المحاكمة . خطأ المحقق في عملية الاستدراك . لا يمنع المحكمة من الأخذ بقول المجني عليه إنه تولى على المتهم .

ب - دفاع . استعداد للدفاع . موكولا للمتهم .

المبادئ القانونية

١ - إن نقض التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سببا لبطلان المحاكمة مادام الأمر فيه مطروحا للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يبدى لها دفاعه في صيده . وإذن خطأ المحقق بتمكينه المجني عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين

وحيث إنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فله أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعي من جانبه في إجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها ، فإذا هو تجاوز هذه الحدود وقتش لغير الغاية التي أيسح له التفتيش من أجلها كان عمله باطلا ، ولما كان الثابت في الحكم أن الضابط عبد الحميد افندي فتحى قرز أنه بمجرد أن أمسك بالمحفظة شم رائحة الافيون تنبعت منها ولذلك قتشها وإذن فإن تفتيشه لها لم يكن مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها وإنما قتشها لأنه اكتشف الافيون بها ، ومضى كان الأمر كذلك وكانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في إجازتها التفتيش على حق الضابط في البحث عن سلاح وكان الضابط نفسه يقول إنه قتش المحفظة ابتداء لأنه شم بها رائحة الافيون فانه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم بشأن هذه الواقعة دون الاكتفاء بالاعتماد على حق الضابط في التفتيش عن السلاح .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطلق فيه قاضيا قسورا يعنيه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٨٨ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة وحضور حسن اسماعيل المضيبي بك بدلا من فريم ابراهيم عوض بك المستشار) .

٣٩٥

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

اثبات . إیرادات . سماع شهود الإثبات في الدعوى . عرافة الهاتق عن المتهم دون أن يطلب سماع شهود النقي . فيه على المحكمة أنها أخطت به في

للاستيثاق من صدق قوله إنه تينته وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك لا يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال المجنى عليه وتعرفه ، إذ الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل .

٢ - إن استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل إلى تقديره هو على حسب ما يملكه عليه ضميره واجتهاده . فإذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها فلا يكون ثمة إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

المحكمة

« حيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما أن الحكم المطعون فيه حين دانهما بالسرقة بالاكراه قد استند إلى أدلة باطلة غير منتجة وأخل بحقيهما في الدفاع . وفي بيان ذلك يقولان إنه لم يشهد أحد برؤيتهما وإن المجنى عليه إنما عرف اسميهما من آخرين وإن ما قيل عن تعرفه عليهما عند الغرض لا يؤثر له إذ كان الغرض الذي أجرته النيابة غير صحيح ، لأن عبارة المحضر تفيد أنه رأهما عند إحضارهما كما كان في تأخير العرض إلى الصباح فرصة مكنته من التعرف التام عليهما ويضيف الطاعنان إلى ذلك أنه لم يتم دليل على الاكراه ، وأنه كما أثبتته المحكمة إنما وقع بعد تمام السرقة . ثم أن المحكمة قد اتدبت بحامياً عنهما بجلسة المرافعة فلم يطلب التأجيل للاستعداد وتراقع في الدعوى ولو مكن من مزاجمة الملف لتبين حقيقة الأمر في الدعوى وعرف أن الأدلة القائمة غير كافية .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها واستظهر ركن الإكراه وأنه وقع قبل السرقة وب قصد غل يد المجنى عليه عن المقاومة والخيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارعة الجريمة ، ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص إذ هو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع بما تستقل هي به ولا معقب عليها فيه . أما ما يشير إلى عيب بطلان العرض فردود بأن هذا الخطأ من المحقق بتبينه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تينته وقت الواقعة وتعرف على شخصيته - هذا الخطأ إن صح ليس من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة إذ أن نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سبباً للبطلان مادام الأمر مطروحاً للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يبدى لها دفاعه بشأنه فإذا هي أخذت بأقوال المجنى عليه وتعرفه فلا جناح عليها لأن الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها إلى صحة الدليل . وأما ما يقولان به عن الإخلال بحق الدفاع فلا وجه له ، إذ أن استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل إلى تقديره هو على حسب ما يملكه عليه ضميره واجتهاده فإذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها فلا يكون هناك إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ،

(القضية رقم ١٦٠٠ سنة ٢٠٢٠ بالهيئة السابقة) .

وعشرون جنياً ، وعلى أنهما استلما منها الثمن وصارت ذمتها مشغولة به باعترافهما وأن الصفقة لم تتم بفعلهما ، كما نسب الحكم إلى الطاعن أنه أودع مع شريكه بمالفة الذكر مبلغ المائة والعشرين جنياً خزانة المحكمة لذمة المدعية — هذا على حين أن الثابت من عقد الشراء المؤرخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ وبمريضنة اللجنة المباشرة أن التعاقد إنما تم بين المدعية بالحقوق المدنية وبين الست كوكب ميخائيل فلم يتدخل الطاعن فيه بأي صفة ولا كان طرفاً للعقد ولم يستلم أى شيء من الثمن كما أنه لم يصدر منه أى اعتراف باشتغال ذمته بأي جزء منه ، وبذلك فإن أساس مسئولية الطاعن يكون منعدماً ، هذا إلى أن الثابت من قسيمة الإيداع أنه حصل من البائعة فلم يشترك فيه الطاعن كما أن الثابت من عقد البيع أن العقار كان موقوفاً وأن المشتري كانت تعلم بذلك وأنها قد اشترت على اعتبار أن المبيع موقوف وواقبت على العقد باختيارها وعلى تحرير العقد النهائي بعد القضاء بإبطال الوقف .

وحيث إن المطعون ضدها أقامت دعواها مباشرة على الطاعن وأخرى بأنهما استعملتا طرقاً احتيالية بأن أوهما بأن الثانية تملك عقاراً جائز التصرف فيه قانوناً بالبيع بينما هو عقار موقوف ، وبهذه الطريقة استوليا منها على مبلغ مائة وعشرين جنياً وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامهما متضامين بمبلغ ٥٠٠ جنياً على سبيل التعويض . ومحكمة جناح الجزية قضت ببراءتهما ورفضت الدعوى المدنية وقالت في ذلك : ومن حيث إن الذى يتضح من هذا أن ما ادعته المدعية باخلق المدعى من أن التهمة الأولى وزوجها المتهم الثانى غرزا بها وباعامها لرضاً انتضح أنها موقوفة ولا يجوز

٣٩٧

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

اختصاص . محكمة جنائية . مناط اختصاصها بالحكم فى التعويضات المدنية . حكم بالتعويض على أساس حصول اخلال بالتعاقد . لا يجوز .

المبدأ القانونى

إن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطئ المرفوعة به الدعوى باعتبارها مكوناً للجريمة . وإذن فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المستندة إليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ، ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جريمة فيه ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الاخلال بالتعاقد الذى قالت بحصوله واخلال أحدهما به فإنها تكون قد قضت فى أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكيم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن ومتهمة أخرى بأن يدفع بطريق التضامن للمطعون ضدها مبلغ مائتين وعشرين جنياً والمصاريف المدنية عن الدرجتين قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . ذلك أنه بنى على أساس أن المدعية بالحقوق المدنية قد تعاقدت مع الطاعن والمتهمة الأخرى على شراء قطعة أرض معينة نظير ثمن قدره مائة

المدفوعة منها للمستأنف عليهما مضافا اليه مبلغ التعويض السابق تقديره مع المصاريف المدنية عن الدرجتين .

وحيث إنه يبين عما تقدم أن محكمة أول درجة قد برأت الظاهر من التهمة المستندة اليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع نزاع لا جريمة فيه وأن محكمة ثاني درجة قضت عليه بالحكم المطعون فيه بالتعويضات التي قدرتها على أساس الاختلال بالتعاقد الذي قالت بحصوله بين الطرفين واختلال أحدهما به — لما كان ذلك وكانت المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطئ المرفوعة به الدعوى باعتباره مكونا لجريمة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويضات المشار إليها على الأساس مالم يذكر يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به ويتعين من أجل ذلك نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة) .

٣٩٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تزوير . مجرد علم إنسان بارتكاب التهم التزوير . لا يكفي لمساءلة جنائيا كالتزوير .

المبدأ القانوني

إنه لما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر في القانون أساسا لمساءلة جنائية على اعتبار أن العالم بوقوعها بعد شريك في مقارقتها ، إذ أن الاشتراك في الجريمة لا يعتبر قائما

التصرف فيها وحصولا منها بهذه الطريقة على مبلغ مائة وعشرين جنيا عما يجب احتيالا ولا نصيب له من الضمعة إذ أن المدعية بالحق المدعي قد أقدمت على التعاقد وهي عالة بظروف العين المبيعة وأنها موقوفة وأن التهمة الأولى وهي البائنة تخدت حينذاك بالعمل من جانبها وعلى مصاريفها بإبطال هذا العقد . وحيث إنه لهذا لا يكون في الأمر جريمة في مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويتعين الحكم ببراءة المتهمين مما نسب اليهما ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعية بمصاريفها فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية ، والمحكمة الاستئنافية قضت بالحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية وإلزام المستأنف عليهما بأن يدفعوا للمستأنفة بطريق النظام مبلغ مائتين وعشرين جنيا والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومائتي قرش أتعابا للتعاطاة ، مستندة في ذلك إلى قولها : ومن حيث إن الحكم المستأنف قد أخطأ إذ رفض الدعوى المدنية قبل المستأنف عليهما مع أن ذمتها مشغولة بالمبلغ الذي استلمه وقدره ١٢٠ جنيا باعترافيهما وهو ممن الأرض التي باعها لها ولم تتم صفقتها . ومن حيث إن المستأنف عليهما قد أودعا هذا المبلغ على ذمة المستأنفة لصرفه بلا قيد أو شرط . ومن حيث إن المحكمة ترى أن تقدير تعويض المستأنفة مبلغ ١٠٠ جنيا بموضوعها عما فاتها من ربح بسبب ضياع هذه الصفقة بفعلها ، إذ أن الموضوع موضوع هذا النزاع بزعم بئدر الجريمة بوقوعية من جنبا كنه وقد ارتفعت قيمتها في وقتها هذا ارتفاعا كبيرا ولا شك أن هذه القاعدة كانت مستندة على المستأنفة لارتفعت قيمتها على الوجه الملقى عليه . ومن ثم ترى المحكمة بالحكم المستأنف بمبلغ الحقة والمثرون جنيا

طبقاً لصريح نص المادة ٤٠ من قانون العقوبات إلا إذا توافر في حق المتهم ثبوت اتفائه مع الجاني على مقارفتها أو تحريضه إياه على ارتكابها أو مساعدته إياه مع علمه بأنه مقبل على ذلك ، كان الحكم الذي يرتب مساءلة المتهم كشريك في جريمة التزوير على مجرد علمه بالتزوير قاصراً قصوراً يستوجب نقضه ، إذ أن مجرد العلم لا يكفي بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب الجريمة .

المركز

« حيث إن بما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه عدل وصف التهمة التي دان بها الطاعن من اعتباره فاعلاً أصلياً في التزوير — وهو الوصف الذي رفعت به الدعوى والذي أخذت به محكمة أول درجة — إلى اعتباره شريكاً مع مجهول في إحداث هذا التزوير ، وقد جاء قاصراً في استظهار العناصر القانونية المكونة لهذا الاشتراك كما هو معرف به في القانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالاشتراك مع مجهول في تزوير أوراق رسمية وقال تدعيماً لقضائه « إن المحكمة بالرغم من هذا التقرير الذي جاء في صالح المتهم فإنها ترى من مجموع التحقيقات ومن أقوال جميع من شهد في هذه القضية ومن ظروف الأحوال التي كشفتها التحقيق وهي أن المتهم الأول ، الطاعن ، هو صاحب المصلحة الوحيد في هذا التزوير الذي حصل في البطاقات إذ كان هو الشخص الذي يتولى تزويرها بدون تدخل أحد

من رجال الإدارة كما أقر بذلك وشهد بهذه الواقعة عمدة العليقات . وترى المحكمة أن التزوير الحاصل في الكشوف الخمسة وينتسب الخط الذي زورت به البطاقات يقطع في أن التزوير قد تم على الأقل بعلم المتهم ، إذ كانت الكشوف هي عهده وحده ولم تخرج من يده ، وترى لذلك اعتبار هذا المتهم قد اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير البطاقات الست والكشوف ، الأمر المتطبق على المواد ٢/٤٠ - ٢/٣ و ٤١ و ٢١١ من قانون العقوبات ، ولما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر في القانون أساساً لمساءلة جنائية على اعتبار أن العالم بوقوعها يعد شريكاً في مقارفتها ، إذ أن الاشتراك في الجريمة لا يعتبر قائماً طبقاً لصريح نص المادة ٤٠ من قانون العقوبات إلا إذا توافر في حق المتهم ثبوت اتفائه مع الجاني على مقارفتها أو تحريضه إياه على ارتكابها أو مساعدته له مع علمه بأنه مقبل على ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب مساءلة الطاعن كشريك على مجرد ثبوت علمه بالتزوير — وهو لا يكفي بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب تلك الجريمة — يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢٠ في المنيّة السابقة وحضور فهد إبراهيم عيسى بك بدلاً من حسن اسماعيل المنيهي بك المنتدب)

٣٩٩

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . رفض طلب لاعتبارات سديدة . لا يصح
النهي على الحكم من هذه الناحية .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ رفض طلباً للدفاع
قد رد على هذا الطلب بإيراد اعتبارات
سديدة تبرر رفضه فلا يكون ثمة محل للنهي
عليه من هذه الناحية .

(القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابعة) .

٤٠٠

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . نسيبه . الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام .
لا يلزم الرد عليه استغلا .

المبدأ القانوني

إن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام
ليس من الدفع الجوهري التي يتعين على
المحكمة أن ترد عليها استغلا ، بل يكفي
أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي
استند إليها الحكم في الإدانة .

المحكمة

د حيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد
واقعة الدعوى بما توافقت فيه جميع العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فستنداً في
ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن
تؤدي إلى مارتبه عليها فلا يكون القصد من
الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة حول
واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا شأن

لمحكمة النقض به . أما عدم الرد على دفاع
الطاعن الذي يسميه جوهرياً فإنه ليس كذلك
ويكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة
التي استند إليها الحكم في إدانته .

و حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٠٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ،
وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك
وكيل المحكمة وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك
ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٠١

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . نسيبه . اختلاس أشياء معجوزة . مجرد كون
المتهم مالكا لشيء المحجوز ومدينا . لا يكفي لإثبات
الاشتراك عليه في جريمة الاختلاس بالاتفاق والمساعدة .

المبدأ القانوني

إن مجرد كون المتهم مالكا للشيء
المحجوز ومديناً ليس من شأنه بذاته أن
يؤدي إلى ثبوت اشتراكه في جريمة التبيد
بالاتفاق والمساعدة ، فإذا استند الحكم إلى
ذلك وحده في إثبات الاشتراك كان قاصراً
قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابعة) .

٤٠٢

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

قضى . وجه الطعن يتطلب تحقيقاً موضوعياً .
لا تجوز إثارة لأول مرة لدى محكمة النقض

المبدأ القانوني

متى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقاً

أن اللبن في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيياً متعينا نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بغش اللبن لمجرد قلة الدسم فيه عن النسبة المتفق عليها في العقد مع أن الثابت من نتيجة التحليل أن نسبة هذا الدسم في اللبن موضوع الدعوى هي ٤ ، ٥ ٪ والنسبة المتفق عليها في العقد هي ٦ ٪ ولما كانت النسبة المقررة قانوناً في لبن الجاموس وفق نص المادة الثانية من اللائحة الصادرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ هي ٥ ٪ فقط مما يقتضاه أن لا يسأل الطاعن جنائياً بل كل مسئولية — وفق نص العقد — تنحصر في محاسبته على قيمة النقص ، وإذن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه .

« وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن وآخر بأنهما « غشاً المتعاقد معهما (معمل السيرم) بأن قدما لبناً حلياً مغشوشاً وغير مطابق للخواصات ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن تطبيقاً للواد المطالبة وقالت : « إن الوقائع تتحصل فيما أثبتته مفتش الأغذية في محضره من أن الدكتور محمد حلي أيوب إخصائي الكيمياء الحيوية بمعمل السيرم بالعباسية أخذ عينة من اللبن الحليب المورد إلى المعمل بمرقة المتهمين بصفة أولها متمهذاً للتوريد وثانيهما مندوباً للاول وأرسل هذه

موضوعياً فإنه لا يقبل من الطاعن أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . فإذا كان رجل البوليس المتهم باحداث عاهة بآخر قد نبى طعنه على أنه إنما قد استعمل سوطه في الضرب وهو بسبيل تنفيذ أمر صادر إليه من وكيل النيابة وهو رئيس تجب عليه طاعته أثناء تحقيق جنائية بمحل الحادث للحفاظ على النظام وعلى معالم الجريمة ، وأنه لذلك فهو معفى من العقاب بحكم المادة ٦٣ عقوبات ، وكان هذا المتهم لم يبد هذا الدفاع بالجلسة بل أقام دفاعه على أنه لم يستعمل السوط — فإنه لا يجوز له التمسك به أمام محكمة النقض للمرة الأولى .

(القضية رقم ١١٠٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابعة) .

٤٠٣

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

غش : خداع المشتري ، جريمة عمدية . وجوب التحدث من علم المتهم بالغش . وجوب بيان ماهية الغش .

المبدأ القانوني

إنه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو عليه بالغش الحاصل في البضاعة وإرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه ، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي ، وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار

٤٠٤

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

- ١ - سرقة باكره . بيان ظرف الاكره . اثبات الحكم أن المتهم وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالعصى حتى كسرت ذراعه وهددوه بإطلاق النار . ذلك يمكن .
- ب - اثبات . الاعتماد على قول الشاهد والمطرح قول آخره . جوازه .
- ج - نفس . وجه طعن متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل .

المبادئ القانونية

- ١ - متى كان الحكم حين أدان المتهم بجناية السرقة بالإكراه قد بين واقعة الدعوى وأثبت أن المتهم وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالعصى حتى كسرت ذراعه وهددوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحدم عيارين ناريتين وبذلك شلت مقاومته وتمكنوا من سرقة فائه . يكون قد بين ظرف الإكراه بنوعيه المادي والمعنوي .
- ٢ - من المقرر أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على قول الشاهد وأن تطرح قولاً آخره ولا معقب عليها في ذلك .

- ٣ - إذا كان وجه الطعن متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا يلزم له رد ضريح خاص ، إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة واعتمد عليها في الإدانة .

(القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة)

العينة لتحليل في المعامل فوردت النتيجة تفيد أن العينة غير مطابقة لشروط المقد المبرم بين المعمل والمتعهد ، إذ أنه مشروط في التعاقد ألا تقل نسبة الدسم في اللبن المورد عن ٦ ٪ بينما وجدت نسبة الدسم عند التحليل ٥ ، ٤ ٪

وحيث إن المحكمة ناقشت الطبيب المحلل فقرر بأنه قام بتحليل اللبن فوجد أن نسبة الدسم فيه غير مطابقة للمقد ، إذ كانت ٥ ، ٤ ٪ بينما يوجب التعاقد أن تكون النسبة ٦ ٪ .

وحيث إنه إذاً ذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهم الأول (الطاعن) ثبوتاً كافياً ويتمين عقابه عملاً بمواد الاتهام والحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه .

وحيث إنه لما كانت جريمة خدع المشتري التي دين بها الطاعن هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وإرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي ، وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللبن في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه - لما كان ذلك كله فإن الحكم يكون قاصراً معيماً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم دون حاجة إلى التحدث عن باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ١١٠٧ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة) وحضور فهم إبراهيم عوض بك بدلاً من إبراهيم خليل بك (المستشار)

٤٠٥

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - أشياء خائفة . قيام نية التملك . تحقق الجريمة ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد انقضت .

ب - نفس . تطبيق المادة ٢٢ مع وقوع عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشد الجرمين القين أدبين التهم فيهما . لا جدوى من الطعن على الحكم في سدد توافر أركان الجريمة الأخرى .

المبادئ القانونية

١ - إنه جريمة اختلاس الشيء الضائع . تحقق ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

٢ - إذا أذانت المحكمة المتهم في جريمتين وطبقت عليه المادة ٢٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشدهما فلا جدوى له من الطعن على الحكم في سدد توافر أركان الجريمة الأخرى .

الحكم

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بأنه تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية وبأنه عثر على منقول وجبسه بنية تملكه بطريق الغش ، جاء بأطلا أقصوده وقيامه على ما يخالف الثابت بالأوراق والمخالفة للقانون ، فلم ترد المحكمة على ما شهد به شهود النفي بزد مقتنع ونسبت إليه أنه قدم « الثمرة » عند مطالبة الكساري له بضمن التذكيرة في حين أن الواقع يخالف ذلك إذ هو لم ينكر حصوله

على « الثمرة » التي كان يتووى تقديمها إلى مركز البوليس لولا اشتغاله برفاة قريب له وأنه إنما أطلع الكساري عليها بعد أن دفع ثمن التذكيرة وذلك ليعرف منه حقيقة الأمر فيها . ويضيف الطاعن أن الثابت أنه عثر على الثمرة في اليوم الذي حرر فيه المحضر ولم تكن المهلة المحددة قانوناً بذكره الأشياء الفارقة للتسليم قد انقضت حتى يقال بأنه حبس الشيء بنية امتلاكه ، إذ لا بد من انقضاء هذه المهلة قبلها ويكون القول بغير ذلك سابقاً لأوانه ولا يتفق مع القانون . ثم إن اذاتته بالتهمة الأولى غير صحيحة ، إذ الثابت أنه لم يكن يرتدى ذى البوليس كما أن الثابت أن الكساري قد اشتبه في « الثمرة » لأول وهلة لكونها غير مدموغة فلا يعدو ما وقع منه إن صح أن يكون مجرد كذب لا عتاب عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوت التهمتين واستظهر نية التملك بطريق الغش ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الخصوص ، وهو جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشيره في شأن الخطأ في تطبيق القانون لعدم فوات المدة المحددة بالقانون فردود بأن الجريمة تتحقق ولو لم تمض المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك وهو ما بينه الحكم ، وأما ما يقوله عن عدم توافر أركان الجريمة الأولى فلا جدوى منه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٢٢ عقوبات واعتبرت الجريمتين جريمة واحدة وحكمت بعقوبة تدخل في حدود الجريمة الثانية .

٤٠٧

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ — تفتيش . اختصاص مأموري الضبطية القضائية . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . إجراء أحد هؤلاء المأمورين تفتيشاً في غير دائرة اختصاصه . باطل ولو كان يأذن من النيابة .

ب — تفتيش باطل . إدانة المتهم على دليل مستند منه أو على اعتراف وارد فيه أنكره المتهم فيما بعد . لا تصح .

المبادئ القانونية

١ — مادام قد صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري ومقره طنطا والآخر للوجه القبلي ومقره أسيوط ، فإن إجراء تفتيش ببلد من مديرية الدقهلية التابعة في الاختصاص للفرع الأول بمعرفة ضابط ملحق بمكتب مخدرات الزقازيق يكون باطلاً ، إذ لا يدخل هذا العمل في حدود الدائرة المرسومة له . لأن اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات ، فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً ، وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة إليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من إجراءات مأموري

و حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١١٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار)

٤٠٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ — إجراءات . محضر الجلسة . حجته . القول بعكس ما جاء به . لا يقبل إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

ب — نقض . طعن مبني على الجدل في تقدير الأدلة . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — محضر الجلسة ، يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

٢ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بياناً كافياً وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت وقوع الجرائم التي أدين الطاعنين فيها وأحال بالنسبة إلى تفصيل ما لم يفصله منها إلى ما ورد عنه في أقوال الخبير الفني الواردة بمحضر الجلسة ، فكل ما يثار حول ذلك في سبيل الطعن على الحكم لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(القضية رقم ١٢٩٢ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)

المحكمة

و حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دأبه بإخراج المخدر إذ دفع أمام درجتي المحاكمة بيطلان الإجراءات بناء على أن من قام بالضبط وتحرير المحضر تجاوز حدود ولايته ، فقد كان الضابط المندوب للإجراء ملحقاً بمكتب مخدرات الزقازيق ولكنه تعدى اختصاصه وأجرى الضبط والتفتيش بناحية ميت الخولي مؤمن التابعة لمركز ذكرنس من أعمال مديرية الدقهلية وهي تابعة في الاختصاص لمكتب مخدرات طنطا ولم تكن مديرية الدقهلية قد ألحقت باختصاص مكتب الزقازيق قانوناً ، كما أن ولاية هذا المكتب لا يمكن أن تمتد لتشمل الدقهلية قولاً إنها تابعة لإدارة عامة في وزارة الداخلية يشمل اختصاصها جميع أنحاء المملكة المصرية فيكون الاختصاص باقياً كما هو لمكتب طنطا وهو الاختصاص الثابت له بمقتضى قرار من مجلس الوزراء صدر تنفيذاً للدستور . وهذا القرار لم يتناوله تعديل حتى يقال بثبوت الاختصاص لغيره إذ يلزم لتعديله صدور قرار مماثل من مجلس الوزراء وهو لما يصدر . أما ما قيل عن إنشاء مكتب الزقازيق وما دار من مكاتبات في شأن النية في امتداد اختصاصه إلى مديرية الدقهلية وطلب تعيين القوات اللازمة للفرع وما إلى ذلك فإنها كلها لا تكني قانوناً لتعديل الاختصاص ، بل إن اختصاص مكتب طنطا بازال قائماً لم يلحقه تعديل ، وهو ممتد إلى مديرية الدقهلية بموجب القرار الصادر بإنشائه ، ويترتب على ما سبق أن الإجراءات وقعت باطلة ولا يغير من ذلك صدور إذن من النيابة إلى الضابط بإجراء التفتيش ، إذ لا يخرج الضابط في هذه الحالة عن كونه فرداً عادياً زالت عنه

الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه . كما لا يغير منه صدور قرار وزاري بإنشاء إدارة عامة لمكافحة المواد المخدرة لوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخبرات العامة للمواد المخدرة ما دام قد نص في هذا القرار على استمرار الفروع الحالية في إدارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال ، مما يقتضاه أن الزيادة أو التعديل لا تكون إلا بالطريق القانوني من ناحية استصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص . كذلك لا يجوز الأخذ بما دار من مكاتبات في شأن إنشاء فرع الزقازيق وما ذكر فيها من إزماع سريان اختصاصه على مديرية الدقهلية أو بما يقال من أن مكتب الزقازيق ولو أنه لم يتم إنشاؤه قانوناً إلا أنه يعتبر وكأنه جزء من المكتب العام فيكون اختصاصه شاملاً لجميع أنحاء القطر . فان هذا لا يصح الاعتبار به في تصحيح الأوضاع ما دام قد حدد اختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذي رسمه القانون .

٢ - ما دامت إدانة المتهم قد أقيمت على دليل مستمد من محضر تفتيش باطل ، وعلى الاعتراف المنسوب إليه في هذا المحضر والذي أنكره فيما بعد ، فإنها لا تكون صحيحة لإعتمادها على محضر إجراءات باطلة .

صفة الضبطية القضائية فلا يجوز له أن يقوم بالإجراءات المتوعدة عنها بالمادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات . يقول الطاعن إنه تمسك بهذا الدفاع ولكن المحكمة أطرحته ورفضت بصحة التفتيش وإيداعه فيكون حكمها معيأ متعيناً نقضه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال : إنها تحمل فيما أثبتته حضرة البوربائي محمد أفندي عبد المنصف رئيس إدارة مكافحة المخدرات بفرع الرقازيق بمحضر التحقيق المحرر بتاريخ ١٩٤٨/٩/١١ من أنه علم من تهمته بأن المتهم يتجسس في المخدرات فأثبت ذلك في محضر عرضه على حضرة رئيس نيابة المتبصرة فأذن له بتفتيش المتهم ومسكنه ومن يوجد به في خلال سبعة أيام تبدأ من الساعة ١١ و٥٠ دقيقة من صباح يوم ١٩٤٨/٩/١١ وبعد أن استصدر الإذن تقابل مع حضرة حاكم الدقيلة وأقبحه ما مورته فأمدته بقوة من صلب برصيا كرك قوت بلوكات النظام بالمديرية فقام على رأس القوة إلى ميت الجول وقصد إلى منزل المتهم حيث جاسه وكلفه وكيل المكتب باقتحام المنزل من أحد بابيه واقتحم هو المنزل من الباب الآخر وبعده الكونستابل عبد القادر ندا . ولما دخل المنزل وجد المتهم وأشخاصاً آخرين بحجرة في مواجهته فدخلها وكان قد لحق به وكيل المكتب وانضم إليه وكان المتهم يداخل الحجرة ففتشه فلم يجد معه شيئاً وفتش الحجرة وجد بها أكياس قبح بهوار الخياط على يمين الداخل ووجد خلف إحداهما مخططاً من الخوص به تسع طرب ، كاملة من الحشيش ونهني « طربة » وبعض نذاكر حشيش ملفوفة في ورق من السلوفان ولما فتش من الأكياس وميزان من النحاسين ذين كفتين وبعض الصنج ثم يسأل

زوجة المتهم عما إذا كان معها شيء فلم تجيب ونظرت إلى جهة جيب جليساها الأيمن فأمرها بأن تقلب جيها فأدخلت يدها فيه ثم أخرجت كيساً من القماش وجد بداخله علبة من الصفيح بها أفيون لرج ملتصق بجدرانها كما وجد بالكيس عدداً من تذاكر الحشيش ملفوفة بورقة سلوفان . .

ثم تعرض للدفاع المشار إليه فقال : إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان المحضر المحرر بمعرفة رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالرقازيق وبطلان ما ترتب عليه من إجراءات والقضاء براءة المتهم ، إذ أن رئيس مكتب فرع الرقازيق لمكافحة المخدرات قد تجاوز حدود اختصاصه لأن ولايته الإقليمية محدودة في دائرة اختصاص هذا الفرع وهي مديرية الشرقية فإذا تجاوز هذا الاختصاص إلى دائرة مديرية أخرى (ميت الحولي بمديرية الدقيلة) فإن عمله يكون باطلاً ، وقال شرجاً لهذا الدفع إنه في ١٧ من مارس سنة ١٩٢٩ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتب للتجارب للمواد المخدرة ألحق بمكثدارية بوليس مصر . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ صدر قرار مجلس الوزراء نص فيه على إنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري مقره طنطا والآخر للوجه القبلي مقره أسوط فاختصاص فرع طنطا بمديرية الدقيلة بحسبانها من مديريات الوجه البحري ثابت بهذا القرار الذي لم يتناوله تعديل حتى الآن . وبتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ بعث مدير إدارة عموم الأمن العام إلى مدير مكتب المخدرات العام يطلب إنشاء مكتب لمكافحة التهريب في مديرية الشرقية يكون مقره بلبس فرود إلى الرد بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ من مدير مكتب المخدرات يطلب فيه أن يكون

مقر المكتب في الزقازيق بدلا من بلبس وذلك لصالح العمل ، ولأن في نية المكتب أن يشمل اختصاص هذا الفرع مديرتي الشرقية والدقهلية .

وبتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وافق مدير إدارة الأمن العام على إنشاء هذا المكتب في الزقازيق ولكن النية التي تكلم عنها مدير المخابرات في كتابه السابق لم تتحقق لأنه لكي تصبح حقيقة واقعة لا بد من تعديل قرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٣٥ . وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ صدر قرار وزاري رقم ١٦ أنشئت بموجبه إدارة تتبع إدارة عموم الأمن العام مهمتها مكافحة المخدرات وأن تكون لهذه الإدارة فروع تزد عليها غيرها أو تعدل مقارها حسب مقتضيات الأحوال ، ولو كمل الوزارة أن يضع التعليمات اللازمة لحسن سير العمل وأنه يفهم من هذا القرار أن فرع طنطا وهو ضمن الفروع لم يتعرض لاختصاصه المحدد في هذا القرار بالتعديل وأن الذي يخلص من العرض السابق أن فرع المخدرات بالزقازيق قاصر اختصاصه على مكافحة المخدرات في حدود مديرية الشرقية ، وأن اختصاص ضبط ومكافحة المخدرات بالدقهلية هو من اختصاص فرع طنطا فليس لرئيس مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق أن يتجاوز اختصاصه الاقليمي ، لأن كل موظف يختص بعمله المنوط به اختصاصا نوعيا واختصاصا مكانيا ، فإذا ما تجاوز موظف حدود هذا الاختصاص النوعي أو المكاني كان عمله باطلا بطلانا مطلقا وذلك استناداً إلى المادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات وما أورده الشراح في شأن ذلك وأن تخطي رجل الضبطية حدود ولايته يجعله فرداً بسيطاً ويكون عمله باطلا ولا يسبغ عليه الاذن بالتفتيش صفة رجل الضبطية القضائية . وحيث إنه في ١٧ من مارس

سنة ١٩٢٩ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتب للمخابرات العامة للواد المخدرة ألحق بمحكمة بوليس مصر . وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين أحدهما للوجه البحري ومقره طنطا والآخر بالوجه القبلي يكون مقره أسبوط . وحيث إنه بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٦ الصادر بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ من وزير الداخلية أنشئت إدارة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية تتبع إدارة عموم الأمن العام وقد جاء في ديباجة القرار أن صالح العمل يقتضي إنشاء إدارة خاصة في وزارة الداخلية للنهوض بالأعباء التي كان يؤديها ذلك المكتب وفروعه ، وجاء في المادة الأولى منه أن مهمة هذه الإدارة هي مكافحة المخدرات ويطلق عليها اسم إدارة مكافحة المخدرات ، وجاء في المادة الثالثة أن يكون لهذه الإدارة فروع وتتمتع الفروع الحالية في إدارة أعمالها على أن يزد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال مستقبلا . وجاء في المادة السادسة أن وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن له أن يضع التعليمات اللازمة لحسن سير العمل في هذه الإدارة . وحيث إنه واصل من قرار مجلس الوزراء بإنشاء مكتب للمخابرات العامة للواد المخدرة ومن القرار الوزاري بإنشاء إدارة خاصة في وزارة الداخلية لمكافحة المواد المخدرة تتبع إدارة الأمن العام أن إدارة المخدرات وحدة إدارية مهمتها مكافحة المخدرات في جميع أنحاء القطر ، وقد اعتمد هذا القرار الفروع الموجودة وأباح إنشاء غيرها حسب ما تقتضيه مصلحة العمل . وقد كان إنشاء فرع لمكتب المخدرات بالزقازيق كما يبدو من الخطابات المتبادلة بين مدير الأمن العام ومدير إدارة

المخابرات العام للواد المخدرة من قيل تنظيم العمل وتخفيف الضغط على مكتب مخدرات طنطا ، وقد طلب مدير إدارة المخابرات العام للواد المخدرة في كتابه المؤرخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ جعل مقر الفرع المذكور بالقازيق بدلا من بليس ، لأنه في النية أن يشمل اختصاص هذا المكتب مديرتي الشرقية والدقهلية ، وقد وافق مدير عام إدارة الأمن العام على ذلك بكتابه المؤرخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقد جاءت هذه الموافقة بدون تخصيص ، فهي موافقة على ما جاء بها أي أن يشمل اختصاص المكتب مديرتي الشرقية والدقهلية . على أن إنشاء مكتب المخدرات لفرع جديد بموجب خطاب صادر إليه بذلك من مدير الأمن العام لا يعتبر إنشاء لوحدة إدارية ، لأن إنشاء الوحدات وتحديد اختصاصها لا يملكه سوى وزير الداخلية ، فكتب الزقازيق والحالة هذه لا يخرج عن أنه جزء من المكتب العام اختصاصه شامل ولا يقف عند حدود مديرية الشرقية ، وكل تنظيم للعمل يقوم به ضابط مكافئة المخدرات وكل توزيع ينتهي إليه صحيح ما دامت إدارة مكافئة المخدرات وحدة إدارية مهمتها مكافئة المخدرات في جميع أنحاء القطر ، فليس ما يمنع من توزيع قواتها في بعض جهات القطر وما دام مكتب فرع الزقازيق لم يصدر قرار من وزير الداخلية بتحديد اختصاصه واعتباره وحدة إدارية خاصة فليس ما يمنع من انتقال ضباطه لمديرية الدقهلية لضبط واقعة مخدرات بها . على أنه فضلا عن ذلك فإن الثابت من الأوراق أن ضابط مباحث الزقازيق لم يباشر عمله من تلقاء نفسه بل حصل على إذن بالتفتيش من صاحب الاختصاص بالعمل في تلك الجهة ، وهو وكيل النيابة الكلية ، وبهذا

استمد اختصاصه من الانتداب الصادر عن يملكه . وحيث إنه لذلك يكون الدفع ببطلان الإجراءات في غير محله فمن ثم يتعين رفضه . ولما كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ بإنشاء مكتبين فرعيين لمكافئة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري ويكون مقره طنطا والآخر للوجه القبلي ويكون مقره أسيوط ، وكانت مديرية الدقهلية تابعة في الاختصاص للفرع الأول بموجب هذا القرار ، وكان لم يصدر قرار آخر مماثل في قوته الدستورية يخرجها عن هذا الاختصاص ويلحقها بغيره ، وكان لا بد من صدور هذا القرار حتى يقال بتغيير الاختصاص — لما كان الأمر كذلك وكان من أجرى التفتيش غير تابع لمكتب طنطا فإن الإجراءات التي وقعت منه تكون باطلة إذ لا يدخل العمل في حدود الدائرة المرسومة له ، لأن اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للبادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً . وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية ولا يغير من هذا الحكم صدور انتداب من النيابة إليه بإجراء التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من إجراء من مأموري الضبطية القضائية ، وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه ، وكذلك لا يغير منه صدور قرار وزاري بإنشاء إدارة عامة لمكافئة المخدرات بوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخابرات العامة للواد المخدرة الذي كان ملحقاً بحكم إدارية بوليس العاصمة ، إذ أنه قد نص في هذا القرار

على استمرار الفروع الحالية في إدارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال ، مما يقتضى أن الزيادة أو التعديل لا تكون إلا بالطريق القانوني من ناحية استصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص وهو ما لم يثبت أنه صدر طبقاً لهذه الأوضاع . كما أنه لا يجوز أن يؤخذ بما دار من مكاتبات في شأن إنشاء فرع الزقازيق أو بما ذكر فيها من إزماع سريان الاختصاص على مديرية الدقهلية ، أو بما يقال من أن مكتب الزقازيق ولو أنه لم يتم إنشاؤه قانوناً لعدم صدور قرار من وزير الداخلية الذي يملك حق إنشاء الوحدات وتحديد الاختصاص إلا أنه يعتبر وكأنه جزء من المكتب العام فيكون اختصاصه شاملاً لجميع أنحاء القطر يجوز لأحد ضباطه الانتقال إلى مديرية الدقهلية وإجراء التفتيش ، لا يصح في القانون أن يؤخذ بهذه الفروض لتصحيح الأوضاع ما دام قد حدد اختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذي رسمه القانون — ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم لم يجر على هذه القواعد وقضى بصحة التفتيش فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه والقضاء بقبول الدفع وبإبطال إجراءات التفتيش .

وحيث إنه ظاهر من الوقائع — كما هي مبينة بالحكم — أن المحكمة إنما استندت في إدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من محضر التفتيش وإلى الاعتراف المنسوب إليه في هذا المحضر والذي أنكره بعدها، فتي كانت إجراءات الضبط قد وقعت باطلة وكانت الأدلة التي ساقها المحكمة مستمدة من محضر هذه الإجراءات وحده فإن الحكم بالإدانة يكون في غير محله

ويتعين لذلك إلغاؤه والقضاء بالبراءة .
وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالبراءة .

(القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٠٨

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . قول غير صريح في طلب التأجيل . ترافع المدافع فعلا في الدعوى . النعى على المحكمة أنها أخلت بحق التهم في الدفاع . لا يصح

المبدأ القانوني

إذا كان المدافع عن المتهم قد اقتصر على القول بأن ملف الدعوى لم يصله وترافع فعلا في الدعوى من غير تحفظ ما فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ أن عبارته فضلاً عن كونها غير صريحة في طلب التأجيل فإنه ترافع دون أن يعقب عليها بشيء .

(القضية رقم ٥٨٤ سنة ٢٠ ق برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل المصطفى بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٠٩

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

قضى . حكم . تبينه . بيان أن جريمة القتل العمد وقت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين بعد تبينتهما النية وإعداد الأسلحة ومن بينها البندقية التي استعملت

٤١٠

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تكوين . بيع سلعة بالتجزئة دون اعلات سعرها
بطريقة واضحة . معاقب عليه دائماً .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٣ من القرار الوزاري رقم
٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب كل تاجر يبيع
بالتجزئة أية سلعة أو مادة دون أن يعلن
سعر كل صنف منهم بطريقة واضحة . وهذا
نص عام مطلق يجرى حكمه على جميع التجار
ما داموا يبيعون بالتجزئة فعلاً .

المحكمة

و حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم
المطعون فيه حين دانه ، بأنه بصفته تاجراً
بالتجزئة لم يعلن عن أسعار السلع الموضحة بالمحضر
والمعرضة للبيع بالمحل ، قد اخطأ لإقامته على
أدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا غفاله
الرد على دفاعه ولتحالفته للقانون . وفي بيان
ذلك يذكر انه دافع بأنه تاجر جملة واستند في
اثبات ذلك إلى السجل التجاري وإلى دفاتره
النظامية والفواتير التي تصدر لمن يبيع إليهم ،
كما استند إلى أقوال مفتش الأسعار ولكن المحكمة
اطرحت ذلك كله ودانته بناء على ما حاولت أن
تستنتجه من أقواله ومن وجود بضائع معطن
عن سعرها بمحله كما لم تعن يبحث ما أدلى به من
أن السعر الذي أعطاه للمحقق عند السؤال عن
الأسعار هو سعر البيع بالجملة مما لا يمكن معه أن
يلجأ إلى تجارة التجزئة ويباشرها فعلاً بهذا
السعر وأنه متى كان الأمر كذلك وكان هو تاجر
جملة ولا يبيع بالتجزئة فهو غير ملزم بالاعلان

في القتل . عقاب المتهمين بقوة الاشتراك . الطعن في
الحكم بأنه مع تقريره أن بندقية واحدة هي التي استعملت
في القتل لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين في ارتكابه .
لا جدوى منه .

المبدأ القانوني

ما دام الحكم قد بين أن جريمة القتل
قد وقعت بناء على اتفاق سابق بين
المتهمين وأنها يبتا التية على قتل المجنى عليه
وأعدا الأسلحة ومن يبتها البندقية ذات
السرعة العالية التي استعملت في القتل ثم
ترصدها واستدرجها إلى أن قارفا جريمة
القتل عليه ، ولكنه قد شابه غموض في
بيان من باشر القتل بنفسه باطلاق تلك
البندقية من بين المتهمين - فذلك منه لا يعدو
أن يجعل كلا منهما شريكاً للآخر المجهول
من بينهما في ارتكاب الجريمة التي دينا بها
باعتبارهما فاعلين أصليين . وما دامت
العقوبة المقضى بها عليهما تدخل في حدود
العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فانه
لا جدوى للطاعنين من الطعن على هذا الحكم
من أنه مع قوله إن بندقية واحدة هي التي
استعملت في القتل فانه لم يبين كيفية مساهمة
كل من المتهمين في ارتكاب الحادث .

(القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ،
وبحضور حضرات أصحاب النزة أحمد فهمي ابراهيم بك
وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، و ابراهيم خليل
بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

عن الأسعار ، إذ أن هذا الاعلان ، إنما يلزم به تجار التجزئة وحدهم ، ولذا يكون الحكم معيباً متعيناً نقضه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن فاطرحه للاعتبارات التي قالها ، ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له سنداً ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص ، إذ هو لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان اليها بما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه : أما ما يشير إليه عن مخالفة القانون فردود بأن المادة ٥٣ من القرار ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب كل تاجر يبيع بالتجزئة أية سلعة أو مادة ، دون أن يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة . وهو نص عام مطلق ويجرى حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجزئة فعلاً .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٩٩٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤١١

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . طلب هام . وجوب إجابته أو الرد عليه . مثال في جريمة تزوير .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم — ازام — متعارض رأى الخبيرين الفنيين في صدد مضاهاة الإمضاءين المطعون عليهما على إمضاء المنسوب إليه هذان الإمضاءان . إذ

قال أحدهما إنهما يختلفان عن توقيعيه الحقيقيين فيما قرر الآخر أن المضاهاة غير ممكنة لأن الإمضاءين المطعون عليهما لم تكتبيا بالطريقة العادية المألوفة — إذا كان قد طلب إلى محكمة الدرجة الثانية إعادة الأوراق إلى قلم الطبيب الشرعي لمضاهاة الإمضاءين المطعون عليهما على امضاءين معترف بهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده مع كونه طلباً هاماً لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى — فإن حكماً يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٢٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٢

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

أ — تزوير . إضافة عبارة ونسبتها إلى موظف . عدم توقيع الموظف عليها . تزوير ما دامت الإضافة موهمة بنسبتها إلى الموظف .

ب — نقض . توقيع عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للتزوير في الأوراق غير الأميرية . بيان ركن الضرر في الحكم . لا جدوى من التمسك بعدم رسمية الورقة .

المبادئ القانونية

١ — إن أى إثبات أو إضافة إلى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر . مثل هذا البيان إلا منه ، يعد تغييراً للحقيقة في محرر رسمى ويكفى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإضافة غير موقع عليها من

الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض للدفاع المشار إليه فقال : إن الدفاع دفع الاتهام عنه بأن عدم التوقيع على العبارة موضوع التزوير على الحافظة بإرسال الطرود بتوقيع ينسب إلى الموظف المختص يجعل هذه الورقة مجرد ورقة عرفية ولا يعتبر التغيير فيها تزويراً في أوراق رسمية ، كما أنه لم يحدث أى ضرر من اضافة العبارة موضوع التزوير الى الحافظة ، الا أن هذا الدفاع مردود بأن إثبات أو اضافة أى عبارة أو بيان يخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان إلا منه يكفى لتكوين جريمة التزوير في أوراق رسمية وبعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمي تتحقق به جريمة التزوير ولو لم تكن هذه الاضافة موقعا عليها من الموظف المختص ، إذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها من قصد المتهم نسبتها اليه ، بل يكفى أن تكون موهمة بذلك . والعبارة موضوع التزوير قد أضيفت على خلاف الحقيقة على حافظة ارسال طرود محتومة بختم الجمارك فأوهمت الموظف المكلف بالشحن بصحة هذا البيان وشحن الطرود بناء على ذلك . أما من حيث الضرر ففضلا عن أنه مفروض دائما في تزوير المحررات الرسمية فإنه قد وقع ضرر محقق في هذا التزوير إذ كان من جرائه أن شحنت إلى خارج القطر أقشة من الممنوع شحنها إلا بترخيص خاص توفيراً لمثل هذه الأقشة في داخلية البلاد وفوت على الخزانة العامة تحصيل الرسم الذي تحصله مصلحة الجمارك عن إرسال الطرود إلى الخارج . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه وكان ما قندت به دفاع المتهم صحيحاً في القانون

الموظف المختص ؛ إذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها من قصد المتهم نسبتها اليه ، بل يكفى أن تكون موهمة بذلك .
٢ — مادامت العقوبة المقررة بالتزوير في المحررات غير الاميرية ، ومادامت المحكمة قد بينت في حكمها توافر الضرر فلا جدوى للطاعن من التمسك بأن الورقة محل التزوير ليست ورقة رسمية .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن الاشتراك في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية واستعمال هذه الورقة مع علمه بتزويرها جاء معيياً لمخالفته للقانون ولتصوره . وفي بيان ذلك يقول إن الواقعة كما هي مبينة بالحكم لا عقاب عليها ، لأن الورقة المدعى بتزويرها لا تعتبر ورقة رسمية إذ لم يوقع عليها الموظف المختص ولم يوجد عليها توقيع منسوب إليه أو إلى غيره من الموظفين ، ولا يكفى ختم الجرك الموجود عليها لجعلها محرراً رسمياً . كما أن التغيير لم يترتب عليه ضرر لأحد من أفراد الناس أو للهيئة الاجتماعية ، لأن الرسالة قد أعيدت من حلقا إلى الشلال مرة أخرى على حساب مرسلها ، مما لا يمكن معه العقاب حتى ولو اعتبر التزوير واقعا في محرر عرفي . وبضيف الطاعن أن المحكمة لم تقم الدليل على اتفاقه مع المتهم الآخر على التزوير أو على علمه بتزوير البيان موضوع التهمة وهو ما يشترط لصحة العقاب عن التهمتين الموجهتين اليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة

الاعيرة التي أطلقت عليه هي خمسة ، مما مفاده اعتقاد المحكمة بأن تقرير الطبيب الشرعي قد أيد هذا الذي جزم به الشاهد ، وكان الذي يبين من تقرير الطبيب الشرعي أن إصابتين اثنتين من الإصابات الخمس التي وجدت بجسم المجنى عليه قد حدثتا من عيار ناري واحد ، وأن الإصابات الثلاث الأخرى قد حدثت من ثلاثة أعيرة أي أن العيارات النارية التي أصابت المجنى عليه كانت أربعة فقط لا خمسة — فان استناد المحكمة في حكمها إلى مطابقة قول الشاهد لما قرره الطبيب الشرعي في تقريره عن عدد الأعيرة يكون استناداً إلى ما لا أصل له في الأوراق ويكون الحكم متعين النقض .

(القضية رقم ١٠٢٥ سنة ٢٠ في الجلسة السابقة) .

٤١٤

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حكم . نسيبه . دفاع . وجه دفاع هام لم ترد عليه المحكمة . قصور . مثال في جريمة بيع قول فاسد .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بأنه باع فولا فاسداً مع عليه بذلك وكان دفاعه يقوم على أن عطاء توريد الفول رسا عليه فتعاقد مع آخر من الباطن وقام هذا الآخر بالتوريد رأساً ، وأن أعضاء لجنة التسليم قد تسلموه بعد فحصه ومضت على ذلك مدة ، وكان قد طلب التأجيل قبلها لسماع الشهود ، فأدانت المحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو

فلا محل لما يثيره الطاعن على الصورة الواردة بالطعن . ومن جهة أخرى فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بأن الورقة غير رسمية ما دامت المحكمة قد بينت توفر الضرر وكانت العقوبة المقررة بالمقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة للتزوير في المحررات غير الأميرية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . .

(القضية رقم ١٠٢٣ سنة ٢٠ في الجلسة السابقة) .

٤١٣

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ — حكم . نسيبه . القصور في إثبات نية القتل . مثال .

ب — استناد الحكم إلى ما لا أصل له في الأوراق . مثال .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم اذ تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتفى بقوله إنها ثابتة ثبوتاً قاطعاً من الإصابات المتعددة القاتلة التي لحقت المجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمسا وأحدثت تهشماً في الجمجمة وتهتكاً في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال ، فإنه يكون قاصراً ، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته إلى ثبوت قصد القتل .

٢ — إذا كان الحكم حين تعرض لشهادة شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى قد قال إنها قد تأيدت في جميع تفاصيلها بالتقرير الطبي الشرعي والصفة التشريحية فقد وجدت بجسم القتيل خمس إصابات وقد جزم الشاهد بأن

ترد عليه بما يفنده - فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(القضية رقم ١١٠٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٥

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . اثبات الحكم أن المتهم دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . البحث فيما اذا كان الدخول حصل برضا أصحابه أو بغير رضاهم . لا جدوى منه .

نقض . أدعاء خطأ لا يمكن أن يؤثر في الحكم . لا جدوى منه .

المبدأ القانوني

ان نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه . وإذن فإدام الحكم قد بين أن المتهم قد قصد إلى ارتكاب جريمة في المنزل الذي دخله فلا جدوى من البحث فيما إذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم .

المحكمة

« حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتجمل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ عدل وصف التهمة من شروع في واقعة أثق بغير رضاها إلى دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ولم يعن ببيان أحد أركان هذه الجريمة وهو أن الدخول كان بغير رضا صاحب المنزل وموافقته ، وما جرى عليه العرف في الريف من عدم التقيد بمواعيد الزيارة فيجمل عنصر الرضا متحققاً .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعن قصد إلى ارتكاب جريمة في المنزل فلا يجدي البحث فيما إذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم ، لأن نص المادة ٣٧٠ يعاقب من كان دخل المنزل بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١١٠٩ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد نهي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤١٦

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع شرعي . حكم أثبت أن المتهم كان لزاء فعل يتخوف منه الموت أو حدوث جراح بالغة . وجوب القضاء ببراءة المتهم .

المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم كان في حالة تجعله يتخوف من أن يصابه الموت أو جراح بالغة في محله ، وأنه أطلق أولاً عياراً في الهواء فلم يكن له أثر في رد الاعتداء بل استمر مهاجموه في اعتدائهم ، فأطلق عياراً آخر أصاب المجني عليه ، فإن المتهم يكون في حالة دفاع شرعي تنطبق عليها المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات ويكون الحكم - إذ أخذه لأنه كان واجباً عليه أن يتحري في إطلاق النار على المجني عليه أن يكون في موضع يكفي لتمطيل المعتدي لأن

يصيبه في مقتل يؤدي بحياته — قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ويكون من المتعين القضاء ببراءة المتهم على أساس الواقعة الثابتة بالحكم من أنه كان إزاء فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وأنه كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

المحكمة

وحيث إن بما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ودانته مع أن الواقعة كما أثبتنا تدل على أنه كان في حالة دفاع شرعى تبيح القتل مما يقتضى الحكم ببراءته .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما أثبتنا الحكم المطعون فيه تتحصل في أنه بينما كان المتهم الخفير منصور عبده سليمان يمر ومعه شيخ الخفراء عثمان احمد عبد الله في تجمع الفوز ضبطا نفر القرعة حسب الله محمد عبد السيد وكان مطلوباً لإدارة التجنيد من يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وهارباً وحضر والده محمد سيد حماد وأخوه حسن محمد سيد حماد والمجنى عليه وأخوه لوالدته حسن محمد محمود وحمدنا الله عبده عبد الرازق ورجوهما أن يتركا ليهذه إلى إسنا ويعود فيقدم نفسه ولكنهما أيما إلا أن يذهبا به لشيخ التجمع وقصدا فعلا إلى الشيخ مكى محمود عمر الذى أمرهما أن يأخذاه للعمدة فسارا به في طريقهم إلى العمدة وسار هو معهم وفي الطريق أعاد والد النفر وأقرباؤه الكرة في طلب إخلاء سبيله ولما أبى شيخ الخفراء ومن معه انهال أقارب النفر على شيخ الخفراء وشيخ التجمع ضرباً بالعصى فوق كل منهما في ناحية وكان الخفير منصور عبده سليمان بمسكا

بالنفر وطلب منه أخوه حسن محمد سيد (المجنى عليه) أن يخلى سبيله فرفض فهجم عليه محاول ضربه فأطلق عياراً من بندقيته في الهواء ولما لم يرتدع تراجع الخفير وضرب عياراً آخر أصابه وتمكن النفر بذلك من الإفلات ، وقد أورد الحكم أقوال المجنى عليه والطاعن في قوله « وقرر المجنى عليه قبل وفاته أن المتهم أطلق عليه عياراً نارياً عندما ذهب لمنع تعدى شيخ الخفراء والخفير منصور المتهم من ضرب أخيه حسب الله بعد أن ضبطاه لأنهما ظنا أنه جاء ليعتدى عليهما . واعترف المتهم بأنه هو الذى أطلق العيار على المجنى عليه وإنما دفاعاً عن نفسه وقال إنه كان ماراً مع شيخ الخفراء وضبطا حسب الله محمد سيد حماد شقيق المجنى عليه والهارب من القرعة لحضر والده محمد سيد حماد وحسن محمد سيد حماد وحسين احمد محمود وحمدنا الله عبده عبد الرازق وطلبوا منهما إخلاء سبيله ليذهبا هذه المرة لإسنا ثم يسلم نفسه عندما يعود ولكنهما أصرا على أخذه لشيخ التجمع وذهبا به فعلا للشيخ مكى محمود عمر وعنده أعادوا الكرة بطلب إخلاء سبيله ولكنه رفض أيضاً وأمرهما بالذهاب به إلى العمدة ليرسله لإدارة التجنيد وسار معهم وفي الطريق حاول أهل النفر أن يشتموهم عن عزيمتهم ولما لم يفلحوا انهالوا بالعصى على شيخ الخفراء فوق متأثراً بإصاباته ثم ضربوا الشيخ مكى فوق أيضاً وكان هو ممسكا بالنفر فأرادوا ضربه فتقهقر وأطلق عياراً في الهواء ولما لم يفد ذلك أطلق عياراً على المجنى عليه إلى أسفل وكان هاجماً عليه فأصابه العيار ثم جرى هو وبلغ العمدة بعد أن أفلتت النفر منه ثم قال « إن أقوال المتهم هذه قد تأيدت بأقوال شيخ الخفراء وشيخ التجمع التى جاءت متفقة معها في أن المتهم لم يطلق النار

الا بعد أن رأى الاعتداء قد وقع على شيخ
الخفراء وشيخ النجع ووقع كل منهما ولم يبق
إلا هو وقد تكاثر عليه المعتدون كما تأيدت
أيضاً بأقوال الشاهدين عثمان محمود عبد الرازق
وحسانين هاجو عجائب وكلها مجمعة على أن
الخفير لم يطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه
إلا بعد أن سقط شيخ الخفراء وشيخ النجع
المراققان له متأثرين بالاعتداء عليهما من المجنى
عليه ومن كانوا معه وهم يفوقونهم عدداً
ومسلحون بالعصى وأنه لم يطلق هذا العيار إلا
بعد أن أطلق عياراً قبله . وبين من مجموع
هذه الأقوال أنه لم يكن بد من إطلاق المتهم
النار على المعتدين لوقت تيار هجومهم عليه
وحده بعد أن سقط زميله وأصبح وجهه الوجه
أمام أربعة مسلحين بالعصى انصرفوا جميعاً
للتخلص منه بالاعتداء عليه لإفلات قريبهم منه
فلم يكن أمامه وقد رأى زميله وقد سقطا
متأثرين بهذا الاعتداء إلا أن يطلق النار دفعا
للأذى عن نفسه درءاً لخطر جسم على وشك
الوقوع به ولم يكن لإرادته هو دخل في حلوله
فهو في هذه الحالة وفي الظروف السابق ذكرها
في حالة دفاع شرعى عن نفسه ينطبق على نص
المادة ٦١ من قانون العقوبات . وحيث إنه
وإن كانت المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات قد
بينت الأحوال التي يباح فيها القتل دفاعاً عن
النفس وأولها الأفعال التي يتخوف أن يحدث
منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف
أسباب معقولة وإن كان المتهم في حالة تجعل
تخوفه من أن يصيبه الموت أو جراح بالغة في
محله بعد أن رأى الاعتداء الذي وقع على
زميله قد أسقطهما على الأرض وجسامة ما
أصيبا به — تبين من الكشف الطبي الذي أثبت
عدة إصابات في مواضع متعددة من جسم شيخ

الخفراء وأثبت وجود كسر بأحد الأضلاع لشيخ
النجع إلا أنه كان واجبا أن يتحرى في إطلاق
النار أن تكون في موضع يكفى تعطيل المعتدى
عليه لا أن يصيبه في مقتل يودى بحياته ، وبعد
أن أشار إلى ماتين من الكشف الطبي من
تعدد الجروح ومواضعها من جسم المجنى عليه
وأنها تحدث من آلة نارية أطلق منها عيار مزود
بالرش الكبير قال : قائلهم إذن لم يكن في حالة
دفاع شرعى كاملة تعفيه من العقاب إعفاء تاما
ولما كان معذورا ، ويتضح من ذلك جميعا أن
الحكم بعد أن قال وأثبت في وضوح أن الطاعن
كان في حالة تجعل تخوفه من أن يصيبه الموت
أو جراح بالغة في محله ، وهى الحالة التى نص
عليها قانون العقوبات صراحة في المادة ٢٤٩
على أنها تبيح القتل ، عاد فأخذه لأنه كان
واجبا عليه أن يتحرى في إطلاق النار أن يكون
في موضع يكفى تعطيل المعتدى عليه لا أن يصيبه
في مقتل يودى بحياته مع أنه سبق أن أثبت أنه
أطلق أولا عياراً في الهواء لم يكن له أثر في رد
الاعتداء بل استمر مهاجوه في اعتدائهم ، وبذا
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون وتأويله بما يقتضى الغاء وإنزال حكم
القانون إنزالاً صحيحاً على الواقعة كما هى ثابتة
فيه ، وهى أن الطاعن كان إزاء فعل يتخوف
أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وقد كان
لهذا التخوف أسباب معقولة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة
الطاعن .

(القضية رقم ١١١١ سنة ٢٠ في برئاسة حضرة
صاحب العادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ،
وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك
وكيل المحكمة ، وأحمد حسن بك وإبراهيم خليل بك ،
ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل خطأ قد بين الخطأ الواقع منه ، ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ و وفاة المجنى عليه ، فالجدل في ذلك مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

(القضية رقم ١١١٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٩

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

أ - قنص . عدم ختم الحكم في البعاد . أثره . الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون تحقيق الجنايات لا إلى قواعد قانون المرافعات .
ب - قنص . خطأ مادي في ذكر التاريخ التي صدر فيه الحكم . لا تأثير له في سلطته .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة ، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن يعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشأن

٤١٧

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

أ - قنص . عدم تمسك للتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . الواقعة كما ذكرتها المحكمة تفيد استبعادها قيام هذه الحالة . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .

ب - إثبات . الأخذ بأقوال شاهد . مرجعه لأطمئنان المحكمة ، ولو كان قريباً للمجنى عليه أو هو المجنى عليه نفسه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي . وكانت المحكمة في بيانها لواقعة الدعوى وفيما عرضت له من دفاع المتهم قد استبعدت قيام هذه الحالة لديه وأثبتت في منطق سليم أنه إنما اتوى القتل حينما استعمل سلاحاً نارياً بعد أن رأى أن العصا التي كان يحملها تقصر عن النيل من خصومه أو القضاء عليهم ، فلا يكون لهذا المتهم أن يثير المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - إن أخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريباً للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه - ذلك موكل إلى اطمئنانها وحدها واستقرار عقيدتها .

(القضية رقم ١١١٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٨

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

قنص . حكم بادانة متهم في قتل خطأ . بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه . المجادلة في ذلك . لا تقبل أمام محكمة النقض .

والأعضاء طبقاً لما نص عليه في المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . ولما كان مقرر أن قانون المرافعات مكل لقانون تحقيق الجنايات فيما لم ينص عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان كما يقضى بذلك قانون المرافعات في المادة المذكورة .

« وحيث إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة ، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن ليعدها فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشأن إذا لم يجد مودعاً ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك ، وكان له استناداً إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه ، ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضي والمتقاضى على هذا النحو ، فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية ، ذلك أن الأصل ألا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ، أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذي يجري حكمه ، ومن ثم يكون وجه الطعن غير سديد . »

إذا لم يجد مودعاً ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك ، وكان له استناداً إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه . ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضي والمتقاضى على هذا النحو فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية . ذلك أن الأصل ألا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ، أما وقد نص القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذي يجري حكمه .

٢ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم ثم صدر فيها قرار بالتأجيل بناء على طلب الدفاع إلى جلسة أخرى سمعت فيها الدعوى وحصلت المرافعة وصدر الحكم ، وذلك بحضور المتهم ومحاميه ثم جاء الحكم مثبتاً فيه أنه صدر بالجلسة الأولى — فهذا الخطأ في إثبات تاريخ صدور الحكم واضح أنه لم ينشأ إلا عن سهو من كاتب الجلسة ، فهو لا يمس سلامة الحكم .

المحكمة

« حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن مسودة الحكم لم تكتب ولم يوقع عليها في الميعاد ، ولم تؤرخ ولم يوقع عليها الرئيس

« وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول ببطلان الحكم والإجراءات لأن المحكمة أصدرته قبل نظر القضية وقبل سماع المرافعة فيها ، والدليل على هذا أن الحكم مؤرخ في ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ في حين أن القضية نظرت في يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ ، بما يثبت أن المحكمة كونت رأيها وأصدرت حكمها قبل إجراءات المحاكمة .

« وحيث إن الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ ، ثم أصدرت فيها قراراً بالتأجيل بناء على طلب الدفاع إلى جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ ، وأنه في ذلك اليوم سمعت الدعوى ، وحصلت المرافعة فيها وصدر الحكم وكل ذلك بحضور الطاعن ومحاميه . والواضح الذي لا شبهة فيه أن ما ثبت بالحكم من أنه قد صدر بجلسته ٨ من مايو لم ينشأ إلا عن سهو وقع من كاتب الجلسة ، وهو ما لا يمس سلامة الحكم .

« وحيث إن حاصل باقي أوجه الطعن هو أن المحكمة أمرت بناء على طلب الطاعن بضم جنحة يبين من الاطلاع عليها وجود عداوة بين الطاعن والمتهمين ولكن المحكمة لم تشر في الحكم المطعون فيه إلى تلك القضية وما استخلصته من الاطلاع عليها ، هذا وقد استندت المحكمة في القضاء للمتهمين بالبراءة إلى ما لا أصل له في أوراق الدعوى ، وأخطأت في الاستدلال وانتهت إلى نتيجة لا تترتب على الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها في الحكم المطعون فيه ، وأسندت لشاهد الإثبات الثاني عبد الصادق أحمد ما لم يقله في التحقيقات ، ويضيف الطاعن أن المحكمة لم ترد على دفاعه بصفته مدعياً بالحقوق المدنية ولم تعرض لشهود النفي مع أن

الطاعن استند إلى أقوالهم وجعل منهم شهود إثبات ، وفي كل هذا قصور يعيب الحكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المتهمين ورفض دعوى الطاعن المدنية قبلهما قد أورد الأدلة والاعتبارات التي أقامت المحكمة عليها قضاءها وناقشت أدلة الثبوت في الدعوى وانتهت إلى عدم إطمئنانها إلى كفايتها في إدانة المتهمين . ولما كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى سواء أكانت التحقيقات الأولية أو ما أجرته المحكمة بنفسها بالجلسة خلافاً لما يذهب إليه الطاعن ، وكان الثابت من مفردات الدعوى التي اطلعت المحكمة عليها في سبيل تحقيق ما جاء في الطعن أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهد المشار إليه (عبد الصادق أحمد) في التحقيقات الأولية يطابق ما ورد عنها في الحكم خلافاً لما يزعمه الطاعن ، وكان الثابت في محضر الجلسة أن محامي الطاعن استند إلى تناقض شهود النفي ، ولم يستند اليهم كشهود لإثبات في الدعوى كما يزعم . لما كان كل ذلك فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل ، لأنه في الواقع وحقيقة الأمر نقاش في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع من غير معقب عليها فيه . أما ما يشير إليه الطاعن من إغفال الإشارة إلى قضية الجنحة التي استند إليها فلا محل له ، إذ قد أشارت المحكمة في أسباب حكمها إلى العداوة التي تمسك بها الطاعن مما يدل على أنها اطلعت على تلك القضية وناقشت أقواله بصددها .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين) .

٤٢٠

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دعوى مدنية . سبب الدعوى . لا يجوز للمحكمة تغييره والحكم في الدعوى على أساس التغيير .

المبدأ القانوني

متى رفعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه عن فعله الشخصي فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمسألته عن فعل تابعه ، وإلا فإنها تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

حيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن المدعين بالحق المدني رفعوا دعوى جنحة مباشرة أمام محكمة جزئية اتهموا فيها الطاعن واثنتين آخرين بتبديد مبالغ كانت قد سلبت إلى هذين الآخرين على سبيل الوديعة وطلبوا الحكم عليهم جميعاً متضامنين بالتعويض المدني عن الضرر الذي لحقهم من جراء تبديد المبالغ ، فقضت المحكمة الجزئية بحبس واحد من المتهمين وبرأت الباقيين ، وحكمت على الطاعن بالتعويض لا بوصفه مرتكباً لجريمة التبديد ، بل بوصف المحكوم عليه تابعاً له ، إذ هو صاحب لو كائنة والمحكوم عليه كاتبها ... ومحكمة الاستئناف

رأت الحكم ببراءة هذا المتهم أيضاً من التهمة المستندة إليه ولكنها أيدت الحكم على الطاعن وأسست ذلك على أنه مسئول عن خطأ تابعيه وتقصيرهما البالغ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد غير الأساس الذي بنيت عليه الدعوى المدنية ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، لأنه حكم في الدعوى المدنية على الطاعن مع براءة المتهمين مما يجعل المحكمة غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية .

« وحيث إنه يتضح من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ما يقوله الطاعن صحيح .

« وحيث إنه متى رفعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه الدعوى عن فعله الشخصي ، فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمسألته عن فعل تابعه .

« وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد غير أساس الدعوى وحد المتهم مسئولاً عن فعل تابعيه ، فإنه يكون بذلك قد خالف القانون ، فيتعين إذن نقضه والحكم برفض الدعوى كما كانت موجهة إلى الطاعن عن فعله الشخصي ، والمدعون بالحق المدني وشأنهم في رفع دعوى بطلباتهم الجديدة أمام المحكمة المدنية .

(القضية رقم ١١١٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلاً من فهم إبراهيم عوض بك المستشار) .

٤٢١

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

قانون . قانون أصليح للمتهم . صدوره قبل الحكم عليه نهائياً . وجوب استفادته منه .

المبدأ القانوني

إنه لما كان وزير التكوين قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ بجعل عقوبة جريمة حيازة صاحب المخبز العمومي ردة مخالفة للوصفات المطلوبة قانوناً الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً ، مستبعداً بذلك عقوبة الحبس التي كانت مقررة لها ونص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ فإن الحكم الصادر بعقوبة الحبس والغرامة بعد هذا التاريخ يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

المحكمة

وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ بالحبس والغرامة لحيازة ردة مخالفة للوصفات المطلوبة قانوناً ، في حين أنه بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ وقبل صدور هذا الحكم ، صدر القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ باستبعاد عقوبة الحبس على أن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من نفس الشهر ، مما كان يتعين معه تطبيق هذا القرار على الفعل المسند للطاعن باعتبار أنه القانون الأصلح للنهم .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وهو صاحب مخبز عمومي حاز ردة مخالفة للوصفات

المطلوبة قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٩ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ والمواد ٢/٥ و ٥٦ و ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة جنح دمياط أثبتت الفعل الجنائي عليه ، وقضت بمحاكمته بالحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف التنفيذ وبالمصادرة والنشر . . . فاستأنف الطاعن ، وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ نظرت القضية استئنافياً أمام محكمة جنح استئناف المنصورة ، ثم حيزت القضية للحكم ، وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف . ولما كان وزير التكوين قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ بجعل عقوبة هذه الجريمة الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً مستبعداً بذلك عقوبة الحبس ، ونص فيه على العمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ أي قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه وإصلاح هذا الخطأ بإلغاء ما قضى به من عقوبة الحبس . (القضية رقم ١١٢٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٢

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . تعيين خير . ليست المحكمة ملزمة بالاستعانة بخير فيما ترى أنه لا يحتاج إلى خبرة فنية .

المبدأ القانوني

ليست محكمة الموضوع ملزمة بالاستعانة بخير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج

إلى خبرة فنية .

(القضية رقم ١١٢٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٣

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ — حكم . تسببه . حكم ابتدائي تعرض لدفاع المتهم وفنده . عدم تقدم التهم أمام الاستئناف بدفاع يختلف في جوهره عما سبق إبدائه أمام محكمة الدرجة الأولى . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . لا قصور .

ب — إثبات . الاعتماد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية دون أقواله التي أبداهها أمام المحكمة . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم لم يتقدم بدفاع جديد يختلف في جوهره عن الدفاع الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وفنده لاعتبارات سديدة ذكرها ، فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالقصور .

٢ — للمحكمة — بما لها من سلطة التقدير — أن تعتمد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية متى اطمأنت إليها وأن تطرح أقواله أمامها ما دامت لا ترتاح إليها .

(القضية رقم ١١٢٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهم إبراهيم عوض بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك المستشار) .

٤٢٤

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تعويض . ضرر أدبي . وجوب التعويض عنه .

القضاء ابتدائيا لطالب التعويض بتعويض عن ضرر أدبي أصابه . استئناف النيابة . وفاته قبل نظر الاستئناف . حلول وارثيه محله في الاستئناف . القضاء بعدم قبول الدعوى لزوال الصفة . خطأ .

المبدأ القانوني

إن القانون يسوى بين الضرر الأدبي والضرر المادي في إيجاب التعويض للضرر وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبي متى ثبت وقوعه كان لمحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال ، وحق المورث في تعويض الضرر الأدبي والدعوى به هو من الحقوق المالية التي تعد جزءا من تركته وتنتقل بوفاته إلى ورثته ما دام أنه لم يأت ما يفيد نزوله عنه . وإذن فاذا ادعى والد المجنى عليه مدينا وطلب الحكم على المتهمين بالتعويض فحكمت محكمة الدرجة الأولى له بتعويض ثم استأنف المحكوم عليهم واستأنفت النيابة ، وتوفي المدعي بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف فحل محله فيه وارثاه فقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصفة — فإنها تكون قد أخطأت .

المحكمة

« حيث إن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالتعويض لمورثهما المدعي بالحقوق المدنية وبعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية لزوال الصفة على أساس أن هذا التعويض هو عن ضرر أدبي لحق بشخص المورث بسبب ما أصابه من الألم لفقد ولده

المجنى عليه ، وقد توفي بعد صدور الحكم الابتدائي فلا ينتقل الحق فيه إلى ورثته . هذا على حين أنه من المقرر في القانون أن الضرر المادى والضرر الأدبى سيان في إيجاب التعويض والدعوى به ، وأن كلا الضررين يستحيل في النهاية إلى تعويضات مدنية ، وأن الدعوى التى ترى إلى طلب هذه التعويضات تعد بوفاة رافعها جزءاً من تركته مادام لم يأت ما يفيد نزوله عنها وتنتقل بهذه الوفاة إلى ورثته .

« وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المطعون ضده الأول وآخر توفي بأنهما تسببا من غير قصد أو تعمد فى قتل سيد عبد الحليم عرابى أحمد ، فادعى والد المجنى عليه ومورث الطاعتين مدنياً ، وطلب الحكم على المتهمين والمطعون ضدهم الآخرين متضامنين بالتعويض ، ومحكمة أول درجة حكمت على المطعون ضده الأول بالعقوبة وبالزامه وباقي المطعون ضدهم متضامنين بالتعويض المطلوب ، فاستأنف المطعون ضدهم ، واستأنفت النيابة ، وتوفي المدعى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف ، فخل محله فيه الطاعتان بوصفهما وارثتين له ، ومحكمة الجنح المستأنفة قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالتعويض وبعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصفة ، وأسست ذلك على القول : « بأن أساس القضاء بالتعويض المدنى لعبد الحليم عرابى أحمد « مورث الطاعتين » هو الضرر الأدبى الذى وقع عليه إذ أنه ليس من الهين على نفس الوالد أن يقتل صغيره ...

وأن تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتم الحصول فى المستقبل ، وإنما هو تعويض لما سببه له هذا الحادث من اللوعة بفقد ولده ... وأنه والد المجنى عليه وهو الذى تألم ، فقد كان حكم التعويض صحيحاً بل بلسماً لجراحه ، إلا أنه توفي بعد صدور الحكم الابتدائي . وأن هذا التعويض لا يورث باعتبار أنه كان تعويضاً عن ضرر أدبى شخصى ناتج عن ألم أصاب المحكوم له ... ، ولما كان القانون يسوى بين الضرر الأدبى والضرر المادى فى إيجاب التعويض وترتيب حق الدعوى به ، وكان الضرر الأدبى متى ثبت وقوعه أمكن لمحكمة الموضوع تقديره بمبلغ من المال ، وكان حق المورث فى تعويض الضرر الأدبى وفى إقامة الدعوى به — وقد بات ثابتاً فى الحكم المطعون فيه — هو من الحقوق المالية التى تعد جزءاً من تركته ، وتنتقل بوفاته إلى ورثته مادام أنه لم يأت ما يفيد نزوله عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً فى تطبيق القانون فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية من الطاعتين لزوال الصفة بما يعيبه ويوجب نقضه .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن » .

(القضية رقم ١١٣٢ . سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلاً من فهم إبراهيم عوض بك المستشار) .

مَجْلِسُ الْقَضَاءِ الْإِدَارِيِّ

مَجْلِسُ الدَّوْلَةِ

٤٢٥

١٦ يونيه سنة ١٩٤٩

- ١ - دعوى . مصلحة . المساس بحالة قانونية خاصة المدعى . توافرها . شرطه .
- ب - موظف . ترقيته . القاعدة العامة . مراعاة الأقدمية مع الكفاية . الأقدمية وحدها لا تكفى .
- ج - وزارة الأوقاف . الهيئة القضائية بها . شأنها في شروط التوظيف والمرتبات شأن إدارة قضايا الحكومة .
- د - شروط التوظيف . شمولها شروط التعيين والترقية . تبين اتباعها .
- هـ - لجنة شئون الموظفين بوزارة الأوقاف .
- مادة ١٠ من اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف . هي هيئة إدارية ذات رأى استشارى . الرجوع إليها جوازى وغير ملزم .

المبادئ القانونية

١ - مادام القرار الوزارى بمس حالة قانونية خاصة بالمدعى تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في طلب الإلغاء فقد توافرت هذه المصلحة ما دامت تلك المصلحة شخصية ومباشرة .

٢ - إن القاعدة العامة المقررة في شأن ترقية الموظفين تقضى بمراعاة الأقدمية مع مراعاة الكفاية وتحقيق صالح العمل . أى أن كفاية الموظف ومدى صلاحيته للوظيفة التى يرق إليها - لها الاعتبار فى الترقية . والأقدمية وحدها لا تكفى - وهذا كله إذا

لم يرد فى القوانين واللوائح النص على قيود أو شروط لترقية الموظف .

٣ - إن الهيئة القضائية بوزارة الأوقاف تحكمها تشريعات يبين من استظهارها أن شأن رجال هذه الهيئة بالنسبة إلى شروط التوظيف والمرتبات شأن القنين من رجال إدارة قضايا الحكومة . (يراجع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة اجراءات وزارة الأوقاف . والقرار الوزارى رقم ١٩ من يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ مشتملا على اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف) .

ويخلص منها أن الشارع جعل للأقدمية الاعتبار الأول ويضعها أساساً لترقية الهيئة القضائية لوزارة الأوقاف تشبهاً برجال القضاء على أن تراعى الأهلية والمجربة فيمن يتوافر فيه شرط الأقدمية .

٤ - من المسلم به فى فقه القانون الإدارى أن شروط التوظيف تشمل شروط التعيين والترقية وهذه الشروط يتعين اتباعها .

٥ - لا وجه لما يتحدى به المدعى من عدم عرض الترقيات على لجنة شئون الموظفين المختصة بإبداء الرأى فى الترقيات طبقاً لأحكام

المادة ١٠- من اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف وذلك لأن هذه اللجنة بحكم تشكيلها وطبيعة اختصاصها لا تخرج عن كونها هيئة إدارية ذات رأى استشارى فى المسائل التى تعرض عليها . فالرجوع إليها جوازى ورأيا غير ملزم .

(القضية رقم ٢١٧ سنة ٢ فى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد على راتب بك ومحمد عفت بك وبدوى ابراهيم حوده بك وحسين أبو زيد بك وعلى أبو النيط بك المستشارين) .

٤٢٦

١٦ يونيه سنة ١٩٤٩

١ - خدمة سابقة . القرار الصادر بضمها . لا ينفى حقاً وإنما يقرر حقاً مترتباً على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بضم مدد الخدمة السابقة . عدم ضم الإدارة لهذه المدد . حق اللجوء للمحكمة للحصول على حكم بتقرير هذا الحق . القرارات التى لا يجوز للمحكمة إصدارها أو إلزام جهة الإدارة إصدارها . من التى تنشئ حالة قانونية لم تكن موجودة من قبل أو تعديل حالة قانونية موجودة قبلاً .

ب - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . نزاع فى راتب . اختصاص . عدم التقيد بميعاد الستين يوماً . الميعاد مقصور على طلبات إلغاء القرارات الإدارية .

ج - خدمة سابقة . شروط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد . كفاية أن تكون المؤهلات اللازمة فى العمل واحدة .

المبادئ القانونية

١ - القرار الذى يصدر من الجهة الإدارية بضم مدد الخدمة السابقة للموظف لا ينشئ حقاً للموظف فى الضم وإنما يقرر حقاً ترتب على قرار مجلس الوزراء الخاص بضم مدد الخدمة السابقة والصادر فى

١١ من مايو سنة ١٩٤٧ متى توافرت فى الموظف الشروط اللازمة لضم مدد الخدمة السابقة وللموظف الحق إذا ما تنكرت له جهة الادارة فى الإلتجاء إلى هذه المحكمة للحصول على حكم بتقرير هذا الحق ولا تعتبر المحكمة فى هذه الحالة متعديّة على وظيفة جهة الإدارة العاملة ذلك أنه يشترط فى القرارات التى لا يجوز للمحكمة إصدارها أو إلزام جهة الإدارة إصدارها أن تنشئ حالة قانونية لم تكن موجودة من قبل أو تعديل فى حالة قانونية كانت موجودة قبلاً .

٢ - إذا كان التكييف القانونى الصحيح لهذه الدعوى هو نزاع فى راتب كان مما يجوز التقاضى بشأنه أمام هذه المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوماً الخاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية مادام لم يسقط الحق فى المطالبة به قانوناً .

٣ - (١) مدلول شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد هو أن يتحد العاملان فى طبيعتهما فيكفى أن تكون المؤهلات اللازمة للعاملين واحدة وإن اختلفا فى النوع ولذلك ترى المحكمة أن عمل المدعى كمدرس للغة الانجليزية بمدارس الآباء اليسوعيين بالقاهرة وبجمعية الإيمان القبطية يتحد فى طبيعته مع عمله كموزع فى

(١) يمثل هذا البدء حكم فى القضية رقم ١٧٤ لسنة ٣ القضائية من الباترة ذاتها بجلسته ٢٣ من يونيه سنة ١٩٤٩ .

مصلحة البريد لأن كلا العاملين يتطلب منه إلماماً كافياً باللغة الانجليزية .

(القضية رقم ٥٦٦ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد علي راتب بك ومحمد عفت بك ويدوي ابراهيم حمودة بك المستشارين) .

٤٢٧

١٦ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار وزير الصحة بعدم الإفراج عن رسالة شاي بالاستناد إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . اختصاص المحكمة بتحري صحة أسباب هذا القرار للفصل في المخالفة القانونية المنسوبة والتي يستند إليها في طلب التعويض .
ب - إجراء بوليسى . حق وزارة الصحة في اتخاذ المحافظة على صحة الناس ووقايتهم من الأمراض . شرطه . مطابقته للقانون .

ج - قانون قمع الفس والتدليس . تخويله لقرار وزاري يبان الحالات التي تعتبر فيها العقاقير والحاصلات مغشوشة أو فاسدة . عدم صدور القرار للآن . تعليمات وزارة الصحة في سنة ١٩٤٨ لا تقوم مقامه . عدم سرياتها على الأفراد . هي تعليمات لموظفي الوزارة .
د - إجراء بوليسى . خضوعه لرقابة المحكمة . سلطتها واسعة في تحري أسبابه وملاساته .

المبادئ القانونية

١ - يدخل في اختصاص هذه المحكمة تحري صحة الأسباب التي بني عليها القرار الصادر من وزارة الصحة بعدم الإفراج عن رسالة شاي بالاستناد إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للفصل في المخالفة القانونية المنسوبة إليه والتي هي سند المدعى في دعوى التعويض .

٢ - لا نزاع في أن لوزارة الصحة

أن تتخذ ما تراه لازماً من الإجراءات البوليسية للمحافظة على صحة الناس ووقايتهم من الأمراض غير أنه يلزم لصحة تلك الإجراءات أن تكون مطابقة للقانون .

٣ - إن الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون منع التدليس والغش نصت على أنه يجوز بقرار وزاري أن تبين الحالات التي تعتبر فيها العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ولم يصدر قرار وزاري بهذا المعنى إلى الآن والتعليمات الصادرة من وزارة الصحة في سنة ١٩٤٨ لا تقوم مقام القرار الوزاري سالف الذكر ولا تسرى لذلك على الأفراد فلا يتعدى أثرها والحالة هذه الموظفين المطلوب منهم تنفيذها بوصفها تعليمات داخلية صرفة. Instructions ou circulaires administratives أصدرتها وزارة الصحة بقصد تنظيم الأعمال المنوط بهم القيام بها .

٤ - إنه وإن كان لوزارة الصحة أن تصدر قرارات إدارية تنظيمية أو فردية للمحافظة على الصحة العامة ومنع نشوء الأمراض أو انتشارها - إلا أن هذه القرارات بوصفها تصرفات بوليسية تخضع لرقابة هذه المحكمة التي لها سلطة واسعة في تحري أسبابها وملاساتها لكي تتأكد من موافقتها لظروف الحال - وأنها لازمة وضرورية لصيانة الصحة العامة وأنها وليدة ضرورة وقاية هذه الصحة في الظروف

الخاصة التي تقررت من أجلها وبمعنى آخر للمحكمة في هذه الحالة سلطة بحث ملائمة هذه القرارات للظروف والملايسات التي أدت إليها .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن وزارة الصحة العمومية إذ قررت عدم الإفراج عن الشاي قد أصدرت قراراً إدارياً صحيحاً مطابقاً للقانون استندت فيه إلى تقرير معامل الصحة — ومن ثم فلا تختص هذه المحكمة بالتحري في صحة الأسباب التي أسس عليها هذا القرار .

« ومن حيث إن المدعى بنى دعواه على عدم مشروعية القرار الصادر من وزارة الصحة بعدم الإفراج عن رسالة الشاي المتنازع عليها لمخالفته لأحكام القانون رقم ٤٨ الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤١ بمنع الغش والتدليس ويدخل في اختصاص هذه المحكمة تحري صحة الأسباب التي بنى عليها هذا القرار للفصل في المخالفة القانونية المنسوبة إليه والتي هي سند المدعى في دعوى التعويض ومن ثم يكون الدفع على غير أساس من القانون منجياً رفضه .

عن الموضوع :

« ومن حيث إن الحكومة ذهبت أول الأمر في دفاعها إلى أن قرار وزير الصحة بعدم الإفراج عن الشاي قد صدر مطابقاً للقانون عملاً بالمادة الرابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس إذ نصت على حظر إستيراد شيء من أغذية الإنسان أو

الحيوان أو العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغشوشاً أو فاسداً . « ومن حيث إنه لم يثبت من تقرير معامل وزارة الصحة أن الشاي المتنازع عليه مغشوش أو فاسد — وكل ما ثبت أنه من صنف وطيء — ومن ثم يكون استناد الحكومة إلى حكم تلك المادة في إثبات مطابقة القرار للقانون استناداً غير سليم .

« ومن حيث إن الحكومة ذهبت أخيراً إلى أن وزارة الصحة إذ قررت عدم الإفراج عن الشاي لم تتجاوز حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى وظيفتها في المحافظة على الصحة العامة باتخاذ إجراءات بوليسية لمنع تداول الأطعمة الفاسدة أو الرديئة محافظة على صحة الناس — وقد أصدرت الوزارة تعليمات إدارية في سنة ١٩٤٨ على إثر ظهور نوع من الشاي الصيني يحتوي على كثير من الرواسب بالسوق ، ببيان أوصاف الشاي الجائز إستيراده ، وقد نصت على المواصفات الآتية :

(١) يجب ألا تقل الخلاصة المائية عن ٣٠ ٪ . (٢) ألا تقل نسبة الرماد عن ٨ ٪ على أن يذوب منه النصف في الماء . (٣) ألا تزيد نسبة الرماد غير الذائب في الحمض عن ٢ ٪ — ويجب أن يكون الشاي محتفظاً بخواصه الطبيعية وخالياً من المواد الملونة أو الضارة .

« وحيث إنه لا نزاع في أن لوزارة الصحة أن تتخذ ما تراه لازماً من الإجراءات البوليسية للمحافظة على صحة الناس ووقايتهم من الأمراض غير أنه يلزم لصحة تلك الإجراءات أن تكون مطابقة للقانون .

« ومن حيث إنه يلاحظ بادىء الرأى أن الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون

منع الغش والتدليس نصت على أنه يجوز بقرار
وزارى أن تبين الحالات التى تعتبر فيها العقاقير
أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ولم يصدر
قرار وزارى بهذا المعنى إلى الآن .

د ومن حيث إن التعليمات الصادرة من
وزارة الصحة فى سنة ١٩٤٨ لا تقوم مقام
القرار الوزارى سالف الذكر ولا تسرى لذلك
على الأفراد فلا يتعدى أثرها والحالة هذه
الموظفين المطلوب منهم تنفيذها بوصفها تعليمات
داخلية صرقة Instructions ou circulaires
أصدرتها وزارة الصحة لموظفيها بقصد تنظيم
الأعمال المتوط بهم القيام بها .

د ومن حيث إنه علاوة على ما تقدم
فلا يجوز للحكومة التصدى بهذه التعليمات لرفع
هذه الدعوى إذ الثابت من أوراق الدعوى
أنها لم تكن موجودة وقت صدور القرار
المطعون فيه فى سنة ١٩٤٧ فلم تنشأ إلا فى سنة
١٩٤٨ وبعد سنة تقريباً من هذا القرار .

د ومن حيث إنه وإن كان لوزارة الصحة
أن تصدر قرارات إدارية تنظيمية أو فردية
للمحافظة على الصحة العامة ومنع نشوء
الأمراض أو انتشارها — إلا أن هذه القرارات
بوصفها تصرفات بوليسية تخضع لرقابة هذه
المحكمة التى لها سلطة واسعة فى تحرى أسبابها
وملابساتها لى تأكد من موافقتها لظروف
الحال — وأنها كانت لازمة وضرورية لصيانة
الصحة العامة وأنها وليدة ضرورة وقاية هذه
الصحة فى الظروف الخاصة التى تقررت من
أجلها وبمعنى آخر للمحكمة فى هذه الحالة سلطة
بحث ملائمة هذه القرارات للظروف
والملايسات التى أدت إليها .

د ومن حيث إنه يبين من تقرير الخبير

المبين فى دعوى إثبات الحالة أن مواصفات
الشاي المضبوط تتفق مع المواصفات الواردة
فى المؤلفات العلمية بخصوص عناصر الشاي
الأخضر — وأنها لا تحتوى على مواد ضارة
أو مغشوشة أو شوائب — ولا تختلف فى شيء
عن عينات الشاي المتداول فى السوق بما يستفاد
منه صلاحيته للاستعمال .

د ومن حيث إن هذه النتيجة التى أثبتها
الخبير فى تقريره قد تأكدت بما جاء بتقرير
معامل الصحة خاصاً بالشاي المضبوط .

د ومن حيث إنه يخلص عما تقدم أن القرار
الصادر بعدم الإفراج عن الشاي باطل لمخالفته
لل قانون ويحق للدعى المطالبة بتعويض عن
الاضرار التى أصابه بسبب هذا القرار .

د ومن حيث إن رسالة الشاي موضوع
النزاع لا زالت موجودة بالجرك ولم تمنع
الحكومة فى تسليمها إلى المدعى ليتصرف فيها
كيفما شاء — وقد أورد المدعى بمذكرته
الآخيرة أنه وجد مشترياً للشاي بمبلغ ٢٦ قرشاً
للأقة وتعاقد معه فعلاً فى ٢٥ من مايو سنة
١٩٤٩ — وأن خسارته بلغت على أساس
هذا السعر مبلغ ١٤٥ ج و ١٤٠ م وهو مقدار
الفرق بين سعر الشراء ومصاريف الشحن
وبين سعر البيع وطالب بالحكم له بهذا المبلغ
مضافاً إليه أولاً : مبلغ ١٢٥ جنيهاً قيمة
ما ضاع عليه من كسب طبقاً للبادء ٣٣ من
القرارين ١١٦ لسنة ١٩٤٨ و ٤٥١ لسنة
١٩٤٧ . وثانياً : ٤٣ ج و ٧٢٠ م أجور
التخزين . وثالثاً : ٣٠ جنيهاً قيمة الأمانة فى
دعوى إثبات الحالة . ورابعاً : ٤ ج رسم
الدعوى المستعجلة . وخامساً : ٢٠ جنيهاً

الصادر بحفظه . تأسيسه على قرار الإحالة الباطل
بطلانه بدوره .

هـ — قرار إحالة إلى المعاش . قرار بحفظ طلب
استرداد طلب الإحالة إلى المعاش . صدورها باطلين .
توضيح عنهما . جوازها .

المبادئ القانونية

١ — إن نص المادة السادسة من المرسوم
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات
الملكية لا تنطبق إلا على المنازعات أو
الدعاوى التي ترمي إلى تعديل مقدار المعاش
لسبب ما يكون هناك من خطأ وقع عند
ربطه بحسب القواعد الميئنة في قانون
المعاشات سالف الذكر فإذا كان المدعى
لا ينازع بحسب الظاهر من صحيفة دعواه
وطلباته فيها في مقدار المعاش الذي ربطه له
ولا في أساس ربطه وإنما يطالب بتعويض
عن الضرر الذي لحقه القرار الصادر بإحالاته
إلى المعاش بطريقة مخالفة للقانون والطلبان
مختلفان موضوعاً وسيبياً . ومتى تقرر ذلك
وكان قانون مجلس الدولة لم يقيد رفع مثل
هذه الدعاوى بميعاد معين بل أجاز رفعها في
أى وقت ما دام الحق لم يسقط فيها بمضى
المدة ولم يسقط حق المدعى في رفعها، فيكون
الدفع بعدم القبول على غير أساس سليم
من القاتون متعيناً رفضه .

٢ — القرار الصادر بإحالة الموظف
إلى المعاش بناء على طلبه هو قرار إداري
شرطى يجب لصحته توافر شرطين الأول
تقديم طلب من الموظف يفصح عن رغبته

مصاريف انتقالات وجملة ذلك ٢٣٦ ج
ر ٥٦٠ م .

د ومن حيث إنه وإن كان المدعى على حق
في المطالبة بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب
القرار الصادر بعدم إدخال الشاى في القطر
المصرى إلا أن المحكمة ترى أن تراضيه في إعادة
تصدير الشاى إلى الخارج وتركه مخازن الجمر
مدة طويلة قاربت السنتين دون موجب وعلى
الرغم من إخطاره من مصلحة الجمارك في
أغسطس سنة ١٩٤٧ بضرورة إعادة تصديره
إلى الخارج كان له أكبر الأثر في مضاعفة
الخسارة التي لحقت بسبب هبوط أسعار الشاى
من جهة وزيادة أجور التخزين من جهة أخرى
بما يتعين معه قصر مقدار التعويض على مبلغ
٢٥٠ جنيهاً مصرياً فقط تحكم به على وزارة
الصحة وحدها لأنها هي التي أصدرت قرار
الحظر الباطل .

(القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٨

١٦ يونيو سنة ١٩٤٩

— معاشات ملكية . مادة ٦ من المرسوم
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . عدم انطباقها إلا على
المنازعات أو الدعاوى التي ترمي إلى تعديل مقدار المعاش
بسبب الخطأ . مطالبة بتعويض الفرد بسبب الإحالة إلى
المعاش بطريقة مخالفة للقانون . عدم التقيد بالميعاد للدين
في تلك المادة : قبول الدعوى .

ج — موظف . إحالته إلى المعاش بناء على طلبه .
قرار إداري شرطي . شرطاً لصحته . تخلف أحد
الشرطين . يبطل القرار .

ج — قرار الإحالة إلى المعاش . متى يبطل (١) إذا
لم يقدم طلب . (٢) عيوب الرضا . (٣) استرداد
الطلب .

د — طلب استرداد الإحالة إلى المعاش . القرار

بالتعويض عن القرارات الصادرين بأحواله إلى المعاش ، ويحفظ الطلب الذي تقدم به لاسترداد طلب الإحالة إلى المعاش لمخالفتها للقانون .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن الدعوى ترمى بطريق غير مباشر إلى تعديل مقدار المعاش الذي ربط للدعى وأن حقه سقط في ذلك عملاً بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية وذلك لمرور أكثر من ستة شهور على تاريخ تسليمه سرى المعاش .

« ومن حيث إن نص المادة السادسة سالفة الذكر لا تنطبق إلا على المنازعات أو الدعاوى التي ترمى إلى تعديل مقدار المعاش لسبب ما يكون هناك من خطأ وقع عند ربطه بحسب القواعد المبينة في قانون المعاشات سالف الذكر وأن المدعى لا ينازع بحسب الظاهر من صحيفة دعواه وطلباته فيها في مقدار المعاش الذي ربط له ولا في أساس ربطه وإنما يطالب بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب القرار الصادر بإحالة إلى المعاش بطريقة مخالفة للقانون والطلبان مختلفان موضوعاً وسيماً .

« ومن حيث إنه متى تقرر ذلك وكان قانون مجلس الدولة لم يقيد رفع مثل هذه الدعاوى بمعاذ معين بل أجاز رفعها في أي وقت ما دام الحق لم يسقط فيها بمضي المدة ولم يسقط حق المدعى في رفعها ويكون الدفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

في الإحالة إلى المعاش والثاني استمرار الموظف على هذه الرغبة إلى حين صدور قرار الإحالة إلى المعاش فإذا فقد هذان الشرطان أو كلاهما بطل القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المعاش بناء على طلبه لانعدام الأساس القانوني من جهته ولعدم ولاية الجهة الإدارية التي أصدرته من جهة أخرى .

٣ — يقع باطلاً القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المعاش بناء على طلبه في الأحوال الآتية . (أ) إذا لم يقدم الموظف إصالة طلباً بإحالة إلى المعاش (ب) إذا شاب هذا الطلب عيب من العيوب المعدمة للرضا أو المفسدة له كالإكراه الأدبي أو الغلط أو التدليس (ج) إذا كان الموظف قد تقدم بطلب ثم استرده قبل صدور قرار الإحالة إلى المعاش . ولا يصحح من هذا البطلان أن المدعى كان كثير الغياب عن عمله وأنه كان في حالة تجيز اعتباره مستقيلاً من وظيفته طبقاً لأحكام القانون المالي أو أنه كان سىء السير والسلوك لاختلاف المركز القانوني في كل حالة من هذه الحالات عن مركز الموظف الذي يحال إلى المعاش بناء على طلبه .

٤ — إذا كان القرار الصادر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤١ يحفظ الطلب الذي تقدم به المدعى لاسترداد طلب الإحالة إلى المعاش قد أسس على القرار الباطل الصادر بإحالة المدعى فيبطل هو الآخر .

٥ — يكون المدعى محقاً في المطالبة

عن الموضوع :

« ومن حيث إن الثابت من أقوال الطرفين ومن الأوراق المودعة بملف خدمة المدعى أنه قدم في يوم ٣١ من يولييه سنة ١٩٤١ طلباً إلى مدير عام المصلحة بإحالة المدعى على المعاش ثم عدل عن الطلب بكتابين أرسلهما في يوم ٢ من أغسطس إلى مدير عام المصلحة ووزير المالية وأعقبهما برسالتين برقيتين بعث بهما إليهما في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ مسجلاً فيهما رغبته في العدول عن طلب الإحالة إلى المعاش إلا أن وزير المالية لم يأبه بهذا العدول فأصدر قراراً في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤١ بإحالة المدعى إلى المعاش بناء على طلبه ثم أعقبه بقرار آخر أصدره في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤١ يحفظ الطلب الخاص بالعدول عن الاستقالة .

« ومن حيث إن القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المعاش بناء على طلبه هو قرار إداري شرطي يجب لصحته توافر شرطين : الأول تقديم طلب من الموظف يفصح فيه عن رغبته في الإحالة إلى المعاش . والثاني استمرار الموظف على هذه الرغبة إلى حين صدور قرار الإحالة إلى المعاش فإذا فقد هذان الشرطان أو كلاهما بطل القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المعاش بناء على طلبه لانعدام الأساس القانوني من جهة ولعدم ولاية الجهة الإدارية التي أصدرته من جهة أخرى .

« ومن حيث إنه تأسيساً على القاعدة المتقدمة فيقع باطلاً القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المعاش بناء على طلبه في الأحوال الآتية : (١) إذا لم يقدم الموظف إضالة طلباً بإحالة إلى المعاش (ب) إذا شاب هذا الطلب عيب من العيوب المقدمة للرضا أو المفسدة له

كالإكراه الأدبي أو الغلط أو التدليس (ج) إذا كان الموظف قد تقدم بطلب ثم استرده قبل صدور قرار الإحالة إلى المعاش .

« ومن حيث إنه يبين مجلاء من استعراض الوقائع على الوجه المبين آنفاً أن القرار الإداري الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٤١ بإحالة المدعى إلى المعاش بناء على طلبه قد صدر بعد أن استرد المدعى طلب الإحالة إلى المعاش بكتب ورسائل برقية بعث بها إلى مدير مصلحة الأموال المقررة ووزير المالية قبل صدور قرار الإحالة إلى المعاش ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر باطلاً لمخالفته للقانون .

« ومن حيث إنه لا يصحح من هذا البطلان أن المدعى كان كثير الغياب عن عمله وأنه كان في حالة تجيز اعتباره مستقلاً من وظيفته طبقاً لأحكام القانون المالي أو أنه كان سيء السير والسلوك لاختلاف المركز القانوني في كل حالة من هذه الحالات عن مركز الموظف الذي يحال إلى المعاش بناء على طلبه .

« ومن حيث إن القرار الصادر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤١ يحفظ الطلب الذي تقدم به المدعى لاسترداد طلب الإحالة إلى المعاش قد أسس على القرار الباطل الصادر بإحالة المدعى فيبطل هو الآخر .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون المدعى محقاً في المطالبة بالتعويض عن القرارات سالف الذكر لمخالفتها للقانون .

« ومن حيث إنه يبين من مراجعة ملف خدمة المدعى أنه لم يكن مثال الموظف التزيه الجاد في عمله . إذ سبق أن حوكم تأديبياً في سنة ١٩٣٤ . وصدر قرار مجلس التأديب الابتدائي في سنة ١٩٣٥ بفصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش ثم رأى المجلس بخصوص

تقديمه كتابة إلى مأمور المركز في الميعاد . تقديم طعن بالبريد أو البرق إلى وزارة الداخلية ومجلس الدولة . لا عبرة بذلك . لا يوجد قرار إداري يصح رفع دعوى بإلغائه . عدم قبول .

ج - عمدة أو شيخ . فصله تأديبياً . مضي أكثر من ثلاث سنوات ميلادية على الفصل عند تنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . إدراج اسمه في كشف المرشحين . الطعن في ذلك . قرار لجنة الطعون بحفظ الطعن . قرار صحيح .

د - كشف الناخبين . عدم التقدم بطلب مكتوب إلى مأمور المركز لإدراج الاسم . عدم استعمال الحق المحول في المادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . دعوى بطلب إدراج الاسم . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - إن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٥٠ من قانون إنشاء مجلس الدولة يبدأ من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو كما جرى قضاء هذه المحكمة من تاريخ عليه بالقرار ومشمولاته علماً تاماً نافياً للجهالة .

٢ - إذا كان الثابت من الأوراق أن كشف المرشحين للعمدية عرض المدة التي قررها قانون العمد ولم يقدم طعن ضد أحد من المرشحين في الميعاد القانوني فلا عبرة بما أثاره المدعون من أنهم قدموا طعونهم بطريق البريد والبرق إلى وزارة الداخلية ومنها بريقة إلى مجلس الدولة لأن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون العمد تشترط تقديم هذه الطلبات كتابة إلى مأمور المركز خلال مدة العرض والأسبوع التالي له . وعلى هذا الوجه لم يصدر أي قرار

الاكتفاء بخمسة شهر من راتبه لتهمة نسبت إليه كما يبين أنه جوزى مراراً لعدم مواظبته على العمل ولتحايله على الحصول على اجازات بشتى الطرق ولارتكابه أموراً تتنافى مع كرامة الوظيفة مما ترى المحكمة معه قصر مقسدار التعويض على مبلغ مائة جنيه فقط .

(القضية رقم ٣٨ سنة ٢ في الهيئة السابعة) .

٤٢٩

٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

دعوى . توجيها . عمدة . قرارات لجان الطعون . اختصاص وزير الداخلية .

المبدأ القانوني

إن القاعدة في مقاضاة جهات الحكومة هي توجيه الدعوى إلى الوزير الذي يدخل في ولايته العمل أو التصرف المشكوك منه وإذا كان وزير الداخلية هو المتولى شئون العمد والقائم عليها وليست قرارات لجان الطعون إلا وجهاً لها أو صورة منها كان توجيه الدعوى إليه توجيهاً صحيحاً .

(القضية رقم ٢٣٣ سنة ٢ في رئاسة حضرة صاحب السادة عبد الرزاق أحمد السهوري باشا رئيس المجلس وبحضور أصحاب العزة محمد ساي مازن بك ومحمود صابر القاري بك ومحمد عبد السلام بك وعبد الرحمن الجبري بك المستشارين) .

٤٣٠

٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

١ - ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . العلم القدي يقوم مقام الإعلان .

ب - كشف المرشحين للعمدية . الطعن به .

٤٣١

١٠ مايو سنة ١٩٥٢

١ - إختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على نظام الأحكام العرفية . نظام الأحكام العرفية نظام وضع الدستور أساسه ورسم القانون أحكامه وحدوده وضوابطه . وجوب إجرائه على مقتضاه . وإلا كان عملاً مخالفاً للقانون . تنبسط عليه رقابة المحكمة . حتى لا يتحول إلى نظام مطلق لا عام له .

٢ - إختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على التدابير التي اتخذها أو يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي .

٣ - إختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على التدابير الخاصة بالرقابة على الصحف متى كان التدبير الذي اتخذ تنفيذاً للرقابة قد صدر في غير حدود إختصاص الرقيب . أو في غير سبيل الأمن العام . أو مخالفاً لما نص عليه قانون الأحكام العرفية .

٤ - طلب وقف تنفيذ الأمر الإداري يستند إلى ركنين . أولها جدية الأسباب للوضعية . وثانيها توفر الاستعجال .

٥ - مدى سلطة الرقيب العام في ظل الأحكام العرفية . في منع النشر .

المبادئ القانونية

١ - نظام الأحكام العرفية . أساسه .

محدوده وضوابطه :

١ - نظام الأحكام العرفية في مصر نظام يستمد أساسه وأصوله وأحكامه من الدستور . ومن قانون الأحكام العرفية والقوانين المكملة له . فتتضمن المادة ٥٥ من الدستور على أن - الملك يعلن الأحكام العرفية ، ويجب أن يعرض الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير

إداري مما يصح أن تقام دعوى أمام هذه المحكمة بطلب إلغائه وبذلك تكون الدعوى فيما يتعلق بهذا الطلب غير ذات موضوع تقوم عليه فهي غير مقبولة .

٣ - إن الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تشترط فيمن يعين عمدة ألا يكون فصل تأديبياً من وظيفة العمدية أو الشياخة منذ أقل من ثلاث سنوات ميلادية يوم خلو الوظيفة وقد فصل المدعي عليه الخامس والعشرون من وظيفة العمدية وصدق على قرار فصله في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ فيكون قد مضى منذ هذا التاريخ حتى يوم خلو الوظيفة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ تاريخ بدء تنفيذ قانون العمد الجديد أكثر من ثلاث سنوات ميلادية وبذلك يكون قرار لجنة الطعون بحفظ الطعن المقدم ضد المدعي عليه المذكور صحيحاً وليس فيه أية مخالفة للقانون .

٤ - إذا لم يتقدم المدعيان بطلب مكتوب إلى مأمور المركز بقيد اسميهما بكشف الناخبين ولم يستعملا حقهما المخول لهما في المادة الثامنة من قانون العمد رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تكون دعواهما بطلب إدراج اسميهما على غير أساس .

(الفقيه رقم ٣٧٠ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

دور انعقاد . وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة ، - وتنص المادة ١٥٥ من الدستور على أنه - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون . وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور ، - وينظم قانون إعلان الأحكام العرفية هذا النظام العرفي تنظيمًا شاملاً . فيبين على وجه الحصر الحالات التي يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية - وكيف يكون رفعها - وما هي السلطات الاستثنائية التي تخول القائم على إجراءاتها . ويحدد القانون هذه السلطات الاستثنائية على سبيل التحديد والحصر . فيجوز تضييقها أو توسيعها بقرار من مجلس الوزراء . إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتعدد هذه الحاجة - على أن تبقى دائرة هذه السلطات الاستثنائية محصورة دائماً في نطاق محدود . هو ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام من تدابير وإجراءات .

ب - نظام الأحكام العرفية في مصر . وإن كان نظاماً استثنائياً . إلا أنه ليس بالنظام المطلق . بل هو نظام وضع الدستور أساسه ، وبين أصوله وأحكامه . ووسم حدوده وضوابطه - فوجب أن يكون إجراءاته

على مقتضى هذه الضوابط والحدود - وإلا كان ما يتخذ من التدابير ، والإجراءات عملاً مخالفاً للقانون تنبسط عليه رقابة المحكمة . فتقضى إذا ما رفع الأمر إليها بإلغائه - وكل نظام للحكم أرمى الدستور أساسه . ووضع القانون قواعده . هو نظام يخضع بطبيعته مهما يكن نظاماً استثنائياً . لمبدأ سيادة القانون - ومن ثم لرقابة القضاء .

ح - استقر القضاء على أنه مهما بلغت اختصاصات القائم على إجراء الأحكام العرفية من السعة . فإن ذلك أذعى أن تبسط عليها الرقابة . وأولى أن تخضع للقضاء . حتى لا يتحول نظام ، هو في حقيقته وممره نظام دستوري . إلى نظام مطلق لا عاصم له . وليست له حدود - يؤكد هذا . ما درجت عليه الحكومة من سن قانون للتضمنيات عند رفع الأحكام العرفية . لتدفع المسؤولية عنها من جراء التدابير التي اتخذت تنفيذاً لهذه الأحكام . وفي سن هذا القانون إقرار واضح لمبدأ المسؤولية الذي لم يسن القانون إلا لدفعه .

د - إن مرسوم الأحكام العرفية الذي استصدرته الحكومة في هذه الظروف الاستثنائية القاسية التي أعلنت فيها الأحكام العرفية أخيراً في مصر ، للقيام بواجبها الخطير في إقرار الأمن . وحماية النظام وصيانة الوطن . على أثر ما قام به دعاة الفتنة من أعمال الحريق والسلب النهب . هو

عمل من أعمال السيادة . وهو بهذا الوصف لا يخضع لرقابة القضاء .

٢- في التدابير التي اتخذت أو تتخذ تنفيذاً للنظام العرفي ، وأختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة عليها .

التدابير التي اتخذها أو سيتخذها القائم على إجراء النظام العرفي تنفيذاً لهذا النظام . سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية ليست إلا قرارات إدارية يجب أن تتخذ في حدود القانون ويتعين أن تخضع لرقابة القضاء فيجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة . وللحكمة أن تقضى بالغاؤها . أو أن تقف تنفيذها إذا كانت مخالفة للقانون .

٣- مدى اختصاص محكمة القضاء الإداري في شأن التدابير الخاصة بالرقابة على الصحف :

الأمر الصادر من الحاكم العسكري بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ لتنظيم الرقابة على الصحف ، لا يمنع من قبول الدعوى إلا إذا كان الإجراء الذي اتخذ تنفيذاً لأعمال الرقابة على الصحف ، قد اتخذته الرقيب العام في حدود اختصاصه . وفي سبيل الأمن . ووفقاً لما نص عليه قانون الأحكام العرفية .

٤- طلب وقف التنفيذ أمام محكمة القضاء الإداري :

طلب وقف تنفيذ الأمر الإداري يجب أن يقوم على ركنين - أولهما - أن تبين المحكمة أن دعوى المدعي أمام محكمة الموضوع تستند إلى أسباب جدية - وثانيهما أن يتوفر الاستعجال بأن يظهر للحكمة أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

٥- مدى سلطة الرقيب العام في منع النشر :

سلطة الرقيب العام . في ظل الأحكام العرفية . في منع النشر . منوطة بأن تكون في حدود القانون . ولمبرر يقتضيه . بأن يكون النشر من شأنه تهيج الخواطر أو إثارة الفتنة أو الإخلال بالأمن والنظام . وهو في هذه الحدود القانونية خاضع لرقابة المحكمة .

ولا ترى المحكمة قيام المبرر . لمنع تصحيح ما نشر من تقرير النائب العام خاصاً بالمدعى ، في أمر لا جدال في أنه يخالف الثابت في التحقيق بحجة أن في النشر إخلالاً بالأمن . مع أن هذا الإخلال لا يتأتى من وضع الأمور في نصابها الصحيح بالوسيلة التي خولها القانون لصاحب الشأن تمكيناً له من الدفاع عن نفسه في شأن ما نشر خاصاً بشخصه (تطبيقاً لل مادة ١٤ من الدستور والمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦

جلسة اليوم مع الترخيص للطرفين في تقديم مذكرات .

المحكمة

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص :

ومن حيث إن الحكومة تدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى . وتبقى دفعها على وجهين : الوجه الأول : أن القرار المطعون فيه صدر من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وأوامر هذه السلطة لا تخضع للتعقيب عليها . والوجه الثاني أن القرار المطعون فيه بما تنفيه من الدفاع عن أمن البلاد الداخلي يخرج من اختصاص هذه المحكمة باعتباره من أعمال السيادة .

ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة يذهب في الوجه الأول من هذين الوجهين إلى أن النظام العرفي في مصر هو نظام عسكري في طبيعته وليس نظاماً مدنياً أو إدارياً أو سياسياً ، وأن الاستشهاد في شأن هذا النظام برجال الفقه الفرنسي لا يطابق الواقع ولا التاريخ ، إذ أن مصر لم تستمد قانون الأحكام العرفية من الأصول الفرنسية وإنما استمدته من واقع ما حدث في الحرب العظمى ومن قواعد القانون الدولي العام في شأن القيود العسكرية التي تفرضها الدول المخازبة على البلاد التي تحتلها بجيوشها فاقبى المشرع المصري النظام العرفي الذي وضعه من نظام الأحكام العرفية العسكرية التي أعلنتها إنجلترا في مصر وقت أن أعلنت الحماية . ويقول الدفاع عن الحكومة أن هذه الطبيعة العسكرية للنظام تجعله أبعد ما يكون عن اختصاص المحاكم ، وقد درج المشرع المصري إذا هو رفع الأحكام العرفية أن يقرن رفعها بإقامة نظام يحصنها عن طريق

بشأن المطبوعات) . ويكون منع نشر التصحيح في هذه الحالة عقبة قانونية في سبيل استعمال المدعى حقاً مشروعاً . فضلاً على أنه يترتب على تنفيذ قرار المنع نتائج يتعذر تداركها لمساسها بسمعته السياسية وتصرفاته العامة كوزير سابق .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ قاتلاً إنه في ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ نشرت الصحف تقرير النائب العام في شأن حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وقد تضمن عبارة متصل بالمدعى توحى بأن الجموع التي سمعت الخطاب الذي ألقاه في دار رئاسة مجلس الوزراء قد انسابت بعد إلقائه في قلب العاصمة وبدأت بإشعال النار في كازينو أوربا ثم توالى بعد ذلك الحوادث الأخرى . ولما كان إيراد الواقعة على هذه الصورة يخالف الثابت في التحقيق من أن حريق كازينو أوربا كان قد بدأ حوالى منتصف الساعة الواحدة مساءً قبل إلقاء الخطاب وأن الجموع المحتشدة بدار الرئاسة الذين سمعوا خطاب المدعى لم ينصرفوا إلا حوالى منتصف الساعة الرابعة مساءً . فقد أرسل ياناً إلى جريدة المصري لنشره تصحيحاً لما ورد بتقرير النائب العام خاصاً بالمدعى - ولكن الرقيب العام منع نشره . فأقام المدعى هذه الدعوى أمام الدائرة الثانية طالباً وقف تنفيذ هذا القرار وقد أحيل نظر هذا النزاع على المحكمة بدوائرها المجتمعة ، وعين لذلك جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ وفيها سمع دفاع الطرفين على الوجه المبين بالمحضر ثم أرجىء النطق بالحكم إلى

شأن قانون التضمينات ، فيمنع مساءلة الحكومة في أثناء قيام الحكم العرفي بمقتضى طبيعة هذا النظام ، ويمنع مساءلتها بعد انتهائه بمقتضى أحكام قانون التضمينات . هذا إلى أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية تجمع في يديها بمقتضى القانون سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، بل أن النظام العرفي يقيد الدستور ذاته بما يسهه قانونه من أحكام تعطل أحكام الدستور ، ومن ثم لا يستلزام التعقيب على أوامر الحاكم العسكري لما لها من خصائص تعصمها من التعقيب . ويؤيد الدفاع عن الحكومة هذا النظر بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٢ أمام مجلس الشيوخ في مناسبة استجواب وجه إليه من أحد أعضاء المجلس .

ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة يذهب في الوجه الثاني الذي يبني عليه الدفع بعدم الاختصاص إلى أن القرار المطعون فيه هو من التدابير العليا للأمن الداخلي ، فيخرج بوصفه من أعمال السيادة عن اختصاص هذه المحكمة وفقاً لنص المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . ويقول تأييداً لهذا الوجه أن الحكومة أعلنت الأحكام العرفية مؤسنة إعلانها على أن « دعاة الفتنة في البلاد وقريقتاً من الذين فسدت ضمائرهم لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف ، فأثاروا الفتنة وأشاعوها ، وعرضوا مدينة القاهرة للفوضى والدمار والحريق والنهب والسلب ، محاولين بذلك قلب نظام الحكم في البلاد وفقاً لخطة مدبرة ، ومطمعين للعدو أن يتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شئون الوطن . ولما كان واجب الحكومة إقرار الأمن وحماية النظام وضمان سلامة الوطن من كل سوء ، قررت

الحكومة إصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في البلاد مؤقتاً لقمع الفتنة وإقرار النظام . ولا أدل من هذه العبارات على أن إعلان الأحكام العرفية والتدابير التي اتخذت بمقتضى هذه الأحكام ، ومنها القرار المطعون فيه ، هي من الإجراءات العليا التي تستهدف إقرار الأمن الداخلي للبلاد ، فهي من أعمال السيادة التي تخرج عن اختصاص القضاء . وإذا كانت أعمال السيادة تقنع دائرتها عند ما تراد تقوية السلطة المركزية ، فليس ثمة أدعى لهذه التقوية من الظروف التي استدعت إعلان الأحكام العرفية ، وليس بعد إنقاذ عاصمة البلاد من الفوضى والدمار والحريق والنهب والسلب ولا بعد حماية الوطن من قلب نظام الحكم فيه وإغراء العدو به ، من غاية توجب تقوية السلطة المركزية لكفالة الأمن وسلامة البلاد .

ومن حيث إن المدعى يطلب الحكم برفض هذا الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى . ويقول تأييداً لهذا الطلب أن من المقرر فقهاً وقضاً أن مرسوم أحكام إعلان الأحكام العرفية ذاته هو وحده الذي يعتبر عملاً من أعمال السيادة ، وهو وحده الذي لا يخضع لرقابة القضاء . وما عدا ذلك المرسوم من الإجراءات والتدابير اللاحقة التي يتخذها الحاكم العسكري تنفيذاً له يظل خاضعاً لرقابة القضاء وسلطان ولايته . وإن من المتفق عليه أن أوامر السلطات المعنية طبقاً للأحكام العرفية هي من الأعمال الإدارية ، ومن ثم يمكن الطعن فيها إذا تجاوزت حدود قانون الأحكام العرفية ، وقد استقر قضاء مجلس الدولة الفرنسي على قبول طعون الأفراد في الأوامر التي تصدرها السلطات العسكرية في ظل الأحكام العرفية ، فهي ليست أعمالاً حكومية لا تمتد إليها رقابة

القضاء ، بل هي أعمال إدارية تخضع لهذه الرقابة ، كما استقر الفقه والقضاء في مصر وفي فرنسا على هذا المبدأ ، وانعقد عليه الإجماع . ويخلص المدعى من ذلك إلى القول بأن بسط رقابة القضاء على أوامر الحاكم العسكري في ظلال الأحكام العرفية ، باعتبارها مجرد أوامر إدارية عادية قد تخالف القانون أو تتجاوز حدود السلطة أو تتصرف بها ، هو صمام الأمن والضمان الوحيد الذي يمنع الحاكم العسكري من أن ينقلب حكمه إلى حكم دكتاتوري مطلق . بما لا يتفق مع المصلحة العامة الحقيقية للدولة في شيء . . . ويذهب المدعى إلى أن القول بغير ذلك ، بعد هجر نظرية الأعمال الحكومية منذ حقبة طويلة ، هو أمر من شأنه أن يهدر أهداراً تاماً كل الضمانات التي كفلها الدستور ، وقررتها القوانين والشرائع ، لحماية الحقوق الطبيعية والحريات العامة التي يجب أن تظل مكفولة في كل بلد يحترم دستوره وقوانين بلاده وسيادة القانون وكرامة مواطنيه .

ومن حيث إن نظام الأحكام العرفية في مصر نظام يستمد أساسه وأصوله وأحكامه من الدستور ومن قانون الأحكام العرفية والقوانين المكملة له . فتنبص المادة ٤٥ من الدستور على أن « الملك يعلن الأحكام العرفية ، ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور انعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة » وتنص المادة ١٥٥ من الدستور على أنه « لا يجوز لاية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتاً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون » وعلى أي حال لا يجوز تعطيل

انعقاد البرلمان متى توافرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور . . . وينظم قانون الأحكام العرفية هذا النظام العرفي تنظيمًا شاملاً ، فيبين على وجه الحصر الحالات التي يجوز فيها إعلان الأحكام العرفية ، وكيف يكون إعلان هذه الأحكام ، وكيف يكون رفعها ، وما هي السلطات الاستثنائية التي تخول القائم على إجرائها ، ويعدد القانون هذه السلطات الاستثنائية على سبيل التحديد والحصر ، ثم يبين تضييقها أو توسيعها بقرار من مجلس الوزراء إذا دعت الحاجة إلى ذلك وبقدر هذه الحاجة ، على أن تبقى دائرة هذه السلطات الاستثنائية محصورة دائماً في نطاق محدود هو ما يقتضيه صون الأمن والنظام العام من تدابير وإجراءات . . . ومن حيث إنه يبين من كل ذلك أن نظام الأحكام العرفية في مصر ، وإن كان نظاماً استثنائياً إلا أنه ليس بالنظام المطلق ، بل هو نظام خاضع للقانون ، وضع الدستور أساسه ، وبين القانون أصوله وأحكامه ، ورسم حدوده وضوابطه . فوجب أن يكون إجراؤه على مقتضى هذه الأصول والأحكام وفي نطاق هذه الحدود والضوابط ، وإلا كان ما يتخذ من التدابير والإجراءات مجاوزاً لهذه الحدود أو منحرفاً عنها ، عملاً مخالفاً للقانون ، تنبسط عليه رقابة هذه المحكمة ، فتقضى إذا رفع الأمر إليها بإلغائه . وكل نظام للحكم أرسى الدستور أساسه ، ووضع القانون قواعده ، هو نظام يخضع بطبيعته ، مهما يكن نظاماً استثنائياً ، لمبدأ سيادة القانون *Principe de legalité* ومن ثم لرقابة القضاء .

ومن حيث إنه لا يقدح في صحة هذا النظر ما استقصته الحكومة من سوابق تاريخية للنظام العرفي في مصر . فأياً كان المصدر التاريخي

والنهب والسلب ، وقرر الحكومة على ضرورة القيام برأبها الخطير في اقرار الأمن وحماية النظام وصيانة الوطن وهي لذلك تعتبر ان مرسوم اعلان الأحكام العرفية الذي استصدرته الحكومة ، وقد صدر على الوجه المبين في الدستور وفي حالة من الحالات التي نص عليها القانون ، وهو من أعمال السيادة ، وهو بهذا الوصف لا يخضع لرقابة القضاء .

ومن حيث انه إذا كان مرسوم اعلان الأحكام العرفية هو دون نزاع من أعمال السيادة ، إلا أن التدابير التي اتخذها ، أو سيتخذها القائم على اجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام ، سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية ، ليست إلا قرارات ادارية يجب أن تتخذ في حدود القانون ، ويتعين أن تخضع لرقابة القضاء . فيجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة . والمحكمة أن تقضى بالغاؤها وأن تقف تنفيذا ، إذا كانت مخالفة للقانون ، مع مراعاة ما ينبغي أن يترك للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ، وهي تواجه ظروفًا استثنائية تعمل فيها على اقرار الأمن وتحافظ على سلامة البلاد ، من حرية واسعة في تقدير ما يجب اتخاذه من التدابير والاجراءات بمقتضى سلطة تقديرية تختلف في مداها لا في وجوب بسط الرقابة عليها ، عن السلطة التقديرية التي تتمتع بها الحكومة في الظروف العادية المألوفة .

ومن حيث انه يخلص بما تقدم أن الدفع بعدم الاختصاص لا أساس له ، فيتعين لذلك رفضه .

ب — عن الدفع بعدم القبول :

ومن حيث ان الحكومة تدفع أيضا بعدم قبول الدعوى ، وتستند في هذا الدفع إلى الأمر

لهذا النظام ، عسكرياً كان أو سياسياً ، دولياً أو داخلياً ، انجليزياً أو فرنسياً ، فما لا شك فيه أن هذه الاختصاصات المخولة للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية مصدرها الرسمي هو القانون ، وقد تولى القانون تحديد نطاقها ، فلا يجوز بحال أن تخرج عن هذا النطاق المحدود .

ومن حيث إنه إذا كانت اختصاصات القائم على اجراء الأحكام العرفية في مصر بالغة السعة ، على غرار ما سبق من نظام عرفي ، فإن ذلك ادعى أن تبسط عليها الرقابة ، وأولى أن تخضع للقضاء ، حتى لا يتحول نظام ، هو في حقيقته ومرماه نظام دستوري يقيد القانون ، إلى نظام مطلق ، لا عاصم منه ، وليست له حدود . ورقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحياتهم العامة ، وهذا السلطان الواسع الذي يضعه نظام الأحكام العرفية في يد القائم على اجراء هذا النظام يجب أن يقابله من جهة أخرى رقابة محكمة من القضاء ، فيبقى النظام في حدوده الدستورية المشروعة . وهذا هو ما استقر عليه القضاء ، وما نادى به الفقهاء ومنهم الفقيه نفسه الذي استندت الحكومة إلى أقواله .

ومن حيث إنه بما يؤكد هذا النظر ما درجت الحكومة عليه من سن قانون للتضمنيات عند رفع الأحكام العرفية ، لتدفع المسؤولية عنها من جراء التدابير التي اتخذت تنفيذا لهذه الأحكام . وفي سن هذا القانون اقرار واضح لمبدأ المسؤولية الذي لم يسن القانون إلا لدفعه .

ومن حيث إن المحكمة مع كل ذلك تقدر التقدير الواجب لهذه الظروف الاستثنائية القاسية التي أعلنت فيها الأحكام العرفية أخيراً في مصر ، وتستنكر ما قام به دعاة الفتنة من أعمال الحريق

« وفي هذه الجوع الصاخبة المجتمعة في دار ،
والرياسة التي وزير الشئون الاجتماعية إذ ذاك ،
خطابا جرى فيه الشعور السائد قصد تهدئة ،
«خواطر المتظاهرين . ولكن هذا القصد لم ،
«يتحقق وما كان ينتظر أن يتحقق في وسط ،
«شعلة الحماسة المتقدة . »

« وتركت هذه الجوع دار الرياسة لتنسأ ،
«في قلب العاصمة معبأة تقوسهم ملتفة مشاعره ،
«متحللة مناعتهم ضد كل توجيه اجرامى يستغله ،
«دعاة سوء قساروا كأنهم مخزن البارود تحف ،
«بهم أعواد الثقاب . وما لبثت هذه الأعواد أن ،
«اشتعلت فدوى الانفجار وكان ذلك حوالى ،
«ظهر اليوم إذ انهار فريق من المتظاهرين على ،
«كازينو أوربا بالاتلاف بعد أن اشعلوا النار فيه . »

ويقول المدعى إنه لما كان إيراد الواقعة
التي ساقها التقرير يوحى بالاعتقاد بأن الجوع
التي سمعت الخطاب الذي ألقاه قد انسابت الى
قلب العاصمة وبدأت باشتعال النار في كازينو
أوربا ثم توالى بعد ذلك الحوادث الأخرى
مع أن الثابت بالتحقيقات غير ذلك . ومن شأن
إيراد الواقعة في تلك الصورة أن يترك موقف
المدعى محلا للتأويل أو التشكيك أو التظنين
نتيجة لما شاب نقل الواقعة في التقرير من غموض .
لهذا بادر الى ارسال رد الى جريدة المصري
لنشره تصحيحاً لذلك جاء فيه بعد أن ردد عبارة
التقرير سألقة الذكر مايلي : —

« ولما كنت على يقين من أن جميع الشهود ،
«الذين سئلوا في التحقيق بشأن هذه الواقعة قد ،
«أكدوا إني حضرت لدار الرياسة بعد الساعة ،
«الواحدة من مساء اليوم المذكور (في حين أن ،
«حريق كازينو أوربا وقع قبل ذلك في الساعة ،
«١٢ والديقة ٢٧ مساء على النحو الثابت بالتقرير) ،

رقم ١ الصادر من الحاكم العسكري في
٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتنظيم الرقابة على الصحف ،
وقد نصت المادة الثالثة من هذا الأمر على
تحويل الرقيب العام في سبيل الأمن لخص ومراقبة
جميع المواد والرسائل والأخبار أو مصادرتها
أو تأخير تسليمها أو وقفها وذلك في حدود
ما نص عليه قانون الأحكام العرفية ، كما نصت
المادة التاسعة على أنه « لا تقبل أى دعوى على
الحكومة الملكية المصرية أو إحدى مصالحها
أو موظفيها أو الرقيب العام أو أى موظف
تابع له أو أى شركة أو أى فرد بسبب أى
اجراء اتخذ تنفيذا لأعمال الرقابة وفي حدود
اختصاصها في هذا الأمر . »

« ومن حيث أن هذا الدفع هو أيضاً على
غير أساس ، فإن الأمر العسكري الذى تستند
إليه الحكومة على فرض صحته لا يمنع من قبول
الدعوى الا إذا كان الاجراء الذى اتخذ تنفيذا
لأعمال الرقابة على الصحف قد اتخذ الرقيب
العام في حدود اختصاصه ، وفي سبيل الأمن ،
ووفقاً لما نص عليه قانون الأحكام العرفية .

« ومن حيث أنه ثابت بما سيبنى في أسباب
هذا الحكم أن المدعى يستند إلى أسباب جدية
في تمسكه بأن القرار المطعون فيه قد صدر
بجاوزا لحدود اختصاص الرقيب العام ، ومخالفا
لقانون الأحكام العرفية وهذا كاف بالنسبة إلى
طلب وقف التنفيذ ، فيتعين الدفع بعدم القبول .

ح ب — عن طلب وقف التنفيذ

« من حيث إن المدعى يستند في هذا الطلب
إلى أن تقرير النائب العام في شأن حوادث يوم
٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ الذى نشرته الجرائد
في يوم ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ قد تضمن
العبارة التالية المتصلة بشخصه : —

« كما أكدوا أن الجوع لم تبدأ في الانصراف من دار الرئاسة إلا بعد منتصف الساعة الرابعة مساءً ، أى بعد وقوع معظم الحوادث التي أشار إليها تقرير النيابة » .

ومن ذلك يبين أن نقل الواقعة المشار إليها من التحقيقات إلى التقرير قد شاب غموض أدى إلى ترك أثر لا يطابق الحقيقة بشأن الخطاب الذي ألقته في اليوم المذكور ونشرته الصحف في اليوم التالي ،

ولكن الرقيب منع نشر هذا التصحيح ويستطرد المدعى إلى أن من حقه قانوناً أن يتمكن من الدفاع عن نفسه بالرد في الجريدة بتصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات فيها وذلك في أول عدد يظهر منها في نفس المكان وبنفس الحروف التي سبق النشر بها بغير مقابل . وأنه يترتب على منع نشر التصحيح نتائج يتعذر تداركها إذ من شأنه أن يظل عالقاً بأذهان الناس آثار سيئة ولدها ما ورد في تقرير النائب العام على خلاف الواقع بما يمس سمعته السياسية وتصرفاته العامة في مسألة من أخطر المسائل .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن النائب العام وهو يحدد مسئولية القائمين على مرافق الأمن العام في البلاد في يوم ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ سرد بياناً بجملة الحوادث في صورة عرض عام . ولم يتعرض للدعى أو لغيره من وزراء الدولة ، وإنما ساق العبارة الخاصة بالمدعى في معرض « تسلسل الحوادث ونشأتها » . ولم يذكر أن خطاب المدعى كان سابقاً على حريق كازينو أوبرا بالذات ، وما كان ممكناً أن يذكر أن هذا الحادث قد وقع من نفس الأشخاص الذين سمعوا بخطاب المدعى لأن

هذا الحادث وقع قبل ذلك . فالواقعة التي يدعيها المدعى ليست واردة بالتقرير فليس له أن يطالب بتصحيح واقعة لم يقم الدليل على عدم صحتها وليس التصحيح بجائز لدفع ما يقوم بالأذهان من أوهام . وعلى أية حال فما ينهض المدعى على التقرير من غموض واجمال قد زال بنشر قرارات النائب العام في شأن طلب الترخيص للمدعى في استخراج صورة من التحقيقات . إذ علم الجمهور علماً لا لبس فيه أن تقرير النائب العام لم يرد به أن خطاب المدعى كان سابقاً على حريق كازينو أوبرا لأن الخطاب كان بعد هذا الحادث . وبهذا النشر زال أيضاً ما كان يخشاه المدعى من بقاء ما توهمه من أثر عالقاً بأذهان الجمهور . وقد منع نشر بيان المدعى لعدم إثارة الخواطر وقد استهدفت الحكومة بهذا المنع صيانة الأمن خصوصاً والأمر خاص بتقرير صادر من هيئة قضائية ، لما في النشر من إثارة للداء الذي دعا إلى إعلان الأحكام العرفية .

« ومن حيث إن طلب وقف التنفيذ يجب أن يقوم على ركنين : (أولهما) أن تثبت المحكمة أن دعوى المدعى أمام محكمة الموضوع تستند على أسباب جديدة : (وثانيهما) أن يتوفر الاستعجال بأن يظهر للمحكمة أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الركن الأول ، فقد نصت المادة ١٤ من الدستور المصري على أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون . ونصت المادة ١٥ منه على أن الصحافة حرة في حدود القانون . ونصت المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات على أنه يجب على رئيس التحرير والمحرر المسئول أن يدرج بناء

على طلب ذوي الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح في خلال الثلاثة الأيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الجريدة في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور ... وحصرت المادة ٢٥ منه الأقوال التي يجوز فيها الامتناع عن نشر التصحيح . ونصت المادة ٢٩ منه على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون (ومنها حالة المادة ٢٥) يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرشا وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط - ويظهر من ذلك أنه في الوقت الذي كفل فيه الدستور حرية الرأي وكفل حرية الصحافة باعتبارهما فرعا من حرية الرأي ، قيد هذه الحرية بأن تكون في حدود القانون . ومن أهم ما كفله القانون لذوي الشأن كوسيلة من وسائل الدفاع الشرعي في صدد ما تؤدي إليه إطلاق حرية الرأي وحرية الصحافة ، تمكينهم من الرد على ما نشر من وقائع أو تصريحات . تتصل بهم بأسرع ما يمكن وعلى أساس التكافؤ والمساواة في الحقوق بأن يكون النشر في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه وأن يكون ذلك بغير مقابل إذا لم يتجاوز التصحيح ضعف المقال المطلوب تصحيحه . وجعل الامتناع عن النشر في غير الأحوال التي أوردتها على سبيل الجسر جريمة معاقباً عليها . وكل ذلك يدل على أن دعوى المدعى في الموضوع تستند إلى أسباب جدية .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوكن الثاني ، فإن القانون يفترض توفر الاستعجال في مثل هذه

الحالة ، إذ يوجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول نشر التصحيح في خلال الثلاثة الأيام التالية لتسليمه وعلى الأكثر في أول عدد يظهر . وعلة ذلك ظاهرة ، لأن الصحف تأثيرها الكبير في الرأي العام . فإذا نشرت خبراً غير صحيح أضر ذلك ضرراً جسيماً بذوي الشأن لما قد يتركه النشر من آثار سيئة تظل عالقة بأذهان الجمهور ويترتب على ذلك نتائج يتعذر تداركها إن لم يبادر إلى تصحيح الخبر بالوسيلة عينها أي عن طريق النشر في ذات الجريدة في نفس المكان وبنفس الحروف . وليس من شك في أن ما ورد في تقرير النائب العام خاصاً بالمدعى في الصورة التي ورد بها يجعل القارئ يعتقد أن الجموع المحتشدة في دار الرئاسة التي سمعت خطاب المدعى قد انسابت بعد سماعه إلى قلب العاصمة وبدأت بإشعال النار في كازينو أوبرا ثم توالى بعد ذلك الحوادث الأخرى ، مع أنه لا جدال في أن حريق كازينو الأوبرا كان قد بدأ قبل ذلك . وقد يوحى هذا إلى القارئ بأن ثمة صلة بين الخطاب وبين الحريق . أو أن المدعى ألقي خطاباً لم يقدر تماماً مناسبة إلقاءه فانسأقت الجماهير بعد سماعه إلى قلب العاصمة وبدأت بارتكاب الحوادث فالحال تستدعي المبادرة إلى إزالة ما عساه يكون قد علق بالأذهان في شأن موقف المدعى بسبب إيراد الواقعة في الصورة التي ساقها فيها التقرير . حرصاً على سمعته السياسية وتصرفاته العامة من أن يشوبها أي تظنين أو تأويل أو تشكيك بدون حق في مسألة خطيرة هزت البلاد هزة عنيفة . ولا يغني عن نشر التصحيح ما جاء في أسباب قرار أصدره النائب العام بعد ذلك بشأن طلب الترخيص للمدعى باستخراج صورة من

من الدفاع عن نفسه في شأن ما نشر
خاصاً بشخصه . فتنفيذ القرار المطعون فيه
يمنع نشر التصحيح يقف والحالة هذه عقبة غير
قانونية في سبيل استعمال المدعى حقاً مشروعاً
ويرتّب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها
لمساسها بسمعته السياسية وتصرفاته العامة كوزير
سابق من وزراء الدولة .

« ومن حيث إنه لما تقدم بتعين وقف
تنفيذ القرار المطعون فيه .. »

(القضية رقم ٦٩٤ سنة ٦ ق « دوائر مجتمعة »
رئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الرزاق أحمد
السنهوري بإشراف رئيس المجلس وحضور حضرات أصحاب
الغزة السيد علي السيد بك وكيل المجلس وعمود صابر
القاري بك وحبشي ابراهيم سمري بك ومحمد عفت بك
ومحمد عبد السلام بك وعبد المجيد التهامي بك
وعبد الرحمن محمد الجبزي بك ويدوي ابراهيم حموده بك
وسيد علي الدهراوي بك وحسين أبو زيد بك والسيد
ابراهيم الديواني بك وعلي علي أبو النبط بك وعلي علي
منصور بك ومحمد ذهني بك وكامل بطرس المصري بك
وعبد العزيز محمد اليلوي بك والدكتور عبد الحكيم
عبد الحميد فراج بك وحسن أبو علم بك المستشارين) .

٤٣٢

٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

١ — عمدة . لجنة فحص الطعون . مادة ٩ من
القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . هيئة إدارية .
ليست لها صفة قضائية . اختصاص محكمة القضاء الإداري
بطلب إلغاء قراراتها .

ب — معاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ
نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . العلم الذي
يقوم مقام الاعلان .

ج — عمدة . لجنة فحص الطعون . استئنافها
للمدعى . تقرير حذف اسمه من كتيّف المرشحين لعدم
إلماه بالقراءة والكتابة . طلب المدعى لإعادة امتحانه
أمام المحكمة . لا يجاب إلى هذا الطلب . العبرة بدرجة
الالام وقت امتحانه أمام اللجنة .

التحقيقات من أن حريق كازينو اوبرا كان قد
بدأ قبل إلقاء خطابه . وذلك لأن القانون حرص
على أن يكون التصحيح بوسيلة تتوازي وتكافأ
تماماً مع الوسيلة التي تم بها النشر إذ افترض أن
الأثر العالق بذهن الجمهور لا يزول إلا
بالتصحيح على هذا الوجه كما افترض أيضاً أن
صاحب الشأن هو وحده الذي يقدر مناسبة
إجراء التصحيح من عدمه إذ اعتبره من قبيل
الدفاع الشرعي ، فوجب على الجريدة نشره
أن طلب ذلك إلا في الحالات التي ذكرها
القانون على سبيل الحصر ، ولا بغض من ذلك
أن يكون ما تم نشره قد صدر من النيابة
العامة ، لأن تصريحاتها في هذا الشأن لا تخرج
بطبيعتها عن دائرة الاتهامات التي تقبل الرد
والنفي بالدليل العكسي على خلاف الأحكام
النهائية التي حلزت قوة الشيء المحكوم فيه إذ
تعتبر عنوان الحقيقة فيما قضت به فلا تقبل
تصويها ولا تصحيحاً بل ولا تعليقاً إلا في
حدود النقد العلني المحض .

« ومن حيث إنه ولأن كان للرقب العام
في ظل نظام الأحكام العرفية سلطة منع النشر
من غير اخطار سابق إلا أن ذلك منوط بأن
يكون في حدود القانون ولمبرر يقتضيه بأن
يكون النشر من شأنه تهيج الخواطر أو إثارة
الفتنة أو الإخلال بالأمن والنظام وهو في
هذه الحدود القانونية خاضع لرقابه المحكمة
القضائية ، وهي لا ترى قيام المبرر الحقيقي لمنع
تصحيح ما نشر من تقرير النائب العام خاصاً
بالمدعى في أمر لا جدال في أنه يخالف الثابت
في التحقيق بحجة أن في النشر إخلالاً بالأمن ،
مع أن مثل هذا الإخلال لا يتأتى من وضع
الأمور في نصاها الصحيح بالوسيلة التي خولها
القانون لصاحب الشأن تمسكيناً له

المبادئ القانونية

١ - إن اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون العمد رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ بحكم تشكيلها وتدخل العنصر الإداري فيها وطبيعة اختصاصها لا تخرج عن كونها هيئة إدارية لها اختصاص في المسائل التي تعرض عليها وقراراتها في ذلك هي من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها وطلب إلغائها أمام محكمة القضاء الإداري. وعليه يكون الدفع بأن لهذه اللجنة سلطة الحكم وقراراتها نهائية ، مبنياً على أساس غير سليم من القانون متعيناً رفضه .

٢ - إن ميعاد الستين يوماً المقرر لطلب إلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليه في المادة ٣٥ ، من قانون إنشاء مجلس الدولة يبدأ من تاريخ نشر القرار الإداري أو إعلان صاحب الشأن به أو علم المدعي بالقرار المطعون فيه ومشمولاته علماً تاماً ولا عبرة بما تقوله الحكومة من أن قانون العمد لم ينص على إعلان القرار وأن المدعي علم به وقت صدوره كما هو ظاهر من صحيفة الدعوى لأن ما جاء بها من تفصيل للقرار المطعون فيه لا ينهض دليلاً على علم المدعي بالقرار علماً نافياً للجهالة وقت صدوره .

٣ - إذا كان يبين من الاطلاع على ورقة استكتاب المدعي بمعرفة لجنة فحص البطعون أن درجة خطه لا يمكن أن يتحقق معها مقصود الشارع من اشتراط الإلمام

بالقراءة والكتابة فيكون قرارها الصادر بحذف اسمه من كشف المرشحين للعمدية لعدم إلمامه بالقراءة والكتابة جاء سليماً وصحيحاً ومتفقاً مع القانون ولا محل لإجابة الحاضر عن المدعي إلى طلبه بالجلسة إعادة امتحان موكله لأن العبرة بدرجة إلمام المدعي بالقراءة والكتابة وقت امتحانه بمعرفة اللجنة .

(القضية رقم ٥٣٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٣

٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

لجنة الشياخات . انتخاب لها . لجنة الانتخاب . لإثبات سرية انتخاب سكرتيرها . ثبوت عكس ذلك من التحقيق . بطلان انتخاب السكرتير . بطلان عملية انتخاب عضو اللجنة بالتالي .

المبدأ القانوني

لا محل لما يتحدى به المدعي من أن لجنة الانتخابات لعضوية الشياخات قد أثبتت في محضرها أن انتخاب السكرتير تم بصفة سرية ما دام قد ثبت من التحقيق عكس ذلك كما أن الزعم بأن بطلان انتخاب السكرتير لا أثر له في عملية انتخاب أعضاء لجنة الشياخات ولا يبطلها ، مردود بأن الشارع قد أوجب أن يكون الانتخاب سرياً لحكمة ليست خافية وهي أن المهمة التي يتولاها السكرتير في عملية الانتخاب ذات شأن فوجب أن تتمثل في اختياره إرادة الناخبين على وجه صحيح سليم .

(القضية رقم ٥٤٠ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٤

٢١ يونيو سنة ١٩٤٩

- ١ - شيخ القسم . موظف عمومي . متى تنفك عنه الوظيفة . المشرع ينزله في الاختصاص منزلة شيخ البلد .
- ب - شيخ البلد . موظف عمومي دائم . الراتب ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً . العبرة بالعمل . بيانه .
- ج - شيخ القسم وشيخ الحارة . حق عزلها . للمحافظ مباشرة . عدم استئنائه وزارة الداخلية . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يونيو سنة ١٨٩٠ .
- د - تحقيق . قضائي أو إداري . وسيلة لإظهار الحقيقة وليس هدفاً . تحقيق قضائي يغني عن الإداري . عدم إجراء هذا الأخير . لا يعيب القرار . لا مخالفة .

المبادئ القانونية

- ١ - إن شيخ القسم إنما يؤدي عملاً من أعمال الدولة وتنصيبه بمعرفة المحافظ ولا تنفك عنه الوظيفة إلا بوفاته أو بعجزه عن العمل أو تخليه عنه أو بعزله وهو يحل محل شيخ البلد في المحافظات ويقوم بأعماله وهذا ما جرى عليه المشرع فينزله دائماً في الاختصاص منزلة شيخ البلد .

٢ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اعتبار شيخ البلد موظفاً عمومياً دائماً وأن الراتب الذي يجري عليه حكم الاستقطاع ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً بل العبرة بأن يكون قائماً بعمل دائم وأن يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة .

٣ - إن قرار مجلس الوزراء بمجلسية ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٠ أعطى حق عزل مشايخ الأقسام والحارات وتنصيبهم للمحافظ مباشرة بدون استئذان عن ذلك من الداخلية .

٤ - إن التحقيق سواء كان إدارياً أو قضائياً إنما هو وسيلة لإظهار الحقيقة وليس غرضاً يهدف إليه فإذا كان التحقيق القضائي يغني عن التحقيق الإداري وأن عدم إجراءاته لا يعيب القرار المطعون فيه فلا ينطوي القرار على أية مخالفة للقانون .

(القضية رقم ٦٤٠ سنة ٢ في بالهيئة السابقة) .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار المستأنف بمرضه وتقديمه شهادة من طبيب حكومي . عدم التعويل على هذه الشهادة والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . الشهادة كسائر الأدلة تخضع لتقدير المحكمة .	٩ أكتوبر ١٩٥٠	١٢٤٣	٣١١
١ — تلبس . صورة واقعة إحراز مادة مخدرة متلبساً بها . ٢ — إثبات . الأخذ بقول للشاهد في التحقيقات الأولية واطراح قول آخر له بالجلسة . حق المحكمة في ذلك .	د د د	١٢٤٣	٣١٢
نقض . طعن . انتفاء المصلحة منه . متهم بالقتل . دخول العقوبة الموقعة عليه في نطاق المادة ٢٣٤قرة أولى . طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتبر ظرف سبق الاضرار قائماً في حقه . لا مصلحة له منه .	د د د	١٢٤٥	٣١٣
إثبات . شهود . سماعهم ومناقشتهم . القانون لم يرسم طريقاً لذلك . عدم طلب الدفاع إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي عن أمر . نعيه عليها إغفال سؤاله عنه . لا يصح .	د د د	١٢٤٥	٣١٤
قتل . نية القتل . وجوب إثبات توافرها . مثال في بيان هذه النية .	د د د	١٢٤٨	٣١٥
١ — تحقيق . عرض المتهم على شهود الإثبات . ليست له إجراءات معينة . ٢ — إثبات . تقدير أقوال الشهود . سلطة المحكمة في الأخذ بما يدلون به في الجلسة أو في التحقيقات الأولية .	د د د	١٢٤٩	٣١٦
١ — نقض . إقامة الحكم على واقعة لها مستند من أقوال الشهود في التحقيقات . طعن على غير أساس . ٢ — نقض . طعن مبني على أسباب موضوعية . لاشأن لمحكمة النقض به .	د د د	١٢٥٠	٣١٧
محكمة الموضوع . استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع . اعتراف متهم . الأخذ به بالنسبة إليه وإلى غيره من المتهمين . حق المحكمة في ذلك . حكم تسييه . ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في جزئياته .	د د د	١٢٥١	٣١٨

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٣١٩	١٢٥١	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٠	١٢٥٢	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢١	١٢٥٤	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٢	١٢٥٤	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٣	١٢٥٥	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٤	١٢٥٦	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٥	١٢٥٦	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٦	١٢٥٧	٩ أكتوبر ١٩٥٠
٣٢٧	١٢٥٧	٩ أكتوبر ١٩٥٠

- ١ - إثبات . سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأقوال سواء منها ما أدلى به أمامها وما أدلى به في التحقيقات الأولية . ٢ - حكم . تسييبه . دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت . التعمي على الحكم بأنه لم يرد عليه رداً صريحاً . لا يقبل .
- ١ - إثبات . سماع الشهود . حجز المحكمة الابتدائية الدعوى للحكم . تقريرها لإعادتها للرافعة لسماع شهود . مراقبة محامي المتهم دون طلب سماع أي شاهد . صدور الحكم على المتهم . عدم طلب المحامي أمام المحكمة الاستئنافية سماع شهود . ليس له أن ينعي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع . ٢ - نقض . توجيه الطعن إلى حكم محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل . الطعن في هذا الحكم يكون أمام المحكمة الاستئنافية . ٣ - نقض . طعن مبني على دفاع لم يعرض على المحكمة الاستئنافية . لا يقبل .
- ١ - نقض . عدم ختم الحكم في ميعاد الثانية الأيام المقررة في القانون . أثره . ٢ - نقض . أسباب قدمت بعد مهلة العشرة الأيام الكاملة . لا يلتفت إليها .
- نقض . تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . عدم قبول الطعن شكلاً .
- وقف التنفيذ . عقوبة بالحبس والغرامة . جعل وقف التنفيذ مقصوراً على الحبس دون الغرامة . جائز .
- نقض . وفاة الطاعن بعد تقريره الطعن . القضاء بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .
- حكم . تسييبه . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في حالة دفاع شرعي . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .
- دفاع متعلق بأدلة الثبوت . لا يلزم الرد عليه صراحة .
- إثبات . إقامة الادانة على الظن . لا يجوز . شهادة لها أثرها في ثبوت التهمة . إدانة المتهم دون القطع برأى في صحة هذه الشهادة . حكم معيب .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٥٨ ٣٢٨	١٦ أكتوبر ١٩٥٠	دفاع : طلب تحقيق لم يتقدم به الدفاع : عدم حاجة الدعوى اليه . الطعن في الحكم بعدم تحقيقه . لا محل له .
١٢٥٩ ٣٢٩	" " "	إقراض يربا فاحش . ركن العادة . وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر . حكم . تسببه . الدفع بمضى ثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست عليهما الإدانة . وجوب الرد عليه . إغفاله . قصور .
١٢٦٠ ٣٣٠	" " "	حكم . تسببه . تعقب جميع دفاع المتهم بالرد . لا يلزم . إقامة الحكم على أسباب مسوغة للإدانة . النعى عليه فيما أورده من ذلك . طعن موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
١٢٦١ ٣٣١	" " "	دفاع . طلب إجراء تجربة لإثبات أمر معين . الرد عليه بالاكتماء بالتجربة التي أجرتها النيابة لزوال المعالم والعناصر المؤدية إلى النتيجة المتبغاة . رد سائق .
١٢٦٢ ٣٣٢	" " "	١ - نقض : طعن يدور على تقدير الأدلة . لا يقبل . ٢ - دفاع . عدم طلب المتهم تدب الطبيب الشرعي لمناقشته في سبب الإصابة . لا يجوز له أن ينعى على المحكمة أنها لم تتدبه . ٣ - إخفاء أدلة الجريمة . لافرق بين الأدلة المادية وغير المادية . متى توافر هذه الجريمة ؟ . ٤ - إعفاء المتهم من العقاب . أسبابه . ليست المحكمة ملزمة بتقصيها في حكمها ما لم يثبت أنه تمسك أمامها بقيام سبب من أسباب الإعفاء . ٥ - إثبات . الأخذ . بأقوال الشاهد واطراح قول آخر له . سواء ما كان في التحقيقات الأولية أم في جلسة المحاكمة . جوازه . ٦ - تعد على موظف . المادة ١٣٧ ع لا تشترط في الإصابة جسامه معينة . النعى على الحكم أنه لم يبين ما وقع على الموظف من إصابات . لا محل له .
١٢٦٥ ٣٣٣	" " "	حكم . تسببه . حكم ابتدائي بالبراءة . حكم استئنافي بالإدانة . أدلة الثبوت التي أوردها تتضمن الرد على أدلة البراءة .
١٢٦٥ ٣٣٤	" " "	حكم . تسببه . حكم صادر في معارضة بتأييد الحكم الغيابي

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٦٦ ٣٣٥	١٦ أكتوبر ١٩٥٠	المعارض فيه دون إيراد أسباب كافية لإثبات التهمة أو يستند إلى أسباب الحكم الغيابي . تأييده استثنائياً لأسبابه . حكم غير مسبب .
١٢٦٧ ٣٣٦	٢٣ أكتوبر ١٩٥٠	١ - قتل . نية القتل . وجوب إظهارها وإيراد الأدلة على توافرها . الاستدلال على نية القتل بمجرد القول بأن المتهم استعمل سلاحاً . لا يكفي . ٢ - نقض . وحدة الواقعة وقيام الارتباط . نقض الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً .
١٢٦٨ ٣٣٧	" " "	إثبات . سماع الشهود . عدم تمسك محامي المتهم بسماع شهود غير من سمعهم المحكمة ومرافقته على أساس التحقيقات الابتدائية والتحقيق الذي أجرته . نفيه على محكمة الدرجة الثانية أنها لم تسمع شهوداً . لا يقبل .
١٢٦٩ ٣٣٨	" " "	حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة خلط دقيق قبح بدقيق ذرة . نتيجة تحليل العينتين اللتين أخذتا . عدم الاختلاف في صدد الخلط . اختلافهما في بيان درجة الخوض . لا يؤثر في سلامة الحكم .
١٢٧٠ ٣٣٩	" " "	١ - نقض . بيان الحكم واقعة الدعوى والأسباب - التي استخلصها منها . مجادلة النيابة لإياه في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات . لا يصح . ٢ - حكم . تسببه . بيان الحكم واقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون عليها . قوله إنه مع مسaire النيابة لا تكون ثمة جريمة وإيراده أسباباً صحيحة لذلك . لا تناقض .
١٢٧١ ٣٤٠	" " "	حكم . تسببه . وجه دفاع تقدم به المتهم إلى المحكمة الاستئنافية . أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي لأنها لم تجد في هذا الدفاع ما يغير رأيها . يصح .
١٢٧٢ ٣٤١	" " "	نقض . أسباب الطعن . وجوب تقديمها لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض .
		دفاع . طلب عمل معاينة لتحقيق دفاع جوهرى في حادث قتل

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	ملخص الأحكام
		خطأ . تأييد الحكم الابتدائي بالادانة دون رد على هذا الطلب . اخلال بحق الدفاع .
٣٤٢	١٢٧٣	٢٣ أكتوبر ١٩٥٠
		١ - ارتباط . تقديره موضوعي . اعتبار المحكمة إحدى الجرائم الواقعة من المتهم منفصلة عن الجرائم الأخرى على أساس أنها لم ترتكب لذات الغرض ولم تنشأ عن ذات العمل . لا سبيل لمحكمة النقض عليها . ٢ - وقف التنفيذ . تعلقه بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة من سلطة محكمة الموضوع وليس عليها أن تبين أسباباً له . النعي على الحكم أنه أغفل طلب وقف التنفيذ . لا يقبل .
٣٤٣	١٢٧٤	، ، ،
		حكم . تسببه . قتل عمد . إثبات المحكمة أن وفاة المجنى عليه نشأت من عيار أطلقه واحد من المتهمين . إدانة المتهمين جميعاً في القتل العمد منع سبق الإصرار . نفي المحكمة عن المتهمين ظرف التردد . التعارض بين بعض ما قاله في صدد ثبوت سبق الإصرار وبعض ما قاله في نفي التردد . قصور في بيان ثبوت سبق الإصرار وفي ثبوت ما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل .
٣٤٤	١٢٧٦	، ، ،
		نقض . طعن مبني على جدل موضوعي . لا يقبل . مثال في دعوى تزوير .
٣٤٥	١٢٧٨	، ، ،
		١ - حكم . تسببه . تعويض . تقديره . قول المحكمة إنها ترى أخذ المتهمين بالشدة في توقيع العقوبة زجراً لهم والحكم للدعي المدني بطلباته . ذلك لا يفيد أنها راعت في تقدير التعويض الزجر لا تقاسبه مع جبر الضرر . ٢ - دفاع شرعي . قول المحكمة بثبوت سبق الإصرار يفيد تنفيذ الدفاع ونفي قيامه .
٣٤٦	١٢٧٩	، ، ،
		وصف التهمة . تغيير وصف التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة دون لفت المتهم . لا يصح .
٣٤٧	١٢٨٠	٣٠ أكتوبر ١٩٥٠
		نقض . ميعة التقرير بالطعن . غدر قهرى منع الطاعن من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . يجب التقرير بالطعن في الميعاد محبوباً من يوم ثبوت علمه رسمياً بصدور الحكم .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٣٤٨	١٢٨١	٣٠ أكتوبر ١٩٥٠
٣٤٩	١٢٨٢	، ، ،
٣٥٠	١٢٨٢	، ، ،
٣٥١	١٢٨٤	، ، ،
٣٥٢	١٢٨٤	، ، ،
٣٥٣	١٢٨٥	، ، ،
٣٥٤	١٢٨٦	، ، ،
٣٥٥	١٢٨٧	٧ نوفمبر ١٩٥٠

ملخص الأحكام

معارضة. التقرير بها. ذكر أنه حدد لنظرها يوم كذا في التقرير. عدم ذكر شيء في حانة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة. عدم حضور المعارض أو محاميه هذه الجلسة. الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن. حكم مشوب بإجراء باطل. وجوب نقضه.

مسئولية جنائية. قتل خطأ. قول المتهم إن المزلقان الذي وقعت الحادثة أثناء المرور فيه لم يكن عنده خفير. لا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية.

دفاع. متهمان في جنحة تتعارض مصلحتهما. حضور محام واحد عنهما أمام محكمة الدرجة الأولى. لا إخلال بحق الدفاع مع حرية كل متهم في أن يدافع عن نفسه بما يراه في مصلحته. طرح الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إلى أحدهما. الطعن في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع. لا أساس له.

حكم. تسببه. تعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها. لا يلزم.

نقض. متهمون بالاشتراك في تجمهر بقصد ارتكاب جرائم وبالشروع في القتل. إدانتهم في هذه الجرائم مع تطبيق المادة ٣٢٢. توقيع عقوبة الشروع في القتل. نعيم على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر. لا يجدى.

إثبات. طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد لم يحضر أمام محكمة أول درجة واعتمدت المحكمة على أقواله بمحض ضبط الواقعة مع أقوال من سمع من الشهود. رفضه بناء على أن المتهم لم يتمسك بسماعه أمام محكمة الدرجة الأولى وأن في أقوال من سمع من الشهود ما يكفي لثبوت التهمة. صحيح.

دعوى مدنية. رفعها من ورثة المجنى عليه. مقبول. الحق في التعويض ينتقل إلى الورثة.

وصف التهمة إقامة حكم محكمة الدرجة الأولى على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به دون لفت الدفاع. ترفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس. لا يقبل منه.

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		النعي على حكمها أنه غير التهمة .
١٢٨٨٣٥٦	٧ نوفمبر ١٩٥٠	حكم . تسببيه . قصور الحكم في استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية . وجوب نقضه .
١٢٨٩٣٥٧	، ، ،	حكم . تسببيه . عدم تمسك المتهم بمسألة في تقرير استشاري قدمه . الرد على التقرير جميعه . استقلالاً . لا يلزم .
١٢٩٠٣٥٨	، ، ،	١ - تزوير محررات عرفية . اصطناع إقرارات بديون . هذا التزوير ينطوي على الإصرار . عدم التحدث عن توفر ركن الضرر استقلالاً . لا يقدر في سلامة الحكم . ٢ - نقض . أثر الطعن . طعن مرفوع عن المتهم وحده . نقض الحكم . لا يجوز تشديد العقاب عليه عند إعادة المحاكمة .
١٢٩١٣٥٩	، ، ،	نقض . خطأ الحكم في الاستناد . نقضه .
١٢٩٢٣٦٠	، ، ،	إثبات . محاكمة . إدانة المتهم بناء على أقوال شاهد لم يسمع بالجلسة . لا تصح .
١٢٩٣٣٦١	، ، ،	دفاع . حكم . تسببيه . طلب تعيين خبير فني لتحقيق وجه دفاع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه يعيب الحكم .
١٢٩٣٣٦٢	، ، ،	حكم . تسببيه . التصريح في الحكم بأن وقف التنفيذ يشمل العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية . القضاء في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة الى العقوبة الأصلية وحدها . تخاذل يعيب الحكم .
١٢٩٤٣٦٣	، ، ،	١ - حكم . تسببيه . دفاع . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . نفي قيام هذه الحالة لديه . لا محل بعد ذلك للتعرض لاعتباره متجاوزاً حدود الدفاع . ٢ - إثبات . تجزئة اعتراف المتهم . جوازها .
١٢٩٦٣٦٤	، ، ،	نصب . شيك . ورقة ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو تاريخ السحب . هي شيك . لا يعتد بتاريخ التحويل أو وفاة القيمة .
١٢٩٦٣٦٥	، ، ،	مراقبة . العود للاشتباه . الحد الأدنى للمراقبة سنة .
١٢٩٧٣٦٦	، ، ،	١ - تحقيق . استجواب المتهم المحذور . اجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض من

العقد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		المدافع عنه . لا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات بناء على استجوابه . ٢ - سرقة . شروع فيها . ظرف الاكراه . مثال في بيان توافره . ٣ - إثبات . تقدير الأدلة . سلطة المحكمة في الأخذ ببعض الأدلة دون بعض وفي الأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم وإطراحه بالنسبة إلى متهم آخر .
١٢٩٩٣٦٧	٧ نوفمبر ١٩٥٠	١ - نقض . عدم ختم الحكم في الميعاد . لا يكفي وحده لنقض الحكم . ٢ - تعويض . تقديره موضوعي .
١٢٩٩٣٦٨	د د د	قاضي . إصداره حكماً ابتدائياً . اشتراكه في الفصل في الاستئناف المرفوع عنه . الحكم الذي يصدر في الاستئناف باطل .
١٢٩٩٣٦٩	د د د	حكم . تسييه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي استناداً إلى ما ذكره من الوقائع . إذاته دون رد على هذا الدفاع . قصور .
١٢٩٩٣٧٠	د د د	إجراءات . إثبات . الحكم على المتهم دون سماع الشهود ودون إجراء أي تحقيق . مبطل لإجراءات المحاكمة . سماع الشهود واجب ما دام ممكناً .
١٣٠٠٣٧١	د د د	دفاع شرعي . تمسك المتهم بالشروع في القتل العمدية . الرد عليه بأن المجنى عليه لم يثبت أنه حاول أن يعتدي على المتهم اعتداء من شأنه إحداث القتل . خطأ في القانون .
١٣٠١٣٧٢	د د د	حكم . وضعه وتوقيعه . يجب أن يتما في مدة ثلاثين يوماً من النطق به .
١٣٠١٣٧٣	د د د	دفاع . حكم . تسييه . طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية إجراء معاناة لتحقيق دفاعه بأن شاهدي الإثبات لم يريا الحادث ولم يكونا يستطيعان رؤيته . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور .
١٣٠٢٣٧٤	٢٠ نوفمبر ١٩٥٠	صيدلة . إغلاق الصيدلية لجريمة ارتكبتها موظف فيها . يصح . لا يشترط للحكم بإغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة أن يكون مملوكاً لمن وقعت منه المخالفة .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
١٣٠٤٣٧٥	٢٠ نوفمبر ١٩٥٠	إجراءات . وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الضرب . إدانته في الضرب والسب . المحكمة الجزئية لا تملك أن تقيم الدعوى عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية .
١٣٠٥٣٧٦	، ، ،	قانون . القانون الأصلح هو الذى يطبق على المتهم . امتناع عن بيع سلعة مسخرة . إدانة المتهم . صدور قرار من الوزير بحذف هذه السلعة من الجدول . وجوب استعادة المتهم من ذلك . صدور قرار آخر من الوزير قبل الحكم نهائياً بإعادة هذه السلعة إلى الجدول . لا يؤثر في ذلك .
١٣٠٦٣٧٧	، ، ،	حكم . تسييبه . بناؤه على واقعة لا وجود لها . قصور . مثال في جريمة سب علنى .
١٣٠٧٣٧٨	، ، ،	نقض . وجه طعن لا جدوى منه . لا يقبل . مثال في دعوى قتل .
١٣٠٨٣٧٩	، ، ،	معارضة . تقديم محامى المتهم برقية منه بأنه مريض لا يستطيع الحضور . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون رد على ما اعترض به المتهم . لا يصح .
١٣٠٩٣٨٠	، ، ،	حكم . تسييبه . وجوب بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها . الاكتفاء بالإشارة إلى الأدلة في محضر التحقيق دون إيراد مؤداها . قصور .
١٣١٠٣٨١	، ، ،	تفتيش . إذن ورد به خطأ أنه صدر في الساعة كذا مساء . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى وبما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أنه صدر في هذه الساعة من الصباح . إقارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تصح . هذا الجدل موضوعى . سماع وكيل النيابة كشاهد . لا يلزم .
١٣١٢٣٨٢	، ، ،	١ - دفاع . اقتصار الدفاع على مناقشة أدلة الثبوت . نفيه على المحكمة أنها لم تسمع شهوداً أو تضم قضايا أو تناقض خبير الدعوى . لا يصح .
		٢ - مواد مخدرة . جريمة الاخراج جريمة مستمرة . لا يبدأ سقوطها إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني .

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣١٣٣٨٣	٢٠	٢٠ نوفمبر ١٩٥٤	١ - إثبات : سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه من شهادة شاهد . أخذها ببعض الشهادة فغناه أنها لم تر فيها أطرحته ما يصح الزكون إليه . ٢ - حكم . تسيبيه . دفاع . الرد على كل جزئية منه . غير لازم . ٣ - دفاع . وجه دفاع أدلى به المتهم . عدم طلبه تحقيقه . نفيه على المحكمة أنها لم تندب خيرا لتحقيقه . لا يصح .
١٣١٤٣٨٤			سرقة . نية التملك . النزاع في قيامها . وجوب التحدث عن قيام القصد الجنائي لدى المتهم .
١٣١٥٣٨٥			دفاع شرعي . لا يلزم لقيامه وقوع اعتداء بالفعل . يكفي وقوع فعل يخشى منه المدافع وقوع الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه بما يراه المدافع لا برأي المحكمة . مثال لقصور الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعي .
١٣١٧٣٨٦			إثبات . شاهد لم يحضر . حق المحكمة في الأخذ بأقواله بالتحقيقات .
١٣١٨٣٨٧			دفاع . متهم بجناية . تدف بحام للرافعة عنه غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . هذا إخلال بحق الدفاع . نقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضي نقضه بالنسبة إلى الملاحقين الآخرين الذين أدنوا بالاشتراك معه .
١٣١٩٣٨٨			تفتيش . المحكمة من الضمانات والقيود التي وضعها الشارع لإجراء التفتيش . تنازل الشخص بإرادته عن هذه القيود . تفتيش صحيح . مثال .
١٣٢٠٣٨٩			عامة . تعدد المتهمين . عدم قيام سبق الاصول بينهم أو اتفاقهم على الضرب الذي نشأت عنه العامة . إدانتهم جميعا دون بيان أن كلا منهم قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العامة . قصور في التبيان .
١٣٢١٣٩٠			١ - إثبات . الاستناد إلى أقوال بعض الشهود في التحقيقات مع عدم تلاوة أقوالهم أمام المحكمة . لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماحهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم . ٢ - حكم . تسيبيه . نية القتل . إثبات قواقرها . مثال .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المعينة	تاريخ الحكم
٣٩١	١٣٢٢	٢٠ نوفمبر ١٩٥٠
٣٩٢	١٣٢٣	" " "
٣٩٣	١٣٢٥	٢٧ نوفمبر ١٩٥٠
٣٩٤	١٣٢٥	" " "
٣٩٥	١٣٢٧	" " "
٣٩٦	١٣٢٧	" " "

١ - قتل . نية القتل . بيانها . مثال . خطأ في ذكر نتيجة إصابة الدابة التي اختنق المجنى عليه وراءها لا تأثير له على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من هذه الإصابة . لا تأثير له في سلامة الحكم . ٢ - دفاع . مجرد دفاع . النعمى على المحكمة أنها لم تحققه . لا يصح .

نصب . ركن الطرق الاحتمالية . وهن تمثال من النخاس على أنه من الذهب والحصول على مبلغ أعلى من قيمته بكثير . اتصاف الأمر على عرض المتهم وقول المجنى عليه . وكن الطنرق الاحتمالية لا يكون متوافراً . تدخل شخص آخر لتأييده . توافر ركن الاحتمال .

إثبات . شهود . طلب الدفاع سماع باقي شهود الدعوى . عدم إصراره على ذلك وتزافعه في الموضوع . التعويل على أقوال الشهود الذين لم يسمعوها وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث . صحته .

تفتيش . تفتيش عن سلاح . تفتيش حفظة المتهم والعثور بها على أفيون . تقرير الضابط أنه إنما قتش الحفظة لأنه شم رائحة الأفيون تبعث منها . القول بصحة هذا التفتيش بناء على حق الضابط في التفتيش عن سلاح . قصور . كان يجب على المحكمة أن تقول كتبها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش إنما حصل بقصد ضبط المخدر .

إثبات . إراءات . سماع شهود الإثبات في الدعوى . كراهة المحامي عن المتهم دون أن يطلب سماع شهود النقي . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع لعدم سماعها شهود النقي الذين رخصت له في إعلانهم . لا يقبل .

إجراءات . نقص التحقيقات الأولية . لا يبطل المحاكمة . خطأ المحقق في عملية الاستعراف . لا يمنع المحكمة من الأخذ بقول المجنى عليه إنه تعرف على المتهم . ٢ - دفاع . استعداد المدافع . موكل الى تقديره .

العدد التاسع	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصيغة	تاريخ الحكم
٢٩٧	١٢٢٩	٢٧ نوفمبر ١٩٥٠
		اختصاص : بحكمة جنائية : مناط اختصاصها بالحكم في التعويضات المدنية : حكم بالتعويض على أساس حصول اخلال بالتعاقد : لا يجوز .
٢٩٨	١٢٣٠	" " "
		تزوير : مجرد علم إنسان بارتكاب المتهم التزوير : لا يكفي لمساءلته جنائيا كشريك .
٢٩٩	١٢٣٢	" " "
		دفاع : رفض طلب لاستشارات جديدة : لا يصح النعي على الحكم من هذه الناحية .
٤٠٠	١٢٣٢	" " "
		حكم : تسببه : الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام : لا يلزم الرد عليه استقلالا .
٤٠١	١٢٣٢	" " "
		حكم : تسببه : اختلاس أشياء معجزة : مجرد كون المتهم مالكا للشيء المعجوز ومدينا : لا يكفي لإثبات الاشتراك عليه في جريمة الاختلاس بالاتفاق والمساعدة .
٤٠٢	١٢٣٢	" " "
		نقض : وجه الطعن يتطلب تحقيقا موضوعيا : لا يجوز إثارة لأول مرة لدى محكمة النقض .
٤٠٣	١٢٣٣	" " "
		غش : خداع المشتري : جريمة عمدية : وجوب التحدث عن علم المتهم بالغش : وجوب بيان ماهية الغش .
٤٠٤	١٢٣٤	" " "
		١ - سرقة يا كراه : بيان نظرف الاكراه : إثبات الحكم أن المتهم وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالعصى حتى كسرت ذراعه وهددوه باطلاق النار : ذلك يكفي . ٢ - اثبات : الاعتماد على قول الشاهد واطراح قول آخره : جوازه . ٣ - نقض : وجه طعن متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة : لا يقبل .
٤٠٥	١٢٣٥	" " "
		١ - أشياء ضائعة : قيام نية التملك : تحقق الجريمة ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد انقضت . ٢ - نقض : تطبيق المادة ٢٢ ع : توقيع عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشد الجرمين اللتين أدین المتهم فيهما : لا جدوى من الطعن على الحكم في صدد توافر أركان الجريمة الأخرى .
٤٠٦	١٢٣٦	" " "
		١ - إجراءات : محضر الجلسة : حجته : القول بعكس ما جاء

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٢ - لا يقبل إلا عن طريق الطعن بالتزوير . نقض . طعن . مبنى على الجدل في تقدير الأدلة . لا يقبل .
١٣٣٦٤٠٧		٢٨ نوفمبر ١٩٥٠	١ - تفتيش . اختصاص مأموري الضبطية القضائية . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . إجراء أحد هؤلاء المأمورين تفتيشاً في غير دائرة اختصاصه . باطل ولو كان يأذن من النيابة . ٢ - تفتيش باطل . إدانة المتهم على دليل مستمد منه أو على اعتراف وارده فيه أنكره المتهم فيما بعد . لا تصح .
١٣٤١٤٠٨			دفاع . قول غير صريح في طلب التأجيل . ترافع المدافع فعلاً في الدعوى . التمس على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع . لا يصح .
١٣٤١٤٠٩			نقض . حكم . تسية . بيان أن جريمة القتل العمد وقعت بناءً على اتفاق سابق بين المتهمين بعد تبينهما التهمة وإعداد الأسلحة ومن بينها البندقية التي استعملت في القتل . عقاب المتهمين بقوة الاشتراك . الطعن في الحكم بأنه مع تقريره أن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين في ارتكابه . لا جدوى منه .
١٣٤٢٤١٠			تجوز . بيع مبلعة بالتجزئة دون إعلان سعرها بطريقة واضحة . معاقب عليه دائماً .
١٣٤٢٤١١			دفاع . طلب هام . وجوب إجابته أو الرد عليه . مثال في جريمة تزوير .
١٣٤٢٤١٢			١ - تزوير . إضافة عبارة ونسبتها إلى موظف . عدم توقيع الموظف عليها . تزوير ما دامت الإضافة موهمة بنسبتها إلى الموظف . ٢ - نقض . توقيع جمهورية داخلية في حدود العقوبة المقررة للتزوير في الأوراق غير الأميرية . بيان ركن الضرر في الحكم . لا جدوى من التمسك بعدم رسمية الورقة .
١٣٤٢٤١٣			١ - حكم . تسية . القصور في إثبات نية القتل . مثال . ٢ - استناد الحكم إلى ما لا أصل له في الأوراق . مثال .

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤١٤	١٣٤٥	٢٨ نوفمبر ١٩٥٠	حكم : تسببه : دفاع : بوجه دفاع هام لم ترد عليه المحكمة . قصور : مثال في جريمة بيع قول فاسد .
٤١٥	١٣٤٦	"	دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة : اثبات الحكم أن المتهم دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه البحث فيما إذا كان الدخول حاصل برضا أصحابه أو بغير رضاهم : لا جدوى منه : نقض . أدعاء خطأ لا يمكن أن يؤثر في الحكم : لا جدوى منه .
٤١٦	١٣٤٦	"	دفاع شرعي : حكم : أثبت أن المتهم كان إزاء فعل يتخوف منه الموت أو حدوث جراح بالغة : وجوب القضاء ببراءة المتهم .
٤١٧	١٣٤٩	"	١ - نقض : عدم تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . الواقعة كما ذكرتها المحكمة تفيد استبعادها قيام هذه الحالة من الجدل في ذلك أمام محكمة النقض : لا يقبل . ٢ - إثبات : الأخذ بأقوال شاهد : مراجعته لإطمئنان المحكمة ، ولو كان قريباً للجنى عليه أو هو الجنى عليه نفسه : ٣
٤١٨	١٣٤٩	"	نقض : حكم بإدانة متهم في قتل خطأ : بيان الخطأ ورابطة السنية بينه وبين وفاة الجنى عليه : المجادلة في ذلك : لا تقبل أمام محكمة النقض .
٤١٩	١٣٤٩	"	١ - نقض : عدم ختم الحكم في الميعاد : أثره : الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون تحقيق الجنايات لا إلى قواعد قانون المرافعات . ٢ - نقض : خطأ مادي في ذكر التاريخ الذي صدر فيه الحكم : لا تأثير له في سلامته .
٤٢٠	١٣٥٢	"	دعوى مدنية : سبب الدعوى : لا يجوز للمحكمة تغييره والحكم في الدعوى على أساس التغيير .
٤٢١	١٣٥٢	"	قانون : قانون أصلح للنهم : صدوره قبل الحكم عليه نهائياً . ونجوت استنفاده منه .
٤٢٢	١٣٥٢	"	إثبات : تعيين مخير : ليست المحكمة ملزمة بالاستعانة بمخير لما ترى أنه لا يحتاج إلى خبرة قسبة .
٤٢٣	١٣٥٤	"	١ - حكم : تسببه : حكم ابتدائي تعرض لدفاع المتهم وقتده .

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢٤	١٣٥٤	٢٨ نوفمبر ١٩٥٠	عدم تقديم المتهم أمام الاستئناف بدفاع يختلف في جوهره عما سبق إبداءه أمام محكمة الدرجة الأولى . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . لا قصور . ٢ - إثبات . الاعتماد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية دون أقواله التي أبداهها أمام المحكمة . جاز . تعويض . ضرر أدنى . وجوب التعويض عنه . القضاء ابتدائياً لطالب التعويض بتعويض عن ضرر أدنى أصابه . استئناف النياية . وفاته قبل نظر الاستئناف . حلول وارثيه عنه في الاستئناف . القضاء بعدم قبول الدعوى لزوال الصفة خطأ .
٤٢٥	١٣٥٦	١٦ يونيو ١٩٤٩	(٢) محكمة القضاء الإداري ١ - دعوى . مصلحة . التماس بحالة قانونية خاصة بالمدعى . توافقها . شرطه . ٢ - موظف . ترقية . القاعدة العامة . مراعاة الأقدمية مع الكفاية . الأقدمية وحدها لا تكفي . ٣ - وزارة الأوقاف . الهيئة القضائية بها . شأنها في شروط التوظيف والمرتبات شأن إدارة قضايا الحكومة . ٤ - شروط التوظيف ... ٥ - لجنة شئون الموظفين بوزارة الأوقاف . مادة ٥١ من اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف . هيئة إدارية ... ٢ - خدمة سابقة . القرار الصادر بضمها . لا ينشئ حقاً وإنما يقرر حقاً مترتباً على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بضم مدد الخدمة السابقة . عدم ضم الإدارة لهذه المدد ... ٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . نزاع في راتب ... ٣ - خدمة سابقة . شرط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد . كفاية أن تكون المؤملات اللازمة في العملين واحدة .
٤٢٦	١٣٥٧		١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار وزير الصحة بعدم الإفراج عن رسالة شاي بالاستناد إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . اختصاص المحكمة بتحرى صحة أسباب هذا القرار ... ٢ - إجراء بوليس . حق وزارة الصحة في إتخاذ المحافظة على صحة الناس ووقايتهم من الأمراض . شرطه . مطابقة للقانون . ٣ - قانون قمع القش والتدليس . تخويله
٤٢٧	١٣٥٨		١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار وزير الصحة بعدم الإفراج عن رسالة شاي بالاستناد إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . اختصاص المحكمة بتحرى صحة أسباب هذا القرار ... ٢ - إجراء بوليس . حق وزارة الصحة في إتخاذ المحافظة على صحة الناس ووقايتهم من الأمراض . شرطه . مطابقة للقانون . ٣ - قانون قمع القش والتدليس . تخويله

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	المحكمة	رقم الحكم
<p>لقرار وزاري بيان الحالات التي تعتبر فيها العقاقير والحاصلات مفشوشة أو فاسدة . . عدم صدور القرار الآن . تعليمات وزارة الصحة في سنة ١٩٤٨ لا تقوم مقامه . عدم سريانها على الأفراد . هي تعليمات لموظفي الوزارة . . ٤ - إجراء بوليسي . خضوعه لرقابة المحكمة . سلطتها واسعة في تحري أسبابه وملازماته .</p> <p>١ - معاشات ملكية . مادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . عدم انطباقها إلا على المنازعات أو الدعاوى التي ترمي إلى تعديل مقدار المعاش بسبب الخطأ . مطالبة بتعويض الفرد بسبب الإحالة إلى المعاش بطريقة مخالفة للقانون . عدم التقيد بالميعاد المبين في تلك المادة . قبول الدعوى . ٢ - موظف إحالته إلى المعاش بناء على طلبه . قرار إداري شرطي . شرطاً صحته . تخلف أحد الشرطين . يبطل القرار . ٣ - قرار الإحالة إلى المعاش . متى يبطل (١) إذا لم يقدم طلب (٢) عيوب الرضا . (٣) استرداد الطلب . ٤ - طلب استرداد الإحالة إلى المعاش . القرار الصادر بحفظه . تأسيسه على قرار الإحالة الباطل . بطلانه بدوره . ٥ - قرار إحالة إلى المعاش . بقرار بحفظ طلب استرداد طلب الإحالة إلى المعاش . صدورهما باطلين . تعويض عنهما . جوازه .</p> <p>دعوى . توجيهها . عمدة . قرارات لجان الطعون . اختصاص وزير الداخلية .</p> <p>١ - ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . العلم الذي يقوم مقام الإعلان .</p> <p>٢ - كشف المرشحين للعمدية . الطعن فيه . تقديمه كتابة إلى مأمور المركز في الميعاد . تقديم طعن بالبريد أو البرق إلى وزارة الداخلية ومجلس الدولة . لا عبرة بذلك . لا يوجد قرار إداري يصح رفع دعوى بالنسائه . عدم قبول .</p> <p>٣ - عمدة أو شيخ . فصله تأديبياً . مضي أكثر من ثلاث سنوات ميلادية على الفصل عند تنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . إدراج اسمه في كشف المرشحين . الطعن في ذلك . قرار لجنة الطعون بحفظ الطعن . قرار صحيح . ٤ - كشف الناخبين عدم التقدم بطلب مكتوب إلى مأمور المركز لإدراج الاسم . عدم استعمال الحق الخول في المادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . دعوى بطلب إدراج الاسم . على غير أساس .</p>	١٦ يونيو ١٩٤٩	١٣٦١	٤٢٨
	٢١ يونيو ١٩٤٩	١٣٦٤	٤٢٩
		١٣٦٤	٤٣٠

رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣١	١٣٩٥	١٠ مايو ١٩٥٢	١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على نظام الأحكام العرفية . نظام الأحكام العرفية نظام وضع الدستور أساسه ورسم القانون أحكامه وحدوده وضوابطه . وجوب إعماله على مقتضاه . وإلا كان عملاً مخالفاً للقانون . تنبسط عليه رقابة المحكمة . حتى لا يتحول إلى نظام مطلق لا عاصم له . ٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على التدابير التي اتخذها أو يتخذها القضاء على إجراء النظام العرفي . ٣ - اختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على التدابير الخاصة بالرقابة على الصحف متى كان التدبير الذي اتخذ تنفيذاً للرقابة قد صدر في غير حدود اختصاص الرقيب . أو في غير سبيل الأمن العام . أو مخالفاً لما نص عليه قانون الأحكام العرفية . ٤ - طلب وقف تنفيذ الأمر الإداري يستند إلى دكتين . أولها جدية الأسباب الموضوعية . وثانيها توفر الاستعجال . ٥ - مدى سلطة الرقيب العام في ظل الأحكام العرفية . في منع النشر .
٤٣٢	١٣٩٥	٢١ يونيو ١٩٥١	١ - عمدة . لجنة فحص الطعون . مادة ٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . هيئة إدارية ... ٢ - ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ ... ٣ - عمدة . لجنة فحص الطعون . استئنافا للمدعى . تقرير حذف اسمه من كشف المرشحين . لعدم إلمامه بالقراءة والكتابة . طلب المدعى إعادة امتحانه أمام المحكمة ... لجنة الشياخات . انتخاب لها . لجنة الانتخاب . إنباتها بهرية . انتخاب سكرتيرها . ثبوت عكس ذلك من التحقيق ...
٤٣٣	١٣٩٧		١ - شيخ القسم . موظف عمومي . متى تنفك عنه الوظيفة . المشرع يزيله في الاختصاص منزلة شيخ البلد . ٢ - شيخ البلد . موظف عمومي دائم . الراتب ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً . العبرة بالعمل . ٣ - شيخ القسم وشيخ الحارة . حق عزلها . للمحافظ مباشرة . عدم استئذانه وزارة الداخلية . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٠ . ٤ - تحقيق قضائي أو إداري . ومنيله لإظهار الحقيقة وليس هدفاً . تحقيق قضائي يعني عن الإداري . عدم إجراء هذا الأخير . لا يعيب القرار . لا مخالفة .

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

يونيو
سنة ١٩٥٢

السنة الثانية والثلاثون

العدد
العاشر

كل تقييد للحرية لابد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية نفسها - لا يفوتكم
أن تحتجوا على كل أمر ترون أن فيه مخالفة للقوانين مهما كان صغيراً في نظركم
فربما كان لهذا الأمر الصغير علاقة في المستقبل بأمر كبير فيتخذ سكوتكم في
هذا حجة عليكم في ذلك .

(سعيد زغلول)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشوارع الملكة ناريمان رقم ٥١ بمصر .

المطبعة العشالمنية
أحمد مصطفى شحاته
١٦ شارع صريح سعيد بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية :

عدد	أحكام	القضاء
٤٦	حكماً صادراً من محكمة النقض الجنائية	(القضاء المدني)
٥	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف	(القضاء المدني)
٦	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية	(القضاء التجاري)
١	حكماً صادراً من قضاء المحاكم الكلية	(القضاء التجاري)
١	حكماً صادراً من قضاء الضرائب	(القضاء التجاري)
٥	أحكام صادرة من القضاء المستعجل	(الدائرة الاستئنافية)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية	(غرفة الاتهام)
١	حكماً صادراً من قضاء المحاكم الكلية	(قضاء الجناح)
٦	أحكام صادرة من القضاء المستعجل	(جزئي)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية	(القضاء المدني)
١	حكماً صادراً من محكمة مرور القاهرة	(القضاء المدني)

بحث قصور التشريع الجنائي عن حماية الحياة في العقار لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي .
بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق .

بحث جريمة اختلاس الوظيفة العامة لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر .
بحث الإحالة على لجان طعن الضرائب وهل هي قاطعة للتقدم لحضرة الأستاذ عبد الحميد رياض الجمل المحامي .

مرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ بإضافة حكم إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية .

أمر عسكري رقم ٣٠ بتحويل وزير الداخلية سلطة القبض على من يقتضي صون الأمن العام القبض عليه وحجزه في مكان أمين .

أمر عسكري رقم ٢١ في شأن المقبوض عليهم بأمر من السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية .

لجنة تحرير المجلة

راغب منا - سليمان البستاني - أحمد السادة - كمال سليم إبراهيم - نصيف زكي بك

من غير أعضاء مجلس النقابة

من أعضاء مجلس النقابة

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور
حضرات أصحاب العزة احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، واحمد حسنى بك ، وحسن
اسماعيل المصطفى بك و ابراهيم خليل بك المستشارين) .

٤٣٥

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . التعويل على أقوال شاهد بالجلسة مخالفة لما
قرره بالتحقيقات أو على أقوال بعض الشهود دون
بعض جواره .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال
الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قرر
ما يخالفها في التحقيقات ، كما لها أن تأخذ
بأقوال بعض الشهود دون بعض ، وترتب
على ذلك النتيجة التي تؤدي إليها حسبما
تطمئن إليه من تقديرها لهذه الأقوال .

(القضية رقم ١١٣٣ سنة ٢٠ ق) .

٤٣٦

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تسعير . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . حذف
هذه السلعة من جدول التسعير قبل الحكم نهائياً في
الدعوى . وجوب تبرئة المتهم عملاً بالمادة ٥ من قانون
العقوبات .

المبدأ القانوني

إن العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من .

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يصح
إلا إذا كان الامتناع عن البيع متعلقاً بسلعة
مسعرة طبقاً للمادة الثانية من هذا المرسوم ،
فإذا كانت المادة محل الدعوى قد حذفت من
جدول التسعير الرسمي بقرار صدر قبل
الحكم النهائي في الدعوى فإنه يكون من
الواجب أن تقضى المحكمة ببراءة المتهم طبقاً
للمادة ٥ من قانون العقوبات .

المحكمة

و حيث إن وجه الطعن المرفوع من النيابة
العامية يتحصل في أن الواقعة المسندة إلى المتهم
لا عقاب عليها قانوناً ، لأن المسلي حذف من
جدول التسعير الرسمي بمقتضى قرار وزارة
التجارة والصناعة رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر
بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ والمنشور في
عدد الوقائع المصرية رقم ٣٤ في يوم ٢٦ من
مارس سنة ١٩٥٠ . ولما كان العقاب المقرر
بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ لا يجوز إلا إذا كان الامتناع عن
البيع متعلقاً بسلعة مسعرة طبقاً للمادة الثانية
من هذا المرسوم ، فقد كان الواجب أن تقضى

إلى براءة المتهم ، فكان عليها إما أن تحققه
ولما أن ترد عليه بما يفنده .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه أنه دانه على اعتبار أن المجنى عليه
أودع عنده مقداراً من الحلبة وذلك بمقتضى
عقد مؤرخ ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ مع أن هذا
العقد في حقيقته ليس عقد ودیعة وإنما حرر
بصيغتها لكي يكره المجنى عليه الطاعن على دفع
دين مدني .

« وحيث إن الطاعن تمسك أمام المحكمة
الابتدائية بالدفاع الذي يثيره في وجه الطعن ،
وطلب إعلان شهود نفي لتأييده ، ولكن المحكمة
لم تجبه إلى ما طلب من تحقيق ، ولم تكن بالرد
على هذا الطلب ثم تمسك الطاعن بهذا الدفاع
وهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية فلم تجبه ولم
ترد عليه . ولما كان هذا الدفاع هاماً — بحيث
إن صح لأدى إلى براءة المتهم فانه كان يقتضي
من المحكمة تحقيقه أو الرد عليه . وبما أنها لم
تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب
نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير
حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ١١٣٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٨

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

تفتيش : صدور الإذن باسم معين . تفتيش شخص
على أنه هو صاحب هذا الاسم . يجوز . تأخير التفتيش
عن القبض لأسباب مبررة ومتابعة تفتيش التهم . ذلك
لا يقدح في صحة التفتيش .

المحكمة الاستئنافية براءة المتهم طبقاً للبادة هـ
من قانون العقوبات التي نصت على أنه يعاقب
على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابه ، ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل
وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للتهم فهو
الذي يتبع دون غيره .

« وحيث إن ما جاء في طعن النيابة كله
صحيح ، ولذا يتعين نقض الحكم والقضاء براءة
المتهم من غير حاجة إلى بحث أوجه الطعن
المقدمة من المتهم ، .

(القضية رقم ١١٣٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)
وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلاً من إبراهيم خليل بك
(المستشار) .

٤٣٧

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

دفاع ، دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه .
إغفاله . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد
المسندة إليه بأن العقد محل الدعوى ليس
عقد ودیعة وإنما هو حرر بصيغتها لسكى
يكرهه صاحب العقد على دفع دين مدني
وطلب إعلان شهود نفي لتأييد هذا الدفاع،
ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه إلى
ما طلب ولم تكن بالرد على طلبه وقضت
بإدائته، فتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا
الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى
إليه ولم ترد عليه ، فهذا منها قصور يوجب
نقض الحكم ؛ إذ هذا الدفاع لو صح لأدى

المبدأ القانوني

إذا صدر إذن بتفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي قُتس فعلاً وذلك من أن المخبر أرشد عنه بمجرد أن طلب منه الإرشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد في الإذن ، ومن إجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم ، فانه إذا قبض مأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحاً ، وإذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي حول رجال القوة وخشية إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالي — فذلك لا يقدح في صحة التفتيش ، وإذا كان الضابط قد قُتس جلباب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئاً ، لكنه اشتم رائحة مخدر تنبعث من المتهم ثم لما فتح المكتب وأمكن الضابط دخوله — ففتش صديريه فهذا التفتيش التالي لا يكون إلا متابعة واستمراراً للتفتيش الأول لوقوعه في أثره دون فاصل بينهما في الوقت ، وبمعرفة شخص واحد ، فلا غبار عليه قانوناً (١) .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش وما أسفرا عنه بسبب أن الإذن الصادر من النيابة إنما صدر عن

(١) هذه قاعدة الحكم المطعون فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

شخص غيره فلم يكن هو المقصود به ، كما لم تكن التحريات في شأنه ، وأن الإذن إنما يسمح القبض بالقدر الذي يقتضيه التفتيش ، وهو قد قبض عليه أمام المسجد بما كان مقتضاه تفتيشه هناك دون اقياده الى المكتب مسافة تزيد عن الكيلو متر ، كما أنه قد قُتس مرتين على دفعتين وفي مكانين مختلفين على خلاف المصرح به في الإذن من قصر التفتيش على مرة واحدة ، ولكن المحكمة رفضت الدفع ورفضت بصحة التفتيش وإدائته دون أن ترد على دفاعه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « إنها تحصل في أن الملازم الأول عبد المعطي محمد مرسى ضابط مباحث مديرية قنا أثبت في محضره بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بأنه علم من التحريات السرية أن المدعو عبد الوهاب الشرفاوي من أهالي الأشراف الغربية يتردد دائماً على قنا للتجار في المواد المخدرة بأن يمر على المقاهي والغرز ويبيع المخدرات على من يتعاطونها . ثم استصدر أمراً من النيابة في نفس التاريخ بانتدابه لتفتيش عبد الوهاب شرفاوي هذا وضبط ما يوجد معه من ممنوعات مرة واحدة خلال ثلاثة أيام . وفي نفس اليوم أثبت حضرته في محضره في الساعة ٧ و ٢ مساءً بأنه علم في الساعة ٥ مساءً بأن المتهم يجلس بشارع الصهرج ، فانتقل أي الأول عبد المعطي أفندي ومعه قوة مكونة من الملازم الأول نور الدين أبو سيف أفندي ضابط مباحث بندر قنا والمخبرين الجاويش محمود إبراهيم والأومباشية سيد عطوان ونور الدين يوسف وعلي هريدي وكامل اسكندر الذي انطلق للبحث عن المتهم وتعرف مكانه ثم عاد إلى القوة وأنبأهم بأن المتهم موجوداً بداخل مسجد سيف الدين وأنه أي ضابط مباحث

قطعة الحشيش ... وبتحليل القطعتين وما وجد بالصدري تبين أن إحدى القطعتين أفيون والآخرى حشيش . وأن ما عثر به بحسب الصدري من قطع صغيرة حشيش . ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن فقال : « إن المحكمة تستبين من أن المتهم من الاشراف الغريبة فعلا ، وأن المخبر كامل اسكندر أرشد عنه بمجرد أن طلب منه الارشاد عن عبد الوهاب شرقاوى الصادر إذن النيابة بتفتيشه ، ومن اجماع رجال القوة على أنه معروف لديهم بأنه عبد الوهاب شرقاوى — تستبين المحكمة من هذا أن المتهم هو الذى كان معنياً بطلب الإذن بتفتيشه وهو الذى صدر الإذن بتفتيشه وقطش على هذا الأساس . ومن حيث إن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الإجراء الذى اتخذ في حقه لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذى اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به (نقض في القضية ١١٤١ سنة ١٥ قضائية — مجموعة النقض الجنائية جزء ٦ قاعدة ٦٠٥ ص ٧٣٧) ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان التفتيش لصدوره بغير تحريات وبلا إذن في غير محله ، أما القول ببطلانه لأنه وقع بعد قبض باطل ، فترى المحكمة أن القبض وقع صحيحا طالما أن المتهم هو الذى كان مقصوداً بالإجراء . وأما أن القبض استمر من وقت وقوعه إلى أن تم التفتيش بالمديرية فلا يؤثر على صحته طالما أنه كان لذلك مسوغه وهو تجميع الأهالي حول القوة وخشية إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة البعض من الأهالي ، فضلا عن اضطراب الأمن في هذه الحالة ، بل وطالما أنه لم يدم أكثر من المدة

البندر دخل المسجد فالتقى المتهم يؤدي فريضة الصلاة وبعد أن فرغ منها أقبل على المتهم اثنان أسرا إليه حديثا فعاد المتهم الى الصلاة وأخذ يكثر منها ويكثر من الانتقال من مكان لآخر ، هذا والضابط يراقبه ويترقب فراغه منها ثم رأى الضابط أن ينتقل الى المتهم فلما رأى هذا الأخير الضابط يتجه نحوه بادر في الخروج من باب آخر للمسجد ، وعندئذ لحق به المخبرون ابراهيم محمد أحمد وسيد عطوان ومحمود ابراهيم وضبطوه ، ولما تجمع الأهالي سريعا رأى أن تستقل القوة عربية ومعها المتهم خشية أن يحدث ما يكدر الأمن وانتقلوا الى المديرية وهناك تولى تفتيش المتهم وبينما كان يقوم بذلك سقطت من صدري المتهم الى الأرض قطعة تشبه الأفيون وأخرى تشبه الحشيش أثناء خلع المتهم هذا الصدري ، وأن الضابط قام بتفتيش المتهم خارج المكتب وقطش جلبابه الصوف وجلباباً آخر تحته فلم يجد بهما شيئا من المواد المخدرة ولكنه شم رائحة مخدر تنبعث من ملابس المتهم وفي تلك الأثناء وصل المخبر وفتح المكتب ولما دخلوه أكل الضابط تفتيشه للثمن وبينما كان هذا يخلع صدره بمعاونته سقطت قطعتا أفيون وحشيش تحته الى الأرض فتناولهما من الأرض ... وعلل عدم تفتيشه بمجرد ضبطه بما رآه من تجمع الأهالي وخشية احتكاكهم بالقوة ولضالة النور في تلك الجهة ، إذ سبق أن وقع احتكاك مرة بين الأهالي والبوليس في حالة مماثلة ... وبسؤال المتهم أنكر ضبط شيء معه وقرر أن اسمه عبد الوهاب اسماعيل وأنه لا يعرف باسم شرقاوى . وأضاف أن الضابط قتله مرتين الأولى خارج المكتب والثانية بداخله ، وفي المرتين كان يخلع ملابسه ، وفي المرة الثانية طلب منه الضابط ترك مكانه والتقط من الأرض

المبادئ القانونية

١ - مادام إذن التفتيش الصادر من وكيل نيابة لم يكن مقصوداً على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضاً ضبطه وتفتيشه ، فإن ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن يكونان سليمين . فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فإن المتهم يكون عندئذ في حالة تلبس تميز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة إلى إذن النيابة .

٢ - إن تقدير التحريات التي يني عليها إذن التفتيش يرجع إلى النيابة ومحكمة الموضوع .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان القبض وكافة الإجراءات التي تترتب عليه وذلك لصدور الإذن من سلطة غير مختصة بإصداره ، إذ صدر من حضرة وكيل نيابة الاسكندرية عن تفتيش منهم يقيم بالعامة وهي ليست تابعة لتلك المدينة ، بل تتبع محكمة الصحراء الغربية ، كما أن الإذن بالتفتيش أسس على تحريات غير جدية بدليل أن الضابط قتش سيارات أخرى غير السيارة التي كان بها الطاعن ، وأن البلاغ الذي تقدم به الضابط إلى النيابة كان غامضاً لا تحديد فيه للواقعة من حيث الزمان أو المكان ، ولا من حيث الأشخاص المقول بأن الطاعن أزمع عقد صفقة المخدرات معهم . يقول الطاعن إنه مع تمسكه بهذا الدفع فإن المحكمة قضت برفضه بمقولة

التي استدعاهما الانتقال بالمتهم إلى المديرية حيث أجرى تفتيشه . وأما عن أن المتهم قتش مرتين على خلاف إذن النيابة بأن يكون التفتيش مرة واحدة فترى المحكمة أن التفتيش الثاني لم يكن إلا استمراراً واستكمالاً للتفتيش الأول ، إذ وقع الثاني في إثر الأول بدون فاصل بينهما في الوقت وبمعرفة شخص واحد هو ضابط مباحث المديرية الذي قتش المتهم خارج مكتبه بالمديرية وكان ما قام بتفتيشه هو جلباب المتهم الصوف والجلباب الذي أسفله ، فلما قتش المكتب وأمكن للضابط دخوله تابع تفتيشه ففتش صديري المتهم وعثر على قطعتي المخدر عند ما كان المتهم يخلع ذلك الصديري ، وكان استكمال التفتيش له ما يبرره وهو راحة المخدر التي كانت تلبث من المتهم واشتم الضابط راحتها ، ومن ثم يكون الدفع بأوجهه الثلاثة في غير محله ويتعين رفضه . ولما كان هذا الذي أوردته المحكمة عن التفتيش صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون في غير محله .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ١١٣٧ سنة ٢٠ في الهيئة السابقة) .

٤٣٩

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠

١ - تفتيش . إذن بضبط متهم وتفتيشه . ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن . صحيحان . ضبط مخدراً مع المتهم . تلبس . يصبح تفتيش مسكنه أينما كان وبغير إذن .

ب - تفتيش . تقدير التحريات التي يني عليها الإذن بالتفتيش . موكل النيابة تحت إشراف المحكمة .

إن الضابط الذي قام بتنفيذه لم يقصد إلى مسكن المتهم بالعامرية بل انتظره حتى دخل حدود مدينة الاسكندرية وقام بتفتيشه ، فيكون التفتيش قد حصل في حدود تلك المدينة التي تقع في اختصاص وكيل النيابة مصدر الإذن ، وأن التحريات كانت جدية بدليل أنها أيدت بضبط الطاعن متلبساً بالجريمة ، وهذا القول الذي ذهبت إليه المحكمة غير سديد ، لأن الإذن صدر من أجل تفتيش مسكن الطاعن وهو يقيم خارج حدود اختصاص وكيل النيابة الذي أصدره ، فلا يعقل أن يصحح هذا البطالان قيام الضابط بتنفيذه في حدود مدينة الاسكندرية ، كما أن ضبط الطاعن متلبساً بالجريمة لا يصح الاستناد إليه في جدية التحريات لأن الضبط جاء لاحقاً لإصدار الإذن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر من وكيل نيابة مخدرات الاسكندرية بضبط الطاعن وتفتيشه ومسكنه ومن يتصادف وجوده معه بحثاً عن جواهر مخدرة . ويبين من ذلك ، أن الإذن لم يكن مقصوراً على تفتيش مسكن الطاعن بل شمل أيضاً ضبطه وتفتيشه ، وما دام هو مسلماً بأن ضبطه وتفتيشه قد حصل في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن ، فإن هذا الإجراء يكون سليماً إذ لا مخالفة فيه للقانون ، ولما كان التفتيش على هذه الصورة قد أسفر عن ضبط مادة مخدرة ، فإن الطاعن بذلك كان في حالة تلبس تميز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة إلى إذن من النيابة . وأما ما يثيره الطاعن بشأن جدية التحريات التي بنى عليها الإذن بالضبط والتفتيش ، فإن تقدير ذلك يرجع إلى النيابة ومحكمة الموضوع . ويبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة

ردت على دفاع الطاعن في هذا الشأن رداً سليماً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣١٢ سنة ٢٠ في بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك المستشار) .

٤٤٠

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ - إثبات . الاعتماد على قول للمتهم عدل عنه فيما بعد . جائز .

ب - قضي . مجرد خطأ مادي في الحكم في الإشارة إلى شاهد . لا يؤثر في سلامته .

ج - قضي . قول منهم على آخر . هو في حقيقته شهادة . الإشارة إلى التهم بلفظ الشاهد . لا يؤثر في سلامة الحكم .

د - إثبات . شاهد لم يعلن التهم وطلبه إلى المحكمة استدعاه . للمحكمة أن تقدر ما إذا كانت الدعوى في حاجة إلى سماعه أم لا . لا يصح الاعتراض عليها لعدم استدعائه .

هـ - إثبات . شاهد . تخلفه عن الحضور . عدم تمسك التهم باستدعائه . الاعتماد على أقواله بعد تلاوتها . جائز .

و - إجراءات . محضر الجلسة والحكم . إعمال كاتب الجلسة التوقيع عليهما . لا يبطل الإجراءات .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة أن تعتمد على قول للمتهم ولو كان قد عدل عنه فيما بعد .

٢ - الخطأ المادي البحث لا يؤثر في سلامة الحكم . فإذا كان الحكم قد بين فحوى شهادة شاهدين بما يتفق وما هو ثابت في الأوراق ولكنه عند الإشارة إلى رواية

أولها قد وقع منه في ذلك خطأ مادي فقال عنه «الشاهد الثاني» ، فذلك لا يضره .

٣ — إن قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة وإذن فإذا كان الحكم في صدد تحدته عن متهم في الدعوى قضى ببراءته قد عبر عنه بلفظ «شاهد» ، فذلك لا يضره ولا يؤثر في سلامته .

٤ — إن القانون قد بين في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الواجب اتباعه بصدد إعلان الشهود فإذا كان المتهم لم يعلن موظفا لسؤاله كشاهد نفي له كما تقضى بذلك المادة ١٨ من ذلك القانون بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له ، فاطراح المحكمة لهذا الطلب لا يعد إخلالا بحق الدفاع، إذ للمحكمة في هذه الحالة — كما هو صريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — السلطة في تقدير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى سماع مثل هذا الشاهد أم لا ، فاطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بذاته أنها رأت عدم حاجة الدعوى إلى سماعه .

٥ — إذا تخلف شاهد عن الحضور ولم يتمسك محامي المتهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فتليت بالجلسة ثم اعتمدت المحكمة على هذه الشهادة ، فإن الاجراءات تكون صحيحة وفقاً لما قرره القانون في المادتين ٤٤

من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات .

٦ — إن إهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل إنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما . والمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة — أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم — لاتنص على البطلان إذا لم يوقع الكاتب الحكم بما مفاده أنه لا يترتب على إهمال الكاتب التوقيع ببطلان الحكم أو بطلان اجراءات المحاكمة ، إذ لو أن الشارع أراد أن يرتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

المحكمة

« حيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة الطاعن على ما لا أصل له في الأوراق ، ذلك لأنه أسند إليه قولاً لم يقله ، وهو أنه قدم الورقة المزورة لمصلحة الشهر العقاري كما أسند للشاهدة قيمه إبراهيم الألفي قولها إن الطاعن طلب منها خاتمتها للتوقيع به على الأوراق ، مع أن هذه العبارة لم تصدر منها . ويضيف الطاعن أن المحكمة اعتبرت المتهم الآخر الذي قضى ببراءته شاهداً ضد الطاعن وتحدثت عنه بهذه الصفة ، في حين أنه كان متهماً معه في الدعوى وله المصلحة الأولى في التزوير الذي وقع . هذا

الى أن الحكم أخطأ في الأسناد أيضا حين أشار في استخلاصه الأخير للوقائع الى الشاهد عبد المجيد داود الغايش مسنداً له قولاً لم يذكره في التحقيقات . وفي ذلك كله خطأ في الاسناد واضطراب يعيب الحكم بما يبطله .

« وحيث إنه لما كان الثابت من مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن أن الطاعن أقر في قول له بأنه قدم الورقة المزورة للشهر العقاري ، فإن للمحكمة أن تعتمد على هذا القول ولو أنه عدل عنه فيما بعد . أما ما أورده الحكم عن شهادة فيمة إبراهيم الألفي فهو ما يستخلص من أقوالها في التحقيقات الأولية استخلاصاً سائغاً . هذا ولما كان الحكم قد أورد لحوى شهادة عبد المجيد داود الغايش بما يتفق مع ما جاء عنها في التحقيقات ، فلا يؤثر في سلامته أنه أشار إلى أن شاهداً آخر هو عبد المقصود علي عجيلة قال العبارة التي يشكو منها الطاعن وأوردها الحكم صحيحة حين تحدث عن شهادة ذلك الشاهد ، إلا أنه حين أشار إليه بعدئذ لدى استخلاص المحكمة للأدلة بلفظ (الشاهد الثاني) مع أن الواضح من سياق العبارة أن حقيقة المقصود هو الشاهد الأول لا الثاني ، فالخطأ مادي يمتدح لا يؤثر في سلامة الحكم . أما ما يقوله الطاعن بصدد التحدث في الحكم عن المتهم الآخر الذي قضى ببراءته بلفظ شامد ، فلا يضير الحكم ولا يؤثر في سلامته مادام أن قول منهم على آخر هو في الواقع وحقيقة الأمر شهادة يسوغ لمحكمة الموضوع التعويل عليها في الادانة ، وإذن فإن ما ورد في هذا الوجه غير سديد .

« وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الطاعن أسند أمام قاضي الإحالة ولدى سؤاله بجلسته المحكمة للمتهم الآخر عبارة صدرت منه

أمام رئيس الشهر العقاري لو صحت لكان لها أثرها على مصير التهمة الموجهة الى الطاعن ، ولقد طلب الدفاع عنه من المحكمة استدعاء هذا الموظف لسؤاله عن تلك الواقعة ولكنها لم تجبه إلى هذا الطلب مع أهميته ، وهذا منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

« وحيث إنه لما كان القانون قد بين في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الواجب اتباعه بصدد اعلان الشهود ، وكان الطاعن لم يعلن هذا الموظف لسؤاله كشاهد تقي له كما تقضى بذلك المادة ١٨ من ذلك القانون ، بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له . ولما كان للمحكمة في هذه الحالة — كما هو صريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات السلطة في تقدير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى سماع مثل هذا الشاهد أو عدمه فإن في إطرأها لهذا الطلب ما يفيد بذاته أنها رأت عدم حاجة الدعوى إلى سماعه وإذن فلا يعد ذلك منها إخلالاً بحق الدفاع كما يذهب الطاعن في طعنه .

« وحيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن المحكمة عولت في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد عبد المقصود أبو عجيلة في التحقيقات الأولية دون أن تسمعه بالجلسة ، مكتفية بتلاوة أقواله ، وهذا منه خطأ في الإجراءات مادام أن سماع الشاهد كان ممكناً بتأجيل الدعوى وإعادة إعلانه بالحضور . وبصيف الطاعن أن كاتب المحكمة لم يوقع على الحكم ومحضر الجلسة .

« وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ، فالثابت في محضر الجلسة أن هذا الشاهد تخلف عن الحضور ، فلم يتمسك بحمى الطاعن بوجوب سماعه ، ولم يطلب التأجيل

فيها ، وهو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حني بك ، ونهيم ابراهيم عوص بك ، وابراهيم خليل بك المستشارين) .

٤٤١

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . لا يشترط استعمال القوة بالفعل . يكفي أن يكون قد بدا من التهم ما يفيد نيته في ذلك .

المبدأ القانوني

لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال القوة . فإذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه هو الحائز الفعلي للعقار وأن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الثالث أزرها في ذلك وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتآلبوا عليه إلى درجة يخشى منها الاصطدام — فهذا يكفي .

المحكمة

« حيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعنين لدخولهم عقاراً

لهذا الغرض ، بل على الضد من ذلك فقد وافق على الاكتفاء بتلاوة أقواله فتليت بالجلسة ، وإذن فالإجراءات تكون صحيحة وفقاً لما قرره القانون في المواد ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات . أما ما يثيره الطاعن بصدد عدم توقيع الكاتب على الحكم ومحضر الجلسة ، فإنه لما كان لا يدعى أن الحكم قد صدر على نحو آخر غير ما أثبت في الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أو أن الإجراءات التي ثبت فيها وقوعها تغاير حقيقة ما وقع فعلاً ، ولما كانت المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد — أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم لا تنص على البطلان إذا لم يوقع الكاتب الحكم بما مفاده ألا يترتب على إهمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان إجراءات المحاكمة ، إذ لو أن الشارع يترتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة — لما كان ذلك وكان الحكم ومحضر الجلسة لهما قوامهما قانوناً بتوقيع رئيس الجلسة عليهما ، فإن إهمال الكاتب التوقيع عليهما لا يترتب عليه وحده بطلانهما .

« وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في القول بأن المحكمة استندت فيما استندت إليه في الإدانة إلى دليل غير منتج في الإثبات .

« وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة ادعوى ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من الطاعن ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . وما دام الأمر كذلك ، فإن الجدل الوارد في الطعن في هذه الناحية لا يكون مقبولاً لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة

الطاعنين بها ، فأثبت أن المجنى هو الحائز الفعلي للعقار ، وأن الطاعنين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الكلك أزرها في ذلك وأنهم قصدوا بذلك منع حيازته بالقوة وتألبوا بعضهم مع بعض ضده إلى درجة يخشى منها الاصطدام الذي يهدد الأمن . ولما كان لا يشترط في هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمالها إذا اقتضت الحال ذلك ، وكان الحكم قد بين الأدلة التي استند إليها في منطق سليم فيما قضى به ، فإن ما يشير به الطاعنون لا يعدو في واقعه أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها بما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٠ في رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٤٢

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى وعولت على أقوالهم . تمسك التهم في مذكرته إلى المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الغائبين . تأييدها الحكم الابتدائي لأسبابه وعدم ردها على ما جاء بمذكرته في صدد سماع الشهود . حكم معيب .

نقض . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن . يستفيد منه الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطلعه لوحدة الواقعة .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع

في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ، قد جاء خالياً من الأسباب ولم يشر إلى أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي كما أنه أخطأ في الاستدلال ، ذلك أن الواقعة لا تعدو أن تكون نزاعاً مدنياً يدور حول الملكية ووضع اليد مما لا جريمة فيه ولا عمل للعقاب عليه ، فانه على حين أن الأطيان موضوع النزاع بملوكة للطاعن الأول ومؤجرة منه إلى الطاعن الثاني الذي زرعها فعلاً ، فقد أراد المدعي بالحقوق المدنية أن يستعين بالإدارة على تمكينه من وضع اليد على هذه الأطيان ، فقدم إلى صهره العمدة بلاغاً ادعى فيه أن الطاعنين قد اعتادوا التوجه إلى أرضه بقصد الاحتكاك به وإحداث المشاكلات معه ، وعلق العمدة على هذا البلاغ بأنه أراد التوفيق بين الفريقين ، فلم يفلح ، فاضطر إلى إحالتهم إلى مركز البوليس حرصاً على الأمن وخوفاً من التصادم بسبب كونهما من ذوى الأسر الكبيرة في البلدة . ويقول الطاعنون إن الحكم استخلص من هذا البلاغ ومن تعليق العمدة عليه أن الطاعنين قد قصدوا إلى منع حيازة المجنى عليه بالقوة ، في حين أن أقوال هذا الأخير في التحقيقات لا تشير إلى حصول استعمال القوة أو التهديد من أحد ، بل إنها تدل على العكس ، وتفيد أن الطاعنين إنما زرعوا الأرض بسلام وفي هدوء وبدون قوة أو تهديد .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانة الطاعنين قد استند في ذلك إلى أسباب هذا الحكم وقال إنه يأخذ بها ، فلا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعنون من خلو الحكم المطعون فيه من الأسباب . ولما كان ذلك الحكم قد بين واقعة الدعوى التي دان

الشهود الذين عولت في إدانة المتهم على أقوالهم رغم طلب المتهم سماعهم ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغماً من تمسك المتهم بسماع الباقيين، ولم ترد في حكمها على ما جاء بمذكرته في هذا الشأن — فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يستفيد منه الطاعن الآخر الذي قرر الطعن في الميعاد ولم يقدم أسباب طعنه على الحكم بعد ختمه وذلك لوحدة الواقعة التي دين الاثنان فيها .

المحكمة

وحيث إن بما ينهائى الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع فقد طلب محاميه في مذكرته إلى محكمة أول درجة سماع شهود الإثبات الأربعة فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وقضت بإدائته . ولما استأنف عاد إلى طلب سماعهم فأجابته المحكمة الاستئنافية إلى طلبهم إلا أنه بجلسته نظر الاستئناف لم يحضر من أولئك الشهود غير اثنين فقط ولم يحضر الآخرين فسمعت المحكمة الشاهدين الحاضرين وأجلت القضية للحكم وصرحت بتقديم المذكرات . وقد قدم محامى الطاعن مذكرته متمسكاً فيها بسماع الشاهدين الآخرين وطالبا تنفيذ قرار المحكمة السابق بسماع جميع الشهود ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وحكمت بتأييد الحكم المستأنف ولم ترد في حكمها عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن محامى الطاعن قد تمسك في مذكرة دفاعه المقدمة إلى محكمة الدرجة الأولى بطلب سماع شهود الإثبات ولكن المحكمة قضت بإدائته بناء على أقوال أولئك الشهود دون سماعهم ، وأن المحكمة الاستئنافية بعد أن استجابت إلى ما طلبه من إعلان شهود الإثبات أمامها لم تسمع من هؤلاء الشهود الاثنين اللذين حضرا بجلسته نظر الاستئناف ولم تسمع مرافعة ، وإنما حجزت القضية للحكم وصرحت للدفاع بتقديم مذكرات ، وأنه على الرغم من تمسك محامى الطاعن في المذكرة المقدمة منه بأنه لا زال متمسكاً بطلب سماع الشاهدين اللذين لم يحضرا قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على ما جاء بمذكرة محامى الطاعن من أنها لم تتمكن من المرافعة الشفوية وإيداء ما كان مصرأ عليه من التمسك بسماع جميع الشهود ولا هي بينت سبب عدم استجابتها لما طلبه من سماع الشاهدين . ولما كان يبين بما تقدم أن شهود الإثبات الذين عولت محكمة أول درجة في إدانة الطاعن على أقوالهم لم يسمعوا أمامها وأن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها ولم تستجب لما تمسك به الطاعن في مذكرته من سماع الشاهدين الغائبين ، ولم ترد في حكمها على ما جاء بمذكرته في هذا الشأن — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً متعيناً نقضه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستفيد منه الطاعن الأول الذي قرر الطعن في الميعاد ولم يقدم أسباباً لطحنه على

المقدم من النيابة العامة (الطاعنة) في ذلك الحكم .

(القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من فهم ابراهيم عوض بك المستشار) .

٤٤٤

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق إلا بثبوت علم المبالغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوانه السوء بالمجنى عليه والاضرار به . فاذا لم يعم الحكم ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ولم يعم الدليل عليه فانه يكون قاصراً متعينا نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً في بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب التي دانه بها كما يتطلبها القانون ، إذ لم يعم باستظهار القصد الجنائي ، وهو علم الطاعن بكذب البلاغ وانتوانه السوء والاضرار بالمجنى عليه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي حين تعرض لركن القصد الجنائي قال : « وحيث إنه تبين مما تقدم أن المتهم في تبليغه ضد المدعى المدني في الشكوى الادارية والجنحة المنضمة تسرع ولم يحتط ، وكان سيء القصد وتكون بذلك التهمة ثابتة ضده ويتعين معاقبته طبقا للمواد

الحكم بعد ختمه وذلك لوحدة الواقعة التي أدین الطاعنان بها ، .

(القضية رقم ٣٦٦ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حنى بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٤٣

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

نقض . حكم غيابي . الطعن فيه من النيابة قبل إعلانه إلى التهم . لا يجوز .

المبدأ القانوني

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية . فاذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر غيابياً ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن فهذا الطعن لا يكون جائزاً .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابياً ضد (المطعون ضده) بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ ، وقررت النيابة الطعن فيه بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ وقد تبين من البرقية الواردة من نيابة المتصورة بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أنه لم يعلن إلا في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٠ أى بعد التقرير بالطعن ، ولما كان الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن

الشاهد . اغتاله . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

مادام المتهم لم يطلب إلى قاضي الإحالة إعلان الشاهد الذي يريد أن تسمعه المحكمة ولم يقيم هو بإعلانه إذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملاً بالمادتين ١٧ و ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذا هي لم تجبه إلى طلب سماع هذا الشاهد .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً وأخل بحقه في الدفاع . فقد طلب إلى المحكمة استدعاء شيخ الحفراء لسؤاله في ظروف القبض عليه واستند إلى ما قرره نائب العمدة من أنه إذ أبلغ بالحادث الأول الذي وقع في الحقل أرسله وبعض الحفراء للقبض عليه فوجدوه في طريقه إلى البلدة بما لا يمكن معه القول باقترافه الجريمة الثانية التي وقعت بالبلدة أمام منزله ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه ، ويضيف الطاعن أنه استند في دفاعه إلى كذب المجنى عليهما ، إذ قال إن الواقعتين وقعتا في الغروب مع أن إحداهما حدثت بالحقل والأخرى بالبلدة ، وكانت المسافة بينهما ثلاثة كيلو مترات ، وقد قبض عليه قبل وصوله إلى البلدة ، ولكن المحكمة دأته دون أن تحدد وقت ارتكاب الحادثتين أو تحدد المسافة بين الحقل والبلدة تحديداً سليماً يتضح منه كيفية إمكان اقترافه الجريمةتين معاً في هذه الظروف .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة

المطلوبة ، وقد أيده الحكم الاستثنائي لأسبابه وأضاف إليها ما يأتي : « أن سوء قصد المتهم يؤخذ من تولية هذا المدعى بالحق المدني بهذين التبليغين بالتوالي نكائية في هذا المدعى المدني لخروجه وانضمامه إلى من كانوا شركاء لهذا المتهم ، وتبين المحكمة أن المتهم كان فيهما سبي . النية . لهذه الظروف والملايسات التي جرى فيها هذان التبليغان ، وقد قبض على المتهم في كل منهما وانتهى الأول منهما بالحفظ الإداري ، وثانيهما بقيد الحادث ضد مجهول مع أن تبليغ هذا المتهم فيهما كان قاطعاً في الاتهام وليس مجرد تبليغ عن حادثة جرت وتحوم فيها الشبهات حول ذلك المدعى مما تنجم عنه تلك النتائج التي لحقت المدعى بالحق المدني مما يوجب جميعاً تأييد الحكم المستأنف . . ولما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق إلا بثبوت علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوانه السوء بالمجنى عليه والاضرار به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ، ولا باقامة الدليل عليه فانه يكون قاصراً متعيناً نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . .

(القضية رقم ١٣١٣ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك المستشارين) .

٤٤٥

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . متهم لم يطلب إلى قاضي الإحالة إعلان شاهد وعدم قيامه هو بإعلانه . طلبه إلى المحكمة سماع هذا

مناقشته مادام هو لم يطلب إلى المحكمة هذا الاستدعاء .

(القضية رقم ١٣١٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلا من ابراهيم خليل بك المستشار) .

٤٤٧

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — جريمة . أركانها . الباعث ليس من أركان الجريمة .

ب — إثبات . حرية المحكمة في الأخذ بالدليل .

المبادئ القانونية

١ — الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصر تكوينها .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وتطرح ماعداه .

(القضية رقم ١٢١٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك المستشار) .

٤٤٨

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . الأدلة في المواد الجنائية متماكة . الاعتماد على أمر قطعت به المحكمة دون بيان سندها في ذلك . حكم معيب .

تقص . وصف الواقعة . تقص الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضى تقضيه بالنسبة إلى الطاعن الآخر .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد قطعت في حكمها بأن الدماء التي وجدت بملابس المتهم وبجسمه إنما هي من دماء القاتل المتهم . هو بقتله ،

الدعوى بيانا كافيا وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت التهمين اللتين دانت الطاعن بهما وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد منهما تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، إذ هو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع ومبلغ الاطمئنان إليها بما تختص هي به ولا معقب عليها فيه . أما ما يزعمه عن الإخلال بحقه في الدفاع فلا وجه له ، إذ كان عليه أن يطلب إلى قاضي الاحالة إعلان الشاهد الذي يريد أن تسمعه المحكمة أو يقوم هو بإعلانه إذا لم يدرج اسمه بقائمة الشهود هملا بالمادتين ١٧ و ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

و حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١٣١٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٦

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . اعتراف المتهم بمحضر البوليس . عدوله عنه . الأخذ به . جائز . استدعاء محرر المحضر لمناقشته فيه . لا يلزم .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم الوارد بمحضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ولا يصح للتهمة أن يعيب الحكم لأخذه بهذا الاعتراف دون استدعاء ضابط البوليس المحرر للمحضر لكي تتيح له فرصة

واطرحت دفاعه الذي علل فيه وجودها بأنها من دم أخيه دون أن تبين الأدلة التي استند إليها فيما قطعت به من ذلك — فإن هذا يعيب حكمها ويوجب نقضه ، إذاً الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر ، لأن وحدة الواقعة تستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنين كليهما .

الحكم

« حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أقيم على دليل لا سند له ، إذ أن المحكمة قررت على سبيل القطع أن الدماء التي وجدت بملابس الطاعن الأول وبجسمه والتي علل وجودها بأنها دماء أخيه لما احتضنه عقب قتله في الحادث إنما هي نتيجة للاعتداء على القاتل الذي وجد به من الإصابات الطعنية ما يزيد على العشرين ، مع أن هذا الذي قالته المحكمة لا يقوم على أساس إذ لم يحاول المحقق أن يأمر بتحليل هذه الدماء ويقارن بين فصائلها وفصيلة المجنى عليه حتى تثبت حقيقة الحال . وأنه ما دام هذا الدليل الفنى منعداً فلا يصح أن تقطع المحكمة بتعليل دون آخر في مصدر هذه الدماء ، ويكون استدلالها بهذا الدليل الخاطئ مبطلاً للحكم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للأدلة على ثبوت التهمة التي دان بها الطاعنين قد قال في ذلك : « إن مقارفة الطاعنين لجريمة القتل ثابتة قبلهما من أقوال عبد العزيز عبد الساتر ، وأنه فضلاً عما تقدم فوجودهما بمكان الحادث

أمر لا شك فيه ، فهما باعترافهما قصداً الشارع لما سمعا بحصول العراك ، وأصيب أحدهما فيه فصلاً ، كما أصيب شقيق الثاني على مقربة من مكان وجود جثة القتيل ، وأنه تبين أن بملابس وبجسم المتهم الأول دماء غزيرة بشكل يلفت النظر وقد علل ذلك بأنها دماء أخيه لما احتضنه والمحكمة ترى أن هذا الادعاء مكذوب إذ مهما قيل في احتمال اقتراب المتهم المذكور من أخيه فإن الدماء لا يمكن أن تصل إليه بالشكل الموصوف في التحقيق ، والمقطوع به أن هذه الدماء نتيجة الاعتداء المنكر على القتيل الذي وجد به من الإصابات ما يفوق العشرين إصابة وأن أقوال الشاهد أيدت أيضاً قبل المتهمين بالتقرير الطبي الشرعي الذي دل في مجموعه على أن إصابات القتيل المذكور تحدث من الضرب بالسكاكين وبعض إصابات الرأس رضية ، ولما كانت المحكمة لم تبين الأدلة التي عولت عليها فيما قطعت به واستندت إليه في إدانة الطاعن الأول من أن الدماء التي وجدت بملابسه وبجسمه هي من دماء القتيل لا من دماء أخى الطاعن المذكور ، فإن ذلك منها يعيب الحكم ويوجب نقضه ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً .

« وحيث إن نقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إلى كلا الطاعنين ، ذلك لأن وحدة الواقعة ، المتهمين فيها تستوجب — لحسن سير العدالة — أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما معاً .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لكلا الطاعنين وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ١٣١٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم في القتل الخطأ قد دفع الخطأ عن نفسه مستنداً في ذلك إلى ما قرره أحد الشهود من أن المجنى عليه كان قد رأى السيارة التي يقودها المتهم قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع ، وأن هذا الشاهد نصحه بالانتظار حتى تمر السيارة ولم يستجب وجرى قاتلاً إنه يريد أن يسبقها عما مؤداه أنه هو المتسبب في الحادث ، فأغفلت المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما رفضت إحراء المعاينة التي طلبها المتهم لقصور معاينة البوليس عن بيان المكان الذي كانت السيارة قادمة منه والمكان الذي كانت تقصده ومكان المصادمة بالنسبة إلى المكانين ليستين من ذلك أنه لم يكن مسرعاً ، إذ لم تكن المسافة تسمح بالأسراع ، وذلك منها بمقولة إن المعاينة في محضر التحقيق واضحة مع أن هذه المعاينة كما أثبتنا الحكم ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع المتهم في هذا الخصوص — فإن هذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ جاء قاصر الأسباب وأخل بحق الدفاع . ومن ذلك أن الطاعن قد تمسك في بدء التحقيق وأثناء المحاكمة بأن خطأ منه لم يقع ، وبأن خطأ المجنى عليه وحده كان سبب الحادث ، فالسيارة لم تدهمه

٤٤٩

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة . الحكم لا يبين منه أن هذه الحالة كانت فائئة . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .

ب — اثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالجلسة مع مخالفتها لأقواله في التحقيقات الأولية . لا تذيب على المحكمة فيه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أن المتهم كان في هذه الحالة ، فكل ما يثيره في هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولاً .

٢ — مادام ما استند إليه الحكم من أقوال للمجنى عليه ثابتاً في محضر الجلسة فانه لا غبار على المحكمة في ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره المجنى عليه في موطن آخر من التحقيقات الأولية .

(القضية رقم ١٣٢٠ سنة ٢٠٠٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٠

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . دفاع هام طلب إعادة المعاينة التي أجريت لكي تبين المحكمة صحة هذا الدفاع . عدم الرد على الدفاع وعدم اجابة المتهم إلى إجراء المعاينة . قصور .

لأنها كانت مسرعة أو لأن الطاعن أغفل إطلاق زمارته ، بل إن الثابت في الدعوى أن الغلام المجنى عليه رأى السيارة وأراد أن يسبقها فكان مجازفا بأن جرى لجأة ليعبر الشارع أمامها فوقعت المصادمة . تمسك الطاعن بما تقدم واستند فيه إلى شهادة الغلام محمد محمد عبد الحميد الذي كان يرافق المجنى عليه ، وقد شهد في التحقيقات وأمام محكمة أول درجة بما مؤداه أنهما كانا واقفين على الرصيف ولما أرادا عبور الشارع إلى الرصيف الآخر رأيا السيارة قادمة فامتنع هو عن العبور وطلب إلى زميله أن ينتظر حتى تمر ، ولكن هذا لم يذعن قائلا بأنه أسرع منها وجرى عبر الطريق فضربته السيارة ففقدته عند الرصيف إلى جانب صاحبه . أطرح الحكم هذا الدفاع وأغفل الرد على ما استند إليه من أقوال الشاهد سالف الذكر ولم يبين وجه تسبب الطاعن في وقوع الحادث . كما أطرح مانعاه محاميه أمام المحكمة الاستئنافية على معاينة البوليس من قصور ، وماطلبه من إجراء معاينة شاملة لبيان المكان الذي كانت السيارة قادمة منه ، وهو كوبري أبي العلاء . ومكان (جراج التنظيم) الذي كانت تقصده ومكان المصادمة بالنسبة إلى الموقعين ، والمسافة بين هذه النقط الثلاث وذلك لإمكان الاستدلال بهذا البيان على صحة دفاع الطاعن من أنه لم يكن مسرعا بحال ، لأن المسافة لم تكن تسمح بهذا الاسراع . أطرح الحكم هذا الدفاع بدوره ولم يعن بتحقيقه ولم يرد عليه بما يفنده .

د وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في تقرير ثبوت الخطأ المسند إلى الطاعن إلى أقوال شهود الاثبات الثلاثة محمد محمد عبد الحميد واسكندر جرجس وكامل السيد علي ، وإلى محضر معاينة

البوليس وإلى ما جاء بتقرير مفتش السيارات الفني من أن عرض الطريق الذي وقعت فيه المصادمة ١١ متراً ، وأن السيارة صدمت المصاب على بعد حوالي ٣ أمتار من الرصيف الأيمن بالنسبة إلى سيرها مما استدل به على أن المجنى عليه كان قد اجتاز من هذا الطريق مسافة ثمانية أمتار قبل أن تصدمه السيارة ثم انتهى إلى القول بأنه « كان يجب على المصاب أن ينتبه أيضا للطريق قبل عبوره الأمر الذي يستتج منه أنه إذا فرض وكان هناك خطأ في جانب المجنى عليه فإنه خطأ تافه بالنسبة لخطأ المتهم الذي ثبت مما تقدم ذكره أنه كان مسرعاً بسيارته ولم يستعمل آلة التنبيه فضلاً عن أن في عبور المجنى عليه للطريق كل هذه المسافة على مرأى من المتهم ما كان يجعل في استطاعته أن يتفادى الحادث بكل سهولة لو أنه كان محتاطاً في قيادته أو لو أنه كان يسير سيراً هادئاً ، مما يخلص منه في النهاية أن إهمال المتهم ورعونه وعدم مراعاته اللوائح ثابت قبله ثبوتاً كافياً ، مما يبين منه أن المجنى عليه — أثناء الحادثة — كان يريد اجتياز الشارع بالعرض .

د وحيث إن ما أورده الحكم من عبارات شهود الإثبات الذين استند إليهم ومن تقرير المفتش الفني لا ينتج ما قرره بالنسبة إلى خطأ كل من المجنى عليه والمتهم ، ذلك لتعارض بعض أقوال الشهود مع البعض الآخر ، ومع ما تبين من التقرير الطبي المشار إليه . ولما كان المتهم قد دفع الخطأ عن نفسه أمام المحكمة واستند في ذلك إلى ما قرره الشاهد الأول من أن المجنى عليه قد رأى السيارة قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع ، وأن الشاهد المذكور نصحه بالانتظار حتى تمر السيارة فلم يستجب وجرى قائلاً إنه يريد أن يسبق السيارة ، مما مؤداه أنه هو

موجودة ولم تبدد ، وأنه كان في يوم البيع مريضاً بمصر ، ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تعني بهذا الدفاع فتحققه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ، إذ هذا الدفاع من شأنه إن صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام .

المحكمة

« حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بتبديد أشياء محجوزة لصالح المجلس البلدى قد جاء قاصر الأسباب ، ذلك أن الدفاع عنه قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن المحجوزات موجودة لم تبدد وأن السبب في وجود المحل مغلقاً يوم البيع مرجعه أن الطاعن كان مريضاً بمصر في هذا اليوم فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع مع أهميته .

« وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اتخذ من تغيب الطاعن في اليوم المحدد للبيع مع عليه بهذا اليوم دليلاً على ثبوت واقعة الدعوى في حقه ، وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وأنه كان في يوم البيع مريضاً بمصر ، ولكن المحكمة قضت برفض استئنافه وتأييد الحكم المستأنف دون أن تعني بدفاع الطاعن فتحققه أو ترد عليه ، وكان هذا الدفاع في واقعه من شأنه إن صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيه ويوجب نقضه .

المتسبب في الحادث ، وكان الحكم قد أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم جوهريته ، كما دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بقصور معاينة البوليس وطلب إجراء المعاينة المشار إليها بوجه الطعن فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن المعاينة في محضر التحقيق واضحة وإنه لم يثبت أن المتهم كان قاصداً « جراج الحكومة » وكانت هذه المعاينة ، كما أثبتا الحكم المطعون فيه ، ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، وكانت المحكمة لم تحقق ما قاله المتهم من أنه كان يقصد ذلك الجراج ومع ذلك فقد أطرخته لعدم ثبوته - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً مما يعيه ويوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . . .

(القضية رقم ١٣٢١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور محمد أحمد غنيم بك بدلاً من إبراهيم خليل بك المستشار) .

٥١

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . وجه دفاع من شأنه لو صح أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . الحكم بالادانة . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي قد أخذ من تغيب الطاعن في اليوم المحدد لبيع المحجوزات مع عليه بهذا اليوم دليلاً على ثبوت واقعة الاختلاس في حقه ، وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأشياء المحجوزة

المحكم

« حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن
يتحصل في القول بأن الحكم خطأ في تطبيق
القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن
المحكمة وقد داته بجرمة البلاغ الكاذب التي
رفعت عليه بالطريق المباشر من المدعى المدني
قد أخلت بمبدأ اكتساب الأحكام لحجية الشيء
المحكوم فيه ، إذ سبق للطاعن أن رفع دعوى
جنحة مباشرة ضد المدعى المدني بتبديده مبلغ
١٠٠٠ جنيه وقضى فيها بالبراءة استناداً إلى أن
التهمة يشوبها الشك ، ولما كان الشك لا يعنى
أن التبليغ ليس صحيحاً ، وكان هذا الحكم
قد أصبح نهائياً فإن المدعى المدني لا يملك أن
يحرك دعواه ضد الطاعن بالطريق المباشر بأنه
بلغ عنه كذباً لأن في ذلك إخلالاً بما للحكم
المشار اليه من حجية ، ومن ثم كان يجب
القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي
لا يصح نظر الدعوى الجنائية التي لا يمكن أن
تقام إلا تأسيساً على دعوى مدنية رفعت
صحيحة . ويضيف الطاعن أن الحكم خطأ
كذلك في تطبيق القانون ، إذ أسس الادانة
على ما ثبت لديه من أن الطاعن تسلم مبلغ
الآلاف جنيه الباقية من ثمن السيارة التي وكل
إلى المدعى المدني بيعها ثم أنكره وبلغ ضده
كذباً وقد اعتمد الحكم في إثبات واقعة تسلمه
المبلغ على شهادة الشهود في حين أن المبلغ
يتجاوز النصاب الجائز لإثباته بالبينّة ولأن
الثابت بالكتابة لا ينقصه إلا مستند كتابي .
وثابت من عقد المبايعه التي تحت يد الطاعن
أن باقى الثمن حرره به شيك ، ومسلم من المدعى
أنه تسلم ذلك الشيك فإذا ادعى هذا الأخير أنه
سلم قيمته إلى الطاعن فإن ذلك لا يصح أن يثبت
إلا بالكتابة .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٣٢٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٢

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — قوة الشيء المحكوم به . بلاغ عن جريمة
تبديد . تبرئة المتهم لتشكك المحكمة في صحتها . هذا
الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى
دعوى البلاغ الكاذب ممن أسندت إليه الجريمة على
من بلغ في حقه . للمحكمة أن تنظر دعوى البلاغ
الكاذب بكامل حريتها .

ب — إثبات . مبلغ تجاوز نصاب الشهود . عدم
الدفع بعدم الجواز وسماع الشهود على المبلغ في مواجهة
المتهم . الأخذ بشهادة الشهود . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — الحكم الصادر بالبراءة في جريمة
التبديد للشك في صحتها لا يكتسب حجية الشيء
المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ
الكاذب المرفوعة ممن أسندت إليه تلك
الجريمة على من بلغ عن التبديد ، لأن تشكك
المحكمة في تهمة التبديد لا يقطع بصحة البلاغ
المقدم عنها أو كذبه . فهذا الحكم لا يمنع
المحكمة المطروحة أمامها دعوى البلاغ الكاذب
من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

٢ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة
بعدم جواز سماع الشهود لإثبات تسلم مبلغ
يتجاوز النصاب الجائز لإثباته بالشهود ، بل
سكت وصدر الحكم في مواجهته ولم
يستأنفه ، فليس له أن ينعى على الحكم من
بعد بدعوى المخالفة لقواعد الإثبات .

« وحيث إنه لا وجه لما يذهب إليه الطاعن من أن الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التبيد التي أسندها للدعى بالحقوق المدنية للشك في صحتها يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب ، ذلك لأن تشكك المحكمة في تهمة التبيد لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو كذبه ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد . أما ما يقوله الطاعن من مخالفة الحكم لقواعد الإثبات المقررة في القانون فردود بأن الحكم المطعون فيه لم يستند بالنسبة إلى واقعة تسلب مبلغ الآلف جنيه إلى شهادة الشهود . وإنما استند إلى الحكم الصادر في دعوى التبيد التي حركها الطاعن مباشرة وحكم فيها ببراءة المطعون ضده ، وإذا كان ذلك الحكم قد استند إلى شهادة الشهود فليس للطاعن أن ينعى ذلك على الحكم المطعون فيه ، بل كان عليه أن يدفع بعدم جواز سماع الشهود أمام تلك المحكمة ولكنه لم يفعل وصدر الحكم في مواجهته ولم يستأنفه .

« وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان وقائع الدعوى والأسباب التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن إذ أغفل هذه الوقائع إغفالا كلياً واكتفى بالإشارة إلى أسباب الحكم الابتدائي دون أن يقول في صراحة إنه أخذ بتلك الأسباب .

« وحيث إن الواضح في الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وفي هذا ما يكفي لبيان أن المحكمة الاستئنافية قد اعتمدت في حكمها على ذات الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف .

« وحيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير

أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور ابراهيم خليل بك بدلا من محمد أحمد غنيم بك (الاستشار) .

٤٥٣

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسيبه . دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . مثال في جريمة سرقة .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية معاينة مكان الحادث لإثبات أن السرقة من خزانة المجنى عليه كانت مستحيلة مادياً على الصورة التي قال بها ومع ذلك أدانت المحكمة المتهم دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في ثبوت التهمة التي دين بها ، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محاميه طلب من المحكمة الاستئنافية معاينة مكان الحادث لإثبات أن السرقة من خزانة المجنى عليه كانت مستحيلة مادياً على الصورة التي قال بها ، وذلك لأن الخزانة مثبتة في الحائط يفصلها عن الزبائن بنك طويل يقف خلفه صاحب المتجر وعماله بما يتعذر معه على غيرهم الوصول إليها دون أن يروه ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه .

« وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة أن محامى الطاعن تقدم بالطلب المشار إليه في

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً إذ دانه بأنه « عرض للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدى لاحتوائها على رواسب مع عله بذلك . . من غير أن تستظهر المحكمة ماهية هذه الرواسب التي وجدت بالمياه وسبب وجودها ولا تتحدث عن الغش الذي قالت بثبوته مع لزوم استظهار كل ذلك للقول بقيام الجريمة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ بين واقعة الدعوى قال « إنها تلخص فيما جاء بالمحضر ويتضمن ما قرره مفتش الأغذية من أنه قد ضبط بمعمل المتهم (الطاعن) المخصص للمياه الغازية مياه تجارية المتهم على عرضها وبيعها للغير فأخذ منها عينة وأرسلها للتحليل ووردت النتيجة بأن المياه الغازية غير صالحة للاستعمال لوجود رواسب بها ولم ينكر المتهم ضبط المياه بمعمله ، ولو أنه ادعى بأن الرواسب أتت لها بسبب مياه البلدية الموجودة بها رواسب وغير النظيفة وهو قول لم يثبت صحته من التحقيقات ولم يقدم المتهم دليلاً على قيامه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مع عله بغشه أو فساده ، وكانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي أشارت إليها وسببها وأثرها على المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، وكان استظهار ذلك كله لازماً لإمكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب — فإن الحكم إذ أغفله يكون قاصراً قصوراً يعينه ويستوجب نقضه .

الطعن وكان هذا الطلب يشمل دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في ثبوت التهمة التي دين بها الطاعن فإنه كان يجب على المحكمة أن تحققه أو أن ترد عليه بما يبين منه عدم حاجة الدعوى إليه ، أما وهي لم تفعل فإن الحكم يكون قاصراً بما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(القضية رقم ١٣٢٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٤

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

غش الأثرية . إدانة متهم في بيع مياه غازية مفسوشة لوجود رواسب بها . عدم استظهار سبب هذه الرواسب وأثرها على المياه وعدم صلاحية المياه بسببها . قصور .

المبدأ القانوني

إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مع عله بغشه أو فساده ، فإنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على هذه المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، كان حكمها قاصراً قصوراً يعينه بما يستوجب نقضه ، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لإمكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن » .

(الفقيه رقم ١٣٢٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٥

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠

أسباب الإباحة وموانع العقاب . منهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقداً الشعور . الحكم لا يبين منه أنه كان كذلك . إثارة هذا الموضوع أمام محكمة النقض . لا تقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقداً الشعور وقت مقارنة الجريمة حتى كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعاً ، وكان الحكم لا يبين منه أن المتهم كان فاقداً الشعور بفعل المسكر ، فلا يكون له أن يشير ذلك لدى محكمة النقض .

المحكمة

« حيث إن مبنى وجه الطعن هو أن الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أن الطاعن كان سكران سكرأً يئناً وعلى الرغم من هذا فقد دانه بجريمة الشروع في الحصول على مبلغ من المال بطريق التهديد مع أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي تتطلب قصداً جنائياً خاصاً هو أن يعتمد الجاني إلى التهديد وهو عالم بأن من شأنه أنه سيكون ذا أثر في إزعاج المجنى عليه وحمله على إجابة طلبه ، وهذا القصد لا يتحقق فيمن يكون ثملاً بفعل الخثر كما هو الحال في واقعة هذه الدعوى .

« وحيث إن واقعة هذه الدعوى — على ما ثبت في الحكم المطعون فيه — أن الطاعن اعتاد الاستيلاء على نقود من المجنى عليه بطريق التهديد الذي كان من شأنه إزعاج المجنى عليه وحمله على أداء ما طلبه من نقود دفعاً لأذى يتوقعه منه إذا امتنع عن إجابته على نفسه أو نفس عماله ، وأنه في يوم الحادث حضر الطاعن وطلب نقوداً من أحد العمال مهدداً إياه هو ومخدومه المجنى عليه بالأذى إذا لم يجيباً طلبه وانصرف فأبلغ العامل المجنى عليه الذي ذهب إلى قسم كرموز حيث حررت مذكرة بما وقع ثم ما برح الطاعن أن عاد ومعه آخرون وطلب من أحد العمال خمسين قرشاً فلما رفض طلبه أمسك به وطرحه أرضاً واستل سكيناً من جيبه يحاول طعنه بها لولا أن خلى بينهما آخرون من عمال المحل فأمسك الطاعن برغامة البنك وألقاها هي والبنك أرضاً فكسرت فتألم عمال المحل عليه وقبضوا عليه حتى حضر ضابط البوليس وباشر التحقيق وثبت أن بالطاعن إصابات في رأسه اتهم العمال باحداثها به . فرفعت النيابة الدعوى عليه بالشروع في الحصول على مبلغ من النقود بطريق التهديد وباتلاف منقول هو الرغامة . ورفعت الدعوى على ثلاثة من العمال بتهمة ضربه ، فدان الحكم الطاعن بالجريمتين المذكورتين وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى للتهمين الآخرين بالبراءة استناداً إلى أن الطاعن كان سكران سكرأً يئناً عما مقتضاه عدم الثقة بأقواله ، ولأن الإصابات التي وجدت به لا يمكن حدوثها من ثلاثة أشخاص متفرقين ، ولما كان لا يؤخذ من هذا الذي أورده الحكم أن الطاعن فاقداً الشعور بفعل السكر حين قارف جريمتيه اللتين دين بهما ، وكان هو لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان

إليه إنما جاء متأخراً عما يشعر أن المعتدى كان غيره وأن الزوج به في الاتهام لم يكن إلا بقصد الحصول على التعويض — ذلك من قبيل الدفاع الذي يكفى لردده إيراد الحكم للأدلة المثبتة لإداتته وأخذه بها؛ إذ أن ذلك يتضمن الرد عليه .

(القضية رقم ١٣٤٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة)
وحضور حسن اسماعيل القاضي بك بدلا من قهيم
ابراهيم عوض بك للاستشار) .

٤٥٨

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

مراقبة . حدما الأدنى المقرر في المادة ٢/٦ من
الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو سنة .

المبدأ القانوني

إن الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر
في الفقرة الثانية من المادة السادسة من
الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو
مدة ستة . فاذا كان الحكم تطبيقا للبائتين
٥ و ٢/٦ من الرسوم بقانون المذكور قد
قضى بوضع المتهم تحت المراقبة لمدة ستة أشهر
فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

• حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم
المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ
قضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة
سنة أشهر تطبيقا للبائتين ٥ و ٦ فقرة ثانية من
الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في حين
أن الحد الأدنى للعقوبة المقررة في الفقرة الثانية

فأقد الشعور حتى كانت تحققه وتفصل فيه
موضوعا فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

• وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعا .
(القضية رقم ١٣٢٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٦

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . دفاع موضوعي . الرد عليه ردأ
صريحاً . لا يلزم . مثال .

المبدأ القانوني

إن الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم
هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي
لا تستوجب من المحكمة ردأ صريحاً . ويمكن
للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة
الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالادانة ،
إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد ضمنا اطراح
ذلك الدفاع .

(القضية رقم ١٣٤٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة
ساحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ،
وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك
وكيل المحكمة ، وفهم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم
خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٥٧

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . وجه دفاع . استفادة الرد عليه من
أدلة الادانة . يكفي .

المبدأ القانوني

إن تمسك المتهم بأن الاتهام الذي وجه

من المادة ٦ هو المراقبة لمدة سنة .

وحيث إن ما تعينه النيابة على الحكم المطعون فيه صحيح ، لأن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه ، في يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم بولاق : أولاً - ضبط بحالة تشرد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة لتعيشه ثانياً - عاد الى حالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة في القضية رقم ٣٩٣٥ سنة ١٩٤٦ الجزية و ٢٦٣٨ سنة ١٩٤٧ الجزية بأن حكم عليه بالحبس شهراً لتبديد في القضية رقم ٩٨ سنة ١٩٤٩ الاولى ، وطلبت النيابة العامة إلى محكمة بولاق الجزئية عقابه طبقاً للمواد ١ و ١/٢ و ١/٥ و ٢/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت المحكمة المذكورة بمعاقبته عن التهمتين المذكورتين بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين وبحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل . واستأنف المتهم وحده الحكم المذكور فحكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وبوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر عن التهمة الاولى ، وبحبسه ثلاثة أشهر ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر عن التهمة الثانية .

وحيث إن الحد الأدنى المقرر في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو أن تكون مراقبة البوليس لمدة سنة فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضي إلغاؤه . وتطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه على الوجه الصحيح وهو يقتضي أن تكون مراقبة البوليس لمدة سنة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن

ونقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون ، .
(القضية رقم ١٣٤٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة وحضور فهد إبراهيم عوض بك بدلا من حسن اسماعيل المضيبي بك المستشار) .

٤٥٩

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

خيانة الأمانة . متى يتحقق القصد الجنائي ؟ عدم استظهار المحكمة هذا الركن في حكمها . قصور .

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه . فاذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الاساسي في حكمها فان الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً لأنه دانه بالتبديد استناداً الى مجرد إقراره بالمديونية وقبوله تقسيط الدين وإرجاء الوفاء مع أن هذا لا يؤدي إلى توافر أركان الجريمة ، إذ لا بد من ثبوت أنه كان يتولى إضافة المال الى ملكه إضراراً بالورثة ، وهو الأمر الواجب توفره لقيام القصد الجنائي واستحقاقه للعقاب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال : إن في تعهد المتهم في عقد الصلح بدفع المبلغ الباقي بعد سداده خمسمائة جنيه على أن يضاف بعد إقراره بهذا المبلغ ما يشير

٤٦٠

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .
تأسيس رفض اعتذار المتهم بمرضه بالروماتيزم المفصل
على أن هذا المرض لا يمنعه من الحضور . عدم بيان
ما استندت إليه المحكمة في ذلك . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة في قضائها باعتبار
المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن
قد أسست رفضها اعتذاره عن حضور
جلسة المعارضة على أن مرض الروماتيزم
المفصل لا يمنعه من الحضور ، وذلك دون
أن تبين وجه استنادها فيما قالته ولا في
إيجابها عليه الحضور محمولا كما ذكرت في
حكمها - فإن حكمها يكون قاصر البيان
واجباً نقضه .

المحكمة

« حيث إن مما بني عليه الطعن أن الحكم
المطعون فيه قضي باعتبار معارضة الطاعن كأنها
لم تكن مع أن محامية قد اعتذر بمرضه من عدم
حضوره بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ودعم
عذره بشهادة من طبيب فلم تقبل المحكمة هذا
العذر بمقولة إن مرض المتهم بالروماتيزم
المفصل كما هو ثابت بالشهادة لا يمنعه من المثول
أمام المحكمة ليدرا التهمة عن نفسه إذ كان في
إمكانه أن يحضر من بلده راكباً أو محمولا .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن بتبديده محمولات محجوزة ومحكمة أول
درجة حكمت بإدائته ، فاستأنف ، وقضت

إلى اعترافه بأن هذا المبلغ في ذمته للورثة وكان
يتعين عليه أن يبادر إلى سداده فوراً ولو أنه
فعل لأطاح بكل شبهة تدور حول نيته في التبديد ،
أما وقد أرجأ الوفاء بما تبقى مقسطاً فقد دلل
على أنه استولى لنفسه على المبلغ المقسط المسلم
إليه على سبيل الوكالة لإضراراً بالورثة . وظاهر
أنه ما كان ينبغي له أن يخلط أموال الشركة بماله
الخاص بل كان الواجب عليه أن يفصل بينهما
استعداداً للوفاء بمال الشركة في أية مناسبة ولن
يعفيه من المسؤولية أن يدفع بأنه كان يعتقد
برأية ذمته مؤيداً اعتقاده هذا بأنه رفع
دعوى برأية الذمة ففضلاً عن أن هذه الدعوى
قد رفضت ابتدائياً فإنه قبل الصلح قبل الفصل
فيها استئنافاً وظاهر أن تقرير الخبير الذي ندب
لفحص الحساب قد انتهى إلى إثبات أن ذمته
مشغولة بالمبلغ الذي أسلفت المحكمة الإشارة
إليه . . ولما كان القصد الجنائي في جريمة خيانة
الامانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء
المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك
ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ،
وكان ما أوردته المحكمة من أسباب لا يبين منه
أنها عنتت باستظهار توفر هذا الركن الأساسي
للجريمة ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه
ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير
حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . .

(القضية رقم ١٣٤٨ سنة ٢٠٠٠ ق ثلاثة حضرة
صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة
ومحضر حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك
وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل
بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

محكمة الجنح المستأنفة غيائياً بالتأييد . فعارض ولم يحضر بجلسة المعارضة ، وحضر محام عنه واعتذر بمرضه من عدم حضوره وقدم شهادة مرضية فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . وقالت في ذلك « من حيث إن المتهم لم يحضر بجلسة المعارضة وقدم الحاضر عن حضرة محاميه شهادة تثبت مرض المتهم . وحيث إنه تبين من الاطلاع على الشهادة المرضية أن المتهم مريض بروماتزم مفصل . وحيث إن المحكمة ترى أن هذا المرض لا يمنع المتهم من المثول أمامها حتى يدرك عن نفسه التهمة بما يترامى له ، وأنه كان في إمكانه أن يحضر من بلده راكباً أو محمولا وأن مرض الروماتزم لا يمنع المتهم من الحضور أو المثول أمام المحكمة وأنه يتعين لذلك اعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، . ويتضح من ذلك أن المحكمة أسست رفضها اعتذار الطاعن من عدم حضور جلسة المعارضة على أن مرض الروماتزم المفصل لا يمنعه من ذلك دون أن تبين وجه استنادها فيما قاله ولا في إيجابها عليه الحضور محمولا ، وبذا فقد أخلت بحقه في الدفاع وجاء حكمها قاصر البيان واجبا نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٣٤٩ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٦١

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . متهم في اختلاس عجوز عليه

إدليا . تمسكه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان مريضا متغيبا عن البلد يوم البيع . عدم الرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم في اختلاس محجوز عليه إدارياً قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في يوم البيع مريضاً بالقاهرة فلم تأبه المحكمة لهذا الدفاع واكتفت بتأييد الحكم المستأنف المؤسس على أن الصراف لم يجد المحجوزات في اليوم المحدد للبيع — فان حكمها يكون قاصر الأسباب متعيناً نقضه ، إذ ذلك الدفاع مما يجب الرد عليه لكونه لو صح لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة .

الحكم

« حيث إن بما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه وقد دانه بتبديد قطن محجوز عليه إدارياً لصالح الحكومة أنه جاء قاصر البيان ؛ ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية من أنه كان في يوم البيع مريضاً بالقاهرة ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين بأسبابه أركان هذه الجريمة ولا الوقائع التي استخلص منها توافر هذه الأركان .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه يدد خمسين قنطاراً من القطن محجوزة إدارياً لصالح الحكومة وكانت قد سلبت إليه على سبيل الوكالة لحراستها فاقتلسها لإضراراً بالحكومة . وقد طلبت النيابة عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيائياً بحبسه ثلاثة أشهر مع

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة (حمارين) وبينت الواقعة في أن المتهم طلب من المجنى عليه حلوانا مقابل رد الحمارين ولما تسلم المبلغ وجد الحمارين في الصباح مطلقين خلف مباني العزبة ؛ وكان الحكم الاستئنافي قد أضاف لذلك قوله إن استيلاء المتهم على الحلوان وإعادة الحمارين المسروقين للمجنى عليه فيه الدليل القاطع على أنه أتى قطعاً فعلاً مادياً إيجابياً أدخل به المسروقات في حياته — فان هذا الحكم يكون قاصراً في بيان فعل الإخفاء ، إذ أنه لم يبين ما إذا كان المتهم قد أتى فعلاً غير ما أثبتته عليه المحكمة الابتدائية ، وكما أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الإيجابي الذي قال بوجوده الحكم المطعون فيه .

المحكمة

« حيث إن عما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً في إقامة الأدلة على أنه أخفى الحمارين المسروقين مع عليه بسرقتها ، إذ اقتصر في ذلك على أنه توسط في ردهما نظير مبلغ من المال قبضه وحصل الرد ليلاً على أثر ذلك في حين أن هذه الوقائع لا تؤدي إلى اعتباره مخفياً وأنه كان يعلم بأن الحمارين مسروقان .

« وحيث إن الحكم الابتدائي قد بين الواقعة في أن الطاعن طلب من المجنى عليه حلوانا مقابل رد الحمارين المسروقين فلما تسلم

الشغل وأمرت بوقف التنفيذ . فعارض ؛ فحكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه لأسبابه فاستأنف . وقد دفع بحاميه الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بأن الطاعن كان مريضاً ولا يعلم بالبيع وأنه سدد الأموال المطلوبة ولم يكن مكلفاً بالنقل للسوق . ولكن المحكمة قضت برفض الاستئناف موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . ولما كان الحكم الغيابي الابتدائي المؤيد لأسبابه في المعارضة والاستئناف وقد اقتصر في بيان الواقعة على قوله « إن التهمة ثابتة قبله من محضر الحجز الإداري الموقع في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ على خمسين قنطاراً من القطن وفاء للأموال الأميرية . وقد حدد لبيعها ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفي هذا اليوم لم يجد الصراف القطن المحجوز عليه ، ولذا يتعين عقابه طبقاً للبادة المطلوبة . وأنه نظراً للسداد قترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة طبقاً للبادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، . وكانت المحكمة الاستئنافية لم تكن بالرد على ما دفع به الطاعن أمامها مع أنه لو صح لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة — فان الحكم المطعون فيه يكون قاصراً لأسباب متعيناً نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٣٥١ سنة ٢٠ في بالمهنة السابقة) .

٤٦٢

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تبينه . إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . عدم بيانه في الحكم . قصور .

أن الحارس إذا أهمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولي عليه يكون قد أخل بأول واجباته كجارس ، وأنه كان له أن يدرأ مسؤوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

المحكمة

« حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل إن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول. وطلب تحقيق هذا الدفاع وسماع أقوال موظفي وزارة الأوقاف الخاجزة ولكن المحكمة قضت بإدائته دون أن توجيه إلى طلبه .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمتي أول درجة وثاني درجة أن شاهداً واحداً هو الذي سمعت أقواله في مواجهة الطاعن . وقد انحصرت شهادته في أن حجراً قد وقع ضد الطاعن وأنه لا يزال مدينًا للوزارة الخاجزة . ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة ثاني درجة بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن وطلب إليها تحقيقه ، ولكنها قضت في الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدائته دون أن توجيه إلى طلبه بمقولة إنه لم يفصح عن وجه استشهاده بمندوب الوزارة مع أن محضر الجلسة واضح في أن أقوال محامي الطاعن قد بترت بترأ بإيراد عبارة غير كاملة وكان ما ثبت من دفاعه المشار إليه فيما سبق هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى ، وكان ما ردت به المحكمة في الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن من أن الحارس إذا أهمل في رعاية المحجوز

المبلغ وعد بردهما ليلاً ولكنهما لم يعودا بل وجدا مطلقين في الصباح خلف مباني العزبة ، ثم أضاف الحكم الاستئنافي لذلك قوله إن استيلاء الطاعن على مبلغ ١٣ جنيتها وإعادة الحارين المسروقين للجنى عليهما ليلاً في الدليل القاطع على أنه أتى قطعاً فعلاً مادياً إيجابياً أدخل به المسروقات في حيازته . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان الطاعن قد أتى فعلاً غير ما أثبت عليه الحكم الابتدائي وكان ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الإيجابي الذي قال بوجوده الحكم المطعون فيه — فإن هذا الحكم يكون قاصراً بما يعينه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٣

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

دفاع . اختلاس محجوزات . دفع التهم بأن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه . إدائته دون تحقيق هذا الدفاع : إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت التهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل إن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة أدانته دون أن توجيه إلى طلبه . فهذا منها إخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى . ولا يغني عن تحقيق دفاعه ما قالته المحكمة من

المحكمة

« حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة حكمت عليه غيائياً اعتماداً على التحقيق الابتدائي دون أن تسمع شهوداً . ثم عارض وقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب سماع الشهود إلا أنها قضت في الدعوى دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه .

« وحيث إنه لما كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . وكان الثابت من مراجعة محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة لم تجر تحقيقاً ما ثم طلب الطاعن إلى محكمة ثاني درجة أن تقرر بسماع الشهود تحقيقاً لدفاعه إلا أنها قضت في الدعوى دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه ، فأنها بذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع إخلالاً مبطلاً للحكم .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .. »

(القضية رقم ١٣٥٦ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٥

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . قواعد الإثبات في المواد المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . عقد اثنان . سكوت التهم على التمسك بعدم جواز إثباته بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود . هذا تنازل منه عن التمسك بهذا الدقم .

المبدأ القانوني

إن قواعد الإثبات في المواد المدنية

وترك الغير يستولى عليه . يكون قد أخل بأول واجباته كحارس وأنه كان متيسراً له أن يدرأ مسئوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن . هذا الذي قالته المحكمة لا يقتضي عن تحقيق دفاعه فإن المحكمة إذ قضت بأدائه بأنه اختلس المحجوزات دون تحقيق دفاعه تكون قد أخلت بحقه في الدفاع بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٣٥٥ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٤

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

محكمة . الأصل فيها أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة . إدانة التهم دون إجراء تحقيق ما . لا يصح .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . وإذن فتى كان الثابت من مراجعة محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة لم تجر تحقيقاً ما — ثم طلب الطاعن إلى محكمة ثاني درجة أن تقرر بسماع الشهود تحقيقاً لدفاعه ، إلا أنها قضت في الدعوى دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه — فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع إخلالاً مبطلاً للحكم .

ليست من النظام العام ، بل هي مقررة لمصلحة الخصوم . فإذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبيئة حتى سمعت المحكمة الشهود جميعاً ، عد ذلك منه تنازلاً عن التمسك بمخالفة الحكم للقواعد المقررة للإثبات .

المكرر

« حيث إن مؤدى وجه الطعن هو أن الطاعن دفع بعدم جواز إثبات عقد الائتمان الذى دين على أساسه بالبيئة لأن قيمة الأدوات المقول بقبيدها تزيد على العشرة الجنيهات ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع بمقولة إنه جاء متأخراً مع أن الثابت فى محضر الجلسة أنه بمجرد أن استبان من أقوال المجنى عليه أمام المحكمة أن قيمة الأشياء تربو على الخمسين جنيهاً بادر محاميه بالتمسك بهذا الدفع وإذن فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما كان الثابت فى محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع المشار إليه فى وجه الطعن قبل سماع شهادة الشهود فى الدعوى ولا بعد سماع أقوال المجنى عليه كما يزعم فى وجه الطعن معللاً ذلك بأنه لم يعرف قيمة الأشياء إلا بعد أن سمع شهادته ، بل انتظر حتى سمعت المحكمة الشهود جميعاً ولم يكن المجنى عليه آخرهم وعندئذ فقط تمسك بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبيئة اعتماداً على أن قيمة الأشياء موضوع هذا العقد تزيد على العشرة الجنيهات - ولما كان الأمر كذلك ، وكان من المقرر أن قواعد الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط ، فإن قعود الطاعن عن

التمسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة حتى سمعت المحكمة الشهود جميعاً على صحة هذه الواقعة على الوجه المبين آنفاً يعد منه تنازلاً عن التمسك فيما بعد بمخالفة الحكم للقواعد المقررة للإثبات خصوصاً أن الثابت بمحضر جلسة محكمة ثانى درجة أن محامى الطاعن قد اقتصر على المرافعة فى وقائع الدعوى دون أن يتمسك بهذا الدفع ، وإذن فلا يقبل منه أمام محكمة النقض النعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف قواعد الإثبات فى المواد المدنية .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٣٥٩ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٦

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

استئناف . التقرير به بعد الجلاء . اعتذار المستأنف بجهله لقانون . لا يجدى . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . فى محله .

المبدأ القانونى

إذا كان الطاعن معترفاً بأنه أعلن بالحكم ولم يعارض فيه ولم يستأنفه فى الميعاد واعتذر بجهله للقانون فهذا العذر لا يعتد به ، ويكون الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً فى محله .

(القضية رقم ١٣٦٣ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٧

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

دعوى مدنية . محكمة الجنج . قضاؤها بالبراءة وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . صحيح فى

الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

المبدأ القانوني

تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ، مما مفاده أن للمحكمة الجنائية في مواد الجرح عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال السالف ذكرها الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتحصيل الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية ، وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تعرض لنفي الخطأ المدني من جانب المتهم بما يضار به المدعى بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة صبرى ناشد نجيب في قضية الجثة رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٧ بأنه في

خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم عابدين ، توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٣٢٠٠ ج من السيدات أناجنوسى وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باتخاذ طرقات احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود واقعة مزورة بأن أدخل في روعه أنه قادر على أن يبيعه مائتى طن من الارز لتصديرها وأيد دعواه بعرض أوراق مختلفة على المجنى عليه وبما أحاط به نفسه من وسائل الترف باتخاذ مكتباً أسسه بالآلات الفاخر فانتدع المجنى عليه بأقواله وسله هذا المبلغ . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ - ١ من قانون العقوبات . وقد ادعى السيدات نقولا أناجنوسى بحق مدنى وطلب أن يحكم له قبل المتهم بمبلغ ٤٢٠٠ ج منها ٣٢٠٠ ج المبلغ الذى حصل عليه و ١٠٠٠ ج بصفة تعويض . ومحكمة عابدين الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم صبرى ناشد بنحيت سنة واحدة بالشغل وكفالة ٢٠٠ ج لوقف التنفيذ بلا مصاريف وإلزامه بأن يدفع للمدعى المدنى الخواجه السيدات أناجنوسى مبلغ ٣٨٠٠ جنيه والمصاريف المدنية المناسبة و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كفالة بالنسبة لمبلغ ٣٢٠٠ جنيه ثلاثة آلاف ومائتين من الجنيهات ، فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصروفاتها وذلك عملاً بالمادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

د حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن

يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المتهم قد استدل بنصوص العقد المبرم بين الطاعن والمتهم بصدد نفي واقعة التزام المتهم بتقديم تصريح التصدير عن الارز المبيع منه للطاعن ، وقال إن الحكم الابتدائي خطأ حين استخلص ثبوت هذه الواقعة بما نص عليه في العقد في حين أن الحكم الابتدائي قد استدل على ثبوت هذه الواقعة بشهادة شاهد قال بوقوعها أمامه .

« وحيث إن الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية في حدود سلطتها التقديرية — قد أطلحت أقوال المدعى بالحقوق المدنية وأقوال الشاهد الذي استند إلى أقواله الحكم الابتدائي بصدد الواقعة المشار إليها في وجه الطعن ثم استطردت إلى القول بأن العقد المبرم بين الطرفين لا تؤدي عباراته إلى ثبوت تلك الواقعة ، ومتى كان الأمر كذلك فإن ما يدعيه الطاعن لا يكون له أساس .

« وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن المحكمة الاستئنافية حين قضت بعدم اختصاصها بالدعوى قد أسست قضاءها على أن الفعل المنسوب للمتهم لا جريمة فيه ، واستندت في ذلك إلى نص المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات ولم تلق بالانص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على جواز الحكم في الدعوى المدنية إذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة ، وهذا منها خطأ في تطبيق القانون .

« وحيث إنه لما كان قانون تحقيق الجنايات ينص في المادة ١٧٢ منه على أنه « إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون ، أو سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم

ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ، مما مفاده أن المحكمة الجنائية في مواد الجناح عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال السالف ذكرها الخياريين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتحصيل الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية — لما كان ذلك وكانت المحكمة في واقعة هذه الدعوى لم تتعرض لنفي الخطأ المدني من جانب المتهم بما يضار به المدعى بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة — فإن تخليها عن نظر الدعوى المدنية يكون في حدود حقها المخول لها في القانون .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢٠ في رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك ، وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين) .

٤٦٨

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . تمسك للمتهم بأن اعترافات متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الإكراه . استناد المحكمة بين ما استندت إليه في إدانة التهم إلى هذه الاعترافات . عدم تحديثها عن هذا الدفاع . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعترافات الصادرة من متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الإكراه الذي ترك بهما

أثر جروح أثبتتها وكيل النيابة المحقق في محضره كما أثبتها التقرير الطبي ، وكان الحكم قد استند بين ما استند إليه في إدانة المتهم إلى هذه الاعترافات دون أن يتحدث عن هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح احتمال تغيير رأى المحكمة في قيمة الدليل المستمد من هذه الاعترافات فإنه يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجنائية رقم ٨٥٩ مركز الصف سنة ١٩٤٥ المقيمة بالجدول الكلي برقم ٨٦ سنة ١٩٤٦ : ١ - محمد عامر سلامة الطويل (الطاعن) ، ٢ - عابد علي تركي ، ٣ - عبد المقصود حسنين ، ٤ - يوسف سلامة الطويل بأنهم في ليلة ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ الموافق ٨ شوال سنة ١٣٦٤ بناحية كفر طرخان مركز الصف مديرية الجزيرة قتلوا عمداً محمد أبو الحاج والطبيب مجهول اللقب وآخرين مجهولين وذلك مع سبق الإصرار بأن استدرجهم إلى مكان قفر وأطلق عليهم الاثنان الأولان الأعيرة النارية بنية قتلهم فأصابهم بالإصابات الميينة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياتهم ثم قذفوا بجثثهم في النيسل ، ثانياً : شرعوا عمداً في قتل محمد عبد الموجود مع سبق الإصرار أيضاً بأن استدرجوه مع زملائه إلى مكان الحادث وأطلق عليه الأول عياراً نارياً بقصد قتله فأصابه بالإصابة الميينة بالتقرير الطبي وغاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم على المحكمة لمحاكمتهم بالمواد

١/٤٠ - ٢ - ٣ - ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سائفة الذكر . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات طلبت النيابة سنقوط الدعوى العمومية بالنسبة إلى المتهمين الثاني والرابع (عابد علي تركي ويوسف سلامة الطويل) لوفاتهما . وبعد أن أتمت نظرها قضت فيها عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ وبهما وبالمادتين ٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولاً بمعاقبته بالاعدام شنقاً . وثانياً - ببراءة عبد المقصود حسنين بما أسند إليه عملاً بالمادة ٢٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . ثالثاً - بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة لعابد علي تركي ويوسف سلامة الطويل لوفاتهما . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

« حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه - وقد دانه بالقتل العمد مع سبق الإصرار - أنه جاء قاصر الأسباب ، ذلك أنه استند بين ما استند إليه في ثبوت التهمة قبله إلى الاعترافات الصادرة من المتهمين الثاني والرابع عليه ولم يرد على ما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة من أن هذه الاعترافات إنما صدرت من المتهمين المذكورين بطريق الإكراه الذي ترك بهما أثر جروح أثبتتها وكيل النيابة المحقق في محضره كما أثبتها التقرير الطبي .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن قد تمسك بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند بين ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى اعترافات هذين المتهمين دون أن

يتحدث عن هذا الدفاع ، وكان من شأنه لو صح احتمال تغير رأى المحكمة في قيمة الدليل المستمد من هذه الاعترافات — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً عما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ٨٢١ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٦٩

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . نسيبه . وجوب بيان أدلة الثبوت التي أقيم عليها .

المبدأ القانوني

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين أدلة الثبوت التي أقيم عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٣١ سنة ٧٤ القضائية (مختلط) بأنه بالقاهرة أولاً — ابتداء من سنة ١٩٤٥ مباشر الطب دون أن يكون مقيداً بسجل الأطباء الموجودة بوزارة الصحة العمومية ولا النقابة العليا للهن الطبية ، وثانياً — ابتداء من ٤ يناير سنة ١٩٤٩ حينما لم يكن مصرحاً له بمزاولة الطب ، استعمل نحاسة موضوعة على مدخل العمارة الموجودة بها عيادته ليوم بها الجمهور أن له الحق في مزاولة الطب ، ثالثاً — ابتداء

من ٤ يناير سنة ١٩٤٩ امتلك في عيادته الآلات والأجهزة الطبية المبينة بأسباب في محضر التفتيش ، وهي التحالفات المنصوص عنها والمعاقب عليها بمقتضى المواد رقم ١ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ١٤٢ المؤرخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب . ومحكمة مصر الابتدائية (دائرة الجنج) قضت عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنياً وأمرت باغلاق الغرفة المستعملة كعيادة وإزالة الياقطين ونشر هذا الحكم مرة في جريدة الاهرام ومرة في جريدة الجورنال إيجيبت وذلك في مدى شهر من هذا كما أمرت بمصادرة الأشياء المصادرة بمقتضى محضر بوليس بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٤٩ تحت رقم س ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ و قررت أنه لا داعي لمصادرة باقى الأشياء المصادرة وحكمت بالمصاريف على المتهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن بما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً إذ دانه ، بأنه مباشر الطب دون أن يكون مقيداً بسجل الأطباء ولا النقابة العليا للهن الطبية ، وبأنه حين لم يكن مصرحاً له بمزاولة الطب استعمل نحاسة موضوعة على مدخل العمارة الموجودة بها عيادته ليوم الجمهور أن له الحق في مزاولة الطب . وبأنه امتلك في عيادته آلات وأجهزة طبية مختلفة . ذلك لأن المحكمة لم تبين الوقائع المكونة للثمة ولم تورد الأدلة عليها وأن ما أشارت إليه بالحكم في هذا الشأن إنما كان صيغة عامة مهمة لا يمكن أن تعتبر أسباباً قانونية تبني عليها إدانته في الجرائم الثلاث المنسوبة إليه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه لما تعرض لبيان الواقعة والأدلة على ثبوت التهمة قال :
 « حيث إنه ثابت أن المتهم غير مصرح له بمزاولة الطب في مصر وأنه قد ورث العيادة التي تركها له والده المتوفى ، وأنه حفظ هذه العيادة بحالة جيدة جداً بحجة مباشرة أبحاثه ودراسة الطب . وأنه يوم التفتيش في ٤ يناير سنة ١٩٤٩ وجد بها سائل مطهر مجهز حديثاً موضوع في جهاز غسيل به قناة مبهلية من التي يستعملها عادة طبيب مختص في أمراض النساء أثناء تادية وظيفته ، خلاف أشياء أخرى محصاة في محضر التفتيش ، وأن المتهم يظن أنه وجد تفسيراً سهلاً بقوله إن الجهاز المذكور استخدم لاستعماله الشخصى حيث إنه غير متزوج ، ولا يفهم معنى لتصرف المتهم في المنزل الذى تسكنه أفراد عائلته ، وإنه من الظاهر خلاف ذلك أن تعمل هذه العملية الخاصة في غرفة نوم أو في حمام لا في عيادة طبيب ، وحيث إنه ثابت خلاف ذلك ومعترف به أن المتهم احتفظ بنحاستين مكتوب عليهما (الدكتور ا . بنساكيس طبيب النساء) موجودة إحداهما على باب العيادة والأخرى على باب الشقة ، وأن المتهم ينكر أنه استعمل هاتين النحاستين لحسابه الخاص رغم شبه الاسم والحرف الأول (ا) من لقبه والذى هو نفس الحرف الأول من لقب والده المتوفى . وأنه من الثابت مع ذلك أن المتهم لم يكن يتمتع بصفته طبيباً من استقبال الجمهور الذى يمكن للنحاستين المذكورتين لفت نظره ، وعلى ذلك فإنه في شهر يناير من سنة ١٩٤٨ أحست سيدة تدعى جورجيت ماس بتعب مفاجئ في شارع عماد الدين بجوار العيادة موضوع الجريمة فلم تتردد في الصعود إلى المتهم دون أن تعرفه

وهي معتقدة أنها تتوجه إلى طبيب مرخص له قانوناً ومستكمل الاستعدادات الطبية ، وأنه بدلاً من الاكتفاء بإعطاء السيدة المذكورة الإسعافات الأولية المستعجلة التي كانت تقتضيها حالتها بصفة إنسانية كما يدعى الدفاع فإن المتهم كشف عليها واهتم بحالتها زيادة عن المعتاد وبأشهرها بتشخيص واسع وأعطاهما رأييه بصفته طبيب مولد . وزاد عن ذلك بأن رأها غير مرة مع زوجها السابق وحدد أيضاً وقبض قيمة أنعاب كان عليه أن يدفعها لزميل لعملية جراحية مقدماً . بيد أن هذا المبلغ صرف ثانية إلى زوج السيدة المذكورة حيث إن العملية التي كانت ستجرى لم تعمل .
 ويتضح من ذلك أن الحكم لم يعن ببيان الأدلة التي استند إليها في ثبوت الوقائع التي أوردها ، ودان الطاعن من أجلها ولا ذكر الأشياء المضبوطة التي استند إليها في ثبوت التهمة الثالثة — لما كان الأمر كذلك وكان يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين أدلة الثبوت التي أقيم عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الجزئية المختصة وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . »

(القضية رقم ٩٧٦ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٧٠

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

محال عمومية. تعريفها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١. سريان أحكام هذا القانون على هذه المحال ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص.

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامها بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل، والأماكن المعدة لإيواء الجمهور — قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص.

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون، لأن المحل الذي حكم بإغلاقه مرخص له ببيع البوظة للتعاطي طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وهذا الترخيص بذاته يبيح تقديم القهوة والشاي للجمهور، لأن القانون لم يمنع شربها في هذه المحال.

وحيث إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى التي تسرى عليها أحكامها بأنها : ١ — الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل : ٢ — الأماكن المعدة لإيواء الجمهور — قد قصد أن تسرى أحكامه

على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص، ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(القضية رقم ٩٩٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة، وأحمد حسني بك، وفهمي إبراهيم عوض بك، وإبراهيم خليل بك المستشارين)

٤٧١

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

تفرد. عود. العقوبة في هذه الحالة هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس. كون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥. لا تأثير له. هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها الأحكام المذكورة.

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن العقوبة على التشرّد في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة، فالحكم الذي يكتفى بإبذار المتهم في هذه الحالة يكون مخالفاً للقانون. ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها

تلك الأحكام كما كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

المحكمة

« حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ ألغى حكم محكمة أول درجة بالنسبة إلى عقوبة الحبس وقال إن المحكمة ترى من ظروف الدعوى الاكتفاء بانذار المتهم .

« وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر غيابياً بتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ قضى بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وأسست المحكمة حكمها على أن للتمم سابقتين بمائتين في تشرد الأخيرة بحبسه شهراً مع الشغل وبوصفه تحت مراقبة البوليس الخاصة لمدة شهرين بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وقد عارض المتهم في هذا الحكم وحكم بجلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف وقضت محكمة ثاني درجة بجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بانذار المتهم بأن يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للعيش وأوردت في أسباب حكمها أنها ترى من ظروف الدعوى الاكتفاء بانذار المتهم . وقد عارض المتهم بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ في هذا الحكم وقضى بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن العقوبة على التشرد في حالة العود تكون هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة فإن الحكم

المطعون فيه يكون قد صدر مخالفاً للقانون بما يقتضى نقضه وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة فيه . هذا ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام كما كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ١٠١٤ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٧٢

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — تمون . نقل المحل من مكان إلى آخر تقلاً من شأنه تخفيض الاستهلاك المقرر له . معاقب عليه بالمادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . استخدام صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . العقاب عليه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المذكور . هاتان المادتان يجري حكمهما على المصانع كما يجري على المحال العمومية .

ب — مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لم يشملها التعديل للنصوص عليه بالمادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

المبادئ القانونية

١ — يكفي للعقاب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن يثبت عدم الاخطار عن نقل المحل من مكان إلى آخر مادام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك،

المحكمة في اعتبار أنهما قد ارتكبا جريمتين مع أن الواقعة واحدة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التي دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين وأطرحه للاعتبارات التي ذكرها . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه وكان يكفي للعقاب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ثبوت عدم الاخطار عن التغير الذي من شأنه تخفيض الاستهلاك كما يكفي فيه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار إليه أن يستخدم الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله وكانت المادتان المذكورتان يجرى حكمهما على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السواء — لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون له محل . أما ما يشير إلى من أن الواقعة تكون جريمة واحدة لجريمتين فلا جدوى منه . لأن المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين .

وأما ما يثيرانه في شأن تعديل عقوبة الحبس إلى الغرامة فلا وجه له إذ أن المادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ التي طبقتها المحكمة في حقهما والتي نص على أنها تبقى خاضعة للعقوبات الواردة بالفقرتين ١ ، ٢ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

كما أنه يكفي للعقاب بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار إليه أن يستخدم صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . وحكم هاتين المادتين يجرى على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السواء .

٢ — إن المادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بل هذه المخالفة بقيت خاضعة للعقوبات الواردة بالفقرتين ١ ، ٢ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بأنهما الأولى بصفتهما صاحبة محل عام « مقهى » ، والثاني مديره لم يخطرا مكتب التمرين المختص في الميعاد القانوني عن نقل المحل من مكان لآخر وكان من شأن هذا النقل تخفيض الاستهلاك ، ولأنهما أيضا استخدمتا كمية السكر التي كانت مقررة للحل القديم في غير الغرض المخصصة من أجله — قد جاء مشوباً بما يبطله إذ لم يكن هناك من مبرر لتطبيق المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ كما لم يقدّم دليل على أنهما باعا أو تنازلا أو تصرفا في السكر كما أن المادة ١٢ من القرار تكملها المادة ١٣ منه فهي خاصة بأصحاب المصانع لا يجرى حكمها على أصحاب المحال ، ويضيف الطاعنان أن المحكمة قد أخطأت بالحكم عليهما بالحبس إذ أن العقوبة عن هذه الجريمة قد عدلت بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ الذي قصرها على الغرامة كما أخطأت

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

نقض . حكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي . هذا الحكم على خلاف ظاهره منه للخصومة . جواز الطعن فيه بطريق النقض . وجوب نقضه .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد ، خطأ منها على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي — هذا الحكم على خلاف ظاهره هو حكم منه للخصومة ، إذ أن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فالطعن في هذا الحكم يتعين قبوله شكلا وموضوعاً ، ونقضه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية لتفصل فيها من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية اللجنة رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٤٩ أنه في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم اللبان ، عد مشتبهاً فيه ، إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على النفس والمال ،

وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ ، ١/٦ ، ١/٨ ، ١/٩ ، ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة اللبان الجزئية قضت غيباً عملاً بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس الخاصة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من إمكان التنفيذ عليه والنفاذ بلا مصاريق . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم من جديد . وقد نظرت محكمة اللبان الجزئية هذه المعارضة ثانية وقضت فيها حضورياً بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٠ بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم الأخير . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد . فطعنتم النيابة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن المحكمة الجزئية حكمت غيباً بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس الخاصة ، وأعلن هذا الحكم له بتاريخ ٢٧/١١/١٩٤٩ فعارض فيه في نفس اليوم وحددت جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر المعارضة وفي تلك الجلسة لم يحضر المتهم لحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فاستأنف هذا الحكم . وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف

شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم من جديد ، لما تبين لها من أن المتهم كان مسجوناً في اليوم المحدد لنظر المعارضة ، ولما طرحت المعارضة من جديد أمام المحكمة الجزئية حكمت بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه ، فاستأنف المتهم يوم صدور الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٥٠٦ سنة ١٩٥٠ جنح اسكندرية المستأنفة . وبتاريخ ١١/٦/١٩٥٠ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد وأشارت في أسباب حكمها إلى أنها أخذت خطأ بما جاء على ملف الدعوى من أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في هذه القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، في حين أن الحكم المستأنف الصادر بتأييد الحكم الغيابي وقد جاء هذا الحكم خطأ لأن المحكمة الاستئنافية ظنت أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وهو الحكم المستأنف قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن والحال أن الأمر ليس كذلك لأن هذا الحكم قضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تحكم في موضوع الدعوى .

وحيث إن كل ما جاء بطعن النيابة صحيح ، وبما أن الحكم المطعون عليه منه للخصومة على خلاف ظاهره لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حكماً صحيحاً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فتعين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة

القضية للمحكمة الاستئنافية لتفصل بها من جديد دائرة أخرى .

(القضية رقم ١٣٧٦ سنة ٢٠ في رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين)

٤٧٤

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسييه . موازين غير مضبوطة . وجوب علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط . الاعتماد في ذلك على ما لا يفيد . قصور .

المبدأ القانوني

لما كان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في صدد إثبات هذا العلم على ما قالته من إقراره ، وكان ما أوردته عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمج الميزان ولا يفيد العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة — فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

المحكمة

وحيث إن مما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دأبه بأنه حاز بغير مبرر مشروع موازين وسنجاً مزورة وغير مضبوطة مع علمه بذلك وبأنه حاز موازين غير مدعومة ، جاء قاصراً ، إذ لم تبين المحكمة الأدلة على توفر

ركن العلم لديه . وقد ذكرت أنه أقر بذلك العلم مع أنه لم يعترف قط بأنه يعرف بأن الموازين غير مدموغة بل قام دفاعه على أنه لم يكن يعرف أنها غير مدموغة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال : أنها تجمل فيما أبلغه حسن عز الدين مفتش الموازين أنه عثر لدى المتهم على ميزان بقاعدة وبه عجز مقداره بـ ٣٠ أى ٣٠ جراماً فوق المسموح به ، كما عثر لديه على سبع سنج مزورة مزوج منها الرصاص وغير مدموغة ويشبه أن فيها عجزاً وبالسابعة زيادة فوق المسموح به . وبما أن المتهم أقر بحيازته للميزان وبأنه غير مدموغ وأنه يستعمله لوزن ما يلزم المصنع للحلوى . وقد ذكر الدفاع عنه بمذكرته أن ركن العلم غير متوفر لديه مع أنه ثابت بإقراره بمحض ضبط الواقعة وأن القانون لا ينطبق في الحالات التي يتضح منها أنه ليس هناك محل للغش ولا قصد به ، ثم ورد بالحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي ما يأتي :
« وحيث إنه ثابت من تقرير المعايرة أن الميزان مدموغ عام ١٩٣٩ وبه فرق مقداره بـ ٣٠ مع أن الفرق المسموح به لا يتجاوز بـ ١٠ كما ثبت من نفس التقرير أن يأخذى السنج وهي من ذات الأتقين زيادة مقدارها ١٥٥٠ مليجراماً منع أن الزيادة المسموح بها لا تتجاوز الألف ووجد بسنجة أخرى من ذات الألة عجز مقداره ٧٢٠٠ مليجرام والقدر المسموح به لا يتجاوز الثلاثمائة مع أن القدر المسموح به في السنجة ذات النصف ألة لا يتجاوز المائتي مليجرام فوجد بسنجتين من ذات القدر عجز مقداره ٤٣٥٠ في إحداهما و ٩٦٥٧ في الأخرى ، ووجد عجز مقداره ٢١٤٠٠ مليجرام في سنجة من ذات الربع ألة ، وعجز

مقداره ١٥٥٠ في أخرى من ذات الثمن مع أن العجز المسموح به لا يتجاوز المائة والحسين في الأولى والمائة وخمسة وعشرين في الثانية . ووجد عجز قدره ١١٠٥٠ في سنجة من ذات الكيلو والقدر المسموح به لا يتجاوز الثلاثمائة وإن هذه السنج جميعها مع سنجة أخرى مضبوطة غير مدموغة ، ثم تعرض لعدم وجود المبرر والعيب فذكر : إن المتهم يبرر حيازته للميزان والسنج بأنه يستعملها في معايرة المواد التي تدخل في صناعة الأصناف التي يبيعها ولا ترى المحكمة في ذلك سبباً يبرر هذه الحيازة وهو يعلم بأن ما يحوزه غير مضبوط ، وقد انتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بالتهمة وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حقه . ولما كانت المحكمة في صدد إثبات علم الطاعن بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمدت على ما قاله عن إقراره وكان ما أوردته عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمع الميزان ولا يفيد العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة ، وكان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن ، .

(القضية رقم ١٣٨٧ سنة ٢٠ ق رئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين)

٤٧٥

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو ببعض أقواله دون بعض . لا تثريب على المحكمة فيه .

المبدأ القانوني

لا تثريب على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو أخذت ببعض أقواله دون بعض ، فإن الأمر في ذلك كله مرجعه إلى اطمئنانها إلى صحة الأدلة المطروحة أمامها بما لا معقب لحكمها فيه .

(القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٦

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

إثبات . شهود . أمر المحكمة بتلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا . عدم اعتراض المدافع عن التهم وتراضيه ومناقشة أقوالهما الواردة بالتحقيق . التمس على المحكمة بعد ذلك أنها لم تسمعهما . لا يقبل .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن المدافع عن المتهم لم يعترض على ما أمرت به المحكمة من تلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا ، وأنه أبدى دفاعه ومناقش أقوالهما المدونة بمحضر التحقيق دون أن يصرح على حضورهما

فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعهما .

(القضية رقم ١٣٧٩ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل المصفي بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٧٧

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بعهادة الشهود وفي الاستناد إلى جميع العناصر المطروحة أمامها للبحث .

ب — دفاع . شهود النفي . تبرير أطراح شهادتهم . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تعتمد في حكمها إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعتهم وأشارت إليهم على جميع العناصر الأخرى الواردة بالأوراق والمطروحة أمامها للبحث في الجلسة .

٢ — ليس على المحكمة أن تبرر أطراحها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الإثبات .

(القضية رقم ١٣٨٠ سنة ٢٠ ق برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين) .

٤٧٨

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه . حكم ابتدائي قضى ببراءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله . تأييده استثنائياً . النعى على الحكم الاستثنائي أنه لم يرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستثنائية في مدد الضرر لا محل له لأن ما أثبتته من عدم ثبوت واقعة التزوير كاف لبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي قد أسس براءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله على أن الأدلة على حصول التزوير لم تكن كافية لثبوت التهمة ، وكانت الأسباب التي استند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن تأييد المحكمة الاستثنائية هذا الحكم لأسبابه يتضمن بذاته الرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية في صدد توفر الضرر ، ولا يكون ثمة محل للنعي عليه في هذا الشأن ، إذ أن ما قال به الحكم من عدم ثبوت واقعة التزوير يكفي وحده لسلامة ما قضى به من البراءة ورفض الدعوى المدنية .

(القضية رقم ١٣٨١ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٩

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

حكم . تسببه اشتراك . إدانة شريك في اختلاس محجوزات على أساس أنه مالك المحجوز والحجز موقع بمنزله والحارس تابعه . قصور . الأعمال المكونة للاشتراك مبنية في القانون على سبيل الحصر .

المبدأ القانوني

إذا أقيمت الدعوى على متهم باشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محجوزة ، فبرأت المحكمة الفاعل ، وهو الحارس ، وأدانت الشريك ، قائلة في إدانته إن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والهيمنة عليها ، والحارس تابعه والحجز موقع بمنزله - فهذا قصور في بيان ما صدر من هذا المتهم من الأعمال المكونة للاشتراك والمبينة في القانون على سبيل الحصر ، وبذا يكون الحكم معيباً واجباً نقضه .

المحكمة

« حيث إن بما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالاشتراك في تبديد المحصول المحجوز عليه دون أن يعنى إثبات وجه من وجوه الاشتراك المذكورة على سبيل الحصر في القانون في حق الطاعن .

« وحيث إن بما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح ، ذلك لأن الدعوى أقيمت عليه بتهمة اشتراكه في جريمة تبديد ، والمحكمة بعد أن أوردت الأدلة على براءة الفاعل في الجريمة وهو الحارس قالت بالنسبة للشريك « وبما أن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر فيها وذا الهيمنة عليها والأول تابعه ووقع الحجز بمنزله فيتعين عقابه بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤١ ، ٤١ ، ٣٤١ من قانون العقوبات » . وبذا فقد جاء الحكم قاصراً في بيان ما صدر من الطاعن من الأعمال المكونة

للاشتراك والميئنة في القانون على سبيل
الحصر .

« وحيث إن هذا القصور يعيب الحكم
ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث
بأى وجه الطعن . »

(القضية رقم ١٣٨٤ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٠

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

تموين . كمية من السكر مقررة لمصنع . إعارتها
لمصنع آخر دون ترخيص من مكتب التموين . تصرف
محظور في حكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم
٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

إن إعارة المتهمين كمية من السكر المقرر
لمصنعيهما إلى مصنع آخر لاستهلاكها بغير
ترخيص من مكتب التموين ، ذلك يعد تصرفاً
منهياً عنه بحكم المادة ١٢ من قرار وزير
التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على
إلزام أصحاب المصانع والمحال العامة أن
يستخدموا الأصناف المقررة لهم للغرض
الذي صرفت من أجله ، وحظرت عليهم
بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص
أن يبيعوا كمية منها أو يتنازلوا عنها أو
يقبضوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من
أنواع التصرفات .

المحكم

« حيث إن حاصل وجه الطعن : أن المحكم
أخطأ حين دان الطاعنين بجرمة التصرف في كمية

السكر بغير ترخيص سابق من مكتب التموين
المختص بمقولة إن المادة ١٢ من قرار وزارة
التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد حظرت هذا
التصرف ، لأن المادة المذكورة بعد أن أوردت
بعض التصرفات المحظورة على سبيل المثال
أطلقت نوع التصرفات فجعلته شاملاً لأي نوع
من أنواع التصرفات . وغاب عن المحكمة الحكمة
التشريعية التي هدف إليها المشرع إذا أراد
حظر التصرفات التي من شأنها خروج السلعة
من يد مالكها إلى الغير لكي ينتفع المتصرف
بفارق الثمن الذي حرمه المشرع وهو ما لم يحصل
في هذه الدعوى ، إذ الثابت إن الطاعنين أعارا
كمية من السكر إلى مصنع آخر ثم ردت إليهما
بالتالي ، ومن ثم فليس هناك تصرف بالمعنى
الذي يقصده القانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لما
يثيره الطاعن بقوله : « إن المادة ١٢ من قرار
وزير التموين رقم ٥٠٤ إذ نصت على إلزام
أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا
الأصناف المقررة لهم للغرض الذي صرفت من
أجله وحظرت عليهم بغير ترخيص سابق من
مكتب التموين المختص أن يبيعوا كمية منها
أو يتنازلوا عنها أو يقبضوا عليها أو يتصرفوا
فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ، وقد
ضربت أمثلة للتصرفات المنهى عنها ثم عادت
فأطلقت الحظر بحيث ينصب على أي تصرف
كائناً ما كان ، وهذا التعميم بعد التخصيص من
جانب الشارع يقطع بأنه قد ابتغى حظر شتى
ضروب التصرفات أياً كانت بواعثها أو أهدافها ،
ومن ثم فليس يرفع عن المتهم وزره تعلله بأنه
لم يرم من قبلته إلى الاتجار في السوق السوداء ،
إذ الجريمة تنهض بمجرد إقدام المتهم عامداً على
التصرف في مادة من تلك المواد . فيكتفى لقيامها

إلى حوزة آخر لاستهلاكه ، فهو هذه المثابة يعد تصرفاً منهما فيه ، محظوراً عليهما إتيانه ، . ولما كان ما قاله الحكم صحيحاً في القانون فإن الطعن لا يكون له أساس .

« وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن موضوعاً » .

(القضية رقم ١٣٨٧ سنة ٢٠ ق بالهيئة السابقة) .

توفر القصد الجنائي العام دون تطلب قصد خاص أو إقامة أى وزن للدافع للمتهم على إتيان الفعل المسند إليه ، وهذه هي حالة المتهمين في الدعوى المبالة ، إذ أن إعاره شواتل السكر الثلاثة لمصنع آخر لاستهلاكها ورد غيرهما ، يعد تصرفاً في مادة السكر المقررة لمصنع المتهمين منبأ عنه بصريح نص المادة ١٢ آتفة البيان ، لأن ذلك الفعل قد نقل السكر المنصرف لمصنع المتهمين

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

الطعن في عقود الإيجار .

٣ — إذا أجز ناظر الوقف أطيانه لمدة ثلاث سنوات وقبض أجرها مقدماً فتصرفه صحيح وملزم شرعاً للناظر الثاني ولهذا مطالبة تركه الناظر السابق بالإيجار المقبوض مقدماً ما لم يثبت أنه صرفها لصالح الوقف أو مات مجهلاً به بأن لم يوجد في تركته ولم يعرف مصيره .

المحكمة

« حيث إن المستأنف عليها الأولى دفعت في مذكرتها بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها بالنسبة لربع سنة ١٩٤٧ في الدعوى رقم ٣٨٦ - سنة ١٩٤٧ كلى بنى سويف وهو ما سبق أن دفعت به أمام محكمة أول درجة . »
« وحيث إن هذه المحكمة ترى كما رأيت

٤٨١

١٢ مارس سنة ١٩٥١

محكمة استئناف القاهرة

١ — لعائز أن يؤجر بصرف النظر عن حسن أو سوء نيته .

ب — إجارة الوقف . خضوعها للقانون المدني .
ج — استلام الناظر الإيجار مقدماً . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إيجار الحائز صحيح ولو كان سيئ النية لأن سوء النية لا علاقة له بالتزاماته القانونية قبل المستأجر حسن النية .

٢ — لا يجوز مطالبة المستأجر لأطيان الوقف بأجر المثل بل بالأجر المتفق عليه في عقد الإيجار والقانون المدني هو وحده الذي يحكم ذلك العقد وليس البعق سبباً في

محكمة الدرجة الأولى بحق رفض هذا الدفع
للأسباب الواردة بالحكم المستأنف والمبينة على
اختلاف الموضوع في الدعويين إذ موضوع
هذه الدعوى مطالبة بإيجار وموضوع الدعوى
السابقة مطالبة ببيع .

د وحيث إن المستأنف بنى استئنافه على
أسباب خمسة :

أولها - يتضمن ان محكمة مصر الابتدائية
الشرعية عينته بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٧
ناظراً على وقف المرحومة والدته فن حقه أن
يطالب ببيع هذه الأطلان ضد من يثبت انتفاعه
بها وهي المستأنف عليها الأولى . وقد ردت
محكمة أول درجة على ذلك بأن المستأنف عليها
الأولى حين وضعت يدها على أطلان الوقف
لم تكن مغتصبة لها بل كانت مستأجرة إياها من
أخيه مصطفى بك صبرى وقد تخالفت معه
وسدده إيجار سقى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ المطالب
بهما .

د وحيث إن السبب الثانى من أسباب
الاستئناف يتضمن أن المستأنف عليها الأولى
ادعت استجارها الأطلان من المرحوم مصطفى
بك زكى صبرى بحجة أنه كان ناظراً للوقف ولم
تقدم ما يثبت ذلك والحقيقة أن الوقف كان
شاغراً بدون ناظر ولم يكن زكى بك ناظراً
يرماً ما - وهو لم يؤثر لها إلا بصفته
الشخصية وذكر في عقد الإيجار أن الأطلان
التي أجراها ملكه . وناظر الوقف ما هو إلا
وكيل وما دامت تعاملت معه بصفته وكلا
ولها الحق قانوناً فى أخذ صورة رسمية من
التوكيل فهي ملزمة قانوناً بإثبات نظارته .

د وحيث إن المستأنف عليها الأولى لم تدع
أنها استأجرت الأطلان من المرحوم مصطفى

زكى صبرى بصفته ناظراً للوقف بل إن
المستأنف نفسه هو الذى اعترف بأن أخاه
هذا ناظر للوقف وذلك فى صحيفة دعواه الرقيمة
٣٨٦ سنة ١٩٤٧ كلى بنى سوفى التى رفعها
عليها يطالبها فيها ببيع الأطلان باعتبارها
مغتصبة إياها وحكم برفضها - على أن عقد
الإيجار الذى ترتكن إليه المستأنف عليها الأولى
وهو المؤرخ فى أول مارس سنة ١٩٤٢ وثابت
التاريخ فى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ قد استأجرت
بمقتضاه الأطلان من مصطفى بك زكى صبرى
ولم يذكر فى عقد الإيجار أنه أجر لها هذه
الأطلان باعتباره ناظر وقف بل ذكر به أن
هذه الأطلان المستأجرة هى ملك مصطفى بك
زكى صبرى قيمة نصيبه بحق النصف فى الأطلان
وقف المرحومة الست نفيسة هانم خاتون -
يضاف إلى ذلك أن وكيل المستأنف قدم لمحكمة
الدرجة الأولى بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٤٥
طلباً بفتح باب المرافعة ليقدم المستندات التى تدل
على أنه وأخاه اتبعاً طريقة أن كلا منهما يؤثر
نصيبه د أى أنه أقر بأنه وأخاه بعد وفاة
والدتهما قد اقتسما الأطلان التى وقفها عليهما
قسمة مهابأة ووضع كل يده على نصيبه أى أن
مصطفى زكى صبرى كان المستحق الوحيد
للأطلان التى وضع يده عليها أجراها إلى
المستأنف عليها الأولى وعلى فرض أن مصطفى
زكى صبرى لم يكن له شرعاً حق تأجير تلك
الأطلان بحجة أنه لم يعين ناظراً عليها فهو حائز
للأطلان وإيجار الحائز صحيح ولو كان سيء
النية ، لأن سوء نيته لا علاقة له بالتزاماته
القانونية قبل المستأجرة (المستأنف عليها
الأولى) ما دامت حسنة النية ولم يثبت سوء
نيتها (راجع كتاب عقد الإيجار للدكتور
السنهورى بند ٧٦ ص ٦٠ وما بعدها)

على أن المستأنف يضطرب في السبب الثاني من أسباب استئنافه فينبغي أن يذكر أن المرحوم مصطفى زكي صبرى لم يؤجر للمستأنف عليها الأولى إلا بصفته الشخصية يعود فيقول أنها تعاملت معه بصفته وكيلًا عن المستحقين (أى ناظر وقف) وأنها ملزمة قانوناً بإثبات نظارته — مع أنها لم تدع أنها استأجرت الأَطيان منه بصفته ناظرًا ومن ثم فلا تلزم بإثبات نظارته .

د وحيث إن السبب الثالث من أسباب الاستئناف يتضمن أن المستأنف عليها الأولى تدعى تخالفها بالإيجار مع أنها تطالب بإيجار المثل مقابل الانتفاع عن سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بعد وفاة المستحق المرحوم مصطفى بك زكي صبرى ولا يمكن قانوناً أن يكون ما قبضه مقدماً سارياً وملزماً للمستحق بعده — والذي يدفع مقدماً هو مخاطر ومقامر ولا يلوم من إلا نفسه إذا توفي المستحق قبل الاستحقاق وقد توفي زكي بك في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ أى قبل استحقاق إيجار سنة ١٩٤٧ فيكون دفع إيجار سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ غير مبرر . للذمة منه قانوناً فالمستأنف عليها الأولى مسئولة أمام المستأنف ناظر الوقف عن إيجار سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

د وحيث إنه لا يجوز قانوناً مطالبة المستأنف عليها الأولى مستأجرة أطيان الوقف بأجر المثل — بل بالأجر الذي اتفقت عليه هي والمؤجر لها المرحوم مصطفى زكي صبرى بمقتضى عقد الإيجار الذى هو قانون المتعاقدين وقد قامت بسداد هذا الأجر المطالب به عن سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ والقانون المدنى هو وحده الذى يحكم عقد إجارة أطيان الوقف والغبن فى هذا القانون ليس سبباً للطعن فى عقود الإيجار والحالة الوحيدة فى هذا القانون التى

يكون الغبن فيها سبباً للطعن فى العقود هى حالة بيع عقار القاصر بغبن تزيد على خمس الثمن (تقض ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ بحاماة السنة ٢٨ العددان ١ و ٢ رقم ٢٣ ص ٣٢) .

د وحيث إن للمستأنف عليها الأولى المستأجرة الحق فى دفع الأجرة مقدماً طبقاً لقواعد القانون المدنى ولا يمكن أن تعتبر بذلك مخاطرة ومغامرة كما لا يمكن إلزامها بدفع الأجرة مرتين وهذا هو ما تقضى به الشريعة الإسلامية الغراء أيضاً فإذا أجر ناظر الوقف الأَطيان الموقوفة ثلاث سنوات وقبض أجرهما مقدماً قصره صحيح ومعتبر شرعاً وليس للناظر بعده مطالبة المستأجر بمبلغ الإجارة الذى أقر الناظر السابق بقبضه منه (م ٢٢٦ من الجزء الأول من تنقيح الحامدية) وللناظر الجديد مطالبة تركه الناظر السابق بالأجرة المذكورة ما لم يتحقق أنه صرفها فى مصاريف الوقف أم مات خلالها بأن لم توجد فى تركته ولم يعلم ما صنع بها (انظر كتاب عقد الإيجار للسهرورى ص ٨٦) .

د وحيث إن السبب الرابع من أسباب الاستئناف يتضمن أن مستندات المستأنف عليها الأولى ، مخترعة وغير صحيحة ومنها يتبين أن زكي بك صبرى كان واقفاً تحت تأثيرها هى وأعوامها الذين استضعفوه وحصلوا منه على عقود إيجار بحجة أن له حق التأجير وبفئة لا يمكن أن يقبلها عقل أو قانون لأن أجرة الفدان ٣ ج و ٣٥٠ م سنوياً وقد حصلت منه على إيصالات تخالص وهى مدسوسة عليه ولم يشأ المستأنف أن يطعن عليها بالتزوير لأنها فى ذاتها غير منتجة .

د وحيث إنه لم يثبت أن مستندات

المستأنف عليها غير صحيحة ولم يطعن
المستأنف بزورها كما أن الغبن في الأجرة
لا يمكن قانوناً الاحتجاج به كما تقدم ولأن القانون
المدني غلب سلطان الإرادة فعقد الإيجار هو
قانون المتعاقدين فيه ما لم يصدر هذا العقد
عن غير رضا صحيح من المؤجر ولم يدع
المستأنف أن رضا المؤجر (المرحوم زكي صبري)
قد شابه غلط أو حصل باكراه أو تدليس
(المادة ١٣٣ مدني قديم) والتدليس dol هو
استعمال أحد المتعاقدين طرقاً احتيالية لتضليل
المتعاقد الآخر تضليلاً يحمله على التعاقد
(المادة ١٣٦ مدني قديم) . والاكراه
la violence لا يكون موجباً لبطلان
المشاركة إلا إذا كان شديداً بحيث يحصل منه
تأثير لذوى التمييز (المادة ١٣٥ من القانون
المدني القديم) — أما كون المرحوم زكي صبري
كان واقفاً تحت تأثير المستأنف عليها الأولى
هي وأعرانها الذين استضعفوه وحصلوا منه
على عقود إيجار — إن صح ذلك — فقد يكون
ذلك صادراً عن أسباب نفسية لا ترجع إلى
إكراه أو تدليس وقد يكون تأجير الأرض
بأجر بخس (إن صح أنه بخس) وقبضه هذا
الآخر مقبوضاً — راجعاً إلى شدة حاجته إلى
المال .

« وحيث إن السبب الخامس من أسباب
الاستئناف يتضمن أن « أساس حكم النقض
وحكم الاستئناف اللذين ارتكبا الحكم المستأنف
عليهما — أن يكون التأجير حصل من ناظر
الوقف الذي يملك التأجير فعلاً والذي يكون
قد أجر في ظروف عادية وبطريقة لا تشوبها
شائبة مع أن المستاجر ممن لا يملك التأجير
والريية تحيطها .

« وحيث إن هذا السبب هو تكرار لما

جاء في الأسباب الأولى وقد سبق الرد عليها .
« وحيث إن المستأنف عاد في مذكرته
الآخيرة وطلب من باب الاحتياط إحالة
القضية على التحقيق لإثبات أن المستحق المتوفى
(المرحوم زكي صبري) كان واقفاً تحت تأثير
السيدة عفيفة المستأنف عليها تأثراً جعله فاقد
الإرادة بالنسبة لها يطبع أمرها وسلم بكل
ما تطلب وأن سداد الإيجار كان غير صحيح .
« وحيث إن هذا الذي يدعيه المستأنف
ويطلب إثباته إن صح لا يكون عيباً قانونياً
من عيوب الرضا وهي الغلط والتدليس
والاكراه على ما سبق ذكره فلا محل لتحقيقه .
« وحيث إنه لذلك يكون الاستئناف في
غير محله ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

(استئناف عباس بلخ صبري بك بصفته وحضر
عنه الأستاذ علي كمال حبيشه بك ضد الست عفيفة كامل
ميخائيل وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ ميخائيل
ليب رقم ١١٦٣ ق سنة ٦٦ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة صادق العجزي بك وكيل
الحكمة ومحمد عبد الله السعدني بك وأحمد الجارم بك
مستشارين) .

٤٨٢

٢٦ مارس سنة ١٩٥١

محكمة استئناف القاهرة

اختصاص محكمة الاستئناف . القضاء الصادر من
هيئة أو عضو في المحكمة الابتدائية . يرفع التظلم منه
أمام محكمة الاستئناف .

التظلم من الأوامر . رفعه أمام الأمر أو أمام
المحكمة . هذا الخيار للصادر ضده الأمر وحده .

المبادئ القانونية

١ - المادة ٣٥٠ مرافعات : تقضي بأن

محكمة الاستئناف تختص بالحكم في الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية سواء كانت مشكلة من ثلاثة قضاة أو من قاض خصه الشارع بسلطة القضاء في منازعات معينة .

٢ - استئناف حكم رسو المزداد أمام محكمة الاستئناف العليا هو تطبيق سليم للقاعدة وليس استثناء منها .

٣ - للطالب الذي صدر الأمر برفض طلبه أن يتظلم أمام المحكمة المختصة بموضوع النزاع الذي صدر الأمر بتهيداً له أو بمناسبه .

٤ - الخصم الذي صدر عليه الأمر بخير بين أن يتظلم للمحكمة المختصة اسوة بالطالب وبين أن يتظلم لنفس الأمر وهذا الخيار مقصور على من صدر ضده الأمر فليس للطالب الذي رفض طلبه أن يتظلم لمن رفضه .

٥ - إذا رفع التظلم للقاضي الأمر تكون له نفس السلطة التي تكون للمحكمة المختصة كاملة وقضاؤه في التظلم لا يعتبر أمراً على عريضة كما كان قبلاً في ظل القانون القديم وإنما هو حكم له خصائص الحكم الصادر من تلك المحكمة وقابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام التي تصدر على وجه السرعة .

٦ - المحكمة المختصة بنظر الطعن الموجه لهذا الحكم تختلف باختلاف القاضي

الذي فصل في التظلم فإذا كان الأمر صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية رفع التظلم لمحكمة الاستئناف العليا أما إذا كان صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية كان الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية .

٧ - إذا خرج هذا الحكم من اختصاص محكمة الاستئناف العليا لا يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية فولايتها الاستئنافية مقصورة على نظر الاستئنافات المرفوعة إليها عن الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة .

المحكمة

د من حيث إن المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف استناداً إلى المادة ٥٣ من قانون المرافعات لعدم اختصاص القضاء العالي بنظر هذا الاستئناف .

د وحيث إن الاستئناف مثله كمثل أية دعوى لا يتطلب لقبوله سوى توافر ثلاثة شروط وهي (١) الفائدة أو المصلحة (٢) الصفة (٣) الأهلية إذا تقاضى المدعى لنفسه وحق النيابة عن الغير إذا كان مدعياً باسم غيره وقد تحققت هذه الشروط الثلاثة لدى المستأنف واستوفى استئنافه باقي الأوضاع القانونية فلا معدى من قبوله شكلاً .

د وحيث إنه يبدو من صيغة هذا الدفع وما أبداه المستأنف عليه الأول في مذكرته أنه يقصد الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر

الاستئناف بدعوى أنه داخل في اختصاص محكمة بنى سويف الكلية التابع لها رئيس المحكمة الذى أصدر الحكم المستأنف القاضى برفض التظلم المرفوع اليه من المستأنف من الأمر الذى أصدره بمحجز ما له لدى مدينيسه وهم باقى المستأنف عليهم .

د وحيث إن المستأنف عليه الأول بنى دفعه هذا على د أن المشرع المصرى جرى قديما وحديثا على أن استئناف الأحكام الصادرة من القاضى المفرد فى المحكمة الكلية أيا كان حكمه مستعجلا أو غير مستعجل يجب أن يرفع الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية .

د وحيث إنه لا محل لإقحام قاضى الأمور المستعجلة فى الموضوع فله أحكامه الخاصة به ولا يصح القياس عليها ولا الاستدلال بها فى هذا الصدد .

د وحيث إن القاعدة المتقدمة التى بنى عليها المستأنف عليه الأول دفعه تعارض مع نص المادة ٣٥ هـ وهى سند المستأنف عليه المذكور فهذه المادة تقضى د بأن محكمة الاستئناف تختص بالحكم فى قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية، والمقصود من المحاكم الابتدائية هو دوائرها سواء كانت مشكلة من ثلاثة قضاة أو من قاض فرد خصه الشارع بسلطة القضاء فى منازعات معينة كقاضى الأمور الوقتية أو قاضى البيوع فعبارة المادة مطلقة خالية من أى قيد ولا مرأ فى أن الأحكام الصادرة من قاضى البيوع لا تستأنف أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وإنما تستأنف لمحكمة الاستئناف وليس هذا استثناء من القاعدة السالفة الذكر وإنما هو تطبيق سليم لها فالفقرة الثانية من المادة ٦٩٢

مرافعات صريحة فى ذلك فانها تقضى بأن استئناف حكم رسو المزداد يرفع بالطرق العادية خلال خمسة الأيام التالية لتاريخ النطق بالحكم ويحكم فيه على وجه السرعة فاستئناف حكم رسو المزداد خاص بطرق الطعن العادية لاستثنى منها — وعبارة هذه الفقرة تتفق فى صياغتها ومدلولها مع صياغة ومدلول المادة ٣٧٥ وهى تقضى بما يأتى : د يكون الخصم الذى صدر عليه الأمر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة الحق فى التظلم منه لنفس الأمر ويحكم هذا القاضى فى التظلم على وجه السرعة بتأييد الأمر أو بإلغائه ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقررة للأحكام التى تصدر على وجه السرعة وهى غير الأحكام المستعجلة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ .

د وحيث إنه لا محل للاستناد الى الفقه والقضاء فى ظل قانون المرافعات القديم فقد كان بعضهم يرى أن قضاء الأمر فى التظلم المرفوع اليه من أمره ليس حكما بالمعنى القانونى فلا يجوز لمن يضارب به أن يستأنفه بل يتحتم عليه أن يرجع الى المحكمة الكلية إذا ما أراد أن يرفع أمره فيما بعد الى القضاء الثانى لأن محكمة الاستئناف لا تنظر استئناف أمر على عريضة سواء صدر لأول مرة أو لثانى مرة لأن الأوامر لا تستأنف إطلاقا .

ولكن الشارع قد قضى على هذا الرأى ففصل فى الباب الحادى عشر من قانون المرافعات الجديد فى المواد من ٣٦٩ الى ٣٧٦ اجراءات الأوامر على العرائض وبين الجهة المختصة بإصدارها وطرق التظلم منها وخصائصها ويتجلى من مطالعة تلك المواد أن الشارع فرق بين ما إذا رفع التظلم من الطالب الذى صدر الأمر برفض طلبه أو من الخصم الذى صدر عليه الأمر .

فلطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه الحق في التظلم إلى المحكمة المختصة بنظر موضوع النزاع الذي صدر الأمر تمهيداً له أو بمناسبة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك وتمكّم المحكمة في هذا التظلم على وجه السرعة بتأييد الأمر أو بإلغائه (مادة ٣٧٣) .

أما الخصم الذي صدر عليه الأمر فهو غير بين أن يتظلم للمحكمة المختصة أسوة بالطالب (مادة ٣٧٣) وبين التظلم لنفس الأمر ولا يمنعه من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة وهذا الخيار مقصور على من صدر ضده الأمر فليس للطالب الذي رفض طلبه أن يتظلم لمن رفضه (الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥) .

وإذا رفع التظلم للقاضي الأمر فيكون له نفس السلطة التي تكون للمحكمة المختصة كاملة وقضاؤه في التظلم لا يعتبر أمراً على عريضة كما كان قبلاً في ظل القانون القديم وإنما هو حكم له خصائص الحكم الصادر من تلك المحكمة ويصدره ذلك القاضي على وجه السرعة بتأييد الأمر أو بإلغائه ويكون حكمه قابلاً للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام التي تصدر على وجه السرعة (الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥) .

ويترتب على ما تقدم أن الحكم الصادر في التظلم يكون حكماً له كل خصائص الأحكام سواء أصدر من القاضي الأمر أم من المحكمة المختصة بالدعوى الأصلية فتكون له حجبة الأحكام ويختلف عن الأمر في أنه لا يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً ولا يكون قابلاً للتنفيذ إلا إذا أصبح غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية وهي الاستئناف في عشرة أيام من تاريخ إعلانه للحكوم عليه (مادة ٤٠٨) أما المعارضة فلا تقبل فيه عملاً بالمادة ٣٨٦ التي

لا تجيز المعارضة في الأحكام الصادرة في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ومادام أن هذا الحكم خاضع لطرق الطعن المقررة للأحكام التي تصدر على وجه السرعة فالمحكمة المختصة بنظر الطعن الموجه إليه تختلف باختلاف القاضي الذي فصل في التظلم فإذا كان الأمر صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية رفع التظلم لمحكمة الاستئناف العليا أما إذا كان الأمر صادراً من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية رفع الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية أما ما ذهب إليه المستأنف عليه الأول من وجوب الالتجاء إلى تلك المحكمة الأخيرة إذا صدر الحكم في التظلم من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الكلية فذهب غير صائب إذ يترتب عليه صيرورة هذا الحكم سائبة لأنه إذا خرج من اختصاص محكمة الاستئناف العليا فلا يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية إذ أن ولايتها الاستئنافية قد حددتها الفقرة الثانية من المادة (٥١) التي تنص على أن هذه المحكمة تختص بالنظر في الاستئنافات المرفوعة إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من محكمة المواد الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة . ولا تدخل الأحكام الصادرة في التظلمات في أي من هذين النوعين من الأحكام .

د وحيث إنه يبين بما سلف أن الدفع في غير محله ولا أساس له من القانون فلا استئناف مقبول وهذه المحكمة هي المختصة بنظره والفصل فيه .

(استئناف الشيخ محمد أحمد عثمان وحضر عنه الأستاذ على كمال حيشه بك ضد الحواجه توماس جورجيو بصفته وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ حزقيا سبيد رقم ٦٣ سنة ٦٨ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٣

١٠ أبريل سنة ١٩٥١

محكمة استئناف القاهرة

عقد القسمة الذى يوقع عليه البالغ ، يقدم ولو لم يصادق عليه المجلس الحسى .

قسمة المهايأة . وجوب الاتفاق عليها .

المبادئ القانونية

١ - الشركاء البالغ الذين ارتضوا القسمة ووقعوا عقدها مقيدون بها ولا يمكنهم أن يتحللوا استنادا إلى عدم تصديق المجلس الحسى عليها لأن هذا الاجراء شرع لمصلحة القاصر وهو وحده الذى يتمسك به ويفيد منه لو أراد وله أن يتجاوز عنه فيجيز القسمة بعد البلوغ .

٢ - لا تتم قسمة المهايأة إلا باتفاق الشركاء خلافا للقسمة النهائية التى قد تتم جبراً عنهم .

المحكمة

د حيث إنه وضع من مطالعة ملف الدعوى والدعويين الرقيمتين ٣٥٣٧ سنة ١٩٤٢ مدنى بندر الفيوم و ٥٢ سنة ١٩٤٧ مدنى مركز الفيوم المضمومتين ومن مراجعة المستندات والمذكرات المقدمة من الخصوم أن المرحومة زينب خربوطلى كريمة المرحوم مصطفى أغا اسماعيل رفعت الدعوى الرقيمة ٣٥٣٧ سنة ١٩٤٢ مدنى بندر الفيوم على سيد واسماعيل وعبد الفضيل أولاد المرحوم مصطفى يوسف (المستأنفين) وعلى آخرين وكان الأول مختصا بصفته الشخصية و بصفته وصياً على أخته

القاصر تحيسة و طليت المدعية قسمة الأطلاق المخلفة عن والدها المرحوم مصطفى أغا اسماعيل وقدرها ٢٧ ف و ٢٨ ط و ٢٠ س و فز و تجنب ما آل اليها من هذه الأطلاق وقدره ١٥ فدائاً لحكت المحكمة فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بنذب خبير لإجراء القسمة وتجنب نصيب المدعية ووفق الخبير لعمل صلح بين الشركاء دون بالمحضر المحرر فى ٢٨/٢/١٩٤٣ وبمقتضاه اختصت المدعية بمقدار ١٣ ف و ١٧ ط و ١٢ س وهى عبارة عن :

٦ ف و ١٩ ط و ١٢ س كائنة بحوض المدين نمرة ٣٧ القطعة نمرة ٥٢٣ .

٣ ف و ١١ ط و ١٦ س كائنة بحوض البحرية نمرة ٣٢ والقطعة نمرة ٢٣ .

٢ ف و ١٠ ط و ٨ س كائنة بحوض رأس الكوم نمرة ٣٥ القطعة نمرة ١٠ .

واختص شركاؤها يساقى التركة وقدره ١٤ ف و ٤ ط و ٢١ س منه .

١ ف و ٢ ط و ١٦ س بحوض البسطة القبلى نمرة ٢٣ القطعة ٥١ .

٦ ف و ٩ ط و ١٢ س بنفس الحوض القطعة نمرة ٩ .

٤ ف و ٣ ط و ٤ س بنفس الحوض القطعة نمرة ٣ .

٢ ف و ١٣ ط و ١٣ س بحوض الرزقة ٥٦ القطعة نمرة ١٣ .

وتعهد المدعى عليهم بتسليم المدعية الأرض التى اختصت بها بمقتضى هذه القسمة فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ بما عليها من الشوائب كاملة العدد وبمجالها التى هى عليها .

ولما قوم الخبير الأطلاق المقتسمة استبيان

أن قيمة نصيب المدعية يربو على قيمة ماتملك بمبلغ ٥٥ جنياً و ٥٢ ملياً يضاف اليه ٢٤ جنياً فمن عدد السواقي تتعهد المدعية بأن تدفع في الجلسة التي تصدق فيها المحكمة على هذا الصلح ذلك الفرق وقدره ٧٩ جنياً و ٥٢ ملياً بعد خصم ٣٧ جنياً و ٦٢٠ ملياً قيمة الإيجار المطلوب لها من المدعى عليهم عن سنة ١٩٤٣ وتحرز من المحضر ثلاث نسخ واحدة لكل من طرفي الخصومة . وسلت الثالثة للوصى لتفديهما للمجلس الحسبي للتصديق على القسمة ووقع المحضر كل الشركاء وشهودهم ومنهم المدعية بوبكيلها محمد محمود العربي وهو زوجها .

ولما قدم هذا المحضر للمحكمة قضت في ١٩٤٣/٤/٢٥ بإيقاف الدعوى إلى أن يقدم الوصى قرار المجلس الحسبي بالتصديق على الصلح ثم في ١٩٤٣/١٠/١٦ حركت المدعية الدعوى لجلسة ١٩٤٣/١١/١٤ بصحيفة جاء فيها أنها لم توافق على الصلح المحرر بمعرفة الخبير ولم ينفذه أي طرف من طرفي الخصومة وطلبت استبعاد محضر الصلح وإجراء القسمة إلا أن المحكمة بتجيب في ١٩٤٣/١١/١٤ بإعادة القضية للإيقاف لعدم زوال سببه ثم أعيد تحريك القضية لجلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ وفيها تبين أن المدعية توفيت فأعيدت القضية للإيقاف لوفاتها ولم يصدق المجلس الحسبي على هذه القسمة لأن القاصر تحية بلغت سن الرشد فقرر المجلس في ١٩٤٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ رفع الوصاية عنها وبمجرد أن صدر هذا القرار بأدركت تحية في ١٩٤٦/٩/١٧ إلى قبول وإجازة القسمة التي أجراها الخبير في القضية السالفة الذكر وأثبتها في محضره المؤرخ في ١٩٤٣/٢/٢٨ وبوفاة المرحومة زينب خربوطلي مصطفى أغا إسماعيل آلت تركتها لولديها عبد الحفيظ محمد محمود

المورلي وأخته الشقيقة عدنية وكانت هذه الأخيرة أمينة في تنفيذ القسمة في ١٩٤٤/٨/٧ تولى محمد أفندي أبو السعود الموظف بوزارة الداخلية وهو زوجها ووكيلها الشرعي تأجير نصيبها الميراثي وقدره الثلث في الأطلان التي اختصت بها والدتها في القسمة ومحضر الصلح المبرم بين ورثة مصطفى يوسف والدتها وهي ١٣ ف و ١٧ ط و ١٢ س بالمواقع والحدود المبينة بمحضر الصلح وكان التأجير للسيد مصطفى يوسف (المستأنف الثاني) ولمدة سنتين اتبينا في نوفمبر سنة ١٩٤٦ وفي ١٩٤٦/١٠/١٨ باع الوكيل المذكور إلى سيد إسماعيل وفاضل أولاد المرحوم مصطفى يوسف (المستأنفين) ١ ف و ٣ ط و ٢١ س وهو نصيب موكلته في ٣ ف و ١١ ط و ١٦ س التي اختصت بها والدتها بمقتضى عقد القسمة في حوض بين البحرين .

وبدأ عبد الحفيظ محمد محمود المورلي هو الآخر بتنفيذ عقد القسمة في ١٩٤٤/٦/٢٠ باع إلى الإخوة الثلاثة سيد إسماعيل وفاضل أولاد المرحوم مصطفى يوسف ١ ف و ٦ ط و ٢١ س شائعة في ٣ ف و ١٠ ط و ٨ س وهي القطعة التي اختصت بها والدته في حوض رأس الكوم .

وفي ١٩٤٦/٢/١٩ باع عبد الحفيظ إلى السيدة توحيدة عبد القادر عثمان (المستأنف عليها) ٤ ف و ٢١ ط و ٢٠ س شائعة في ١٤ ف و ٢٢ ط و ٧ س كاتبة بأحواض المدين والرزقة والسنتة القيلي من الأطلان الخلفة عن والدته وسجل عقد البيع في ١٩٤٦/٢/٢٥ وهو يدل على أن عبد الحفيظ سلم بحصول القسمة إذ أنه لم يبع شيوعاً في كل الأطلان المشتركة وقدرها ٢٧ ف و ١٨ ط و ٢٠ س

وتسليمها اليها .

وتثبت اسماعيل وسيد وعبد الفضيل أولاد المرحوم مصطفى يوسف (المستأنفون) بدفاعهم السابق وأصروا على أن الأطيان التي كانت مشتركة بينهم وبين المرحومة زينب خربوطلي مصطفى أغا اسماعيل قد قسمت بالمحضر المحرر في ٢٨/٢/٤٣ وبمقتضاه انفردوا بملكية أطيان حوض السنطة القبلي وحوض الزرقة فلم يرث فيها عبد الحفيظ شيئاً يبيعه المدعية ولم تأخذ المحكمة بدفاعهم وأصدرت في ٢٦/١/٤٩ الحكم المستأنف وقضت فيه بتثبيت ملكية المدعية إلى ٤ ف و ٢١ ط و ٢٠ س شيوخا في ١٤ ف و ٢٢ ط و ٧ س المينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى وتسليمها لها وبالإلزام المدعى عليهم جميعا بالمصاريف .

وحيث إن المحكمة الابتدائية بنت حكمها هذا على أن المدعى عليهم الثلاثة الأول (المستأنفين) لم ينازعوا المدعية في ملكية القدر الذي تطالب به وإنما قالوا إنها تملكه على التحديد لا على الشيوخ واستندوا إلى محضر الصلح المحرر في القضية ٣٥٣٧ سنة ١٩٤٢ ومن المقرر قانوناً أن القسمة يجب أن تكون بين جميع الشركاء والمحكمة لم تصدق على محضر الصلح لوجود قاصر كما أن المجلس الحسي لم يعتمد فلا يمكن القول بأن محضر الصلح القاضي بالقسمة يعتبر نافذاً ما دام أحد أطرافه قاصراً ولم يعتمد المجلس هذا الصلح فلا زالت ملكية مورثة البائع لل مدعية على الشيوخ وفضلاً عن ذلك فإن عقد القسمة لم يسجل فلا يسرى على الغير أما ما ذكره المدعى عليهم الثلاثة الأول من أن المدعية قد أجازت هذه القسمة بدليل تأجيرها القدر الذي اختصت به على التحديد فقد دفعت المدعية ذلك بقولها إنها وضعت يدها على قدر

ولكنه في الوقت ذاته لم يتقيد بتسليم هذه القسمة إذ أنه لم يضمن البيع سوى ما اختصت به والدته في حوض المدين ولم يبيع شيئاً مما اختصت به في حوض بين البحرين ورأس الكوم واستبدل به أطياناً كائنة بحوضي الزرقة والسنطة القبلي والواقعة في نصيب باقي الشركاء ومنهم المستأنفون وإذا جاء بمجموع الأطيان مخافاً لما كانت تدعى والدته بملكته ولما آل اليها بالقسمة . وفي ٦/١٠/١٩٤٦ أقامت السيدة توحيدة عبد القادر عثمان المستأنف عليها الدعوى الرقيمة ٥٢ سنة ١٩٤٧ مدني مركز الفيوم على اسماعيل وسيد وعبد الفضيل أولاد المرحوم مصطفى يوسف (المستأنفين) وحسان روبي رمضان وكامل سيد حمزة وطلبت فيها تعيين خبير لفرز وقسمة الأطيان التي اشترتها من عبد الحفيظ محمد محمود المورلي بعقد ١٩٤٦/٢/١٩ وقدرها ٤ ف و ٢١ ط و ٢٠ س شائعة في ١٤ ف و ٢٢ ط و ٧ س تمشياً مع ما جاء في عقد شرائها فدفع المدعى عليهم بأن القسمة تمت ولما ناقشت المحكمة المدعية في جلسة ١٩٤٨/٣/٤ أقرت بأنها أجرت المقدار الذي اشترته محددًا وبناءً على هذا الإقرار حكمت المحكمة في ١٨/٣/١٩٤٨ بإيقاف الدعوى إلى أن يبت في ما إذا كانت ملكية المدعية شائعة أو محددة .

وفي ٩/٨/١٩٤٨ رفعت السيدة توحيدة عبد القادر عثمان (المستأنف عليها) الدعوى المستأنف حكماً على المدعى عليهم في دعوى القسمة وأسستها هي الأخرى على عقد البيع الصادر لها من عبد الحفيظ محمد محمود المورلي بتاريخ ١٩/٢/١٩٤٤ والمسجل في ٢٥ منه وطلبت فيها تثبيت ملكيتها إلى ٤ ف و ٢١ ط و ٢٠ س شائعة في ١٤ ف و ٢٢ ط و ٧ س

معين باعتبار أن ذلك قسمة مهايأة لا قسمة نهائية وتظلم المستأنفون من هذا القضاء الأسباب المبينة بصدر هذا الحكم .

« وحيث إن الشركاء البالغ الذين ارتضوا القسمة ووقعوا عقدها مقيدون بها ولا يمكنهم أن يتحللوا منها إستناداً إلى عدم تصديق المجلس الحسبي عليها لأن هذا الإجراء شرع لمصلحة القاصر وهو وحده الذي يتمسك به ويفيد منه لو أراد وله أن يتجاوز عنه فيجوز القسمة بعد بلوغه سن الرشد وقد رفعت الوصاية عن القاصر تحية في أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقبلت القسمة وأقرتها في ١٧ منه وبذلك أصبحت القسمة نهائية وناقذة على جميع المتقاسمين .

« وحيث إن المستأنف عليها ليس لها أن تتمسك بعدم تسجيل عقد القسمة بعد أن أقرتها صراحة ونفذتها بتأجير القدر المبيع لها محدداً أما ادعاؤها أن القسمة كانت مهايأة فلا تؤيده الظروف ويدحضه اعتراض المستأنفين وقسمة المهايأة لا تتم إلا باتفاق الشركاء ثم أن المستأنف عليها قد سلت ضمناً بحصول القسمة إذ أنها قبلت الشراء شيوطاً في بعض الأطنان المشتركة فقط ورفعت دعوى القسمة ودعوى الملكية على هذا الأساس وثبتت في موقفها هذا إلى آخر مرحلة من مراحل التقاضي ولم تعدل عنه إلا في جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٥١ بعد أن فتحت هذه المحكمة باب المرافعة في القضية واستوضحتها سبب هذا التناقض فطلبت الحكم لها بما اشترت شائعاً في الأطنان المشتركة برمتها وقدرها ٢٧ ف و ٢٢ ط و ٩ س كما أن المستأنفين قد صححوا موقفهم فعدلوا عن طلباتهم الأولى وهي اعتبار القدر المبيع محدداً وعدلوا طلباتهم في مذكراتهم الختامية المؤرخة في ١٩٥١/٣/٢٦ إلى المطالبة

بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار ملكية المستأنف عليها شائعة في نصيب مودته من تصرف لها بالبيع وقدره ١٢ ف و ١٧ ط و ١٢ س بحسب ما جاء في محضر الصلح الذي تم في القضية رقم ٣٥٣٧ سنة ١٩٤٢ مدني الفيوم .

« وحيث إنه يخلص مما تقدم أن القسمة المدونة بالمحضر الذي حرره الخبير في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ والمودع بالقضية الرقيمة ٣٥٣٧ سنة ١٩٤٢ مدني بندر الفيوم هذه القسمة صحيحة وناقذة على من اشتركوا فيها وعلى ورثتهم وعلى المستأنف عليها فيتعين تعديل الحكم طبقاً لذلك .

« وحيث إن المستأنفين لم ينازعوا من أول الأمر في ملكية المستأنف عليها وقصروا نزاعهم على الشروع وتظللوا من أنه يشمل جزءاً من ملكهم الخاص وقد تبين أنهم محقون في نزاعهم فلا محل لتحميلهم شيئاً من مصاريف التقاضي عن الدرجتين .

(استئناف اسماعيل افندي مصطفى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ محمد عيسى ضد ألس توحيدية عبد القادر عثمان وحضر عنها الأستاذ ميخائيل لبيب رقم ١١٧٧ سنة ٦٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٤

١٧ أبريل سنة ١٩٥١

محكمة استئناف القاهرة

فان الأصل هو فان الفرع . جواز طلب حراسة أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . وجواز طلب استبدال المارس أمامها .

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن المحكمة التي طرح عليها النزاع الموضوعي هي المختصة بنظر دعوى

بملكته للأطيان بعد ما ثبت من تقريره أن المعلن إليه الأول منصور بك لطيف، وهو الخصم الأساسي في الدعوى والمعلن إليه الثالث توفيق محمد حمد، قد قرر ابعثم منازعتهم له (أى المستأنف) في الأطيان الواردة بعريضة دعواه وما ثبت من أن مستندات المدعى عليهما الثاني والرابع لا تطبق على الأطيان المطالب بها وأضاف أنه يمتلك باقى الأطيان التى لم يقض له بها إذ أنه يملك منها ٣ ف و ٣ ط بحوض البرك الشرقى رقم ٢٩ بالقطعة رقم ٤ بموجب عقد بيع عر فى مؤرخ ١٩٣٦/١/٥ صادر له من الست عزيزة هانم لطيف من المكلف باسم السيدتين زهر وسكينة كريمى المرحوم منصور لطيف والسبب فى بيع السيدة عزيزة هذا المقدار مع أنه مكلف باسم أختها السيدتين زهر وسكينة هو أن هذا المقدار رغم أنه مكلف باسم المذكورتين إلا أنه فى الواقع مملوك لورثة المرحوم لطيف منصور بدليل ما جاء فى عقد القسمة المسجل فى ٣ يناير سنة ١٩١٣ كما أنه يملك أيضا بموجب عقد البيع المشار إليه فدانين بحوض الملعب الغربى رقم ٣٨ بالقطعة رقم ١ شيوعا فى ١٩ فداناً تقريبا وتأييد ملكيته لهذا بالعقد النهائى المسجل فى ١٩٢٦/٧/٢ تحت نمرة ١٦٢٥ بنى سويف وكذلك يمتلك مقدار ١٣ قيراطاً ضمن ما يملكه بالعقد العرفى المذكور ومقدار ١ ف و ٨ ط بحوض العريشة رقم ١٦ بالقطعة رقم ١ بزمام بنى عدى مركز الواسطى وتأييد هذه الملكية بالعقد المسجل سالف الذكر كما أنه يملك أيضا ١٤ ط و ٢٣ من بحوض الملعب البحرى رقم ٣ بالقطعة رقم ١ من ذلك مقدار ١ ط و ١٦ من بموجب العقد المسجل سالف الذكر والباقى بطريق الميراث والشراء ووضع اليد كما أنه يمتلك ١٥ ط بحوض البرك

حراسة الأطيان المتنازع عليها باعتبار أن الحراسة إجراء تحفظى يتفرع من النزاع الموضوعى فيجوز طلب الحراسة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

٢ - لصاحب الشأن أن يطلب من المحكمة الاستئنافية التى تنظر الموضوع استبدال الحارس الذى عينته المحكمة الابتدائية وإن كان ذلك لا يمنع من طلب الاستبدال أمام قاضى الأمور المستعجلة إذا توافرت شروط الاستعجال .

المحكمة

د حيث إن المستأنف قد بنى استئنافه على أسباب ثلاثة تحصل فى أن الخبير الذى تدبته المحكمة الابتدائية واعتمدت على تقريره فيما قضت به لم يقم بتحقيق الملكية لجميع الأطيان التى يطالب بها فجاء تقريره ناقصا وذلك لأنه (أى المستأنف) تمسك فى عريضة دعواه بأن الأطيان المراد تثبيت ملكيتها له وقدرها ٧ ف و ١٢ ط و ٢٠ من يملك بعضها بطريق الشراء من الست عزيزة هانم لطيف بما آل إليها بالميراث الشرعى عن والدها بمقتضى عقد بيع مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ ومسجل كليا وبعضها يملكه بطريق الميراث الشرعى عن مورثه المرحوم على منصور وبعضها يملكه بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولكن الخبير جعل عمله قاصراً على المقادير الواردة فى العقد المسجل ولم يحقق ملكيته للأطيان التى آلت له بالميراث الشرعى وكذلك ملكيته التى آلت إليه بوضع اليد كما قرر المستأنف أنه كان واجبا على الخبير أن يقرر

الغربي رقم ٢٣ بالقطعة رقم ٦ و ٧ من ذلك ط و هـ بموجب العقد المسجل سالف الذكر والباقي بطريق الميراث الشرعي عن والده وبطريق وضع اليد من آخرين كما أنه يملك كذلك ١٤ ط و ٢٣ من بحوض العورة رقم ٣١ قطعة رقم ٦ بطريق الميراث عن والده المرحوم علي منصور لطيف وقرر أيضا أن الخبير بأمر المأمورية في غيبته لأنه لم يحضر بسبب عدم إخطاره ولذا لم يتمكن من تقديم باقي مستنداته التي يستند إليها وقد قدمها أخيرا في الاستئناف.

ومن حيث إنه بالرجوع إلى تقرير الخبير تبين أنه انتهى في تقريره إلى القول بأنه يتضح مما تقدم أن ال ٧ ف و ١ ط و ٣ من الموصحة الحدود والمعلم بغريضة الدعوى يملك المدعي ٢ ف و ١ ط و ١٦ من بموجب عقد البيع الصادر من الست عزيزة لطيف ومسجل في ٢ يوليو سنة ١٩٣٦ ولم يقدم ما يثبت ملكيته للباقي غير أوزاد أموال باسم ورثة والده لا تنطبق على الطبيعة لخلوها من التحديد مع أن المحكمة كلفته بتقديم المستندات ولم يفعل وأن المدعي عليهما الأول والثالث لا ينازعان المدعي — ولم يحضر الخامس والسابع والثامن رغم إخطارهم وأن المدعي عليهما الثاني والرابع لم يقدم ما يثبت ملكيتهما الأهلين التي ينازعان المدعي فيها وأن هذه النتيجة التي وصلت إليها اجتهادية من واقع المستندات المقدمة لها والمقدمة بملف الدعوى وأطلعت عليها ومنها المقدم من المدعي لعدم حضوره أثناء العمل.

كما أنه يتضح من التقرير أنه لم يبين مقدار وضع يد المستأنف ولذا فلا ترضى المحكمة مناقتها من إعادة المأمورية للخبير لادائها على غيره.

المستندات التي قدمت أخيرا وتطبيق عقود ملكية المستأنف والمستأنف عليهم لمعرفة ما إذا كانت الأهلين المتنازع عليها تدخل في ملكية المستأنف أم ملكية أحد من المستأنف عليهم وبيان من الواضع اليد على هذه الأهلين ومدة وضع اليد ونسبه.

ومن حيث إن المستأنف قد تظلم في نهاية صحيفة استئنافه من أن المحكمة الابتدائية قضت بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٣٦ بتعيين المستأنف عليه الأول حارسا قضائيا إلا أن هذا لم يتم بتنفيذ هذا الحكم وطالب هو بتعيينه حارسا قضائيا بدله إلى أن يفصل في هذه الدعوى.

ومن حيث إن المستأنف عليه الثامن قد رد بأنه على فرض أن الحارس رفض تولي الحراسة فإن قاضي التعيين هو قاضي العزل والاستبدال فلا يقبل طلب المستأنف أمام محكمة ثاني درجة على ما هو مستقر فقها وقضاء.

ومن حيث إن الأصل أن المحكمة التي طرح عليها النزاع الموضوعي هي المختصة بنظر دعوى الحراسة المرفوعة عن الأموال المتنازع عليها باعتبار أن الحراسة إجراء تحفظي يفرع من النزاع الموضوعي ويجوز طلب الحراسة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية باعتباره من الإجراءات التحفظية الجائز تقديمها في أية حالة تكون عليها الدعوى لأن أساسه الضرورة لدفع ضرر واقع أو محتمل أو المحافظة على حقوق يخشى عليها من الضياع ونحوه كما أن قاضي الأمور المستعجلة يختص بالحكم فيها عند الاستعجال إذا وجد خطر يستوجب تدخله وقضائه في الدعوى.

ومن حيث إنه متى تقرر ذلك كان من حق المستأنف أن يطلب من المحكمة الاستئنافية التي

الدعوى وثروة الموكل . قدر المحامى ومكاتبه كعنصر
من عناصر تقدير الأتعاب .

المبادئ القانونية

١ — يؤخذ من نصوص المواد ٤٢
وما بعدها من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية أن
الشارع أضفى على أمر التقدير الصادر من
مجلس النقابة صبغة قضائية وأقر بصلاحيته
للتنفيذ به ما لم يحصل تظلم منه للمحكمة خلال
الخمس عشرة يوما التالية لإعلانه ، ويرجع
ذلك إلى ثقة الشارع فان المجلس المذكور
خير في تقدير الاتعاب وكفيل باستظهار
أهمية الدعوى وبوزن الجهود الذى بذله
المحامى فيها وقادر على التوفيق بين مصالح
الموكل والوكيل مع مراعاة ظروف كل منهما
وملابسات النزاع الناشب بينهما ولذا أودع
الشارع ثقته بمجلس النقابة وهو مطمئن إلى
كفايته وحسن تقديره .

٢ — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢
من قانون المحاماة أدخلت في تقدير أتعاب
المحامى عناصر ثلاثة وهى أهمية الدعوى
وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامى ولم
تنص تلك الفقرة على عنصر رابع لا يقل
أهمية عن العناصر الثلاثة التى ذكرتها وهذا
العنصر هو قدر المحامى ومكاتبه فى الوسط
القضائى . والعناصر الثلاثة المذكورة لم ترد
سبيل الحصر لهذا يجب ادخال هذا العنصر
الرابع فى التقدير لأن المحامى مثله كمثل كل

تتظر الموضوع تعيين حارس بدلا من الحارس
الذى عينته المحكمة الابتدائية وإن كان ذلك
لا يمنعه من طلب عزل الحارس أو استبداله
أمام قاضى الأمور المستعجلة إذا توافرت
الشروط لاختصاص القضاء المستعجل وإذن
يكون الاعتراض الذى أبداه المستأنف عليه
الثامن غير سديد .

ومن حيث إنه مع التسليم بما ذكره
المستأنف من أن المستأنف عليه الأول لم يقم
 بتنفيذ حكم الحراسة مع أن المستأنف لم يقدم
 ما يدل على أنه اتخذ أى إجراء من جانبه
 لتنفيذ حكم الحراسة مع أنه هو الذى أقام
 الدعوى ولو كان جادا فى طعنه على المستأنف
 عليه الأول لما تواتى فى طلب استبدال الحارس
 يضاف إلى ذلك أن المحكمة الابتدائية إنما عينت
 الأخير بعد أن تبينت مصلحة طرفي الخصومة
 وإذن يكون طلب المستأنف تعيينه حارسا بدلا
 من المستأنف عليه الأول على غير أساس
 ويتمين رفضه وهذا لا يمنعه من أنه إذا جدت
 ظروف تبرر عزل الحارس أو استبداله من
 رفع الأمر إلى القضاء المختص للنظر فيه .

(استئناف الشيخ سلطان على منصور وحضر عنه
الأستاذ محمود أنيس لطيف ضد منصور بك لطيف
 وآخرين وحضر عن الثانى الأستاذ عبد العزيز المنطلى
 وعن السادس الأستاذ على كمال حبيشه بك وعن السابع
 الأستاذ زكى عربى وعن الثامن الأستاذ محمود قهسى
 جندي بك رقم ١٣٥ سنة ٦٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٥

٩ مارس سنة ١٩٥٢

محكمة استئناف القاهرة

قرارات مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحاماة
وصيغتها القضائية . عناصر تقدير أتعاب المحاماة لم ترد
فى القانون على سبيل الحصر . تعريف للقصور بأهمية

من يمارس الأعمال الحرة حيث تتوقف الأجرة لدرجة كبيرة على مكانة الأجير في المحيط الذي يعمل فيه وحيث تتمشى الأجور مع أقدار الأجراء ويدخل هذا الاعتبار في حساب المؤجر عند استعمال حقه المطلق في اختيار من يلجأ إليه .

٣ - إن أهمية الدعوى كعنصر من عناصر تقدير أتعاب المحامي ترجع إلى قيمتها المادية في ضوء الظروف التي نشأت فيها والملايسات التي تحيط بها والآثر المترتب عليها ولا يدخل في نطاق أهمية الدعوى ما يبذل فيها من صراع حول حقوق المتنازعين وما استلزم ذلك من مبادئ قانونية استحدثها المحامي في دفاعه إذ أن هذا كله يتصل أولاً وأخيراً بعنصر مجهود المحامي .

٣ - إن المقصود بثروة الموكل التي تدخل في تقدير أتعاب المحامي طبقاً للنص الصريح الوارد في المادة ٤٢ من قانون المحاماة هو الثروة المادية للموكل لا الثراء الاعتباري الذي يترتب على كسب الدعوى وقد رأى الشارع الاعتداد بثروة الموكل عند تقدير الأتعاب ذلك لأن جل عملاء المحامي من الفقراء الذين لا يطيقون دفع الأجر المناسب فأوجب على العميل الغنى أن يدفع الأجر المناسب لحالته المالية ليساعد المحامي على مباشرة قضايا عملائه الفقراء .

المحكم

وحيث إن المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة تقضى على أن للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أتعاباً على عمله وعلى أن يدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذله المحامي .

وتقرر المادة ٤٤ أنه عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر أتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة .

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تحدد لتظره .

وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامي على حسب الأحوال .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انتهاء ميعاد النظم وتقديم شهادة مثبتة لذلك .

وتحول المادة ٥٤ المحامي والموكل حق النظم من أمر التقدير في خلال خمسة عشرة يوماً التالية لإعلانه بالأمر .

وينظر النظم في أمر التقدير على وجه الاستعجال وبفرقة المشورة ويكون الحكم الصادر في النظم غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة .

وحيث إنه يتجلى من النصوص المقدمة أن الشارع أضنى على أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة صيغة قضائية وأقر بصلاحيته للتنفيذ به ما لم يحصل نظم منه للمحكمة خلال خمسة عشرة يوماً التالية لإعلانه ويرجع ذلك إلى ثقة الشارع فإن المجلس المذكور خير في تقدير الأتعاب وكفيل باستظهار أهمية الدعوى

وما يبدى فيها من صراع حول حقوق المتنازعين وما يكون لها من شأن في محيط البحوث القانونية وما يكون قد توصل إليه المحامي من مبادئ قانونية مستحدثة في موضوعها إنما هذا كله وما إليه بما في معناه هو ما يجب أن يراعى أولاً وقبل كل شيء في تعرف أهمية الدعوى أما قدرها المادى فإنه يلى ذلك في نظر هيئتي

وحيث إن هذا الذى بينته المحكمة كله وما إليه بما في معناه يتصل أولاً وأخيراً بمجهود المحامي ولا يدخل في نطاق أهمية الدعوى التي ترجع إلى قيمتها المادية في ضوء الظروف التي نشأت فيها والملازمات التي تحيط بها والآثار المترتب عليها .

وحيث إن محكمة الدرجة الأولى ذهبت أيضاً إلى أن الشارع قصد (بثروة الموكل) الثراء الاعتباري بالنسبة للنزاع الذي يتولى الوكيل أمره بمعنى النظر إلى مقدار ما يكون لكسب الدعوى من أثر على ثروة الموكل واغتنامه بكسبه أياها وأن هذا الاتجاه هو التفسير الصحيح والمؤدى المنطقي لهذا العنصر الذى يريد الشارع أن يدخل في الحساب عند تقدير أتعاب المحامي .

وحيث إن هذا المذهب لا يستقيم مع صريح النص الذى لا يعثوره أى غموض ولا يتسرب إليه أى لبس فليس للمحكمة أن تتجاوز حدوده تحت ستار تفسيره ولا يحل لها العدول عن مدلوله المطلق وتقييده بقيد لم يرد وقصره على الثراء (الاعتباري) بالنسبة للنزاع الذى يتولى الوكيل أمره فإن هذا الثراء يتصل بأهمية الدعوى وقد رأى الشارع الاعتداد بثروة الموكل عند التقدير وقد تعمد ذلك لأن جل

ويؤزن المجهود الذى بذله المحامي فيها وقادر على التوفيق بين مصالح الموكل والوكيل مع مراعاة ظروف كل منهما وملازمات النزاع الناشب بينهما ولذا أودع الشارع ثقته مجلس النقابة وهو مطمئن إلى كفايته وحسن تقديره .

وحيث إنه يخلص بما تقدم أن أمر التقدير الصادر من النقابة يفسح أساساً للبس في النزاع القائم بين المحامي وموكله وهو جدير بالاعتماد عليه ما لم يثبت أنه غالى في التقدير أو أغفل أحد الدعائم التي يقوم عليها التقدير أو عاملاً من العوامل المؤثرة فيه .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية والأربعين أدخلت في تقدير الاتعاب عناصر ثلاثة هي : أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامي ولم تنص تلك الفقرة على عنصر رابع لا يقل أهمية عن العناصر الثلاثة التي ذكرتها وهذا العنصر هو قدر المحامي ومكانته في الوسط القضائي .

وحيث إن العناصر الثلاثة الواردة بالنص لم تذكر على سبيل الحصر فيجب إدخال هذا العنصر الرابع في التقدير لأن المحامي مثله كمثل كل من يمارس الأعمال الحرة حيث تتوقف الأجرة لدرجة كبيرة على مكانته الأجير في المحيط الذى يعمل فيه وحيث تمشي الأجور مع أقدار الأجزاء ويدخل هذا الاعتبار في حساب المؤجر عند استعمال حقه المطلق في اختيار من يلجأ إليه .

وحيث إن محكمة الدرجة الأولى رأت أن الشارع قصد (بأهمية الدعوى) غير المعنى المادى وتعمده وإطلاقاً أى أنه لا ينصرف هذا التعبير إلى قيمة الدعوى المادية وخدمها وإنما هي تلك الأهمية من ناحية موضوع الدعوى

عملاء المحامي من الفقراء الذين لا يطيقون دفع الأجر المناسب فواجب على العميل الغنى أن يدفع الأجر المناسب لحالته المالية ليساعد المحامي على مباشرة قضايا عملائه الفقراء .

وحيث إنه يبين من مطالعة أوراق الدعوى ومن سماع مرافعة الطرفين أن مجلس النقابة وفق في تكيف وتحليل العناصر الثلاثة التي تضمنتها الفقرة الأخيرة من المادة الثانية والأربعين فقد استبان أن الدعوى التي وكل فيها الأستاذ زكى بك الأبو تيجى كانت بالغة منتهى الأهمية وذلك لأن موضوعها بطلان عقد بيع أطيان مقدارها ٦٤٦ فداناً كائنه يتركز فاقوس ثم ٣٣٨٠ متراً من الأملاك الكائنة بيندر فاقوس وما عليها من المباني ولو أن الخبر المندوب من المحكمة قد قدر لقيمتها مبلغ ٥٧٠٠٠ جنيه إلا أن ذلك كان حسب قيمتها في سنة ١٩٣٩ وقت البيع ولكن لما وكل زكى بك في الدعوى سنة ١٩٤٩ تضاعفت أسعار الأطيان أضعافاً عديدة ويضاف إلى ما تقدم أن الدعوى تضمنت المطالبة بالربيع من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ ويتبلغ هذا الربيع الوفاً عديدة من الجنيهاً ولذا تكون الدعوى التي وكل فيها الأستاذ زكى بك الأبو تيجى عظيمة الأهمية وتبلغ في وقت انعقاد الوكالة أكثر من مائتي ألف جنيه .

وفي صدد ثروة الموكل قال مجلس النقابة بتحقيق إن موضوع الدعوى التي وكل فيها الأستاذ الأبو تيجى بك للدلالة على ثروة موكله فضلاً عن أن الأبو تيجى بك قرر أنهما يملكان ٦٤٦ فداناً أخرى بهذه القيمة ولم ينكرا هذه الواقعة .

أما المجهود الذي بذله الأستاذ الأبو تيجى بك فكان على حد تعبير قرار مجلس النقابة بمجهوداً

عظيماً جداً بل هو مجهود بلغ أقصى ما يجب بذله من محام وكل في قضية هامة كالبضعية المتنازع على أنعابها .

وقد فصل القرار الأعمال التي تولّاها الأبو تيجى بك في القضية وهي مطابقة لما هو ثابت في الأوراق المقدمة فيها أما المذكرة التي كتبها الأبو تيجى بك فيتضح من تصفيتها أنه لم يترك باباً يتعلق بالدفاع في الدعوى إلا وطرقه وأنه وفي كل مسألة خاض فيها حقها من البحث والتحقق وأيد أبحاثه بأراء الفقهاء وبأحكام المحاكم والمجهود الذي بذله في وضعها ومراجعتها يستغرق المدة التي قال عنها ويضاف إليها المذكرة الثانية التي كتبها في موضوع طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف فانها تدل على المجهود الكبير الذي استلزمه وضعها فالمجهود الذي بذله الأبو تيجى بك في الدعوى كان مجهوداً نجيباً وشاقاً فضلاً عن أنه كان عظيماً ومشكوراً .

ولم يبق إلا العنصر الرابع من عناصر التقدير المستمد من قدر المحامي ومكانته في الوسط القضائي وهو العنصر الذي لم يرد في النص صراحة وأغفله مجلس النقابة وتجاهلته محكمة الدرجة الأولى وغفم عرضه عليها ومطالبتها بإدخاله في حسابها فيكفي لتعيين هذا العنصر أن الأستاذ زكى بك الأبو تيجى قد خدم العدالة ثلاثين سنة ونيفاً نبواً فيها أرقى مناصب القضاء وبذل خلالها مجهوداً يذكر بعظيم التقدير وخالص الثناء (تراجع الصفحة ١٤٤ من مذكرة الآخرين أيوب رقم ١ الملف الابتدائي) .

وحيث إنه يبدو مما تقدم أن تقدير المحكمة الدرجة الأولى غير مناسب .

وحيث إن الأبو تيجى بك لم يتقدم بالدفاع في القضية بل ظاهره بعض زملائه ثم إنهم لم

أيوب في استئنافها وتستوجب رفضه .
 « وحيث إن مصاريف التقاضي تقع على
 عاتق من خسر الدعوى عملاً بالمادة ٣٥٧ من
 قانون المرافعات فيتعين إلزام جورج بك ميشيل
 أيوب ونيقولا بك ميشيل أيوب بها » .

(استئناف مرفوع أولها من حضرة جورج
 ميشيل أيوب بك وآخر وحضر عنهما سعادة الأستاذ
 محمد محمود باشا ضد حضرة الأستاذ ركي خير الأبو تيجي
 بك الحامي وحضر عنه الأستاذان عبد العظيم الشقنيري
 بك وجبريل شحاته معوض والمرفوع ثانياً من المستأنف
 عليه ضد المستأنفين رقي ٥١٧/٤٩١ سنة ٦٨ ق
 رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة صادق المجيزي
 بك وكيل المحكمة ومحمد الديواني بك واسماعيل
 أبو الفتوح بك مستشارين) .

يتدخل فيها إلا في آخر شوط وقد انتهت صلحا
 بعد توكيله بمدة قصيرة خلافاً للأستاذ مارسيل
 ندا عملي الخصم فانه هو الذي رفع الاستئناف
 وباشره من نشأته الى نهايته فضلاً عن أن
 الاتفاق معه خاضع لتقدير المحكمة وإذا لآ ترى
 المحكمة التقيد بتقدير النقابة وتقدر للأبو تيجي
 بك مبلغ أربعة آلاف جنيه نظير أنعائه بخصم
 منها مبلغ ٦٥٠ جنياً التي أقر بقبضها فيكون باقى
 المستحق له قبل موكله جورج بك ميشيل أيوب
 ونيقولا بك ميشيل أيوب هو مبلغ ٣٣٥٠ جنياً
 وهو ما يتعين تعديل الحكم اليه .

« وحيث إن هذه النتيجة تستتبع حتماً عدم
 أحقية جورج بك ميشيل أيوب ونيقولا ميشيل

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء المدني)

المسودة أنه موقع عليها من حضرة القاضي
 الذي أصدره ومؤرخة في يوم النطق به فلا
 يصح الادعاء بغير ذلك ما دام الأصل في
 الإجراءات أنها صحيحة ما لم يثبت ما ينفىها
 بطريق رسمي .

٢ - إن المشرع لم يفرض البطلان
 كجزاء على مخالفة حكم المادة ٢٤٤ مرافعات
 كما فصل ذلك في المواد التالية لها إذ نص
 على البطلان في المواد ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧
 ولما كانت القواعد القانونية تقضى بأنه في
 حالة النقص على إجراء معين دون ترتيب

٤٨٦

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

محكمة شين السكوم الابتدائية

حكم . الأصل في الإجراءات أنها صحيحة . ما لم
 يثبت بطريق رسمي غير ذلك . حكم . تأجيل إصداره
 مرة ثانية وعدم تصريح المحكمة لإثبات ذلك . لا بطلان .
 حكم . قاضي الأمور المستعجلة . لا حجية له .

المبادئ القانونية

١ - يجب إيداع مسودة الحكم عقب
 النطق به إذا كان مؤجلاً إلى جلسة أخرى
 وإلا كان باطلاً . فإذا ظهر من الاطلاع على

البطلان على مخالفته يجب الرجوع إلى طبيعة هذا الإجراء فإذا كان من شأنه أن يفوت مصلحة ظاهرة للنخبة الذي يتمسك بوجوب مراعاته أو كان من الإجراءات الجوهرية التي يقوم عليها نظام التقاضي فإن عدم اتباع هذا الإجراء يوجب بطلان ما ترتب على ذلك من آثار ولا ترى المحكمة في خصوص هذه الدعوى - حكم نهائي صادر من محكمة جزئية - ان عدم اثبات تأجيل النطق بالحكم في محضر الجلسة قد فوت مصلحة ظاهرة للمستأنف أو يعد اختلافاً جوهرياً فلا يقبل استئنافه تأسيساً على المادة ٣٩٦ مرافعات التي تنص على تجاوز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في حدود نصابها الاتهامي إذا كان هناك بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لأن المفهوم من تأجيل النطق بالحكم هو استكمال القاضي دراسة الدعوى .

٣ - القضاء المستعجل لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه فلا حجية له أمام محكمة الموضوع فلا يقبل الاستئناف بحجة أن الحكم الاتهامي الصادر من المحكمة الجزئية قد خالف حكماً صادراً من محكمة المواد المستعجلة.

المحكمة

وبما أن المستأنف عليه الأول رفع الدعوى المستأنفة أمام محكمة أول درجة وطلب فيها الحكم بأحقته إلى صرف مبلغ ١٦ ج و ٧٠٠ م المودعة على ذمته وذمة المدعى عليه الثالث (أي المستأنف) فقضت المحكمة له

بالأحقية في صرف هذا المبلغ .

وبما أنه ظاهر من ذلك أن قيمة الدعوى تدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي عملاً بنص المادة ٤٦ مرافعات ولكن المستأنف رفع هذا الاستئناف واستند في صحيفته استئنافه ومذكرته في جواز قبوله على الأسباب الآتية : أولاً - بطلان الحكم المستأنف وذلك لعدم إيداع مسودته في الميعاد القانوني وعدم إثبات تاريخ إيداعها كما توجب ذلك المادة ٣٤٦ مرافعات ولأنه لم يحصل النطق به في الجلسة التي حددتها المحكمة ولم يثبت في محضر الجلسة ولا في الحكم أسباب تأخير النطق بالحكم عن ميعاده الثابت في محضر الجلسة كما تقضي بذلك المادتان ٣٤٤ و ٣٩٦ مرافعات وأن الحكم صدر باعتباره حضورياً بالنسبة لقلم الكتاب مع أنه لم يثبت حضور أحد عنه .

ثانياً - مخالفة الحكم المستأنف للحكم الصادر في القضية المدنية رقم ٨٢٥ سنة ١٩٤٦ الذي لم يصبح بعد نهائياً لعدم إعلانه للاستئناف . ثالثاً - مخالفة الحكم المستأنف للحكم الصادر في قضية الاشكال رقم ١٨٩٨ سنة ١٩٤٨ تلا .

رابعاً - إن الدعوى في حقيقتها إشكال موضوعي في التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٤٧٦ مرافعات والاشكالات في التنفيذ تعتبر بجهالة القيمة ويجوز استئنافها .

وبما أنه بالنسبة للسبب الأول فقد نصت المادة ١/٣٤٦ مرافعات فإن كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً كذلك وظاهر من الاطلاع على مسودة الحكم المستأنف أنه موقع عليها من حضرة

القاضي الذي أصدر الحكم ومؤرخه في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وهو النطق به ولما كان الأصل في الإجراءات أنها تعد صحيحة ما لم يثبت بطريق رسمي غير ذلك ولم يقدم المستأنف شهادة رسمية من قلم الكتاب تفيد أن المسودة لم تودع عقب النطق بالحكم فيكون هذا الادعاء من المستأنف غير سديد. وأما أن الحكم لم يحصل النطق به في الجلسة التي حددتها المحكمة وأنه لم يثبت في محضر الجلسة ولا في الحكم أسباب تأخير النطق به فقد تبين من الاطلاع على محاضر جلسات القضية المستأنفة أن المحكمة الجزئية نظرت الدعوى في ١٩٤٩/١١/٢٧ وأجلت النطق بالحكم مدة ثلاثة أسابيع أي إلى ١٩٤٩/١٢/١٨ ثم صدر الحكم بجلسته ١٩٥٠/٢/٢٦ ولم يثبت في محضر جلسة ١٩٤٩/١٢/١٨ أن الحكم تأجل النطق به ولا سبب التأجيل. وهذا على خلاف ما نصت عليه المادة ٣٤٤ مرافعات التي تقول إذا اقتضت الحال تأجيل إصدار الحكم مرة ثانية جرححت المحكمة بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه النطق به، وبيان أسباب التأجيل في ورقة الجلسة وفي المحضر.

وبما أن هذه المحكمة تلاحظ أن المشرع لم يفرض البطلان جزاء على مخالفة حكم هذه المادة كما فصل ذلك في المواد التالية إذ نص على البطلان في المادة ٣٤٥ إذا لم ينطق بالحكم علانية وكذلك في المادة ٣٤٦ الخاصة بإيداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه وفي المادة ٣٤٧ إذا لم يشمل الحكم على الأسباب التي يبني عليها. ولما كانت القواعد القانونية تقضي بأنه في حالة النص على إجراء معين دون ترتيب البطلان على مخالفته يجب الرجوع إلى طبيعة هذا الإجراء— فإذا كان من شأن مخالفته أن يفوت مصلحة ظاهرة للخصم الذي يتعسك

بوجوب مراعاته أو كان من الإجراءات الجمهورية التي يقوم عليها نظام التقاضي فإن عدم اتباع هذا الاجراء يوجب بطلان ما ترتب على ذلك من آثار ولا ترى هذه المحكمة في خصوص هذه الدعوى أن عدم إثبات تأجيل النطق بالحكم في محضر الجلسة قد فوت مصلحة ظاهرة للمستأنف أو بعد إخلالا بإجراء جوهري وقد نصت المادة ٣٩٦ مرافعات أن بطلان الإجراءات التي يجيز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها الاتهامي يجب أن يكون لها أثر في الحكم ولم يزعم المستأنف أن تأخير النطق بالحكم قد أثر فيه بل أن المقنوم من التأجيل هو استكمال القاضي لدراسة الدعوى وأما عن الشطر الأخير من السبب الأول الخاص بوصف الحكم بأنه حضوري فمع عدم ثبوت حضور من يمثل قلم الكتاب فهذا مع التسليم بصحته ليس للمستأنف أن يتضرر منه لأنه خاص بخصم آخر ولا فائدة له في الدفع به وعلى ذلك يكون السبب الأول جميعه غير مقبول.

وبما أنه بالنسبة للسبب الثاني المسند إلى المادة ٣٩٧ مرافعات وهو مخالفة الحكم المستأنف للحكم الصادر في القضية المدنية رقم ٨٢٥ سنة ١٩٤٦ فلا فقد قرر المستأنف أن هذا الحكم غير نهائي لعدم إعلانه ويقول المستأنف عليه الأول أنه أصبح نهائياً ولم يعلن المستأنف به لأنه كان قد تنازل عن خصومة في تلك الدعوى فلا محل لإعلانه بعد ذلك بهذا الحكم مع غرض النظر عن هذا الرد رغم ما تبين من الاطلاع على القضية المذكورة المنضمة أن المستأنف عليه الأول تنازل عن خصومة المستأنف. كان هذا السبب أيضاً غير صحيح.

المبدأ القانوني

تنص المادة ٢٢٥ مدني قديم على أنه في بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن واستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المتفق عليه بدون احتياج إلى التنبيه الرسمي ولحسن من المقرر قانوناً أن هذا الشرط قصد به مراعاة مصلحة البائع وحمايته لا مجرد القضاء على عقد البيع وعلى ذلك فإن للبائع الحق في التمسك بعقد البيع والتزام المشتري بدفع الثمن وإذا وضحت إرادة البائع بتمسكه بعقد البيع وإلزام المشتري بدفع الثمن وذلك في خطاب مسجل أرسله إليه وحدد له ثلاثة أيام للحضور واستلام المبيع ودفع الثمن المتفق عليه وإلا اضطر إلى بيعه على حسابه فهذه إرادة جديدة لا تنتج أثرها إلا من اليوم الذي تصل فيه إلى علم من وجهت إليه .

المحكمة

دعماً أن المستأنفين رفعوا الدعوى رقم ٤٩٢ سنة ١٩٤٩ مدني منوف وطلبوا الحكم بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع لها مبلغ ٧٥ جنياً والمصروفات والأتعاب والنفاذ وقالوا شرحاً لدعواهما إنه بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣ اشترى من المستأنف عليه ١٥ قنطاراً و٢ ط من القطن الزاجوراء بسعر القنطار الواحد ٥٥ قرشاً وقد عايناه وعبأه ودفعنا من ثمنه ثلاثين جنياً على أن يدفعنا باقي الثمن وقت استلامه في خلال ثلاثة أيام وقد توجهنا لاستلامه فلم يجداً المستأنف عليه فأرسل لها خطاباً مسجلاً يحدد لها ثلاثة أيام

دعماً أنه بالنسبة للسبب الثالث — وهو مخالفة الحكم المستأنف للحكم الصادر في قضية الإشكال ١٨٩٨ سنة ١٩٤٨ تلافاته من المقرر أن القضاء المستعجل لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا حجية له أمام محكمة الموضوع ومن ثم يكون هذا السبب كسابقه غير سديد .

دعماً أنه بالنسبة للسبب الرابع والآخر وهو أن هذه الدعوى في حقيقتها إشكال موضوعي في التنفيذ الذي تشير إليه المادة ٤٧٩ مرافعات فإن هذا السبب غير صحيح لأن هذه الدعوى في حقيقتها هي دعوى استحقاق مبلغ مودع في خزانة المحكمة يقول المستأنف إنه ربيع أطيان ملوكة لمدينه ويقول المستأنف ضده الأول إنه يستحق هذا الربيع لأنه اشترى الأطيان من ورثة مدين المستأنف فهي لا تعرض إلى حكم دائنية المستأنف في ذاته .

دعماً أنه بما تقدم جميعه تكون جميع الأسباب التي استند عليها المستأنف في الرد على الدفع غير سديدة ويكون الدفع في محله ويتعين قبوله .

(قضية الشيخ خليل حسن الصاغ ضد علي نصر ناصف وآخرين رقم ١٣٣ سنة ١٩٥٠ س رئاسة وعضوية محمد أحمد القريني بك رئيس المحكمة وعلى حسن السعدني ومحمود عبد المجيد القاضيين) .

٤٨٧

محكمة شين السكوم الابتدائية

٧ مارس سنة ١٩٥٢

بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة . فسخ . طبقاً للبادة ٣٣٥ مدني قديم . شرط الفسخ لصالح البائع . تحديد ميعاد لدفع الثمن بخطاب مسجل . بدء البيع . يوم الوصول .

بالزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنفين مبلغ ٥٥٠ قرشاً وذلك لاستظهارها صحة دفاع المستأنف عليه . فاستأنف المستأنفان هذا الحكم وقد خالفا محكمة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهود أن التعاقد قد تم في أوائل أكتوبر سنة ١٩٤٨ كما قال المستأنف عليه . وأن قيمة العربون عشرون جنيهاً وليست ثلاثين كما قال المستأنفان . وأنهما هما اللذان أخلا بشروط التعاقد لميل الأسعار إلى الهبوط . وأنهما لم يحضرا لاستلام القطن في المهلة التي حددها المستأنف عليه في خطابه .

د وبما أن هذه المحكمة لا ترى محلاً للبحث وراء حقيقة تاريخ التعاقد هل حصل في أوائل أكتوبر أو أوائل نوفمبر سنة ١٩٤٨ وتفرض أنه كما قرر المستأنف عليه قد تم في أوائل أكتوبر سنة ١٩٤٨ على أن يتم التسليم ودفع باقي الثمن في خلال ثلاثة أيام .

د وبما أن المادة ٣٣٥ من القانون المدني القديم الذي تم التعاقد في ظله تنص على أنه في بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن واستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي . وتطبيقاً لهذه المادة فإن المستأنف عليه الحق في اعتبار هذا العقد مفسوخاً حتماً بمجرد فوات الميعاد المتفق على دفع الثمن فيه ولكن من المقرر قانوناً أن هذا الشرط قصد به مراعاة مصلحة البائع وحمايته لا مجرد القضاء على عقد البيع (ص ٤٢٢ شرح القانون المدني للهِلالى باشا والدكتور حامد زكى باشا طبعة ثانية) وعلى ذلك فإن للبائع الحق في التمسك بعقد البيع وإلزام المشتري بدفع الثمن .

لاستلام القطن ودفع الثمن أو يبيعه على حسابها وقد وصلها الخطاب يوم ١٩٤٨/١١/١٤ فتوجهها لاستلام القطن فلم يجد المستأنف عليه أيضاً في يوم ١٩٤٨/١١/١٦ فاستصحبها معها شيخ البلد وعلوا أن المستأنف عليه باع القطن إلى آخر في يوم ١٩٤٨/١١/١٤ وذلك لأن أسعار القطن كانت قد بدأت في الصعود فأراد أن يتحلل من البيع بالسعر الذي اشترى به المستأنفان وقد قدما شكوى إلى البوليس أمرت النيابة بحفظها إدارياً وهي المقيمة بنمرة ٢٧ سنة ١٩٤٩ إدارى الباجور المنضمة ولذلك فقد طلبا الحكم لهما بمبلغ ٣٠ جنيهاً العربون وكذلك مبلغ ٤٥ جنيهاً قيمة ما فاتهما من الربح في هذه الصفقة وقد رد المستأنف عليه بأن الاتفاق كان في أوائل أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأن المستأنفين لم يدفعوا سوى عشرين جنيهاً عربوناً وأنهما ما طلا في استلام القطن ولم يحضرا في الميعاد المتفق عليه لأن أسعاره كانت في هبوط فاضطر إلى إندارهما بخطاب مسجل تاريخه ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وحدد ثلاثة أيام لاستلام القطن ولما لم يحضرا في الميعاد اضطر إلى بيعه بسعر القنطار ٤٧٥ قرشاً أى بخسارة ٧٥ قرشاً في القنطار الواحد وقد خصم هذا الحساب عما استلمه من قيمة العربون فبقى للمستأنفين مبلغ ٥٥٠ قرشاً .

د وبما أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت الدعوى أمرت بإحالتها على التحقيق ليثبت المستأنفان أن المستأنف عليه باع لهما ١٥ ق و ٢ ط من القطن بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣ بسعر ٥٥٠ قرشاً وأنهما دفعا مبلغ ٣٠ جنيهاً عربوناً على دفعتين وتمت تعبئة القطن إلى آخر دعواه والمستأنف عليه النقي . وبعد أن سمعت محكمة أول درجة الشهود قضت في موضوع الدعوى

د وبما أن إرادة المستأنف عليه بدت واضحة جلية في عدم تمسكه بفسخ عقد البيع بعد فوات الميعاد المتفق عليه كما يقول في دفاعه وأظهر نيته في التمسك بعقد البيع وإلزام المستأنفين بدفع الثمن وذلك في خطابه المسجل الذي أرسله إلى المستأنف الثاني وحدد له ثلاثة أيام للحضور واستلام القطن ودفع الثمن المتفق عليه وإلا اضطر إلى بيعه على حسابه .

د وبما أن إرادة المستأنف عليه قد وضحت وهو الذي ارتبط بنفسه بهذا الالتزام وصدر منه إيجاب جديد بامهال المستأنفين ثلاثة أيام للحضور لدفع الثمن واستلام القطن وإردافا لذلك يتعين تحديد بدء ونهاية هذه الأيام الثلاثة وهل صادف هذا الإيجاب قبولا من المستأنفين قبل انقضائها أو لا .

د وبما أنه بالاطلاع على هذا الخطاب يبين أنه مؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وإن كان قد أرسل في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ كما هو واضح من صورة إيصال البريد وقد أرسل بطريق البريد المسجل بعلم الوصول إلى المستأنف الثاني في بلد آخر وثابت من اشعار علم الوصول أن المرسل إليه استلمه في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ويعمل المستأنفان ذلك بأن اليوم السابق يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ من أيام العطلات الرسمية (عيد الجهاد) وكان يوم سبت ويسبقه يوم جمعة وهو يوم عطلة رسمية استبوعية لمصلحة البريد وقد استلم الإشعار في آخر نهار الخميس ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وعلى أية حال فلا نزاع في أن المستأنف استلم الخطاب يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

د وبما أن المستأنف عليه وإن كان قد حدد الثلاثة أيام من تاريخ تحرير الخطاب أي يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ إلا أنه من غير المعقول أن تبدأ هذه المهلة من ذلك التاريخ إذ من العيب

أن يحدد المستأنف عليه بدء ميعاد قبل أن يصل إلى علم المرسل إليه شيئاً عنه وأن المستأنف عليه نفسه قد أرسل هذا الخطاب بعلم الوصول حتى يطمئن إلى وصوله إلى المستأنف وقد لا يصل الخطاب أصلاً لسبب من الأسباب الأمر الذي يحتم عليه الاطعاشان إلى ذلك قبل اتخاذ أية خطوة في اعتبار المستأنفين لم يقبل المهلة التي عرضها المستأنف عليه . وقد نصت المادة ٩١ من القانون المدني الجديد أن ينتج التعبير عن الإرادة أثره في الوقت الذي يصل فيه بعلم من وجه إليه ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به ما لم يتم الدليل على عكس ذلك . هذا النص وإن كان ورد في القانون المدني الجديد الذي لا يحكم هذا التعاقد إلا أنها مقرر ل رأي قانوني سليم ولا يتناقى مع التشريع القديم وتأخذ به هذه المحكمة ومن ثم فإن هذه المحكمة تعتبر بدء المهلة هو يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وينتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ولكن المستأنف عليه لم ينتظر انقضاء هذه المهلة التي حبرت عنها إرادته الملزمة له بل سارع وتصرف في القطن في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ كما سلم بذلك في دفاعه وعلى ذلك يكون هو الذي أخل بالتزامه وفسخ العقد بدون وجه حتى قانوني ولا سند تشريعي ولكن بمحض إرادته في حين أن هذا التعاقد من العقود الملزمة للجانبين ومن ثم يتعين عليه أن يرد ما استلمه من العربون وله أن يضمن المشتري ما فاته من الكسب وقد قدر المستأنفان ثلاثة جنيهات للقنطار الواحد ولكن هذه المحكمة ترى تقدير التعويض بمثل ما دفعه من العربون لأنه لا نزاع بين الطرفين ومن الأوراق المقدمة أن أسعار القطن بدأت في الزيادة من هذا التاريخ وهذا هو الذي حل المستأنفين على إتمام الصفقة كما يقول المستأنف عليه .

٤٨٨

محكمة شين السكوم الابتدائية

٩ مارس سنة ١٩٥٢

عقد بيع . شرط توقي . أثره . لا يجوز التدخل
في دعوى الحراسة ولا وقف تنفيذ حكمها .

المبدأ القانوني

إذا اشترط الفسخ في عقد البيع إذا لم
تصادق المحكمة الحسية عليه . فهذا شرط
موقف فلا ينعقد العقد ولا ينتج أثره إلا بعد
مصادقة المحكمة الحسية وليس بشرط فاسخ
لأن العقد في هذه الحالة يعتبر قائماً منتجاً لجميع
آثاره حتى يتحقق الشرط الفاسخ وهو ما لا
يمكن أن يطابق حالة هذا العقد إذ ليس
للمشتري أن يتمسك به ويطلب صحته ونفاذه
قبل مصادقة المحكمة الحسية . وإذا كانت
المحكمة الحسية لم تصادق بعد على هذا العقد
فهو غير منعقد ولا يمكن أن يعد المشتري
مالكا بمقتضاه وعلى ذلك ينهار الأساس
الذي بنت عليه محكمة أول درجة حكمها
من أن المستشكل أي المستأنف عليه الأول
مالك للملكية وعلى ذلك لم يكن هناك محل
لتمثيله في دعوى الحراسة إذ لا حق عيني له
على هذه المالكية وإذا كان قد حصل منه
إصلاحات لها فهذا حق شخصي لا يبيع له
التمثيل في دعوى الحراسة ويكون وقف
تنفيذ حكم الحراسة على ذلك الاعتبار غير
صحيح .

وبما إن المستأنفين يقرران أن المستأنف
عليه استلم مبلغ ٣٠ جنياً عربوناً ويقول
المستأنف عليه إنه استلم مبلغ ٢٠ جنياً فقط
ولم تأخذ محكمة أول درجة بأقوال شهود
المستأنفين الذين سمعهم وشهدوا بأن قيمة
العربون ثلاثون جنياً وقالت إنها تأخذ بأقوال
شهود المستأنف عليه الذين قرروا جميعاً أنه
عشرون جنياً ولكن هذه المحكمة إذ راجعت
أقوال شهود المستأنف عليه وهم السيد حسن
الجوهري وحلى سالم سالم وجاد سيد أحمد وفهم
عبد النبي ساكنة لم تجد أحداً منهم شهد بأن
العربون عشرون جنياً في حين أن عبد الله
سليمان شحاته وقطب السيد زايد من شهود
المستأنفين شهدوا بأن العربون ثلاثون جنياً وأن
هذه المحكمة لا ترى وجهاً لعدم الاطمئنان إلى
صحة أقوالها ولا محل لترجيح دفاع المستأنف
الذي كان قد أنكر أمام شيخ البلد عوض على
ساكنة أنه استلم أي مبلغ من المستأنفين وأنه
لم يأخذ عربوناً .

وبما إنه يخلص مما تقدم أن هذه المحكمة
ترى إلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنفين
مبلغ ٦٠ جنياً قيمة العربون ومثله ونظراً لأن
محكمة أول درجة قضت بإلزامه بمبلغ ٥٥ قرشاً
وقد استأنف المستأنفان هذه الدعوى فيما
زاد عن هذا المبلغ فقط ومن ثم يتعين الحكم
للمستأنفين بمبلغ ٥٤ جنياً و ٥٠ مليم مع إلزام
المستأنف عليه المصروفات المناسبة عملاً بالمادة
٣٥٧ مراقبات .

(قضية محمود موسى شاهين وآخر ضد محمد أحمد
عمار رقم ١٧٣ سنة ١٩٥١ س برئاسة وعضوية
محمد أحمد الشريفي بك رئيس المحكمة وعلى السعدني
وسليمان أباطه القاضيين) .

المحكمة

وبما أنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمستندات وسماع مرافعات الخصوم أن المستأنف كان قد استصدر الحكم ٣٧٥ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر بوضع ما كينة الطحين المبينة بصحيفة الدعوى تحت الحراسة القضائية وبتعيين المستأنف عليه الثاني حارساً وقد رفع المستأنف عليه الأول الدعوى الأصلية مستشكلاً في تنفيذ ذلك الحكم وطلب من باب الاحتياط استبدال الحارس وتعيينه هو للحراسة وقال شرحاً لدعواه إنه اشترى هذه الماكينة من المستأنف عليها الثالثة وإن المستأنف كان يعلم بهذا الشراء قبل رفعه دعوى الحراسة ولكنه لم يعلنه فيها مع قيام مصلحته ولم يمثل في تلك الدعوى حتى يبدى دفاعه .

وبما أن محكمة أول درجة قد أخذت بوجهة نظره وقضت بوقف تنفيذ حكم الحراسة فاستأنف المستأنف هذا الحكم وبني أسباب استئنافه على أن العقد الذي يمتنع به المستأنف عليه الأول هو عقد صوري قصد به عرقلة تنفيذ حكم الحراسة وأن البائعة تصرفت في الماكينة بصفتها وصية ولم تصدر بعد إجازة المحكمة الحسية لهذا المبيع كما أن المستأنف عليه الأول لم يشتر الماكينة وحده بل معه شريك آخر لم يشترك في رفع الدعوى ولأن حكم الحراسة مقصود به حماية الأشياء الموضوعة تحت الحراسة حتى يبت في ملكيتها المتنازع عليها ولا ضرر من تنفيذ حكم الحراسة حتى ينتهي النزاع القائم بشأنها ما بين المستأنف والمستأنف عليها الثالثة .

وبما أنه ظاهر من الوقائع المتقدمة أن المستأنف والمستأنف عليها الثالثة يتنازعان على

ملكية الماكينة . الأول على اعتبار أنها مملوكة له أو في القليل يملك نصفها ومورث المستأنف عليها الثالثة يملك النصف الثاني وتقول المستأنف عليها الثالثة إن الماكينة خالصة لمورثها وقد رفعت دعوى موضوعية عن هذا النزاع كما أن محكمة مصر وضعت هذه الماكينة تحت الحراسة في القضية ٣٧٥ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر وهو الحكم المستشكل في تنفيذه وقد رفعت دعوى الحراسة في ١١/٤/١٩٥٠ ويبين أن المستأنف عليه الأول اشترى من المستأنف عليها الثالثة هذه الماكينة بعقد عرفي تاريخه ٢٦/٦/١٩٥٠ وثابت التاريخ في ٤/٢/١٩٥١ (حافظة ٤ دوسيه) وقد طعن المستأنف في صحة هذا التاريخ العرفي ورد عليه المستأنف عليه الأول بأن تاريخه ثابت لتقديمه إلى المحكمة الحسية في أكتوبر سنة ١٩٥٠ ولكن المستأنف يقول إن ذلك قال لإفادته بما تراه إلى سمعه من تواطؤهما معا على البيع إهداراً لحقه .

وبما أن هذه المحكمة لا ترى وجهاً لتحريض هذه النقطة من الدفاع وذلك لأنه ظاهر من الاطلاع على عقد البيع أنه ورد بالبند الخامس منه أن هذا العقد يفسخ إذا رفضت المحكمة الحسية إجازته على أن ترد المستأنف عليها الثالثة ما استلته من العربون وهذا واضح في الدلالة على أن هذا العقد جميعه بما فيه نصيب المستأنف عليها الشخصى يشتمل على شرط موقف فهو لا ينعقد ولا ينتج أثره إلا بعد مصادقة المحكمة الحسية وليس بشرط فاسخ كما يظهر من عبارته لأن العقد في هذه الحالة يعتبر قائماً متبجاً لجميع آثاره حتى ينحقق الشرط الفاسخ وهو ما لا يمكن أن يطابق حالة هذا العقد إذ ليس للشترى أن يتمسك به ويطلب صحته ونفاذه قبل مصادقة المحكمة الحسية

المبادئ القانونية

١ - رتب قانون المرافعات الجديد نظام سقوط الخصومة (بطلان المرافعة في القانون القديم) لحمل المدعى على موالاة السير في قضيته في أحوال انقطاع الخصومة أو وقفها ولم تستعد الدعوى سيرتها بفعل المدعى أو بامتناعه .

٢ - إن وقوف الخصومة المؤدى إلى سقوطها هو الوقوف الذي يكون المدعى مسئولاً عنه وكان يمكن تجنبه بالسير في الدعوى ، فإن حال مانع قانوني دون السير فيها فلا تسقط الخصومة .

٣ - حدد القانون مدة سقوط الخصومة بسنة يبدأ حسابها من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي يكون قد باشره أحد الخصوم سواء أكان المدعى أم المدعى عليه أم شخص ثالث في الخصومة .

٤ - للمدعى عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة بدعوى مبتدأة أو في صورة دفع يرد به على المدعى بشرط إبدائه قبل التكلم في موضوع الدعوى .

الحكمة

د حيث إن نقاط الدعوى محصلها أن المرحوم عبدالله محمد كالي وأخيه عابد محمد أحمد كالي قد زفعا بتاريخ ١٢/٩/١٩٣٧ الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٣٨ مدني ادفع ضد المرحوم أحمد محمد صغير حسن الزناتي ومحمود محمد النخيلي وعبد العزيز محمود حسين سالم وآخرين طلباً في

ونظراً لأنه من المسلم به أن المحكمة الحسنية لم تصادق بعد على هذا العقد فهو غير منعقد حتى الآن ولا يمكن أن يعد المستأنف عليه مالكا للملكية بمقتضاه وعلى ذلك ينهار الأساس الذي بنت عليه محكمة أول درجة حكمها من أن المستشكل أي المستأنف عليه الأول مالك للملكية وعلى ذلك لم يكن هناك محل لتمثيله في دعوى الحراسة إذ لا حق عيني له على هذه الملكة وإذا كان قد وقع منه اصلاحات لها فهذا حق شخصي لا يبيح له التمثيل في دعوى الحراسة .

د وبما أنه من كل ما تقدم يكون الحكم المستأنف بقضائه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه في غير محله ويتعين إلغاؤه .

د وبما أنه بالنسبة للطلب الاحتياطي الخاص باستبدال الحارس فقد طلب المستأنف عليه الأول تعيين خبير من الجدول ووافق على ذلك المستأنف عليه ومن ثم يتعين إجابة هذا الطلب .

د وبما أنه بالنسبة للمصروفات فإن هذه المحكمة ترى أن المستأنف عليه الأول وهو الخصم المنازع في الدعوى قد كسب الدعوى من ناحية استبدال الحارس فترى لهذه الظروف الحكم عليه بنصف المصروفات عملاً بالمادة ٣٥٦ مرافعات .

(قضية ايلي أفندي جاوون ضد احمد أفندي لطفى محمد محمود وآخرين رقم ٢٠٩ سنة ١٩٥١ س بالهيئة السابقة) .

٤٨٩

محكمة أسوان الابتدائية

٢٤ مارس سنة ١٩٥٢

سقوط الخصومة .

خير مأموريته الانتقال إلى الفدان المتنازع عليه لمعرفة ما إذا كان يدخل ضمنه التسعة عشر قيراطاً والثمانية عشر سهماً المذكورة من عدمه وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وجاءت نتيجته أن الـ ١٩ ط و ١٨ س المذكورة لا تدخل ضمن الفدان المذكورة وأنها موجودة بالطبيعة مجاورة تماماً للفدان المتنازع عليه ويفصلها فاصل طبيعي .

وحيث إن محكمة أول درجة أحالت القضية بعد ذلك إلى التحقيق لاثبات وضع اليد ثم قررت بالانتقال وأخيراً حكمت بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٤٨ للبدعين بطلباتهما فطعن المستأنفون على هذا الحكم بالاستئناف طالبين قبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهما السابع والثامن مع إلزامهما بالمصاريف عن الدرجتين ومقابل أنعاب المحاماة .

وحيث إنه بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة في الدعوى ل وفاة عبد العزيز محمود حسن سالم المستأنف عليه الثالث .

وحيث إن المستأنف عليهما السابع والثامن حركا القضية بعريضة أعلنت للخصوم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ طلباً فيها الحكم برفض الاستئناف المرفوع من المستأنفين الأصليين وتأيد الحكم المستأنف مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة .

وحيث إنه أثناء نظر الاستئناف دفع هؤلاء الخصوم وهم المستأنف عليهما السابع والثامن ومن معهما الدعوى بسقوط الخصومة فيها لعدم السير فيها مدة سنة كاملة من آخر إجراء صحيح طبقاً لنص المادة ٣٠١ مرافعات

صحيقتها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى فدان مبينة حدوده ومعامله بعريضة الدعوى كما طلبا كف المنازعة والتسليم والمصاريف مع النفاذ مؤسسين دعواهما على أن محمود حسن سالم مورث المستأنف عليهما الثالث والرابعة تملك الفدان المذكور من عبد الرحمن خليفة ومحمد حسن خليفة بموجب عقد عرفي غير مسجل مؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٣ وثابت التاريخ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وأن مورث المستأنف عليهما الثالث والرابعة قد باع هذا الفدان بمقتضى عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ومسجل في ٢٨/١١/١٩٢٥ بعد أن استصدرا بالعقد المذكور حكماً بصحته ونفاذه مع التسليم في القضية رقم ١٣٩ سنة ١٩٢٥ أدفو وأنه تسلم اليهما القدر المذكور بموجب محضر تسليم رسمي في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٧ واستمرا واضعى اليد على الفدان المذكور بطريق التأجير بموجب عقود ثابتة لمن يدعى محمود حسن سالم البائع للبائع لها إلا أن الأخير أخذ في منازعتها في ملكيتهما للفدان المذكور الأمر الذي اضطره لرفع دعواه السابق الإشارة إليها أمام محكمة أدفو ضده وضد باقي الخصوم الذين انضموا إليه وآزروه في هذه المنازعة .

وحيث إن المستأنفين دفعوا الدعوى أمام محكمة أدفو بأنهم يمتلكون ما مقداره ١٩ ط و ١٨ س من الفدان المذكور موضوع النزاع في الدعوى بموجب حكم نهائي صادر لها في القضية المدنية رقم ٢٧٦ سنة ١٩٢٩ مدنى أدفو ضد محمود حسن سالم البائع للبائع المدعين (المستأنف عليهما السابع والثامن) وقد تسلم اليهم هذا القدر بموجب محضر تسليم رسمي في ١٢ يناير سنة ١٩٣١ وقد قضت محكمة أدفو لذلك بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٣٩ بتدب

التكلم في موضوع الدعوى أما إذا سار المدعى عليه في إجراءات الخصومة ورد على طلبات المدعى اعتبر ذلك منه تنازلاً عن التمسك بسقوط الخصومة لأن السقوط مقرر لمصلحته هو فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً .

« وحيث إن القانون قد حدد مدة سقوط الخصومة بسنة ويبدأ حساب هذه السنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي يكون قد باشره أحد الخصوم سواء أكان المدعى أم المدعى عليه أم شخص ثالث في الخصومة .

« وحيث إن وقوف الخصومة المؤدى إلى سقوطها هو الوقوف الذي يكون المدعى مسؤولاً عنه وكان يمكن تجنبه بالسير في الدعوى فإن حال مانع قانوني دون السير فيها فلا تسقط الخصومة .

« وحيث إنه بناء على ذلك فلا تسرى مدة سقوط الخصومة في حالات إنقطاع المرافعة إلا من اليوم الذي يقوم فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي وذلك لاحتمال أن يجهل هؤلاء وجود الدعوى فلا يدل عدم السير فيها من جانبهم على إهمالهم أو تنازلهم عنها كما أنه إذا صدر حكم من المحكمة بوقف السير في الدعوى فلا تبدأ مدة سريان سقوط الخصومة إلا بعد زوال سبب الوقف .

« وحيث إن المستأنف عليهم في هذه الدعوى الذين عجلوها لم يقوموا بإعلان ورثة الخصم الذي توفي بوجود الدعوى كما أنهم عندما عجلوها لم يتمسكوا في عريضة التعجيل بالسقوط الذي دفعوا به الدعوى أخيراً بل

وقد رد المستأنفون على هذا الدفع بأن الخصوم لم يدفعوا به في عريضة التعجيل وأنهم لم يدفعوا به إلا بعد التكلم في موضوع الدعوى .

« وحيث إن المشرع في قانون المرافعات الجديد لم يجد بداً من الاحتفاظ بنظام سقوط الخصومة (بطلان المرافعة في القانون القديم) رتبة جزاء وفاقاً لحمل المدعى على موالاة السير في قضيته في أحوال انقطاع الخصومة أو وقفها ولم تستعد الدعوى سيرتها بفعل المدعى أو بامتناعه إعتباراً بأن المدعى قد تنازل عنها ودلالة ذلك أنه راغب عن السير فيها .

« وحيث إن قانون المرافعات الجديد وقد استعان بمعظم النرائع لكيلا تنام القضية قد حقق هذا المقصود بأمرين : الأول أنه قصر أجل السقوط لجعله سنة وهو في القانون السابق ثلاث سنوات والثاني أنه جعل الحق في السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل وعلى ذلك يقع سقوط الخصومة من تلقاء نفسه بمجرد انقضاء سنة على آخر إجراء صحيح في الدعوى .

« وحيث إنه بذلك يكون للدعى عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة بدعوى مبتدأة برفعها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى تختص بها المحكمة التي أقيمت أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها ولو كانت هي محكمة الدرجة الثانية كما يكون للدعى عليه أن ينتظر — دون رفع دعوى بطلب سقوط الخصومة — حتى إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة (وهي مدة سقوط الخصومة) فيتمسك المدعى عليه بسقوط الخصومة في صورة دفع يرد به على المدعى .

« وحيث إنه يجب على المدعى عليه أن يبدي هذا الدفع (بسقوط الخصومة) قبل

خاضوا غمارها فوراً وطلبوا فيها الحكم برفض الاستئناف المرفوع من المستأنفين الأصليين وتأيد الحكم المستأنف مع إلزامهم بالمصاريف ويعتبر هذا تنازلاً عن التمسك بالسقوط .

« وحيث إن من كل هذا الذى سبق يكون طلب الحكم بسقوط الخصومة على غير أساس صحيح ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث إنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإن الحكم المستأنف فى عمله لأسبابه الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة خصوصاً إذا روى أن الحكم كان أساسه تقرير الخبير المتدب فى الدعوى الذى قطع بأن الفدان المرموز له بالرسم الكروكي المرفق المرموز له بالحروف ا ب ج د واقع بحرى الد ١٩ ط و ١٨ س المرموز لها بالحروف د ج و ه ويفصلها الحد د ج وهو خط مستقيم من الشرق للغرب وأن كلا من المدعين والمدعى عليهما الأول والثانى فى الدعوى الابتدائية واضح يده على أرضه من تاريخ مشتراه اليوم ولا أرض فى نقطة النزاع للمدعى عليه الثالث ولا المدعى عليه الأخير ولعل المستأنفين قد عاودهم رشدهم وشعروا بحقيقة مركزهم فى الاستئناف عند ما عدلوا طلباتهم فى مذكرتهم الختامية أمام هذه المحكمة إلى طلب تعديل الحكم المستأنف والقضاء بملكية المدعين فى الدعوى المستأنفة إلى الفدان المبين الحدود والأطوال فى تقرير الخبير فى حين أن الحكم المستأنف لم يحكم بغير ما جاء بتقرير الخبير وبأكثر من هذه الطلبات .

« وحيث إنه مما سبق يكون الاستئناف على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

« وحيث إنه عن المصاريف فيلزم بها

المستأنفون الذين خسروا الدعوى عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات . .

(قضية محمد احمد محمد صفيح حسن الزقاني عن نفسه وصفته وآخر ضد حسين محمد احمد وأخرى رقم ٩ سنة ١٩٤٩ س رئاسة وعضوية محمد بك حسن محمد شاذي وكيل المحكمة وعبد الوهاب ابراهيم وشرف الدين خيرى القاضين) .

٤٩٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٧ أبريل سنة ١٩٥٢

أندية السباق . مسئوليتها عن الخطأ فى تنفيذ نصوص لوائحها . قانونى .

قرارات مندوبى النادي بشأن نزاع بالسباق . خضوعها لرقابة المحاكم متى شابها الخطأ . النص فى اللائحة بانتهائية القرارات غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن الجوكى كلوب وغيره من أندية السباق ككل شخص طبيعى أو اعتبارى يسأل عن خطئه الذى يرتكبه فى سبيل تنفيذ اختصاصاته المنصوص عليها فى لائحته.

٢ — إن قرارات الجوكى كلوب لكى تكون بمنجاة عن مراقبة القضاء يجب أن تستند إلى أسباب أو مبررات تدعو إلى إصدارها وأن تكون صادرة عن روية وأناة . .

٣ — إن النص فى لائحة الجوكى كلوب على أن قرارات مندوبيه فى أى نزاع خاص بالسباق يكون نهائياً غير خاضع للتقاضى أمام المحاكم لا يمنع من قبول الدعاوى المرفوعة بسبب قرارات صدرت مشوبة بالخطأ .

the Silver Fox Handicap, a serious inconsistency of form has been shown as compared to that in some of his previous races.

The stewards of the Jockey Club, while accepting past explanations of the horse's running, inform you that they have instructed the Racing Stewards of the four racing clubs to keep a close watch on the running of the horses in this stable in future.

(تراجع صورة الخطاب تحت رقم ٦ بحافظة المدعى) وفي نفس التاريخ أى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ظهر العدد رقم ٢٢٤ من النشرة التى يصدرها الجوكى كلوب والمعروفة باسم «نتيجة السباق» وقد تضمنت الصحيفتان رقمى ٢٧٧٢ و ٢٧٧٤ تحت عنوان السباق رقم ٦١٦ موازنة الذئب الفضى ما ترجمته واجتمع المراقبون للنظر فى القلب البين فى جرى الجواد الفاضل «معزوز» ثم أحالوا هذا الأمر إلى مندوبى الجوكى كلوب واجتمع هؤلاء فى يوم الأحد ١٨ و ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ واستمعوا إلى أقوال الراكب بغدائش والمدرّب و. جيل ونظراً لقبول التبريرات السابقة لعدو الجواد فقد قرروا ألا يتخذوا أى إجراء ولكنهم يندرون الفارس والمدرّب والمالك وقد أصدروا أمرهم إلى مراقبى نوادى السباق بأن يحكموا الرقابة على جرى الخيول التابعة لحظيرة المالك مستقبلاً.

The stewards met to enquire into the apparent inconsistent running of the winner «Maazouz» and referred the same to the stewards of the Jockey Club.

The stewards of the Hockey Club met on Sundays 18 and 25 September 49, heard evidence of the Jockey Bogdanich and trainer W. Gill. In view

المحكّم

«من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى على المدعى عليهم بصفقتهم مندوبى الجوكى كلوب المصرى» طالباً الحكم عليهم.

أولاً - بأن يدفعوا إليه مبلغ مائة ألف جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

ثانياً - بنشر الحكم على نفقة الجوكى كلوب المصرى فى نتيجة السباق التى يصدرها.

ثالثاً - شمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة.

«ومن حيث إنه تبيانا لهذه الدعوى، قرر المدعى فى صحيفتها وفى المذكرات المقدمة منه أنه تلقى من سكرتير الجوكى كلوب المصرى الذى يمثل المدعى عليهم خطاباً مؤرخاً ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ فحواه أن مندوبى الجوكى كلوب قد بحثوا بناء على طلب مراقبى نادى السباق بالاسكندرية أمر جرى الجواد (معزوز) من جياذ المدعى، والرأى عندهم بالنظر إلى كيفية جرى (معزوز) فى السباق رقم ٦١٦ موازنة الذئب الفضى أن قلباً خطيراً ظهر فى جريه إذا قيس بما كان عليه فى بعض أشواطه السابقة وأن مندوبى الجوكى كلوب وإن كانوا قد قبلوا ما أبدى إليهم من تبريرات سابقة لجرى هذا الجواد فإنهم يحيطون بالمدعى علماً بصدر أمرهم إلى مراقبى نوادى السباق الأربعة بأن يحكموا مستقبلاً الرقابة على الخيول التابعة لحظيرته ونص هذا الخطاب كالآتى :

The stewards of the Jockey Club of Egypt have, at the request of the racing stewards of Alexandria Racing Club, considered the running of the horse «Maazouz» in your stable. They are of opinion, in view of the running of «Maazouz» in race No 616,

صدور هذا القرار .

« ومن حيث إن المدعى إذ رفع هذه الدعوى قد أقامها على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني القديم التي تقابل المادة ١٦٣ من القانون المدني الجديد التي تلزم كل مخطئ تسبب عن خطئه ضرر للغير أن يعرض الغير عما ارتكبه من أخطاء .

« ومن حيث إنه في سبيل تفصيل هذا الأساس يقول المدعى إن نص المادة ١٦٣ هو نص عام يشمل الخطأ المتعمد والخطأ غير المتعمد سواء أكان صادراً من شخص طبيعي أو شخص اعتباري وأن الجوكي كلوب المصري حينما أصدر قراره المنوء عنه قد ارتكب خطأ ذلك أن التحقيق الذي أجراه الجوكي كلوب لم يسفر عن ترتب الخطأ في جانب المدعى ، كما أن هذا القرار قد صدر دون أن يطلب من المدعى إبداء أقواله ومتى كان القرار قد صدر على هذه الصورة ولم يكن هناك من المقدمات والأسباب ما يؤدي إلى صدوره ، فإن هذا القرار يكون قد صدر مخطئاً دامت الجوكي كلوب بطابع التعسف البين ما دام قد تنكب أن يكون قراره أدنى إلى العدل والإنصاف وأبعد عن الظلم والحيف .

« ومن حيث إن المدعى عليهم بلسان الحاضر عنهم دفعوا الدعوى بعدم قبولها بمقولة إن الانضمام إلى نوادي السباق يقتضي الانضياغ لأوامرها والتزول على حكم قراراتها دون معارضة أو تعقيب وأن مثل هذه القرارات والأوامر بمنجاة من الخضوع لرقابة القضاء العادي طبقاً لنص المادة ١٦٧ من قانون الجوكي كلوب المصري التي تنص على عدم خضوع قرارات مندوبي الجوكي كلوب لرقابة القضاء

of the previous explanations of the horse's running being accepted, they decided to take no action, but to warn the jockey, trainer and owner, that they had instructed the Stewards of the racing Clubs to watch carefully the running of horses in this stable.»

(يراجع هذا القرار في العدد رقم ٢٢٤ من نتيجة السباق المقدمة بحافظة المدعى تحت رقم ٥) وبمجرد أن تلقى المدعى الخطاب المنوء عنه أرسل إلى سكرتير الجوكي كلوب المصري خطاباً مؤرخاً ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ طلب إليه فيه أن يوافيه بصورة من محضر الجلسة التي بحث فيها هذا القرار ولكنه لم يحظ برد حتى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث أودعه بخطاب ثان بواسطة محاميه الذي ضمن خطابه الإشارة إلى خطاب المدعى المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وطلب إثباتي مرة موافاته بمحضر الجلسة المنوء عنه فتلقى رداً من سكرتير الجوكي كلوب بأن الأمر سيعرض على مندوبي الجوكي كلوب في الجلسة القادمة . وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وصل إلى كل من المدعى ومحاميه خطاب من سكرتير الجوكي كلوب المصري متضمناً أن مندوب الجوكي كلوب ليس لديهم ما يضيفونه إلى خطابهم المؤرخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ (تراجع هذه الخطابات بحافظة المدعى تحت أرقام ٧ و ٨ و ٩ و ١٠) ويرى المدعى أن في صدور القرار على الصورة التي صدر بها ودون أن يطلب لسماع أقواله ما يجعل هذا القرار خاطئاً وأن هذا القرار الخاطئ قد أصابه بأضرار جسيمة لما يتمتع به في الوسط الرياضي من استقامة السلوك وفي الوسط التجاري من حسن السمعة وكريم الثقة ذلك الأمر الذي هزه القرار المنوء عنه هزاً عنيفاً ومن ثم فقد رفع هذه الدعوى للطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار من جراء

المهتمين بالتحليل وجميع الأشخاص المرتادين للدرجات أو الأماكن الأخرى المعدة لخصائص الحفلة .

« ومن حيث إن المادة الحادية عشرة تنص على أن ، لهم سلطة توقيع العقاب حسبما يترأى لهم على أى شخص خاضع لإشرافهم بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مع الإيقاف عن العمل أو الركوب لمدة تشمل يومى سباق وأن يبلغوا مندوبى الجوكرى كلوب إذا رأوا ضرورة لتوقيع غرامة أو عقاب أكبر وإذا أربت الغرامة على عشرين جنيتها للعقاب أن يستأنف أمام مندوبى الجوكرى كلوب الذين لهم السلطة فى تعديل الغرامة برفعها عنه أو بتخفيضها أو بزيادتها .»

« ومن حيث إن المادة الرابعة عشرة تخول للمندوبين السلطة فى أن يأمرؤا فى أى وقت بفحص أى حصان كتب فى شوط أو تسابق فيه بمعرفة الشخص أو الأشخاص الذين يعهدون فيهم الكفاءة وإذا رأوا لزوماً أن يأمرؤا بحفظ أى حصان تحت المراقبة فى أى مكان ولاى مدة يحدونها .

« ومن حيث إن المادة السابعة عشرة تخول لمندوبى الجوكرى كلوب فضلاً عن توقيع الغرامات أن يندروا أى شخص بالانسحاب من الميادين الخاضعة لقوانينهم وأن يصرحوا بنشر قراراتهم فى تقويم السباق وكل ما ينشر بهذه الصفة يعتبر إعلاناً كافياً لكل طرف يخصه أو يتناوله القرار .

« ومن حيث إنه من الجانب الآخر فإن المادة ١٦٧ من قانون الجوكرى كلوب تنص على أن قرار المندوبين فيما يخص بأى نزاع أو مطالبة أو معارضة وقرار مندوبى الجوكرى كلوب فى أية مسألة تم بحثها أو إعادة النظر فيها بمعرفة

العادى ما لم تكن مشوبة بغش أو تزوير أو خيانة أمانة ويقرر المدعى عليهم أنه ما دام المدعى لم يثبت أن مندوبى الجوكرى فى إصدارهم القرار محل النزاع كانوا متعسفين تعسفاً يبرر فى استعمال حقهم أو أن قرارهم شابه غش أو صدر بسوء نية فإن دعواه على هذا الأساس تكون غير مقبولة .

« ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك فقد قرر المدعى عليهم أن الدعوى متعينة الرفض لأن القرار الذى أصدره مجلس الجوكرى كلوب ليس فيه معنى الإنذار الذى يتضمن عقوبة بل إنه مجرد إخطار للمالك بأن الجوكرى كلوب قد أمر مراقبى النوادى بدقة مراقبة جرى خيول هذا الأسطبل الذى يشرف عليه المدرب لا المالك وفى ذلك تذكير للمدعى بواجبه فى مراقبة مدربه وراكبه ، وليس فيه معنى الإنذار ، لأن الفعل المستعمل (Warn) لم يكن لازماً حتى يفيد الإنذار بل استعمل متعبداً ليدل على معنى الاخبار بما تعدى إليه وليس فى المتعدى إليه ما يفيد جزاء أو عقوبة .

« ومن حيث إنه يتعين على هذه المحكمة قبل أن تدلف إلى موضوع هذه الدعوى ومناقشة القرار المتنازع عليه أن تبين بادية ذى بدء القواعد التى استقر عليها القضاء فى صدد مسئولية مندوبى الجوكرى كلوب عن القرارات التى يصدرونها تنفيذاً لاختصاصاتهم المخولة لهم بموجب قانون الجوكرى كلوب .

« ومن حيث إن المادة العاشرة من قانون الجوكرى كلوب تنص على أن للمندوبين السلطة فى تنظيم ومراقبة والإطلاع وخص سلوك جميع الموظفين وجميع أصحاب الخيول والمسمين والمضمرين والراكبين والسواك والأشخاص

عاداه في الاستئناف المرفوع عن الحكم المشار اليه والصادر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٦ (ج ٥٨ ص ١١٢) وهذا نص ما ارتآه هذا القضاء :

Attendu, en effet, que le Jockey Club ne saurait être assujéti aux formes de la procédure judiciaire et qu'il suffit qu'avant de prendre une sanction, il s'entoure de tous les éléments nécessaires à la justifier et à établir qu'il n'a pas agi AVEC LEGERETE.

« ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك فإنه من المقرر قضاء أن قرارات الجوكي كلوب لكي تكون بمنجاة من الخضوع لإشراف القضاء العادي يجب ألا يعتورها الخطأ أو الإهمال فالجوكي كلوب كأي شخص طبيعي أو اعتباري يسأل عن خطئه إذا ارتكبه في مجال تنفيذ اختصاصاته الاتفاقية وإلى هذا تشير محكمة الاستئناف المختلطة بقولها :

Les décisions prises par le Jockey Club en conformité de ses règlements qui en tant qu'ils ne contiennent rien de contraire à l'ordre public, sont obligatoires pour tous ceux qui prennent part aux courses organisées sous l'égide dudit Club et des hippodromes en relevant, ne sont susceptibles de recours devant les Tribunaux de droit commun qu'au cas où le Jockey Club, AURAIT dans l'application desdits règlements et dans l'exercice de ses attributions conventionnelles, commis une faute préjudiciable dont il doit réparation, à celui qui en est la victime (arrêt Cour d'Appel Mixte 9 Mai 1932 Bull. 44 p. 333).

ويقرر نفس هذا الحكم في فقرة أخرى :

Qu'en un mot, le Jockey Club comme toute autre personne morale ou physique, doit répondre des fautes commises dans l'exercice de ses attributions conventionnelles. Attendu dès

فيما يختص بأي نزاع أو مطالبة أو معارضة يصدد السباق في حفلة ما يكون نهائياً وناقذاً فيما عدا الغش أو التزوير أو خيانة الأمانة . فلا يصح أن يكون هذا القرار موضوع تقاض أمام المحاكم .

« ومن حيث إن مثل هذه القواعد التنظيمية كتلك التي اشتملت عليها المواد السابقة بصفة عامة والمادة ١٦٧ بصفة خاصة ولا اعتبارات تتعلق بالنظام العام لا يمكن أن تلقى من المحاكم تطبيقاً حرفياً لما يترتب على هذا التطبيق الحرفي من حرمان المحاكم من الحق المخول لها قانوناً في مراقبة نشاط الأشخاص الاعتبارية قبل أعضائها أو مساعدتها أو الأفراد بصفة عامة .

« ومن حيث إن هذا الأمر دعا القضاء إلى التخفيف من حدة هذه القاعدة فاستقرت أحكامه على أن الدعاوى التي ترفع على الجوكي كلوب بمناسبة القرارات التي يصدرها ومن يخضعون للوائح تكون مقبولة على شريطة أن يثبت أن تلك القرارات كانت مشوبة بالغش أو سوء النية ، فإن مثل هذه القرارات وحدها هي التي يمكن أن تخضع لمراقبة القضاء في مدلول المادة ١٦٧ من قانون الجوكي كلوب المصري (حكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة في دعوى يوسف عاداه ضد الجوكي كلوب) .

« ومن حيث إنه للتخفيف من غلواء هذه القاعدة فقد توسع القضاء في قبول مثل هذه الدعاوى مقررأ أنه لكي تتمتع قرارات الجوكي كلوب بالحصانة التي تنجها من مراقبة القضاء العادي يجب أن يثبت أنها صدرت عن روية وأناة وأن تكون مشتملة على العناصر الضرورية المبررة لصدورها ، وإلى هذا يشير حكم محكمة الاستئناف المختلطة في دعوى يوسف

خامساً — مدى الضرر الذي نال المدعى من جراء صدور هذا القرار ونشره .

« ومن حيث إنه عن سبب صدور هذا القرار ومبرراته فقد أفصح عنها هذا القرار في صلبه بأنها هي التقلب البين في جري الجواد الفائز « معروز » الذي كسب قصب السبق في السباق رقم ٦١٦ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بالقياس إلى جريه في بعض أشواطه السابقة وقد أوضحت مذكرة المدعى عليهم هذا التقلب البين بقولها إن الجواد « معروز » قد جرى في موسم سباق سنة ٤٨ — ١٩٤٩ في الأشواط ١٧٦ و ٢٠٣ و ٣٢٨ فلم يكسب في الشوط ١٧٦ وكان ترتيبه الأول في كل من الشوطين ٢٠٣ و ٢٢٨ كما كان نتيجة أن تعقد عليه الآمال في موسم سنة ١٩٤٩ ولكنه في هذا الموسم إذ جرى في السباق رقم ٤٦٧ كان ترتيبه السادس والسابع على التعاقب وهو ما لم يكن متوقفاً حسب نتائج السابقة على أنه إذ جرى في السباق رقم ٦١٦ في ١١/٩/١٩٤٩ فإذا به يحوز قصب السبق وكان ترتيبه الأول في هذا السباق رغم عدم توقع هذه النتيجة بعد إخفاقه في السباقين ٤٨٨ و ٥٦٠ وفي هذا يقول المدعى عليهم في مذكرتهم إن هذا التقلب الخطير قد راب المندوبين فاستوضحوا المدرب والراكب ولكنهم لم يقتنعوا بتبريراتهم فأحالوا الأمر على مندوبي الجوكي كلوب الذين اجتمعوا بتاريخ ١٨ و ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وسمعوا أقوال المدرب والراكب وانتهوا إلى إصدار القرار موضوع هذه الدعوى .

« ومن حيث إنه بالاطلاع على أقوال المدرب والخيال كما هي ثابتة في محضري جلستي ١٨ و ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والذين قدم المدعى عليهم صوة منهما يتضح ألا مشولية على

lors qu'il échet de rechercher si, au cas de l'espèce, l'appelant PEUT RE-PROCHER AU JOCKEY CLUB UNE NEGLIGENCE OU UNE FAUTE EN PRENANT LA DECISION DONT il se plaint.

« ومن حيث إن هذه القواعد التي استقر عليها قضاء المحاكم المختلطة قد صادفت من القضاء الوطني قبولاً وتدعياً فقد صدر حكم محكمة الاستئناف الوطنية في القضية رقم ١٠٧١ لسنة ٦٦ قضائية وفي الاستئناف المرفوع من إيزاك هندالي ضد الجوكي كلوب مقررأ أنه طالما كانت قوانين نوادي السباق لا تنص على أمر مخالف للنظام العام أو الآداب وما دامت قراراتها تصدر في حدود هذه القوانين بعد بحث ودية غير مشوبة بالغش أو التدليس منزهة عن الهوى والعسف فليس للقضاء العادي أن يتعرض لها وقد استقرت أحكام القضاء على ذلك (حكم غير منشور لمحكمة الاستئناف صادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢) .

« ومن حيث إنه على مدى هذا القضاء المستقر يتعين على المحكمة أن تبحث القرار الذي يشكو منه المدعى على ضوء النقط الآتية :

أولاً — هل هذا القرار بالنسبة للمدعى له من الظروف والأسباب ما يبرر صدوره .

ثانياً — هل مندوبو الجوكي كلوب حينما أصدروا هذا القرار أصدروه عن روية وإناة وبدون ما تعسف أو إساءة استعمال للحق .

ثالثاً — هل في معنى القرار ومبناه ما يمس المدعى أو ينال منه .

رابعاً — هل يمكن أن ينسب إلى الجوكي كلوب خطأ أو إهمال بصدور هذا القرار والنظر به .

المدعى في هذا التقلب في جرى جواده إذ قرر المدرب جيل أنه هو الذى يلقى أوامره إلى الراكب فلما سئل هذا الأخير بدوره قرر أنه يتلقى أوامره من المدرب دون تدخل المالك إطلاقاً في هذا الأمر وأضاف أنه لم ير المالك وهو المدعى يوم السباق الأخير والذى صدر بسببه القرار موضوع هذه الدعوى .

« ومن حيث إن مندوبى الجوكى كلوب قد استمعوا في جلسة ١٩٤٩/٩/٢٥ لأقوال الموازن الذى قرر أن الجواد « معروز » كانت أمامه فرصة حسنة للكسب وإن كان قد قرر أنه تأثر في الموازنة في السباق رقم ٦١٦ باخفاق الجواد في السباق رقم ٤٨٨ بما ترتب عليه أن خفض وزنه في السباق رقم ٦١٦ .

« ومن حيث إنه بالرغم من أن أقوال المدرب والراكب قد نفت أى تدخل للمدعى في إلقاء أوامره للراكب بل قرر الراكب أنه لم ير المدعى يوم السباق رقم ٦١٦ فإن قرار مندوبى الجوكى كلوب قد صدر بعد ذلك بإنذار المالك بمراقبة خيوله مراقبة دقيقة ، فإذا ما أضيف إلى ذلك أن المراقبين كانوا قد رايهم جرى الجواد معروز في السباقين رقمي ٤٦٧ و ٤٨٨ فاستوضحوا الراكب والخيال وقبلوا ما أبدياه من تبريرات ومع ذلك فإن ريبتهم قد قد تجددت بعد إنهاء السباق رقم ٦١٦ و انتهت هذه الريبة بإصدار القرار المنوء عنه ضد المعرن والراكب والمالك وهو المدعى .

« ومن حيث إنه مهما يكن من الدوافع والأسباب التى أدت بالمراقبين ومندوبى الجوكى كلوب إلى الريبة والشك في جرى الجواد « معروز » فإن هذه الريبة وذلك الشك ما كانا يقومان على أسباب تتجه بهما نحو المدعى على

وجه التحديد والتخصيص وترى المحكمة أنه لم يكن هنالك من المبررات الكافية ما يستدعى صدور القرار على الصورة التى صدر بها بالنسبة للمدعى ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر ضد المدعى دون سبب أو مبرر يستدعيه وخاصة أنه لم يثبت أن المدعى قد ساهم بقول أو فعل في حجز الجواد عند ابتداء السباق وتركه ينطلق في نهايته وهو الأمر المعيب الذى نسبته المدعى عليهم في مذكرتهم إلى الراكب وقد أقر المدعى عليهم بذلك في مذكرتهم بقولهم ، إن المدعى لم يكن له أى دخل فيما نسب إلى المعرن والراكب .

« ومن حيث إنه عن النقطة الثانية فإن هذا القرار قد صدر ضد المدعى دون أن يستدعى أمام مندوبى الجوكى كلوب لسؤاله أو لإبداء دفاعه وقرار يصدر على هذا الوضع لا شك يرى بعدم الروية والأناة لا بسبب أن الجوكى كلوب ملزم باتباع قواعد المرافعات أمام المحاكم القضائية بل لأن سؤال من سيصدر ضده قرار بجزاء أو عقوبة أمر أولى بديهى تقتضيه اليقظة وتستلزمه الروية والإناة حتى يكون الجزاء أو العقوبة الموقعة أقرب ما يكون إلى العدالة وأبعد ما يكون عن التحيف .

« ومن حيث إنه عن النقطة الثالثة فإن القرار موضوع هذه الدعوى قد أنذر المدعى بصفته مالكا للجواد بأن مندوبى الجوكى كلوب أصدروا أوامره إلى مراقبى نوادى السباق بأن يراقبوا بدقة وعن كسب الخيول التابعة لهذه الحظيرة .

« ومن حيث إن مذكرة المدعى عليهم امتازت بقوة التخريج عند نيلها لمدلول كلمة (Warn) التى اشتمل عليها القرار فقد خرجتها على أنها تدل أولاً على التحذير وثانياً على

الإخطار ، وقالت إنه ليس في الإخطار ما يمس المدعى أو ينال منه .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن القرار الصادر ضد المدعى ينطوي في لفظه ومعناه على النيل منه والمساس بكرامته إذ أن تحذير المدعى بأن خيول أسطبله ستكون محل مراقبة أمر يدل على الارتباب في نقاء سريرة المدعى وسلامة طويته كما يدمغه باعوجاج الخطة والسلوك في جرى جياذ حظيرته لأن التحذير لا يكون إلا من أمر غير مستحب والرقابة لا تولد إلا حيث يكون الاشتباه البغيض وليس أشد إيلاماً للنفس وأبلغ منها منالاً من أن ترى بالاشتباه وسوء الطوية ، على أن الذي يؤيد هذا النظر ويفصح عنه ما جاء بمحضر جلسة ١٩٤٩/٩/٢٥ من أن مندوبي الجوكرى كلوب رأوا إعلام المدعى بامتناع المراقبين منه ومن ثم فهذا القرار بالسبب الدافع اليه ولفظه ومعناه يتضمن تعيب سلوك المدعى .

« ومن حيث إن ما جاء بمذكرة المدعى عليهم من أن عبارة (in this stable) الواردة في القرار المطعون فيه لا تفيد تبعية الحظيرة الصادر عنها القرار إلى المدعى إذ أن المدعى لا حظيرة له والحظيرة ملك للدرب ومن ثم فلا يجوز للمدعى أن يتضرر من هذا القرار .

« ومن حيث إن هذا القول مردود عليه بأنه وإن كان من المسلم به أن الحظيرة ملك للدرب وقد تجمع الحظيرة الواحدة بين خيول لعدة ملاك إلا أن المفهوم بطريق اللزوم الفعلي أن مندوبي الجوكرى كلوب لم يجتمعوا إلا لمناسبة القلب في جرى جواد المدعى وقد

أثبتوا بمحاضر جلستهم امتناعهم من سلوكه وأبلغوا قرارهم بالمراقبة إليه دون غيره من ملاك الخيول بهذه الحظيرة كل ذلك كفيل بأن ينبيء بأن الخيول المقصودة بالمراقبة إنما هي خيول المدعى وما استعمال عبارة « هذه الحظيرة » في القرار المطعون فيه إلا نوعاً من المجاز اللغوي الذي علاقته الحالية أي الخيول الحالية به والملوكة للمدعى .

« ومن حيث إنه عن النقطة الرابعة فإن صدور هذا القرار دون مبرر له وبدون روية أو أناة وما اشتمل عليه من النيل من المدعى يطبع من أصدره بالخطأ الذي كان يجب التحرز منه .

« ومن حيث إنه في بيان هذا الخطأ فإن الفقهاء قد عرفوه بأنه الإخلال بحق الغير ذلك الإخلال الذي جانبته الحيطه وقصرت عنه اليقظة (يراجع الموجز في الالتزامات الأستاذ السهوري بأشأ ص ٣٢٢ وما بعدها) .

« ومن حيث إن القرار موضوع هذه الدعوى قد أخل بالعصمة الواجبة لنفس المدعى وعرضه كما سبق ذكره تلك العصمة التي أوجها القانون أكل إنسان فضلاً عما اتسم به القرار من التسرع كل ذلك يترتب الخطأ في جانب مصدره .

« ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك فإن مندوبي الجوكرى كلوب وقد خول لهم قانون الجوكرى كلوب حق الفصل فيما ينشأ من منازعات خاصة بالسباق قد أهملوا في استعمالهم لهذا الحق إذ أدخلوا بحق المدعى في الدفاع عن نفسه وأصدروا قرارهم المطعون فيه دون إبداء أقواله وقد ترتب على هذا الإخلال ضرر بالمدعى وهذا يشوب القرار المطعون فيه بشائبة

فإنه في دائرة المسؤولية التقصيرية يقدر التعويض بقدر الضرر المباشر متوقفاً كان أو غير متوقع وتري المحكمة أن المدعى لم يثبت أن ضرراً مادياً أصابه وقد بقي له التعويض عن الضرر الأدبي والذي نوهت عنه المحكمة في أسباب هذا الحكم وتقدره بمبلغ مائة جنيه لما بدأ من المدعى في صحيفة دعواه من عدم استقلال ما أصابه من الضرر الأدبي استقلالاً مبدئياً باتوائه التبرع بالتعويض المطلوب لأحدى الجمعيات الخيرية .

ومن حيث إنه فضلاً عن ذلك فترى المحكمة القضاء بنشر الحكم في جريدة السباق على مصاريق المدعى عليهم حتى يكون في ذلك رأى لما أصاب المدعى من صدع في كرامته بسبب هذا القرار .

ومن حيث إن مصاريق الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات فيتعين إلزام المدعى عليهم بها .

ومن حيث إنه عن النفاذ فلا محل له قانوناً .

(قضية مسيو اسكندر سارباكيس ضد خضرة صاحب السيو الملكي الأمير محمد علي بصفته وآخرين رقم ٤٤٤ سنة ١٩٦٠ كم رئاسة وعضوية حضرات القضاة حافظ بدوي وحافظ هريدي ومصطفى كيرة) .

٤٩١

محكمة الزقازيق الابتدائية

٢٢ أبريل سنة ١٩٥٢

جهاز منزل الزوجية . ملكيته للزوجة . الأساس في ذلك عقدى وأحكام القانون .

التعسف في استعمال الحق ذلك الأمر المنطوي في ذاته على الخطأ .

ومن حيث إنه لا شك أن صدور القرار المطعون فيه على هذه الصورة ونشره في نتيجة السباق قد أصاب المدعى بالضرر في نفسه وكرامته ذلك الضرر الذي يستلزم التضمين .

ومن حيث إنه لا يفوت هذه المحكمة أن ترد على ما ارتآه المدعى عليهم من أنه في دائرة المسؤولية التعاقدية لا مجال للمسؤولية التقصيرية بما يعيب الأساس الذي أقيمت عليه هذه الدعوى .

ومن حيث إن الممول عليه في القضاء المصري أنه إذا كون العمل الواحد إخلالاً بالتزام تعاقدى وكان في الوقت نفسه عملاً ضاراً يحقق المسؤولية التقصيرية فإن المسئوليتين تجتمعان ويكون للنصاب الجزية بين المسئوليتين فيختار أكثرهما ملائمة له (راجع الموجز في النظرية العامة للالتزامات للدكتور السنهوري باشا ص ٣١٧ بند ٣٠١ ص ٣١٨ والمراجع والأحكام المشار إليها برامش تلك الصحيفة ومذكرات في الفعل الضار للدكتور سليمان مرقس ص ١٥ - ١٦ بند ١٤) .

ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فإن المقترح قهراً وقضاه في مضر أنه في دائرة المسؤولية التقصيرية لا مجال للإعفاء منها بخالفة ذلك للنظام العام (راجع السنهوري باشا المرجع السابق ص ٢٥٠ بند ٢٤٣) .

ومن حيث إنه يخلص عما تقدم أن الدعوى في تكيفها وفي موضوعها تقوم على أساس سليم من القانون ويتعين لذلك رفض الدفع المبدى من المدعى عليهم بعدم قبولها .

ومن حيث إنه في سبيل تقدير التعويض

المبادئ القانونية

١ — إن العلاقة بين الزوجين أصلها عقدية ينظمها ويحدد مداها إرادتهما فيما اتفقا عليه في عقد الزواج المبرم بينهما . فإذا لم يتضمن هذا العقد ما يمكن الاستئناس به فيما يثار من خلاف على الجهاز . فانه ليس بلازم أن يقتصر العقد على ما ورد فيه وإنما يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام .

٢ — وإن للقاضي إذا لم تمتد وقائع العقد في تحديد مدى إلزام كل من المتعاقدين أن يقوم بتأويل ما وصفه أو استخدمه المتعاقدان من عبارات مستعينة في هذا السيل بأحكام القانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام .

٣ — لما كان للوائح الأدبية بين بعض الخصوم اعتبارها خالت وقت التعاقد دون الكتابة أو الخوض الصريح في تفاصيل الجهاز فإن للحكمة كذلك أن تقضى في شأنه طبقاً لطبيعة المعاملة والعرف والعدالة .

٤ — إن العرف الجاري بين المصريين — مسلمين وأقباطاً — هو أن الوالد يحجز ابنته من مهرها أو ماله أو من مالها إن كان لها مال .

المحكم

من حيث إن المدعى بصفته رفع هذه

الدعوى يقول فيها ما يتأدى في أن إبنته بلانش — المشعولة بولايته الطبيعية — كانت قد تزوجت من المدعى عليه الأول — عبد الله سعد — وقد تحرر بذلك محضر الخطبة المؤرخ ١٧ يولييه سنة ١٩٤٩ وأنها دخلت منزل الزوجية بالجهاز والمنقولات الموضحة بعريضة الدعوى — ويقول المدعى إنه اشتراها جميعاً بموجب فواتير قدمها بحافظته المودعة بملف الدعوى نمرة ٢ دوسيه ولكن لما نشب من خلاف بين الزوجين فقد خرجت الزوجة — بلانش ابنة المدعى — من منزل الزوجية بغير أن تسلم منقولاتها وملابسها ومصوغاتها ولهذا فانه — المدعى — قد رفع هذه الدعوى وطلب فيها توقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على ما يوجد بمنزل المدعى عليه من منقولات بما هو مبين بعريضة الدعوى وبالقائمة التي قدمها هذا المدعى كما طلب الحكم بإلزام المدعى عليه بتسليم تلك المنقولات عينا أو ثمن الفاقد منها بحسب المبين بعريضة الدعوى وثبتت الحجز التحفظي المتوقع في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وقد تظلم المدعى عليه في الدعوى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٥٠ كلى الزقازيق — من هذا الحجز بالعريضة المعلنة في ٢١/١١/١٩٥٠ وطلب إلغاءه وقال في دفاعه إن جميع المنقولات المحجوز عليها هي مملوكة له وليس للزوجة وقد قدم — المدعى عليه — عقد اتفاق تاريخه ١٥ أبريل سنة ١٩٤٩ محرراً بينه وبين صانع مويليات اسمه مصطفى عبد العزيز ليستدل منه بهذا المدعى عليه على تملكه غرفتي النوم والسفرة وعلى أن الجهاز قصد فيه أن يكون ملكاً له وطلب رفض الدعوى وإلغاء الحجز التحفظي .

ولما كانت الدعويان ترتبطان ببعضهما ويتحد منشأ النزاع فيهما فإن المحكمة ترى ضمهما

إلى بعضهما ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إنه يبين من استعراض الوقائع السالفة أن النزاع بين طرفي الخصومة ينحصر أضلافاً فيما يدعيه كل منهما من تملكه منقولات منزل الزوجية فإذا فصل في هذا النزاع الأصلي بأحقية الزوجة لتلك المنقولات فإن مرحلة النزاع تنتقل بعد ذلك إلى وجوب تعيين تلك المنقولات وتعرف حقيقة ما حجز عليه منها وما هو غير موجود منها والتحقق من أثمانها في أية حالة وأما إذا حكم بأحقية الزوج لها فلا يكون من محل لهذا الطور الأخير وفي أي الحالين يتحتم الفصل في التظلم المرفوع من المدعى عليه — عبد الله سعد — في الحجز السالف الإشارة إليه .

وحيث إنه عن نقطة النزاع الأصلية التي تستلزم الفصل في ملكية جهاز — منقولات — الزوجة فإن هذه المحكمة ترى أن لا تقتصر على الناحية السطحية التي عني بها الخصوم وإنما ترد النزاع إلى أساسه القانوني وبمقتضى أحكام القانون يكون الفصل في النزاع وأنه لا جدل في أن العلاقة بين المدعى عليه — عبد الله سعد — والزوجة — السيدة بلانش — كانت في أصلها علاقة عقدية ينظمها ويحدد مداها إرادتهما فيما اتفقا عليه في هذا التعاقد . وقد تحرر بينهما عقد الخطبة المؤرخ ١٩٤٩/٣/٢٧ (المستند نمرة ١ حافظة المدعى ٢ دوسيه) وبالرجوع إليه يتبين أنه لم يتضمن ما يمكن الاستئناس به فيما ثار بينهما من خلاف عن جهاز — منقولات — منزل الزوجية — ولا ريب في أنه ليس بلازم أن يقتصر العقد على ما ورد فيه وإنما يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام (المادة ١٤٨ من القانون المدني

الجديد) وأن للقاضي إذا لم تمدد وقائع العقد في تحديد مدى إلزام كل من المتعاقدين أن يقوم بتأويل ما وصفه أو استخدمه المتعاقدان من عبارات مستعينة في هذا السبيل بأحكام القانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام .

وحيث إنه إذا كان ذلك كذلك فإنه يتضح من الوقائع السالف الإشارة إليها لاخلاف بين طرفي الخصومة في أن المدعى بصفته قد استلم مائة جنيه (وقد عبر عنها في عقد الخطوبة المؤرخ ١٩٤٩/٣/٢٧ أنه مهر الزوجة) كما استلم ذلك المدعى خمسمائة جنيه بإقراره الصادر منه بمحضر جلسة ١٩٥٢/٣/٦ وهو يقول — المدعى — في هذا الصدد إنه أخذ الخمسمائة جنيه على ذمة تأنيث المنزل لابتنته وهو مهرها كالمستبع . بينما يقول المدعى عليه إنه دفع الخمسمائة جنيه لهذا المدعى لشراء الجهاز ليكون معداً لمنزل الزوجية طالما لم تفصم عرى الزوجية . ثم عاد هذا المدعى عليه — بلسان الحاضر عنه — إلى القول بأن الجهاز اشترى لحساب الزوجية القائمة ولم يعين لمن تكون ملكيته — وإذن فليس من أية ريبة في أن المدعى عليه دفع للمدعى بصفته ما دفعه له لشراء جهاز منزل الزوجية ولكن — حسب قوله — بغير أن يعين لمن تكون ملكيته — وعلى هذا فإنه يجب على هذه المحكمة أن تتكشف إرادة هذين المتعاقدين في تعيين ما ينشئه التعاقد بينهما من حقوق والتزامات واستكمال ما لم يكن قد جرى به التصريح فيه — ولما كان للوائح الأدبية بين طرفي الخصومة اعتبارها خالت وقت التعاقد دون الكتابة أو حتى الخوض الصريح في مثل هذه التفاصيل فإن المحكمة تقضى فيها طبقاً لطبيعة المعاملة والعرف والعدالة (المادة ٩٥ من القانون المدني الجديد) مستهدية في ذلك بما

يقرره عرف الجهة التي نشأ فيها العقد .

« وحيث إنه يجب أن يلاحظ من ناحية أخرى أن المدعى عليه — بقوله — قد قدم المبالغ التي قدمها للمدعى لشراء جهاز ابنته ويقول هذا المدعى عليه لأن يكون هذا الجهاز مبدءاً لمنزل الزوجية طالما لم تفصم عرى الزوجية فإنه بذلك يكون — على قوله — قد أدخل في حسابه أن تخضع التفاصيل في هذا الصدد للقواعد التي تقتضيها طبيعة عقد الزوجية ولما كانت قواعد عقد الزوجية فيما يتصل بالنزاع المطروح إنما ينظمها العرف الجاري بشأنه فيكون هو مرد الفصل بينهما .

« وحيث إنه لا ريب في أن العرف الجاري بين المصريين — مسلمين وأقباطا — هو أن الوالد يجهز ابنته من مهرها أو من ماله أو من ثمنها إن كان لها مال وعلى هذا الأساس يكون الرأي في النزاع المطروح فإذا أضيف إلى ذلك ما قدمه المدعى بصفته من فواتير ومستندات تؤيد شرائه لذلك الأثاث موضوع النزاع يكون هذا الدليل من قبله سائغاً متمشياً مع مقتضيات العرف الجاري — وإذا صحت المدعى عليه وقت التعاقد عن تعيين ما يخالف هذا العرف الجاري فإن هذا الصمت يجب أن يحمل على ما تقتضيه أحكام العرف وقواعده .

« وحيث إنه إذا كان هذا هكذا فإنه ليس ثمة ما يستدعي أن تتناول المحكمة بالنقاش ما يحاول كل من الخصوم إثارتته حول هذا النزاع ولا أهمية في هذا السياق لما قدمه المدعى عليه من عقد الاتفاق المحزوني وبين ضائع الموبيليات بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٩ إذ أنه يتناقض إطلاقاً مع ما يقرره هو من أن المدعى هو الذي كلف بجهاز ابنته .

« وحيث إنه بعد ذلك لا يبقى إلا ما سبق أن أشارت إليه المحكمة من ندب خبير لمعاينة المنقولات المحجوز عليها ومطابقتها على الفواتير المقدمة من المدعى وتعرف حقيقة ما حجز عليه منها وبيان ما هو غير موجود منها وبيان أثمانها جميعاً وقت شرائها .

« وحيث إنه بعد كل ما تقدم يكون التظلم المرفوع من المدعى عليه في أمر الحجز المتوقع بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا أساس له ويتمين رقبته .»

(قضية عبد الملك صليب العفى بصفته ضد عبد الله أفندي سعد رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٠ ك وتظلم عبد الله أفندي سعد ضد عبد الملك أفندي صليب رقم ٥١٦ سنة ١٩٥٠ ك رئاسة وعضوية حسين عامر بك وكيل المحكمة وزاهر قلته ومأمون القوال القاضيين) .

قضاء المحاكم الكلية

(القضاء التجارى)

٤٩٢

محكمة القاهرة الابتدائية

٣١ يناير سنة ١٩٥٢

طلب قبل نقود للخارج . اتفاق العميل مع البنك .
هل هو عقد فتح اعتماد . معنى عقد فتح الاعتماد . المال
ملك العميل وعلى ذمته دائماً .
لا مسئولية على البنك اذا ما انخفض سعر العملة .
تحمل العميل كل مسئولية .

المبادئ القانونية

١ — عقد فتح الاعتماد بين بنك وعميل
هو عقد يتعهد البنك بموجبه بأن يقرض
عميله ما يشاء من نقود في حدود مبلغ معين
والوضف القانوني له هو عقد قرض نقود
أو بالأصح وعييد بقرض لأن القرض
يبتدىء حين طلب العميل وقد لا يطلبه
أبداً — وطبقاً للقواعد العامة ينتهى العقد
بالاتفاق أو بالأجل المحدد أو بالإرادة
المنفردة إذا لم يوجد أجل أو بالوفاة أو
بفقد الأهلية أو بالافلاس .

٢ — تكليف العميل البنك بنقل نقود
له من مصر لفرنسا بعد تحويلها إلى فريكات
مهما جدد في الاتفاق أجل لانتهائه ليست
عقد فتح اعتماد بالمعنى القانوني بالمألوف في
معاملات المصارف ومهية البنك الوسيط

قاصرة على تبليغ مراقبة العملة الأجنبية لعقود
التراخيص طبقاً للقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ .
ولا دخل للبنك في الاستعمال أو في تحديد
الشروط أو إزالة القيود والبنك وهو
مرخص له بقرار وزير المالية في إجراء
عمليات التحويل ما هو إلا وسيط بين العميل
ومراقبة النقد ودوره سلبى محض ولا مسئولية
عليه أصلاً إذا ما انخفض سعر العملة .

والعميل هو صاحب المال وصاحب
التصرف فيه وله الخيار وحده بين امتداد
الاعتماد وبين إعادة تحويل المبلغ إلى عملة
مصرية ومن ثم كان من الواجب عليه هو
نفسه الاخطار والافصاح عن رغبته النهائية
في حدود ذلك كله .

المحكمة

وحيث إن المستأنف يذهب إلى أنه سواء
كان قد سافر وترك البلاد أم لم يتركها كما كان
عليه أن يحظر البنك بإنهاء الاعتماد ما دام هذا
الإنهاء منصوص عنه صراحة في خطاب الاعتماد
حيث نص على إنهاء مفعول الاعتماد المذكور
في ١٩٤٧/١١/٣٠ مالم يطلب المستأنف الإنهاء
قبل ذلك التاريخ وأنه كان يجب على البنك
بمجرد انتهاء خطاب الاعتماد بيع العملة ومن ثم
وجبت مسئولية الإهمال لأنه لم يكتسب إجراء

هذه العملية من ١٩٤٧/١١/٠٣ (تاريخ انتهاء الاعتماد) حتى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وكانت الاشاعات منتشرة عن رغبة الحكومة الفرنسية بتخفيض الفرنك ...

« وحيث إن فتح الاعتماد عقد بين البنك وبين العميل يتعهد البنك بموجبه بأن يقرض عميله ما يشاء من نقود في حدود مبلغ معين كفتح اعتماد بمبلغ ألف جنيه مثلاً فكما احتاج العميل مبلغاً من المال فإنه يسحبه من البنك ولكن على شرط عدم تجاوز مجموع المبالغ المسحوبة الحد الأقصى للقرض (ألف جنيه) — وطبقاً للقواعد العامة ينتهى العقد بالاتفاق أو بالأجل المحدد أو بالارادة المنفردة إذا لم يوجد أجل أو بالوفاة أو بفقد الأهلية أو بالافلاس .

والوصف القانوني لفتح الاعتماد هو عقد قرض نقود أو بالأصح وعد بقرض لأن القرض يبدأ حين طلب العميل وقد لا يطلبه أبداً .

« وحيث إنه على ضوء ما تقدم يبين أن العملية التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين لم تكن من قبيل فتح الاعتماد بالمعنى المألوف في معاملات المصارف إذ لم يتم المستأنف عليه بوضع مبلغ معين من ماله تحت تصرف المستأنف ليأخذ منه بقدر حاجته ولم يكن هناك قرض منه للمستأنف وإنما قامت مهمة البنك المستأنف عليه بتبليغ مراقبة العملة الأجنبية طلب المستأنف للحصول على فرنكات سويسرية في باريس وبعد صدور الترخيص من المراقبة اشترى البنك العملة الفرنسية في باريس لحساب المستأنف فأصبحت هذه العملة ملكاً له وهو صاحب الشأن الأول في التصرف في استعمالها وهذا الاستعمال طبقاً للقانون رقم ٨٠

سنة ١٩٤٧ مقيد بشروط يحددها طريق العقد فلا دخل للبنك في الاستعمال أو في تحديد الشروط أو إزالة القيود فالبنك إذاً وهو مرخص له بقرار وزير المالية في إجراء عمليات التحويل وسيط بين العملاء ومراقبة النقد ودوره سلبى محض يقوم على تبليغ طلبات العملاء إلى تلك المراقبة مقابل عمولة يدفعها العملاء .

« وحيث إن قيام الاعتماد يختلف عن استعماله فالاعتماد لا يسقط في ذاته بانقضاء أجله وإنما استعماله هو الذي يصبح غير جائز ما لم يصدر ترخيص بامتداد مدته فالنص فيه على أن أجله ينتهى في تاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ما لم يلغى المستأنف قبل ذلك يتعلق باستعمال الاعتماد لا بقيامه وهذا خاص بالمستأنف وحده ومراقبة النقد ولا شأن للمستأنف عليه فيه .

« وحيث إنه لما تقدم يكون المستأنف هو صاحب المال وصاحب التصرف فيه وله الخيار وحده بين امتداد الاعتماد وبين إعادة تحويل المبلغ إلى عملة مصرية ومن ثم كان من الواجب عليه هو نفسه الإخطار والإفصاح عن رغبته النهائية في صدد ذلك كله .

« وحيث إنه طبقاً للعرف ومن الناحية العملية المحضة فإن المصارف المسموح لها تتوسط في شراء عملات أجنبية كثيرة وفي حالات لا حصر لها وخاصة في فترة الصيف حيث يكثر المسافرون للخارج فلا يعقل أن تهتم المصارف بكل عملية وليس لها من الوسائل المادية ما يمكنها من مراجعة كل حالة لتنبه أصحاب الشأن إلى استعادة المبالغ المقررة لم في الخارج ولم يستعملوها .

مقيدة فهي ترى أن عمل البنك كان سليماً ومطابقاً للأوضاع المقررة .

« وحيث إن الذي تأخذه المحكمة من ذلك أن رد المراقبة مقصور على بيان عدم مسئوليته في نظر أحكام القانون للعملة لأنه أجرى بيع العملة الفرنسية في مدة وجيزة بعد انقضاء أجل الاعتماد ولم تشأ التعرض لمسئولية أى من الخصمين وآثرت أن تقرر صراحة أن مركز البنك المستأنف عليه كان سليماً إزاءها .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه ولأسباب حكم محكمة أول درجة التي تأخذ بها هذه المحكمة يكون المستأنف لم يأت بأى دليل على وقوع خطأ من البنك المستأنف عليه . ويكون الاستئناف إذن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(قضية عباس وهي بك ضد بنك باركليز رقم ٨٣ سنة ١٩٥٠ س تجارى رئاسة وعضوية حسن سلامة بك رئيس المحكمة ومحمود رشدى وحسين صالح عبد الحميد القاضين) .

وقد جرت المصارف على تصفية هذه الأمور كلها مع مراقبة النقد في آخر ديسمبر من كل عام وهو آخر شهر في السنة حيث تكثر العمليات الحسابية في المصارف طبقاً لإقفال حسابات السنة فتتراكم الأعمال ويثقل العبء على الموظفين فإذا حدث أن ترك صاحب الاعتماد مدة طويلة تمضى بعد انقضاء فترة استعماله وحتى نهاية العام دون أن يتخذ قراراً بشأنه فإن المصرف الموجود بالخارج يخطر المصرف الذى توسط في الشراء في مصر ببقاء الاعتماد معلقاً والمصرف الأخير بعرض الأمر على مراقبة النقد لتتخذ قرارها في هذا الشأن وفي العادة تقرر هي تحويل المبالغ إلى عملة مصرية كما تم الأمر في هذه الدعوى .

« وحيث إن مراقبة النقد قد ردت في خطابها المؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأنه نظراً لأن تعليمات البنك المستأنف عليه إلى مراسليه في فرنسا لإلغاء الاعتماد قد حددت عند انقضاء أجله أو عقب الانقضاء بفترة

قضاء الضرائب

تجارية . وكل قيد غير ذلك يكون باطلاً .

د — مهنة الرقص والمازف والمثل والفنى .
ليست تجارية . عدم اضواء استخدام الرقص من يماونه على معنى للضريبة التجارية .

المبادئ القانونية

١ — المهن غير التجارية المعددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل

٤٩٣

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٢

- ١ — التعداد الخامس بالمهن غير التجارية الوارد بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تمثيل لا حصر .
- ب — قرار إضافة مهن أخرى . مقرر لاملش .
- ج — الترخيس لوزير المالية في إضافة مهن أخرى . ورود قيد وأخذ على هذا الترخيس . أن تكون غير

المحكمة

« حيث إن الطاعة رفعت هذا الطعن ضد مصلحة الضرائب طالبة قبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء أمر التقدير الصادر من لجنة تقدير الضرائب — وإلزام المصلحة بالمصاريف والآتعاب والنفاذ وبلا كفالة — وأسست طعننا على أنها تمتن الرقص وإحياء ليالي الأفراح شركة بينها وبين والدتها السيدة أنيسة المصرية — وأنه توجد شركة واقعية بينهما — وأن المصلحة فرضت ضريبة كسب عمل على والدتها فامتثلت لذلك — وفرضت أيضاً على الطاعة ضريبة بعد تقدير أرباحها في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ فعارضت في ذلك أمام لجنة التقدير فاستبعدت اللجنة أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢ على أساس وجود شركة فعلية بين الطاعة ووالدتها — واستبعدت ذلك الأساس في بقية السنين من ١٩٤٣ — ١٩٤٧ وقدرت أرباحها فيها بمبالغ ٥٤٦ جنياً و ٧٣٠ جنياً و ٧٢٠ جنياً و ٤٦٤ جنياً و ٤١٧ جنياً و ٣١٧ جنياً على التوالي — فرفعت الطاعة هذا الطعن متمسكة بوجود الشركة المذكورة عن تلك السنين — وأن والدتها سددت الضريبة إلى سنة ١٩٤٧ — وأن الضريبة المستحقة قبل الطاعة هي ضريبة كسب العمل — وتمسكت في مذكرتها الأخيرة بوجود تلك الشركة وأن والدتها قامت بتسديد الضرائب المستحقة حتى سنة ١٩٤٩ فلا محل لحاسبة الطاعة — وضمنت على طلباتها .

« وحيث إن مصلحة الضرائب طلبت رفض الطعن مبينة أن الطاعة تكون فرقة للرقص وإحياء الحفلات وتستعين في عملها بأربع راقصات بخلاف رجال (التخت) وأن طبيعة عملها الفاتني هو المقابلة أو التعبد بإحياء

تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم ترد على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل ولذلك ينبغي التوسع في تأويل مدلول ما وزد فيها من مهن وما أضافه إليها وزير المالية والأخذ في كل ذلك بالتشبيه والقياس والمشاكلة .

٢ — قرارات وزير المالية الصادرة بإضافة بعض المهن إلى المهن الواردة بالمادة ٧٢ سالفة الذكر هي قرارات تفسيرية مقررزة وليست قرارات منشئة .

٣ — تفويض المشرع لوزير المالية إضافة بعض المهن الواردة بالمادة ٧٢ المذكورة لم يحدد إلا بأن تكون المهنة المضافة غير تجارية ولذلك يكون تقييد هذه المهنة بأي قيد أو إحاطتها بشروط معينة عملاً بخارجاً من اختصاص الوزير .

٤ — تقييد قرار الوزير لمهنة من المهن لاعتبارها غير تجارية بشرط ألا يتعاون صاحبها بعدد معين من متهنيها تقييد لا محل له ولا ينبغي العمل به .

٥ — مهنة الرقص تندرج أو تتشاكل مع مهنة العازف أو الممثل أو المغني التي جعلها المقتضيان الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ مهناً غير تجارية .

٦ — استخدام الراقص أو الراقصة لأي عدد من الغير مع تنويع عمل هذا الغير ليس فيه معنى المضاربة التجارية وإنما تقتضي طبيعة مزبولة مهنة الرقص

الحصر بل على سبيل التيسيل - وإنه ينبغي التوسع في تأويل مدلول ماورد فيها من مهن وما يضيفه إليها الوزير - والأخذ في كل ذلك بالتشبيه والقياس - والمشاكله وتبعاً لذلك أدخلت بعض الأحكام مهنة الرقص في مدلولها الخيرة المنصوص عليها في المادة المذكورة في كتاب ذهبت غالبية الأحكام إلى أن قرار الوزير تفسيري ومقرر لا منشئ - فيكون له أثر رجعي - (تراجع الأحكام الصادرة من محكمة النقض ص ١٠ جزء ٥ والاستئناف مبدأ ٨٦٠ ص ١٢٩ جزء ٦ ومبدأ ٢٧٢ ص ٤١ جزء ٥ وحكم ٢٨٣ ص ١١٢ جزء ٥ وحكم ٣٢٠ ص ٣٩٨ جزء ٥ وحكم ٨ ص ٥٤ جزء ١ وحكم المحكمة المختلطة ص ٤٢٤ جزء ٤ ورقم ١٤٠ ص ٤٨٣ جزء ٢ من مجموعة الاستاذ الجرف) وتأخذ المحكمة بهذه المذاهب لعدمها بواجبها صحة القصد القانوني .

د وحيث إن ما خوله الشارع للوزير من إضافة لتعداد المهن غير التجارية لم يضبط بعبارة أو يحدد بنطاق معين إلا أن يكون مهنته غير تجارية - فيكون تكبيل مدلول مثل تلك المهن من جانب الوزير بقيود أو إحاطتها بشروط معينة عملاً خارجاً عن اختصاصه إذ يكون تخصصه لغرض الشارع بغير تخصيص - وقصراً على حالات بذاتها بغير مبرر - وسلباً لاختصاص الحاكم صاحبة السلطة الأصلية في تفسير مدلول القوانين بالتوسع أو التضييق بمراعاة ظروف كل دعوى وحالة كل نشاط والنظر إليه على ضوء كيفية القيام به ووجه استغلاله والاستغلال بظهوره ومقدار ما ينطوي عليه من عمل فني شخصي أو استخدام لرأس المال أو مضاربة فيها معنى التجارة أو غير ذلك بتطبيق الوجوه العلية أو العملية التي تكون فصلاً صحيحاً للحكم

الحفلات الخاصة أو العامة نظير مقابل معلوم - وهذا من الأعمال التجارية التي تقوم على المضاربة برأس المال والعمل - وأن الشركة التي تدعى الطاعة قيامها لا وجود لها - وأن الاستدلال بدفع والدتها ضريبة المهن الحرة غير مانع من خضوعها لضريبة الأرباح التجارية - وأن أسس تقدير تلك الضريبة عليها صحيحة وعادلة ومناسبة .

د وحيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

د وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن مأمورية الضرائب - ومن بعدها لجنة التقدير قد عاملتا الطاعة باعتبار أن أرباحها تستحق عليها ضريبة الأرباح التجارية على أساس أنها تتعاون في عملها - وهو الرقص - بأربع من بنات جنسها يراون نفس المهنة - وأن هذا يبعد نشاطها عن أن يكون في نطاق المهن الحرة - كما أن اتفاقها مع الجمهور على إقامة حفلات مقابل جعل معلوم متفق عليه مبدئياً هو عمل تجاري لأنه يتضمن المضاربة التي تحتل الكسب والخسارة - وأن ادعاء الطاعة بأن معاوناتها المذكورات تخصص إحداهن لحمل الرق والأخرى لإلقاء (المونولوجات) والأخيرتين (للزقة) ليس له نصيب من الصحة إذ لم تجر العادة على استعمال رق ولا إلقاء مونولوجات مع وجود (تحت) - وفي مناسبة مثل هذه الحفلات .

د وحيث إن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - قبل تعديلها - أوردت صراحة بعض المهن غير التجارية - وتركيت لوزير المالية أن يعين بقرار منه أمثالها .

د وحيث إن معظم قضاء المحاكم قد جرى على اعتبار ما ورد في تلك المادة لم يكن على سبيل

عليه بأنه نشاط تجارى أو غير تجارى — فقد يكون العمل على ضالة مظهره منظوياً على معنى التجارة — وقد يكون على ضخامة ذلك المظهر نائياً عنها — ولذلك ترى المحكمة أن تقييد قرار الوزير لمهنة من المهن لاعتبارها حرة بشرط ألا يتعاون صاحبها بعدد معين من ممتنيتها تقييد لا محل له — ولا ينبغي العمل به — خصوصاً وأن القضاء جرى في معظم أحكامه على غاية التوسع في تفسير نص القانون نفسه — وهذا يتنافى مع القول بإباحة السلطة للوزير في وضع قيود لأية مهنة يرى إضافتها — كما أن إجازة السلطة المطلقة للوزير في التقييد — فضلاً عن عدم وجود نص في شأن ذلك — يقتضى عدم وجود قواعد معينة لإجراء هذا التقييد الى درجة يصير معها تحكياً قد لا تكون له حكمة ظاهرة أو سبب مقبول — وهذا المذهب يجافى روح التشريع وتفسير القانون — ويظهر هذا التحكم من ضبط العدد برقم معين — دون مبرر — فما الداعى الصحيح لأن يكون مثلاً أربعة ولا يكون خمسة أو لا يكون اثنين أو لا يكون أكثر من ذلك ولا أدنى .

وحيث إنه أخذ بما تقدم ترى المحكمة أن مهنة الطاعة — وهى الرقص — تسدرج أو تتشاكل مع مهنة العازف أو الممثل أو المغنى التى جعلها القرار الوزارى رقم ٢٥ سنة ١٩٤٥ مهناً غير تجارية وقد سلت المأمورية بما يؤدي لذلك (يراجع التأشير الوارد بنهاية مذكرة المأمور المؤرخة في ١٩٤٨/٩/٢١ — وإن كانت أرادت إخضاعها لضريبة الأرباح التجارية لاستعانتها بأكثر من ثلاث من بنات مهنتها — وهو أساس مردود كما تقدم) — وأما القول بأن طبيعة عمل الطاعة المقاوله بإقامة حفلات الرقص

فظاهر من الاطلاع على الأوراق أن ما تتعاقد عليه بشأن تلك الحفلات راجع الى شخصيتها بالذات فهى لا تتعاقد على حفلات لا تشترك فيها كراقصة — كما أن اعتبار تلك الحفلات مضاربة تجارية لأنها واردة على رأس مال وتحتمل المكسب والخسارة — مردود عليه بأن تعاقدتها مع الغير لمعاونتها في إقامة تلك الحفلات يقع في حدود ما تتفق عليه أصلاً ولا يمكن أن يؤدي استخدامهما للغير في تلك المعاونة الى خسارة ما — ولم تضرب المأمورية مثلاً واحداً لا على وجود خسارة من أجر تلك الحفلات أو احتمال وقوع خسارة فيها على الطاعنة — وأما استخدام الغير فيها بأى عدد مع تنويع عمل هذا الغير فليس فيه معنى المضاربة التجارية وإنما تقتضيه طبيعة مزاوله مهنتها كراقصة .

وحيث إن تنويع الضرائب يقتضى ألا تقع ضريبة إلا على محلها الأصلي وألا تجب إلا من وعائها الصحيح — أخذاً بالتطبيق السليم للتشريعات الضريبية .

وحيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن معاملة الطاعنة باعتبار أنها ذات نشاط تجارى يخضع للضريبة على الأرباح التجارية. في سنى الحساب موضوع الطعن يخالف صحة التطبيق القانوني — ويتعين لذلك الغناء القرار المطعون فيه واعتبارها في تلك المدة من غير الخاضعين لتلك الضريبة — مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف تطبيقاً للمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية السيدة ضد مصلحة الضرائب رقم ١٠٣٣ سنة ١٩٤٩ ك تجارى رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد السكرى وسعيد قاصر ويحيى الجارحي وحضور الأستاذ ابراهيم هاشم وكيل النيابة) .

القضاء المستعجل

الدائرة الاستئنافية

المحكمة

« بما أن الاستئناف رفع ثم قيد في الميعاد عن حكم قابل له واتخذت صحيفته الأوضاع المقررة قانوناً فيتعين القضاء بقبوله شكلاً .

« وبما أن المستأنف ضده قد أقام الدعوى المائلة بصحيفتها المعلنة في ٣٠ من يونيو ١٩٥١ بغية إقامة حارس قضائي على الجنب الذي تعهد بتوريده للمستأنف الثاني والذي بان من تقرير الطبيب الشرعي — المدوع بملف الدعوى رقم ٧٨٢/٩٥١ مستعجل القاهرة — أنه يطابق مواصفات التوريد — وذلك كي يتسلمه الحارس من ذلك المستأنف ويبيعه بالمراد العلني ويوفى المستأنف ضده ثمنه — مع إلزام المستأنفين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وإذا ألمعت محكمة الدرجة الأولى إلى واقعة الخصومة وما ساقه طرفاها من دفاع أجابت بجلستها المنعقدة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ المستأنف ضده إلى ما طلب على أن يكون التزايد مسبوقاً بالشرع عنه بصحيفتين .

يبد أن المحكوم ضدهما لم يرتضيا ذلك الحكم فاستأقاه في ٢٩ من أغسطس ١٩٥١ لإلغاء القضاء بعدم اختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى ومن قبيل الحيلة رفضها مع إلزام خصميهما المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين استناداً إلى خمسة وجوه :
أولها — إن التزامهما الضمت إزاء تقرير

٤٩٤

محكمة القاهرة الابتدائية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١

القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخامس بقمع التدليس والغش — وجوب استصدار أمر من القاضي بتأييد ضبط المواد المشتبه فيها . مخالفة القانون موجبة الافراج عن المواد . وللقضاء المستعجل التدخل متى توافر الاستعجال .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن سوغت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاصة بقمع التدليس والغش لما موري الضبط القضائي أن يضبطوا المواد المشتبه فيها في حالة قيام أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بمخالفة أحكام هذا القانون إلا أن الشارع عمد إلى الحد من هذا الحق حتى لا يكون رأي الضبطية أمراً مقضياً باستصدار أمر من القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق يؤيد هذا الإجراء في غضون السبعة الأيام التالية له وإلا أضحي لاغياً . ويحق الافراج عن البضاعة المضبوطة .

٢ — للقضاء المستعجل في هذه الحالة رفع حبس البضاعة متى اتسمت الدعوى بطابع الاستعجال وكان الفصل فيها لا يمس أصل الحق مثار النزاع .

الخير المعين في دعوى إثبات الحالة لا يعني بتسليمهما بما انتهى إليه .

وثانيها — إنه وقد ثبت أن بعض الجبن مثار النزاع لا يطابق المواصفات والبعض الآخر مغشوش يجرى عليه أحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش فما كان يسوغ للمستأنف عبده الركون إلى دعوى إثبات الحالة لأن هذا القانون قد أبان عن طريق معين لكشف الغش يخرج عن نطاق القضاء المستعجل والفضله المدنى كلية .

وثالثها — إن المادة الثانية عشرة من ذلك القانون قد نصت على أن القاضي الجنائى أو قاضى التحقيق هو المخوّل بالإقراج عن البضاعة المضبوطة فلا يسوغ الالتجاء لغيرهما .

والرابع يجب أن النهاية العامة قد أقامت على المستأنف ضد المدعين رقمى ١٨٢٦ ، ١٨٢٤ سنة ١٩٥١ بندر الجيزة أول — مسندة اليه أنه في يوم ٢٩ من يناير وأول فبراير من هذا العام عرض للبيع جبناً مغشوشاً غير مطابق للمواصفات بالنسبة المبينة بالحضر مع علمه بذلك — وطلبت عقابه وفق المواد ١/٢ ، ٧ ، ٩٤ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ أنف البيان ولما يقضيل في تبنك الدعويين وقد طلب المستأنفان إلى بوليس بندر الجيزة استصدار أمر بتأييد عملية ضبط الجبن موضوع النزاع ومراقبة هذا الجبن تجوزة النيابة العامة لأنه من متجهلات جرمي الغش . ومن هذا يتبين خطأ الحكم المستأنف من إذ قضى بإقامة خارجة لبيع الجبن وإقامة المستأنف ضد ثمنه — إذ هذا الثمن يعبر به بلا عن الجبن (تراجع الجنتان المنصبتان بالحق) .

والأخير — أنه قد راجعها عن تسليم

الجبن بسبب ما اعتراه من غش ، وعن أداء ثمنه بسبب عدم تسليمهما إياه .

وبما أن الذى ثبت لدى المحكمة من الاطلاع على محضر أعمال وتقرير الحارس القضائى الذى نصبه الحكم المستأنف أن صفائح الجبن مثار النزاع بلغت مائتين وستاً وتسعين صفيحة وقد تطرق اليها التلف جميعاً — بينما بان من محضرى الجنتين رقمى ١٨٢٦ ، ١٨٣٤ سنة ١٩٥١ بندر الجيزة أول أن أولهما قد حرر ضد المستأنف عليه من أجل عرضه للبيع أربع عشرة صفيحة أخذت منها إحدى وعشرون عينة ، والآخر من أجل اثنتين وثمانين ومائة صفيحة أخذ منها أربع وعشرون عينة فيكون عدتها جميعاً مائة وستاً وتسعين صفيحة ضبطها أحد المعاوتين الصحيين في يوم ٢٩ يناير وأول فبراير من السنة الجارية . بثابته من مأمورى الضبطية القضائية وأودعها مخزن لجنة الأغذية بمركز التكوين .

وبما أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٨/١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش وإن سوغت لمأمورى الضبط متى قامت لديهم أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بوقوع مخالفة لأحكام هذا القانون — أن يضبطوا المواد المشتبه فيها — إلا أن الشارع وقد أخذ في اعتباره ما ينطوى عليه هذا الحق من خطر على الملكية — لم يدع رأى الضابطين أمراً مقضياً ومن ثم عمد إلى إلحاح من هذا الحق بأن جعل الضبط رهنا بصدور أمر من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بتأييد هذا الإجراء في غضون سبعة الأيام التالية له وإلا أضحى تدليلاً وحق بحكم القانون بالإقراج عن البضاعة المضبوطة دون مساس بما لصاحبها من حق في طلب

الإفراج من القاضى (تراجع المذكرة للإيضاحية لذلك القانون) .

و بما أن المستأنفين إذ ذهبوا إلى القول بصدر أمر بتأييد إجراء ضبط الجين - مشار النزاع قد استمسكا بدعوى الجنحتين اللتين أقامتهما النيابة العامة على خصميهما - بيد أن المحكمة لم تستبين من هاتين الجنحتين أن ثمة أمراً قد صدر من القضاء بتأييد ذلك الإجراء .

و بما أنه لما كانت صفائح الجين مشار النزاع قد بلغت عدتها مائتين وستاً وتسعين ، وكان مأمور الضبط القضائي لم يضبط منها سوى مائة وستاً وتسعين - هي موضوع الجنحتين آنفتي الذكر - بمعنى أن المائة الصفحة الأخرى لم يصدر أمر بضبطها من ذلك المأمور أو سواه - فإن حبسها عن صاحبها - المستأنف ضده - والحال هذه لا يكون مستنداً إلى أى سبب من القانون .

و بما أنه عن المائتين وست وتسعين صفحة التي ضبطها المأمور المذكور في يومى ٢٩ من يناير وأول فبراير من هذا العام ، فلما كان الظاهر أن القضاء لم يصدر على الإطلاق أمراً بتأييد عملية الضبط ، فإن تلك البضاعة المضبوطة تعد وفقاً لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ - مفرجاً عنها بحكم القانون إفراجاً حتمياً مقضياً به بنقض النظر عن مآل التهمة المسندة إلى صاحبها - وذلك دون إخلال بحقه في طلب الإفراج عنها من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق - فإذا ما وقع إجماع عن تسلم البضاعة لربها فإن حبسها عنه رغم صيرورة عملية الضبط لاغية لعدم تأييدها بعد من ضروب الغصب الذى ليس له من القانون ظهير

ومساع للركون إلى هذا القضاء ورفع ذلك الغصب متى التسمت الدعوى بطابع الاستعجال وكان القضاء فيها لا يحسن أصل الحق مشار النزاع إذ لا يعدو حكم القضاء المستعجل في هذا المقام مقررراً للوضع القانونى المستفاد من صراحة تلك الفقرة من اعتبار البضاعة مغرطاً عنها بحكم القانون وإزالة حقة مادية حائلة بين المستأنف ضده وبين ماله . وليس يقتضج فيه هتط بقول المستأنفين بأن تلك الفقرة قد نالجت الإفراج بالقضاء الجنائى دون المدنى إذ يدحض هذا القول أن تلك الفقرة وقد استهلكت بالنص على حق المتهم في أن يطلب الإفراج من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق أوردت بعجزها حالة الإفراج القانونى إن لم يصدر أمر بتأييد إجراء الضبط فى الأجل المضروب - وفى ذلك آية على أن الإفراج الذى يطلب من هذا القاضى أو ذاك هو الذى يكون إذا ما صدر أمر التأييد فيكون ذلك الطلب بمثابة تظلم منه أو معارضة فيه - وهو غير الإفراج القانونى الذى يتعين إعماله دون حاجة للركون إلى القضاء .

و بما أنه لا مراء فى أن بقاء المائة صفحة الأولى التي لم يصدر أمر بضبطها والمائتين ست وتسعين صفحة الأخرى التي صدر أمر بضبطها دون أن يشفع بتأييد من القضاء ، محبوسة عن مالكها - المستأنف ضده - والذي أحجم المستأنف الثانى عن تسلمها منه أو إيفائه ثمنها - هذا البقاء برغم ما تطرق إليها من فساد سجله الحارس القضائى وما يتذر به ترك الحال على هذا المنوال من استئراء الفساد وهبوط قيمة البضاعة لما يسم دعوى المستأنف ضده بطابع الاستعجال ويجعل من حقه الركون إلى هذا القضاء بوضع حد لتلك الأخطار ودفع تلك المضار - وليس فى إجابة رافع الدعوى

تصرح للمستأجر بإقامة مبان عليها تؤول ملكيتها إلى المالك . ولو أقيم جراج أو مبان أو خلاف ذلك بعد تأجيرها .

٢ — إذا تضمن عقد الإيجار سعراً خاصاً للأرض الفضاء وسعر آخر لجراجات أمكن رفع دعوى الإخلاء طبقاً للقانون العام بالنسبة للأرض الفضاء ولا ينطبق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ عليها بل ينطبق على الجراجات فقط .

٣ — عقد المستأجر من الباطن يتبع العقد الأصلي ولا يحول دون الطرد إذا ما انطبق على العقد الأصلي .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنفة أقامت الدعوى ٣٤٢٥ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر ابتغاء الحكم لها ضد المستأنف عليهم بطردهم من الأرض موضوع الدعوى الكاتبة بالزيتون المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها مع الجراجات الثلاثة المقامة على جزء منها والواقعة على شارع دار السعادة مع إلزامهم بالمصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة . وقالت شارحة دعواها أن المستأنف عليه الأول استأجر منها بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢٥ قطعة الأرض الفضاء موضوع النزاع بقصد استعمالها مخزناً للسيارات لمدة سنة غايته ١٩٤٨/٧/١٥ قابلة للتجديد ما لم يحصل إخطار من أحد الطرفين بعدم التجديد قبل انتهاء العقد بشهرين بخطاب مسجل ، كما أنها أجرت له بنفس العقد ونفس الشروط ثلاثة

إلى مبتغاء أدنى مساس بالحق بعد أن قام المعملان الكيميائيان لوزارة الصحة ولمصلحة الطب الشرعي بتحليل عينات من الجبن مثار النزاع وحفظاً تلك العينات وبعد أن ظهر أن حبسه عن المستأنف ضده لا يستند إلى وجه من القانون — على ما مضى بسطه — ومن ثم فقد استوت الدعوى على الركنين الركيتين لاختصاص هذا القضاء . وكان الحكم المستأنف على صواب إذ قضى للمستأنف ضده بما رام .

« وبما أنه قد بان بما قدم أن ما تذرعه المستأنف لم ينل من قضاء محكمة الدرجة الأولى أو يزعم من بنائه لحق القضاء بتأييده .

« وبما أنه وقد أخفق المستأنفان فعليهما نفقات استئنافهما شاملة مقابل أتعاب المحاماة عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ١/٣٥٧ من قانون المرافعات . .

(قضية صاحب العالي وزير المعارف العمومية وآخر ضد فهمي افندي عطيه الغنام رقم ١١١٦ سنة ١٩٥١ من رئاسة وعضوية عبد الستار خليفة المنشاوي بك وكيل المحكمة وعمد مختار توفيق الزبي وجبال صادق للمرافعين) .

٤٩٥

محكمة القاهرة الابتدائية

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ — القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ — لا ينطبق على الأراضى الفضاء ولو أقيم عليها بناء .

ب — مريان حكم الطرد على المستأجر من الباطن .

المبادئ القانونية

١ — لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على الأرض الفضاء ولو

مخازن بل جراجات والأرض الفضاء منفصلة ومستقلة وتدخل في الاختصاص العام .

٢ — المستأنف عليه الأول لم يتم بسداد الإيجار .

د وحيث إن عقد الإيجار المقدم بالحافطة
٤ دوسيه مذكور فيه أن المستأنفة أجرت
الأرض الفضاء لاستعمالها مخزن سيارات لمدة
سنة على أساس الإيجار الشهري ٤٥٠ قرشا
كما أجرت ثلاثة جراجات مقامة على العين
المذكورة لنفس المدة على أساس ٢ جنيه إيجار
الشهر الواحد لها . أى أن العقد يتضمن
إجارة الأرض على استقلال وإجارة الجراجات
على أفراد ولكل منهما إيجار خاص .

د وحيث إن المحكمة بعد سماع المرافعات
قررت بجلسة ١٩٥١/١١/١٢ الانتقال للعين
موضوع النزاع وتم في ١٩٥١/١١/٢٠ وبأن
الأرض الفضاء فسيحة الأرجاء وأنه على بعد
٢٣ متراً إلى الداخل يوجد الجراج الأول
وله باب من الحديد وبه سيارة وإطارات
قديمة وأدوات أخرى مبعثرة ويبعد هذا
الجراج نحو ١٥ متراً من الحد البحرى لأرض
النزاع و ٤٠ متراً من الحد الغربى و ٥٩ متراً
من الحد القبلى و ٢٣ متراً من الحد الشرقى
المطل على شارع دار السعادة كما ظهر أن
الجراجين الثانى والثالث يقعان في نهاية الناحية
القبلىة الشرقية ولهما على الأرض الفضاء باب
يفتح على أحدهما البالغ مساحته ٢٥ متراً
والمسقوف بعروق وألواح خشبية وبه أدوات
كثيرة وله باب مغلق من الصاج يطل على
شارع دار السعادة وفى الجراج المذكور
بحائطه البحرى باب ليس مركباً عليه شيء
ويوصل للجراج الثانى الشبيه به فيما عدا عدم

جراجات مقامة على جزء من الأرض ، وأنها
قد أخطرت المستأنف عليه الأول بخطاب
مسجل تاريخه ١٩٥١/٥/١ بإنهاء العقد بانقضاء
الأجل المحدد به ونهت عليه بالتسليم في ١٥
يوليو سنة ١٩٥١ — ولأن المدة قد انتهت
ولم يغادر المستأجر العين فقد أصبح غاصباً
يحق للقضاء المستعجل طرده .

د وحيث إنه بجلسة ١٩٥١/٩/٢٠ قضت
محكمة أول درجة بعدم الاختصاص مرتكئة
على أن المستأنف عليه الأول دفع الدعوى
بالتأجير من الباطن وأن العين ليست بأرض
فضاء بل أقيم عليها مخازن مبيتة بالعقد ، وأن
الثابت من عقد الإيجار أنه مقام عليها ثلاثة
مخازن والمادة الأولى من القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ استثنت الأرض الفضاء قسرى
على الأماكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك
من الأغراض ، والمادة الثانية حددت أسباب
الاخلاء كما أن المادة ١٥ تجعل النزاع من
اختصاص المحكمة الكلية المختصة . وأن العين
موضوع النزاع قائم عليها ثلاثة مخازن تخضع
لنص القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ولا عبرة بقصر
الإخلاء على ما عدا هذه المخازن .

د وحيث إن المستأنفة لم تقبل هذا الحكم
وأقامت عنه بتاريخ ١٩٥١/١٠/٢٥ استئنافاً
ابتغت فيه إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطرد
المستأنف عليهم من العين موضوع النزاع
بدون الجراجات الثلاثة المقامة على الجزء
الواقع على شارع دار السعادة وإلزام المستأنف
عليهم بالمصروفات شاملة مقابل الاتعاب عن
الدرجتين بالتضامن مستندة في ذلك على
ما ساقته من الأسباب التى حصرتها في أن :

١ — المباني مقامة على جزء يسير وليست

ووجود باب له على الأرض الفضاء وله باب يطل على شارع دار السعادة كالجراج الأول وقد وصفت المحكمة كل هذا كما وصفت الأرض الفضاء وصفاً دقيقاً في محضر المعاينة .

وحيث إن القانون رقم ٥٩٨ و ١٤٠ سنة ١٩٤٦ - وأخيراً القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا تسري أحكامه على الأرض الفضاء فقد استثنى المادة الأولى منه صراحة وقضت المحاكم بذلك حتى إذا تصرح المستأجر بأقامة مبان عليها تؤول ملكيتها إلى المالك (مصر في ٧ أيلول سنة ١٩٤٥ - المحاماة ٢٧ - ٦٤٤ - ٢٧٣) وحتى إذا أقيم عليها جراج أو مبان أو خلافها عليها بعد تأجيرها لا يكون القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ سارياً - (مصر في القضية ١٦٣٢ سنة ١٩٤٧ و ٤٨١٩ سنة ١٩٤٩ مجموعة القضاء الحديث في إيجارات الأماكن للاستاذ مصطفى كامل منيب سنة ٩٥٠ ص ٢٤ و ص ٢٦) .
وحيث إن عقد الإيجار جعل سعراً خاصاً لإيجار الأرض الفضاء وكذلك سعراً آخر للجراجات وثبت بالمعينة وجود باين مستقلين إلى الجراجين الثاني والثالث لا يحتاج الأمر فيهما إلى الدخول إليها من الأرض الفضاء ويمكن استخدام البابين الواقعين على شارع دار السعادة للدخول اليهما منهما بدون حاجة أو ضرورة للدخول في الأرض الفضاء .

وحيث إنه فيما يتعلق بالجراج الأول فإن المستأنف قبلت بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ أن تترك طريقاً من أول شارع دار السعادة حتى الوصول إليه بطول ٢٣ متراً من الشارع المذكور يضاف إلى هذا الطريق مبنى الجراج الذي مساحته تقريباً ٢٧٥ م^٢ متراً بارتفاع ٣ م^٢ متراً من الداخل وأن يكون عرض الطريق المذكور خمسة أمتار . ولا شأن للمستأنف عليه بالأول بطلان خمسة عشر متراً الباقية بالجهة البحرية

لجراج على امتداد هذا الطريق من الجهة البحرية ولا يباقي للملك من الثلاث الجهات الأخرى .
وحيث إنه بعد هذا الإقرار القضائي وبعد إيجاد الممر للجراج الأول لا يكون للمستأنف عليه تعلق في إخلاء الأرض الفضاء . أما الادعاء بالتأجير من الباطن لباقي المستأنف عليهم ففضلاً عن أن عقد المستأجر من الباطن يتبع العقد الأصلي لأنه ملحق به ومتفرع منه فيسرى عليه ما يسرى على العقد الأصلي . فإن عقد الإيجار الموقع عليه من المستأنف عليه الأول ينه عن التأجير من الباطن في البند الخامس منه والصوره الفوتوغرافية المقدمة من المستأنف عليه الأول أو العقد المرافق بها ولا يعتد بها لأن البند الخامس به كشط ومحو وإثبات ظاهر ولعدم التوقيع عليه كتبت في البند الأول عبارة " يجوز للمستأجر أن يؤجر من باطنه " في موضع ليس معداً لها من قبل وهذه العبارة أيضاً لم ترد في العقد الموقع عليه من المستأنف عليه الأول في العقد المقدم وحشرت عند تجديد مدة التثنية بالإخلاء بدون مقتضى .

وحيث إنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بعدم الاختصاص بالنسبة للأرض الفضاء وبإخلائها في الحدود الميمنة بهذه الأسباب .

وحيث إن المستأنفة تنازلت عن خاصية المستأنف عليه الثالث فيتعين إثبات التنازل .
وحيث إن المحكمة ترى إلزام المستأنف عليه الأول المصاريف و ٢٠ قرش مقابل أتعاب حامية عن الدرجتين طبقاً لنص المادة ٣٥٩ مرافعات .

(قضية السيدة دولت هانم عمر ضد الأسطى خليل محمود وآخرين رقم ١٢٧٩ سنة ١٩٥١ س بالهيئة الثانية)

المستأنف عليه جزراً على منقولات لها اقتضاء لمبلغ ٣٦ جنيهاً و ١٧٥ مليماً قيمة المقضى به ورسم الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة ورسمي التنفيذ والدمغة وحدد يوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لبيع المحجوزات وكان عمادها في مدعاها بطلان ذلك الحكم فقضت محكمة الدرجة الأولى بقبول إشكالاتها ورفضه موضوعاً والمضى في تنفيذ الحكم مثار الاستشكال وإلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - بيد أن المستأنفين نعيماً على ذلك الحكم قضاءه ورددوا في سبيل إلغاءه ما سبق أن بسطاه على تلك المحكمة من وجوه - وذهبوا بمرافعتهم الشفوية وبمذكراتهم إلى القول بأن الحكم المستأنف إذ أغفل في أسبابه التصدي لدفعهما جاء مشوباً بالبطلان طبقاً للمبادئ ٢٤٧ و ٢٤٩ من قانون المرافعات ومن ثم يسوغ استئنافه وفق المادة ٣٩٦ من القانون المذكور وإلى أنه قد أسفر استئناف الحكم المستشكل فيه من القضاء بطلانه في يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ - كان الحكم المستأنف صادراً على خلاف الحكم الاستئنافي القاضي بطلانه فيجوز استئنافه طبقاً للمادة ٣٩٧ .

وبما أن المادة ٣٩٥ من ذلك القانون إذ أجازت استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة قد استثنت الحالة المعينة بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ وهي التي قضت بتقدير الديون بين الدائن والحاجز والمدين بشأن حجز منقول بقيمة الدين المحجوز من أجله سواء أكان النزاع على صحة الحجز أم كان على إجراء مؤقت متعلق به - ودرمت من هذا الاستثناء إلى إخضاع الإشكالات التي يثيرها المدين في التنفيذ على المنقول لما تخضع له دعوى الدين نفسها وذلك لكثرة هذا الضرب من الإشكالات وحسباً له.

٤٩٦

محكمة القاهرة الابتدائية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

استئناف الأحكام المستعجلة - جائز لكل حكم : أما الإشكالات الخاصة بالتنفيذ على المنقولات فيجري في حقها حكم المادة ٣٩ مرافعات - خصوصاً لما تخضع له دعوى الدين .

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن الأحكام المستعجلة قابلة للاستئناف أياً كانت المحكمة التي أصدرتها .

٢ - ويستثنى من ذلك الإشكالات التي يثيرها المدين في التنفيذ على المنقولات فاتها تخضع لما تخضع له دعوى الدين نفسها فيما إذا كانت قابلة للاستئناف أم لا . وهذا الاستثناء منصوص عليه في المادة ٣٩ مرافعات .

٣ - وينبني على ذلك أنه لا يسوغ طرح بطلان الحكم المستأنف لقصور أسبابه أو لنقص أو قصور في الوقائع إلا إذا كان الحكم جائز الاستئناف .

الحكم

وبما أن المستأنفين قد أقاموا الدعوى الراجعة بقيمة وقف تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٧٧٤ سنة ١٩٥١ تجارى جزئى القاهرة القاضي حضورياً بإلزامها بأن يؤديا للمستأنف عليه ٣١ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً والمصروفات وجنيتين مقابل أتعاب المحاماة - والذي ينفذاً له أوقع

شأنه ولما في إجازة استئنافه رغم كون الدين الجارى التنفيذ به من الشأن لا يبلغ نصاب الاستئناف من مغالاة غير سائغة وإسراف في إطلاق قاعدة قابلية الأحكام الصادرة في المسائل المستعجلة للاستئناف (تراجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقاً على المادة ٣٩) .

د وبما أنه لما كان عماد المستأنفين في مدعاهما قولها ببطلان الحكم رقم ٧٧٤ سنة ١٩٥١ تجارى جزئى القاهرة وبالتالي عدم جواز اتخاذه سنداً للتنفيذ ضدّهما بالحجز على منقولاتهما كان النزاع المائل يدور بين خصميهما بمثابته دائتاً حاجزاً وبينهما باعتبارهما مدينين صاحبي المنقولات المحجوز عليها لاقتضاء مبلغ ٣٦ جنياً و ١٧٥ ملياً ولما كان هذا المبلغ دون النصاب النهاى للقاضى الجزئى طبقاً للمادة ٤٦ من قانون المرافعات كان قضاء محكمة الدرجة الأولى فيه نهائياً وما كان يسوغ طبقاً للمادتين ١/٣٩ و ٣٩٥ من ذلك القانون الطعن فيه بالاستئناف .

د وبما أنه لما كان للمستأنفين إذ زعموا بأن الحكم المستأنف قد أغفل الرد على دفاعهما لجاء مشوباً بالبطلان عملاً بالمادتين ٣٤٧ و ٣٤٩ من قانون المرافعات قد ابتنى ذلك البطلان على تخطئة الحكم المستأنف فيما انتهى إليه وكانت أولى هاتين المادتين قد قضت ببطلان الحكم إذا لم يشتمل على الأسباب التى بنى عليها والآخرى قضت به إذا ما اعترى أسبابه الواقعية نقص أو قصور - وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المستأنف أنه ذو أسباب وأنه قد عرض فيها لأسانيد المستأنفين وناقشها منتهياً إلى ما انتهى إليه فإن كان نظره خطأ وإن صواباً فهو لا يسم تلك الأسباب بالنقص أو القصور - ومن ثم كان تصدى المستأنفين لتخطئة الأسباب هو عوذة منها إلى دفاعهما في الدعوى المستأنف

حكماً - وليس يسوغ لها طرح هذا الضرب من الدفاع على هذه المحكمة الاستئنافية للوقوف على وجه الحق فيه - إلا إذا كان ذلك الحكم جازئ الاستئناف وهو ليس كذلك كما سلف لعدم انطباق تلك المادتين في هذه الحال .

د وبما أنه عن القول بجواز استئناف هذا الحكم وفق المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات فإن هذه المادة إذ نصت على جواز استئناف الحكم الصادر في حدود النصاب النهاى فيما إذا كان صادراً على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى - فيطرح هذا الحكم على المحكمة الاستئنافية إذا لم يكن قد صار انتهاياً عند رفع الاستئناف - قد تطلبت أن يكون الحكم السابق لما يصبح نهائياً فإن صار كذلك فلا سبيل لدفع هذا التضارب إلا سلوك الطعن بطريق النقض عملاً بالمادة ٢٦ (تراجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات) .

د وبما أنه بما كانت الحال في الدعوى المائلة أن المستأنفين يزعمان بأن محكمة الاستئناف قد قضت لها في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ببطلان الحكم المستشكل فيه وأن هذا القضاء صار متعارضاً مع قضاء محكمة الدرجة الأولى بالمضى في تنفيذ ذات الحكم - فحسب المحكمة لدحض قولها بانطباق المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات أن هذا الحكم القاضى بالبطلان قد صدر جازئاً قوة الأمر المقضى - ومن ثم كان زعمهما بجواز استئنافهما استناداً إلى هذه المادة فاسد الأساس .

د وبما أنه وقد بان من كل ما تقدم إنه ما كان يسوغ استئناف حكم محكمة الدرجة الأولى على أى وجه - وكان رائد الشارع فيما استن من خطر الاستئناف في بعض الحالات هو ما ارتأه من الضن بالجد والمال في سبيل منازعات لا تقتضى ذلك بسبب تفهتها وكانت مخالفة هذا الخطر تنطوى

أو إعادته إلى نصابه .

٣ — التقاعس والإهمال والتغاضي عن المجرمين وعن الضرب على أيدي العابثين الذين يعيشون في الأرض فساداً ويخربون الدور والمنشآت والمتاجر والمصانع . وترك من يتسبون باجرامهم في إزهاق الأرواح البريئة وما يجترحون من آثام الحرائق التي يترتب على اقترافها تصدع المباني وانقضاضها عليهم ثم التخريب والتدمير — كل هذا ليس من أعمال السيادة في شيء .

٤ — إن ضح أن تنظيم الأمن وترتيبه وتوزيع قواته وتسليحها هو من أعمال السيادة فإن ما عدا ذلك من قيام البوليس بواجبه والتدابير والإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد إنما هي إجراءات إدارية .

٥ — إذا قصر البوليس أو أهمل واجبه أو نفذه على خلاف ما تقضي به القوانين واللوائح أو تباطأ أو تأخر في تنفيذ واجبه أو لم يقم بتأتم بما يفرضه واجبه فإن الحكومة تتحمل تبعه ذلك من مسئولية .

٦ — الادعاء بالمخالفة مدعاة إلى الاختصاص . أما وقوعها وإثبات حصولها فإنه شرط للمسئولية لا للاختصاص .

٧ — تخضع أعمال البوليس والضبطية القضائية لرقابة المحاكم وتجعل الحكومة مسئولة عن الخطأ والإهمال الحاصل منهم .

٨ — يختص القضاء المستعجل بنظر

على إخلال بترتيب درجات المحاكم التي عُد الشارع اختصاصها من النظام العام . فيتعين على المحكمة أن تنزل عليه من تلقاء نفسها ولو لم يستمسك أحد من الخصام ويحق لذلك القضاء بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم محظور استئنافه .

وبما أنه وقد أخفق المستأنفان فعليهما نفقات استئنافهما شاملة مقابل أتعاب المحاماة إعمالاً بالمادتين ٢٥٦ و ١/٢٥٧ من قانون المرافعات . .

(قضية سيد وإبراهيم سلامة ضد بدر افندي محمود حنفى رقم ١٢٥٧ سنة ١٩٥١ بالهيئة السابقة) . .

٤٩٧

محكمة القاهرة الابتدائية

١٠ مارس سنة ١٩٥٢

١ — أعمال السيادة . ما يتخذ من إجراءات دفاعاً عن كيان الدولة في الداخل والخارج . أما التقاضي عن المجرمين فلا يتصل بأعمال السيادة . ويحمل الحكومة مسئولية .

ب — أعمال البوليس والضبطية . تخضع لرقابة المحاكم .

المبادئ القانونية

١ — أعمال السيادة هي التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطاتها العليا ومنها التدابير الخاصة بالأمن الداخلى والخارجى للدولة .

٢ — المقصود بالتدابير المذكورة هو ما يتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها في الداخل والخارج والإجراءات العليا التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها والإجراءات العليا التي تلزم لحفظ الأمن

دعوى لإثبات الحالة التي تنجم عن تقاعس
البوليس وإهماله متى كان القضاء العادى
مختصاً بموضوع النزاع .

المحكمة

وحيث إن واقعة الدعوى تحمل في أن
شركة الفنادق المصرية أقامت الدعوى المستعجلة
٨٣٤ سنة ١٩٥٢ مصر ضد الحكومة المصرية
وشركة جريشام للتأمين ضد الحريق والحوادث
ابتغاء الحكم بصفة مستعجلة بنسب خبراء
لإثبات حالة مبانى الشركة عن فندق شبرد
وملحقاته إلى مبنى سينما ركن وسان جيمس
وتقدير الخسائر الناتجة عن حريق ٢٦ يناير
سنة ١٩٥٢ وقالت في صحيفة دعواها الشارحة
إن بناء شركة الفنادق المسمى إليه وضعت النار
فيه عمداً حوالى الساعة ٢,٣٠ بسينما ركن
وسان جيمس والثالثة مساءً بفندق شبرد
وملحقاته فهدم المبنى كله وحرقت محتوياته
جميعها وإن الحكومة مسئولة لخطأ السلطات
الإدارية بعدم اتخاذ الإجراءات القانونية
لمنع وإيقاف هذه الأعمال الإجرامية إذ أن
المباني مؤمن عليها من شركة جريشام الأمر
الذى من أجله تطلب إثبات حالة التلف
والأضرار والخسائر التى حاق بها مع حفظ
حق كل طرف لإثبات حقوقه ودفعه لدى
محكمة الموضوع . كما طلبت تعيين خبراء فنيين
في الأثاثات لجمع البيانات والمعلومات عن
الأثاثات والمفروشات والأدوات والأمتعة
الشخصية والتموين بسائر أنواعه وتقدير قيمة
استبدال مثلها بما يؤمّن وتعيين خبراء حاسبين
لجمع كافة البيانات لتحديد المبالغ المستحقة على
نزلاء الفندق الذين غادروه يوم ٢٦ يناير سنة
١٩٥٢ وتقدير القيمة التجارية للفندق والشهرة

العالية وتحقيق الحقوق المعنوية على أن تكون
المصاريف مناصفة بين الشركة وخصيمتها .
وبتاريخ ١٦/٢/١٩٥٢ قضت محكمة أول
درجة :

أولاً — فيما يختص بالمستأنف عليها بقبول
الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
وبعدم اختصاصها بنظرها وألزمت المستأنفة
المصروفات المناسبة لذلك و ١٠ جنيه مقابل
أتعاب محاماة .

ثانياً — فيما يختص بشركة جريشام بنسب
الخبراء الموضحة أسماؤهم بالمنطوق لأداء
المأمورية المبينة بعد وتحديد جلسة ٨ مارس
سنة ١٩٥٢ في حالة عدم دفع الأمانة وجلسة
٢٦ أبريل في حالة دفعها لتقديم التقارير وسماع
ملاحظات الطرفين .

وحيث إن المستأنفة أقامت استئنافها عن
هذا الحكم رامت منه قبوله شكلاً وفي الموضوع
إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم
الاختصاص وباختصاص هذا القضاء بنظرها
والحكم بإثبات الحالة وسريان الحكم المستأنف
فما قضى به قبل شركة جريشام للتأمين في جميع
أجزائه وفقاً لطلبات المستأنفة في ورقة افتتاح
الدعوى والإزام المستأنف عليها المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وأسست
ببيان استئنافها على ما أوردته صحيفة استئنافها
من رفع زعماء ثلاثمائة دعوى لإثبات حالة قضى
فيها بالطلبات في مواجهة الحكومة من غير أن
تستأنفها وأن الحكم المستأنف قضى بقبول
الدعوى بالنسبة للشركة ورفضها بالنسبة
للحكومة تأسيساً على أن إجراءات الأمن من
أعمال السيادة الممنوع نظرها على المحاكم على
حين أن حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ترتبت

على إهمال وتراخي البوليس والحكومة مسئولة عن ذلك وليس هذا من أعمال السيادة كما أن الحكم المستأنف قد مس الموضوع وفصل فيه نهائياً .

« وحيث إن الحكم المستأنف قد أقحم نفسه في بحث تطور نظرية أعمال السيادة وتابع إنشاءها في فرنسا والأدوار التي مرت بها يبحث مستفيض وانهى إلى أنها تقلصت ولم يبق منها سوى مرسوم إعلان الأحكام العرفية وأن وسائل الأمن والصحة العامة أضحت من الأعمال الإدارية الخاضعة لرقابة المحاكم ، بل إن مجلس الدولة هناك قضى بمسئولية الدولة عن أعمال السيادة في القضايا التي عني الحكم المستأنف بأن أورد الكثير منها ثم تطرق إلى المحاكم المصرية وخلص إلى أن المحاكم المختلطة قد قيدت هذه النظرية قبل وبعد تعديل لائحتها وأورد أيضاً بعضاً من القضايا التي أخذت بهذه النظرية والبعض الآخر من التي لم تأخذ بها ، ويتبع بعد ذلك القضاء الوطني وأنه أخذ بنظرية السيادة وأشار إلى المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم والمادة الثامنة عشرة من القانون ١٩٤٩/١٤٧ والمادة السابعة من قانون مجلس الدولة - وقرر أخيراً أنه لا مناص من اعتبار الأعمال المتعلقة بالأمن الداخلي إيجابية أم سلبية من أعمال السيادة التي يتمتع على المحاكم النظر فيها ولا تعويض للأفراد عنها . وأنه يتمتع على القضاء المستعجل وهو فرع من المحاكم الخوض في اختصاصها بها .

« وحيث إن أعمال السيادة هي - كما توضح عليه الفقه والقضاء في شأنها - الأعمال التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطتها العليا

ومن ذلك الأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان والتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة والعلاقات السياسية والمسائل المتعلقة بالأعمال الحربية .

« وحيث إن المقصود بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة قد فسره مجلس الدولة بمحكمه رقم ١/٥ ق المنشور بمجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري جزء ١ رقم ٦ ص ٢٠٥ إلى ٢٠٧ ع ١٨ مارس سنة ١٩٤٧ بأنها هي التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة وسلامتها في الداخل والخارج والإجراءات العليا التي تتخذ لحفظ الأمن أو إعادته إلى نصابه .

« وحيث إنه ليس من أعمال السيادة إذاً التعاض والإهمال والتفاضي عن ارتكاب الجرائم وعن الضرب على أيدي العابثين الذين يعيشون في الأرض فساداً ويخربون الديار والمنشآت والتاجر والمصانع ويتسبون باجرامهم في إزهاق الأرواح البريئة من انقضاء البنيان عليهم .

« وحيث إنه مع ذلك فإن من رجال الفقه من يرى أن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة ليست أعمال سيادة بل هي وظيفة تقوم بها الحكومة وهي وظيفة حفظ الأمن الداخلي والخارجي وأن للدولة وهي تباشر هذه الوظيفة اتخاذ القرارات والأعمال التي تكفل ضمان الأمن وهي إذ تهدف لذلك تتخير ما يؤدي فعلاً لذلك بالقدر اللازم . ويجب عليها أن تعوض الفرد على أساس المادة الثالثة من الدستور التي تنص على أن المصريين متساوون في الواجبات والتكليف العامة . ويضيف أصحاب هذا الرأي لذلك أنه لما كانت

هذه الوظيفة موكولة إلى السلطة التنفيذية باعتبارها سلطة قائمة بذاتها. فعملاً بمبدأ فصل السلطات رثى عدم تعرض السلطة القضائية لقرارات الحكومة بصفة عادية بالتأويل أو إيقاف التنفيذ. ورتب المشرع محاكم خاصة تطبق القانون والنظم والفقهاء وأعمال الإدارة على أساس تخصيصها في هذا الأمر وتفهمها دقائق الإدارة وأنها أقدر من غيرها على فهم تلك الوظيفة وما يصح إلغاؤه من قراراتها وعدم إلغائه. وإذا تمتنع هذه المحاكم من إلغاء بعض القرارات التي يتبين أنها لازمة لحفظ الأمن الداخلي أو الخارجي فإنها لا تمتنع باعتبار هذه القرارات أعمال سيادة بل وظيفة تهدف للمصلحة العامة التي تضحي في سبيلها المصلحة الخاصة. ولكنها في نفس الوقت تعوض المتضررين منها بما يعيد إليهم توازن مالياتهم أو ما في حكم ذلك أو ما يعادله (مجلة مجلس الدولة السنة الثانية يناير سنة ١٩٥١ أعمال السيادة في التشريع لحضرة صاحب العزة محمد عبد السلام بك المستشار بمجلس الدولة ص ٢٦ و ٢٧) - ص ٨٦ و ٨٧ - للأستاذ عثمان بك خليل في القانون الإداري الكتاب الثاني.

وحيث إن المادة السادسة فقرة أولى من قانون مجلس الدولة تنص على أنه لا تقبل الطلبات الآتية : « الطلبات المقدمة عن القرارات المتعلقة بالأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان وعن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة وعن العلاقات السياسية أو المسائل الخاصة بالأعمال الحربية وعن العموم. سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ».

وحيث إنه إن صح أن تنظيم الأمن وترتيبه وتوزيع قواته وتسليحها هو من أعمال السيادة فإن ما عدا ذلك مما يتعلق بقيام البوليس بواجباته والتدابير والإجراءات التي يتخذها لذلك في تنفيذ كل ما أمرت به القوانين إنما هي إجراءات إدارية. فإن قصر البوليس أو أهمل في تنفيذ واجبه أو نفذه على غير ما تقضى به القوانين واللوائح أو تباطأ أو تأخر في تنفيذ واجباته أو لم يتم بواجبه إطلاقاً ففي هذه الأحوال جميعها تكون الحكومة قد غفلت عن المحافظة عن الأمن إذ تتحمل مسؤولية من وكلت إليهم أمره فهي لم تحسن اختيارهم أو لم تقم بمافرضه عليها الواجب من صيانة الأمن وبالتالي تكون مسؤولة عن التعويض إذا ما قام الدليل المقنع والإثبات الكافي على هذا التقصير سواء بنيت المسؤولية على المادة ١٧٤ الخاصة بخطأ التابع والمتبوع أم المادة ١٦٣ منه الخاصة بالسبب في الضرر (كتاب المسؤولية لبول دويز ص ١٥ إلى ١٨). ومن ثم فلا يمكن القول بأن أعمال رجال البوليس أو تراخيهم في منع الجرائم أو قمعها يعتبر من التدابير الخاصة بالأمن الداخلي المتعلقة بعمل من أعمال السيادة.

وحيث إن الواجب المفروض على رجال البوليس قد أفصت به المادة الثانية من قانون نظام البوليس وقد نصت المادة المشار إليها على أن البوليس يختص بالمحافظة على النظام والأمن العام وعلى الإخص من الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح من تكاليف. كما أن المادة ١/٢٥٠ عقوبات التي تيسح القتل العمد دفاعاً عن المسال في أحوال الحريق والدفاع

الشرعى لا تعطى هذا الحق لصاحب المال فقط بل لكل إنسان كما أن رجال الأمن مكلفون رسمياً بهذا الدفاع من باب أولى لأن هذه وظيفتهم وتلك واجباتهم .

« وحيث إن ماتدعيه المستأنفة هو الخطأ السلبى الذى تنسبه الى الحكومة لسبب الإهمال وعدم اتخاذ الإجراءات الواجبة لقمع ما حدث وهذا الخطأ السلبى إن ثبت فإن الحكومة تكون مسئولة عنه لأن الخطأ السلبى هو من أنواع الخطأ والإهمال المؤدى للمسئولية (ص ١٦ الى ١٩ من كتاب المسئولية عن الأمن العام للسيو لبول دوين) .

« وحيث إنه تطبيقاً لهذه القاعدة حينما رفعت الأحكام العرفية التى أقيمت سنة ١٩٣٩ بمرسوم ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥ رقم ١١٤ سنة ١٩٤٥ جاء بالمادة الأولى منه عدم قبول دعاوى التعويض وغيرها من الطعون فى جميع إجراءات تنفيذ الأحكام فيؤخذ من ذلك أن هذه الدعاوى كانت أصلاً مقبولة لولا المانع المنصوص عنه فى المادة المذكورة إذ المانع يقدم على المقتضى طبقاً للقاعدة الشرعية المعروفة .

« وحيث إن المادة الثامنة عشرة من قانون نظام القضاء لم تمنع المحاكم من نظر التقصير أو الإهمال إذا ثبت فى إجراءات حفظ الأمن بل راعت الفصل بين السلطات فيما يتعلق بما أخذته من لائحة ترتيب المحاكم فى المادة ١٥ فيما راعته من الفصل بين السلطات فأخذت النص المانع من النظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة نفسها ونصت صراحة على دعاوى المسئولية المدنية المترتبة على إجراءات إدارية مخالفة للقوانين واللوائح .

« وحيث إن الإدعاء بالمخالفة مدعاة الى

الاختصاص . أما وقوع المخالفة وإثبات حصولها فانه شرط للمسئولية لا للإختصاص . وفى هذا تقول محكمة النقض فى حكمها المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ فى القضية ١٠٩ سنة ١٥ قضائية بحاماة ملحق رقم ١ مدنى س ٢٧ ص ٤١٠ بأن الفقرة العاشرة من المادة الخامسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم قد خولت المحاكم الاختصاص بدعاوى المسئولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . وهذا النص يجعل العبرة فى الاختصاص بمجرد الإدعاء بالمخالفة . أما وقوعها فعلاً قائماً هو شرط للمسئولية لا للإختصاص . والقول بغير ذلك يؤدى الى أن المحكمة تفصل فى موضوع الدعوى توسلاً الى تعرف اختصاصها بما تنكره البديهة ولا يمكن أن يكون مقصود الشارع . وقد سبق أن قررت هذا المبدأ فى حكم جنائى قررت فيه أنه يجب افتراض الخطأ ابتداءً فى كافة الحوادث التى يسأل فيها الشخص عن فعل الغير لأن وقوع الحادث يعتبر فى ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة (نقض الدائرة الجنائية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بند ١٤٨٥ ص ٢٢٢ الفهرست العشرى الرابع من المجموعة الرسمية) .

« وحيث إن أعمال البوليس ورجال الضبطية القضائية تخضع للرقابة القضائية وتجعل الحكومة مسئولة عن الخطأ فى أعمالها وقد قررت محكمة استئناف مصر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المرجع السابق بند ١٤٩١ ص ٢٢٣ . بأن أعمال البوليس المتشعبة والمتعددة ليس لها صفة ولاية القضاء بل إن وظيفتهم إدارية محضة خصوصاً عند قيامهم بواجب منع ارتكاب الجرائم فالحكومة مسئولة عن خطأ رجال الضبطية القضائية أو تجاوزهم حدود القانون

(محاماة من ١٣ ض ٨٦٧)

وحيث إنه من أقدس الواجبات الملقاة على عاتق رجال الإدارة والبوليس أن يمنعوا كل ما يهدد الأمن العام وسلامة الجمهور فإن أخلوا بواجبهم تنطبق قواعد المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني وهي التي يحتكم إليها في دعاوى التضرر التي ترفع على الحكومة لسبب ما يصيب الأفراد في حياتهم أو أموالهم (نقض جنائي ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ محاماة من ١٤ قسم أول ض ٤ واستئناف مختلط محاماة سنة ١٨ ص ٥٣٣ — ومسطفي بك مرعي في المسؤولية المدنية ص ٤٩ بند ٥٢).

وحيث إن المسؤولية التقصيرية لا تقترب إلا عن خطأ يجر إلى ضرر والحكومة في هذا كيفية الأفراد تسأل عن الضرر الذي يحدث عن خطأ وقع منها (نقض مدني محاماة من ١٨ ص ١٣٦).

وحيث إنه وقد استقر الفقه والقضاء على مسؤولية الحكومة عن الخطأ الذي يقع من موظفيها بإهمالهم وتقصيرهم أو تجاوزهم حدود وظائفهم بما يخضع لرقابة القضاء فإن الدفع الفرعي بعدم الاختصاص يصبح في غير محله ويتعين رفضه والحكم باختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى من غير تعمق في بحث أصل الحق والإثبات وعدمه من جهة الخطأ والإهمال فإن هذا يخص به بحكمة الموضوع . مع إلزام المستأنف عليها المصروفات الاستئنافية شاملة مقابل الاتعاب عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من أفعال

وحيث إن دعاوى إثبات الحالة يقصد منها إثبات أمور يخشى عليها من ضياع المعالم والآثار خشية أن يزول آثارها أو تتغير أحوالها

فهى تهدف الى تقديم صورة يقوم بها شخص أو أشخاص فنيون أقدر من غيرهم على إثبات معاملها على نفقة رافعيها والاستعجال متوافر فيها . .

(قضية شركة الفنادق المصرية ضد الحكومة المصرية رقم ٢٢٣ سنة ١٩٥٢ رئاسة وعضوية عبد البتار خليفه المنشاوى بك وكيل المحكمة ومحمد صادق الرشيدي وحسين عوض يربق القاضيين)

٤٩٨

محكمة القاهرة الابتدائية

١١ مارس سنة ١٩٥٢

١ — المحجز تحت يد ناظر الوقف أو الحارس . عدم جوازهم على مستحق بعد وفاته .

ب — تعيين ناظر وقف ينهى الحراسة .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز لدائن المستحق في وقف أن يحجز تحت يد الناظر أو الحارس المعين على الوقف بعد وفاة مدبته الذي كان مستحقاً لأن الربيع ينقطع بالوفاة وينتقل لغيره من المستحقين ممن يلونه في الطبقة . كما أن مأمورية الحارس أو الناظر في إيداع ربيع المستحق المتوفى تنقطع بهذه الوفاة .

٢ — تنتهى الحراسة على الوقف إذا عين ناظر له سواء أكان بصفة مؤقتة أم بصفة نهائية ولو كان حكم تعيين الناظر مستأنفاً .

المحكمة

وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنف عليه الأول أقام الدعوى المستعجلة

الصحيحة ، للتجهيل لسبب عدم بيان أعيان الوقف ، وبعدم قبولها للتخلف عن إدخال جميع الدائنين الذين أشارت اليهم قائمة التوزيع وإن لم يكونوا خصوماً في دعوى الحراسة كما دفعها ببطلان إعلان بعض الدائنين في دعوى الحراسة وبعدم استقرار إقامة الناظر لأن الحكم الشرعي الذي نصبه ابتدائي لم يفصل في استئنافه بعد وهو الأرشد وابن محمد باشا السيوف مباشرة فهو الناظر بمقتضى حجة الوقف وإرادة الواقفين وانضم له وكيل إطناس راجياً من أحد الدائنين الذي قبلته المحكمة - انضم له في الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم إدخال جميع الدائنين ودفع وكيل سيدناوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل .

وبجلسة ١٩٥٢/٢/٩ قضت محكمة أول درجة - أولاً - برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى وبصحتها - ثانياً - برفض الدفع بعدم اختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى وباختصاصه - ثالثاً - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها - رابعاً - وبصفة مستعجلة بانتهاء حراسة المستأنف على أعيان وقف المرحومين محمد وأحمد باشا السيوف الموضوع بمقتضى الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ وتسليم أعيان الوقف إلى المستأنف عليه الأول بصفته وإلزام المستأنف بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن المستأنف أقام بتاريخ ١٣ و ١٤/٢/١٩٥٢ استئنافاً عن هذا الحكم رام منه إلى قبول الاستئناف شكلاً . وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان صحيفة افتتاح

٢٦٨ سنة ١٩٥١ مصر ضد المستأنف بصفته حارساً قضائياً على وقف المرحوم السيوف باشا ينبغي فيها الحكم بانتهاء الحراسة وتسليمه أعيان وقف المرحومين محمد باشا ، أحمد باشا السيوف مع إلزام المستأنف بالمصاريف ومقابل الأتعاب ثم أدخل خصوماً آخرين في عريضة الدعوى الابتدائية ليكون الحكم في مواجعتهم وقال شارحاً لدعواه أن المسيواسكنازى أقام في ١٠/٧/١٩٥٧ ضد المرحوم حسين السيوف باشا ناظر الوقف دعوى أمام محكمة مصر المختلطة تقيدت برقم ٥٥٩٢ سنة ١٩٣٢ قضائية بمقوله إنه يدين المرحوم حسين باشا السيوف شخصياً في مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تقريباً طلب فيها وضع الوقف تحت الحراسة لأن الحجز تحت يده وهو ناظر غير نجلد وانضم إليه جميع المستحقين لمأخذ نسبوا للناظر وصدر الحكم في ٢٤/١٠/١٩٥٧ بإقامة المستأنف وعبد الحميد بك السيوف حارسين غير منفردين للإدارة وتوزيع حصة كل مستحق عدا حصة حسين باشا فتودع الخزينة وقد تسلم الأعيان الموقوفة وأدارها حتى إذا توفي المرحوم عبد الحميد بك إذا بالمستأنف ينفرد في الحراسة بغير استصدار حكم يخول له هذا الانفراد . وبتاريخ ٣/٨/١٩٥١ توفي المرحوم حسين باشا السيوف فشغل الوقف ورشح لنظارته عديدون فأقامت المحكمة الشرعية المستأنف عليه الأول أحمد فؤاد بك السيوف ناظراً على الوقف ، ولأن الوقف تعين عليه ناظر ولم يعد للدائنين أي حق نحو الوقف في الربح لا انتقاله للطبقة التالية التي استمدت حقها من حجة الوقف لا من الإرث . لهذه الأسباب مجتمعة ولي المستأنف عليه الأول شطره نحو القضاء المستعجل يطلب منه إنهاء الحراسة بالدعوى المستأنفة ، قدفعها المستأنف ببطلان

الدعوى وبعدم جواز نظرها ورفضها موضوعا مع إلزام المستأنف عليه الأول المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين ، وبتاريخ ١٩٥٢/٢/١٧ أعلن البنك الإيطالي بالاستئناف لأنه كان خصما أمام محكمة أول درجة وورد في الأسباب دفاعه أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن الحكم المستأنف قد حالفه التوفيق والسداد لما جاء به من أسباب تتخذها هذه المحكمة أسبابا لها وتضيف إليها :

أولا : إن ما أثاره المستأنف بالجلسة الأخيرة من أنه يخشى رجوع الدائنين على الوقف مردود بأن وفاة المدين وأبلولة الاستحقاق لغيره لم تكن بالارث وإنما بسبب الوقف ، فليس للدائنين أن يتابعوا الوقف لأن ريع مدينهم قد انقطع بوفاة وليس للدائن بعد ذلك اتصال بالوقف لأنهم لا يداينون أحدا من مستحقيه إذ المستحقون بعد المدين لا يدفعون شيئا إطلاقا من استحقاقهم في الريع إذ هو شخصي لهم . ومن ثم فالخوف الذي يظنه المستأنف لا محل له على الإطلاق .

ثانياً : إن حكم الحراسة الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ قد جعل مأمورية الحارس إيداع نصيب المرحوم حسين باشا خزينة المحكمة وبوفاته قد انقطع هذا النصيب (راجع الحكم المقدم أمام محكمة أول درجة والصادر في

١٩٥٧/١٠/٣٤ في القضية ٥٥٩٢ سنة ٣٢ ق مختلط) .

ثالثاً : إن قرار النظر المقدم تحت نمرة ٩ دوسيه ابتدائي أشار إلى أن السبب الرئيسي على ما يظهر في تعيين الحارس هو حفظ حق الدائنين قبل الناظر المتوفى ، أما وقد انتهى أمر هذا الدين الآن فلا وجه للقول باستناد النظر إلى الحارس توجيهاً للإدارة وطبقاً لما جرت عليه المحكمة العليا .

رابعاً : إن القانون المدني صريح في المادة ٧٣١ منه في أن الحراسة تنتهي إذا عين ناظر على الوقف سواء أ كان بصفة مؤقتة أم كان بصفة نهائية .

خامساً : وضوح نص المادة ٣٢٦ مكررة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في استثناء إقامة النظر أو ضم ناظر أو أفراد أحد الناظرين بالتصرف من وقف التنفيذ بالاستئناف .

سادساً : سقوط ديون الناظر السابق بوفاة فائتقنت العلة التي أوجدت الحراسة ، وحيث إنه لذلك يكون الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات ، .

(قضية عبد الرؤوف بك السيوف بصفته ضد أحد بك فؤاد السيوف بصفته وآخرين رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٢ س بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الكلية

(غرفة الاتهام)

ويشترط بادية الأمر أن يكون المتهم قد عرض عليه قبل انتهاء مدة حبسه السابقة .

٣ — النيابة العامة الحق أن تطلب في أى وقت حبس المتهم احتياطياً حسب نص المادة ١٢٧ ج وهذا قول حق إذا كان المتهم لم يكن محبوساً أصلاً ومن قبل ذلك لأنه في حالة صدور الأمر بالافراج عن المتهم المحبوس للنيابة حق الطعن على هذا القرار ولا يستساغ القول بأن النيابة الحق في حالة الافراج أن تنزل عن طريق الطعن وتلتجئ إلى طلب الحبس .

المحكمة

وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن النيابة العامة أسندت إلى كامل نصيب وآخر اقترافهما جنحة سرقة . وأمرت بحبس الأول في ٧ يناير سنة ١٩٥٢ لمدة أربعة أيام . فلما رغبت في امتداد حبسه عرضت الأمر على حضرة قاضى التحقيق قبل انقضاء تلك المدة وذلك في ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ ليأذن بامتداد الحبس فأجابها إلى طلبها وأصدر قراراً بامتداد حبس المتهم لمدة تقضى في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . ثم عادت النيابة فعرضت الأوراق على حضرة قاضى التحقيق للمرة الثانية في ٢٦ يناير لينظر من جديد في أمر تجديد حبس المتهم لمدة أخرى ولكنه لم يوافقها على طلبها وأمر بالافراج عن المتهم لانتهاء مدة الحبس الأولى قبل صدور

٤٩٩

محكمة سوهاج الابتدائية

٨ مارس سنة ١٩٥٢

١ — حبس المتهم أربعة أيام . وجوب عرض الأوراق على حضرة قاضى التحقيق قبل انتهائها . لاصدار أمراً بما يراه . من ذلك الأمر بالحبس ٤٥ يوماً دفعة واحدة .

ب — الحبس الاحتياطى . حق النيابة في طلبه .

المبادئ القانونية

١ — جميع النصوص القانونية التى تضمنها قانون الاجراءات الجنائية والمتعلقة بأوامر الحبس والامتداد سواء كانت خاصة بتحقيقات تجرئها النيابة نفسها — أو يتولاها قاضى التحقيق — توجب على النيابة قبل انقضاء مدة الأربعة أيام التى من حقها حبس المتهم طوالها أن تعرض الأوراق على حضرة قاضى التحقيق ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم كما تنص على ذلك صراحة المادة ٢٠٢ ج .

٢ — الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ ج تهدف إلى القول بأن للقاضى أن يأمر بامتداد الحبس لكامل المدة وهى خمسة وأربعون يوماً التى من حقه دفعة واحدة

أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم كما نصت على ذلك المادة ٢٠٢ ج صراحة. وحيث إنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ ج تنص على أن للقاضي - وهو في صدد النظر في أمر حبس المتهم - أن يصدر أمره بمد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد بمجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً. فإن هذا النص يهدف إلى القول بأن للقاضي أن يأمر بامتداد الحبس لكامل المدة وهي خمسة وأربعين يوماً التي من حقه دفعة واحدة. ويشترط بادئ الأمر أن يكون المتهم قد عرض عليه قبل انتهاء مدة حبسه السابقة.

وحيث إنه مما يؤكد هذا الوجه من النظر أن المادة ١٤٢ ج من ناحيتها تقرر صراحة وهي - في صدد التحدث عن أوامر الحبس التي يصدرها قاضي التحقيق - قاعدة هامة هي أن الحبس الاحتياطي ينتهي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم وأنه يجوز للقاضي بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً. أي أن القانون يرتب على عدم صدور أمر جديد بامتداد حبس المتهم قبل انقضاء مدة الحبس السابقة أن تكون منتهية حتماً. وبما يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة ١٤٣ ج توجب على قاضي التحقيق إذا رأى مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة أن يعرض الأوراق قبل انقضاء المدة السابقة الذكر على غرفة الاتهام لتصدر أمرها بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم. وحيث إن القول بأن النيابة أن تطلب في أي وقت حبس المتهم احتياطياً حسب نص

قرار جديد بامتداد الحبس. وقد طعنت النيابة في هذا القرار بالاستئناف قائلة إن يوم ٢٥ يناير وهو اليوم الأخير من فترة الحبس الأولى يصادف يوم عطلة رسمية هو يوم جمعة. فضلاً عن أن المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن للنيابة العامة أن تباشر التحقيق في مواد الجرح طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق ونصت المادة ٢٠١ ج بعد ذلك على أن أمر الحبس الصادر من النيابة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة أربعة أيام. كما نصت المادة ٢٠٢ ج على أنه إذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة الأربعة أيام أن تعرض الأوراق على قاضي التحقيق ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة والمتهم. وأن لقاضي التحقيق مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد بمجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً. وانتهت النيابة إلى القول إن القانون لم يوجب عرض الأوراق على حضرة قاضي التحقيق قبل انقضاء المدة التي حبس المتهم فيها بل قرر أن لقاضي التحقيق مد الحبس لمدة أو لمدد متعاقبة. وأردفت ذلك بقولها إن للنيابة أن تطلب في أي وقت حبس المتهم احتياطياً حسب نص المادة ١٣٧ ج.

وحيث إن الرأي الذي تذهب إليه النيابة يتناقض مع حكمة المشرع وحرصه على صيانة حرية المتهم وضمان حقوقه. إذ يبين من مراجعة جميع النصوص القانونية التي تضمنها قانون الإجراءات الجنائية والمتعلقة بأوامر الحبس والامتداد سواء أكانت خاصة بتحقيقات تجريها النيابة بنفسها أم يتولاها قاضي التحقيق أنها توجب على النيابة قبل انقضاء مدة الأربعة أيام التي من حقه حبس المتهم طولها أن تعرض الأوراق على حضرة قاضي التحقيق ليصدر

٥٠٠

محكمة سوهاج الابتدائية

٦ أبريل سنة ١٩٥٢

١ - التحقيق بمعرفة حضرة قاضى التحقيق .
وجوبه إذا طلبت النيابة .

ب - حكم رد الاعتبار . أثره بالنسبة للماضى
والستقبل .

المبادئ القانونية

١ - إن تحقيق الدعوى إذا طلبته
النيابة من قاضى التحقيق واجب غير متعلق
بكون الواقعة جنائية أو جنحة - وتقدير
هذا الأمر فى مواد الجرح من حق النيابة
صاحبة الولاية فيها أصلاً دون شريك .

٢ - تنص المادة ٥٥٢ من قانون
الإجراءات الجنائية صراحة على زوال كل
أثر للحكم السابق بالنسبة للمستقبل من
الناحية الجنائية .

المحكمة

د حيث إن الواقعة تجمل فى أنه نسب إلى
قاسم عبد الغنى يونس إحرازه سلاحاً نارياً
وقد ثبت من الفحص الذى أجراه حضرة
الطبيب الشرعى أن هذا السلاح عبارة عن
بنديقة بخرطوش غير مششخنة وصالحة للاستعمال
غير أنه تبين من الاطلاع على صحيفة سوابق
المتهم أنه سبق الحكم عليه بتاريخ ٢٨ أبريل
سنة ١٩٣٤ فى تهمة إحراز مخدرات كما سبق
الحكم عليه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٤٣
بالحبس مدة ستة أشهر وبغرامة قدرها ٣٠
جنيهاً لإحرازه مفرقات د بارود ، بدون
ترخيص لهذا رأت النيابة العامة إحالة الأوراق

المادة ١٣٧ ج فانه قول حق إذا كان المتهم لم
يكن مجسماً أصلاً ومن قبل ذلك . لأنه فى حالة
صدور الأمر بالإفراج عن المتهم المجرم للنيابة
حق الطعن على هذا القرار ولا يستساغ القول
بأن النيابة الحق فى حالة الإفراج أن تترك طريق
الطعن وتلتجئ إلى طلب الحبس .

د وحيث إنه ينبئ على جميع ما تقدم وجوب
عرض الأوراق فى حالة طلب امتداد الحبس -
قبل انقضاء مدته السابقة سواء أكان ذلك الطلب
من قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام . وإلا أصبح
وجود المتهم بالحبس بغير أمر لانتفاء أجله .
ومن ثم لا يمكن القول بالامتداد بعد انقطاع
مدته . إذ لا يتصور الامتداد إلا لمدة متصلة . ففى
انفصلت يأخذ الحبس حكم الأمر الصادر ابتداء
ويُلزم فى ذلك اتباع أحكام القانون فى هذا
الخصوص - وذلك فى حالة ظهور أدلة جديدة
أو إحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام .

د وحيث إن أمر الحبس فى الدعوى قد
انتهى أجله يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ دون
عرض الأوراق فى ذلك اليوم أو قبله فلا يجوز
إذا مد الحبس فى يوم لاحق . ويتعين إزاء
وجود مجرم دون أمر مطابق لأحكام القانون
أن يتقرر الإفراج عنه فور لحص حاله من أية
جهة قضائية .

د وحيث إنه لذلك يكون القرار المستأنف
قد أصاب فيما قضى به ومن ثم يتعين تأييده .

(القضية رقم ١ سنة ١٩٥٢ أخيم رئاسة وعضوية
توفيق عبد المسيح بك وكيل المحكمة وبدرأوى فريد
عزب وعلى عبد الرحمن القاضين وحضور الاستاذ
أحمد وجيه وكيل النيابة) . .

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ رتب اعتبار الواقعة جنائية على واقعة معينة هي الحكم على المتهم وليس على قيام الحكم كسابقة ثم طلبت تحقيق الدعوى قبل إصدار قرار بالتصرف فيها وباعتبار الواقعة جنائية طبقاً للمواد ١ و ٢/٦ و ٢/٩ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ .

وحيث إنه ثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن حضرة قاضى التحقيق أصدر قراراً بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ يقضى باعتبار الواقعة جنحة وإحالة القضية إلى محكمة جنح اخيم الوطنية لمعاقبة المتهم بالمواد ١ و ٢/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ دون أن يجرى تحقيقاً عن الواقعة المسندة إلى المتهم .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة الثالثة والستين من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت النيابة العامة الحق إذا رأت أن هناك محلاً لإجراء تحقيق أن تحيل الدعوى إلى قاضى التحقيق أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من القانون . ومدلول هذا النص صريح في أن قاضى التحقيق يتولاه إذا ما أحيلت إليه أوراق الدعوى من النيابة وتقرير هذا الأمر في مواد الجنح من حق النيابة صاحبة الولاية فيها أصلاً دون شريك .

وحيث إنه يؤيد هذا الوجه من النظر أن المادة ١٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص أنه متى انتهى التحقيق يرسل قاضى التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة وعليها أن تقدم طلباتها كتابية خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم محبوساً وعشرة أيام إذا كان مفرجاً عنه . كما تنص المادة ١٥٦ ج أنه إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنحة يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر

على قاضى التحقيق باعتبار أن الواقعة جنائية طبقاً لنص المادتين ٢/٦ و ٢/٩ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ طالبة القبض على المتهم . إلا أن حضرة قاضى التحقيق — دون أن يجرى تحقيقاً فى الدعوى — أمر باعتبار الواقعة جنحة مرتكباً فى ذلك إلى حكم رد الاعتبار الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤ وإلى ما جاء بالمادة ٢/٥٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه يترقب على رد الاعتبار نحو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وسائر الآثار الجنائية . فطلعت النيابة فى هذا القرار بطريق الاستئناف وأسست طلبها على أمرين : الأول أن تحقيق الدعوى إذا طلبته النيابة من حضرة قاضى التحقيق واجب غير متعلق بكون الواقعة جنائية أو جنحة أخذاً بالقاعدة التى قررتها المادة ٢/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . الأمر الثانى أن المادة ٢/٩ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ يرتب النتيجة باعتبار الواقعة جنائية على الأشخاص الذين حددتهم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون المذكور بقولها : الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية بجريمة مفرقات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة ، مما يدل على أن القانون لم يربط بين قيام الحكم كسابقة على المتهم وبين اعتباره ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز سلاح . ثم قالت إنه من المتفق عليه فقهاً وقضاء أن المادة ١/٤٩ عقوبات تحدد نوعاً من العود العام المؤبد أى أن الحكم بعقوبة جنائية يصلح أساساً للعود ولو وقعت الجنحة أو الجنائية التالية لهذا الحكم بعد أكثر من اثنتى عشرة سنة من تنفيذه أو سقوطه أو العفو عنه . وانتهت النيابة إلى القول بأن مناط تطبيق المادة ٥٥٢ ج. قاصر على المتهم الذى استقام وأن

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ ترتب اعتبار الواقعة جنائية إذا اقترفها أحد الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية بجرمة مفرقات أو سرقة فان معنى ذلك أن تكون آثار الحكم لا تزال باقية ولم يلحق بها رد اعتبار قانوني أو قضائي .

(قضية النيابة رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٥١ ج أخيم رئاسة وعضوية حضرات القضاة توفيق عبد المسبح بك وكيل المحكمة وعلى عبد الرحمن وعبد البديع اللواتي وحضور الأستاذ فوزي واصف وكيل النيابة) .

٥٠١

محكمة سوهاج الابتدائية

٦ أبريل سنة ١٩٥٢

التصرف في الجنابة التي تحققها النيابة . أفراد قاضي التحقيق به حفظ الجنايات التي تقوم النيابة بجمع الاستدلالات فيها — للنيابة أن تأمر به .

المبدأ القانوني

قاضي التحقيق وحده هو المختص في التصرف في الجنايات التي تحققها النيابة بصفتها سلطة تحقيق سواء أسفرت عن الفاعل أم لم تسفر وسواء أكان التصرف فيها يقتضي التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل أو عدم كفاية الدلائل أو كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون . أما الجنايات التي تقوم النيابة فيها بجمع الاستدلالات فانها تأمر بحفظها في الحالات سالفة الذكر بأن تأمر بحفظ الأوراق .

المحكمة

د حيث إن واقعة الدعوى تجعل فيما أبلغ به رشيد أبو طالب على من أنه كان يقود

عدا الجرح المضر بأفراد الناس فيجلبها إلى محكمة الجنايات ومفاد ذلك أن قاضي التحقيق لا يصدر قراره إلا بعد انتهاء مرحلة التحقيق الذي باشره باعتباره سلطة تحقيق .

د حيث إن متى كان الأمر كذلك يكون حضرة قاضي التحقيق عند ما أصدر قراراً بحالة الأوراق إلى محكمة الجرح . دون أن يجري تحقيقاً قد أغفل إجراء ينص عليه القانون ويحتمه .

د حيث إن السبب الثاني الذي يقوم عليه استئناف النيابة يتنافى مع الحكمة التي دفعت المشرع إلى تقرير مبدأ أساسي هو رد اعتبار المتهم في حدود المواد ٥٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها بقصد عمو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام لأهليته والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية لما تتيحه المشرع من أن الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة يؤدي إلى الاتقاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكاتته السابقة من الهيئة الاجتماعية وليس من العدل أن يحرم شخص من أن يقبوا في الهيئة الاجتماعية المكان اللائق بكل وطني صالح إذا بذل مجهوداً جدياً ليهتدي أو أقام الدليل على هذا بحسن سيره مدة طويلة ولهذا عني المشرع عند ما وضع هذا المبدأ أن يقرر صراحة في المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات بزوال كل أثر للحكم السابق بالنسبة للمستقبل من حيث الناحية الجنائية وذلك لأن رد الاعتبار لا يمحو الحكم من الوجهة المدنية فلا يجوز الاحتجاج به على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي ترتب لهم من الحكم بالادانة .

د حيث إنه وإن كانت المادة ٢/٩ من

القانون الجديد من خصائص النيابة سلطة الاتهام وجعل التحقيق من خصائص قاضي التحقيق ونزع المشرع من النيابة سلطة التحقيق في الجنايات إطلاقاً ولكنه منحها لها في الجنيح بالإضافة إلى سلطة الاتهام .

وحيث إن المشرع قضى في القانون الجديد على أن تقوم النيابة بجمع الاستدلالات في الجنايات فإذا ما وجدت فيها الكفاية للسير في الدعوى أحالتها إلى قاضي التحقيق - إذ أن اتصاله بها لا يكون إلا عن طريق النيابة أو الجهات الأخرى التي نص عليها في القانون (المادة ٦٣ ج) .

وحيث إن المشرع إزاء وجود صفة سلطة التحقيق فقد أوجد فارقاً في وصف تصرفاتها في الدعوى بالحفظ لجعل الحفظ الصادر من النيابة بصفتها الأولى عاماً في المخالفات والجنيح والجنايات وبصفة واحدة هو الأمر بحفظ الأوراق وهو ما نصت عليه المادة ٦٢ من القانون الجديد .

وحيث إنه يستفاد من ذلك أن النيابة إذا جمعت الاستدلالات في الجرائم بمرفقها أو بواسطة باقي رجال الضبطية القضائية تأمر بحفظها إن رأت لا محل للسير في الدعوى وإلا فإنها تكلف المتهم في المخالفات والجنيح بالحضور أمام المحكمة المختصة إنما في مواد الجنايات فإنها تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق .

أما إذا رأت النيابة اتخاذ سلطة التحقيق في الجنيح - الأمر المخول لها بالمادة ٦٣/٢ ج - ثم رأت أن لا محل للسير في الدعوى بعد تحقيقها لأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدلائل غير كافية للاتهام فإنها تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى

سيارة النقل ٩٧ قنـا التابعة لشركة الصيد الأقصى في ليلة ١٩٥١/٧/٢١ فإذا بأربعة أشخاص مجهولين تمكنوا من الصعود إليها أثناء تهديته لسيرها ثم نزلوا فيها وبعدها اكتشف سرقة بعض ما كان بها من بضاعة حالة كون أحد هؤلاء اللصوص يحمل سلاحاً بالطريق العام .

وحيث إن النيابة قامت بتحقيق هذه الواقعة كسلطة تحقيق ولم يسفر هذا منها عن معرفة الفاعلين فأمرت في ١٩٥١/١/٢١ بقيد الأوراق ضد مجهولين ثم أمر حضرة رئيس النيابة في ١٩٥٢/١/١٦ بإرسال الأوراق إلى حضرة قاضي التحقيق بمذكرة من النيابة طلبت فيها التقرير بالوجه لإقامة الدعوى إلا أن حضرة قاضي التحقيق أصدر في ١٩٥٢/١/٢٢ أمره المستأنف بإعادة القضية للنيابة لعدم اختصاص قاضي التحقيق بتحقيقها أو التصرف فيها بمقولة إن النيابة هي المختصة بالتصرف في القضايا التي لا تكون فيها الاستدلالات كافية للسير في الدعوى طبقاً لنص المادة ٦٣ ج وإن أسباب التقرير بالوجه لإقامة الدعوى بالنسبة لقاضي التحقيق إنما وردت على سبيل الحصر بالمادة ١٥٤ ج .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية المقتضى تطبيقه عمل به ابتداء من يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وكانت للنيابة حتى هذا التاريخ سلطة التحقيق القضائي في الجنايات فكان تحقيقها في الدعوى الحالية هو تحقيق صادر منها بصفتها القضائية .

وحيث إن الحكمة الواضحة من إصدار القانون الجديد هو الفصل ما بين سلطة الاتهام والتحقيق وقد كانت في يد النيابة وجدها لجعل

بالأوجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل أو عدم كفاية الدلائل ، وكانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون أما الجنايات التي تقوم النيابة فيها بجمع الاستدلالات فإنها تأمر بحفظها في الحالات سالفة الذكر بأن تأمر بحفظ الأوراق .

« وحيث إن التحقيقات التي تمت في الدعوى الحالية إنما قامت بها النيابة بصفتها سلطة تحقيق على ما سلف بيانه ومن ثم فهي لا تملك على الإطلاق التصرف فيها بأي وجهه كان فضلاً عن التحقيق فيها بسلب القانون هذه السلطة .

« وحيث إنه لذلك يكون الأمر الصادر من النيابة بأحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق للتصرف فيها بطلب التقرير بالأوجه على أساس تسليم ويكون قرار قاضي التحقيق المستأنف قد جانب الصواب فيما قضى به مما يتعين معه التقرير بالغائه .

(قضية النيابة رقم ١٤٥٦ سنة ١٩٥١ ج. أ. ع.م)
(المئة السابقة)

الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٠٩ ج لا أمراً بحفظ الأوراق ذلك لأن صفتها قد تغيرت إلى سلطة تحقيق ولا شك في شمول حالة عدم كفاية الدلائل على حالة عدم معرفة الفاعل إذ أن واقع الأمر في تجميع الفاعل هو عدم وجود دلائل كافية على إنسان ما والقول بغير هذا يتضمن أن المشرع فاته حكم هذه الحالة وهو ما يتزده عنه ويؤيد ذلك أن التصرف بالحفظ بالنسبة لقاضي التحقيق اتخذ نفس العبارات في المادة ١٥٤ ج بل إن نص المادة ١٥٤ ج جاء شاملاً لكل أحوال حفظ النيابة للأوراق وبصفتها سلطة جمع استدلالات تحت عبارة إذارات النيابة إلا محل السير في الدعوى وهو نفس تعبير المشرع في باقي المواد سالفة الذكر .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون قاضي التحقيق وحده هو المختص في التصرف في الجنايات التي تحققها النيابة بصفتها سلطة تحقيق سواء أسفرت عن الفاعل أم لم تسفر وسواء أكان التصرف فيها يقتضي التقرير

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الجنح

الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح من النيابة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصروفات أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ، فانه إذا جاء مخضر الجلسة خلواً من طلب النيابة شيئاً مما يجوز استئناف الحكم به بل طلبت فقط معاقبة المتهم بالمادة

٥٠٢

محكمة شين السكوم الكلية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

استئناف أحكام المخالفات والجنح من النيابة ، غير نائز إلا إذا طلب متراحة بمجلسة المحاكمة الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٢/٤٠٢ من قانون

١/٢٤٢ ع، فإن الاستئناف يكون غير جائز قانوناً .

ولا مقتنع في القول بأن المادة المطلوب تطبيقها يتجاوز الحد الأقصى للغرامة فيها الخمسة جنهيات كما أنها تتضمن الحبس، لأن طلب تطبيق المادة على إطلاقه يفيد أن النيابة فوضت الرأي للمحكمة في اختيار أى عقاب يقع في نطاق نصها .

ولا يقوم عماداً للاستئناف أن نتيجة علاج المجنى عليه لم ترد، لأنه بهذا يكون استئنافاً معلقاً موقوفاً غير ناجز مبهم الطلب وغير محدود الغاية (١) .

المحكمة

وحيث إن المحكمة قد دانت المتهم بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ عملاً بالمادة ١/٢٤٢ ع حضورياً بتغريمه ١٥٠ قرشاً فاستأنفت النيابة في اليوم التالي وقررت في مذكرة أسبابها أن محكمة الدرجة الأولى قد قضت بعقاب المتهم بالغرامة ١٥٠ قرشاً وأن نتيجة علاج المجنى عليه أحمد محمد القرداش المستند إلى المتهم ضربه لما ترد فحسب تستأنف الحكم طالبة من محكمة الدرجة الثانية

(١) راجع البحث للنشر في هذا الصدد بالحاماة السنة ٣٢ عدد ٧ من ١٠٦٢ للاستاذ محمد عبد العزيز يوسف فهمي وكيل أول نيابة دمنهور — ويؤيد هذا البدء على زكي الرازي باشا في كتابه المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية طبعة ١٩٥٢ جزء ٢ من ١٢٤ بند ٢٤٨ — وجندى بك عبد الملك في الموسوعة الجنائية جزء ١ بند ١٧ و ١٨ — والدكتور مصطفى القلبي بك في كتابه أصول قانون تحقيق الجنايات طبعة ثانية مكررة ١٩٤٢ من ٤٧٠ .

قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع الحكم حسبما يظهر من إفادة الشفاء .

وحيث إن المادة ١/٢٤٢ ج قد نصت على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجناح من النيابة إذا طلبت الحكم بغرامة أو بالمصروفات أو بغرامة تزيد على الخمسة الجنهيات .

وحيث إن محضر جلسة المحاكمة خلو من طلب النيابة شيئاً مما يجوز استئناف الحكم به والثابت أنها طلبت معاقبة المتهم بالمادة ١/٢٤٢ ع ومن ثم فلا يجوز الاستئناف بحكم تلك المادة وليس يقبل رداً مقتناً بأن تلك المادة قد نصت على غرامة حدتها الأعلى يتجاوز الخمسة الجنهيات وعلى الحبس لأن طلب تطبيق تلك المادة في إطلاقه دون قيد أو تحديد مدلوله بداهة أن النيابة قد فوضت الرأي للمحكمة في اختيار أى عقاب يقع في نطاق نصها . يؤيد هذا النظر أنه ليس مما جرى عليه العرف القضائي المألوف في ظروف مثل هذه الدعوى ومدة علاجها أن تطالب النيابة بتوقيع عقوبة الحبس ولا أدل عليه من أن النيابة نفسها قد انتهت إلى الاستئناف الاحتياطي فلم تطلب الحبس لكنها طلبت الحكم حسبما يتكشف عنه العلاج وأخذاً من هذا الاستئناف ذاته يبين أن النيابة قابلة للحكم إذا ما جاءت نتيجة العلاج مناسبة للحكم .

وحيث إنه لا يقوم عماداً للاستئناف أن نتيجة العلاج لم ترد، لأنه بهذا يكون استئنافاً معلقاً موقوفاً غير ناجز مبهم الطلب غير محدود الغاية لأنه معلق على نتيجة العلاج ومطلبه حسبما يظهر منه مع أنه يجب في الاستئناف بما يجب في

حقها فى التقرير بالاستئناف فى مخالفة غير جائز استئناف حكم الغرامة فيها وجائز لها الحكم بالحبس أو عقوبة أخرى تكميلية طلبت فى صراحة فى جلسة المحاكمة من المحكمة توقيع عقوبة الحبس أو العقوبة التكميلية .

« وحيث إنه واضح مما سلف جميعاً أن استئناف النيابة لا يقوم على أساس فى مناط المادة ٤٠٢/٢ ج وأنه لا يسوغ لها التحلل من قيود الشارع بنصوصه الصريحة والرمى وراء هدفه .

« وحيث إنه لذلك كله يتعين القضاء بعدم جواز الاستئناف لحصوله عن حكم غير قابل له بحكم المادة ٤٠٢/٢ ج . »

(قضية النيابة ضد محمود محمد سراج رقم ٣٨١٣ جنح س سنة ١٩٥١ رئاسة وعضوية حضرات القضاة شكرى الشارونى وسعيد أيوب وحسين عمرز) .

الدعوى من تعيين وتحديد وتنفيذ وصراحة فى الطلبات وتوافق المصلحة .

« وحيث إن القول بخلاف ما تقدم من إطلاق رخصة الاستئناف لمجرد طلب المادة فيه مجافاة لصريح النص وتنكب للتفسير المنطقي وتقويت لفرض المشرع من حظر الاستئناف فى حالات وقصره على حالات مقيدة بشرائط معينة لغاية وحكمة رأها وإلا أضحي حق النيابة فى الاستئناف قائماً فى كل الجرائم على التقريب لأن مانص فيه من بينها على عقوبة غرامة دون الخمسة الجنيهات لحسب عديتها قلة لا يعتد بها وليس هذا هو التحديد الذى قصد اليه المشرع لحق الاستئناف كما أن فيه تفريقاً بين حق النيابة وما أيسح للتهم فى الاستئناف وقد كان المتبع الجارى عليه العمل فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم أن النيابة العامة إذا ما احتاطت لحفظ

القضاء المستعجل

(جزئى)

المبادئ القانونية

١ - الشفعة رخصة أو حق اختيارى للشفيع أن يستعمله إذا أراد ولا يترتب على مجرد استعماله هذا الحق وإبداء رغبته فى طلب أخذ العقار بالشفعة أن يكتسب حقاً عينياً عليه وبالتالى يظل للشفوع منه حق استغلال العين المشفوعة والاتفاع بها بكافة الوجوه القابلة لها قانوناً إلى أن يصبح

٥٠٣

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١

١ - شفعة . بقاء حق الشفوع منه فى الانتفاع حتى يحكم للشفيع .

ب - حكم الشفعة منشىء لا مقرر .

ج - الأعمال الجديدة المطلوب وقفها . إقامتها فى ملك من شرع فى إقامتها . وتهدد جازة الجار .

الشفيع مالكا من اليوم الذي يصبح فيه الحكم الصادر في الشفعة نهائياً .

٢ — إن كانت قد ذهبت بعض الآراء إلى اعتبار الشفعة مقررة للحق ، إلا أن محكمة النقض لم تسير هذا النظر فاعتبرت العين المشفوعة لا تنتقل إلى مالك الشفيع في غير حالة التراضي إلا بالحكم النهائي القاضي بالشفعة ولا سند في القانون لدعوى الشفيع بربع العين عن المدة السابقة للحكم ولو كان قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأودعه خزانة المحكمة أثر رفضه لأن الشارع وقد نص في المادة ٩٤٤ من القانون المدني على أن حكم الشفعة يعتبر سنداً بملكية الشفيع إنما أراد بالسند السبب القانوني المنشئ لحق الملكية لا دليل للملكية أو حجتها .

٣ — يشترط لقبول دعوى إيقاف الأعمال الجديدة أن تكون الأعمال المطلوب وقفها قد شرع أحد الخصمين في إجرائها في عقاره هو وأن تكون هذه الأعمال من شأنها أن تهدد حيازة الخصم الآخر .

المحكمة

من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصفته بصحيفة أعلنت للمدعى عليهم بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥١ قال فيها إن المدعى عليهما الأولين باعاً إلى المدعى عليه الثالث العقار رقمه بمطقة العقيق الصغيرة قسم الدرب الأحمر وإن هذا العقار متداخلاً في مبنى شركة مصطفى الباني

الحلي من الحدين الغربي والبحري ، الأمر الذي يحول له أخذه بالشفعة وأنه قد بادر فعلاً باتخاذ إجراءات الشفعة بالنسبة لهذا العقار طبقاً لما يقضى به القانون إلا أن المدعى عليهم عمدوا إلى تغيير معاملة فشرعوا في هدمه والاستيلاء على أنقاضه لحله على التنازل عن الشفعة وطلب في ختام الصحيفة الحكم له بشفعة مستعجلة بإيقاف عملية هدم العقار رقمه بمطقة العقيق قسم الدرب الأحمر مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد حضر المدعى عليه الثالث وقرر أن الهدم تم قبل رفع الدعوى وطلب الحكم برفض الدعوى ولم يحضر باقي المدعى عليهم .

وحيث إن مناط الفصل في هذه الدعوى يتطلب بحث الأمرين الآتين (أولهما) طبيعة حق الشفعة وهل الحكم الذي يصدر فيها منشئ للحق أم مقرر له (ثانياً) ماهية دعوى إيقاف الأعمال الجديدة وشرائط تطبيقها .

وحيث إن الشارع المصري عرف الشفعة في المادة ٩٣٥ من القانون المدني الجديد بأنها رخصة تميز - في بيع العقار - الحلول محل المشتري في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها وهذا النص يستفاد منه أن الشفعة هي رخصة أو حق اختياري للشفيع يستعمله إذا أراد ولكن لا يفهم منه أنه يترتب على مجرد استعماله هذا الحق وإبداء رغبة الشفيع في طلب أخذ العقار بالشفعة أنه يكتسب حقاً عينياً عليه فقد استقر النظران القضائي والقضائي على أن مجرد طلب الأخذ بالشفعة لا يفيل يد المشفوع منه عن التصرف في العقار محل الشفعة ولا يجرمه أيضاً من استغلاله والاتفااق به بكافة الوجوه القابل لها قانوناً لأن الشفيع لا يصبح مالكا للعقار إلا من اليوم الذي يصبح فيه الحكم الصادر في

الشفعة نهائياً - وقد جاءت المادة ٩٤٤ من القانون المدنى مقرر هذا النظر إذ نصت على أن الحكم الذى يصدر نهائياً يثبت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل .

وحيث إنه يبق بعد هذا البحث فى ماهية الحكم الصادر فى دعوى الشفعة هل هو مقرر للحقوق بمعنى أن أثره ينصرف إلى وقت طلب المواثبة أم أنه ناقل للحق ولا ينصرف أثره إلا من تاريخ صدوره . فذهبت بعض الآراء بأن الشفيع يعتبر مالكا للعين المشفوع بها من يوم طلبه الأخذ بالشفعة بمعنى أنها اعتبرت الشفعة مقررة للحق إلا أن محكمة النقض قررت فى حكمها الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بأن العين المشفوعة لا تعتبر فى ملك الشفيع - فى غير حالة التراضى - إلا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة ولا سند فى القانون لدعوى الشفيع ببيع العين عن المدة السابقة للحكم ولو كان قد عرض الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً وأودعه خزانة المحكمة أثر رفضه ، ذلك أن الشارع وقد نص على أن حكم الشفعة يعتبر سندا لملكية الشفيع إنما أراد بالسند السبب القانونى المنشئ لحق الملكية لا دليل الملكية أو حجبها .

وحيث إن مقتضى هذا النظر الذى اتجهت اليه هذه المحكمة العليا أن المشفوع لا يعتبر فى ملك الشفيع إلا بعد الحكم فى دعوى الشفعة نهائياً أما قبله فلا لأن المسبب لا يوجد قبل سنه ولأن ما جملة الشارع منشئاً للحقوق لا ينسحب على الماضى وتقريباً على هذا ليس للدعى أن يطلب إلى هذه المحكمة وقف أعمال جديدة فى عقار غير ملك لم يترتب له أى حق عليه .

وحيث إنه فيما يتعلق بدعوى الأعمال الجديدة فإنه يشترط لقبولها أن تكون الأعمال المطلوب وقفها قد شرع أحد الخصمين فى إجرائها فى عقاره هو وأن تكون هذه الأعمال من شأنها أن تهدد حياة الخصم الآخر ، كما بين ذلك جلياً من نص الفقرة الأولى من المادة ٩٦٢ من القانون المدنى وفى خصوصية هذه الدعوى لم يؤسس المدعى دعواه على أن أعمال الهدم التى شرع المدعى عليهم فى إجرائها تهدد حياته بل بنامها على أن هذه الأعمال قد يترتب عليها ضياع حقه فى الشفعة فى العين المشفوعة ، ومن ثم فلا يدخل النكيف الذى أسبغه المدعى على دعواه فى نطاق دعوى إيقاف الأعمال الجديدة ويتعين لذلك رفض الدعوى .

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ من المرافعات .

(قضية محمود نصر بك الحلبي بمفقه ضد الست حكمت أحمد مطاوع وآخرين رقم ٢٨٨٠ سنة ١٩٥١ رئاسة حضرة القاضى محمد عبد اللطيف) .

٥٠٤

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٩ فبراير سنة ١٩٥٢

ماهية العقود . وتعرض قاضى الأمور المستعجلة لبحثها لا تأثير له على الموضوع .
إجارة الوقف بأقل من أجر المثل . وجوب تكاليف الأجرة .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان لا تترتب على هذه المحكمة فى سبيل الفصل فى طلب الحراسة أن تعرف ماهية العقود المقدمة إليها لتقدير قيمتها القانونية إلا أن بحثها هذا لا يحسم

النزاع بل لا يكون إلا بحثاً عرضياً عاجلاً يتحسس به القضاء المستعجل ما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ويبقى التفسير والموضوع سليماً يتناضل فيه ذور الشأن لدى جهة الاختصاص .

٢ - إنه وإن كان منصوصاً في المادة ٦٣١ من القانون المدني بأنه لا تصح إجارة الوقف بالغبن الفاحش إلا أنه قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٣٢ من هذا القانون بأن تكون العبرة في تقدير أجر المثل في إجارة الوقف بالوقت الذي أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغيير الحاصل بعد ذلك ، ومؤدى ذلك أنه يتعين للحكم بصحة أو عدم صحة انعقاد الأجرة وفقاً لأجر المثل الرجوع إلى الوقت الذي نشأ فيه عقد الإيجار لتقدير القيمة الإيجارية وفقاً لرغبات الناس في هذا الظرف .

٣ - لا يترتب على إجارة الوقف بالغبن الفاحش اعتبار عقد الإيجار باطلاً بل يلزم المستأجر بتكاملة الأجرة إلى أجر المثل وإلا فسخ العقد .

المحكمة

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل في أنه بمقتضى إرشاد شرعى تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ صادر من محكمة القاهرة الشرعية أوقف المرحوم السيد بك توفيق على نفسه وأولاده من بعده كامل أرض وبناء المنزل

والثمانية حوانيت التى بأسفله السكان بشارع الوابلية الصغرى بالعباسية وجعل النظر لزوجته السيدة فاطمة حافظ العيسوى من بعده وقد عهدت هذه الأخيرة أثناء نظارتها على الوقف هي والمستحقون فيه للدعى إجراء عمارة في المنزل رقم ٦٥ بشارع الوابلية الصغرى رغبة في زيادة الإيراد وقد صرحوا بالاستدانة من مقاول أو غيره إذا لزم الأمر على أن يسدد له حقه من الإيراد شهرياً وذلك بمقتضى إقرارين مؤرخين ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وقد وقع على هذين الإقرارين الناظرة المذكورة وباقي المستحقين بما فيهم الناظر الحالى وهو المدعى عليه الأول وبمقتضى عقد إيجار تاريخه أول يناير سنة ١٩٣٢ أجرت الناظرة المذكورة العقار القديم والمنزل الجديد المجاور له والذي أنشئ على قضاء الجنينة بأجرة شهرية قدرها عشرة جنيهات وقد صرحت له في البند السابع من هذا العقد بإجراء الترميمات والإصلاحات اللازمة للمنزل القديم على أن يستمر واضعاً يده كمتأجر حتى يستوفى قيمة هذه الإصلاحات وصرحت له في البند التاسع من هذا العقد بإقامة منزل ودكاكين على قطعة الأرض الفضاء الملحقة بالوقف والبالغ مساحتها ٢٣٤ متراً من ماله الخاص نظير حكر يقرر بينهما حسب تقرير المحكمة الشرعية بحيث إذا لم توافق هذه المحكمة على تقرير حق الحكر فتسرى أحكام البند السابع على هذا البناء أيضاً ولما أن أقيم المدعى عليه الأول ناظراً على هذا الوقف فقد رفع ضد المدعى الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة القاهرة الشرعية طلب فيها الحكم بإعلان عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٢ الصادر من الناظرة السابقة لأنه تمسك بأجرة نقل عن أجر المثل ولأنه أعطى للمستأجر حق

إزاء إقرار المدعى عليه الأول بعدم تنفيذ الحكم الشرعي وتنازل عن دعواه الأصلية ويتعين لذلك الحكم بإثبات هذا التنازل .

• وحيث إن المدعى عليه الأول قدم في نفس الجلسة طلباً عارضاً يطلب فيه الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على أعيان وقف المرحوم السيد بك توفيق وهو عبارة عن عمارتين وملحقتهما وهي المبنية الحدود والمجالم بحضور الجلسة المذكورة على أن تكون مهمة الحارس إدارة هذه الأعيان وتحصيل ريعها وإيداعه خزانة المحكمة وذلك حتى يفصل في النزاع الموضوعي مع إلزام الحراسة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على أن يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد أسس طلب الحراسة على أن العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٢ الصادر من الناظرة السابقة إلى المدعى الذي بمقتضاه استأجر هذا الأخير أعيان الوقف قد انعقد في مقابل قيمة إيجارية هي دون أجر المثل بكثير وأن المدعى قد تمكن بمقتضى هذا العقد من وضع يده على أعيان الوقف والاستيلاء على ريع الوقف حتى اليوم وأردف القول بأن استمرار وضع يد المدعى على أعيان الوقف بما يتوافق معه ركن الخطر والاستعجال الموجبة للحراسة .

• وحيث إن المدعى دفع بعدم قبول هذا الطلب العارض قولاً منه إنه يشترط لقبول الطلب العارض أن يكون متصلاً بالدعوى الأصلية بصلة لا تقبل التجزئة .

• وحيث إن هذا الدفع وإن كان يستقيم قانوناً أمام القضاء الموضوعي الذي يفصل في أصل الحقوق ويصدر أحكاماً لها قوة الشيء المقضي إلا أنه لا يصح إبداءه أمام القضاء

التأجير من الباطن وجعل له حق الاصلاح والعمارة وإنشاء ما يرى إنشاءه وغير ذلك من التصرفات التي لا تملكها الناظرة المؤجرة وقد قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ببطالان العقد المذكور فاستأنف المدعى هذا الحكم وتقيد الاستئناف بمجدول المحكمة الشرعية العليا تحت رقم ٧ سنة ١٩٥١ وقد قضت هذه المحكمة بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بجعل بطلان عقد الإيجار قاضراً على المنزل والدكاكين المبنية بالدعوى والواردة في كتاب الوقف والغاء الحكم فيما عدا ذلك فاستشكل المدعى في تنفيذ هذا الحكم بصحيفة أعلنت للدعى عليهم بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢ قال فيها إن ولاية المحاكم الشرعية مقصورة فقط على الفصل في المسائل المتعلقة بأصل الوقف وإنه لا ولاية لها إطلاقاً في الحكم ببطالان عقود الإيجار الصادرة عن الأعيان الموقوفة لأن ذلك نزاع ينصب على مسائل مالية تدخل في صميم اختصاص القضاء المدني كما أردف القول بأن الحكم الذي تصدره المحكمة الشرعية في غير حدود ولايتها لا يحوز قوة الشيء المقضي وإن للقضاء المستعجل أن يوقف تنفيذه وطلب في ختام الصحيفة أن يقضى له بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية العليا في القضية رقم ٧ سنة ١٩٥١ مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

• وحيث إنه عند نظر هذه الدعوى بجلسة ١٩٥٢/٩/٧ قرر الحاضر عن المدعى عليه الأول أن الحكم المستشكل فيه هو بطبيعته غير قابل للتنفيذ وأنه لا ينفذه إلا بعد أن يستصدر على أساسه حكماً من المحكمة المدنية وقرر الحاضر عن المدعى أن دعواه تعتبر متنية

المستعجل الذي يملك إصدار قرارات وقية حتى ولو لم يطلب منه الخصوم ذلك لأن الإجراء الذي يصدره في كافة الأحوال هو إجراء تحفظي لا يحوز قوة الشيء المقضي ومن ثم فلا يتقيد هذا القضاء بالأحكام المقررة في الفقرتين الواردتين من المادة ١٥٢ من قانون المرافعات ويتعين لذلك رفض هذا الدفع .

د وحيث إنه يتعين للفصل في طلب الحراسة المقدم من المدعى عليه الأول البحث في ماهية عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٢ الصادر من الناطرة السابقة السيدة فاطمة حافظ العيسوي إلى المدعى ومدى قوته الملزمة من الناحية القانونية إذ لا تريب على هذه المحكمة في سبيل الفصل في طلب الحراسة أن تتعرف ماهية هذا العقد لتقدير قيمته القانونية وإن كان بحثها هذا لا يحسم النزاع بل لا يكون إلا بحثاً عرضياً عاجلاً كما قالت محكمة النقض بحق في حكمها الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ يتحسس به القاضي المستعجل بما يحتمل لأول نظرة أن يكون هو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ويبقى التفسير والموضوع محفوظاً سليماً يتناضل فيه ذوو الشأن لدى جهة الاختصاص .

د وحيث إنه لا مشاحة في أن الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية في القضية رقم ٧ سنة ١٩٥١ وقد صدر ببطالان عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٢ هو حكم غير ملزم لهذه المحكمة لأنه صدر من جهة لا ولاية لها في الفصل في المسائل المالية إذ أن ولاية المحاكم الشرعية مقصورة فقط على الفصل في المسائل المتعلقة بأصل الوقف والتي لا تنصب على تنازعات مالية من اختصاص القضاء العائلي .

وحيث إن عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٢ الصادر من المرحومة السنت فاطمة حافظ العيسوي إلى المدعى قد صدر في ظل القانون المدني القديم فيتعين لذلك الرجوع لأحكام هذا القانون الذي نشأ هذا العقد في ظله .

د وحيث إنه قام خلاف بين رجال الفقه والقضاء في ظل هذا القانون الملغى حول الماهية القانونية لعقد الإيجار الذي يبرمه ناظر الوقف بأجرة فيها غبن فاحش فذهب رأى بأنه يجب أن يخضع لأحكام الشريعة الفراء التي توجب أن يكون أجرة الوقف بأجر المثل بحيث إذا انعقدت بما هو دون ذلك فالإجارة فاسدة ويلزم المستأجر إتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد وذهب رأى آخر إلى أن هذه الإجارة صحيحة لأن القانون المدني هو القانون الواجب تطبيقه وهو يقر عقد الإيجار حتى ولو كانت القيمة التجارية ضئيلة لا تتناسب مع أجر المثل دون تفرقة في هذا بين الأموال الموقوفة أو الأموال الحرة وقد أيدت هذا النظر الأخير محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ بأن قررت أن النزاع في لزوم إجارة الوقف يدعوى الغبن فيه هو بطبيعته نزاع مدني صرف يخضع لحكم القانون المدني والإيجار لا يفيد الغبن في هذا القانون .

د وحيث إنه متفاد عما تقدم أن العقد قد انعقد صحيحاً في ظل أحكام القانون المدني الملغى وهو يعتبر ملزماً لجهة الوقف مدة سريان هذا القانون .

د وحيث إن العقد محل النزاع وقد تمديد في ظل أحكام القانون المدني الجديد فيجب أن يخضع لأحكام هذا القانون .

« وحيث إنه وإن كان منصوصاً في المادة ٦٣١ من القانون المدنى الجديد بأنه لا نصح إجارة الوقف بالغبن الفاحش إلا أنه قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٣٢ من هذا القانون بأنه في إجارة الوقف تكون العبرة في تقدير أجر المثل بالوقت الذى أبرم فيه عقد الإيجار ولا يعتد بالتغير الحاصل بعد ذلك ومؤدى ذلك أنه يتعين للحكم بضخه أو عدم صحة انعقاد الاجرة وفقاً لأجر المثل الرجوع الى الوقت الذى نشأ فيه عقد الإيجار في أول يناير سنة ١٩٣٢ لتقدير القيمة الإيجارية وفقاً لرغبات الناس في هذا الظرف وهو أمر لم يحقق بعد وأن المحكمة الشرعية في حكمها السابق بيانه لم تتناوله بالبحث ومن ثم فلا يمكن التمكن بأن هذا العقد قد انعقد بأقل من أجر المثل إلا إذا وفيت هذه المسألة حقها من البحث أمام القضاء الموضوعى وفقاً لأحكام القانون المدنى .

« وحيث إنه فوق ما تقدم فإن الفقرة الثانية من المادة ٦٣٢ من القانون المدنى لا ترتب على إجارة الوقف بالغبن الفاحش اعتبار عقد الإيجار باطلاً بل يلزم المستأجر تكملة الاجرة إلى أجر المثل وإلا فسخ العقد .

« وحيث إنه يستفاد مما تقدم حتى مع التسليم جديلاً بضخه ما يقرره المدعى عليه الأول فليس له من حقوق قبل المدعى إلا أن يرفع ضد المدعى دعوى بطلب تكملة الاجرة ومن ثم فإن النزاع القائم بين ناظر الوقف وبين المستأجر بشأن تحديد أجر المثل هو نزاع يدور حول التزام شخص لا يصلح بذاته أن يتخذ ناظر الوقف سبباً لسلب حيازة المستأجر عن طريق وضع الأعيان المؤجرة تحت الحراسة القضائية لأن الحراية لم تشرع لتكون وسيلة من وسائل تنفيذ الالتزامات يلجأ إليها الدائن

لقر مدينه على الوفاء بالتزاماته بل هي إجراء تحفظى بحث يراد منه فقط المحافظة على شيء متنازع على ملكيته أو حيازته لمصلحة مالكه الحقيقى أو صاحب الحق في حيازته حتى تبين ويقضى له به وإنه لمن المقطوع به في الدعوى الحالية أنه ليس ثمة نزاع قائم بين الطرفين ينصب على الأعيان الموقوفة بل النزاع مقصور فقط على صحة أو بطلان عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٣٢ وهو أمر لا يمس أموال الوقف في شيء .

« وحيث إن الخلف القائم بين المدعى والمدعى عليه الأول حول تكاليف العمارة التي أجراها المدعى نفاذاً للاتفاق المعقود بين الناظرة السابقة وبين باقى المستحقين بمقتضى الإقرارين المؤرخين ١٩٢٧/٢/٧ و ١٩٢٨/٨/٣٠ والذين وقع عليهما المدعى عليه الأول في ذلك الحين بصفته مستحقاً هو خلف على مسألة مالية بحث لا تمس حقوق الوقف في شيء أو تؤثر في كيانه لأن المستحقين قد تعهدوا للبدعى بأداء تكاليف العمارة من الغلة التي تنتجها أعيان الوقف كما وإن الناظرة السابقة التي أبرمت هذا الاتفاق مع المدعى لم تلزم بأداء تكاليف هذه العمارة من مال الوقف كما وقد عاد الاصلاح بالنفع على الوقف فأصبحت مبادئه مستحدثة بعد أن كانت متداعية ومن ثم فلا يصح الخلف القائم بين الطرفين حول تكاليف الاصلاح حيناً لوضع أعيان الوقف تحت الحراسة لأن ما أن الفصل فيه انشغال ذمة أحد الطرفين .

« وحيث إنه يتعين لما تقدم رفض طلب الحراسة .

« وحيث إنه عن مضرورات الدعوى الأصلية ترى المحكمة إلزام المدعى بها لأن المدعى عليه الأول لم ينازع المدعى في طلب وقف تنفيذ

الانحراف درجة الجسامة التي تهدم ركناً من أركان القرار الإداري وتجعله في عداد الأعمال الاستبدادية والتي تكون مخالفة للقانون مخالفة صارخة في جميع نواحيه نصاً وروحاً ، فلا يجوز للقضاء المدني أن يؤول الأمر الإداري أو يوقف تنفيذه أو يلغيه بطريق مباشر أو غير مباشر ، بصفة قطعية أو مؤقتة ، إذ أن التعدي أو المخالفة التي لا تبلغ مبلغاً جسيماً لا تؤثر على كيان العمل الإداري ولا تفقده الصفة الإدارية بل يبقى بالرغم من ذلك حافظاً لطبيعته الإدارية متمتعاً بالحصانة التي أوجبها القانون .

المحكمة

وبما أن وقائع الدعوى حسبما وردت بعريضة افتتاحها تجمل في أن المدعين يمتلكان العقار رقم ٣٤ بشارع قواد الأول بالاسكندرية ، ويدخل ضمنه مبنى يتبعه فناء مؤجر إلى الميسو جان جيفاس وكان معداً لاستغلاله كمدرسة خاصة ، ثم توفي المستأجر منذ سنتين تقريباً واستمرت زوجته متفعة بالعين المؤجرة كسكن لها إلى أن اتفقت مع المختصين من رجال المنطقة التعليمية وتنازلت عن جزء كبير من العقار المؤجر إلى وزارة المعارف ، وبناء على ذلك أصدر معالي وزيرها قراراً وزارياً رقم ١٠٥٦٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٢ استناداً إلى القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٧ والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ باستمرار العمل به وقد جاء بهذا القرار « يستولى فوراً على الجزء الذي كان مشغولاً بمدرسة جان جيفاس وفنائها من المبنى رقم ٣٤ شارع قواد الأول بالاسكندرية

الحكم رقم ٧ سنة ١٩٥١ الصادر من المحكمة الشرعية العليا فقد أقر بأن هذا الحكم لم يعد أداة صالحة للتنفيذ إلا بعد أن يقضى القضاء المدني المختص في النزاع ومن ثم بتعين لذلك الزام المدعى بمصروفاتها عملاً بالمادتين ٣٥٧ و ٣٥٨ مرافعات .
« وحيث إنه فيما يتعلق بمصروفات الطلب المعارض فقد أخفق فيه المدعى عليه الأول ويتعين لذلك إلزامه بها عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات » .

(قضية أحمد فهمي السيد أئدي ضد عبد الرحمن السيد توفيق وآخرين رقم ٥٦٧ سنة ١٩٥٢ بالهيئة السابقة) .

٥٠٥

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٣ أبريل سنة ١٩٥٢

اختصاص . لقاضي الأمور المستعجلة أن يقرر ما إذا كان النزاع من اختصاص المحكمة المدنية .

الأعمال الإدارية . عدم انطباقها على انحراف رجل الإدارة عن وظيفته انحرافاً جسيماً صارخاً . وإلا فهو عمل إداري .

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيما إذا كان النزاع في موضوعه من اختصاص المحكمة المدنية وبالتالي من اختصاصه إذا ما توافرت عناصره أم من اختصاص السلطة الإدارية .

٢ - استقر الفقه والقضاء على استبعاد أعمال الاعتداء المادي التي يبلغ فيها انحراف رجل الإدارة مبلغاً جسيماً صارخاً من نطاق الأعمال الإدارية ، إذ أنها تصبح مجرد تصرفات مادية عادية ، أما إذا لم يبلغ غيب

والذي ثبت خلوها . . . ، فرقع المدعيان الدعوى الحالية بعريضة انتهاء فيها إلى طلب الحكم بطرد المدعى عليه بصفته من العين موضوع النزاع وتسليمها اليهما مع إلزام المدعى عليه بصفته بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبمسودة الحكم استناداً إلى أن قرار الاستيلاء سالف الذكر وقد صادف عقاراً غير خال بل مشغولاً بزواج المستأجر السالف حسباً هو ثابت من محضر التسليم المؤرخ ١٩٥٢/٣/٣ وبالتالي فهو مشوب بالبطلان الذي يجرده من حصانة الأمر الإداري أمام القضاء العادي ، وينزل به إلى مرتبة العدوان على ملكيتهما ويجعل حيازة المدعى عليه بصفته مجردة من الصفة القانونية واعتباره بالتالي حائزاً بغير سبب أو صفة قانونية .

وبما أن المدعى عليه دفع الدعوى بلسان محاميه بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظرها استناداً إلى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء واستطرد من هذا الدفع إلى الدفاع بأن المستأجرة قد استقلت بجزء من العقار المؤجر وأخلت الباقي بالتنازل عنه لوزارة المعارف ومن ثم فقد انفسخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه حسباً ورد ذلك صراحة بعريضة افتتاح الدعوى لمخالفتها بنوده وبالتالي فقد أصبح العقار خالياً وصدر قرار الاستيلاء استناداً إلى ذلك .

وبما أنه لا جدال في أن قاضي الأمور المستعجلة كاية هيئة قضائية أخرى قاضي اختصاصه تطبيقاً للقاعدة العامة بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع فيختص بالفصل فيما إذا كان النزاع في موضوعه من اختصاص المحكمة المدنية وبالتالي من اختصاصه إذا

ما توافرت عناصره أم من اختصاص السلطة الإدارية ، وقد حددت محكمة النقض سلطة المحاكم إزاء الأعمال الإدارية فقالت : إن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة في معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم (١٨ من قانون نظام القضاء) ، وصاحبة القول الفصل في أنه من أعمال السيادة وحيث لا يكون لها أي اختصاص بالنظر فيه ، أو أنه عمل إداري وحيث لا يكون اختصاصها في شأنه مقصوراً على التضمينات في حالة مخالفة القانون ، أو ليس هو عملاً إدارياً وحيث لا يكون لها كامل الاختصاص بالنظر في جميع الدعاوى التي ترفع عنه (حكم النقض في ١٩٤٤/١١/٢٣ المجموعة الرسمية سنة ٤٥ ص ١٤٧) .

وبما أن اختصاص المحاكم القضائية مرجعه المادة ١٨ من قانون نظام القضاء (١٥ من لائحة ترتيب المحاكم) وتنص هذه المادة على أنه : ليس للمحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة . ولها دون أن تؤول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه أن تفصل في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك وفي دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح ، .

وبما أن المشرع لم يضع تعريفاً للأوامر الإدارية ولم يبين لها مميزات يهتدى بها في القول بتوفر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ، ولهذا قام الفقه والقضاء بتعريف وبيان أركانها الأساسية التي تقوم عليها ولعل

إذا ما شابها عيب ليس بالجسامة التي تفقدها صفتها الادارية إذا ما فقدت صفتها الادارية فانها تصبح تصرفات مادية عادية وتخرج نهائياً عن طائفة الأعمال الادارية بمعناها الدقيق حسبما قال الفقيه لا فيرير في أن العيب في هذه الحالة يكون من الضخامة بحيث لا يخرج العضو الادارى من نطاق اختصاصاته الذاتية لحسب . ولكن من اختصاص الادارة كلها .

و بما أنه بالتالى إذا لم يبلغ عيب الانحراف درجة الجسامة التي تهدم ركناً من أركان القرار الادارى وتجعله في عداد الأعمال الاستبدادية والتي تكون مخالفة للقانون مخالفة صارخة في جميع نواحيه نصاً وروحاً فلا يجوز للقضاء المدنى أن يؤول الأمر الادارى أو يوقف تنفيذه أو يلغيه بطريق مباشر أو غير مباشر ، بصفة قطعية أو مؤقتة ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن مخالفة الأوامر الادارية للقوانين واللوائح أو تعدى الادارة فيها حدود السلطة بحيث لا يبلغ التعدى أو المخالفة مبلغاً جسيماً على النحو السالف لا يؤثر على كيانها الادارى ولا يفقدها الصفة الادارية بل تبقى بالرغم من ذلك حافظة لطبيعتها الادارية متمتعة بالحصانة التي أوجبها القانون (قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر صادر فى ١٩٣٨/٣/٧ بحاماة سنة ٣٨ و ٣٩ ص ٧٠٩ وحكمه فى ١٩٣٦/٨/٢٩ بحاماة ٣٦ ص ٢٢٣) .

و بما أن بعض الأحكام قد ذهبت في تفسير المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم (١٨) من قانون نظام القضاء) مذهباً مؤداه أنه لى يتمتع الأمر الادارى بالحصانة السالفة للقضاء من التعرض له بالاعتقال أو التأويل يجب أن يكون سليماً من كل بشائية ، غير قابل للطعن بأى مطعن بأن يكون صادراً من جهة مختصة بإصداره وأن يترعى فى إصداره الاشكال والإجراءات المقررة

خير تعريف لها هو ما وصفه مجلس الدولة المصرى فى أكثر من حكم من أحكامه إذ يقول إن الأمر أو العمل الإدارى هو : إيضاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة . (مجلس الدولة فى القضية رقم ٣٨ لسنة ١ بمجموعة عاصم بتاريخ ١٩٤٨/١/٧) ، ويمتاز هذا التعريف بأنه يشمل على العناصر الأساسية للأمر أو العمل الإدارى وهى :

أ — السبب le motif .

ب — التعبير عن الإدارة فى الشكل الذى يحدده القانون la déclaration de volonté dans les formes légales .

ج — الاختصاص compétence .

د — الغرض أو الغاية l'objet .

ولا جدال فى أن انحراف رجل الإدارة عن الدائرة التى رسمها له القانون ، يبطل عمله بل ويجعله معدوماً إذا ما بلغ حداً كبيراً من الجسامة ، إذ هذا الانحراف ليس على درجة واحدة بل يتدرج فقد يبلغ من الجسامة مبلغاً كبيراً يفقد من العمل الإدارى صفته الادارية فيصبح مجرد اعتداء مادى voie de faite وقد لا يبلغ إلى هذا الحد .

و بما أن الفقه والقضاء قد استقرا على استبعاد أعمال الاعتداء المادى التى يبلغ فيها انحراف رجل الادارة مبلغاً جسيماً صارخاً من نطاق الأعمال الإدارية وبالتالي فتل هذه الأعمال لا تندرج تحت الحماية التى قررها المشرع للإعمال الإدارية فى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء إذ أن هذه الحماية لم يقصد بها إلا القوانين الادارية بمعناها الاضطرالى الدقيق

والإختلاف من حيث موضوعه نصاً من نصوص القوانين واللوائح المعمول بها ، فإذا ما كان الأمر الإدارى قد شابه عيب من العيوب مهما بلغ فإنه يفقد صفة الأوامر الإدارية فلا يتمتع بالحماية القانونية المقررة لحمايتها ويجوز بالتالى إلغاؤه أو وقف تنفيذه (حكم استئناف مصر الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ والمنشور فى المجموعة الرسمية سنة ١٩٤٤ ص ١٢١ رقم ٦٣) وقد أجازت محكمة النقض هذا المذهب بأن قالت : إنه مما يجب توافره لتحقيق حصانة الأمر الإدارى من التعطيل أو التأويل أن يكون قد صدر فى الحدود المرسومة قانوناً للسلطة التى أصدرته ، فإذا خرج عن تلك الحدود كان اعتداء على سلطة أخرى أو عملاً تعسفياً لا تلحقه أية حصانة ، وعندئذ يكون من حق السلطة القضائية أن تتدخل لحماية مصالح الأفراد بما قد يترتب عليه ... (حكم النقض الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ والمنشور فى المجموعة الرسمية سنة ١٩٤٥ ص ٢١٢ رقم ١٢٢) ، والواقع أن هذه الأحكام كانت تستند إلى قواعد العدالة دون النص القانونى. ورائد المحاكم فى ذلك الحيلة دون تعسف الإدارة لانعدام الضمانات القانونية قبل إنشاء مجلس الدولة ووضع حد لطغيان الإدارة بل إن هذه الأحكام مهدت إلى إنشاء مجلس الدولة إلا أن ما ذهبت إليه المحاكم لا يتفق والتفسير السليم للمادة ١٨ من قانون نظام القضاء خاصة أنه لم يعد هناك محل للتوسع فى التفسير بعد إنشاء مجلس الدولة وقد أخذت الأحكام الحديثة تميل إلى هذا الاتجاه لما يأتى :

أولاً — القول بأن الأمر الإدارى الذى يصدر مخالفاً للقوانين واللوائح خاضع لولاية التأويل والإيقاف والإلغاء من جانب المحاكم

المدنية مهما بلغت هذه المخالفة لا يتفق مع القانون فى إذن بنطبق النص المانع فى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والذى ينص على أنه ليس للمحاكم أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه ... بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح وعلام إذا كانت التفرقة التى أوردتها هذه المادة بين حالة التأويل والإيقاف وبين حالة الحكم بالتعويض عند مخالفة القوانين واللوائح .

ثانياً — القول بأن مجرد صدور الأمر الإدارى خلافاً للقوانين واللوائح يخرج من عداد الأوامر الإدارية ويجعله عملاً عدوانياً تعسفياً فيه مزج غير صحيح بين الأمر الإدارى وفعل الاعتداء المادى *voie de fait* ذلك أن الإعتداء المادى ليس مجرد صدور الأمر الإدارى مخالفاً لقواعد الاختصاص أو الشكل وإنما هو شئ أعنف من هذا وأعمى فى الخروج عن القانون وأقرب إلى أفعال العنف والاستبداد فهى أعمال تجرئها السلطة الإدارية فى مسائل لا تدخل فى وظيفتها أصلاً أو تهدف إلى تحقيق غرض لا يمت إلى المصلحة العامة إذ تعتبر فى هذه الحالة أعمالاً شخصية من الموظف الذى قام بها غير متعلقة بموضوع إدارى ، وليست مجرد شوائب تعيب صحة الأمر الإدارى دون أن تمتد إلى انعقاده ولا تؤيل عن الأمر الإدارى صفته (راجع حكم صادر من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة طنطا بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠ ومنشور بنظرية التعسف فى استعمال السلطة أمام مجلس الدولة والمحاكم القضائية للدكتور سليمان محمد سليمان الطحاوى ص ٢٥١) .

وبما أن المحكمة تنتهى من ذلك إلى أن مقطع النزاع بين الطرفين هو ما إذا كان قرار الاستيلاء على فرض قيام الوقائع التى تضمنتها

عريضة افتتاح الدعوى قد شابه عيب الإنحراف بدرجة جسيمة تخرجه عن صفته الإدارية إلى نطاق أعمال الاعتداء المادية أم لا زال محتفظا بصفته الإدارية .

« وبما أن القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٧ ينص في مادته الأولى على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية - بموافقة مجلس الوزراء - أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرهما من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، والحكمة التى رعى إليها المشرع من أن يكون العقار خالياً هي عدم مضاعفة أزمة المساكن الحالية بطرد شاغليها والاستيلاء عليها وهذا ظاهر من المناقشات البرلمانية بهذا التشريع خاصة ماقرره مقرر لجنة شئون التربية والتعليم بمجلس النواب أمام المجلس .

« وبما أنه لا جدال فى أن قرار الاستيلاء قد صدر ممن يملكه وفى الشكل والأوضاع التى حددها القانون وفى سبيل المصلحة العامة التى رعى إليها المشرع ملتزما بما قصده من حكمة وصدر قرار الاستيلاء على جزء من العقار خال فعلا سواء أكان هذا الإخلاء برغبة المستأجرة أو باتفاقها مع وزارة المعارف أو بتنازلها عن جزء من العقار إليها بصرف النظر عما فى ذلك من مخالفة لنصوص عقد الإيجار فليس مجال هذه المخالفة قرار الاستيلاء الذى صدر عن جزء من العقار خال فعلا ، والقول بأن العقار لا زال مشغولا بها يتنافى مع ما جاء بالعريضة من أن المستأجرة تنازلت عن جزء كبير من العقار لوزارة المعارف وأقامت بالباقي وقد صدر قرار الاستيلاء عن جزء من العقار وليس عن العقار بأكمله وهذا يفسر ما ذهب إليه المدعيان

من أن المستأجرة أعلنت بالعقار ولعل أبلغ دليل على ذلك من أن المدعين لم يدخلوا المستأجرة خصما فى الدعوى وإن كانا قد اختصما قولا لا فعلا لعلهما سلفاً أنها لن تؤيدهما فيما ذهبا إليه بالادعاء الحالى .

« وبما أنه بالتالى فليس هناك ما يدفع قرار الاستيلاء بالعيب الذى يخرج عن نطاق العمل أو الأمر الإدارى إلى نطاق أعمال الاعتداء المادى وهى الأعمال الصارخة التى تنادى بانحراف رجل الإدارة إنحرافا استبدادياً جسيماً للقانون حتى على فرض مخالفة المستأجرة لنصوص عقد الإيجار .

« وبما أنه لذلك يتضح أن الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية وبالتالى قاضى الأمور المستعجلة استناداً إلى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء فى محله ويتعين الحكم بقبوله .

« وبما أنه لا مراعى إلزام المدعين بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية رزق وشكرى شوشه ضد حضرة صاحب المعالي محمد رفعت باشا بصفته رقم ١٣٣٦ سنة ١٩٥٢ برئاسة حضرة القاضى قطب عبد الحميد فراج بك) .

٥٠٦

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ .

حيز تحفظى استثنائى . توقعه مصلحة الضرائب .
زوال أثره إذا لم تربط الضريبة فى بحر شهرين . لا يجوز
توقيعه بعد ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان المشرع قد أجاز فى

ما يتنافى مع قصد الشارع .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أنه بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥١ أصدر المدعى عليه الأول أمراً بتوقيع الحجز التحفظى على ما للمدعى تحت يد المدعى عليه الثانى من مبالغ أو سندات أو أسهم أو بضائع على ذمة الضرائب الجارى ربطها عليه بوصفه شريكاً متضامناً في الشركة التجارية المالية ونفذ هذا الأمر بتوقيع الحجز تحت يد المدعى عليه الثانى بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٥١ ثم أعيد توقيع هذا الحجز تحت يد هذا الأخير بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ فرفع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للمدعى عليها بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ طلب في ختامها الحكم له بصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بحجز ما للدين لدى الغير التحفظى الواقع ضده من المدعى عليه الأول تحت يد المدعى عليه الثانى بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥١ واعتباره عديم الأثر وكان لم يكن مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة على أن يكون التنفيذ بنسخة الحكم الأصلية وعند نظر هذه الدعوى بجملة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ عدل المدعى طلباته الى طلب الحكم بعدم الاعتراف بالحجز التحفظى المتوقع تحت يد المدعى عليه الثانى بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ وقد أسس المدعى دعواه على الأمور الآتية (١) الشركة التجارية والمالية هي شركة مساهمة مصرية وليست شركة تضامن وقد صدر المرسوم الملكى باعتماد تأسيسها بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وقد نشر هذا المرسوم

الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ للمدير العام لمصلحة الضرائب استثناء من الأحكام المنظمة لإجراءات الحجز التحفظى في قانون المرافعات أن يصدر أمراً بتوقيع الحجز التحفظى على الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت كإجراء مؤقت حافظ لحقوق الخزنة من الضياع إلا أن أثر هذا الحجز يزول بأحد الأمرين الآتين (١) إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام (٢) أن يكون قد انقضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة .

٢ — إن الشارع لم يمنح مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز التحفظى المنصوص عليه في المادة ٩٠ من القانون سالف الذكر إلا استثناء من القواعد العامة لتقوم خلال الستين يوماً التالية لهذا الحجز من ربط الضريبة على الممول فاذا هي لم تتمكن من ربطها خلال هذا الميعاد فلا يجوز لها أن تعيد الكرة مرة أخرى وتوقع حجزاً تالياً عقب انقضاء الستين يوماً الأولى لاستيفاء إجراءات ربط الضريبة لأنه لو أخذ بهذا النظر لظلت أموال الممولين مستهدفة للحجز عليها من حين لآخر حتى يتم ربط الضريبة إذ يترتب على ذلك تعطيل أموال الممولين وحرمانهم من توظيفها مما يؤدي إلى شل الحركة الاقتصادية وهذا

رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ (٦) إن مصلحة الضرائب لم تتخذ ضد المدعى الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .
 « وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأن المرسوم الصادر بتكوين الشركة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ هو خاص بتكوين الشركة ويخالف موضوع ربط الضريبة على محول وقد صدر قرار ضد المدعى عن الضريبة .
 « وحيث إنه يتعين الفصل في هذه الدعوى بحث النقطتين الآتيتين .

(١) هل المدعى يعتبر مديناً شخصياً لمصلحة الضرائب عن الضريبة المستحقة على الشركة التجارية والمالية (٢) مدى أحقية مصلحة الضرائب في توقيع الحجز التحفظي على مال المدول تحت يد الغير استعمالاً لحقها المنصوص عليه في المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وما هي القيمة القانونية لهذا الحجز إذ كان قد مضى شهران ولم تربط الضريبة .

« وحيث إن الذي يبين من الإطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ الخاص بتأسيس الشركة التجارية والمالية والمشور بالوقائع المصرية بملحق العدد ١٤٩ الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ أن هذه الشركة قد تم تأسيسها بوصفها شركة مستاهمة وبالتالي فهي شركة أموال لها شخصية مستقلة عن شخصية الشركاء فيها وأن المتحدث باسمها أمام القضاء هو رئيس مجلس إدارتها طبقاً للمادة ٣١ من قانون تأسيسها وهو المنشول بهذه الصفة عن الضريبة المستحقة عن أرباح هذه الشركة .

في ملحق العدد ١٤٩ من الوقائع المصرية الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وأنه لا يوجد تضامن بين الشركاء في شركات المساهمة لأن الشركاء فيها لا يلزمون بتعهدات الشركة من مالهم الخاص لاستقلال شخصية الشريك عن شخصية الشركة ومن ثم فالحجز المتوقع على ماله بهذه الصفة لا يعتد به لأنه واقع على مال غير مملوك للشركة (٢) إن المدعى ليس ضمن مؤسسى الشركة الواردة أسماؤهم في المرسوم سالف البيان وإن كل ما كان بينه وبين الشركة من رابطة هو أنه كان وكلاً عنها بمقتضى عقد استخدام مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٤١ وثابت التاريخ بمحكمة مصر المختطة في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ تحت رقم ٣٠١٣ — (٣) إنه وإن كان قد ذكر في البند الخامس من عقد الاستخدام المبرم بينه وبين الشركة أحقيته في الحصول على نسبة مئوية في أرباح الشركة فإن ذلك لا يغير من اعتباره مستخدماً إلى شريك لأن طبيعة عقد العمل لا تتغير بمجرد أن العامل يتنازل عن حصته في الأرباح (٤) إنه مع التسليم جدلاً بأن المدعى شريك متضامن في الشركة التجارية والمالية بضريبة لم يتم ربطها فما كان ليجوز أن يوقع الحجز على ماله تحت يد الغير لعدم توافر الأسباب التي توغها الشارع في المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ (٥) إن الضريبة المستحقة على الشركة سقط الحق في المطالبة بها بالتقادم إذ تطالب مصلحة الضرائب الشركة عن الضريبة العادية والاستثنائية المستحقة عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى آخر سنة ١٩٤٦ وإن النزاع الموضوعي مطروح أمام لجنة الطعون بالدائرة الثانية بمحكمة القاهرة وقد دفعت فيه الشركة بتقادم الضريبة طبقاً للمادتين ٥٧ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون

د وحيث إن مصلحة الضرائب وقد أوقعت
حجزاً تحفظياً بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥١ ،
٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ على ما للدعى تحت
يد المدعى عليه الثانى بوصفه شريكاً متضامناً فى
الشركة التجارية والمالية فان توقيع الحجز على
هذه الصورة يتنافى تماماً مع المرسوم الصادر
بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤١ الخاص بتأسيس
هذه الشركة بوصفها شركة مساهمة ، إذ لم يتم
أى دليل فى هذه الدعوى على أن هذه الشركة
قد تغيرت صفتها القانونية وتحولت من شركة
مساهمة إلى شركة تضامن وأن المدعى قد أصبح
أحد الشركاء المتضامنين فيها ومن ثم فلا يمكن
القول بأن المدعى يعتبر مديناً شخصياً لمصلحة
الضرائب عن الضريبة الجارية ربطها على
هذه الشركة وبالتالي فقد وقع هذان الحجزان
باطلين لفقدان أحد الأركان الأساسية
اللازمة لقيامها وهو أن مصلحة الضرائب
ليست دائنة للدعى ويتعين لذلك رفض الدفع
بعدم الاختصاص .

د وحيث إنه وإن كان المشرع قد أجاز فى
الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠
للمدير العام لمصلحة الضرائب استثناء من
الاحكام المنظمة لاجراءات الحجز التحفظى فى
قانون المرافعات أن يصدر أمراً بتوقيع الحجز
التحفظى على الأموال التى يرى استيفاء الضرائب
منها تحت أية يد كانت كاجراء مؤقت لحفظ
الحقوق الخزائنية من الضياع إلا أن أثر هذا
الحجز يزول بأحد الأمرين الاتيين —
(١) إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار
من المدير العام . (٢) أن يكون قد انقضى
شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط
الضريبة .

د وحيث إن مصلحة الضرائب قد أوقعت
بتاريخ ١٤/٨/١٩٥١ حجزاً على ما للدعى
تحت يد المدعى عليه الثانى مقابل جميع الضرائب
الجارية ربطها عليه بوصفه شريكاً متضامناً فى
الشركة التجارية والمالية استعجالاً لحقها المنصوص
عليه فى المادة المشار إليها وأنه مع التسليم جدلاً
بأن لها هذا الحق فكان يتعين عليها أن تقوم
بربط الضريبة المستحقة على المدعى خلال شهرين
من تاريخ هذا الحجز وأن تخطر بها طبقاً لما
هو منصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ولكن قد انقضى شهران
على تاريخ هذا الحجز دون أن تتم اجراءات
هذا الربط فقد زال أثر هذا الحجز قانوناً .

د وحيث إن مصلحة الضرائب عادت
فأوقعت حجزاً تحفظياً آخر بتاريخ ١٣ أكتوبر
سنة ١٩٥١ تحت يد المدعى عليه الثانى على
أموال المدعى لنفس السبب الذى قام عليه
الحجز المتوقع بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٥١
فان هذا الحجز قد ولد ميتاً ، لأن الشارع لم
يمنح مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز التحفظى
إلا استثناء من القواعد العامة لتقوم خلال
الستين يوماً التالية لهذا الحجز من ربط الضريبة
على الممول فإذا لم تتمكن من ربطها خلال
هذا الميعاد فلا يجوز لها أن تعيد الكرة مرة
أخرى وتوقع حجزاً تالياً عقب انقضاء الستين
يوماً الأولى لاستيفاء اجراءات ربط الضريبة
لأنه لو أخذ بهذا النظر لظلت أموال الممولين
مستهدفة للحجز عليها من حين لآخر حتى يتم
ربط الضريبة إذ يترتب على ذلك تعطيل أموال
الممولين وحرمانهم من توظيفها بما يؤدى إلى
شل الحركة الاقتصادية وهذا يتنافى مع قصد
الشارع لأن نص المادة ٩٠ من القانون سالف
الذكر هو نص استثنائى يتعارض مع احكام

المبادئ القانونية

١ — إن قانون المرافعات الجديد قد أورد في باب حجز ما للدين لدى الغير الحالات التي يختص بها القضاء المستعجل في الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وهي المينة في المادتين ٥٦٠ و ٥٧٥ مرافعات إلا أن ولاية القضاء المستعجل وإن كانت قد تحدت في نطاق هذه الضوابط إلا أن ذلك لا يسلب ولايته المقررة له في نطاق القواعد العامة فله أن يقضى بعدم الاعتداد بالحجز كلما كان وجه البطلان صارخاً لا يحتمل شكاً أو يقبل تأويلاً كما لو كان الإجراء مخالفاً لحكم صريح في القانون لأنه بهذه المثابة يعد عملاً من أعمال العدوان يتعين على القضاء المستعجل وقفه .

٢ — إن حكمة الشارع من وجوب تقدير دين الحاجز الذي لم يكن بيده سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار بمعرفة قاضي الأمور الوقفية طبقاً لما تقضى به المادة ٤٥٥ مرافعات قوامها تحديد حقوق الحاجز قبل المدين المحجوز عليه تحديداً مؤقتاً حتى إذا أراد المحجوز عليه التحلل من أثر هذا الحجز كان له أن يودع مع التخصيص مقدار قيمة الدين الذي حدده القاضي الأمر مؤقتاً وعندئذ يزول أثر الحجز ولكن وقد أصدر القاضي أمره بتوقيع الحجز على مال المدين دون أن يحدد فيه مقدار دين الحاجز فإن هذا الإجراء لم

إجراءات الحجز التحفظي في قانون المرافعات فيجب لذلك أن يفسر تفسيراً ضيقاً في حدود الغرض الذي قصده الشارع ومن ثم فيعتبر الحجز المتوقع بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥١ غير قائم قانوناً .

• وحيث إنه بالنسبة لباقي أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها المدعى في مذكرته فلا ترى المحكمة محلاً لبحثها .

• وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيعين لذلك إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

• وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه في منطوق حكمها .

• وحيث إن المدعى طلب التنفيذ بنسخة الحكم الأصلية إلا أن المحكمة لا ترى منسوخاً لذلك .

(قضية جوزيف واتوري ضد صاحب السعادة مدير عام مصلحة الضرائب وآخر رقم ٣٤١٦ سنة ١٩٥١ برئاسة حضرة القاضي محمد عبد اللطيف) .

٥٠٧

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٢ فبراير سنة ١٩٥٢

أ — حجز ما للدين لدى الغير . حصر صوره بقانون المرافعات . لا يمنع القاضي المستعجل من الحكم بعدم الاعتداد به إذا كان بطلاً بطلاناً أصلياً في نطاق القواعد العامة .

ب — تحديد الدين مؤقتاً . خلو الأمر منه يبطله بطلاناً جوهرياً .

يشترع أو ضاعه الشكلية الواجب مراعاتها في المادة ٥٤٥ مرافعات وبالتالي فإن هذا الحجز الذى أوقعه الحاجز على مال المحجوز عليه تحت يد المحجوز لديه هو حجز بدين غير معين المقدار وهو بهذه الصورة يعد باطلاً بطلاناً أصلياً لا وجود له قانوناً وينطوى على اعتماد بحث ظاهر على حقوق المحجوز عليه مما يختص القضاء المستعجل برفعه .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذه الدعوى تحصل في أنه بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١ قدم المدعى عليه الأول إلى حضرة قاضى محكمة دمياط الجزئية ضد المدعى والمدعى عليه الثانى قال فيه إنه يدين المدعى فى مبلغ ١٢٢ ج و ٨٢٠ م بمقتضى عقد شركة لودقة حساب وطلب فى ختام هذا الطلب الاذن له بتوقيع الحجز التحفظى على ما للدعى تحت يد المدعى عليه الثانى وهو عبادة من مبلغ ٥٠ ج وأدعى المدعى خزانة محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ تحت رقم ١٢٩ يومئذى كما طلب أيضاً تحديد جلسة لسماع فيها المدعى الحكم بالإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ١٢٢ ج و ٨٢٠ م والمصروفات والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظى وجعله نافذاً فاذن له حضرة القاضى بصفته الولائية بتوقيع الحجز تحت يد المدعى عليه الثانى على الوديعة المذكورة وحده لنظر الدعوى جلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد أعلن هذا الأمر للدعى والمدعى عليه الثانى بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٢ فوقع المدعى هذه الدعوى بصحيفة أعلنت للدعى عليهما بتاريخ ١٦ و ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢

قال فيها إن الدين الذى أوقع بمقتضاه المدعى عليه الأول الحجز تحت يد المدعى عليه الثانى غير محقق الوجود ولا واجب الأداء كما وأن القاضى الأمر لم يقدر من جهة أخرى دين الحاجز تقديراً مؤقتاً مما يجعل هذا الحجز باطلاً طبقاً لنص المادة ٥٤٥ مرافعات كما وقد شاب هذا الحجز عيب جوهري آخر إذ تختم المادة ٥٤٨ م من قانون المرافعات على الحاجز بأن يعين له موثقاً مختاراً فى البلدة التى بها محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المحجوز لديه ولم يعين المدعى عليه الأول محلاً مختاراً بدائرة محكمة عابدين وهى مقر قلم الكتاب المحجوز لديه كما أوجبت المادة ٥٥٢ م من قانون المرافعات أيضاً أنه فى الأحوال التى يكون فيها الحجز بأمر من قاضى الأمور الوقفية يجب أن تشمل ورقة إبلاغ الحجز أو إعلانه إلى المحجوز عليه على تكليفه بالحضور أمام المحكمة التى يتبعها لسماع الحكم عليه بثبوت الدين المحجوز من أجله وصحة إجراءات الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن ورغم هذا فإن المدعى عليه الأول قد كلفه بالحضور أمام محكمة دمياط الجزئية وهى محكمة لا يتبعها بأى حال من الأحوال لأنه يقيم بالقاهرة وطلب فى ختام الصحيفة أن يقضى له بعدم تأثير الحجز التحفظى من المعلن إليه الأول تحت يد المدعى عليه الثانى واعتباره كأن لم يكن مع التصريح له بصرف المبلغ المودع بخزينة محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٨ تحت رقم ١٢٩ يومئذى مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفاية .

وحيث إن المدعى عليهما لم يحضرا رغم إعلانهما قانوناً .

« وحيث إنه وإن كان قد قام خلاف بين رجال الفقه قبل العمل بقانون المرافعات الجديد حول اختصاص القضاء المستعجل برفع الحجز التحفظي الباطل المتوقع تحت يد الغير فانكر فريق منهم عليه هذا الاختصاص لأن الشارع قد رسم للمحجوز عليه طريقاً خاصاً للتخلي من هذا الحجز الباطل عن طريق رفع دعوى برفع الحجز ورتب عليه رفع هذه الدعوى منع المحجوز لديه من الوفاء للحاجز وسندهم في هذا أن حكم قاضي الأمور المستعجلة بالسماح للمحجوز عليه بتسليم ماله من المحجوز لديه يعتبر من قبيل التعرض لأصل الحق وهو ممنوع على القضاء المستعجل ويرى فريق آخر بجواز الالتجاء إلى القضاء المستعجل لأن توقيع الحاجز الحجز ظاهر البطلان إنما هو اعتداء بحسب ظاهر على الحقوق للمحجوز عليه يختص به القضاء المستعجل بمقتضى سلطته المخولة له في حدود القواعد العامة وذلك بتمكن المحجوز عليه من تسليم ماله من المحجوز لديه .

« وحيث إن الشارع في قانون المرافعات الجديد قد أورد في باب حجز ما للدين لدى الغير الحالات التي يختص بها القضاء المستعجل في الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وهي مبينة في المادتين ٥٦٠ و ٥٧٥ من قانون المرافعات فاجاز للمحجوز عليه في المادة ٥٦٦ إذا توقع الحجز على مبلغ يزيد كثيراً عن دين الحاجز أن يطلب من القضاء المستعجل في أية حالة تكون عليهما الاجراءات تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للحاجز وينتهي أثر الحجز بالنسبة إلى المحجوز لديه من وقت تنفيذ هذا الحكم بالاداع ويصبح المبلغ المودع مخصصاً للوفاء بمطلوب الحاجز عند الإقرار له به أو الحكم له بثبوته وفي المادة ٥٧٥ على

جواز الالتجاء للقضاء المستعجل في أية حالة تكون عليها الاجراءات ليحكم في مواجهة الحاجز بالاذن للمحجوز عليه في قبض دينه من المحجوز لديه رغم الحجز في الحالات الآتية :

(١) إذا كان الحجز بغير حكم أو سند رسمي أو أمر من قاضي الأمور الوقفية .

(٢) إذا لم يبلغ الحجز إلى المحجوز عليه في الميعاد الذي نص عليه القانون أو إذا لم يشمل التبليغ على رفع الدعوى بصحة الحجز .

(٣) إذا كان قد حصل إيداع مبلغ مساو لدين الحاجز وخصص للوفاء بمطلوب الحاجز .

« وحيث إن هذه المحكمة ترى أن ولاية القضاء المستعجل وإن تحددت في نطاق هذه الضوابط إلا أن ذلك لا يسلب ولايته المقررة له في نطاق القواعد العامة فله أن يقضى بعدم الاعتداد بالحجز كلما كان وجه البطلان صارخاً لا يحتمل شكاً أو يقبل تأويلاً كما لو كان الإجراء مخالفاً لحكم صريح في القانون لأنه بهذه المثابة يعد عملاً من أعمال العدوان يتعين على القضاء المستعجل وقفه كما قالت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ إن مأمورية القضاء المستعجل هي إصدار حكم وقتي يرد به عدواناً بادياً للوهلة الأولى من أحد الخصمين على الآخر أو بوقف مقاومة من أحدهما للآخر بادية للوهلة الأولى أنها بغير حق أو يتخذ إجراء عاجلاً يهون به موضع الحق أو أدلة من أدلة الحق .

« وحيث إنه وإن كان المدعى عليه الأول قد استصدر أمراً من حضرة قاضي محكمة دمياط بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بتوقيع الحجز التحفظي على ما للدين تحت يد المدعى عليه الثاني إلا أنه لم يقدر في هذا الأمر دين الحاجز

تقديرًا مؤقتًا بل أذن القاضى فقط بتوقيع الحجز تحت يد المدعى عليه الثانى دون تقدير دين الحاجز .

« وحيث إن الشارع قد أوجب فى المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات على كل دائن ليس بيده سند أو كان دينه غير معين المقدار أن يستصدر أمرًا من قاضى الأمور الوقفية بالحكمة التابع لها المدين بأذن فيه بالحجز ويقدر دين الحاجز تقديرًا مؤقتًا .

« وحيث إن حكم الشارع من وجوب تقدير دين الحاجز الذى لم يكن بيده سند تنفيذى أو كان دينه غير معين المقدار بمعرفة قاضى الأمور الوقفية قبل أن يشرع الحاجز فى توقيع الحجز قوامه تحديد حقوق الحاجز قبل المدين المحجوز عليه تحديدًا مؤقتًا حتى إذا أراد المحجوز عليه التحلل من أثر هذا الحجز كان له أن يودع مع التخصيص مقدار قيمة الدين الذى حدده القاضى الأمر مؤقتًا وعندئذ يزول أثر الحجز ولكن وقد أصدر القاضى أمره بتوقيع الحجز على ما للبدعى دون أن يحدد فيه مقدار دين الحاجز فإن هذا الأمر لم يستوعب أوضاعه الشكلى الواجب مراعاتها فى المادة ٤٥٤ مرافعات وبالتالى فإن الحجز الذى وقع المدعى عليه الأول على ما للبدعى تحت يد المدعى عليه الثانى هو حجز بدين غير معين المقدار وهو بهذه الصورة يعد إجراء باطلا بطلانا أصلياً لا وجود له قانوناً وينطوى على اعتداء بحت ظاهراً على حقوق المحجوز عليه مما يختص القضاء المستعجل برفعه ويتعين لذلك الحكم بعدم تأثير هذا الحجز ولا ترى المحكمة محلاً لبحث باقى الوجوه الأخرى التى شابت هذا الحجز والتى تناولها المدعى فى صحيفة الدعوى ومذكرته الختامية .

« وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها فيتعين لذلك إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

« وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ مرافعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه فى منطوق الحكم .

« وحيث إن المدعى طلب التنفيذ بنسخة من الحكم الأصلية إلا أن المحكمة لا ترى مسوغاً لذلك . .

(قضية الحاج سيد احمد افندى فرهود ضد وهبه افندى محمد خطاب وآخر رقم ٥٣٥ سنة ١٩٥٢ بالهيئة السابقة) .

٥٠٨

محكمة سنورس الوطنية

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢

حجية الأحكام المستعجلة . فائحة . طالما لم يحدث تغيير فى مركز الخصوم القانونى أو الوقائع المادية .

المبدأ القانونى

قرارات قاضى الأمور المستعجلة لها حجية من الخصوم بحيث لا يحق لها إعادة طرح الموضوع أمامه دون أن يحدث تغيير فى مركز أحدهما القانونى أو فى الوقائع المادية .

المحكم

« من حيث إن المستشكل أقام هذا الإشكال عند تنفيذ الحكم سالف الذكر قائلاً إنه اشترى القدر المراد تسليمه من محمد محمد عفيفى بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الذى

رقم ٦٠٥ سنة ٦٧ ق مصر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٥١ .

« ومن حيث إن المستشكل أشار في مذكرته إلى أن هذا الحكم قد استؤنف فعلا ،

« ومن حيث إنه عن طلب المستشكل تأجيل الدعوى تقديم المستندات الدالة على وضع يده على الأرض موضوع الإشكال وعلى وجود التواطؤ بين البائع له والمشكل ضده ولضم الإشكال رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥١ سنورس فالظاهر أنه إنما يقصد بتأجيل الدعوى إطالة أمد التقاضي لاستمرار وقف تنفيذ الحكم المراد التنفيذ به بدليل أنه سبق نظر نفس النزاع في الإشكال السابق بل وتأجلت هذه الدعوى فترة ليست باليسيرة وكان في إمكانه تقديم ما يراه محققاً لمصلحته أكثر من هذا فهو يبدو غير جاد في طلبه لأنه ترفع في موضوع الدعوى وأبدى دفاعه كاملاً في مذكرته بل وطلب أصلياً وقف تنفيذ الحكم الذي يتضرر من تنفيذه ومن ثم لا يسع المحكمة إلا رفض هذا الطلب بالإضافة إلى أن طلبه إثبات التواطؤ بين البائع له والمستشكل ضده طلب موضوعي يتعلق بأصل الحق وهو ما يخرج بداهة عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

« ومن حيث إنه عن موضوع الإشكال فلما كان الثابت من استعراض أوراقه أنه ليس إلا صورة طبق الأصل من الإشكال رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥١ سنورس سواء من حيث الموضوع أو طرفيه أو السبب الذي بني عليه عقد البيع العرفي المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الذي رفعت بشأنه دعوى صحة تعاقد المنوه عنها في مذكرة المستشكل بل وإنه منظور استئنافاً أمام محكمة ثاني درجة كان في التعرض له إعادة طرحه أمام محكمة الأمور المستعجلة دون

رفعت عنه دعوى صحة تعاقد ضد البائع والمستشكل ضده في ١٣ يناير سنة ١٩٥٢ وتحدد لنظره جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ تنفيذ وإن هذا النزاع الجدي يجب أن يكون له اعتباره في هذه الدعوى لأن المستشكل لم يكن طرفاً في الحكم المراد تنفيذه وطلب أصلياً الحكم بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم سالف الذكر مع إلزام المستشكل ضده بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة واحتياطاً فتح باب المرافعة لضم الإشكال السابق رفعه بين الطرفين وتقديم باقي المستندات الدالة على وضع يد المشكل على الأرض موضوع الإشكال وعلى وجود تواطؤ بين المستشكل ضده والبائع محمد محمد عفيفي .

« ومن حيث إن المستشكل ضده دفع الدعوى بأن موضوع الإشكال سبق عرضه في الإشكال السابق وعارض تعقيماً على مذكرة المستشكل في طلب تأجيل الدعوى بقصد ضم الإشكال السابق ١٩٥٠ سنة ١٩٥١ لأن الحكم الصادر فيه مضموم في ملف هذه الدعوى من ضمن أوراق التنفيذ .

« ومن إنه تبين من الاطلاع على أوراق الإشكال الرقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥١ سنورس المرفق أنه رفع من نفس المستشكل عبد الحفيظ محمد عفيفي ضد المستشكل ضده عند تنفيذ الحكم الصادر في نفس القضية رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤٩ كلى الفيوم المؤيد استئنافاً في القضية رقم ٦٠٥ سنة ٦٧ ق استئناف القاهرة استناداً إلى عقد البيع العرفي المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ السابق الإشارة إليه وقد قضى فيه حضورياً بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بصفة مستعجلة وبمسودة الحكم الأصلية برفضه وأمرت بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر في القضية

بمجرد صدور الحكم فيها بالشروط السابق ذكرها أكثر من هذا فإدام المشكل نفسه يسلم بحصول استئناف الحكم الصادر في الإشكال رقم ١٩٥٠ سنة ١٩٥١ فما هي مصلحته في طرح النزاع من جديد أمام محكمة أول درجة هل يريد خلق باب جديد للطعن بتغيير الهيئة التي يمرض عليها النزاع أولا أم ماذا ؟ لا شك أنها الرغبة في عرقلة التنفيذ هذا هو الرأي الذي تطمئن إليه المحكمة وإلا كانت الأحكام عبثا في عبث يصدرها قاض ويلقيها أو يعدلها قاض آخر .

« ومن حيث إنه ترتبنا على ما تقدم يكون متعبنا على هذه المحكمة عدم التعرض لموضوع الإشكال . »

« ومن حيث إن المشكل خسر الدعوى فيتعين إلزامه بالمصروفات عملا بالمادتين ٣٥٦ و ١/٣٥٧ مرافعات ، . »

(قضية إشكال عبد الحفيظ محمد عفيفي ضد محمد محمد عفيفي رقم ١٩٠ سنة ١٩٥٢ رئاسة حضرة القاضي فتحي علي السبكي) .

ما سبب أو مبرر لذلك ذلك إنه وإن كانت القرارات التي تصدر في الإجراءات المستعجلة وقتية إلا أنها تقيد القضاء المستعجل وتلزم طرفي الخصوم فليس للأول أن يعدل بقرار ثان عما قضى به أولا وكذلك ليس للآخرين أن يرفعوا دعوى ثانية بنفس الموضوع أمام المحكمة المستعجلة بغرض الوصول إلى قرار مانع أو معدل للقرار الأول الصادر في الدعوى الأولى إلا إذا حصل تغيير أو تعديل في الوقائع المسادية أو في مركز الطرفين أو أحدهما القانوني كما لو قضت المحكمة المستعجلة بتعيين حارس قضائي حتى يقضى نهائيا في نزاع معين وقبل الفصل نهائيا في هذا النزاع تغير مركز أحد الطرفين القانوني وأصبح في موضع يحق له معه بالرغم من ذلك طلب إنهاء الحراسة (مصر أهلي مستعجل في ١٩٣٥/١١/٣٠ الجريدة القضائية عدد ٢٩١ ص ١٢) وفي القول بغير ذلك خروج عن وظيفة قاضي الأمور المستعجلة المقررة في القانون والمبينة على انتهاء اختصاصه في الدعوى المنظورة أمامه

قَضَاءُ الْحَاكِمِ الْجَزَائِرِيِّ

القَضَاءُ الْمَدَنِي

٥٠٩

محكمة كوم حمادة الجزئية

١٠ مارس سنة ١٩٥٢

١ — الشفعة . طريق العلم بالإتذار الرسمي . ومتى يسقط الحق .

ب — الشفع . وجوب قيام ملكيته قبل رفع الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إذا خلت صحيفة دعوى الشفعة من ذكر بعض المشفوع ضدهم فلا يسقط حق الشفع حتى يعلم رسمياً بأسمائهم جميعاً .

٢ — يجب أن يكون الشفع مالكا ملكية سابقة على رفع دعوى الشفعة .

فإذا كان عقد تملكه غير مسجل قبل رفع دعوى الشفعة فلا حق له في الأخذ بالشفعة .

ويجوز له الأخذ بالشفعة بدون عقد مسجل إذا كانت ملكيته ترجع إلى كسبها بمضى المدة الطويلة على وضع يده بصفته مالكا .

المحكمة

د حيث إن الدعوى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٥٠ رفعت بطلب سماع المدعى عليه الأول وفي

مواجهة الباقيين بآثبات صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ١٩٣٨/٩/٢٧ الصادر منه إلى

مورث المدعين المرحوم السعدى عامر شاهين

ببيع الأطلان المينة بالعريضة مع إلزامه بالمصاريف والآتاع والنفاذ .

د حيث إن القضية رقم ٩١٩ سنة ١٩٥٠ رفعت بطلب الحكم بأحقية المدعى إلى ٣ ط و ٢٣ من المينة الحدود والمعالم بالعريضة بطريق الشفعة ومحو التسجيلات الموقعة على العين مع تسليمها له في مقابل ثمن قدره ٣٠ ج مع إلزام المدعى عليهم من الثانى إلى الأخير بالمصاريف والآتاع .

د حيث إنه بجلسة ١٩٥٢/١/١٤ قررت المحكمة ضم القضية الثانية إلى الأولى ليصدر فيها حكم واحد وحجزت القضيتين للحكم لجلسة ١٩٥٢/٣/١٠ .

د حيث إن محصل الدعوى الأولى كما شرحت بعريضتها المعلقة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه بموجب عقد بيع ابتدأ تاريخه ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ باع المدعى عليه الأول للرحوم السعدى عامر شاهين مورث المدعين في حال حياته ٩ ط بثمان قدره ٥٠ ج .

د حيث إنه بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ تدخل مشحوت محمود مشحوت خصما ثالثاً في الدعوى .

د حيث إنه بجلسة ١٩٥١/٣/١٩ قضت المحكمة باقتطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليه الأول .

« وحيث إنه بعريضة معلقة في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ عجل المدعون دعواهم بإعلانهم لورثة المدعى عليه الأول مرسى محمد حجاب المتوفى .

« وحيث إن مبنى الدعوى رقم ٩١٩ سنة ١٩٥٠ كما شرحت بعريضتها المعلقة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أن المدعى عليه الأول يمتلك أرضاً زراعية بزماء ناحية الأحماس مركز كوم حمادة قدرها ٣ ط و ٢٣ س وقد تراسى إلى عليه في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أن المدعى عليه الأول باع إلى باقى المدعى عليهم القدر المذكور نظير ثمن قدره ٣٠ ج .

« وحيث إن المدعى جاره من الجهتين البحرية والشرقية فيكون له الحق في طلب أخذ هذا المبيع بالشفعة .

« وحيث إنه بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ عرض على المدعى عليهم مبلغ الثمن بإصدار شفعة رسمية على يد محضر ولا متاعهم عن قبض الثمن قد أودع بتاريخ ١٢/٤/١٩٥٠ مبلغ الثمن بخزينة المحكمة على ذمة المشتريين من الثانى إلى الأخير من المدعى عليهم .

« وحيث إنه بجلطة ١٩/٣/١٩٥١ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى عليه الأول .

« وحيث إنه بعريضة معلقة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ عجل المدعى دعواه بإعلانه لورثة المرحوم مرسى محمد حجاب المدعى عليه الأول المتوفى .

« وحيث إن المدعى عليهم في قضية الشفعة دفعوا الدعوى بثلاثة دفعات :

الأول : عدم قبول دعوى الشفعة لرفعها على غير ذى صفة .

الثانى : عدم قبول دعوى الشفعة لانقضاء ملكية المدعى لما يجاور القطعة المشفوع فيها من الجهة البحرية .

الثالث : لسقوط الحق فى الأخذ بالشفعة .

« وحيث عن الدفع الأول كما جاء بدفاع المدعى عليهم أن المبادئ القانونية المتفق عليها فقها وقضاء أنه يتعين اختصاص كل من المشتري والبائع فى دعوى الشفعة التى تعتبر كوسيلة قضائية لحلول الشفيع محل المشتري وتطبيقاً لذلك المبدأ إذا ما توفى المشتري وجب على الشفيع اختصاص ورثته جميعاً وإلا كانت دعواه غير مقبولة ومن مجرد الرجوع إلى هذه الدعوى يظهر بأن الشفيع لم يختصم جميع ورثة البائع ولا المشتري .

« وحيث إنه من اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى يبين لها أن الشفيع لم يقم بإعلان توحيدة عبد المجيد عمران من ورثة المشتري .

« وحيث إن القانون ينص على أن من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال ١٥ يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجه إليه البائع والمشتري وإلا سقط حقه .

« وحيث إن الشفيع لم ينذر من البائع أو المشتري بواقعة البيع فإن كانت صحيفة دعواه خالية من ذكر اسم أحد ورثة البائع أو المشتري فلا يسقط حقه فى الأخذ بالشفعة حتى يعلم بأسماء جميع الورثة .

« وحيث إنه بتدخل الشفيح بجملة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ خصماً ثالثاً في الدعوى موجهاً طلباته إلى المدعين فيكون قد علم بجميع ورثة المشتري .

« وحيث إنه لهذا يتعين رفض الدفع الأول .

« وحيث إنه بالنسبة للدفع الثاني الخاص بعدم قبول دعوى الشفعة لاقتفاء ملكية الشفيح لما يجاور القطعة المشفوع فيها من الجهة البحرية فقد قضت المادة ٩٣٦ مدني على ثبوت الحق بالشفعة للجار المالك من جهتين ويستفاد من هذا النص كما جاء بمذكرة المدعي عليهم في دعوى الشفعة أن الحق في الشفعة لا يثبت إلا لمن كان مالكا ملكية سابقة على إظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة لما يجاور القطعة المشفوع فيها من جهتين وأن الشفيح في هذه الدعوى أسس دعواه على أنه مالك لما يجاور القطعة المشفوع فيها ومن مجرد نظرة سطحية إلى مستنداته يثبت عدم أحقية الشفيح في طلب الأخذ بالشفعة حيث إنه جار من الجهة الشرقية فقط وليس من الجهة البحرية أيضاً كما يدعى وثابت ذلك من الرجوع إلى مستندات تملك الشفيح ضمن حافظته اقتصار ملكيته على القطعة المجاورة للقدر المشفوع فيه من الجهة الشرقية فقط بمقدار ملكية مسجل قبل إظهار الأخذ بالشفعة بشهرين أما بالنسبة للقطعة المجاورة للقدر المشفوع فيه من الجهة البحرية فإنها لم تكن مملوكة له وقت إظهار الرغبة في الأخذ بالشفعة ولا في وقت رفع دعوى الشفعة وليس أدل على عدم ملكيته لتلك القطعة من مجرد الرجوع

إلى عقد البذل المقدم من الشفيح (مستند ٢ حافظه) والذي كان في وقت رفع تلك الدعوى عرفياً ولا يترتب عليه طبقاً للمادة الأولى من قانون التسجيل انتقال الملكية إلى الشفيح أي أنه لم يكن مالكا للقطعة المجاورة للقطعة المشفوع فيها من الجهة البحرية حيث إن عقد البذل لم يكن مسجلاً والملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل .

« وحيث إن عقد البذل المذكور لم يسجل إلا في ١٩٥١/٧/١ .

« وحيث إن القانون ينص على أن الشفيح يجب أن يكون مالكا ملكية سابقة على رفع دعوى الشفعة لما يجاور القطعة المشفوع فيها من جهتين وهذا الشرط لا يتوافر في الشفيح إذ أنه مالك من جهة واحدة للقدر المشفوع فيه هي الجهة الشرقية فقط أما من الجهة البحرية فإن عقد البذل الذي حرره الشفيح واختلقه اختلاقاً سجل بعد رفع الدعوى ومن ثم فلا يكون له الحق في الأخذ بالشفعة .

« وحيث إنه لا يشترط قبل سنة ١٩٢٤ أن يكون عقد ملكية الشفيح للعقار المشفوع به مسجلاً لأن التسجيل لا مفعول له إلا بالنسبة إلى الغير الذي له حق ثابت في الشيء *jus in re* بخلاف طالب الشفعة فإن له أفضلية خوله الشارع إياها حق على الشيء *jus id rem* ولكن هذا الحكم محل نظر بعد صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نفوذ القانون المدني فيما يتعلق بالتسجيل لأنه أوجب التسجيل لإنشاء الحقوق العينية العقارية أو انتقالها أو زوالها ونص على أنه لا يكون للعقود غير

المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين وكذلك بعد القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الصادر بتنظيم الشهر العقاري (المادة ٩ منه) والذي حل محله ومن رأى حضرة الأستاذ محمد كامل مرسي باشا بأنه إذا كان عقد الشفيع غير مسجل وكان لا يستند في الملكية إلى كسبها بوضع اليد فلا يستطيع أن يرفع دعوى الشفعة لأن قانون الشفعة يشترط أن يكون الشفيع مالكا ويمتضى قانون التسجيل أو قانون تنظيم الشهر العقاري لا تنتقل الملكية إلا بالتسجيل وقد أخذت بهذا الرأي المحاكم الأهلية والمختلطة وأقرته محكمة النقض (منها نقض ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ المحاماة ٣٠ رقم ٤٤٣ ص ٩٨٩) .

• وحيث إنه عما سبق يكون الشفيع مالكا من جهة واحدة وهي الجهة الشرقية فقط للقدر المشفوع فيه وأن القانون يتطلب أن يكون الجار مالكا من جهتين .

• وحيث إنه لهذا يكون دفع المدعى عليهم الثاني السابق ذكره في محله ويتعين قبوله ويكون دفاع الشفيع في أن التسجيل لا يمنع الملكية ولا يكسبها في غير محله .

• وحيث عن الدفع الثالث فيتعين رفضه حيث إن القانون المدني الجديد يسرى على عقدهم عملا بالمادتين ٢٠١ من القانون المدني .

• وحيث إنه لهذا وما سبق يتعين رفض الدعوى رقم ٩١٩ سنة ١٩٥٠ وإلزام المدعى فيها بالمصاريف عملا بنص المادة ٣٥٧ مرافعات .

• وحيث إنه بالنسبة للدعوى الأولى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٥٠ فيتعين الحكم بطلبات المدعين مع إلزام ورثة مرسي محمد حجاب بالمصاريف عملا بنص المادة ٣٥٧ مرافعات وشمول الحكم بالنفاذ العاجل عملا بالمادة ٤٧٠ مرافعات .

(قضية ورثة السعدى عامر شاهين ضد ورثة مرسي محمد حجاب رقم ٨٨٠ سنة ١٩٥٠ رئاسة حضرة القاضى عبد العزيز بك بسيونى) .

٥١٠

محكمة عابدين الجزئية

٢٤ مايو سنة ١٩٥٠

المسئولية الشبئية . أخذ للشرع المصرى بها . المسئولية التقصيرية . تكون عند ما يقع الضرر بالعامل أثناء العمل وليس بسبب العمل .

المبادئ القانونية

١ — أخذ المشرع المصرى بالمسئولية الشبئية بالنسبة لحوادث العمل فى صراحة ووضوح — وذلك بتحويل حق التعويض لكل عامل يصاب من حوادث العمل دون أن يكلف باثبات خطأ صاحب العمل أو من ينوب عنه — غير أن المشرع لم يدخل فى نطاق أحكام قانون إصابات العمل كل ما يصيب العامل أثناء العمل وإنما أدخل فى نطاقها ما يصيب العامل بما يتصل اتصالا وثيقا بأدوات العمل يؤيد ذلك الأسباب التى أوجت للشرع بإصدار قانون إصابات العمل ويؤيد ذلك ما ورد فى المذكرة التفسيرية من القانون — ويؤيد ذلك أيضا ما ورد فى المادة الأولى من القانون الفرنسى

الصادر في سنة ١٨٩٨ التي نقلت عنها المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ — فليس كل حادث من حوادث العمل يدخل في نطاق أحكام قانون إصابات العمل إنما يجب تطبيق أحكام هذا القانون أن يكون الحادث نتيجة لازمة بطبيعة العمل الذي يباشره العامل .

٢ — الضرر الذي يصيب العامل أثناء العمل — إذا لم يحدث بسبب العمل بل بمناسبة العمل — فإنه يخرج عن نطاق تطبيق قانون إصابات العمل — وتطبق بشأنه قواعد المسؤولية التقصيرية في القانون المدني .

المحكمة

حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ وقال في صحيفة افتتاحها شرحاً لما إنه دخل في خدمة الشركة المدعى عليها في أول أكتوبر سنة ١٩١٢ محصلاً وماتقاً وظل يعمل فيها حتى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ إذ فصلته لعدم قدرته على العمل بسبب حادث نشأ عن خطأ جسيم من أحد عمال الشركة إذ أنه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بينما كان المدعى يقوم بتوزيع التذاكر في إحدى عربات الترام إذ أقبل قطار آخر من قطارات الترام على الخط ذاته وصدم الأول صدمة مفاجأة وشديدة ونشأ عن ذلك موت وجرح عديد من الركاب ومنهم المدعى وثبت خطأ قائد الترام الذي سبب الحادث أحد على الطبيب من التحقيق الذي قامت به السلطات القضائية ونقل المدعى إلى المستشفى سبب إصابته ومكث شهراً يعاني آلاماً شديدة

وأصبح عبثاً ثقيلاً على أسرته وخرج من المستشفى وقد أصيب بشلل في ساقه الأيمن وقدمه اليسرى وتحطمت صحته وساءت . وقال المدعى إن الشركة عرضت عليه مبلغ ١٢٢ جنيهاً و ٥٠٠ مليم طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل متناسية أن المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أنه إذا حدثت الإصابة بسبب خطأ يسأل عنه رب العمل فإن التعويض يكون حسب قواعد القانون العام وإنه لذلك يكون القانون الذي يطبق هو أحكام القانون المدني في المسؤولية وقال المدعى إنه من حيث تقدير التعويض فإنه أصيب بعاهة مستديمة تقعه عن العمل وعن الحركة منذ سنتين رغم العلاج المستمر الأمر الذي يمنعه من القدرة على الإنفاق على أسرته — وهو عائلها الوحيد . ويجعله معرضاً من دقيقة لأخرى للحرمان من ثمره عمله في المستقبل ١٥ عاماً بما يقدر التعويض عنه بمبلغ ٢٠٠٠ جنية على الأقل . ولكنه يطلب ٧٠٠ جنية تعويضاً وهو مبلغ قليل إذا روعي إصابته بعاهة مستديمة والآلام التي تحملها وما أصابه من ضرر وما ضاع عليه من كسب — وقال المدعى إنه حسب لوائح الشركة ونظام العمل المؤرخ ٢٥ يونيو سنة ١٩١٩ فإن الشركة قد وضعت نظاماً يقضى بمنح مكافأة لعمال الشركة عن مدة خدمتهم تحسب على أساس ما يعادل أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وبأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية ولما كان قد عمل في الشركة من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٤٦ فإنه يحق له أن يتقاضى مكافأة توازي أجر ٣١ شهراً ونصف على أساس أن الأجر الشهري ٨ جنية و ٢٥٠ مليم فيكون المجموع ٢٥٩ جنيهاً و ٨٧٥ مليم — وفضلاً عن ذلك فإنه بمقتضى اللائحة المؤرخة ٩ مارس

سنة ١٩٤٤ تعهدت الشركة بأن تدفع إلى عمالها من حصة المليمين المحصلين زيادة عن التمريرة الأولى مكافأة لعمالها أو معاشاً يستحق منه المدعى ٥٢ جنيهاً ٢٥٠ ملياً وهو ما يوازي أجر ستة شهور ونصف على أساس أجره الأخير وقد دفع المدعى مبلغ أربعة جنيهات تأميناً عند دخوله في خدمة الشركة بحق له استرداده وقال المدعى إن مجموع تلك المبالغ هو ١٠١٦ جنيهاً و١٢٥ ملياً وهو ما طلب الحكم بإلزام المدعى عليها بأن تدفعه له مع الفوائد حتى السداد والمصروفات .

وحيث إنه ضمت لأوراق هذه القضية قضية اللجنة رقم ٤٧٣ سنة ١٩٤٦ الموسكى وظاهر من الاطلاع عليها أن وقائعها تجمل في أن المدعى وآخرين كانوا يركبون في العربية الملحقة بقطار الترام رقم ٣٣ — وقد تحرك هذا القطار في طريقه من ميدان الملكة فريدة إلى شارع الأمير فاروق وأشار له وقتئذ رجل المرور بالوقوف فهدأ من سيره وكانت القاطرة وجانب من العربية الخلفية الملحقة بها قد اجتازت تقاطع الخط الذي يسير عليه الترام رقم ٣٣ مع الخط الآخر الذي يسير عليه الترام رقم ٣٠ وهو مقبل من شارع عبد العزيز إلى ميدان الملكة فريدة ولم يبق على التقاطع إلا الجزء الخلفي من العربية الملحقة بالقطار رقم ٣٣ — وحينئذ أقبل الترام رقم ٣٠ الذي يقوده على أحمد الطين وصدم الجزء الخلفي من العربية الملحقة بالقطار الأول — فقتل أحد الركاب وأصيب آخرون منهم المدعى وقد اتهمت النيابة المتهم بتسببه خطأ في إصابة المجنى عليه وآخرين وقتل أحد الركاب وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وفي ٢٣/١٠/١٩٤٦ قضت محكمة جناح الموسكى غيباً بما يجنبه ستة شهور مع العمل مع وقف

التنفيذ لمدة خمس سنوات — وعارض المتهم في الحكم وقضى في ١٩/٧/١٩٤٧ بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي وقضى من محكمة الجناح المستأنفة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ — في القضية ٣٤٣٨ سنة ١٩٤٧ جناح مصر المستأنفة حضورياً بتأييد الحكم المستأنف مع الغاء وقف التنفيذ .

وحيث إنه ظاهر من المستندات المقدمة من الشركة المدعى عليها ومن طلباتها المبينة في مذكرتها الأخيرة أنها عرضت على المدعى مبلغ ١١٢ جنيهاً و٥٠٠ ملياً طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل باعتبار أنه أصيب بعامة مستديمة نشأ عنها عجز قدره ٣٥٪ من العامة الكلية وأنها عرضت عليه أيضاً مبلغ ٢٢٥ جنيهاً و٣٩٠ ملياً قيمة المكافأة التي يستحقها حسب لوائح الشركة في حالة ما إذا فصل من عمله دون أن يصاب في حادث ما — وقالت إن المدعى رفض هذا العرض وطالب بالتعويض على أساس قواعد المسؤولية التقصيرية — متناسياً أن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ تقضى على أنه لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمتع ضد صاحب العمل بأحكام أي قانون آخر خلاف هذا القانون — ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل في حين قال المدعى إن من حقه أن يتقاضى التعويض عن إصابته طبقاً لأحكام القانون المدني في المسؤولية التقصيرية — إذ أن الحادث الذي وقع له كان نتيجة خطأ جسيم من تابع للشركة المدعى عليها .

وحيث إن الذي يبين من ذلك أن مدار

ص ١١٥٤

وحيث إنه بعد أن ازدهرت الصناعة وكثرت حوادث العمل في القرن الماضي — شعر المشرعون — من رجال القانون بأن تكليف العامل بآثبات خطأ واقع من رب العمل لكي يحصل على التعويض عن إصابته فيه إرهاب للعامل . وفيه خرج له قد يضيع معه حقه إذ الإثبات عسير وأصدر لذلك الشارع الفرنسي قانوناً في ٩/٤/١٨٩٨ خاصاً بحوادث العمل وتلاه المشرع المصري متأخراً فصدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ — وجاء في مادته الثالثة إنه لكل عامل أصيب بسبب العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته طبقاً للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع . . .

وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون أنه كان من الضروري أن يتدخل المشرع لسن قواعد مسئولية صاحب العمل عن أخطار المهنة وتخويل حق التعويض لكل عامل يصاب من حوادث العمل دون أن يكلفه بآثبات خطأ صاحب العمل أو من ينوب عنه — فأخذ المشرع المصري بذلك بالمسئولية الشبيهة بالنسبة لحوادث العمل في صراحة ووضوح . . .

وحيث إنه ظاهر من نص المادة الثالثة سالفة الذكر إن المشرع لم يدخل في نطاق أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ كل ما يصيب العامل أثناء العمل وإنما أدخل في نطاقها ما يصيب العامل بما يتصل بالاتصال وثيقه بأدوات العمل يؤيد ذلك ما علق في كرهه من الأسباب التي ألحقت للمشرع بإصدار قانون إصابات العمل ويؤيد ذلك ما ورد في المذكرة التفسيرية من أن القانون تعليقاً على المادة الثالثة

التي بحث بين الطرفين هو ما إذا كان الحادث الذي أصيب بسببه المدعى يدخل تحت أحكام القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل أم أنه يدخل تحت أحكام مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة — المقررة بالمادة ٢١٤ من القانون المدني المختلط القديم والمادة ١٧٤ من القانون المدني الجديد . . .

وحيث إن القانون المصري لم يكن يعرف المسئولية الشبيهة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ من القانون المدني الفرنسي إذ جرى نص تلك الفقرة بما يأتي :

“On est responsable non seulement du dommage que l'on cause par son propre fait, mais encore de celui qui est causé par le fait des personnes dont on doit répondre, ou des choses que l'on a sous sa garde”

وهذا النص يفترض بمسئولية صاحب الشيء دون أن يكلف المضرور بآثبات خطئه على خلاف الأصل في المسئولية التقصيرية ولعل القانون المصريح من ذلك النص لم يأخذ القضاء بنظرية المسئولية الشبيهة وجرى في حوادث العمل قبل صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ على عدم مسئولية صاحب العمل عما يصيب العامل أثناء عمله — إلا إذا أقام العامل الدليل على أن إصابته ناشئة عن خطأ وقع من صاحب العمل وذلك — تمسكاً مع النصوص الخاصة بالمسئولية التقصيرية — تراجع الأحكام الصادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية في ١٩١٢/٧/٢٥ المجموعة الرسمية رقم ١٣ رقم ١٠٩ من عام ٢٢٤ وفي ١٩١٥/٦/٢٢ المجموعة الرسمية رقم ٦٨ من ٢٢ وفي ١٩٢٧/٢/١٥ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٨ رقم ٥٨ من ٩٣ وفي ١٩٢٧/١٢/١٤ المجموعة الرسمية رقم ٥٤٨

إذ جاء فيها : لا ينطبق هذا القانون إلا على
الاصابات الناشئة عن حوادث العمل —
ويحسن أن نشير إلى أن المادة ٣ نقلت في
بإحدى الأوامر من المادة الأولى من القانون
الفرنسي الصادر في سنة ١٨٩٨ التي تقول
— الحوادث التي تصيب العمال أو المستخدمين
بسبب العمل أو بمناسبة من مناسبات العمل .
الح ولقد خشي أن تفسر عبارة . . . أو
بمناسبة من مناسبات العمل على الوجه الذي
يؤدي إلى إدخال الحوادث التي لا يوجد بينها
وبين العمل علاقة كافية لا يجاب التعويض على
صاحب العمل ولذلك عدل عن هذه العبارة
واختير بدلها النص الوارد في القانون
... وهذا التفسير مغناه أنه ليس كل حادث
من حوادث العمل يدخل في نطاق أحكام
القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ إنما يجب تطبيق
أحكام هذا القانون — أن يكون الحادث
نتيجة لازمة لطبيعة العمل الذي يباشره العامل .
وحيث إنه تأسيساً على هذا الرأي
الذي تأخذ به المحكمة فإن الحادث الذي
وقع للدعي وأصيب بسببه لم يكن نتيجة لازمة
لطبيعة العمل الذي يباشره — والضرر الذي
أصابه إنما حدث لا بسبب العمل وإنما بمناسبة
العمل — والضرر الذي يحدث بمناسبة العمل
يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٦٤ لسنة
١٩٣٦ .

وحيث إنه — وقد استبعدت المحكمة
تطبيق نصوص القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ —
فيتمتع تطبيق القواعد العامة في مسئولية المتبرع
عن أعمال تابعة المقررة في المادة ١١٤ من
القانون المدني المختلط القديم والمادة ١٧٤ من
القانون المدني الجديد .
وحيث إنه لا شك في أن المدعى عليها

ماخوذة بحكم المادة ٢١٤ من القانون المدني
المختلط القديم — (المادة ١٧٤ من القانون
المدني الجديد) لأنه لا شك في أن الحكم الجنائي
الصادر بإدانته تابعها حجة عليها — رغم عدم
اختصاصها في الدعوى الجنائية .

وحيث إنه عن تقدير التعويض فإن الثابت
من التقرير الطبي الذي وقع على المدعى عقب
حصول الحادث أن إصاباته هي كسر مضاعف
بعضتي الساق اليسرى وخلع مفصل الورك
الأيمن مع وجود كسر بعقب عظيمة الفخذ
وجرح على القبل وجرح مع فتق بالصبيحة
— وجروح بالخصية اليمنى — وثابت من
كتاب المستشفى الفرنسي المؤرخ ١٥/٢/١٩٤٦
المرافق لأوراق قضية الجثة أن المدعى دخل
المستشفى في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ وظل به حتى
تاريخ تحرير الكتاب أي حوالي الشهرين
وظاهر من الشهادة الطبية التي حررها طبيب
الشركة المدعى عليها والمقدمة منها هي في حافظة
مستنداتها والمؤرخة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦
أن المدعى أصيب بعامة مستديمة هي عرج في
الساق اليسرى يعجزه عن العمل بنسبة ٣٥ %
وترى المحكمة لذلك أن تقدر للدعي تعويضاً
مبلغ خمسمائة جنيه عن الضرر المادي والأدني
الذي أصابه إذ ظاهر من مجموع التقارير الطبية
المودعة ملف الدعوى بجسامة إصاباته —
وطول مدة علاجه وإصابته بعامة مستديمة
هي العرج وعجزه عن العمل بما يقدر بثمن

٣٥٠ جنيه .
وحيث إنه عن طلب المدعى مكافأة عن
مدة خدمته في الشركة المدعى عليها فقد طلبت
مبلغ ٢٥٩ جنيهاً و ٨٧٥ ملياً على أساس لوائح
الشركة — وقالت المدعى عليها إن ما يستحقه
٢٢٥ جنيهاً و ٣٩٠ ملياً حسب لوائحها وترى

بالقانون المدني الجديد طبقا للمادة ٢٢٦ منه حتى السداد .

« وحيث إن المصاريف يلزم بها من حكم عليه فيتعين إلزام المدعى عليها بها مناسبة لما قضى به عملا بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٩ من قانون المرافعات . »

(قضية بجيت أرمنيوس ضد شركة ترام القاهرة رقم ٢٧٦٨ سنة ١٩٤٩ رئاسة حضرة القاضي شفيق الكاشف) .

٥١٠

محكمة عابدين الجزئية

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠

تمريض . دعوى مدنية . جواز المطالبة به بدعوى تكملة بعد المطالبة بتمريض مؤقت أمام المحكمة الجنائية .

المبادئ القانونية

١ — يستسوغ للضرور من الفعل الجناطيء العودة إلى طلب التعويض بدعوى مدنية لاحقا لدعواه المدنية الموجهة تبعا للدعوى العمومية — وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا دخل شخص مدعيا بحق مدني أمام محكمة الجناح طالبا أن يقضى له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من المسئول عنه بقضية على حدة . وقضى له بالتعويض

المحكمة لذلك أن تأخذ الشركة بإقرارها وتقضى عليها بمبلغ ٢٢٥ جنيا و ٣٩٠ مليا — المكافأة المستحقة عن مدة خدمة المدعى فيها — تضاف إلى مبلغ التعويض الذي رأت القضاء به .

« وحيث إن المدعى يقول إن له قبل الشركة مبلغا قدره ٥٢ جنيا و ٢٤٠ مليا هو ما يستحقه من حصة المليونين اللذين صرح للشركة بتحصيلها من الركاب زيادة عن الأجور العادية — وقالت الشركة إنها أدخلت هذا المبلغ في إعانة الغلاء التي تصرف لعمالها ولم يقر المدعى الدليل على حقه في هذا المبلغ ويتمين لذلك رفض القضاء به . »

« وحيث إنه عن مبلغ الأربعة جنيهات الذي قال المدعى إنه دفعه تأمينا عند دخوله في خدمة الشركة المدعى عليها وأنه يحق له استرداده بعد أن فصل من خدمتها — فقد أقرت الشركة بحقه فيه وقالت إنها لا تمنع في رده إليه بشرط أن يسلمها الملابس التي تسلمها منها — وترى المحكمة مع إقرار الشركة بحق المدعى — في هذا المبلغ أن تقضى له به — على أن تحفظ الشركة حقها في استرداد الملابس منه بدعوى مستقلة — إذا توفرت عناصرها وأدلتها . »

« وحيث إنه لذلك يكون مجموع المبالغ التي رأت المحكمة الحكم بها للدعى بمبلغ ٧٢٧ جنيا و ٣٩٠ مليا وهو ما يتعين إلزام المدعى عليها بدفعه إليه . »

« وحيث إنه عن طلب الفوائد فإن المدعى يستحقها بنسبة قدرها ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ عملا بالمادة ١٨٣ من القانون المدني المختلط بنسبة قدرها ٤ ٪ سنويا من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل

المؤقت — فذلك لا يمنع من المطالبة بتكملة التعويض بعد أن تبين له مدى الأضرار التي لحقت من الفعل الذي يطلب التعويض بسببه (يراجع في بحث مشروعية مبدأ توقيت التعويض المادة ١٧٠ من القانون المدني الجديد والأعمال التحضيرية جزء ٢ تعليقاً عليها).

٢٠٠ — إذا طلب المدعى بإلحاق المدني تعويضاً مؤقتاً أمام المحكمة الجنائية فقصت المحكمة بالتعويض وأغفلت التحفظ المقدم منه وجاء قضاؤها مجرداً فلا يمكن القول بأنها قضت بالتعويض المطلوب بصفة نهائية إذ أن هذا القول مردود بأن المحكمة في قضائها مقيدة بما يطلبه الخصوم وهي لا تملك مصادرة المدعى فيما يطلب مستقبلاً — فضلاً عن أن قضاءها وثيق الصلة بالطلبات المطروحة لديها — وما كانت بها حاجة لازمة إلى النص في قضائها على التوقيت إذا كان ثابتاً في الطلبات وفي محاضر الجلسات.

المحكمة

د حيث إن السيدة زينب هانم صبحي أقامت هذه الدعوى — على المدعى عليها بصحيفة أعلنت إلى المدعى عليها الأولى في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ وإل المدعى عليه الثاني في ٣١ من يناير سنة ١٩٤٤ — وقالت فيها بياناً لدعواها — إنها كانت تركب قطار الترام في مصر الجديدة في يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٣ — وكان معها بنتها الثلاث وخادماتها — حتى إذا وقف القطار في المحطة المجاورة لمنزلها —

تأهبت للنزول وهي تحمل ابنتها الصغرى وتمسك بيدها ابنتها الأخرى — ووضعت إحدى قدميها على سلم الترام — وعندئذ أعطى المدعى عليه الثاني — محصل القطار — إشارة القيام فانطلق الترام على الفور — وسقطت على الأرض ومعها ابنتها التي كانت تحملها — وقد أصيبت هي وابنتها بإصابات عديدة وصفتها بالصحيفة وقالت إنه في وقت وقوع الحادث كانت ترتدى فراء ذا قيمة وكانت تتحلّى بمجوهرات وحلى — ولما فقدت وعيها عقب إصابتها وتفتتت تلك الأشياء لم تجدها — وحرر عن الحادث المحضر رقم ٧٦٨ سنة ١٩٤٣ جنح مركزية مصر الجديدة — وأضافت المدعية إنها أصيبت بعاهة في عينها اليسرى — وأن ابنتها خلفت إصابتها في وجهها أثراً بقي في وجهها يشوهه على الدوام — وأنه قضى نهائياً من محكمة الجنج المستأنفة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ بتغريم المدعى عليه الثاني جنيهاً وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢١ جنيهاً تعويضاً مؤقتاً — وقالت المدعية أيضاً إنه أصابها ضرر مادي وأدبي وأنها تقدر التعويض عن الضررين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيهاً — كما تطلب الحكم بمبلغ ١١٥٠ جنيهاً قيمة الفراء والحلى التي فقدت منها — وإنه لما كانت الشركة المدعى عليها الأولى مسئولة عن فعل تابعها المدعى عليه الثاني — فقد طلبت الحكم بإلزامها متضامتين بأن يدفعها لها مبلغ ٣١٥٠ جنيهاً والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات .

د وحيث إن المدعى عليه الثاني لم يحضر مع إعلانه وقد أعادت المدعية إعلانه في ١٣ مايو ١٩٥٠ مع إخطاره بأنه في حالة تخلفه عن الحضور يصدر الحكم بحضورياً عملاً بالمادة ٩٦ من قانون المرافعات .

دوحيث إنه في جلسة ١٩٥٠/٣/٢٢ تدخل اللواء محمود صبحى بك زوج المدعية الأولى في الدعوى بصفته ولياً على ابنته القاصر بها محمود صبحى — وطلب وكيل المدعين الحكم للسيدة زينب هانم صبحى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً عن إصابتها و ١١٥٠ جنياً ثمن ما فقدتها — بعد وقوع الحادث — والحكم اللواء محمود صبحى بك بصفته تلك بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً عن إصابة ابنته القاصر مع باقي الطلبات الواردة في صحيفة الدعوى .

دوحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق القضية ٧٦٨ سنة ١٩٤٣ جنح مركزية مصر الجديدة — أن وقائع الحادث الذى أصيبت فيه المدعية الأولى وابنتها تحمل في أنها كانت تتركب قطار الترام في مصر الجديدة ومعهما خادمتها وبناتها الثلاثة وكانت تحمل إحداهن — ولما وصل القطار إلى محطة القريبة من منزلها تأهبوا للنزول وكان بناتها قد نزلن ووضعن لأحدى قدميهما على السلم ولم تكن قد أنزلتها إلى الأرض حين أطلق المدعى عليه الشان — وكان يحصل القطار — زمارته فانطلق وسقطت على الأرض كما سقطت ابنتها د بها ، وفقدت وعيها ولما أفاق لم تجد عقدهما اللؤلؤى الذى كانت ترتديه وسواراً من البلاتين والماس وساعة من الماس وفراء — وثبت من التقرير الطبي أن إصاباتهما تسليخ بجلة الحد الأيسر وتسليخ بجلة الركبتين وتشكو من ألم بالجنم ولا تحتاج إصابتها لعلاج — وأن إصابات ابنتها بها محمود صبحى التى كانت تبلغ من العمر خمس سنوات وقتئذ تسليخ بجلة الحد الأيمن وتسليخ بجلة الركبتين لا يحتاج لعلاج مالم تحدث مضاعفات — وذكرت المدعية الأولى في محضر تحقيق البوليس أن قيمة الأشياء التى

فقدت ٢٨٠ جنياً .

دوحيث إن النيابة العامة اتهمت المدعى عليه الثانى بتسببه خطأ في إصابة المدعية الأولى وابنتها بها صبحى وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤٤ عقوبات — وفي جلسة ١٩٤٣/٩/٦ أمام محكمة جنح مصر الجديدة المركزية أدعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٢١ جنياً تعويضاً مؤقتاً وقضت المحكمة في جلسة ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ بتغريم المتهم مائتى قرشاً وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى ١٥٠٠ قرشاً والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ١٥٠ قرشاً أتعاب للمحاماة وقالت المحكمة إنه عن التعويض المقضى به فإن محامى المدعية بالحق المدنى قرر أنها لم تدفع شيئاً للعلاج وأنها عولجت بالمستشفى العسكري وأن ما يطلبه من التعويض هو عن الضرر الادبى ورأت المحكمة لذلك أن التعويض مبالغ فيه واكتفت بتقدير مبلغ ١٥ جنياً تعويضاً — واستأنفت المدعية بالحق المدنى الدعوى المدنية وقضى في ٣ نوفمبر ١٩٤٣ من محكمة جنح استئناف مصر في القضية ١٢٩١٨ سنة ١٩٤٣ — بتعديل الحكم في الدعوى المدنية وإلزام المتهم بمبلغ ٢١ جنياً والمصاريف عن الدرجتين .

دوحيث إنه حرر عن فقد الأشياء التى قالت المدعية الأولى إنها فقدت منها اللجنة رقم ١٩٧ سنة ١٩٤٣ جنح مصر الجديدة . وقيدت ضد مجهول وحفظت مؤقتاً لعدم معرفة الفاعل في ٧ يونيه سنة ١٩٤٣ .

دوحيث إنه رغم أن الثابت من التقرير الطبي الذى وقع وقت الحادث أن إصابات المجنى عليهما بسيطة — لا تحتاج لعلاج إلا أنه ظاهر من أقوال المدعين في مذكراتهم إنه

حصلت مضاعفات للدعوى الأولى وإصابات جسيمة وأنه بقيت من أثر السحجات في وجهها صبيحى القاصر - ندبة غائرة - تشوه وجهها. وحيث إن المدعى عليها الأولى دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لنسب الفصل فيها في قضية اللجنة التي أقيمت ضد محصل الترام ابتدائياً واستئنافياً - وبنت الدفع على أن السيدة زينب هانم صبيحى ادعت مدنياً بمبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ولكن محكمة الدرجة الأولى قضت لها بمبلغ ١٥ جنيتها - وظاهر من قضاء المحكمة بمبلغ أقل من المبلغ المطلوب كتعويض مؤقت أنها إنما قضت بكل التعويض - فلما استأنفت المدعية الحكم في الدعوى المدنية قضت لها بمبلغ ٢١ جنيتها كما طلبت ولكن لم تذكر المحكمة في منطوق حكمها أن التعويض الذى قضت به مؤقت والعبارة بمنطوق الحكم.

وحيث إن المحكمة ترى الدفع على غير صواب - ذلك لأنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات قضية اللجنة أن المدعية طلبت تعويضاً مؤقتاً قدره ٢١ جنيتها محتفظة بحقها في مقاضاة المسئول مدنياً . ومن ثم فإنه يسوغ لها العودة إلى طلب التعويض بدعوى مدنية لاحقة لدعواها المدنية الموجهة تبعاً للدعوى العمومية - وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا دخل شخص مدعياً بحق مدنى أمام محكمة الجناح طالباً أن يقضى بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذى أصابه بفعل شخص آخر مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من المسئول عنه بقضية على حدة - وقضى له بالتعويض المؤقت. فذلك لا يمنع من المطالبة بتكاملة التعويض بعد أن يتبين له مدى الأضرار التى لحقت به من الفعل الذى يطلب التعويض بسببه

(نقض مدنى ١٩٣٤/٦/٧ المحاماة ١٥ القسم الأول ص ٤١) وقد جاء قضاء محكمة النقض في ذلك الصدد حاسماً في الرد على ما ذهب إليه محكمة استئناف مصر في حكمها الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (محاماة ١٣ ص ٧١٨) وهو الحكم الذى استشهدت به المدعى عليها الأولى - وبمجملة أنه ولو أن المدعى بالحق المدنى طلب الحكم له بمبلغ ما مؤقتاً مع حفظ حقه في المطالبة بالباقي إلا أنه يلاحظ أن محكمة الجناح قدرت في حكمها التعويض بالمبلغ المطلوب بدون الالتفات إلى الاحتفاظ الذى طلبه المدعى المدنى بما يفيد أن المحكمة قدرت جميع ما يستحقه المدعى المدنى من التعويض وحكمت به - ويلاحظ من جهة أخرى أن مثل هذا الطلب غير قانونى لأن المشتكى متى تقدم إلى المحاكم الجنائية للمطالبة بتعويض عن الضرر الذى يدعيه يجب أن يحدد بصفة قطعية قيمة هذا الضرر وليس من المقبول التوقيت في تحديد التعويض وإطالة أمد النزاع بعدئذ أمام المحاكم المدنية في مبلغ التعويض بطلب المزيد . لأن هذا لا يتفق مع المبادئ الأساسية الخاصة بقوة الشيء المحكوم به ووجوب عدم إطالة النزاع بدون وجه حق فضلاً عما يودى إليه من تناقض في الأحكام (يراجع في مناقشة هذا النظر ما كتبه الأستاذ مصطفى مرعى بك في مؤلف عن المسئولية المدنية طبعة ١٩٤٤ ص ٣١٣ ويراجع في بحث مشروعية مبدأ توقيت التعويض الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد جزء ٢ تعليقا على المادة ١٧٠) .

وحيث إن المحكمة لا تقر ما ذهب إليه دفاع المدعى عليها الأولى قولا منه بأن المحكمة الجنائية عندما قضت بالتعويض أغفلت التحفظ المقدم من المدعية وجاء قضاؤها مجرداً عما خلاص

إصابتها من مضاعفات وما أنفقته في سبيل العلاج من مال بمبلغ خمسمائة جنيه .

د وحيث إنه عن التعويض الذي طلبه اللواء محمود صبحي بك بصفته ولياً على ابنته القاصر مها صبحي - فإنه ثابت من الشهادة المؤرخة ١٤ مارس سنة ١٩٤٤ التي أصدرها الدكتور عبد المجيد شهدي بعد الحادث بحوالى السنة - أنه وجد بوجهها ندبة ظاهرة متغيرة اللون عن جلد الوجه بالوجنة اليمنى طولها ستة سنتيمترات وعرضها نصف سنتيمتر تقريباً تمتد من الناحية الدخشية للعين اليمنى إلى منتصف الوجنة من أثر جرح رضى عقيم - وقد لاحظت المحكمة في جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٥٠ وجود هذه الندبة حتى الآن مما يقطع بانها لن تزول إذ مضى على الإصابة حوالى السبع سنوات ولا شك أن وجود هذا الأثر في وجه فتاة في مستقبل العمر يسبب لها أضراراً أذية عظيمة الخطر - وتقدر المحكمة التعويض عن ذلك بمبلغ ٣٠٠٠ جنيهاً .

د وحيث إنه عن طلب المدعية الأولى السيدة زينب هانم صبحي - القضاء لها بتعويض عما فقدتها من أشياء ذكرتها في المحضر فإنه غير ثابت أنها كانت تلبس تلك الأشياء فعلاً وقت وقوع الحادث وليس ما يدل على فقدانها أثناء وقوع الحادث أو بسببه - ويتعين لذلك رفض القضاء لها بتعويض على تلك الأشياء .

د وحيث إنه عن الفوائد التي تطلبها المدعية الأولى فإنه يتعين القضاء لها بها بسعر ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ عملاً بالمادة ١٨٣ من القانون المدني المختلط القديم وبسعر ٤ ٪ سنوياً من ١٥ أكتوبر

معه إلى القول بأن المحكمة الجنائية قضت بالتعويض المطلوب بصفة نهائية وهو قول مردود بأن المحكمة في قضائها مقيدة بما يطلبه الخصوم وهي لا تملك مصادرة المدعية فيما تطلب مستقبلاً فضلاً عن أن قضاءها ويثق الصلة بالطلبات المطروحة لديها - وما كانت بها حاجة لازمة إلى النص في قضائها على التوقيت وهو ثابت في محاضر الجلسات .

د وحيث إنه لذلك يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في غير محله وبتعين رفضه .

د وحيث إنه - وقد ثبت خطأ المدعى عليه الثاني - بحكم جنائي نهائي - ذلك الخطأ الذي نتج عنه ما أصاب المدعية وابنتها من ضرر فإنه لا شك في أن المدعى عليها الأولى مسئولة معه بالتضامن عن تعويض الضرر الذي أصابها عملاً بالمادتين ٢١١ و ٢١٤ من القانون المدني المختلط القديم .

د وحيث إنه عن تقدير التعويض عن الضرر الذي أصاب المدعية الأولى السيدة زينب هانم صبحي فإنه ثابت أن إطلاق الترام ألقاها على الأرض وأنها أصيبت - وثابت من الشهادة الطبية المؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ التي حررها الدكتور محمد عبد اللطيف جوهر أنه فحصها فوجد شللاً بالعضلة المستقيمة الخارجية للعين اليسرى نتيجة تهتك في أنسجتها وانسكاب دموى داخل الحجاج - وتأيد هذا التشخيص بفحص الأشعة - وقد نشأت الإصابة عن الاصطدام بجسم صلب - وكان هذا الفحص بعد حصول الحادث بحوالى ثمانية شهور لم تكن المدعية قد شفيت خلالها وتقدر المحكمة للمدعية تعويضاً مادياً وأدياً عما تحمته من آلام وما تكبدته مدة علاجها الطويلة - وما نشأ عن

مناسبة لما قضى به عملا بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٩ مرافعات .

(قضية الست زيتب هانم مبعنى ضد شركة ترام مصر الجديدة وآخر رقم ٣٣٦٣ سنة ١٩٤٩ برئاسة حضرة القاضى شفيق الكاشف) .

سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد طبقا للمادة ٢٢٦ منه حتى السداد .

د وحيث إن المصروفات يلزم بها من حكم عليه فيتعين إلزام المدعى عليهما متضامنين بدفعها

محكمة مرور القاهرة

٥١١

محكمة مرور القاهرة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

١ - تعويض - عال إليه بحق اقتضائه من المتهم والمسؤولين عن فعل المتهم .

ب - عدم قبول الادعاء مدنيا أمام القاضى الجنائى .

المبادئ القانونية

١ - يستفاد من الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى المدنية بالمطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة لا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية إلا على المتهم أو على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم -

وحكمة ذلك ظاهرة لأنه لا يجوز أن يمثل أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بطلبات التعويضات عن الجريمة إلا المتهم والمسؤول قانوناً عن فعل المتهم كالسيد والوالد وحتى لا يتسع المجال لغيرهم في المثول في الدعوى فيترتب على ذلك تعطيل الفصل في الدعوى العمومية .

٢ - شركة التأمين الداخلة في الدعوى لا تعتبر مسئولة عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم لأن المسئول عن فعل المتهمين قد نص عليهم القانون على سبيل الحصر - وأساس المسئولية هو التهاون والإهمال وعدم الاحتياط في رقابة من هم مسئولين عنهم - لهذا كانت مسئوليتهم شبيهة بالجنحة *quasi delictuelle* وهذا خلاف المسئولية الجنائية عن فعل المتهم *delictuelle* وبالأجمال يجب أن لا يمثل أمام المحاكم الجنائية إلا التي تكون مسئوليتهم مسئولية جنائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم في الدعوى المدنية التي ترفع أمام هذه المحكمة .

المحكمة

د وحيث إن المتهم أعلن قانوناً ولم يحضر ويجوز الحكم في غيبته عملاً بنص المادة ١/٢٣٨ ق. ١٠ ج

د وحيث إن النيابة العامة اتهمت سيد محمد

بذراعه لينحرف إلى اليسار فصدته السيارة الملاكى من الأمام فحصل كسر بالاكسدام الأمامى والرفرف الأمامى الأيسر والتمصرة الأمامية وطاسة العجلة الأمامية اليسرى ولم يصب أحد وأن رفرف السيارة الملاكى الشمال الخلفى قد اشتبك باكسدام سيارته وأنه كان على يسار السيارة الملاكى .

• وحيث إنه ثبت من المعاينة أن السيارة الأجرة هي التي كانت على اليمين وأن السيارة الملاكى كانت تسير على يسار الطريق فيما يقطع بعدم صحة رواية المتهم وتوى المحكمة أنه مخطئ . إذ كان يجب عليه أن يتبصر ويحتاط من خلو الطريق إذا ما أراد الانحراف وأن التهمة ثابتة قبله من أقوال المجنى عليه ومن محضر المعاينة خصوصا وأن الشارع يتسع لأكثر من سيارتين كما هو موضح بالرسم الكروكي وعقاب المتهم ينطبق على المواد المطلوبة .

• وحيث إن المسيو جورج خورى بصفته مديراً لشركة الانيون للتأمين ضد الحوادث ادعى مدنياً ضد المتهم بمبلغ ٤ ج و ٥٠٠ م بمقوله إن السيارة ١٣٢٦٠ ملاكى مصر مملوكة للمسيو ايتليو كبارى ومؤمن عليها لدى شركة التأمين ضد الحوادث والحريق المشمولة بإدارة الطالب وإنه يحل محل ايتليو كبارى فى هذه الدعوى بمقتضى عقد التأمين المبرم بينهما والنحول له فيه بالمطالبة بجميع ماله من حقوق قبل الغير بخصوص السيارة المؤمن عليها موضوع الدعوى وقدم للتدليل على ذعواه صورة باللغة الفرنسية عن عقد تأمين السيارة رقم ١٣٢٦٠ ملاكى مصر موضوع الحادث وقد جاء بالبند الثانى عشر من هذا العقد النص الآتى :

La compagnie est subrogée à con-

الدشناوى لأنه بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم الوايلى كان يقود السيارة ١٩١٤٥ أجرة مصر بحالة ينجم عنها الخطر وعدم إحكام إمساك عجلة القيادة ولتغيير اتجاه السيارة دون التأكد من خلو الطريق خلفه صدم السيارة التى خلفه ونتج عن ذلك التلف الموضح بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ٢٨ و ٥٣ و ٥٤ من لائحة السيارات .

• وحيث إن الواقعة تجعل فيما أثبتته الجاويش محمود أيوب الساعة ٣ والدقيقة العاشرة مساء يوم الحادث من أنه قد حضر اليه بالنقطة كل من أطون كبارى وسيد محمد الدشناوى حيث أبلغ الأول أنه كان يقود السيارة ١٣٢٦٠ ملاكى مصر بشارع الخليفة المأمون وأن الثانى كان يقود السيارة ١٩١٤٥ أجرة مصر فتصادما وحصل تلف بالسيارتين ولم يحصل خسارة فى الأرواح .

• وحيث إنه بسؤال أطون كبارى قرر إنه كان يقود السيارة ١٣٢٦٠ ملاكى مصر متجهاً إلى مصر الجديدة بشارع الخليفة المأمون أمام سراى الزعفران حيث كانت السيارة الأجرة تسير على يمينه فى نفس الاتجاه وأراد سائق السيارة الأجرة أن يكسر على اليسار للرجوع إلى مقره حيث صدم سيارته من الخلف من الجهة اليمنى فكسر الرفرف الخلفى الأيمن وتسبب لعربته بعض التلفيات وأن المتهم كان فى مقدوره تلافي الحادث فيما لو فرمل قبل أن يغير اتجاهه .

• وحيث إنه بسؤال المتهم سيد محمد الدشناوى قرر أنه كان يقود السيارة ١٩١٤٥ أجرة مصر بشارع الخليفة المأمون إلى جهة مصر الجديدة حيث أراد أن يعود إلى مصر أمام سراى الزعفران وأنه أعطى إشارة

التعويضات عن الجريمة إلا المتهم أو المستول قانوناً عن فعل المتهم كالسيد أو الوالد وحتى لا يتسع المجال لغيرهم في المثول في الدعوى فيترتب على ذلك تعطيل الفصل في الدعوى العمومية .

وحيث إن النص الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ ورد على سبيل الحصر - وحيث أنه مانع من تدخل غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمستولين عن فعل المتهم أن العبارة الواردة في هذا النص (تضمنت أداة الحصر) وهي عبارة (لا يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمستولين عن الحقوق المدنية) .

وحيث إن شركة التأمين الداخلة في الدعوى لا تعتبر مسئولة عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم لأن المستول عن أفعال المتهمين قد نص عليهم القانون على سبيل الحصر - وأساس المسؤولية هو التهاون والإهمال وعدم الاحتياط في رقابة من هم مسئولين عنهم لهذا كانت مسئوليتهم شبيهة بالجنحة Quasi Delictuelle وهذا خلاف المسؤولية الجنائية عن فعل المتهم Delictuelle وبالأجمال يجب أن لا يمثل أمام المحاكم الجنائية إلا التي تكون مسئوليتهم مسئولية جنائية أو شبه جنائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم في الدعوى المدنية التي ترفع أمام هذه المحكمة .

وحيث إن شركة التأمين لم تلتق الحق إلا بمقتضى عقد التأمين الذي ورد النص فيه أن المؤمن له قد تنازل مقدماً عن حقه في رفع الدعوى ومطالبة من يحدث الضرر بالسيارة المؤمن عليها وأن له نظير ذلك أن يرجع عليها . وعلى ذلك تكون مسئولية الشركة

currence du montant de l'indemnité payée, dans tous les droits et actions du souscripteur contre les auteurs responsables de l'accident, le souscripteur s'engageant, sous peine de perdre ses droits du bénéfice de l'assurance à donner ou à renouveler tous pouvoirs nécessaires à la compagnie.

ومعناه تحمل الشركة محل التعاقد في جميع قضاياها وحقوقه ضد مسببي الحادث المسئولين في مطالبتهم بالتعويض ويتعهد التعاقد - وإلا فقد حقوقه في التأمين - بأن يخول للشركة كل سلطة لازمة متعهداً بتجديدها عند كل طلب . كما قدم المدعى بالحق المدعى فأتورة مؤرخة ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ قيمتها ٤ ج و ٥٠٠ م من الورشة خاصة بإصلاح السيارة موضوع الدعوى .

ولما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد تنص على أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون (وفي هذا النص تأكيد لصدى حكم محكمة النقض الجنائية الصادر بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٠ ومشور بالحماية السنة ٣٢ عدد ٢ ص ٣٠٨) .

وحيث إنه جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ ق ١. ج الجديد (ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمستولين عن الحقوق المدنية) .

وحيث إنه يستفاد من هذه الفقرة أن الدعوى المدنية بالمطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة لا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية إلا على المتهم أو على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم - وحكمة ذلك ظاهرة لأنه لا يجوز أن يمثل أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بطلبات

المحول إليه لا يمكن أن يرفع دعواه إلا للمحاكم المدنية - لأن حق تحريك الدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية هو حق شخصي لم يخوله القانون إلا لمن ناله ضرر من ارتكاب الجريمة والمحول إليه ليس كذلك .

، وحيث إن المادة ٣٥٧ من المرافعات تلزم من يحكم عليه في الدعوى المدنية بمصاريفها والمدعى بصفته وبمأنته في رفع الدعوى بالتعويض أمام المحاكم المدنية ضد المسؤولين عنها ،

(قضية النيابة ضد سيد محمد الدشناوى رقم ١٦٨٩ سنة ١٩٥٠ مخالفة وإيلي رئاسة حضرة القاضي أمين عبد السيد وحضور الأستاذ حسن بركات عضو النيابة .

مسئولية تعاقدية Res Contractuelle لهذا لا يجوز أن ترفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية - وكما أنه لا يجوز لها أن تدخل مدعية في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ويضاف إلى هذا أنه لا يمكن اعتبار شركة التأمين مدعى عليها بالحقوق المدنية ولا مسئولة عن الحقوق المدنية ولا مدعية بالحقوق المدنية . لهذا يكون محل رفع الدعوى من شركة التأمين أمام المحاكم المدنية . وعلى هذا الرأي صاحب السعادة على زكي العرابي باشا في كتابه المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية الجزء الأول ص ١٨٧ بند ٢٧٢ حيث رجح حكم النقض الفرنسي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ وهو أن

بحث

قصور التشريع الجنائي

عن حماية الحيازة في العقار

لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي

مفارقات :

من يختلس منقولا مملوكا للغير يعد سارقا ويعاقب بالحبس ، ولو كان المسروق رقيقا من الخبز وكان الباعث على السرقة الجوع ...

أما من يختلس عقارا مملوكا للغير فلا يعد سارقا ولا يعاقب ، ولو كانت قيمة العقار ألوف الجنهات وكان الباعث على الاختلاس الرغبة في سلب مال الغير . ولا عقاب عليه حتى لو استولى من ثمار العقار المقتصب على ما يقدر بمئات أو ألوف الجنهات قبل أن يتمكن صاحب العقار من استرداده ...

حقاً إن المشرع أضاف إلى قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ باباً خاصاً بانتهاك حرمة ملك الغير^(١) . ولكنه لسوء الحظ اشترط للعقاب على الجرائم الواردة في هذا الباب شروطاً تركت ثغرة واسعة يفلت بواسطتها مرتكبو تلك الجرائم من العقاب .

وآية ذلك أن القانون لا يعاقب من اغتصب عقاراً ولا من دخل عقاراً في حيازة آخر إلا إذا كان ذلك بقصد منع حيازته بالقوة ، أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وهذا هو القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المواد ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات . فإذا لم يثبت أن المتهم كان يقصد استعمال القوة بعد دخوله العقار فلا عقاب . ومن وضع يده على عقار في غياب صاحبه لا يعاقب^(٢) .

ومن ذلك يبين أن من يقتصب عقاراً خلسة من صاحبه لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات ،

(١) أضيف هذا الباب بناء على طلب مجلس شورى القوانين واقتبست أحكامه من المواد ٤٤١ وما بعدها من قانون العقوبات الهندي والمواد ٣٥٢ وما بعدها من قانون العقوبات السوداني .

(٢) العقوبات لأحمد بك أمين القسم الخامس طبعة أولى ص ٨١٤ .

والموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك الجزء الثاني ص ٨٧ رقم ٢١ — ٢٣ .

وكذلك من يقتصب عقاراً بالحيلة أو بواسطة إجراءات صورية يتخذها في غير مواجهة المالك أو الحائز ، فهؤلاء لا حيلة للقانون الجنائي فيهم ١١

وعلى مالك العقار أو حائزه أن يلجأ إلى القضاء المدنى برفع دعوى الملكية أو دعوى منع التعرض أو استرداد الحيازة — إذا توافرت شروطها — فإذا حالف التوفيق المالك أو الحائز الحقيقي ، بعد وقت طويل وجهد كبير ونفقات طائلة ، فلن يظفر في النهاية إلا باسترداد عقاره بعد أن يكون الغاصب قد احتله عدة سنوات ، وبعد أن يكون قد استولى من ثماره على مئات أو ألوف من الجنيهات .

وإذا كان الغاصب معسراً أو معدماً — وغالباً ما يكون — فلن يجد المالك أو الحائز ما يرجع به عليه فتضيع عليه الثمار كما تضيع عليه نفقات التقاضى .

ومن الغريب أن القانون الجنائى يعاقب محتلس المنقول بالحبس الذى قد يبلغ فى السرقات البسيطة ثلاث سنوات (مادة ٣١٧ و ٣١٨ عقوبات) فإذا اقترنت السرقة بالإكراه كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة (مادة ٣١٤ عقوبات) بينما لا يعاقب محتلس العقار أصلاً إذا دخل العقار دون أن يقصد منع حيازة صاحبه بالقوة أو يقصد ارتكاب جريمة فيه ١ وحتى إذا دخل العقار بقصد منع حيازة صاحبه بالقوة أو يقصد ارتكاب جريمة فيه فعقابه الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً (مادة ٣٦٩ عقوبات) ١

أرايت هذه التفرقة الصارخة التى لا مبرر لها مطلقاً والتى لا يسفها منطق ولا عدالة ، بل التى تغرى الكثيرين على استغلال هذا النقص فى التشريع الجنائى للسطو على أملاك الناس وهم فى مأمن من العقاب ١

من صور السطو على العقار التى لا يعاقب عليها القانون :

ومن صور هذا السطو الذى شهدته ساحات المحاكم أخيراً ما اقترفه ويقره مغامر أفاق احترف السطو على الأراضى والعقارات فى غفلة من أصحابها . وطريقته فى ذلك أن يجرى عقد إيجار صورى بينه وبين أحد أعوانه عن العقار الذى يريد اغتصابه ، ثم يرفع دعوى ضد المستأجر المزعوم بطلب مبلغ يدعى أنه متأخر إيجار مع طلب إخلاء العقار وتسليمه إليه ١ وما أن يحصل على حكم بطلباته حتى يتقدم به للتنفيذ فيفاجأ صاحب العقار بأحد المحضرين يسلم ملكه إلى المؤجر المزعوم ١

فإذا اتفق أن كان المالك أو الحائز حاضراً — وكثيراً ما لا يكون — وطلب الاستشكال فى تنفيذ الحكم الذى لم يصدر فى مواجهته فإن الإشكال لا يقبل غالباً لعدم وجود المستندات الدالة على الملكية ووضع اليد وقت التنفيذ ، فلا يسع المحضر القائم بالتنفيذ إلا أن يجرى محضر التسليم وينصرف ...

وإذا لجأ مالك العقار أو حائزه إلى البوليس فكثيراً ما يقف البوليس حائراً أمام الحكم الصوري ومحضر التسليم الذي بني عليه ، ومن ثم يكلف الشاكي بمباشرة دعواه مدنياً ...

وإذا ما أراد المالك أو الحائز رفع إشكال بعريضة إلى القضاء المستعجل فلا تقبل دعواه بحجة أن التنفيذ قد تم ، وإذا طالب من القضاء المستعجل إلغاء محضر التسليم قضى بعدم الاختصاص لمسئول الفصل في الدعوى بأصل الحق ولأن تحقيق وضع اليد من اختصاص قضاء الموضوع ...

فلا يجد المالك أو الحائز المجنى عليه طريقاً إلا رفع دعوى عادية بطلب إلغاء محضر التسليم وإعادة وضع يده على العقار . وغنى عن البيان أنه يشترط لقبول هذه الدعوى أن ترفع في ظرف سنة من تاريخ حصول التعرض وأن يثبت المدعى وضع يده على العقار وضعاً مادياً ظاهراً مستمراً لا لبس فيه ولا غموض سنة كاملة على الأقل قبل حصول التعرض (مادة ٩٦١ مدني) .

فإذا ما قدر للمالك النجاح في هذه الدعوى كان عليه أن ينتظر الفصل في الاستئناف قبل أن يسترد عقاره من غاصبه ...

وهذه الاجراءات تستغرق عادة سنة أو سنوات ، وتكبد صاحبها الكثير من الجهد والنفقات . ولا سبيل له إلى الحصول على شيء من تلك النفقات ما دام الغاصب معدماً لا يملك من حطام الدنيا شيئاً ...

ولقد راعينا أن تتكرر هذه المأساة من نفس الشخص مع عشرات من الضحايا الذين يرميهم القدر في طريقه ، كما هالنا أنه في إحدى المغامرات دخل المنزل الذي أراد اغتصابه بطريق التسلل ليلاً - على أثر إخلائه من ساكنيه - ليدعى وضع يده عليه !

ومع إنه صدرت عدة أحكام نهائية دفعت ذلك المغامر الجريء باحتراف السطو على أملاك الناس ، فإنه لا زال حراً طليقاً يبيت في الأرض فساداً ، ويرتكب كل يوم سطواً جديداً ، ما دامت يد العدالة قاصرة عن أن تنزل به عقوبة رادعة له وزاجرة لأمثاله ...

* * *

دفع اعتراض :

قد يقال إن الغصب في بعض تلك الصور يكون وليد إجراءات مدنية ، وأن تحقيق صورية تلك الاجراءات وتحقيق وضع اليد يجب أن يترك للقواعد المدنية والقضاء المدني . وهذا القول مردود بأن كثيراً من جرائم الأموال يستلزم تعرض سلطة التحقيق والقضاء الجنائي لمسائل مدنية وتطبيق أحكام القانون المدني كجرائم خيانة الأمانة والتزوير ، ولم يكن ذلك حائلاً دون تجريم الفعل فيها وعقاب الفاعل .

وفي رأي أن غصب العقار وسلب الحيازة — وإن تم تحت ستار إجراءات مدنية — إلا أنه جريمة ضد المجتمع أخطر من جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير وأولى منها بالعقاب متى ثبت في حق مرتكبها سوء النية وقصد الغصب .

* * *

وجوب تجريم غصب العقار :

لقد كثر هذا النوع من السطو كثرة أفلقت الملاك وشغلت المحاكم بحيث أصبح الأمر يستلزم تدخل المشرع لحماية الحيازة في العقار من طريق تجريم غصب العقار وسلب الحيازة — ولو لم يكن الغصب ملحوظا فيه استعمال القوة أو مقصوداً منه ارتكاب جريمة — كالسرقة العادية في المنقول ، ومن طريق تشديد عقوبة سلب الحيازة بالقوة يجعلها عقوبة الجنائية أسبوة بالسرقة باكره ، لعل في ذلك ما يحمي الحيازة في العقار حماية كافية ويردع المغامرين من السطو على أملاك الناس الآمنين .

بحث

على هامش قانون الإجراءات الجنائية

لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق

- ٤ -

المبحث السابع

فى اختصاص قاضى التحقيق من حيث المكان

بينما فى البحث السابق القاعدة الأساسية فى اختصاص قاضى التحقيق بالتحقيق وهى أنه لا يجوز له مباشرة التحقيق فى جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو الجهات الأخرى المنصوص عليها فى القانون وأوضحنا مدى تقيد القاضى بطلبات النيابة ومتى يجب على هذه الأخيرة أن تطلب منه إجراء التحقيق والذى يعيننا بعد ذلك أن نبين اختصاص قاضى التحقيق من حيث المكان ومدى تقيده بمكان وقوع الجريمة المطلوب منه تحقيقها .

ولقد نصت المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : ينوب فى كل محكمة ابتدائية وجزئية العدد الكافى من قضاة التحقيق . ويكون تدب قضاة التحقيق وتقسيم العمل بينهم بقرار من الجمعية العامة . ويتعين اختصاص قاضى التحقيق طبقاً للمادة ٢١٧ ع ، . ونصت المادة ٢١٧ المشار إليها والواردة فى باب اختصاص المحاكم الجنائية على أنه : يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، ومدلول نص المادة الأولى أن اختصاص قاضى التحقيق من حيث المكان يكون فى الأصل طبقاً للتحديد الوارد بالقرار الصادر من الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية التابع لها هذا القاضى التى لها أن تندب للعمل بدائرة محكمة جزئية واحدة أو أكثر أو أن تشرك معه آخر فى المحكمة أو المحاكم التى يتدب لها فإذا ما تحدد اختصاص قاضى التحقيق من حيث المكان اختص بتحقيق الجرائم التى تقع فى حدود هذا المكان أو التى ارتكبها متهمون يقيمون أو يقبض عليهم فيه ، المادة ٢١٧ إجراءات ، ولم يكن بقانون تحقيق الجنايات الملغى نص كنص المادتين ٦٤ و ٢١٧ إجراءات إلا أن الفقه والقضاء استقرا على اتباع القواعد الواردة بهما فيما يتعلق بتحديد المحاكم المختصة بالحكم فى الجرائم أخذاً بنص المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات الصادر بالأمر العالى المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وبنص المواد ٥ و ٨ و ٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبما جرى عليه العمل فى فرنسا . فلقاضى التحقيق إذن أن يباشر تحقيق جريمة طلب منه تحقيقها فى الأحوال التى سبق أن شرحناها

متى كانت الجريمة واقعة في دائرة الاختصاص المكاني المندوب له أو متى كان الجاني يقيم في دائرة هذا الاختصاص أو متى قبض عليه فيه وإذا كان القاضي مختص قانوناً بالتحقيق في هذه الحالات الثلاث إلا أنه من الوجهة العملية سيكون من النادر جداً مباشرة قاضي التحقيق لجريمة قبض على متهم فيها في دائرة اختصاصه المكاني أو أقام هذا المتهم في حدود هذه الدائرة وذلك لأنه ولو أن النيابة العامة أن تطلب من قاضي التحقيق مباشرة التحقيق في الجنايات والجناح والمخالفات طبقاً للتفصيل الذي شرحناه في البحث السابق إلا أنه سيكون من النادر عملاً أن تطلب منه التحقيق في المخالفات أو الجناح قليلة الأهمية وسيقتصر طلبها منه التحقيق على الجنايات والجناح الهامة وهي الجرائم التي يجب عليها فيها الانتقال لمحال الوقائع كما يجب على قاضي التحقيق الانتقال إلى هذه المحال في الجنايات على الأقل لما في هذا الانتقال من فائدة مباشرة للتحقيق فإذا ما انتقلت النيابة إلى محال الجرائم الحاصلة في دائرة اختصاصها وانتقل قاضي التحقيق المختص إلى هذه المحال أصبح وحده دون غيره المختص بالتحقيق والتصرف في الدعوى ولا يهم بعد ذلك المكان الذي يضبط فيه المتهم الذي قد يعمد إلى الفرار من وجه العدالة ثم يقبض عليه في مكان غير المكان الذي ارتكب فيه جريمته لأن هذا الضبط أو هذه الإقامة اللاحقة لارتكابه الجريمة لا تغير من اختصاص قاضي تحقيق محل ارتكاب الجريمة بتحقيقها والتصرف فيها والذي يكون قد أصدر في الغالب أمراً بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره أو بحبسه ينفذ في جميع الأراضي المصرية د م ١٢٩ إجراءات ، فإذا ما قبض عليه بعد ذلك في اختصاص قاضي تحقيق آخر سواء أكان القبض عليه بمعرفة رجال السلطة عند مروره بهذا المكان أو بعد إقامته فيه يرسل إلى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها التي عليها أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وأن تحيطه علماً بالواقعة المنسوبة إليه وتدون أقواله في شأنها ثم تأمر بنقله إلى الجهة التي ارتكب فيها جريمته ليتولى قاضيها استجوابه وتحقيق دفاعه فإذا اعترض المتهم على هذا الأمر أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل ينظر قاضي التحقيق بذلك ليصدر أمره فوراً بما يقبض د م ١٣٢ و ١٣٣ إجراءات ، وليس أمام قاضي التحقيق في هذه الحالة إلا أن يأمر بنقله عنوة في حالة الامتناع أو أن ينتقل إلى مكان وجود المتهم لاستجوابه في حالة ما إذا كانت صحته لا تسمح بنقله أو أن يشتدب قاضي تحقيق الجهة التي ضبط فيها هذا المتهم لاستجوابه وتحقيق دفاعه وذلك لأن نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠ إجراءات عام يعطى لقاضي التحقيق الحق في أن يكلف قاضي تحقيق جهة أخرى اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق بما فيها استجواب المتهم ولا يجعل هذا التكليف القاضي المكلف مختص بتحقيق الجريمة أو التصرف فيها لأن الاختصاص في ذلك للقاضي المكلف . .

وإذا كان اختصاص قاضي التحقيق بالنسبة للمكان سيتجدد في الغالب بمكان وقوع الجريمة إلا أنه يمكن أن يتصور اختصاصه بالتحقيق ابتداءً أخذاً بمحل إقامة المتهم أو ضبطه كجرائم الاتفاق الجنائي الذي قد تتوافر أركانه في بلد معين ثم يكتشف أمره في بلد آخر قد يكون البلد الذي يقيم فيه المتهمون أو بعضهم أو البلد الذي سيتم فيه تنفيذ الاتفاق وبضبط الجناة قبل البدء في التنفيذ ففي هذه الصورة يختص بالتحقيق قاضي تحقيق الجهة التي تم الضبط فيها أو التي يقيم فيها

المتهمون أو بعضهم أو الجهة التي تمت فيها جريمة الاتفاق الجنائي ومتى اختص أحدهم أصبح وحده ودون غيره المختص بالتحقيق والتصرف في الدعوى .

ومكان وقوع الجريمة هو المكان الذي وقعت فيه الأعمال المكونة لها أى كافة أعمال التنفيذ بصرف النظر عن الأعمال التحضيرية السابقة عليها وعن النتائج التالية لها وتحديد ذلك حين ميسور في الجرائم الوقتية كالقتل والحرق والسرقة . . . الخ أما في الجرائم الأخرى فقد تكفل المشرع بالتحديد حيث جاء في المادة ٢١٨ اجراءات أنه : في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ . وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار . وفي جرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة يعتبر مكاناً للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها ، بمعنى أنه بالنسبة لحالة الشروع في الجريمة يكون الاختصاص في التحقيق لقاضي تحقيق أى جهة وقع فيها أى عمل من أعمال البدء في التنفيذ وفي الجرائم المستمرة كجرائم حمل السلاح بدون رخصة أو التشرّد والاشتباء يختص بالتحقيق قاضي تحقيق الجهة التي قامت فيها حالة الاستمرار أى الجهة التي وجد أو ضبط فيها الجاني أما في جرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة فلا اختصاص لأى قاضي من قضاة تحقيق الجهات التي وقعت فيها الأفعال الداخلة في تكوين الجريمة فإذا ما طلب من أحدهم التحقيق في جريمة معينة وبدأ فيه امتنع على الآخرين مباشرة التحقيق في هذه الجريمة بعينها إلا بتكليف منه فيما يتعلق ببعض الإجراءات اللازمة للتحقيق .

وهناك جدل فقهي حول تحديد مكان الجريمة إذا تمت الأفعال التنفيذية المكونة لها في مكان وتمت نتائجها في مكان آخر كان يطلق انسان واقف في حدود محكمة معينة مقدوماً نارياً على شخص آخر يقف في حدود محكمة أخرى فأصابه وأرداه قتيلاً فقال بعض الفقهاء إن المحكمة المختصة هي التي أصيب في دائرتها المجنى عليه وقال البعض الآخر إنها المحكمة التي كان في دائرتها القاتل لأن عمله هو الجنائية والإصابة نتيجة لهذا العمل وقال الفريق الثالث إن مثل هذه الجريمة ثم تنفيذها في مكانين يعتبر كل منهما مكاناً للجريمة . ونرى أن الرأي الثاني هو الصحيح والواجب الأخذ به في مصر وخاصة وأن المادة ٢١٨ إجراءات اعتبرت مكان الجريمة في حالة الشروع المكان الذي وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ ومجرد إصابة الانسان الواقف في اختصاص محكمة أخرى دون أن يموت لا يؤثر على اختصاص المحكمة الأولى فإذا ما انتهت الإصابة بالوفاة وجب أن لا تتغير هذه النتيجة من الأمر شيئاً لأن كل ما تم في دائرة المحكمة الثانية لا يد مباشرة . للتهمة فيه . ومن ثم يكون الاختصاص بالتحقيق لقاضي تحقيق المحكمة الأولى .

وبالنسبة للجرائم التي تقع في خارج القطر والتي تسرى عليها أحكام القانون المصري فإن كان لمرتكبها محل إقامة في مصر أو ضبط فيها اختص بالتحقيق قاضي محكمة الجهة التي يقيم فيها المتهم أو التي ضبط فيها فإذا لم يكن له محل إقامة في مصر ولم يضبط فيها اختص بالتحقيق قاضي تحقيق محكمة عابدين الجزئية . تراجع المادة ٢١٩ اجراءات ، ٦٨ مرافعات .

والمقصود بمحل إقامة المتهم هو المحل الذي يقيم فيه بصفة عارضة ومؤقتة لا موطنه ومقره الدائم كما جاء بالمادة ٥٥ هـ وما بعدها من قانون المرافعات والعبرة في ذلك بمحل إقامة المتهم وقت اتخاذ الاجراءات ضده .

وإذا كان من القليل النادر عملاً اختصاص قاضى تحقيق المكان الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يضبط فيه بالتحقيق للاعتبارات التى أوردناها آنفاً إلا أن لهذه القاعدة فائدة عملية هامة بالنسبة لجرائم قليلة الأهمية كالتخالفات وبعض الجنىح فانه وإن كان الاختصاص فيها يمكن أن يكون للنيابة أو المحكمة التى وقعت فيها الجريمة إلا أنه تسهيلاً لاجراءات التحقيق والمحاكمة والتنفيذ نرى أنه من الأوفق عملاً أن يكون الاختصاص للجهة التى يقيم فيها المتهم أو يضبط فيها منعاً من تطويل الاجراءات فى مثل هذه الجرائم وتيسيراً للتهمين فيها ومنعاً لما يصيبهم من مشقة بالتقابل مع المجال الوقائع وخاصة وأن هذه الجرائم ليست من الجرائم الضارة بأمن الدولة فى الداخل والخارج حتى يستحسن تحقيقها والمحاكمة فيها بالجهة التى وقعت فيها لتكون أشد زجراً وأعظم تأثيراً فى النفوس .

ولأنه وإن كان القانون يحدد اختصاص قاضى التحقيق من حيث المكان على هذا الوجه الذى فصلناه فانه أجاز لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف أن تصدر جميعها قراراً بتدب أحد مستشاريها لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ويكون هذا المستشار المندوب هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق من وقت مباشرته العمل (م ٦٥ اجراءات) ونص هذه المادة يحوطه بعض الغموض لاشارته إلى محكمة استئناف واحدة رغم تعدد هذه المحاكم فهل المقصود بهذه المحكمة هى محكمة استئناف مصر وهل المستشار المندوب من بين مستشاريها يمكنه تحقيق جريمة وقعت وقائعها كلها أو بعضها فى دائرة محكمة استئناف أخرى . نشك كثيراً فى أن المشرع قصد أن يكون تدب المستشار لتحقيق من بين مستشارى محكمة استئناف مصر دون غيرها فلوزير العدل أن يطلب من أى محكمة استئناف تدب أحد مستشاريها لتحقيق جريمة أو جرائم معينة ويتحدد الاختصاص الكافى بين هذه المحاكم بمحدود اختصاص كل منها من حيث توزيع الأعمال بينها . ويختص المستشار المندوب وحده من وقت مباشرته العمل بإجراء تحقيق الجريمة أو الجرائم التى تدب لتحقيقها ونشير إلى حق هذا المستشار فى تحقيق الوقائع الحاصلة فى دائرة محكمة استئناف أخرى عند ما نتكلم عن حق قاضى التحقيق فى ذلك .

وإذا كان اختصاص قاضى التحقيق من حيث المكان يتحدد أصلاً بقرار من الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية التابع لها فالمشرع قد أجاز استثناء وفى حالة غياب قاضى التحقيق أو مرضه أو حصول مانع لديه لرئيس هذه المحكمة أن يتدب محله قاضياً من قضاة التحقيق وعند الضرورة من قضاة المحكمة الآخرين للعمل نيابة عنه مدة غيابه أو مرضه أو حصول المانع لديه (م ٦٦ من قانون الإجراءات)

مدى تقييد قاضى التحقيق بالاختصاص المكانى

إذا أحيلت جريمة معينة لقاضى تحقيق محكمة ما طبقاً لما فصلناه فيما تقدم وفى المبحث السادس وكانت بعض وقائع هذه الجريمة قد تمت فى دائرة محكمة أخرى لا تدخل فى اختصاصه أو لزم الأمر اتخاذ إجراء أو أكثر فى دائرة هذه المحكمة الأخيرة فهل يمكن لهذا القاضى تحقيق الواقعة أو الوقائع التى تمت فى دائرة محكمة أخرى وهل للمستشار المندوب أن يباشر تحقيق مثل هذه الوقائع أو أن يتخذ مثل هذه الاجراءات فى دائرة محكمة استئناف غير تلك المحكمة التابع لها .

نرى أنه لقاضى التحقيق المطلوب منه تحقيق جريمة معينة والمستشار المندوب لتحقيق جريمة أو جرائم معينة أن يحقق الواقعة أو الوقائع التى تمت فى دائرة محكمة أخرى وأن يتخذ كافة الاجراءات اللازمة للتحقيق بما فيها الانتقال لمجال الوقائع وإجراء المعاينات والتفتيش وسندنا فى ذلك ما يأتى :

١ — ما جاء بالمذكرة الإيضاحية رقم ٣ عن مشروع قانون الاجراءات الجنائية حيث جاء بها ما يأتى د وتسهيلاً لأعمال التحقيق وتحقيقاً للسرعة فيها أوجب للقاضى أن يكلف أحد أعضاء النيابة العمومية أو أحد رجال الضبط القضائى بالقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق . فإذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الاجراءات خارج دائرة اختصاصه كان له أن يكلف به قاضى تحقيق الجهة التى يراد اتخاذ الاجراء فيها أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو أحد رجال الضبط القضائى بها . على أنه إذا اقتضت مصلحة التحقيق أن يباشر قاضى التحقيق هذا الاجراء بنفسه فيجب عليه الانتقال للقيام به . . . الخ .

٢ — نص المادتين ١٢٩ و ١٣٠/٢٠ إجراءات وقد أوجب نص المادة الأولى على قاضى التحقيق الانتقال بنفسه لاتخاذ أى اجراء خارج دائرة اختصاصه كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك كما نصت المادة ١٢٩ على أنه د تكون الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق نافذة فى جميع الأراضى المصرية ، ومن بين هذه الأوامر أوامر الحبس وهى لاشك فى اعتبارها من إجراءات التحقيق .

٣ — لأنه لاشك فى أن القاضى الذى باشر تحقيق الجريمة أو معظمه فى حدود اختصاصه المكانى أقدر من غيره على تحقيق الوقائع أو اتخاذ اجراءات معينة فى دائرة محكمة أخرى وفى ذلك مصلحة المجتمع والمتهم معاً .

ويمكن الأخذ بالقواعد التى بينهاها فى المبحث السادس فيما يتعلق بمدى تقييد قاضى التحقيق فى تحقيق الجريمة المطلوب منه تحقيقها فإذا كانت الجريمة المطلوب منه تحقيقها مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة أخرى واقعة فى جهة أخرى لا تدخل فى اختصاصه جاز له تحقيق هذه الجريمة مادام أنه لم يبدأ بعد فى تحقيقها .

وهذا رأى الذى ذهبنا إليه بدحض القول بقصور نظام قاضى التحقيق عن متابعة الجريمة

في أماكن مختلفة ويؤكد أن هذا النظام لو أحكم تنظيمه من الوجهة الإدارية لانتج أفضل النتائج وأعد لها اجتماعيا .

وبما عيب على نظام قاضي التحقيق إنعدام الإشراف على قضاة التحقيق كما هو الحال في النيابة العامة التي يرأسها وينظم أعمالها الادارية والقضائية نائب عام خاضع لوزير العدل وبأمان النظر في نصوص قانون الاجراءات الجنائية تجددها قد تكفلت بالرد على هذا الاعتراض فيما يتعلق بالإشراف الادارى فقد نصت المادة ٧٤ اجراءات على انه " يرسل قاضي التحقيق إلى رئيس المحكمة في كل شهر بياناً بما تم في القضايا التي لديه وعلى رئيس المحكمة مراقبة قيام قضاة التحقيق وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة ومراعاتهم للواعيد المقررة في القانون ، وجاء في المذكرة الإيضاحية شرحاً لنص هذه المادة وتبريراً له ما يأتي :

" ونظراً إلى أن السرعة في إجراء التحقيق الجنائي من أوجب الواجبات لمساسه بأمن الدولة وحرية الأفراد رؤى إيجاد سلطة قضائية عليا لمراقبة سير التحقيقات ونيط ذلك برئيس المحكمة وخول الحق في اتخاذ ما يراه لازماً لانجازها وملاحظة قيام قضاة التحقيق وغرفة المشورة بأعمالهم بالسرعة اللازمة ومراعاتهم للواعيد المقررة في القانون ولضمان تحقيق هذه الرقابة كلف قضاة التحقيق بإرسال بيان عن القضايا التي لديهم لرئيس المحكمة في كل شهر . ولهذا النظام نظير في القوانين الأجنبية ، فهذا النص وبنص المادة ٦٦ اجراءات المشار إليها آنفاً يمكن لرئيس المحكمة أن يشرف من الناحية الادارية على أعمال قضاة التحقيق وغرف الاتهام وأن يتدب أحد القضاة بدلا من قاضي التحقيق في حالة الغياب أو المرض أو وجود المانع وأن يشرك أكثر من قاض في تحقيق جريمة معينة مشتة الوقائع أو ذات أهمية خاصة توجب تحقيقها في سرعة خاطفة وأن يحدد لكل منهم الوقائع التي يجب عليه تحقيقها .

وإشراف رئيس المحكمة يقف عند هذا الحد فليس من حقه أن يتدخل في كيفية تسيير دقة التحقيق أو أن يتخذ أي إجراء يستدل منه صراحة أو ضمناً بالتأثير في مجرياته . فقاضي التحقيق يباشر أعماله كقاضي المحكمة تماماً لا سلطان لأحد عليه إلا القانون ولا يجوز لأية سلطة في الدولة التدخل في أعماله ولا شك أن انعدام الإشراف القضائي من الجهات الرئيسية أمر محمود هو من بين الأسباب التي دفعت بالمشرع المصري إلى استحداث هذا النظام . على أنه يجب أن يكون ملحوظاً أن هناك إشراف قضائي حقيقي على أعمال قضاة التحقيق وغرف الاتهام مرده الطعن في القرارات والأوامر الصادرة منهم بالشرائط وفي الحدود المبينة في القانون .

المبحث الثامن

في الصفات العامة للتحقيق

(١) التحقيق تحريري :

نصت المادة ٧٣ من قانون الاجراءات على انه " يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته

كاتباً من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر وتحفظ هذه المحاضر مع الأوامر وباقي الأوراق في قلم كتاب المحكمة ، كما نصت المادة ١١٣ على أنه : يطلب القاضي من كل شاهد أن يبين اسمه ولقبه وسنة ووصناعته وسكنه وعلاقته بالمتهم ويدون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير كشط أو تحشير ... الخ ، ويفهم من نصوص هاتين المادتين وجوب تدوين التحقيق كتابة في محاضر يوقع عليها من القاضي والكاتب والشاهد م ١١٤ إجراءات ، وهذه القاعدة كانت واردة في قانون تحقيق الجنايات الملغى بالمواد ٣٢ و ٨٠ و ٨٣ منه والفائدة المرجوة من كتابة التحقيقات إمكان الرجوع إليها في إتمام التحقيقات وفي إعداد وإدارة المرافعات في الجلسة .

ولقد اختلفت الآراء عند تنفيذ قانون الاجرامات الجنائية فيما إذا كان يلزم أن يكون الكاتب الذي يعمل مع قاضي التحقيق من بين كتاب المحكمة أم أنه من الجائز قانوناً أن يكون من بين كتبة النيابة العامة ونرى أنه لا محل لهذا الاختلاف في وجهات النظر وأنه من الممكن قانوناً أن يعمل مع قاضي التحقيق كاتب من بين كتاب النيابة العامة لأن المهم في ذلك أن يكون الكاتب قد حلف اليمين بأن يؤدي أعمال وظيفته بالذمة والصدق ولأنه لا يوجد قانوناً ما يمنع كتاب النيابة العامة من حضور جلسات الجرح والمخالفات .

كما نرى أن لقاضي التحقيق في حالة الضرورة أن يندب أى شخص يجيد القراءة والكتابة لتحرير المحضر بعد تحليله اليمين .

(ب) التحقيق سرى :

نصت المادة ١١٢ لإجراءات على أنه : يسمع القاضي كل شاهد على انفراد وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالمتهم ، وهي تقابل المادة ١/٧٨ من قانون تحقيق الجنايات الملغى ولم يشأ المشرع الحديث الأخذ بما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٧٨ ت . ج التي قضت بأن يكون سماع الشهادة على العموم في جلسة علنية مما يؤكد أنه قصد أن يتم التحقيق في جلسة غير علنية وأكد هذا المعنى بالنص في المادة ٧٥ من قانون الاجراءات على أنه : تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار . ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها . ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات ، وليس لهذه المادة مقابل في قانون تحقيق الجنايات الملغى ولكن الفقه والقضاء في مصر كان قد استقر على أن علنية التحقيق في النيابة محدودة وأنها مقتصرة على جواز حضور الخصوم ووكلائهم .

والمقصود بسرية التحقيق أنه لا يتم في جلسة علنية يباح حضورها لمن لا شأن له في الدعوى فسيرته لا تمنع الخصوم ووكلائهم من حضوره وقد قضت المادة ١/٧٧ لإجراءات بأنه : للنيابة العامة والمتهم وللجنة عليه والبدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع

إجراءات التحقيق ولقاضي التحقيق أن يجرى التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق ومع ذلك فللقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم ولطؤلاً الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات . وللخصوم الحق دائماً في استصحاب وكلائهم في التحقيق .

وإذا كان للخصوم المشار اليهم في صدر المادة الحق دائماً في حضور جميع إجراءات التحقيق بأنفسهم أو بمرافقة وكلائهم فإن لقاضي التحقيق أن يقرر إجراء التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة وفي هذه الحالة يتمتع عليهم وعلى وكلائهم حضور التحقيق وإنما لهم الحق في الاطلاع عليه بمجرد انتهاء الضرورة الملجئة لاجرائه في غيبتهم كما أنه يجب أن يكون مفهوماً أن عدم حضور الخصوم أو بعضهم لا يمنع قاضي التحقيق من مباشرة التحقيق وخاصة في حالات الاستعجال وإن كان الأفضل — وخاصة في الحالات العادية — أن يتم التحقيق في حضورهم وأن يخطروا باليوم المحدد له وبمكانه د م ٧٨ إجراءات . ، وإذا كان حضور وكلاء الخصوم جوازياً لهم في غالب الأحيان إلا أنه يجب في بعض الأحيان حضور وكلاء المتهمين في جنايات وقت استجوابهم أو مواجعتهم بغيرهم من المتهمين أو الشهود والنص على ذلك وارد في المادة ١٢٤ إجراءات التي قالت : في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد . وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان . ولا يجوز للمحامى الكلام إلا إذا أذن له القاضي وإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر ، والمستفاد من هذا النص أن لقاضي التحقيق في حالة التلبس أو في حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة أن يستجوب المتهمين في جنايات وأن يواجههم ببعضهم وبالشهود دون أن يكون ملزماً بأن يدعو محامى المتهمين إن وجد للحضور وقت الاستجواب والمواجهة . ولقد بين المشرع وسيلة علم القاضي بوجود المحامى بالزام المتهم بأن يعلن عن اسم محاميه إبتقرير في قلم الكتاب أو بالسجن كما أجاز للمحامى أن يتولى بنفسه هذا الاقرار أو الاعلان بأن يتقدم للمحقق يطلب تقييد ذلك أو أن يتقدم له أثناء التحقيق طالباً منه إثبات حضوره مع متهم أو أكثر فإذا حصل الاعلان أو التقرير وجب على القاضي أن يخطر المحامى باليوم المحدد لاستجواب المتهم ومواجهته وأن يدعوه للحضور في هذا اليوم فإن لم يحضر رغم ثبوت دعوته فلا يوجد قانوناً ما يمنع المحقق من الاستجواب والمواجهة في غيبته . وتمكيناً للمحامى من أداء واجبه نصت المادة ١٢٥ إجراءات على أنه : يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

(يتبع)

بحث

في

جريمة اختلاس الوظيفة العامة

لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر

١ - تمهيد :

من المسلم به في فقه القانون الإداري أن التعيين في الوظيفة العامة حق من حقوق الدولة وعمل من صميم اختصاصها ومظهر من مظاهر سيادتها وسلطانها . تأيد ذلك بما ورد في المادة ٤٤ من الدستور المصري : « الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . ومن ثم فلا يسوغ لمن ليست له صفة الموظف العام أن يتحل هذه الصفة أو يقوم بعمل من أعمال الموظف العام وإلا يعتبر مختلسا usurpateur للوظيفة العامة ويتعين عقابه بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات ، فاختلاس الوظيفة العامة يعد اعتداء صارخا على السلطة العامة يهدد كيانها وسلامتها ، وجريمة تقع على الوظيفة العامة *délit contre la fonction publique* .

٢ - موضع الجريمة في قانون العقوبات :

ورد النص عليها في المادة ١٥٥ في الباب العاشر الخاص باختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وهذه المادة تقرر ما يلي :

« كل من تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا » .

وهذا النص هو الوارد في المادة ١٣٦ من قانون العقوبات الأهل الصادر في سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ١٦٢ من القانون المختلط وهو نفسه المقرر في المادة ١٤٦ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ ، وهو يماثل المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات الفرنسي التي تنص :

« Quiconque, sans titre, se sera immiscé dans des fonctions publiques, civiles ou militaires, ou aura fait les actes d'une de ces fonctions, sera puni d'un emprisonnement de 2 à 5 ans, sans préjudice de la peine de faux, si l'acte porte le caractère de ce crime. »

٣ — أركان الجريمة :

وأركان *éléments* هذه الجريمة كما يستفاد من ظاهر النص أربعة وهي حدوث اختلاس *usurpation* وهو الركن المادى ويجب أن يكون هذا الاختلاس فى الوظيفة العامة *fonction publique* وهذا يقتضينا أن نبحت ما هو الاختلاس وما هى الوظيفة العامة ، ويجب أن يكون هذا الاختلاس دون سند *sans titre* وأخيراً يتعين توافر القصد الجنائى للجريمة *intention délictueuse* وهو الركن الادبى .

٤ — الاختلاس :

ظاهر المادة ١٥٥ صريح فى معاقبة كل من يتدخل فى الوظيفة العامة أو يقوم بعمل من أعمالها . فهل معنى ذلك أن التدخل فى الوظيفة العامة هو القيام بعمل من أعمالها ؟ أم أن كلا منهما يختلف عن الآخر ؟ لا شك أن العطف بأو يقتضى المغايرة بمعنى أن التدخل *immixtion* فى الوظيفة العامة يغير القيام بعمل من أعمالها أى أن كلا منهما يختلف عن الآخر وما دام ذلك كذلك فيتعين علينا فى تفسير هذه المادة أن نفرق بين ثلاث حالات قانونية :

الأولى : حالة الشخص الذى يتدخل *immiscer* فى الوظيفة العامة بمعنى أنه يتحل صفة الموظف العام ولا يقتصر نشاطه عند هذا الحد إنما يجاوز ذلك بالقيام بعمل من أعمال هذه الوظيفة العامة ، من المسلم به أن المادة منطبقة دون نزاع .

الثانية : حالة الشخص الذى لم يتدخل فى الوظيفة العامة أى لم يتحل صفة الموظف العام وإنما قام بعمل من أعمال وظيفته ، من المسلم به أيضاً أن المادة منطبقة دون نزاع إذ النص صريح فى ذلك . وينضرب الفقه الفرنسى مثاله التقليدى لهذه الحالة فيقول إن العمدة *Le maire* هو الشخص وحده بالتوقيع على محررات الحالة المدنية للأفراد *état civil* فالشخص الذى يوقع على مثل هذه المحررات يعتبر مختلساً *usurpateur* للوظيفة العامة وذلك ولو لم يتحل صفة الموظف العام « العمدة » .

الثالثة : فى الحالتين السابقتين يقوم الجاني بمباشرة عمل من أعمال الوظيفة المختلسة *La fonction usurpée* . إلا أن الإشكال يثور فى حالة الشخص الذى يتحل صفة الموظف العام دون أن يقوم بعمل من أعمال وظيفته *sans en accomplir. aucun acte* فهل يقع مثل هذا الشخص تحت طائلة المادة ١٥٥ من قانون العقوبات ؟

قال بعض شراح إله لا جريمة فى الموضوع إذ لم تحصل ممارسة للوظيفة العامة ولقد دافع عن هذا الرأى الفقهاء الألمان وعلى رأسهم *Berner* فأكدوا أن مباشرة أعمال الوظيفة العامة دون توجه حق هو التدخل فى هذه الوظيفة أى أن ذلك حالة إجرامية واحدة فلا تريب على

من يتحل صفة الموظف العام دون أن يقوم بعمل من أعمال وظيفته . مع ملاحظة أن المادة في قانون العقوبات الألماني تماثل المادة في قانون العقوبات الفرنسي والمصري .

إلا أن هذا الاتجاه لم يكتب له النجاح فاستقر القضاء الفرنسي على اعتبار مجرد الأعمال التي يقوم بها الشخص والتي من شأنها إيهام الغير بأن فاعلها صاحب الوظيفة المختلصة جريمة وذلك ولو لم يتم بعمل من أعمال هذه الوظيفة . فاختلاس الوظيفة العامة هنا يمكن أن يتكون من مجرد القيام بمجموعة أفعال تعتبر طرقاً تمثيلية mise en scène تبعث على الاعتقاد بأن فاعلها هو صاحب الوظيفة المختلصة فحكم بمعاقبة وكلاء الأعمال agents d'affaires الذين يوهمون الغير بطرق تمثيلية بأن في وسعهم إعطاء الصفة الرسمية للعقود التي يحررونها واعتبر هذا تدخلاً في وظائف الموثقين notaires دون القيام بعمل يدخل في اختصاص هؤلاء الموثقين . أما من اتخذ صفة الموظف العام دون القيام بعمل من أعماله أو دون إجراء طرق تمثيلية من شأنها إيهام الغير بأنه صاحب هذه الوظيفة العامة فلا يقع تحت طائلة العقاب .

وقد يدفع الجاني إلى القيام بهذه الطرق التمثيلية علاوة على الرغبة في الظهور vanité انتواؤه ارتكاب جريمة نصب escroquerie فإذا توافرت أركان هذه الجريمة الأخيرة فلا شك أن الجاني يقع تحت طائلة العقاب في المادتين ١٥٥ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات .

ويجب التنبيه إلى أن المادة لا تنطبق على من يتخذ موقفاً سليماً أمام من يعتقد خطأ أنه الموظف العام إذ أنه لم يتم بعمل مادي يمكن مواخذته عليه والركن المادي للجريمة شرط لتوافرها .

ولقد ذهب بعض الفقهاء الفرنسيين إلى القول بانعدام الجريمة إذا أثبت الجاني أن العمل المنسوب إليه إجراءه لا يدخل في اختصاص الموظف العام الذي اختلس وظيفته مثال ذلك الشخص الذي يتهم في التداخل في وظيفة رجل من رجال البوليس بأن أخذ بعض أقوال الشهود في محضر بصدد قضية مدنية وذلك ليس من اختصاص رجال البوليس ، إلا أن هذا الرأي غير صحيح إذا به مجرد اتحال صفة الموظف العام دون القيام بأعماله يعد جريمة فضلاً عن أنه قام بعمل من الأعمال والمشرع يعاقب على اختلاس الوظيفة العامة بصفة عامة فإذا خرج الفعل الذي ارتكبه الجاني من اختصاص موظف معين فإنه يدخل في اختصاص موظف آخر .

٥ — الوظيفة العامة المختلصة :

اختلاس الوظيفة العامة سواء كانت هذه الوظيفة مدنية أو عسكرية يشمل بلا جدل جميع الوظائف التي تخول صاحبها سلطة الأمر والنهي actes d'autorité, de commandement كوظائف الوزراء والمديرين والعمد ورجال القضاء والبوليس إلا أن الوظائف التي لا تخول صاحبها هذا السلطان فقد حدث بصددها خلاف . مثال ذلك التداخل واختلاس وظائف الموثقين قال البعض إنها لا تدخل تحت حكم المادة محتجاً بأن رغبة المشرع من وضع هذه المادة هو حماية

السلطة العامة وعدم المساس بقدسيتهما إلا أن الرأي الراجح يعطى لعبارة الوظيفة العامة معنى واسعاً غير مقيد بأي قيد فلا معنى للفرقة بين الوظائف التي تعطى لصاحبها سلطة الأمر والنهي والوظائف التي لا تعطى كليهما تدخل تحت حكم المادة ١٥٥ من قانون العقوبات ومن ثم فيجوز اختلاس وظيفة المحضر والموثق والكاتب والمأذون . فمن يجرى عقد زواج ويحصل رسوماً على ذلك يدخل تحت طائلة العقاب .

ولا شك أن من يتحل صفة المحامي أو يقوم بعمل من أعماله لا يقع تحت حكم المادة المذكورة لأن المحامي لا يعتبر موظفاً عاماً .

٦ — اختلاس دون سند :

إن جريمة اختلاس الوظيفة العامة تفترض أن الجاني ليس لديه أي سند titre للقيام بالفعل الذي يدخل في اختصاص صاحب الوظيفة العامة فلا جريمة إذا كان المختلس قد أتى الفعل بسند بأن عين في هذه الوظيفة .

وهنا لا يجوز الخلط بين المختلس للوظيفة العامة *usurpateur de fonction* والموظف الذي تجاوز حدود اختصاص وظيفته *Le fonctionnaire ayant outrepassé les limites de sa compétence* فلا يعتبر الثاني مختلساً للوظيفة العامة ولا يقع تحت طائلة العقاب كأن تجاوز حدود اختصاصه وقام بعمل لا يدخل في حدود وظيفته وإنما وقع في اختصاص رئيس له .

٧ — القصد الجنائي :

لا شك أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات من بين الجرائم العمدية بمعنى أنه يشترط فيها توافر القصد الجنائي وهو الركن الأدبي لهذه الجريمة فيجب أن يعلم الجاني أنه يختلس الوظيفة العامة دون سند فالعلم بالاختلاس شرط لازم لقيام الجريمة ومن ثم فلا تزيب على من يتدخل في الوظيفة العامة أو يقوم بعمل من أعمالها دون أن يعلم أنه يختلس هذه الوظيفة كأن اعتقد أنه قد عين فيها بصفة رسمية .

ولا يجوز الخلط بين القصد الجنائي وهو العلم بالاختلاس والباعث *mobile* على ارتكاب الجريمة فعدم توافر القصد الجنائي يعدم الجريمة . أما الباعث فيظهر أثره عند بحث نظرية الموظفين الفعليين . ولكن من هو الموظف الفعلي ؟ *Le fonctionnaire de fait* .

يطلق هذا الاسم على كل شخص يباشر أعمال الوظيفة العامة دون أن تكون له صفة رسمية تحول له ممارستها ، ويحدث ذلك عادة في ظروف استثنائية تتواجد فيها الدولة كالحرب أو قيام ثورة داخلية فإذا احتل العدو إقليماً في دولة معينة وفرت الإدارة المحلية لهذا الإقليم أمام العدو فيتقدم أحد المواطنين ويباشر أعمال هذه الإدارة وقتئذ ويندود عن حياض ذلك الإقليم المعتد وليدافع عنه أمام العدو الغاصب فيعتبر مثل هذا الشخص موظفاً فعلياً . أو إذا قامت فتنة

داخلية تعذر على الحكومة الشرعية قمعها في مهدها فيتولى بعض رجال الثورة إدارة المصالح العمومية وتصريف شئون الدولة فيعتبر مثل هؤلاء موظفين فعليين .

كما قد يحدث ذلك في فترة لم يعرف فيها صاحب الحق الشرعي في الوظيفة العامة كحالة انتخاب العمدة ومشايخ البلاد من الجهة الإدارية المحلية المختصة ومن الأهالي فيباشر المنتخب أعمال وظيفته ثم يتقدم في صحة انتخابه طعن يكون من تليجته إبطال انتخابه في الفترة التي مضت من الانتخاب والفصل في صحته بالبطلان يعتبر العمدة أو شيخ البلد موظفاً فعلياً .

كما قد يحدث ذلك إذا كان صاحب الوظيفة الشرعي شريكاً في جريمة اختلاس الوظيفة العامة مع الموظف الفعلي فيخول له مباشرة أعمال وظيفته برمتها .

ومن المسلم به في فقه القانون الإداري أن الموظف الفعلي لا يعتبر موظفاً عاماً فلا يخضع للقواعد الإدارية المنظمة للوظيفة العامة والتزامات الموظفين العموميين وحقوقهم وأما من الوجهة المدنية فبحث مدى صحة تصرفات الموظف الفعلي والتعويض اللازم عنها محل نظر بين فقهاء القانون الإداري .

والذي يعنينا في هذا المقام هو بحث مدى مسئولية الموظف الفعلي في القانون الجنائي وهل يقع تحت طائلة المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

يرى الأستاذ جير Jèze أن الفصيل في هذا البحث هو الرجوع إلى فكرة القصد الجنائي في هذه الجريمة فلا بد من وجود القصد الجنائي لدى الجاني وهو العلم بالاختلاس فالموظف الفعلي الذي يتدخل في الوظيفة العامة أو يقوم بعمل من أعمالها دون أن يعلم أنه يختلس الوظيفة العامة فلا مسئولية عليه أما إذا كان يعلم بالاختلاس فلا شك أنه يقع تحت طائلة العقاب .

أما الأستاذ فالين Waline وهو أستاذ القانون الإداري بكلية الحقوق بجامعة باريس ، فيذهب إلى فكرة أبعد من ذلك وهي فكرة الباعث على الاختلاس فيرى في فكرة الباعث حلاً موفقاً لهذا البحث فيفرق بين ثلاث حالات :

الأولى : حالة الموظف الفعلي الذي يباشر العمل معتقداً أنه موظف قانوني معين من الجهة المختصة régulièrement nommé فلا عقاب عليه لانعدام القصد الجنائي .

الثانية : إذا باشر العمل لغرض ثوري dans un but révolutionnaire وذلك وقت قيام ثورة داخلية القصد منها إيجاد نظام اجتماعي جديد للدولة أو أي قصد آخر . أو باشر العمل لغرض شخصي dans un but personnel ولا شك أن مثل هذا الشخص يقع تحت طائلة العقاب .

الثالثة : إذا باشر العمل علماً أنه يختلس الوظيفة العامة وإنما بدافع من المصلحة العامة كحالة الموظف الفعلي الذي يقوم بعمل الوظيفة العامة وقت الحرب لمقاومة الدولة الغازية . في

هذه الحالة يتوافر القصد الجنائي وهو العلم بالاختلاس دون سند من القانون . إلا أن مبادئ العدالة والذوق السليم تقتضى البحث في الباعث على ارتكاب الجريمة وهو باعث وطنى شريف . وفي هذه الحالة يتعين القول بعدم مؤاخذه مثل هذا الجاني فكأن الفصل بين المختلس للوظيفة العامة والموظف الفعلى هو فكرة الصالح العام موجودة لدى الثانى منعدمة لدى الأول . ويجمل القول إن الموظف الفعلى مسئول عن فعله من الوجهة الجنائية عملاً بنص المادة ١٥٥ من قانون العقوبات إذا باشر عمل الموظف القانونى عن سوء قصد وسوء نية ولا يمت إلى المصلحة العامة بصلة .

٨ — العقاب :

إذا توافرت أركان الفعل الأربعة فإنه يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٥٥ من قانون العقوبات ويتعين معاقبة الجاني بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

ولقد أضاف القانون الفرنسى فى مادة ٢٥٨ عبارة مع عدم الإخلال بعقوبة التزوير إذا كون الفعل أيضاً هذه الجريمة ، ولم يورد المشرع المصرى هذه الإضافة فإمى فى الواقع إلا تحصيل حاصل . وتطبيق للقواعد القانونية العامة فلا حاجة للنص عليها ومن ثم فقد أحسن المشرع المصرى صنماً بعدم النص عليها وهنا إذا كون الفعل اختلاساً وتزويراً فى آن واحدة ومن ثم تنطبق مادة الاختلاس ومادة التزوير فقد حدث تعدد معنوى للجريمة *conours intellectual d'infractions* ويتعين على القاضى أن يحكم بالعقوبة الأشد عملاً بنص المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات التى تقتضى :

« إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » .

بحث

الإحالة على لجان طعن الضرائب

وهل هي قاطعة للتقادم

(تعليق على فتوى مجلس الدولة)

لحضرته الأستاذ عبد الحميد رياض الجمل المحامي

بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ معذلاً لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل وقد أصبح هذا القانون معمولاً به ابتداء من ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠. تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ومن بين التعديلات الهامة التي استحدثها القانون المذكور إنشاء لجان الطعن مشكلة برئاسة قاض يتدبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب للنظر في الخلاف الذي يقوم بين الممولين وبين مصلحة الضرائب بشأن ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ونص في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٠ معدلة على أن « تباشر لجان الطعن اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ وتحال جميع المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم بعد إليها ويعتبر الممول أنه قبل تقدير المأمورية إذا لم يعترض عليه في خلال شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وتربط الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعاً من واقع تقدير المأمورية ».

ولما كان من مقتضى هذا التعديل أن لجان التقدير لم يعد لها وجود قانوناً اعتباراً من ١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ مع إرجاء عمل لجان الطعن في الوقت نفسه إلى أول يناير سنة ١٩٥١. ولما كانت هناك حالات كثيرة يخشى فيها من سقوط الضريبة بالتقادم في أجل أقصاه آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهي حالات الممولين الذين لم تتم إجراءات مطالبتهم بالضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥. — لذلك قد استطلعت مصلحة الضرائب رأي مجلس الدولة بكتابها رقم ٢٠١/١ ج ٢ المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ عما إذا كان يشترط لقطع التقادم صدور التنبية بورد الضريبة الواجب التحصيل بمقتضاه أم أنه يكفي لقطع التقادم ربط الضريبة في الحالات المذكورة في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٠ معدلة (السابق إيراد نصها) وإحالة المسائل إلى لجنة الطعن بعد انتهاء المدة المحددة في القانون لتلقى المصلحة اعتراضات الممول على التقدير استناداً إلى أن لجنة الطعن هي درجة من درجات التقاضي وعما إذا كانت الإحالة إلى لجان الطعن

في الفترة ما بين ٤ سبتمبر و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد الربط من واقع تقدير المأمورية قاطعة للتقادم بالنسبة للحالات الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٠ معدلة .

وبتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أقر مستشار قسم الرأي لوزارة المالية بأن الإحالة على لجان الطعن تعتبر بمثابة قيام المطالبة بحق المصلحة في الضريبة ثم أردف فتواء بأنه يشير فيما لو رغبت المصلحة في إظهار هذه الحالة بشكل قاطع لكل شك في التفسير أن تستصدر مرسوماً بقانون يقرر المبدأ الذي ذكره صراحة فيمتنع بذلك على المحاكم أن تقضي بما يخالفه .

على أن مستشار الرأي لوزارة المالية عاد فعرض الموضوع على قسم الرأي مجتمعاً فائق بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن الإحالة على لجان التقدير قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تقطع التقادم المسقط كما تقطعه الإحالة على لجان الطعن بعد هذا التاريخ .

وفيما يلي الأسباب التي استند عليها مجلس الدولة في فتواء .

• إن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد اقتصر على تحديد مدة التقادم وترك باقي أحكامه - ومنها القواعد الخاصة بالانقطاع - للقواعد العامة .

• والمادة ٣٨٣ من القانون المدني تنص على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة . وبالتنبيه وبالحجز وبالمطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تغليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن لتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى .

• فالقانون المدني سوى بين المطالبة القضائية وبين الإجراءات المماثلة التي تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى القانوني كالتقدم في التغليس أو في التوزيع . وكذلك التمسك بالحق في أثناء السير في إحدى الدعاوى .

• ولما كانت لجان التقدير الملغاة ولجان الطعن هيئات مختصة في مسائل الضرائب فإن رفع الأمر إليها يعتبر قاطعاً للتقادم . . . وأنه ولو أن الإحالة إلى هذه اللجان إنما يكون بسبب عدم قبول الممول لتقدير المصلحة بالنسبة إلى لجان التقدير وبناء على طلبه بالنسبة إلى لجان الطعن إلا أن هذه الإحالة تتضمن قطعاً تمسك المصلحة بحقها وتمسك بالحق قاطعاً للتقادم على ما سبق الإيضاح كما أن المطالبة القضائية في معنى المادة ٣٨٣ من القانون المدني تشمل الدعوى والدفع الذي تحركه المطالبة . .

ورغم خطورة هذا الموضوع نظراً لضخامة عدد الحالات التي أثير أو سيثار فيها الدفع بالتقادم وما يستتبعه قبول الدفع من ضياع ملايين الجنيهات على مصلحة الضرائب - فإن هذا

الموضوع لم يجد بعد ما يستحقه من عناية من رجال الفقه الضرائبي . ومع كثرة المؤلفات التي ظهرت في شرح قوانين الضرائب لم يتعرض منها لهذا البحث — فيما نعلم — سوى كتاب واحد صدر أخيراً للاستاذ منصور محمد نجيد وكيل إدارة ضرائب المنصورة بعنوان « الأحكام العامة والإجراءات في قوانين الضرائب » . وقد سلك المؤلف طريقاً وسطاً إذ وافق مجلس الدولة على ما ارتآه من أن الإحالة على لجان الطعن تعتبر قاطعة للتقادم وخالفه في الشق الآخر من الفتوى الخاص بالإحالة على لجان التقدير فقد رأى أنها لا تقطع التقادم حيث يقول في كتابه ص ١٨٣ بند ٤١١ « إلا أننا نرى أن الإحالة إلى لجان التقدير الملقاة لم تكن قاطعة للتقادم وذلك راجع إلى طبيعة اختصاص هذه اللجان فإن سلطة هذه اللجان كانت سلطة أصلية مباشرها بوصف كونها الهيئة المختصة أصلاً بالتقدير ابتداءً لا هيئة تنتظر طعناً في تقدير المأمور بل أن تقديره لا يكون تحت نظرهما إذ أن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها) لم تنص على موافقتها بهذا التقدير ومن ثم فهي لا تفصل في خصومة أسوة بالمحاكم — ولما كان الدين لا يعتبر يحقق الوجود ما دام يقتضى تحقيقاً ولما كانت هذه اللجان هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير وعاء الضريبة على الشركات غير المساهمة والأفراد حسبما يبين لها من فحص المسائل المحالة عليها . فن ثم فإن الإحالة إليها لم تكن قاطعة للتقادم » .

أما سائر المؤلفات الضرائبية فقد لاحظنا عليها بصفة عامة أنها لم تشر إلى هذا الموضوع سوى إشارات عابرة وإن كان بعضها قد تكلم — في عبارات مقتضبة — عن ورد الضريبة كإجراء قاطع للتقادم إلا أنها لم تعرض بخير أو بشر للإجراءات السابقة على صدور الورد وعذرهما في هذا ولا شك أنه لم تظهر الحاجة العملية لبحث موضوع التقادم إلا منذ عهد قريب إذ كان ميعاد سقوط الضريبة بالتقادم يمتد بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ الذي عدل أجل التقادم إلى عشر سنوات بالنسبة لإيرادات وأرباح السنوات ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ وتسع سنوات لسنة ١٩٤١ وثمانى سنوات لسنة ١٩٤٢ وسبع سنوات لسنة ١٩٤٣ وست سنوات لسنة ١٩٤٤ ثم أخيراً بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذي نص على وقف التقادم في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ الأمر الذي استتبع عدم إثارة الدفع بالتقادم — في الغالبية العظمى من الحالات — إلا بعد ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ .

على أنه لا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى البحث الشامل الذي يوالى كتابته حالياً الاستاذ كمال الجرف في موضوع سقوط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالتقادم والذي — ينشره تباعاً بمجلة الضرائب الشهرية التي يرأس تحريرها وقد ظهر منه حتى الآن عددان فقط هما عدد أبريل سنة ١٩٥٢ وعدد مايو سنة ١٩٥٢ ولم يصل الكاتب بعد في بحثه إلى إبداء رأى محدد في هذا الشأن وإن كان في الجزء الثاني من البحث قد وضع القواعد العامة التي يرى وجوب الاسترشاد بها في تجديد أى الإجراءات يقطع التقادم على أن يتعرض لهذه الإجراءات تفصيلاً في العدد القادم ومن رأيه بصفة عامة أنه يتبني التوسع في الإجراءات القاطعة للتقادم بالنسبة لدين الضريبة وأنه لا عمل للتمسك بحرفية نصوص القانون المدني في هذا الشأن وإن المطالبة

الإدارية — في مجال تطبيق قوانين الضرائب — محل المطالبة القضائية في مجال تطبيق القانون المدني . (مجلة الضرائب الشهرية السنة الأولى العدد الثاني مايو سنة ١٩٥٢ ص ٩٥ وما بعدها) .

ويمكن أن نستخلص من هذه المقدمات أن الأستاذ الجرف يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه مجلس الدولة بشأن تحديد أول إجراء قاطع للتقادم مستنداً في رأيه إلى نظرية مبتكرة لم يقل بها مجلس الدولة نفسه . ولا نود أن نستطرد إلى مناقشة هذه النظرية حتى لا يتشعب البحث إلى أوسع من النطاق الذي رسمناه له وهو الرد على فتوى مجلس الدولة :

هذا وقد عرض الأمر على القضاء فاختلقت أحكام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ما بين مؤيد لفتوى مجلس الدولة ومعارض لها . ولم يطرح النزاع بعد على محكمة النقض ليقول فيه كلمتها الفاصلة .

ورأينا الخاص أن الإحالة على لجنة الطعن لا تقطع التقادم للأسباب الآتية :

أولاً — لأن القياس بين الإحالة على لجنة الطعن وبين المطالبة القضائية يعتبر قياساً مع الفارق ذلك أن المطالبة القضائية هي كما عرفتها محكمة النقض بقولها . . .

« يشترط أن تتوافر في الورقة التي تقطع مدة التقادم معنى الطلب الواقع فعلاً للحكمة الجازم بالحق الذي يراد استرداده في التقادم المملك أو بالحق الذي يراد اقتضاؤه في التقادم المبرى . من الدين (نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية الجزء الأول رقم ٢٢ ص ٣٤) . أما خطاب الإحالة على لجنة الطعن فإنه لا يتضمن هذا المعنى على الإطلاق إذ أنه ليس إجراء قضائياً تتخذه مصلحة الضرائب للطالبة بالضريبة وإنما هو إجراء إداري يستلزمه حسم الخلاف بين المأمورية والممول بشأن تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة وهو إجراء يتم بناء على التظلم الذي يرفعه الممول نفسه بالطعن في تقديرات المأمورية تطبيقاً للمادة ٥٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . . . »

وإذن فالإحالة على لجنة الطعن ليس سوى إجراء إداري مكمل للإجراءات التي تقوم بها المأمورية حتى تصل مصلحة الضرائب في النهاية إلى تحديد رقم الأرباح التي تربط عليها الضريبة .

بل أكثر من هذا فإن فكرة المطالبة القضائية غير متصورة أصلاً كسبب من أسباب انقطاع التقادم بالنسبة للدين الضريبة لأن سند هذا الدين سند تنفيذي وهو ورد الضريبة المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي لم يلحقها أي تعديل ويجوز أنها كالاتي : « يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون بها أو قانوناً يستند إليها للضرورة بطريق إخلال بما قبله يكون لهم من الرجوع على من هم ملزمون بها أو توقيع هذه الأوامر من الموظفين الذين تعيينهم اللائحة التنفيذية » .

وقد نصت المادة ٤٧ من اللائحة التنفيذية على ما يأتي :
« تصدر الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضرائب طبقاً للمادة ٩٢ من القانون من مديري
الضرائب المحليين » .

ولم يعلق القانون صدور الورد على أى إجراء قضائي تتخذه المصلحة أو الممول بل على
العكس من ذلك فقد أكد في أكثر من موضع أن رفع الأمر إلى القضاء لا يؤخر تحصيل الضريبة .

وطالما أن سند الدين سند تنفيذي فلا يقطع التقادم إلا التنفيذ أو مقدماته كما يستبين من
مراجعة الأعمال التحضيرية للمادة ٣٨٣ من القانون المدني التي عدت الإجراءات القاطعة للتقادم
فقد ورد بمذكرة المشروع التمهيدى لتلك المادة ما يأتي :

« (١) إذا كان سند الدين تنفيذياً فجرد اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ (كالحجز
مثلاً) أو الإجراءات المفتحة له (كالتنبيه) يستتبع قطع التقادم .

(٢) فإذا لم يكن ثمة سند تنفيذي فالأصل أن التقادم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية وليس
يكفى مجرد الإنذار لترتيب هذا الأثر ولو تولى إعلانه أحد المحضرين » .

(مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الثالث ص ٣٣٢) .

ثم تأكد هذا المعنى مرة ثانية حينما عرض المشروع على لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ
فسجلت ما يأتي في محاضر مناقشتها — رداً على ما كانت قد اقترحت لجنة المراجعة من إضافة
فقرة ثانية لهذه المادة تنص على قطع التقادم بالإنذار الرسمي .

محضر الجلسة السادسة والعشرون .

تليت المادة ٣٩٦ (وهي المادة ٣٨٣ حالياً) فرأت أغلبية اللجنة حذف الفقرة التالية منها
وهي « ٢ — وينقطع التقادم أيضاً بالإنذار الرسمي لأن ما يقطع التقادم يجب أن يكون التنفيذ
أو مقدماته وليس الإنذار ولكي تكون أسباب قطع التقادم أكثر دلالة على رغبة صاحب الحق
في اقتضائه وتحفزه لذلك فلا يكفي مجرد إرسال إنذار رسمي من حين إلى آخر » .

وتفريعاً على هذا نرى أن أول إجراء قاطع للتقادم بالنسبة لدين الضريبة هو التنبيه بتسديد
الضريبة على النموذج رقم ٤ ضرائب أى ورد الضريبة الذي ترسله المصلحة إلى الممول حينما
تكون الضريبة واجبة الأداء — سواء من واقع تقديرات المأمورية أو من واقع تقديرات
اللجنة كما سنبين حالا — لأن هذا التنبيه هو أول مقدمات التنفيذ بالنسبة لدين الضريبة شأنه في
هذا شأن التنبيه بالوفاء الذي يسبق تنفيذ الأحكام وسائر السندات التنفيذية والمنصوص عليه في
المادة ٣٨٣ من القانون المدني كسبب من أسباب قطع التقادم . فالتنبيه *commandement*

— كما عرفه الشراح — هو تكليف المدين بأداء ما هو مطلوب منه بالسند المراد تنفيذه وإنذاره بأنه إذا لم يؤديه أجرى التنفيذ جبراً عليه حتى يعلم أن الدائن جاد في طلبه وسارع في استيفاء حقه فيدبر الأمر ويبني بما عليه اختياراً إذا أراد أن يتجنب إجراءات التنفيذ الجبرى والتنبيه بالوفاء لإجراء حتم القانون على كل دائن بسند تنفيذى القيام به قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى وإلا كان التنفيذ باطلاً (المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى وتقابلها المادة ٤٦٠ مرافعات جديد) .

والتنبيه بصدور ورد الضريبة الواجب التحصيل بمقتضاه — هو الذى يؤدي هذه الوظيفة في مجال تطبيق قانون الضرائب إذ يتحتم على مصلحة الضرائب تسليمه إلى الممول لتحديد مقدار الضريبة المطلوبة منه وتكليفه بوفائها بحيث إذا لم يؤديها اختياراً حتى لمصلحة الضرائب تحصيلها بطرق التنفيذ الجبرية التي خوطب لها القانون .

ثانياً — لأن دين الضريبة لا يتحدد بصفة نهائية من وجهة نظر مصلحة الضرائب نفسها إلا بعد أن تفصل اللجنة في الطعن ثم تقوم المأمورية بربط الضريبة من واقع تقديرات اللجنة ومن ثم فلا يتصور أن يكون هناك مطالبة بالضريبة قبل أن يتحدد مقدار الضريبة نفسها اللهم إلا في الحالتين الأولى والثانية المنصوص عليهما في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وهما حالة عدم تقديم الإقرار وحالة عدم الرد على تصحيحات المأمورية للإقرار إذ تكون الضريبة في هاتين الحالتين واجبة الأداء فوراً طبقاً لتقدير المأمورية حسبما نصت على ذلك الفقرة السادسة من المادة ٤٥ سالفة الذكر . ولهذا نرى أنه في هاتين الحالتين ينقطع التقادم بالتنبيه بتسديد الضريبة (ورد الضريبة) الذي ترسله المصلحة بناء على ربط الضريبة من واقع تقديرات المأمورية سواء أرسل هذا التنبيه قبل الإحالة على لجنة الطعن أو بعدها .

أما في الحالة الثالثة المنصوص عليها في المادة ٤٥ وهى حالة عدم موافقة الممول على تصحيحات المأمورية للإقرار فلا يقطع التقادم إلا بالتنبيه بتسديد الضريبة من واقع تقديرات اللجنة إذ نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ على أنه في هذه الحالة ، تدفع الضريبة من واقع الإقرار ويكون تقدير الأرباح بمعرفة لجان الطعن ، . وإذن فالربط الذي تجزئ المأمورية في هذه الحالة بناء على تقديراتها إنما هو ربط مؤقت يزول أثره بمجرد الطعن فيه أمام لجنة الطعن ومن ثم لا يكون لورد الضريبة الذي يصدر بناء على تقديرات المأمورية أى أثر قانوني . ذلك أن تحصيل الضريبة يكون بمقتضى أو راد واجبة التنفيذ (المادة ٩٢) وإذن حينما تكون الضريبة بنص قانون الضرائب نفسه غير واجبة الأداء يكون صدور الورد سابقاً لأوانه وغير منتج لآى أثر من آثاره القانونية .

ثالثاً — إن القول بأن إحالة الممول على لجنة الطعن يستفاد منه تمسك مصلحة الضرائب

بحقها وأن هذا يعتبر ، عملاً يقوم به الدائن لتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ، هذا القول بدوره غير صحيح للسببين الآتيين :

(١) لأن الطعن الذي تنظره لجنة الطعن لا يمكن اعتباره دعوى بالمعنى المقصود في نهاية المادة ٣٨٣ بل هو حلقة أخيرة من سلسلة الإجراءات التي تقوم بها مصلحة الضرائب وهي بسبيل تقدير أرباح الممول الخاضعة للضريبة ومن الواضح أن لفظ (الدعوى) الذي استخدمه المشرع عند صياغة المادة ٣٨٣ إنما هو اصطلاح قانوني فني ومن ثم فيجب تفسيره في حدود مدلوله القانوني وهو القضايا التي تعرض على المحاكم لكي تصدر فيها أحكاماً ولا شك أن طعون الضرائب ليست من هذا القبيل لأن الطعن يعرض على لجنة لا على محكمة وينتهي بقرار لا بحكم .

ومن المبادئ المقررة في تفسير المصطلحات الفنية أنها لا تقبل التوسع أو القياس لأنها تنصرف إلى معنى محدد بشكل جامع مانع . ولو أراد المشرع التعميم لما أعوزه التعبير الذي يفصح به عن نيته كأن يقول مثلاً : أثناء السير في أحد الدعاوى أو في نزاع مطروح على جهة رسمية ، .

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن إسناد رئاسة لجنة طعن الضرائب إلى قاض لا يغير من طبيعتها شيئاً ولا يسبغ على الخلاف الذي تفصل فيه صفة الدعوى . وأوضح مثل يؤيدنا في صحة ما نذهب إليه هو لجنة المساعدة القضائية التي تقرر بالاعفاء من الرسوم قائمه بالرغم من أنها تشكل تشكيلاً قضائياً صرفاً إلا أنه من المجمع عليه فقهاً وقضاء أن الخصومة التي تفصل فيها ليست دعوى وأن تقديم الطلب إليها لا يقطع التقادم وقد ورد هذا صراحة في المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للمادة ٣٨٣ من القانون المدني (مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء الثالث ص ٣٣٣) .

هذا وقد ذكرت مصلحة الضرائب وهي بسبيل تأييد وجهة نظرها أن لجنة الطعن تعتبر درجة من درجات التقاضي واستشهدت على صحة هذا الرأي بصور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذي بمقتضاه عدل المشرع المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنص على أنه في حالة رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية سواء من الممول أو من مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن نهائياً إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المطعون فيها لا تتجاوز ألف جنيه فإذا زادت عن ذلك جاز استئنافه . وقد استنتجت مصلحة الضرائب من هذا النص الجديد أن المشرع الضرائبي جعل لجنة الطعن هي للدرجة الأولى من درجات التقاضي في حالة ما إذا كانت تقديرات الأرباح لا تزيد على ١٠٠٠ ج وأنه في هذه الحالة تكون المحكمة الابتدائية هي الدرجة الثانية وهذا الاستنتاج في غير محله إذ أن كل ما استحدثه المشرع بهذا التعديل هو أنه حدد النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية باعتبارها محكمة أول درجة في قضايا الضرائب فنص على أن يكون حكمها انتهاياً إذا كانت تقديرات الأرباح لا تزيد على ١٠٠٠ ج بمعنى أن الطعن ينظر في هذه الحالة على درجة

واحدة كما هو الشأن تماماً بالنسبة للقضايا الأخرى التي تعرض على المحكمة الجزئية ابتدائياً فان الحكم الصادر فيها يكون انتهائياً إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى خمسين جنيهاً (المادة ٥٤ مرافعات) بل كما هو الشأن بالنسبة للقضايا الأخرى التي تعرض على المحكمة الابتدائية نفسها بصفة ابتدائية فان الحكم الصادر فيها يكون انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً طبقاً لصريح نص المادة ٥١ مرافعات وقد رأى المشرع رفع قيمة هذا النصاب الانتهاقي إلى ١٠٠٠ ج في قضايا الضرائب وليس هذا بدعاً في التشريع بل له نظائر قد تكون أوسع منه مدى من ذلك مثلاً القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين فقد نص في المادة ١٥ منه على أن جميع المنازعات الناشئة عن تطبيقه ترفع إلى المحكمة الابتدائية ويكون حكمها غير قابل لأي طعن .

أما الأخذ برأي مصلحة الضرائب فيؤدي إلى نتيجة شاذة لا يمكن أن تكون قد دارت بخلد المشرع إذ من مقتضى هذا الرأي أنه في حالة ما إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب للارباح تزيد على ١٠٠٠ جنيه تنظر الدعوى على ثلاث درجات . لجنة الطعن ثم المحكمة الابتدائية ثم محكمة الاستئناف وهذا يتجافى مع أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي المصري والذي لا يستسيغ أن تنظر القضايا على أكثر من درجتين . (راجع الدكتور محمد حامد فهمي بك في كتابه المرافعات المدنية والتجارية ص ٣٨ بند ٤١ تحت عنوان « قصر التقاضي على درجتين » ، وأنظر أيضاً في هذا المعنى شرح قانون المرافعات الجديد للدكتور عبد المنعم الشرفاوي بند ٧٢ ص ١٢٠) مع ملاحظة أن الاتجاه الحديث في التشريع هو العمل بقدر الإمكان على تقصير فترة نظر الخصومة أمام القضاء بدرجة واحدة وقد اعتبر أن هذا أول أساس من أسس الإصلاح التي قام عليها قانون المرافعات الجديد (نفس المرجع بند ٩ ص ٩) .

بل إننا نعتقد تمام الاعتقاد أن المشرع الضرائبي بإصداره القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ قد أكد المعنى العكسي وهو أن لجنة الطعن ليست درجة من درجات التقاضي وآية ذلك أن المادة ٥٤ بمقتضى التعديل الذي أدخله عليها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كان يجري نصها كالآتي : « يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن ... الخ » .

ويبدو أن المشرع كان قد اتجه في ذلك الحين إلى اعتبار لجنة الطعن درجة من درجات التقاضي ثم ما لبث أن أدرك خطأ هذا الاتجاه وخطورته ولذلك فقد عدل عنه عدولاً صريحاً إذ تعدل - وهو بسبيل تعديل المادة ٥٤ بمقتضى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ - أن يستعاض عن عبارة « استئناف قرار لجنة الطعن » بعبارة « الطعن في قرار لجنة الطعن » وبذلك أزال الشبهة التي كان قد أوجدها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(ب) لأنه حتى لو فرضنا جدلاً أن الطعن يعتبر بمثابة دعوى — وهو فرض لا نسلم بصحته — فإن الإحالة على لجنة الطعن لا يمكن أن تعتبر عملاً يستفاد منه تمسك مصلحة الضرائب

بحقها لأن هذا الحق لم يكن قد تحدد بعد بصفة نهائية من وجهة نظرها كما سبق أن قلنا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإحالة على لجنة الطعن عمل لا خيرة لمصلحة الضرائب فيه فهو ليس حقاً من حقوقها لما أن تستعمله أو لا تستعمله وإنما هو التزام فرضه عليها المشرع طبقاً للأوضاع التي رسمها القانون وبناء على تظلم الممول نفسه بحيث إذا لم تقم المأمورية بإحالة الملف على اللجنة كان من حق الممول أن يعرض الأمر على اللجنة مباشرة لكي تفصل في تظلمه .

(راجع الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠) . ومن المبادئ الأولية في فقه القانون أن المتظلم لا يضار بتظلمه .

هذه هي الحجج التي نستند إليها في تأييد رأينا بأن الإحالة إلى لجان الطعن لا تقطع التقادم ومن البديهي أنها تنطبق — من باب أولى — وعلى الإحالة إلى لجان التقدير .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٤٣٥	١٣٩٥	٢٨ نوفمبر ١٩٥٠
		إثبات . التعويل على أقوال شاهد بالجلسة مخالفة لما قرره بالتحقيقات أو على أقوال بعض الشهود دون بعض . جوازه .
٤٣٦	١٣٩٥	، ، ،
		تسعير . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . حذف هذه السلعة من جدول التسعير قبل الحكم نهائياً في الدعوى . وجوب تبرئة المتهم عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات .
٤٣٧	١٣٩٦	، ، ،
		دفاع . دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفاله . قصور .
٤٣٨	١٣٩٦	، ، ،
		تفتيش . صدور الإذن باسم معين . تفتيش شخص على أنه هو صاحب هذا الاسم . يجوز . تأخير التفتيش عن القبض لأسباب مبررة ومتابعة تفتيش المتهم . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش .
٤٣٩	١٣٩٩	، ، ،
		١ - تفتيش . إذن بضبط متهم وتفتيشه . ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن . صحيحان . ضبط مخدراً مع المتهم . تلبس . يصح تفتيش مسكنه أينما كان بغير إذن . ٢ - تفتيش . تقدير التحريات التي بنى عليها الإذن بالتفتيش . موكل النيابة تحت إشراف المحكمة .
٤٤٠	١٤٠٠	٥ ديسمبر ١٩٥٠
		١ - إثبات . الاعتماد على قول للمتهم عدل عنه فيما بعد . جائز . ٢ - نقض . مجرد خطأ مادي في الحكم في الإشارة إلى شاهد . لا يؤثر في سلامته . ٣ - نقض . قول متهم على آخر . هو في حقيقته شهادة . الإشارة إلى المتهم بلفظ الشاهد . لا يؤثر في سلامة الحكم . ٤ - إثبات . شاهد لم يعلنه المتهم وطلبه إلى المحكمة استدعائه . للمحكمة أن تقدر ما إذا كانت الدعوى في حاجة إلى سماعه أم لا . لا يصح الاعتراض عليها لعدم استدعائه . ٥ - إثبات . شاهد . تخلفه عن الحضور . عدم تمسك المتهم باستدعائه . الاعتماد على أقواله بعد تلاوتها . جائز . ٦ - إجراءات . محضر الجلسة والحكم . إهمال كاتب الجلسة التوقيع عليهما . لا يبطل الإجراءات .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٠٣ ٤٤١	٥ ديسمبر ١٩٥٠	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . لا يشترط استعمال القوة بالفعل . يكفي أن يكون قد بدأ من المتهم ما يفيد نيته في ذلك .
١٤٠٤ ٤٤٢	١١ ديسمبر ١٩٥٠	إثبات . شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى وعولت على أقوالهم . تمسك المتهم في مذكرته إلى المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الغائبين . تأييدها الحكم الابتدائي لأسبابه وعدم ردها على ما جاء بمذكرته في صدد سماع الشهود . حكم معيب . نقض . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن . يستفيد منه الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطعنه لوحدة الواقعة .
١٤٠٦ ٤٤٣	، ، ،	نقض . حكم غيابي . الطعن فيه من النيابة قبل إعلانه إلى المتهم . لا يجوز .
١٤٠٦ ٤٤٤	، ، ،	بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟
١٤٠٧ ٤٤٥	، ، ،	دفاع . متهم لم يطلب إلى قاضي الإحالة إعلان شاهد وعدم قيامه هو بإعلانه . طلبه إلى المحكمة سماع هذا الشاهد . إغفاله . لا إخلال بحق الدفاع .
١٤٠٨ ٤٤٦	، ، ،	إثبات . إقرار المتهم بمحضر البوليس . عدوله عنه . الأخذ به . جائز . استدعاء محرر المحضر لمناقشته فيه . لا يلزم .
١٤٠٨ ٤٤٧	، ، ،	١ — جريمة . أركانها . الباعث ليس من أركان الجريمة . ٢ — إثبات . حرية المحكمة في الأخذ بالدليل .
١٤٠٨ ٤٤٨	، ، ،	إثبات . الأدلة في المواد الجنائية متماسكة . الاعتماد على أمر قطعت به المحكمة دون بيان سندها في ذلك . حكم معيب . نقض . وصف الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر .
١٤١٠ ٤٤٩	، ، ،	١ — دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة . الحكم لا يبين منه أن هذه الحالة كانت قائمة . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل . ٢ — إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالجلسة مع مخالفتها لأقواله في التحقيقات الأولية . لا أثرب على المحكمة فيه .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم
٤٥٠	١٤١٠	١١ ديسمبر ١٩٥٠
حكم . تسببه . دفاع هام . طلب إعادة المعاينة التي أجريت لكي تبين المحكمة صحة هذا الدفاع . عدم الرد على الدفاع وعدم إجابة المتهم إلى إجراء المعاينة . قصور .		
٤٥١	١٤١٢	د د د
حكم . تسببه . وجه دفاع من شأنه لو صح أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . الحكم بالادانة . قصور .		
٤٥٢	١٤١٣	د د د
١ - قوة الشيء المحكوم به . بلاغ عن جريمة تبديد . تبرئة المتهم لتشكك المحكمة في صحتها . هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب عن أسندت إليه الجريمة على من بلغ في حقه . للمحكمة أن تنظر دعوى البلاغ الكاذب بكامل حريتها . ٢ - إثبات . مبلغ تجاوز نصاب الشهود . عدم الدفع بعدم الجواز وسماع الشهود على المبلغ في مواجهة المتهم . الأخذ بشهادة الشهود . جوازه .		
٤٥٣	١٤١٤	د د د
حكم . تسببه . دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . مثال في جريمة سرقة .		
٤٥٤	١٤١٥	د د د
غش الأشربة . إدانة متهم في بيع مياه غازية مغشوشة لوجود رواسب بها . عدم استظهار سبب هذه الرواسب وأثرها على المياه وعدم صلاحية المياه بسببها . قصور .		
٤٥٥	١٤١٦	د د د
أسباب الإباحة وموانع العقاب . متهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بانه كان فاقد الشعور . الحكم لا يبين منه أنه كان كذلك . إثارة هذا الموضوع أمام محكمة النقض . لا تقبل .		
٤٥٦	١٤١٧	١٨ ديسمبر ١٩٥٠
حكم . تسببه . دفاع موضوعي . الرد عليه رداً صريحاً . لا يلزم . مثال .		
٤٥٧	١٤١٧	د د د
حكم . تسببه . وجه دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الادانة . يكتفى .		
٤٥٨	١٤١٧	د د د
مراقبة . حدها الأدنى المقرر في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هـ سنة .		
٤٥٩	١٤١٨	د د د
خيانة الأمانة . متى يتحقق القصد الجنائي ؟ عدم استظهار المحكمة هذا الركن في حكمها . قصور .		

رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٠	١٤١٩	١٨ ديسمبر ١٩٥٠	حكم . تسليه . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . تأسيس رفض اعتذار المتهم بمرضه بالروماتيزم المفصلي على أن هذا المرض لا يمنعه من الحضور . عدم بيان ما استندت إليه المحكمة في ذلك . قصور .
٤٦١	١٤٢٠	» » »	حكم . تسليه . متهم في اختلاس محجوز عليه إدارياً . تمسكه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان مريضاً متغيماً عن البلد يوم البيع . عدم الرد عليه . قصور .
٤٦٢	١٤٢١	» » »	حكم . تسليه . إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . عدم بيانه في الحكم . قصور .
٤٦٣	١٤٢٢	» » »	دفاع . اختلاس محجوزات . دفع المتهم بأن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
٤٦٤	١٤٢٣	» » »	محاكمة . الأصل فيها أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة . إدانة المتهم دون إجراء تحقيق ما . لا يصح .
٤٦٥	١٤٢٣	» » »	إثبات . قواعد الإثبات في المواد المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . عقد ائتمان . سكوت المتهم على التمسك بعدم جواز إثباته بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود . هذا تنازل منه عن التمسك بهذا الدفع .
٤٦٦	١٤٢٤	» » »	استئناف . التقرير به بعد الميعاد . اعتذار المستأنف بجهله للقانون . لا يجدي . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . في محله .
٤٦٧	١٤٢٤	١٩ ديسمبر ١٩٥٠	دعوى مدنية . محكمة الجنج . قضاؤها بالبراءة وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . صحيح في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .
٤٦٨	١٤٢٦	» » »	حكم . تسليه . تمسك المتهم بأن اعترافات متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الإكراه . استناد المحكمة بين ما استندت إليه في إدانة المتهم إلى هذه الاعترافات . عدم تحديثها عن هذا الدفاع . قصور .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٩	١٩ ديسمبر ١٩٥٠	حكم . تسببه . وجوب بيان أدلة الثبوت التي أقيم عليها .
٤٧٠	١٤٣٠	محال عمومية . تعريفها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . سريان أحكام هذا القانون على هذه المحال ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص .
٤٧١	١٤٣٠	تشرّد . عود . العقوبة في هذه الحالة هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس . كون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لا تأثير له . هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها الأحكام المذكورة .
٤٧٢	١٤٣١	١ — تموين . نقل المحل من مكان إلى آخر نقلاً من شأنه تخفيض الاستهلاك المقرر له . معاقب عليه بالمادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . استخدام صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . العقاب عليه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المذكور . هاتان المادتان يجرى حكمهما على المصانع كما يجرى على المحال العمومية . ٢ — مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لم يشملها التعديل المنصوص عليه بالمادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .
٤٧٣	٢٦ ديسمبر ١٩٥٠	نقض . حكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم النيابي . هذا الحكم على خلاف ظاهره منه للخصومة . جواز الطعن فيه بطريق النقض . وجوب نقضه .
٤٧٤	١٤٣٤	حكم . تسببه . موازين غير مضبوطة . وجوب علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط . الاعتماد في ذلك على ما لا يفنده . قصور .
٤٧٥	١٤٣٦	إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو ببعض أقواله دون بعض . لا تأثير على المحكمة فيه .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
٤٧٦	١٤٣٦	٢٦ ديسمبر ١٩٥٠
إثبات . شهود . أمر المحكمة بتلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا . عدم اعتراض المدافع عن المتهم وترافقه ومناقشة أقوالهما الواردة بالتحقيق . النعى على المحكمة بعد ذلك أنها لم تسمعهما . لا يقبل .		
٤٧٧	١٤٣٦	، ، ،
١ - إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة الشهود وفي الاستناد إلى جميع العناصر المطروحة أمامها للبحث . ٢ - دفاع . شهود النفى . تقرير أطراح شهاداتهم . غير لازم .		
٤٧٨	١٤٣٧	، ، ،
حكم . تسببه . حكم ابتدائي قضى ببراءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله . تأييده استئنافياً . النعى على الحكم الاستئنافي أنه لم يرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية في حدد الضرر لا محل له لأن ما أثبتته من عدم ثبوت واقعة التزوير كاف لبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .		
٤٧٩	١٤٣٧	، ، ،
حكم . تسببه . اشتراك . إدانة شريك في اختلاس محجوزات على أساس أنه مالك المحجوز والمحجوز موقع بمنزله والحارس تابعه . قصور . الأعمال المكونة للاشتراك مبينة في القانون على سبيل الحصر .		
٤٨٠	١٤٣٨	، ، ،
تموين . كمية من السكر مقررة لمصنع . إعارتها لمصنع آخر دون ترخيص من مكتب التموين . تصرف محظور في حكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .		
(٢) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)		
٤٨١	١٤٣٩	١٢ مارس ١٩٥١
١ - للحائز أن يؤثر بصرف النظر عن حسن أو سوء نيته . ٢ - إجارة الوقف . خضوعها للقانون المدني . ٣ - استلام الناظر للإيجار مقدماً . جوازه .		
٤٨٢	١٤٤٢	٢٦ مارس ١٩٥١
اختصاص محكمة الاستئناف . القضاء الصادر من هيئة أو عضو في المحكمة الابتدائية . يرفع التظلم منه أمام محكمة الاستئناف . التظلم من الأوامر . رفعه أمام الأمر أو أمام المحكمة . هذا الخيار للصادر من هذه الأوامر وحده .		

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
٤٨٣	١٤٤٦	١٠ أبريل ١٩٥١
٤٨٤	١٤٤٩	١٧ أبريل ١٩٥١
٤٨٥	١٤٥٢	٩ مارس ١٩٥٢
٤٨٦	١٤٥٦	٢٥ فبراير ١٩٥٢
٤٨٧	١٤٥٩	٧ مارس ١٩٥٢
٤٨٨	١٤٦٢	٩ مارس ١٩٥٢
٤٨٩	١٤٦٤	٢٤ مارس ١٩٥٢
٤٩٠	١٤٦٧	٧ أبريل ١٩٥٢
٤٩١	١٤٧٥	٢٢ أبريل ١٩٥٢

ملخص الأحكام

عقد القسمة الذي يوقع عليه البالغ ، يقيد ولو لم يصادق عليه المجلس الحسي . قسمة المهايأة . وجوب الاتفاق عليها .

قاضي الأصل هو قاضي الفرع . جواز طلب حراسة أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . وجواز طلب استبدال الحارس أمامها .

قرارات مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحاماة وصيغتها القضائية . عناصر تقدير أتعاب المحاماة لم ترد في القانون على سبيل الحصر . تعريف المقصود بأهمية الدعوى وثروة الموكل . قدر المحامي ومكانته كعنصر من عناصر تقدير الأتعاب .

(٢) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)

حكم . الأصل في الإجراءات أنها صحيحة . ما لم يثبت بطريق رسمي غير ذلك . حكم . تأجيل إصداره مرة ثانية وعدم تصريح المحكمة لإثبات ذلك . لا بطلان . حكم . قاضي الأمور المستعجلة . لا حجية له .

بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة . فسخ . طبقاً للبادة ٣٣٥ مدني قديم . شرط الفسخ لصالح البائع . تحديد ميعاد لدفع الثمن بخطاب مسجل . بدء الميعاد . يوم الوصول .

عقد بيع . شرط توقيني . أثره . لا يجيز التدخل في دعوى الحراسة ولا وقف تنفيذ حكمها .

سقوط الخصومة .

أندية السباق . مسئوليتها عن الخطأ في تنفيذ نصوص لوائحها . قانوني . قرارات متدوبي النادي بشأن نزاع بالسباق . خضوعها لرقابة المحاكم متى شابها الخطأ . النص في اللائحة بانهائية القرارات غير جائز .

جهاز منزل الزوجية . ملكيته للزوجة . الأساس في ذلك عقدي وأحكام القانون . . .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المجلة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(٤) قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
٤٩٢	١٤٧٩	٣١ يناير ١٩٥٢ طلب نقل نفود للخارج . اتفاق العميل مع البنك . هل هو عقد فتح اعتماد . معنى عقد فتح الاعتماد . المال ملك العميل وعلى ذمته دائماً . لا مسئولية على البنك إذا ما انخفض سعر العملة . تحمل العميل كل مسئولية .
		(٥) قضاء الضرائب
٤٩٣	١٨٤١	٢٠ أبريل ١٩٥٢ ١ - التعداد الخاص بالمهن غير التجارية الوارد بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تمثيل لا حصر . ٢ - قرار إضافة من أخرى . مقرر لا منشى . ٣ - الترخيص لوزير المالية فى إضافة من أخرى . ورود قيد واحد على هذا الترخيص . أن تكون غير تجارية . وكل قيد غير ذلك يكون باطلا . ٤ - مهنة الرقص والعارف والمثل والمغنى . ليست تجارية . عدم انطواء استخدام الرقص من يعاونه على معنى المضاربة التجارية .
		(٦) القضاء المستعجل (الدائرة الاستئنافية)
٤٩٤	١٤٨٥	٢١ نوفمبر ١٩٥١ القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش . وجوب إصدار أمر من القاضى بتأيد ضبط المواد المشتبه فيها . مخالفة القانون موجبة الافراج عن المواد . والقضاء المستعجل التدخل متى توافر الاستعجال .
٤٩٥	١٤٨٨	١٧ ديسمبر ١٩٥١ ١ - القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . لا ينطبق على الأراضى القضاء ولو أقيم عليها بناء . ٢ - سريان حكم الطرد على المستأجر من الباطن .
٤٩٦	١٤٩١	١٩ ديسمبر ١٩٥١ استئناف الأحكام المستعجلة . جائر لكل حكم . أما الاشكالات الخاصة بالتنفيذ على المنقولات فيجرى فى حقها حكم المادة ٣٩ مراقبات . خضوعها لما تخضع له دعوى الدين .
٤٩٧	١٤٩٣	١٠ مارس ١٩٥٢ ١ - أعمال السيادة . ما يتخذ من إجراءات دفاعا عن كيان

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	الصحيفة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		الدولة في الداخل والخارج . اما التفاضل عن المجرمين فلا يتصل بأعمال السيادة ويحمل الحكومة مسئولية . ٢ — أعمال البوليس والضبطة . تخضع لرقابة المحاكم .
٤٩٨	١٤٩٨	١١ مارس ١٩٥٢
		١ — الحجز تحت يد ناظر الوقف أو الحارس . عدم جوازه على مستحق بعد وفاته . ٢ — تعيين ناظر وقف ينهى الحراسة .
		(٧) قضاء المحاكم الكلية (غرفة الاتهام)
٤٩٩	١٥٠٢	٨ مارس ١٩٥٢
		١ — حبس المتهم أربعة أيام . وجوب عرض الأوراق على حضرة قاضي التحقيق قبل انتهائها لإصدار أمراً بما يراه . من ذلك الأمر بالحبس ٤٥ يوماً دفعة واحدة . ٢ — الحبس الاحتياطي . حق النيابة في طلبه .
٥٠٠	١٥٠٣	٦ أبريل ١٩٥٢
		١ — التحقيق بمعرفة حضرة قاضي التحقيق . وجوبه إذا طلبت النيابة . ٢ — حكم رد الاعتبار . أثره بالنسبة للماضي والمستقبل .
٥٠١	١٥٠٥	د د د
		التصرف في الجناية التي تحققها النيابة . انفراد قاضي التحقيق به . حفظ الجنايات التي تقوم النيابة بجمع الاستدلالات فيها . للنيابة أن تأمر به .
		(٨) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح)
٥٠٢	١٥٠٧	١٩ ديسمبر ١٩٥١
		استئناف أحكام المخالفات والجنح من النيابة . غير جائز إلا إذا طلبت صراحة بجلسة المحاكمة الحكم بغير الغرامة والمضاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .
		(٩) القضاء المستعجل (جزئي)
٥٠٣	١٥٠٩	١٥ نوفمبر ١٩٥١
		١ — شفعة . بقاء حق المشفوع منه في الانتفاع حتى يحكم للشفيع . ٢ — حكم الشفعة منقضى لا مقرر . ٣ — الأعمال الجديدة المطلوب وقفها . إقامتها في ملك من شرع في إقامتها . وتحدد حيازة الجار .

العند العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥١١٥٠٤	١٩ فبراير ١٩٥٢	ماهية العقود . وتعرض قاضي الأمور المستعجلة لبحثها . لا تأثير له على الموضوع . إجازة الوقف بأقل من أجر المثل . وجوب تكملة الأجرة .
١٥١٦٥٠٥	١٣ أبريل ١٩٥٢	اختصاص . لقاضي الأمور المستعجلة أن يقرر ما إذا كان النزاع من اختصاص المحكمة المدنية . الأعمال الإدارية . عدم انطباقها على انحراف رجل الإدارة عن وظيفته انحرافاً جسيماً صارخاً . وإلا فهو عمل إداري .
١٥٢٠٥٠٦	٢٠ ديسمبر ١٩٥١	حجز تحفظي استثنائي . توقيعه مصلحة الضرائب . زوال أثره إذا لم تربط الضريبة في بحر شهرين . لا يجوز توقيعه بعد ذلك .
١٥٢٤٥٠٧	١٢ فبراير ١٩٥٢	١ - حجز ما للدين لدى الغير . حصر صورته بقانون المرافعات . لا يمنع القاضي المستعجل من الحكم بعدم الاعتداد به إذا كان باطلاً بطلاناً أصلياً في نطاق القواعد العامة ٢ - تحديد الدين مؤقتاً . خلو الأمر منه يبطله بطلاناً جوهرياً .
١٥٢٧٥٠٨	٢٥ فبراير ١٩٥٢	حجية الأحكام المستعجلة . قائمة . طالما لم يحدث تغيير في مركز الخصوم القانوني أو الوقائع المادية .
(١٠) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني)		
١٥٣٠٥٠٩	١٠ مارس ١٩٥٢	١ - الشفعة . طريق العلم بالإندار الرسمي . ومتى يسقط الحق . ٢ - الشفيع . وجوب قيام ملكيته قبل رفع الدعوى .
١٥٣٣٥١٠	٢٤ مايو ١٩٥٠	المسئولية الشخصية . أخذ المشرع المصري بها . المسئولية التقصيرية . تكون عند ما يقع الضرر بالعامل أثناء العمل وليس بسبب العمل .
١٥٣٨٥١١	٢٢ يونيو ١٩٥٠	تعويض . دعوى مدنية . جواز المطالبة به بدعوى تكملة بعد المطالبة بتعويض مؤقت أمام المحكمة الجنائية .

العدد العاشر	فهرست	السنة الثانية والثلاثون
رقم الحكم	المحكمة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		(١١) محكمة مرور القاهرة
٥١٢	١٥٤٣	٢٩ ديسمبر ١٩٥١
		١ - تعويض . محال إليه بحق اقتضائه من المتهم والمستولين عن فعل المتهم . ٢ - عدم قبول الادعاء مدنياً أمام القاضي الجنائي .
	١٥٤٧	بحث قصور التشريع الجنائي عن حماية الحياة في العقار لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي .
	١٥٥١	بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق .
	١٥٥٩	بحث جريمة اختلاس الوظيفة العامة لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر
	١٥٦٥	بحث الإحالة على لجان طعن الضرائب وهل هي قاطعة للتقادم (تعليق على فتوى مجلس الدولة) لحضرة الأستاذ عبد الحميد رياض الجل المحامي .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

مرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢^(١)

بإضافة حكم إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ، والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل والداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية مادة جديدة بعد المادة ١٠ رقم ١٠ مكرراً نصها كالآتي : —

« ولا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو بوقف تنفيذه أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداداه أو باستحقاقه أو بأية طريقة أخرى » .

مادة ٢ — على وزاراتنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(صدر بقصر القبة في ٢١ شعبان سنة ١٣٧١ — ١٥ مايو سنة ١٩٥٢) .

فاروق

بأمر حضر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد نجيب الهلالي

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٨٤ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٣

أمر رقم ٣٠

بتحويل وزير الداخلية سلطة القبض على جميع من يقتضى صون الأمن العام القبض عليه
وحجزه في مكان أمين.

نحن أحمد نجيب الهلالي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية
في جميع أنحاء البلاد .

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والمعدل بالقوانين رقم
٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ .

ويعتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٥٢ .

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٥ الصادر في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتحويل وزير الداخلية
بعض السلطات في بعض المناطق والمعدل بالأمر رقم ١٨ الصادر في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ بتحويل السلطة القائمة على
إجراء الأحكام العرفية سلطة القبض على من تتطلب مقتضيات الأمن العام ضبطه وحجزه في
مكان أمين .

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعهد إلى وزير الداخلية في المناطق المبينة في الأمر رقم ١٥ المعدل بالأمر رقم ١٨
المشار إليه بسلطة القبض على من يقتضى صون الأمن العام القبض عليه وحجزه في مكان أمين .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٢

أحمد نجيب الهلالي

امر رقم ٣١

في شأن المقبوض عليهم بأمر من السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية

نحن احمد نجيب الهلالي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ باستمرار الأحكام العرفية ؛
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية ، والمعدل بالقوانين رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠ و ٢١ لسنة ١٩٤١ و ٨١ لسنة ١٩٤٤ ؛
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٥٢ ؛
وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات كل من يتصل بأحد المقبوض عليهم بأمر من السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية بغير موافقة السلطات المختصة أو بغير ترخيص خاص .
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا تم الاتصال باستعمال طرق احتيالية .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من عشرين جنيهاً إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من دخل أحد الأماكن المعدة لحجز الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أو شرع في ذلك دون إذن خاص .

(ب) كل من سهل بأي طريقة كانت أو شرع في تسهيل هرب الأشخاص المذكورين في المادة السابقة وكذلك كل من أخفى أحداً من هؤلاء .

وفي الحالتين السابقتين تكون العقوبة الحبس إذا كان مرتكب الجريمة أحد الأشخاص المكلفين مراقبة المكان الذي به المقبوض عليه أو الخدمة فيه .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢

أحمد نجيب الهلالي

فهرست

الابحاث والقوانين والأوامر العسكرية

- ١ — بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف ص ١١١ .
- ٢ — بحث في رد الاعتبار دراسة قانونية تاريخية لأحكام رد الاعتبار في قانون الإجراءات الجنائية الجديد لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت عمر ص ١٢١ .
- ٣ — قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ص ١٤٠ .
- ٤ — قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الجزاء على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا في أحوال خاصة ص ١٤٣ .
- ٥ — قرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات ص ١٤٤ .
- ٦ — بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف ص ٢٩٣ .
- ٧ — قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل الفقرة الخاصة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ص ٣٠٦ .
- ٨ — قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ ص ٣٠٦ .
- ٩ — قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف ص ٣٠٧ .
- ١٠ — قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ص ٣٠٨ .
- ١١ — قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدل بالقوانين رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٦ و ٦٣ لسنة ١٩٤٨ و ٧٠ لسنة ١٩٥٠ ص ٣١٨ .
- ١٢ — قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين ص ٣٢٢ .

- ١٣ — قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ بإضافة أحكام جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ص ٣٢٣ .
- ١٤ — بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزي سيف ص ٤٠٠ .
- ١٥ — بحث ميعاد قيد الاستئناف في قانون المرافعات الجديد وهل يجوز مده أم لا يجوز لحضرة صاحب العزة احمد بك الجارم المستشار ص ٤١٦ .
- ١٦ — بحث شرط نشوء الربح في مصر للدكتور دلاور على ص ٤٢٢ .
- ١٧ — قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ص ٤٥٣ .
- ١٨ — قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالتخدرات واستعمالها ص ٤٥٥ .
- ١٩ — قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل المادة ٢١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة ص ٤٥٦ .
- ٢٠ — قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار ص ٤٥٧ .
- ٢١ — قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ المعدل لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترخيص في الاشتراك في إنشاء بنك زراعي والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الجمعيات التعاونية وتقرير استثناء من أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ص ٤٦٣ .
- ٢٢ — قانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنغة ص ٤٦٤ .
- ٢٣ — بحث عدم جواز قبول المدعى المدني لأول مرة بعد إعادة القضية من محكمة النقض للفصل فيها من جديد لحضرة الأستاذ أحمد السادة المحامي ص ٦١٥ .
- ٢٤ — بحث مدى اختصاص النيابة العامة بالفصل في مواد الحياة لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر ص ٦٢٠ .
- ٢٥ — قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة ص ١ العدد ٤ .
- ٢٦ — قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥١ بتعديل المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية ص ١ العدد ٤ .

- ٢٧ — قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ يحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للجندين بوظائفهم ص ٢ العدد ٤ .
- ٢٨ — قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ خاص بالموازن والمقاييس والمكاييل ص ٤ العدد ٤ .
- ٢٩ — بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزي سيف ص ٧١٨ .
- ٣٠ — بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق ص ٧٤٦ .
- ٣١ — بحث تفتيش المنازل في ظل قانون الإجراءات الجديد لحضرة الأستاذ محمد عبد العزيز يوسف فهمي وكيل أول نيابة دمنهور .
- ٣٢ — قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن كسب العمل الغير مشروع ومعه المذكرة الإيضاحية ص ١٣ العدد ٥ .
- ٣٣ — قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية ومعه المذكرة الإيضاحية ص ١٩ .
- ٣٤ — قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥١ بإلغاء المادة ١٩٣ من قانون العقوبات ومعه المذكرة الإيضاحية ص ٢٢ .
- ٣٥ — بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق ص ٨٦٤ .
- ٣٦ — بحث نظام الصلح في قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة ميت غمر ص ٨٩١ .
- ٣٧ — بحث اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم في الدعوى المدنية بعد الحكم بالبراءة لحضرة الأستاذ إبراهيم محمد صبيحة ص ٨٩٧ .
- ٣٨ — قانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ بإجراء شهر نظم الجمعيات والمؤسسات والمذكرة الإيضاحية ص ٢٥ .
- ٣٩ — قانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضي الزراعية ص ٢٦ .
- ٤٠ — قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمذكرة الإيضاحية ص ٢٧ .
- ٤١ — قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ بإضافة مادة جديدة إلى الباب الثاني (مكرراً) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بشأن المفرقات والمذكرة الإيضاحية ص ٢٩ .

- ٤٢ - مرسوم باعلان الأحكام العرفية .
- ٤٣ - أوامر عسكرية من رقم ١ إلى رقم ٢٣ .
- ٤٤ - بحث في قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية للدكتور رمزي سيف ص ١٠١٩ .
- ٤٥ - بحث الأحكام الصادرة في دعاوى التزوير وهل يجوز استئنافها استقلالا لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي ص ١٠٤٣ .
- ٤٦ - بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضي التحقيق ص ١٠٤٧ .
- ٤٧ - بحث حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الجنح والمخالفات في ظل قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمد عبد العزيز يوسف فهمي وكيل أول نيابة دمنهور الكلية ص ١٠٦٢ .
- ٤٨ - قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ١٧٨ من قانون العقوبات ص ٥١ .
- ٤٩ - أوامر عسكرية من رقم ٢٤ إلى رقم ٢٩ .
- ٥٠ - سلطة مأمور الضبط القضائي في تفتيش الشخص في غير حالة تلبس لحضرة الدكتور توفيق محمد الشاوي ص ١١٩٨ .
- ٥١ - بحث مسئولية أمين النقل للأستاذ محمد حامد رضوان المحامي من الدرجة الأولى الممتازة بإدارة قضايا الحكومة ص ١٢٠٩ .
- ٥٢ - بحث في مقابل أتعاب المحاماة لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي ص ١٢٣٠ .
- ٥٣ - مرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ بوضع حد أقصى للراكنز المكشوفة وبفرض عقوبة على التأثير في أسعار القطن ص ٥٧ .
- ٥٤ - مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥١ بشأن الكسب غير المشروع ص ٥٨ .
- ٥٥ - مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ص ٦٠ .
- ٥٦ - مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٣٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ص ٦٣ .
- ٥٧ - قرار وزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ص ٦٤ .
- ٥٨ - بحث في قصور التشريع الجنائي عن حماية الحياة في العقار لحضرة الأستاذ راغب حنا المحامي ص ١٥٤٧ .

- ٥٩ - بحث على هامش قانون الإجراءات الجنائية لحضرة الأستاذ محمود عز الدين سالم قاضى التحقيق ص ١٥٥١ .
- ٦٠ - بحث جريمة اختلاس الوظيفة العامة لحضرة الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة ميت غمر ص ١٥٥٩ .
- ٦١ - بحث الإحالة على لجان طعن الضرائب وهل هى قاطعة بالتقادم (تعليق على فتوى مجلس الدولة) لحضرة الأستاذ عبد الحميد رياض الجمل المجامى ص ١٥٦٥ .
- ٦٢ - مرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ بإضافة حكم إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية ص ٦٧ .
- ٦٣ - أمرين عسكريين رقمى ٣٠ و ٣١ .

فهرست

أحكام مجلس الدولة ومحكمة النقض المدنية والجنائية ومحاكم الاستئناف
ومحاكم الجنايات والمحاكم الكلية والتجارية
والضرائية والإيجارات والمستعجلة والجزئية

١ — الاتحاد العام للدراسات التجارية .
له شخصية معنوية . نقابته مسجلة
بوزارة الشؤون الاجتماعية . رئيسه
صاحب الصفة في تمثيله .

٢ — وظيفة عمومية . ماهيتها . النتائج
القانونية المترتبة . التعيين فيها لا يكسب
صاحبها حقاً شخصياً عليها . علاقة
الموظف بالوظيفة هي رابطة قانونية
نظامية . حق السلطة التنفيذية في تعديل
القوانين واللوائح الوظيفية في أى
وقت . ليس للموظف حق مكتسب .

٣ — كادر سنة ١٩٣٩ . اعتبار شهادة
مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .
معادلة لدبلوم مدرسة المعلمين الثانوية
من حيث الدرجة والراتب ووضع
حاملها في الدرجة السابعة الكتابية
لا يمنع مجلس الوزراء من وضع قواعد
جديدة لتعديل المركز الوظيفي .
التحدى بقاعدة المساواة . بحاله .

(مجلس الدولة — ٩ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١١٠٠ رقم ٢٦٨) .

أتعاب المحاماة . قرارات مجلس نقابة
المحامين بتقدير أتعاب المحاماة وصبتها

٣

(١)

١ أب . طلب سلب ولايته على ابنته
القاصرة . اعتماداً على أنه متلاف سيء
السلوك . رفض الطلب .

(ملط الكلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢
س ٩٢٨ رقم ٢٤٧) .

٢ ١ — اتحاد خريجي الجامعة . له
شخصية معنوية . القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٤٥ .

٢ — علاوة الترقية . متى تصرف .
أحكام كادر سنة ١٩٢١ وكادر سنة
١٩٣٩ . وقرار مجلس الوزراء في ٩
مايو سنة ١٩٤٩ . قواعد التنسيق
وكتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤ —
١٧/٢ في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٧ .

٣ — علاوة الترقية المترتبة على تطبيق
قواعد التنسيق . شأنها شأن علاوة
الترقية العادية . متى تنفذ . اعتماد
نفقات التنسيق في سنة سابقة . عدم
تأثير ذلك على القاعدة التنظيمية .

(مجلس الدولة — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٦٤٨ رقم ١٤٨) .

٤

قانوناً . استخلاص قصد المتعاقدين ،
عما يستقل به قاضى الموضوع . مثال ،
(تقضى مدنى — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٢
من ٥٨٦ رقم ١٣٩) .

إثبات . إقامة الإدانة على الظن
لا يجوز . شهادة لها أثرها في ثبوت
التهمة . إدانة المتهم دون القطع برأى
في صحة هذه الشهادة . حكم معيب .

(تقضى جنائى — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٥٧ رقم ٣٢٢) .

إثبات . الأخذ بأقوال شاهد
بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو
ببعض أقواله دون بعض . لا تريب
على المحكمة فيه .

(تقضى جنائى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤٣٦ رقم ٤٧٥) .

١ — إثبات . الاستناد إلى أقوال
بعض الشهود في التحقيقات مع عدم
تلاوة أقوالهم أمام المحكمة . لا يعيب
الحكم مادام المتهم لم يتمسك بسماعهم
ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

٢ — حكم . تسييه . نية القتل . إثبات
توافرها . مثال .

(تقضى جنائى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٢١ رقم ٣٩٠) .

إثبات . تعيين خبير . ليست المحكمة
ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى أنه
لا يحتاج إلى خبرة فنية .

(تقضى جنائى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٥٣ رقم ٤٢٢) .

١ — إثبات . حكم تهديد بإحالة

القضائية . عناصر تقدير أتعاب المحاماة
لم ترد في القانون على سبيل الحصر .
تعريف المقصود بأهمية الدعوى وثروة
الموكل . قدر المحامى ومكاته كعنصر
من عناصر تقدير الأتعاب .

(استئناف القاهرة — ٩ مارس سنة ١٩٥٢
من ١٤٥٢ رقم ٤٨٥) .

اتفاق الخصوم على وقف الدعوى لمدة
معينة . تعجيلها خلال هذه المدة جائز
إذا لم يمس التعجيل مصلحة الطرف
الآخر .

(قنا الكلية — ١٠ يناير سنة ١٩٥١ من
٦٨٢ رقم ١٥٩) .

اتفاق فسخ اتفاق . تأجير من
الباطن . منعه . سريانه . إنذار . ورقة
من أوراق المرافعات . تاريخ إعلانها .
تقديمه للحضرين .

(عابدين الجزئية — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩
من ١٠٧ رقم ٣٢) .

إثبات . إزراءات . سماع شهود الإثبات
في الدعوى . مرافعة المحامى عن المتهم
دون أن يطلب سماع شهود النفى .
نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في
الدفاع لعدم سماعها شهود النفى الذين
رخصت له في إعلانهم . لا يقبل .

(تقضى جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٢٧ رقم ٣٩٥) .

إثبات . اشتراط الكتابة في العقود
الرضائية . الأصل فيه أن يكون مجرد
إثباتها . اشتراط تعليق انعقاد العقد على
التوقيع على المحرر المثبت له . صحيح

٩

١٠

١١

١٢

١٣

٥

٦

٧

٨

- الدعوى على التحقيق بناء على طلب الطرفين ليثبت كل منها ما يدعيه من تملك الأرض موضوع النزاع بالتقدم الطويل المدة، ترجيح المحكمة أقوال شهود المدعى على شهود المدعى عليهم ليس فيما أجرته مخالفة لقواعد الإثبات.
- ٢ — إثبات : قرائن . وضع يد . كشف التكليف . اتخاذ المحكمة منه قرينة على وضع يد المدعى تعزز بها أقوال الشهود بعد أن تبين لها أن مستنداته يكتنفها الغموض وإن مستندات المدعى عليهم لا تنطبق على الأرض موضوع النزاع . لا تثريب عليها . القول بأنها أهدرت عقود المدعى عليهم استناداً إلى كشف التكليف . غير صحيح .
- ٣ — إثبات : محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . وضع يد . خطاب استند إليه المدعى وذكرته المحكمة . عدم إقامتها قضاء ما على اعتبار أنه مستند ثابت التاريخ يحتاج به المدعى عليهم . اتخاذها منه فقط مجرد قرينة تعزز بها أقوال الشهود على وضع يد المدعى على الأرض موضوع النزاع بوصفه مالكا لها . لا تعتبر أنها جاوزت سلطتها في تقدير الأدلة .
- ٤ — قاضي الموضوع . وضع يد . حكم مثبت للملك بالتقدم . تسببه . وجوب بيانه أركان وضع اليد . إرادته هذا البيان على وجه خاص . غير لازم . عدم تناوله كل ركن من هذه الأركان يبحث مستقل . لا يعينه . متى بان من مجموع ما أورده أنه غير لها وتحقق من وجودها .
- وجودها .
- (قس مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٧٧ رقم ١٣٨) .
- ١٤ — ١ — إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة الشهود وفي الاستناد إلى جميع العناصر المطروحة أمامها للبحث .
- ٢ — دفاع . شهود النفي . تبرير أطراح شهاداتهم . غير لازم .
- (قس جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٣٦ رقم ٤٧٢) .
- ١٥ — ١ — إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه من شهادة شاهد . أخذها ببعض الشهادة معناه أنها لم تر فيما أطرحته ما يصح الركون إليه .
- ٢ — حكم . تسببه . دفاع . الرد على كل جزئية منه . غير لازم .
- ٣ — دفاع . وجه دفاع أدلى به المتهم . عدم طلبه تحقيقه . نفيه على المحكمة أنها لم تندب خبيراً لتحقيقه . لا يصح .
- (قس جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣١٣ رقم ٢٨٣) .
- ١٦ — ١ — إثبات . سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تظن إليه من الأقوال سواء منها ما أدلى به أمامها وما أدلى به في التحقيقات الأولية .
- ٢ — حكم . تسببه . دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت . النفي على الحكم . يأتيه لم يرد عليه رداً صريحاً لا يقبل .
- (قس جنائي — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ٢٢٥١ رقم ٣١٩) .

بالتحقيق . النعى على المحكمة بعد ذلك
انها لم تسمعهما . لا يقبل .

(قض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤٣٦ رقم ٤٧٦) .

٢١ إثبات . شهود . طلب الدفاع سماع

بأقوال شهود الدعوى . عدم اصراره
على ذلك وترافعه في الموضوع . التحويل
على أقوال الشهود الذين لم يسمعوا
وكانت أقوالهم مطروحة على بساط
البحث . صحته .

(قض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٢٥ رقم ٣٩٣) .

٢٢ ١ — إثبات . شهادة الشهود . لمحكمة

الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقديرها
أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت
محملة . اكتفاؤها في تكوين عقيدتها
بشهادة الشهود المدونة بمحاضر التحقيق
الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى بغير
حاجة إلى إجراء تحقيق جديد . لا تريب
عليها في ذلك .

٢ — وصية . سند دين صادر من
المورث لأحد ورثته . دعوى من هذا
الوارث على بقية الورثة بمطالبتهم من
تركة مورثهم بقيمة السند . الحكم
برفضها . إقامة الحكم على أن السند
صدر من المورث في مرض موته
دون أن يقبض من الوارث الصادر له
السند مبلغة وأن نيته قد اتجهت إلى
تمليك هذا الوارث المبلغ بعد وفاته
قاصداً الإيصال له به من تركته وإن
هذه الوصية قد حصلت قبل صدور
قانون الوصية الجديد . وأن باقي الورثة

١٧ ١ — إثبات . سماع الشهود . حجب

المحكمة الابتدائية الدعوى للحكم . تقريرها
اعادتها للرافعة لسماع شهود . مراقبة
محامي المتهم دون طلب سماع أى شاهد .
صدور الحكم على المتهم . عدم طلب
الحماية أمام المحكمة الاستئنافية سماع
شهود . ليس له أن ينعى على المحكمة
انها أخلت بحقه في الدفاع .

٢ — نقض . توجيه الطعن إلى حكم
محكمة الدرجة الأولى . الطعن في هذا
الحكم يكون أمام المحكمة الاستئنافية .

٢ — نقض . طعن مبني على دفاع لم
يعرض على المحكمة الاستئنافية . لا يقبل .

(قض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٥٢ رقم ٣٢٠) .

١٨ إثبات . سماع الشهود . عدم تمسك

محامي المتهم بسماع شهود غير من سمعهم
المحكمة ومرافعته على أساس التحقيقات
الابتدائية والتحقيق الذي أجرته .
نعيه على محكمة الدرجة الثانية لأنها لم
تسمع شهوداً . لا يقبل .

(قض جنائي — ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٦٧ رقم ٣٣٦) .

١٩ إثبات . شاهد لم يحضر . حق المحكمة في

الأنخذ بأقواله بالتحقيقات .

(قض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣١٧ رقم ٣٨٦) .

٢٠ إثبات . شهود . أمر المحكمة بتلاوة

أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم
يحضرا . عدم اعتراض المدافع عن
المتهم وترافعه ومناقشة أقوالهما الواردة

٢٧ إثبات . التعويل على أقوال شاهد بالجلسة . مخالفة لما قرره بالتحقيقات أو على أقوال بعض الشهود دون بعض . جوازه .

(نقض جنائي - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٩٦ رقم ٤٣٥) .

٢٨ ١ - إثبات . الاعتماد على قول للمتهم عدل عنه فيما بعد . جائز .

٢ - نقض . مجرد خطأ مادي في الحكم في الإشارة إلى شاهد . لا يؤثر في سلامته .

٣ - نقض . قول متهم على آخر . هو في حقيقته شهادة . الإشارة إلى المتهم بلفظ الشاهد . لا يؤثر في سلامة الحكم .

٤ - إثبات . شاهد لم يعلنه المتهم وطلبه إلى المحكمة استدعاه . للمحكمة أن تقدر ما إذا كانت الدعوى في حاجة إلى سماعه أم لا . لا يصح الاعتراض عليها بعدم استدعائه .

٥ - إثبات . شاهد . تخلفه عن الحضور : عدم تمسك المتهم باستدعائه . الاعتماد على أقواله بعد تلاوتها . جائز .

٦ - إجراءات . محضر الجلسة والحكم . إهمال كاتب الجلسة التوقيع عليهما . لا يبطل الإجراءات .

(نقض جنائي - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٠٠ رقم ٤٤٠)

٢٩ إثبات . شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى وعولت على أقوالهم . تمسك المتهم في مذكرته إلى المحكمة

لم يجزوها فهي غير نافذة وسند ما باطل . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور . على غير أساس .

(نقض مدني - ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٦٨ رقم ١٣٦) .

٢٣ إثبات . شهود . سماعهم ومناقشتهم . القانون لم يرسم طريقاً لذلك . عدم طلب الدفاع إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي عن أمر . نعيه عليها . إغفال سؤال عنه . لا يصح .

(نقض جنائي - ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٤٥ رقم ٣١٤) .

٢٤ إثبات . طلب المتهم إلى المحكمة الاستتافية سماع شاهد لم يحضر أمام محكمة أول درجة واعتمدت المحكمة على أقواله بمحضر ضبط الواقعة مع أقوال من سمع من الشهود . رفضه بناء على أن المتهم لم يتمسك بسماعه أمام محكمة الدرجة الأولى وأن في أقوال من سمع من الشهود ما يكفي لثبوت التهمة . صحيح .

(نقض جنائي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٥ رقم ٣٥٣) .

٢٥ إثبات . محاكمة . إدانة المتهم بناء على أقوال شاهد لم يسمع بالجلسة . لا تصح .

(نقض جنائي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٩٢ رقم ٣٦٠) .

٢٦ إثبات . نفي الكتابة بالكتابة . مبدأ ثبوت بالكتابة .

(كوم حمادة الجزئية - ٣ مارس سنة ١٩٥٢ م ١١٨٩ رقم ٣٠٨) .

إثبات . (أنظر تلبس) .

- ٣٣ إجازة . نياية . حارس قضائي .
(القضاء المستعجل بالقاهرة — ٢ يونيه
سنة ١٩٥١ م ٨٨ رقم ٢٨) .
- ٣٤ اجراءات . اثبات . الحكم على المتهم
دون سماع الشهود ودون اجراء أى
تحقيق . مبطل لإجراءات المحاكمة .
سماع الشهود واجب مادام ممكناً .
(قض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٢٩٩ رقم ٢٧٠) .
- ٣٥ ١ — إجراءات . نقض التحقيقات
الأولية . لا يبطل المحاكمة . خطأ المحقق
في عملية الاستعراق . لا يمنع المحاكمة
من الأخذ بقول المجني عليه إنه تعرف
على المتهم .
٢ — دفاع . استبعاد المدافع .
موكول إلى تقديره .
(قض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٣٢٧ رقم ٣٩٦) .
- ٣٦ ١ — إجراءات محضر الجلسة . حجيته .
القول بعكس ما جاء به . لا يقبل .
إلا عن طريق الطعن بالتزوير .
٢ — نقض طعن مبني على الجدل في
تقدير الأدلة . لا يقبل .
(قض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٣٣٦ رقم ٤٠٦) .
- ٣٧ إجراءات وصف التهمة . رفع الدعوى
على المتهم بتهمة الضرب . إداته في
الضرب والسب . المحكمة الجزئية
لاتملك أن تقيم الدعوى عن تهمة غير
مرفوعة بها الدعوى العمومية .
(قض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٣٠٤ رقم ٢٧٥) .
- الإستتافية بسماع الشهود الغائبين .
تأييدها الحكم الابتدائي لأسبابه وعدم
ردها على ما جاء بمذكرته في صدد سماع
الشهود . حكم معيب .
نقض . نقض الحكم بالنسبة إلى
طاعن . يستفيد منه الطاعن الآخر
الذى لم يقدم أسباباً لطعنه لوحدة
الواقعة .
(قض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
م ١٤٠٤ رقم ٤٤٢) .
- ٣٨ إثبات . اعتراف المتهم بمحضر
البوليس . عدوله عنه . الأخذ به .
جائز . استدعاء محرر المحضر لمناقشته
فيه . لا يلزم .
(قض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
م ١٤٠٨ رقم ٤٤٦) .
- ٣٩ إثبات . الأدلة في المواد الجنائية
متأسكة . الاعتماد على أمر قطعت به
المحكمة دون بيان سندها في ذلك . حكم
معيب . نقض . وصف الواقعة . نقض
الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضى نقضه
بالنسبة إلى الطاعن الآخر .
(قض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
م ١٤٠٨ رقم ٤٤٨) .
- ٣٢ إثبات . قواعد الإثبات في المواد
المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام .
عقد إتمان . سكوت المتهم على التمسك
بعدم جواز إثباته بالبينة حتى سمعت
المحكمة الشهود . هذا تنازل منه عن
التمسك بهذا الدفع .
(قض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
م ١٤٢٣ رقم ٤٦٥) .

- ٣٨ أجنبي . إبعاده . سلطة الوزارة
في ذلك .
(مجلس الدولة — ١٧ مايو سنة ١٩٤٩
ص ٩١٣ رقم ٢١١) .
- ٣٩ إحالة إلى المعاش . القضاء بإلغاء قرار
التخطي المبني على الحالة الصحية .
الاتقاض عليه بالإحالة إلى المعاش
بعد الترقية للحالة الصحية دون أن يجد
جديد . غير جائز .
(مجلس الدولة — ٣١ مايو سنة ١٩٥١
ص ٨٠١ رقم ١٨٧) .
- ٤٠ إحراز المفرقات . قصد الاتجار بها
بدون ترخيص أو استعمالها استعمالاً
ضاراً بحياة الناس . تقديره من إطلاقات
محكمة الموضوع .
(جنايات اسكندرية — ١٥ أكتوبر سنة
١٩٥١ ص ٦٧٤ رقم ١٥٦) .
- ٤١ ١ — الأحوال التي تدخل في مدلول
الأحوال الشخصية . المادة ١٣ من
قانون نظام القضاء وقانون الدولة التي
ينتمي إليها الزوج وقت الزواج .
٢ — القانون المدني اليوناني .
وترتيب نفقة اللابن القاصر ولو له
حصيلة مال . شرط ذلك .
٣ — للزوجة اليونانية نفقة ولو تركت
منزل الزوجية . شروطه .
(عابدين الجزئية — ١٣ مارس سنة ١٩٥٢
ص ١١٨٣ رقم ٣٠٦) .
- ٤٢ اختصاص . محكمة جنائية . مناط
اختصاصها بالحكم في التعويضات المدنية .
حكم بالتعويض على أساس حصول
- ٤٣ إخلال بالتعاقد . لا يجوز .
(قفس جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
ص ١٣٢٩ رقم ٣٩٧) .
- اختصاص . مدار تعيين اختصاص
المحكمة نوعياً . قاضي الدعوى هو
قاضي الدفع . حتى الدولة في فرض
الضرائب وجبايتها وأساسه . عدم
سريان ضريبة الدخل على الأجنبي
بالنسبة لأمواله المستثمرة في بلده .
الشركة الأجنبية التي تباشر نشاطها في
مصر تخضع هي ومساهموها بالنسبة
للضريبة للقوانين المصرية . ولا يحق
لها خصم ضريبة الدخل المقررة في
البلد الأجنبي من مساهم مصري .
(عابدين الجزئية — ٧ يونيو سنة ١٩٥٠
ص ٩٩٩ رقم ٢٥٥) .
- ٤٤ ١ — اختصاص . لقاضي الأمور
المستعجلة أن يقرر ما إذا كان النزاع
من اختصاص المحكمة المدنية .
٢ — الأعمال الإدارية . عدم انطباقها
على انحراف رجل الإدارة عن
وظيفته انحرفاً جسيماً صارخاً . وإلا
فهو عمل إداري .
(مستعجل مصر — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٢
ص ١٥١٦ رقم ٥٠٥) .
- ٤٥ ١ — اختصاص . أعمال الإدارة .
الإجراءات التي يتخذها أحد رجال
السلطة التنفيذية بمقتضى السلطة المخولة
له قبل فرد من الأفراد تنفيذاً لقانون
من قوانين الدولة تعتبر من أعمال
الإدارة التي تخضع لرقابة القضاء .
٢ — اختصاص . أعمال الإدارة .

اختصاص المحاكم بنظر صحتها اسوة باختصاصها بالنظر في صحة إجراءات البيوع الجزئية القضائية.

٢ — اختصاص . شرط اعتبار عمل ما من قبيل القضاء أن يكون صادراً من هيئة يخولها القانون سلطة القضاء . اعتماد الإدارة رسو مزاد المال المحجوز ليس من قبيل القضاء بصحة إجراءات حجزه . الطعن فيه أمام القضاء . جائز .

٣ — حجز إداري . المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ نصها صريح قاطع في وجوب البدء بحجز المنقول ويصح وفي أنه لا يصح الشروع في حجز العقار إلا في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشي للوفاء بالأموال . حكم بطلان حجز أوقعته جهة الإدارة على عقار . تسييه . إقامته على ما حصلته المحكمة من أن المنقولات التي سبق توقيع الحجز عليها تقي بالوفاء بالمال المطلوب وأنه ما كان ينبغي لجهة الإدارة أن تلجأ إلى الحجز العقاري إلا بعد التصرف في هذه المنقولات وظهور أن ثمنها لا يفي بوفاء المطلوب . المطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

٤ — حجز إداري . طعن المحجوز عليه على إجراءات الحجز والبيع بمخالفة القانون . لم يرسم له الشارع طريقاً معيناً كما فعل بالنسبة للمحجوز عليه قضائياً بحيث يترتب على تقويته اعتبار هذه الإجراءات صحيحة . حق المحجوز عليه إدارياً في الطعن يبق قائماً بحماية الحق

تضمينات . سلطة المحكمة في تحرى ما إذا كان عمل الإدارة قد وقع وفقاً للقانون أو مخالفاً له . مثال . إزالة وزارة الأشغال بدالة مركبة على مصرف وتوصل مياه ترعة إلى الأرض . طلب مالك الأرض تعويضاً عما أصاب زراعته من ضرر بسبب ذلك . الدفع بعدم اختصاص المحاكم استناداً إلى أن إزالة البدالة يعتبر عملاً من أعمال السيادة . كما أنه من الأعمال الفنية التي لا تخضع لتقدير المحاكم . في غير محله .

(المادة ١٥/١٠ من لائحة الترتيب) .

٢ — بدالة مركبة على مصرف وتوصل مياه ترعة إلى أرض المطعون عليها . حكم . تقريره أن هذه البدالة تعتبر مستق . تقريره أن إلزاتها دون مراعاة ما تنص عليه المادة ١٣ من لائحة الترع والجسور هي مخالفة للقانون توجب تعويض المضرور منها . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون (المادة ١٣ من لائحة الترع والجسور) .

(قض مدني — أول مارس سنة ١٩٥١ م ٣٧٦ رقم ١٢٦) .

١ — اختصاص . أعمال إدارية . إجراءات الحجز الإداري وبيع المال المحجوز . ليست من قبيل الأعمال الإدارية التي تصدرها الحكومة في سبيل المصلحة العامة وفي حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة العامة . هي نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة بوصفها دائنة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية .

أسبابها . غير جائز .
(قضى مدنى — ٢٢ مارس سنة ١٩٥١
من ٥٦٦ رقم ١٣٥) .

٤٨ اختصاص القضاء المستعجل بفحص
ما يثيره الخصام من منازعات توصلها
الى معرفة جدتها من عدمها .
لا للقطع فيها .

(القاهرة الكلية — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ٦٩٩ رقم ١٦٦) .

٤٩ ١ — اختصاص القضاء المستعجل
بالاشكال فى تنفيذ الأحكام الشرعية .
مقرر إلا إذا شمل النزاع مسائل
أحوال شخصية .

٢ — لا يجوز للام الصلح على نفقة
الصغير بالتنازل أو التخفيض .

٣ — طلب وقف تنفيذ حكم فرعى
لرفع دعوى موضوعية . عدم
اختصاص .

(القضاء المستعجل بالقاهرة — ٢٥ أبريل
سنة ١٩٥١ من ٨٩ رقم ٢٧) .

٥٠ ١ — اختصاص محكمة القضاء
الإدارى . قرار إدارى تأديبى . شرط
الاختصاص . مخالفة القوانين واللوائح .
قيام الطعن على أسباب موضوعية .
عدم اختصاص .

٢ — اختصاص محكمة القضاء
الإدارى . مادة ٤ من قانون إنشاء
مجلس الدولة . مناطه . أن يكون القرار
تأديبياً فى حق موظف عمومى دائم .
القول بأن العيب الذى ينعاه الطاعن
على القرار لا يعتبر مخالفاً للقوانين

ملكته . القضاء . بطلان اجراءات
الحجز . أثره . تعتبر هذه الاجراءات
كان لم تكن فلا يترتب عليها أثر ما فى
حق الكافة ما لم يحسم الشارع بنص
صرى . ملكية العقار المبيع . تعتبر أنها
باقية فى ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل منها
إلى ذمة الراسى عليه المزداد .

(قضى مدنى — ٢٢ مارس سنة ١٩٥١
من ٥٦٢ رقم ١٣٤) .

٤٧ ١ — اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
تقديره لتوافر شرط الاستعجال . بما
يستقل هو به . تقديره لأصل الحق .
تقدير وقته عاجل يتحسس به ما يبدو
أنه وجه الصواب فى الإجراء المطلوب
مع بقاء أصل الحق سليماً يناضل فيه
ذووه لدى محكمة الموضوع . خطأ قاضى
الأمور المستعجلة فى هذا التقدير .
لا يعتبر خطأ فى ذات مسألة اختصاص .
لا يصلح سبباً للطعن استناداً إلى المادة ١٠
من قانون إنشاء محكمة النقض . حكم
بالاختصاص وبطرد المستأجر . إقامته
على توافر وجه الاستعجال وعلى أن
حيازة المستأجر للمين المؤجرة قد
أصبحت بغير سند قانونى بعد أن قضت
محكمة الموضوع بفسخ عقد الإيجار .
الطعن فيه بالخطأ فى تطبيق القانون
على غير أساس .

٢ — نقض . طعن . الأحكام الصادرة
من محاكم ابتدائية فى قضايا استئناف
أحكام المحاكم الجزئية قبل العمل بقانون
المرافعات الجديد . الطعن فيها لقصور

واللوائح . هو بحث في موضوع الطعن .

٣ — تظلم . تقديمه في الميعاد المعين لرفع الدعوى . وقته طبقاً للقانون رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ إلى أن يصدر قرار صريح في موضوع التظلم . عدم صدوره . بقاء ميعاد الدعوى مفتوحاً . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . تعديله هذا الحكم . الميعاد طبقاً له ستون يوماً من تاريخ انقضاء أربعة أشهر دون الإجابة عن التظلم .

٤ — موظف . عجز في عهده . إلزامه به وتحصيله منه بطريق الخصم من الراتب مع معارضته في ذلك . خروجه عن إولاية السلطات التأديبية . الجزاءات هي ما نص عليها الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ . عدم جواز التحدى بالمادة ١٦ من لائحة المخازن . ما نصت عليه هو ترديد للأصول القانونية . عدم تخويلها السلطات الإدارية حق الفصل قضائياً في المنازعة .

(مجلس الدولة — ٤ مايو سنة ١٩٤٩
س ٧٧١ رقم ١٧٣) .

٥١ — ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على نظام الأحكام العرفية . نظام وضع الدستور أساسه ورسم القانون أحكامه وحدوده وضوابطه . وجوب إجراءاته على مقتضاه . وإلا كان عملاً مخالفاً للقانون . تنبسط عليه رقابة المحكمة . حتى لا يتحول إلى نظام مطلق لا عاصم له .

٢ — اختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على التدابير التي اتخذها أو يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي .

٣ — اختصاص محكمة القضاء الإداري في الرقابة على التدابير الخاصة بالرقابة على الصحف متى كان التدبير الذي اتخذ تنفيذاً للرقابة قد صدر في غير حدود اختصاص الرقيب . أو في غير سبيل الأمن العام . أو مخالفاً لما نص عليه قانون الأحكام العرفية .

٤ — طلب وقف تنفيذ الأمر الإداري يستند إلى ركنين . أولها جدية الأسباب الموضوعية وثانيها توفر الاستعجال .

٥ — مدى سلطة الرقيب العام في ظل الأحكام العرفية في منع النشر .

(مجلس الدولة — ١٠ مايو سنة ١٩٤٩
س ١٣٦٥ رقم ٤٣١) .

٥٢ — ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . قرار وزير الصحة بعدم الإفراج عن رسالة شاي بالاستناد إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . اختصاص المحكمة بتحري صحة أسباب هذا القرار للفصل في المخالفة القانونية المنسوبة والتي يستند إليها في طلب التعويض .

٢ — إجراء بوليسى . حق وزارة الصحة في اتخاذها للحفاظ على صحة الناس ووقايتهم من الأمراض . شرط . مطابقتها للقانون .

٣ — قانون قمع الغش والتدليس . تحريكه لقرار وزارى . بيان الحالات

التي تعتبر فيها العقاقير والحاصلات
مغشوشة أو فاسدة . عدم صدور
القرار للآن . تعليمات وزارة الصحة
في سنة ١٩٤٨ لا تقوم مقامه . عدم
سريانها على الأفراد . هي تعليمات
لموظفي الوزارة .

٤ - إجراء بوليسى . خضوعه لرقابة
المحكمة . سلطتها واسعة في تحرى
أسبابه وملايساته .

(مجلس الدولة - ١٦ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١٣٥٨ رقم ٤٢٧) .

٥٣. اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
أقرار بالنقل أو الندب . عدم
اختصاص . شرطه . ألا يستر قراراً
بمقتضى ما تختص به المحكمة .

(مجلس الدولة - ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١١٠٩ رقم ٢٧٦) .

٥٤ ١ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى
أمر صريح أو ضمني . القول بأنه مكرر
تعلق ذلك بالموضوع .

٢ - قبول الدعوى . علم المدعى
باستقرار رأى الحكومة في أمر معين
وفي شأن عدم منح المدعى ترخيص
موضوع النزاع وتصريحها بذلك في
البرلمان . استقرار هذه الحالة قبل
العمل بقانون مجلس الدولة . عدم
قبول الدعوى .

٣ - ثروة طبيعية . مناجم . أملاك
عامة . ولو وجدت داخل أملاك
خاصة . استغلالها . من حق الدولة .
تباشره بنفسها أو بطريق الإنابة .
شروطه .

٤ - التزام . ثروة طبيعية . منح
الالتزام أو ترتيب احتكار عليها .
يكون بقانون . الترخيص بالبحث
والاستكشاف . من حق الحكومة .
ليس للباحث أو المستكشف حق
التمسك بالأسبقية في الاستغلال .

(مجلس الدولة - ٧ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١٠٧٨ رقم ٢٦٠) .

٥٥ اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص
بمجلس الدولة . موظف عمومي غير
دائم . قرار بفصله . اختصاص .
سريان القانون المذكور على الدعاوى
القائمة . قوانين الاختصاص . لها أثر
واجب النفاذ فوراً . لعدم مساسها
بحقوق أو حالات قانونية ذاتية .

(مجلس الدولة - ٨ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١١٠٠ رقم ٢٦٧) .

٥٦ ١ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
في دعاوى التعويض . كان مقصوداً
على الحالات المبينة بالفقرات الثلاث
الآخيرة من المادة الرابعة من القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ . توسيع اختصاص المحكمة
في هذا الشأن . شموله كل القرارات
الإدارية الصادرة في شأن الموظفين
متى كان الطعن بالالغاء جائزاً . سريانه
على الدعاوى القائمة التي لم يقفل باب
المراقبة فيها .

٢ - قرار صادر من سلطة عليا .
لا تملك سلطة دنيا تعديله بغير
تفويض .

لتقصيره في تعقب الفاعلين . حفظ
الجنابة بالنسبة إلى ولديه المتهمين في
الجنابة لا يمنع من محاكته تأديبياً عن
التقصير .

(مجلس الدولة — ٣١ مايو سنة ١٩٤٩
م ٩٣٥ رقم ٢٣٠) .

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري .
في طلبات التعويض . مقصور على
الحالات الواردة بالفقرات الثلاث
الآخيرة من المادة ٤ من القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ أو التي بالمادة
الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩

٢ — معاهدة . نزاع في تفسيرها
وتطبيقها على الدولة أو الأفراد .
عمل سيادة . عدم مساءلة الحكومة
عنه .

٣ — اختصاص محكمة القضاء
الإداري . تعويضات الحرب .
مطالبة الدائن الحكومة لحق مدينه
المستحق بتعويض الحرب أو طلب
إلزامها به لعدم التقرير بما في الذمة .
نزاع مدني . عدم اختصاص .

(مجلس الدولة — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩
م ٩٢٧ رقم ٢٢٦) .

١ — اختصاص محكمة القضاء
الإداري . دعوى تتضمن في حقيقتها
نزاعاً في راتب . اختصاص . فقرة
ثانية من المادة ٤ من قانون إنشاء
مجلس الدولة .

٢ — موظف . علاقته بالحكومة .
تنظيمية . حق السلطة التنفيذية في تعديل

٣ — تيسير . ترقية به . ليست حقاً .
جوازية للوزارة .

(مجلس الدولة — ٩ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١١٠٤ رقم ٢٦٩) .

٥٧ اختصاص محكمة القضاء الإداري .
تقدير مصلحة الحجر الصحي للرسوم
المستحقة طبقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة
١٩٤٣ . أمر إداري . اختصاص طبقاً
للفقرة ٦ من المادة ٤ من قانون إنشاء
مجلس الدولة .

(مجلس الدولة — ٧ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١٠٨٣ رقم ٢٦١) .

٥٨ ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري .
اختصاصها بنظر الطعون في قرارات
لجنة الشياخات . هذه اللجنة هيئة إدارية
تصدر قرارات إدارية في شأن تأديب
العمد والمشايخ إذ هم موظفون
عموميون . الفقرة ٤ من المادة ٤ من
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

٢ — شيخ بلد . فصله . مادة ٢٥
من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .
مقصورة على حالة الوقف ولجنة
الشياخات لا تملك الفصل وفقاً لها .
وجوب اتباع ما نصت عليه المادتان
٢٤ و ٢٧ من القانون .

٣ — شيخ بلد . محاكته . تركه
باختياره . التمسك أمام لجنة الشياخات
بإعلان إجراءات إعلانه بالتهمة .
صحة الإجراءات التالية . المادة ٢٤ من
قانون العمد . عدم فرضها لإجراءات
خاصة للمحاكمة التأديبية .

٤ — شيخ بلد . محاكته تأديبياً

٥٩

٦٠

أحكام اللوائح والقرارات الصادرة في شأن الوظائف العامة في أي وقت تشاء . كادر عمال اليومية . قرارات صادرة في شأنه لا يملك المدعى طلب تعديلها .

(مجلس الدولة — ١٩ مايو سنة ١٩٤٩
من ٩١٩ رقم ٢١٩) .

٦١ ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . منازعة في راتب . اختصاص . ولو كانت سابقة على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة . ٢ — موظف بعقد . قبول التعاقد على وضعه في درجة معينة . صدوره عن رضا واختيار . ليس له التحلل من آثاره بالطعن على المركز القانوني المترتب عليه .

(مجلس الدولة — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
٥٢٢ رقم ١٢٢) .

٦٢ ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . منازعة في راتب . اختصاص . ولو كانت سابقة على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة . شرطه . عدم تضمنها إلغاء قرار إداري صادر قبل نفاذ هذا القانون .

٢ — مجلس المديريات . موظف به . نقله إلى الحكومة . قرار مجلس الوزراء في ٨ يولييه سنة ١٩٤٣ النقل إلى الدرجات المعادلة حسب الجدول المرافق للقرار . من يعتبر مثبتاً منهم ومن لا يعتبر كذلك .

٣ — مجلس المديرية . له نظام مستقر للتوظيف . مدرسة كشيك . ليس لها

هذا النظام . تعذر قياس حالة موظفيها على موظفي مجالس المديريات من حيث تطبيق قرار مجلس الوزراء في ٨ يولييه سنة ١٩٤٣ .

(مجلس الدولة — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
٥١٤ رقم ١٢٠) .

٦٣ ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . منازعة في راتب . اختصاص . ولو كان رافعها موظفاً غير دائم .

٢ — دعوى . انقضاؤها باتفاق بين المدعى والحكومة . مساس الحكومة بالوضع الذي تم الاتفاق عليه . مخالفة ذلك للقانون . وضع الأمر في نصابه وتسوية حالته كما كان .

(مجلس الدولة — ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩
٣٦٦ رقم ١٠٢) .

٦٤ ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . تعويض عن عدم الترقية . الدفع بعدم الاختصاص طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . لا وجه له بعد صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ (مائة ٤ منه) اختصاص سواء رفعت الدعوى بصفة أصلية أو تبعية . صدور القانون الأخير بعد رفع الدعوى . سريانه عليها .

٢ — قوانين الاختصاص . ذات أثر حال انسحابها على الدعاوى القائمة . المفروض أنها أصلح . ليس في السريان مساس بحقوق مكتسبة أو حالات قانونية ذاتية .

٣ — قرار إداري . قيامه على وقائع

راتب . شرط قبولها . عدم المستأنس
بقرار إداري تم قبل العمل بقانون
إنشاء مجلس الدولة أو بعد العمل به
وقات ميغاد الطعن .

٣ - موظف . قرار مجلس الوزراء
في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ . طبيب حاصل
على شهادة أجنبية . منحه المرتب الذي
قدرته له مراقبة البعثات بوزارة
المعارف مع إعفائه من شرط الحصول
على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان
والاحتفاظ بالأقدمية والمهنية ومدة
الخدمة السابقة في التأمين الصحي .
كتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤ -

١ - ٢٨ .
(مجلس الدولة - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩
من ١٦٩ رقم ٤٨) .

١ - اختصاص محكمة القضاء
الإداري . فقرة ٦ من المادة ٤ من
قانون إنشاء مجلس الدولة . الاختصاص
منوط بالطلبات التي يقدمها الأفراد
بالغاء القرارات الإدارية النهائية
إذا كان مرجع الطعن مخالفة القانون
أو سوء استعمال السلطة .

٢ - عمدية . شروط الناخب .
هي الواردة في قانون الانتخاب العام .
معدلة بالنصاب المقرر في المادة ٧
من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .
سن الناخب هي ٢١ سنة .

٣ - عمدية . طعن في المرشحين
لعمدية . وجوب تعيين المطعون فيهم
وبيان أسمائهم .

(مجلس الدولة - ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩
من ١٦٢ رقم ٤٣) .

مستمدة من الأوراق والأموال
تستوجب الجزاء . عدم رسم القانون
طريقاً معيناً للتحقيق . قرار سليم .
طلب إلغائه . رفضه .

٤ - ترقية . ولاية اختيارية . عدم
قيامها على الأقدمية وحدها إلا إذا نص
القانون . تقديرها متروك للإدارة .
لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم
إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة - ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩
من ٣٦١ رقم ٩٩) .

١ - اختصاص محكمة القضاء
الإداري . طلب إلغاء قرار متعلق
بالترقية إن إيجاباً أو سلباً بالترك
في الترقية وفي القيد بالتطبيق لقواعد
التنسيق . الطعن بوجهيه . هو طعن
في قرار يتعلق بترقية . اختصاص .

٢ - موظف . قيده على درجة .
ليس قراراً نهائياً . للإدارة ترقية غيره
عليها . قواعد التنسيق لم تعط للقيد
مدلولاً أوسع . عدم قبول الدعوى .
شرط قبولها . قرار إداري نهائي .

(مجلس الدولة - ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩
من ٣٤١ رقم ٨٨) .

١ - اختصاص محكمة القضاء
الإداري . طلبات في الدعوى .
تكييفها . منازعة في راتب استناداً إلى
قرار مجلس الوزراء في ٤ مايو سنة
١٩٣٩ بشأن إصلاح الحالة الصحية في
المدارس . اختصاص .

٢ - قبول الدعوى . منازعة في

٦٥

٦٧

٦٦

- ٦٨ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
دعوى . قيامها على نزاع فى مكافأة .
اختصاص المحكمة بولايتها الكاملة .
فقرة ٢ من المادة ٤ من قانون إنشاء
مجلس الدولة . لا عبء بدائية الموظف .
٢ — قبول الدعوى . نزاع فى مكافأة .
عدم القيد بميعاد الطعن بالانقضاء .
٣ — موظف . فصله من الخدمة
لسوء السلوك . وقائع غير صحيحة
لا يمكن استخلاصها من التحقيقات .
(مجلس الدولة — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩
من ١٦٤ رقم ٤٧) .
- ٦٩ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
قرار إدارى بفصل موظف .
الاختصاص منوط بادعاء وجود
مخالفة قانونية فى القرار أو كونه
مشوباً بسوء استعمال السلطة . بحث
قيام المخالفة أو عدم قيامها أو انطواء
القرار على سوء استعمال السلطة . بحث
موضوعى لا شأن له بالاختصاص .
٢ — جزاء تأديبى . تستقل السلطة
التأديبية بتقديره ما دام فى حدود
القانون .
(مجلس الدولة — أول مارس سنة ١٩٤٩
من ١٦ رقم ٥) .
- ٧٠ اختصاص محكمة الاستئناف . القضاء
الصادر من هيئة أو عضو فى المحكمة
الابتدائية . يرفع التظلم منه أمام
محكمة الاستئناف . التظلم من الأوامر .
رفعه أمام الأمر أو أمام المحكمة .
هذا الخيار للصادر ضده الأمر وحده .
(استئناف القاهرة — ٢٦ مارس سنة
١٩٥١ من ١٤٤٢ رقم ٤٨٢) .
- ٧١ ١ — اختلاس . أشياء ضائعة . قيام
نية التملك . تحقق الجريمة ولو لم تكن
المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد
انقضت .
٢ — نقض . تطبيق المادة ٣٢ ع .
توقيع عقوبة داخلية فى حدود العقوبة
المقررة لأشد الجريمتين اللتين أدين
المتهم فيهما . لا جدوى من الطعن على
الحكم فى صدد توافر أركان الجريمة
الأخرى .
(نقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٣٥ رقم ٤٠٥) .
إدانة
(أنظر اثبات)
- ٧٢ ١ — ارتباط . تقديره موضوعى .
اعتبار المحكمة إحدى الجرائم الواقعة
من المتهم منفصلة عن الجرائم الأخرى
على أساس أنها لم ترتكب لذات
الغرض ولم تنشأ عن ذات العمل .
لا سبيل لمحكمة النقض عليها .
٢ — وقف التنفيذ . تعلقه بتقدير
العقوبة . تقدير العقوبة من سلطة محكمة
الموضوع وليس عليها أن تبين أسباباً
له . النعى على الحكم أنه أغفل طلب
وقف التنفيذ . لا يقبل .
(نقض جنائى — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٧٢ رقم ٣٤٢) .
- ٧٣ ١ — أرض قضاء . التصريح للاستأجر
ياقامة مبان عليها . القانون رقم ١٢١
سنة ١٩٤٧ .

- ٢ - مريان حكم الطرد على المستأجر من الباطن .
(القاهرة - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٤٨٨ رقم ٤٩٥) .
- ٧٤ أسباب الإباحة وموانع العقاب .
متهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور . الحكم لا يبين منه إن كان كذلك . إثارة هذا الموضوع أمام محكمة النقض . لا تقبل .
(نقض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤١٦ رقم ٤٥٥) .
- ٧٥ استئناف . التقرير به بعد الميعاد .
اعتذار المستأنف بجهله للقانون .
لا يجدى . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . فى محله .
(نقض جنائي - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٢٤ رقم ٤٦٦) .
- ٧٦ ١ - استئناف . اعتباره كأن لم يكن .
لا حاجة به إلى حكم .
٢ - استئناف . ميعاد قيده . فى الدعاوى المستعجلة . عدم خضوعها للميعاد .
٣ - عريضة الاستئناف . بطلانها إذا لم تمض بمعرفة محام مقرر بالاستئناف .
(القاهرة الكلية - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٨٣٦ رقم ١٩٨) .
- ٧٧ استئناف أحكام المخالفات والجنىح من النيابة . غير جائز إلا إذا طلبت صراحة بمجلسة المحاكمة الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد
- على خمسة جنهات .
(شين الكوم الكلية - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٥٠٧ رقم ٥٠٢) .
- ٧٨ ١ - استئناف . بدء ميعاده فى حق المعلن إليه وحده تطبيقاً لقانون المرافعات السابق .
٢ - استئناف . الحكم بقبوله شكلاً . المحكمة بمنوعة بعد ذلك من سماع دفع بطلان صحيفة الاستئناف ولو كان مرجع هذا الدفع متعلق بواقعة من وقائع النظام العام .
٣ - نقض . عدم بيان الدفع بطلان صحيفة الاستئناف قبل الحكم بقبول الاستئناف شكلاً . فضلاً عن تعلق الدفع بعنصر واقعى . عدم قبول .
(نقض مدنى - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٨٥٧ رقم ٢٠٥) .
- ٧٩ استئناف . بطلان صحيفة الاستئناف لعدم اشتغالها على بيان الحكم المستأنف بياناً كافياً .
(شين الكوم الكلية - ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٧٠ رقم ٧٣) .
- ٨٠ استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار المستأنف بمرضه وتقديمه شهادة من طبيب حكومى . عدم التعويل على هذه الشهادة والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً . الشهادة كسائر الأدلة . تخضع لتقدير المحكمة .
(نقض جنائي - ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٤٣ رقم ٣١١) .
- ٨١ ١ - استئناف . قيده . ميعاده . الفرقى

يتضمن استئناف الأحكام السابقة عليه . إلا في حالة قبولها . عدم ضرورة إعلانها

٢ — تقويت مواعيد استئناف الحكم الموضوعي . لا يجوز استئناف ما سبقه من أحكام ولو لم تعلق .

٣ — الحكم الصادر بعدم الاختصاص ينهى الخصومة . جواز استئنافه تطبيقاً للمادة ٤٠١ م . أما الحكم الصادر بالاختصاص فيستأنف مع الموضوع .

(استئناف اسكندرية — ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ م ٩٥٢ رقم ٢٤١) .

١ — استبدال الحارس . مرهون بعدم تنفيذ الحكم .

٢ — عدم اختصاص جميع المستحقين في الوقف أو سبق عزل الحارس من نظارة الوقف . ليست فوجبة للعزل أو استبدال الحارس . وجود هذه الأسباب قبل الحكم .

(القاهرة اليلكية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٩٨٢ رقم ٢٤٩) .

استحقاق . دين مقسط . إعدام . كفيته . مراسلة . مسجلة . أثرها .

(عابدين الجزئية — ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ م ٢٨٥ رقم ٧٨) .

١ — استرداد الحصة المبيعة . المادة ٤٦٢ من القانون المدني القديم .

أمداهما . تنطبق فقط في حالة ما إذا باع أحد الورثة للغير حصته الشائعة في تركة أو جزء من تلك الحصة الشائعة بحيث يدخل فيها ما يخصها في جميع

بين احتسابه الميعاد بالأيام واحتسابه بالساعات .

٢ — استئناف . قيده بعد الميعاد . حكمه .

(شبين الكوم الكلية — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ٨٣٥ رقم ١٩٦) .

استئناف . مواعيد الاستئناف . ما يضاف إليها . ميعاد المسافة . وقوعه بين محل المستأنف ومحل إعلان الاستئناف .

(استئناف اسكندرية — ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١١٣٤ رقم ٢٨٩) .

استئناف . يتقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية في حدود الطلبات المستأنفة . أدلة . لمحكمة الاستئناف إذا لم تقتنع بأدلة المستأنف أن ترتكن إلى أدلة أخرى لتبرير حكمها في حدود طلباته .

(قفص مدق — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٩٤٨ رقم ٢٣٨) .

استئناف الأحكام المستعجلة . جائز لكل حكم . أما الإشكالات الخاصة بالتنفيذ على المنقولات فيجرى في حقها حكم المادة ٣٩ مرافعات . خضوعها لما تخضع له دعوى الدين .

(مصر — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٤٩١ رقم ٤٩٦) .

استئناف الحكم في إشكال . ومن بقيمة الدين .

(مستجبل مصر — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٨٣٩ رقم ١٩٦) .

١ — استئناف الحكم الموضوعي .

٨٧

٨٨

٨٩

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

مشمولاتها من عقار أو منقول وما عليها من الحقوق . لا تنطبق إذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة من التركة أو الشركة . كون العين التي باع أحد الورثة حصته شائعة فيها هي كل ما تركه المورث . لا يؤثر متى كان المبيع جزءاً من عين معينة وليس هو حصة البائع الميراثية في مجموع أموال التركة أو جزء من هذه الحصة .

٢ — استرداد الحصة المبيعة . حكم . تسليبه . قضاؤه . برفض دعوى الطاعن التي أقامها بطلب استرداد الجزء الذي باعه أخواه للغير من حصتها في الماكنة الخلفة لهم عن المورث . قيامه على أن المادة ٤٦٢ من القانون المدني القديم لا تنطبق متى كان المبيع جزءاً شائعاً في عين معينة . ذلك يكفي لصحته . تقريره أن الشركة لم تبدأ بين الطاعن وبين أخويه وإنما بدأت بين مورثهم وبين شخصين . من الأجانب وترتيبه على هذا التقرير أن حق الاسترداد لا يجوز للطاعن لأنه ليس من الشركاء الأصليين . تزيد . الطعن في الحكم بطريق النقض إستناداً إلى أنه أخطأ في هذا التقرير . غير منتج .

(نقض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٦٠٩ رقم ١٤٥) .

٩٠ . ١ — استيداع . صورة من صور الفصل . هي فصل مؤقت . اختصاص المحكمة .

٢ — موظف . صلاحيته للبقاء في الخدمة بالوظائف الرئيسية أو عدها

وإحالة أو عدم إحالة إلى الاستيداع . ترخص الإدارة في تقديرها . لا معقب عليها من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٣٤٠ رقم ٨٤) .

٩١ . ١ — إشكال . تنفيذ حكم . حجية الأحكام . تعديلها خلفاء الخصام الخصوصيين .

٢ — حجية السند القانوني . أولويته بالحماية .

(مستعجل مصر — ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ م ٨٣٦ رقم ٦٩٧) .

٩٢ . ١ — إشكال في التنفيذ . اعتبارها مستعجلة بطبيعتها .

٢ — قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه في بحث المنازعات القانونية .

٣ — العقارات بالتخصيص . تشمل كل منقول يوضع بالعقار لاستعماله في خدمته أو لاستغلاله .

٤ — لا يعتبر عقاراً بالتخصيص المنقول الذي يوضع بالعقار ويكون بائعه قد احتفظ بالملكية حتى يدفع الثمن .

(مستعجل مصر — ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ م ٧٠٨ رقم ١٦٩) .

٩٣ . ١ — أعمال السيادة . ما يتخذ من إجراءات دفاعاً عن كيان الدولة في الداخل والخارج . أما التفاوض عن المجرمين فلا يتبذل بأعمال السيادة . ويحمل الحكومة مسؤولية .

المحكوم ضدهم في الميعاد . يستفيد منه من لم يستأنف في الميعاد .

(القاهرة الكلية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
ص ١١٦٣ رقم ٣٠٠) .

١ — التزام . عدم تجزئته . يصح تقريره بإرادة المتعاقدين . بيع قطعتي أرض منفصلتين الواحدة عن الأخرى . إفراغهما معاً في محرر واحد . دعوى من المشتري بطلب الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع بالنسبة إلى إحدى القطعتين . الحكم برفضها تأسيساً على التزامات المشتري بالنسبة إلى القطعتين واحدة لا تقبل التجزئة وإن قصر في الوفاء بها . تحصيل المحكمة أن المشتري تعهد بوفاء دين قطعة بما يتبقى من ثمن الثانية وأن نية البائع واضحة في هذا من رغبته التخلص من ديونه دفعة واحدة ببيع قطعتي الأرض على السواء لمشتري واحد يكمل من باقى ثمن إحداهما ما على الأخرى لنفس الدائن . طعن المشتري في الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أوفى إلى البائع بكامل ثمن القطعة التي طلب الحكم بصحة وتفاذ العقد بالنسبة إليها . على غير أساس .

٢ — حكم . تسليبه . وقوع خطأ في القانون في أسبابه لا يبطله . متى كان هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . مثال . حكم . تقريره أنه ينبغي على تقصير المشتري في تنفيذ التزاماته بالنسبة إلى إحدى القطعتين المبيعتين . بطلان عقد البيع برمته . ذلك لا يبطله

٢ — أعمال البوليس والضبطية . تخضع لرقابة المحاكم .

(مصر — ١٠ مارس سنة ١٩٥٢
ص ١٤٩٣ رقم ٤٩٧) .

٩٤ إعلان . بطلانه . خلوه من بيان الخطوات التي اتخذها المحضر .

٢ — الدعاوى المستعجلة . اختصاص القضاء العادى والقضاء المستعجل .

٣ — وقف تقاذ حكم معارض فيه لأسباب قوية . لقاضى الأمور المستعجلة تقدير جدية الأسباب .

(مصر الكلية — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥١
ص ٦٩٥ رقم ١٦٥) .

٩٥ إعلان . طعن في قضية ضرائب إلى مأمورية ضرائب . باطل . المادة ١٤ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ . حضور المعلن يزيل البطلان لأن ذلك البطلان ليس من النظام العام .

(قنا الكلية — ١٤ فبراير سنة ١٩٥١
ص ٦٨٢ رقم ١٦٠) .

٩٦ اقراض برى فاحش . ركن العادة . وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر . حكم . تسليبه . الدفع بمضى ثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست عليهما الادانة . وجوب الرد عليه . إغفاله . قصور .

(قس جنائى — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
ص ١٢٥٩ رقم ٣٢٩) .

٩٧ التزام . عدم تجزئته . استئناف بعض

١٠١ امتناع عن بيع سلعة مسعرة . إدانة المتهم . صدور قرار من الوزير بحذف هذه السلعة من الجدول . وجوب استفادة المتهم من ذلك . صدور قرار آخر من الوزير قبل الحكم نهائياً بإعادة هذه السلعة إلى الجدول . لا يؤثر في ذلك . القانون الأصلح هو الذى يطبق على المتهم .

(قض جنائى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
ص ١٣٠٥ رقم ٣٧٦) .

١٠٢ أمر جنائى . معارضة . إجراء لإعادة الموضوع . بخلاف الأحكام الغياية . (سوهاج الكلية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ص ٣٨٩ رقم ١١٢) .

١٠٣ ١ — الأمر الإدارى . تعريفه .
٢ — الأمران الصادران من التنظيم بالهدم أو الإخلاء لا يحولان دون حق القضاء المستعجل فى نذب خير لإثبات الحالة .

(القاهرة الكلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢
ص ١١٧٨ رقم ٣٠٥) .

١٠٤ ١ — أوامر . صدورها من القاضى فى حدود ولايته الإدارية . ليست أوامر إدارية فى مفهوم المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .

٢ — اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فى دعاوى اليد . مرهون بتوافر الاستعمال والحظر .

٣ — نقض الحكم . إعادة النظر موضوعاً . قصوره على بحث ما نقض .

(الباجور الجزئية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ص ٣٩٢ رقم ١١٥) .

متى كان قد أقيم فى أساسه على ما حصلته المحكمة من أن التزامات المشتري بالنسبة إلى القطعتين واحدة لا تقبل التجزئة . وأنه قصر فى الوفاء بها . وأن البائع تمسك قبله بالدفع بعدم التنفيذ . الطعن فى الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون . غير منتج .

(نقض مدنى — ٢٢ مارس سنة ١٩٥١
ص ٥٥٨ رقم ١٣٣) .

٩٩ ١ — التماس . التوقيع على صحيفته من مدير بلدية الاسكندرية . يجعلها باطلة . إدارة قضايا الحكومة هى المختصة بالتوقيع . كلمة المرافعة الواردة فى المادة السابعة من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢ مايو سنة ١٩٤٦ وفى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . المقصود بها المعنى الأعم أى إجراءات التقاضى عموماً بما فى ذلك رفع الدعوى والطعن فى الأحكام .

٢ — بلدية الاسكندرية . صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء هو المحافظ باعتباره رئيس القومسيون أو الموظف الذى ينوب عنه . مدير البلدية ليست له هذه الصفة .

(مجلس الدولة — ٢ مارس سنة ١٩٤٩
ص ٢٣ رقم ٧) .

١٠٠ التماس . غش . شرطه . علم المحكمة بعدم تقديم التقارير السرية وتكوين رأيها بما بين يديها من أوراق . رفض الالتماس .

(مجلس الدولة — أول مارس سنة ١٩٤٩
ص ١٢ رقم ٢) .

(ب)

١٠٩ بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

(قهر جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤٠٦ رقم ٤٤٤) .

١١٠ بلاغ كاذب . ركن القصد في جريمة البلاغ الكاذب . عام هو أن يكون المتهم عالماً بكذب الوقائع التي يبلغ عنها . وخاص وهو الاضرار بمن بلغ ضده .

(شين القناطر — أول فبراير سنة ١٩٤٩
من ٣٩٨ رقم ١١٦) .

١١١ ١ — بيع . حولة سفينة لما تصل بعد . تعليقه على وصولها .

٢ — فسخ البيع بناء على طلب المشتري لعدم تسليم المبيع . جوازه إذا دفع الثمن .

٣ — النزاع في ملكية المبيع . إباحة حبس الثمن لا الفسخ .

(استئناف إسكندرية — فبراير سنة ١٩٥٢
من ١١٣١ رقم ٢٨٨) .

١١٢ ١ — بيع . النص في العقد على التزام البائع وقت طلب المشتري لتحرير العقد النهائي الناقل للملكية التوجه معه وقت طلبه لديوان المساحة لمراجعة العقد والمصادقة عليه أمام رئيس القلم . والنص أيضا على التزام البائع باستحضار المستندات الدالة على نقل الملكية للمشتري . استخلاص المحكمة من ذلك أن المشتري هو الذي

١٠٥ ١ — أوامر تقدير أتعاب الخبراء . عدم جواز استئنافها .

٢ — العدول عن الأحكام الخاصة بالفصل في الحسابات المقدمة من الأوصياء ومن في حكمهم . عدم جوازه لذات المحكمة .

(استئناف طنطا الحسبية — ١٤ مارس سنة ١٩٥١ من ٦٧٦ رقم ١٥٧) .

١٠٦ ١ — أندية السباق . مسئوليتها عن الخطأ في تنفيذ نصوص لوائحها . قانوني .

٢ — قرارات مندوبي النادي بشأن نزاع بالسباق . خضوعها لرقابة المحاكم متى شابها الخطأ . النص في اللائحة بانهائية القرارات . غير جائز .

(القاهرة الكلية — ٧ أبريل سنة ١٩٥٢
من ١٤٦٧ رقم ٤٩٠) .

١٠٧ ١ — الإيجار مقابل الانتفاع .

٢ — عقد الإجارة من غير مالك . نفاذه إذا حسنت نية المستأجر . للمالك الحجز تحت يد المستأجر على الأجرة .

٣ — زيادة الأجرة عن المقرر بقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ . احتجاج التعاقد . عدم قبوله في حالة قيامه بالعين المؤجرة قبل التعاقد . وجوب دفع الأجرة حتى يصدر حكم بالتخفيض .

(عابدين الجزئية — ٣٠ يناير سنة ١٩٥١ من ١٠١٣ رقم ٢٥٧) .

١٠٨ إيجار . طريقة الإخبار بانتهائه .

(الجمالية الجزئية — ٣١ يناير سنة ١٩٤٩
من ٢٨٣ رقم ٧٧) .

قانوناً أن يتحدى قيام البائع بتنفيذ ما التزم به . لا خطأ...

(قض مدني — ٨ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٤٦ رقم ١٢٩) .

١١٣ بيع . طلب ورثة المشتري صحة ونفاذ البيع الذي عقده مورثهم . متى يعتبر موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . إذا كان محل العقد غير قابل للتجزئة بطبيعته أو لمفهوم قصد عاقيه . مثال . دعوى من ورثة المشتري على ورثة البائع بطلب الحكم بصحة ونفاذ بيع قطعة أرض فضاء والحكم برفض الدعوى . استئناف بعض ورثة المشتري دون البعض الآخر هذا الحكم . حكم استئنافي . تسييه . قضاؤه بقبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف وصحة ونفاذ البيع عن جميع الصفقة لمن استأنف الحكم من ورثة المشتري . استناده إلى أن الموضوع غير قابل للتجزئة . عدم بيانه . كيف توافر لديه الدليل على ذلك . قصور مبطل (المادة ١٠٣ من قانون المرافعات القديم) .

٢ — مجالس حسنية . ولايتها على مال المحجور عليه . مشروطة بقيام موجبها . انقطاعها بمجرد وفاة المحجور عليه . القرارات التي تصدرها هذه المجالس في شأن من شئون المتوفى . تعتبر باطلة سواء علم المجلس أو القيم بوفاة المحجور عليه أم لم يعلم . قرار المجلس الحسي بالتصريح للقيم ببيع أرض المحجور عليه للمشتري . قياسه على تصرف الوكيل مع غير حسن النية . لا يعلم بوفاة

يجرد العقد النهائي . وإن ما التزم به البائع هو أن يتوجه مع المشتري في اليوم الذي يحدده إلى ديوان المساحة لمراجعة العقد والمصادقة عليه أمام رئيس القلم . وأنه كان يتعين على المشتري بدلاً من أن يتذر البائع بتحرير العقد النهائي في أجل معين أن يحدد في إذاره يوماً للذهاب إلى ديوان المساحة ويتبى على البائع بالذهاب معه إلى الديوان في هذا اليوم . وإن البائع كان على حق إذ رد على المشتري بإنذار أبدي فيه استعداده للتصديق على العقد النهائي في أي وقت . الطعن في الحكم بمخالفة الثابت في عقد البيع على غير أساس .

٢ — بيع . حكم بالفسخ بناء على طلب البائع . تسييه . إرادته ضمن أسبابه أن المشتري قصر في دفع باقي الثمن الذي استحق عليه وذلك رغم إنذار البائع لإياه بالوفاء وإلا كان — أي البائع — مخيراً بين مطالبته بالقسط المستحق وبين طلب الحكم بفسخ البيع أو التعويض المتفق عليه . دلالة ذلك على أن دعوى الفسخ قد سبقها تكليف رسمي بالوفاء . الطعن في الحكم بالخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه قرر أن القانون لا يشترط لجواز الحكم بفسخ العقود سبق التكليف الرسمي بالوفاء . غير منتج .

٣ — بيع . حكم بالفسخ بناء على طلب البائع . تسييه . تقريره أن التفسير جاء من جانب المشتري فلا يجوز له

الحكم بتثيته . سقوط البلاغ إذا لم
تتخذ إجراءات البيع في بحر ستة
شهور .

(الصف الجزئية - ١٠ مايو سنة ١٩٥١
من ١١٢ رقم ٣٨) .

١١٩ ١ - تبليغ . مشروعته . حق من
الحقوق التي لا يجب أن يساء إستعماله .
استهداف المبلغ إلى تعويض .

٢ - حق المحكمة المدنية في العرض لما
لم يبيحه الحكم الجنائي . شرطه . عدم
المساس بقوة الشيء المقضى .

(للنيا الكلية - أول نوفمبر سنة ١٩٥١
من ٣٨٧ رقم ١١١) .

١٢٠ تحديد الأرباح الاستثنائية . اختيار
الممول لأساس احتساب الربح .
وجوب كونه حقيقيا . القياس
ووجوب وحدة في المنشأة والنشاط
ورأس المال وزمن القياس

(منظر الكلية - ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
من ٦٨٧ رقم ١٦٢) .

١٢١ ١ - تحقيق بمعرفة قاضي التحقيق
وجوبه إذا طلبت النيابة .

٢ - حكم رد الاعتبار . أثره بالنسبة
للماضي والمستقبل .

(سوهاج السطية - ٦ أبريل سنة
١٩٥٢ من ١٥٠٣ رقم ٥٠٠) .

١٢٢ تحقيق . عرض المتهم على شهود
الاثبات . ليست له إجراءات معينة .

٢ - إثبات . تقدير أقوال الشهود
سلطة المحكمة في الأخذ بما يدلون به

الموكل . لا يصح . (المادة ٥٣٠ مدني
قديم) .

(قرض مدني - أول مارس سنة ١٩٥١
من ٥٢٠ رقم ١٢٤) .

١١٤ بيع . بضائع وأمتعة منقولة . فسخ .
طبقا للمادة ٣٣٥ مدني قديم . شرط
الفسخ لصالح البائع . تحديد ميعاد
لدفع الثمن بخطاب مسجل . بدء الميعاد
يوم الوصول .

(شبين الكوم الكلية - ٧ مارس
سنة ١٩٥٢ من ١٤٥٩ رقم ٤٨٧) .

١١٥ بيع . قائمة . شروط البيع . إعلانها
أو عدم إعلانها . مالك العين أيضا .

(سوهاج الكلية - ٢١ مارس سنة
١٩٥١ من ٣٨٣ رقم ١١٠) .

١١٦ بيع لعدم إمكان القسمة . وجوب
إتباع إجراءات دعوى القسمة من
إعلان جميع الشركاء . بطلان حكم
مرسي المزارع عند إغفال إعلان
الشريك . النشر واللصق لا يغني .

(قرض مدني - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ٩٤٤ رقم ٢٣٥) .

١١٧ بيع على شرط التجربة . بيع المذاق .
المادة ٢٤٢ من القانون المدني القديم .
المادة ٤٢١ من القانون المدني الجديد .
عدم سريانها على العقود السابقة عليه .

(القاهرة الابتدائية - ١٨ ديسمبر سنة
١٩٥١ من ٩٥٩ رقم ٢٤٤) .

(ت)

١١٨ تبديد أشياء . مجوز عليها تحفظيا .

١٢٦ ١ — تدابير خاصة بالأمن الداخلي .

متى تعتبر كذلك . تدابير تتخذها الحكومة تطبيقاً لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة التفاصيل . سلطاتها . قرار إداري عادي . اختصاص المحكمة .

٢ — طلبات في الدعوى . كف المنازعة . كونه نتيجة لطلب إلغاء قرار إداري بالهدم . الدفع بعدم الاختصاص . رفعه .

٣ — عزبة . مدلولها في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٣ . زريبة . لا ينطبق عليها هذا الوصف . تطبيق حكم المادة ١٤ من القانون المذكور .

(مجلس الدولة — ٣١ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٢٦ رقم ٢٣٢) .

١٢٧ ١ — ترخيص في بيع الخمر . بيع

المحل . رفض وزارة الداخلية تجديد الرخصة لمن اشترى المحل . سلطاتها في ذلك غير محدودة . شرطه .

٢ — ترخيص في بيع الخمر . رفض الوزارة تجديد الرخصة مع عدم وجود سبب يلحق الطالب أو موقع المحل . إساءة استعمال السلطة ومخالفة مبدأ المساواة المقرر بالمادة ٣ من الدستور .

٣ — جهة الإدارة . وجوب تسويتها في المعاملة بين الناس . إذا اتحدت ظروفهم .

(مجلس الدولة — ٩ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١١٠٥ رقم ٢٧٣) .

١٢٨ ترقية . قرار الترقية . قرار إداري

في الجلسة أو في التحقيقات الأولية .

(نقض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٣٤٩ رقم ٣١٦) .

١٢٣ ١ — تحقيق . استجواب المتهم المحظور .

إجابة المتهم ببعض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض من المدافع عنه . لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات بناء على استجوابه .

٢ — سرقة . شروع فيها . ظرف الإكراه . مثال في بيان توافره .

٣ — إثبات . تقدير الأدلة . سلطة المحكمة في الأخذ ببعض الأدلة دون بعض وفي الأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم وإطراحه بالنسبة إلى متهم آخر .

(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٩٧ رقم ٣٦٦) .

١٢٤ تحقيق . سماع الشهود بعد الموعد المحدد . لا بطلان .

(الزاويق الكلية — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٢
س ١١٥٣ رقم ٢٩٦) .

١٢٥ ١ — تحقيق الوفاة والوراثه . اختصاص

المحاكم الشرعية بهما . واختصاص القاضي الأهلي يقوم إذا اعترف أحد الخصمين بالوفاة والوراثه في مجلس القضاء .

٢ — الأوراق التجارية والتفادام الوارد بالمادة ١٩٤ تجاري . وجوب قبولها للتداول كأوراق النقد . الفواتير تخرج عن هذا النطاق .

(مفاغه الجزئية — ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠
س ٩٩٦ رقم ٢٥٤) .

فردى . لا تملك جهة الإدارة الرجوع فيه إلا خلال الستين يوماً من تاريخ صدوره . فوات الميعاد : اكتساب القرار خصانة نهائية تعصمه من أى إلغاء .

(مجلس الدولة — ٩ يونيه سنة ١٩٤٩
س ١١٠٥ رقم ٢٧٢) .

١٢٩ . ترقية . رجال التعليم . قرار وزارة المعارف في ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ . المؤهلات العلمية ليست الأساس الوحيد للترقية . وجوب الاستناد كذلك إلى تقديرات التنسيق وإلى الأقدمية وإلى درجة النجاح في الدراسات العليا مع تمييز من لهم إنتاج قيم .

(مجلس الدولة — ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩
س ١١١٠ رقم ٢٧٨) .

١٣٠ . ١ — ترقية . درجات عادية استحدثت لتحسين حال رجال الكادر الفني المتوسط . ترخص الجهة الادارية في اختيار من يرقون إليها . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

٢ — ترقية . وضع الوزارة قاعدة لها . إلزامها لها . لا تريب عليها . شرطه . الاضطراب وعدم مخالفة القاعدة في حالات فردية .

(مجلس الدولة — ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩
س ١١١١ رقم ٢٧٩) .

١٣١ . ١ — ترقية . درجات عادية . عدم سريان أحكام التنسيق عليها .

٢ — ترقية . تقدير الجدارة لها .

استقلال الإدارة به . لا معقب عليها شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩
س ١١١١ رقم ٢٨٠) .

١٣٢ . ١ — تركة . منقولات مخلفة عن أجنبي بالقاهرة . تخضع في فرض رسم أيلولة عليها ولو تحقق شرط واحد من الشروط الواردة بالمادة الثانية من قانون فرض رسم الأيلولة على التركات .

٢ — الموطن الشرعى . تعريفه . هو الإقامة على وجه الاستقرار .

٣ — تعريف الموطن الشرعى بقانون فرض رسم الأيلولة على التركات . فيه خلط بين الموطن الشرعى وبين الإقامة .

(القاهرة الكلية — ٩ يونيه سنة ١٩٥٠
س ٢٣٨ رقم ٦٩) .

١٣٣ . ١ — تزوير محررات عرفية . اصطناع إقرارات بديون . هذا التزوير ينطوى على الإضرار . عدم التحدث عن توفر ركن الضرر استقلالاً . لا يقدر في سلامة الحكم .

٢ — نقض . أثر الطعن . طعن مرفوع عن المتهم وحده . نقض الحكم لا يجوز تشديد العقاب عليه عند إعادة المحاكمة .

(نقض جنائى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٩٠ رقم ٣٥٨) .

١٣٤ . ١ — تزوير . إضافة عبارة ونسبتها إلى موظف . عدم توقيع الموظف عليها . تزوير ما دامت الإضافة موهمة نسبتها إلى الموظف .

- ٢ — نقض . توقيع عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للتزوير في الأوراق غير الأميرية . بيان ركن الضرر في الحكم . لا جدوى من التمسك بعدم رسمية الورقة . (نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٣ رقم ٤١٢) .
- ١٣٥ — تزوير . مجرد علم إنسان بارتكاب المتهم بالتزوير . لا يكفي لمساءلته جنائياً كشريك . (نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٣٠ رقم ٣٩٨) .
- ١٣٦ — تزوير . دليل . تقدير ما إذا كان منتجاً في إثبات التزوير . بما يستقل به قاضي الموضوع على شرط أن يكون قضاؤه منبئاً على أسباب . تكفي لخله . مثال . المادة ١٠٣ مرافعات قديم . (نقض مدني — ٨ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٥٦ رقم ١٣٢) .
- ١٣٧ — تزوير المحرر . كما يكون بتقليد الإمضاء قد يكون أيضاً بتغيير عبارته . إقرار . الطعن فيه بالتزوير ليس فقط على أساس أن الإمضاء المطعون فيها ليست إمضاء الطاعن بل أيضاً على أساس أن الإقرار مزور بطريق تغيير عبارته وحصول إعادة على الإمضاء فيه . حكم برفض دعوى التزوير . تسببية . إقامته على ترجيح صحة الإمضاء . إغفاله التحدث عن الشق الآخر الذي بني عليه الطاعن دفاعه من تزوير الإقرار بطريق تغيير
- عبارته . بطلان الحكم . مثال . (نقض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٦١١ رقم ١٤٦) .
- ١٣٨ — تسعير . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . حذف هذه السلعة من جدول التسعير قبل الحكم نهائياً في الدعوى . وجوب تبرئة المتهم عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات . (نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٩٦ رقم ٤٣٦) .
- ١٣٩ — تشدد . عود . العقوبة في هذه الحالة هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس . كون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لا تأثير له . هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها الأحكام المذكورة . (نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٣٠ رقم ٤٧١) .
- ١٤٠ — تصرف زوج لزوجته . طلب الحجر للسفه والغفلة . عدم قبول . (طنطا الكلية — ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ م ٩٧٥ رقم ٢٤٦) .
- ١٤١ — ١ — تظلم إداري . في ظل قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . وقفه . ميعاد الطعن إلى أن يصدر قرار في التظلم . ٢ — قواعد الانصاف . صرف فرق الراتب عن الماضي اعتباراً من ٢٠ يناير سنة ١٩٤٤ . مخالفة القرار الإداري

لتلك الإدارة . عدم جريان ميعاد
الأربعة الأشهر المنصوص عليها في
قانون مجلس الدولة .

(مجلس الدولة — ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٩
س ٣٥٧ رقم ٩٣) .

١٤٤ ١ — تظلم إدارى . في ظل قانون إنشاء
مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦
وقفه . ميعاد الطعن الى أن يصدر قرار
في التظلم .

٢ — قواعد الانصاف . قرارات
مجلس الوزراء في شأن اعتبار أقدمية
الموظف الجامعى في الدرجة السادسة
وفي شأن ارجاع أقدمية ضباط
الاحتياط . لها أثر رجعى لا تحول
دونه تأخير التنفيذ أو ترقية آخرين .

(مجلس الدولة — ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٩
س ٣٦٠ رقم ٩٧) .

١٤٥ ١ — تظلم إدارى . وقفه لميعاد الطعن .
شرطه . تقديمه في الميعاد المذكور .
أثره . بقاء ميعاد الطعن مفتوحاً مادام
لم يصدر قرار في التظلم . القانون رقم
١١٢ سنة ١٩٤٦ .

٢ — نظام إعادة الضابط من
الاحتياط الى الخدمة العاملة بالجيش .
عدم انطباقه على البوليس . التزام
أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤
فيما يختص بفسه .

٣ — نظام عام . موظف . اقراره .
قبوله وظيفة معاون إدارة . لا مخالفة
لنظام العام .

٤ — قرار إدارى . تعويض عنه . شرطه .

ذلك . الغاء .

(مجلس الدولة — ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٩
س ٣٤٨ رقم ٩٠) .

١٤٢ ١ — تظلم إدارى في ميعاد الستين
يوماً . وقفه . ميعاد رفع الدعوى .

٢ — جيش . ضابط به . تركه في
الترقية . الأمر العسكرى رقم ١٩٤
لسنة ١٩٢٥ . ترقية بعد ذلك . وضعه
في الأقدمية الأصلية بين زملائه .
الترقية هنا تبدأ من تاريخ القرار
الصادر بها .

(مجلس الدولة — ٦ ابريل سنة ١٩٤٩
س ١٩١ رقم ٥٣) .

١٤٣ ١ — تظلم إدارى . قرار سلبى برفضه .
مضى الأربعة الأشهر المنصوص عليها
في المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس
الدولة . لا يكتفى لاقتراض قيام القرار
السلبى .

٢ — تظلم إدارى . مادة ١٢ من
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ عدم
اشتراطها . وجوب رفع التظلم دائماً .
اشتراطها أن يكون الامتناع عن
الإجابة آتياً من ناحية السلطات
الإدارية المختصة . المقصود بتلك
السلطات هى التى أصدرت القرار
النهائى الواجب النفاذ .

٣ — جنسية . إدارة الجوازات
والجنسية ليست الجهة الادارية المختصة
باصدار القرار النهائى فى شأنها . وزير
الداخلية هو المختص . مادة ٢١ من
المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩
الخاص بالجنسية : تقديم الطلب رأساً

التالى . حساب اليوم الذى حصل فيه
التظلم .

(مجلس الدولة — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٢٦ رقم ٢٢٤) .

١٤٨ تظلم . وقفه . الميعاد المنصوص عليه في
المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس
الدولة . شرطه . تقديمه إلى الهيئة التي
أصدرت القرار أو إلى الهيئات
الرئيسية .

(مجلس الدولة — أول يونيو سنة ١٩٤٩
س ١٠٧٧ رقم ٢٥٩) .

١٤٩ تعويض . دعوى مدنية . جواز
المطالبة به بدعوى تكملة بعد المطالبة
بتعويض مؤقت أمام المحكمة الجنائية .

(عابدين الجزئية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠
س ١٥٣٨ رقم ٥١١) .

١٥٠ تعويض . ضرر أدبي . وجوب
التعويض عنه . القضاء ابتدائياً لطالب
التعويض بتعويض عن ضرر أدبي
أصابه . استئناف النيابة . وفاته قبل
نظر الاستئناف . حلول وارثيه محله
في الاستئناف . القضاء بعدم قبول
الدعوى لزوال الصفة . خطأ .

(قنن جنائى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٣٥٤ رقم ٤٢٤) .

١٥١ ١ — تعويض . محال إليه بحق
اقتضائه من المتهم والمستولين عن فعل
المتهم .

٢ — عدم قبول الادعاء مدنياً أمام
القاضي الجنائى .

(محكمة مرور القاهرة — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٥١ س ١٥٤٣ رقم ٥١٢) .

٥ — إحالة إلى الاحتياط . القانون
رقم ١٦ لسنة ١٩١٢ . عدم اشتراطه
ذكر أسباب للإحالة .

٦ — محكمة . حقها في الهيئة
على ما تبديه الجهة الادارية من
أسباب .

(مجلس الدولة — ٣ مايو سنة ١٩٤٩
س ٦٥٢ رقم ١٤٩) .

١٤٦ ١ — تظلم إدارى . في ظل القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . وقفه . ميعاد
الطعن إلى أن يصدر قرار إدارى
صرح في موضوع التظلم ويعلن به
المدعى .

٢ — موظف . مجلس مديرية أو هيئة
تعليمية أخرى . قرار مجلس الوزراء
في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ . خاص
بتسوية حالة هؤلاء الموظفين . قرار
١١ من مايو سنة ١٩٤٧ . خاص
بحساب مدد الخدمة السابقة في الأقدمية .
هذا القرار ليس مفسراً للقرار السابق .
لكل منهما مجاله .

٣ — قرار إدارى . تطبيقه على
حالات عديدة . لا يعد قراراً عاماً .
عدم جواز سحبه بعد الميعاد المنصوص
عليه في المادة ٣٥ من قانون إنشاء
مجلس الدولة .

(مجلس الدولة — ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١١١٠ رقم ٢٧٧) .

١٤٧ تظلم . تقديمه في الميعاد . كيفية حسابه .
ميعاد مقدر بالأيام . عدم حساب
اليوم الذى حصل فيه الإجراء الذى
قدم عنه التظلم . سريانه من اليوم

كان يجب على المحكمة أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش إنما حصل بقصد ضبط المخدر .

(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٢٥ رقم ٣٩٤) .

١٥٦ تفتيش . إذن ورد به خطأ أنه صدر في الساعة كذا مساء . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى وبما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم انه صدر في هذه الساعة من الصباح . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تصح . هذا جدل موضوعي . سماع وكيل النيابة كشاهد . لا يلزم .

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣١٠ رقم ٣٨١) .

١٥٧ ١ — تفتيش . إذن بضبط متهم وتفتيشه . ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن . صحيحان . ضبط مخدراً مع المتهم . تلبس . يصح تفتيش مسكنه ايما كان بغير إذن .

٢ — تفتيش . تقدير التحريات التي بنى عليها الإذن بالتفتيش . موكل للنيابة تحت إشراف المحكمة .

(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٩٩ رقم ٤٣٩) .

١٥٨ تفتيش . إذن به . إجراءات صحيحة وقت العمل بقانون تحقيق الجنايات . تبقى صحيحة في ظل قانون الإجراءات الجنائية .

(المنزلة الجزئية — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١١٩٥ رقم ٣١٠) .

١٥٢ تفتيش . صدور الإذن باسم معين . تفتيش شخص على أنه هو صاحب هذا الاسم . يجوز . تأخير التفتيش عن القبض لأسباب مبررة ومتابعة تفتيش المتهم . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش .

(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٩٦ رقم ٤٣٨) .

١٥٣ ١ — تفتيش . اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . إجراء أحد هؤلاء المأمورين تفتيشاً في غير دائرة اختصاصه باطل ولو كان يأذن من النيابة .

٢ — تفتيش باطل . إدانة المتهم على دليل مستمد منه أو على اعتراف وارد فيه أنكره المتهم فيما بعد . لا يصح . (نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٣٦ رقم ٤٠٧) .

١٥٤ تفتيش . المحكمة من الضمانات والقيود التي وضعها الشارع لإجراء التفتيش . تنازل الشخص بإرادته عن هذه القيود . تفتيش صحيح . مثال .

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣١٩ رقم ٣٨٨) .

١٥٥ تفتيش . تفتيش عن سلاح . تفتيش محفظة المتهم والعثور بها على أفيون . تقرير الضابط أنه إنما قُتس المحفظة لأنه شم رائحة الأفيون تنبعث منها . القول بصحة هذا التفتيش بناء على حق الضابط في التفتيش عن سلاح . قصور .

- ١٥٩ تقادم . بدء سريانه . وهل يبدأ من تاريخ قفل الميزانية أو من تاريخ تقديم الممول أو المنشأة للإقرار . المعول عليه هو أن تاريخ بدء سريان التقادم هو من تاريخ قفل الميزانية .
- (السويس — ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ م ٢٦٥ رقم ٧١) .
- ١٦٠ تقدير أتعاب المحامى . معنى أهمية الدعوى والمجهود الذى بذل فى مركز الموكل المادى . عناصر عامة للاسترشاد بها عند تقدير الأتعاب الاتفاقية أو بواسطة النقابة .
- (مصر الكلية — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ م ٦٩١ رقم ١٦٤) .
- ١٦١ ١ — تلبس . صورة واقعة إحراز مادة مخدرة متلبساً بها .
- ٢ — إثبات . الأخذ بقول الشاهد فى التحقيقات الأولية وإطراح قول له بالجلسة . حق المحكمة فى ذلك .
- (نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٤٣ رقم ٣١٢) .
- ١٦٢ تموين . كمية من السكر مقررة لمصنع . إعارتها لمصنع آخر دون ترخيص من مكتب التموين . تصرف محظور فى حكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
- (نقض جنائى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٣٨ رقم ٤٨٠) .
- ١٦٣ تموين . بيع سلعة بالتجزئة دون إعلان سعرها بطريقة واضحة . معاقب عليه دائماً .
- (نقض جنائى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٢ رقم ٤١٠) .
- ١٦٤ ١ — تموين . نقل المحل من مكان إلى آخر نقلاً من شأنه تخفيض الاستهلاك المقرر له . معاقب عليه بالمادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . استخدام صاحب المحل الأصناف المقررة فى غير الغرض الذى صرفت من أجله . العقاب عليه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المذكور . هاتان المادتان يجرى حكمهما على المصانع كما يجرى على المحال العمومية .
- ٢ — مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لم يشتملها التعديل المنصوص عليه بالمادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .
- (نقض جنائى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٣١ رقم ٤٧٢) .
- ١٦٥ تنسيق . الكتاب الدوزى رقم ف ٢٣٤ — ٢٧٠/٢٢ فى ٣٠ بوليه سنة ١٩٤٧ . توزيع درجاته على أقسام كل وزارة أو مصلحة على أساس النسب العددية . لا عبرة بأهمية الوظائف . مادة ٥ من قواعد التنسيق . وضعها قيداً على سلطة لجنة الموظفين عند الترقية .
- (مجلس الدولة — ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ م ٥٢ رقم ١٦) .
- ١٦٦ ١ — تنسيق . هوالدرجات للوظائف . لا عبرة بأهمية العمل أو الوظيفة

المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ١٣ ابريل سنة ١٩٤٩ م ٢١٣ رقم ٦١) .

١٧٠ — تنسيق . توزيع درجاته توزيعاً فرعياً . أساسه . النسبة العددية . استقطاع درجات من مصلحة إلى أخرى أو نقل بعض موظفي مصلحة إلى أخرى . حصوله بعد قانون التنسيق . لا يلتفت اليه في التنسيق . العبرة بصدور القانون إذ به تعلق حق موظفي كل مصلحة .

(مجلس الدولة — ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ م ١٩١ رقم ٥٢) .

١٧١ — ١ — تنسيق . ملائمة توزيع درجاته بين مصالح الوزارة . متروك تقديره للوزير . شرطه . عدم الخروج على الحدود التي عينتها جداول التنسيق أو المساس بحق اكتساب على أساس توزيع فرعي تم من قبل .

٢ — موظف . قيده على درجة أعلى . مادة ٧ من قواعد التنسيق . لا يعدو أن يكون إجراء تمهيداً للترقية يجوز العدول عنه . لا يكتسب حقاً .

٣ — تيسير . شرطه . عدم تخطي الأقدم .

(مجلس الدولة — ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٩ م ٣٤٠ رقم ٨٥) .

١٧٢ — ١ — تنسيق . توزيع درجاته . تخصيص درجاته لعدة إدارات معاً . وجوب إجرائه بينها جميعاً كوحدة واحدة . عمل توزيع فرعي . وجوب

قواعد التنسيق المقررة بقرار من مجلس الوزراء في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٧ .

٢ — تنسيق . جزاءات بسيطة . عدم تأثيرها في الترقية بالأقدمية . تنسيقاً .

(مجلس الدولة — ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ م ٥٢ رقم ١٧) .

١٦٧ — ١ — تنسيق . ترقية . الصلاحية هي المناط عموماً . سلطة المحكمة في مراقبة جميع عناصر الترقية بما في ذلك مبرر الترك إذا كانت الترقية في حدود النسبة المقررة للأقدمية المطلقة . الترقية بالاختيار الكفاية الممتازة . ترخص الوزارة في إجرائها بلا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ٩ مارس سنة ١٩٤٩ م ٤١ رقم ١٣) .

١٦٨ — تنسيق . نقل الموظفين بين جهتين بطريق المبادلة . القصد منه إفادة الموظفين من التنسيق إلى أقصى حد . جوازه . شرطه .

(مجلس الدولة — ١٣ ابريل سنة ١٩٤٩ م ٢١٤ رقم ٦٣) .

١٦٩ — ١ — تنسيق . التفرقة بينه وبين الانصاف . الأول يقوم على ترتيب درجات الوظائف لشاغليها والثاني يقوم على تقويم المؤهلات لذويها .

٢ — تنسيق . ترقية للاختيار بالكفاية الممتازة . الاختيار يقوم بطبيعته على المفاضلة . ترخيص الإدارة في تقديره . لا معقب عليها من

١٧٥ تنسيق . تقسيم المصلحة الواحدة إلى وحدات مستقلة . تعلق حق موظفي كل قسم بالدرجات المخصصة له . الخاص يقيد العام ولا عكس .
(مجلس الدولة — ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٥٩ رقم ٩٥) .

١٧٦ تنسيق . تخطي في الترقية . وجود ما يبرر الترك في الملف . رفض الدعوى .
(مجلس الدولة — ٤ مايو سنة ١٩٤٩
س ٧٧٦ رقم ١٧٤) .

١٧٧ تنسيق . ترتيبه درجات الوظائف . مراعاة مؤهلات الموظفين وكفاياتهم وتوزيع الدرجات على فروع الأداة الحكومية . الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ — ١/٣٣٠ في ٢٧/١١/١٩٤٨ . حساب نصف مدة الخدمة باليومية في الأقدمية للترقية تنسيقاً . مادة ١٣ منه . اختلاف ذلك عن قواعد الانصاف . الخاص يقيد العام ولا عكس .
(مجلس الدولة — ١٨ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩١٥ رقم ٢١٢) .

١٧٨ تنسيق . ترقية . الصلاحية هي المناط . ترقية بالاختيار للكفاية الممتازة . تقديرها متروك لتقدير الإدارة . لا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . ترقية بالأقدمية المطلقة . خضوعها . في جميع عناصرها لرقابة المحكمة .
(مجلس الدولة — ١٨ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩١٧ رقم ٢١٥) .

مراعاة النسب العددية لموظفي كل منها .
٢ — موظف . ترقية . جزاء قديم . ترقية بعده . عدم جواز التحدي به .
(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٣٦ رقم ٨١) .

١٧٣ ١ — تنسيق . توزيع درجاته . مادة أولى من قواعد التنسيق . أساسه . النسب العددية لموظفي كل قسم أو مراقبة أو قلم . لا عبرة بأهمية الوظائف .

٢ — تنسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة أو بالاختيار . وجوب إلزام كل من الأساسين في حدود النسبة المقررة .

٣ — ترقية . تنسيق . التفريق بين حالتين : (١) الاختيار . ترخص الإدارة بلا معقب من المحكمة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . (٢) الأقدمية المطلقة . خضوعها في جميع عناصرها لرقابة المحكمة .

(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٣٥ رقم ٨٢) .

١٧٤ ١ — تنسيق . توزيع درجاته . مراعاة النسب العددية لموظفي الأقسام والفروع لا بحسب أهمية الوظائف .
٢ — تنسيق . عدم جواز التخطي بحجة أن التخطي لورقي لسبق رئيسه الذي لم يحل عليه الدور .

(مجلس الدولة — ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٦٥ رقم ١٠٠) .

١٧٩ ١ — تنسيق . مصلحة اعتبرت وخدة واحدة في حدود أغراض التنسيق . وجوب مراعاة ذلك عند إجراء الترقية إلى الدرجات المنسقة . اعتبار كشف الأقدمية العام للمصلحة .

٢ — تنسيق . المادة الأولى من قواعده . إجازتها توزيع الدرجات على مختلف الأقسام والمصالح وجوب قيام التوزيع على أساس تقسيم إداري قائم ويصدر بالتوزيع الفرعي . قرار من الوزير المختص على مقتضى النسب العددية لموظفي كل قسم أو قلم .

٣ — تنسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة . حق وليست منحة . خضوعها في جميع عناصرها لرقابة المحكمة .

(مجلس الدولة — ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩ م ١١٠٨ رقم ٢٧٤) .

١٨٠ تنسيق . ترقية بالأقدمية المطلقة . تحظى لسابقة لغت نظر الموظف . عدم جوازه . لغت النظر ليس في عداد الجزاءات الإدارية التي تبرر الترك . (مجلس الدولة — ٩ يونيو سنة ١٩٤٩ م ١١٠٤ رقم ٢٧٠)

١٨١ تنظيم تداول الشاي : المادة ٢٤ من قرار وزير التكوين رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٤ . نصها صريح في أن صافي الربح من عملية الشاي يدفع إلى التجار المستوردين . دعوى من الطاعة وهي من التجار المستوردين بطلب إلزام المطعون عليه الأول بصفته رئيساً للجنة توزيع الشاي بتقديم حساب من يوم إنشاء المكتب عن إيرادات

المكتب من حصيلة المبلغ التي كان يستقطعها من ربح العملية عن كل أقة شاي . الحكم بعدم قبولها . خطأ في تطبيق القانون . الطاعة باعتبارها من التجار المستوردين ذات صفة في مطالبة المطعون عليه الأول بتقديم حساب عن المبلغ سالف الذكر . استمرار المطعون عليه الأول بعد صدور قرار وزير التكوين المشار إليه ونشره في الاستيلاء على حصيلة المبلغ . وفقاً للقرار الأول الصادر من وزير التكوين في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٣ . ذلك لا يمكن إلا أن يكون على ذمة مصروفات المكتب ونحت الحساب .

(نقض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٨٩ رقم ١٤٠)

١٨٢ ١ — تنفيذ قرار صادر من رئيس المحكمة القنصلية الفرنسية بالقاهرة . خضوعه للقانون الفرنسي .

٢ — ومثل هذا القرار الذي يحدد نفقة أثناء خصومة زوجية بالفصل . مثل حكم قضائي بإجراء مؤقت .

٣ — الأحكام الغيائية الغريبة قابلة للمعارضة . سقوطها بمسقطات الأحكام الحضورية .

(مصر الكلية — ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ م ١١٧٣ رقم ٣٠٤) .

١٨٣ تنفيذ . وقف التنفيذ . عقوبة بالحبس وبالغرامة . جعل وقف التنفيذ مقصوراً على الحبس دون الغرامة . جائز .

(نقض جنائي — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٥٥ رقم ٣٢٣) .

توقيع للطاعن على إحداها . جواز
اعتبارها كذلك .

(قض مدني — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
م ٩٤٠ رقم ٢٣٣) .

ثبوت التهمة

(انظر إنبات) .

(ج)

١٨٦ جرائم الاعتداء على المال . لا تشمل
جريمة التزوير إذا كان القصد منها غير
الاعتداء على المال .

(الصف الجزئية — ٢٢ مارس سنة ١٩٥١
م ١١١ رقم ٣٦) .

١٨٧ ١ — جريمة . أركانها . الباعث ليس
من أركان الجريمة .

٢ — إنبات . حرية المحكمة في الأخذ
بالدليل .

(قض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
م ١٤٠٨ رقم ٤٤٧) .

١٨٨ جيش . قرعة . تجنيد . إعفاء من
الخدمة العسكرية . نطاق تطبيق المادة
٥١ من قانون القرعة العسكرية
الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .
الأمر العسكري الخاص بوقف تجنيد
موظفي السكة الحديدية . لا يعتبر معفيا
من الخدمة العسكرية .

(مجلس الدولة — ٨ مارس سنة ١٩٤٩
م ٣٢ رقم ١٠) .

١٨٩ ١ — جيش . ضابط . إحالة إلى
الاستيداع . التفرقة بين الإحالة

١٨٤ ١ — تيسير . ترقية . الحصول على
شهادة معهد الدراسات العليا . لا تتحتم
معه الترقية بل هو عنصر من العناصر .

٢ — تيسير . ترقية به . ليست
إلزامية للإدارة . متروك أمرها
لتقديرها . لارقابة من المحكمة . شرطه .
عدم إساءة استعمال السلطة .

٣ — طلبات في الدعوى . طلب
الحكم بالترقية . لا تملك المحكمة .
رقابتها في نطاق الغاء القرارات
الإدارية المخالفة للقانون أو المنطوية
على إساءة استعمال السلطة .

٤ — قبول الدعوى . التفرقة بين
طلبات الإلغاء أو غيرها من الطلبات
عدم قبول طلبات الإلغاء عن قرارات
إدارية سابقة على العمل بقانون مجلس
الدولة . قبول طلبات التعويض عن
أمثال هذه القرارات .

٥ — قبول الدعوى . قرار إداري
سابق أو لاحق لقانون مجلس الدولة .
العبارة بصدور القرار لا بالنظم منه
ولا باستمرار إثارته إلى ما بعد نفاذ
القانون .

(مجلس الدولة — ١١ مايو سنة ١٩٤٩
م ٧٨٢ رقم ١٧٩) .

(ث)

١٨٥ ثبوت بالكتابة . مبدأ . بقايا مثبتة
متآكل . متحدة في الخط والخبر
والوارق . متناسقة العبارة ووجود

التحقيق قبل انتهائها . لإصدار أمراً
بما يراه . من ذلك الأمر بالحبس ٤٥
يوماً دفعة واحدة .

٢ - الحبس الاحتياطي . حق النيابة
في طلبه .

(سوهاج الكلية - ٨ مارس ١٩٥٢
س ١٥٠١ رقم ٤٩٩) .

١٩٤ حجز . ورقة الحجز الإداري . يصح
تسليمها لواضع اليد على العقار
موضوع الحجز .

(استئناف القاهرة - ٩ يناير سنة ١٩٥١
س ٢٣٣ رقم ٦٧) .

١٩٥ حجز إداري . توقيعه على أشياء
خارج العين المستحق عليها المال .
بطلانه .

(مستجمل مصر - ٨ أبريل سنة
١٩٥١ س ٢٨١ رقم ٧٦) .

١٩٦ ١ - حجز تحت يد ناظر الوقف
أو الحارس . عدم جوازه على مستحق
بعد وفاته .

٢ - تعيين ناظر وقف ينهى الحراسة .

(القاهرة الكلية - ١١ مارس سنة
١٩٥٢ س ١٤٩٨ رقم ٤٩٨) .

١٩٧ حجز تحفظي استثنائي . توقيعه مصلحة
الضرائب . زوال أثره إذا لم تربط
الضريبة في بحر شهرين . لا يجوز
توقيعه بعد ذلك .

(مستجمل مصر - ٢٠ ديسمبر سنة
١٩٥١ س ١٥٢٠ رقم ٥٠٦) .

١٩٨ حجز تنفيذي . زوال أثره . إذا لم
يتم البيع في بحر ستة شهور . سريانه
على الحجز التحفظي من الوقت الذي

لأسباب صحية أو لأسباب أخرى
عدم احتفاظه بالأقدمية الأصلية . إذا
أمضى بالاستيداع أكثر من سنة إلا
إذا كان لأسباب صحية فقط .

٢ - جيش . ضابط . إحالته إلى
الاستيداع . مدة السنة . متى تبدأ ؟

(مجلس الدولة - ٨ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١٠٩٨ رقم ٢٦٥) .

١٩٠ جناية . التصرف في الجناية التي تحققها
النيابة . انفراد قاضي التحقيق به .
حفظ الجنايات التي تقوم النيابة بجمع
الاستدلالات فيها . للنيابة أن تأمر به .

(سوهاج الكلية - ٦ أبريل سنة ١٩٥٢
س ١٥٠٥ رقم ٥٠١) .

١٩١ جهاز . منزل الزوجية . ملكيته
للزوجة . الأساس في ذلك عقدي
وأحكام القانون .

(الوفزيق الكلية - ٢٢ أبريل سنة
١٩٥٢ س ١٤٩٥ رقم ٤٩١) .

(ح)

١٩٢ ١ - حائز . له أن يؤجر بصرف
النظر عن حسن أو سوء نيته .

٢ - إجارة الوقف . خضوعها
للقانون المدني .

٣ - استلام الناظر للإيجار مقدماً .
جوازه .

(استئناف القاهرة - ١٢ مارس سنة
١٩٥١ س ١٤٣٩ رقم ٤٨١) .

١٩٣ ١ - حبس المتهم أربعة أيام . وجوب
عرض الأوراق على حضرة قاضي

برفض تعيين ناظر مؤقت على الوقف .
دفع غير صحيح .

(قرض مدني - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ٩٤٥ رقم ٢٣٦) .

٢٠٤ ١ - حراسة . الحراسة تستلزم التنازع
والخطر الحالي .

٢ - حكم الشفعة . ينقل الملكية
ولا يقررها .

٣ - للشترى أن ينتفع بالعين إلى
أن يقضى لخصمه بأخذ العين بالشفعة .
فلا محل للحراسة .

(القاهرة - مستعجل - ١٦ ديسمبر سنة
١٩٥١ من ٩٩٣ رقم ٢٥٣) .

٢٠٥ حق السمسار في التصفية . متابعتها تنفيذ
أو عدم تنفيذ التصفية في الميعاد الذي
حدده . متروك لرايه .

(استئناف اسكندرية - ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٥١ من ٨٠٥ رقم ١٨٨) .

٢٠٦ حكر . تقدير أجرته . حكم . تسليبه .
ذكره القاعدة الصحيحة في تقدير أجره
الحكر . إغفاله بحث النسبة بين أجره
الحكر وقيمة الأرض وقت التحكير .
إغفاله . بحث ما طرأ بعد ذلك على
أجرة المثل من تغيير . خطؤه في
تطبيق القاعدة التي أوردتها على واقعة
الدعوى . نقضه .

(قرض مدني - أول مارس سنة ١٩٥١
من ٥٣٤ رقم ١٢٥) .

٢٠٧ حكم . تسليبه . وجه دفاع من شأته
لو صح أن يؤثر في مركز المتهم من
الاتهام . عدم تحقيقه أو الرد عليه .

يصبح من حق الدائن السير به في
إجراءات البيع .

(الصف الجزئية - ٢١ مارس سنة
١٩٥١ من ٣٩١ رقم ١١٣) .

١٩٩ ١ - حجز ما للدين لدى الغير .
حصر صورته بقانون المرافعات .
لا يمنع القاضي المستعجل من الحكم
بعدم الاعتداد به إذا كان باطلا
بطلانا أصليا في نطاق القواعد العامة .
٢ - تحديد الدين مؤقتا . خلو الأمر
منه يبطله بطلانا جوهريا .

(مستعجل مصر - ١٢ فبراير سنة
١٩٥٢ من ١٥٢٤ رقم ٥٠٧) .

٢٠٠ حجية الأحكام المستعجلة . قائمة .
طلالما لم يحدث تغيير في مركز الخصوم
القانوني أو الوقائع المادية .

(سنورس الجزئية - ٢٥ فبراير سنة
١٩٥٢ من ١٥٢٧ رقم ٥٠٨) .

٢٠١ حراسة . إمتناع المدين عن قبولها .
لا يعفيه من تقديم المحجوزات
يوم البيع .

(الصف الجزئية - ٢٢ مارس سنة
١٩٥١ من ١١١ رقم ٣٧) .

٢٠٢ حراسة . قاضي الأصل هو قاضي
الفرع . جواز طلب الحراسة أمام
محكمة الاستئناف لأول مرة وجواز
طلب استبدال الحراسة أمامها .

(استئناف القاهرة - ١٧ أبريل سنة
١٩٥٠ من ١٤٤٩ رقم ٤٨٤) .

٢٠٣ حراسة على الوقف . الدفع بحجية الشيء
المقضي فيه . لأن المحكمة الشرعية قضت

متصل السيية بأصله الضار . وهو كما يكون بوقوع خسارة محققة يكون بفوات كسب راجع .

(مجلس الدولة — ٢١ يوفيه سنة ١٩٥١ م ٤٩٩ رقم ١١٧) .

٢١٢ ١ — حكم . تسببه . حكم استئناف . إقامته على أسباب أوردتها وأخذه أيضاً بأسباب الحكم الابتدائي فيما لا يتعارض مع أسبابه . عدم بيانه ما أقره وما لم يقره من تلك الأسباب . متى لا يبطله ؟ إذا كان يبين من مراجعة أسباب الحكمين ما اختلفت فيه وجهات النظر . أسباب الحكم الابتدائي . تعتبر مكملة لأسباب الحكم الاستئنافي فيما لا يتعارض فيه .

٢ — حكم . تسببه . قضاؤه باعتباره المطعون عليه الأول شريكاً مستتراً في شركة تضامن مع خلو عقد الشركة الأخير من النص على أنه شريك فيها إذ ورد فيه أنه مدير لها بمرتب ثابت . استخلاص المحكمة استخلاصاً سائغاً من عبارات وردت في عقود الشركة السابقة الموقع عليها من الطاعن أن المطعون عليه الأول هو شريك فيها وله النصيب الأوفر من أرباحها وأن عقد الشركة الأخير لم يغير شيئاً من هذه الحقيقة رغم محاولة المتعاقدين فيه إخفاء صفة المطعون عليه الأول كشريك بغية التخلص من مطاردة دائنيه . النعي على الحكم أنه خالف المادة ٤٦ من قانون التجارة التي توجب إثبات شركات التضامن بالكتابة .

الحكم بالإدانة . قصور .

(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤١٢ رقم ٤٥١) .

٢٠٨ ١ — الحكم بعدم الاختصاص . إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . جوازه في حالة عدم الاختصاص النوعي والمحلي .

٢ — إحالة استئناف إلى المحكمة المختصة . إنتقاله بإجراءاته التي رفع بها .

(استئناف اسكندرية — ٨ يناير سنة ١٩٥١ م ٩٥١ رقم ٢٤٠) .

٢٠٩ حكم جزئي انتهائي . جواز استئنافه لقصور في الأسباب . المادتين ٣٤٩ و ٣٩٦ مراقعات .

(شين الكوم الكلية — ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ م ٢٧٢ رقم ٧٤) .

٢١٠ حكم . تنفيذه . عدم تبينه في المنطوق . ما سينصب عليه التنفيذ . وجوب إجراءاته حسبما يبين من الأسباب . حدود ذلك .

(مجلس الدولة — ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٣٧٠ رقم ١٥٣) .

٢١١ ١ — حكم بإلغاء قرار . أثره . مدى ما يقتضيه ويترتب عليه . التزام الإدارة بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء يستند إلى القرار بعد إلغائه . التزامها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه . مدى الحكم مع تطبيق نتائجها القانونية .

٢ — تعويض يستحق عن كل ضرر

- على غير أساس .
(قرض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١
من ٥٩٩ رقم ١٤٤) .
- ٢١٣ حكم . تسببيه . قضاؤه بإلزام الطاعن
بصفته حارساً قضائياً على شركة بأن
يدفع إلى المطعون عليه الأول قيمة
سند وقع عليه المطعون عليه الثاني
بصفته مديراً للشركة . إقامته في أساسه
على ما استنبأته المحكمة من أن
العمليات الخاصة بالدين موضوع
السند مثبتة في دفاتر الشركة بخط ذات
الطاعن . في هذا وحده ما يكفي لدحض
ادعاء الطاعن صورية السند وفيه
وحده ما يكفي لإقامة الحكم .
كون المحكمة شغفت ذلك بقرينة
استخلصتها من دعوى عينتها بالذات
منظورة في نفس الجلسة وبين الطاعن
والمطعون عليه الثاني . لا يعيبه . الطعن
عليه بالخطأ في تطبيق القانون استناداً
إلى أن المحكمة لم تقرر ضم تلك
الدعوى وأن المطعون عليه الأول لم
يكن خصماً فيها . على غير أساس متى
كان الطاعن خصماً في الدعوى المشار
إليه .
(قرض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١
من ٥٩٧ رقم ١٤٣) .
- ٢١٤ حكم . الأصل في الإجراءات أنها
صحيفة ما لم يثبت بطريق رسمي غير
ذلك . حكم . تأجيل إصداره مرة ثانية
وعدم تصريح المحكمة لإثبات ذلك .
لا بطلان . حكم . قاضي الأمور
- المستعجلة . لا حجية له .
(شين الكوم الكلية — ٢٥ فبراير
سنة ١٩٥٢ من ١٤٥٦ رقم ٤٨٦) .
- ٢١٥ حكم . تسببيه . موازين غير مضبوطة .
وجوب علم المتهم بأن الميزان غير
مضبوط . الاعتقاد في ذلك على
ما لا يفيد . قصور .
(قرض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤٣٤ رقم ٤٧٤) .
- ٢١٦ حكم . تسببيه . حكم ابتدائي قضى ببراءة
المتهم من التزوير ورفض الدعوى
المدنية قبله . تأييده استئنافياً . النعي
على الحكم الاستئنافي أنه لم يرد على دفاع
المدعي بالحقوق المدنية أمام المحكمة
الاستئنافية في صدد الضرر . لا محل له
لأن ما أثبتته من عدم ثبوت واقعة
التزوير كاف لبراءة المتهم ورفض
الدعوى المدنية .
(قرض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤٣٧ رقم ٤٧٨) .
- ٢١٧ حكم . تسببيه . اشتراك . إدانة شريك
في اختلاس مجوزات على أساس أنه
مالك المحجوز والمحجز موقع بمنزله
والحارس تابعه . قصور . الأعمال
المكونة للاشتراك مبينة في القانون
على سبيل الحصر .
(قرض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤٣٧ رقم ٤٧٩) .
- ٢١٨ حكم . تسببيه . حكم باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن . تأسيس رفض اعتذار
المتهم بمرضه بالروماتيزم المفصلي على
أن هذا المرض لا يمنعه من الحضور .

صدرت بطريق الإكراه . استناد المحكمة بين ما استندت إليه في إدانة المتهم الى هذه الاعترافات . عدم تجددها عن هذا الدفاع . قصور .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤٢٦ رقم ٤٦٨) .

٢٢٥ حكم . تسببيه . وجوب بيان أدلة الثبوت التي أقيم عليها .

(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤٢٨ رقم ٤٦٩) .

٢٢٦ نفاذ الحكم . وقفه . أحواله . إذا كان مخالف للقانون . أو إذا كان في الموضوع ترجيح لأسباب الاستئناف ووجود خطر جسيم .

(استئناف مصر — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ٦٧٢ رقم ١٥٥) .

٢٢٧ حكم . تسببيه . قيام الحكم على قرائن بجمعة ومتاسكة . فساد قرينة منها . نقض الحكم .

(نقض مدني — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ٨٥٤ رقم ٢٠٣) .

٢٢٨ حكم . خلوه من بيان ما يراد تسليمه . وجوب وقف تنفيذه . عدم جواز نذب خير يرافق المحضر . مساس بأصل الحق .

(مصر الكلية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١١٦٥ رقم ٣٠١) .

٢٢٩ حكم . تسببيه . تعقب جميع دفاع المتهم بالرد . لا يلزم . إقامة الحكم على أسباب مسوغة للادانة . النعي عليه فيما أورده من ذلك . طعن موضوعي

عدم بيان ما استندت إليه المحكمة في ذلك . قصور .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤١٩ رقم ٤٦٠) .

٢١٩ حكم . تسببيه . إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . عدم يئانه في الحكم . قصور .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤٢١ رقم ٤٦٢) .

٢٢٠ حكم . تسببيه . وجه دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الإدانة . يكفي .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤١٧ رقم ٤٥٧) .

٢٢١ حكم . تسببيه . متهم في اختلاس بحجوز عليه إدارياً . تمسكه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان مريضاً متغيباً عن البلد يوم البيع . عدم الرد عليه . قصور .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤٢٠ رقم ٤٦١) .

٢٢٢ حكم . تسببيه . دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . مثال في جريمة سرقة .

(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤١٤ رقم ٤٥٣) .

٢٢٣ حكم . تسببيه . دفاع موضوعي . الرد عليه رداً صريحاً . لا يلزم . مثال .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤١٧ رقم ٤٥٦) .

٢٢٤ حكم . تسببيه . تمسك المتهم بأن اعترافات . متهمين آخرين عليه (نما

- لا شأن لمحكمة النقض به .
(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٦٠ رقم ٣٣٠) .
- ٢٣٠ حكم . تسليبه . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في حالة دفاع شرعي . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .
(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٥٦ رقم ٣٢٥) .
- ٢٣١ ١ — حكم . تسليبه . تعويض . تقديره . قول المحكمة أنها ترى أخذ المتهمين بالشدة في توقيع العقوبة زجراً لهم والحكم للدعي المدني بطلباته . ذلك لا يفيد أنها راعت في تقدير التعويض الزجر . لا تناسبه مع جبر الضرر .
٢ — دفاع شرعي . قول المحكمة بثبوت سبق الإصرار يفيد تنفيذ الدفاع ونفي قيامه .
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٧٨ رقم ٣٤٥) .
- ٢٣٢ حكم . تسليبه . قتل عمد . إثبات المحكمة أن وفاة المجنى عليه نشأت من عيار أطلقه واحد من المتهمين . إدانة المتهمين جميعاً في القتل العمد مع سبق الإصرار . نفي المحكمة عن المتهمين ظرف الترصد . التعارض بين ما قالته في صدد ثبوت سبق الإصرار وبعض ما قالته في نفي الترصد . قصور في بيان ثبوت سبق الإصرار وفي ثبوت ما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة
- المتهمين جميعاً عن القتل .
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٧٤ رقم ٣٤٣) .
- ٢٣٣ حكم . تسليبه . وجه دفاع تقدم به المتهم إلى المحكمة الاستئنافية . أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي لأنها لم تجد في هذا الدفاع ما يغير رأيها . يصح .
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٧٠ رقم ٣٣٩) .
- ٢٣٤ حكم . تسليبه . إدانة المتهم في جريمة خلط دقيق قح بدقيق ذرة . نتيجتنا تحليل العينتين اللتين أخذتا . عدم الاختلاف في صدد الخلط . اختلافهما في بيان درجة الخوض . لا يؤثر في سلامة الحكم .
(نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٦٨ رقم ٣٣٧) .
- ٢٣٥ حكم . تسليبه . حكم ابتدائي بالبراءة . حكم استئنافي بالإدانة . أدلة الثبوت التي أوردتها تتضمن الرد على أدلة البراءة .
(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٦٥ رقم ٣٣٣) .
- ٢٣٦ حكم . تسليبه . حكم صادر في معارضة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون إيراد أسباب كافية لإثبات التهمة أو يستند إلى أسباب الحكم الغيابي . تأييده استئنافياً لأسبابه . حكم غير مسبب .
(نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٦٥ رقم ٣٣٤) .

استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية . وجوب نقضه .

(نقض جنائي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٨ رقم ٣٥٦) .

٢٤٢ حكم . تسببيه . عدم تمسك المتهم بمسألة في تقرير استشاري قدمه . الرد على التقرير جميعه استقلالاً . لا يلزم .

(نقض جنائي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٩ رقم ٣٥٧) .

٢٤٣ حكم . تسببيه . تعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها . لا يلزم .

(نقض جنائي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٤ رقم ٣٥١) .

٢٤٤ حكم . تسببيه . وجوب إتيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها . الاكتفاء بالإشارة إلى الأدلة في محضر التحقيق دون إيراد مؤداها . قصور .

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٠٩ رقم ٣٨٠) .

٢٤٥ حكم . تسببيه . بناؤه على واقعة لا وجود لها . قصور . مثال في جريمة سب علني .

(نقض جنائي - ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٠٦ رقم ٣٧٧) .

٢٤٦ ١ - حكم . تسببيه . القصور في إثبات نية القتل . مثال .

٢ - استناد الحكم إلى ما لا أصل له في الأوراق . مثال .

(نقض جنائي - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٥ رقم ٤١٣) .

٢٣٧ حكم . تسببيه . دفاع هام . طلب إعادة المعاينة التي أجريت لكي تبين المحكمة صحة هذا الدفاع . عدم الرد على الدفاع وعدم إجابة المتهم إلى إجراء المعاينة . قصور .

(نقض جنائي - ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤١٠ رقم ٤٥٠) .

٢٣٨ حكم . تسببيه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . استناداً إلى ما ذكره من الوقائع . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور .

(نقض جنائي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٩٩ رقم ٣٦٩) .

٢٣٩ حكم . تسببيه . التصريح في الحكم بأن وقف التنفيذ يشمل العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية . القضاء في منطوقه يوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها . تنازل يعيب الحكم .

(نقض جنائي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٩٣ رقم ٣٦٢) .

٢٤٠ ١ - حكم . تسببيه . دفاع . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . نفي قيام هذه الحالة لديه . لا محل بعد ذلك للتعرض لاعتباره متجاوزاً حدود الدفاع .

٢ - إثبات . تجزئة اعتراف المتهم . جوازها .

(نقض جنائي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٩٤ رقم ٣٦٣) .

٢٤١ حكم . تسببيه . قصور الحكم في

- ٢٤٧ حكم . تسببه . دفاع . وجه دفاع هام
لم ترد عليه المحكمة . قصور . مثال في
جريمة بيع قول فاسد .
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٤٥ رقم ٤١٤) .
- ٢٤٨ حكم . وضعه وتوقيعه . يجب أن يتأ
في مدة ثلاثين يوماً من النطق به .
(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٠٨ رقم ٣٧٢) .
- ٢٤٩ حكم . تسببه . الدفع باستحالة الرؤية
بسبب الظلام . لا يلزم الرد عليه
استقلالاً .
(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٣٢ رقم ٤٠٠) .
- ٢٥٠ حكم . تسببه . اختلاس أشياء
محجوزة . مجرد كون المتهم مالكاً للشيء
المحجوز ومدين . لا يكفي لإثبات
الاشتراك عليه في جريمة الاختلاس
بالاتفاق والمساعدة .
(نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٣٢ رقم ٤٠١) .
- ٢٥١ ١ — حكم . تسببه . حكم ابتدائي
تعرض لدفاع المتهم وفنده . عدم
تقديم المتهم أمام الاستئناف بدفاع
يختلف في جوهره عما سبق إبدائه
أمام محكمة الدرجة الأولى . تأييد
الحكم الابتدائي لأسبابه . لا قصور .
٢ — إثبات . الاعتماد على أقوال
الشاهد في التحقيقات الأولية دون
أقواله التي أبدائها أمام المحكمة . جائز .
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٥٤ رقم ٤٢٣) .
- ٢٥٢ ١ — حكم استئنافي . قبوله شكلاً .
عدم جواز الطعن فيه استقلالاً متى
صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية
في غير قضايا وضع اليد أو التنازع
على الاختصاص .
٢ — التملك بمضي المدة . أساسه قيام
قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب
مشروع للتملك بوضع اليد متى توفرت
أسبابه .
(نقض مدني — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢
من ١١٢١ رقم ٢٨٥) .
- ٢٥٣ حيازة . دعوى . استردادها . ضد من
ترفع . غاصب . مالك . ميعاد السنة .
سلب الحيازة بخفية . بدء سريان
الميعاد . حكمه .
(عابدين الجزئية — ٣٠ أبريل سنة
١٩٥٠ من ٢٩٠ رقم ٨٠) .
- (خ)
- ٢٥٤ ١ — خدمة سابقة . القرار الصادر
بضمها . لا ينشئ حقاً وإنما يقرر
حقاً مترتباً على قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧
بضم مدد الخدمة السابقة . عدم ضم
الادارة لهذه المدد . حق اللجوء للمحكمة
للحصول على حكم بتقرير هذا الحق .
القرارات التي لا يجوز للمحكمة
إصدارها أو إلزام جهة الادارة
إصدارها هي التي تنشئ حالة قانونية
لم تكن موجودة من قبل أو تعديل
حالة قانونية موجودة قبلاً .
٢ — اختصاص محكمة القضاء الإداري .

أن يكون قد بدأ من المتهم ما يفيد نيته في ذلك .

(قس جنائي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٠٣ رقم ٤٤١) .

٢٥٩ ١ — دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . إثبات الحكم أن المتهم دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . البحث فيما إذا كان الدخول حصل برضا أصحابه أو بغير رضاهم . لا جدوى منه .

(قس جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٦ رقم ٤١٥)

٢٦٠ ١ — دعوى . صحة التعاقد . دعوى . شخصية عينية .

٢ — الوارث خلف عام . تنفيذه تعهدات المورث .

(سوماج العكبة — ٣١ يناير سنة ١٩٥١ م ٨٢٦ رقم ١٩٣) .

٢٦١ ١ — دعوى . أسباب جدية . تقديمها في المرافعة والمذكرات الأخيرة .

٢ — لجنة الشياخات . حضور عضو المركز . في حالة تعيين العمدة أو الشيخ . حكمة ذلك . محاكمة تأديبية . لا يشترط حضوره . اشتراط حضور ممثل النيابة .

٣ — لجنة الشياخات . تعديل وصف التهمة . لا يتصل بصحتها أو بثبوتها . لا يفيد أن اللجنة انتهت في شأنها إلى رأى نهائى بالادانة .

٤ — لجنة الشياخات . مادة ٥ من قانون العمد رقم ١٦ من مارس سنة

نزاع في راتب . اختصاص . عدم التقيد بميعاد الستين يوماً . الميعاد مقصور على طلبات إلغاء القرارات الادارية . ٣ — خدمة سابقة . شروط اتحاد العمل السابق مع العمل الجديد . كفاية أن تكون المؤهلات اللازمة في العاملين واحدة .

(مجلس الدولة — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٩ م ١٣٥٧ رقم ٤٢٦) .

٢٥٥ خفير البستان . عامل زراعى . القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . إصابته أثناء العمل . مسؤوليته . القانون المدنى الجديد . أحكامه .

(عابدين الجزئية — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ م ٩٥ رقم ٢٠) .

٢٥٦ خيانة الأمانة . متى يتحقق القصد الجنائى ؟ . عدم استظهار المحكمة . هذا الركن في حكمها . قصور .

(قس جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤١٨ رقم ٤٥٩) .

(د)

٢٥٧ ١ — دائن . وضع اليد على العين موضوع الالتزام . متى كانت عينا معيناً .

٢ — الرد على جميع أوجه الدفاح . غير ملازمة للحكمة .

(قس مدنى — ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١١١٩ رقم ٢٨٤) .

٢٥٨ دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . لا يشترط استعمال القوة بالفعل . يكفي

حالات ذلك . درجات متخلقة . تعتبر
تنسيقية . قيد ذلك . تقيدتها بتاريخ
الترقية الأولى . سريان قواعد التنسيق
عليها .

٢ — مدة خدمة . في وظيفة ضابط .
احتياط . احتسابها عند التعيين في
الأقدمية وتقدير الراتب .

(مجلس الدولة — ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٢٠٠ رقم ٥٩٠) .

٢٦٤ ١ — دعوى . تكييفها . نزاع حول
استحقاق المدعى درجة وأقدميته فيها
بالنظر إلى أحكام قرار مجلس الوزراء
في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . نزاع
في راتب . اختصاص ولو كان النزاع
سابقاً على صدور قانون مجلس الدولة .
شرطه . عدم سقوط الحق .

٢ — دعوى . نزاع في راتب . عدم
التقيد بميعاد الستين يوماً .

٣ — قرار مجلس الوزراء في ١٦
نوفمبر سنة ١٩٤٦ . منحه المدعى
درجته من تاريخ ٢٨ ديسمبر سنة
١٩٢٨ . حق المدعى لا ينشأ إلا من
تاريخ صدور القرار . عدم انعطاف
أثره على الحالات القانونية السابقة
على صدوره ومنها القرار بإلغاء ترقية
المدعى إلى الدرجة الرابعة وإعادة إلى
الدرجة الخامسة بالتطبيق لأحكام
المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤
الخاص بإلغاء الترقيات والتعيينات
الاستثنائية .

(مجلس الدولة — ٣١ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٨٧ رقم ٥١) .

١٨٩٥ . عدم تعيينها ميعاداً للإعلان .
الضمانات التي اشترطتها هي ألا يحكم على
المتهم إلا بعد سماع أقواله .

٥ — لجنة الشياخات . قانون العمد
الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ .
لا يبيح الحضور بوكيل أمام اللجنة .
حضور المتهم بنفسه . على عكس
القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها .

٦ — لجنة الشياخات . تعديل وصف
الهمة . القواعد العامة في المحاكمات
لا تمنع تعديل وصف الهمة في الجلسة
بما لا يغير في الوقائع . اللجنة تملك هذا
التعديل .

(مجلس الدولة — أول مارس سنة ١٩٤٩
س ١ رقم ١) .

٢٦٢ دعوى . الجمع بين مدعين في دعوى
واحدة . الدفع بعدم جوازه . وحدة
المصلحة . كفايتها لرفض الدفع .

(مجلس الدولة — ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٢١٣ رقم ٦٢) .

٢٦٣ ١ — دعوى . باستحقاق الترقية تنسيقاً .
وفاة رافعها . حلول ورثته محله . الدفع
بأن الحق شخصي لا ينتقل إلى الورثة .
مردود بأن للورثة مصلحة شخصية
ومباشرة في التدخل في الدعوى لأنهم
يرثون عنه ما عساه يستحق له من
فرق في الراتب والمعاش . عدم إمكان
تحقيق هذه المصلحة إلا عن طريق إلغاء
القرار المطعون فيه . حدود ذلك .

٢ — تنسيق . موظف . رقي ترقية
عادية من أول مايو سنة ١٩٤٦ .
تعديل ترقية إلى درجات التنسيق .

الممتازة . خضوع الأولى في جميع عناصرها لرقابة المحكمة . ترخيص الإدارة في الثانية . شرطه عدم إساءة استعمال السلطة .

٣ — تنسيق . ترقية . جزاءات بسيطة . لا تبرر الترك .

(مجلس الدولة — ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٣٥٩ رقم ٩٦) .

٢٦٩ ١ — دعوى . عريضة الدعوى .

مادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . وجوب اشتغالها على بيان بموضوع الدعوى . كفايته أو عدم كفايته متروك لتقدير المحكمة . إغفال تاريخ القرار المطعون فيه . ليس بذاته مدعاة لتجهيل الدعوى ما دامت البيانات الأخرى في العريضة تكفي بما يدفع الشك لتعيين القرار .

٢ — تنسيق . ترقية بالاختيار . ترخص الإدارة في تقديرها . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة . وضع الإدارة ضوابط للاختيار كقواعد تنظيمية عامة . تعين التزامها . إهدار هذه القواعد . مخالفة للقانون . التغيير يجب أن يكون بقرار تنظيمي عام .

(مجلس الدولة — ١١ مايو سنة ١٩٤٩ م ٧٨٣ رقم ١٨٠) .

٢٧٠ ١ — دعوى . قبول . صفة رافعها .

وجوب رفعها من صاحب الحق أو أن ترفع باسمه من وكيل مفوض في رفعها . تحوير صفة التقاضي بعد الدفع الدفع بعدم القبول . لا يلتفت إليه . ٢ — طلبات في الدعوى . تحويرها .

٢٦٥ دعوى . توجيهها . عمدة . قرارات

لجان الطعون . اختصاص وزير الداخلية .

(مجلس الدولة — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩ م ١٣٦٤ رقم ٤٢٩) .

٢٦٦ ١ — دعوى . جهة الحكومة .

إختصاصها . توجيه الدعوى إلى الوزير المختص . الطعن في قرار لجنة الطعون بشأن كشف المرشحين للعمدية . اختصاص وزير الداخلية .

٢ — طلبات في الدعوى . تعديلها . جوازه . قواعد قانون المرافعات . إضافة طلب إلغاء قرار إداري . تنقيده بميعاد الستين يوما .

٣ — كشف الترشيح للعمدية . الطعن فيه . تقديمه كتابة لمأمور المركز . وجوب وصوله إليه في الميعاد ولو قدم إلى جهة أخرى .

(مجلس الدولة — ٣ مايو سنة ١٩٤٩ م ٦٦٠ رقم ١٥٠) .

٢٦٧ دعوى . سقوط الخصومة . دعوى

أوقفت وظلت موقوفة لمدة أكثر من سنة من بدء سريان قانون المرافعات الجديد . تحريك قلم الكتاب .

(قنا الكلية — ٢ يونيو سنة ١٩٥١ م ٢٦٧ رقم ٧٢) .

٢٦٨ ١ — دعوى . طلبات تفسير للطلبات .

تقديمه قبل إنتهاء المرافعة . ارتباطه بالطلب الأصلي . لا يعتبر طلبا جديدا . اختصاص .

٢ — تنسيق . التفرقة بين الترقية بالأقدمية المطلقة وبين الكفاية

٢٧٣ دعوى . قبول الدعوى . عريضتها .
خلوها هي والمذكرة الشارحة من
البيانات الأساسية وعدم إرفاق صورة
أو ملخص من القرار المطعون فيه .
المذكرة المقدمة أثناء نظر الدعوى
لم تأت بجديد يصحح شكل الدعوى .
عدم قبول .

(مجلس الدولة — ٥ مايو سنة ١٩٤٩
من ٧٨٢ رقم ١٧٨) .

٢٧٤ دعوى . قبول الدعوى . طلب إلغاء .
قرار إداري سابق على العمل بقانون
إنشاء مجلس الدولة . عدم قبول .

(مجلس الدولة — ١١ مايو سنة ١٩٤٩
من ٧٨٤ رقم ١٨٢) .

٢٧٥ ١ — دعوى . قبول الدعوى . طلبات
واردة بصحيفة الدعوى . تفسيرها .
اندراج الطلب الجديد في الطلب
القديم . قبول .

٢ — جيش . إحالة إلى المعاش .
قانون المعاشات العسكرية رقم ١٩٤
لسنة ١٩٣٠ . يستوجب إحالة الضابط
إلى المعاش متى بلغ سن ٥٥ .

٣ — جيش . إعادة إلى الخدمة العاملة .
الأمر العسكري الخصوصي رقم ١٩٤
لسنة ١٩٢٥ . لا يرتب حقاً مكتسباً
للضابط في العودة إلى الخدمة عند خلو
رتبة أعلى . الأمر جوازي للإدارة .

(مجلس الدولة — ١٧ مايو سنة ١٩٤٩
من ٩٠٩ رقم ٢٠٨) .

٢٧٦ ١ — دعوى . مصلحة . المساس بحالة

إنجازت في الطلبات فلا تقبل في
صفة التقاضي بعد إبداء الدفع بعدم
القبول . طلب اقتضاء حق الأيداع
والشهر . لا يملك إلا أصحاب الصفة
في العقد .

(مجلس الدولة — ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩
من ٣٥٤ رقم ٩٢) .

٢٧١ ١ — دعوى . قبولها . امتناع عن
ترقية . بدؤه قبل العمل بقانون مجلس
الدولة . استمراره إلى ما بعد العمل
بالقانون . الدفع بعدم قبول الدعوى
رفضه .

٢ — موظف . ترقية . وظيفة
شاغرة . شغلها أو عدم شغلها متروك
إلى الإدارة . لا معقب عليها من
المحكمة . شرطه عدم إساءة استعمال
السلطة . القانون رقم ١٤٠ لسنة
١٩٤٤ . عدم خروجه عن هذه
القاعدة . عدم إلزامه الإدارة بإجراء
الترقية .

(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩
من ٣٣٦ رقم ٨٣) .

٢٧٢ دعوى . قبول الدعوى . ميعاد
رفعها . العلم اليقيني بالقرار ومحتوياته
واستفادته من صرف الملاوة .
دعوى . تكييفها . دعوى تقوم على
إلغاء القرار جزئياً في شطره الخاص
بتاريخ الترقية . ليست من قبيل المنازعة
في الراتب . وجوب رفعها خلال
الستين يوماً .

(مجلس الدولة — ٦ أبريل سنة ١٩٤٩
من ١٩٢ رقم ٥٤) .

من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(مجلس الدولة — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٥٩ رقم ٤٢) .

٢٧٨ دعوى . قبول الدعوى . قرار إدارى سابق على العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة . طلب الغائه . عدم قبول . تعويض عنه . قبول .

(مجلس الدولة — ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٦٤ رقم ٤٦) .

٢٧٩ ١ — دعوى . مواعيد رفع الدعوى . متى يبدأ سريانها . مادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . من نشر القرار أو اعلان صاحب الشأن به أو العلم اليقيني بفحوى القرار ومحتوياته . ٢ — عمدية . نزول المرشح . لا أثر له ولا يمنعه من طلب ادراج اسمه في كشف المرشحين . مادة ٢ من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . مؤداها .

٣ — عمدية . نصاب . الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . عدم تعيينه . الزمن الذى يحسب فيه . امتداده حتى تاريخ كشف المرشحين . ٤ — عمدية . كشف المرشحين . تعديله بما يجعله كشفاً جديداً . وجوب مراعاة الملكية التى استجذت فى الفترة بين الكشفين فى حساب النصاب .

(مجلس الدولة — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٥٢ رقم ٤٠) .

٢٨٠ ١ — دعوى . مواعيد رفع الدعوى . متى يبدأ سريانها . مادة ٣٥ من القانون

قانونية خاصة للبدن . توافرها . شرطه .

٢ — موظف . ترقية . القاعدة العامة . مراعاة الأقدمية مع الكفاية . الأقدمية وحدها . لا تكفى .

٣ — وزارة الأوقاف . الهيئة القضائية بها . شأنها فى شروط التوظيف والمرتبات شأن إدارة قضايا الحكومة .

٤ — شروط التوظيف . شمولها للتعيين والترقية . تعين اتباعها .

٥ — لجنة شؤون الموظفين بوزارة الأوقاف . مادة ٥١٠ من اللائحة الداخلية لوزارة الأوقاف . هي هيئة إدارية ذات رأى استشارى . الرجوع إليها جوازى . غير ملزم .

(مجلس الدولة — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١٣٥٦ رقم ٤٢٥) .

٢٧٧ ١ — دعوى . صفة رافعها . رفع الدعوى فى شئون الغير . شرطه . نيابة قانونية صحيحة . جواز سفر عائلى . قيام شخص برعاية شئون العائلة وتولى أمرها بعد وفاة ربها . لا يملك المقاضاة باسم أفرادها فيما يتعلق بالطعن على قرار إدارى صادر بإثبات الجنسية .

٢ — قبول الدعوى . دفع بعدم القبول لعدم وجود صفة . دفع موضوعى . لا يسقط بالتكلم فى الموضوع .

٣ — جنسية . المصريون أصلاً . من نصت عليهم الفقرات الثلاث الأولى

المدنية أو الجنائية من أحكام خاصة بالتعنى عن نظر الدعوى عند قيام أحد أسباب الرد. سريان هذا الحكم بالرغم من عدم النص. علة ذلك.

٢ - دعوى تأديبية. قاعدة. خضوعها لما تخضع له الدعوى المدنية أو الجنائية من أحكام خاصة بالرد. مؤداها. إلزام كل موظف له مصلحة خاصة تتعارض مع مصلحة موظف آخر أن يمتنع عن الجلوس في هيئة تتولى النظر في أمر خاص به سواء في شؤون الترقية أو التأديب أو أى شيء آخر.

٣ - دعوى تأديبية. قيام المصلحة التي تمنع الموظف من الاشتراك في هيئة تأديبية. المصلحة الخاصة هنا بمعناها الواسع أيا كان الباعث عليها. مجرد سبق إبداء الرأى في أمر نسب إلى الموظف المحال إلى المحاكمة. لا يرتب ذلك الأثر.

(مجلس الدولة - ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ م ٤٨ رقم ١٥).

٢٨٤ ١ - دعوى التزوير. القول بوجود مرورها على مرحلتين: مرحلة تحقيق الأدلة ومرحلة الفصل في الدعوى. متى يتحقق. إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ما هو منتج في إثباته لو صح وأمرت بتحقيقه. استخلاص المحكمة أن أدلة التزوير يحملها غير منتج في إثبات التزوير. وأن وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها. لها أن تقضى من البداية

رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به أو العلم اليقيني بالقرار ومحتوياته.

٢ - عمدية. القرار الصادر من لجنة الشياخات بتعيين عمدة وتصديق وزير الداخلية عليه. عدم إيجاب الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ ذكر أسباب له. ذكر أسباب مع ذلك. خضوعها لرقابة المحكمة وإشرافها.

(مجلس الدولة - ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩ م ١٥٧ رقم ٣٩).

٢٨١ دعوى استرداد الحيازة. تعريفها. شروطها.

(شين الكوم الكلية - ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ م ١١٤٤ رقم ٢٩٣).

٢٨٢ ١ - دعوى استرداد ثانية. حالات عدم الحاجة إلى الإذن بالبيع.

٢ - ستة شهور المسقط للحجز. سريانها ما دامت موانع البيع متعمدة. ٣ - التقادم. وجوب النص. بداءته من تاريخ الإستحقاق.

٤ - رفض دعوى الاسترداد مع النفاذ. احتساب مدة ستة الشهور من تاريخه. ولو في حالة الحكم بالنسبة لجزء من الشيء المسترد.

(مصر الكلية - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١١٦٧ رقم ٣٠٢).

٢٨٣ ١ - دعوى تأديبية. عدم وجود قاعدة مكتوبة في القانون الإدارى المصرى (الذى لم يقن) تخضع الدعوى التأديبية لما تخضع له الدعوى

الملكية . قرار خاطيء . استئناف جائز .

(الزقاق الكلية - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ٣٨٢ رقم ١٠٨) .

٢٨٦ دعوى مدنية . سبب الدعوى . لا يجوز للمحكمة تغييره والحكم في الدعوى على أساس التغيير .

(نقض جنائي - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٥٢ رقم ٤٢٠) .

٢٨٧ دعوى مدنية . رفعها من ورثة المجنى عليه . مقبول . الحق في التعويض ينتقل إلى الورثة .

(نقض جنائي - ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٦ رقم ٣٥٤) .

٢٨٨ دعوى مدنية . محكمة الجنع . قضاؤها بالبراءة وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . صحيح في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

(نقض جنائي - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٢٤ رقم ٤٦٧) .

٢٨٩ ١ - دعوى . قبول الدعوى . تظلم . سكوت الجهة الحكومية عن الرد عليه خلال أربعة أشهر . قرار رفض ضمني . بقاء ميعاد الطعن مفتوحاً حسب أحكام قانون إنشاء مجلس الدولة .

٢ - موظف . علاقته بالحكومة . تنظيمية . حق السلطة التنفيذية في تعديل اللوائح والقرارات المنظمة لها . قرار إداري عام . بتقدير الراتب والدرجة المخصصة لمؤهل دراسي . عدم جواز طعن طائفة من الموظفين عليه تأسيساً

برفض دعوى التزوير وصحة السند .

٢ - دعوى التزوير . حكم بقبول أحد أدلة التزوير . استئناف . أثره . ينقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف .

٣ - حكم . تسببه . إثبات . دعوى تزوير . عقد بيع مقول بصدوره من مورث الخصوم إلى المطعون عليها الأولى على الطاعنات الثلاث الأخيرات إلى بعض أشجار النخيل استناداً إلى العقد سالف الذكر . اتخاذ الحكم الصادر برفض دعوى التزوير قرينة على صحة العقد ليس من مجرد عدم طعن الطاعنات الثلاث الأخيرات فيه بالتزوير في الدعوى السابقة بل من طعنهن عليه بالصورية . اتخاذ هذا الحكم أيضاً قرينة على صحة العقد ليس من مجرد الطعن الأول في الدعوى السابقة بصفته وكيلاً عن إحدى الطاعنات الثلاث الأخيرات وعدم طعنهن فيه بالتزوير بل من أقواله التي أبداهما أمام الخبير المعين في تلك الدعوى والتي تم عن الاعتراف بصدور عقد البيع من المورث . الطعن في الحكم بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

(نقض مدني - ٨ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٥٠ رقم ١٣٠) .

٢٨٥ دعوى صحة التعاقد . تدخل خصم فيها وأدعاه المالك . قرار المحكمة الجزئية بإيقاف الدعوى حتى يفصل في

- الرد عليه صراحة .
- (نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٥٧ رقم ٣٢٦) .
- ٢٩٥ دفاع . متهم لم يطلب إلى قاضي الاحالة إعلان شاهد وعدم قيامه هو بإعلانه . طلبه إلى المحكمة سماع هذا الشاهد . إغفاله . لا إخلال بحق الدفاع .
- (نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٠٧ رقم ٤٤٥) .
- ٢٩٦ دفاع . متهمان في جنحة تعارض مصلحتهما . حضور محام واحد عنهما أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع مع حرية كل منهم في أن يدافع عن نفسه بما يراه في مصلحته . طرح الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إلى أحدهما . الطعن في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع . لا أساس له .
- (نقض جنائي — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٢ رقم ٣٥٠) .
- ٢٩٧ دفاع . طلب محل معاينة لتحقيق دفاع جوهرى في حادث قتل خطأ . تأييد الحكم الابتدائي بالادانة دون رد على هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
- (نقض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٧٢ رقم ٣٤١) .
- ٢٩٨ دفاع . حكم . تسببه . طلب تعيين خبير في التحقيق . وجه دفاع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه . يعيب الحكم .
- (نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٩٢ رقم ٣٦١) .
- على عدم ملائمة التقدير . لا محل للاعتراض بعدم جواز التمييز بين أصحاب المراكز القانونية الواحدة .
- (مجلس الدولة — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ م ٩٢٩ رقم ٢٢٧) .
- ٢٩٠ ١ — دعاوى اليد . سندما . ظهور الحيازة بشروطها القانونية .
- ٢ — نقض . حكم اليد الذى يعتمد على مستند الملكية دون الحيازة .
- (نقض مدني — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ م ٨٥٩ رقم ٢٠٦) .
- ٢٩١ دفاع . اختلاس محجوزات . دفع المتهم بأن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
- (نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٢٢ رقم ٤٦٣) .
- ٢٩٢ دفاع . طلب تحقيق لم يتقدم به الدفاع . عدم حاجة الدعوى إليه . الطعن في الحكم بعد تحقيقه . لا محل له .
- (نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٥٨ رقم ٣٢٨) .
- ٢٩٣ دفاع . طلب إجراء تجربة لإثبات أمر معين . الرد عليه بالاكتماء بالتجربة التي أجرتها النيابة لروال المعالم والعناصر المؤدية إلى النتيجة المبتغاة . رد سائح .
- (نقض جنائي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٦١ رقم ٣٣١) .
- ٢٩٤ دفاع . متعلق بأدلة الثبوت . لا يلزم

- ٢٩٩ دفاع . متهم بجناية . تدب عمام للرافعة عنه غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . هذا لإخلال بحق الدفاع . نقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدبنوا بالاشتراك معه . (نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٣٢ رقم ٣٩٩) .
- ٣٠٠ ١ — دفاع . اقتصار الدفاع على مناقشة أدلة الثبوت . نفيه على المحكمة أنها لم تسمع شهوداً أو تضم قضايا أو تناقض خبير الدعوى . لا يصح . ٢ — مواد مخدرة . جريمة الاحراز . جريمة مستمرة . لا يبدأ سقوطها إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني . (نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣١٢ رقم ٣٨٢) .
- ٣٠١ دفاع . حكم . تسببه . طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية إجراء معاينة لتحقيق دفاعه بأن شاهدي الاثبات لم يريا الحادث ولم يكونا يستطيعان رؤيته . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور . (نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٠١ رقم ٢٧٣) .
- ٣٠٢ دفاع . قول غير صريح في طلب التأجيل . ترافع المدافع فمبلاً في الدعوى . النعى على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع . لا يصح . (نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤١ رقم ٤٠٨) .
- ٣٠٣ دفاع . رفض طلب لاعتبارات سديدة . لا يصح النعى على الحكم من هذه الناحية . (نقض جنائي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٣٢ رقم ٣٩٩) .
- ٣٠٤ دفاع شرعى . لا يلزم لقيامه وقوع اعتداء بالفعل . يكفى وقوع فعل يخشى منه المدافع وقوع الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه هي بما يراه المدافع لا برأى المحكمة . مثال لقصور الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعى . (نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣١٥ رقم ٣٨٥) .
- ٣٠٥ ١ — دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة . الحكم لا يبين منه أن هذه الحالة كانت قائمة . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل . ٢ — إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالجلسة مع مخالفتها لأقواله في التحقيقات الأولية . لا تريب على المحكمة فيه . (نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤١٠ رقم ٤٤٩) .
- ٣٠٦ دفاع شرعى . حكم أثبت أن المتهم كان إزاء قفصل يتخوف منه الموت أو حدوث جراح بالغة . وجوب القضاء ببراءة المتهم . (نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٦ رقم ٤١٦) .
- ٣٠٧ دفاع شرعى . تمسك المتهم بالشروع

- الجنائية .
(قض مدني — ٢٩ مايو سنة ١٩٥١
س ٨٩٠ رقم ٢٠٧) .
- ٣١٢ ١ — رقابة محكمة القضاء الإداري .
قرار نهائي من مجلس تأديب .
مقصورة على الناحية القانونية . لا تمتد
إلى التقدير الموضوعي . في ذاته .
المحكمة ليست هيئة استئنافية للجانس
التأديبية .
- ٢ — قرار نهائي من مجلس تأديب .
قيامه على أسباب صحيحة مستخلصة
استخلاصا معقولا . عدم الاخلال
بحق الدفاع وعدم إساءة استعمال
السلطة . مطابقته للقانون . رفض
الدعوى .
(مجلس الدولة — ١١ مايو سنة ١٩٤٩
س ٧٨٤ رقم ١٨١) .
- (ز)
- زواج .
(أنظر عقد زواج)
- (س)
- ٣١٣ سرقة . نية التملك . النزاع في قيامها .
وجوب التحدث عن قيام القصد الجنائي
لدى المتهم .
(قض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٣١٤ رقم ٣٨٤) .
- ٣١٤ ١ — سرقة بإكراه . بيان ظرف
الإكراه . إثبات الحكم أن المتهم
وزملاءه ضربوا المجني عليه بالعصى
- في القتل العمد به . الرد عليه بأن
المجني عليه لم يثبت أنه حاول أن
يعتدي على المتهم اعتداء من شأنه
إحداث القتل خطأ في القانون .
(قض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٣٠٠ رقم ٣٧١) .
- ٣٠٨ دفاع . طلب هام . وجوب إجابته أو
الرد عليه . مثال في جريمة تزوير .
(قض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٣٠٣ رقم ٤١١) .
- ٣٠٩ دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد
عليه . إغفاله . قصور .
(قض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٣٩٦ رقم ٤٣٧) .
- ٣١٠ ١ — دين . سقوط الحق في المطالبة
به . مادة ٢١١ من القانون المدني
(القديم) شرطه . عدم المنازعة في
أصل الدين . عدم استحقاق الدائن
للدائن أو منازعته جديا فيه . عدم
قبول الدفع بسقوط الحق .
- ٢ — مجلس مديرية . خفضه رواتب
الموظفين . حقه مطلق في تعديل أحكام
الكادر واللوائح والقرارات الخاصة
بالتوظيف .
- ٣ — قرار . لائحة . سريانه من تاريخ
صدوره . الأثر الرجعي لا يكون
إلا بنص صريح .
(مجلس الدولة — ٥ مايو سنة ١٩٤٩
س ٧٧٧ رقم ١٧٧) .
- ٣١٩ رسوم الدعوى الجنائية . رسوم
الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم

واللوائح . السير على يمين الطريق .
٣ — السير على شريط الترام .
اعتبارها خطأ قائماً بذاته . ولو لم يقع
منه خطأ آخر . ضرورة قيام رابطة
السببية المباشرة بين خطأ المتهم وقتل
المجنى عليه .

٤ — الدعوى المدنية . هل يشمل
التعويض الذى يطلبه الوالد عن فقد
ولده ما صرفه عن تعليمه وتربيته .

٥ — هل المادة ١٧٨ من القانون
المدنى الجديد . تقرر المسؤولية الشيئية ؟
وهل للوالد المطالبة عن قتل ولده
بالأضرار الادبية وكذلك المادية ؟
(القاهرة الابتدائية — ١٢ فبراير سنة
١٩٥٢ م ٩٦٣ رقم ٢٤٥) .

٣١٩ سيارات النقل . حق وزارة المواصلات
في تقدير ظروف منح أو منع الترخيص
بعد أخذ رأى المجلس الاستشارى .
قيود ذلك . وجوب أن يكون قرارها
على أساس من الوقائع المادية الصحيحة .
وأن يكون تقدير هذه الوقائع سليماً .
رقابة المحكمة على ذلك .

(مجلس الدولة — ٣ مايو سنة ١٩٤٩
م ٦٦٣ رقم ١٥١) .

٣٢٠ — سلطة المحاكم المدنية . خضوع
أحكام المجالس المليية لها .

٢ — تغيير المذهب أو الجنسية بعد
رفع الدعوى . لا تأثير له على اختصاص
المحكمة .

٣ — يخرج المجلس الملى عن ولايته
إذ فصل بين زوجين اعتنق أحدهما

حتى كسرت ذراعاه وهددوه بإطلاق
النار . ذلك لا يكفى .

٢ — إثبات . الاعتماد على قول للشاهد
وطراح قول آخر له . جوازه .

٣ — نقض . وجه طعن متعلق
بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة .
لا يقبل .

(نقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٣٢٤ رقم ٤٠٤) .

٣١٥ سقوط الحصومة بسنة . يبدأ حسابها
من آخر إجراء صحيح من إجراءات
التقاضى .

(أسوان الكلية — ٢٤ مارس سنة
١٩٥٢ م ١٤٦٤ رقم ٤٨٩) .

٣١٦ سلطة القاضى المستعجل فى الإذن لرب
العمل بإتمام الناقص تنفيذاً لحق خوله
القانون .

(القاهرة الكلية — ١٩ ديسمبر سنة
١٩٥١ م ١١٧٠ رقم ٣٠٣) .

٣١٧ سندات وأسهم . بيعها بالاجل .
القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ . مناط
تطبيقه . الالتزامات السابقة .
سريانها .

(عابدين الجزئية — ٥ مارس سنة ١٩٥٠
م ٢٨٧ رقم ٧٩) .

٣١٨ ١ — سيارات . سرعة . تستنتج من
ظروف الحال وبعض التجارب الفنية
التي تكون تقريبية ومرشدة للحقيقة .
٢ — عنف الصدمة وجسامة الإصابة
الراضة . نتيجة اصطدام بسيارة متحركة
بسرعة . مخالفة قائد السيارة للقوانين

٣٢٥ شفعة . علم الشفيع طبقاً للقانون المدني الجديد . تحتم المادة ٩٤ منه أن يكون بإذار رسمي من المشتري أو البائع . عدم جواز إثبات العلم بغير هذا الطريق الرسمي .

(استئناف مصر — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ٦٦٩ رقم ١٥٤) .

٣٢٦ شفعة . طالب الشفعة من مالك على الشيوع . وجوب توافر ملكيته عند حصول البيع لا بعده أو معاصراً له . (استئناف مصر — أول مايو سنة ١٩٥٠ م ٦٦٧ رقم ١٥٣) .

٣٢٧ شفعة . إذار المشتري للشفيع . لا يفي عنه أى إعلان يؤدي بالعلم . وجوب أن يحوى عرض الصفقة وطلب إبداء الرأى .

(شين الكوم — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ٨٣٣ رقم ١٩٥) .

٣٢٨ شفعة . مواعيد المسافة . ضم طبقاً للمادة ٩٤٠ مدنى وعدم ضمها طبقاً للمادة ٩٤٣ مدنى . وقوع المفاجأة فى الأول وعدمها فى الثانية .

(طنطا الكلية — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ٨١٥ رقم ١٩٠) .

٣٢٩ ١ — شفعة . الثمن الحقيقى . إيداعه . شرطه .

٢ — استرداد الحصصة المبعة قبل القسمة . شرطه .

(شين الكوم — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ٩٥٦ رقم ٢٤٣) .

٣٣٠ ١ — شيخ القسم . موظف عمومى .

الدين الاسلامى قبل رفع الدعوى . (مستعجل مصر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ٩٨٩ رقم ٢٥٢) .

(ش)

٣٢٩ ١ — شفعة . طريق العلم بالإذار الرسمي . ومتى يسقط الحق .

٢ — الشفيع . وجوب قيام ملكيته قبل رفع الدعوى .

(كوم حادة الجزئية — ١٠ مارس سنة ١٩٥٢ م ١٥٣٠ رقم ٥٠٩) .

٣٢٢ شفعة . عرض الثمن الحقيقى . الشفعة لا تتولد عن عقد بيع صورى . صوريته مطلقة .

(استئناف القاهرة — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ٢٣٣ رقم ٦٨) .

٣٢٣ شفعة . سقوط الحق . مروسته شهور على التسجيل ترتبه على علم افتراضى . والمحكمة أن تضيفه إلى أسباب السقوط للعلم مع تنبيه طرفى الخصومة إلى ذلك .

(استئناف القاهرة — ٨ يناير سنة ١٩٥١ م ٣٨١ رقم ١٠٧) .

٣٢٤ ١ — شفعة . بقاء حق الشفوع منه فى الانتفاع حتى يحكم للشفيع .

٢ — حكم الشفعة منشئ لا مقرر .

٣ — الأعمال الجديدة المطلوب وقفها . إقامتها فى ملك من شرع فى إقامتها . وتهدد حيازة الجار .

(مستعجل مصر — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٠٥٩ رقم ٥٠٣) .

اللجنة الاستشارية العليا لشئون
الموظفين . قواعد الترقية بالأقدمية
المطلقة . الترقية تيسيراً .

(مجلس الدولة — ٩ مارس سنة ١٩٤٩
م ٣٦ رقم ١٢) .

٣٣٣ ضرائب :

١ — التعداد الخاص بالمهن غير التجارية
الوارد بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
تمثيل لأحصر .

٢ — قرار إضافة مهن أخرى . مقرر
لامشئ .

٣ — الترخيص لوزير المالية في إضافة
مهن أخرى . ورود قيد واحد على
هذا الترخيص . أن تكون غير تجارية
وكل قيد غير ذلك يكون باطلا .

٤ — مهنة الرقص والعايز والممثل
والمغنى ليست تجارية . عدم انطواء
استخدام الراقص من معاونه على معنى
المضاربة التجارية .

(القاهرة الكلية — ٢٠ أبريل سنة
١٩٥٢ م ١٤٨١ رقم ٤٩٣) .

٣٣٤ ضرائب . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

اعتبار الممولين فريقين . (١) من لهم
حق اختيار رقم المقارنة (٢) من ليس
لهم هذا الحق . شروط ذلك .

(طنطا الكلية — ١٤ يونيو سنة ١٩٥١
م ٢٥٦ رقم ٧٠) .

٣٣٥ ضرائب . التقدير الذي تقترحه مصلحة

الضرائب على الممول بسبيل الاتفاق
معه . سقوطه إذا لم يحصل اتفاق بين
الممول ومصلحة الضرائب . عرض
المسألة على لجنة التقدير . لا يعتبر طعنًا

متى تفك عنه الوظيفة . المشرع ينزله
في الاختصاص منزلة شيخ البلد .

٢ — شيخ البلد . موظف عمومي دائم .
الراتب ليس شرطاً أساسياً لاعتبار
الشخص موظفاً عمومياً . المعبرة
بالعمل . بيانه .

٣ — شيخ القسم وشيخ الحارة . حق
عزلها . للحافظ مباشرة . عدم استئذانه
وزارة الداخلية . قرار مجلس الوزراء
في ٣٠ من يونيو سنة ١٨٩٠

٤ — تحقيق قضائي أو إداري . وسيلة
لإظهار الحقيقة وليس هدفاً . تحقيق
قضائي يغني عن الإداري . عدم إجراء
هذا الأخير . لا يعيب القرار . لا مخالفة .

(مجلس الدولة — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩
م ١٣٧٧ رقم ٤٣٤) .

(ص)

٣٣١ صيدلة . إغلاق الصيدلية الجريئة ارتكبا

موظف فيها . يصح . لا يشترط للحكم
بإغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة
أن يكون مملوكاً لمن وقعت منه المخالفة .

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
م ١٣٠٢ رقم ٣٧٤) .

(ض)

٣٣٢ ١ — ضابط احتياط . ترقية في الوظيفة

الملكية . حساب مدة الاحتياط في
الأقدمية . الرجوع بأقدميته إلى ما قبل
زميله الذي تخطاه وكان الضابط يسبقه
في الأقدمية .

٢ — تنسيق : بوزارة المعارف .

فيه . لا يتمتع على اللجنة الزيادة عليه . حكم . تقريره ان اتفاقا بين الممول ومصلحة الضرائب لم يحصل وان قبول الممول للتقدير الأول الذي أجراه مأمور الضرائب لا محل للأخذ به مادام لم يحصل إلا بعد أن عرض الخلاف على اللجنة وانبعث بذلك . اختصاصها بالتقدير . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

(قض مدني — أول مارس سنة ١٩٥١
س ٥٢٩ رقم ١٢٧) .

٣٣٦ ١ - ضرائب :

(١) محاولة مصلحة الضرائب الاتفاق مع الممول قبل إحالة مسأله على لجنة التقدير لم يرسم لها القانون طريقاً معيناً .
(٢) لجنة التقدير . تعتبر صاحبة الولاية الأصلية في التقدير هي ليست هيئة تنظر في طعن في تقدير سابق تجر به مصلحة الضرائب . المصلحة ليس لها اختصاص في التقدير إنما لها أن تنفق مع الممول قبل اللجوء الى اللجنة . عدم تمام الاتفاق يتمتع على الممول التمسك على المصلحة بأي تقدير سابق أجرته في محاورتها الاتفاق . تحدى الممول بأن المصلحة لم تعلنه بتقديرها . لا يؤثر مادام مقرأ بأنه أعلم به ولم يقبله .

حكم التفاته عما أثاره الممول من أن المصلحة تحاول الاتفاق معه . تحصيله أن الممول لم يقبل التقدير الذي أجراه مأمور الضرائب واختلف معه فيه . وأن هذا الخلاف المستمر قائماً أمام

المحكمة الابتدائية عند نظر المعارضة المقدمة منه في قرار لجنة التقدير . الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

٢ - ضرائب . خطأ قرار لجنة التقدير . اثباته على عاتق الممول . حكم . تسيبه . خطأه في إسناده الى الممول الاقرار بأن الطريقة التي اتبعها لجنة التقدير هي طريقة قنية . لا تأثير له على سلامة الحكم متى كان ما أوردناه يفيد أن الممول عجز عن إثبات خطأ قرار اللجنة .

(قض مدني — أول مارس سنة ١٩٥١
س ٥٤٢ رقم ١٢٨) .

٣٣٧ ضرائب . اخطار الممول بالحضور أمام لجان التقدير . وجوبه قبل الجلسة بخمسة أيام . البطلان جزاء المخالفة .
(ملطأ الكلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٥١
س ٦٨٠ رقم ١٥٨) .

٣٣٨ ١ - ضرائب . إعلان . توجيهه إلى مصلحة الضرائب في إدارة القضايا . عيب نسبي يزول بالتنازل أو الحضور .
٢ - الحضور المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مرافعات قد يكون في أول جلسة أو في جلسة تالية ولو بعد إعلان تصحيح .

٣ - تصحيح عريضة الدعوى . يتبعها ولا يعتبر صحيفة جديدة .

(استئناف اسكندرية — ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ س ٩٥٤ رقم ٢٤٢) .

٣٣٩ ١ - ضرائب البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٤ مرافعات . ليس من

- الاستثنائية .
- (طنطا الكلية — ٢٢ مايو سنة ١٩٥١
ص ٧١ رقم ٢١) .
- ٣٤٤ ضرائب . مادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة تجارية الواقع في دائرتها محل إقامة الممول بنظر دعاوى الضرائب .
- (طنطا الكلية — ٢٢ مايو سنة ١٩٥١
ص ٧٤ رقم ٢٢) .
- ٣٤٥ ضرائب . الطعن بالتزوير . ووجوب إنتاجه في أصل النزاع . انعدام المصلحة .
- (طنطا الكلية — ٢٣ مايو سنة ١٩٥١
ص ٧٥ رقم ٢٣) .
- ٣٤٦ طرد من العين المؤجرة . مخالفة شرط من شروط العقد . جوازه عند وجود الشرط الفاسخ وعدم وجود نزاع يجدى على حصول المخالفة .
- (القاهرة الكلية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
ص ٩٨٤ رقم ٢٥٠) .
- ٣٤٧ طعن بالتزوير . الحكم بصحة الورقة . إيقاف . عدم وجوبه . المادة ٢٧٨ مرافعات . تفسيرها . حق التقاضى . سوء استعمال . ظهور الخصومة أمام القاضى . تحقيقات .
- (ماوى الجزئية — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨
ص ٩١ رقم ٢٩) .
- ٣٤٨ ١ — طعن فى قرار . رفض طلب تصحيح خطأ فى حكم . يكون بالطعن فى نفس الحكم إذا كان جائزاً .
- ٢ — يختص القضاء المستعجل بالحكم
- النظام العام . سريانه على عرائض الطعن التى تعلن لغير قلم القضايا . ولا يحكم بالبطلان إذا كان أساسه غير مشروع .
- ٢ — يمتد ميعاد الطعن فى قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ .
- (استئناف مصر — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥١
ص ٨٠٧ رقم ١٨٩) .
- ٣٤٩ ضرائب . ما يسببه الموظف من صندوق الادخار هو من حساب الشخصى . وإذا رده مع قوايده فهذه الفوائد اسمية لا ضريبة عليها .
- (لجنة طعن ضرائب الاسكندرية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢
ص ١١٥٧ رقم ٢٩٧) .
- ٣٤٩ ضريبة الارباح التجارية والصناعية . استقلال قاضى الموضوع بتقديرها . وجوب قيام أسباب سائغة كافية لحمله .
- (تقضى مدنى — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
ص ١١١٦ رقم ٢٨٢) .
- ٣٤٢ ضرائب . الأرقام التى يقدمها الممول . حق المصلحة فى تعديلها وحق الممول فى الطعن . للمصلحة أن تقدر الإيرادات . ليس معناه التدخل فى طريقة إدارة المنشأة . بل وقف الممول الذى يعتمد إلى إضافة مصروفات غير حقيقية .
- (طنطا الكلية — ١٠ أبريل سنة ١٩٥١
ص ٥٩ رقم ٢٠) .
- ٣٤٣ ضرائب . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . اختيار طريقة تحديد الأرباح

- ٢ — الوعد بالحق . إثباته بغير الكتابة مهما تكن قيمته .
- ٣ — التمسك بالتقدم . إعتباره . اعترافاً بأصل الحق لا ببقائه .
- ٤ — نشوء الحق في ظل قانون . واستمراره حتى صدور قانون جديد . سريان حكم القانون الأخير .
- (اسكندرية الكلية — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١١٣٩ رقم ٢٩١) .
- ٣٥٢ عاثة . تعدد المتهمين . عدم قيام سبق الاصرار بينهم أو اتفاقهم على الضرب الذي نشأت عنه العاثة . إدانتهم جميعاً دون بيان أن كلا منهم قد أحدث من الاصابات ما ساهم في تخلف العاثة . قصور في البيان .
- (قس جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٢٠ رقم ٣٨٩) .
- ٣٥٣ عقد إيجار . بحث أصل الحق وتفسير العقود . السكوت الطويل . يتنافى مع الاستعجال .
- (القاهرة — مستجبل — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٩٨١ رقم ٢٤٨) .
- ٣٥٤ عقد بيع . شرط توقيني . أثره . لا يجوز التدخل في دعوى الحراسة ولا وقف تنفيذ حكمها .
- (شين السكوم الكلية — ٩ مارس سنة ١٩٥٠ م ١٤٦٢ رقم ٤٨٨) .
- ٣٥٥ ١ — عقد بيع ملك الغير . تصحيحه . إجازة المالك الحقيقي .
- ٢ — قسمة كاشفة للحق لا منشئة له . تقييد الموقعين على عقد القسمة بما
- بعدم الاعتداد بمحجز لم يستوف الأركان الشكلية أو الجوهرية . أو إذا وقع على مال لا يجوز قانوناً المحجز عليه كإحيات الموظفين أو مكافآتهم .
- (القاهرة — مستجبل — ١٨ أبريل سنة ١٩٥١ م ٨٢ رقم ٢٦) .
- ٣٤٩ ١ — طلبات في الدعوى . تعديل . دخوله في عموم الطلبات الأولى . تقديمه أثناء إجراءات الدعوى وقبل إقفال باب المرافعة . دفع بعدم اختصاص . رفضه .
- ٢ — تظلم . حفظه . صدور قرار الحفظ من غير محض . إبطاله . وجوب الطعن بذلك في ميعاد الستين يوماً .
- ٣ — تظلم . مادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة . لا تلزم جهة الإدارة ببحثه موضوعاً والفصل فيه . لهذه الجهة رفضه بغير بحث بقرار صريح يعلن لذي الشأن . أو بقرار ضمني يستفاد من سكوتها أربعة أشهر .
- (مجلس الدولة — ١٥ مايو سنة ١٩٤٩ م ٧٧٧ رقم ١٧٦) .
- (ع)
- ٣٥٠ عامل . فصله . سرقة . براءة . مكافأة . تعريض . تبليغ . اتهام . قانون عقد العمل الفردي .
- (عابدين الجزئية — ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ م ١٠٤ رقم ٣٣) .
- ٣٥١ ١ — عامل . قيامه بالخدمة . إعتباره موقفاً للتقدم .

تضمنه ولو لم يسجل .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ٣٧٧ رقم ١٠٥) .

٣٥٦ عقد بيع عرفي . امتناع البائع عن التوقيع على العقد النهائي . تزوير المشترين لحتمه عن نفس الصفقة يطلي البائع الحق في الطعن على العقد بالتزوير .

(الصف الجزئية — ٢ أبريل سنة ١٩٥١ م ١٠٦ رقم ٣٤) .

٣٥٧ عقد زواج . أثره . التزام الزوج بالنفقة . خضوعها . لقانون الدولة وقت انعقاد الزواج ويلزم بها الزوج عند الاقتدار . ترك الزوجة منزل الزوجية بسبب نزاع أهل الزوج غير مسقط للنفقة .

(عابدين الجزئية — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ م ٧١٤ رقم ١٧١) .

٣٥٨ ١ — عقد شركة . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع . بند في عقد الشركة ينص على أن الشركاء جميعاً متضامنون في العمل . تفسير محكمة الموضوع هذا البند بأنه من شأنه أن يجعل كل واحد من الشركاء مأذوناً من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده فيصبح مسئولاً عن حسن سير الشركة ويحظر على أحد منهم أن يباشر عملاً ينجم عنه اضرار بمصالحها . تفسير سائح .

٢ — بند في عقد الشركة ينص على أن يكون أحد الشركاء هو عهدة النقدية . تفسير محكمة الموضوع هذا

البند بأنه لا يفيد أن هذا الشريك هو وحده يتفرد بجميع أعمال الإدارة دون باقي الشركاء . تفسير سائح .

٣ — نقض . طعن . سبب جديد . القول بأن شهادة شاهد سماعيه فهي غير مقبولة رغم أخذ الحكم الابتدائي بها . لا يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — حكم تمهيدى . تسلييه . قضاؤه بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهم بأى طريق من طرق الاثبات أن الطاعنين قد تعهدوا بمقتضى عقد الشركة بمباشرة الأعمال التي يقولون عنها وبإشراكها فعلاً ثم انقطعا عنها واشتركا في أعمال مماثلة يعود اشتراكهما فيها بالضرر على أعمال الشركة لمنافستها . استناد الحكم فيما استند إلى أن عقد الشركة لم يحدد به نوع العمل الذي يقوم به كل من الشركاء وفقط نص في بند منه على أن جميع الشركاء متضامنون في العمل . لا تريب على المحكمة إن هي أحالت الدعوى على التحقيق لاستجلاء ما أهم من مدلول هذا البند واستكناه قصد المتعاقدين منه متى كان تفسير هذا الذى جاء به مثار نزاع بين الطرفين . الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

(نقض مدنى — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١ م ٥٧٤ رقم ١٣٧) .

٣٥٩ عقد فتح اعتماد . طلب نقل نفود للخارج . اتفاق العميل مع البنك .

٢ — عمدة . كشف المرشحين . من له حق طلب القيد . مادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . الشخص نفسه . التقدم عن الغير بهذا الطلب مع عدم ثبوت الوكالة . قرار لجنة الطعون . رفض الطلب . قرار سليم .

٣ — قرار إدارى . تعيين عمدة . إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ١٢ ابريل سنة ١٩٤٩
من ٢٠٢ رقم ٥٨) .

٣٦٤ ١ — عمدة . انتخابه . إعادة الانتخاب . متى تكون . في حالتين (١) انقسام الأصوات وعدم فوز أحد المرشحين بالأغلبية المطلقة (٢) عدم اعتماد الوزير قرار اللجنة .

٢ — لجنة الشياخات . قراراتها . رقابة وزير الداخلية عليها لإلغاء ما يكون منها مخالفاً للقانون .

٣ — لجنة شياخات . إجراء خاطئ . لها . لا يغير من الواقع ولا يرتب حقاً لأحد المرشحين . تدارك وزير الداخلية هذا الخطأ وعدم موافقته على تعيين حائز الأغلبية . عمدة في الانتخاب الثاني . سلامة هذا الإجراء .

(مجلس الدولة — ٣ مايو سنة ١٩٤٩
من ٦٦٤ رقم ١٥٢) .

٣٦٥ ١ — عمدة . لجنة فحص الطعون . مادة ٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . هيئة إدارية . ليست لها صفة قضائية . اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء قراراتها .

هل هو عقد فتح اعتماد . معنى عقد فتح الاعتماد . المال ملك العميل وعلى ذمته دائماً . لا مسئولية على البنك إذا ما انخفض سعر العملة . تحمل العميل كل مسئولية . .

(مصر الكلية — ٣١ يناير سنة ١٩٥٢
من ١٤٧٩ رقم ٤٩٢) .

٣٦٥ ١ — عقود . ماهية العقود . وتعرض قاضى الأمور المستعجلة لبحثها . لا تأثير له على الموضوع .

٢ — إجارة الوقف بأقل من أجر المثل . وجوب تكملة الأجرة .

(القاهرة — مستعجل — ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢
من ١٥١١ رقم ٥٠٤) .

٣٦١ عقود منح الامتياز . صفة الحكومة إدارية ومدنية . تمسك المستفيع بشروط العقد . حقه في الاعتراض على تعديل الأسعار بمعرفة الملتزم . قيسد الاعتراض .

(إستئناف القاهرة — ٤ مارس سنة ١٩٥٢
من ١١٢٦ رقم ٢٨٧) .

٣٦٢ عمدة . رفته . ابتناء القرار على سببين غير صحيحين . قرار باطل . تفويض عنه . لا وجه للتحدى بالمادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٥ .

(مجلس الدولة — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩
من ٩٢٢ رقم ٢٢٥) .

٣٦٣ ١ — عمدة . تعيينه . عدم الطعن على كشف المرشحين فى الميعاد أمام لجنة الطعون . عدم قبول الطعن ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى .

من كان اسمه مقيداً بكشف المرشحين للعمدية أو كشف الناخبين في طلب حذف اسم من قيد اسمه بغير حق .

٢ — عمدية . شخص مقيد اسمه في كشف المرشحين والناخبين . حذف الاسم من أحدهما لا يؤثر في حقه باعتباره مقيداً في الكشف الآخر .

٣ — عمدة . من له حق اختياره . الفقرة ٤ من المادة ٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ اشتراطها أداء ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات . عدم اشتراطها ملكية قدر معين من الأرض الزراعية .

(مجلس الدولة — ٣١ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٣٤ رقم ٢٢٩) .

٣٣٩ عمل . قانون العمل الفردي . القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ . انطباقه على المدرسين بالمدارس الأهلية . مكافأة . أحوالها . قانون المعاشات . لا ينطبق . (شين الكوم الكلية — ٢ مارس سنة ١٩٥٢ س ١١٤٦ رقم ٢٩٤) .

(غ)

٣٧٠ ١ — غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات . لا يجوز للنيابة الاستئناف إذا لم تطلب الحكم بأشد .

٢ — نشر نص الحكم بالجرائد ليس عقوبة تبعية .

(الزاويق الكلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢ س ١١٦١ رقم ٢٩٩) .

٣٧١ غرامة تهديدية . إلزام مصلحة الضرائب

٢ — ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به . العلم الذي يقوم مقام الإعلان .

٣ — عمدة . لجنة فحص الطعون . استكتابها المدعى . تقرير حذف اسمه من كشف المرشحين لعدم إلمامه بالقراءة والكتابة . طلب المدعى إعادة امتحانه أمام المحكمة . لا يجاب إلى هذا الطلب . العبرة بدرجة الإلمام وقت امتحانه أمام اللجنة .

(مجلس الدولة — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١٣٧٥ رقم ٤٣٢) .

٣٦٦ ١ — عمدية . نصاب الترشيح . عدم تسجيل حكم صحة التوقيع وحكم إثبات التعاقد . استبعاد المقادير الواردة فيها .

٢ — عمدية . شروط الترشيح . ليس منها شرط الإقامة الدائمة . كفاية اتصال المرشح بالبلدة ووجود مصالح له بها .

(مجلس الدولة — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٥٨ رقم ٤١) .

٣٦٧ عمدية . كشف المرشحين . العبرة في تحديده بمقدار الضريبة التي يؤديها كل مرشح عن أراضيه الزراعية . رسوم مجلس المديرية . لا تحسب .

(مجلس الدولة — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٦٢ رقم ٤٤) .

٣٦٨ ١ — عمدية . مادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . تعطى الحق لكل

- بغرامة تهديدية إذا لم يقدم الملف
الفردى . حكم لا ينهى الخصومة
فلا يجوز استئنافه ولا الطعن فيه بطريق
النقض .
- (نقض مدنى — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ١٤٢ رقم ٢٣٤) .
- ٣٧٢ غش . خداع المشتري . جريمة عمدية .
وجوب التحدث عن علم المتهم بالغش .
وجوب بيان ماهية الغش .
- (نقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٣٣ رقم ٤٠٣) .
- ٣٧٣ غش الأشربة . إدانة المتهم فى بيع مياه
غازية مغشوشة لوجود رواسب بها .
عدم استظهار سبب هذه الرواسب
وأثرها على المياه وعدم صلاحية المياه
بسببها . قصور .
- (نقض جنائى — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
من ١٤١٥ رقم ٤٥٤) .
- ٣٧٤ غلط جوهري . مبطل للعقد .
- (طنطا الكلية — أول مارس سنة ١٩٥١
من ٦٨٣ رقم ١٦١) .
- ٣٧٥ ١ — قاضى التحقيق . قراره بالألا وجه
لإقامة الدعوى . نطاقه .
- ٢ — غرفة الاتهام . ولايتها على هذا
القرار . شرطها .
- (شين الكوم الكلية — ٢٧ فبراير
سنة ١٩٥٢ من ١١٥٩ رقم ٢٩٨) .
- ٣٧٦ قاض . إصداره حكما ابتدائيا .
اشتراكه فى الفصل فى الاستئناف
المرفوع عنه . الحكم الذى يصدر فى
- الاستئناف باطل .
- (نقض جنائى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٩٩ رقم ٣٦٨) .
- ٣٧٧ قتل . حيوانات مستأنسة . الإضرار
بها . حماية الملك . مادة ٣٥٧ عقوبات .
- (الزقازيق الكلية — ٢٨ فبراير سنة
١٩٥١ من ٨١ رقم ٢٥) .
- ٣٧٨ ١ — قتل . نية القتل . بيانها . مثال .
خطأ فى ذكر نتيجة إصابة الدابة التى
اختفى المجنى عليه وراءها . لا تأثير له
على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من
هذه الإصابة . لا تأثير له فى سلامة
الحكم .
- ٢ — دفاع . مجرد دفاع . النعى على
المحكمة أنها لم تحققه . لا يصح .
- (نقض جنائى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٢٢ رقم ٣٩١) .
- ٣٧٩ قتل . نية القتل . وجوب إثبات
توافرها . مثال فى بيان هذه النية .
- (نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٤٨ رقم ٣١٥) .
- ٣٨٠ ١ — قتل . نية القتل . وجوب
استظهارها وإيراد الأدلة على توافرها .
الاستدلال على نية القتل بمجرد القول
بأن المتهم استعمل سلاحاً . لا يكتفى .
- ٢ — نقض . وحدة الواقعة وقيام
الارتباط . نقض . الحكم بالنسبة إلى
أحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة إلى
الطاعن الآخر الذى لم يقدم أسبأباً .
- (نقض جنائى — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٦٦ رقم ٣٣٥) .

٢ - عمدة . القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ لايسرى على الماضى .

٣ - دستور . عدم تعيينه ميعاداً لنشر القانون أو الأثر المترتب على تأخير النشر . لائىلك المحكمة تعيينه . أمره متروك للسلطة التنفيذية تحت اشراف البرلمان .

(مجلس الدولة - ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ م ١٩٢ رقم ٥٦) .

٣٨٤ ١ - قرار إدارى . عدم ذكر أسباب له . افتراض أنه صدر وفقاً للقانون وهدفه تحقيق مصلحة عامة . على المدعى إثبات عكس هذه القرينة .

٢ - قبول الدعوى . دفع بعدم القبول . ابتناؤه على أن الطلبات المقدمة فى الدعوى لا أساس لها أو أنها تنتهى إلى مناقشة الرؤساء الحساب . دفاع موضوعى . حق المحكمة وحدها فى تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة رؤسائه الحساب وذلك عند بحث الموضوع .

٣ - ترقية . حق الوزارة فى الاختيار عند الترقية إلى الدرجات العليا . القصد منه . اختيار ذوى الكفاية الممتازة والأهلية اللائقة . لا يقصد به تخطى أصحاب الأقدمية من توافر فيهم شروط الاختيار .

٤ - ترقية . اختيار الموظفين لشغل الدرجات العليا . تكليف على الرؤساء . وليس ميزة يتمتعون بها . الخطأ فى إجراء ذلك . اندراجه تحت مخالفة القانون واللوائح . للمحكمة التعقيب .

٣٨١ ١ - قرار إدارى . العبرة فى التكيف القانونى له بفحواه ومعناه .

٢ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . قرار تأديبى . قصره على قرارات مجالس التأديب . تخصيص بلا مختص . عمومية عبارة الفقرة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة . شمولها السلطة الرئاسية ومجلس التأديب بمعناه الخاص . تشمل القرارات لغرض تأديبى كالجرائم المخولة لرئيس المصلحة .

٣ - قرار إدارى قصد به إقصاء الموظف من منصبه الأول . هو بمثابة التعيين فى وظيفة أخرى . كون الوظيفة الجديدة أدنى فى مستواها ودرجتها . انطوائه على جزاء تأديبى مقنع . وجوب صدوره من هيئة تأديبية .

٤ - دعوى . طعن فى قرار إدارى معيب . تصحيح الوضع . تصحيح الدعوى غير ذات موضوع .

(مجلس الدولة - ٨ يونيه سنة ١٩٤٩ م ١٠٩٣ رقم ٢٦٣) .

٣٨٢ قرار إدارى . سحبه . فوات ميعاد الستين يوماً . حصاته من الإلغاء . قرار بسحب الترقية بعد فوات الميعاد . الغاؤه .

(مجلس الدولة - ٨ يونيه سنة ١٩٤٩ م ١١٠٠ رقم ٢٦٦) .

٣٨٣ ١ - قرار إدارى . طعن فيه يتناول موضوعه . قيام القرار على وقائع صحيحة مستفاد من أصول ثابتة فى الأوراق واستخلاصه للنتيجة سليم . لا محل للقول بسوء استعمال السلطة .

٥ - سوء استعمال السلطة . نوع من سوء استعمال الحق . متى يكون كذلك . هو ضرب من تعمد مخالفة القانون مع الظاهر باحترامه .

٦ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . اختصاصها بجميع القرارات التى تصدر فى شأن التعيينات أو الترقيات . والعلاوات سواء كانت قرارات إيجابية أم سلبية بالإعطاء أو بالمنع . إلغاء القرار الإيجابى بالقدر اللازم لترقية المدعى إذا ما حكم لصالحه .

٧ - قرار إدارى . تقديم المدعى قرائن للتدليل على أنه لا يمت إلى المصلحة العامة . امتناع الوزارة عن نقض هذه القرائن . للمحكمة تقدير ذلك والتعقيب عليه بما تستنجه من أوراق الدعوى .

(مجلس الدولة - ٧ يونه سنة ١٩٤٩ س ١٠٨٥ رقم ٢٦٢) .

٣٨٥ قرار إدارى . مناسبة إصداره . متروك للإدارة . شرطه .

١ - خلوه من إساءة استعمال السلطة .
٢ - قيامه على وقائع صحيحة مستفادة من الأوراق ومؤدية للنتيجة التى انتهى إليها .

(مجلس الدولة - ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ س ١٩٢ رقم ٥٥) .

٣٨٦ قرار إدارى بترقية . صدور قرار لاحق بعد مضي الستين يوماً . حساب الأقدمية من تاريخ لاحق . مخالفته للقانون . لإصداره حق اكتسبه المدعى .

(مجلس الدولة - ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩ س ٣٧٤ رقم ١٠٤) .

٣٨٧ قرار إدارى تنظيمى عام . التفرقة بينه وبين القرار الإدارى الفردى . للإدارة سحب الأول فى أى وقت . أما الثانى فلا يجوز لها سحبه إلا فى ميعاد الستين يوماً . مخالفة ذلك بقرار لاحق . إبطال هذا الأخير . علة ذلك . مراعاة الاتساق بين ميعاد السحب وميعاد الطعن القضائى .

(مجلس الدولة - ٤ مايو سنة ١٩٤٩ س ٧٧٦ رقم ١٧٥) .

٣٨٨ قرار إدارى . حق الجهة الإدارية فى سحبه أو العدول عنه . ترتب حق الغير . عدم جواز السحب أو العدول إلا فى المواعيد المقررة للطعن بالإلغاء .

(مجلس الدولة - ٣ مارس سنة ١٩٤٩ س ٣١ رقم ٨) .

٣٨٩ قرار إدارى . رفض ترخيص . صدور منشور الصحة فى ٢ يونه سنة ١٩٤٨ لاحقاً له . عدم جواز تفادى المنشور أو إغفاله عند الفصل فى الدعوى . المنشور لم يتضمن حكماً إنشائياً بل قرر قاعدة كشف عنها بحث ذوى الفن المختصين وسلوا فيها بخطأ المنشور رقم ٥ لسنة ١٩٤٣ المبني عليه القرار .

(مجلس الدولة - أول مارس سنة ١٩٤٩ س ١٢ رقم ٣) .

٣٩٠ ١ - قرار إدارى يتضمن قاعدة تنظيمية عامة فى شأن حساب الأقدمية عند التنسيق . قرار عام . جواز الطعن فيه بمناسبة تطبيقه تطبيقاً خاصاً على أشخاص بذواتهم . عدم التحدى بفوات الميعاد . مادام الطعن قد وجه

٣ — الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ بحل جمعية الاخوان المسلمين لا يرمى إلى إعدام الجمعية وإنهاء حياتها جملة بل وقف نشاطها ومنع اجتماعاتها. ومقتضى ذلك أن تكون الجمعية كشخص معنوى باقية رغم صدور الأمر رقم ٦٣ محتفظة بكيئوتها القانونية. وبحق لها بسقوطه أن تسترد نشاطها.

٤ — اختصاص رئيس مجلس الدولة بوقف تنفيذ القرارات إذا رأى أن نتائج التنفيذ يتعذر تداركها. إطلاق النص يقتضى قيام اختصاصه حتى بعد إحالة الدعوى إلى إحدى دوائر المحكمة للفصل في موضوعها.

(مجلس الدولة — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١
س ٥٠٢ رقم ١١٨) .

٣٩٣ قرارات إدارية . الأسباب التي بنيت عليها . جواز مناقشتها . لمعرفة هدفها . هل هو المصلحة العامة أم العسف .
(مصر الكلية ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١
س ٨٢٩ رقم ١٩٤) .

٣٩٤ ١ — قرار المجلس البلدى بفرض رسوم . أخذه صفة القرار الإدارى .
٢ — الحجز الإدارى . اختصاص المحاكم ببحث صحة إجراءاته .

(شين الكوم الجزئية — ١٧ مارس
١٩٥٢ س ١١٩١ رقم ٣٠٩) .

٣٩٥ ١ — قرار تنظيمى عام أو لائعى . الطعن فيه : (١) بطريق مباشر . بطلب إلغائه فى الميعاد المقرر (٢) بطريق غير مباشر . بطلب إلغاء القرار

صحيحاً وفى الميعاد بالنسبة إلى القرار الفردى .

٢ — قرار خاص . يقيد العام ولا عكس . ضم مدد الخدمة . قرار مجلس الوزراء فى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ و ٢١ أبريل سنة ١٩٤٥ وكتابا المالية الدوريان بالقواعد اللازمة لتنفيذهما . تعالج حالات خاصة وتسرى على طوائف معينة بذواتهم . هى مخصصة لأحكام قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ولكتاب المالية الدورى بتنفيذه .

(مجلس الدولة — ٢ مارس سنة ١٩٤٩
س ١٧ رقم ٦) .

٣٩١ ١ — قرار القومسيون الطبى العام . قرار إدارى . النص على كونه نهائياً لا يغير من طبيعته .

٢ — موظف . إجازة مرضية . قرار القومسيون الطبى العام بحسابها مرضية استثنائية . مرسوم ١٥ يونيه سنة ١٩٤٣ إجازات تالية لها . عدم جواز حسابها مرضية استثنائية بغير حاجة إلى الرجوع إلى القومسيون الطبى العام مرة أخرى .

(مجلس الدولة — ١٠ مارس سنة ١٩٤٩
س ٥٢ رقم ١٨) .

٣٩٢ ١ — قرار إدارى . وقف تنفيذه قرار إدارى بشراء دار المركز العام لجمعية الاخوان المسلمين .

٢ — حق المصريين فى تكوين الجمعيات . حق ثابت قبل الدستور الذى قرر قيامه وعهد إلى القانون بتنظيمه .

- الفردى الصادر تطبيقاً له .
- ٢ — كادر البوليس . المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . انطباق حكمها على ضباط دون غيرهم . من خرج من هيئات البوليس ومنح رتباً في هيئة أخرى . إعادتهم إلى هيئة البوليس . أقدميتهم تكون محل تقدير الوزارة ومجلس البوليس الأعلى . مادة ٧ من القانون . مخالفة للقانون . عدم جواز القياس عليها . عدم إنشائها حقاً .
- ٣ — كادر البوليس . مجلس البوليس الأعلى . المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ خاصة بالنخلى في الترقية . عدم اشتراطها سماع أقوال الضباط عند الفصل في الأقدمية . لا شأن لهذه المادة بالأقدمية .
- (مجلس الدولة — ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ م ٧٩١ رقم ١٨٤) .
- ٣٩٦ ١ — قسمة . عقد القسمة الذي يوقع عليه المبلغ . يقيدم ولو لم يصادق عليه المجلس الحسبي .
- ٢ — قسمة المهايأة . وجوب الاتفاق عليها .
- (استئناف مصر — ١٠ أبريل سنة ١٩٥٠ م ١٤٤٦ رقم ٤٨٣) .
- ٣٩٧ ١ — قسمة . إجراء القسمة . عدم جواز تجنيب نصيب الشريك . أساس القسمة الاقتراع .
- ٢ — القضاء باعتماد تقرير خبير القسمة . العدول عنه جائز .
- ٣ — قضاء المحكمة الحسبية بالتصديق
- على القسمة . عدم تقيد محكمة القسمة به . جوازه .
- (الباجور الجزئية — ١٣ فبراير سنة ١٩٥١ م ١٠١١ رقم ٢٥٦) .
- ٣٩٨ قسمة العقار من اختصاص المحاكم الوطنية . ويستتبع هذا اختصاصها بفرض الوقف من الملك . وبيع الوقف لعدم إمكان القسمة بغير حاجة إلى إذن المحكمة الشرعية ودون أن يكون في هذا اقتيات على اختصاص المحكمة الشرعية .
- (القاهرة الكلية — ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ م ١١٤١ رقم ٢٩٢) .
- ٣٩٩ قضاء مستعجل . مدى اختصاصه في بحث مستندات الأخصام . عدم اختصاصه . متى كان من مقتضى الإجراء المطلوب صدوره . وجوب تطبيق المستندات على الطبيعة لتحقيق انطباقها على العين موضوع النزاع .
- (قس مدني — ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ م ١١٢٣ رقم ٢٨٦) .
- ٤٠٠ قع الغش والتدليس . وجوب استصدار أمر من القاضي بتأييد ضبط المواد المشتبه فيها . مخالفة القانون موجبة الإفراج عن المواد . وللقضاء المستعجل التدخل متى توافر الاستعجال .
- (مصر الكلية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ١٤٨٥ رقم ٤٩٤) .
- ٤٠١ قواعد التيسير قرار مجلس الوزراء . في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٨ و ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٨ وكتاب المالية الدوري في

الستين يوماً . انقضاؤه . حصانة القرار .

(مجلس الدولة — ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٣٥٠ رقم ٩١) .

٤٠٤ قوة الشيء المقضى به . أسباب . منطوق . المادتان ٢٢ و ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى . مكافأة . تعويض . مقارنة . شروطها . شهادة خلو الطرف . مشتملاتها . مبالغة في الدفاع . مسئولية . سوء القصد .

(عابدين الجزئية — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ م ٩٧ رقم ٣١) .

٤٠٥ ١ — قوة الشيء المحكوم به . بلاغ عن جريمة تبديد . تبرئة المتهم لتشكك المحكمة في صحتها . هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب عن أسندت إليه الجريمة على من بلغ في حقه . للمحكمة أن تنظر دعوى البلاغ الكاذب بكامل حريتها .

٢ — إثبات . مبلغ تجاوز نصاب الشهود . عدم الدفع بعدم الجواز وسماع الشهود على المبلغ في مواجهة المتهم . الأخذ بشهادة الشهود . جوازه .

(بقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤١٣ رقم ٤٥٢) .

(ك)

٤٠٦ ١ — كادر . شهادات . تسعيرها . دبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية . دبلوم عال . قرار مجلس الوزراء في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . شهادة

١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ . حظر ارتفاع الموظف من قواعد التيسير إذا سبقت إقامته بقواعد التنسيق قرار تفسيري . تضمنه حكماً جديداً . سريانه على الدعوى التي رفعت قبله .

(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٣٤١ رقم ٨٧) .

٤٠٢ ١ — قواعد الإنصاف . علاوة الثلاثين سنة . منازعة حول استحقاقها . وما يترتب على ذلك من تعديل المعاش . منازعة في تقدير الراتب والمعاش . اختصاص المحكمة بولايتها الكاملة . عدم التقييد بميعاد الستين يوماً .

٢ — قرار إداري . صادر من سلطة عليا . لا تملك سلطة إدارية تعديله إلا بتفويض .

(مجلس الدولة — ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٢١٧ رقم ٦٥) .

٤٠٣ ١ — قواعد الإنصاف . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . تقديرها راتباً لكل مؤهل دراسي . سريانه على من يعينون أو يحصلون على هذا المؤهل مستقبلاً . القرار المذكور قرار تنظيمي .

٢ — قواعد الإنصاف . قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . تعرضه فقط لحالة الشهادات الإضافية . عدم منح الزيادة المقررة لها . شرطه . دبلوم معهد الآثار . ليس شهادة إضافية . هي شهادة عالية بمتازة .

٣ — قرار إداري . سحبه في ميعاد

٤٠٩ لجنة الشياخات . انتخاب لها . لجنة الانتخاب . إثباتها برية انتخاب سكرتيرها . ثبوت عكس ذلك من التحقيق . بطلان انتخاب السكرتير . بطلان عملية انتخاب عضو اللجنة بالتالي .

(مجلس الدولة - ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩ م ١٣٧٦ رقم ٤٣٣) .

٤١٠ لجنة الشياخات . مشيخة . اختيار الشيخ . يتبع فيه الأحكام الخاصة باختيار العمدة عدا ما نصت عليه المادة ١٠ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . أي أن يكون اختيار الشيخ بالترغيب وعرض النتيجة على لجنة الشياخات . عدول اللجنة عن اختيار حائز الأغلبية . إعادة أخذ رأى أهل الحصة لعمل ترغيب جديد . الأغلبية هنا هي الأغلبية المطلقة .

(مجلس الدولة - ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩ م ١٦٣ رقم ٤٥) .

٤١١ ١ - لجنة الضباط . قانون . وضعه ضوابط للإدارة . وجوب مراعاتها . مخالفة ذلك . إلغاء .

٢ - جيش . اقتراح لجنة الضباط بترك المدعى في الترقية . ابتناؤه على أسباب غير صحيحة . بطلانه . ابتناؤه قرار الاحالة الى الاستيداع عليه . بطلانه بدوره .

٣ - جيش . ترقية . تخطي . مخالفته للقانون . ابتناء قرار الاحالة إلى الاستيداع على بقاء القائم مقام الذي تخطى في ترتيبه المدة المقررة للإحالة

التجارة المتوسطة نظام حديث .

٢ - كادر سنة ١٩٣٩ . شهادة المحاسبة . التجارة المتوسطة نظام قديم . تعادل شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم ثان وشهادة الدراسة الثانوية قسم عام . اعتبارها مؤهلاً للالتحاق بمدرسة الخدمة الاجتماعية .

٣ - شهادات . تسعيرها . عدم تأثير ذلك على الناحية العلمية . أحكام قرار مجلس الوزراء في ١٦ أكتوبر و ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨ . عدم تفرقتها بين حملة دبلوم الخدمة الاجتماعية الحاصلين على شهادة المحاسبة والتجارة المتوسطة نظام قديم أو حديث .

(مجلس الدولة - ٢٤ مارس سنة ١٩٤٩ م ١٧٤ رقم ٤٩) .

٤٠٧ كلية الطب . إعلانها المنشور في عدد الوقائع الصادر في ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن الالتحاق بالسنة الإعدادية . مقصور على الطلبة الجدد دون الراسبين .

(مجلس الدولة - ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ م ٧٩٥ رقم ١٨٥) .

(ل)

٤٠٨ لجنة الشياخات . الترجيع بين المرشحين عند تساوى الأصوات له أصول وضوابط تلزمها اللجنة . خضوع قرارها لرقابة المحكمة . قصور الأسباب التي بنت عليها اللجنة قرارها أو إجمالها . مجانية القرار للقانون . إلغاؤه .

(مجلس الدولة - ٨ مارس سنة ١٩٤٩ م ٣١ رقم ٩) .

الذى يصح به الانعقاد هو الذى له رأى معدود فى المداولة . الرئيس له صفة العضوية .

٢ — لجنة . دعوة الأعضاء . لزومها لصحة الانعقاد . لا محل لها إن كان من المسلم عدم إمكان حضور العضو لمرضه . عمل غير مجد . لا محل له .

٣ — جيش . ضابط . تقدير الإدارة عدم صلاحيته للترقى إلى رتبة اللواء . ترخيصها فى ذلك . الأمر رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ م ٩١٨ رقم ٢١٧) .

٤١٤ ١ — لجنة مخالفات الترع والجسور . لجنة إدارية . ذات اختصاص قضائى .

٢ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى . الفقرة ٢ من المادة ٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٦ . الاختصاص منوط بالطلبات التى يقدمها بإلغاء القرارات الإدارية النهائية . قرار إدارى . معيار النظر إليه . الشكلى أم الموضوعى . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ أخذه بالمعيار الشكلى . كاشف لاختصاص ثابت للمحكمة فى ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لا أمر بإنشاء اختصاص جديد .

٣ — لجنة مخالفات الترع والجسور . أحكامها . لا تساقط إلا إذا كانت صادرة بالحس . شرط قبول

إلى الاستيداع . بطلان قرار الاحالة . إلغؤه .

(مجلس الدولة — ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ م ٧٨٤ رقم ١٨٣) .

٤١٢ ١ — لجنة الفصل فى الطعون . هي هيئة إدارية . وجود عنصر قضائى فيها (عضو نيابة) لا يعتبر من طبيعتها . ليس لها اختصاص قضائى . نهائية قراراتها . معناه . امتناع التظلم منها بالطريق الإدارى إما إلى الهيئة التى أصدرتها أو إلى الهيئة الرئيسية لها .

٢ — ميعاد الستين يوماً . العلم الصريح بالقرار الإدارى . قيامه مقام الإعلان أو النشر . شرطه . شمول العلم للقرار ومحتوياته .

٣ — تظلم إدارى . شرطه . وقفه لسريان ميعاد الطعن . أن يكون القرار المتظلم منه مما يجوز لجهة الإدارة العاملة تعديله سواء من تلقاء نفسها أو بناء على التظلم .

٤ — قرار إدارى . نهائى . تظلم إلى الهيئة التى أصدرته . غير منتج . المقصود من كلمة (نهائية) الواردة فى قانون مجلس الدولة . هي القرارات الإدارية التى تنشأ حالة قانونية أو تعدل حالة قانونية سابقة ولم ينص القانون على طريق للتظلم منها أولاً أمام الهيئة الإدارية العاملة .

(مجلس الدولة — ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ م ٩٢١ رقم ٢٢٨) .

٤١٣ ١ — لجنة . صحة انعقادها . العضو

يتعين بحالة الطرفين وقت رفع القضية ولا يغير من الاختصاص تغيير الحالة أثناء سيرها .

(القاهرة — مستعجل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ ص ٧٠٤ رقم ١٦٨) .

٤١٦ ١ — مجلس بلدى . له شخصية اعتبارية . من يمثله فى التقاضى .

٢ — اختصاص محكمة القضاء الادارى . طلب إلغاء قرار إدارى لمجاوزه حدود السلطة . شرطاه (١) قرار إدارى . وصفه . (٢) مصلحة شخصية . بيانها .

٣ — دعوى . مصلحة . أعضاء مجلس بلدى . لم مصلحة فى إلغاء القرار الإدارى الصادر من جهة الحكومة المركزية فى شأن من شئون المجالس الممثلين فيه . الصفة فى التقاضى فى قضاء الإلغاء . اندماجها فى المصلحة على خلاف التقاضى العادى . طلب إلغاء القرار الإدارى لمجاوزه حدود السلطة . طعن موضوعى عام مبنى على المصلحة العامة . القصد منه مخاصمة القرار غير المشروع فى حده ذاته مصلحة شخصية . معناها .

٤ — مجلس السياحة والمصاريف والمشاقى . مرسوم ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ بإنشائه . قصر اختصاصه على مسائل معينة . عدم تفويضه وزير التجارة والصناعة فى إصدار أى قرار أو إعطائه المجلس الحق فى إدارة مصيف معين .

٥ — مصيف رأس البر . قرار وزير الصحة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧

الاستئناف . أداء الغرامة ومصاريف إعادة الشئ . إلى أصله . مادة ٣٨ من لائحة الترع والجسور والمادتان ١٠ و ١١ من قرار ١٦ يوليه سنة ١٨٩٨ بلائحة الاجراءات أمام لجنة مخالفات الترع والجسور واللجنة المختصة .

٤ — قرار إدارى . إعلانه . مادة ٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . العلم اليقينى بالقرار ومحتوياته . قيامه مقام العلم .

٥ — مخالفات الترع والجسور . تحرير محضر المخالفة من اختصاص مهندس المركز أو من يندبه الباشمهندس لذلك . المحاكمة من اختصاص الباشمهندس . عدم جواز حلول المهندس الذى حرر المحضر محله فى المحكمة .

٦ — محاكمة . عدم جواز الجمع بين صفى الاتهام والحكم ما لم ينص القانون صراحة على ذلك .

(مجلس الدولة — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ ص ١٧٧ رقم ٥٠) .

(م)

٤١٥ ١ — مجالس ملية . ما لم يصدر بشأنها قوانين منتظمة . واعتمد رؤساؤها . هى هيئات قضائية استثنائية . تصحيح موقفها بقانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ وبالمادة ١٦٧ من الدستور .

٢ — اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل فى أقضية غير المسلمين . قصوره على حالة اختلاف الملة .

٣ — اختصاص إته هيئة قضائية .

٤١٩ ١ — محاكم حسية . قراراتها . أثرها على أموال القصر .

٢ — تقادم مكسب . حيازة . شرطها .
(شين الكوم الكلية — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ م ٧٠١ رقم ١٦٧) .

٤٢٠ محاكمة . الأصل فيها أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة . إدانة المتهم دون إجراء تحقيق ما . لا يصح .

(نقض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٢٣ رقم ٤٦٤) .

٤٢١ محال عمومية . تعريفها طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . سريان أحكام هذا القانون على هذه المحال ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص .
(نقض جنائي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ م ١٤٣٠ رقم ٤٧٠) .

٤٢٢ محلات مقلقة للراحة . جهة الإدارة . قيامها بوظيفة البوليس الإداري . وضعها مشروعا تنسيقيا في الأحياء السكنية للمحال المخصصة للتاجر والحرف . تقديمها به عند منح كل ترخيص دون أن يصدر بالمشروع لائحة . لاخلال القانون . ولا تعسف في استعمال الحق . ولا يعد محنا لامتياز أو احتكار لأصحاب الرخص السابقة . مادة ١٣٧ من الدستور .

(مجلس الدولة — ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٣٥٨ رقم ٩٤) .

٤٢٣ محلات عمومية . مادة ٢٣ من القانون

يفصله من مجلس بلدي دمياط . قرار سليم . التقسيم الإداري لأقسام الدولة الإدارية . من علاقات السلطة الإدارية . أخذ موافقة المجلس البلدي عند الفصل . ليست لازمة .

٦ — مصيف رأس البر . قرار وزير التجارة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٧ بتشكيل لجنة مصيف رأس البر . مخالفته حكم المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

(مجلس الدولة — ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ م ٤١ رقم ١٤) .

٤١٧ ١ — مجلس بلدي . مفاد المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . موظفو المجالس البلدية والقروية جميعا وحدة إدارية واحدة من حيث ترقيةاتهم وتنقلاتهم . تولى وزير الصحة العمومية ذلك . توجيه الدعوى اليه . توجيه صحيح . عدم قبول الدفع بعدم القبول .

٢ — نقل . ملائمة . بما تستل الإدارة بتقديره . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ م ٩١٦ رقم ٢١٤) .

٤١٨ ١ — مجلس عسكري . سلطة تأديبية . ولو قضت بما تقضي به المحاكم المدنية .
٢ — نائب الأحكام . هو مستشار قانوني لكل من له ارتباط بالمجلس العسكري .

(مجلس الدولة — ٢٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٧٩٥ رقم ١٨٦) .

أكتوبر سنة ١٩٤٦ . الاستناد إلى عدم صدور قرار باستبقائه ضمن أعضاء هيئة التدريس . المنازعة في ذلك منازعة في مرتب . اختصاص المحكمة طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ سنة ١٩٤٩ . رفض الدفع بعدم القبول .

٢ — هيئة التدريس بالجامعة . قرار مجلس الوزراء في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ شرط الانتفاع بأحكامه . استنبهواهم في وظائفهم . مقتضى ذلك قيام كل جامعة يبحث كل عضو تراخيها في ذلك . بجافاته لروح القرار وتعطيل الأحكام وابتداع لرخصة جديدة لم ترد فيه .

٣ — جامعة فاروق . التعيين في وظائف التدريس . عدم الحصول على الدكتوراه . جوازه .

(مجلس الدولة — ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٥٢٣ رقم ١٢٣) .

٤٢٨ مراقبة . العود للاشتباه . الحد الأدنى للمراقبة سنة .

(قض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٩٦ رقم ٣٦٥) .

٤٢٩ مراقبة — حدها الأدنى المقرر في المادة ٢/٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هو سنة .

(قض جنائي — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤١٧ رقم ٤٥٨) .

٤٣٠ مرض الموت . يخ . تقارب التاريخين

رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . اشتراطها التكرار لجواز الحكم بالاغلاق .

(مجلس الدولة — ١٧ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩١٢ رقم ٢١٠) .

٤٢٤ ١ — مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة . وجوب بيان أوجه المخاصمة . الأسباب التي استحدثها قانون المرافعات الجديد في المادة ٧٩٧ كأساس لمخاصمة القضاة وأعضاء النيابة . الخطأ المهني الجسيم وهو ما يقارب للغش .

٢ — للنيابة بناء على إذن القاضي . ضبط المكاتبات والرسائل بالبريد . وليس هناك ما يلزمها بإرسال صورها إلى أصحابها .

(استئناف القاهرة — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ٢٢٢ رقم ٦٦) .

٤٢٥ مخدرات . رجال مكتب المخدرات قبل القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية .

(دباط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ٨٤٣ رقم ٢٠١) .

٤٢٦ مخدرات . تفتيش . مظاهر خارجية تتم عن ارتكاب المتهم للجريمة . جواز التفتيش . بدون إذن النيابة . حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها .

(قنا الكلية — ١١ مارس سنة ١٩٥١
س ٢٧٤ رقم ٧٥) .

٤٢٧ ١ — مدرس بالجامعة . منازعة في استحقاق الدرجة الخامسة بأول مربوطها . قرار مجلس الوزراء في ١٠

لنظرها يوم كذا في التقرير . عدم ذكر شيء في خاتمة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة . عدم حضور المعارض أو محاميه هذه الجلسة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حكم مشوب بإجراء باطل . وجوب نقضه .

(نقض جنائي — ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٨١ رقم ٣٤٨) .

٤٣٧ معارضة . تقديم محامي المتهم برقية منه بأنه مريض لا يستطيع الحضور . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون رد على ما اعتذر به المتهم . لا يصح .

(نقض جنائي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٣٠٨ رقم ٣٧٩) .

٤٣٨ ١ — معاشات . القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . مادة ٦ منه . معاش تم قيده على الأساس المحدد وبمقتضى القوانين . قانون يصدر بربط المعاش على أساس آخر بأثر رجعي . خروج الدعوى عن نطاق المادة . رفض الدفع بعدم القبول .

٢ — استثناءات . قرار مجلس الوزراء في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بمناسبة تطبيق المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بإلغاء الاستثناءات . عدم سريان هذا الأخير على العلاوات القانونية المستحقة للموظفين المحالين على المعاش طبقاً لقرار إنصاف المنسيتين الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩٤٣ . مناط تطبيق قرار الانصاف أن يكون قائماً في خدمة الحكومة الحقيقية فعلاً

ليس كافياً للحكم بقيام مرض الموت . ضرورة بيان نوع المرض .

(طنطا الكلية — ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ٨١٧ رقم ١٩١) .

٤٣١ مسئولية . مخدوم . خادم . شرط قيام حق الأول في رقابة الأخير . اعتبارها مسئولية استثنائية .

(القاهرة الكلية — ٨ مايو سنة ١٩٥١
س ٧٩ رقم ٢٤) .

٤٣٢ مسئولية جنائية . قتل خطأ . قول المتهم إن المزلقان الذي وقعت الحادثة أثناء المرور فيه لم يكن عنده خفي . لا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية .

(نقض جنائي — ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٨٢ رقم ٣٤٩) .

٤٣٣ مسئولية شبيهة . أخذ المشرع المصري بها . المسؤولية التقصيرية . تكون عند ما يقع الضرر بالعامل أثناء العمل وليس بسبب العمل .

(طابدين الجزئية — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠
س ١٥٣٣ رقم ٥١٠) .

٤٣٤ مسئولية صاحب البناء عن سقوط مبانيه . رهن بعله بحالته علماً أكيداً .

(مصر الكلية — ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١
س ٨٤١ رقم ٢٠٠) .

٤٣٥ مستأجر من الباطن . عدم اعتباره غيراً بالنسبة للزوج له .

(القاهرة — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ٩٨٦ رقم ٢٥١) .

٤٣٦ معارضة . التقرير بها . ذكر أنه حدد

في أول يوليو سنة ١٩٤٣ .

(مجلس الدولة — ١٨ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩١٧ رقم ٢١٦) .

٤٣٩ ١ — معاشات عسكرية . المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . المادة الأولى منه . حصرتها الأشخاص الذين يسرى عليهم يائهم . الموظفون والمستخدمون الملكيون الشاغلون وظائف عسكرية . معاملتهم على مقتضى قانون المعاشات الملكية .

٢ — معاشات عسكرية . المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . عدم سريانه على القوانين المراقبة . لا تعتبر ضمن وحدات الجيش .

٣ — رتبة عسكرية . لا يتحتم أن يكون صاحبها من ضباط الجيش . للملك منحها لجميع الضباط في البوليس وفي مصالح الحدود وخفر السواحل ومصايد الأسماك والقوات المراقبة . وجميعهم ليسوا من ضباط الجيش ذاته .

٤ — وظيفة عسكرية بالقوات المراقبة . التعيين فيها . لا يترتب عليه حتما معاملة شاغلها بقانون المعاشات العسكرية . قرار مجلس الوزراء في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤١ خاص بضباط الاحتياط الذين يعينون بتلك القوات .

(مجلس الدولة — ١٨ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩١٥ رقم ٢١٣) .

٤٤٠ ١ — معاشات ملكية . مادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ . عدم انطباقها إلا على المنازعات أو الدعاوى التي ترمي إلى تعديل مقدار

المعاش بسبب الخطأ . مطالبته بتعويض الفرد بسبب الإحالة إلى المعاش بطريقة مخالفة للقانون . عدم التقيد بالميعاد المبين في تلك المادة . قبول الدعوى .

٢ — موظف . إحالته إلى المعاش بناء على طلبه . قرار إداري شرطي . شرطا صحته . تخلف أحد الشرطين يبطل القرار .

٣ — قرار الإحالة إلى المعاش . متى يبطل (١) إذا لم يقدم طلب . (٢) عيوب الرضاء . (٣) استرداد الطلب . ٤ — طلب استرداد الإحالة إلى المعاش . القرار الصادر بحفظه . تأسيسه على قرار الإحالة الباطل . بطلانه بدوره .

٥ — قرار إحالة إلى المعاش . قرار بحفظ طلب استرداد طلب الإحالة إلى المعاش . صدورهما باطلين . تعويض عنهما . جوازه .

(مجلس الدولة — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١٤٦١ رقم ٤٢٨) .

٤٤١ معنوه . بطلان تصرف المعنوه . حصوله لانعدام الإرادة . جائزا سواء كان حجر على المعنوه أم لم يحجر .

(نقض مدني — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥١
س ١١١٧ رقم ٢٨٣) .

٤٤٢ ١ — مناقضة في التوزيع . التدخل في المناقضة في التوزيع . جوازه لمن سقط حقه في التوزيع بالمخاصة .

٢ — التدخل في التوزيع بحسب الدرجات . جوازه لمن لم يعلن .

- ٣ — الرحمن الحيازي . عدم تحديد تسجيله .
(ملطظا الكلية — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١
س ١١٣٥ رقم ٢٩٠) .
- ٤٤٣ منسيون . قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤ . قصده إلى اسعاف قدامى الموظفين . متى توافرت الشروط المطلوبة . عدم قصره على المنسيين .
(مجلس الدولة — ١٥ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١١٠٩ رقم ٢٧٥) .
- ٤٤٤ ١ — مؤجر . مستأجر . العلاقة بينهما . القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ لا يجوز الفصل فيما لم يرد فيه إلا من القضاء العادي .
٢ — عقد الاجارة . منشىء لحقوق شخصية .
(عابدين الجزئية — ٥ يونيو سنة ١٩٥١
س ١٠٧ رقم ٣٥) .
- ٤٤٥ ١ — مؤهل دراسي . عدم توافر الشروط القانونية لاعتباره معادلا للدورات المصرية . الالتجاء في إثبات هذه المعادلة إلى التدليل على القيمة العلية له أو غير ذلك . غير منتج . العبرة بالشروط القانونية .
٢ — مؤهل دراسي . إقرار نقابة المهندسين بتعادل مع بكالوريوس . لا يقيد الحكومة . المعول عليه هو بالقواعد المقررة بالقوانين المالية ومنها قواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ والذكرى الصادر في
- ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ .
(مجلس الدولة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٦٤٥ رقم ١٤٧) .
- ٤٤٦ موظف . مكافأة عن الفصل . لائحة مكافآت مصلحة السكة الحديد . تضمنها ضم مدة الخدمة السابقة عند إعادة الموظف إلى عمله . حصوله على المكافأة طبقاً لها . عدم جواز استناده إلى قرارات مجلس الوزراء الصادرين في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٤ و ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن ضم مدة الخدمة السابقة . خضوعه لأحكام تلك اللائحة .
(مجلس الدولة — ١٩ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩١٩ رقم ٢١٨) .
- ٤٤٧ ١ — موظف . تعيينه . حصوله على شهادة عالية من مصر ثم شهادة عالية من الخارج . قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٨ . يقضى بمنحه الدرجة الخامسة . استمرار هذا الحكم في كادر سنة ١٩٣١ . العمل به قد بطل بكادر سنة ١٩٣٩ بالنسبة إلى من يعينون في خدمة الحكومة بعد صدوره . قرار سنة ١٩٤٠ يقضى بزيادة فقط في الراتب لمن حصل على دبلوم الآثار بعد حصوله على دبلوم المعلمين العليا أو ليسانس الآداب .
٢ — موظف . صدور قرار متعلق بأقدميته لظروف خاصة . عدم جواز مده إلى حالة أخرى بطريق القياس . امتناع ذلك في المسائل المالية .
(مجلس الدولة — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٢٦ رقم ٢٢٣) .

٢ - موظف . إحالته إلى المعاش
بقرار غير مسبب . اقراض أنه
صحيح وفي حدود المصلحة العامة .
على طالب الإلغاء إثبات العكس .

٣ - قرار إداري بفصل موظف
من غير الطريق التأديبي . الأمر العالي
الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
طلب إلغائه . التفرقة بينه وبين طلب
التضمين عنه . شروط إلغاء القرار .
إساءة استعمال السلطة . شرط التضمين .
يكنى لقبول الطلب . ثبوت عدم قيام
المسوخ وصدوره في وقت غير لائق .
على الحكومة إثبات أن الفصل كان
لأسباب جدية .

(مجلس الدولة - ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٥١٨ رقم ١٢١) .

٤٥٣ - موظف . مدة الخدمة . فصله بقرار
تأديبي . إعادة تعيينه . عدم جواز
ضمها . شرط الضم . ألا يكون انتهاء
الخدمة السابقة بسبب قرار تأديبي
أو حكم مانع من التوظيف أو سوء
السلوك .

(مجلس الدولة - ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٦٦ رقم ١٠١) .

٤٥٤ - ١ - موظف . قيده على درجة أعلى .
لا يعدو أن يكون إجراء تمهيدياً
لترقية . جواز العدول عنه . لا يكسب
حقاً .

٢ - تنسيق ترقية إلى الدرجة الثانية
وما فوقها بالاختيار . الاختيار يقوم
على المفاضلة وتخطى الأقدم إلى الأحدث
متى كان أفضل . ترخص الإدارة .

٤٤٨ - موظف . نقل مكاني . ماهيته . عدم
اختصاص .

(مجلس الدولة - ٤ مايو سنة ١٩٤٩
س ٧٧١ رقم ١٧٢) .

٤٤٩ - موظف . نقله . انطواؤه على تنزيل
في الوظيفة . يعتبر عقوبة تأديبية .
عدم جواز توقيعها إلا من مجلس
التأديب المختص . ديكريته ٢٣ من
مارس سنة ١٩٠١ .

(مجلس الدولة - أول يوفيه سنة ١٩٤٩
س ١٠٧٧ رقم ٢٥٨) .

٤٥٠ - موظف . نقله من وظيفة مدير قسم
القضايا البلدية إلى وظيفة رئيس القسم
الإداري بالأقسام الصحية . اختلاف
الوظيفتين درجة واختصاصاً . انطواء
القرار على عقوبة من غير الطريق
التأديبي . مخالفته للقانون . بطلانه .

(مجلس الدولة - ٩ يوفيه سنة ١٩٤٩
س ١١٠٥ رقم ٢٧١) .

٤٥١ - موظف . مدد الخدمة السابقة . قرار
مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ،
٩ مارس سنة ١٩٤٧ . عدم تناولها
ضم مدد الخدمة التي تقضى في الحكومات
الأجنبية أو في الجهات الموجودة
بالحارج .

(مجلس الدولة - ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٥١٤ رقم ١١٩) .

٤٥٢ - ١ - موظف . فصله . سلطة الحكومة
في ذلك . قيام المصلحة العامة . انحرافها
عنها . إساءة استعمال السلطة . إلغاء
قرار الفصل .

وكيل جديد بناء على هذا القانون في
المدة الباقية من وكالة سابقة ليس سحياً
للقانون بأثر رجعي . بل انصب على
استمرار وكالته . الأثر الحالى للقانون .
هو من خصائص القوانين المرتبة
والمنظمة للمصالح العامة .

(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٤٣ رقم ٨٩)

٤٥٦ موظف . نقله من درجة فنية إلى درجة
كتابية . شرط جوازه . إذن من
وزارة المالية .

٢ — مؤهل فنى . شهادة مدرسة
المحصلين والسيارات . تعتبر كذلك .
القول بأن هذه الشهادة لها قيمتها في
وزارة المالية فقط . لا يلتفت إليه .
تقويم المؤهلات على مقتضى قواعد
الإنصاف . عام يسرى على جميع
جهات الحكومة بغير تخصيص
أو تفريق .

(مجلس الدولة — ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٢١٠ رقم ٦٠)

٤٥٧ موظف . نقله . مكان أقل ملائمة .
تصف . مسئولية رب العمل . قانون
العمل الفردى .

(عابدين الجزئية — ١١ أبريل سنة
١٩٥٠ س ٧١١ رقم ١٧٠)

٤٥٨ ١ — موظف عمومى دائم . العمدة
والشيخ . اعتبارهما كذلك . اختصاص
المحكمة بنظر الطلبات الخاصة بفصل
الموظفين العموميين الدائمين بالطريق
التأديبى .

لا معقب من المحكمة . عدم إساءة
استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٤١ رقم ٨٦)

٤٥٥ ١ — موظف . وكيل الجامعة . تعيينه .
مادة ٩ من القانون رقم ٨٨ لسنة
١٩٤٨ بمرسوم بناء على طلب وزير
المعارف . استقلال السلطة التنفيذية
بتعيينه دون الجامعة . خصومة فيما يتعلق
بالغاء مرسوم التعيين أو التعويض
عنه . وجوب توجيهها قبل وزارة
المعارف العمومية .

٢ — دفع فرعى . القول بسريان أثر
قانون ما فوراً أو عدم سريانه .
لا يكون محلاً لدفع فرعى . هو بحث
موضوعى .

٣ — سريان القانون على الماضى .
عدم سريان القانون على الماضى
إلا بنص خاص أو كان مفسراً للقانون
القديم . حوادث تقع بعد العمل
بالقانون الجديد يلحقها أثره وينطبق
عليها .

٤ — سريان القانون على الماضى .
قوانين ترتب المصالح العامة أو تنظيمها .
استحداث تغيير أو تعديل فيها .
يلحقها أثر القانون الجديد . ليس ذلك
سحياً للقانون الجديد على الماضى بل
إعمالاً له منذ نفاذه . ليس لأحد أن
يستمسك باستمرار نظام رؤى للمصالح
العام تغييره بالقانون الجديد .

٥ — موظف . وكيل الجامعة .
القانون رقم ٨٨ سنة ١٩٤٨ . تعيين

٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . متى لا تعتبر متوافرة .

٣ — لجنة الشياخات . تهمة إدارية . عدم تعليقها . الحكم فيها تعليقاً جازماً على نتيجة الحكم في جنابة لا يمنع اللجنة من أن تحاكم الشيخ باعتباره موظفاً مسئولاً في القرية عن الأمن ومكلفاً بالعمل على منع الجرائم . حرمتها في استخلاص الوقائع التي تنبئ عليها قرارها .

٤ — لجنة الشياخات . محاكمة تأديبية . السير فيها . استباق الوزير الأمر ورقته المتهم . عدوله عن قرار الرقت والسير في إجراءات المحاكمة . عدول سليم . ه — وظيفة عامة . تطلبها من الموظف حياداً أو صرامة . تقديمه المصلحة الشخصية على المصلحة العامة . تقصير في واجباته .

(مجلس الدولة — ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٢٤ رقم ٢٢٢) .

٤٥٩ ١ — موظف عمومي دائم . مناصب دائمية الوظيفة . شيخ بلد . موظف عمومي دائم . الراتب . ليس من خصائص الوظيفة أو مستلزماتها .

٢ — لجنة الشياخات . دفاع أساسي أمامها . عدم بحث اللجنة له أو استقصائه . مخالفة قرارها للقانون . إلغاء .

(مجلس الدولة — أول مارس سنة ١٩٤٩
س ١٦ رقم ٤) .

٤٦٠ ١ — موظف فني بقسم قضايا الحكومة . القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المنظم

لأفلام القضايا . مشابهة بين موظفي قلم القضايا وبين رجال النيابة من حيث المرتبة والمرتب . جدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء . سريانه على الموظفين الفنيين بأقسام قضايا الحكومة .

٢ — قواعد الإنصاف . إنصاف الموظفين الخاضعين للكادر العام . علته . حرمانهم من علاواتهم . عدم توافرها بالنسبة إلى أصحاب الكادرات الخاصة . قرار مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

٣ — قانون . لا يعدل إلا بقانون . قرار مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ . لا تأثير له على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ .

(مجلس الدولة — ١٦ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١١١٢ رقم ٢٨١) .

٤٦١ ١ — موظفون . مصلحة السكة الحديد . مديرها . سلطته على الموظفين . المرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ رؤوسه القائمون محلياً بإدارة فروع المرفق . لا يملكون شيئاً من الاختصاص في شئون التعيينات والترقيات والجزاءات . تأييد ذكره ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ لهذا النظر .

٢ — سلطة تأديبية . تحديدها . أمر يتعلق بالنظام العام . ليس للسلطة المختصة النزول عن اختصاصها أو إنباء غيرها فيه .

٣ — بدل السفر مرتب مقرر بمقتضى

سريانه على الدعاوى التي رفعت قبل نفاذه .

٣ — تظلم . قرار إدارى لا يجوز الرجوع فيه . ترقية تمت على خلاف القانون . لا تنشئ حقاً مكتسباً . جواز الرجوع فى القرار إدارياً . فضلا عن اللجوء للطريق القضائى فى الميعاد القانونى .

٤ — تنسيق . ترتيب درجاته حسب الوظائف لا المؤهلات . على عكس الانصاف . درجة وظيفة تدخل فى الكادر العالى والإدارى . ارتفاع صاحبها بالتنسيق ولو لم يكن جامعياً والعكس صحيح فى الكادر الفنى العادى والكتابى .

(مجلس الدولة — ١٦ مارس سنة ١٩٤٩
س ٥٤ رقم ١٩) .

٤٦٣ ١ — مواعيد . الستين يوماً . قرار إدارى لاحق لقانون إنشاء مجلس الدولة . عدم ثبوت إعلانه أو نشره . بقاء الميعاد مفتوحاً . قبول الدعوى .

٢ — الأظهر . إثبات بعض كلياته بنظام معين . لا مخالفة للقانون . ملائمة أو عدم ملائمة اتباع نظام معين . تستقل الإدارة بتقديره . لا معقب من المحكمة . ما لم يشب بإساءة استعمال السلطة .

(مجلس الدولة — ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٩
س ٣٦١ رقم ٩٨) .

٤٦٤ ١ — مواعيد . ميعاد الستين يوماً . قرار إدارى . صدور قرار إدارى

لائحة عامة . يكون جزءاً من شروط خدمة الموظفين العامة .

٤ — ماهية . تعريفها . ما يستحقه الموظف لقاء خدمته . مرتب . ما يستحقه الموظف علاوة على الماهية لآى سبب آخر بموجب لائحة أو قانون .

٥ — مرتب . مدلوله حسب الفقرة ٢ من المادة ٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة . شموله الماهية . النص على الماهية فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ . المقصود بذلك التنبيه إلى أن حكمها حكم المرتبات قطعاً للخلاف .

٦ — بدل السفر . منازعة بشأنه . اختصاص المحكمة .

٧ — عقوبة . توقيعها على الموظف . يجب أن يكون منصوباً عليها فى القوانين واللوائح . أن توقع من صاحب الحق فى ذلك .

(مجلس الدولة — ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٢٣ رقم ٢٢١) .

٤٦٢ ١ — مواعيد رفع الدعوى . متى يبدأ . من النشر . ماهيته . العلم الذى يقوم مقام الاعلان .

٢ — ميعاد رفع الدعوى . تظلم . وجوب إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر فى التظلم أو نشره . قوات مدة الأربعة الأشهر . غير كاف لجريان الميعاد . القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ معدلاً لهذه القاعدة . عدم

الشأن به . العلم الذي يقوم مقام الاعلان .

٢ - كشف المرشحين للعمدية . الطعن فيه . تقديمه كتابة إلى مأمور المركز في الميعاد . تقديم طعن بالبريد أو البرق إلى وزارة الداخلية ومجلس الدولة . لا عبرة بذلك . لا يوجد قرار إداري . يصح رفع دعوى بإلغائه . عدم قبول .

٣ - عمدة أو شيخ . فصله تأديبياً . مضى أكثر من ثلاث سنوات ميلادية على الفصل عند تنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . إدراج اسمه في كشف المرشحين . الطعن في ذلك . قرار لجنة الطعون بحفظ الطعن . قرار صحيح .

٤ - كشف الناخبين . عدم التقيد بطلب مكتوب إلى مأمور المركز لإدراج الاسم . عدم استعمال الحق النحول في المادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . دعوى بطلب إدراج الاسم . على غير أساس .

(مجلس الدولة - ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩ م ١٣٦٤ رقم ٤٣٠) .

١ - ميعاد رفع الدعوى . متى يبدأ في السريان . من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن . تظلم . رفعه إلى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . وقفه الميعاد .

٢ - ميعاد رفع الدعوى . تظلم . القول بأن قرار القومسيون البلدي . لا يمكن إلغاؤه بعد التصديق عليه لعدم إمكان الرجوع فيه فلا يقف الميعاد .

لاحق لم ينشئ حالة قانونية جديدة . عدم خلق ميعاد جديد .

٢ - مجلس البوليس الأعلى . قراره في أقدمية الضابط قاطعة . التظلم منها . لا يقطع ميعاد رفع الدعوى . انقطاع الميعاد منوط بإمكان عدول الجهة الادارية عن قرارها المطعون فيه .

(مجلس الدولة - ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ م ٢١٤ رقم ٦٤) .

٤٦٥ مواعيد المعارضة في الأحكام الغياية . والقانون السابق . متى يبدأ ومتى ينتهى . إنتهاؤه عند مضى الأربع والعشرين ساعة من تاريخ العلم بتنفيذه . عدم خضوع هذه الهيئة للقانون الجديد إذا تم قبل العمل به .

(قنا الكلية - ١٢ مارس سنة ١٩٥١ م ٦٨٩ رقم ١٦٣) .

٤٦٦ ١ - مواعيد الستين يوماً . بدء سريانها . من تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم . عبء الاثبات على الحكومة . ٢ - لائحة السيارات . رخصة قيادة . المادتان ١٩ و ٢٢ من اللائحة . جودة النظر . الحول . كالمور مانع من إعطاء الرخصة . لا يصح التحدى بعدم تعديل اللائحة . المنشورات . ماهيتها . تعليمات داخلية فنية . تصدر من الوزارة إلى موظفيها .

(مجلس الدولة - ١٢ أبريل سنة ١٩٤٩ م ١٩٧ رقم ٥٧) .

٤٦٧ ١ - ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب

غير صحيح . التصديق هو المرحلة الختامية التي يصبح به القرار نهائياً . قبوله للرجوع فيه في الميعاد بالطريق القانوني . فوات الميعاد بالنسبة إلى البعض وعدم فواته بالنسبة إلى آخرين يجعل ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إلى هؤلاء الآخرين .

(مجلس الدولة — ٨ يونيو سنة ١٩٤٩
س ١٠٩٧ رقم ٢٦٤) .

٤٦٩ ١ — ميعاد رفع الدعوى . مادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . سريانه من إعلان القرار إلى ذوى الشأن أو نشره .

٢ — عمدة . الأشخاص الذين لهم حق اختياره . مادة ٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . فريقات . الأول يقع لزوماً تحت حكم المادة ٣ . وهم المرشحون للعمدية والأشخاص الجائز ترشيحهم للسياخة ومشايخ البلد . الثاني من يدفع ضريبة لا تقل عن ثلاثة جنيهات . هذا الفريق لا معدى من أن تشتط فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب العام . مواد ٦٠٥ ، ٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ .

٣ — انتخاب . موانع . من حق الانتخاب . وجوب التزام حدودها . عدم القياس . جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . عدم قياس الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢

عقوبات عليها .

(مجلس الدولة — ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩
س ٩٢٠ رقم ٢٢٠) .

(ن)

٤٧٠ ناظر . حقه في محاسبة ناظر سلفه . قصور هذا الحق على المدة السابقة على تعيين الناظر الحالي وكذلك حقه في محاسبة المستأجر الأصلي دون المستأجر من الباطن إذا أبيع للمستأجر الأصلي التأجير من الباطن . الدفع من المحكوم عليه لغير المحكوم له ولو كان صاحب مصلحة . دفع غير قانوني .

(بندر الجيزة الجزئية — ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ س ٣٩١ رقم ١١٤) .

٤٧١ نزع ملكية . منفعة عامة . نشوء حق المطالبة بفوائد الثمن . عدم تأثر هذا الحق بتكليف الطلب على أنه رجوع العين .

(استئناف مصر — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ س ٣٧٩ رقم ١٠٦) .

٤٧٢ نزع الملكية للمنفعة العامة . المادة ١٤ من القانون . حالة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته . وجوب مراعاته عند التقدير .

(قاض مدني — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ س ٩٤٦ رقم ٢٣٧) .

٤٧٣ نصب . شيك . ورقة ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو تاريخ السحب . هي شيك . لا يعتد بتاريخ التحويل

- أو وفاء القيمة .
(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٢٩٦ رقم ٣٦٤) .
- ٤٧٤ نصب . ركن الطرق الاحتيالية .
رهن . تمثال من النحاس على أنه من
الذهب والحصول على مبلغ أقل من
قيمته بكثير . اقتصار الأمر على
عرض المتهم وقول المجني عليه . وكن
الطرق الاحتيالية لا يكون متوافقاً .
تدخل شخص آخر لتأييده . توافر
ركن الاحتيال .
(نقض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٢٣ رقم ٣٩٢) .
- ٤٧٥ ١ — نظام عام . دفع بعدم قبول
الدعوى لرفعها بعد الميعاد . للحكمة
أن تحكم به من تلقاء نفسها .
٢ — عمدة . مادة ١١ من القانون
رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . قرار لجنة
الشيخات باختيار العمدة أو الشيخ .
غير نهائي . عدم قبول الدعوى .
(مجلس الدولة — ٢١ مايو سنة ١٩٤٩
من ٩٢٦ رقم ٢٣١) .
- ٤٧٦ نفاذ معجل . رغم قابلية الحكم
للاستئناف أو الطعن فيه بهذه الطريقة
مع الكفالة . مادة ٢/٤٦٩ مرافعات .
إخراج شاغل العقار الذي لا سند له .
(الزاويق الكلية — ٢٨ ديسمبر سنة
١٩٥٠ من ٣٨٢ رقم ١٠٩) .
- ٤٧٧ نفقة . مبالغ محكوم بها للنفقة .
لا يجوز الحجز عليها ولو كانت مودعة
بالخزينة . الإبراء وصقة الدين
- لا تلازم .
(شين الكوم الكلية — ٣٠ مارس
سنة ١٩٥٢ من ١١٥٠ رقم ٢٩٥) .
- ٤٧٨ ١ — نقض . عدم اشتغال الطعن على
تفصيل للأسباب التي بني عليها . عدم
قبوله شكلاً .
٢ — مقارنة المادة ١٥ من قانون
النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمادة
٤٢٩ من قانون المرافعات الحالي .
(نقض مدني — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
من ٨٥٥ رقم ٢٠٤) .
- ٤٧٩ ١ — نقض . عدم تمسك المتهم بأنه
كان في حالة دفاع شرعي . الواقعة كما
ذكرتها المحكمة تفيد استبعاد ما قيام
هذه الحالة . الجدل في ذلك أمام محكمة
النقض . لا يقبل .
٢ — إثبات . الأخذ بأقوال شاهد .
مرجعه لاطمئنان المحكمة ولو كان قريباً
للمجني عليه أو هو المجني عليه نفسه .
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٤٩ رقم ٤١٧) .
- ٤٨٠ نقض . حكم بإدانة متهم في قتل خطأ .
بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين
وفاة المجني عليه . المجادلة في ذلك .
لا تقبل أمام محكمة النقض .
(نقض جنائي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠
من ١٣٤٩ رقم ٤١٨) .
- ٤٨١ ١ — نقض . عدم ختم الحكم في الميعاد .
أثره . الرجوع في ذلك إلى قواعد
قانون تحقيق الجنايات لا إلى قواعد
قانون المرافعات .

- ٢ — نقض . خطأ ماذى في ذكر التاريخ الذى صدر فيه الحكم . لا تأثير له في سلامته .
(نقض جنائى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٩ رقم ٤١٩) .
- ٤٨٢ نقض . القانون الأصلح للتهمة . صدوره قبل الحكم عليه نهائياً . وجوب استفادته منه .
(نقض جنائى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٥٢ رقم ٤٢١) .
- ٤٨٣ نقض . وجه الطعن يتطلب تحقيقاً موضوعياً . لا يجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .
(نقض جنائى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٣٢ رقم ٤٠٢) .
- ٤٨٤ نقض . حكم . تسببه . بيان أن جريمة القتل العمد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين بعد تبيتهما النية وإعداد الأسلحة ومن بينها البندقية التى استعملت في القتل . عقاب المتهمين بعقوبة الاشتراك . الطعن في الحكم بأنه مع تقريره أن بندقية واحدة هى التى استعملت في القتل لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين في ارتكابه . لا جدوى منه .
(نقض جنائى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٤٢ رقم ٤٠٩) .
- ٤٨٥ نقض . وجه طعن لا جدوى منه . لا يقبل . مثال في دعوى قتل .
(نقض جنائى — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٣٠٧ رقم ٣٧٨) .
- ٤٨٦ نقض . متهمون بالاشتراك في تجمهر بقصد ارتكاب جرائم وبالشروع في القتل . إدانتهم في هذه الجرائم مع تطبيق المادة ٣٢ ع . توقيع عقوبة الشروع في القتل . نعيمهم على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر . لا يجدى .
(نقض جنائى — ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٨٤ رقم ٣٥٢) .
- ٤٨٧ نقض . خطأ الحكم في الإسناد . نقضه .
(نقض جنائى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٩١ رقم ٣٥٩) .
- ٤٨٨ ١ — نقض . عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المقررة في القانون . أثره .
٢ — نقض . أسباب قدمت بعد مهلة العشرة الأيام الكاملة . لا يلتفت إليها .
(نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٥٤ رقم ٣٢١) .
- ٤٨٩ نقض . تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . عدم قبول الطعن شكلاً .
(نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٥٤ رقم ٣٢٢) .
- ٤٩٠ نقض . وفاة الطاعن بعد تقريره الطعن . القضاء . بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .
(نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ١٢٥٦ رقم ٣٢٤) .
- ٤٩١ نقض . طعن . انتفاء المصلحة منه . نعيمهم بالقتل . دخول العقوبة الموقعة

- ٤٩٥ — نقض . طعن مبني على جدل موضوعي .
لا يقبل . مثال في دعوى تزوير .
(نقض جنائي — ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٧٦ رقم ٣٤٤)
- ٤٩٦ — ١ — نقض . طعن يدور على تقدير
الأدلة . لا يقبل .
٢ — دفاع . عدم طلب المتهم تدب
الطبيب الشرعي لمناقشته في سبب
الاصابة . لا يجوز له أن ينعي على
المحكمة أنها لم تنديه .
٣ — إخفاء أدلة الجريمة . لا فرق
بين الأدلة المادية وغير المادية . متى
توافر هذه الجريمة ؟
٤ — إعفاء المتهم من العقاب .
أسبابه . ليست المحكمة ملزمة بتقصيها
في حكمها ما لم يثبت أنه تمسك أمامها
بقيام سبب من أسباب الإعفاء .
٥ — إثبات . الأخذ بأقوال الشاهد
وطراح قول آخر له . سواء ما كان
في التحقيقات الأولية أم في جلسة
المحاكمة . جوازه .
٦ — تعدد على موظف . المادة ١٣٧ ع
لا تشترط في الاصابة بجسامة معينة .
النعي على الحكم أنه لم يبين ما وقع على
الموظف من إصابات . لا محل له .
(نقض جنائي — ١١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٦٢ رقم ٣٣٢)
- ٤٩٧ — ١ — نقض . عدم ختم الحكم في
الميعاد . لا يكفي وحده لنقض الحكم .
٢ — تعويض . تقديره موضوعي .
(نقض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٩٩ رقم ٣٦٧)
- عليه في نطاق المادة ٢٣٤ فقرة أولى .
طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتبر
ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه .
لا مصلحة له منه .
(نقض جنائي — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٤٥ رقم ٣١٣)
- ٤٩٢ — نقض . ميعاد التقرير بالطعن . عذر
قهرى . منع الطاعن من حضور
الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون
فيه . يجب التقرير بالطعن في الميعاد
محسوباً من يوم ثبوت عليه رسمياً
بصدور الحكم .
(نقض جنائي — ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٨٠ رقم ٣٤٧)
- ٤٩٣ — ١ — نقض . بيان الحكم واقعة
الدعوى والأسانيد التي استخلصها منها .
مجادلة النيابة إياه في تصوير الواقعة
تأسيساً على ما استخلصته هي من
التحقيقات . لا يصح .
٢ — حكم . تسببه . بيان الحكم
واقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون
عليها . قوله إنه مع مسابقة النيابة لا تكون
ثمة جريمة وإيراده أسباباً صحيحة
لذلك . لا تناقض .
(نقض جنائي — ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٦٩ رقم ٣٣٨)
- ٤٩٤ — نقض . أسباب الطعن . وجوب تقديمها
لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض .
(نقض جنائي — ١٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٧١ رقم ٣٤٠)

٤٩٨ نقض . محكمة الموضوع . استخلاص

واقعة الدعوى وتقدير الأدلة . من سلطة قاضى الموضوع . اعتراف المتهم . الأخذ به بالنسبة إليه وإلى غيره من المتهمين . حق المحكمة فى ذلك . حكم . تسببه ليس على المحكمة أن تعقب الدفاع فى جزئياته .

(نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٥١ رقم ٣١٨) .

٤٩٩ ١ — نقض . إقامة الحكم على واقعة

لما سندها من أقوال الشهود فى التحقيقات . طعن على غير أساس .

٢ — نقض . طعن مبنى على أسباب موضوعية . لاشأن لمحكمة النقض به .

(نقض جنائى — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠
س ١٢٥٠ رقم ٣١٧) .

٥٠٠ ١ — نقض . قيام الحكم على دعامين

واستقامته على أى منهما . قيام الطعن على خطأ أحدهما غير منتج .

٢ — مستاجر من الباطن . استناده إلى حكم لصالح المستاجر الأصلى صادر قبل العمل بقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ غير مقبول . لاختلاف الخصوم والسبب .

(نقض مدنى — ٣ يناير سنة ١٩٥٢
س ٨٤٧ رقم ٢٠٢) .

٥٠١ ١ — نقض . الأحكام الصادرة من

محاكم ابتدائية فى قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية فى مسألة اختصاص بحسب أحكام المادة ١٥ من لائحة الترقيب قبل العمل بقانون

المرافعات الجديد . الطعن فيها بطريق النقض . لا يجوز إلا فيما قضت به فى ذات مسألة الاختصاص . على أن يكون مبنى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله . لا لبطلان الإسناد .

٢ — خروج الدعوى عن ولاية المحاكم وفقاً لنص الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيبها . مناطه . أن تكون صفة الملك العام خالية من النزاع . قيام نزاع جدى على هذه الصفة . اختصاص المحاكم بنظر الدعوى . خطأها فى تطبيق القانون عند التصدى للموضوع . لا يعتبر خطأ فى مسألة متعلقة بالاختصاص . مثال .

(نقض مدنى — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١
س ٥٩٢ رقم ١٤١) .

١ — نقض . طعن . خصم . دعوى أقامها وكيل جماعة الدائنين بطلب الحكم ببطلان التصرفات الصادرة من المفلس . إعلانه أحد دائنى المفلس فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهته ودون أن يوجه إليه طلبات بالذات . عدم إبداء الدائن طلباً فى الدعوى . لا يعتبر خصماً حقيقياً يحق له الطعن فى الحكم بطريق النقض ولو كانت تعود عليه منفعة من نقض الحكم . تقريره وحده بالطعن فى الحكم الصادر برفض الدعوى . لا يقبل . كون وكيل جماعة الدائنين وكل عاميه ليقرر بانضمامه إليه فى الطعن . ليس من شأنه أن يصحح تقرير الطعن المرفوع من غير ذى صفة .

٥٠٢

٢ — نقض . طعن . حكم إشهار الافلاس . القول بأنه لا يحول دون مباشرة أحد دائئي المفلس الدعوى البوليسية . وأن له تبعاً أن يطعن في الحكم الصادر فيها . مردود بأنه حتى إن صح لدائن المفلس أن يرفع الدعوى البوليسية عند تقاعس وكيل جماعة الدائنين عن رفعها فإن هذا لا يستتبع إذا رفعها هذا الأخير أن تكون لدائن المفلس صفة في الطعن في الحكم الصادر فيها .

(نقض مدني — ٢٩ مارس سنة ١٩٥١
س ٥٩٤ رقم ١٤٤٢) .

٥٠٣ ١ — نقض . طعن . الطعن في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع خلافاً لحكم سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحلا قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد موضوع الدعويين وسببهما . شرط لقبوله . مثال . دعوى بتثبيت ملكية المدعى إلى حصته الميراثية في منزل . الحكم بثبوتها للمدعى . قيام الحكم على أن المنزل كان مملوكاً لآخر باعه إلى مورثه المدعى بعقد لم يسجل أثبت تاريخه . وأنها وضعت اليد عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية . استئناف المدعى عليه هذا الحكم . طعن المدعى عليه أثناء نظر الاستئناف بالتزوير في الشهادة الرسمية الدالة على إثبات تاريخ عقد البيع المقول بصدوره إلى المورثة . الحكم يرد وبطلان هذه الشهادة . الحكم يرفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . الطعن في الحكم الأخير بطريق النقض لمخالفة

الحكم الصادر في دعوى التزوير . هذا الطعن على غير أساس متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ثبت للحكمة من أن مورثة المدعى كسبت ملكية المنزل بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

٢ — نقض . طعن . حكم صادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية . العيب في تسييه لا يصلح سبباً للطعن فيه .

(نقض مدني — ٨ مارس سنة ١٩٥١
س ٥٥٤ رقم ١٣١) .

٥٠٤ نقض . حكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيبي . هذا الحكم على خلاف ظاهره منه للخصومة .

جواز الطعن فيه بطريق النقض . وجوب نقضه .

(نقض جنائي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤٢٣ رقم ٤٧٣) .

٥٠٥ نقض . حكم غيبي . الطعن فيه من النيابة قبل إعلانه إلى المتهم لا يجوز .

(نقض جنائي — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
س ١٤٠٦ رقم ٤٤٣) .

٥٠٦ ١ — نقل مكاني . سلطة الوزير في

ذلك. قيودهما. تماثل الوظيفتين في النوع والدرجة.

٢ — قبول الدعوى. مصلحة شخصية وجوب توافرها لدى رافع الدعوى. قرار نقل. لا يؤدي الغاؤه إلى إعادة المدعى إلى وظيفته بناء على حق قانوني مقرر. عدم قبول الدعوى هنا من النظام العام.

٣ — تيسير. مادة ٧ من قواعد الواردة بكتاب المالية الدورية رقم ٢٣٤ ٢-١٧. المؤرخ في ١٩٤٧/٧/٣٠. تخلف درجات للترقية بالأقدمية بسبب عدم وجود مرشحين أمضوا المدة. تميزها للوزارة. ترقية من لم يستكمل المدة. الترقية هنا ليست إجبارية ولا تقوم على حق مكتسب للموظف. (مجلس الدولة — ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ من ٩١٢ رقم ٢٠٩).

٥٠٧. ١ — نقل مكاني. وظيفتان متكافئتان في طبيعتهما وشروط التعيين فيهما. النقل بينهما. مكاني صرف. عدم اختصاص المحكمة بطلب إلغائه.

٢ — مجلس مديرية. شخصيته المعنوية. لا تبني أن موظفيه عموميون. قابليتهم للنقل من جهة إلى أخرى في إطار الدولة العام. بحسب مقتضيات المصلحة العامة.

(مجلس الدولة — ٩ مارس سنة ١٩٤٩ من ٣٤ رقم ١١).

(هـ)

٥٠٨. ١ — هبة. العدول عنها. عدم جوازها بين الأقارب.

٢ — عدم وضع اليد على المبيع. لا يؤثر في صحته.

٣ — صورية. ثبوتها بالكتابة. وجوبها بين الورثة.

(سوماج الكلية — ١٥ يناير سنة ١٩٥١ من ٨٢٠ رقم ١٩٢).

(و)

٥٠٩. وصف التهمة. إقامة حكم محكمة الدرجة الأولى على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به دون لفت الدفاع. ترفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس. لا يقبل منه النعي على حكمها أنه غير التهمة.

(قض جنائي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ من ١٢٨٧ رقم ٣٥٥).

٥١٠. وصف التهمة. تغيير وصف التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة دون لفت المتهم. لا يصح.

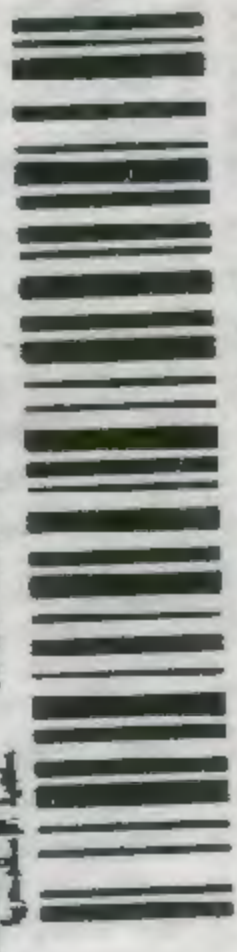
(قض جنائي — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ من ١٢٧٩ رقم ٣٤٦).

(ي)

٥١١. يمين حاسمة. متى تكون سبباً للالتباس. ضرورة صدور حكم جنائي بكذبها.

(استئناف اسكندرية — ٨ يناير سنة ١٩٥٢ من ٩٤٩ رقم ٢٣٩).

Bibliotheca Alexandrina



0542509